

# العُقُودُ الدَّرِّيَّةُ فِي نَفْتِخِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ فِي الْفَقْرِ الْحَسَنِيِّ

تَأليف  
بزرگوار آیت بہ عہدہ عبد القزیز  
الشہید بابہ قایدین  
المتوفی ۱۲۸۵ھ

اصناف بہ  
چند سہولت  
المجلد الأول



دار الكتب العلمية

لقد تم طبع هذا الكتاب سنة ۱۳۷۱

ببيروت - لبنان

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)



# العُقُودُ الدُّرِّيَّةُ فِي تَنْقِيحِ الْفَنَاءِ وَالْحَاكِمِيَّةِ فِي الْفِقْرِ الْحَنَفِيِّ

تأليف  
السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز  
الشَّهيد بابن عابد بن  
المتوفى ١٢٥٢هـ

اعتنى به  
محمد عثمان  
المجزة الأول

**Title: AL-ʿUQŪD AL-DURRIYYAH  
FĪ TANQĪH AL-FATĀWA AL-HĀMIDIYYAH**

**classification:** Hanafit jurisprudence

**Author :** Muḥammad Amīn Ibn ʿĀbidīn

**Editor :** Muḥammad ʿUtmān

**Publisher :** Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

**Pages :** 1216 (2 volumes)

**Year :** 2008

**Printed in :** Lebanon

**Edition :** 1<sup>st</sup>

**الكتاب: العقود الدرية**

**في تنقيح الفتاوى الحامدية**

**التصنيف:** فقه حنفي

**المؤلف:** السيد محمد أمين ابن عابدين

**المحقق:** محمد عثمان

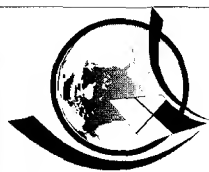
**الناشر:** دار الكتب العلمية - بيروت

**عدد الصفحات:** 1216 (جزءان)

**سنة الطباعة:** 2008

**بلد الطباعة:** لبنان

**الطبعة:** الأولى



**DKi**

**دار الكتب العلمية**

**أسسها محمد علي بيضون**  
**سنة 1971 بيروت - لبنان**

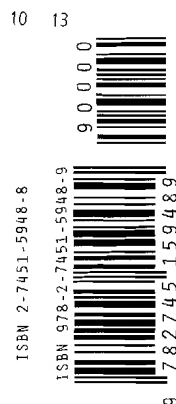
عرمون، القبة مبنى دار الكتب العلمية  
هاتف: +961 5 804 810/11/12  
فاكس: +961 5 804 813  
ص ب: 11-9424 بيروت-لبنان  
11-9424 رياض الصلح-بيروت

Aramoun, al-Quebbah,  
Immbi. Dar Al-Kotob Al-ilmiyah  
Tel : +961 5 804 810/11/12  
Fax: +961 5 804813  
B.P: 11-9424 Beyrouth-liban,  
Riyad al-Soloh Beyrouth 1107 2290

جميع حقوق الملكية الادبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية  
بيروت-لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد الكتاب  
كاملاً أو مجزأ أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر  
أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة الناشر خطياً.

Exclusive rights by © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**  
Beirut-Lebanon No part of this publication may be  
translated, reproduced, distributed in any form or by any  
means, or stored in a data base or retrieval system, without  
the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © **Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah**  
Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction  
même partielle, par tous procédés, en tous pays, faite sans autorisation  
préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à  
des poursuites judiciaires.





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

فإن الفتوى في الدين أمرها عظيم، وخطبها جليل، ولذلك لم يجعل الله تعالى الفتوى في الدين لأي أحد، وإنما خصها بأهل العلم والذكر فقال عز من قائل: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: ٤٣]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

ولأجل هذا اهتم علماءنا رحمهم الله تعالى بالفتوى، وعلم خطر أمرها، فأجروا الناس على الفتيا أجراً هم على النار، وذلك لمن أفتى بغير علم.

وقد سئل إمام دار الهجرة أنس بن مالك عن ٣٦ مسألة فما أجاب إلا عن ٣ مسائل، ويقول في الباقي لا أعلم، فلا ضير أن يقول العالم لا أعلم، وإنما الجاهل هو الذي يفتي في كل ما يسأل عنه.

وقد مَنَّ الله تعالى على جماعة من علماء الفقه في هذه الأمة المباركة بأن انتدبوا أنفسهم للفتوى، وجمع فتاوى من سبقوهم لنفع الأمة، ودالاتها على كل خير.

ومن هؤلاء كان صاحب كتابنا الإمام العلامة الشهير ابن عابدين الحنفي صاحب الحاشية المشهورة في الفقه الحنفي، فرأينا إخراج هذا الكتاب المبارك لما فيه من عظيم الفوائد والنفع، للمسلمين عامة، ولطلاب ودارسي الفقه الحنفي خاصة، وكان عملنا فيه كالتالي:

١- قمنا بتخريج الآيات مشکولة، وعزوها إلى موضعها في المصحف الشريف.

٢- قمنا بتخريج الأحاديث النبوية الموجودة داخل الكتاب.

٣- لم نكثر من التعليقات لئلا يخرج الكتاب عن مقصوده.

٤- قمنا بشكل النص شكلاً كاملاً لتيسير قراءته وفهمه بشكل سليم.

٥- قمنا بوضع علامات ترقيم مناسبة.

٦- قمنا بعمل ترجمة للإمام ابن عابدين الحنفي.

وأخيرًا وليس آخرًا لا ننسى أن نشير إلى أن الطبعة القديمة لهذا الكتاب كانت هي معتمدنا الرئيس في إخراجها، فجزى الله تعالى جميع القائمين على طبع وتحقيق التراث خير الجزاء، وأن ينفع القارئ والسامع والناظر فيه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

المحقق

محمد عثمان



## ترجمة صاحب الكتاب

هُوَ الْعَالِمُ الْعَلَّامَةُ الْقُدْوَةُ الْفَهَامَةُ الْحَسِيبُ النَّسِيبُ الْجَامِعُ بَيْنَ شَرَفِي الْعِلْمِ وَالنَّسَبِ:  
السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ أَمِينٌ بْنُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْمُتَّصِلُ نَسَبُهُ الشَّرِيفُ إِلَى  
سَيِّدِنَا الْحُسَيْنِ سِبْطِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ وَعَظَّمَ.

وُلِدَ بِدِمَشْقِ الشَّامِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ وَنَشَأَ فِي حِجْرِ وَالِدِهِ وَحَفِظَ الْقُرْآنَ  
الْمَجِيدَ، وَهُوَ صَغِيرٌ جَدًّا ثُمَّ اشْتَغَلَ بِطَلَبِ الْعِلْمِ مَعَ الْإِجْتِهَادِ فِي التَّحْصِيلِ حَتَّى تَفَنَّنَ وَأَفْتَى  
وَدَرَسَ وَأَلَّفَ التَّأْلِيفَ الْعَدِيدَةَ وَصَنَّفَ الْكُتُبَ الْمُفِيدَةَ فَشَرَحَ مَثْنُ الْكَافِي وَأَلَّفَ حَاشِيَةً عَلَى  
شَرْحِ نُبْدَةِ الْإِعْرَابِ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ عَشْرَةَ سَنَةً.

وَعَمِلَ دِيْوَانَ شِعْرِ فِي مَدَحِ شَيْخِهِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ شَاكِرِ بْنِ سَالِمِ الْعُمَرِيِّ الشَّهِيرِ وَالِدِهِ  
بِالْعَقَادِ وَبِابْنِ الْمُقَدِّمِ سَعْدِ الْحَنْفِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْخُلُوتِيِّ وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ أَيْضًا هَذَا الْكِتَابُ الْمُسَمَّى  
بِالْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ وَحَاشِيَتُهُ عَلَى الدَّرِّ الْمُسَمَّاةِ رَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ  
الْمُخْتَارِ وَحَاشِيَةٌ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ وَحَاشِيَةٌ عَلَى شَرْحِ الْمَنَارِ لِلْعَلَّائِيِّ وَحَاشِيَتَانِ عَلَى النَّهْرِ  
وَشَرْحِ الْمُلتَقَى إِلَّا أَنَّهُمَا لَمْ يُجَرِّدَا مِنَ الْهَامِشِ.

وَلَهُ كِتَابَاتٌ عَلَى الْمُطَوَّلِ وَمَجْمُوعٌ كَبِيرٌ جَمَعَ فِيهِ مِنْ نَفَائِسِ الْفَوَائِدِ الشَّرِيعَةِ وَالشُّعْرِيَّةِ  
وَعَرَائِسِ النَّكَاتِ وَالْمُلَحِّ الْأَدَبِيَّةِ مَا يَرُوقُ النَّاطِرَ وَيَسُرُّ الْخَاطِرَ وَلَهُ أَيْضًا كِتَابُ الرَّحِيقِ الْمُخْتَوِّمِ  
شَرْحَ فَلَائِدِ الْمَنْظُومِ وَشَرْحَ عُقُودِ رَسْمِ الْمُفْتِي وَتَنْبِيهِ الْوَلَاةِ وَالْحُكَّامِ وَبَحَارِ الْفَيْضِ وَلَهُ رَسَائِلُ  
عَدِيدَةٌ نَاهَزَتْ الثَّلَاثِينَ مِنْ كُلِّ فَنٍّ.

وَأَمَّا تَعَالِيْقُهُ عَلَى هَوَامِشِ الْكُتُبِ وَحَوَاشِيهَا وَكِتَابَتِهِ عَلَى أَسْئَلَةِ الْمُسْتَفْتِينَ وَالْأَوْرَاقِ الَّتِي  
سَوَّدَهَا بِالْمَبَاحِثِ الرَّائِقَةِ وَالِدَقَائِقِ الْفَائِقَةِ فَلَا تَكَادُ تُحْصَى وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تُسْتَقْصَى وَبِالْجُمْلَةِ  
فَكَانَ شَغْلُهُ مِنَ الدُّنْيَا التَّعَلُّمَ وَالتَّعْلِيمَ وَالتَّفَهُيمَ وَالتَّفْهِيمَ، وَالْإِقْبَالَ عَلَى مَوْلَاهُ وَالسَّعْيَ فِي  
اِكْتِسَابِ رِضَاهُ مُقْسِمًا زَمَنَهُ عَلَى أَنْوَاعِ الطَّاعَةِ وَالْعِبَادَةِ مِنْ صِيَامٍ وَفِيَامٍ وَتَدْرِيسٍ وَإِفْتَاءٍ وَتَأْلِيفٍ

وإِفَادَةٍ وَكَانَتْ تَرِدُ إِلَيْهِ الْأَسْئَلَةُ مِنْ غَالِبِ الْبِلَادِ وَانْتَفَعَ بِهِ خَلْقٌ كَثِيرٌ مِنْ حَاضِرٍ وَبَادٍ.

تُوُفِّيَ ضُحْوَةَ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ الْحَادِي وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَبِيعِ الثَّانِي سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ  
بَعْدَ الْأَلْفِ مِنْ هِجْرَةٍ مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَى أَكْمَلِ وَضْفٍ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ  
وَالنَّاسِجِينَ عَلَى مَنُوَالِهِ وَدُفِنَ رَحِمَهُ اللَّهُ بِمَقْبَرَةِ دِمَشْقَ فِي بَابِ الصَّغِيرِ بِالتُّرْبَةِ الْفَوْقَانِيَّةِ لَا زَالَتْ  
سَحَابُ الرِّحْمَةِ تَبُلُّ ثَرَاهُ فِي الْبُكْرَةِ وَالْعِشْيَةِ آمِينَ.



## مقدمة المصنف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَحْمَدُ اللَّهِ عَلَى آيَاتِهِ وَأَشْكُرُهُ عَلَى تَوَاتُرِ نِعَمَائِهِ وَأُصَلِّي وَأُسَلِّمُ عَلَى خَاتَمِ أَنْبِيَائِهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَيْرِ أَصْفِيَائِهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَأَخِصَائِهِ.

(أَمَّا بَعْدُ) فَيَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ إِلَى مَوْلَاهُ الْقَدِيرِ مُحَمَّدٌ أَمِينُ الشَّهِيرِ بِابْنِ عَابِدِينَ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ ذُنُوبَهُ وَمَلَأَ مِنْ زَلَالِ الْعَفْوِ ذُنُوبَهُ إِنَّ كِتَابَ مُعْنِي الْمُسْتَفْتِي عَنْ سُؤَالِ الْمُفْتِي لِلْإِمَامِ الْعَلَامَةِ وَالْحَبِيرِ الْفَهَامَةِ حَامِدِ أَفندي الْعِمَادِيِّ مُفْتِي دِمَشْقِ الشَّامِ عَلَيْهِ رَحْمَةُ الْمَلِكِ السَّلَامِ كِتَابٌ جَمَعَ جُلَّ الْحَوَادِثِ الَّتِي تَدْعُو إِلَيْهَا الْبَوَاعِثُ مَعَ التَّحَرِّيِ لِلْقَوْلِ الْأَقْوَى وَمَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْفَتْوَى لَمْ أَرِ لِمُبْتَلًى بِالْفَتْوَى أَنْفَعُ مِنْهُ حَيْثُ جَمَعَ مَا لَا غِنَى عَنْهُ غَيْرَ أَنَّ فِيهِ نَوْعَ إِنْطَابٍ بِتَكَرُّارِ بَعْضِ الْأَسْئَلَةِ وَتَعْدَادِ النُّقُولِ فِي الْجَوَابِ فَأَرَدْتُ صَرْفَ الْهِمَّةِ نَحْوَ اخْتِصَارِ أَسْئَلَتِهِ وَأَجْوِبَتِهِ وَحَذْفِ مَا اشْتَهَرَ مِنْهَا وَمُكَرَّرَاتِهِ وَتَلْخِيصِ أَدِلَّتِهِ.

وَرُبَّمَا قَدَّمْتُ مَا أَخَّرَ وَأَخَّرْتُ مَا قَدَّمَ وَجَمَعْتُ مَا تَفَرَّقَ عَلَى وَضْعِ مُحْكَمٍ وَزِدْتُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ نَحْوِ اسْتِدْرَاكِ أَوْ تَقْيِيدِ أَوْ مَا فِيهِ تَقْوِيَةٌ وَتَأْيِيدٌ ضَامًّا إِلَى ذَلِكَ أَيْضًا بَعْضَ تَحْرِيرَاتٍ نَقَّحْتُهَا فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ الْمُسَمَّاةِ مِنْحَةً خَالِقٍ عَلَى الْبَحْرِ الرَّائِقِ وَحَاشِيَتِي الَّتِي عَلَّقْتُهَا عَلَى شَرْحِ التَّنْوِيرِ الْمُسَمَّاةِ رَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَمَا حَرَّرْتُهُ مِنَ الرَّسَائِلِ الْفَائِقَةِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُغْلَقَةِ مَعَ مَا يَفْتَحُ بِهِ الْفَتْاحُ الْعَلِيمُ فِي حَالِ الْكِتَابَةِ مِنْ تَحْرِيرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُسْكِلَةِ وَالْوَقَائِعِ الْمُعْضِلَةِ قَدْ وَنَكَتُ كِتَابًا حَاوِيًا لِدُرَرِ الْفَوَائِدِ حَاوِيًا عَنْ مُسْتَنْكَرَاتِ الزَّوَائِدِ هُوَ الْعُمْدَةُ فِي الْمَذْهَبِ.

وَالْحَرِيُّ بِأَنْ يُكْتَبَ بِمَاءِ الذَّهَبِ حَمَلَنِي عَلَى جَمْعِهِ مَنْ لَا يَسْعُنِي إِلَّا امْتِثَالُ أَمْرِهِ أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيَّ وَعَلَيْهِ مِنْ وَابِلٍ خَيْرِهِ وَبِرِّهِ (وَقَدْ سَمَّيْتُ ذَلِكَ بِالْعُقُودِ الدَّرِّيَّةِ فِي تَنْقِيحِ الْفَتَاوَى الْحَامِدِيَّةِ).

وَحَيْثُ قُلْتُ قَالَ الْمُؤَلِّفُ فَمَرَادِي بِهِ صَاحِبُ الْأَصْلِ وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ زِيَادَاتِي أَصْدَرُهُ بِلَفْظِ أَقُولُ وَاللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمَسْئُولُ فِي بُلُوغِ ذَلِكَ الْمَأْمُولِ وَالتَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ وَإِتْمَامِ هَذَا الْمُرَادِ وَفِي أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ وَالْمُسْلِمِينَ فَإِنَّهُ أَكْرَمُ الْأَكْرَمِينَ وَأَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ.

(سئل) فَيَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْتَدِئَ فِي أَمْرِ ذِي بَالٍ يَهْتَمُّ بِهِ شَرْعًا وَلَيْسَ بِمُحَرَّمٍ وَلَا مَكْرُوهٍ وَلَا

جَعَلَ الشَّارِعُ لَهُ مَبْدَأً بَعْدَ بَعْدٍ فَبِمَاذَا يَتَدَيُّ بَدْءًا حَقِيقِيًّا؟

(الجواب): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ قَدْ جَمَعْنَا بَيْنَ الْبِسْمَلَةِ وَالْحَمْدَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ كُلُّ "أَمْرِ ذِي بَالٍ لَمْ يَبْدَأْ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَبْتَرُ"<sup>(١)</sup> "وَفِي رِوَايَةٍ "أَجْذَمُ وَفِي "رِوَايَةٍ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ"<sup>(٢)</sup> وَخْتَمْنَا بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَيَمُّنًا وَلِمَا وَرَدَ فِي ذَلِكَ.

(فَوَائِدُ تَتَعَلَّقُ بِآدَابِ الْمُفْتِي) أَدَبُ الْمُفْتِي أَنْ لَا يَقُولَ يُصَدِّقُ دِيَانَةً لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ بَلْ أَدَبُهُ أَنْ يَقُولَ لَا يُصَدِّقُ بَرَايَتِي مِنْ ثَانِي الْأَيَّانِ الْوَاجِبُ عَلَى الْمُفْتِي فِي هَذَا الزَّمَانِ الْمُبَالِغَةُ فِي إِیْضَاحِ الْجَوَابِ لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ فَتَاوَى ابْنِ الشَّلْبِيٍّ مِنَ الْحُدُودِ وَالتَّعْزِيرِ.

وَفِي الْقُنْيَةِ: كَيْسَ لِلْمُفْتِي وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَا عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَيَتْرُكَا الْعُرْفَ وَنَقْلَهُ عَنْهُ فِي خِزَانَةِ الرِّوَايَاتِ بِيرِيٍّ عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنَ الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ ثُمَّ قَالَ وَأَصْلُهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَا "رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ"<sup>(٣)</sup> اهـ.

(أقول) لَكِنْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْعُرْفَ الْمُخَالَفَ لِلنِّصِّ لَا يُعْتَبَرُ<sup>(٤)</sup> وَبَآئِنَهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الشُّرْبِ مَقْصُودًا وَإِنْ تُعْرِفَ وَلَعَلَّ هَذَا مُحْمُولٌ عَلَى بَعْضِ مَسَائِلِ كَمَسَائِلِ الْمُرَاعَةِ وَالْمُسَاقَاةِ الَّتِي ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَنِ الْإِمَامِ عَدَمُ جَوَازِهَا وَالْفَتْوَى عَلَى الْجَوَازِ لِلتَّعَامُلِ وَكَوَقْفِ الْمَنْفُوقِ وَكَبَعْضِ أَلْفَافِ الْأَيَّانِ الْمَبْنِيَّةِ عَلَى عُرْفِ الْمُتَقَدِّمِينَ فَإِنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ فِيهَا عُرْفُهُمْ بَلْ تَجْرِي عَلَى كُلِّ عُرْفٍ حَادِثٌ تَأَمَّلْ.

قَالَ ابْنُ الشُّحْنَةِ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ كُلُّ مَا فِي الْقُنْيَةِ مُحَالِفًا لِلْقَوَاعِدِ لَا الْفِتَاتِ إِلَيْهِ وَلَا عَمَلِ

(١) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١٠٤٥٥، أحمد في مسنده ٨٤٩٥، والنسائي في الكبرى ١٠٢٥٨..

(٢) الحديث مخرج في: الجامع لمعمر بن راشد ٨١٦، مصنف عبد الرزاق ١٠٢٠٩، مصنف ابن أبي شيبة ٢٦٠٩٦، مسند أحمد بن حنبل ٨٥١١، أجزاء أبي علي بن شاذان ١٩٨، سنن ابن ماجه ١٨٨٤، سنن أبي داود ٤٢٠٣، السنن الكبرى للنسائي ٩٨٩٨.

(٣) أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ٣٤٦٨، وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى حديث رقم: ٢٥، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ١٦٢٨، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في تثبيت الإمامة وترتيب الخلافة حديث رقم: ٢٠٢.

(٤) فمضى تعارض شيء مع النص تقدم النص.



عَلَيْهِ مَا لَمْ يُعْصِدْهُ نَقْلٌ مِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي حُسَامِ الْحُكَامِ الْمُحَقِّقِينَ لِلشَّرُّبِلَالِيِّ وَقَدْ أَفَادَنِي أَسْتَاذِي وَنَبَهَنِي بِقَوْلِهِ: إِنْ فَتَوَى مِثْلَ هَؤُلَاءِ الْأَكَابِرِ وَأَضْرَأِهِمْ شَأْنُهَا النَّظَرُ فِيهَا مِنْ غَيْرِ تَقْلِيدٍ وَإِفْتَاءٍ بِمَا فِيهَا مِنْ غَيْرِ إِحَاطَةٍ بِحُكْمِهَا مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدَةِ فَإِنَّ مَقَامَ الْإِفْتَاءِ خَطَرٌ وَقَدْ يَظُنُّ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ فِيهِمُ الْمَسْأَلَةُ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَالْأَمْرُ بِخِلَافِهِ أَوْ يُشْتَبِهُ عَلَيْهِ حِفْظُهُ فَيُخْطِئُ وَلِلذَلِكَ إِذَا حَقَّقْتَ كَثِيرًا مِنَ الْفَتَاوَى الْمَجْمُوعَةِ مِنْ أَصْحَابِنَا فَضْلًا عَنِ الَّتِي جَمَعَهَا غَيْرُهُمْ عَنْهُمْ تَجِدُ النَّصَّ فِي الْمَذْهَبِ بِخِلَافِهَا.

وَكَانَ أَسْتَاذِي الثَّانِي إِذَا جَاءَتْهُ فَتَاوَى يَأْمُرُنِي بِالنَّظَرِ فِيهَا وَيَقُولُ لِطَالِبِهَا إِمَّا أَنْ تَصْبِرَ حَتَّى نُرَاجِعَ النَّقْلَ أَوْ خُذْهَا ثُمَّ يَقُولُ لِي أَنَا أَعْرِفُ الْحُكْمَ فِي هَذَا كَمَا أَعْرِفُكَ وَأَعْرِفُ الشَّمْسَ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ مُرَاجَعَةِ النَّقْلِ لِاحْتِمَالِ الْخِلَافِ وَنَحْوِهِ مَا الَّذِي يَسْعِينِي مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ أَقُولَ هَذَا يَسْتَحِقُّ وَهَذَا لَا يَسْتَحِقُّ وَهَذَا يَجُوزُ وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ وَالْحُكْمِ لِقَائِلِهِ مِنْ أَيْمَةِ الْمَذْهَبِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى اهـ.

الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ يُدَيِّنُ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ أَنَّهُ إِذَا اسْتَفْتَى فَقِيهًا يُجِيبُهُ عَلَى وَفْقِ مَا نَوَى وَلَكِنْ الْقَاضِي يَحْكُمُ عَلَيْهِ بِوَفْقِ كَلَامِهِ وَلَا يَلْتَمِصُ إِلَى نِيَّتِهِ إِذَا كَانَ فِيهَا نَوَى تُخَفِّفُ عَلَيْهِ كَمَا لَوْ قَالَ عَلَيَّ لِفُلَانٍ أَلْفُ دِرْهَمٍ وَقَدْ قَضَيْتُهُ هَلْ بَرِئْتُ مِنْ دَيْنِهِ يُفْتِيهِ بِالْبَرَاءَةِ وَإِذَا سَمِعَ الْقَاضِي ذَلِكَ مِنْهُ يَقْضِي عَلَيْهِ بِالذَّيْنِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ بَيِّنَةً عَلَى الْإِيْفَاءِ شَرْحُ مُخْتَصَرِ الْأَخْصِيكِيِّ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْبُخَارِيِّ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ مِنْ بَحْثِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْجَاهِلَ لَا يُمَكِّنُهُ الْقَضَاءُ بِالْفَتَاوَى أَيْضًا فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِ الْقَاضِي عَالِمًا دَيْنًا أَتَيْنَ الْكِبَرَاتِ وَأَتَيْنَ الْعِلْمُ بَرَازِيَةً فِي الثَّانِي وَالْعِشْرِينَ مِنَ الْإِيْيَانِ.

(أَقُولُ) وَلِذَا جَرَى الْعُرْفُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ الْمُفْتِيَّ لَا يَكْتُبُ لِلْمُسْتَفْتِي مَا يَدِينُ بِهِ بَلْ يُجِيبُهُ عَنْهُ بِاللِّسَانِ فَقَطْ لِئَلَّا يَحْكُمَ لَهُ الْقَاضِي لِغَلَبَةِ الْجَهْلِ عَلَى قَضَاءِ زَمَانِنَا مِنْ أَدَبِ الْمُفْتِيَّ أَنْ لَا يَكْتُبَ فِي الْوَاقِعَةِ عَلَى مَا يَعْلَمُهُ بَلْ عَلَى مَا فِي السُّؤَالِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنْ كَانَ كَذَا فَحُكْمُهُ كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي كِتَابِ الْمُسْتَعَذَبِ وَهَذَا فِي زَمَانِنَا مُشْكَلٌ لِكَثْرَةِ الْحِيلِ الَّتِي تَقَعُ فِي كِتَابَةِ الْأَسْئَلَةِ وَلِكَثْرَةِ الْجَهْلِ وَالْبَغْيِ بِحَيْثُ إِنَّ بَعْضَ الْمُبْطِلِينَ إِذَا صَارَ بِيَدِهِ فَتَاوَى صَالَ بِهَا عَلَى خَصْمِهِ وَقَالَ الْمُفْتِيَّ أَفْتِي لِي عَلَيْكَ بِكَذَا وَالْجَاهِلُ أَوْ ضَعِيفُ الْحَالِ لَا يُمَكِّنُهُ مُنَازَعَتُهُ فِي كَوْنِ نَصِّهِ مُطَابِقًا أَوْ لَا اهـ مِنْ خَطِّ شَيْخٍ مَشَاحِنَا الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الصَّفُّورِيِّ الشَّافِعِيِّ.

(أقول) إذا علم المفتي حقيقة الأمر ينبغي له أن لا يكتب للسائل إكلاً يكون معيناً له على الباطل لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح والأصح والأشبه وغيرها خيرية من مسائل شتى وفيها من الكفالة والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الأصح وعليه الفتوى اهـ.

معنى الأشبه أنه أشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى بزازية متى اختلفت في المسألة فالعبرة بما قاله الأكثر يبرئ من قاعدة الأصل الحقيقة.



(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَعَ ضِفْدَعُ مَاءٍ فِي عَصِيرِ عَنَبٍ وَمَاتَ فِيهِ فَهَلْ يُنَجِّسُهُ أَوْ لَا؟  
(الجواب): حُكْمُ سَائِرِ الْمَائِعَاتِ حُكْمُ الْمَاءِ فِي الْأَصَحِّ كَمَا فِي النَّهْرِ وَالْدَّرِّ وَمَوْتُ الضَّفْدَعِ  
فِيهِ لَا يُنَجِّسُهُ كَمَا فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَنْجَسُ الْعَصِيرُ.

وَفِي الْهُدَايَةِ وَالضَّفْدَعُ الْبَرِّيُّ وَالْبَحْرِيُّ سَوَاءٌ وَقِيلَ الْبَرِّيُّ يُفْسِدُ لَوْجُودِ الدَّمِ وَعَدَمِ الْمَعْدِنِ  
وَقِيلَ لَا قَالَ الشَّارْحُونَ الْبَحْرِيُّ مَا يَكُونُ بَيْنَ أَصَابِعِهِ سُتْرَةٌ وَصَحَّحَ فِي السَّرَاجِ عَدَمَ الْفَرْقِ  
بَيْنَهُمَا لَكِنَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبَرِّيِّ دَمٌ سَائِلٌ فَإِنْ كَانَ يُفْسِدُ عَلَى الصَّحِيحِ بَحْرٌ عَنْ شَرْحِ الْمُنْيَةِ  
وَتَمَامُ الْفَوَائِدِ فِيهِ.

(سئل) فِي دَبْسٍ مَائِعٍ مَرَّ عَلَيْهِ رَجُلٌ يَنْعَلُ يُسَمَّى زَرْبُولًا وَوُطِئَتْهُ فَابْتَلَّ النَّعْلُ مِنْهُ وَلَيْسَ  
فِيهِ نَجَاسَةٌ وَلَا أَثَرُهَا فَهَلْ تَنْجَسَ الدَّبْسُ بِهِ؟  
(الجواب): حَيْثُ كَانَ النَّعْلُ طَاهِرًا لَا يَتَنَجَّسُ الدَّبْسُ الْمَرْبُورُ.

(سئل) فِي خَابِيَةِ خَلٍّ مَطْمُورٍ أَكْثَرُهَا فِي الْأَرْضِ وَلَغَ فِيهَا كَلْبٌ فَتَزَحَّوْا مَا فِيهَا وَغَلَّوْهَا  
بِالْمَاءِ الطَّاهِرِ ثَلَاثًا وَيُنْشَفُوْنَهَا فِي كُلِّ مَرَّةٍ بِخَرْقَةٍ طَاهِرَةٍ ثُمَّ مَلَّوْهَا مَاءً طَاهِرًا ثُمَّ صَبُّوا عَلَيْهِ مَاءً  
فِي دَلْوٍ سَبْعَ مَرَّاتٍ يَخْرُجُ الْمَاءُ مِنْ جَانِبِهَا لِلْخَارِجِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهِيَ مِنْ حَرْفٍ قَدِيمٍ فَهَلْ تَطْهَرُ؟  
(الجواب): نَعَمْ تَطْهَرُ.

(أقول) قَوْلُهُ ثُمَّ مَلَّوْهَا إلَخَ مُبَالِغَةٌ فِي التَّطْهِيرِ وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ لَازِمٍ عِنْدَنَا.

(سئل) فِي الْكِبْدِ وَالطَّحَالِ هَلْ هُمَا طَاهِرَانِ قَبْلَ الْغُسْلِ<sup>(١)</sup>؟

(الجواب): نَعَمْ حَتَّى لَوْ طَلَى بِهِمَا وَجْهَ الْخُفِّ وَصَلَّى بِهِ تَجَوَّزَ صَلَاتُهُ كَمَا فِي الْخَانِيَةِ وَهُمَا  
حَالَا لَإِنْ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أُحِلَّتْ " لَنَا مَيْتَتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ وَدَمَانِ الْكِبْدُ  
وَالطَّحَالُ " وَهُوَ بِكَسْرِ الطَّاءِ وَالْمَكْرُوهُ تَحْرِيمًا مِنَ الشَّاةِ سَبْعُ الْفَرْجِ وَالْخُصِيَّةِ وَالْغُدَّةِ وَالدَّمِ  
الْمُسْفُوحِ وَالْمَرَارَةِ وَالْمَثَانَةِ وَالذِّكْرَ وَنَظَمَهَا بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ إِذَا مَا ذُكِّيتَ شَاءَ فَكُلْهَا سِوَى سَبْعٍ  
فَفِيهِنَّ الْوَبَالُ فَقَاءٌ ثُمَّ حَاءٌ ثُمَّ عَيْنٌ وَدَالٌ ثُمَّ مِيمَانِ وَدَالٌ.

(أقول) وَكُنْتُ جَمَعْتُهَا فِي حُرُوفِ كَلِمَتَيْنِ وَنَظَمْتُهَا بِقَوْلِي إِنَّ الَّذِي مِنَ الْمَذَكَّاتِ رُمِيَ بِجَمْعِهِ  
حُرُوفٌ فَخِذْ مُدْغَمٌ.

(١) قال في الفتاوى الهندية: دَمُ الْكِبْدِ وَالطَّحَالِ لَيْسَ يَنْجَسُ. كَذَا فِي خِزَانَةِ الْفَتَاوَى. ٢ / ١٧٦.

## كِتَابُ الصَّلَاةِ

(سئل) فِي الْمُقْتَدِي إِذَا كَانَ الْإِمَامُ حِدَاءَهُ هَلْ يَنْوِيهِ فِي التَّسْلِيمَتَيْنِ أَمْ فِي الْيَمِينِ فَقَطْ وَهَلْ قَالَ بِهِ أَحَدٌ أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ يَنْوِيهِ فِيهِمَا وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِهِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَنْوِيهِ فِي الْيَمِينِ فَقَطْ عَلَى مَا فِي الْحَائِيَّةِ وَفِيهَا زِيَادَةٌ لَا بَأْسَ بِهَا وَهِيَ أَنَّ مُحَمَّدًا أَقْدَمَ هَاهُنَا بَنِي آدَمَ عَلَى الْحِفْظَةِ فِي الذِّكْرِ وَفِي كِتَابِ الصَّلَاةِ أَخَّرَ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ اخْتَلَفَ فِيهَا أَهْلُ الْقِبْلَةِ قَالَتِ الْمُعْتَزِلَةُ جُمْلَةُ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ بَنِي آدَمَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ السُّنَّةِ جُمْلَةُ بَنِي آدَمَ أَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَلَائِكَةِ.

وَالْمَذْهَبُ الْمُرْتَضَى أَنَّ خَوَاصَّ بَنِي آدَمَ وَهُمْ الْمُرْسَلُونَ أَفْضَلُ مِنْ جُمْلَةِ الْمَلَائِكَةِ وَعَوَامُّ بَنِي آدَمَ وَهُمْ الْأَتَقِيَاءُ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ الْمَلَائِكَةِ وَخَوَاصُّ الْمَلَائِكَةِ أَفْضَلُ مِنْ عَوَامِّ بَنِي آدَمَ وَمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ لَا يَدُلُّ عَلَى التَّفْضِيلِ لِأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ دُونَ التَّرْتِيبِ. اهـ.

(سئل) هَلِ السُّنَّةُ بَعْدَ فَرَضِ الْعِشَاءِ عَلَى مَذْهَبِنَا رَكْعَتَانِ أَمْ أَرْبَعٌ وَقَبْلَ الْفَرَضِ هَلْ هِيَ عِنْدَنَا مُؤَكَّدَةٌ أَمْ مَنْدُوبَةٌ<sup>(١)</sup>؟

(الجواب): الرُّكْعَتَانِ بَعْدَ الْعِشَاءِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ وَالْأَرْبَعُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا مَنْدُوبَةٌ وَشَرِعَتْ النَّوَافِلُ قَبْلَ الْفَرَضِ لِحَبْرِ النُّقْصَانِ وَبَعْدَهُ لِقَطْعِ طَمَعِ الشَّيْطَانِ.  
(أقول) الصَّوَابُ الْعَكْسُ فِي الدَّرِّ.

(سئل) فِي اقْتِدَاءِ الْحَنَفِيِّ بِشَافِعِي يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي تَكْبِيرَاتِ الْإِنْتِقَالَاتِ هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟  
(الجواب): رَأَيْتُ فِي مَجْمُوعَةِ الشَّيْخِ عَفِيفِ الدِّينِ ابْنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرْشِدِيِّ مُفْتِي مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ رِسَالَةً لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَسْعُودٍ الْقُونَوِيِّ الْحَنَفِيِّ فِي عَدَمِ

(١) قَالَ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ: سُنَّ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَعْدَ الظُّهْرِ وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ رَكْعَتَانِ وَقَبْلَ الظُّهْرِ وَالْجُمُعَةِ وَبَعْدَهَا أَرْبَعٌ.

كَذَا فِي التُّونِ وَالْأَرْبَعُ بِتَسْلِيمَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَنَا حَتَّى لَوْ صَلَّاهَا بِتَسْلِيمَتَيْنِ لَا يُعْتَدُّ بِهِ عَنِ السُّنَّةِ، أَقْوَى السُّنَنِ رَكْعَتَا الْفَجْرِ ثُمَّ سُنَّةُ الْمَغْرِبِ ثُمَّ الَّتِي بَعْدَ الظُّهْرِ ثُمَّ الَّتِي بَعْدَ الْعِشَاءِ ثُمَّ الَّتِي قَبْلَ الظُّهْرِ.  
كَذَا فِي التَّبَيِّنِ قَالَ مَسْأَلَتُنَا: الْعَالِمُ إِذَا صَارَ مَرْجِعًا فِي الْفَتْوَى يَجُوزُ لَهُ تَرْكُ سَائِرِ السُّنَنِ لِحَاجَةِ النَّاسِ إِلَى فِتْوَاهُ إِلَّا سُنَّةَ الْفَجْرِ. كَذَا فِي النِّهَايَةِ ٣ / ٤٦١.



بُطْلَانِ صَلَاتِهِ بِذَلِكَ وَأَنَّهُ لَمْ يَرَوْا الْبُطْلَانَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَكْحُولَ النَّسْفِيِّ فَقَطُّ.

(سئل) عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَكَتَبَ مَا صُوِّرَتْهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ [سورة الأحزاب آية ٥٦] يَعْتَنُونَ بِإِظْهَارِ شَرَفِهِ وَتَعْظِيمِ شَأْنِهِ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ﴾ [سورة الأحزاب آية ٥٦] اعْتَنُوا أَنْتُمْ أَيْضًا فَإِنَّكُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ فَقُولُوا اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ ﴿وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب آية ٥٦] قُولُوا السَّلَامَ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ فَإِنْ قُلْتَ لِمَاذَا أَكَّدَ السَّلَامَ بِالْمُصَدِّرِ وَلَمْ يُؤَكَّدِ الصَّلَاةَ بِهِ.

قلت: لَمَّا أَكَّدَ الصَّلَاةَ بِمُؤَكَّدَاتٍ سَبْعَةٍ: إِنَّ وَالْجُمْلَةِ الْإِسْمِيَّةِ وَصَلَاةَ اللَّهِ وَصَلَاةَ الْمَلَائِكَةِ وَالْإِخْبَارِ وَالنَّدَاءِ وَالْأَمْرِ رَبِّمَا يُظَنُّ أَنَّ السَّلَامَ لَيْسَ كَذَلِكَ فَأكَّدَهُ بِالْمُصَدِّرِ، وَالْآيَةُ تَدُلُّ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ فِي الْجُمْلَةِ قَالَهُ ابْنُ كَيْمَالٍ بَاشَا وَقَالَ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة الأحزاب آية ٥٦] قَائِلِينَ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَسَلِّمَ وَتَحَوِّ ذَلِكِ.

قِيلَ الْمُرَادُ بِالتَّسْلِيمِ الْإِنْقِيَادُ لِأَمْرِهِ بِالتَّسْلِيمِ وَالْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَيْهِ مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لَوْجُوبِ التَّكْرَارِ وَعَدَمِهِ وَقِيلَ يَجِبُ ذَلِكَ كُلَّمَا جَرَى ذِكْرُهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ "وَالسَّلَامُ رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ" <sup>(١)</sup> وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ نَجِبُ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ وَإِنْ تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ بِالْوَجُوبِ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ الْإِحْتِيَاظُ وَتَسْتَدْعِيهِ مَعْرِفَةُ عُلُوِّ شَأْنِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ كُلَّمَا جَرَى ذِكْرُهُ الرَّفِيعُ اهـ. مُلَخَّصًا.

وَقَالَ فِي النَّهْيَةِ شَرْحِ الْهُدَايَةِ "قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعْدَ مَا عَلَّمَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشَهُّدَ إِذَا قُلْتَ هَذَا أَوْ فَعَلْتَ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ" فَقَدْ عَلَّقَ التَّحَامُ بِأَحَدِهِمَا فَمَنْ عَلَّقَ التَّحَامَ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ خَالَفَ النَّصَّ.

(١) أخرجه محمد بن عيسى الترمذي في جامع الترمذي حديث رقم: ٣٤٩٧، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ٧٢٧٠، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٩١٦، وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين حديث رقم: ١٩٥٢، وأخرجه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة حديث رقم: ٦٨٤.

وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ الْآيَةِ بِأَنَّهُ أَمَرَ بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَّهُ لِلْإِجَابِ وَلَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّ الْإِجَابَ فِي الصَّلَاةِ أَوْ خَارِجَهَا فَيُحْمَلُ عَلَى خَارِجِهَا وَعِنْدَنَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجُ الصَّلَاةِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاجِبَةٌ هَكَذَا قَالَ الْكَرْخِيُّ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالْفِعْلِ لَا يَقْتَضِي التَّكَرُّرَ اهـ.

وَفِي الْمَحِيطِ قَالَ أَبُو الْحَسَنِ الْكَرْخِيُّ وَاجِبَةٌ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً إِنْ شَاءَ فَعَلَهَا فِي الصَّلَاةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ لَا بَلْ كُلُّمَا سَمِعَ ذَكَرَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَارِجَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ اهـ.

فَإِنْ قِيلَ قَدْ ذَكَرْتُمُ الصَّلَاةَ وَلَمْ تَذْكُرُوا السَّلَامَ مَعَ أَنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُفَسِّرُونَ عَلَى وَجُوبِهِ وَعَدَمِ نَسْخِهِ فَيَقَالُ نَحْنُ مَا أَنْكَرْنَا فَرَضِيَّتَهُ وَأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً امْتِثَالًا لِلْأَمْرِ وَهُوَ لَا يُوجِبُ التَّكَرُّرَ وَإِنَّمَا لَمْ تَذْكُرْهُ لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي النَّحِيَّاتِ وَهِيَ وَاجِبَةٌ فِي الصَّلَاةِ فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهِ أَوْ يُقَالُ إِنَّ الْمُرَادَ بِالسَّلَامِ التَّسْلِيمَ لِقَضَائِهِ قَالَ تَعَالَى ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [سورة النساء آية ٦٥] كَذَا فِي بَعْضِ حَوَاشِي الْهُدَايَةِ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ أَوْ يُقَالُ إِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدْ سَلَّمَ لِأَنَّهُ جَوَزَ الْحَلِيمِي كَمَا فِي الْمَوَهِبِ أَنْ تَكُونَ الصَّلَاةُ بِمَعْنَى السَّلَامِ عَلَيْهِ.

(فَوَائِدُ) ق ع ح م قَرَأَ وَتَعَالَ جَدُّكَ بِغَيْرِ يَاءٍ لَا تَفْسُدُ وَعَنْ جَارِ اللَّهِ مِثْلُهُ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْتَفِي بِالْفَتْحَةِ عَنْ الْأَلْفِ اكْتِفَاءَهُمْ بِالْكَسْرِ عَنْ الْيَاءِ وَلَوْ قَرَأَ أَعْدُ بِاللَّهِ لَا تَفْسُدُ أَيْضًا لِاكْتِفَائِهِمْ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ قُنِيَّةً مِنْ بَابِ حَذْفِ الْحَرْفِ وَالزِّيَادَةِ.

وَأَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَعَنْ "أَبُوهَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا صَلَّى رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ اضْطَجَعَ عَلَى شِقِّهِ الْأَيْمَنِ <sup>(١)</sup>" وَفِيهِ اخْتِلَافُ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ رَقْم: ١٠٩٧، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ الْقَزْوِينِي فِي سَنَنِهِ حَدِيثَ رَقْم: ١١٨٨، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٢٥٥٨٤، وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايِينِي فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ١٧١٣، وَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٧١١، وَأَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرِ الْبَزَارُ فِي الْبَحْرِ الزَّخَارِ بِمُسْنَدِ الْبَزَارِ حَدِيثَ رَقْم: ١٩٣٩، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ فِي الْمَحَلِيِّ بِالْآثَارِ حَدِيثَ رَقْم: ٤٦٣.

بَعْدَهُمْ عَلَى سِتَّةِ أَقْوَالٍ: الْأَوَّلُ: سُنَّةٌ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ.

الثَّانِي: مُسْتَحَبٌّ رَوَى عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَنْسِ بْنِ مَالِكٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمِنْ التَّابِعِينَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَعُرْوَةُ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَغَيْرُهُمْ.

الثَّالِثُ: وَاجِبٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ بْنِ حَزْمٍ فَلَا تُجْزِئُهُ صَلَاةُ الصُّبْحِ بِدُونِهِ.

الرَّابِعُ: بِدْعَةٌ وَبِهِ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عُمَرَ عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ فَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ مَا بَالُ الرَّجُلِ إِذَا صَلَّى الرَّكَعَتَيْنِ يَتَمَعُّكُ كَمَا تَتَمَعُّكَ الدَّابَّةُ وَالْحِمَارُ إِذَا سَلَّمَ فَقَدْ فَصَلَ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيُّضًا صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ فَمَا رَأَيْتُهُ اضْطَجَعَ بَعْدَ الرَّكَعَتَيْنِ وَفِي رِوَايَةٍ نَهَى ابْنُ عُمَرَ وَأَخْبَرَ أَنَّهَا بِدْعَةٌ وَمَنْ كَرِهَ ذَلِكَ مِنَ التَّابِعِينَ الْأَسْوَدُ بْنُ يَزِيدَ وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَقَالَ هِيَ ضُجْعَةُ الشَّيْطَانِ وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ وَمِنْ الْأَئِمَّةِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَحَكَاةُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْهُ وَعَنْ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ.

الخَامِسُ: خِلَافُ الْأَوَّلَى وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ لَا يُعْجِبُهُ الْإِضْطِجَاعُ.

السَّادِسُ أَنَّهُ لَيْسَ مَقْصُودًا لِذَاتِهِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ الْفَضْلُ بَيْنَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ وَالْفَرِيضَةِ إِمَّا بِاضْطِجَاعٍ أَوْ حَدِيثٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَهُوَ مُحْكِيٌّ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَيْنِيٌّ عَلَى الْبُخَارِيِّ مُحْتَصَرًّا.

(أقول) لَمْ يَتَعَرَّضْ لِلنَّقْلِ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَئِمَّتِنَا وَقَدْ رَأَيْتُ فِيمُسْنَدِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ فِي بَابِ صَلَاةِ الْفَجْرِ فِي الْجَمَاعَةِ أَخْبَرَنَا مَالِكٌ أَخْبَرَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا رَكَعَ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ ثُمَّ اضْطَجَعَ فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ مَا شَأْنُهُ فَقَالَ نَافِعٌ قُلْتُ يَفْصِلُ بَيْنَ صَلَاتِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ أَيُّ فَضْلٍ أَفْضَلُ مِنَ السَّلَامِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَيَقُولُ ابْنُ عُمَرَ نَأْخُذُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ اهـ.

### بَابُ الْجُمُعَةِ

(سئل) فِي تَعْظِيمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ هَلْ هُوَ مَخْصُوصٌ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ أَوْ لَا وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْيَهُودُ غَدَاً وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ<sup>(١)</sup> يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِهِ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلًا وَهَلْ وَرَدَ هَذَا

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٨٣٣، وأخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم: ١٤١٨، وأخرجه النسائي في سننه حديث رقم: ١٣٥١، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: =

الْحَدِيثُ فِي الْكُتُبِ الصَّحِيحَةِ وَمَا مَعْنَاهُ وَمَا الَّذِي اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَدِيعِ؟

(الجواب): هَذَا تَبَيَّنَ حَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " يَقُولُ نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْأُمَمِ أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ فَاحْتَخَفُوا فِيهِ فَهَدَانَا اللَّهُ لَهُ وَالنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ الْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ " دَلَّ هَذَا الْحَدِيثُ الشَّرِيفُ عَلَى أَنَّهُ فُرِضَ عَلَى الْأُمَمِ السَّابِقَةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فَإِنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذَا يَوْمُهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ ظَاهِرٌ فِي التَّعْيِينِ.

وَأَمَّا مَعْنَاهُ فَقَوْلُهُ نَحْنُ الْآخِرُونَ أَيَّ زَمَانًا فِي الدُّنْيَا السَّابِقُونَ أَهْلُ الْكِتَابِ وَغَيْرُهُمْ فِي الْمَنْزِلَةِ وَالْكَرَامَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالْحَشَرِ وَالْحِسَابِ وَالْقَضَاءِ قَبْلَ الْخَلَائِقِ وَدُخُولِ الْجَنَّةِ وَبَيْنَ أَهْلِ الْأُمَمِ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ تَكُونُ بِمَعْنَى غَيْرِ وَعَلَى وَمِنْ أَجْلِ فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِغَيْرِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَيَّ غَيْرِ أَهْلِ الْأُمَمِ فَفِيهِ تَأْكِيدًا لِلْمَذْهَبِ بِمَا يُشَبِّهُ الذَّمَّ لِإِدْمَاجِ مَعْنَى النَّسْخِ أَوْ عَلَى أَنَّهُمْ فَتَكُونُ تَعْلِيلَةً لِسَبْقِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ أَوْثُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا فَتَكُونُ آخِرِينَ هُمْ ثُمَّ هُدِينَا إِلَى الْجُمُعَةِ وَهُوَ قَبْلَ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ فَتَكُونُ سَابِقِينَ وَالْمُرَادُ مِنَ الْكِتَابِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ أَوْ الْجِنْسُ أَيَّ جِنْسِ الْكُتُبِ

=

٧٥١٩، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه حديث رقم: ١٦٢٩، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٢٨٥٤، وأخرجه أبو عوانة الإسفرائيني في مسنده حديث رقم: ٢٠٢٥، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم: ١٧٣٧، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٦٤٣، وأخرجه الدارقطني في سننه حديث رقم: ١٣٧٨، وأخرجه البيهقي في السنن الصغير حديث رقم: ٢٩٣، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ٥١٣٤، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم: ١٥١٢، وأخرجه عبد الله بن الزبير الحميدي في مسنده حديث رقم: ٩٢٩، وأخرجه الشافعي في مسنده حديث رقم: ٢٣٩، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم: ٦٢٣٥، وأخرجه سليمان بن أحمد الطبراني في مسنده حديث رقم: ١٣١، وأخرجه الحسن بن علي الجوهري في مسنده حديث رقم: ٤٤٠، وأخرجه عبد الله بن المبارك في مسنده حديث رقم: ١٠٩، وأخرجه الأمير سنجر في مسند الإمام الشافعي حديث رقم: ٣٠٦، وأخرجه الشافعي في الأم حديث رقم: ٣٠٤، وأخرجه أبو زرعة العراقي في طرح الثريب حديث رقم: ٤١١.

الْمُنْزَلَةَ لِيَصِحَّ عَوْدُ الصَّامِرِ إِلَيْهِ فِي وَأَوْتِنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِخْدَامِ فَهَذَا اللَّهُ لَهُ بِأَنْ نَصَّهُ اللَّهُ لَنَا وَلَمْ يَكُنْ إِلَى الْاجْتِهَادِ فِيهِ وَفُرِضَ عَلَيْهِمْ أَيْضًا تَعْظِيمُهُ بِعَيْنِهِ وَالْاجْتِنَاعُ فِيهِ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ هَلْ يَلْزَمُ بِعَيْنِهِ أَمْ يَسُوعُ هُمْ إِبْدَالُهُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ فَاجْتَهَدُوا فِي ذَلِكَ فَآخِطُوا رَوَى أَبُو حَاتِمٍ عَنِ الرَّشِيدِيِّ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْيَهُودِ الْجُمُعَةَ فَقَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ يَوْمَ السَّبْتِ شَيْئًا فَاجْعَلْهُ لَنَا فَجَعَلَهُ عَلَيْهِمْ فَالْيَهُودُ يَوْمَ السَّبْتِ وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدِ يَوْمِ الْأَحَدِ فَاخْتَارُوا السَّبْتَ لِزَعْمِهِمْ أَنَّهُ يَوْمَ فَرَعَ اللَّهُ فِيهِ مِنْ خَلْقِ الْخَلْقِ فَظَنُّوا ذَلِكَ فَضِيلَةً تُوجِبُ عِظَمَ الْيَوْمِ فَقَالُوا نَحْنُ نُعَظِّمُهُ وَنَسْتَرِيحُ فِيهِ مِنَ الْعَمَلِ وَنَسْتَعْلِفُ فِيهِ بِالْعِبَادَةِ وَالشُّكْرِ وَالنَّصَارَى اخْتَارُوا الْأَحَدَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ يَوْمٍ بَدَأَ اللَّهُ فِيهِ بِخَلْقِ الْخَلْقِ فَاسْتَحَقَّ التَّعْظِيمَ فَخَالَفُوا النَّصَّ فَضَلُّوا.

وَأَمَّا مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْبَدِيعِ فَفِيهِ الْإِحْتِنَاكُ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ شَيْئَانِ لِهَمَّا مُتَعَلِّقَانِ فَيُذَكَّرُ أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ وَيُحَذَفُ مُتَعَلِّقُهُ وَيُحَذَفُ الْآخَرُ وَيُذَكَّرُ مُتَعَلِّقُهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [سورة يس آية ٢٢] قِيلَ أَصْلُهُ وَمَالِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ أَرْجِعُ وَمَالَكُمْ لَا تَعْبُدُونَ الَّذِي فَطَرَكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ وَفِيهِ أَيْضًا اللَّفُّ وَالنَّشْرُ الْمُرْتَبُّ فِي قَوْلِهِ بَيْنَ أَتَمُّ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا رَاجِعٌ إِلَى الْآخِرُونَ وَقَوْلُهُ ثُمَّ هَذَا يَوْمُهُمْ الْخَرَجُ إِلَى السَّابِقُونَ وَفِيهِ الْإِذْمَاجُ وَهُوَ أَنَّهُ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا فَيَكُونُ كِتَابُهُمْ مَنْسُوخًا بِكِتَابِنَا فَيَكُونُ مُذْجَعًا وَفِيهِ تَأْكِيدُ الْمَذْحِ بِمَا يُشَبِّهُ الدَّمَ وَفِيهِ الْإِسْتِخْدَامُ فِي رِوَايَةٍ وَأَوْتِنَاهُ مِنْ بَعْدِهَا الصَّامِرُ يَرْجِعُ إِلَى الْكِتَابِ بِمَعْنَى الْقُرْآنِ وَفِيهِ الطَّبَاقُ فِي الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ وَفِيهِ الْجَمْعُ وَالتَّفْرِيقُ فِي قَوْلِهِ فَالْنَّاسُ لَنَا فِيهِ تَبَعٌ جَمْعٌ وَمَا بَعْدَهُ تَفْرِيقٌ فَفِيهِ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ بِدِيعَةٍ هَذَا مَا تَبَسَّرَ لَنَا فِي هَذَا الْمَقَامِ وَعَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ.

(سئل) فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ هَلْ تُؤَدَّى فِي مَضَرٍ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ؟<sup>(١)</sup>

(١) قَالَ صَاحِبُ تَبْيِينَ الْحَقَائِقِ شَرَحَ كُنْزَ الدَّقَائِقِ: أَيُّ تُوَدَّى الْجُمُعَةُ فِي مَضَرٍ وَاحِدٍ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ، وَهُوَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ فِي الْاجْتِنَاعِ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فِي مَدِينَةٍ كَبِيرَةٍ حَرَجًا بَيْنًا، وَهُوَ مَذْفُوعٌ وَرُويَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا مَهْرٌ عَظِيمٌ كَدَجَلَةٍ وَعَنْهُ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جِسْرٌ وَرُويَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِرَفْعِ الْجِسْرِ فَإِنْ أَذِيتَ فِي مَوْضِعَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فَالْجُمُعَةُ لِلْأَوَّلَيْنِ تَحْرِيمَةً وَقِيلَ: قَرَأَا وَقِيلَ فِيهِمَا جَمِيعًا، وَقِيلَ تَجُوزُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَلَا تَجُوزُ فِي أَكْثَرٍ، وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَرُويَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا لَا تَجُوزُ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا

(الجواب): نَعَمْ كَمَا ذَكَرَهُ فِي التَّنْوِيرِ وَقَالَ السَّرْحِيُّ هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِهِ نَأْخُذُ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ فِي عَدَمِ جَوَازِ التَّعَدُّدِ حَرَجًا وَهُوَ مَدْفُوعٌ وَقَالَ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَمِثْلُهُ فِي إِمَامَةِ فَتْحِ الْقَدِيرِ.

(فائدة) قَالَ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَحْرِ مِنْ بَابِ الْأَذَانِ لَمْ أَرِ لِإِمَّتِنَا نَصًّا صَرِيحًا فِي أَذَانِ الْجَوَقِ هَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي تَحَرَّرَ أَنَّ الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ فِيهِ لِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ الْإِسْتِحْبَابُ وَالْكَرَاهَةُ وَأَمَّا الْأَذَانُ الْأَوَّلُ فَقَدْ صَرَّحَ فِي النِّهَايَةِ بِأَنَّ الْمُتَوَارِثَ فِيهِ اجْتِمَاعُ الْمُؤَدِّينَ لِتَبْلُغِ أَصْوَاتِهِمْ إِلَى أَطْرَافِ الْمَضَرِّ الْجَامِعِ اهـ.

وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ لِأَنَّ الْمُتَوَارِثَ لَا يَكُونُ مَكْرُوهًا وَكَذَلِكَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيِ الْخَطِيبِ الْمُتَوَارِثُ كَوْنُهُ بِجَمَاعَةٍ فَهُوَ مِثْلُهُ غَيْرُ مَكْرُوهٍ فَيَكُونُ بِدْعَةً حَسَنَةً إِذْ مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْأَوَائِلِ أَوَّلُ مَنْ أَحْدَثَ أَذَانَ اثْنَيْنِ مَعًا بَنُو أُمَيَّةَ اهـ.

(تَيَمُّمٌ): فِيمَا يُسْتَحَبُّ فَعَلُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَيْلَتُهُ وَمَا يُكْرَهُ مَعَ ذِكْرِ مَا أُطْلِعَ عَلَى الْخِلَافِ فِيهِ فَمِنْ الْمُسْتَحَبِّ فِيهِ الْإِسْتِيَاكُ وَالْإِغْتِسَالُ لِلصَّلَاةِ وَإِزَالَةُ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ لَكِنْ ذَكَرَ فِي التَّارِخَانِيَةِ مِنَ الْحَجِّ يُكْرَهُ تَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ وَقَصُّ الشَّارِبِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْحَجِّ وَقَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ الْحَجِّ قَصُّ الشَّعْرِ وَحَلَقُ الشَّعْرِ وَقَصُّ الشَّارِبِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ غَيْرُ مَشْرُوعٍ وَجَاءَ فِي " الْأَخْبَارِ مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَعَادَهُ اللَّهُ مِنَ السُّوءِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْقَابِلَةِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ " وَرَأَيْتُ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ مَنْ يَقْلَمُ أَوْ يَقْصُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَمَلًا بِالْأَخْبَارِ فَكَأَنَّهُ حَجٌّ وَاعْتَمَرَ ثُمَّ حَلَقَ وَقَصَّرَ.

وَفِي الْوَلَوَالِحِيَّةِ إِذَا وَقَّتْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ لِقَلَمِ الْأَظْفَارِ إِنْ رَأَى أَنَّهُ جَاوَزَ الْحَدَّ قَبْلَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَمَعَ هَذَا يُؤَخَّرُ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ يُكْرَهُ لَهُ لِأَنَّ مَنْ كَانَ ظُفْرُهُ طَوِيلًا كَانَ رِزْقُهُ ضَيِّقًا وَإِنْ لَمْ يَجَاوِزِ الْحَدَّ وَوَقَّتَهُ تَبَرُّكًا بِالْأَخْبَارِ فَهُوَ مُسْتَحَبٌّ لِأَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا " رَوَتْ مَنْ قَلَّمَ أَظْفَارَهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَعَادَهُ اللَّهُ مِنَ الْبَلَاءِ إِلَى الْجُمُعَةِ الْآخِرَى وَزِيَادَةُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ".

نَهْرٌ عَظِيمٌ كَدَّجَلَةٌ وَعَنْهُ أَهْمًا لَا تَجُوزُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ جِسْرٌ وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِرَفْعِ الْجِسْرِ فِي بَغْدَادَ وَقَتَ الصَّلَاةِ لِتَكُونَ كَمُضْرَبِينَ.

وَمِنْهَا الْإِدْهَانُ وَمَسُّ الطَّيِّبِ وَلُبْسُ الثِّيَابِ الْفَاخِرَةِ وَالتَّقَرُّبُ مِنَ الْحَطِيبِ وَتَبْخِيرِ الْمَسْجِدِ وَالتَّبَكُّيرِ إِلَيْهِ وَالْمَشْيِ بِسَكِينَةٍ وَوَقَارٍ وَأَنْ يَقُولَ عِنْدَ الدُّخُولِ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَوْجِهٍ مَنْ تَوَجَّهَ إِلَيْكَ وَأَقْرَبِ مَنْ تَقَرَّبَ إِلَيْكَ وَأَفْضَلِ مَنْ سَأَلَكَ وَرَغِبَ إِلَيْكَ.

وَتَأْخِيرُ الْغَدَاءِ وَالْقِيلُولَةِ عَنِ الصَّلَاةِ وَأَنْ يَقْرَأَ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ الْجُمُعَةَ وَالْمُنَافِقِينَ أَحْيَانًا تَبَرُّكًا وَقِرَاءَةُ الْفَاتِحَةِ وَالْمُعَوِّذَتَيْنِ وَالْإِخْلَاصِ بَعْدَهَا سَبْعًا سَبْعًا فَمَنْ فَعَلَهَا حَفِظَهُ اللَّهُ مِنْ مَجْلِسِهِ ذَلِكَ إِلَى مِثْلِهِ وَقِرَاءَةُ سُورَةِ هُودٍ وَالْكَهْفِ وَالْدُّخَانِ وَعِبَادَةُ الْمَرِيضِ وَزِيَارَةُ الْإِخْوَانِ فِي اللَّهِ تَعَالَى وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ وَصَلَاةُ التَّسْبِيحِ وَشُهُودُ النَّكَاحِ وَالْعَتَقُ وَالْإِكْتَارُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفِي لَيْلَتِهَا قِرَاءَةُ الزَّهْرَاوَيْنِ وَسُورَةِ الْكَهْفِ وَيَسَ وَالْدُّخَانِ وَيُصَلِّي فِيهَا صَلَاةَ حِفْظِ الْقُرْآنِ وَصَلَاةَ رُؤْيَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَيَقْرَأُ فِي مَغْرِبِهَا الْكَافِرُونَ وَالْإِخْلَاصَ مِنْ نُورِ الشَّمْعَةِ فِي بَيَانِ ظَهْرِ الْجُمُعَةِ لِلْعَلَامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ.

### بَابُ الْجَنَازَةِ

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَوَرَثَةٍ غَيْرِهِ وَأَمَرَ الزَّوْجُ بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَلَى الْكَفَنِ وَالتَّجْهِيزِ الشَّرْعِيِّ عَلَى أَنْ يُحْسَبَ الزَّائِدُ عَلَيْهِمْ فَهَلْ يُحْسَبُ الزَّائِدُ عَلَيْهِمْ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ عَنْ زَوْجِهَا وَأُمِّهَا وَوَلَدَيْنِ صَغِيرَيْنِ مِنْهُ فَدَفَنْتِ الْأُمُّ مَعَهَا أَمْتَةً مِنَ التَّرِكَةِ تَعْدِيًّا وَتَلَفَتْ الْأَمْتَةُ بِذَلِكَ فَهَلْ تَضْمَنُ الْأُمُّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ تَضْمَنُ الْأُمُّ حِصَّةَ الزَّوْجِ وَوَلَدَيْهِ حَيْثُ تَلَفَتْ الْأَمْتَةُ وَإِلَّا يُنْبَشُ عَلَيْهَا بِطَلَبِهِ لِحَقِّهِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ كَلَامِهِمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي الْمَرْأَةِ إِذَا مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَوَرَثَةٍ غَيْرِهِ وَخَلَفَتْ تَرِكَةً فَهَلْ مُؤَنَّةُ تَجْهِيزِهَا وَتَكْفِينِهَا عَلَى الزَّوْجِ؟

(الجواب): الْمَفْتَى بِهِ وَجُوبُ كَفْنِهَا عَلَى الزَّوْجِ وَإِنْ تَرَكَتْ مَا لَا كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْحَانِيَّةِ وَرَجَّحَهُ فِي الْبَحْرِ بِأَنَّهُ الظَّاهِرُ لِأَنَّهُ كَكِسْوَتِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَفَنَ مَيْتَةً فِي قَبْرِ فِي أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى دَفْنِ مَوْتَى الْمُسْلِمِينَ فَأَثْبَتَ رَجُلٌ

آخَرَ أَنَّ الْقَبْرَ الْمَرْقُومَ لَهُ وَيُرِيدُ إِخْرَاجَ الْمَيِّتِ مِنْهُ فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ<sup>(١)</sup>؟

(الجواب): إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ مَوْقُوفَةً يَضْمَنُ مَا أَتَفَقَ فِيهِ وَلَا يُحَوَّلُ الْمَيِّتُ مِنْ مَكَانِهِ كَمَا فِي التَّأْرُخَانِيَّةِ كَذَا أَفْتَى الْمُهِمَّنْدَارِيُّ رَحَ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَيَرِيَّةِ مِنَ الْجَنَائِزِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَرَّرَ الْقَاضِي زَيْدُ الْمَعْمَارِيِّ فِي حَفْرِ قُبُورِ الْمَوْتَى وَتَعْمِيرِهَا وَإِصْلَاحِهَا لِلَاخْتِيَاغِ لِدَلِكِ لِأَهْلِيَّتِهِ وَإِتْقَانِهِ وَيُرِيدُ بَعْضُ الْحَفَّارِينَ مَنَعُهُ مِنْ ذَلِكَ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَمْنَعُ الْمُعَارِضُ؟  
(الجواب): نَعَمْ يُمْنَعُ.

(١) فائدة: قال صاحب المبسوط: وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ بِالْكُوفَةِ يَحْفَرُ قَبْرًا وَلَمْ يُسَمَّ لَهُ فِي أَيِّ الْمَقَابِرِ يَحْفَرُ فَالْعَقْدُ فَاسِدٌ فِي الْقِيَاسِ لِلْجَهَالَةِ الَّتِي تُفْضِي إِلَى الْمَنَازَعَةِ، وَلَكِنْ اسْتَحْسِنُ إِذَا حَفَرَ فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي يُدْفَنُ فِيهَا أَهْلُ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَجْعَلْ لَهُ الْأَجَرَ، وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْكُوفَةِ فَإِنَّ لِكُلِّ دَرْبٍ فِيهِمْ مَقْبَرَةً عَلَى حِدَةٍ لِأَهْلِهَا.

فَأَمَّا فِي دِيَارِنَا فَلَوْ اسْتَقَلَّ مِنْ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَسْمِيَةِ الْمَقْبَرَةِ بِنَاءً عَلَى عُرْفِ دِيَارِنَا، وَإِنْ سَمِيَ لَهُ مَوْضِعًا مَعْلُومًا فَحَفَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَلَا أَجَرَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَدْفِنُوا فِي حُفْرَتِهِ فَإِنْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُ الْأَجَرُ حِينَئِذٍ، وَكَذَلِكَ إِنْ أَمَرُوهُ بِحَفْرِ الْقَبْرِ وَلَمْ يُسَمُّوا مَوْضِعًا فَحَفَرَ فِي غَيْرِ مَقْبَرَةِ أَهْلِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ، أَوْ تِلْكَ النَّاحِيَةِ فَلَا أَجَرَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَدْفِنُوا فِي حُفْرَتِهِ فَحِينَئِذٍ يَسْتَوْجِبُ الْأَجَرَ لَوْ جُودَ الرِّضَاءُ مِنْهُمْ بِعَمَلِهِ حِينَ دَفَنُوا الْمَيِّتَ فِيهِ.

وَإِنْ أَرَادُوا مِنْهُ تَطْيِينَ الْقَبْرِ، أَوْ تَجْصِيصَهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمَّ عَمَلُ الْحَفْرِ وَالتَّجْصِيصُ لَيْسَ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ، وَفِي الْعَادَةِ الَّذِي يُطَيَّنُ الْقَبْرَ غَيْرُ الَّذِي يَحْفَرُهُ، وَإِنْ اسْتَأْجَرُوهُ لِيَحْفَرَ لَهُمُ الْقَبْرَ وَلَمْ يُسَمُّوا لَهُ طُولَهُ وَلَا عَرْضَهُ وَلَا عُمُقَهُ فِي الْأَرْضِ فَهُوَ فَاسِدٌ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الْقُبُورَ تَخْتَلِفُ فِي الطُّوْلِ وَالْعَرْضِ وَالْعُمُقِ وَالْعَمَلُ بِحَسَبِهِ يَتَفَاوَتُ، وَلَكِنِّي اسْتَحْسِنُ فَأُجْبِرُهُ فَأَقْدَرُهُ بِوَسْطٍ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالْعُرْفِ فَهُوَ كَالشَّرْوَطِ بِالنَّصِّ وَبِمُطْلَقِ الْعَقْدِ يَسْتَحِقُّ الْوَسْطَ فِي الْمَعَاوِضَاتِ فَإِنَّهُ فَوْقَ الْوَكُوسِ وَدُونَ الشَّطْطِ وَخَيْرُ الْأُمُورِ أَوْسَطُهَا، وَإِنْ وَصَفُوا لَهُ مَوْضِعًا فَوَجَدَ وَجْهَ الْأَرْضِ لَيْتًا فَلَمَّا حَفَرَ ذَرَاعًا وَجَدَ جَبَلًا أُجْبِرُهُ عَلَى أَنْ يَحْفَرَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْفَرُ النَّاسُ؛ لِأَنَّهُ التَّرَمُّ بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ، وَإِنْ لَمْ يُسَمُّوا لَهُ لَحْدًا وَلَا شَيْئًا فَهُوَ عَادَةُ أَهْلِ تِلْكَ النَّاحِيَةِ فَإِنْ كَانَ بِالْكُوفَةِ فَعَظُمَ عَمَلُهُمْ عَلَى اللَّحْدِ، وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ عَظُمَ عَمَلُهُمْ عَلَى الشَّقِّ فَهُوَ عَلَى الشَّقِّ؛ لِأَنَّ بِمُطْلَقِ الْعَقْدِ يَسْتَحِقُّ الْمُتَعَارَفَ وَالْمُتَعَارَفَ مَا عَلَيْهِ عَظُمَ الْعَمَلِ.



## بَابُ الزَّكَاةِ وَالْعَشْرِ

(سئل) فِي رَجُلٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ زَكَاةُ مَالِهِ الَّذِي مَعَهُ بِدِمَشْقَ فَهَلِ الْمُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ فَقَرَاءُ مَكَانِ الْمَالِ أَوْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ الْمُعْتَبَرُ فِي الزَّكَاةِ مَكَانُ الْمَالِ فِي الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَعَلَّلَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ بِأَنَّهُ مُحَلٌّ لِلزَّكَاةِ وَهَذَا تَسْقُطُ بِهِ لَاحِظُهُ.

(١) والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال أي لا مكان المزكي، حتى لو كان هو في بلد وماله في آخر يفرق في موضع المال.

وقال صاحب الجواهر: (قَوْلُهُ وَيُكْرَهُ نَقْلُ الزَّكَاةِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ وَإِنَّمَا تُصْرَفُ صَدَقَةُ كُلِّ قَوْمٍ فِيهِمْ) لِأَنَّ فِيهِ رِعَايَةَ حَقِّ الْجَوَارِ فَمَهْمَا كَانَتِ الْمَجَاوِرَةُ أَقْرَبَ كَانَ رِعَايَتُهَا أَوْ جَبَّ فَإِنْ نَقَلَهَا إِلَى غَيْرِهِمْ أَجْزَأَةٌ وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا لِأَنَّ الْمَضْرِفَ مُطْلَقُ الْفُقَرَاءِ بِالنَّصِّ وَإِنَّمَا يُكْرَهُ نَقْلُهَا إِذَا كَانَ فِي حِينِهَا بِأَنْ أُخْرِجَهَا بَعْدَ الْحَوْلِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِخْرَاجُ قَبْلَ حِينِهَا فَلَا بَأْسَ بِالنَّقْلِ.

وَفِي الْفَتَاوَى رَجُلٌ لَهُ مَالٌ فِي يَدِ شَرِيكِهِ فِي غَيْرِ مَضْرِفِهِ فَإِنَّهُ يُصْرَفُ الزَّكَاةُ إِلَى فَقَرَاءِ الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ دُونَ الْمَضْرِفِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَلَوْ كَانَ مَكَانُ الْمَالِ وَصِيَّةً لِلْفُقَرَاءِ فَإِنَّمَا تُصْرَفُ إِلَى فَقَرَاءِ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَوْصِي وَالْأَصْلُ أَنَّ فِي الزَّكَاةِ يُعْتَبَرُ مَكَانُ الْمَالِ وَفِي الْفِطْرَةِ عَنْ نَفْسِهِ مَكَانُهُ بِالْإِجْمَاعِ وَعَنْ عِيْدِهِ وَأَوْلَادِهِ مَكَانُ الْعِيْدِ وَالْأَوْلَادِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ مَكَانَ الْأَبِ وَالْمَوْلَى وَهُوَ الصَّحِيحُ.

(قَوْلُهُ إِلَّا أَنْ يَنْقُلَهَا الْإِنْسَانُ إِلَى قَرَابَتِهِ أَوْ إِلَى قَوْمٍ هُمْ أَحْوَجُ إِلَيْهَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ) لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ وَزِيَادَةِ دَفْعِ الْحَاجَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي الزَّكَاةِ وَالْفِطْرَةِ وَالنُّذُورِ الصَّرْفُ أَوَّلًا إِلَى الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى الْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ مِنْ بَعْدِهِمْ ثُمَّ إِلَى الْخِيَرَانِ ثُمَّ إِلَى أَهْلِ حِرْفَتِهِ ثُمَّ إِلَى أَهْلِ مَضْرِفِهِ أَوْ قَرْيَتِهِ وَلَا يَنْقُلُهَا إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى إِلَّا إِذَا كَانُوا أَحْوَجَ إِلَيْهَا مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ أَوْ قَرْيَتِهِ وَآلَهُ أَعْلَمُ.

وقال في مجمع الأنهر: (وَكُرِّهَ (نَقْلُهَا) أَيِ الزَّكَاةِ بَعْدَ تِمَامِ الْحَوْلِ مِنْ بَلَدٍ (إِلَى بَلَدٍ آخَرَ) غَيْرِ الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ وَإِنْ كَانَ الْمَرْكُ فِي بَلَدٍ، وَالْمِلْكُ فِي بَلَدٍ آخَرَ فَلَا يُعْتَبَرُ مَكَانُ الْمِلْكِ لَا الْمَالِ بِخِلَافِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ حَيْثُ يُعْتَبَرُ عَنْهُ مُحَمَّدٌ مَكَانَ الْمُؤَدِّي وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ (إِلَّا) أَنْ يَنْقُلَهَا (إِلَى قَرَابَتِهِ) أَيِ الْمَرْكُ فَلَا يُكْرَهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الصَّلَةِ قَالَ أَبُو حَفْصٍ الْكَبِيرُ لَا تُقْبَلُ صَدَقَتُهُ وَقَرَابَتُهُ مُحَاوِجٌ حَتَّى يَبْدَأَ بِهِمْ قَالُوا: الْأَفْضَلُ صَرْفُ الصَّدَقَةِ إِلَى أَخَوَاتِهِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ إِلَى أَعْمَامِهِ ثُمَّ إِلَى أَوْلَادِهِمْ نَازِلِينَ ثُمَّ إِلَى أَخْوَالِهِ ثُمَّ إِلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ ثُمَّ إِلَى خِيَرَانِهِ ثُمَّ إِلَى أَهْلِ سَكْنَتِهِ ثُمَّ إِلَى أَهْلِ مَضْرِفِهِ

رَجُلٌ لَهُ مَالٌ فِي يَدِ شَرِيكِهِ فِي غَيْرِ الْمَضَرِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ الزَّكَاةَ إِلَى فَقَرَاءِ الْمَضَرِّ الَّذِي فِيهِ الْمَالُ دُونَ الْمَضَرِّ الَّذِي هُوَ فِيهِ خُلَاصَةً مِنَ الْفَضْلِ الثَّامِنِ وَفِيهَا لَوْ دَفَعَهَا إِلَى فَقَرَاءٍ بَلَدٍ آخَرَ قَبْلَ تِمَامِ الْحَوْلِ يَجُوزُ بِلَا كَرَاهَةٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَرَجَ مِنْ بَلَدِهِ يُرِيدُ الْحَجَّ وَاضْطَحَبَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ نَصَبًا كَثِيرَةً لَمْ يُخْرِجْ زَكَاتَهَا وَيَزْعُمُ أَنَّهُ لَا تَلْزَمُهُ زَكَاتُهَا إِذَا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ لِكَوْنِهِ يُرِيدُ الْحَجَّ فَهَلْ تَلْزَمُهُ زَكَاتُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ تَلْزَمُهُ زَكَاةُ الْفَاضِلِ مَعَهُ حَيْثُ حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ وَلَمْ يُخْرِجْ زَكَاتَهُ وَلَا عِبْرَةَ بَرْعِهِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ مَا لَيْسَ لَهُ مُطَالَبٌ مِنْ جِهَةِ الْعِبَادِ لَا يَمْنَعُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ كَذَيْنِ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ وَوُجُوبُ الْحَجِّ وَصَدَقَةِ الْفِطْرِ وَهَدْيِ مُتَعَةٍ وَأُضْحِيَّةٍ وَلُقْطَةٍ بَعْدَ التَّعْرِيفِ كَذَا فِي شَرْحِ الْمُتَقَى لِلْبَاقَانِيِّ وَكَذَا فِي الْبَحْرِ وَالتَّهْرِ وَغَيْرِهِمَا.

وَإِفْرَازُ الْمَالِ الْمَذْكُورِ لِأَجْلِ الْحَجِّ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ مِلْكِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَجُلَيْنِ أَشْجَارٌ مُثْمِرَةٌ قَائِمَةٌ فِي أَرْضٍ عُشْرِيَّةٍ فَقَطَعَاها وَانْتَفَعَا بِحَطْبِهَا فَقَامَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْعُشْرِ يَطْلُبُ عُشْرَهَا مِنْهُمَا فَهَلْ لَا عُشْرَ فِيهَا؟

(الجواب): نَعَمْ لَا عُشْرَ فِي الْأَشْجَارِ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ جُزْءِ الْأَرْضِ وَهَذَا تَبَعُهَا فِي الْبَيْعِ كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ بَابِ الْعُشْرِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ كَمَا فِي فَتَاوَاهُ فِي بَابِ الْبُعَاةِ.

(أقول) قَوْلُهُ لَا عُشْرَ فِي الْأَشْجَارِ يَعْنِي الْمُثْمِرَةَ الَّتِي لَمْ تُعَدَّ لِلْقَطْعِ بِخِلَافِ مَا أُعِدَّ لِلْقَطْعِ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَفِيهَا الْعُشْرُ كَمَا يَأْتِي عَنِ الْحَنَانِيَّةِ وَبِخِلَافِ نَفْسِ الثَّمَرِ فَإِنَّ فِيهِ الْعُشْرَ أَيْضًا كَمَا يَأْتِي.  
(سئل) فِي مَزْرَعَةٍ جَارِيَةٍ فِي أَوْقَافِ أَهْلِيَّةٍ وَعَلَيْهَا عُشْرٌ فَوَضَّهُ السُّلْطَانُ عَزَّ نَصْرُهُ لِرَبِّدِ التَّيَّارِيِّ وَيُرِيدُ أَخَذَ الْعُشْرَ مِنْ زُرَّاعِ الْمَزْرَعَةِ وَمَنَعَ نُظَارَ الْوَقْفِ مِنْ ضَبْطِ مُحْصُولِ الْأَوْقَافِ

وَالْمُرَادُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ بَعْدَ ذِكْرِ أَخَوَالِهِ ذُو رَحِمٍ أَبْعَدَ مِمَّا ذُكِرَ قَبْلَهُ (أَوْ) شَخْصٍ (أَخَوَجٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ) لِدَفْعِ شِدَّةِ الْحَاجَةِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَقَرَاءٌ غَيْرَ الْبَلَدَةِ أَوْ رَعٍ أَوْ أَنْفَعِ بِتَعْلِيمِ الشَّرَائِعِ وَتَعْلِيمِهَا وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ، وَلَوْ مَكَثَ مُسْلِمٌ فِي دَارِ الْحَرْبِ سِنِينَ بِأَمَانٍ فَلَعَلَّهِ الزَّكَاةَ فِي مَالِهِ يُفْتَى بِأَدَائِهَا إِلَى مَنْ يَسْكُنُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ وَجَدَ مَضَرَّ فِي دَارِ الْحَرْبِ.

بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَكُونُ ضَبْطُ مَحْصُولِ الْأَوْقَافِ لِنُظَارِهَا؟ وَالْعُشْرُ عَلَى جِهَةِ الْأَوْقَافِ يَأْخُذُهُ التَّيَّارِيُّ مِنَ النُّظَارِ.

(الجواب): نَعَمْ ضَبْطُ مَحْصُولِ الْأَوْقَافِ لِنُظَارِهَا وَالْعُشْرُ عَلَى جِهَةِ الْأَوْقَافِ يَأْخُذُهُ التَّيَّارِيُّ مِنَ نُّظَارِ الْأَوْقَافِ.

(سئل) فِي قَرْيَةٍ جَارِيَةٍ بِتَمَامِهَا فِي وَقْفٍ مَدْرَسَةٍ يَزْرَعُهَا زُرَاعُهَا مُزَارَعَةٌ وَيَدْفَعُونَ مَا شَرِطَ لِحِجَةِ الْوَقْفِ عَلَيْهِمْ وَهُوَ الرَّبْعُ وَعَلَيْهَا عُشْرٌ لِرَبِّدٍ فَهَلْ لِمَتَوَلَّى الْمَدْرَسَةَ أَخْذُ رُبْعِ الْخَارِجِ الْمَشْرُوطِ لِحِجَةِ الْوَقْفِ وَعَلَيْهِ دَفْعُ الْعُشْرِ مِنْ ذَلِكَ وَلَيْسَ لِرَبِّدٍ طَلَبُ عُشْرِ ذَلِكَ مِنَ الزَّرْعِ.

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمَرْحُومُ الْعَلَامَةُ النِّعَمُ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ إِذَا دَفَعَهَا أَيُّ مَتَوَلَّى الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ مُزَارَعَةً فَالْخَارِجُ وَالْعُشْرُ مِنْ حِصَّةِ أَهْلِ الْوَقْفِ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ مَعْنَى.

وَفِي مَنْظُومَةِ النَّسْفِيِّ وَالْأَرْضُ تُسْتَأْجَرُ وَهِيَ تُعْشَرُ يُعْشَرُهَا الْآجِرُ لَا الْمُسْتَأْجِرُ كَذَلِكَ مَنْ يَدْفَعُهَا مُزَارَعَةً يَدْفَعُ ذُو الْأَرْضِ بِلَا مُدَافَعَةٍ لَكِنْ فِي الدَّرِّ مِنْ آخِرِ بَابِ الْعُشْرِ وَالْعُشْرُ عَلَى الْمُؤْجَرِ كَخَارِجٍ مُوَظَّفٍ وَقَالَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ كَمُسْتَعِيرٍ مُسْلِمٍ وَفِي الْحَاوِي وَبَقَوْلِهَا تَأْخُذُ أَهْـ

لَكِنْ فِي فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ أَوَّلِ بَابِ الْعُشْرِ الْعُشْرُ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ فِي الْأَشْبَاهِ وَتَفْسُدُ الْإِجَارَةُ بِاشْتِرَاطِ خَارِجِهَا أَوْ عُشْرِهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَفِي الْخَزِيرَةِ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنْ الْبَدَائِعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ الْعُشْرَ يَجِبُ عَلَى الْمُؤْجَرِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَهُمَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَالْقَوْلُ مَا قَالَ الْإِمَامُ فَلَيْسَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِينَ وَلَا عَلَى الْمُسْتَحْكِرِينَ شَيْءٌ قُلْتُ عِبَارَةُ الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ لَا تُعَارِضُ عِبَارَةَ غَيْرِهِ فَإِنَّ قَاضِي خَانَ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ وَمِنْ عَادَتِهِ أَنْ يُقَدِّمَ الْأَظْهَرَ وَالْأَشْهَرَ وَقَدْ قَدَّمَ قَوْلَ الْإِمَامِ فَكَانَ هُوَ الْمُعْتَمَدَ وَأَفْتَى بِذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ جُمْلَتِهِمْ زَكَرِيَّا أَفَنْدِي شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَعَطَاءُ اللَّهِ أَفَنْدِي شَيْخُ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي الْإِسْعَافِ وَالْحَصَافِ.

(أقول) فَمَا أَجَابَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمُفْتَى بِهِ وَتَوْضِيحُ الْجَوَابِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْخَارِجُ مِنَ الْقَرْيَةِ مَثَلًا مِائَةً قَفِيزٍ مِنَ الْحِنْطَةِ يَأْخُذُ الْمُتَوَلَّى أُجْرَةَ الْأَرْضِ وَهِيَ هُنَا الرَّبْعُ خَمْسَةٌ وَعِشْرُونَ قَفِيزًا ثُمَّ يَدْفَعُ الْمُتَوَلَّى مِنْ هَذَا الرَّبْعِ إِلَى التَّيَّارِيِّ عُشْرَ جَمِيعِ الْخَارِجِ مِنَ الْقَرْيَةِ عَشْرَةَ أَقْفِزَةٍ لَا عُشْرَ مَا يَأْخُذُهُ الْمُتَوَلَّى فَقَطْ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْعُشْرِ مُطَالَبَةُ الْمَلَاحِينَ بِشَيْءٍ لِأَنَّهُمْ مُسْتَأْجِرُونَ خِلَافًا لِلصَّاحِبِينَ فَتَبَنَّى.

هَذَا وَقَدْ كَتَبْتُ فِي رَدِّ الْمُخْتَارِ مَا نَصُّهُ قُلْتُ لَكِنْ فِي زَمَانِنَا عَامَّةُ الْأَوْقَافِ مِنَ الْقُرَى وَالْمَزَارِعِ لِرِضَا الْمُسْتَأْجِرِ بِتَحْمُلِ غَرَامَاتِهَا وَمُؤْنَتِهَا يَسْتَأْجِرُهَا بِدُونِ أَجْرِ الْمَثَلِ بِحَيْثُ لَا يَفِي الْأُجْرَةُ وَلَا أضعافُهَا بِالْعُشْرِ أَوْ خَرَاJُ الْمُقَاسِمَةِ فَلَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنِ الْإِفْتَاءِ بِقَوْلِهَا فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ فِي زَمَانِنَا يُقَدِّرُونَ أُجْرَةَ الْمَثَلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأُجْرَةَ سَالِمَةٌ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ عَشْرٍ وَغَيْرِهِ أَمَّا لَوْ أُعْتَبِرَ دَفْعُ الْعُشْرِ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ وَأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لَيْسَ عَلَيْهِ سِوَى الْأُجْرَةِ فَإِنَّ أُجْرَةَ الْمَثَلِ تَرِيدُ أضعافًا كَثِيرَةً كَمَا لَا يَخْفَى فَإِنْ أَمَكْنَ أَخَذَ الْأُجْرَةَ كَامِلَةً يُفْتِي بِقَوْلِ الْإِمَامِ وَلَا فَبَقَوْلِهَا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ الْوَاضِحِ الَّذِي لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ عَشْرُ قَرْيَةٍ مَوْفُوقَةٍ مَقْطُوعًا عَلَى أَهْلِ الْوَقْفِ بِمَوْجِبِ الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ فَاتَّخَذَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ بَعْضَ الْأَرْضِ الَّتِي بِيَدِهِ مِنْهَا مَشْجَرَةٌ لِلْقَطْعِ فَهَلْ يَجِبُ فِي ذَلِكَ الْعُشْرُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَتَبَهُ عِمَادُ الدِّينِ عَفَا عَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى الْجَوَابُ كَمَا بِهِ عَمُّ الْوَالِدِ أَجَابَ وَلَوْ جَعَلَ أَرْضَهُ مَشْجَرَةً أَوْ مَقْصَبَةً يَنْقُطِعُهَا وَيَبِيعُهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ كَانَ فِيهِ الْعُشْرُ وَكَذَا لَوْ جُعِلَ فِيهَا الْقُتْ لِلدَّوَابِّ خَائِنَةً مِنْ فَضْلِ الْعُشْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ فِي دَارِهِ شَجَرَةٌ مُثْمِرَةٌ أَوْ نَخْلَةٌ هَلْ فِيهَا عَشْرُ؟

(الجواب): لَا عَشْرَ فِيهَا لِأَنَّهَا تَبِعَ لِلدَّارِ وَلَا عَشْرَ فِي الدَّارِ سِرَاجٍ مِنْ زَكَاةِ الزَّرْعِ.

(سئل) أَرْضُ قَرْيَةٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ عَلَيْهَا قِسْمٌ مِنَ الرُّبْعِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَفِيهَا عَشْرُ لَتِيمَارِيٍّ وَهَذَا زُرْعٌ يَزْرَعُونَهَا وَيَدْفَعُونَ مَا عَلَى زُرُوعِهِمْ مِنَ الْقِسْمِ الْمَرْبُورِ وَيَأْخُذُ التِّيمَارِيُّ عَشْرَةً فِي كُلِّ سَنَةٍ وَالْآنَ زَرَعُوا أَرْضِيهَا وَزَرَعَ فِيهَا جَمَاعَةٌ غَيْرُهُمْ مِنْ قَرْيَةٍ أُخْرَى بِإِذْنِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ وَالتِّيمَارِيُّ ثُمَّ حَصَدُوا الزَّرْعَ وَيُرِيدُونَ نَقْلَهُ إِلَى أَرْضِي قَرْيَتِهِمْ بِدُونِ إِذْنِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ وَالتِّيمَارِيِّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ.

(الجواب): لَيْسَ لَهُمُ التَّصَرُّفُ فِيهِ حَتَّى يَدْفَعُوا حِصَّةَ الْوَقْفِ وَالتِّيمَارِيُّ لِأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِي الْمَشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ لِمَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ وَيَجِبُ الْعُشْرُ فِي جَمِيعِ الْخَارِجِ وَلَا يُحْتَسَبُ لِصَاحِبِهَا مَا أَتَفَقَ مِنْ سَقْيٍ أَوْ عِمَارَةٍ أَوْ إِجَارَةٍ حَافِظٍ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ بِاسْمِ الْعُشْرِ وَأَنَّهُ يَقْتَضِي الشَّرَكَةَ فِي جَمِيعِهِ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ جَمِيعَ الْخَارِجِ قَبْلَ آدَاءِ الْعُشْرِ لِأَنَّهُ مُشْتَرِكٌ فَيَكُونُ

أَكْلًا حَقَّ الْغَيْرِ فَلَا يَحِلُّ وَإِنْ أَفَرَزَ الْعُشْرَ يَحِلُّ لَهُ أَكْلُ الْبَاقِي كَمَا فِي الْمُشْتَرَكِ إِذَا أَفَرَزَ نَصِيبَ صَاحِبِهِ يَحِلُّ أَكْلُهُ وَإِنْ كَانَ بَعِيرٍ إِذْنِهِ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْكُلَ جَمِيعَ الْخَارِجِ قَبْلَ أَدَاءِ الْخَرَجِ قِيلَ هَذَا فِي خَرَجِ الْمُقَاسِمَةِ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْخَارِجِ فَكَانَ الْخَارِجُ مُشْتَرَكًا وَأَمَّا خَرَجُ الْوُظِيفَةِ يَجِبُ فِي الذِّمَّةِ فَيَحِلُّ لَهُ وَقِيلَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَكْلُ الطَّعَامِ قَبْلَ تَقْدِ الثَّمَنِ لِغَيْرِ الْبَائِعِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ مَا أَكَلَ مِنَ الثَّمَرَةِ أَوْ أَطْعَمَ غَيْرَهُ ضَمِنَ عُشْرَهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ وَعِيَالُهُ لَكِنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي تَكْمِيلِ الْأَوْسُقِ وَمَا تَلَفَ أَوْ ذَهَبَ مِنْهُ بِغَيْرِ صُنْعِهِ سَقَطَ عَنْهُ بِقَدْرِهِ إِلَّا إِذَا أَخَذَ مِنْ مُثْلِفِهِ ضَمَانًا لِمُتْلَفٍ لِأَنَّهُ بَدَلَ مَالٍ مُشْتَرَكٍ اهـ.

(سئل) فِي أَرْضٍ عُشْرِيَّةٍ تُسْقَى بِمَاءِ الْعُشْرِ بِدَالِيَةٍ لَيْسَ لَهَا شُرْبٌ غَيْرُ ذَلِكَ فَهَلْ يَجِبُ نِصْفُ الْعُشْرِ أَمْ لَا؟

(الجواب:) نَعَمْ قَالَ فِي الْمُلْتَقَى وَيَجِبُ فِيمَا سُقِيَ بِغَرْبٍ أَوْ دَالِيَةٍ أَوْ سَانِيَةٍ نِصْفُ الْعُشْرِ قَبْلَ دَفْعِ مَوْنِ الزَّرْعِ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَالْغَرْبُ الدَّلْوُ الْكَبِيرُ وَالدَالِيَةُ جَذْعٌ طَوِيلٌ فِي رَأْسِهِ دَلْوٌ وَيَرْكَبُ الرَّجُلُ الطَّرْفَ الْأَخِيرَ فَيَرْفَعُ الدَّلْوَ بِالمَاءِ وَقِيلَ هِيَ ذُولَابٌ، السَّانِيَةُ النَّاقَةُ الَّتِي يُسْقَى عَلَيْهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَبِّهِ غِرَاسٌ حَوْرٍ عَلَى حَافَاتِ نَهْرٍ فِي أَرْضٍ وَقَفِ عُشْرِيَّةٌ فَقَطَعَ زَيْدٌ الْحَوْرَ وَيَطَالِبُهُ صَاحِبُ الْعُشْرِ بِعُشْرِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

(الجواب:) لَا عُشْرَ فِي ذَلِكَ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدَمَشَقِ الشَّامِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ الْعَمُّ الْمَرْحُومُ أَجَابَ قَالَ الْحَدَّادِيُّ الْأَشْجَارُ الَّتِي عَلَى الْمُسْنَاةِ لَا شَيْءَ فِيهَا. اهـ وَالمَسْأَلَةُ فِي الْبَرَاذِيرِ.

(سئل) فِي قَرْيَةٍ بَعْضُهَا وَقَفٌ وَبَعْضُهَا مِيرِي وَبَعْضُهَا تَيْمَارِيٌّ وَمَذْكُورٌ فِي الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيَّ أَنَّهُمَا فِي الْأَصْلِ قَسْمٌ وَجُعِلَ بَدَلَ الْقَسْمِ شَيْءٌ مَعْلُومٌ مِنَ الْخِنْطَةِ وَالْدَّرَاهِمِ وَيُرِيدُ الْآنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ وَالْمُتَكَلِّمُ عَلَى الْمِيرِيِّ وَالتَّيْمَارِيِّ أَخَذَ الْقَسْمَ الْمَعْيَنَ فِي الدَّفْتَرِ الْمَرْقُومِ فَهَلْ هُمْ ذَلِكَ؟ إِنْ كَانَ فِي الْقَسْمِ حَظٌّ وَمَصْلَحَةٌ لِحُجَّةِ الْوَقْفِ وَالْمِيرِيِّ أَمْ لَا؟

(الجواب:) لِلنَّاطِرِ ذَلِكَ مَا دَامَتِ الْعَلَّةُ قَائِمَةً وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُ الْمِثْلِ بِالْعَمَّا مَا بَلَغَ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَلِيُّ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدَمَشَقِ الشَّامِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ الْوَالِدُ الْمَرْحُومُ أَجَابَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَبِّهِ أَشْجَارٌ مُثْمِرَةٌ قَائِمَةٌ فِي أَرْضٍ قَرْيَةٍ عُشْرِيَّةٍ جَارِيَةٍ فِي تَيْمَارِ رَجُلٍ

يُرِيدُ طَلَبَ الْعُشْرِ مِنْ ثَمَارِ الْأَشْجَارِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ وَفِي الثَّمَارِ إِذَا كَانَتْ فِي الْأَرْضِ الْعُشْرِيَّةِ الْعُشْرُ وَلَيْسَ فِي

ثَمَارِ الْأَشْجَارِ النَّابِتَةِ فِي أَرْضِ الْحَرَجِ شَيْءٌ. اهـ.

وَفِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ كُلُّ شَيْءٍ يَتَبَعُ الْأَرْضَ فِي الْبَيْعِ بِغَيْرِ شَرْطٍ فَلَا عُشْرَ فِيهِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ وَكُلُّ شَيْءٍ لَا يَتَبَعُ الْأَرْضَ إِلَّا بِشَرْطٍ فَفِيهِ الْعُشْرُ كَالْحُبِّ وَالشَّمْرِ ثُمَّ الْبُزُورُ الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لِلزَّرَاعَةِ كَبِزْرِ الْبَطِيخِ وَالْقَنَاءِ وَنَحْوِهِمَا فَلَا عُشْرَ فِيهَا لِأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ فِي نَفْسِهَا وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ ثَمَارُهَا اهـ وَاعْلَمْ أَنَّ وَجُوبَهُ عِنْدَ الْإِمَامِ إِذَا ظَهَرَتِ الشَّمْرَةُ وَأَمِنَ عَلَيْهَا الْفَسَادُ لَا وَقْتُ الْإِذْرَاكِ كَمَا قَالَ الثَّانِي وَلَا حُصُولِهِ فِي الْحَظِيرَةِ كَمَا قَالَ الثَّالِثُ وَأَثَرُ الْخِلَافِ يَظْهَرُ فِي وَجُوبِ الصَّغَانِ بِالْإِتْلَافِ مَهْرٌ مِنَ الْعُشْرِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْمِنْحِ.

(سئل) فِي أَرْضٍ وَقَفَ أَجْرُهَا النَّاطِرُ مِنْ زَيْدٍ مُدَّةً طَوِيلَةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ لَدَى

حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ يَرَاهَا وَيُرِيدُ النَّاطِرُ أَنْ يُقَسِّمَ زَرْعَ الْأَرْضِ الْمَرْبُورَةِ قَبْلَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ إِجَارَتِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ أَجَّرَهَا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَلَمْ تَنْتَهِ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ<sup>(١)</sup>.

(١) قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ الرَّائِقِ: وَقَدْ سُئِلْتُ حِينَ تَأْلِيفِ كِتَابِ الْبَيْعِ مِنْ هَذَا الشَّرْحِ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَتِسْعِمِائَةٍ عَنِ الْبُحَيْرَةِ بِتَاجِيَةِ كَوْمِ الشَّمْسِ الْجَارِيَةِ فِي وَقْفِ الْحَالِيِّ الْيُوسُفِيِّ أَيْجُورُ إِجَارَتُهَا مِنَ النَّاطِرِ لِمَنْ يَصْطَادُ السَّمَكَ مِمَّا فَتَشَتْ مَا عِنْدِي مِنَ الْكُتُبِ فَلَمْ أَرَهَا إِلَّا فِي كِتَابِ الْحَرَجِ لِأَبِي يُوسُفَ قَالَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ قَالَ كَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بُحَيْرَةٍ يَجْتَمِعُ فِيهَا السَّمَكُ بِأَرْضِ الْعِرَاقِ أَنْ يُوَاجِرَهَا فَكَتَبَ أَنْ أَفْعَلُوا قَالَ وَحَدَّثَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ طَلَبْتُ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَسْأَلُهُ عَنْ بَيْعِ صَيِّدِ الْأَجَامِ فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَسَمَاءُ الْحَبَسِ اهـ.

فَعَلَى هَذَا لَا يَجُوزُ بَيْعُ السَّمَكِ فِي الْأَجَامِ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي أَرْضِ بَيْتِ الْمَالِ، وَيَلْحَقُ بِهِ أَرْضُ الْوَقْفِ لَكِنْ بَعْدَ مُدَّةٍ رَأَيْتُ فِي الْإِبْصَاحِ عَدَمَ جَوَازِ إِجَارَتِهِ.

وقال ابن تيمية في الفتاوى: رُسِّقِلَ عَمَّنْ اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ مِنَ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ النَّظَرُ الشَّرْعِيُّ ثَلَاثِينَ سَنَةً بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَأَثْبَتَ الْإِجَارَةَ عِنْدَ حَاكِمٍ مِنَ الْحُكَّامِ وَأَنْشَأَ عِمَارَةً وَعَرَسَ فِي الْمَكَانِ مُدَّةَ أَرْبَعِ سِنِينَ ثُمَّ سَافَرَ وَالْمَكَانُ فِي إِجَارَتِهِ وَغَابَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً فَلَمَّا حَضَرَ وَجَدَ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى الْأَرْضِ وَادَّعَى أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهَا وَذَلِكَ بِطَرِيقِ شَرْعِيٍّ. فَهَلْ لَهُ نَزْعُ هَذَا الثَّانِي وَطَلَبُهُ بِتَقَاوُثِ الْأُجْرَةِ.

(سئل) في تيماريّ قرية له عثامنة معلومة على وجه المقطوع على القرية بموجب الدفتر الحاقائي والبراءة السلطانية التي بيده قام يكلف زراع القرية بدفع شيء رايد عن المقطوع الذي عينه السلطان عز نصره فهل يمنع من ذلك؟  
(الجواب): نعم يمنع.

(سئل) في المزارع إذا باع العلة المعشورة بثمن معلوم ونصّرف بها المشتري بدون إذن التيماريّ ويريد التيماريّ أخذ حصّة العشر من ثمنها فهل له ذلك؟  
(الجواب): نعم وإذا باع الطعام المعشور فللمصدق أن يأخذ عشره من المشتري وإن تفرقا لأن الحبّ نبت مشتركا تسعة أعشاره للمالك وعشره للفقراء ولهذا صار المالك متوعا من الانتفاع به فلم ينفذ بيعه في مقدار العشر بخلاف بيع مال الزكاة لأنه يملك نقل الحق من النصاب إلى مال آخر وإن شاء أخذ من البائع لإتلافه محل حق الفقراء وذكر في المتقى وإن قبضه المشتري وعيّه أخذ العشر من الثمن ولو باعه بأكثر من قيمته فلم يقبضه المشتري فللمصدق أن يأخذ عشر الطعام وإن شاء أخذ عشر الثمن ويكون بهذا إجازة للبيع محبط السرخي في بيع الطعام المعشور ولو باع العنب أو الزبيب أو العصير يأخذ عشر ثمنه.  
أما لو باع بعدما جعله ناطقا يأخذ عشر قيمة العنب من زكاة خزانة الأكمل.

(سئل) في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم يدفعه زراعتها هم في كل سنة ولم يسبق للثلاثة ولا لمن قبلهم أخذ قسم قام الآن أحد الثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع؟

(الجواب): حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلب القسم من الزراع والله الموفق

#### الجواب

فأجاب: إن كان الثاني قد استأجر المكان من غير من له ولاية الإيجار واستأجره مع بقاء إجازة صحيحة عليه: فالإجازة باطلة ويده يد عادية مستحقة للرفع والإزالة. وإذا كان الثاني استأجرها وتسلمها وهي في إجازة الأول: فالأول محبر بين أن يفسخ الإجازة وتسقط عنه الإجازة من حين الفسخ ويطلب أهل المكان بالإجازة لهذا الثاني المتولي عليه؛ يطلبون منه أجره المثل إن كانت الإجازة فاسدة؛ وإن كانت صحيحة طالبوه بالفسخ وبين إمضاء الإجازة؛ ويعطي أهل المكان أجرتهم؛ ويطلب العاصب بأجرة المثل من حين استيلائه على ما استأجره.

كُتِبَ فَقِيرٌ رَبِّهِ إِسْمَاعِيلُ الْمُفْتِي بِقَضَاءِ الشَّامِ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كُتِبَ الْفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقِ الشَّامِ الْحَمْدُ لِلَّهِ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كُتِبَ الْفَقِيرُ أَحْمَدُ الْعَامِرِيُّ الْمُفْتِي الشَّافِعِيُّ بِقَضَاءِ الشَّامِ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى جَوَابِي كَذَلِكَ كُتِبَ الْفَقِيرُ أَبُو الْمَوَاهِبِ الْحَنِبَلِيُّ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى كَذَلِكَ الْجَوَابُ كُتِبَ الْفَقِيرُ حَامِدُ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِالشَّامِ.

(سئل) فِي قَرْيَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ وَفَنَيْنِ وَعُشْرَهَا لِتِيَارِيٍّ عَلَيْهَا مَالٌ مَقْطُوعٌ يَدْفَعُهُ زُرَّاعُهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ لِلْمُتَكَلِّمِ وَالْآنَ قَامَ الْمُتَكَلِّمُ عَلَيْهَا يَطْلُبُ أَخْذَ الْقَسَمِ مِنْ زُرَّاعِهَا وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا قَسَمٌ مُتَعَارَفٌ وَلَمْ يَسْبِقْ أَخْذَ الْقَسَمِ مِنْ زُرَّاعِهَا لِكِنَّهُ يَتَعَلَّلُ بِأَنَّهُ فِي الدَّفْتَرِ عَلَيْهَا قَسَمٌ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الْقَسَمِ؟

(الجواب): لَيْسَ لَهُ أَخْذُ الْقَسَمِ إِلَّا أَنْ يَتَرَاصَى مَعَ الزُّرَّاعِ عَلَيْهِ وَكُتِبَ فِي الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيُّ لَا يَكُونُ حُجَّةً فِي أَخْذِ الْقَسَمِ مِنْهُمْ حَيْثُ لَمْ يَتَعَارَفْ فِيهِمْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فَتَأَوَّى إِسْمَاعِيلِيَّةٌ. وَفِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْوَقْفِ مِنَ الْحَثَرِيَّةِ لَا يُعْمَلُ بِمُجَرَّدِ الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ فِي ثُبُوتِ الْوَقْفِ. (سئل) فِي الْعُشْرِ إِذَا تَدَاخَلَ هَلْ يَسْقُطُ أَمْ لَا؟

(الجواب): لَا يَسْقُطُ الْعُشْرُ بِالتَّدَاخُلِ لِأَنَّهُ مُؤَنَّةُ الْأَرْضِ كَمَا فِي الْمَنَحِ وَغَيْرِهِ مِنْ فَضْلِ الْخَرَاجِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ أَشْجَارٌ مُثْمَرَةٌ فِي أَرْضٍ عُشْرِيَّةٍ فَقَطَعَهَا وَيُرِيدُ الْعُسْرِيَّ أَخْذَ عُشْرِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ.

(الجواب): لَا عُشْرَ فِي نَفْسِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمَرَةِ كَمَا فِي الزَّيْلَعِيِّ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا.

(أقول) وَإِنَّمَا الْعُشْرُ فِي نَفْسِ الثَّمَرِ وَفِي الْأَشْجَارِ الْمَعْدَّةِ لِلْقَطْعِ كَمَا مَرَّ.

(سئل) فِي أَوْرَاقِ الثُّوتِ هَلْ يَجِبُ فِيهَا الْعُشْرُ أَمْ لَا؟

(الجواب): قَالَ فِي صَوَرِ الْمَسَائِلِ نَقْلًا عَنِ الزَّاهِدِيِّ مَا صُورَتُهُ قُلْتُ يُمَكِّنُ أَنْ يَلْحَقَ بِهِ أَغْصَانُ الثُّوتِ عِنْدَنَا وَأَوْرَاقُهَا لِأَنَّهُ يَقْصِدُ بِهَا الْإِسْتِغْلَالَ بِخَوَارِزِمَ وَخَرَّاسَانَ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِ فِي دُرَرِ الْفَقْهِ فَقَالَ يَجِبُ الْعُشْرُ فِي أَوْرَاقِ الثُّوتِ وَأَغْصَانِ الْخَلَّافِ الَّتِي تُقَطَّعُ فِي أَوَانٍ تَقْلِيمِ الْكُرُومِ وَغَيْرِ ذَلِكَ. اهـ.

(سئل) فِي شَجَرَةٍ حَوْرٍ بِالمُهْمَلَةِ نَابِتَةٍ فِي أَرْضٍ عُشْرِيَّةٍ تِيَارِيَّةٍ قَدْ بَلَغَتْ أَوَانَ قَطْعِهَا فَهَلْ لِلتِيَارِيِّ أَخْذَ عُشْرِهَا مِنْهَا؟



(الجواب): نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَقِيرٍ شَرِيفٍ مِنَ الْأُمِّ هَلْ يَجُوزُ لَهُ أَخْذُ الزَّكَاةِ؟

(الجواب): قَدْ كَثُرَ الْكَلَامُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ فِي حُكْمِ الشَّرَفِ مِنَ الْأَمْثَلَاتِ فِي جَمِيعِ الْحَالَاتِ وَالْقَوَا فِي ذَلِكَ رَسَائِلُ وَأَكْثَرُوا فِيهَا الْمَسَائِلَ مِنْهُمْ عَالِمٌ فَلَسْطِينِ الْمَرْحُومِ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ وَرِسَالَتُهُ مِنْ أَشْرَفِهَا وَأَسْمَاهَا وَقَدْ سَمَّاهَا الْقَوْرَ وَالْعَنْمَ فِي الشَّرَفِ مِنَ الْأُمِّ وَجَزَمَ بِعَدَمِ حُصُولِهِ عَلَى أَحْكَامِ الْقَرَشِيِّينَ لِتَضَرُّيهِ الْفُقَهَاءَ بِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ أَبَاهُ بِبِقَيْنِ مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ [سورة البقرة آية ٢٣٣] فَالزَّوْجَةُ تِلْدُ الْوَلَدَ لِلزَّوْجِ وَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهَا وَإِنَّمَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَمُؤَنَّتُهُ عَلَيْهِ وَحِكْمَةُ النَّسَبِ أَنَّ تَحُلُقَ الْعَظْمِ وَالْعَصَبِ وَالْعُرُوقِ مِنْ مَائِهِ وَالْحُسْنِ وَالْجَمَالِ وَالسَّمَنِ وَاهْتِرَالِ بِنَا يَزُولُ وَلَا يَنْقَى كَالْأُصُولِ مِنْ مَائِهَا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ لَهُ نِسْبَةٌ إِلَى الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَهُ شَرَفٌ مَا بِلَا خَفَاءٍ حَيْثُ هُوَ مِنْ ذُرِّيَةِ الشَّرَفَا وَكَفَاهُ ذَلِكَ شَرَفًا وَلَمَّا لَمْ تَحْصُلْ لَهُ الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالْقَرَشِيِّينَ بِلَا اشْتِبَاهٍ جَازَ لَهُ الزَّكَاةُ لَا سِيَّامَا وَقَدْ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الْأَثَارِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي زَمَانِنَا إِعْطَاءُ الزَّكَاةِ لِبَنِي هَاشِمٍ الْأَخْيَارِ لِعَدَمِ وُصُولِ خُمْسِ الْخُمْسِ إِلَيْهِمْ بِسَبَبِ إِهْمَالِ النَّاسِ أَمْرَ الْغَنَائِمِ وَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ فَإِذَا لَمْ يَخْصُلِ الْمُعَوَّضُ عَادُوا إِلَى الْعَوَاضِ وَبِهِ أَخَذَ مِنَ الْأَثَارِ حَاوِي الْإِمَامِ الْجَلِيلِ الطَّحَاوِيِّ وَهَذَا فِي الْهَاشِمِيِّ الْمُجْمَعِ عَلَيْهِ فَمَا ظَنُّكَ فِي الْمُشَارِ إِلَيْهِ وَقَدْ حَصَلَ بِنَا ذَكَرْنَا الْجَوَابَ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ.

(سئل) فِي أَرَاظِي قَرْيَةٍ جَارِيَةٍ زَعَامَتُهَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مُنَاصَفَةً وَعَلَى الْأَرْضِ عَشْرُ بِمُوجِبِ بَرَاءَةِ سُلْطَانِيَّةِ فَزَرْعُ زَيْدٍ حَصَّتُهُ مِنْ أَرَاظِي الْقَرْيَةِ وَيُرِيدُ شَرِيكُهُ عَمْرٍو مُطَالَبَتَهُ بِحَصَّتِهِ مِنْ عَشْرِ الْحَارِجِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ.

(سئل) فِي قَرْيَةٍ وَقَفَ عَلَيْهَا عَشْرُ لَتِيَّارِيٍّ وَقَسَمَ مُتَعَارَفٌ يُؤْخَذُ مِنْ زُرَاعِهَا وَيُرِيدُ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ أَخْذَ الْقَسَمِ مِنْهُمْ وَدَفَعَ حَصَّةَ التِّيَّارِيٍّ مِنْهُ وَالْبَاقِي يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِ الْوَقْفِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقَدَّمَ نَقْلُهُ عَنِ الْإِسْعَافِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي أَرْضٍ تِيَّارِيَّةٍ عَلَيْهَا قَسَمٌ مُتَعَارَفٌ يُؤْخَذُ مِنْ زُرَاعِهَا بِمُوجِبِ الدَّفْعِ الْقَدِيمِ السُّلْطَانِيِّ وَالْآنَ امْتَنَعَ رَجُلٌ مِنَ الزُّرَاعِ مِنْ دَفْعِ قَسَمِ غَلَّتِهِ لِلتِّيَّارِيٍّ وَيَكْفُلُهُ أَنْ يَأْخُذَ بَدَلِ

الْقَسَمِ دَرَاهِمَ يَدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(سئل) فِي زَعِيمٍ مَاتَ فِي آخِرِ السَّنَةِ بَعْدَ إِذْ رَأَى الْغَلَّةَ وَحَصَادَهَا وَبَعْدَ أَداءِ بَدَلِ زَعَامَتِهِ وَإِيْفَاءِ مَشَقَّتِهِ وَأَخَذَ الْوَارِثُ بَعْضَ الْغَلَّةِ وَوَجَّهَتْ الزَّعَامَةُ لِرَجُلٍ آخَرَ أَخَذَ بَقِيَّةَ الْغَلَّةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَتَكُونُ لِلْوَارِثِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَيَّامٍ صَغَارٍ هُمْ وَصِيٌّ وَزَّعَامَةُ أَرْضٍ يُؤْخَذُ قَسَمُهَا مِنَ الزُّرُوعِ الشَّتَوِيَّةِ بَعْدَ حَصَادِهَا ثُمَّ مَاتُوا وَفِي بَعْضِ الْأَرْضِي زُرُوعٌ صَفِيَّةٌ لَمْ تُسْتَحْصَدْ وَوَجَّهَتْ الزَّعَامَةُ لَزَيْدٍ ثُمَّ اسْتَحْصَدَتِ الزُّرُوعُ الْمَبْرُورَةُ وَتَنَاوَلَ الْوَصِيُّ قَسَمَهَا وَيُرِيدُ زَيْدٌ مُطَابَقَةَ الْوَصِيِّ بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَزَيْدٍ ذَلِكَ.

## كِتَابُ الصَّوْمِ

(سئل) فِي إِسْقَاطِ الصَّلَاةِ هَلْ يَجُوزُ دَفْعُهُ بَعْدَ الدَّفْنِ؟ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ صَحِيحَةٌ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْوَصِيَّةُ بِهِ صَحِيحَةٌ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْفُهْستَيْنِ مِنْ آخِرِ الصَّوْمِ وَمِثْلُهُ فِي

شَرْحِ الْمُلتَقَى لِلْعَلَّامِيِّ مِنَ الصَّوْمِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>.

(١) قال في الجوهرية: واعلم أن جنس الصيامات كلها أحد عشر نوعاً ثمانية منها في القرآن أربعة متتابعة وأربعة إن شاء تابعها وإن شاء فرقها وثلاثة لا ذكر لها في القرآن وإنما ثبتت بالسنة فالأربعة المتتابعة صوم رمضان وصوم كفارة الظهار وصوم كفارة اليمين وصوم كفارة القتل وأما الأربعة التي هو فيها بالخيار قضاء رمضان وصوم فدية الحلق وهو قوله تعالى ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ﴾ وصوم المتعة وصوم جزاء الصيد وأما الثلاثة التي غير مذكورة في القرآن صوم كفارة الفطر في رمضان ثبتت متتابعة بقوله عليه السلام للذي واقع امرأته في رمضان ﴿صم شهرين متتابعين﴾ وصوم التطوع وصوم النذر وجب بقوله عليه السلام ﴿من نذر أن يطيع الله فليطعه﴾ وهو على وجهين مميّن ومطلق فالمميّن أن يقول لله عليّ صوم شهر كذا ويعيّنه أو صوم أيام يعيها فيلزمه التابع سواء ذكر التابع أو لا فإن أفطر يوماً منه قضاه ولا يستقبل وأما المطلق إن ذكر التابع فيه لزمه وكذا إذا نواه حتى لو أفطر يوماً منه استقبل وإن لم يذكر التابع ولم ينوّه فهو بالخيار إن شاء تابع وإن شاء فرق.

(قوله فإن آخره حتى دخل شهر رمضان آخر صام رمضان الثاني) لأنه لا يصح الصوم فيه عن غيره.

## كِتَابُ الْحَجِّ

(سئل) فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ وَلَمْ يُفَسِّرْ مَالًا وَلَا مَكَانًا وَمَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرِكَهٖ ثُلُثُهَا لَا يَفِي بِالْحَجِّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ وَالْوَرَثَةُ لَا يُحِيزُونَ الزِّيَادَةَ عَلَى الثُّلُثِ فَهَلْ يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ؟

(الجواب): يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ ثُلُثَ تَرِكَتِهِ اسْتِحْسَانًا لِأَنَّ قَصْدَهُ إِسْقَاطَ الْفَرَضِ عَنْهُ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْكَمَالِ فَيَقْدِرُ الْإِمْكَانُ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ وَالْمُخْتَارِ وَوَصَايَا الْهَدَايَةِ وَالْمُلْتَقَى وَغَيْرَهَا<sup>(١)</sup>.

(١) إِذَا كَانَ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِمَالِهِ وَمَاتَ، فَتَطَوَّعَ عَنْهُ وَارِثُهُ بِمَالِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ تَعَلَّقَ بِمَالِهِ فَإِذَا لَمْ يُحَجَّ بِمَالِهِ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُ الْفَرَضُ؛ وَلِأَنَّ مَذْهَبَ مُحَمَّدٍ أَنَّ نَفْسَ الْحَجِّ يَقَعُ لِلْحَاجِّ، وَإِنَّمَا لِلْمَحْجُوجِ عَنْهُ ثَوَابُ النَّفَقَةِ، فَإِذَا لَمْ يُنْفِقْ مِنْ مَالِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ رَأْسًا، وَمِنْهَا: الْحَجُّ رَاكِبًا حَتَّى لَوْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فَحَجَّ مَا شِئَا يَضْمَنُ النَّفَقَةَ وَيَحُجُّ عَنْهُ رَاكِبًا؛ لِأَنَّ الْمَفْرُوضَ عَلَيْهِ هُوَ الْحَجُّ رَاكِبًا فَيَنْصَرِفُ مُطْلَقًا الْأَمْرُ بِالْحَجِّ إِلَيْهِ فَإِذَا حَجَّ مَا شِئَا فَقَدْ خَالَفَ فَيَضْمَنُ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْحَاجُّ قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، أَوْ كَانَ صُرُورَةً أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْحَالِزِينَ جَمِيعًا إِلَّا أَنَّ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجُوزُ حَجُّ الصَّرُورَةِ عَنْ غَيْرِهِ وَيَقَعُ حُجُّهُ عَنْ نَفْسِهِ وَيَضْمَنُ النَّفَقَةَ، وَاحْتَجَّ بِمَا رُوِيَ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَمِعَ رَجُلًا يُكَلِّمُ عَنْ شُبْرُمَةَ قَالَ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَنْ شُبْرُمَةُ؟ فَقَالَ: أَخِي أَوْ صَدِيقِي فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبَّجْتَ عَنْ نَفْسِكَ؟ فَقَالَ: لَا فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ثُمَّ عَنْ شُبْرُمَةَ) فَلَا اسْتِدْلَالَ بِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ حُجِّهِ عَنْ نَفْسِهِ.

وَلَوْ لَا أَنَّ الْحُكْمَ يَخْتَلِفُ لَمْ يَكُنْ لِسُؤَالِهِ مَعْنَى، وَالثَّانِي: أَنَّهُ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَا ثُمَّ عَنْ شُبْرُمَةَ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْحَجُّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يُحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ وَلِأَنَّ حُجُّهُ عَنْ نَفْسِهِ فَرَضٌ عَلَيْهِ، وَحُجُّهُ عَنْ غَيْرِهِ لَيْسَ بِفَرَضٍ، فَلَا يَجُوزُ تَرْكُ الْفَرَضِ بِمَا لَيْسَ بِفَرَضٍ، وَلَكِنَّا حَدِيثُ الْحُتَيْمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهَا حُجِّي عَنْ أَبِيكَ، وَلَمْ يَسْتَفْسِرْ أَنَّهَا كَانَتْ حَبَّتْ عَنْ نَفْسِهَا أَوْ كَانَتْ صُرُورَةً.

وَلَوْ كَانَ الْحُكْمُ يَخْتَلِفُ لَاسْتَفْسَرَ؛ وَلِأَنَّ الْأَدَاءَ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ يَجِبْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَالْوَقْتُ كَمَا يَصْلُحُ لِحُجِّهِ عَنْ نَفْسِهِ يَصْلُحُ لِحُجِّهِ عَنْ غَيْرِهِ، فَإِذَا عَيَّنَهُ لِحُجِّهِ عَنْ غَيْرِهِ وَقَعَ عَنْهُ؛ وَهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّ الصَّرُورَةَ إِذَا حَجَّ بِنَيْتِ النَّفْلِ أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ النَّفْلِ؛ لِأَنَّ الْوَقْتَ لَمْ يَتَّعَيْنْ لِلْفَرَضِ بَلْ يَقْبَلُ الْفَرَضُ وَالنَّفْلُ، فَإِذَا عَيَّنَهُ لِلنَّفْلِ تَعَيَّنَ لَهُ إِلَّا أَنَّ عِنْدَ إِطْلَاقِ النَّيِّ يَقَعُ عَنِ الْفَرَضِ؛ لِوُجُودِ نَيْتِ الْفَرَضِ بِدَلَالَةِ حَالِهِ إِذَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يَقْصِدُ النَّفْلَ، وَعَلَيْهِ الْفَرَضُ فَانْصَرَفَ الْمُطْلَقُ إِلَى الْمُقَيَّدِ بِدَلَالَةِ حَالِهِ لَكِنِ الدَّلَالَةُ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ عَدَمِ

(سئل) فِي الْحَاجِّ إِذَا اتَّجَرَ فِي الطَّرِيقِ هَلْ يَنْقُصُ أَجْرُهُ؟

(الجواب): لَا يَنْقُصُ أَجْرُهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ مِنْ بَابِ الْعَنَائِمِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِمَبْلَغِ سَمَاءٍ مِنْ مَالِهِ وَمَاتَ عَنْ وَارِثٍ لَمْ يُجِزِ الْوَصِيَّةَ

وَظَهَرَ أَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ هُوَ جَمِيعُ مَالِهِ فَهَلْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ ثُلُثِ الْمَالِ مِنْ حَيْثُ يَبْلُغُ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُ لَا عِبْرَةَ لِلْمُسَمَّى فِي الْحَجِّ لِأَنَّ الْمَوْصَى بِهِ لَا يَخْتَلِفُ فَصَارَ كَأَنَّهُ

أَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِثُلُثِ مَالِهِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ لِلْسَّرْحِيِّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ ثُلُثُهَا يَبْقَى بِالْحَجِّ عَنْهُ مِنْ بَلَدِهِ

وَأَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ فَلَانَ الرَّجُلُ الْمُعَيَّنُ فَأَبَى الرَّجُلُ أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ فَهَلْ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَدْفَعَ لغيره.

(الجواب): نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ فَلَانٌ فَأَبَى فَلَانٌ أَوْ لَمْ يَأْبَ وَدَفَعَ الْوَصِيُّ

إِلَى غَيْرِهِ جَازَ وَالتَّعْيِينَ لَا يُعْتَبَرُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ سُقُوطُ الْفَرَضِ وَلِأَنَّ الْمَصْلَحَةَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ

الْأَزْمَانِ وَالْأَشْخَاصِ فَرُبَّمَا رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي الدَّفْعِ إِلَى غَيْرِهِ لِرِيزَادَةِ تَحْصِيلِ مَنْفَعَةٍ لِلْمَيِّتِ لَكِنْ

إِنْ قَالَ يُحَجَّ عَنِّي فَلَانٌ لَا غَيْرُهُ لَمْ يُجِزْ حَجَّ غَيْرِهِ وَكَذَا إِذَا قَالَ أَحْبَبُوا عَنِّي فَلَانًا وَلَا يُحَجَّ عَنِّي

إِلَّا هُوَ فَهَاتَ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَرْجِعُ إِلَى وَرَثَتِهِ وَلَا يُجِزُّ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى غَيْرِهِ بَعْدَهُ. اهـ. مُلَخَّصًا مِنْ

التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَائِيِّ وَمَنَاسِكِ الْكَرْمَانِيِّ وَجَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِأَنْ يُحَجَّ عَنْهُ بِمَبْلَغِ سَمَاءٍ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ فَدَفَعَهُ الْوَصِيُّ لِرَجُلٍ لَمْ

يُحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ فَهَلْ يُجِزُّ حَجَّهُ عَنِ الْمَيِّتِ.

النَّصُّ بِخِلَافِهَا فَإِذَا نَوَى التَّطَوُّعَ، فَقَدْ وَجَدَ النَّصَّ بِخِلَافِهَا فَلَا تُعْتَبَرُ الدَّلَالَةُ إِلَّا أَنْ الْأَفْضَلَ أَنْ يَكُونَ  
قَدْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِ يَصِيرُ تَارِكًا إِسْقَاطَ الْفَرَضِ عَنْ نَفْسِهِ، فَيَتِمَّ كُنْ فِي هَذَا الْإِحْجَاجِ  
ضَرْبُ كَرَاهَةٍ، وَلِأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَجَّ مَرَّةً كَانَ أَعْرَفَ بِالْمَنَاسِكِ.

وَكَذَا هُوَ أَبْعَدُ عَنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ فَكَانَ أَفْضَلَ، وَالْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى الْأَفْضَلِيَّةِ تَوْفِيقًا بَيْنَ الدَّلَالِ،  
وَسَوَاءٌ كَانَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ إِحْجَاجُ الْمَرْأَةِ، لَكِنَّهُ يُجِزُّ أَمَّا الْجَوَازُ فَلِحَدِيثِ الْحَنَفِيَّةِ. وَأَمَّا  
الْكُرَاهَةُ فَلِأَنَّهُ يَدْخُلُ فِي حَجَّهَا ضَرْبُ نَقْصَانٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَسْتَوِي سُنَنَ الْحَجِّ فَإِنَّهَا لَا تَرْتَمِلُ فِي الطَّوَافِ  
وَفِي السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلَا تَحْلِقُ، وَسَوَاءٌ كَانَ حُرًّا أَوْ عَبْدًا بِإِذْنِ الْمَوْلَى لَكِنَّهُ يُكْرَهُ إِحْجَاجُ الْعَبْدِ  
أَمَّا الْجَوَازُ فَلِأَنَّهُ يَعْمَلُ بِالنِّيَّاتِ، وَمَا يُجِزُّ فِيهِ النِّيَّاتَةُ يَسْتَوِي فِيهِ الْحُرُّ وَالْعَبْدُ كَالرَّكَاةِ وَتَحْوِهَا.

وَأَمَّا الْكُرَاهَةُ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ آدَاءِ الْفَرَضِ عَنْ نَفْسِهِ فَيُكْرَهُ آدَاؤُهُ عَنْ غَيْرِهِ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ.

(الجواب): يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحْجَّ عَنْ غَيْرِهِ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْأَفْضَلِ وَيُسَمَّى حَجَّ الصَّرُورَةِ مِنَ الصَّرِّ وَهُوَ الشَّدُّ قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ أَصَرَ عَلَى نَفَقَتِهِ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْرِجْهَا فِي الْحَجِّ وَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَمْكُثَ بِمَكَّةَ حَتَّى يَحْجَّ عَنْ نَفْسِهِ لَمْ أَرَهُ إِلَّا فِي فَتَاوَى أَبِي السُّعُودِ الْمُفَسِّرِ وَصُورَتُهُ.

(مَسْأَلَةٌ) كَعْبَةُ شَرِيفَةٌ بِهِ وَارْمِينْ زِيرَ فَقِيرٍ عُمُرَكَ حَجَّ شَرِيفٍ أَيْجُونُ تَعِينِ ابْنَيْكَ اقْجَعِ أَوْ لُوبَ عَمْرُو نَيْتَهُ حَجَّ إِيْلَهُ شَرَعًا جَائِزًا وَلَوْ رَمَى.

(الجواب): أَكْرَجُهُ جَائِزٌ دُرًّا مَا بَرَّ دَفْعَهُ حَجَّ أَيْدِهِ نَهَ ابْتِدْرَمَكَ كَرِ كَدْرَزِيرًا وَنَدَنَ وَارُوبَ حَجَّ أَيْتَمَكَ لَا زِمَ أَوْ لَوْ رَانَدَهُ مُجَاوِرًا وَلِيَجْزُقَ عُمُرَكَ حَجَّيْنِي إِيْتَامَ أَمَشْ أَوْ لُورَ ١٠هـ.

قُلْتُ وَفِي هَذَا الْكَلَامِ بَحْثٌ إِنْ لَمْ يُوجَدْ نَقْلُ صَرِيحٍ لِأَنَّهُ حَجَّ بِقُدْرَةِ الْغَيْرِ لَا بِقُدْرَةِ نَفْسِهِ وَمَالِهِ وَإِذَا تَمَّ الْحَجُّ تَمَّ أَشْهُرُ الْحَجِّ فَإِنَّهَا سُؤَالٌ وَذُو الْقَعْدَةِ وَعَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ فَكَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ الْمَكُثُ حَتَّى تَأْتِيَ أَشْهُرُهُ فَإِذَا كَانَ فَقِيرًا وَلَهُ عَائِلَةٌ فِي بَلَدِهِ فَوْجُوبُ الْمَكُثِ عَلَيْهِ إِلَى السَّنَةِ الْآتِيَةِ بِلَا نَفَقَةٍ مَعَ تَرْكِ عِيَالِهِ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ صَرِيحٍ فِي ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ رَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ الْفُضَلَاءِ نَاقِلًا عَنْ مَجْمَعِ الْأَنْهَرِ عَلَى مُلْتَقَى الْأَبْحَرِ مَا صُورَتُهُ.

وَيَجُوزُ إِحْجَاجُ الصَّرُورَةِ وَلَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْكَعْبَةِ الْحَجُّ لِنَفْسِهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يَتَوَقَّفَ إِلَى عَامٍ قَابِلٍ وَيَحْجَّ لِنَفْسِهِ أَوْ أَنْ يَحْجَّ بَعْدَ عَوْدَةِ أَهْلِهِ بِمَالِهِ وَإِنْ فَقِيرًا فَلْيُحْفَظْ وَالنَّاسُ عَنْهَا غَافِلُونَ وَصَرَّحَ عَلِيُّ الْقَارِي فِي شَرْحِ مُنَسِّكِهِ الْكَبِيرِ بِأَنَّهُ بِوُصُولِهِ لِمَكَّةَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ١٠هـ.

وَفِي نَهْجِ النَّجَاةِ لِابْنِ حَمْزَةَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ كَلَامٍ حَسَنِ فَلْتَرَجَعْ.

(أَقُولُ) وَقَدْ أَلَفَ سَيِّدِي عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابُلُيُّ رِسَالَةً فِي ذَلِكَ جَنَحَ فِيهَا إِلَى عَدَمِ الْوُجُوبِ وَنَقَلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ السَّيِّدَ أَحْمَدَ بَادَشَاهُ أَلَفَ رِسَالَةً فِي الْوُجُوبِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَفِي فَتَاوَى أَبِي السُّعُودِ فِي رَجُلٍ انْقَطَعَ عَنْ صَلَاةٍ وَالِدِيهِ مِنْذُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً ثُمَّ قَدَّرَ عَلَى الْحَجِّ فَأَيُّ هَذَيْنِ الْفَرْضَيْنِ مِنَ الْحَجِّ وَصَلَاةِ الْوَالِدَيْنِ أَهَمُّ وَأَقْدَمُ وَبِتَأْخِيرِهِ يَأْتُمُّ فَأَرْشِدُنَا إِلَى مَا هُوَ الْأَوَّلَى وَالْأَخْتَمُ وَالْأَحْسَنُ وَالْأَحْكَمُ.

(الجواب): إِنْ كَانَتْ نَفَقَتُهُ وَافِيَةً لِكِلْتَا الْخَصْلَتَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِخْرَازِهِمَا خِلَا أَنَّهُ إِنْ خَافَ فُوتَ الصَّلَاةَ بِمَوْتِ أَحَدِ الْوَالِدَيْنِ أَوْ كِلَيْهِمَا فَإِنَّهُ يُقَدِّمُ الصَّلَاةَ وَالْأَقْدَمُ الْحَجَّ وَاللَّهُ الْمُعِينُ. ١٠هـ.

(سُئِلَ) فِي الْمَأْمُورِ بِالْحَجِّ الْفَرَضِ إِذَا قِيلَ لَهُ وَقْتُ الدَّفْعِ اصْنَعْ مَا شِئْتَ ثُمَّ دَفَعَ الْمَالَ إِلَى

غَيْرِهِ لِيَحُجَّ عَنِ الْأَمْرِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُ صَارَ وَكِيلًا مُطْلَقًا وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَالذَّرْرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَجُّ وَلَهَا مُحْرَمٌ فَهَلْ لِرُزُوجِهَا مَنَعُهَا مِنَ الْحَجِّ.

(الجواب): لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ إِذَا وَجَدَتْ مُحْرَمًا لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي

الْفَرَائِضِ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

(سئل) فِي مَرِيضَةٍ أَوْصَتْ بِدَرَاهِمٍ مِنْ مَالِهَا لِرَجُلٍ مِنْ وَرَثَتِهَا لِيَحُجَّ بِهَا عَنْهَا حَجَّةُ

الْإِسْلَامِ وَأَوْصَتْ بِدَرَاهِمٍ أُخْرَى لِمَبْرَأَتٍ مَعْلُومَةٍ وَالْكُلُّ يُخْرُجُ مِنَ الثَّلَاثِ وَمَاتَتْ عَنِ الْوَارِثِ

الْمَذْكُورِ وَعَنْ وَرَثَتِهِ غَيْرِهِ لَمْ يُجِزُوا الْوَصِيَّةَ بِالْحَجِّ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): تَصِحُّ وَصِيَّتُهَا فِيمَا عَدَا الْحَجَّ مَا لَمْ تُجِزِ الْوَرَثَةُ وَهُمْ كِبَارٌ كَمَا فِي الْخَانِيَّةِ وَالْبَحْرِ

مِنَ الْفَتْحِ.

أَوْصَى بِأَنْ يُحُجَّ عَنْهُ بَعْضُ وَرَثَتِهِ فَأَجَازَتْ وَرَثَتُهُ وَهُمْ كِبَارٌ جَازَ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا أَوْ

غُيُبًا أَوْ كَانُوا صِغَارًا وَكِبَارًا لَمْ يُجِزْ لِأَنَّ هَذَا يُشْبِهُ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ بِالنَّفَقَةِ فَلَا تُجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ

الْوَرَثَةِ مَنَاسِكَ الْكَرْمَانِيِّ.

وَلَوْ أَوْصَى الْمَيِّتُ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ وَلَمْ يَزِدْ كَانَ لِلْوَارِثِ أَنْ يُحُجَّ عَنْهُ فَإِنْ كَانَ الْوَصِيُّ وَارِثَ

الْمَيِّتِ أَوْ دَفَعَ الْمَالَ إِلَى وَارِثِ الْمَيِّتِ لِيَحُجَّ عَنِ الْمَيِّتِ فَإِنْ أَجَازَتْ الْوَرَثَةُ وَهُمْ كِبَارٌ جَازَ وَإِنْ لَمْ

يُجِزُوا فَلَا لِأَنَّ هَذِهِ بِمَنْزِلَةِ التَّبَرُّعِ بِالْمَالِ خَانِيَّةً.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَرَضَ الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ وَعَجَزَ عَنِ الذَّهَابِ لِلْحَجِّ وَقَدْ قِيلَ لَهُ حِينَ دَفَعَ الْمَالَ

إِلَيْهِ اصْنَعْ مَا شِئْتَ وَيُرِيدُ أَنْ يَدْفَعَ الْمَالَ إِلَى غَيْرِهِ لِيَحُجَّ عَنِ الْأَمْرِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ فِيهِ التَّنْوِيرُ وَشَرْحُهُ لِلْعَلَايِيِّ وَإِذَا مَرَضَ الْمَأْمُورُ بِالْحَجِّ فِي الطَّرِيقِ لَيْسَ

لَهُ دَفْعُ الْمَالِ إِلَى غَيْرِهِ لِيَحُجَّ ذَلِكَ الْغَيْرُ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَّا إِذَا أَذِنَ لَهُ بِذَلِكَ بِأَنْ قِيلَ لَهُ وَقْتُ الدَّفْعِ

اصْنَعْ مَا شِئْتَ فَيَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ مَرَضًا أَوْ لِأَنَّهُ صَارَ وَكِيلًا مُطْلَقًا. اهـ.

(سئل) فِي الْمَأْمُورِ بِالْحَجِّ إِذَا لَمْ يَكْفِهِ مَالُ الْمَيِّتِ وَكَانَ أَكْثَرُ نَفَقَتِهِ مِنْ مَالِ الْمَيِّتِ كَالْكَرَاءِ

وَعَامَّةِ النَّفَقَةِ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا.

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَوْصَى بِمَبْلَغٍ مِنْ مَالِهِ لِيَحُجَّ بِهِ عَنْهُ أَخُوهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَمَاتَ عَنْ أَخِيهِ

الْمَرْبُورِ ثُمَّ أَوْصَى أَخُوهُ بِأَنْ يُحْجَّ عَمْرُو عَنْ أَخِيهِ زَيْدٍ بِذَلِكَ الْمُبْلَغِ وَمَاتَ الْأَخُ عَنْ ابْنِ عَمٍّ وَلَمْ يُحْجَّ عَمْرُو عَنْ زَيْدٍ وَيُرِيدُ ابْنُ الْعَمِّ اسْتِرْدَادَ الْمُبْلَغِ مِنْ عَمْرُو فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): لَوْصِيَّ الْمَيِّتِ أَوْ وَارِثِهِ أَنْ يَسْتَرِدَّ الْمَالَ مِنَ الْمَأْمُورِ مَا لَمْ يُحْرَمِ.  
(سئل) فِي امْرَأَةٍ كَانَتْ تَسْتَطِيعُ الْحَجَّ ثُمَّ عَمِيَتْ فَهَلْ يَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنْهَا بِإِحْجَاجِ الْغَيْرِ عَنْهَا.

(الجواب): إِذَا طَرَأَ الْعَمَى عَلَى الْإِسْطِطَاعَةِ يَحِبُّ عَلَيْهَا الْإِحْجَاجُ فِي الْحَالِ أَوْ الْإِيصَاءِ فِي الْمَالِ مِنْ مَنَاسِكَ مُنْأَى عَلَى الْقَارِي.

(سئل) فِي الْحَاجِّ عَنِ الْغَيْرِ هَلِ الْأَفْضَلُ فِي حَقِّهِ أَنْ يَعُودَ إِلَى بَلَدِ أَمْرِهِ.  
(الجواب): نَعَمْ عَلَى الْأَظْهَرِ فَيَكُونُ أَدَاؤُهُ عَلَى طَبَقِ آدَاءِ الْمَيِّتِ لَوْ فَرَضَ أَدَاؤُهُ فَإِنَّ الْغَالِبَ مِنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَعُودُ إِلَى بَلَدِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي مَنَاسِكَ الْقَارِي.

(سئل) إِذَا تَبَرَّعَ الْإِبْنُ بِالْإِحْجَاجِ عَنْ أَبِيهِ مِنْ غَيْرِ وَصِيَّةٍ فَهَلْ يَسْقُطُ عَنِ الْأَبِ الْفَرَضُ؟  
(الجواب): نَعَمْ يُجْزئُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ مُفَصَّلًا فِي النَّهْرِ وَكَذَا فِي شَرْحِ الْمَنَاسِكَ لِلْقَارِي وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي الْمَعْدُورِ الَّذِي لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ إِذَا أَمَرَ بِأَنْ يُحْجَّ عَنْهُ غَيْرُهُ وَحَجَّ عَنْهُ فَهَلْ سَقَطَ الْفَرَضُ عَنْهُ اسْتِمْرَارَ ذَلِكَ الْعُدْرُ أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا كَانَ لَا يُرْجَى بُرْؤُهُ يَسْقُطُ الْفَرَضُ عَنْهُ اسْتِمْرَارَ الْعُدْرِ أَوْ لَا وَإِنْ كَانَ يُرْجَى بُرْؤُهُ يُشْتَرَطُ عَجْزُهُ إِلَى مَوْتِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ خِلَافًا لِمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ مِنْ اشْتِرَاطِ دَوَامِ الْعَجْزِ إِلَى الْمَوْتِ بِلَا تَفْصِيلٍ.

(سئل) إِذَا أَرَادَ الْوَصِيُّ أَنْ يُحْجَّ بِنَفْسِهِ عَنِ الْمَيِّتِ هَلْ يُجُوزُ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ إِنْ أَوْصَى الْمَيِّتُ أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ وَلَمْ يَزِدْ أَمَّا لَوْ قَالَ لِلْوَصِيِّ ادْفَعْ الْمَالَ لِيَنْ يُحْجَّ عَنِّي لَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْجَّ بِنَفْسِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَاشِيَّةِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تُرِيدُ الْحَجَّ مَعَ زَوْجِهَا فَهَلْ تَلْزِمُهُ نَفَقَةُ الْحَضَرِ خَاصَّةً؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَوْلَادَهُ أَنْ يُحْجُّوا عَنْهُ نَافِلَةً بِمُبْلَغِ سَمَاءٍ وَمَاتَ فَأَذِنُوا لِأَحَدِهِمْ أَنْ يُحْجَّ عَنْهُ رَجُلٌ بِذَلِكَ الْمُبْلَغِ فَفَعَلَ فَهَلْ يَكُونُونَ مُؤَدِّينَ وَصِيَّتِهِ وَلَهُ ثَوَابُ النَّفَقَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي حَجِّ النَّفْلِ يَقَعُ عَنِ الْمَأْمُورِ اتِّفَاقًا لِأَنَّ الْحَدِيثَ وَرَدَّ فِي الْفَرَضِ دُونَ النَّفْلِ وَلِلْأَمْرِ الثَّوَابُ أَيْ ثَوَابُ النَّفَقَةِ شَرَحَ الْمَنَاسِكُ لِلْقَارِي فَعَلَى هَذَا يُلَبِّي عَنْ نَفْسِهِ وَيُنَوِّي عَنْ نَفْسِهِ أَيْضًا كَمَا لَا يَخْفَى.

(سئل) فِي الْمَرْأَةِ إِذَا حَاضَتْ قَبْلَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ بَيَّومَيْنِ وَعَادَتُهَا فِي الْخَيْضِ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ وَقَفَتْ بِعَرَفَةَ وَطَهَّرَتْ بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ فَهَلْ يَصِحُّ طَوَافُهَا وَوُقُوفُهَا وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهَا بِالتَّأخيرِ؟  
(الجواب): حَيْضُهَا لَا يَمْنَعُ شَيْئًا مِنْ نُسُكِهَا إِلَّا الطَّوَافُ وَلَا شَيْءٌ عَلَيْهَا بِتَأخيرِهِ إِذَا لَمْ تَطْهُرْ إِلَّا بَعْدَ أَيَّامِ النَّحْرِ فَلَوْ طَهَّرَتْ فِيهَا بِقَدْرِ أَكْثَرِ الطَّوَافِ لَزِمَهَا الدَّمُ بِتَأخيرِهَا وَإِلَّا لَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنَوُّيرِ وَشَرْحِهِ وَشَرْحِ الْبُرْجَانِيِّ.

(سئل) هَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ أَحْجَارِ الْحَرَمِ وَتُرَابُهُ إِلَى الْحِلِّ أَمْ لَا؟  
(الجواب): لَا بِأَسْ بِذَلِكَ قَالَ فِي الْمَحِيطِ وَلَا بِأَسْ بِإِخْرَاجِ تُرَابِ الْحَرَمِ وَأَحْجَارِهِ إِلَى الْحِلِّ لِأَنَّهُ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحَرَمِ فِيهِ الْحِلُّ أَوَّلَى. اهـ.  
كَازَرُونِي عَنْ فِتَاوَى الْعَلَمَةِ مُحَمَّدِ بْنِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الطُّورِيِّ.

## كِتَابُ النِّكَاحِ

(سئل) هَلْ يَجُوزُ الْجَمْعُ نِكَاحًا بَيْنَ بِنْتِ الْحَالِ وَبِنْتِ الْعَمَّةِ؟  
(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا أَنَّهُ يَحْرُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لَوْ فَرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا تَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأُخْرَى وَهُنَا لَوْ فَرِضَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا لَا تَحْرُمُ الْأُخْرَى فَيَجُوزُ لَهُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ حَيْثُ لَا مَانِعَ شَرْعًا.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى قَاصِرَةٍ تُطِيقُ الْوُطْءَ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ بَعْضُهُ حَالٌّ وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلٌ وَفَرَضَ هَا عَلَيْهِ لِكِسْوَتِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَمَضَى سَتَتَانِ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَدْفَعْ هَا الْمُعَجَّلَ وَلَا دَرَاهِمَ الْكِسْوَةِ وَلَا مَانِعَ مِنْ جِهَتِهَا وَيُرِيدُ أَبُوهَا مُطَالَبَتَهُ بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ مُطَالَبَةُ زَوْجِهَا بِمَهْرِهَا الْمُعَجَّلِ وَبِمَبْلَغِ الْكِسْوَةِ حَيْثُ اضْطَلَحَا عَلَى الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمُسْلِمَةَ ثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ سَنَةٍ أَوْ أَكْثَرَ تَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً نَصْرَانِيَّةً فَهَلْ يَصِحُّ نِكَاحُهُ الْمَذْكُورُ؟



(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ كُرِهَ تَنْزِيهًا.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ رَجُلٍ كُفٍ بِالْفَاقِظِ تُرْكِيَّةٍ قَائِلًا لِلزَّوْجِ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ بِوَقَاصِرَةِ قَزِيمِي اللَّهِ أَوْ زَرَهُ وَيَرْدَمَ وَقَالَ الزَّوْجُ الدَّمُ قَبُولُ ابْتِدَامٍ يَعْنِي الْأَبَ يَقُولُهُ الْمَذْكُورُ هَذِهِ الْقَاصِرَةُ بِنْتِي عَلَى أَمْرِ اللَّهِ أَعْطَيْتُكَ إِيَّاهَا وَيَعْنِي الزَّوْجُ يَقُولُهُ الْمَذْكُورُ أَخَذْتُ وَقَبِلْتُ وَسَمِّيًا مَهْرًا وَقَامَتْ قَرِينَةُ عَلَى ذَلِكَ تَدُلُّ عَلَى النِّكَاحِ فَهَلْ صَحَّ الْعَقْدُ الْمَزْبُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي جَامِعِ الْفَتَاوَى لَفْظُ الْأَتْرَاكِ الدَّمُ وَيَرْدَمَ لَيْسَ بِصَرِيحٍ مَوْضُوعٍ لِلنِّكَاحِ وَالْعَقْدُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَهِيَ إِمَّا الْحُطْبَةُ أَوْ تَسْمِيَةُ الْمَهْرِ وَإِمَّا بِدُونِ أَحَدِهِمَا إِنْ جَرَى بَيْنَهُمْ أَنْ يَعْقِدُوا عَقْدَ النِّكَاحِ بِذَلِكَ جَازَ كَذَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْقُدُورِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا زَوَّجَ صَغِيرَتَهُ بِلَا ذِكْرِ مَهْرٍ فَهَلْ يَصِحُّ وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْوَطْءِ أَوْ مَوْتُ أَحَدِهِمَا، إِذَا لَمْ يَقَعْ التَّرَاضِي مَعَ الزَّوْجِ عَلَى شَيْءٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فَيَمَنْ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى بَكْرٍ بِالْغَةِ وَكَانَ مُتَزَوِّجًا حِينَ الْعَقْدِ بِأَرْبَعَةٍ وَحَكَمَ عَلَيْهِ حَاكِمٌ بِبُطْلَانِ الْعَقْدِ وَلَمْ يَطَّأَهَا فَهَلْ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنْ مَهْرِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمُتَقَى وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنَ الْمَهْرِ بِلَا وَطْءٍ فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ مِنْ آخَرَ وَلَمْ يُسَمِّهَا وَلَمْ يَذْكُرْهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ غَيْرِهَا وَلَهُ ثَلَاثُ بَنَاتٍ ثُمَّ زَوَّجَهُ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ بِعَيْنِهَا وَذَكَرَ اسْمَهَا وَوَصَفَهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ أُخْتَيْهَا فَهَلْ صَحَّ الْعَقْدُ الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمِنْهَا أَنْ لَا تَكُونَ الْمَنْكُوحَةُ مَجْهُولَةً فَلَوْ زَوَّجَهُ بِنْتَهُ وَلَمْ يُسَمِّهَا وَلَهُ بِنْتَانِ لَمْ يَصِحَّ بَخْرٌ.

(سئل) مِنْ قَاضِي دِمَشْقَ الشَّامَ سَنَةَ ١١٤٨ عَنِ التَّوَكِيلِ بِالنِّكَاحِ بِالْإِكْرَاهِ هَلْ يَصِحُّ؟

(الجواب): قَالَ السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْحَمَوِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاءِ بَعْدَ قَوْلِ الزَّيْلَعِيِّ إِنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَمْنَعُ انْعِقَادَ النِّبَاحِ وَلَكِنْ يُوجِبُ فُسَادَهُ فَكَذَا التَّوَكِيلُ يَنْعَقِدُ مَعَ الْإِكْرَاهِ وَالشُّرُوطُ الْفَاسِدَةُ لَا تُؤَثِّرُ فِي الْوَكَالَةِ لِكُونِهَا مِنَ الْإِسْقَاطَاتِ فَإِذَا لَمْ يَبْطُلْ نَفَذَ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ اهـ.

قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ وَمُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ أُكْرِهَ عَلَى التَّوَكِيلِ بِالتَّزْوِيجِ وَزَوَّجَ الْوَكِيلُ أَنَّهُ

يَصِحُّ وَيَنْعَقِدُ وَلَكِنْ لَمْ أَرَهُ مَنْقُولًا ١. هـ.

وَأَرَادَ بِنَعَضِ الْفَضْلَاءِ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَحْرِ أَوْ الْمَنَحِ.

(أقول) وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي رَدِّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدُّرِّ الْمُخْتَارِ مِنْ كِتَابِ الْإِكْرَاهِ

فَرَاغَهَا وَكَتَبَ عَلَى صُورَةِ دَعْوَى مُرْسَلَةٍ مِنْ قَاضِي الشَّامِ سَنَةَ ١١٤٩ تَعَلَّمَ مِنَ الْجَوَابِ يَصِحُّ النِّكَاحُ بِلَفْظِ الْعَطِيَّةِ إِذَا نَوَاهُ أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَفَهُمُ الشُّهُودُ الْمَقْصُودُ وَكُلُّ صُلْحٍ بَعْدَ صُلْحٍ، فَالثَّانِي بَاطِلٌ وَكَذَا النِّكَاحُ بَعْدَ النِّكَاحِ وَالْحَوَالَةُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ وَفِيهِ أَيْضًا مِنْ بَابِ الْوَلِيِّ وَلَوْ أَقَرَّ وَلِيُّ صَغِيرٍ أَوْ صَغِيرَةٌ أَوْ أَقَرَّ وَكِيلٌ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ مُوَلِّيٌ عَبْدٌ بِالنِّكَاحِ لَمْ يَنْفُذْ لِأَنَّهُ إِفْرَازٌ عَلَى الْغَيْرِ إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى النِّكَاحِ ١. هـ.

وَإِذَا كَانَتْ الْبِنْتُ الْبَالِغَةُ غَائِبَةً كَمَا ذَكَرْتُمْ فَلَا يَنْفُذُ تَصْدِيقُ الْأَبِ عَلَيْهَا وَلَا عَلَى الزَّوْجِ الثَّانِي لِأَنَّهُ إِفْرَازٌ عَلَى الْغَيْرِ.

(سئل) فِي ذِمَّةِ زَوْجَتِ بِنْتِهَا الْبَالِغَةُ الذَّمِّ بِلَا إِذْنِهَا وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب:) ذَكَرَ فِي الْحَزِينَةِ أَنَّهُ صَرَّحَ عَلَمَاؤُنَا بِأَنَّهُ لَا يَتَعَرَّضُ لِأَهْلِ الذَّمِّ إِذْ تَنَاقَحُوا فَاسِدًا وَلَا يُفَرِّقُ الْقَاضِي بَيْنَهُمْ إِذَا عُلِمَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لِأَنَّا أُمَرْنَا بِتَرْكِهِمْ وَمَا يَدِينُونَ فَلَا يُفْسَخُ النِّكَاحُ وَلَا يُعْزَرَانِ حَيْثُ كَانَا رَاضِيَيْنِ وَلَمْ يَتَرَفَعَا بِالْخُصُومَةِ لَدَى قَاضٍ مِنْ قُضَاةِ الْإِسْلَامِ فَإِذَا تَحَاكَمَا إِلَيْنَا نَحْكُمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حُكْمِنَا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّارَاجُيَّةِ مِنَ الْفَرَائِضِ وَنُقَلِّ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْهَدَايَةِ فِي نِكَاحِهِمُ الْمَحَارِمَ أَنَّهُ لَوْ تَرَفَعَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ مُرَافَعَتَهُمَا كَتَحْكِيمِهِمَا ١ هـ وَحُكْمُ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَنَا أَنَّ وَلَايَةَ تَزْوُجِ الْبَالِغَةِ لَهَا لَا لِغَيْرِهَا وَلَوْ زَوَّجَتْهَا أُمُّهَا أَوْ غَيْرُهَا يَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَاهَا وَلَا يَنْفُذُ عَقْدُ الْوَلِيِّ عَلَى الْبَالِغَةِ بِغَيْرِ رِضَاهَا كَذَا فِي الْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ جَارِيَةٌ أَنْتَ مِنْهُ بَوْلَدٌ ثُمَّ نَجَزَ عَتَقَهَا فَتَزَوَّجَتْ بِأَجَنَبِيٍّ وَأَنْتَ مِنْهُ بِنْتٌ وَلِلرَّجُلِ ابْنٌ مِنْ غَيْرِهَا يُرِيدُ التَّزْوُجَ بِبِنْتِ جَارِيَةِ أَبِيهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ لَهُ التَّزْوُجُ بِبِنْتِ مَوْطُوعَةٍ أَبِيهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا نَسَبٌ وَلَا رِصَاعٌ وَفِي تَجْنِيسِ خَوَاهِرِ زَادِهِ لَا يَحْرُمُ عَلَى وَلَدِ الْوَاطِئِ وَلَا عَلَى أَبِيهِ وَلَكِنَّ الْمَوْطُوعَةَ وَلَا أُمَّهَاتَهَا فَتَاوَى الْأَنْقَرَوِيِّ فِي الْمُحْرِمَاتِ وَجَارَ لِابْنِ التَّزْوُجِ بِأُمِّ زَوْجَةِ الْأَبِ وَبِنْتِهَا ابْنُ الْاُتْمَامِ وَنَظِيرُهُ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ يَتِيمَةٍ زَوَّجَهَا أَخُوهَا لِأَيِّهَا مِنْ زَيْدِ الْكُفَاءِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ثُمَّ لَمَّا بَلَغَتْ

بِالْحَيْضِ اخْتَارَتِ الْفَسْخَ فَوْرًا عِنْدَ الْبُلُوغِ وَأَشْهَدَتْ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ ثَبَتَ لَهَا خِيَارُ الْفَسْخِ بِشَرْطِ الْقَضَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ فِيهِ الْكَفَرُ وَغَيْرُهُ لَهَا خِيَارُ الْفَسْخِ بِالْبُلُوغِ فِي غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ بِشَرْطِ الْقَضَاءِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمَّتِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ نُجَيْمٍ وَفِي الْفَصْلِ الثَّامِنِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ فُصُولِ الْعِمَادِيِّ مَا نَصَّهُ ذَكَرَ الْبَزْدَوِيُّ فِي الْمَبْسُوطِ وَالنِّكَاحُ الْفَاسِدُ لَا يُنْبِتُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأَمَّتِهَا وَيَنْتَبِهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا وَكَذَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَتَزَوَّجَ بآخَرَ قَبْلَ التَّفْرِيقِ وَهَذَا كُلُّهُ قَبْلَ الْمَسِيئِ<sup>(١)</sup>.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَخْرَسَ عَقْدَ نِكَاحٍ بِنْتِهِ الْبَالِغَةِ بِإِشَارَتِهِ الْمَعْهُودَةِ وَرَضِيَتْ الْبِنْتُ بِذَلِكَ

(١) فائدة في النكاح: جاء في المبسوط: وَلَوْ حَلَفَ لَا يَتَزَوَّجُ امْرَأَةً فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بغير شهودٍ حَيْثُ فِي الْقِيَّاسِ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ نَفْسَهُ عَنِ أَصْلِ الْعَقْدِ وَالْفَسَادُ وَالْجَوَازُ صِفَةٌ لَا يَنْعَدِمُ أَصْلُ الْعَقْدِ بِإِعْدَامِهَا كَالْبَيْعِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ عَقَّدَ يَمِينَهُ عَلَى الْمَاضِي بِأَنْ قَالَ: مَا تَزَوَّجْتُ كَانَ عَلَى الْفَاسِدِ وَالْجَائِزِ فَكَذَلِكَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ، وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِالنِّكَاحِ مِلْكُ الْحِلِّ وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ كَيْفَ وَقَدْ نَفَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْلَ الْعَقْدِ بِغَيْرِ شُهُودٍ حَيْثُ قَالَ: ﴿لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُهُودٍ﴾ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَالْمَقْصُودُ هُنَاكَ وَهُوَ الْمِلْكُ يَحْصُلُ بِالْعَقْدِ الْفَاسِدِ إِذَا تَأَكَّدَ بِالْقَبْضِ وَبِخِلَافِ مَا لَوْ تَدَبَّرَ الْكَلَامَ فِي النِّكَاحِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحَتَرِ عَنِ الْمَاضِي مِنَ النِّكَاحِ لَيْسَ مَقْصُودُهُ الْحِلُّ وَالْعَقَّةُ وَإِنَّمَا يَمِينُهُ فِي الْمَاضِي عَلَى مُجَرَّدِ الْحَتَرِ، وَالْحَتَرُ يَتَحَقَّقُ عَنِ الْعَقْدِ الْفَاسِدِ وَالْجَائِزِ.

وَلَوْ حَلَفَ لَا يَشْتَرِي عَبْدًا فَاشْتَرَاهُ شِرَاءً فَاسِدًا حَيْثُ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَخْنُثُ إِلَّا بِالْقَبْضِ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ فِي الشِّرَاءِ الْفَاسِدِ تَطْيِيرُ الْقَبُولِ فِي الشِّرَاءِ الصَّحِيحِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمِلْكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِهِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: شَرْطُ حَيْثِيَّةِ الْعَقْدِ وَبِالْإِجَابِ وَالْقَبُولِ يَنْعَقِدُ الْعَقْدُ فَاسِدًا كَانَ أَوْ صَحِيحًا، وَالْمِلْكُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ فِي تَحْقِيقِ شَرْطِ الْحَنْثِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَاهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ اشْتَرَاهُ لِغَيْرِهِ حَيْثُ؟ وَإِنْ لَمْ يُنْبِتِ الْمِلْكُ لَهُ قَالَ وَهَذَا وَالنِّكَاحُ سَوَاءٌ فِي الْقِيَّاسِ وَلَكِنِّي اسْتَحْسِنُ فِي الْبَيْعِ، وَهَذَا الْإِسْتِحْسَانُ يَعُودُ إِلَى الْقِيَّاسِ فِي النِّكَاحِ، وَأَشَارَ إِلَى الْفَرْقِ فَقَالَ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الْقَبْضِ عَتَقَ وَأَنَّهُ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ؟ فَذَلَّ أَنَّ الْعَقْدَ مُنْعَقِدٌ هُنَا غَيْرُ مُنْعَقِدٍ هُنَاكَ.

فَهَلْ نَفَذَ النِّكَاحَ وَتَكُونُ إِشَارَتُهُ قَائِمَةً مَقَامَ عِبَارَتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ تَدْخُلُ فِي عَقْدِ نِكَاحِي فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَرَوَّجَهُ رَجُلٌ فُضُوئِيَّ امْرَأَةً وَأَجَازَ بِالْفِعْلِ دُونَ الْقَوْلِ وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ حَلَفَ بِالْحَرَامِ نَاوِيًا الطَّلَاقَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ عِنْدَ أَبِيهَا فَدَخَلَتْ وَيُرِيدُ عَقْدَ نِكَاحِهِ عَلَيْهَا فَإِذَا قَبِلَ نِكَاحَهَا لِنَفْسِهِ هَلْ تَطْلُقُ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ فُضُوئِيٍّ وَإِجَازَةٍ بِالْفِعْلِ؟

(الجواب): قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ فِي الْفَضْلِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ سُئِلَ الْإِمَامُ السَّرْحِيَّيَّ عَمَّنْ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهِيَ كَذَا فَرَوَّجَهُ فُضُوئِيَّ امْرَأَةً وَأَجَازَ بِالْفِعْلِ ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بِنَفْسِهِ هَلْ تَطْلُقُ قَالَ قِيلَ تَطْلُقُ وَقِيلَ لَا تَطْلُقُ لِأَنَّ الْيَمِينَ تَنْحُلُ بِنِكَاحِ الْفُضُوئِيِّ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَزَوِّجًا لَهَا فِي الْحُكْمِ اهـ.

وَفِي الْعِمَادِيَّةِ أَيْضًا وَحَكَى صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَالْإِمَامُ نَجْمُ الدِّينِ وَالْفَقِيهُ أَبُو جَعْفَرٍ أَنَّ كُلَّ جَوَابٍ عَرَفْتُهُ فِي قَوْلِهِ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَهُوَ الْجَوَابُ فِي قَوْلِهِ كُلُّ امْرَأَةٍ تَدْخُلُ فِي نِكَاحِي اهـ وَقَدْ عَلَّلَ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ وَالتَّعْلِيلُ دَلِيلُ التَّرْجِيحِ.

وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الثَّمُرَتَايْنِ عَنْهَا فَأَجَابَ بِعِبَارَةِ الْعِمَادِيَّةِ ثُمَّ مَالَ إِلَى تَرْجِيحِ عَدَمِ الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ نَرِ مَنْ رَجَحَ الطَّلَاقَ. اهـ.

وَالِاخْتِيَاظُ تَزَوُّجُهَا بِفُضُوئِيٍّ وَالْإِجَازَةُ بِالْفِعْلِ عَمَلًا بِالْقَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَ عَدَمُ الطَّلَاقِ هُوَ الْمُرْجَحُ إِذْ هُوَ الْمَحَلِّيُّ بِالتَّعْلِيلِ وَإِلَيْهِ أَمِيلٌ قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا طَالِقٌ فَتَزَوَّجَ امْرَأَةً فَطَلَّقَتْ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا تَطْلُقُ وَلَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أُخْرَى تَطْلُقُ بِاعْتِبَارِ عُمُومِ الْإِسْمِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ عَنْ جَدِّ الْمُؤَلِّفِ سُؤَالٌ فِيمَنْ قَالَ كُلَّمَا تَزَوَّجْتَ فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَإِنْ عَقَدَ لِي النِّكَاحَ فُضُوئِيٍّ وَأَجَزْتَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ فَتَكُونُ طَالِقًا ثَلَاثًا أَيْضًا وَسَتَأْتِي الْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ بَائِنًا وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ زَوْجَةٍ أُخْرَى لَهُ أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ الْمُطَلَّقَةَ فَهَلْ إِذَا زَوَّجَهَا مِنْهُ فُضُوئِيٍّ وَأَجَازَهُ الْحَالِفُ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ لَا يَحْنُثُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمُخْتَارُ فِي نِكَاحِ الْفُضُوئِيِّ وَفِي الطَّلَاقِ الْمُضَافِ أَنَّهُ إِذَا أَجَازَ الْحَالِفُ

بِالْفِعْلِ لَا يَحْنُثُ وَبِالْقَوْلِ يَحْنُثُ وَتَمَامُهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ مِنَ الْفَضْلِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ فِي تَصَرُّفَاتِ الْفُضُولِيِّ.

وَسُئِلَ مُفْتِي دِمَشْقَ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الشَّهِيرُ بِالْحَائِكِ عَنْ رَجُلٍ عَزَبَ حَلْفَ بِالطَّلَاقِ وَقَالَ بِالثُّرَيَّةِ أَلُوبِ الْأَجْعَمِ بِنْدَنَ بَوْشٍ أَوْ لَسُونِ أَكْرَ بَوْشِيئِي أَيشْلَسَمَ يَعْنِي كُلَّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا وَسَاتَزَوَّجُهَا تَكُونُ طَالِقًا إِنْ فَعَلْتُ هَذَا الشَّيْءَ ثُمَّ فَعَلَهُ فَهَلْ إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً تَبَيَّنَ مِنْهُ بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ وَإِذَا جَدَّدَ الْعَقْدَ عَلَيْهَا ثَانِيًا لَا تَطْلُقُ فَأَجَابَ نَعَمْ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ لَا تُطِيقُ الْوُطْءَ هَرَبَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا لِتَضَرُّرِهَا مِنْهُ وَتَرَكَتْ جِهَازَهَا عِنْدَهُ فَهَلْ لَا تُسَلِّمُ لِلزَّوْجِ حَتَّى تُطِيقَ الْوُطْءَ وَلَا يَبْهَأَ طَلْبُ جِهَازِهَا مِنْهُ لِحِفْظِهِ لَهَا عِنْدَهُ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْحَيْرِيَّةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَتْ زَوْجَتُهُ الْمَدْخُولُ بِهَا وَلَهَا أُخْتُ فَهَلْ لَهُ تَزَوُّجُ أُخْتِهَا بَعْدَ مَوْتِهَا بِيَوْمٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ عَنِ الْأَصْلِ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدٍ وَكَمَا فِي مَبْسُوطِ صَدْرِ الْإِسْلَامِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْقُهْصَتَانِي وَالْمَحِيطُ لِلْإِمَامِ السَّرْحِيئِي وَالْبَحْرُ التَّارْخَانِيَّةِ عَنِ السَّرَاجِيَّةِ وَفَتَاوَى الْأَنْقَرَوِيِّ وَقَدَرِيِّ أَفَنْدِي وَمُؤَيَّدِ زَادَةِ وَمَجْمَعِ الْفَتَاوَى وَصُرَّةِ الْفَتَاوَى وَمَجْمَعِ الْمُتَخَبَّاتِ وَنَهْجِ النَّجَاةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ وَأَمَّا مَا عَزَى إِلَى الثُّنْفِ مِنْ وَجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهِ فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ وَكَتَبَ تَحْتَ الْجَوَابِ مَا صَوَّرْتُهُ قُلْتُ لَعَمْرُكَ مَا كُلُّ الثُّقُولِ صَحَائِحُ وَلَا كُلُّ خِلٍّ فِي الْمَوَدَّةِ نَاصِحٌ عَلَيْكَ بِأَقْوَاهَا دَلِيلًا وَمَأْخَذًا وَمَا هُوَ فِي الْكُتُبِ الشَّهِيرَةِ رَاجِعٌ وَلَا تَعْتَمَدُ إِلَّا صَدِيقًا مُجَرَّبًا وَكُنْ حَامِدًا لِلَّهِ فَالْأَمْرُ وَاضِحٌ وَقَالَ وَلَنَا فِي ذَلِكَ رِسَالَةٌ سَمَّيْنَاهَا بِنُقُولِ الْقَوْمِ فِي جَوَازِ نِكَاحِ الْأُخْتِ بَعْدَ مَوْتِ أُخْتِهَا بِيَوْمٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَطَبَ بِنْتَ عَمِّهِ الصَّغِيرَةِ فَقَالَ لَهُ أَبُوهَا هِيَ لَكَ عَطِيَّةٌ فَقَبِلَ الرَّجُلُ لَدَى بَيْتَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَلَمْ يُسَمِّهَا مَهْرًا فَهَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِمَا ذَكَرَ وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْوُطْءِ أَوْ الْمَوْتِ إِذَا لَمْ يَقَعْ التَّرَاضِي عَلَى شَيْءٍ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ نَوَى الْأَبُ بِذَلِكَ النِّكَاحَ أَوْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى ذَلِكَ وَفَهُمُ الشُّهُودُ الْمَقْصُودُ وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْوُطْءِ أَوْ مَوْتِ أَحَدِهِمَا إِذَا لَمْ يَقَعْ تَرَاضٍ عَلَى شَيْءٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدَهُ امْرَأَةً حُرَّةً ثُمَّ بَاعَهُ مِنْهَا فَهَلْ بَطَلَ عَقْدُ النِّكَاحِ بِمِلْكِهَا الْعَبْدُ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ بِالْغَةِ عَاقِلَةٍ رَشِيدَةٍ خَطَبَهَا رَجُلٌ فَقَالَتْ لَهُ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ زَوَّجْتُكَ  
نَفْسِي عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ فَقَالَ لَهَا قَبِلْتُكَ عَلَى سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ نَاوِيًا بِذَلِكَ قَبُولَ نِكَاحِهَا وَلَمْ  
يَذْكُرَا مَهْرًا فَهَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِمَا ذَكَرَ وَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَيْدٍ بِحَضْرَةِ الشُّهُودِ بَعْدَ جَرَيَانِ مُقَدِّمَاتِ النِّكَاحِ أَعْطَيْتُكَ ابْنَتِي  
الصَّغِيرَةَ لِابْنِكَ فَقَالَ زَيْدٌ قَبِلْتُ ذَلِكَ مِنْكَ لِابْنِي فَهَلْ يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِذَلِكَ وَلِلْبَنَةِ مَهْرُ الْمِثْلِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

### بَابُ الْوَلِيِّ

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَتَهُ الْقَاصِرَةَ مِنْ زَيْدٍ بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ بَلَغَتْ الْبِنْتُ وَتُرِيدُ هِيَ  
وَأَبُوهَا فَسَخَّ النِّكَاحَ بِمُقْتَضَى أَنَّ وَالِدَ الرَّجُلِ شَرِيفٌ مِنْ أُمِّهِ وَالزَّوْجُ لَيْسَ كَذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ  
لَهُمَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُمَا ذَلِكَ وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِمَا الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الشَّرِيفَ مِنَ الْأُمِّ لَيْسَ  
بِشَرِيفٍ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ وَالْفَتْ فِيهِ رِسَالَةٌ سَبَّأَهَا الْفُورُ وَالْغُنَمُ فِي مَسْأَلَةِ الشَّرِيفِ  
مِنَ الْأُمِّ مُحْصَلُهَا أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرِيفٍ وَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَنَّ لَهُ شَرَفًا أَرَادَ بِهِ شَرَفًا مَا كَمَا  
صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ أُمٌّ كَذَلِكَ أَيُّ عُلُوءًا وَرِفْعَةً وَهَذَا بِمَا لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَلَا  
يُنْكَرُهُ أَحَدٌ وَكَذَلِكَ لَهُ نِسْبَةٌ مَا أَهـ.

إِلَى آخِرِ مَا حَرَّرَهُ.

(سئل) فِي مَعْتُوهُ لَهَا أَخٌ بَالِغٌ عَاقِلٌ أَهْلٌ لِلْوِلَايَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ يُرِيدُ تَزْوِيجَهَا مِنْ كُفٍّ  
بِمَهْرِ الْمِثْلِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَعْتُوهُ إِذَا زَوَّجَهَا الْأَخُ أَوْ الْعَمُّ ثُمَّ عَقَلَتْ كَانَ لَهَا الْخِيَارُ كَالصَّغِيرَةِ إِذَا  
بَلَغَتْ وَإِنْ زَوَّجَهَا الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ لَا خِيَارَ لَهَا وَإِنْ زَوَّجَهَا ابْنُهَا لَا رِوَايَةَ فِيهِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ  
وَقَالُوا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا الْخِيَارُ كَمَا لَوْ زَوَّجَهَا الْأَبُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ. اهـ.

عِمَادِيَّةٌ عَنِ الْحَاثِيَّةِ.

(سئل) عَنِ الْوَصِيِّ هَلْ يَمْلِكُ تَرْوِيجَ أُمَةِ الْيَتِيمِ الْمَشْمُولِ بِوَصَايَتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ<sup>(١)</sup>.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى بَكْرٍ بِالْغَةِ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ دَفَعَ بَعْضَهُ وَبَاعَهَا بِالْبَاقِي طَبَقَةً مَعْلُومَةً بَيْعٌ وَفَاءٌ عَلَى أَنَّهُ إِنْ رَدَّ لَهَا الثَّمَنَ رَدَّتْ لَهُ الْمِيعَةُ ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا وَعَنْ وَرَثَتِهِ غَيْرِهَا طَلَبُوا اسْتِرْدَادَ الْمِيعَةِ وَدَفَعَ بَقِيَّةَ الْمَهْرِ فَهَلْ هُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): بَيْعُ الْوَفَاءِ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةُ الرَّهْنِ فَلِلْوَرَثَةِ اسْتِرْدَادُ الْمِيعَةِ بِقَدْرِ حَصَصِهِمْ وَدَفْعُ بَقِيَّةِ الْمَهْرِ لِلزَّوْجَةِ.

(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْغَةِ عَقَدَ عَمَّتُهَا الْعَصْبَةُ نِكَاحَهَا بِالْوَكَالَةِ عَنْهَا عَلَى ابْنِهِ الْقَاصِرِ بِالْوِلَايَةِ عَلَى مَهْرٍ مَعْلُومٍ ضَمِنَهُ الْعَمُّ فِي مَالِهِ وَلَمْ يَضْمَنْ النِّفَقَةَ وَلَا مَالٌ لِلْقَاصِرِ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا مُطَالَبَةٌ عَمَّتُهَا بِالنِّفَقَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ فَتَجِبُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَلَوْ صَغِيرًا جِدًّا فِي مَالِهِ لَا عَلَى أَبِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ ضَمِنَهَا اهـ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ لَهَا عَمٌّ عَصَبِيٌّ غَائِبٌ مُدَّةَ سَفَرٍ زَوَّجَتْهَا أُمُّهَا لِابْنِ أُخْتِهَا الْقَاصِرِ وَقَبِلَ وَالِدُ الزَّوْجِ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهِ فَهَلْ صَحَّ النِّكَاحُ؟

(الجواب): الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ الْعَصْبَةُ فِي نَفْسِهِ بَلَا تَوْسُطِ أَثْنَى عَلَى تَرْتِيبِ الْإِزْثِ وَالْحُجْبِ

(١) وَإِذَا زَوَّجَ أُمَةُ ابْنِهِ الصَّغِيرَ فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الْوَصِيُّ إِذَا زَوَّجَ أُمَةَ الْيَتِيمِ، وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ إِذَا زَوَّجَ أَمَتَهُ، وَكَذَلِكَ الْمُفَاوِضُ إِذَا زَوَّجَ أُمَةً مِنَ الشَّرَكَةِ؛ لِأَنَّ تَرْوِيجَ الْأُمَةِ مِنْ عُقُودِ الْإِكْتِسَابِ، فَإِنَّهُ يَكْتَسِبُ بِهِ الْمَهْرَ وَيَسْقُطُ بِهِ نَفَقَتُهَا عَنْهُ، وَهَؤُلَاءِ الْأَرْبَعَةُ يَمْلِكُونَ الْإِكْتِسَابَ، أَمَّا الْمَكَاتِبُ فَهِيَ مُنْفَكَّةٌ الْحَجْرُ عَنْهُ فِي اكْتِسَابِ الْمَالِ، وَأَمَّا الْأَبُ وَالْوَصِيُّ، فَلِأَنَّهَا أَمْرٌ بِالنَّظَرِ لِلصَّغِيرِ، وَعَقْدُ اكْتِسَابِ الْمَالِ مِنَ النَّظَرِ، وَأَمَّا الْمُفَاوِضُ فَإِنَّ الْمُفَاوِضِينَ إِنَّمَا عَقَدُوا الْمُفَاوِضَةَ لِإِكْتِسَابِ الْمَالِ، وَلَا يَمْلِكُ هَؤُلَاءِ تَرْوِيجَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ اكْتِسَابُ الْمَالِ بَلْ فِيهِ تَغْيِيبُ الْعَبْدِ وَشَغْلُ ذِمَّتِهِ بِالْمَهْرِ وَالنِّفَقَةِ مِنْ غَيْرِ مَنْفَعَةٍ لَهُمْ فِي ذَلِكَ.

وَفِي مَكَانٍ آخَرَ مِنَ الْمَبْسُوطِ: وَلَوْ أَنَّ يُزَوَّجَ الْأُمَةُ؛ لِأَنَّ تَرْوِيجَ الْأُمَةِ مِنْ عُقُودِ الْإِكْتِسَابِ، فَإِنَّهُ يَكْتَسِبُ بِهِ الْمَهْرَ، وَتَسْقُطُ نَفَقَتُهَا عَنْ نَفْسِهِ؛ وَلِهَذَا يَمْلِكُ الْأَبُ وَالْوَصِيُّ تَرْوِيجَ أُمَةِ الْيَتِيمِ، وَلَا يَمْلِكُ ابْنُ تَرْوِيجِ عَبْدِ الْيَتِيمِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةً فَالْوِلَايَةُ لِلْأُمِّ وَلِلْوَلِيِّ إِلَّا بَعْدَ التَّرْوِيجِ بِغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْكَتَبِ وَغَيْرِهِمَا وَاخْتَارَ فِي الْمُتَقَى مَا لَمْ يَنْتَظِرِ الْكُفَّاءَ الْخَاطِبُ جَوَابَهُ وَلَوْ زَوَّجَ إِلَّا بَعْدَ حَالِ قِيَامِ الْأَقْرَبِ تَوَقَّفَ عَلَى إِجَارَتِهِ كَمَا فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَإِذَا كَانَ الْأَقْرَبُ لَا يَذْرِي أَيْنَ هُوَ ثُمَّ عَلِمَ أَنَّهُ كَانَ فِي الْمَضِرِّ يَجُوزُ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَذَرِ أَيْنَ هُوَ لَا يَنْتَظِرُ الْكُفَّاءَ فَكُنْتُ كَالْغَيْبَةِ الْمُتَقَطِّعَةِ بَرَّازِيَّةً.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ يَتِيْمَةٍ لَهَا ابْنٌ عَمٌّ عَصَبِيٌّ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ أَقْرَبُ مِنْهُ يُرِيدُ تَزْوِيجَهَا مِنْ ابْنِهِ الْقَاصِرِ الْكُفَّاءِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرَرِ يَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحَ يَغْنِي الْإِجَابَ وَالْقُبُولَ وَاحِدٌ لَيْسَ بِفُضُولِيٍّ مِنْ جَانِبٍ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِمَا بَلِ الْوَاحِدُ إِذَا كَانَ وَكِيلًا عَنْهُمَا فَقَالَ زَوَّجْتُهَا إِيَّاهُ كَانَ كَافِيًا وَلَهُ أَقْسَامٌ إِمَّا أَصِيلٌ وَلِيٌّ كَابِنِ الْعَمِّ تَزَوَّجَ بِنْتَ عَمِّهِ الصَّغِيرَةِ أَوْ أَصِيلٌ وَوَكِيلٌ كَمَا إِذَا وَكَلْتُ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَهَا نَفْسَهُ أَوْ وَلِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ وَكِيلًا مِنْهُمَا أَوْ وَكِيلًا مِنْ جَانِبٍ وَفُضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ آخَرَ أَوْ فُضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ. اهـ.

(سئل) فِي يَتِيْمَةٍ قَاصِرَةٍ لَيْسَ لَهَا سِوَى أُمِّ وَابْنِي عَمٌّ عَصَبَةٌ وَابْنٌ عَمٌّ آخَرَ عَصَبَةٌ وَالْكُلُّ فِي الدَّرَجَةِ وَالْقُوَّةِ سَوَاءٌ وَلِابْنِ الْعَمِّ الْآخَرِ الْمَذْكُورِ ابْنُ صَغِيرٍ كُفَّاءٌ يُرِيدُ عَقْدَ نِكَاحِهِ عَلَى الْيَتِيْمَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ مُتَبَرِّعًا لَهَا بِهِ مِنْ مَالِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالدَّرَرِ ثُمَّ إِذَا اجْتَمَعَ فِي الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَلَيَّانِ فِي الدَّرَجَةِ عَلَى السَّوَاءِ فزَوَّجَ أَحَدُهُمَا جَارَ الْآخَرِ أَوْ فَسَخَ بِخِلَافِ الْجَارِيَةِ بَيْنَ اثْنَيْنِ فزَوَّجَهَا أَحَدُهُمَا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِجَارَةِ الْآخَرِ فَإِنْ زَوَّجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَلِيِّينِ رَجُلًا عَلَى حِدَةٍ فَلَاوَلَّ يَجُوزُ وَالْآخَرُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ وَقَعَ مَعًا لَا يَجُوزُ كِلَاهُمَا وَلَا وَاحِدٌ مِنْهُمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ وَلَا يُذَرَى السَّابِقُ مِنَ اللَّاحِقِ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ لَوْ جَارَ جَارَ بِالتَّحَرِّيِّ وَالتَّحَرِّيِّ بِالْفُرُوجِ حَرَامٌ هَذَا إِذَا كَانَا فِي الدَّرَجَةِ سَوَاءً وَأَمَّا إِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْرَبَ مِنَ الْآخَرِ فَلَا وَلَايَةَ لِلْأَبْعَدِ مَعَ الْأَقْرَبِ إِلَّا إِذَا غَابَ غَيْبَةً مُتَقَطِّعَةً فَنِكَاحُ الْأَبْعَدِ يَجُوزُ إِذَا وَقَعَ قَبْلَ عَقْدِ الْأَقْرَبِ كَذَا ذَكَرَهُ الْإِسْبِجَابِيُّ بِحَرْ.

(سئل) فِي يَتِيْمَةٍ قَاصِرَةٍ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ سِوَى ابْنِ عَمٍّ عَصَبَةٍ بَالِغٍ يُرِيدُ أَنْ يُزَوِّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟



(الجواب): نَعَمْ وَتَقَدَّمَ نَقْلُهَا قَرِيبًا عَنِ الدَّرَرِ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ لَيْسَ لَهَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ سِوَى أُمِّ أَبِي وَأُمِّ أُمِّ تُرِيدَانِ تَزْوِيجَهَا مِنْ رَجُلٍ كُفَّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي رِسَالَةِ الشَّيْخِ حَسَنِ الشُّرَنْبَلَايِ.

(أقول) وَالَّذِي حَطَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الشُّرَنْبَلَايِ فِي تِلْكَ الرِّسَالَةِ تَقْدِيمُ أُمِّ الْأَبِ عَلَى أُمِّ الْأُمِّ. وَفِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ لِلْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ أَنَّ الْجَدَّةَ لِأَبٍ أَوْ لَى مِنَ الْجَدَّةِ لِأُمِّ قَوْلًا وَاحِدًا فَتَحْصُلُ بَعْدَ الْأُمِّ أُمُّ الْأَبِ ثُمَّ أُمُّ الْأُمِّ ثُمَّ الْجَدُّ الْفَاسِدُ اهـ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ لَيْسَ لَهَا وَلِيٌّ سِوَى أُمِّ فَرْوَجِ الْيَتِيمَةِ وَكَيْلُ شَرْعِيٍّ عَنْ أُمِّهَا تَزْوِيجًا شَرْعِيًّا فَهَلْ صَحَّ الْعَقْدُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ لَيْسَ لَهَا سِوَى أُمِّ وَابْنٍ عَصَبَةٍ خَطَبَهَا زَيْدُ الْكُفِّ لَهَا بِمَهْرِ الْمَثَلِ فَاِمْتَنَعَ الْعَصَبَةُ الْمَذْكُورُ مِنْ تَزْوِيجِهَا مِنْهُ بَعْدَمَا طَلَبَ مِنْهُ ذَلِكَ فَهَلْ لِلْأُمِّ تَزْوِيجُهَا لِلْكَفِّ الْمَذْكُورِ؟

(الجواب): يَثْبُتُ لِلْأَبْعَدِ التَّزْوِيجُ بِعَضَلِ الْأَقْرَبِ وَعَضْلُهُ امْتِنَاعُهُ عَنِ التَّزْوِيجِ فَيَسُوعُ لِلْأُمِّ ذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا عَضَلَ الْأَبُ عَنْ تَزْوِيجِ صَغِيرَتِهِ مِنْ كُفٍّ بِمَهْرِ الْمَثَلِ هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُزَوِّجَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا عَضَلَ الْأَبُ فَلِلْقَاضِي تَزْوِيجُهَا حَيْثُ لَا وَلِيٍّ لَهَا غَيْرُهُ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَ الْأَبَ بِتَزْوِيجِهَا فَإِنْ امْتَنَعَ نَابَ مَنَابَهُ فِيهِ وَلِلشَّيْخِ حَسَنِ الشُّرَنْبَلَايِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى رِسَالَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ سَمَّاها كَشَفَ الْمُعْضَلِ فِيمَنْ عَضَلَ مُلَخَّصُهَا أَنَّهُ وَرَدَ سُؤَالٌ فِيمَا إِذَا عَضَلَ أَبُو الصَّغِيرَةِ هَلْ يُزَوِّجُهَا جَدُّهَا أَوْ عَمُّهَا أَوْ الْقَاضِي وَلَوْ نَائِبًا فَأَجَبْتُ بِأَنَّ الْقَاضِيَّ أَوْ نَائِبَهُ هُوَ الَّذِي يُزَوِّجُهَا دُونَ مَنْ سِوَاهُ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَ الْأَبَ قَبْلَ تَزْوِيجِهِ بِقِيَّتِهِ فَإِنْ فَعَلَ وَإِلَّا نَابَ مَنَابَهُ فِيهِ قَالَ ابْنُ الشُّحْنَةِ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ عَنِ الْغَايَةِ عَنْ رَوْضَةِ النَّاطِقِيِّ إِذَا كَانَ لِلصَّغِيرَةِ أَبٌ امْتَنَعَ مِنْ تَزْوِيجِهَا لَا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْجَدِّ اهـ.

وَقَوْلُهُ أَيْضًا ابْنُ الشُّحْنَةِ عَنْ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ عَنِ الْمُتَّقَى وَنَصُّهُ إِذَا كَانَ لِلصَّغِيرَةِ أَبٌ امْتَنَعَ مِنْ تَزْوِيجِهَا لَا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْجَدِّ بَلْ يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْفَيْضِ وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ عِنْدَ قَوْلِ الْكَنْزِ وَلِلْأَبْعَدِ التَّزْوِيجُ بِغَيْبَةِ الْأَقْرَبِ مَسَافَةَ الْقَصْرِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُزَوِّجُهَا الْحَاكِمُ اعْتِبَارًا بِعَضَلِهِ اهـ مَا قَالَهُ الزَّيْلَعِيُّ وَهُوَ يُفِيدُ الْإِتِّفَاقَ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ يُزَوِّجُ مَنْ عَضَلَهَا وَلَيْسَ الْأَقْرَبُ لِكَوْنِهِ مِنْ رَدِّ الْمُخْتَلَفِ لِلْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بِالْأَصَالَةِ وَلَا تَكُونُ الْوِلَايَةُ لِغَيْرِ الْقَاضِي بِمَنْ دُونَهُ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ لِكَوْنِهِ فِي مَقَامِ الْإِسْتِشْهَادِ بِهِ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ السَّلْبِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا عَضَلَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ فِي تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ هَلْ تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْوَلِيِّ الْأَبْعَدِ أَوْ الْقَاضِي؟

(الجواب): لَا تَنْتَقِلُ لِلْأَبْعَدِ بَلْ يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي. اهـ.

فَإِنْ قُلْتُ يُخَالِفُهُ مَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَةِ مِنْ أَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْوَلِيَّ الْأَقْرَبَ إِذَا عَضَلَ تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ قُلْتُ لَا مُخَالَفَةَ لِأَنَّ الْأَبْعَدَ فِي كَلَامِ الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَةِ هُوَ الْقَاضِي لِأَنَّهُ آخِرُ الْأَوْلِيَاءِ فَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ عَلَى بَابِهِ وَلِذَا قَالَ فِي الْفَيْضِ بَعْدَ مَا قَدَّمَ نَهَاهُ عَنْهُ لَوْ عَضَلَ الْوَلِيُّ الْأَقْرَبُ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ عَنْ تَزْوِيجِهَا يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي لَكِنَّ تَزْوِيجَهُ هُنَا نِيَابَةٌ عَنِ الْعَاضِلِ بِإِذْنِ الشَّرْعِ لَا بِغَيْرِهِ لِأَنَّ الْعَاضِلَ ظَالِمٌ بِالْمَنْعِ وَلِلْقَاضِي كَفُّ يَدِ الظُّلْمَةِ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْوَلِيَّ الْأَقْرَبَ إِذَا عَضَلَ تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَى الْأَبْعَدِ فَلِذَا قُلْنَا أَنَّهُ ثَابِتٌ بِإِذْنِ الشَّرْعِ اهـ كَلَامُ الْفَيْضِ فَهُوَ نَصٌّ فِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَبْعَدِ فِي كَلَامِ الْخُلَاصَةِ الْقَاضِي لِإِثْبَاتِهِ بِهِ فِي مَقَامِ الْإِسْتِشْهَادِ عَلَى إِبْتِائِ الْوِلَايَةِ لِلْقَاضِي فَإِنْ قُلْتُ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَبِهِ أَيْ بِمَا فِي الْخُلَاصَةِ انْدَفَعَ مَا ذَكَرَهُ الشُّرُوحِيُّ مِنْ أَنَّهَا تَثْبُتُ لِلْقَاضِي.

قُلْتُ لَوْ نَظَرَ صَاحِبُ الْبَحْرِ إِلَى مَا قَدَّمَ نَهَاهُ مِنْ كَلَامِ الزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرِهِ لَمَا وَسِعَهُ أَنْ يَقُولَ هَذَا بَلْ صَارَ كَالْمُتَنَاقِضِ لِأَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ بِنَحْوِ سَطَرٍ قَالُوا وَإِذَا خَطَبَهَا كُفُّ وَعَضَلَهَا الْوَلِيُّ تَثْبُتُ لِلْقَاضِي نِيَابَةٌ عَنِ الْعَاضِلِ فَلَهُ التَّزْوِيجُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي مَنْشُورِهِ اهـ.

فَهَذَا رُجُوعٌ إِلَى مَا لَا مُخَالَفَةَ لَهُ عَلَى التَّحْقِيقِ عِنْدَنَا كَمَا قَدَّمَ نَهَاهُ وَهُوَ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ. اهـ.

مَا فِي الرِّسَالَةِ مُحْتَضَرًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ كَلِمَةَ قَالُوا إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا لِلتَّبَرِّيِّ فَكَأَنَّهُ تَبَرُّاً مِنْ هَذَا الْقَوْلِ وَأَيْدٍ مَا قَدَّمَهُ فَهُوَ غَيْرُ مُتَنَاقِضٍ وَحُجْلٌ مَا ذَكَرَهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَةِ عَلَى الْوَلِيِّ

الْأَبْعَدِ وَهُوَ الْقَاضِي غَيْرُ ظَاهِرٍ.

(أقول) هُوَ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ظَاهِرٍ لَكِنَّهُ مُتَعَيَّنٌ لِدَفْعِ التَّنَاقُضِ بَيْنَ عِبَارَاتِهِمْ قَالَ الشَّاعِرُ إِذَا لَمْ تَكُنْ إِلَّا الْأَسِنَّةَ مَرْكَبًا فَمَا حِيلَةُ الْمُضْطَرِّ إِلَّا رُكُوبُهَا عَلَى أَنَّ الْقَاضِي هُوَ الْأَبْعَدُ حَقِيقَةً كَمَا مَرَّ نَعَمْ غَالِبُ عِبَارَاتِهِمْ إِبْطَالُ الْأَبْعَدِ عَلَى غَيْرِ الْقَاضِي.

(وَأَقُولُ) أَيْضًا يُمَكِّنُ حَمْلَ كَلَامِ الْخُلَاصَةِ عَلَى هَذَا حَيْثُ لَا قَاضِي هُنَاكَ تَأَمَّلْ وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى عِنْدَ عُضْلِ الْأَبِّ أَنْ يُزَوِّجَهَا الْجَدُّ مَثَلًا بِأَمْرِ الْقَاضِي لِيَكُونَ مُوَافِقًا لظَاهِرِ مَا فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا وَاعْلَمْ أَنَّ مَا فِي الْحَاثِيَةِ مِنْ أَنَّهُ مَا دَامَ لِلصَّغِيرِ قَرِيبٌ فَالْقَاضِي لَيْسَ بِوَلِيٍّ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَعِنْدَ صَاحِبَيْهِ مَا دَامَ عَصَبَةً. ١ هـ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ إِنَّمَا ذَكَرَهُ قَاضِي حَانَ فِي تَعْدَادِ الْأَوْلِيَاءِ لَا فِي مَسْأَلَةِ الْعُضْلِ فَفِي نَقْلِ الْمَنْحِ عِبَارَةُ الْحَاثِيَةِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ تَسَامُحٌ هَذَا وَنَقَلَ ابْنُ وَهْبَانَ عَنِ الْمُجَرِّدِ أَنَّ تَزْوِيجَ الْقَاضِي الصَّغِيرَةِ عِنْدَ الْعُضْلِ يَنْفِي ثُبُوتَ الْخِيَارِ لَهَا وَفِي الْمُتَتَقَى عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ وَالْأَوَّلُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ تَزْوِيجَهُ عِنْدَ الْعُضْلِ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ وَالثَّانِي عَلَى أَنَّهُ بِطَرِيقِ الْوَلَايَةِ أَقُولُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مَا مَرَّ عَنِ الْبُخَرِ مِنْ قَوْلِهِ فَلَهُ التَّزْوِيجُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ مَنْشُورِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ وَإِلَّا فَقَدْ نَصُّوا عَلَى أَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِلْقَاضِي فِي التَّزْوِيجِ مَا لَمْ يَنْصَحْ لَهُ عَلَيْهِ فِي مَنْشُورِهِ.

(سئل) فِي الصَّغِيرِ إِذَا زَوَّجَ نَفْسَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ فَمَا الْحُكْمُ فِيهِ؟

(الجواب:) قَالَ فِي أَحْكَامِ الصَّغَارِ ذُكِرَ فِي الْأَصْلِ أَنَّ الصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَةَ إِذَا زَوَّجَا أَنْفُسَهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ فَإِنْ أَجَازَ جَازَ وَهَلُمَّا الْخِيَارُ إِذَا بَلَغَا إِذَا كَانَ الْمَجْبِرُ غَيْرَ الْأَبِّ وَالْجَدِّ.

## بَابُ الْكُفِّ

(سئل) فِي امْرَأَةٍ عَرَبِيَّةٍ أَبُوهَا وَأَجْدَادُهَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالِدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَلِزَوْجِهَا الْمُتَوَقِّعُ عَنْهَا مُعْتَقٌ يُرِيدُ التَّزْوِيجَ بِهَا بِلَا رِضَا أَبِيهَا وَهُوَ غَيْرُ كُفٍّ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَيْفَ الْحُكْمُ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب:) الْمُعْتَقُ لَا يَكُونُ كُفْتًا لِلْحُرَّةِ الْأَصْلِيَّةِ كَمَا فِي الْحَاثِيَةِ فَإِذَا نَكَحَتْهُ بِلَا رِضَا وَلِيِّهَا فَفَرَّقَ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا بِطَلَبِ الْوَلِيِّ كَمَا فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ وَهَذَا ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَنْ أَئِمَّتِنَا الثَّلَاثَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَتَبَقِيَ أَحْكَامُ النِّكَاحِ مِنَ الرَّدَّةِ وَالطَّلَاقِ لَكِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِطُلَانِ النِّكَاحِ مِنْ غَيْرِ الْكُفِّ وَبِهِ أَخَذَ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا قَالَ شَمْسُ الْأُيْمَةِ السَّرْحِييُّ وَهَذَا

أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْتِيَاظِ فَلَيْسَ كُلُّ وَلِيٍّ يُحْسِنُ الْمُرَافَعَةَ إِلَى الْقَاضِي وَلَا كُلُّ قَاضٍ يَعْدِلُ وَالْأَخْوَاطُ  
 سَدُّ بَابِ التَّرْوُجِ مِنْ غَيْرِ كُفٍّ قَالَ الْإِمَامُ فَخَرُ الدِّينِ وَالْفَتَاوَى عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ فِي زَمَانِنَا قَالَ  
 فِي الْبَحْرِ الْمُفْتَى بِهِ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنِ الْإِمَامِ مِنْ عَدَمِ انْعِقَادِهِ أَصْلًا إِذَا كَانَ هَا وَلِيٌّ وَلَمْ يَرْضَ بِهِ  
 قَبْلَ فَلَا يُفِيدُ الرِّضَا بَعْدَهُ وَأَمَّا تَمَكِّيْنَهَا مِنَ الْوُطْءِ فَعَلَى الْمُفْتَى بِهِ هُوَ حَرَامٌ كَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوُطْءُ  
 لِعَدَمِ انْعِقَادِهِ وَأَمَّا عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَيَبْهِي الْوُلُوجِيَّةُ أَنَّ هَا أَنْ تَمْتَنَعَ نَفْسَهَا وَلَا تَمَكِّنَهُ مِنَ الْوُطْءِ  
 حَتَّى يَرْضَى الْوَلِيُّ. اهـ.

وَفِي الْبَحْرِ أَيْضًا قَالَ صَدْرُ الْإِسْلَامِ لَوْ زَوَّجْتَ الْمُطَلَّقةَ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفٍّ وَدَخَلَ بِهَا  
 الزَّوْجُ ثُمَّ طَلَّقَهَا لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا هُوَ الْمُخْتَارُ وَفِي الْحَقَائِقِ هَذَا بِمَا يَجِبُ حِفْظُهُ لِكثَرَةِ  
 وَقُوعِهِ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْمُحَلَّلِ كَوْنُهُ غَيْرَ كُفٍّ وَأَمَّا لَوْ بَاشَرَ الْوَلِيُّ عَقْدَ الْمُحَلَّلِ  
 فَإِنَّهَا تَحِلُّ اهـ وَكَذَا لَوْ لَمْ يُبَاشِرْهُ لَكِنَّهُ رَضِيَ بِهِ مَهْرٌ أَقُولُ أَيُّ رَضِيَ بِهِ قَبْلَ الْعَقْدِ إِذْ لَا يُفِيدُ  
 الرِّضَا بَعْدَهُ كَمَا مَرَّ.

(سئل) فِي هَاشِمِيٍّ زَوَّجَ صَغِيرَتَهُ لِعَبْرِ هَاشِمِيٍّ عَالِمًا بِذَلِكَ رَاضِيًا بِهِ فَهَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ؟  
 (الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ لَهَا أَبٌ مِنْ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ وَمِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالدِّينِ وَالصَّلَاحِ وَكُلِّ رَجُلٍ  
 فِي تَزْوِيجِهَا مِنْ كُفٍّ فَزَوَّجَهَا مِنْ جَاهِلٍ فَاسِقٍ فَهَلْ يَكُونُ النِّكَاحُ غَيْرَ جَائِزٍ؟  
 (الجواب): نَعَمْ.

### بَابُ الْمَهْرِ

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِمَهْرٍ عَلَى أَنَّ مِنْهُ كَذَا سُمْعَةً بَعْدَ مَا اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ فِي السَّرِّ وَمَا  
 عَدَاهُ سُمْعَةً فَهَلْ يَجِبُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمَهْرُ وَلَا يَجِبُ مَا جُعِلَ لِلْسُمْعَةِ؟

(الجواب): إِنْ أَشْهَدَ عَلَى السُّمْعَةِ لَمْ يَجِبِ الزِّيَادَةُ بِالْإِجْمَاعِ وَيَجِبُ مَا اتَّفَقَا عَلَيْهِ فِي السَّرِّ  
 وَلَا يَجِبُ مَا جُعِلَ لِلْسُمْعَةِ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ وَشَرْحِ الْمُتَمَتَّى وَالْحَتِرِيَّةِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تُرِيدُ الدَّعْوَى عَلَى زَوْجِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا وَتَسْلِيْمِهَا نَفْسَهَا بِأَنَّهَا لَمْ  
 تَقْبُضْ مِنْهُ مَهْرَهَا الْمَشْرُوطَ تَعَجُّيلُهُ فَهَلْ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا فِيمَا شَرِطَ تَعَجُّيلُهُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ لِأَنَّهَا  
 لَا تُسَلِّمُ نَفْسَهَا عَادَةً إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ الْمُعْجَلِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا الْأَعْلَامِ ادَّعَتْ بَعْدَ

الدُّخُول بِجَمِيعِ مَهْرِهَا الْمُقَدَّمِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِخِلَافِ الدَّعْوَى بِبَعْضِهِ فُصُولَيْنِ كَذَا وَجِدَ بِحِطِّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِي الْعِمَادِي أَقُولُ فَاَلْمُرَادُ هُنَا الدَّعْوَى بِكُلِّهِ وَسَيَأْتِي سُؤَالٌ فِي دَعْوَى بَعْضِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمُدْخُولَ بِهَا ثَلَاثًا وَهِيَ عَلَيْهِ كِسْوَةٌ مَفْرُوضَةٌ غَيْرُ مُسْتَدَانَةٍ بِأَمْرِ الْقَاضِي فَهَلْ تَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ النَّفَقَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنْ يُعَلِّمَهَا الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ فَهَلْ يَصِحُّ النِّكَاحُ وَهِيَ مَهْرُ الْمِثْلِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَذَلِكَ وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ الْإِسْتِجَارِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ عِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَهُوَ الْمُفْتَى بِهِ لِأَنَّهُ خِدْمَةٌ لَهَا وَقَدْ صَرَّحُوا بِوُجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ فِي خِدْمَةِ زَوْجٍ حُرٍّ سَنَةً لِلْإِمْهَارِ فَلَا يَصِحُّ تَسْمِيَةُ التَّعْلِيمِ أَقُولُ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ يَنْبَغِي عَلَى الْمُفْتَى بِهِ أَنْ يَصَحَّ لِأَنَّ مَا جَارَ أَخَذَ الْأَجْرَ بِمُقَابَلَتِهِ مِنَ الْمَنَافِعِ جَارَ تَسْمِيَتِهِ صَدَاقًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْبَدَائِعِ وَلَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ أَهـ.

وَاعْتَرَضَهُ فِي الشَّرَنْبَلَالِيَةِ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ خِدْمَةٌ لَهَا وَأَجَبْتُ عَنْهُ فِيمَا عَلَّقْتَهُ عَلَى الْبَحْرِ بِأَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ اسْتِجَارٍ اسْتِخْدَامًا بِدَلِيلِ أَهْتَمُّ جَوَزُوا اسْتِجَارَ الْإِبْنِ أَبَاهُ لِرِغْيِ الْغَنَمِ وَالزَّرَاعَةِ وَلَمْ يَجْعَلُوهُ خِدْمَةً فَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِالْأَوَّلَى تَأَمَّلْ.

(سئل) فِي ذِمِّيٍّ أَسْلَمَ فِي بَلَدَةٍ حَصَصَ وَلَهُ أَوْلَادٌ صِغَارٌ مِنْ زَوْجَتِهِ الذِّمِّيَّةِ وَيُرِيدُ نَقْلَهَا مَعَ الْأَوْلَادِ لِإِدْمَشْقَ الشَّامَ بَعْدَ إِيفَاءِ مُعْجَلِهَا وَمَوْجَلِهَا وَهُوَ مَأْمُونٌ عَلَيْهَا وَالطَّرِيقُ آمِنٌ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَتَّبِعُهُ أَوْلَادُهُ فِي الْإِسْلَامِ؟

(الجواب): نَعَمْ أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَنَّ لَهُ السَّفَرَ إِذَا أَوْفَاهَا الْمُعْجَلُ هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَيْهِ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ أَفْتَى الْفَقِيهَ أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ وَالْفَقِيهَ أَبُو اللَّيْثِ بِأَنَّهُ لَا يُسَافِرُ بِهَا مُطْلَقًا بَلَا رِضَاهَا لِفَسَادِ الزَّمَانِ وَفِي الْمُخْتَارِ أَنَّ عَلَيْهِ الْفَتَوَى.

وَفِي الْمُحِيطِ أَنَّهُ الْمُخْتَارُ وَفِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ أَنَّ قَوْلَ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كَانَ فِي زَمَانِهِمْ أَمَّا فِي زَمَانِنَا فَلَا قَالَ صَاحِبُ الْمَجْمَعِ فِي شَرْحِهِ وَبِهِ يُفْتَى ثُمَّ قَالَ فِي الْبَحْرِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ وَالْأَحْسَنُ

الْإِفْتَاءُ بِقَوْلِ الْفَقِيهَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ وَاخْتَارَهُ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْقَضَاةِ فِي زَمَانِنَا كَمَا فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ وَطْئِهَا وَالْحُلُوةِ بِهَا وَقَدْ دَفَعَ لَهَا الْمَهْرَ فَهَلْ يُلْزَمُهُ نِصْفُهُ وَيَعُودُ النِّصْفُ لِلْمَلِكِ بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَايِيِّ.

(سئل) فِي قُرُوبٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِدِمَشْقَ وَأَوْفَاهَا الْمُعْجَلُ وَيُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَى قَرْيَتِهِ الَّتِي بَيْنَهَا وَبَيْنَ دِمَشْقَ دُونَ رُبْعِ يَوْمٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرَرِ وَيَنْقُلُهَا دُونَ مُدَّتِهِ اتِّفَاقًا إِذْ فِي قُرَى الْمَضَرِّ الْقَرْيَةِ لَا تَتَحَقَّقُ الْعُرْبَةُ اهـ.

وَفِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَايِيِّ وَيَنْقُلُهَا فِيمَا دُونَ مُدَّتِهِ أَيْ السَّفَرِ مِنَ الْمَضَرِّ إِلَى الْقَرْيَةِ وَبِالْعَكْسِ وَمِنْ قَرْيَةٍ لِقَرْيَةٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِعُورَةٍ وَقِيْدُهُ فِي التَّارِخِيَّةِ بِقَرْيَةٍ يُمَكِّنُهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ اللَّيْلِ إِلَى وَطَنِهِ وَأُطْلِقَهُ فِي الْكَافِي قَائِلًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فِي دَارِ أَبِيهَا وَأَوْفَاهَا الْمُعْجَلُ وَالْآنَ يُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَى مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ خَالٍ عَنْ أَهْلِيهِمَا بَيْنَ جِيرَانٍ صَالِحِينَ تَأْمَنُ فِيهَا عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يُلْزَمُهُ مُؤْنَسَةٌ؟

(الجواب): حَيْثُ هِيَ لَهَا مَسْكَنًا شَرْعِيًّا خَالِيًا عَنْ أَهْلِيهِمَا بَيْنَ جِيرَانٍ صَالِحِينَ لَا تَسْتَوْحِشُ لَا يُلْزَمُهُ إِنِّيَانُهَا بِمُؤْنَسَةٍ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ أَقُولُ قَالَ فِي النَّهْرِ وَلَمْ نَجِدْ فِي كَلَامِهِمْ ذِكْرَ الْمُؤْنَسَةِ إِلَّا أَنَّهُ فِي فَتَاوَى قَارِئِ الْهُدَايَةِ قَالَ إِنَّمَا لَا تَحِبُّ وَيُسْكِنُهَا بَيْنَ قَوْمٍ صَالِحِينَ بِحَيْثُ لَا تَسْتَوْحِشُ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي وُجُوبِهَا فِيمَا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ خَالِيًا عَنِ الْجِيرَانِ وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ تَخْشَى عَلَى عَقْلِهَا مِنْ سَعَتِهِ اهـ.

وَنَظَرَ فِيهِ فِي الشُّرُئْبَالِيَّةِ بِأَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي لَا جِيرَانَ لَهُ غَيْرُ مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ وَقَالَ السَّيِّدُ مُحَمَّدُ أَبُو السُّعُودِ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى شَرْحِ مَسْكِينٍ أَقُولُ مَا ذَكَرَهُ قَارِئُ الْهُدَايَةِ مِنْ عَدَمِ اللُّزُومِ يُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمَسْكَنُ صَغِيرًا كَالْمَسَاكِينِ الَّتِي فِي الرُّبُوعِ يُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ بِحَيْثُ لَا تَسْتَوْحِشُ إِذْ لَا يُلْزَمُ مَنْ كَوَّنَ الْمَسْكَنَ بَيْنَ جِيرَانٍ عَدَمَ لُزُومِ الْمُؤْنَسَةِ إِذَا اسْتَوْحِشَتْ بِأَنَّ كَانَ الْمَسْكَنُ مُتَّسِعًا كَالدَّارِ وَإِنْ كَانَ هَا جِيرَانٌ فَعَدَمُ الْإِنِّيَانِ بِالْمُؤْنَسَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا شَكَّ أَنَّهُ مِنْ

المُصَارَّة لَا سِيَّمَا إِذَا خَشِيتُ عَلَى عَقْلِهَا فَتَحْصُلُ أَنَّهُ مُخْتَلَفٌ بِاخْتِلَافِ الْمَسَاكِينِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الْحِيرَانِ فَإِنْ كَانَ الْمَسْكَنُ بِحَالٍ لَوْ اسْتَعَاثَتْ بِجِيرَانِهَا أَغَاثُوهَا سَرِيعًا لِمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْقُرْبِ لَا تَلَزَمُهُ الْمُؤَنَسَةُ إِلَّا لَرَمَتْهُ أَهـ.

وَأَقُولُ وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مُخْتَلَفًا أَيْضًا بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ حَتَّى مِنَ الرِّجَالِ لَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبِيتَ وَحْدَهُ فِي بَيْتٍ خَالٍ وَلَوْ صَغِيرًا بَيْنَ جِيرَانٍ فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا يَبِيتُ فِي بَيْتٍ صَرَّتْهَا مَثَلًا وَكَانَتْ تَخْشَى عَلَى عَقْلِهَا مِنَ الْبَيْتُوتَةِ وَحْدَهَا يَنْبَغِي أَنْ يُؤْمَرَ بِالْمُؤَنَسَةِ فِي لَيْلَةِ صَرَّتْهَا وَلَا سِيَّمَا إِذَا كَانَتْ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً نَفِيًّا لِلْمُصَارَّةِ الْمَنْهِيَّ عَنْهَا بَنَصُّ الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ الْمُلَخَّصَ مِمَّا عُلِّقَتْهُ عَلَى الْبَحْرِ فِي بَابِ النِّفَقَاتِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَعَثَ إِلَى امْرَأَتِهِ أَمْتَعَةً غَيْرَ مَا يَجِبُ لَهَا عَلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرْ جِهَةً عِنْدَ الدَّفْعِ ثُمَّ اخْتَلَفَا فَقَالَتْ هُوَ هَدِيَّةٌ وَقَالَ هُوَ مِنَ الْمَهْرِ فَهَلِ الْقَوْلُ لَهُ بِبَيِّنَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَتِهِ وَوَرَثَتِ غَيْرُهَا اخْتَلَفُوا مَعَهَا فِي قَدْرِ مُؤَخَّرِ صَدَاقِ مِثْلِهَا وَلَا بَيِّنَةً لَهَا فَهَلِ الْقَوْلُ لَهَا فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَالْفُصُولَيْنِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ وَفِي ذِمَّتِهِ مُؤَخَّرُ صَدَاقِ الزَّوْجَةِ ثُمَّ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَيُرِيدُ وَرَثَتُهَا أَنْ يَأْخُذُوا مُؤَخَّرَ صَدَاقِهَا مِنْ تَرِكََةِ الزَّوْجِ فَهَلِ هُمْ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُمْ فِي قَدْرِ مَهْرٍ مِثْلِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَطَبَ بِكْرًا بِالْغَةِ ثُمَّ بَعَثَ إِلَيْهَا أَشْيَاءَ هَدِيَّةٍ وَاسْتَهْلَكَتْ وَلَمْ يُزَوِّجْهَا أَبُوهَا وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ بِمَا بَعَثَهُ فَهَلِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): مَا بَعِثَ لِلْمَهْرِ يُسْتَرَدُّ عَيْنُهُ قَائِمًا أَوْ قِيمَتُهُ هَالِكًا وَكَذَا مَا بَعِثَ هَدِيَّةً وَهُوَ قَائِمٌ دُونَ هَالِكٍ وَالْمُسْتَهْلَكِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْمَهْرِ وَالْحَاوِي الزَّاهِدِيِّ.

أَقُولُ وَفِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ سُئِلَ فِي رَجُلٍ خَطَبَ مِنْ آخَرِ أُخْتَهُ وَدَفَعَ لَهَا شَيْئًا يُسَمَّى مُلَاكًا وَدَرَاهِمَ أَيْضًا مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الزَّوْجَةِ اتِّخَاذُ طَعَامٍ بِهَا وَلَمْ يَتِمَّ أَمْرُ النِّكَاحِ هَلِ لِلْخَاطِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ أَمْ لَا؟

(أَجَابَ): نَعَمْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِذَلِكَ بِشَرْطِ عَدَمِ الْإِذْنِ مِنْهُ فَإِنْ أَذِنَ لَهُمْ بِاتِّخَاذِهِ وَإِطْعَامِهِ لِلنَّاسِ صَارَ كَأَنَّهُ أَطْعَمَ النَّاسَ بِنَفْسِهِ طَعَامًا لَهُ وَفِيهِ لَا يَرْجِعُ. اهـ.

وَفِيهَا أَيْضًا مِنْ كِتَابِ النَّفَقَةِ:

(سُئِلَ): فِي رَجُلٍ خَطَبَ امْرَأَةً وَصَارَ يُنْفِقُ عَلَيْهَا لِتَتَزَوَّجَ بِهِ وَتَحَقَّقَتْ أَنَّهُ إِنَّمَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا لِتَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ امْتَنَعَتْ عَنِ التَّزَوُّجِ بِهِ وَتَزَوَّجَتْ بِغَيْرِهِ هَلْ يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ أَمْ لَا؟

(أَجَابَ): نَعَمْ يَرْجِعُ قَالَ فِي الْحَانِيَّةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ لِأَنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَتَزَوَّجَهَا لَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا لَفُظًا قَالَ فِي التَّيَمِّمَةِ.

(سُئِلَ) وَالِدِي عَمَّنْ بَعَثَ إِلَى أَبِي الْخَطِيئَةِ سُكْرًا وَلَوْزًا وَجُوزًا وَتَمَرًا ثُمَّ تَرَكَ الْأَبُ الْمُعَاقَدَةَ هَلْ لِهَذَا الْخَاطِبِ أَنْ يَرْجِعَ بِاسْتِرْدَادِ مَا دَفَعَ؟ فَقَالَ إِنْ فَرَّقَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ بِإِذْنِ الدَّافِعِ فَلَيْسَ لَهُ حَقُّ الرُّجُوعِ وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي ذَلِكَ فَلَهُ ذَلِكَ. اهـ.

وَهُوَ مُرَجِّعٌ لِمَا عَلَّلَهُ فِي الْحَانِيَّةِ وَهُوَ ظَاهِرُ الْوَجْهِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَغْدِلَ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

مَا فِي الْحَنِيرَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سُئِلَ) فِي الْأَبِ إِذَا زَوَّجَ ابْنَهُ امْرَأَةً بِالْوِلَايَةِ لَوْ صَغِيرًا أَوْ الْوَكَالَةِ لَوْ كَبِيرًا وَلَمْ يَضْمَنْ الْمَهْرَ فَهَلْ لَا يُطَالَبُ الْأَبُ بِهِ مِنْ مَالِهِ؟

(الْجَوَابُ): نَعَمْ قَالَ فِي الْكَفَرِ وَصَحَّ ضَمَانُ الْوَلِيِّ الْمَهْرَ قَالَ فِي الْبَحْرِ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ وَلِيَّ الْمَرْأَةِ وَلِيَّ الزَّوْجِ وَالصَّغِيرَيْنِ وَالْكَبِيرَيْنِ. اهـ.

وَفِي فِتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ يَحْيَى أَفَنْدِي جَمَعَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَطَاءُ اللَّهِ أَفَنْدِي تَحْتَ سَوَالٍ وَلَوْ زَوَّجَ الْأَبُ طِفْلَهُ الصَّغِيرَ امْرَأَةً بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ لَا يَلْزَمُ الْمَهْرُ أَبَاهُ إِلَّا إِذَا ضَمِنَهُ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ الْمَهْرُ عَلَى الْأَبِ لِأَنَّهُ ضَمِنَ دَلَالَةً بِإِقْدَامِهِ عَلَى النِّكَاحِ مَعَ عِلْمِهِ أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ وَلَا نِكَاحَ يَدُونِ الْمَهْرَ وَقُلْنَا الصَّدَاقُ عَلَى مَنْ أَخَذَ السَّاقَ بِالْأَثَرِ قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالنِّكَاحُ لَمْ يَدُلَّ عَلَى إِيفَاءِ الْمَهْرِ فِي الْحَالِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْ ضَرُورَتِهِ ضَمَانُ الْمَهْرِ وَلِأَنَّ تَسْلِيمَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ إِلَى الزَّوْجِ يُوجِبُ تَسْلِيمَ الْبَدَلِ عَلَيْهِ أَيْضًا وَالْعَاقِدُ سَفِيهُ كَذَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ عَنِ الْمَبْسُوطِ وَلَا يَجْدُسُ بِأَلِكِ مَا فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ مِنْ أَنَّ الْأَبَ إِذَا زَوَّجَ الصَّغِيرَ امْرَأَةً فَلِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطْلُبَ الْمَهْرَ مِنْ أَبِي الزَّوْجِ فَيُؤَدِّي الْأَبُ مِنْ مَالِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ وَإِنْ لَمْ يَضْمَنْ



الْأَبُ صَرِيحًا. اهـ.

لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الطَّلَبِ بِالْأَدَاءِ مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ لِكَوْنِهِ فِي يَدِهِ كَمَا يُنْبِئُ عَنْهُ كَلَامُهُ لَا أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ إِقْدَامَهُ عَلَى النِّكَاحِ ضَمَانٌ دَلَالَةٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ. اهـ.

أَقُولُ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنَ الْمَهْرِ.

(سئل) فيما إذا أَرَادَ زَيْدٌ أَنْ يُعَاشِرَ زَوْجَتَهُ مُعَاشَرَةَ الْأَزْوَاجِ وَهِيَ تَمْنَعُهُ حَتَّى يَدْفَعَ إِلَيْهَا مُعَجَّلَ مَهْرِهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ لَهَا مَنَعُهُ مِنَ الْوَطْءِ وَدَوَاعِيهِ لِأَخْذِ الْمُعَجَّلِ إِنْ لَمْ يُوجَّزْ كُلُّ الْمَهْرِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ زُوِّجَتْ بِلَا مَهْرٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْوَطْءِ وَالْحُلُوةِ طَلْقَةً وَاحِدَةً فَهَلْ تَحِبُّ لَهَا مُنْعَةُ وَمَا هِيَ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَهْرًا وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْحُلُوةِ تَحِبُّ مُنْعَةً وَهِيَ مُعْتَبَرَةٌ بِحَالِهَا كَالنَّفَقَةِ بِهِ يُقْتَى لَا تَنْقُصُ عَنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ لَوْ فَقِيرًا وَلَا تَزَادُ عَلَى نِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ لَوْ غَنِيًّا وَهِيَ دِرْعٌ وَخَارٌ وَمِلْحَقَةٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اجْتَمَعَ الزَّوْجَانِ فِي بَيْتٍ بَابُهُ مَفْتُوحٌ وَالْحَالُ أَنَّهُ يُدْخَلُ عَلَيْهِمَا بِلَا إِذْنٍ فَهَلْ تَكُونُ الْحُلُوةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِذَا طَلَّقَهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ يَلْزِمُهُ نِصْفُ مَهْرِهَا قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا اجْتَمَعَ فِي بَيْتٍ بَابُهُ مَفْتُوحٌ وَالْبَيْتُ فِي دَارٍ لَا يُدْخَلُ عَلَيْهِمَا أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنٍ فَالْحُلُوةُ صَحِيحَةٌ وَإِلَّا فَلَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً وَلَهَا بِدَمَتِهِ مُؤَخَّرٌ صَدَاقُهَا تَرِيدُ أَخْذَهُ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَتَعَجَّلُ الْمُؤَجَّلُ بِالرَّجْعِيِّ وَلَا يَتَأَجَّلُ بِرَجْعَتِهَا خُلَاصَةً وَفِي الصَّيْرِفَةِ لَا يَكُونُ حَالًا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ شَرْحُ التَّنْوِيرِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَقَالَ فِي الْحَاوِي الرَّاهِدِيُّ وَلَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا لَا يَصِيرُ الْمَهْرُ حَالًا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَائِخِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي أَنْ يُزَوِّجَهُ فُلَانَةً بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَرَوَّجَهَا الْوَكِيلُ إِيَّاهُ بِسِتَّةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَهَلْ يَكُونُ لِلزَّوْجِ الْخِيَارُ إِنْ أَجَارَ جَارَ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الْوَكِيلَ صَارَ فَضُولِيًّا فِي عَقْدِهِ ذَلِكَ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَأَقْتَى بِهَا

الْمَرْحُومُ عَلَيَّ أَفْنَدِي مُفْتِي الْمَالِكِ الْعُثْمَانِيَّةِ إِذَا وَكَّلَ رَجُلًا بِأَنْ يُزَوِّجَهُ فُلَانَةً بِأَلْفِ دِرْهَمٍ فَرَزَّوَجَهَا إِلَيْهِ بِأَلْفَيْنِ إِنْ أَجَازَ النِّكَاحَ جَازَ وَإِنْ رُدَّ بَطَلَ النِّكَاحُ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ الزَّوْجُ بِذَلِكَ حَتَّى دَخَلَ بِهَا فَالْخِيَارُ بَاقٍ إِنْ أَجَازَ كَانَ عَلَيْهِ الْمُسَمَّى لَا غَيْرُ وَإِنْ رُدَّ بَطَلَ النِّكَاحُ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ الْمُسَمَّى وَإِلَّا يَجِبُ الْمُسَمَّى خَاصِيَّةً وَبَحْرٌ مِنْ مَسَائِلِ الْوَكِيلِ مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ.  
(أقول) وَالْمُرَادُ بِالْمُسَمَّى الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تُرِيدُ الدَّعْوَى عَلَى وَرَثَةِ زَوْجِهَا بِبَعْضِ الْمَهْرِ الْمَشْرُوطِ تَعَجِيلُهُ لَهَا بَعْدَ دُخُولِهِ بِهَا وَتَسْلِيمَتِهَا نَفْسَهَا فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِذَلِكَ؟

(الجواب): إِذَا ادَّعَتْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِجَمِيعِ مَهْرِهَا الْمُقَدَّمِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا بِخِلَافِ الدَّعْوَى بِبَعْضِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ وَلَمْ يُخَلَّفْ تَرَكَةً وَتُرِيدُ زَوْجَتَهُ أَنْ تَأْخُذَ مُؤَخَّرَهَا مِنْ مَالِ أَبَوَيْهِ بِلَا كِفَالَةٍ مِنْهُمَا لِذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَفَعَ لَزَوْجَتِهِ الْمَرِيضَةِ مُؤَخَّرَ صَدَاقِهَا لَدَى بَيْتَةِ شَرِيعَةٍ ثُمَّ مَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ وَيُرِيدُ أَبُوهَا مُطَالَبَةَ الزَّوْجِ بِمَا يَخُصُّهُ مِنْ ذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ إِذَا ثَبَتَ مَا ذَكَرَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ لِلْأَبِ مُطَالَبَتُهُ.

(سئل) فِي ذِمِّي خَطَبَ ذِمِّيَّةً وَبَعَثَ إِلَيْهَا دَرَاهِمَ وَأَمْتِعَةً لِأَجْلِ الْمَهْرِ وَلَمْ يَتَزَوَّجْهَا فَهَلْ مَا بُعِثَ لِلْمَهْرِ يُسْتَرَدُّ عَيْنُهُ قَائِمًا أَوْ قِيمَتُهُ هَالِكًا؟

(الجواب): نَعَمْ خَطَبَ بِنْتَ رَجُلٍ وَبَعَثَ إِلَيْهَا أَشْيَاءَ وَلَمْ يُزَوِّجْهَا أَبُوهَا فَمَا بُعِثَ لِلْمَهْرِ يُسْتَرَدُّ عَيْنُهُ قَائِمًا وَإِنْ تَغَيَّرَ بِالْإِسْتِعْمَالِ لِأَنَّهُ مُسَلَّطٌ عَلَيْهِ مِنْ قِبَلِ الْمَالِكِ فَلَا يَلْزَمُهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا نَقَصَ بِإِسْتِعْمَالِهِ شَيْءٌ أَوْ قِيمَتُهُ هَالِكًا لِأَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ وَلَمْ تَتِمَّ فَجَازَ الْإِسْتِرْدَادُ وَكَذَا يُسْتَرَدُّ مَا بَعَثَهُ هَدِيَّةً وَهُوَ قَائِمٌ دُونَ الْهَالِكِ وَالْمُسْتَهْلِكِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْهَبَةِ صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ فِي فَتَاوِيهِ مِنْحٌ مِنَ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ عَلَى بَكْرٍ بِالْعَةِ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ لَهَا وَدَخَلَ بِهَا وَحَبِلَتْ مِنْهُ ثُمَّ رَعِمَ أَنَّهُ وَجَدَ بِهَا قَرْنًا وَأَنَّ لَهُ اسْتِرْدَادَ الْمَهْرِ مِنْهَا وَفَسَخَ النِّكَاحَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَطَبَ امْرَأَةً بِالْغَةِ وَدَفَعَ لَهَا مَعَ وَكِيلِهِ مَبْلَغًا مَعْلُومًا لِيُحَاسِبَهَا بِهِ مِنَ الْمَهْرِ فَأَخَذَهُ أَبُوهَا لِنَفْسِهِ وَعَقَدَتْ نِكَاحَهَا عَلَى الرَّجُلِ بِنَفْسِهَا وَدَخَلَ بِهَا وَطَالَبَتْهُ بِنَظِيرِ مَا أَخَذَهُ أَبُوهَا وَيُرِيدُ الرَّجُوعُ عَلَى أَبِيهَا بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْغَةِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَالْحُلَّةُ وَلَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مُسَلَّمًا فَهَلْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا وَيَتَنَصَّفُ الْمُسَمَّى وَعَادَ يَصِفُ الْمَهْرَ إِلَى مِلْكِ الزَّوْجِ بِمُجَرَّدِ الطَّلَاقِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ زَوْجَتِهِ الْغَيْرِ الْمَذْخُولِ بِهَا وَعَنْ أَبِي وَعَلَيْهِ دِيُونٌ لِجَمَاعَةٍ اسْتَدَانَهَا فِي صِحَّتِهِ فَهَلْ تَأْكُدُ جَمِيعُ الْمَهْرِ بِالْمَوْتِ فِي تَرَكَّتِهِ وَتَكُونُ هِيَ أَسْوَةَ الْغُرَمَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَطِئَ صَغِيرَةً وَأَزَالَ بَكَارَتَهَا كَرَهَا بِلَا عَقْدٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا كَانَتْ الصَّغِيرَةُ غَيْرَ مُسْتَهْأَةٍ أَوْ لَا يُجَامَعُ مِثْلُهَا لِأَنَّهُ إِذَا سَقَطَ الْحَدُّ تَعَيَّنَ الْمَهْرُ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَخْلُو عَنْ الْحَدِّ أَوْ الْمَهْرِ قَالَ فِي الْمُتَقَى وَشَرْحِهِ لِلْعَلَّامِيِّ مِنْ بَابِ الْوَطْءِ الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَمَا لَا يُوجِبُهُ وَإِنْ زَنَى مُكَلَّفٌ بِمَجْنُونَةٍ أَوْ صَغِيرَةٍ يُجَامَعُ مِثْلُهَا حَدٌّ هُوَ لَا هِيَ وَفِي عَكْسِهِ لَا حَدٌّ عَلَيْهَا لِأَنَّ الْأَصْلَ لَمْ يَحْدُ فَكَذَا التَّبَعُ إِلَّا فِي رِوَايَةٍ عَنْ أَبِي يُوسُفَ وَبِهِ قَالَ زُفَرٌ وَالشَّافِعِيُّ ١٠٠هـ.

وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ صَغِيرَةٌ يُجَامَعُ مِثْلُهَا بِخِلَافِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا يُجَامَعُ مِثْلُهَا كَمَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ قَوْلِهِمْ فِي تَعْرِيفِ الزَّنَا أَنَّهُ الْوَطْءُ فِي قَبْلِ مُسْتَهْأَةٍ حَالًا أَوْ مَاضِيًا وَفِي الْمَنَحِ وَلَا حَدَّ بِوَطْءِ أَجْنَبِيَّةٍ زُفَتْ إِلَيْهِ وَقِيلَ هِيَ عُرْسُكَ وَعَلَيْهِ مَهْرُهَا قَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبِالْعِدَّةِ لِأَنَّ الْوَطْءَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَخْلُو عَنْ الْحَدِّ أَوْ الْمَهْرِ وَقَدْ سَقَطَ الْحَدُّ فَتَعَيَّنَ الْمَهْرُ وَهُوَ مَهْرُ الْمِثْلِ وَهَذَا قُلْنَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ سَقَطَ فِيهِ الْحَدُّ بِمَا ذَكَرَ يَجِبُ فِيهِ الْمَهْرُ لِمَا ذَكَرْنَا إِلَّا فِي وَطْءِ جَارِيَةِ الْإِبْنِ وَقَدْ عَلِقْتُ مِنْهُ ١٠٠هـ.

فَفِي مَسْأَلَتِنَا سَقَطَ الْحَدُّ عَنِ الْوَاطِئِ بِوَطْءِ الصَّغِيرَةِ الْمَزْبُورَةِ فَتَعَيَّنَ الْمَهْرُ.

(أقول) وَللهُ دُرُّ الْمُؤَلَّفِ عَلَى هَذَا الْإِسْتِنْبَاطِ الْحَسَنِ وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى تَطْيِيرِهِ الْإِمَامُ الْأَشْرُوشَنِيُّ فِي كِتَابِ أَحْكَامِ الصَّغَارِ حَيْثُ قَالَ فِي مَسَائِلِ الْحُدُودِ وَلَوْ زَنَى بِصَبِيَّةٍ يُجَامَعُ مِثْلُهَا وَلَمْ يَفْضَحْهَا يَجِبُ الْحَدُّ، وَهَلْ يَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجِبُ لِأَنَّ الْحَدَّ قَدْ وَجَبَ وَأَنَّهُ يُنَافِي وَجُوبَ الضَّمَانِ وَكَانَتْ وَاقِعَةُ الْفَتَوَى. اهـ.

ثُمَّ قَالَ وَلَوْ وَطِئَ صَغِيرَةً لَا تُشْتَهَى لَا يَكُونُ هَذَا الْوَطْءُ زِنًا وَلِهَذَا لَمْ يُوجِبْ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٌ بِهِ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ وَلَكِنْ أَوْجَبَا عُقْرًا لِأَنَّ أَرْضَ تِلْكَ الْجَنَابَةِ إِذَا لَمْ يَفْضَحْهَا ثُمَّ قَالَ وَفِي نِكَاحِ فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمَحِيطِ الْحَدُّ وَالضَّمَانُ لَا يَجْتَمِعَانِ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ إِذَا زَنَى بِجَارِيَةٍ بِكَرٍ لِإِنْسَانٍ يَجِبُ الْحَدُّ وَتَقْصَانِ الْبَكَارَةِ وَالثَّانِيَةِ إِذَا شَرِبَ خَمْرَ الدَّمِيِّ يَجِبُ الْحَدُّ وَقِيمَةُ الْخَمْرِ. اهـ.

وَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ إِذَا لَمْ يَفْضَحْهَا لَمَّا ذَكَرَهُ قَبْلَهُ بِقَوْلِهِ وَإِذَا زَنَى بِصَغِيرَةٍ لَا يُجَامَعُ مِثْلُهَا وَأَفْضَاها فَإِنْ كَانَ إِفْضَاءً يَسْتَمْسِكُ الْبُؤْلُ فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ بِلَا خِلَافٍ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْإِغْتِسَالُ بِنَفْسِ الْإِيْلَاجِ وَعَلَيْهِ ثُلُثُ الدِّيَةِ وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَإِنْ كَانَ إِفْضَاءً لَا يَسْتَمْسِكُ الْبُؤْلُ لَا يَجِبُ الْحَدُّ أَيْضًا وَيَجِبُ كُلُّ الدِّيَةِ، وَهَلْ يَجِبُ الْمَهْرُ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ لَا يَجِبُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ. اهـ.

فَكَانَ عَلَى الْمُؤَلَّفِ أَنْ يَقَيَّدَ بِكَوْنِهِ لَمْ يَفْضَحْهَا.

(سئل) فِي بَكَرٍ بِالْغَةِ زُوِّجَتْ بِلَا مَهْرٍ فَدَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا فَرَأَاهَا رَتْقَاءَ وَيُرِيدُ الزَّوْجُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَهَلْ إِذَا طَلَّقَهَا يَجِبُ عَلَيْهِ مُنْعَةٌ وَهِيَ دِرْعٌ وَخِمَارٌ وَمَلْحَفَةٌ لَا تَزِيدُ عَلَى نِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ لَوْ الزَّوْجُ غَنِيًّا وَلَا تَنْقُصُ عَنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ لَوْ فَقِيرًا وَتُعْتَبَرُ بِحَالِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَالذَّرَرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ قَاصِرَةً بِكَرًا مِنْ أَبِيهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ وَأَقَرَّ أَبُوهَا فِي صِحَّتِهِ بِقَبْضِ نِصْفِ الْمَهْرِ وَتَزَعُمُ الْآنَ أَنَّهَا كَانَتْ بِالْغَةِ حِينَ قَبْضِ أَبِيهَا مَهْرَهَا وَأَنَّ أَبَاهَا لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ فَهَلْ يَمْلِكُ الْأَبُ قَبْضَ صَدَاقِ الْبَكَرِ الْبَالِغَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْأَبُ إِذَا أَقَرَّ بِقَبْضِ الْمَهْرِ فَإِنْ كَانَتْ الْبِنْتُ بِكَرًا صُدِّقَ وَإِنْ كَانَتْ ثِيًّا لَا يُصَدِّقُ خُلَاصَةً مِنَ الْفَضْلِ الثَّامِنِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَرَازِيَّةِ وَقَدْ حَرَّرَهَا الْخَيْرُ الرَّفِيعِيُّ فِي فِتَاوَاهُ تَحْرِيرًا حَسَنًا فَازْجَعْ إِلَيْهِ وَقَالَ إِنَّ لَهُ قَبْضَ مَهْرِ بِنْتِهِ الصَّغِيرَةِ سَوَاءً كَانَتْ بِكَرًا أَمْ ثِيًّا. اهـ.

وَلَيْسَ لِغَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ قَبْضُ الْمَهْرِ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا أَوْصِيَاءَ مِنْ أَدَبِ الْأَوْصِيَاءِ.

(مسائل الجهاز) ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ مُفَرَّقَةً فِي الْأَبْوَابِ وَجَعَلَهَا هُنَا لِتَسْهُلَ مُرَاجَعَتُهَا.  
(سئل) فِي امْرَأَةٍ جَهَّزَتْ ابْنَتَهَا الْبَالِغَةَ بِجِهَازٍ مَعْلُومٍ سَلَّمَتْهُ لَهَا ثُمَّ ادَّعَتْ أَنْ بَعْضًا مِنْهُ عَارِيَّةٌ وَالْعُرْفُ فِي بِلَدْتِهَا مُشْتَرَكٌ كَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْعُرْفُ فِي بِلَدْتِهَا مُشْتَرَكًا فَالْقَوْلُ لِلْأُمِّ مَعَ يَمِينِهَا قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ جَهَّزَ ابْنَتُهُ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ مَا دَفَعَهُ لَهَا عَارِيَّةٌ وَقَالَتْ هُوَ تَمْلِكُ أَوْ قَالَ الزَّوْجُ ذَلِكَ بَعْدَ مَوْتِهَا لِيَرِثَ مِنْهُ وَقَالَ الْأَبُ أَوْ وَرَثَتُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ عَارِيَّةٌ فَلَمُعْتَمِدُ أَنَّ الْقَوْلَ لِلزَّوْجِ وَلَهَا إِذَا كَانَ الْعُرْفُ مُسْتَمِرًّا أَنَّ الْأَبَ يَدْفَعُ مِثْلَهُ جِهَازًا لَا عَارِيَّةً وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُشْتَرَكًا كِمَصْرِ وَالشَّامِ فَالْقَوْلُ لِلْأَبِ كَمَا لَوْ كَانَ أَكْثَرُ مِمَّا يُجَهِّزُ بِهِ مِثْلَهَا وَالْأُمُّ كَالْأَبِ فِي تَجْهِيزِهَا وَكَذَا وَلِي الصَّغِيرَةِ وَاسْتَحْسَنَ فِي النَّهْرِ تَبَعًا لِقَاضِي خَانَ أَنَّ الْأَبَ إِنْ كَانَ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ لَمْ يُقْبَلْ قَوْلُهُ إِنَّهُ عَارِيَّةٌ. اهـ.

وَذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِ الْعَارِيَّةِ أَيْضًا وَقَدْ ذُكِرَ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ يَلْزِمُهُ الْيَمِينُ إِلَّا فِي مَسَائِلَ أَوْصَلَهَا فِي شَرْحِ الْكَنْزِ إِلَى نَيْفٍ وَسِتَيْنِ مَسْأَلَةً لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا وَأَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِقَوْلِهِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ وَالْأُمِّ أَنَّهُمَا لَمْ يَمْلِكَاها وَإِنَّمَا هُوَ عَارِيَّةٌ عِنْدَكُمْ مَعَ الْيَمِينِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ دَلَالَةٌ أَنَّ الْأَبَ وَالْأُمَّ يَمْلِكَانِ مِثْلَ هَذَا الْجِهَازِ لِلابْنَةِ.

وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَمَّا إِذَا تَنَازَعَا مَعَ الزَّوْجِ بَعْدَمَا زُفَّتْ إِلَيْهِ بِالْجِهَازِ وَمَاتَتْ؟ فَاجَابَ إِذَا زُفَّتْ إِلَى الزَّوْجِ وَسَلَّمَتْ إِلَيْهِ مَعَ الْجِهَازِ لَا يُسْمَعُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا إِلَّا بَيْتَةٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا زَوَّجَا ابْنَتَهُمَا الْبَالِغَةَ وَجَهَّزَاهَا بِجِهَازٍ سَلَّمَاهُ مِنْهَا فِي صِحَّتِهَا ثُمَّ مَاتَا عَنْهَا وَعَنْ وَرَثَةٍ وَغَيْرِهَا يُرِيدُونَ قِسْمَةَ الْجِهَازِ بَيْنَهُمْ مَعَ ابْنَتِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمِنَحِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى فِي حَالِ صِحَّتِهِ لِبْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ أَوْ ابْنَتِهَا لِجَهَّزَهَا بِهَا ثُمَّ مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لِلْبِنْتِ خَاصَّةً؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ إِذَا جَهَّزَ الْأَبُ ابْنَتَهُ ثُمَّ مَاتَ وَبَقِيَ الْوَرَثَةُ يَطْلُبُونَ الْقِسْمَ مِنْهَا فَإِذَا كَانَ الْأَبُ اشْتَرَى لَهَا فِي صِغَرِهَا أَوْ بَعْدَمَا كَبُرَتْ وَسَلَّمَ إِلَيْهَا ذَلِكَ فِي صِحَّتِهِ فَلَا سَبِيلَ لَوَرَثَتِهِ عَلَيْهِ وَيَكُونُ لِلابْنَةِ خَاصَّةً. اهـ.

كَذَا فِي الْمِنَحِ فِي أَوَاخِرِ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ جَهَّزَتْ بِنْتَهَا الْبَالِغَةَ بِمَا يُجَهَّزُ بِهِ مِثْلُهَا وَأَعَارَتْهَا أَمْتَعَةً أُخْرَى ثُمَّ مَاتَتْ الْبِنْتُ عَنْ أُمِّهَا وَوَرَثَتْ غَيْرَهَا فَهَلِ الْقَوْلُ لِلْأُمِّ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتْ الْأَمْتَعَةُ زَائِدَةً عَنْ جِهَازِ مِثْلِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأُمِّ مَعَ يَمِينِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ وَقَبَضَ مَهْرَهَا وَجَهَّزَهَا بِهِ وَالْآنَ بَلَغَتْ الْبِنْتُ وَتَطَالِبُ أَبَاهَا بِمَهْرَهَا فَهَلْ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الْقَبْضِ وَالشَّرَاءِ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلِلْأَبِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِمَهْرِ بِنْتِهِ حَيْثُ كَانَتْ صَغِيرَةً سَوَاءً كَانَتْ بِكَرًا أَمْ نَبِيًا خَيْرِيَّةً مِنَ الْمَهْرِ وَلَهُ الشَّرَاءُ لَكِنْ إِذَا كَانَ بَغْبِنٍ فَاحْشِ يَنْفُذَ عَلَيْهِ أَدَبُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ فَضْلِ الْبَيْعِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ جَهَّزَتْ بِنْتَهَا الْبَالِغَةَ بِجِهَازٍ مَعْلُومٍ سَلَّمَتْهُ لَهَا وَتَصَرَّفَتْ فِيهِ الْبِنْتُ فِي حَيَاةِ أُمِّهَا ثُمَّ مَاتَتْ الْأُمُّ عَنْ وَرَثَةٍ يَدْعُونَ عَلَى الْبِنْتِ بِبَعْضِ أَمْتَعَةٍ مِنَ الْجِهَازِ وَيُرِيدُونَ اسْتِرْدَادَهَا مِنْهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ وَدَفَعَ لَهَا أَمْتَعَةً مَعْلُومَةً عَلَى سَبِيلِ الْعَارِيَّةِ لَا الْجِهَازِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ عِنْدَ التَّسْلِيمِ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَأَقَرَّتْ هِيَ بِذَلِكَ لَدَى الْبَيِّنَةِ ثُمَّ مَاتَتْ وَيَزْعُمُ زَوْجُهَا أَنَّ الْأَمْتَعَةَ جِهَازٌ فَهَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْأَبِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِ الزَّوْجِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَقِيرٍ جَهَّزَ بِنْتَهُ الْبَالِغَةَ بِجِهَازٍ مَعْلُومٍ سَلَّمَهَا ثُمَّ مَاتَتْ وَالْأَبُ يَدَّعِي أَنَّ الْجِهَازَ الْمَذْكُورَ عَارِيَّةٌ وَالزَّوْجُ يَدَّعِي التَّمْلِيكَ وَالْعُرْفُ فِي بِلَدَيْهِمَا مُشْتَرَكٌ فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ بِبَيِّنَتِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقْدَمُ نَقْلُهَا عَنِ التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي الْمَرْأَةِ إِذَا زُفَّتْ إِلَى زَوْجِهَا بِجِهَازٍ قَلِيلٍ لَا يَلِيْقُ بِالْمَهْرِ الَّذِي دَفَعَهُ وَيُرِيدُ الزَّوْجُ مُطَالَبَةَ الْأَبِ بِالْمَهْرِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لَوْ زُفَّتْ إِلَيْهِ بِلَا جِهَازٍ يَلِيْقُ بِهِ فَلَهُ مُطَالَبَةُ الْأَبِ بِالنَّقْدِ قُنِيَّةً زَادَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُتَعْنَى إِلَّا إِذَا سَكَتَ طَوِيلًا لَكِنْ فِي النَّهْرِ عَنِ الْبَرَّازِيَّةِ الصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَبِ بِشَيْءٍ لِأَنَّ الْمَالَ فِي النِّكَاحِ غَيْرُ مَقْصُودٍ عَلَاءِ الدِّينِ عَلَى التَّنْوِيرِ أَوْ اخِرُ بَابِ الْمَهْرِ.

(أقول) فَمَا فِي فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ مِنْ أَنَّ الْأَبَّ يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُجَهِّزَهَا بِمَا يَلِيقُ بِالْمَهْرِ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهَا وَعَزَاهُ إِلَى الْبَحْرِ وَالصَّيرَفِيَّةِ مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ الصَّحِيحِ نَعَمْ لِلْبِنْتِ مُطَالَبَةٌ أَبِهَا بِمَا بَقِيَ مَعَهُ مِنَ الْمَهْرِ فَاصْلًا عَمَّا جَهَّزَهَا بِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ جَهَّزَ بِنْتَهُ بِمَهْرِهَا وَتَكَلَّفَهُ أُمُّهَا بِتَجْهِيزِهَا بِزِيَادَةٍ عَلَيْهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فَهَلْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ جَهَّزَتْ ابْنَتَهَا الْبَالِغَةَ بِجِهَازٍ يَزِيدُ عَلَى مَهْرِهَا بِأَضْعَافِهِ وَأَدْخَلَتْهُ مَعَهَا إِلَى مَسْكَنِ الزَّوْجِ وَتُرِيدُ الْآنَ أَخْذَ نَحْوِ ثَلَاثَةِ بِلْدَنٍ ابْنَتِ وَرِضَاهَا فَهَلْ لَيْسَ لِلزَّوْجِ مُعَارَضَتُهَا فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ جَهَّزَ بِنْتَهُ الْبَالِغَةَ بِجِهَازٍ أَدْخَلَتْهُ مَعَهَا لَبِنَتِ زَوْجِهَا وَمَضَى لِذَلِكَ مُدَّةٌ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً وَالْآنَ يُرِيدُ أَبُوهَا اسْتِزَادَةً مِنْهَا بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ جَهَّزَتْ بِنْتَهَا بِأَمْتِعَةٍ مَعْلُومَةٍ وَبِخُلِّيٍّ مَعْلُومٍ وَتَصَرَّفَتِ ابْنَتُ بِذَلِكَ فِي حَيَاةِ أُمِّهَا فِي مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى عَشْرِ سِنِينَ ثُمَّ مَاتَتِ الْأُمُّ وَتُرِيدُ الْوَرَثَةُ قِسْمَةَ الْخُلِّيِّ مَعَ التَّرِكَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْخُلِّيُّ مِنْ جُمْلَةِ الْجِهَازِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (مَسَائِلُ مَشْهُورَةٌ مِنْ أَبْوَابِ النِّكَاحِ).

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِعَقْدٍ صَحِيحٍ ثُمَّ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا فَهَلْ يَكُونُ الْعَقْدُ الثَّانِي بَاطِلًا وَلَا تَطْلُقُ الْأُولَى بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى امْرَأَةٍ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهُ إِيَّاهَا وَهِيَ قَاصِرَةٌ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهَا فَأَجَابَتْ بِأَنَّهَا وَقَّتْ الْعَقْدَ كَانَتْ بِالْغَةِ وَأَنَّهَا لَمْ تَعْلَمْ بِالْعَقْدِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): الْقَوْلُ هَذَا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ سِنَهَا وَقَّتِ النِّكَاحَ يَحْتَمِلُ الْبُلُوغَ وَلَوْ بَرَهْنَا عَلَى الْبُلُوغِ

وَعَدَمِهِ فَبَيِّنَةُ الْبُلُوغِ أُولَى قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ مِنْ بَابِ الْوَلِيِّ لَوْ زَوَّجَهَا أَبُوهَا مَثَلًا زَاعِمًا عَدَمَ بُلُوغِهَا فَقَالَتْ أَنَا بِالْغَةِ وَالنِّكَاحُ لَمْ يَصَحَّ وَهِيَ مُرَاهِقَةٌ وَقَالَ الْأَبُ وَالزَّوْجُ بَلْ هِيَ صَغِيرَةٌ فَإِنْ الْقَوْلُ لَهَا إِنْ ثَبَتَ أَنَّ سِنَهَا تِسْعٌ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى الْمُرَاهِقُ بُلُوغَهُ وَلَوْ بَرَهَنَّا فَبَيِّنَةُ الْبُلُوغِ أُولَى عَلَى الْأَصَحِّ. ١٥٠.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَرَادَ الزَّوْجُ الدُّخُولَ بِزَوْجَتِهِ الصَّغِيرَةِ قَائِلًا أَتَاهَا تُطِيقُ الْوُطْءَ وَالْأَبُ يَقُولُ لَا تُطِيقُ فَمَا الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ؟

(الجواب): قَدْ أَجَابَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَتْ صَحْمَةً سَمِينَةً تُطِيقُ الرِّجَالَ وَسَلَّمَ الْمَهْرَ الْمَشْرُوطَ تَعَجِيلُهُ يُجِبُّرُ الْأَبُ عَلَى تَسْلِيمِهَا لِلزَّوْجِ عَلَى الْأَصَحِّ مِنَ الْأَقْوَالِ فَيَنْظُرُ الْقَاضِي إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَخْرُجُ أَخْرَجَهَا وَنَظَرَ إِلَيْهَا إِنْ صَلَحَتْ لِلرِّجَالِ أَمَرَ أَبَاهَا بِدَفْعِهَا لِلزَّوْجِ وَإِلَّا فَلَا وَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَخْرُجُ أَمَرَ بِمَنْ يَتَّقِي بَيْنَ مِنَ النِّسَاءِ فَإِنْ قُلْنَ إِنَّهَا تُطِيقُ الرِّجَالَ وَتَتَحَمَّلُ الْجَمَاعَ أَمَرَ الْأَبُ بِدَفْعِهَا إِلَى الزَّوْجِ وَإِنْ قُلْنَ لَا تَتَحَمَّلُ لَا يَأْمُرُ بِذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ١٥١.

وَقَالَ فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَلَا يُجِبُّرُ الْأَبُ عَلَى دَفْعِ الصَّغِيرَةِ إِلَى الزَّوْجِ وَلَكِنْ يُجِبُّرُ الزَّوْجَ عَلَى إِيفَاءِ الْمُعْجَلِ فَإِنْ زَعَمَ الزَّوْجُ أَنَّهَا تَحْتَمِلُ الرِّجَالَ وَأَنْكَرَ الْأَبُ فَالْقَاضِي يُرِيهَا النِّسَاءَ وَلَا يُعْتَبَرُ السِّنُّ. ١٥٢.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ وَرَأَيْتُ عَلَى هَامِشِ الْبَرَّازِيَّةِ عِنْدَ هَذَا الْمَحَلِّ بِخَطِّ الْجَدِّ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيِّ وَقِيلَ يُعْتَبَرُ تِسْعُ سِنَوَاتٍ وَثَمَانٍ إِنْ كَانَتْ سَمِينَةً وَقِيلَ إِنْ طَلَبَهَا الزَّوْجُ لِلْمُؤَانَسَةِ دُونَ الْمُلَامَسَةِ مُجَابٌ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْقُنْيَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى بِمَالِهِ حُلِيًّا وَأَوَانِي ثُمَّ مَاتَ وَتَقُولُ زَوْجَتُهُ إِنَّهُ اشْتَرَى ذَلِكَ لِي فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ أَقَرَّتْ بِمَا ذَكَرَ سَقَطَ قَوْلُهَا وَلَا يَثْبُتُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهَا إِلَّا بِدَلِيلٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَدَائِعِ فِي اخْتِلَافِ الزَّوْجَيْنِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَهُ الْبَالِغَ بِلَا وَكَالَةِ عَنْهُ ثُمَّ عَلِمَ الْإِبْنُ فَأَجَارَهُ وَأَرَادَ الدُّخُولَ بِهَا بَعْدَ دَفْعِ الْمَهْرِ لَهَا فَاِمْتَنَعَ أَبُوهَا مِنْ تَسْلِيمِهَا لَهُ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِهَا بَعْدَ قَبْضِ الْمَهْرِ؟

(الجواب): نَعَمْ.



(سئل) فِي رَجُلٍ أَبَى أَنْ يُزَوِّجَ زَيْدَ ابْنَتِهِ إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ لَهُ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَدَفَعَهَا لَهُ وَلَمْ يُزَوِّجْهَا مِنْهُ وَيُرِيدُ زَيْدٌ أَخَذَ مَا دَفَعَهُ لَهُ قَائِمًا أَوْ هَالِكًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَرِيَّةِ وَالْبَرَايَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَخَذَ أَهْلُ الْمَرْأَةِ شَيْئًا عِنْدَ التَّسْلِيمِ فَهَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْرِدَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَتَّفَقَ عَلَى مُعْتَدَةِ الْغَيْرِ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا أَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ وَكَانَ دَفَعَ لَهَا الثَّقَّةَ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا بِمَا دَفَعَ لَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْمَهْرِ وَالْبَحْرِ وَالْمَنْحِ وَغَيْرِهَا أَتَّفَقَ عَلَى مُعْتَدَةِ الْغَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا إِنْ تَزَوَّجَتْهُ لَا رُجُوعَ مُطْلَقًا وَإِنْ أَبَتْ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِهِ فَلَهُ الرُّجُوعُ إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهَا وَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ فَلَا مُطْلَقًا وَبِهِ أَفْتَى مَوْلَانَا صَاحِبُ الْبَحْرِ.

وَقَالَ فِي الْبَحْرِ لَوْ أَتَّفَقَ عَلَى مُعْتَدَةِ الْغَيْرِ عَلَى طَمَعٍ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا إِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَمَّا انْقَضَتْ أَبَتْ ذَلِكَ إِنْ شَرَطَ فِي الْإِنْفَاقِ التَّزَوُّجَ كَانَ يَقُولُ أَتَّفَقُ بِشَرْطِ أَنْ تَتَزَوَّجَنِي يَرْجِعُ زَوَّجَتْ نَفْسَهَا أَوْ لَا وَكَذَا إِنْ لَمْ يَشَرْطْ عَلَى الصَّحِيحِ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا وَقَدْ كَانَ شَرْطُهُ وَصَحَّحَ أَيضًا أَوْ إِنْ أَبَتْ وَلَمْ يَكُنْ شَرْطَ لَا يَرْجِعُ عَلَى الصَّحِيحِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ مَا ذَكَرَهُ الْعِمَادِيُّ فِي فُصُولِهِ أَنَّهَا إِنْ تَزَوَّجَتْهُ لَا رُجُوعَ مُطْلَقًا وَإِنْ أَبَتْ فَلَهُ الرُّجُوعُ إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهَا وَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ فَلَا مُطْلَقًا. اهـ.

مِنْحٌ مِنَ الْمَهْرِ.

(أقول) حَاصِلُ مَا فِي الْبَحْرِ حِكَايَةُ قَوْلَيْنِ مُصَحِّحَيْنِ الْأَوَّلُ الرُّجُوعُ مُطْلَقًا شَرْطَ التَّزَوُّجِ أَوْ لَا وَسَوَاءٌ تَزَوَّجَتْهُ أَوْ لَا وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ رِشْوَةٌ وَالثَّانِي الرُّجُوعُ إِذَا أَبَتْ وَكَانَ شَرْطُ التَّزَوُّجِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَشَرْطْهُ أَوْ تَزَوَّجَتْهُ مُطْلَقًا فَلَا رُجُوعَ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَقِيلَ لَا يَرْجِعُ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا وَقَدْ كَانَ شَرْطُهُ يُعْهَمُ مِنْهُ عَدَمُ الرُّجُوعِ إِذَا لَمْ يَشَرْطْهُ بِالْأَوَّلَى وَقَوْلُهُ وَإِنْ أَبَتْ الْخُ يَعْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ شَرْطُهُ يَرْجِعُ لِكِنْتَقِلُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ وَفَتَاوَى الْحَاصِ أَقْوَالًا حَاصِلُهَا صَرِيحًا وَمَفْهُومًا أَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَتْهُ مُطْلَقًا أَيْ شَرْطُ الرُّجُوعِ أَوْ لَا وَيَرْجِعُ فِيمَا إِذَا أَبَتْ مُطْلَقًا وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنَ الْحَاصِلِ الْمُتَقَدِّمِ عَنِ الْعِمَادِيَّةِ وَهُوَ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ الْبَحْرِ كَمَا أَوْصَحَتْهُ

فِي حَاشِيَتِي عَلَيْهِ فَتَدَبَّرَ وَأَقُولُ أَيْضًا بَقِيَ مَا إِذَا مَاتَتْ فَهَلْ يَلْحَقُ بِالْأَبَاءِ أَوْ لَا لَمْ أَرَهُ فَلْيَحَرَّرْ  
وَكَذَا لَوْ أَبِي هُوَ أَوْ مَاتَ وَقَدْ صَارَتْ وَاقِعَةً الْفَتَوَى وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِمَّا فِي الْبَحْرِ لَا إِشْكَالَ  
فِي الرُّجُوعِ فِي الْجَمِيعِ فَيَنْبَغِي الْإِفْتَاءُ بِهِ فِي هَذِهِ الصُّورِ حَتَّى يَرَى تَصْحِيحَ خِلَافِهِ فِيهَا وَبَقِيَ  
أَيْضًا مَا يَقَعُ كَثِيرًا فِي الْقَرَى مِنْ أَنَّ الشَّخْصَ مِنْهُمْ يَحْطُبُ امْرَأَةً وَيَصِيرُ يُنْفِقُ عَلَيْهَا أَوْ يُعْطِيهَا  
دَرَاهِمَ لِلنَّفَقَةِ سِنِينَ إِلَى أَنْ يَعْقِدَ عَقْدَهُ عَلَيْهَا وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَيْسَتْ فِي مَعْنَى الْمُعْتَدَةِ بَلْ هُوَ مِنَ  
الْهَدْيَةِ إِلَى مَخْطُوبَتِهِ فَيَسْتَرِدُّهُ لَوْ قَائِمًا لَا هَالِكًا لَكِنْ فِي الْفَتَاوَى الْحَرِيرِيَّةِ مَا يُجَالِفُهُ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ  
الْمَهْرِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ سَافَرَتْ زَوْجَهَا إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ وَغَابَ عِدَّةَ سِنِينَ ثُمَّ أَخْبَرَهَا جَمَاعَةٌ ثِقَاتٌ أَنَّهُ  
مَاتَ وَشَاهَدُوا مَوْتَهُ وَدَفَنَهُ وَوَقَعَ فِي قَلْبِهَا صِدْقُهُمْ وَأَكْبَرُ رَأْيِهَا أَنَّهُ حَقٌّ فَهَلْ لَهَا أَنْ تَعْتَدَّ  
وَتَتَزَوَّجَ؟

(الجواب:) إِذَا كَانَ الْمُخْبِرُ ثِقَةً وَكَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهَا أَنَّهُ حَقٌّ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَعْتَدَّ وَتَتَزَوَّجَ صَرَحَ  
بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْجَوْهَرَةِ أَخْبَرَهَا ثِقَةً أَنَّ زَوْجَهَا الْغَائِبَ مَاتَ أَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا أَوْ أَتَاهَا مِنْهُ  
كِتَابٌ عَلَى يَدِ ثِقَةٍ بِالطَّلَاقِ إِنْ أَكْبَرُ رَأْيِهَا أَنَّهُ حَقٌّ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ تَعْتَدَّ وَتَتَزَوَّجَ عَلَاقِيٍّ مِنْ بَابِ  
الْعِدَّةِ وَفِي الصُّغْرَى إِذَا شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّ فَلَانًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَالزَّوْجَ غَائِبٌ لَا تُقْبَلُ فَإِنْ شَهِدَا عِنْدَ  
الْمَرْأَةِ حَلَّ لَهَا أَنْ تَقْبَلَ وَتَتَزَوَّجَ آخَرَ وَكَذَا إِذَا شَهِدَ عِنْدَهَا رَجُلٌ عَدْلًا ١. هـ.

مِنْ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنْ نِكَاحِ الْعِمَادِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا خَطَبَ زَيْدٌ لِابْنَتِهِ الصَّغِيرِ بِنْتِ عَمْرٍو الصَّغِيرَةِ وَقَرَأَ الْفَاتِحَةَ وَلَمْ يَجْرِ بَيْنَهُمَا  
عَقْدٌ شَرْعِيٌّ فَهَلْ لَا يَكُونُ مُجَرَّدُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ نِكَاحًا؟

(الجواب:) نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَعَثَ رَجُلٌ لِمَرْأَةٍ شَيْئًا مِنَ الْمَطْعُومِ هَدِيَّةً لِيَتَزَوَّجَهَا فَأَكَلَتْهَا وَلَمْ يَتَزَوَّجَهَا  
وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا بِقِيَمَتِهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ خَلَعَهَا زَوْجُهَا مِنْ عِصْمَتِهِ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا عَلَى مُؤَخَّرِ صَدَاقِهَا  
خُلْعًا شَرْعِيًّا ثُمَّ بَعْدَ خَمْسَةِ عَشَرَ يَوْمًا عَقَدَ عَمْرٌو نِكَاحَهُ عَلَيْهَا فَهَلْ يَكُونُ الْعَقْدُ الْمَزْبُورُ فَاسِدًا؟

(الجواب:) نَعَمْ لِأَنَّهَا فِي عِدَّةِ الْغَيْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَقْدًا صَحِيحًا عَلَى امْرَأَةٍ ثُمَّ مَاتَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْحُلُولَةِ بِهَا فَهَلْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُّهَا وَيَصِيرُ حَرَمًا لَهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْعَةِ زَوَّجَهَا وَلِيَّهَا الشَّرْعِيُّ بِلا إِذْنِهَا مِنْ رَجُلٍ كُفٍّ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ثُمَّ أَخْبَرَهَا الْوَلِيُّ بِالنِّكَاحِ وَالزَّوْجِ وَالْمَهْرِ جَمِيعًا فَسَكَتَتْ مُخْتَارَةً وَلَمْ تَرُدَّ النِّكَاحَ فَهَلْ يَكُونُ سُكُوتُهَا رِضًا مِنْهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ بِغَيْرِ اسْتِثْمَارٍ ثُمَّ أَخْبَرَهَا بَعْدَ النِّكَاحِ فَسَكَتَتْ إِنْ أَخْبَرَهَا بِالنِّكَاحِ وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّوْجَ وَالْمَهْرَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ صَحِيحًا كَمَا لَوْ اسْتَأْمَرَهَا قَبْلَ النِّكَاحِ وَلَمْ يَذْكُرِ الزَّوْجَ وَالْمَهْرَ وَإِنْ ذَكَرَ الزَّوْجَ وَالْمَهْرَ جَمِيعًا فَسَكَتَتْ كَانَ رِضًا خَائِنَةً.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ زَوْجَةٌ لَهَا ابْنٌ مِنْ غَيْرِهِ مُتَزَوِّجٌ بِامْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ عَنْهَا وَعَنْهُ قَتَاتُ الْإِبْنِ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ فَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَبْنَتِ زَوْجِهَا أَوْ امْرَأَةٍ ابْنَتِهَا عِنْدَ الْأَيِّمَةِ الْأَرْبَعَةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ لِأَنَّهُ لَوْ فُرِضَتْ بِنْتُ الزَّوْجِ ذَكَرًا بِأَنَّ كَانَ ابْنُ الزَّوْجِ لَمْ يُجِزْ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا لِأَنَّهَا مَوْطُوءَةٌ أَبِيهِ وَلَوْ فُرِضَتْ الْمَرْأَةُ ذَكَرًا لَجَازَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتُ الزَّوْجِ لِأَنَّهَا بِنْتُ رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَامْرَأَةُ ابْنَتِهَا فَإِنَّ الْمَرْأَةَ لَوْ فُرِضَتْ ذَكَرًا يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّزَوُّجُ بِامْرَأَةِ ابْنِهِ وَلَوْ فُرِضَتْ امْرَأَةُ الْإِبْنِ ذَكَرًا لَجَازَ لَهُ التَّزَوُّجُ بِالْمَرْأَةِ لِأَنَّهُ أَجْنَبِيٌّ عَنْهَا مِنْحٌ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَشَرَحِي الْمُتَلَقَّى وَالتَّنْوِيرِ لِلْعَلَايِي.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَجَدَتْ زَوْجَهَا مُجْدُومًا وَتُرِيدُ الْفَسْخَ وَالْفُرْقَةَ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِنْتَ زَيْدِ الصَّغِيرَةِ الرَّضِيعِ بِمَهْرٍ قَدَرُهُ مَضْرِيَّةٌ وَاحِدَةٌ وَطَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فَهَلْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ رَاجَعَ مُطَلَّقَتَهُ رَجْعِيًّا عَلَى مَبْلَغِ دَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ مُؤَجَّلًا إِلَى الْفِرَاقِ بِمَوْتِ

أَوْ طَلَاقٍ وَقَبِلْتُ ذَلِكَ ثُمَّ أَبَاءَهَا فَهَلْ لَهَا مُطَالَبَةٌ بِالْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

وَمَنْ فُرِيعَ الزَّيَادَةِ عَلَى الْمَهْرِ لَوْ رَاجَعَ الْمُطَلَّقَةَ رَجْعِيًّا عَلَى أَلْفٍ فَإِنْ قَبِلْتُ لَزِمَتْ وَإِلَّا فَلَا بَحْرَ مِنَ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَعَا زَوْجَتَهُ الْبَايِعَ بَعْدَ إِيفَاءٍ مُعْجَلٍهَا إِلَى مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ خَالٍ عَنْ أَهْلِيهِمَا بَيْنَ جِيرَانٍ صَالِحِينَ تَأْمَنُ فِيهِ عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا لِيَدْخُلَ بِهَا فِيهِ فَاُمْتَنَعَتْ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ تَكُونُ نَاشِزَةً بِذَلِكَ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا مَا دَامَتْ كَذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ زَوْجَةٌ عُمُرُهَا دُونَ ثَلَاثِ سِنِينَ لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ يُرِيدُ وَصِيَّتُهَا أَنْ يُكَلِّفَهُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا فَهَلْ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ امْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِ بِنْتِهِ الْمُطِيقَةِ لِلْوَطْءِ إِلَى مَسْكَنِ زَوْجِهَا الشَّرْعِيِّ بَعْدَ إِيفَاءٍ مُعْجَلٍهَا وَيُكَلِّفُهُ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فِي دَارِ أَبِيهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تَمْتَنِعُ مِنَ السُّكْنَى فِي مَسْكَنِ زَوْجِهَا الشَّرْعِيِّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهَا بِمُؤْنَسَةٍ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ هِيَ لَهَا مَسْكَنًا شَرْعِيًّا خَالِيًا عَنْ أَهْلِيهِمَا بَيْنَ جِيرَانٍ صَالِحِينَ بِحَيْثُ لَا تَسْتَوْحِشُ لَا يَلْزُمُهُ إِتْيَانُهَا بِمُؤْنَسَةٍ.

(أقول) وَقَدْ مَنَّا الْكَلَامَ مُسْتَوْفَى عَلَى الْمُؤْنَسَةِ فِي بَابِ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تَعَوَّضَتْ مِنْ زَوْجِهَا بِدَلٍّ مَهْرُهَا عَلَى أَمْتِعَةٍ مَعْلُومَةٍ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ شَرْعِيَّيْنِ وَتُرِيدُ الْآنَ رَدَّ الْأَمْتِعَةِ عَلَيْهِ وَطَلَبَ أَصْلَ الْمَهْرِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْغَةِ عَاقِلَةٍ رَشِيدَةٍ زَوْجُهَا أَبُوهَا رَجُلًا بِلَا إِذْنِهَا وَلَا وَكَالَةَ عَنْهَا فَرَدَّتْ النِّكَاحَ حِينَ بَلَغَهَا فَوْرًا فَهَلْ يَرْتَدُّ بِرَدِّهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ نَابِلُسِيٍّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً بِدَمَشَقَ وَدَخَلَ بِهَا بَعْدَ مَا أَوْفَاهَا مُعْجَلَهَا وَالْآنَ يُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَى مَنْزِلِهِ بِنَابِلُسَ بِلَا رِضَاهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُوفِيَهَا مُوَجَّلَهَا أَيْضًا وَيَكُونُ مَأْمُونًا عَلَيْهَا وَالطَّرِيقُ أَمْنًا؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِ الْمَجْمَعِ وَأَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَابْنُ السَّلْبِيِّ وَكَثِيرٌ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ.

(أقول) قَدَّمْنَا فِي بَابِ الْمَهْرِ عَنِ الْبَحْرِ أَنَّ فِيهِ اخْتِلَافَ الْإِفْتَاءِ وَأَنَّ الْقَوْلَ بِعَدَمِ نَقْلِهَا فِي زَمَانِنَا أَحْسَنُ وَقَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ لَكِنْ فِي النَّهْرِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي دِيَارِنَا أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ بِهَا جَبْرًا عَلَيْهَا وَجَزَمَ بِهِ الْبَزَّازِيُّ وَغَيْرُهُ وَفِي الْمُخْتَارِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَفِي الْفُصُولَيْنِ يُفْتَى بِمَا يَقَعُ عِنْدَهُ مِنَ الْمَصْلَحَةِ اهـ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَ زَوْجُهَا عَنْهَا فَعَقَدَ زَيْدٌ نِكَاحَهُ عَلَيْهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَدَفَعَ لَهَا الْمَهْرَ وَلَمْ يُصِبْهَا فَهَلْ يَكُونُ النِّكَاحُ فَاسِدًا وَلَهُ اسْتِرْدَادُ الْمَهْرِ مِنْهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ الْمُؤَلَّفُ وَسُئِلَ مَوْلَانَا الْمُحَقِّقُ الْمَرْحُومُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِي الْعِمَادِيُّ فِيمَا إِذَا دَخَلَ الزَّوْجُ بِالزَّوْجَةِ وَلَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا ثُمَّ طَلَقَهَا فَهَلْ تَلَزَمُهَا الْعِدَّةُ وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا قَبْلَ تَمَامِهَا فَأَجَابَ تَلَزَمُهَا الْعِدَّةُ وَلَا يَصِحُّ نِكَاحُهَا لِغَيْرِ الْأَوَّلِ قَبْلَ تَمَامِ عِدَّتِهَا.

(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْعَةِ رَشِيدَةٍ تُرِيدُ أَنْ تَزَوَّجَ نَفْسَهَا مِنْ رَجُلٍ كَفَّ لَهَا بِمَهْرٍ مِثْلِهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ وَلَيْسَ لِعَمَّهَا أَوْ أَبِيهَا مُعَارَضَتُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَهُ الصَّغِيرَ الْفَقِيرَ وَضَمِنَ لِلزَّوْجَةِ مَهْرَهَا ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ فَهَلْ لِلْمَرْأَةِ مُطَالَبَةُ أَبِيهِ بِجَمِيعِ مَهْرِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَ زَوْجُهَا الْمُسَافِرُ وَلَمْ يَبْلُغْهَا خَبَرُ مَوْتِهِ إِلَّا بَعْدَ شَهْرَيْنِ وَتُرِيدُ أَنْ تَتَزَوَّجَ بِغَيْرِهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ وَمَبْدَأُ الْعِدَّةِ بَعْدَ الْمَوْتِ عَلَى الْفَوْرِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَقِيرٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ آخَرَ عَلَى مَهْرٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ قَبَضَ بَدَلَهُ أَمْتَعَةً مِنَ الزَّوْجِ وَتَصَرَّفَ بِهَا ثُمَّ دَخَلَ الزَّوْجُ بِالصَّغِيرَةِ وَطَالَبُ الْأَبِ بِالْأَمْتَعَةِ وَيُرِيدُ الدَّعْوَى

بِهَا يَدُونِ وَجْهَ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بَيْعِ بَالِغَةٍ عَاقِلَةٍ رَشِيدَةٍ زَوْجَهَا أَبُوهَا مِنْ رَجُلٍ عَلَى مَهْرٍ مَعْلُومٍ قَبْضَهُ مِنْهُ بِلاَ وَكَالَةٍ عَنْهَا فِي ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ الْبَيْعُ قَبْلَ إِجَازَتِهَا النِّكَاحَ فَهَلْ يَكُونُ النِّكَاحُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَيُرَدُّ الْمَهْرُ إِلَى مَنْ هُوَ لَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ثَلَاثًا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا وَمَضَى بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ حَاضَتْ فِيهَا ثَلَاثَ حِيضٍ كَوَامِلَ وَتَزَوَّجَتْ بِغَيْرِهِ بِعَقْدٍ شَرْعِيٍّ بَعْدَ حَلْفِهَا عَلَى انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا كَمَا ذَكَرَ قَامَ الْمُطَلَّقُ يُعَارِضُهَا فِي ذَلِكَ وَيُكَذِّبُهَا فِي انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا مَعَ حَلْفِهَا وَيُمنَعُ الْمُعَارِضُ وَالْعَقْدُ الْمَزْبُورُ صَحِيحٌ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَخَلَ بِزَوْجَتِهِ الْبَيْعِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ وَجَدَهَا ثَيِّبًا وَيُرِيدُ اسْتِرْدَادَ الْمَهْرِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَلَا عِبْرَةٌ بِقَوْلِهِ وَجَدَهَا ثَيِّبًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ بِنْتَهُ الْقَاصِرَةَ مِنْ زَيْدٍ بِالْفَاطِطِ شَرْعِيَّةٍ لَدَى بِنْتِ شَرْعِيَّةٍ وَلَمْ يُسَمِّهَا مَهْرًا بَلْ قَالَ الْأَبُ لَوَكِيلِ الزَّوْجِ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَنِي الْمُوَكَّلُ بِنْتِ عَمِّهِ فَلَا تِلْكَ الْوَلِيُّ هُوَ عَلَيْهَا لِيَكُونَ أَحَدُ الْعُقَدَيْنِ عَوْضًا عَنِ الْآخِرِ وَامْتَنَعَ الْأَبُ الْمَذْكُورُ مِنْ تَسْلِيمِ بِنْتِهِ لِزَيْدٍ زَاعِمًا أَنَّ النِّكَاحَ غَيْرُ صَحِيحٍ فَهَلْ يَكُونُ صَحِيحًا وَلِلْبِنْتِ مَهْرُ الْمِثْلِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا خَطَبَ وَكَيْلُ زَيْدِ ابْنَةِ عَمْرٍو الْبَالِغَةَ لِزَيْدٍ بِمَحْضَرٍ مِنَ النَّاسِ فَأَجَابَهُ الْأَبُ إِلَى ذَلِكَ قَائِلًا أَنَّ مَهْرَ ابْنَتِي كَذَا إِنْ رَضِيَتْ فِيهَا وَإِلَّا فَلَا فَرَضِي الْخَاطِبُ وَدَفَعَ لِلْأَبِ شَيْئًا مِنَ الْحِلْيِ وَالْبَسَهُ لِابْنَتِهِ فَلَمْ تَرْضَ الْبِنْتُ بِالْخُطْبَةِ وَرَدَّتْهَا فَهَلْ يَسُوعُ لَهَا ذَلِكَ وَلَا تَكُونُ الْخُطْبَةُ وَاقِعَةً مَوْقِعَ عَقْدِ النِّكَاحِ أَصْلًا؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَجْرَ بَيْنَهُمَا عَقْدُ نِكَاحٍ شَرْعِيٍّ بِإِجَابٍ وَقَبُولٍ شَرْعِيَّيْنِ لَا تَكُونُ الْخُطْبَةُ وَاقِعَةً مَوْقِعَ عَقْدِ النِّكَاحِ أَصْلًا.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ يَتِيمَةٍ زَوَّجَهَا عَمُّهَا الْعَصْبَةُ مِنْ ابْنِهِ عَلَى مَهْرٍ دُونَ مَهْرٍ مِثْلِهَا بِغَبْنٍ فَاحْشٍ فَهَلْ يَكُونُ النِّكَاحُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْمَرْجُوعُ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ وَكَانَ بِغَبْنٍ فَاحْشٍ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَحِيحٍ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَرَوِيٍّ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَهَا أَوْلَادٌ صِغَارٌ مِنْ غَيْرِهِ وَلَهَا أُمُّ مَتَزَوَّجَةٌ بِجَدِّ الْأَوْلَادِ وَيُرِيدُ نَقْلَهَا إِلَى قَرْيَةٍ أُخْرَى، مَسَافَةً مَا بَيْنَهُمَا أَقَلُّ مِنْ نِصْفِ يَوْمٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَتَنْتَقِلُ حَضَانَةُ الْأَوْلَادِ لِحَدَثِهِمُ الْمَرْبُورَةِ حَيْثُ كَانَتْ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ زَوَّجَتْ بِنْتَهَا الْيَتِيمَةَ بِالْوِلَايَةِ عَلَيْهَا مِنْ رَجُلٍ كُفَّ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ لَمَّا بَلَغَتْ اخْتَارَتْ الْفَسْخَ قَوْرًا بِالْبُلُوغِ وَأَشْهَدَتْ عَلَى ذَلِكَ بِالْمَجْلِسِ وَتَقَدَّمَتْ إِلَى الْقَاضِي وَطَلَبَتْ الْفَسْخَ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ وَقَضَى الْقَاضِي بِذَلِكَ وَفَسَخَ بَيْنَهُمَا فَهَلْ يَنْفَسَخُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): حَيْثُ اسْتَوْفَتْ الدَّعْوَى شُرَائِطَهَا الشَّرْعِيَّةَ يَنْفَسَخُ النِّكَاحُ الْمَذْكُورُ بِالْفَسْخِ الْمَرْبُورِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَلَهَا أُمُّ تُرِيدُ الدَّعْوَى عَلَى الزَّوْجِ بِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ لِرُزْجَتِهِ جَمِيعَ مُعْجَلِ صَدَاقِهَا وَطَالَبَتْهُ بِنَصِيحِهَا مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ يَدَّعِي الْإِيصَالَ قَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ سَلَّمَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ وَهُوَ يَدَّعِي الْإِيصَالَ إِلَيْهَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَى أُمِّهَا بِمَا تُعَوِّفُ تَعْجِيلُهُ لِأَنَّهَا لَا تُسَلِّمُ نَفْسَهَا إِلَّا بَعْدَ تَعْجِيلِ شَيْءٍ عَادَةً وَالْأُمُّ قَائِمَةٌ مَقَامَهَا قَمَا يَمْنَعُ صِحَّةَ دَعْوَاهَا يَمْنَعُ صِحَّةَ دَعْوَى الْوَارِثِ وَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى فِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْمَهْرِ وَالثَّانِيَّةُ فِي الْحَاوِي الزَّاهِدِيِّ مِنَ الدَّعْوَى.

فَوَائِدُ ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ مُفْرَقَةً فَجَمَعْتُهَا) تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى أَنَّهَا مُسْلِمَةٌ فَظَهَرَتْ كِتَابِيَّةٌ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ.

إِذَا قَالَ الزَّوْجُ بَعْدَ إِصْدَارِ الْعَاقِدِ صِيغَةَ التَّزْوِيجِ نَعَمْ يَا سَيِّدِي قَبِلْتُ هَذَا النِّكَاحَ أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمَجْلِسِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَغَلَ بِكَلَامٍ آخَرَ صَحَّ النِّكَاحُ.

الْقَاضِي تَزْوِيجُ الصَّغَارِ إِنْ كَتَبَ فِي مَنْشُورِهِ أَنَّ لَهُ تَزْوِيجَ الصَّغَارِ وَإِلَّا فَلَا.

وَيُجْرَمُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ ابْنِ زَوْجَتِهِ لِأَنَّهَا وَلَدُ رَبِّيبِهِ فَتَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِنْ سَفَلَتْ.

الْكُلِّ مِنْ فِتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ.

وَفِيهَا سُئِلَ عَنْ امْرَأَةٍ غَابَ عَنْهَا رَوْجُهَا نَحْوَ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَجَاءَتْ لِحَاكِمٍ يَرَى فُسْخَ نِكَاحِهَا وَأَقَامَتْ عِنْدَهُ بَيِّنَةً أَنَّهُ غَابَ عَنْهَا وَلَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً فَفُسَخَ نِكَاحُهَا وَحُكِمَ بِبَصْحَةِ الْفُسْخِ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ رَجُلًا وَحُكِمَ حَاكِمُ الْفُسْخِ بِبَصْحَةِ التَّزْوِيجِ ثُمَّ طَلَّقَهَا فَحَضَرَتْ إِلَى قَاضٍ حَنَفِيٍّ لِيُزَوِّجَهَا بِزَوْجٍ آخَرَ فَهَلْ يَسُوعُ لِلْحَنَفِيِّ ذَلِكَ وَإِذَا حَضَرَ رَوْجُهَا الْغَائِبُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا مُوَاصِلَةٌ بِنَفَقَتِهَا فَهَلْ يَبْطُلُ هَذَا النِّكَاحُ الثَّانِي أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا فُسَخَ النِّكَاحُ حَاكِمٌ يَرَى ذَلِكَ، وَتَفَدَّ فُسْخُهُ قَاضٍ آخَرَ وَتَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ صَحَّ الْفُسْخُ وَالتَّنْفِيزُ وَالتَّزْوِيجُ بِالْغَيْرِ فَلَا يَرْتَفِعُ ذَلِكَ بِحُضُورِ الزَّوْجِ وَادِّعَائِهِ أَنَّهُ تَرَكَ عِنْدَهَا نَفَقَةً فِي مُدَّةِ غَيْبَتِهِ وَإِنْ أَقَامَ بَيِّنَةً بِذَلِكَ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ عِنْدَهَا نَفَقَةً أَتَّصَلَ بِهَا الْقَضَاءُ فَلَا تُنْقَضُ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ الثَّانِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. ١-.

لِنِكَاحِ بَيْنِ الْعِيدَيْنِ جَائِزٌ وَكَرِهَ بَعْضُهُمُ الرِّفَافَ وَالْمُخْتَارَ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ تَزَوَّجَ بِالصَّدِيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَعَنْ أَبَوَيْهَا فِي شَوَالٍ وَبَنَى بِهَا فِيهِ وَتَأْوِيلُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ "وَالسَّلَامُ لَا نِكَاحَ بَيْنَ الْعِيدَيْنِ" إِنْ صَحَّ بِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ رَجَعَ مِنْ صَلَاةِ الْعِيدِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَقْصَرَ أَيَّامِ الشَّتَاءِ فَعَرَضَ عَلَيْهِ الْإِنِّكَاحُ فَقَالَ حَتَّى لَا يَفُوتَهُ الرِّوَاخُ فِي الْوَقْتِ الْأَفْضَلِ إِلَى الْعِيدِ الثَّانِي وَهُوَ الْجُمُعَةُ.

هَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يَقْفَلَ عَلَيْهَا الْبَابَ لَهُ أَنْ يَقْفَلَ الْبَابَ فِتَاوَى الشَّلَيْيِّ مِنَ النَّفَقَةِ وَفِي آدَبِ الْقَاضِي لَهُ أَنْ يَغْلِقَ عَلَيْهَا الْبَابَ مِنْ غَيْرِ الْأَبَوَيْنِ فِتَاوَى الْأَنْتَزَوِيِّ مِنَ الْمَهْرِ.

### بَابُ نِكَاحِ الرِّقِيقِ وَالْكَافِرِ

(سئل) فِي ذِمَّةِ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الذَّمِّيُّ ثَلَاثًا لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَطَلَبَتْ التَّفْرِيقَ بَيْنَهُمَا فَهَلْ

نُجَابَ إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب) نَعَمْ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الطَّلَاقَ مُزِيلٌ لِلْمِلْكِ وَإِنْ كَانُوا لَا يَعْتَقِدُونَهُ مُحْضُورَ الْعَدَدِ فِيمَسَاكُهُ إِيَّاهَا بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ظَلَمَ مِنْهُ وَمَا أُعْطِينَاهُمُ الذَّمَّةَ لِنَقَرِهِمْ عَلَى الظُّلْمِ مِنْ مَبْسُوطِ السَّرْحِييِّ فِي بَابِ نِكَاحِ الْكَافِرِ بِمُجْمُوعَةِ عَطَاءِ اللَّهِ أَفْنَدِي.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَطَبَ قَاصِرَةً مِنْ أَبِيهَا الذَّمِّيِّ وَدَفَعَ لَهَا مَا يُسَمُّونَهُ نِيشَانًا أَيْ عَلَامَةً أَنَّهَا صَارَتْ مَخْطُوبَتَهُ وَلَمْ يَجِبْ بَيْنَهُمَا عَقْدٌ أَضْلًا بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ حَتَّى بَلَغَتْ رَشِيدَةً وَطَلَبَ



الْحَاطِبُ تَزَوَّجَهَا مُتَعَلِّلاً بِذَلِكَ وَهِيَ تَمْتَنِعُ وَتُرِيدُ التَّزْوِجَ بِغَيْرِهِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ وَلَا تُجْبَرُ عَلَى نِكَاحِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أُمٍّ وَلَدَ تُرِيدُ التَّزْوِجَ بِآخَرَ بِدُونِ إِذْنِ سَيِّدِهَا فَهَلْ إِذَا تَزَوَّجَتْ وَرَدَهُ السَّيِّدُ يَبْطُلُ النِّكَاحُ بِرَدِّهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَوَقَّفَ نِكَاحُ قِنٍّ وَأَمَةٍ وَمُكَاتِبٍ وَمُدَبِّرٍ وَأُمٍّ وَلَدٍ عَلَى إِجَازَةِ الْمَوْلَى فَإِنْ أَجَازَ نَفَذَ وَإِنْ رَدَّ بَطَلَ تَنْوِيرٌ مِنْ نِكَاحِ الرَّقِيقِ.

### بَابُ الْعَيْنِ

(سئل) فِي بَكْرٍ صَغِيرَةٍ زَوَّجَهَا أَبُوهَا مِنْ رَجُلٍ وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ بَلَغَتْ رَشِيدَةً وَادَّعَتْ بِهِ عُنَّةً وَطَلَبَتْ التَّفْرِيقَ فَمَا الْحُكْمُ<sup>(١)</sup>؟

(١) فائدة في حكم العين: إِذَا رَفَعَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا، وَادَّعَتْ أَنَّهُ عَيْنٌ، وَطَلَبَتْ الْفُرْقَةَ، فَإِنَّ الْقَاضِيَ يَسْأَلُهُ هَلْ وَصَلَ إِلَيْهَا أَوْ لَمْ يَصِلْ؟ فَإِنْ أَقَرَّ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ أَجَلَهُ سَنَةً سِوَاءَ كَانَتْ الْمَرْأَةُ بَكْرًا أَوْ نَيْسًا، وَإِنْ أَنْكَرَ، وَادَّعَى الْوُصُولَ إِلَيْهَا، فَإِنَّ كَانَتْ الْمَرْأَةُ نَيْسًا، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّ الثَّيَابَةَ دَلِيلُ الْوُصُولِ فِي الْجُمْلَةِ، وَالْمَانِعُ مِنَ الْوُصُولِ مِنْ جِهَتِهِ عَارِضٌ إِذَا أَصْلَ هُوَ السَّلَامَةُ عَنِ الْعَيْبِ، فَكَانَ الظَّاهِرُ شَاهِدًا لَهُ إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَحْلَفُ دَفْعًا لِلتَّهْمَةِ، وَإِنْ قَالَتْ أَنَا بَكْرٌ نَظَرُ إِلَيْهَا النِّسَاءُ وَأَمْرًا وَاحِدَةً تُحْزِي؛ لِأَنَّ الْبَكَارَةَ بَابٌ لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ الرَّجَالُ، وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ بَانْفِرَادِهِنَّ فِي هَذَا الْبَابِ مَقْبُولَةٌ لِلضَّرُورَةِ، وَتَقْبَلُ فِيهِ شَهَادَةُ الْوَاحِدَةِ كَشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ عَلَى الْوِلَادَةِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ حُرْمَةُ النَّظَرِ إِلَى الْعَوْرَةِ، وَهُوَ الْعَرِيمَةُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ﴾، وَحَقُّ الرُّخْصَةِ بِصِيرٍ مَقْضِيًا بِالْوَاحِدَةِ؛ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ مَا قَبِلَ قَوْلَ النِّسَاءِ فِيهِ بَانْفِرَادِهِنَّ لَا يُشْرَطُ فِيهِ الْعَدَدُ كَرَوَايَةِ الْإِخْبَارِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالثَّنَائِي أَوْثَقُ؛ لِأَنَّ عَلَبَةَ الظَّنِّ بِخَيْرِ الْعَدَدِ أَقْوَى، فَإِنْ قُلْنَا هِيَ كَيْبٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ يَمِينِهِ لِمَا قُلْنَا، وَإِنْ قُلْنَا هِيَ بَكْرٌ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا.

وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ مُحْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ؛ لِأَنَّ الْبَكَارَةَ فِيهَا أَصْلٌ، وَقَدْ تَفُوتْ شَهَادَتُهُنَّ بِشَهَادَةِ الْأَصْلِ، وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا إِمَّا بِإِقْرَارِهِ أَوْ بِظُهُورِ الْبَكَارَةِ أَجَلَهُ الْقَاضِيَ حَوْلًا؛ لِأَنَّهُ ثَبَتَ عُنْتَهُ، وَالْعَيْنُ يُؤْجَلُ سَنَةً لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ عَلَى ذَلِكَ؛ وَلِأَنَّ عَدَمَ الْوُصُولِ قَبْلَ التَّأْخِيلِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَجْزِ عَنِ الْوُصُولِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِبُغْضِهِ إِيَّاهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْوُصُولِ، فَيُؤْجَلُ حَتَّى لَوْ كَانَ عَدَمُ الْوُصُولِ لِلْبُغْضِ يَطُوقُهَا فِي الْمُدَّةِ ظَاهِرًا، وَغَالِبًا دَفْعًا لِلْعَارِ، وَالشَّيْنِ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَطُوقُهَا حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ يُعْلَمُ أَنَّ عَدَمَ الْوُصُولِ كَانَ لِلْعَجْزِ.

وَأَمَّا التَّأْجِيلُ سَنَةً؛ فَلِأَنَّ الْعَجْزَ عَنِ الْوُصُولِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خَلْقَةً وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ دَاءٍ أَوْ طَبِيعَةٍ غَالِبَةٍ مِنَ الْحَرَارَةِ أَوْ الْبُرُودَةِ أَوْ الرُّطُوبَةِ أَوْ الْيُبُوسَةِ، وَالسَّنَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ، وَالْفُصُولُ الْأَرْبَعَةُ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الطَّبَائِعِ الْأَرْبَعِ، فَيُؤْجَلُ سَنَةً لِمَا عَسَى أَنْ يُوَافِقَهُ بَعْضُ فُصُولِ السَّنَةِ، فَيُزُولَ الْمَانِعُ، وَيَقْدَرُ عَلَى الْوُصُولِ.

وَرُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ أَنَّهُ قَالَ: يُؤْجَلُ عَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَهَذَا الْقَوْلُ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ أَجَلُوا الْعِنِينَ سَنَةً، وَقَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ تَوْفَلٍ أَنَّهُ صَحَابِيٌّ أَوْ تَابِعِيٌّ، فَلَا يَقْدَحُ خِلَافُهُ فِي الْإِجْمَاعِ مَعَ الْإِحْتِمَالِ، وَلِأَنَّ التَّأْجِيلَ سَنَةً لِرَجَاءِ الْوُصُولِ فِي الْفُصُولِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَا تَكْمُلُ الْفُصُولُ إِلَّا فِي سَنَةٍ تَامَةٍ، ثُمَّ يُؤْجَلُ سَنَةً شَمْسِيَّةً بِالْأَيَّامِ أَوْ قَمَرِيَّةً بِالْأَهْلَةِ ذَكَرَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ مُخْتَصَرَ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ يُؤْجَلُ سَنَةً قَمَرِيَّةً بِالْأَهْلَةِ قَالَ: وَرَوَى الْحَسَنُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ يُؤْجَلُ سَنَةً شَمْسِيَّةً، وَحَكَى الْكُرْخِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُمْ قَالُوا يُؤْجَلُ سَنَةً شَمْسِيَّةً، وَلَمْ يَذْكُرِ الْخِلَافَ (وَجْهٌ) هَذَا الْقَوْلِ، وَهُوَ رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْفُصُولَ الْأَرْبَعَةَ لَا تَكْمُلُ إِلَّا بِالسَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَزِيدُ عَلَى الْقَمَرِيَّةِ بِأَيَّامٍ، فَيُحْتَمَلُ زَوَالُ الْعَارِضِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي بَيْنَ الشَّمْسِيَّةِ وَالْقَمَرِيَّةِ، فَكَانَ التَّأْجِيلُ بِالسَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ أَوْلَى، وَلِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ أَمَّا الْكِتَابُ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ جَعَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِفَضْلِهِ، وَرَحْمَتِهِ الْهَلَالَ مَعْرَفًا لِلْخَلْقِ الْأَجَلِ وَالْأَوْقَاتِ وَالْمُدَّةِ وَمَعْرَفًا وَقْتُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ جَعَلَ مَعْرَفَةَ ذَلِكَ بِالْأَيَّامِ لَأَشْتَدَّ حِسَابُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَلَتَعَذَّرَ عَلَيْهِمْ مَعْرَفَةُ السِّنِينَ وَالشُّهُورِ وَالْأَيَّامِ.

وَأَمَّا السَّنَةُ، فَمَا رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ فِي الْمَوْسِمِ.

وَقَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خُطْبَتِهِ (أَلَا إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ثَلَاثُ مَتَوَالِيَّاتٍ ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمَحَرَّمُ وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُهَادَى، وَشَعْبَانَ ثَلَاثَةٌ سَرَدٌ، وَوَاحِدٌ فَرْدٌ)، وَالشَّهْرُ فِي اللُّغَةِ اسْمٌ لِلْهَلَالِ يُقَالُ رَأَيْتُ الشَّهْرَ أَيَّ: رَأَيْتُ الْهَلَالَ، وَقِيلَ: سُمِّيَ الشَّهْرُ شَهْرًا لِشَهْرَتِهِ، وَالشَّهْرَةُ لِلْهَلَالِ، فَكَانَ تَأْجِيلُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْعِنِينَ سَنَةً، وَالسَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، وَالشَّهْرُ اسْمٌ لِلْهَلَالِ تَأْجِيلًا لِلْهَلَالِيَّةِ، وَهِيَ السَّنَةُ الْقَمَرِيَّةُ ضَرُورَةً، وَأَوَّلُ السَّنَةِ حِينَ يَتَرَفَعَانِ، وَلَا يُحْسَبُ عَلَى الزَّوْجِ مَا قَبْلَ ذَلِكَ لِمَا رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى شُرَيْحٍ أَنْ يُؤْجَلِ الْعِنِينَ سَنَةً مِنْ يَوْمٍ يَرْتَفِعُ إِلَيْهِ لِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ عَدَمَ الْوُصُولِ قَبْلَ التَّأْجِيلِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَجْزِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لِكِرَاهَتِهِ إِيَّاهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْوُصُولِ، فَإِذَا أَجَلَهُ الْحَاكِمُ، فَلِظَاهِرِهِ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ عَنْ وَطْئِهَا إِلَّا لِعَجْزِهِ خَشْيَةَ الْعَارِ وَالشَّيْنِ فَإِذَا أَجَلَ سَنَةً، فَشَهْرُ رَمَضَانَ وَأَيَّامُ الْحَيْضِ مُحْسَبٌ عَلَيْهِ، وَلَا يُجْعَلُ لَهُ مَكَانُهَا؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجَلُوا الْعِنِينَ سَنَةً وَاحِدَةً مَعَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ السَّنَةَ لَا تَخْلُو عَنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، وَمِنْ زَمَانِ الْحَيْضِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مُحْسَبًا مِنَ الْمُدَّةِ؛ لِأَجَلُوا زِيَادَةً

عَلَى السَّنَةِ.

وَلَوْ مَرَضَ الزَّوْجُ فِي الْمُدَّةِ مَرَضًا لَا يَسْتَطِيعُ مَعَهُ الْجِمَاعَ أَوْ مَرَضَتْ هِيَ، فَإِنْ اسْتَوْعَبَ الْمَرَضُ السَّنَةَ كُلَّهَا يُسْتَأْتَفُ لَهُ سَنَةٌ أُخْرَى، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْعِبْ، فَقَدْ رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْمَرَضَ إِنْ كَانَ نِصْفَ شَهْرٍ أَوْ أَقَلَّ أُحْتَسِبَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ شَهْرٍ لَمْ يُحْتَسَبْ عَلَيْهِ بِهَذِهِ الْأَيَّامِ، وَجُعِلَ لَهُ مَكَانُهَا، وَكَذَلِكَ الْغَيْبَةُ، وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْهُ رَوَايَةً أُخْرَى أَنَّهُ إِذَا صَحَّ فِي السَّنَةِ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ صَحَّتْ هِيَ أُحْتَسِبَ عَلَيْهِ بِالسَّنَةِ، وَرَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ الْمَرَضَ إِذَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ شَهْرٍ يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ شَهْرًا فَصَاعِدًا لَا يُحْتَسَبُ عَلَيْهِ بِأَيَّامِ الْمَرَضِ، وَيُجْعَلُ لَهُ مَكَانُهَا، وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ قَلِيلَ الْمَرَضِ يَمَّا لَا يُمَكِّنُ اعْتِبَارَهُ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَخْلُو عَنْ ذَلِكَ عَادَةً، وَيُمْكِنُ اعْتِبَارُ الْكَثِيرِ، فَجَعَلَ أَبُو يُوسُفَ عَلَى إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ، وَهِيَ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ عَنْهُ نِصْفَ الشَّهْرِ، وَمَا دُونَهُ قَلِيلًا، وَالْأَكْثَرُ مِنَ النِّصْفِ كَثِيرًا اسْتِئْذَالَ بِشَهْرِ رَمَضَانَ، فَإِنَّهُ مُحْسُوبٌ عَلَيْهِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى الْوَطْءِ فِي اللَّيَالِي دُونَ النَّهَارِ، وَاللَّيَالِي دُونَ النَّهَارِ تَكُونُ نِصْفَ شَهْرٍ وَكَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّ الْمَانِعَ إِذَا كَانَ نِصْفَ شَهْرٍ، فَمَا دُونَهُ يُعْتَدُّ بِهِ، وَهَذَا الْاسْتِئْذَالَ يُوجِبُ الْإِعْتِدَادَ بِالنِّصْفِ، فَمَا دُونَهُ إِنَّمَا لَا يَنْفِي الْإِعْتِدَادَ بِمَا فَوْقَهُ، وَإِنَّمَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، فَقَوْلُ أَنَّهُ لَمَّا صَحَّ زَمَانًا يُمَكِّنُ الْوَطْءَ فِيهِ، فَإِذَا لَمْ يَطَّأَهَا، فَالتَّقْصِيرُ جَاءَ مِنْ قِبَلِهِ، فَيُجْعَلُ كَأَنَّهُ صَحَّ جَمِيعَ السَّنَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَرَضَ جَمِيعَ السَّنَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ زَمَانًا يُمْكِنُ مِنَ الْوَطْءِ فِيهِ، فَتَعَدَّرَ الْإِعْتِدَادُ بِالسَّنَةِ فِي حَقِّهِ، وَمُحَمَّدٌ جَعَلَ مَا دُونَ الشَّهْرِ قَلِيلًا، وَالشَّهْرُ فَصَاعِدًا كَثِيرًا؛ لِأَنَّ الشَّهْرَ أَذْنَى الْأَجَلِ، وَأَفْضَى الْعَاجِلِ، فَكَانَ فِي حُكْمِ الْكَثِيرِ، وَمَا دُونَهُ فِي حُكْمِ الْقَلِيلِ.

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ: إِنْ حَجَّتِ الْمَرْأَةُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ بَعْدَ التَّأَجُّلِ لَمْ يُحْتَسَبْ عَلَى الزَّوْجِ مُدَّةُ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَنَعِهَا مِنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ شَرْعًا، فَلَمْ يَتِمَّكَنْ مِنَ الْوَطْءِ فِيهَا شَرْعًا، وَإِنْ حَجَّ الزَّوْجُ أُحْتَسِبَتْ الْمُدَّةُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُخْرِجَهَا مَعَ نَفْسِهِ أَوْ يُؤَخَّرَ الْحَجَّ؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْعُمْرِ وَقْتُهُ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ: إِنْ خَاصَمْتَهُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ يُؤَجَّلُ سَنَةً بَعْدَ الْإِحْلَالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتِمَّكَنْ مِنَ الْوَطْءِ شَرْعًا مَعَ الْإِحْرَامِ، فَتُبْتَدَأُ الْمُدَّةُ مِنْ وَقْتِ يُمْكِنُهُ الْوَطْءُ فِيهِ شَرْعًا، وَهُوَ مَا بَعْدَ الْإِحْلَالِ، وَإِنْ خَاصَمْتَهُ، وَهُوَ مُظَاهِرٌ، فَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْإِعْتِقَاقِ أَجَلَ سَنَةٍ مِنْ حِينَ الْخُصُومَةِ إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْإِعْتِقَاقِ كَانَ قَادِرًا عَلَى الْوَطْءِ بِتَقْدِيمِ الْإِعْتِقَاقِ كَالْمُحْدِثِ قَادِرٌ عَلَى الصَّلَاةِ بِتَقْدِيمِ الطَّهَّارَةِ، وَإِنْ كَانَ لَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ أَجَلَ أَرْبَعَةِ عَشْرِ شَهْرًا؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى تَقْدِيمِ صَوْمِ شَهْرَيْنِ، وَلَا يُمْكِنُهُ الْوَطْءُ فِيهِمَا، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِمَا مِنَ الْأَجَلِ، ثُمَّ يُمْكِنُهُ الْوَطْءُ بَعْدَهُمَا، فَإِنْ أَجَلَ سَنَةً، وَلَيْسَ بِمُظَاهِرٍ، ثُمَّ ظَاهَرَ فِي السَّنَةِ لَمْ يَزِدْ عَلَى الْمُدَّةِ بِسَنِيٍّ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى تَرْكِ الطَّهَّارِ، فَلَمَّا ظَاهَرَ، فَقَدْ مَنَعَ نَفْسَهُ مِنَ الْوَطْءِ بِاخْتِيَارِهِ، فَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ حَقِّ الْمَرْأَةِ، وَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً الْعَيْنِ رَتْقاءَ أَوْ قَرْناءَ، لَا يُؤَجَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ فِي الْوَطْءِ لَوْ جُودَ الْمَانِعُ مِنَ الْوَطْءِ، فَلَا مَعْنَى لِلتَّأَجُّلِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا لَا يُجَامِعُ مِثْلَهُ، وَالْمَرْأَةُ كَبِيرَةً، وَلَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ،

(الجواب): لَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِمَجَرَّدِ دَعْوَاهَا أَنَّهُ عَيْنٌ مَا لَمْ تُثْبِتْ عُسْتَهُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ يَقُولِ النِّسَاءُ إِنَّهَا بِكَرٍّ فَيُؤَجِّلُ مِنْ وَقْتِ الْمُرَافَعَةِ سَنَةً كَامِلَةً وَلَا يُحْسَبُ مِنْهَا أَيَّامُ مَرَضِهِ وَلَا مَرَضِهَا وَلَا أَيَّامُ غَيْبَتِهَا عَنْهُ وَلَوْ لَحِجَّهَا أَوْ هُرُوبِهَا مِنْهُ فَإِنْ وَطِئَ وَإِلَّا بَانَتْ بِالتَّفْرِيقِ إِنْ طَلَبْتَ وَتَأَجَّلَ الْعَيْنُ لَا يَكُونُ إِلَّا عِنْدَ قَاضِي مِصْرٍ أَوْ مَدِينَةٍ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

### بَابُ الرِّضَاعِ

(سئل) فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُمِّ أَخِيهِ رِضَاعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُتَوْنِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ رَجُلٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ أُخْتُهُ رِضَاعًا وَلَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَقُلْ بَعْدَهُ هُوَ حَقٌّ كَمَا قُلْتُ وَنَحْوَهُ وَيُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَقَالَ أَخْطَأْتُ وَصَدَّقْتُهُ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟

(الجواب): إِذَا أَقَرَّ بِأَنَّهَا أُخْتُهُ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَمْ يُصِرَّ عَلَى إِقْرَارِهِ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَإِنْ أَصَرَ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَذَا فِي رِضَاعِ الْخَانِيَّةِ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا وَقَالَ أَخْطَأْتُ أَوْ وَهَمْتُ أَوْ نَسِيتُ وَصَدَّقْتُهُ فَهُمَا مُصَدَّقَانِ عَلَيْهِ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَنَحِ وَالْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ بِكَرٍّ بِالْعَةِ ثُمَّ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ بِهَا قَالَ إِنَّهَا بِنْتُ ابْنِي رِضَاعًا وَأَصَرَ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ إِنَّهُ حَقٌّ كَمَا قُلْتُ وَالزَّوْجَةُ تُكَذِّبُهُ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ حَيْثُ كَذَّبَتْهُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَإِنْ صَدَّقْتُهُ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَإِنْ دَخَلَ وَكَذَّبَتْهُ فَلَهَا جَمِيعُ الْمَهْرِ وَالتَّفَقُّةِ وَالسُّكْنَى وَإِنْ صَدَّقْتُهُ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى

فَطَالَبْتُ بِالتَّأْجِيلِ لَا يُؤَجِّلُ بَلْ يُنْتَظَرُ إِلَى أَنْ يُدْرِكَ، فَإِذَا أَدْرَكَ يُؤَجِّلُ سَنَةً، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ لَا يُجَامِعُ لَا يُفِيدُ التَّأْجِيلَ، وَلِأَنَّ حُكْمَ التَّأْجِيلِ إِذَا لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا فِي الْمُدَّةِ هُوَ بُتُوتُ خِيَارِ الْفُرْقَةِ، وَفُرْقَةُ الْعَيْنِ طَلَاقٌ، وَالصَّبِيُّ لَا يَمْلِكُ الطَّلَاقَ؛ وَلِأَنَّ لِلصَّبِيِّ زَمَانًا يُوجَدُ مِنْهُ الْوُطْءُ فِيهِ ظَاهِرًا وَعَالِيًا، وَهُوَ مَا بَعْدَ الْبُلُوغِ، فَلَا يُؤَجِّلُ لِلْحَالِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ كَبِيرًا مَجْنُونًا، فَوَجَدْتُهُ عَيْنًا قَالُوا: إِنَّهُ لَا يُؤَجِّلُ كَذَا ذَكَرَ الْكَرْخِيُّ؛ لِأَنَّ التَّأْجِيلَ لِلتَّفْرِيقِ عِنْدَ عَدَمِ الدُّخُولِ، وَفُرْقَةُ الْعَيْنِ طَلَاقٌ، وَالْمَجْنُونُ لَا يَمْلِكُ الطَّلَاقَ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي شَرْحِهِ مُحْتَضَرَ الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ يُنْتَظَرُ حَوْلًا، وَلَا يُنْتَظَرُ إِلَى إِفَاقَتِهِ بِخِلَافِ الصَّبِيِّ؛ لِأَنَّ الصَّغَرَ مَانِعٌ مِنَ الْوُصُولِ، فَيُسْتَأْنَى إِلَى أَنْ يَزُولَ الصَّغَرُ، ثُمَّ يُؤَجِّلُ سَنَةً.

وَمَهْرُ الْمِثْلِ وَلَا شَيْءَ مِنَ النَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى كَذَا فِي فَتَاوَى قَدْرِي أَفْنَدِي عَنِ الْمَضْمَرَاتِ.

(سئل) فِي صَغِيرٍ رَضَعَ مِنْ زَوْجَةِ عَمِّهِ مَعَ بِنْتٍ لَهَا مِنْهُ فِي مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَالْآنَ بَلَغَ الصَّغِيرُ وَيُرِيدُ التَّرْوُجَ بِشَقِيقَةِ الْبِنْتِ الْمَذْكُورَةِ الرَّاضِعَةِ مِنْ أُمِّهَا فِي مُدَّتِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْكَافِي إِذَا أَرْضَعَتِ الْمَرْأَةُ صَبِيًّا حَرَّمَ عَلَيْهِ أَوْلَادُهَا مَنْ تَقَدَّمَ وَمَنْ تَأَخَّرَ لِأَنَّهُمْ أَحْوَانُهُ وَكَذَا وَلَدُهَا عَتَبًا بِالنَّسَبِ لِأَنَّهُ وَلَدُ أَخِيهِ.

(أقول) وَقَوْلُهُ الرَّاضِعَةُ مِنْ أُمِّهَا إِنْخَ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ لِأَنَّ مَنْ رَضَعَ مِنْ امْرَأَةٍ يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَوْلَادُهَا مِنَ النَّسَبِ وَإِنْ لَمْ تُرَضِعْهُمْ أُمُّهُمْ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ فِي الْكَنْزِ وَصَرَّحَ بِهِ فِي النَّهْرِ.  
(سئل) فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى امْرَأَةٍ وَقَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَخْبَرَتْهُ أُمُّهُ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهَا مَعَهُ وَصَدَّقَهَا الزَّوْجَ مُصِرًّا عَلَى ذَلِكَ وَكَذَّبَتْهَا الزَّوْجَةُ فَهَلْ يَرْتَفِعُ النِّكَاحُ وَيَلْزَمُ نِصْفُ الْمَهْرِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ خِزَانَةِ الْفَقْهِ رَجُلٌ تَزَوَّجَ بِامْرَأَةٍ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ أَنَا أَرْضَعْتُهَا فَهِيَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهِ صَدَّقَهَا الزَّوْجَانِ أَوْ كَذَّبَاها أَوْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ وَصَدَّقَهَا الْمَرْأَةُ أَوْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ وَكَذَّبَتْهَا الْمَرْأَةُ أَمَّا إِذَا صَدَّقَاها اِزْتَفَعَ النِّكَاحُ بَيْنَهُمَا وَلَا مَهْرَ لَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا وَإِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ وَإِنْ كَذَّبَاها لَا يَرْتَفِعُ النِّكَاحُ وَلَكِنْ يَنْظَرُ إِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهَا صَادِقَةٌ فِي إِخْبَارِهَا يُفَارِقُهَا اخْتِيَاطًا وَإِنْ كَانَ أَكْبَرُ رَأْيِهِ أَنَّهَا كَاذِبَةٌ يُمَسِّكُهَا وَإِنْ كَذَّبَهَا الزَّوْجُ وَصَدَّقَتْهَا الْمَرْأَةُ يَبْقَى النِّكَاحُ وَلَكِنْ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَخْلِفَ الزَّوْجَ بِاللَّهِ مَا تَعْلَمُ أَنِّي أُحْتَكُ مِنَ الرِّضَاعِ فَإِنْ نَكَلَ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ حَلَفَ فَهِيَ امْرَأَتُهُ وَإِنْ صَدَّقَهَا الزَّوْجُ وَكَذَّبَتْهَا الْمَرْأَةُ يَرْتَفِعُ النِّكَاحُ وَلَكِنْ لَا يَصْدُقُ الزَّوْجُ فِي حَقِّ الْمَهْرِ إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا وَيَلْزَمُهُ مَهْرٌ كَامِلٌ وَإِلَّا نِصْفُ مَهْرٍ. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْأَنْقَرَوِيِّ نَقْلًا عَنْهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ ثَبَتَ بِالشُّهُودِ الْعُدُولِ أَنَّ بَيْنَهُمَا رِضَاعًا فِي مُدَّتِهِ وَلَمْ يَدْخُلْ وَلَمْ يَحْتَلِ بِهَا أَصْلًا فَهَلْ يُعْرَقُ بَيْنَهُمَا وَلَا مَهْرَ لَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِذَا ثَبَتَ الرِّضَاعُ بِالشُّهُودِ الْعُدُولِ إِذَا كَانَتْ الشَّهَادَةُ عَلَى الزَّوْجَيْنِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَا مَهْرَ لَهَا وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَى وَمِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مَجْمُوعَةً قَدْرِي أَفْنَدِي عَنِ الْمَضْمَرَاتِ.

(أقول) وَفِي قَوْلِهِ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ إِلَّا بِتَفْرِيقِ الْقَاضِي كَمَا عَزَاهُ فِي

الْبَحْرِ فِي آخِرِ كِتَابِ الرِّضَاعِ إِلَى الْمَحِيطِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ شَهِدَ عِنْدَهَا عَدْلَانِ عَلَى الرِّضَاعِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ يَجْحَدُ ثُمَّ مَاتَا أَوْ عَابَا أَيْ الشَّاهِدَانِ قَبْلَ الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْقَاضِي لَا يَسَعُهَا الْمَقَامُ مَعَهُ كَمَا لَوْ شَهِدَا بِطَلَاقِهَا الثَّلَاثَ كَذَلِكَ وَتَمَامُهُ فِي شَرْحِ الْمَنْظُومَةِ ١٠ هـ.

أَيِ الْمَنْظُومَةِ الْوَهْبَانِيَّةُ وَعَلَّلَهُ فِي الْحَاقِيَّةِ بِأَنَّ هَذِهِ شَهَادَةٌ لَوْ قَامَتْ عِنْدَ الْقَاضِي يَثْبُتُ الرِّضَاعُ فَكَذَا لَوْ قَامَتْ عِنْدَهَا.

(سئل) فِي امْرَأَتَيْنِ أَجْنَبِيَّتَيْنِ أَرْضَعَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا أَوْلَادًا مَعْلُومِينَ لِلْأُخْرَى ثُمَّ وَلَدَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا وَالْأُخْرَى أُنْثَى وَلَمْ يَجْتَمِعَا عَلَى تَدْيٍ وَاحِدٍ بِأَنَّ لَمْ يَرْضِعِ الذَّكَرُ مِنْ أُمِّ الْأُنْثَى وَلَا الْأُنْثَى مِنْ أُمِّ الذَّكَرِ أَصْلًا فَهَلْ يَسُوعُ لِلذَّكَرِ التَّزْوُجُ بِالْأُنْثَى؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا رِضَاعٌ وَنَحْلٌ أَخْتُ أَخِيهِ رِضَاعًا كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ أُخْتُ نَسَبِيَّةٌ رَضَعَتْ مِنْ امْرَأَةٍ لَهَا بِنْتُ نَسَبِيَّةٍ فَهَلْ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ تِلْكَ الْبِنْتَ.

(الجواب): نَعَمْ لَهُ التَّزْوُجُ بِأَخْتِ أُخْتِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ لَزِيدٍ أَرْضَعَتْ فِي مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَلَدَيْنِ لِعَمْرٍو وَيُرِيدُ أَخُو زَيْدٍ التَّزْوُجَ بِبِنْتِ لِعَمْرٍو لَمْ تَرْضِعْ مِنْ زَوْجَةِ زَيْدٍ أَصْلًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) أَيُّ لَأَمَّتْهَا لَيْسَتْ بِنْتُ أَخِيهِ بَلْ هِيَ أُخْتُ أَوْلَادِ أَخِيهِ قَالَ الْمُؤَلِّفُ وَلَا يَحِلُّ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِبِنْتِ أَخِيهِ رِضَاعًا كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْمُتَوْنِ وَلَمْ يَذْكُرْ وَهِيَ فِي الْمُسْتَنْبَاتِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ أَخْبَرَتْ رَجُلًا بِأَنَّهَا أَرْضَعَتْ زَوْجَتَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهَا الرَّجُلُ وَلَا بَيِّنَتْهُ هُنَاكَ ثُمَّ مَاتَتْ زَوْجَتُهُ ثُمَّ إِنَّ الْمَرْأَةَ كَذَبَتْ نَفْسَهَا وَقَالَتْ أَخْطَأْتُ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي صَبِيٍّ مَاتَتْ أُمُّهُ فَرَضَعَ مِنْ خَالَتِهِ مَعَ بِنْتِ لَهَا فِي مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَيُرِيدُ أَبُوهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتَ خَالَةِ ابْنِهِ الَّتِي هِيَ أُخْتُ ابْنِهِ رِضَاعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ أُخْتَ ابْنِهِ رِضَاعًا نَحْلٌ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ فَبِالْأَوَّلَى أُخْتُ أُخْتُ ابْنِهِ رِضَاعًا.

(سئل) فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِأُخْتِ خَالِهِ رَضَاعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّ أُمَّ خَالِهِ وَخَالَتَهُ مِنَ الرَّضَاعِ حَلَالٌ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَالْبَحْرِ فَأُخْتُ خَالِهِ بِالْأَوَّلَى.

(أقول) أَيُّ سَوَاءٍ كَانَ كُلُّ مِنَ الْحَالِ وَأُمِّهِ مِنَ الرَّضَاعِ أَوْ كَانَ الْحَالُ مِنَ الرَّضَاعِ وَأُمُّهُ مِنَ النَّسَبِ أَوْ بِالْعَكْسِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَكَذَا يُقَالُ فِي أُخْتِ الْحَالِ فِي مَسْأَلَتِنَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ زَوْجَةٌ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا خَالَتَهَا مِنَ الرَّضَاعِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمُسْتَنْبَاتِ فَكَأَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَطَبَ امْرَأَةً وَكَانَا رَضَعَا مِنْ جَدَّتِهَا لِأُمِّهَا فَهَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ قَالَتْ أَرْضَعْتُ زَيْدًا ثُمَّ كَذَبَتْ نَفْسَهَا وَحَلَفَتْ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ أَنَّهَا لَمْ تُرْضِعْهُ أَصْلًا وَصَدَّقَهَا زَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ وَيُرِيدُ التَّزَوُّجَ بِابْنَتِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا وَفِي الْقُنْيَةِ امْرَأَةٌ كَانَتْ تُعْطِي نَذِيهَا صَبِيَّةً وَاشْتَهَرَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ تَقُولُ لَمْ يَكُنْ فِي نَذِيِّي لَبَنٌ حِينَ أَلْقَمْتُهَا نَذِيي وَلَا يَعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا جَاازَ لِابْنِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَذِهِ الصَّبِيَّةِ.

(سئل) فِي صَغِيرٍ وَصَغِيرَةٍ رَضَعَا مِنْ امْرَأَةٍ أَجْنَبِيَّةٍ فِي مَدَّةِ الرَّضَاعِ وَيُرِيدُ أَبُو الصَّغِيرِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الصَّغِيرَةَ الْمَرْبُورَةَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ يُحِلُّ لَهُ أُخْتُ وَلَدِهِ رَضَاعًا كَمَا فِي الْمُلْتَمَى وَالتَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي شَهَادَةِ النِّسَاءِ وَخَدْنٍ عَلَى الرَّضَاعِ هَلْ تُقْبَلُ؟

(الجواب): حُجَّةُ الرَّضَاعِ حُجَّةُ الْمَالِ وَهُوَ شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ أَوْ عَدْلٍ وَعَدْلَتَيْنِ وَلَا يَنْبُتُ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ وَخَدْنٍ لَكِنْ إِنْ وَقَعَ فِي قَلْبِهِ صِدْقُ الْمُخْرِ تَرْكُ قَبْلِ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ كَمَا فِي الْبَرَازِيَّةِ.

(أقول): أَيُّ تَرْكِ اخْتِيَاطًا وَذِكْرٍ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْكَافِي وَالنَّهَائَةِ أَنَّهُ لَا يَنْبُتُ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ وَلَوْ رَجُلًا قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ مُحَرَّمَاتِ الْحَاثِيَةِ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَ عَدْلٌ ثِقَةً يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ النِّكَاحُ وَإِنْ أَخْبَرَ بَعْدَ النِّكَاحِ فَالْأَحْوَطُ أَنْ يُفَارِقَهَا ثُمَّ وَفَّقَ بَيْنَهُمَا بِحَمَلِ كُلِّ عَلَى رِوَايَةٍ أَوْ حَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى غَيْرِ الْعَدْلِ أَوْ كَتَبَتْ فِي حَاشِيَتِي عَلَيْهِ عَنِ الْعَلَامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ أَنَّ قَوْلَ

الْحَانِيَّةُ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ مَعْنَاهُ يُغْتَبَى لَهُمْ بِذَلِكَ احْتِيَاظًا فَأَمَّا الثُّبُوتُ عِنْدَ الْحَاكِمِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى نِصَابِ الشَّهَادَةِ التَّامِّ وَقَالَ الشَّيْخُ قَاسِمٌ فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ نَحْوُ ذَلِكَ مُعَلَّلًا بِأَنْ تَرَكَ نِكَاحَ امْرَأَةٍ تَحِلُّ لَهُ أَوَّلَى مِنْ نِكَاحِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُ وَبَقِيَ مَا كَوْنُ أَخْبَرَ الْوَاحِدُ بِرِضَاعِ طَارِيٍّ عَلَى الْعَقْدِ كَمَا كَوْنُ تَزَوُّجِ صَغِيرَةٍ فَأَخْبَرَ بِأَنْ أُمُّهُ مِثْلًا أَرْضَعَتْهَا بَعْدَ الْعَقْدِ فَذَكَرَ الزَّيْلَعِيُّ أَنَّ خَبَرَ الْوَاحِدِ فِيهِ مَقْبُولٌ وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي الْبَحْرِ فَرَأَيْتُهُ.

(سئل) فيما إذا كَانَ لِزَيْدٍ زَوْجَةٌ وَابْنٌ مِنْهَا ثُمَّ جَاءَتْ لَهُ بِثَلَاثَةِ أَوْلَادٍ ثُمَّ أَرْضَعَتْ بِنْتَ عَمِّهِ وَيُرِيدُ زَيْدٌ تَزْوِيجَ ابْنِهِ الْمَذْكُورِ بِبِنْتِ عَمِّهِ الْمَذْكُورَةِ زَاعِمًا أَنَّهَا تَحِلُّ لِكَوْنِهَا لَمْ تَرْضَعْ مِنْ زَوْجَتِهِ مَعَ ابْنِهِ الْمَذْكُورِ بَلْ بَعْدَهُ فَهَلْ حَيْثُ رَضَعَتْ مِنْ زَوْجَتِهِ صَارَتْ أُخْتُ ابْنِهِ فَلَا تَحِلُّ لِابْنِهِ وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِ الْمَذْكُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي صَبِيٍّ رَضَعَ مِنْ امْرَأَةٍ وَعُمُرُهُ ثَلَاثُ سِنِينَ ثُمَّ أَرْضَعَتْ الْمَرْأَةُ بِنْتَ عُمُرِهَا سَنَةً فَهَلْ يَحِلُّ لِلصَّبِيِّ التَّزْوُجُ بِالْبِنْتِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الرِّضَاعَ بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّتِهِ وَهِيَ سَتَانِ وَنِصْفٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ لَا يَكُونُ مُحَرَّمًا قَالِ فِي الْخُلَاصَةِ وَلَا تَثْبُتُ الْحُرْمَةُ بَعْدَ سَتَيْنِ وَنِصْفٍ وَإِنْ لَمْ يُفْطَمْ وَبِهِ يُغْتَبَى الْقَاضِي الْإِمَامُ. اهـ.

## كِتَابُ الطَّلَاقِ

(سئل) فِي رَجُلٍ حَنَفِيٍّ حَلَفَ بِالْحَرَامِ لِيَحْجَجَنَّ زَوْجَتَهُ فِي هَذَا الْعَامِ فَلَمْ يَفْعَلْ وَخَرَجَ الْحَاجُّ مِنْ بَلَدِهَا ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامٍ رَاجَعَهَا بِالْقَوْلِ ظَانًّا جَوَازَ ذَلِكَ وَحَجَّ النَّاسَ وَرَجَعُوا فِي الْعَامِ الْمَذْكُورِ وَمَضَى مِنْ حِينِ الْمُرَاجَعَةِ الْمَذْكُورَةِ ثَمَانِيَّةُ أَشْهُرٍ وَهُوَ مُقِيمٌ مَعَهَا مُقَرَّرٌ بِطَلَاقِهَا الْمَذْكُورِ وَاشْتَهَرَ طَلَاقُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَصَارَ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مَعْلُومًا بَيْنَهُمْ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَيُرِيدُ الْآنَ مُرَاجَعَتَهَا لِعِصْمَتِهِ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا بَعْدَ ثُبُوتِ حَلْفِهِ الْمَذْكُورِ أَوَّلًا، وَاشْتِهَارُهُ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ وَالْمُرَاجَعَةُ الْأَوَّلَى غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّلَاثُ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَفْعَلِ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْعَامِ وَقَعَ عَلَيْهِ طَلْقُهُ بِإِثْنَةِ مَلَكَتِ بِهَا نَفْسَهَا وَالْمُرَاجَعَةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ لِأَنَّهَا بِدُونِ تَجْدِيدِ نِكَاحٍ وَقَبْلَ الْحِنْثِ وَحَيْثُ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا صَارَتْ أَجْنَبِيَّةً وَإِذَا كَانَ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ يُصَدَّقَانِ وَلَوْ مُرَاجَعَتُهَا



لِعِصْمَتِهِ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا كَمَا نَقَلَهُ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ عَنِ الْقُنْيَةِ وَفِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى أَبَانَهَا وَأَقَامَ مَعَهَا فَإِنْ أُشْتَهَرَ طَلَاقُهَا بَيْنَ النَّاسِ تَنْقِضِي وَإِلَّا لَا هُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْحَانِيَّةِ أَبَانَهَا ثُمَّ أَقَامَ مَعَهَا زَمَانًا إِنْ مُقَرَّرًا بِطَلَاقِهَا تَنْقِضِي عِدَّتُهَا لَا إِنْ مُنْكَرًا اهـ.

(سئل) فِي قَوْلِهِ رُوحِي طَالِقٌ هَلْ هُوَ رَجْعِيٌّ وَهَلْ يُقْبَلُ مِنْهُ دَعْوَى الْإِسْتِثْنَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ هُوَ رَجْعِيٌّ كَمَا أَفْتَى بِهِ الثُّمَرْتَايُ وَالْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ فَرَأَجَعَ فِتَاوِيهِمَا وَفِي فَوَائِدِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْأَوْزَجْنَدِيِّ لَوْ عَرَفَ الطَّلَاقُ بِإِقْرَارِهِ يُسْمَعُ دَعْوَى الْإِسْتِثْنَاءِ مِنْهُ وَلَوْ ثَبَتَ بِالْبَيِّنَةِ لَا يُسْمَعُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ فِي الْفَضْلِ السَّادِسِ وَكَذَا فِي الْبَرَازِيَةِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي أَنَّهُ تُقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِسْتِثْنَاءُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مُنَازَعٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا فَشَهِدَ عِنْدَهُ عَدْلَانِ أَنَّكَ اسْتِثْنَيْتَ مَوْصُولًا وَهُوَ لَا يَذْكُرُ ذَلِكَ هَلْ يَعْتَمِدُ عَلَى قَوْلِهَا؟

(الجواب): إِنْ كَانَ الرَّجُلُ فِي الْغَضَبِ يَصِيرُ بِحَالٍ يَجْرِي عَلَى لِسَانِهِ مَا لَا يُرِيدُ وَلَا يَحْفَظُ مَا يَجْرِي جَارَ لَهُ أَنْ يَعْتَمِدَ عَلَى قَوْلِهَا وَإِلَّا فَلَا قَاضِي خَانَ مِنْ كِتَابِ التَّعْلِيقِ (سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهُمَا فَرَحَتْ بِمَوْتِ أَحْيَاهَا كَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): يُسْأَلُ مِنْهَا عَنْ فَرَحِهَا فَإِنْ أَخْبَرَتْ بِهِ لَا يَقَعُ وَإِنْ أَخْبَرَتْ أَنَّهُمَا لَمْ تَفْرَحْ بِذَلِكَ يَقَعُ الطَّلَاقُ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ إِذَا قَالَ الرَّجُلُ إِنْ حِضْتُ حَيْضَةً فَأَنْتِ طَالِقٌ فَمَكَّنْتُ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ثُمَّ قَالَتْ حِضْتُ وَاطْهَرْتُ وَاغْتَسَلْتُ وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ فِي ذَلِكَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا الْأَصْلُ فِي جِنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَخْبَرَتْ عَمَّا هُوَ شَرْطُ الْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ بِطَلَاقِهَا وَكَذَّبَهَا الزَّوْجُ فِي ذَلِكَ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّرْطُ مِمَّا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهَا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَّا بِحُجَّةٍ لِأَنَّهَا تَدَّعِي طَلَاقًا عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجُ يُنْكِرُ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّرْطُ مِمَّا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ غَيْرُهَا كَالطَّهْرِ وَالْحَيْضِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهَا فِي حَقِّ طَلَاقِهَا إِنْ كَانَ مَا ادَّعَتْ مِنَ الشَّرْطِ قَائِمًا وَقَتَ الْإِنْخَبَارِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِمًا وَقَتَ الْإِنْخَبَارِ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ فِي الذَّخِيرَةِ فِي نَوْعِ الْإِنْخَبَارِ الْمَرْأَةُ عَمَّا هُوَ شَرْطُ الْحِنْثِ فِي الْيَمِينِ بِالطَّلَاقِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ فِي بَابِ التَّعْلِيقِ هِيَ قَوْلُهُمْ وَمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْهَا فَرَأَجَعَهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَذْخُولَةَ بَائِنًا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ صَاحِبُ فِرَاشٍ مِنْ غَيْرِ

سُؤَالٍ مِنْهَا لِذَلِكَ وَمَاتَ فِي عِدَّتِهَا فَهَلْ تَرِثُ مِنْهُ؟

(الجواب): تَرِثُ مِنْهُ إِنْ كَانَتْ وَقَّتَ الطَّلَاقَ يَمْنُ يَرِثُ كَذَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْفُصُولَيْنِ وَقَاضِي خَانَ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فِي صَحَّتِهِ فَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ تَرِثُهُ وَكَذَا لَوْ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ يَرِثُهَا الزَّوْجُ لَا لَوْ أَبَانَهَا فِي صَحَّتِهِ فَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ وَكَذَا لَوْ أَبَانَهَا فِي مَرَضِهِ بِأُمْرِهَا لَا تَرِثُهُ فَلَوْ أَبَانَهَا بِلَا أُمْرِهَا فَمَاتَ فِي الْعِدَّةِ تَرِثُهُ عِنْدَنَا لَا لَوْ مَاتَ بَعْدَ مُضِيِّهَا فَصُولَيْنِ مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ آخِرَ الْكِتَابِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ رَفِيقٍ لَهُ بَيْنَهُمَا مُعَامَلَاتٌ صَدَرَتْ الْمُشَاجَرَةُ لِأَجْلِهَا فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ أَيْ الرَّفِيقُ لَوْ تَرَاعَى لِي فِي الْمَاءِ لَا أَشْرَبُهُ قَاصِدًا فِي ذَلِكَ عَدَمَ الْمُعَامَلَةِ مَعَهُ مِنْ بَعْدُ فَهَلْ إِذَا رَاقَقَهُ وَلَمْ يُعَامِلْهُ لَا يَقَعُ طَلَّاقُهُ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّ زَيْدًا أَخَذَ مِنْهُ سَفَرَجَلَةً فَأَنْكَرَ زَيْدٌ ذَلِكَ ثُمَّ أَقَرَّ فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ حُجَّةٌ قَاصِرَةٌ عَلَى الْمُقَرِّرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَيْسَافِرَنَّ مِنْ بَلَدْتِهِ وَسَكَتَ فَقَالَ عَمْرُو وَتَعُودُ سَرِيعًا فَقَالَ وَلَا أَعُودُ مَا لَمْ تَمُضِ سِتَّتَانِ وَسَافَرَ إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ وَمَكَثَ بِهَا نَحْوَ شَهْرٍ ثُمَّ عَادَ إِلَى بَلَدْتِهِ فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ وَلَا يُلْحَقُ قَوْلُهُ الْمَذْكُورُ بِحَلْفِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا أَلْحَقَ بِالْيَمِينِ الْمُعْتَقِدِ بَعْدَ سُكُوتِهِ شَرْطًا إِنْ كَانَ الشَّرْطُ لَهُ لَا يُلْتَحَقُ بِالْإِجْمَاعِ وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ عَلَيْهِ يُلْتَحَقُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ سَلَمَةَ لَا يُلْتَحَقُ بِهِ أَخَذَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ. اهـ.

وَفِي الْبَزَازِيَّةِ وَالْمُخْتَارِ قَوْلُ ابْنِ سَلَمَةَ وَهُوَ عَدَمُ الْإِلْتِحَاقِ بَعْدَ الْفَرَاعِ فِي الْحَالَيْنِ وَبِهِ يُفْتَى. اهـ.

وَأَفْتَى بِذَلِكَ التُّمَرَنَائِيُّ وَفِي الْحَايِيَّةِ رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَنْتِ طَالِقٌ وَسَكَتَتْ ثُمَّ قَالَ ثَلَاثًا إِنْ كَانَ سُكُوتُهُ لَا يَنْقُطَعِ النَّفْسُ تَطَلَّقُ ثَلَاثًا وَإِلَّا فَوَاحِدَةٌ لِأَنَّ السُّكُوتَ لَا يَنْقُطَعِ النَّفْسُ لَا يَنْقُطَعُ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا طَلَقَةً وَاحِدَةً ثُمَّ بَعْدَ سَاعَةٍ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَهَلْ بَانَتْ بِالْأُولَى لَا إِلَى عِدَّةٍ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الثَّانِي؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ كُلَّ لَفْظٍ إِيقَاعٌ عَلَى حِدَةٍ فَتَبَيَّنَ بِالْأَوَّلِ بِلَا عِدَّةٍ فَتُضَادِفُهَا الثَّانِيَّةُ وَهِيَ بَاطِنَةٌ فَلَا يَقَعُ كَذَا فِي الْمُتَقَيِّ وَغَيْرِهِ فَلَهُ عَقْدُ نِكَاحِهِ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بِذِمَّتِهِ لِرُؤُوسِهِ دَيْنٌ مُقَسَّطٌ عَلَيْهِ كُلُّ يَوْمٍ مِضْرِيَّتَيْنِ فَحَلَفَ لَهَا بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ يَدْفَعُ لَهَا كُلَّ يَوْمٍ مِضْرِيَّتَيْنِ وَأَقَرَّ بِأَنَّهُ كَسَرَ لَهَا مِنَ الْقِسْطِ خَمْسَ عَشْرَةَ مِضْرِيَّةً لِإِعْسَارِهِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): بِمُقْتَضَى مَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَّامَةُ التُّمْرَتَايْنِ وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ لِأَنَّ شَرْطَ الْعَجْزِ أَنْ لَا يُمَكِّنَ الْبِرُّ أَصْلًا فَحَيْثُ أَمَكَّنَهُ الْبِرُّ بِنَحْوِ اسْتِقْرَاضٍ أَوْ هَبَةٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَلَمْ يَبَرِّ وَقَعَ عَلَيْهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يُسَافِرَ حَتَّى يُعْطِيَ زَوْجَتَهُ خَرْجِيَّةً فَسَافَرَ وَلَمْ يُعْطِهَا خَرْجِيَّةً وَادَّعَى أَنَّهُ نَسِيَ ذَلِكَ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ يَقَعُ طَّلَاقُ السَّاهِي قَضَاءً فَقَطْ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّ السَّهْوَ وَالنَّسْيَانَ مُتَرَادِفَانِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُؤُوسِهِ رُوحِي طَالِقٌ وَكَرَّرَهَا ثَلَاثًا نَاقِيًا بِذَلِكَ جَمِيعِهِ وَاحِدَةً وَتَأْكِيدًا لِلأَوَّلَى وَزَجَرَهَا وَخَوِيفَهَا وَهُوَ يَخْلِفُ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ أَنَّهُ قَصَدَ ذَلِكَ لَا غَيْرَهُ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ دِيَانَةً حَيْثُ نَوَاهَا فَقَطْ وَلَوْ مُرَاجَعَةً زَوْجَتِهِ فِي الْعِدَّةِ بِدُونِ إِذْنِهَا حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ عَلَيْهَا طَلَقَتَانِ؟

(الجواب): لَا يُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ قَضَاءً لِأَنَّ الْقَاضِيَ مَأْمُورٌ بِاتِّبَاعِ الظَّاهِرِ وَاللَّهُ يُتَوَلَّى السَّرَائِرَ وَإِذَا دَارَ الْأُمُورُ بَيْنَ التَّأْسِيسِ وَالتَّأْكِيدِ تَعَيَّنَ الْحُمْلُ عَلَى التَّأْسِيسِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَيُصَدِّقُ دِيَانَةً أَنَّهُ قَصَدَ التَّأْكِيدَ وَيَقَعُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ دِيَانَةً حَيْثُ نَوَاهَا فَقَطْ وَلَوْ مُرَاجَعَتُهَا فِي الْعِدَّةِ بِدُونِ إِذْنِهَا حَيْثُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ عَلَيْهَا طَلَقَتَانِ لِأَنَّ رُوحِي طَالِقٌ رَجْعِيٌّ كَمَا فِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ وَالتُّمْرَتَايْنِ وَغَيْرِهِمَا وَأَمَّا رُوحِي فَقَطْ فَإِنَّهُ كِنَايَةٌ إِذْ هُوَ كَاذِبِيٌّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَكِنْ لَا يُصَدِّقُ أَنَّهُ قَصَدًا لِتَأْكِيدِ إِلَّا بِيَمِينِهِ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ كَانَ الْقَوْلُ فِيهِ قَوْلَهُ إِنَّمَا يُصَدِّقُ مَعَ اليمينِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِي الْإِخْبَارِ عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ كَمَا فِي الرَّيْلَعِيِّ وَأَفْتَى بِذَلِكَ التُّمْرَتَايْنِ.

وَقَالَ فِي الْحَاقِيَّةِ لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْتَ طَالِقٌ وَقَالَ أَرَدْتُ بِهِ التَّكْرَارَ صُدِّقَ

دِيَانَةً وَفِي الْقَضَاءِ طَلَّقْتُ ثَلَاثًا. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْأَشْبَاهِ وَالْحَدَادِيّ وَزَادَ الزَّيْلَعِيُّ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالْقَاضِي فَلَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تُمَكِّنَهُ إِذَا سَمِعَتْ مِنْهُ ذَلِكَ أَوْ عَلِمَتْ بِهِ لِأَنَّهَا لَا تَعْلَمُ إِلَّا الظَّاهِرَ. اهـ.

(سئل) فِي الرَّجُلِ إِذَا شَكَ أَنَّهُ طَلَّقَ أَمْ لَا فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يَقَعُ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ أَيْ فِي قَاعِدَةِ الْأَصْلِ بَرَاءَةُ الذِّمَّةِ.

(سئل) فِي قُرُوبٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ مَا دَامَ فَلَانٌ شَيْخًا فِيهَا وَرَحَلَ مِنْهَا قَوْمًا بِزَوْجَتِهِ، وَجَمِيعَ مَالِهِ فِيهَا ثُمَّ عَزَلَ الشَّيْخُ الْمَذْكُورُ عَنِ الْمَشِيخَةِ وَنُصِبَ غَيْرُهُ شَيْخًا مَكَانَهُ ثُمَّ رَجَعَ الْحَالِفُ إِلَى الْقَرْيَةِ وَسَكَنَ فِيهَا وَعَادَ الشَّيْخُ الْمَعزُولُ إِلَى الْمَشِيخَةِ فَهَلْ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ انْحَلَّتِ الْيَمِينُ بِعَزْلِ الشَّيْخِ الْمَعزُولِ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ وَلَوْ عَادَ الشَّيْخُ الْأَوَّلُ لِلْمَشِيخَةِ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ: كَلِمَةُ مَا زَالَ وَمَا كَانَ غَايَةً تَنْتَهِي الْيَمِينُ بِهَا.

وَقَالَ الْعَلَائِيُّ فَلَوْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ كَذَا مَا دَامَ يَبْخَارَى فَخَرَجَ مِنْهَا ثُمَّ رَجَعَ فَفَعَلَ لَا يَحْنُثُ لِانْتِهَاءِ الْيَمِينِ وَكَذَا لَا يَأْكُلُ هَذَا الطَّعَامَ مَا دَامَ فِي مِلْكِ فَلَانٍ فَبَاعَ فَلَانٌ بَعْضَهُ لَا يَحْنُثُ بِأَكْلِ بَاقِيهِ لِانْتِهَاءِ الْيَمِينِ بِبَيْعِ الْبَعْضِ. اهـ.

وَأَفْتَى بِذَلِكَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ وَالشَّيْخُ الْحَائِكُ وَصُورَةُ مَا أَجَابَ بِهِ الرَّمْلِيُّ الْأَصْلُ أَنَّ الْحَالِفَ إِذَا جُعِلَ غَايَةً وَفَانَتْ تَبْطُلُ الْيَمِينُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَخَرَجُوا عَلَى ذَلِكَ قُرُوعًا فَقَوْلُ الْحَالِفِ مَا دَامَ أَوْ كَانَ أَوْ اسْتَمَرَّ أَوْ اسْتَقَرَّ أَوْ طَوَّلَ مَا الْأَمْرُ كَذَا وَمَا زَالَ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا يُوجِبُ التَّوَقُّيْتَ يَقْتَضِي الدَّوَامَ وَعَدَمَ الْإِنْقِطَاعِ لِبَقَاءِ الْيَمِينِ فَإِذَا زَالَتِ الدَّيْمُومِيَّةُ وَفَعَلَ ذَلِكَ الْفِعْلَ فَقَدْ فَعَلَهُ وَالْيَمِينُ مُنْتَهِيَةٌ فَلَا يَحْنُثُ صَرَّحَ بِهِ فِي الظَّهِيرِيَّةِ وَجَامِعُ الْفَتَاوَى وَفَتَاوَى الْفَضْلِيِّ وَفَتَاوَى أَبِي اللَّيْثِ وَالْعِيُونِ وَالْبَحْرِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ النِّقْلَ مُسْتَفِضٌّ فِي الْمَسْأَلَةِ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ ادَّعَتْ عَلَيْهِ زَوْجَتُهُ أَنَّهُ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُسَافِرُ حَتَّى يَدْفَعَ لَهَا خَمْسَةَ قُرُوشٍ وَأَنَّهُ سَافَرَ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهَا وَقَالَ دَفَعْتُ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ وَلَا بَيِّنَةٌ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بَيِّنَةٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى وَقُوعِ الطَّلَاقِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي أَوَاخِرَ الْبَابِ نَقْلُ الْمَسْأَلَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَلَفَ زَيْدٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُسَاكِنُ صَهْرَهُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهَلْ إِذَا سَاكَنَهُ فِيهَا وَكَانَ كُلُّ مِثْلٍ مِنْهُمَا فِي دَارٍ عَلَى حِدَةٍ لَا يَحْتَسِبُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا بِالْكُوفَةِ فَهُوَ عَلَى الْمَسَاكِنَةِ فِي دَارٍ بِالْكُوفَةِ حَتَّى لَوْ سَكَنَ الْحَالِفُ فِي دَارٍ وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ فِي دَارٍ أُخْرَى لَا يَحْتَسِبُ لِأَنَّ الْمَسَاكِنَةَ هِيَ الْمُخَالَطَةُ وَذَلِكَ لَا يُوجَدُ إِذَا سَكَنَا فِي دَارَيْنِ وَتَخْصِيصُ الْكُوفَةِ بِالذِّكْرِ لِتَخْصِيصِ الْيَمِينِ بِهَا حَتَّى لَا يَحْتَسِبُ بِالْمَسَاكِنَةِ فِي غَيْرِهَا إِلَّا إِذَا نَوَى أَنْ لَا يَسْكُنَ هُوَ وَالْمَحْلُوفُ عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَلَى مَا نَوَى لِأَنَّهُ شَدَّدَ الْأَمْرَ عَلَى نَفْسِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يُسَاكِنَ فَلَانًا فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ فَهُوَ عَلَى أَنْ يُسَاكِنَهُ فِي تِلْكَ الْقَرْيَةِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَكَذَلِكَ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يُسَاكِنَهُ فِي الدُّنْيَا ذَخِيرَةً مِنَ الْإِيمَانِ فِي تَوَعُّدٍ آخَرَ فِي السُّكْنَى.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ زَوْجَةٌ مُوَافِقَةٌ لِأُمِّهَا مُطِيعَةٌ لَهَا وَكُلٌّ مِنْهُمَا فِي مَسْكَنِ عَلَى حِدَةٍ فَقَالَ لَزَوْجَتِهِ مَا دُمْتُ مَعَ أُمِّكَ تَكُونِي طَالِقَةً فَانْقَطَعَتْ عَنْ مُوَافَقَتِهَا وَإِطَاعَتِهَا مُدَّةً وَلَفْظُ تَكُونِي مُغْلَبٌ فِي الْحَالِ وَبَيِّنَتْهُ فِي الْمَعْيَةِ الْمَذْكُورَةِ مَا ذُكِرَ مِنَ الْمَوَافَقَةِ وَالْإِطَاعَةِ لَهَا فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): صِغَةُ الْمُضَارَعِ لَا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا إِذَا غَلَبَ فِي الْحَالِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْكَمَالُ بْنُ الْهَيْثَمِ وَحَيْثُ تَرَكْتَ ذَلِكَ الْمُدَّةَ الْمَذْكُورَةَ فَإِذَا عَادَتْ لِمُوَافَقَتِهَا وَإِطَاعَتِهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ لِأَنَّ كَلِمَةَ مَا دَامَ غَايَةُ يَنْتَهِي الْيَمِينُ بِهَا كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ.

(سئل) فِي جَمَاعَةِ خَادِمِينَ فِي بَابٍ حَاكِمٍ حَلَفُوا بِالطَّلَاقِ إِنْ عَادَ زَيْدٌ لِحُدْمَتِهِ لِيُخْرِجُوهُ مِنْ بَابِهِ فَإِذَا عَادَ زَيْدٌ لِحُدْمَتِهِ كَمَا كَانَ وَخَرَجَ الْجَمَاعَةُ مِنَ الْبَابِ وَتَرَكُوا الْحُدْمَةَ مُدَّةً فَهَلْ بَرُّوا بِبَيْمَتِهِمْ وَإِذَا عَادُوا بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى بَابِهِ وَخَدَمُوا لَا يَقَعُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تَدْخُلَ دَارَ أَبِيهَا إِلَى سَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ فِي السَّتَيْنِ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ غَيْرُ مُسْتَعْرِقٍ لِتَرَكَتِهِ فَهَلْ إِذَا دَخَلَتِ الدَّارَ الْآنَ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ فَمَاتَ صَاحِبُ الدَّارِ ثُمَّ دَخَلَ الْحَالِفُ إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ لَا يَحْتَسِبُ لِأَنَّهَا انْتَقَلَتْ لِلْوَرَثَةِ بِالْمَوْتِ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ يَخْنُثُ لِأَنَّهَا بَقِيَتْ عَلَى حُكْمِ مِلْكِ الْمَيِّتِ وَقَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ لَا يَخْنُثُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِأَنَّهَا لَمْ تَبَقْ مِلْكًا لِلْمَيِّتِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. اهـ مِنْ الْبَحْرِ مِنْ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَصَلَ لَهُ دَهْشٌ زَالَ بِهِ عَقْلُهُ وَصَارَ لَا شُعُورَ لَهُ لِأَمْرِ عَرَضَ لَهُ مِنْ ذَهَابِ مَالِهِ وَقَتْلِ ابْنِ خَالِهِ فَقَالَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَا رَبِّ أَنْتَ تَشْهَدُ عَلَيَّ أَنِّي طَلَّقْتُ فَلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ يَعْنِي زَوْجَتَهُ الْمَخْصُوصَةَ بِالثَّلَاثِ عَلَى أَرْبَعِ مَذَاهِبِ الْمُسْلِمِينَ كُلَّمَا حَلَّتْ تَحْرُمُ فَهَلْ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ؟

(الجواب): الدَّهْشُ هُوَ ذَهَابُ الْعَقْلِ مِنْ ذَهَلٍ أَوْ وَلَهُ وَقَدْ صَرَّحَ فِي التَّنْوِيرِ وَالتَّارِخَانِيَةِ وَغَيْرِهِمَا بِعَدَمِ وَقُوعِ طَلَاقِ الْمَدْهُوشِ فَعَلَى هَذَا حِينَ حَصَلَ لِلرَّجُلِ دَهْشٌ زَالَ بِهِ عَقْلُهُ وَصَارَ لَا شُعُورَ لَهُ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ يَمِينُهُ إِنْ عُرِفَ مِنْهُ الدَّهْشُ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ مِنْهُ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ قَضَاءً إِلَّا بِبَيِّنَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ عُلَمَاءُ الْحَنَفِيَّةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ زَوْجَتِهِ الْمَدْخُولِ بِهَا أَنَّهُمَا تَرُوحُ طَالِقَةً وَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ أَضَلًّا وَقَدْ غَلَبَ الْمُضَارَعُ فِي الْحَالِ فَهَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا فِي الْعِدَّةِ بِلَا إِذْنِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى أُخْتِهِ الْبَالِغَةِ السَّاكِنَةِ فِي دَارِ أَبِي زَوْجِهَا قَائِلًا لَا أُحْلِيكَ تَسْكِينًا مَعَ حَمَاتِكَ فِي الدَّارِ الْمَرْبُورَةِ وَالرَّجُلُ لَا يَمْلِكُ مَنَعَ مُسَاكِنَتِهَا بِالْفِعْلِ فَهَلْ إِذَا مَنَعَهَا بِالْقَوْلِ يَصِيرُ بَارًّا وَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ تَكُنِ الدَّارُ لِلْحَالِفِ فَمَنَعَهَا بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لَا يَخْنُثُ كَمَا فِي الْحَاقِيَةِ وَالْبَزَازِيَةِ مِنَ الْأَيَّامِ فِي الْيَمِينِ عَلَى فِعْلِ الْغَيْرِ وَرَسَائِلِ الْعَلَامَةِ الشُّرُبْلَانِيِّ رَجُلٌ حَلَفَ لَا يَدْعُ فُلَانًا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ إِنْ كَانَتْ الدَّارُ لِلْحَالِفِ فَمَنَعَهُ بِالْقَوْلِ وَلَمْ يَمْنَعْهُ بِالْفِعْلِ حَتَّى دَخَلَ حَنْثٌ فِي يَمِينِهِ وَيَكُونُ شَرْطُ بَرِّهِ الْمَنَعُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلُ بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الدَّارُ لِلْحَالِفِ فَمَنَعَهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لَا يَكُونُ حَانِثًا. اهـ.

خَاتِمَةٌ مِنَ الْأَيَّامِ مِنْ فَضْلِ التَّزْوِيجِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي زِيَادَةُ تَقْلٍ فِي الْمَسْأَلَةِ فِي أَوَاخِرِ الْبَابِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنْ لَا يَدْخُلَ دَارَ أَهْلِ زَوْجَتِهِ فَوَقَفَ عِنْدَ بَابِهَا فَتَلَّتْهُ حَمَاتُهُ وَدَفَعَهُ ابْنُهَا حَتَّى أُدْخِلَ مُكْرَهَا غَيْرَ رَاضٍ بِالدُّخُولِ فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِالدُّخُولِ مُكْرَهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) مَعْنَاهُ أَنَّهُ أُدْخِلَ بِسَبَبِ التَّلِّ وَالِدَفْعِ بَحِثٌ لَا يُمَكِّنُهُ عَدَمُهُ حَتَّى لَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ الدُّخُولُ كَمَا لَوْ سَقَطَ مِنْ عُلُوِّ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ أُكْرِهَ عَلَى الدُّخُولِ بِالْإِكْرَاهِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي يَكُونُ بِالتَّوَعُّدِ وَخَوْفِ التَّلْفِ لِمَا فِي الْبَحْرِ مِنْ أَنَّهُ يَحْتَضِرُ بِهِ لَمَّا عُرِفَ أَنَّ الْإِكْرَاهَ لَا يَعْدَمُ الْفِعْلَ عِنْدَنَا وَنَظِيرُهُ مَا لَوْ حَلَفَ لَا يَأْكُلُ هَذَا الطَّعَامَ فَأُكْرِهَ عَلَيْهِ حَتَّى أَكَلَهُ حَيْثُ وَلَوْ أُوجِرُهُ فِي حَلْقِهِ لَا يَحْتَضِرُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَفِي الْمُجْتَبَى لَوْ هَبَّتْ بِهِ الرِّيحُ وَأَدْخَلَتْهُ لَمْ يَحْتَضِرْ ١ هـ.

فَإِذَا لَمْ يَحْتَضِرْ بِفِعْلِ الرِّيحِ لَا يَحْتَضِرُ بِفِعْلِ فَاعِلٍ مُخْتَارٍ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى فَافْهَمْ فَقَدْ خَفِيَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ عَلَى بَعْضِ النَّاطِرِينَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لَهُ زَيْدٌ دَخَلَ عَمْرُو عِنْدَ زَوْجَتِكَ يَفْعَلُ شَيْئًا فَاحِشًا فَقَالَ الرَّجُلُ إِنْ كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَمْ يَصْدُرْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَصْلًا فَمَا الْحُكْمُ؟  
(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ مَا ذُكِرَ لَا تَطْلُقُ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ وَقُوعُ ذَلِكَ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ الْمَجَازَةِ لِأَنَّ الْمُتَكَلَّمَ غَيْرُهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ فَقَالَتْ لَهُ يَا عَرِصُ فَقَالَ لَهَا إِنْ كُنْتُ عَرِصًا تَكُونِي طَالِقَةً ثَلَاثًا فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالِ الْغَضَبِ تَطْلُقُ لِأَنَّ كَلَامَهُ يُحْمَلُ عَلَى الْمَجَازَةِ وَإِنْ قَالَ نَوَيْتُ التَّعْلِيقَ صَدَقَ دِيَانَةً لَا قَضَاءً وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ حَالَةِ الْغَضَبِ وَنَوَى بِهِ التَّعْلِيقَ وَلَمْ يَكُنْ مُتَصِفًا بِالشَّرْطِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ.

امْرَأَةٌ قَالَتْ لِرَوْجِهَا يَا سَفَلَةٌ أَوْ يَا قَرْطَبَانُ أَوْ يَا كَشْخَانُ أَوْ شَيْئًا مِنَ الشَّتَمِ فَقَالَ الزَّوْجُ إِنْ كُنْتُ كَمَا قُلْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ فَقَالَ الْفَقِيهَ أَبُو جَعْفَرٍ وَأَبُو بَكْرِ الْإِسْكَافُ تَطْلُقُ الْمَرْأَةُ كَمَا قَالَ سِوَاءُ كَانَ الزَّوْجُ كَمَا قَالَتْ أَوْ لَمْ يَكُنْ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِأَنَّ كَلَامَهُ مُحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازَةِ ظَاهِرًا جَزَاءً لِإِيْدَاءِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا فَإِنْ قَالَ الزَّوْجُ نَوَيْتُ بِهِ التَّعْلِيقَ قَالَ أَبُو بَكْرِ الْإِسْكَافُ دَيْنٌ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يُدَيِّنُ فِي الْقَضَاءِ لِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى الْمَجَازَةِ ظَاهِرًا وَقَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ فَهُوَ عَلَى الْمَجَازَةِ وَلَا

يُصَدَّقُ فِي نِيَّةِ التَّغْلِيْقِ قَضَاءً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ يَنْوِي فِي ذَلِكَ فَإِنْ قَالَ نَوَيْتُ بِهِ التَّغْلِيْقَ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ كَمَا قَالَتْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَإِلَّا فَلَا خَائِيَّةَ مِنْ كِتَابِ التَّغْلِيْقِ وَقَالَ فِي الْبَزَازِيَّةِ بَعْدَ ذِكْرِ الْخِلَافِ فِي مَسَائِلِ الْمَجَازَاةِ وَقَالَ آخَرُ إِنَّ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ فَعَلَى الْمَجَازَاةِ فَيَقَعُ فِي الْحَالِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَوْجَتِهِ عَلَيَّ الْحَرَامُ لَتَذْهَبِينَ فِي غَدٍ إِلَى بَيْتِ أَهْلِكَ وَأَعْطَيْتَكَ حَقَّكَ يَعْني مُؤَخَّرَ صَدَاقِهَا فَذَهَبَتْ فِي الْغَدِ لِبَيْتِ أَهْلِهَا وَدَفَعَ لَهَا مُؤَخَّرَهَا وَوَضَعَهُ بِحَيْثُ تَنَالَهُ يَدُهَا فَامْتَنَعَتْ مِنْ أَخْذِهِ فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ بَرَّ بِحَلْفِهِ لِأَقْضِيْنَ مَالِكَ الْيَوْمَ لَوْ وَجَدَهُ فَأَعْطَاهُ فَلَمْ يَقْبَلْ فَوَضَعَهُ بِحَيْثُ تَنَالَهُ يَدُهُ لَوْ أَرَادَ قَبْضَهُ وَإِلَّا لَا تَنْوِيْرُ عَنِ الظَّهْرِ يَّةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ مَكَانَ فُلَانٍ هَذِهِ الْأَيَّامَ وَكَانَ حَلْفُهُ فِي جُمُعَةِ عِيدِ الْأَضْحَى فَلَمْ يَدْخُلْهُ حَتَّى مَضَتْ عَشْرَةُ أَيَّامٍ مِنْ حِينِ الْحَلْفِ فَهَلْ إِذَا دَخَلَهُ الْآنَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْحَرَامُ؟

(الجواب): الْأَيَّامُ مَعْرِفَةٌ تَنْصَرِفُ إِلَى عَشْرَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ صَاحِبَاهُ تَقَعُ عَلَى جُمُعَةٍ كَمَا فِي الْمُتَلَقَّى فَحَيْثُ مَضَى مِنْ حَلْفِهِ عَشْرَةُ أَيَّامٍ لَا يَحْتُثُ إِذَا دَخَلَ الْمَكَانَ الْمَرْبُورُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَبَ مِنْهُ آخَرُ زَوْجَتِهِ طَلَّاقَهَا فَقَالَ الرَّجُلُ فُلَانٌ وَكَيْلِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَطَلَّقَهَا فُلَانٌ ثَلَاثًا وَلَمْ يَنْوِ الْمُوَكَّلُ الثَّلَاثَ فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ؟

(الجواب): الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ثَلَاثًا إِنْ نَوَى الزَّوْجُ الثَّلَاثَ وَقَعْنَ وَإِلَّا لَمْ يَقَعْ شَيْءٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَقَعُ وَاحِدَةً كَارِزُونِي عَنْ الْحَانُوتِيِّ وَمِثْلُهُ فِي الْخَائِيَّةِ مِنْ فَضْلِ الطَّلَاقِ الَّذِي يَكُونُ مِنَ الْوَكِيلِ وَفِيهَا وَكَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً فَطَلَّقَهَا الْوَكِيلُ ثِنْتَيْنِ لَا يَقَعُ شَيْءٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَقَعُ وَاحِدَةً اهـ.

لَكِنْ فِي مَسْأَلَتِنَا لَا يَقَعُ شَيْءٌ عِنْدَهُمْ جَمِيعًا حَيْثُ أَنْشَأَ قَالَ فِي الْمُتَلَقَّى مِنْ شَتَّى الْقَضَاءِ وَذَكَرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي آخِرِ صَكِّ يَبْطُلُ كُلُّهُ وَعِنْدَهُمَا آخِرُهُ فَقَطْ وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ وَهَذَا أَضْيَفُ الْإِنْشَاءِ الْمَذْكُورُ إِلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ فَقَطْ وَهُوَ الْوَكَالَةُ الْمَذْكُورَةُ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَيَتَزَوَّجَنَّ قَبْلَ مَجِيءِ الْحَاجِّ فَعَقَّدَ عَقْدَهُ عَلَى امْرَأَةٍ وَلَمْ



يَدْخُلُ بِهَا حَتَّى جَاءَ الْحَاجُّ فَهَلْ بَرَّ يَمِينَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ أَفْتَى بِهِ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مَنْ فَضَلَ تَعَارُضِ الْعُرْفِ مَعَ الشَّرْعِ لَوْ حَلَفَ لَا يَنْكِحُ فَلَانَّةٌ حِنْثٌ بِالْعَقْدِ لِأَنَّهُ النِّكَاحُ شَرْعًا لَا بِالْوُطْءِ كَمَا فِي كَشْفِ الْأَسْرَارِ بِخِلَافِ لَا يَنْكِحُ زَوْجَتَهُ فَإِنَّهُ لِلْوُطْءِ. اهـ.

وَهَذَا فِي النِّكَاحِ فَفِي التَّرْوُجِ بِالْأُولَى قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الصَّحَّاحِ النِّكَاحُ الْوُطْءُ وَقَدْ يَكُونُ الْعَقْدُ تَقْوُلُ نَكَحْتُهَا وَنَكَحْتُ هِيَ أَيْ تَزَوَّجْتُ وَهِيَ نَاكِحٌ مِنْ بَنِي فَلَانٍ أَيْ ذَاتُ زَوْجٍ. اهـ.

فَقَسَّرَ النِّكَاحَ الَّذِي هُوَ الْعَقْدُ بِالتَّرْوُجِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ سُئِلَ عَنْ زَوْجَتِهِ فَقَالَ أَنَا طَلَّقْتُهَا وَعَدَّيْتُ عَنْهَا وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يُطَلِّقْهَا بَلْ أَخْبَرَ كَاذِبًا فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): لَا يَصْدَقُ قَضَاءٌ وَيُدَيِّنُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى وَفِي الْعَلَائِي عَنْ شَرْحِ نَظْمِ الْوُهْبَانِيَّةِ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ أَوْ أَنْتِ حُرٌّ وَعَنَى بِهِ الْإِخْبَارَ كَذِبًا وَقَعَ قَضَاءٌ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ. اهـ.

وَفِي الْبَحْرِ الْإِقْرَارُ بِالطَّلَاقِ كَاذِبًا يَقَعُ قَضَاءٌ لَا دِيَانَةٌ. اهـ.

وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ وَالْعَلَّامَةُ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُشَارِكُ فَلَانًا فَشَارَكَهُ بِهَامِلِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ شَارَكَهُ بِهَامِلِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ لَا يَحْنُثُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَزَبَ قَالَ بِالتَّرْكِيَّةِ مَا مَعْنَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ الَّذِي أَخَذْتَهُ وَالَّذِي أَخَذَهُ يَعْنِي

النِّكَاحَ يَكُونَانِ طَالِقَتَيْنِ وَيُرِيدُ التَّرْوُجَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): إِذَا عَقَدَ نِكَاحَهُ فُضُولِيٍّ وَأَجَارَ هُوَ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ

الْمَذْكُورُ وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَطَاءُ اللَّهِ أَفَنْدِي وَالْمَسْأَلَةُ فِي الظَّهْرِيَّةِ فِي الثَّانِي مِنَ الطَّلَاقِ قَالَ لَوْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَالْحِيلَةُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَعْقِدَ فُضُولِيٍّ بَيْنَهُمَا عَقْدَ النِّكَاحِ فَيَجِيزُ بِالْفِعْلِ وَلَا يَحْنُثُ. اهـ.

وَكَتَبَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا سُؤَالَ وَجَدَهُ بِخَطِّ جَدِّهِ الْمَرْحُومِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيِّ وَهُوَ

سُئِلَ فِي رَجُلٍ قَالَ كُلَّمَا تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَإِنْ عَقَدَ لِي النِّكَاحَ فُضُولِيٍّ أَوْ أَجَزْتُ

بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ فَتَكُونُ طَالِقًا ثَلَاثًا أَيْضًا وَأَرَادَ التَّرْجُحَ فَكَيْفَ الْحِيلَةُ الْجَوَابُ لَهُ فِي التَّرْجُحِ حِيلَتَانِ الْأُولَى أَنْ يَتَرَوَّجَ امْرَأَةٌ فَتَطْلُقَ ثَلَاثًا فَيَحْنُثُ وَتَنْحُلُ الْيَمِينَ فِي حَقِّهَا فَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَرَوَّجَهَا بَعْدَ رَوْجٍ آخَرَ فِي رِوَايَةِ أَبِي يُوسُفَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَتَرَوَّجَهُ بِامْرَأَةٍ فَضُؤِلِيٍّ بَغَيْرِ أَمْرِهَا فَيُجِزُهُ هُوَ فَيَحْنُثُ وَتَنْحُلُ الْيَمِينَ قَبْلَ إِجَارَةِ الْمَرْأَةِ لَا إِلَى جَزَاءٍ لِعَدَمِ الْمَلِكِ ثُمَّ تُجِزُهُ الْمَرْأَةُ فَإِجَارَتُهَا لَا تَعْمَلُ أَيُّ لَا تُثَبِّتُ الْعَقْدَ فَيُجَدِّدَانِ النِّكَاحَ بِمُبَاشَرَةٍ فَضُؤِلِيٍّ وَإِجَارَتُهَا لَهُ كَمَا ذَكَرَهُ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فِيمَا إِذَا قَالَ كُلُّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا أَوْ يَتَزَوَّجُهَا غَيْرِي لِأَجْلِي وَأُجِزُهُ فِيهِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَلَا سِيَّمَا أَنَّهُ ذَكَرَ فِي هَذَا السُّؤَالِ الشَّرْطَ فِي جَانِبِ الْفُضُولِيٍّ بِكَلِمَةٍ إِنْ وَهِيَ لَا تَقْتَضِي التَّكْرَارَ اتِّفَاقًا فَكَانَ مَسَاعُ هَذِهِ الْحِيلَةِ هُنَا أُولَى كِتَبِهِ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُفَيْ عَنْهُ. اهـ. مُخْتَصَرًا.

(أقول) وَارْجِعْ إِلَى مَا مَرَّ أَوَائِلَ كِتَابِ النِّكَاحِ وَارْجِعْ أَيْضًا إِلَى مَا كَتَبْتَهُ فِي حَاشِيَّتِي رَدَّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَلَهُ امْرَأَتَانِ مَدْخُولٌ بِهِمَا ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَهَلْ لَهُ أَنْ يُوقِعَ الطَّلَاقَ عَلَى إِحْدَاهُمَا؟

(الجواب:) نَعَمْ وَفِي الذَّخِيرَةِ رَجُلٌ لَهُ امْرَأَتَانِ لَمْ يَدْخُلْ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فَقَالَ امْرَأَتِي طَالِقٌ امْرَأَتِي طَالِقٌ ثُمَّ قَالَ أَرَدْتُ وَاحِدَةً مِنْهُمَا لَا أُصَدِّقُهُ وَأُيَبِّنُهَا مِنْهُ وَلَوْ كَانَ دَخَلَ بِهِمَا فَلَهُ أَنْ يُوقِعَ الطَّلَاقَ عَلَى إِحْدَاهُمَا اهـ. وَوَجْهُهُ أَنْ تَفْرِيقَ الطَّلَاقِ عَلَى غَيْرِ الْمَدْخُولَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ وَعَلَى الْمَدْخُولَةِ صَحِيحٌ بَحْرٌ مِنَ الطَّلَاقِ الصَّرِيحِ.

(أقول) أَيُّ إِذَا كَرَّرَ قَوْلَهُ امْرَأَتِي طَالِقٌ وَلَهُ امْرَأَتَانِ غَيْرُ مَدْخُولٍ بِهِمَا وَصَرَفَ اللَّفْظَيْنِ إِلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا لَا يُصَدِّقُ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَفْرِيقُ الطَّلَاقِ عَلَى غَيْرِ الْمَدْخُولَةِ وَهُوَ لَا يَصِحُّ فَيَلْزَمُ إِبْطَالُ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ لِأَنَّ غَيْرَ الْمَدْخُولَةِ لَا يَلْحَقُهَا طَلَاقٌ عَلَى طَلَاقٍ لِأَنَّهُمَا تَبَيَّنَ بِالْأُولَى لَا إِلَى عِدَّةٍ فَيَتَعَيَّنُ صَرَفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ اللَّفْظَيْنِ إِلَى امْرَأَةٍ حَتَّى لَا يَلْزَمَ إِبْطَالُ أَحَدِ اللَّفْظَيْنِ أَمَّا لَوْ كَانَتَا مَدْخُولَا بِهِمَا يُمَكِّنُ صَرَفُ كُلِّ مِنَ اللَّفْظَيْنِ إِلَى امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فَتَطْلُقُ بِهِمَا طَلَقَتَيْنِ لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّهُ لَا يَنْأَسِبُ مَا فِي السُّؤَالِ إِذْ لَيْسَ فِيهِ تَكْرِيرُ التَّطْلِيقِ بَلْ هُوَ حَلْفٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ الْمَدْخُولَتَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فَالْمُنَاسِبُ الْإِسْتِشْهَادُ بِمَا فِي الْبَحْرِ عَنْ الْبَرَّازِيَّةِ مِنَ الْإِيمَانِ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَامْرَأَتِي طَالِقٌ وَلَهُ امْرَأَتَانِ أَوْ أَكْثَرُ طَلَقْتُ وَاحِدَةً وَالْبَيَانُ إِلَيْهِ

وإن طَلَّقَتْ إِحَدَاهُمَا بَإِثْنًا أَوْ رَجَعِيًّا وَمَضَتْ عِدَّتُهَا وَجَدَ الشَّرْطُ تَعَيَّنَتِ الْآخَرَى لِلطَّلَاقِ وَإِنْ كَانَ لَمْ تَنْقَضِ الْعِدَّةُ فَالْبَيَانُ إِلَيْهِ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِآخَرَ قُلْ لِامْرَأَتِي تَكُونُ طَالِقَةً بِالثَّلَاثِ وَلَمْ يَقُلْ لَهَا الْآخَرُ شَيْئًا فَهَلْ لَا تَطْلُقُ مَا لَمْ يَقُلْ لَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُ تَوَكَّلَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَرَايَةِ فِي نَوْعٍ فِي الْفَاطِيهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَخَذَتْ زَوْجَتَهُ خَاتَمَهُ وَامْتَنَعَتْ مِنْ رَدِّهِ لَهُ فَقَالَ لَهَا إِنْ لَمْ تُعْطِنِي إِيَّاهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ تَكُونِي مِثْلَ أُمِّي وَأُخْتِي فَلَمْ تُعْطِهِ لَهُ فِي الْيَوْمِ الْمَذْكُورِ وَلَمْ يَنْوِ بِذَلِكَ شَيْئًا أَصْلًا فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ لَعْوًا وَلَا يُلْزِمُهُ بِهِ شَيْءٌ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَهُوَ لَعْوٌ وَإِنْ تَوَرَّى بِأَنْتِ عَلَيَّ مِثْلَ أُمِّي بِرًّا أَوْ ظَهَارًا أَوْ طَلَاقًا صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَإِلَّا يَنْوِ شَيْئًا لَعَا وَيَتَعَيَّنُ الْأَوَّلُ أَيْ الْبَرُّ يَعْنِي الْكِرَامَةَ عَلَائِيٍّ مِنَ الظَّهَارِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَقَالَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ التَّعْلِيْقِ وَالتَّنْجِيزِ فَإِنَّ الظَّهَارَ مِمَّا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ شَكَّ أَنَّهُ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ فَهَلْ يَبْنِي عَلَى الْأَقْلَى؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْأَشْبَاهِ مِنْ قَاعِدَةِ الْيَقِينِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ شَكَّ طَلَّقَ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ بَنِي عَلَى الْأَقْلَى. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الدَّرِّ لِلْعَلَائِيِّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُحِلِّيَّ يَعْنِي لَا يَدْعُ زَوْجَتَهُ تَرْوُحَ إِلَى بَيْتِ أَخِيهَا فَهَلْ إِذَا رَاحَتْ فِي غَيْبَتِهِ بِلَا إِذْنِهِ وَرِضَاهُ وَلَا تَخْلِيَّتِهِ لَا يَقَعُ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ لَمْ تَذْهَبْ بِتَخْلِيَّتِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَرِيَّةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ تَكُونُ زَوْجَتُهُ طَالِقًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ مُتَّصِلًا مَسْمُوعًا فَهَلْ تَقْبَلُ دَعْوَاهُ الْإِسْتِثْنَاءَ حَيْثُ لَا مُنَازَعَ لَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي تَعْلِيْقِ الْمَنْحِ ثَقْلًا عَنِ الْحَاوِي لِلْإِمَامِ الْجَلِيلِ مُحَمَّدٍ الْبُخَارِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَلَفَ زَيْدٌ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَشْتَغِلُ عِنْدَ عَمْرٍو الْأَثَوْنِي طُولَ مَا هُوَ مُعَلَّمٌ فِي هَذَا الْأَثَوْنِ وَتَرَكَ عَمْرُو الشُّغْلَ فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ ثُمَّ عَادَ إِلَيْهِ وَيُرِيدُ زَيْدٌ الْآنَ الشُّغْلَ فِيهِ عِنْدَ عَمْرٍو فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): حَيْثُ جَعَلَ الْحَلْفَ غَايَةً وَهِيَ طُولُ مَا هُوَ مُعَلَّمٌ فِي هَذَا الْأَثَرِ وَفَاتَتْ بِخُرُوجِ عَمْرٍو مِنْهُ كَمَا ذُكِرَ فَقَدْ بَطَلَتْ يَمِينُهُ إِذَا اشْتَغَلَ الْآنَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ وَتَقَدَّمَ نَقْلُ الْمَسْأَلَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ زَوْجَتَانِ قَدِيمَةً وَحَدِيثَةً فَقَالَ لِلْقَدِيمَةِ إِنْ طَلَّقْتَ الْحَدِيثَةَ فَأَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَهَا ثَلَاثًا فَإِذَا طَلَّقَ الْقَدِيمَةَ طَلَقَهُ رَجْعِيَّةً ثُمَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا طَلَّقَ الْحَدِيثَةَ وَأَرَادَ مُرَاجَعَةَ الْقَدِيمَةِ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ الْمُعْلَقُ عَلَيْهَا عَلَى الْقَدِيمَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ طَلَّقَ الثَّانِيَةَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْأُولَى وَقَدْ انْحَلَّ الْيَمِينُ وَوُجِدَ الشَّرْطُ لَا فِي الْمِلْكِ فَبَطَلَ الْيَمِينُ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْجَزَاءُ لِفَوَاتِ الْمَحَلَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَنَحِ وَالذَّرَرِ وَغَيْرِهِمَا وَكَذَا فِي الْبَحْرِ مِنْ بَابِ التَّعْلِيلِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَسْكُنُ صَهْرَهُ فِي دَارِهِ ثُمَّ أَجْرَهَا مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالْمُسْتَأْجِرُ أَسْكَنَ الصَّهْرَ الْمَذْكُورَ فِي تِلْكَ الدَّارِ بِدُونِ إِذْنِهِ وَلَا رِضَاهُ وَأَمَرَهُ صَاحِبُ الدَّارِ بِالخُرُوجِ فَمَا امْتَثَلَ أَمْرُهُ فَهَلْ لَا يَخْتُلُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى الْعَلَامَةُ ابْنُ تَجِيمٍ عَلَى سُؤَالٍ رَفَعَ إِلَيْهِ مَا صُورَتْهُ فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَا يُسْكِنُ فَلَانًا دَارَهُ فَسَكَنَ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ هَلْ يَخْتُلُ أَمْ لَا؟ (فَأَجَابَ): إِنْ سَكَتَ بَعْدَ سُكْنَاهُ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالخُرُوجِ يَخْتُلُ وَإِنْ أَمَرَهُ وَلَمْ يَخْرُجْ لَمْ يَخْتُلْ.

(أقول) تَقَدَّمَ عَنِ الْحَنَابَةِ إِنْ كَانَتْ الدَّارُ لِلْحَالِفِ فَشَرْطُ الْبَرِّ الْمَنْعُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ بِقَدْرِ مَا يُطِيقُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلْحَالِفِ وَمَنْعُهُ بِالْقَوْلِ دُونَ الْفِعْلِ لَا يَكُونُ حَانِثًا فَتَنَبَّهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ أَنْ لَا يُؤَجِّرَ مَكَانًا مَعْلُومًا لَهُ وَهُوَ يَمْنُ يُبَاشِرُ بِنَفْسِهِ وَيُرِيدُ تَوْكِيلَ غَيْرِهِ بِالْإِيجَارِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): لَا يَخْتُلُ إِذَا أَمَرَ بِالْإِيجَارِ إِنْ كَانَ يَمْنُ يُبَاشِرُ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُتَوْنِ فِي الْإِيمَانِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَرِضٍ مَرَضًا وَصَلَ فِيهِ إِلَى اخْتِلَالِ الْعَقْلِ بِحَيْثُ اخْتَلَّ كَلَامُهُ الْمَنْظُومُ وَبَاحَ بِسِرِّهِ الْمَكْتُومِ وَصَدَرَ مِنْهُ مَا يَصْدُرُ عَنِ الْمَجَانِينِ فَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): إِذَا ثَبَتَ زَوَالُ عَقْلِهِ وَعَدَمُ وَعْيِهِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَّلَاقٌ وَلَا يُطَالَبُ بِصَدَاقٍ إِذَا

كَانَ الْحَالُ عَلَى هَذَا الْمُنْوَاعِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ مَجْنُونٌ وَالْجُنُونُ فُنُونٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ أَبِي زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَهُ إِنَّ فُتَّ حَقَّ ابْنَتِكَ وَهُوَ الْمَهْرُ الْمُؤَجَّلُ تَكُنْ طَالِقًا ثَلَاثًا فَقَالَ لَا أَفُوتُ مِنْ حَقِّهَا وَلَا فَلَسًا قَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): الْمَشَاجِرَةُ هُنَا تَذُلُّ عَلَى حَطِّ الْمَهْرِ عَنْهُ فَوَرًّا فَحَيْثُ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى فَوَاتِهِ مَهْرَهَا بِمَعْنَى حَطِّهِ عَنْهُ وَجَوَابُهُ فِي الْحَالِ أَنَّهُ لَا يَفُوتُ مِنْهُ شَيْئًا فَلَا يَقَعُ طَلَاقُهُ الْمَذْكُورُ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ فَوَرًّا.

(أقول) يَعْني لَا يَقَعُ إِذَا فَاتَهُ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْثُ ذَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى الْفَوْرِ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرَطَ لِلْجِنْتِ فِي إِنْ خَرَجَتْ مَثَلًا لِمُرِيدِ الْخُرُوجِ فَعَلُهُ فَوَرًّا. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ عَلَى امْرَأَتِهِ فَلَانَةً فَهَلْ إِذَا رَوَّجَهُ فُضُولِي وَأَجَارَهُ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ لَا يَحْتُ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يَحْتُ وَبِهِ يُفْتَى كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عَنِ الْحَانِيَّةِ.

(سئل) فِي مَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمُدْخُولَ بِهَا طَلَاقًا بَائِنًا بِسُؤَالِهَا ثُمَّ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا فَهَلْ لَا تَرِثُ مِنْهُ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ أَبَانَهَا بِسُؤَالِهَا لَا تَرِثُهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ سَاكِنٍ مَعَ عَمِّهِ فِي دَارٍ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُسَاكِنُ عَمَّهُ فِي دَارٍ وَلَمْ يُعَيِّنْهَا بَلْ نَكَرَهَا وَيُرِيدَانِ الْآنَ قِسْمَتَهَا وَإِقَامَةَ حَائِطٍ بَيْنَهُمَا وَفَتَحَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَابًا لِنَفْسِهِ ثُمَّ يَسْكُنُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي طَائِفَةٍ فَهَلْ لَا يَحْتُ الْحَالِفُ بِذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَوْ حَلَفَ لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا فِي دَارِهِ وَسَمَّى دَارًا بِعَيْنِهَا وَقَسَمَهَا وَضَرَبَ كُلُّ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا حَائِطًا وَفَتَحَ كُلُّ مِنْهُمَا بَابًا لِنَفْسِهِ ثُمَّ سَكَنَ الْحَالِفُ فِي طَائِفَةٍ وَالْآخَرُ فِي طَائِفَةٍ حَيْثُ الْحَالِفُ وَلَوْ لَمْ يُعَيِّنِ الدَّارَ فِي يَمِينِهِ وَلَكِنْ ذَكَرَ دَارًا عَلَى التَّنْكِيرِ وَبَاقِي الْمَسْأَلَةِ بِحَالِهَا لَمْ يَحْتُ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قُبِدَ لَهُ كُرْسِيٌّ فَاتَّهَمَ زَيْدًا بِأَخْذِهِ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَمْ يَأْخُذْ زَيْدُ الْكُرْسِيِّ الْمَرْقُومَ تَكُنْ زَوْجَتُهُ طَالِقًا فَظَهَرَ الْكُرْسِيُّ عِنْدَ الْغَيْرِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): مُقْتَضَى السُّؤَالِ أَنَّهُ عَلَّقَ طَلَاقَهَا عَلَى الشَّرْطِ الْمُنْفِيِّ وَوُجُودِ الْكُرْسِيِّ عِنْدَ الْغَيْرِ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ بَعْدَ أَخْذِهِ دَفَعَهُ لِلْغَيْرِ فَحَصَلَ الشُّكُّ وَالنِّكَاحُ ثَابِتٌ بَيِّنٌ فَلَا يَزُولُ بِالشُّكِّ إِلَّا

أَنْ يَتَحَقَّقَ عَدَمُ أَخْذِهِ وَلَوْ بِالْبَيِّنَةِ وَإِنْ كَانَ نَفْيًا قَالَ فِي الْمَنَحِ وَالْعَلَائِي عَلَى التَّنْوِيرِ الْبَيِّنَةُ تُقْبَلُ عَلَى الشَّرْطِ وَإِنْ كَانَ نَفْيًا كَانَ لَمْ تَجِئْ صَهْرَتِي اللَّيْلَةَ فَأَمْرًا كَذَا فَشَهِدَا أَنَّهَا لَمْ تَحْمَهُ قَبِلَتْ وَطَلَّقَتْ. اهـ.

هَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا الْآنَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَرِيضَةَ الْمَذْخُولَ بِهَا فِي صِحَّتِهِ طَلَاقًا بَائِنًا ثُمَّ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ فَهَلْ لَا يَرِثُهَا الزَّوْجُ الْمَزْبُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْكَنْزِ مِنْ بَابِ طَلَاقِ الْمَرِيضِ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا فِي مَرَضِهِ وَمَاتَتْ فِي عِدَّتِهَا وَرِثَتْ اهـ قُبِدَ بِمَوْتِهِ لِأَنَّهَا لَوْ مَاتَتْ هِيَ وَهِيَ مَرِيضَةٌ فِي الْعِدَّةِ لَمْ يَرِثُهَا الزَّوْجُ لِأَنَّهُ بِطَلَاقِهِ إِنَّا هَا رَضِيَ بِإِسْقَاطِ حَقِّهِ نَهْرٌ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُحِيطِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَؤُوسَتِهِ تَكُونُ طَالِقَةً عَلَى أَلْفِ مَذْهَبٍ وَلَا نِيَّةَ لَهُ فَهَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ طَلَقًا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً وَلَوْ مَرَّاجَعْتُهَا فِي الْعِدَّةِ بِلَا إِذْنِهَا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ مُسْبُوقًا مِنْهَا بِطَلَقَتَيْنِ؟ (الجواب): نَعَمْ وَقَدْ أَفْتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ أَنَّهُ مَا يَرُوحُ مَعَ جَمَاعَةٍ لِلْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ فَهَلْ إِذَا اجْتَمَعَ بِهِمْ فِيهِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): نَعَمْ لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُعْلَقِ عَلَيْهِ وَهُوَ الرَّوَاخُ مَعَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ لِلْمَوْضِعِ الْمَذْكُورِ فَتَاوَى السَّلْبِيُّ مِنَ الطَّلَاقِ.

(سئل) فِي شَخْصٍ أَرَادَ أَنْ يَقُولَ لِرَؤُوسَتِهِ أَنْتَ خَارِجَةٌ عَنْ طَاعَتِي فَسَبَقَ لِسَانُهُ وَقَالَ خَارِجَةٌ عَنْ عِصْمَتِي فَهَلْ يَكُونُ صَرِيحًا وَيَقَعُ الطَّلَاقُ أَوْ كِنَايَةً فَيَقْتَرِفُ إِلَى النِّبَةِ أَمْ لَا؟

(الجواب): لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ دِيَانَةً وَيَقَعُ قَضَاءً قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَطَلَاقُ الْهَازِلِ وَطَلَاقُ الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَسَبَقَ لِسَانُهُ بِالطَّلَاقِ وَاقِعٌ وَقَالَ الْكَمَالُ وَقَوْلُهُ: فَيَمْنُ سَبَقَ لِسَانُهُ وَاقِعٌ أَيْ فِي الْقَضَاءِ ثُمَّ قَالَ الْكَمَالُ وَسَيَذْكَرُ فِي أَنْتَ طَالِقٌ إِذَا نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ مِنَ الْوَثَاقِ يَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى مَعَ أَنَّهُ أَصْرَحُ صَرِيحٍ فِي الْبَابِ. اهـ.

وَذَا كُلُّهُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: خَارِجَةٌ عَنْ عِصْمَتِي.

مُلْحَقًا بِالصَّرِيحِ أَمَّا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْكِنَايَةِ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ فِي الْقَضَاءِ أَيْضًا إِلَّا بِالنِّبَةِ فَقَدْ صَرَّحَ فِي الْوَجِيزِ لِزُهْرَانَ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ لَوْ قَالَ فَسَخْتُ النِّكَاحَ بَيْنِي

وَبَيْنَكَ وَلَمْ يَتَّقْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالنِّبَةِ وَلَا يَخْفَى أَنْ قَوْلُهُ أَنْتَ خَارِجَةٌ عَنْ عِصْمَتِي مِنْهُ  
فِي الْمَعْنَى مِنَ الْفَتَاوَى الْمَزْبُورَةِ وَأَفَادَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ أَنَّ الْمُخْطِئَ هُوَ الَّذِي أَرَادَ التَّكْلُمَ فَجَرَى  
عَلَى لِسَانِهِ الطَّلَاقُ أَوْ تَلَفَّظَ بِهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَعْنَاهُ أَوْ غَافِلًا أَوْ سَاهِيًا أَوْ بِالْفَاطِ مُصَحِّفَةً يَقَعُ قَضَاءً  
فَقَطُّ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَوْجَتِهِ الْمَذْخُولِ بِهَا بِالتَّرْكِيَّةِ وَارْبَدَنَ بَوْشَ أَوَّلَ يَغْنِي رُوحِي مَنِّي  
طَالِقَةً وَيُرِيدُ مُرَاجَعَتَهَا فِي الْعِدَّةِ بِدُونِ إِذْنِهَا وَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ أَصْلًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالطَّلَاقُ بِقَوْلِهِ بَوْشَ أَوَّلَ رَجْعِي كَمَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ  
رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الطَّلَاقِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ الْمَذْخُولِ بِهَا فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ لَيَتَزَوَّجَنَّ وَلَا  
نِيَّةَ لَهُ سِوَى الزَّوْاجِ وَلَا عَيْنَ مُدَّةٍ وَلَا نَوَاهَا وَلَمْ تَكُنْ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى الْقَوْرِ فَمَا الْحُكْمُ؟  
(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذُكِرَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاتِهَا إِذَا لَمْ  
يَتَزَوَّجْ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا عَقَدَ نِكَاحَهُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا يَبْرُ بِالْعَقْدِ كَمَا مَرَّ نَقْلُهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَلَعَ زَوْجَتَهُ ثُمَّ سُئِلَ كَيْفَ طَلَّقَتْهَا بِالْوَاحِدَةِ أَوْ بِالثَّلَاثِ فَقَالَ إِنْ كَانَ  
بِالْوَاحِدَةِ أَوْ بِالثَّلَاثِ رَاحَتْ لِسَبِيلِهَا وَلَمْ يَرُدَّ عَلَى ذَلِكَ وَلَا سَبَقَ لَهُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ غَيْرُ هَذَا أَصْلًا  
وَيُرِيدُ رَدَّهَا لِعِصْمَتِهِ بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ شَيْءٌ بِجَوَابِهِ الْمَذْكُورِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ فَهَلْ يَرْتُّهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا فِي صِحَّتِهِ فَمَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ تَرْتُّهُ وَكَذَا لَوْ مَاتَتْ فِي الْعِدَّةِ يَرْتُّهَا  
الرَّوْجُ عِمَادِيَّةً مِنَ الْإِحْكَامَاتِ فِي الطَّلَاقِ وَمِثْلُهُ فِي الْعَلَانِيَةِ مِنَ طَلَاقِ الْمَرِيضِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.  
(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ طَلْقَةً وَاحِدَةً وَلَهَا بِذِمَّتِهِ مُؤَخَّرٌ صَدَاقُهَا تُرِيدُ  
أَخْذَهُ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقْدَمُ نَقْلُهَا فِي بَابِ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ فَقَالَ لَهَا إِنْ كَانَ لَكَ غَرَضٌ بِالطَّلَاقِ تَرُوحِي طَالِقَةً  
بِالثَّلَاثِ وَسُئِلَتْ فَقَالَتْ لَيْسَ لِي غَرَضٌ فِي الطَّلَاقِ فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ حَتَّى تَقُولَ لِي غَرَضٌ  
فِي الطَّلَاقِ بَعْدَ تَعْلِيلِهِ بِغَرَضِهَا؟

(الجواب): حَيْثُ عَلَّقَ عَلَى غَرَضِهَا وَلَا غَرَضَ لَهَا فِي ذَلِكَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ.  
(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُجُلٍ أُخْتِي طَلَّقَ أُخْتِي فَقَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ خَاطِرُكَ تَكُونُ طَالِقَةً فَقَالَ  
الْأَخُ لَيْسَ لِي خَاطِرٌ فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْحَالُ عَلَى هَذَا الْمَنَوَالِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ.  
(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَيَتَزَوَّجَنَّ عَلَيْهِمَا ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَتَزَوَّجْ عَلَيْهِمَا  
فَهَلْ تَرْتَانِ مِنْهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمِنْ مِثْلِ وُجُودِ الشَّرْطِ مَا فِي الْبَدَائِعِ إِنْ لَمْ أَطْلَقْكَ أَوْ إِنْ لَمْ أَتَزَوَّجْ عَلَيْكَ  
فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَلَمْ يَفْعَلْ حَتَّى مَاتَ وَرِثَتُهُ وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ لَمْ يَرِنْهَا شَرْحُ الْمُلْتَقَى لِلْعَلَايِي مِنْ  
طَلَاقِ الْمَرِيضِ.

(أقول) وَالْفَرْقُ أَنَّهُ بِمَوْتِهِ تَبَقَّى أَحْكَامُ الزَّوْجِيَّةِ لَوْجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا بِخِلَافِ مَوْنِهَا وَلِذَا لَوْ  
مَاتَ هُوَ كَانَ لَهَا أَنْ تَغْسِلَهُ وَلَوْ مَاتَتْ هِيَ لَا يَغْسِلُهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ زَوْجَتَانِ إِحْدَاهُمَا حَاضِرَةٌ مَعَهُ وَالْأُخْرَى غَائِبَةٌ فَتَشَاجَرَ مَعَ الْحَاضِرَةِ  
وَقَالَ مُحَاطِبًا لَهَا وَمُشِيرًا إِلَيْهَا رُوحِي طَالِقَةٌ بِالثَّلَاثِ فَهَلْ تَطْلُقُ مِنْهُ بِالثَّلَاثِ وَلَا يَقَعُ شَيْءٌ عَلَى  
الْأُخْرَى الْغَائِبَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْحَاقِيقَةِ آخِرَ كِتَابِ الطَّلَاقِ قُبِيلَ فَضْلِ الْكِنَايَاتِ رَجُلٌ قَالَ لِامْرَأَتِهِ لَا  
تَخْرُجِي مِنَ الدَّارِ بِغَيْرِ إِذْنِي فَإِنِّي حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ فَخَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، لَا تَطْلُقُ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ  
حَلَفَ بِطَلَاقِهَا فَلَعَلَّهُ حَلَفَ بِطَلَاقٍ غَيْرِهَا فَكَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ. اهـ.

(أقول) وَكُتِبَتْ عَلَى مَسْأَلَةِ الْحَاقِيقَةِ هَذِهِ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ عِنْدَ قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ بَابِ  
الصَّرِيحِ قَيْدَ بِخَطَابِهَا إِلَخَ كَلَامًا حَسَنًا وَوَفَّقْتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فِي الْقُنْيَةِ عَنِ الْمُحِيطِ رَجُلٌ دَعَتْهُ  
جَمَاعَةٌ إِلَى شُرْبِ الْخَمْرِ فَقَالَ إِنِّي حَلَفْتُ بِالطَّلَاقِ أَنِّي لَا أَشْرَبُ وَكَانَ كَاذِبًا فِيهِ ثُمَّ شَرِبَ طَلَّقَتْ  
وَقَالَ صَاحِبُ التُّخْفَةِ لَا تَطْلُقُ دِيَانَةً. اهـ.

(سئل) فِي قَرَوِيٍّ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ مِنْ زَوْجَتِهِ لَيَرْحَلَنَّ مِنَ الْقَرْيَةِ فَرَحَلَ مِنْهَا وَتَجَاوَزَ  
عُمَرَانَهَا بِزَوْجَتِهِ وَعِيَالِهِ وَأَكْثَرَ أَمْتِيَّتِهِ وَدَوَابِّهِ وَلَوَازِمِ مَسْكَنِهِ وَسَكَنَ فِي قَرْيَةٍ غَيْرِهَا مُدَّةً ثُمَّ أَرَادَ  
الرُّجُوعَ إِلَى قَرْيَتِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ.



وَفِي فِتَاوَى الرَّحِيمِيِّ مِنَ الْأَيَّامِ أَجَابَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ حَيْثُ بَرَّ بِبَيْمِنِهِ وَرَحَلَ مُجَاوِزَ  
الْعُمُرَانِ بِالْأَهْلِ وَالْأَثَاثِ وَلَمْ يَبْقَ لَوَازِمُ السَّكَنِ لِأَنَّ الرَّحِيلَ الْإِنْتِقَالَ عَنِ الْمَكَانِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي  
عُرْفِ أَهْلِي الْقُرَى وَفِي اللَّغَةِ الْإِنْتِقَالُ عَنِ الْمَكَانِ فَقَطْ. اهـ.  
وَمِثْلُهُ فِي فِتَاوَى التُّمَرْتَاشِيِّ مِنَ الْأَيَّامِ فَرَّاجِعُهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو أَمَانَةً لِيُوصِّلَهَا لِبَكْرٍ فَلَمَّا طَالَبَهُ بِكَرٍّ بِهَا أَنْكَرَهَا وَحَلَفَ  
سَاهِيًا بِالْحَرَامِ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهَا زَيْدٌ لَهُ ثُمَّ تَذَكَّرَ أَنَّهُ دَفَعَهَا لَهُ فَهَلْ تَقَعُ عَلَيْهِ طَلْقَةٌ بَائِنَةٌ؟  
(الجواب): يَقَعُ طَلَاقُ السَّاهِيِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَرْحِي الْعَلَائِيِّ عَلَى التَّنْوِيرِ وَالْمُلْتَقَى عَنِ  
الْفَتْحِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ثَلَاثًا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ زَوَّجَهَا مِنْ رَقِيقِهِ الْمَرَاهِقِ تَزْوِيجًا  
شَرْعِيًّا وَدَخَلَ بِهَا الرَّقِيقُ وَأَصَابَهَا الرَّقِيقُ بِإِيلَاجِ الْحَشْفَةِ مَعَ الْبَقَاءِ الْخِتَانَيْنِ ثُمَّ وَهَبَهُ مِنْهَا  
وَأَنْفَسَخَ النِّكَاحَ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَهَلْ يُحِلُّ لِلأَوَّلِ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ مُفْصَلَةٌ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ مِنْ بَابِ الرَّجْعَةِ وَفِي الْأَشْبَاهِ فِي فَنِّ  
الْحِلِّيلِ.

(أقول) وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ مِنْ إِذْنِ وَلِيِّ الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَ الرَّقِيقُ غَيْرَ كُفٍّ لَهَا كَمَا مَرَّ فِي بَابِ  
الْكُفِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَلَفَ زَيْدٌ بِالْحَرَامِ أَنَّهُ لَا يَخْصُدُ أَرْضَ عَمْرٍو فَحَصَدَهَا وَبَانَتْ وَانْقَضَتْ  
عِدَّتُهَا بِالْخِيضِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فَهَلْ لَا يُلْحَقُهَا الطَّلَاقُ وَالثَّلَاثُ الْمَزْبُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالطَّلَاقُ الصَّرِيحُ وَهُوَ مَا لَا يَخْتِاجُ إِلَى نِيَّةٍ بَائِنًا كَانَ الْوَاقِعُ بِهِ أَوْ رَجْعِيًّا  
كَذَا فِي الْفَتْحِ يُلْحَقُ الطَّلَاقُ الصَّرِيحُ وَيُلْحَقُ الطَّلَاقُ الْبَائِنُ مَا دَامَتِ الْمُطْلَقَةُ فِي الْعِدَّةِ فَلَوْ قَالَ  
لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ ثُمَّ طَلَّقَهَا عَلَى مَالٍ أَوْ قَالَ لَهَا أَنْتِ بَائِنٌ أَوْ خَالَعَهَا عَلَى مَالٍ ثُمَّ قَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ  
أَوْ طَالِقٌ بَائِنٌ وَقَعَ الثَّانِي وَكَذَا لَوْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بَعْدَمَا أَبَانَهَا كَذَا فِي النَّهْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَ بِهَا عَلَى مَالٍ دَفَعْتَهُ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ  
فَهَلْ يُلْحَقُ الثَّانِي وَلَا يُحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ<sup>(١)</sup>؟

(١) جَاءَ فِي الْهَدَايَةِ، وَالْمُخْتَلَعَةِ، وَالْمُطْلَقَةِ عَلَى مَالٍ بِمَنْزِلَةِ الْمُطْلَقَةِ الثَّلَاثِ لِثُبُوتِ الْحُرْمَةِ بِالْإِجْمَاعِ وَقِيَامِ بَعْضِ

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ كَذَا ثُمَّ قَبَلَ فِعْلَهُ الْمَرْبُورَ خَلَعَهَا ثُمَّ بَعْدَ يَوْمٍ رَاجَعَهَا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ إِذَا فَعَلَ الْفِعْلَ الْمَرْبُورَ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْكَنْزِ وَزَوَالِ الْمِلْكِ بَعْدَ الْيَمِينِ لَا يُبْطِلُهَا أَيُّ زَوَالِهِ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ بِأَنْ يُطْلَقَهَا بَعْدَ التَّغْلِيْقِ وَاحِدَةً أَوْ ثِنْتَيْنِ فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ثُمَّ وَجَدَ الشَّرْطَ طَلَّقَتْ بَحْرًا وَتَمَامَ الْكَلَامِ فِيهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ مِنْ آخَرَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ فَحَلَفَ أَخُوهَا بِالطَّلَاقِ مِنْ أَمْرَانِهِ أَنْ لَا يَصِيرَ هَذَا الشَّيْءُ وَلَا تَذَوُّقُهُ أُخْتُه فَصَارَ ذَلِكَ الشَّيْءُ يَعْنِي الزَّوَاجَ تِلْكَ اللَّيْلَةِ فَهَلْ طَلَّقَتْ أَمْرَانَهُ وَاحِدَةً فَإِذَا رَاجَعَهَا فِي الْعِدَّةِ وَلَمْ يَسْتَوْفِ الثَّلَاثَ تَعُودُ إِلَى عِصْمَتِهِ أَوْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ طَلَّقَتْ طَلَقَةً وَاحِدَةً قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ فِي الْمَحِيطِ إِذَا حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَذُوقُ طَعَامًا وَلَا شَرَابًا فَذَاقَ أَحَدَهُمَا حِنْثٌ وَكَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ فَلَانًا وَلَا فَلَانًا أَمَّا إِذَا حَلَفَ لَا يَذُوقُ طَعَامًا وَشَرَابًا فَذَاقَ أَحَدَهُمَا لَا يَحْنُثُ. اهـ.

يَعْنِي أَنْ لَا النَّافِيَةَ إِذَا أَعَادَهَا فِي الْعَطْفِ يَحْنُثُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَعْطُوفَيْنِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ أَوْ فِعْلَيْنِ كَمَا هُنَا وَإِذَا رَاجَعَهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ تَعُودُ إِلَى عِصْمَتِهِ فَتَأْوِي الرَّحِيمِيَّ. (أقول) مُقْتَضَى حِنْثِهِ بِكُلِّ مِنَ الْمَعْطُوفَيْنِ فِيمَا إِذَا كَرَّرَ لَا النَّافِيَةَ أَنَّهُ لَوْ ذَاقَ طَعَامًا وَذَاقَ شَرَابًا أَيْضًا يَحْنُثُ مَرَّتَيْنِ لِأَنَّهُ صَارَ يَمِينَيْنِ وَكَذَا فِي الصُّورَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ فِيهَا يَمِينٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّ قَوْلَ الْحَالِفِ وَلَا تَذَوُّقُهُ بِمَعْنَى قَوْلِهِ لَا يَصِيرُ هَذَا الشَّيْءُ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْهُ فَصَارَ كَأَنَّ الْمُحْلُوفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَاحِدٌ فَتَمَامٌ وَلَا تَعَجَّلْ فَالْمَحَلُّ قَدْ أَشْكَلَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ بَيْتَ نَفْسِهِ وَلَا يَدْخُلُ بَيْتَ زَيْدٍ فَدَخَلَ الْبَيْتَيْنِ

الْآثَارِ فِي الْعِدَّةِ.

وَفِي الْبَحْرِ وَمُرَادُهُمُ الطَّلَاقُ عَلَى مَا لَا يَغْيِرُ لَفْظُ الْخُلْعِ أَمَّا إِذَا كَانَ بِلَفْظِ الْخُلْعِ فَفِيهِ الْإِخْتِلَافُ لَكِنَّ الصَّحِيحَ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ فِيهِ كَالْحُكْمِ فِي الْمَطْلَقَةِ ثَلَاثًا ذَكَرَهُ الْكَرْخِيُّ (أَوْ) كَوَطْءٍ (أَمْ) وَلَدٍ أَعْتَقَهَا) لِيُثْبِتَ حُرْمَتَهَا بِالْإِجْمَاعِ وَتَبَيَّنَتِ الشُّبْهَةُ عِنْدَ الْإِسْتِثْنَاءِ لِبَقَاءِ أَثَرِ الْفِرَاشِ وَهِيَ الْعِدَّةُ أَوْ كَوَطْءٍ (أَمَّةٌ أَصْلِيهِ) أَيُّ أَبِيهِ وَأُمِّهِ.

وَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ أَصْلًا وَيُرِيدُ الْآنَ مُرَاجَعَتَهَا فِي الْعِدَّةِ بِرِضَاهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ ثُمَّ قَالَ لَهَا أَذْنْتُ لَكَ بِالْخُرُوجِ كُلَّمَا أَرَدْتَ فَهَلْ إِذَا خَرَجَتْ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لَا يَحْنُثُ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا تَخْرُجِي بِغَيْرِ إِذْنِي أَوْ إِلَّا بِإِذْنِي أَوْ بِأَمْرِي أَوْ بِعِلْمِي أَوْ بِرِضَايَ شَرْطُ لِلرِّجْلِ لِكُلِّ خُرُوجٍ إِذْنٌ إِلَّا لِيَغْرِقَ أَوْ حَرِّقَ أَوْ فِرْقَةَ وَلَوْ نَوَى الْإِذْنَ مَرَّةً ذِيْنَ وَتَنْحَلَّ يَمِينُهُ بِخُرُوجِهَا مَرَّةً بَلَا إِذْنٍ وَلَوْ قَالَ كُلَّمَا خَرَجْتَ فَقَدْ أَذْنْتُ لَكَ سَقَطَ إِذْنُهُ وَلَوْ نَهَاها بَعْدَ ذَلِكَ صَحَّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَالْوَلَوَالِجِيَّةُ. اهـ.

عَلَانِيٌّ عَلَى التَّنْوِيرِ مِنْ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بِهِ دَاءُ الصَّرْعِ يُصْرَعُ فِي أَوْقَاتٍ ثُمَّ يُفِيْقُ وَتَكَرَّرَ مِنْهُ ذَلِكَ فَطَلَّقَ زَوْجَتَهُ فِي حَالِ صَرَعِهِ وَذَهَابَ عَقْلُهُ لَدَى بَيْتِهِ أَخْبَرُوا بِذَلِكَ فَهَلْ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ حَالَ صَرَعِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَصْرُوعُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الصَّرْعِ لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ كَذَا أَجَابَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ عِمَادِيَّةً مِنَ الْإِحْكَامَاتِ مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اتَّهَمَتْ زَوْجَهَا بِأَنَّهُ أَخَذَ لَهَا أَمْتِعَةً مَعْلُومَةً فَأَنْكَرَ ذَلِكَ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مِنْهَا عَلَى عَدَمِ أَخْذِهِ ذَلِكَ فَتَرَافَعَا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ وَادَّعَتْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَبِأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِأَخْذِ ذَلِكَ وَأَنَّ ذَلِكَ عِنْدَهُ وَاتَّبَعَتْ ذَلِكَ كُلَّهُ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ؟

(الجواب): حَيْثُ ثَبَتَ إِفْرَاؤُهُ بِالْأَخْذِ بَعْدَ حَلْفِهِ عَلَى عَدَمِهِ فَقَدْ وَقَعَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ بَنْتِهِ فِي هَذِهِ السَّنَةِ فَمَضَتْ السَّنَةُ الْمَحْلُوفُ عَلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلِ الدَّارَ إِلَّا فِي غُرَّةِ مُحَرَّمِ السَّنَةِ الَّتِي تَلِيهَا فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَرْبُورُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ قَاضِي خَانَ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ مِنَ الْإِيمَانِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لِيُطَلَّقَنَّ زَوْجَتَهُ بَعْدَ الْعِيدِ يَعْنِي عِيدَ رَمَضَانَ سَنَةَ كَذَا وَلَمْ يَنْوِ الْفَوْرَ وَلَا قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَيْهِ وَيُرِيدُ الْآنَ أَنْ يُطَلِّقَهَا بَعْدَ الْعِيدِ بِطَلْفَةٍ رَجْعِيَّةٍ وَيُرَاجِعُهَا

فِي الْعِدَّةِ بِلَا إِذْنِهَا وَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ عَلَيْهَا طَلَاقٌ أَصْلًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ، قَالَ لَهَا إِنْ لَمْ أَوْصِلْ إِلَيْكَ خَمْسَةَ دَنَائِرَ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ فِي طَلَاقِكَ مَتَى شِئْتَ فَمَضَتْ الْأَيَّامُ وَلَمْ يُرْسَلْ إِلَيْهَا النَّفَقَةُ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ أَرَادَ بِهِ الْفَوْرَ لَهَا الْإِيقَاعُ، وَإِلَّا فَلَا حَتَّى يَمُوتَ أَحَدُهُمَا إِنْ لَمْ أَبْعَثْ إِلَيْكَ النَّفَقَةَ مِنْ بُخَارَى إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَأَنْتِ كَذَا فَأَرْسَلْ إِلَيْهَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعَشْرَةِ مِنْ كَرَمِينَةٍ طَلَّقْتَ لِعَدَمِ حُصُولِ الشَّرْطِ بِزَارِيَةٍ قُبِيلِ النَّوْعِ الثَّالِثِ فِي الضَّرْبِ بَعْدَ إِنْجَازِ الْخُلْعِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَوْجَتِهِ تَكُونِي طَالِقَةً ثَلَاثًا بِصِغَةِ الْمُضَارِعِ وَغَلَبَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْحَالِ عُرْفًا فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ وَأَطَالَ الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَحْرِ فَرَاغَهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالطَّلَاقِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ السَّاكِنِينَ بِهَا فِي هَذِهِ السَّنَةِ ثُمَّ بَعْدَ زَمَانٍ قَالَ لِأُمِّهِ اذْهَبِي بِهَا إِلَى دَارِ أُمِّهَا فَذَهَبَتْ بِهَا فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِذَا لَمْ تَدْخُلْهَا فِي السَّنَةِ الْمَزْبُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي الْمُلْتَقَى مِنْ بَابِ الْيَمِينِ فِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ وَفِي لَا يَدْخُلُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ فِيهَا لَا حِنْثَ مَا لَمْ يَخْرُجْ ثُمَّ يَدْخُلُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو هَدِيَّةً فَقَالَ عَمْرٍو لَا أَقْبَلُهَا وَأَدْفَعُ ثَمَنَهَا لَكَ فَحَلَفَ زَيْدٌ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ ثَمَنَهَا مِنْهُ فَدَفَعَ عَمْرٍو ثَمَنَهَا لِابْنِ زَيْدٍ الْبَالِغِ بِدُونِ إِذْنِ مِنْهُ وَلَمْ يَأْخُذْ ثَمَنَهَا مِنْهُ وَلَا رَضِيَ بِذَلِكَ وَلَا أَجَازَهُ فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَيْهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يَقَعُ بِقَبْضِ ابْنِهِ الْبَالِغِ كَمَا ذُكِرَ وَلَا يُنْسَبُ قَبْضُهُ لِأَبِيهِ لِانْقِطَاعِ وَلَايَتِهِ عَنْهُ بِالْبُلُوغِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَوْجَتِهِ أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَنْبُوِي بِهِ تَفْوِيضُ الطَّلَاقِ، فَهَلْ لَهَا أَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا بِهِ مَا لَمْ تَقُمْ أَوْ تَعْمَلْ مَا يَقْطَعُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ اخْتَارِي أَوْ أَمْرُكَ بِيَدِكَ يَنْبُوِي بِهِ الطَّلَاقُ لَهَا أَنْ تُطَلِّقَ فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا بِهِ وَإِنْ طَالَ مَا لَمْ تَقُمْ أَوْ تَعْمَلْ مَا يَقْطَعُهُ تَنْوِيرٌ مِنْ بَابِ تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَ بِهَا طَلَقَتَيْنِ لَا غَيْرَ ثُمَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِثَلَاثِ

حَيْضِ كَوَامِلٍ تَزَوَّجَتْ بِزَيْدٍ ثُمَّ طَلَّقَهَا زَيْدٌ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا ثُمَّ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْهُ تَزَوَّجَتْ بِالزَّوْجِ الْأَوَّلِ وَطَلَّقَهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً وَيُرِيدُ الزَّوْجُ مُرَاجَعَتَهَا إِلَى عِصْمَتِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنِكَاحُ الزَّوْجِ الثَّانِي يَهْدُمُ أَيُّ يَبْطُلُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ مِنَ الطَّلَاقَاتِ أَيْضًا أَيُّ كَمَا يَهْدُمُ حُكْمَ الثَّلَاثِ إِنْجَمَاعًا لِأَنَّهُ إِذَا هَدَمَ الثَّلَاثَ فِي حَقِّ الْحُرَّةِ وَالثَّنَتَيْنِ فِي حَقِّ الْأَمَةِ فَمَا دُونَهَا أَوَّلَى خِلَافًا لِحَمْدٍ وَبَاقِي الْأَيْمَةِ فَعِنْدَهُمْ لَا يَهْدُمُ فَمَنْ طَلَّقَتْ دُونَهَا أَيُّ الثَّلَاثِ وَعَادَتْ إِلَيْهِ أَيُّ الْأَوَّلِ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ عَادَتْ إِلَى الْأَوَّلِ بِثَلَاثٍ عِنْدَ هُمَا وَعِنْدَهُ أَيُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ بِمَا بَقِيَ مِنَ الثَّلَاثِ وَالْخِلَافُ مُقَيَّدٌ بِهَا إِذَا دَخَلَ بِهَا فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ لَا يَهْدُمُ اتِّفَاقًا وَانْتَصَرَ الْكَمَالُ لِحَمْدٍ بِمَا يَطُولُ ثُمَّ قَالَ فَظَهَرَ أَنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَهُ وَهُوَ الْحَقُّ وَأَقَرَّهُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ شَرْحُ الْمُتَقَى لِلْعَلَّائِي وَفِي الْكَتَرِ وَيَهْدُمُ الزَّوْجُ الثَّانِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ وَمِثْلُهُ فِي الْوِفَايَةِ وَسَائِرِ الْمُتُونِ وَقَدْ أَطَالَ الزُّبُلَعِيُّ فِي دَلِيلِ الْإِمَامِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَمَلَ بِمَا فِي الْمُتُونِ وَالْمَسْأَلَةَ شَهِيرَةً فِي الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ.

(سئل) فِي قَرَوِيٍّ كَلَّفَهُ أُسْتَاذُ قَرَيْبِهِ أَنْ يَخْلِفَ لَهُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ أَنْ لَا يُسَافِرَ إِلَى إِسْلَامْبُولٍ فَخَلَفَ أَنَّهُ لَا يُعَدِّي إِلَيْهَا يَعْنِي لَا يَدْخُلُهَا ثُمَّ سَافَرَ مَعَ الرِّكْبِ الْمُتَوَجِّهِينَ إِلَيْهَا وَلَمْ يَدْخُلْهَا أَصْلًا وَلَمْ يَخْلِفْ كَمَا خَلَفَهُ الْأُسْتَاذُ فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرُؤُوسِهِ الْعَبْرَ الْمَذْكُولِ بِهَا رُؤُوسِي طَالِقٌ وَكَرَّرَهَا خَمْسًا مُفَرَّقًا فَهَلْ بَانَتْ بِالْأَوَّلَى لَا إِلَى عِدَّةٍ وَلَمْ يَقَعْ عَلَيْهِ غَيْرُهَا وَلَوْ مُرَاجَعَتُهَا بِعَقْدٍ جَدِيدٍ بِرِضَاهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثَ أَنَّهُ لَا يَبِيعُ أَمْلَاكَهُ مِنْ أَوْلَادِهِ وَبَاعَهَا مِنْهُمْ بَعْدَ الْحَلْفِ الْمَذْكُورِ بَيْنًا صَحِيحًا فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَ بَعْدَ نَحْوِ شَهْرَيْنِ وَخَلَفَ تَرْكَةً فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ بَيْعُهُ بَعْدَ خَلْفِهِ الْمَذْكُورِ تَبَيَّنَ وَقُوعُ الثَّلَاثِ فَلَا تَرْتُ الزَّوْجَةُ مِنْ تَرْكَتِهِ شَيْئًا وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يُزَوِّجُ ابْنَتَهُ الْبَالِغَةَ إِلَّا مِنْ ابْنِ أَخِيهِ فَلَا فُلَانٍ فَهَلْ إِذَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ كُفٍّ بِمَهْرٍ الْمَثَلِ بِمُبَاشَرَةٍ وَكَيْلٍ عَنْهَا لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ وَيَصِحُّ

النِّكَاحُ الْمَرْبُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ وَهُمَا سَاكِتَانِ فِي دَارِهِ وَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ وَأَشَارَ إِلَى دَارِهِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَّا لِلْحَمَامِ ثُمَّ نَقَلَهَا إِلَى دَارِ أُمِّهِ ثُمَّ غَابَ فَخَرَجَتْ مِنْ دَارِ أُمِّهِ إِلَى دَارِ أَبِيهَا بِلَا إِذْنِ زَوْجِهَا فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ حَيْثُ عَيَّنَ حَلِيفَهُ مِنْ دَارِهِ الْمَذْكُورَةِ.

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ سَاكِتًا مَعَ زَوْجِ أُخْتِهِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ عَلَى الطَّلَاقِ إِنْ انْتَقَلْتُ أَنْتِ مَا انْتَقَلَ أَنَا وَيُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يَنْتَقِلَ مِنَ الدَّارِ وَحْدَهُ دُونَ زَوْجِ أُخْتِهِ فَهَلْ إِذَا انْتَقَلَ زَيْدٌ مِنَ الدَّارِ وَحْدَهُ دُونَ زَوْجِ أُخْتِهِ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ انْتَقَلَ زَوْجُ أُخْتِهِ لَا يَقَعُ عَلَى زَيْدِ الطَّلَاقِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ وَإِنْ وَجَدَ مِنَ الْحَالِفِ الْإِنْتِقَالَ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُعَلَّقٌ عَلَى انْتِقَالِ الْحَالِفِ الْمُرْتَبِّ عَلَى انْتِقَالِ زَوْجِ أُخْتِهِ فَإِذَا انْتَقَلَ قَبْلَهُ لَمْ يُوْجَدْ الْمُعَلَّقُ عَلَيْهِ لَكِنْ ذَكَرَ فِي تَعْلِيلِ الْبَحْرِ الْمَوَاضِعَ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا اقْتِرَانُ جَوَابِ الشَّرْطِ بِالْفَاءِ وَعَدَّ مِنْهَا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ الْمَنْفِيُّ بِمَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ فَإِذَا عُرِفَ ذَلِكَ تَفَرَّعَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَأْتِ بِالْفَاءِ فِي مَوْضِعِ جُوبِهَا فَإِنَّهُ يَتَنَجَّزُ كَأَن دَخَلَتْ الدَّارَ أَنْتِ طَالِقٌ فَإِنْ نَوَى تَعْلِيلَهُ دَيْنَ وَكَذَا إِنْ نَوَى تَقْدِيمَهُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَتَعَلَّقُ حَمَلًا لِكَلَامِهِ عَلَى الْفَائِدَةِ فَتُضَمُّرُ الْفَاءُ وَالْخِلَافُ مُبْنِيٌّ عَلَى جَوَازِ حَذْفِهَا اخْتِيَارًا فَأَجَازَهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَعَلَيْهِ فَرَعَ أَبُو يُوسُفَ وَمَنْعَهُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَعَلَيْهِ تَفَرَّعَ الْمَذْهَبُ. اهـ.

فَقَوْلُ الْحَالِفِ فِي السُّؤَالِ الْمَارَّ مَا انْتَقَلَ أَنَا وَقَعَ جَوَابًا لِأَنَّ الشَّرْطِيَّةَ وَلَمْ يَقْتَرِنْ بِالْفَاءِ مَعَ وَجُوبِ اقْتِرَانِهِ.

وَمُقْتَضَى مَا فِي الْبَحْرِ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَلَّقْ وَلَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَى قَوْلِهِ إِنْ انْتَقَلْتُ أَنْتِ بَلْ هُوَ مُتَنَجِّزٌ فَصَارَ كَأَنَّ الْحَالِفَ قَالَ عَلَى الطَّلَاقِ مَا انْتَقَلَ فَإِذَا وَجَدَ مِنْهُ الْإِنْتِقَالَ وَقَعَ الطَّلَاقُ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ انْتِقَالِ زَوْجِ أُخْتِهِ أَوْ بَعْدَهُ إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ التَّعْلِيلَ فَيُدَيِّنُ أَيُّ يُقْبَلُ مِنْهُ دِيَانَةً لَا قَضَاءَ أَوْ يُبْنَى عَلَى

قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لَكِنَّهُ خِلَافُ الْمَذْهَبِ كَمَا عَلِمْتَ فَتَدَبَّرْ هَذَا وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَيْضًا أَوَّلَ بَابِ الْكِنَايَاتِ عِنْدَ قَوْلِهِ فَتَطَلَّقَ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً فِي اعْتِدَائِي وَاسْتَبْرَئِي رَحْمَكَ وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ فَقَالَ مَا نَصُّهُ وَأَطْلَقَ فِي وَاحِدَةٍ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا مُعْتَبَرَ بِإِعْرَابِهَا وَهُوَ قَوْلُ الْعَامَّةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْعَوَامَّ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَالْخَوَاصُّ لَا تُلْتَزِمُهُ فِي كَلَامِهِمْ عُرْفًا بَلْ تِلْكَ صِنَاعَتُهُمْ وَالْعُرْفُ لِعُنْتِهِمْ وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي شَرْحِنَا عَلَى الْمَنَارِ أَنَّهُمْ لَمْ يَعْتَبِرُوهُ هُنَا.

واعتبروه في الإقرار فيما لو قال دِرْهَمٌ غَيْرُ دَائِي رَفْعًا وَنَصْبًا فَيَحْتَاجُونَ إِلَى الْفَرْقِ. اهـ.  
فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ مُقْتَضَى التَّعْلِيلِ عَدَمَ اعْتِبَارِ الْإِعْرَابِ هُنَا أَيْضًا إِلَّا أَنْ يُقَالَ ذِكْرُ الْفَاءِ لَا يُسَمَّى إِعْرَابًا لِأَنَّ الْإِعْرَابَ مَا يَعْتَرِي أَوَاخِرَ الْكَلِمِ مِنَ التَّغْيِيرِ أَوْ الْأَثَرِ الظَّاهِرُ وَالْفَاءُ كَلِمَةٌ يَرْتَبِطُ بِهَا الْجَوَابُ فَلَا يُسَمَّى ذِكْرُهَا إِعْرَابًا وَفِي الْأَشْبَاهِ مِنْ قَاعِدَةِ أَعْمَالِ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ مَا نَصُّهُ وَلَيْسَ مِنْهَا مَا لَوْ أَتَى بِالشَّرْطِ وَالْجَوَابِ بِلَا فَاءٍ فَإِنَّا لَا نَقُولُ بِالتَّعْلِيلِ لِعَدَمِ امْكَانِهِ فَيَتَجَزَّوْا وَلَا يَنْوِي خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ. اهـ.

هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي هَذِهِ الْمَحَلِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَتَلَاءَمُ مَعَ أَبِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا تَلَاءَمَا يَعْنِي فِي السَّابِقِ قَاصِدًا بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي مُعَاشَرَةِ أَبِيهِ أَكْثَرَ مِمَّا مَضَى مِنْ عُمْرِهِ بَلْ إِذَا مَضَى مِنْ عُمْرِهِ أَكْثَرَ مِمَّا تَقَدَّمَ يَنْعَزِلُ عَنْهُ فَهَلْ إِذَا عَاشَرَ أَبَاهُ بَعْدَ الْحَلْفِ الْمَرْبُورِ أَقَلَّ مِمَّا تَقَدَّمَ أَوْ مُسَاوِيهِ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَلَفَ زَيْدٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ لِعَمْرٍو جَارِهِ هَذَا الْكَلَامَ الْمَعْيَنَ وَلَا أَعْرِفُ اسْمَهُ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرٍو الْكَلَامَ الْمَعْيَنَ بِإِقْرَارِهِ لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَالْحَالُ أَنَّهُ يَعْرِفُ اسْمَهُ وَنَادَاهُ بِهِ مَرَارًا وَأَجَابَهُ بِهِ لَدَى بَيِّنَةٍ فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ يَقَعُ طَلَاقُهُ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي مَدْيُونٍ حَلَفَ لِذَائِنِهِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ لَيُؤَدِّيَنَّ لَهُ دَيْنَهُ يَوْمَ دُخُولِ الْحَاجِّ دِمَشْقَ أَوْ فِي ثَانِي يَوْمٍ دُخُولِهِ وَلَمْ يُؤَدِّ الدَّيْنَ فِي الْيَوْمَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ حَتَّى مَضَتْ أَيَّامُ بَعْدَهُمَا بِلَا مَانِعٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقُهُ الْمَذْكُورُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَضَعَ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي زُبْدِيَّةٍ عَلَى رَفٍّ فِي بَيْتِهِ بِحُضُورِ زَوْجَتِهِ ثُمَّ طَلَبَهُ مِنْهَا فَلَمْ تَجِدْ شَيْئًا فَقَالَ عَلَى الطَّلَاقِ لَتَفْتَشَنَّ عَلَيْهِ وَتَأْنِينَ بِهِ وَلَمْ يَنْوَ فَوْرًا وَلَا وَجَدَ دَلِيلَهُ فَهَلْ إِذَا فَتَشَتْ وَلَمْ تَجِدْ شَيْئًا وَلَمْ تَأْتِ بِشَيْءٍ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاةِ أَحَدِهِمَا وَالحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) لَا يُقَالُ إِذَا لَمْ تَجِدْ شَيْئًا صَارَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنْ فُرُوعِ مَسْأَلَةِ الْكُوزِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمُتُونِ وَفِيهَا التَّفْصِيلُ بَيْنَ الْمُقَيَّدَةِ بِالْوَفْتِ وَالْمُطَلَّقَةِ وَمَا هُنَا مِنَ الْمُطَلَّقَةِ وَقَدْ قَالَ فِي الْبَحْرِ إِنَّ الْمُطَلَّقَةَ عَلَى وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ فِيهِ مَاءٌ أَصْلًا فَلَا يَخْنُثُ لِعَدَمِ انْعِقَادِ الْيَمِينِ أَوْ كَانَ فِيهِ وَصَبٌّ فَإِنَّهُ يَخْنُثُ لِانْعِقَادِهَا لِإِمْكَانِ الْبَرِّ ثُمَّ يَخْنُثُ بِالصَّبِّ الْخَلْخَلُ نَقُولُ إِمْكَانُ الْإِثْبَانِ بِالْمَبْلَغِ الَّذِي وَضَعَهُ بِحُضُورِهَا مُمَكِّنٌ فَلَا يَخْنُثُ بِفَقْدِهِ بِخِلَافِ الْمَاءِ الَّذِي كَانَ فِي الْكُوزِ ثُمَّ صَبٌّ فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ شُرْبُهُ بَعْدَ صَبِّهِ فَيَخْنُثُ عِنْدَ الصَّبِّ لِتَحَقُّقِ الْعَجْزِ حِينَئِذٍ وَفِي مَسْأَلَتِنَا لَمْ يَتَحَقَّقِ الْعَجْزُ عِنْدَ فَقْدِهِ بَلْ فِي آخِرِ حَيَاتِهِمَا عَلَى أَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الَّتِي أَخَذَتْهُ تَأْمَلْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ ادَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ حَلَفَ بِالْحَرَامِ أَنْ وَلَدَهَا فَلَانَا لَا يَدْخُلُ الدَّارَ وَأَنَّهُ دَخَلَهَا وَوَفَّعَ عَلَيْهِ الْحَرَامَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ حَلَفَ أَنْ وَلَدَهَا الْمَرْبُورَ لَا يَدْخُلُ الدَّارَ فِي ذَلِكَ الْوَفْتِ وَكَانَ الْوَفْتُ قُبَيْلَ الظُّهْرِ وَدَخَلَهَا الْوَلَدُ وَفَتَ الْعَصْرِ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ الْمُدَّعِيَةُ عَلَى تَقْيِيدِهِ وَلَا بَيْنَهُمَا قِيَامُ الْحُكْمِ؟

(الجواب): ادَّعَى تَعْلِيْقَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ وَادَّعَتْ الْإِرْسَالَ فَالْقَوْلُ لَهُ كَمَا فِي كِتَابِ الْقَوْلِ لَمَنْ وَفَّعَ أَيْضًا لِأَنَّ الظَّاهِرَ شَاهِدٌ لَهُ وَلِأَنَّهُ يُنْكَرُ وَقُوعُ الطَّلَاقِ وَالْمَرَأَةُ تَدَّعِيهِ وَالْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ إِلَّا أَنْ تُقِيمَ الْمَرَأَةُ بَيِّنَةً.

(سئل) فِي رَجُلٍ ضَرَبَ زَوْجَةَ أَخِيهِ فَحَلَفَ أَخُوهُ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ إِنْ عُدَّتْ ضَرَبَتْهَا لِأَعَامِلَنَّ عَلَى قَتْلِكَ وَلَمْ يَقْصِدْ بِذَلِكَ فَوْرِيَّةً وَلَا قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا الْأَخُ ثَانِيًا وَلَمْ يُعَامِلِ الْأَخُ عَلَى قَتْلِ أَخِيهِ الضَّارِبِ فَهَلْ إِذَا لَمْ يُعَامِلِ الْحَالِفُ كَمَا ذَكَرَ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ إِلَّا فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْ حَيَاتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَشَاجَرَ مَعَ زَوْجَتِهِ فَأَخَذَهَا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ وَدَفَعَ لَهَا مُؤَخَّرَ صَدَاقِهَا



لَمْ يُطَلِّقْهَا صَرِيحًا فَهَلْ لَا يَقَعُ عَلَيْهِ بِمُجَرَّدِ دَفْعِ الْمُؤَخَّرِ طَلَاقٌ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي جَمَاعَةٍ يَجْمَعُونَ الشُّوْكَ فِي الْبَادِيَةِ جَمَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ قَدَرًا مِنْهُ وَغَابَ ثُمَّ رَجَعَ فَوَجَدَهُ نَاقِصًا فَحَلَفَ بِالْحَرَامِ أَنَّ فُلَانًا الْمَعِينَ مِنْهُمْ أَخَذَهُ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَفُلَانٌ يُنْكِرُ الْأَخْذَ فَهَلْ لَا يَسْرِي إِنْكَارُ فُلَانٍ عَلَيْهِ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْحَرَامُ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(سئل) فِي شَرِيكَتَيْنِ حَلَفَ أَحَدُهُمَا بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَفُكُّ الشَّرِيكَةَ يَعْنِي لَا يَفْسُخُهَا وَيُرِيدُ شَرِيكَتَهُ الْآخَرَ فَمَسَخَهَا بِعِلْمِ الْحَالِفِ لَا بِرِضَاهُ وَمُبَاشَرَتِهِ لِلْفَسْخِ هَلْ لَا يَقَعُ طَلَاقُ الْحَالِفِ بِذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ لَيْسَتْ كَيْنٌ عَلَى فُلَانٍ لِزَيْدٍ الْحَاكِمِ وَلَمْ يَسْتَكْ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَعَنْ تَرِكَةٍ فَهَلْ لَا تَرِثُهُ الزَّوْجَةُ وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ مِنْ تَرِكَتِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ لَا يَأْكُلُ مِنْ حَلِيبِ مَوَاشِي إِخْوَتِهِ وَلَا مِنْ لَبَنِيهَا فَهَلْ إِذَا جَعَلَ الْحَلِيبَ جُبْنًا أَوْ سَمْنًا أَوْ طَبَخَ بِهِ أُرْزُ أَوْ نَحَوَهُ وَأَكَلَ مِنْهُ الْحَالِفُ لَا يَحْنُتُ؟  
(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ هَذِهِ صِفَاتٌ دَاعِيَةٌ إِلَى الْيَمِينِ فَتَقَيَّدُ بِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَكْرَهَ زَيْدٌ عَلَى طَلَاقِ زَوْجَتِهِ فَطَلَّقَهَا فَهَلْ يَقَعُ عَلَيْهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ دَيْنٌ عَلَى آخَرَ فَحَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ يَدْفَعُهُ لَهُ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَفَاتَ الْوَقْتُ وَلَمْ يَدْفَعْهُ لَهُ فَادَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ بُوْقُوعَ الطَّلَاقِ عَلَيْهِ بِالْمُقْتَضَى مِنَ الزُّبُورِ فَادَّعَى عَلَيْهِ الدَّيْنَ إِلَى رَبِّهِ قَبْلَ مُضِيِّ الْوَقْتِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): يَصْدُقُ فِي الدَّفْعِ بَيَمِينِهِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى عَدَمِ وَقُوعِ الطَّلَاقِ وَلَا يَبْرَأُ مِنَ الدَّيْنِ بِذَلِكَ وَيَحْلِفُ الدَّائِنُ عَلَى عَدَمِ الْقَبْضِ وَيَسْتَحِقُّهُ قَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِّيُّ قُلْتُ وَفِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ قَالَ الزَّوْجُ بَعَثَ النِّفْقَةَ إِلَيْهَا وَوَصَلَتْ إِلَيْهَا وَأَنْكَرَتْ هِيَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ قَوْلَ الزَّوْجِ لِأَنَّهُ مُدَّعِي الشَّرْطِ وَمُنْكَرُ الْحُكْمِ قَالَ صَاحِبُ الْعُمْدَةِ

هَكَذَا سَمِعْتُ الْقَاضِيَ الْإِمَامَ الْأُسْتَاذَ ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ مُدَّةٍ وَقَالَ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَهُوَ الْأَصَحُّ. اهـ.

وَنَحْوُهُ فِي الْخُلَاصَةِ لَكِنَّهُ لَمْ يَقُلْ وَهُوَ الْأَصَحُّ لَكِنْ مَا أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِمَا أُطْبِقَتْ عَلَيْهِ الْمُتُونُ وَعَامَّةُ الشُّرُوحِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لَهُ إِلَّا فِيمَا لَا يُعْلَمُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهَا فَإِنَّ الْقَوْلَ لَهَا فِي حَقِّ نَفْسِهَا فَلْيَكُنِ الْمَعْوَلُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمُتُونَ وَالشُّرُوحَ مَوْضُوعَةٌ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ كَذَا فِي فَتَاوَى الْكَارِزُونِيِّ مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ.

(أقول) مُرَادُ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَزِّيِّ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ بِقَوْلِهِ شَيْخُنَا هُوَ الْعَلَامَةُ ابْنُ نَجِيمٍ صَاحِبُ الْبَحْرِ لَكِنَّهُ فِي كِتَابِهِ الْبَحْرِ خَالَفَ مَا أَفْتَى بِهِ فَإِنَّهُ بَعْدَ مَا ذَكَرَ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ مُقْتَضَى الْمُتُونِ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ صَحَّحَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَةِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَدَّعِي إِيفَاءً حَقٍّ وَهِيَ تُنَكِّرُ كَمَا قِيلَ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ وَصُولِ الْمَالِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ يَقْتَضِي تَخْصِصَ الْمُتُونِ وَكَأَنَّهُ ثَبَتَ فِي ضَمَنِ قَبُولِ قَوْلِهَا فِي عَدَمِ وَصُولِ الْمَالِ وَهَذَا التَّقْرِيرُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ مِنْ خَوَاصِّ هَذَا الشَّرْحِ. اهـ.

وَكَتَبَ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَيْهِ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا مَرَّ عَنِ الْغَزِّيِّ مَا نَصَّهُ أَقُولُ قَالَ فِي الْفَيْضِ لِلْكَرْكِيِّ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ. اهـ.

وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ الْمُطْلَقَ يُحْمَلُ عَلَى الْمُقَيَّدِ فَيَحْمَلُ إِطْلَاقُ الْمُتُونِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَّصِفَنَّ دَعَايَ إِصْصَالِ مَالٍ فَتَأَمَّلْ وَفِي فُصُولِ الْأُسْرُوشَنِيِّ وَيَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهَا وَهُوَ الْأَصَحُّ وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجَعَلَ الثَّالِثَ رَامِزًا لِلذَّخِيرَةِ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا فِي عَدَمِ الْوُصُولِ إِلَيْهَا وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ الطَّلَاقِ وَأَقُولُ هَذَا الْقَوْلُ عِنْدِي وَسَطٌ وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامًا كَثِيرًا فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ.

كَلَامُ الرَّمْلِيِّ وَهَذَا الْقَوْلُ الْوَسْطُ قَالَ صَاحِبُ نُورِ الْعَيْنِ إِنَّهُ الصَّوَابُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْعَمَلِ بِالْقَوْلَيْنِ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَذَلِكَ أَوْلَى كَمَا لَا يَخْفَى. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى زَوْجَتِهِ بِأَنَّمَا صَرَبَتْهُ وَأَنْكَرَتْ فَحَلَفَ بِالْحَرَامِ قَائِلًا عَلَى الْحَرَامِ إِنَّكَ صَرَبْتَنِي فَإِذَا لَمْ يَثْبُتِ الضَّرْبُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى زَيْدٍ لِعَدَمِ ظُهُورِ مَا يُكَذِّبُهُ وَلَا يَسِرِّي إنْكَارُهَا عَلَيْهِ.

(الجواب:) نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْحَيْثُ الرَّمْلِيُّ وَالْوَالِدُ وَالْعَمُّ.

(سئل) فيما إذا كان زبداً خادماً عند عمرو وقال بالتزكية ألفاظاً معناها بالعربية: لا أمكث في هذا الباب يعني بذلك عدم خدمة عمرو فقبل له إن لك في هذه البلدة زوجة وأولاداً فقال عدت عنها وعن الأولاد ولم ينو بذلك طلاقاً أصلاً ولم يكن في حال مذاكرته ولا في حال غضب من جهتها بل نيته الخلاص من خدمة عمرو فقط فهل لا يقع عليه طلاق؟

(الجواب): نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ من عباراتهم وفي الخبرية من الأئمة عقيب سؤال وجواب مفصلين إلى أن قال فتحصل أن اللفظ إذا احتمل الطلاق وغيره وخلا عن النية وعن مذاكرته عربياً كان اللفظ أو غيره لا يقع. اهـ.

وتمام التحقيق فيها فارجع إليها إن رمت.

(أقول) وهذه مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الأيمان وذكرتها هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الوقوع وعدمه وإن كان محلها الأيمان كالكثير المسائل المارة ولكن الأولى جمعها في محل واحد لتسهيل المراجعة.

(سئل) في قروي حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسكن هذه القرية فخرج منها فوراً بنفسه إلى قرية غيرها ثم عاد إليها لنقل أهله وأمتعته ولم يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق المذبور بعوده كما ذكر ويبرأ بخروجه منها بنفسه؟

(الجواب): نعم حلف لا يسكن هذه الدار أو البيت والمحلة فخرج وبقي متاعه وأهله حيث بخلاف المضر والقرية تنوير فإنه يبرأ بنفسه فقط علاني من اليمين في الدخول والخروج.

(سئل) في رجل حلف بالطلاق أنه لا يسكن في هذه الدار وخرج من ساعته لطلب منزل ولم يمكنه الانتقال من ساعته لعدم تيسره حتى بقي فيها زوجته ومتاعه عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه؟

(الجواب): نعم قال في الحائية في فصل المساكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واشتغل بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمتاع فلم يجد دار أياماً ويمكنه أن يضع المتاع خارج الدار لا يكون حائثاً. اهـ.

قال في النهر في الأصح لأنه من عمل النقل فصارت هذه المدة مستثناة إذا لم يفرط في

الطَّلَبِ وَهَذَا إِذَا خَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ لَطَلَبِ الْمَنْزِلِ وَلَوْ أَخَذَ فِي الثَّقَلَةِ شَيْئًا فَشَيْئًا فَإِنْ لَمْ تَقْتَهُ الثَّقَلَاتُ لَمْ يَحْنُثْ وَلَمْ يَلْزَمْهُ النُّقْلُ بِأَسْرَعِ الْوُجُوهِ بَلْ يَقْدِرُ مَا يَصِيرُ نَاقِلًا فِي الْعُرْفِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِي الْعَلَائِيَّ عَلَى التَّنْوِيرِ وَالْمُلْتَقَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدِ ابْنِ كَبِيرٍ حَائِكٌ يَحِيكُ عِنْدَ خَالِهِ بِالْأَجْرَةِ فَحَلَفَ زَيْدٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُحْلِيهِ أَيْ لَا يَدْعُهُ يَشْتَغِلُ عِنْدَ خَالِهِ ثُمَّ بَعْدَ سَتَيْنِ زَارَ الْإِبْنَ خَالَهُ وَطَلَبَ مِنْهُ خَالَهُ أَنْ يَشْتَغِلَ لَهُ وَيُسَاعِدَهُ فِي الْحَيَاكَةِ فَاشْتَغَلَ لَهُ شَيْئًا قَلِيلًا بَغِيَّةَ أَبِيهِ وَبَدُونِ عِلْمِهِ وَرِضَاهُ وَتَحْلِيَّتِهِ فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ عَلَى زَيْدٍ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ قَالَتْ إِنْ تَرَكْتَ هَذَا الصَّبِيَّ يُخْرُجُ مِنَ الدَّارِ فَكَذَا فَشَرَعَتْ فِي الصَّلَاةِ أَوْ غَابَتْ عَنْهُ فَخَرَجَ لَا تَحْنُثُ بِرَازِيَّةٍ مِنْ تَوَعُّدٍ فِي الْفَوْرِ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ قَالَ لِابْنِهِ الْكَبِيرِ إِنْ تَرَكْتُكَ تَعْمَلُ مَعَ فُلَانٍ فَكَذَا فَهُوَ عَلَى الْمَنْعِ بِالْقَوْلِ وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا فَعَلَى الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ بِرَازِيَّةٍ أَجَرَ دَارِهِ سَنَةً ثُمَّ حَلَفَ وَقَالَ لِلْمُسْتَأْجِرِ لَا أَتْرُكُكَ فِي دَارِهِ فَإِذَا قَالَ لَهُ أُخْرِجْ مِنْ دَارِي فَقَدْ بَرَّ فِي يَمِينِهِ فَتَاوَى الصَّغْرَى حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ سَاكِنٌ دَارِهِ الْيَوْمَ وَالسَّائِرُ ظَالِمٌ غَالِبٌ يَتَكَلَّفُ فِي إِخْرَاجِهِ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ فَالْيَمِينُ عَلَى التَّلَفُّظِ بِاللِّسَانِ فُتِيَهُ حَلَفَ لَا يَدْعُ فُلَانًا يَمُرُّ عَلَى هَذِهِ الْقَنْطَرَةِ فَمَنْعَهُ بِالْقَوْلِ يَكُونُ بَارًا لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْمَنْعَ بِالْفِعْلِ فَاضِي حَانُ وَتَمَامُهُ فِي رِسَالَةِ الشُّرُئْبَلِيِّ الْمُسَمَّاةِ أَحْسَنُ الْأَقْوَالِ لِلتَّخْلُصِ عَنْ مَخْطُورِ الْفِعَالِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ لِدَارِ أَبِيهَا وَهِيَ جَارِيَةٌ فِي تَوَاجِرِهِ وَسَاكِنٌ فِيهَا ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ ثُمَّ دَخَلَتْهَا فَهَلْ لَا يَقَعُ الطَّلَاقُ؟

(الجواب): نَعَمْ أَقُولُ وَتَقَدَّمَ مَا لَوْ كَانَتْ الدَّارُ مِلْكًا لَهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَبْنَعُهَا إِلَّا إِلَى الْحَمَامِ وَاقْتَضَى لَهَا الْخُرُوجَ لِأَمْرِ آخَرَ وَخَرَجَتْ لِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبْنَعَهَا هُوَ وَلَا يَبْنَعُهَا لَهُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهَا فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): إِذَا لَمْ يَبْنَعُهَا لِذَلِكَ وَفَعَلَتْهُ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهَا لَا يَقَعُ طَلَاقُهُ الْمَذْكُورُ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ أَدَّعَتْ عَلَى زَوْجِهَا فُلَانٍ بِأَنَّهُ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنَّهُ لَا يُعَدِّي إِلَى مَحَلَّةِ أَبِيهَا وَلَا إِلَى دَارِهِ وَأَنَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ دَخَلَ إِلَى مَحَلَّةِ أَبِيهَا وَبَاتَ فِي دَارِهِ الْمَخْلُوفِ عَلَيْهَا وَأَنَّهَا بِمُقْتَضَى ذَلِكَ بَانَتْ مِنْهُ وَطَالَبَتْهُ بِمُؤَخَّرِهَا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ دَارَ أَبِيهَا الْمَذْكُورَةَ مَعَ زَوْجَتِهِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى سَبِيلِ السُّكْنَى وَأَنَّهُ دَخَلَهَا زَائِرًا وَلَمْ يَدْخُلْهَا عَلَى سَبِيلِ

السُّكْنَى وَأَنْكَرَ كَوْنَهُ حَلَفَ كَمَا ادَّعَتْ فَطَلَبَ مِنَ الْمُدَّعِيَةِ بَيِّنَةً فَأَثْبَتَتْ مُدَّعَاهَا بِشَاهِدَيْنِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ اتَّفَقَا عَلَى أَصْلِ الْيَمِينِ وَاخْتَلَفَا فِي الْقَيْدِ فَبِالنَّظَرِ إِلَى الْقَيْدِ صَارَ الرَّجُلُ مُدَّعِيًا وَالْمَرْأَةُ مُدَّعَى عَلَيْهَا لِأَنَّهَا تُنْكِرُ الْقَيْدَ الْمَذْكُورَ فَمُقْتَضَاهُ يَطْلُبُ مِنْهُ بَيِّنَةٌ فِي إثْبَاتِ الْقَيْدِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ عَلَى سَبِيلِ السُّكْنَى دَفْعٌ مِنْهُ لِدَعْوَاهَا وَدَعْوَى الدَّفْعِ مَسْمُوعَةٌ قَبْلَ الْحُكْمِ وَبَعْدَهُ وَدَفْعُ الدَّفْعِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ جَعَلَ قَوْلُهُ عَلَى سَبِيلِ السُّكْنَى شَرْطًا وَاخْتَلَفَا فِي وُجُودِ الشَّرْطِ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ إِلَّا إِذَا بَرَهَنْتَ فَإِنَّ الْبَيِّنَةَ تُقْبَلُ عَلَى الشَّرْطِ وَإِنْ كَانَ تَفْيِئًا كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(أقول) أَيُّ فَإِذَا ادَّعَتْ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى سَبِيلِ السُّكْنَى فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَأَنْكَرَ هُوَ فَالْقَوْلُ لَهُ إِلَّا إِذَا بَرَهَنْتَ عَلَى مُدَّعَاهَا الْمَذْكُورِ فَتُسْمَعُ لِأَنَّهَا بَيِّنَةٌ عَلَى الشَّرْطِ الْمُثْبِتِ وَأَقُولُ أَيْضًا أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ الزَّوْجَ صَارَ مُدَّعِيًا وَأَنَّ الْبَيِّنَةَ تَطْلُبُ مِنْهُ لَا مِنْهَا مُحَالِفٌ لِمَا فِي الْقُنْيَةِ مِنْ بَابِ الدَّعَاوَى وَالْبَيِّنَاتِ فِي الطَّلَاقِ رَامِرًا لِلْبُرْهَانِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ بِمَا نَصَّهُ بِهِ ادَّعَتْ أَنَّهُ طَلَّقَهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَالزَّوْجُ يَقُولُ طَلَّقْتُهَا بِالشَّرْطِ وَلَمْ يُوْجَدْ فَالْبَيِّنَةُ فِيهِ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ وَلَوْ ادَّعَتْ عَلَيْهِ أَنَّهُ حَلَفَ لَا يَضُرُّهَا وَادَّعَى هُوَ أَنَّهُ لَا يَضُرُّهَا مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ كِلَا الْأَمْرَيْنِ وَتَطْلُقُ بِأَيِّمَا كَانَ. اهـ.

لَكِنْ رَأَيْتُ فِي هَامِشٍ نُسْخَةَ الْقُنْيَةِ مَكْتُوبًا عِنْدَ آخِرِ الْعِبَارَةِ مَا نَصَّهُ هَذَا خِلَافَ رِوَايَةِ الْفُصُولِ فَإِنَّهُ قَالَ لَا تُسْمَعُ الْبَيِّنَةُ فِي هَذَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ الزَّوْجِ مَعَ الْيَمِينِ تَأْمَلْ جِدًّا اهـ مَا رَأَيْتُهُ وَقَدْ نَقَلَ فِي الْبَحْرِ عِبَارَةَ الْقُنْيَةِ فِي بَابِ التَّعْلِيلِ وَأَقْرَبَهَا ثُمَّ نَقَلَ عَنْهَا لَوْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ إِنْ شَرِبْتَ مُسْكِرًا بَغَيْرِ إِذْنِكَ فَأَمْرُكَ بِيَدِكَ فَأَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ وَأَقَامَ الزَّوْجُ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ بِإِذْنِهَا فَبَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَوْلَى. اهـ.

وَنَقَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ لِلشَّيْخِ غَانِمِ الْبُعْدَادِيِّ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْقَوْلِ لِمَنْ قَالَ نَحْوَ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ وَإِنْ ادَّعَى تَعْلِيلَ الطَّلَاقِ بِالشَّرْطِ وَادَّعَتْ الْإِزْسَالُ فَالْقَوْلُ لَهُ اهـ ثُمَّ قَالَ حَلَفَ لَا يَضُرُّهَا مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ فَقَالَ ضَرَبْتُهَا بِالْجُرْمِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ الْيَمِينِ مِنَ الْخِزَانَةِ لِصَاحِبِ الْجَمَاعِ. اهـ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ الْقَوْلُ لَهُ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ فِي طَرَفِهَا.

فَأَمِّنَ النَّظَرَ فِي هَذَا الْمَحَلِّ وَتَمَهَّلْ وَلَا تَعْجَلْ.

## بَابُ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ بَعْلِهَا عَلَى مَبْلَغٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ دَفَعَتْهُ لَهُ فِي الْمَجْلِسِ ثُمَّ دَفَعَهُ لَهَا لِتَنْفِقَهُ عَلَى ابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ مِنْهَا فِي مُدَّةٍ كَذَا وَقَامَتْ تَطَالِبُهُ بِمُؤَخَّرِ صَدَاقِهَا عَلَيْهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا وَسَقَطَ بِالْخُلْعِ الْمَذْكُورِ<sup>(١)</sup>؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَسْقُطُ بِالْخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ كُلُّ حَقٍّ لِكُلِّ وَاحِدٍ عَلَى الْآخَرِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ كَنَزٍّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَوَنِّ قَوْلُهُ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ كَالْمَهْرِ مَقْبُوضًا أَوْ غَيْرَ مَقْبُوضٍ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ وَالتَّفَقُّهُ الْمَاضِيَّةُ إِلَّا تَفَقُّهُ الْعِدَّةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ لِعَدَمِ دُخُولِهَا تَحْتَ الْعُمُومِ لِأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً قَبْلَ الْخُلْعِ لِتَسْقُطَ بِهِ إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَيْهَا فَحِينَئِذٍ تَسْقُطُ وَأَمَّا السُّكْنَى فَلَا يَصِحُّ إِسْقَاطُهَا بِحَالٍ لِمَا أَنَّهَا فِي غَيْرِ بَيْتِ الطَّلَاقِ مَعْصِيَةٌ إِلَّا إِذَا أَبْرَأَتْهُ عَنْ مُؤَنَةِ السُّكْنَى فَإِنْ كَانَتْ سَاكِنَةً فِي بَيْتِ نَفْسِهَا أَوْ تُعْطِي الْأُجْرَةَ مِنْ مَالِهَا فَيَصِحُّ التِّزَامُ بِذَلِكَ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ إِلَى أَنْ قَالَ وَمَقْصُودُهُمْ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ هُنَا مَا عَدَا النِّفَقَةَ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ مُطْلَقًا كَمَا نَذَرْنَاهُ فِي بَابِهِ مِنْحُ الْغَفَّارِ بَعْضُ اخْتِصَارٍ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ خَالَعَتْ زَوْجَهَا عَلَى نَفَقَةٍ وَلَدَيْهِ الصَّغِيرَتَيْنِ مِنْهَا فِي مُدَّةٍ وَهِيَ مُعْسِرَةٌ ثُمَّ

(١) وهو أن تفتدي المرأة نفسها بمال ليخلعها به، فإذا فعلا لزمها المال ووقعت تطليقة بائنة، ويكره أن يأخذ منها شيئاً إن كان هو الناشز، وإن كانت هي الناشزة كره له أن يأخذ أكثر مما أعطائها، وإن أخذ منها أكثر مما أعطائها حل له؛ وكذلك إن طلقها على مال فقبلت وقع الطلاق بائناً ويلزمها المال بالتزامها، وما صلح مهرأ صلح بدلاً في الخلع، فإذا بطل البدل في الخلع كان بائناً وفي الطلاق يكون رجعيأ؛ وإن قالت: خالعتني على ما في يدي وليس في يدها شيء فلا شيء عليها؛ ولو قالت: على ما في يدي من مال، أو على ما في بيتي من متاع ولا شيء في يدها ولا متاع في بيتها ردت عليه مهرها؛ ولو خلع ابنته الصغيرة على مالها لا يلزمها شيء، وفي الكبيرة يتوقف على قبولها، ولو ضمن المال لزمه في المسألتين؛ ولو قالت: طلقني ثلاثاً بألف فطلقها واحدة فعليها ثلث الألف، ولو عالت على ألف فطلقها واحدة فلا شيء عليها وهي رجعية؛ ولو قال لها: طلقي نفسك ثلاثاً بألف أو على ألف فطلقت واحدة لم يقع شيء؛ ولو قال لها: أنت طالق وعليك ألف فقبلت طلقت ولا شيء عليها، والمباراة كالخلع يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق بالنكاح حتى لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشيء ويعتبر خلع المريضة من الثلث.

طَالَبَتْهُ بِالنَّفَقَةِ هَلْ يُجْبَرُ عَلَيْهَا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَلَوْ خَالَعَتْهُ عَلَى نَفَقَةٍ وَلَدِهِ شَهْرًا وَهِيَ مُعْسِرَةٌ فَطَالَبَتْهُ بِالنَّفَقَةِ يُجْبَرُ عَلَيْهَا اهـ.

(أقول) وَفِي حَاشِيَةِ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ لِلْحَلَبِيِّ أَنَّ مَا شَرَطُهُ يَكُونُ دَيْنًا عَلَيْهَا أَيُّ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهَا إِذَا أَيْسَرَتْ وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ لَوْ تَرَكْتَ الْوَلَدَ عَلَى الزَّوْجِ وَهَرَبَتْ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ قِيَمَةَ النَّفَقَةِ مِنْهَا وَكَذَا لَوْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَ تَمَامِ الْوَقْتِ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِحَصَّتِهِ ثُمَّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْحِيلَةِ فِي بَرَاءَتِهَا أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ خَالَعْتُكَ عَلَى أَنِّي بَرِيءٌ مِنْ نَفَقَةِ الْوَلَدِ إِلَى سَتَيْنِ فَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ قَبْلَهَا فَلَا رُجُوعَ لِي عَلَيْكَ كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ وَتَمَامُ الْفَوَائِدِ فِيهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ بِنْتُ صَغِيرَةٍ مِنْ زَوْجِهَا زَيْدٍ فَخَالَعَهَا عَلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنْ مُؤَخَّرِهَا عَلَيْهِ وَعَلَى أَمْتِيَةٍ مَعْلُومَةٍ وَبَعْدَ تَمَامِ ذَلِكَ تَكَفَّلَ أَبُو هِنْدٍ بِالْوَكَالَةِ عَنْهَا بِنَتِهَا الْمَذْكُورَةِ بِجَمِيعِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَى سَبْعِ سِنِينَ بَلَا رُجُوعَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ وَالْحَالُ أَنَّ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّكْفُلِ لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ خَالَعَهَا عَلَيْهِ وَلَا وَقَعَ بَدَلًا عَنِ الْخُلْعِ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ غَيْرَ لَازِمٍ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ يَكُونُ التَّكْفُلُ الْمَذْكُورُ غَيْرَ لَازِمٍ ثُمَّ الْعِلْمُ بِالْمُؤَخَّرِ لَيْسَ بِشَرْطٍ كَمَا أَفْتَى بِهِ قَارِئُ الْهُدَايَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَلَعَ زَوْجَتَهُ عَلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنْ مُؤَخَّرِهَا وَعَلَى نَفَقَةِ عِدَّتِهَا ثُمَّ قَبِضَتْ مِنْهُ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ نَظِيرَ نَفَقَةٍ وَلَدَيْهَا مِنْهُ فِي مُدَّةِ ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ لِتَقُومَ بِجَمِيعِ مَا يَحْتَاجَانِ إِلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ فَهَلْ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الْخُلْعِ وَالْقَبْضِ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيَسْقُطُ بِالْخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ كُلُّ حَقٍّ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ إِلَّا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَيْهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَلَعَ زَوْجَتَهُ مِنْ عِصْمَتِهِ بِلَفْظِ الْخُلْعِ مِنْ غَيْرِ مَالٍ وَيُرِيدُ بَعْدَ ذَلِكَ رَدَّهَا لِعِصْمَتِهِ بِدُونِ رِضَاهَا وَلَا عَقْدٍ جَدِيدٍ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): الْخُلْعُ طَلَاقٌ بَائِنٌ فَلَيْسَ لَهُ مُرَاجَعَتُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَعَقْدٍ جَدِيدٍ وَالْوَاقِعُ بِهِ وَلَوْ بَلَا مَالٍ وَبِالطَّلَاقِ الصَّرِيحِ عَلَى مَالٍ طَلَاقٌ بَائِنٌ وَالْخُلْعُ مِنَ الْكِنَايَاتِ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهَا تَنْوِيرٌ وَشَرْحُهُ لِلْعَلَايِيِّ.

(أقول) ظَاهِرُ قَوْلِهِ فَيُعْتَبَرُ فِيهِ مَا يُعْتَبَرُ فِيهَا أَنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ النِّيَّةِ وَلَكِنْ قَالَ فِي الْبَحْرِ نِيَّةُ الطَّلَاقِ فِي الْخُلْعِ وَالْمُبَارَاةِ شَرْطُ الصَّحَّةِ إِلَّا أَنَّ الْمَشَايخَ لَمْ يَشْتَرِطُوهَا فِي الْخُلْعِ لِغَلَبَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ كَوْنُ الْخُلْعِ بَعْدَ مُدَاكَرَةِ الطَّلَاقِ فَلَوْ كَانَتْ الْمُبَارَاةُ أَيْضًا كَذَلِكَ لَا حَاجَةَ إِلَى النِّيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْكِنَايَاتِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ بَقِيَتْ مَشْرُوطَةً فِي الْمُبَارَاةِ وَسَائِرِ الْكِنَايَاتِ عَلَى الْأَصْلِ اهـ وَذَكَرَ قَبْلَهُ عَنْ شَرْحِ الْوَقَايَةِ أَنَّ الْمُبَارَاةَ بِالْهَمْزِ وَتَرْكُهُ خَطَأٌ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ بَرِئْتُ مِنْ نِكَاحِكَ بِكَذَا قَالَ وَلَا يَخْفَى وَقُوعُ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَصَوَرَهَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ بِأَنْ يَقُولَ بَارَأْتُكَ عَلَى أَلْفٍ وَتَقَبَّلَ وَقَدْ صَرَّحَ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبِرَازِيَّةِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَلَفَ زَيْدٌ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ عَلَى عَمَرٍ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ دَارَ زَيْدٍ الْمَعْلُومَةِ ثُمَّ خَلَعَ زَيْدٌ زَوْجَتَهُ مِنْ عِصْمَتِهِ بِعَوَضٍ مَعْلُومٍ وَدَخَلَ عَمَرُ الدَّارَ وَحَكَمَ قَاضٍ شَافِعِيٌّ بِانْحِلَالِ الْيَمِينِ وَإِعَادَةِ زَوْجَتِهِ إِلَيْهِ بِعَقْدٍ شَرْعِيٍّ وَبِعَدَمِ وَقُوعِ الثَّلَاثِ عَلَى زَيْدٍ وَلَوْ كَانَ الدُّخُولُ فِي الْعِدَّةِ حُكْمًا شَرْعِيًّا مُوَافِقًا مَذْهَبَهُ مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ وَأَنْفَذَ حُكْمَهُ حَاكِمٌ حَنَفِيٌّ وَكَتَبَ غِبَّ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةَ بِكُلِّ مِنَ الْحُكْمَيْنِ حُجَّةً صَحِيحَةً شَرْعِيَّةً مُسْتَوْفِيَةً لِلشَّرَائِطِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِهِمَا بَعْدَ ثُبُوتِ مَضْمُونِهِمَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ؟

(الجواب): نَعَمْ يُعْمَلُ بِالْحُجَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَضْمُونِهِمَا وَالْحُكْمُ الْمَذْكُورُ نَافِذٌ صَحِيحٌ اِزْتِنَعَ بِهِ الْخِلَافُ الْوَاقِعُ بَيْنَ الْأُيُمَةِ فِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا طَلَّقَ زَيْدٌ زَوْجَتَهُ طَلْقَةً وَاحِدَةً عَلَى بَرَاءَةٍ ذِمَّتِهِ مِنْ مُؤَخَّرِهَا مَقْبُولًا مِنْهَا وَتُرِيدُ الْآنَ مُطَالَبَتَهُ بِمُؤَخَّرِهَا فَهَلْ وَقَعَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ طَلْقَةً بَائِنَةً وَلَيْسَ لَهَا مُطَالَبَتُهُ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْوَاقِعُ بِهِ أَيُّ الْخُلْعِ وَبِالطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الزَّوْجُ طَلَّقْتُكَ أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى كَذَا مِنْ الْمَالِ أَوْ تَقُولِ الْمَرْأَةُ طَلَّقَنِي عَلَى كَذَا وَيَقُولُ الزَّوْجُ طَلَّقْتُكَ عَلَيْهِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الطَّلَاقَ عَلَى مَا فِيهِ مَالٌ بِمَنْزِلَةِ الْخُلْعِ فِي الْأَحْكَامِ إِلَّا أَنَّ بَدَلَ الْخُلْعِ إِذَا بَطَلَ يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا وَعَوَضُ الطَّلَاقِ إِذَا بَطَلَ يَقَعُ رَجْعِيًّا كَذَا فِي شَرْحِ الدَّرَرِ ثَقْلًا عَنِ الْمُحِيطِ طَلَاقٌ بَائِنٌ لِأَنَّهُ لَا تُسَلِّمُ الْمَالُ إِلَّا بِتَسْلِيمِ نَفْسِهَا وَذَلِكَ بِالْبَيِّنُونَةِ مَنَحَ مِنَ الْخُلْعِ قَالَتْ لِرُجُوعِهَا أَبْرَأْتُكَ مِنَ الْمَهْرِ بِشَرْطِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَقَالَ لَهَا أَنْتِ طَالِقٌ طَلَاقًا رَجْعِيًّا يَقَعُ بَائِنًا لِلْمُقَابَلَةِ بِالْمَالِ وَكَذَا لَوْ قَالَتْ أَبْرَأْتُكَ عَمَّا لِي عَلَيْكَ عَلَى طَلَاقِي فَفَعَلَ جَارَتْ الْبَرَاءَةُ وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا بَحْرُ



من الخلع.

(سئل) في مريضة مرض الموت اختلعت من زوجها بمهرها الذي عليه يسؤها ثم ماتت من ذلك المرض قبل انقضاء عدتها عنه وعن ورثة غيره فما الحكم؟

(الجواب): يُنظر إلى ثلاثة أشياء إلى ميراثه منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث مالها فأى ذلك أقل يجب له ولا تجب الزيادة هكذا ذكر في الحائية والعمادية عن شرح الطحاوي وهو قول أبي حنيفة رحمه الله وتفصيل المسألة في العمادية من كتاب الطلاق من أحكام المراضى حيث قال وذكر نجس الدين في الخصائل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي لها عليه فإن لم يكن دخل بها فقد سقط نصف المهر بالطلاق قبل الدخول والنصف الآخر وصية وهو لغير الوارث ويصح من الثلث ولو دخل بها وماتت بعد انقضاء العدة فكل المهر وصية ويصح من الثلث لأن الاختلاع تبرع وإن ماتت في العدة فكذا عند أبي يوسف ومحمد لأن الزوج لم يتق وارثاً ليرضاه بالفرقة وعند أبي حنيفة يُنظر إلى الأقل من ميراثه ومن المسمى ومن الثلث لأنهما متهمان في حق سائر الورثة ولا يتهمان في الأقل وهو نظير ما قلنا جميعاً في طلاقها يسؤها في مرض الموت وحاصل الفرق بين ما إذا انقضت العدة وبين ما إذا لم تنقض أن فيما بعد انقضاء العدة لا يُنظر إلى قدر حق الزوج في الميراث وإنما يُنظر إلى الثلث فيسلم للزوج قدر الثلث من بدل الخلع وإن كان ذلك أكثر من حقه في الميراث وقبل انقضاء العدة لا يُنظر إلى الثلث وإنما يُنظر إلى قدر حقه من الميراث فيسلم له قدر حقه من الميراث من بدل الخلع دون ثلث المال إذا كان الثلث أكثر نقله في المحيط اهـ.

(سئل) في صغيرة مميّزة عاقلة غير مدخول بها اختلعت نفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم مات بعد خمسة أشهر عن ورثة وتركته فما الحكم؟

(الجواب): حيث كانت صغيرة فقد وقع الطلاق ولا تصح البراءة من المهر فلوليها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر من التركة والحالة هذه فإن قبلت وهي عاقلة تعقل أن النكاح جلب والخلع سالب وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها أطلاق في مالها فشمل مهرها الذي على الزوج ولذا قال في البرازية والخلع على مهرها أو مال آخر سواء في الصحيح اهـ.

بحر وفيه عن جوامع الفقه طلقها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت وقعت تطليقة ولا يبرأ اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِي التَّنْوِيرِ لِلْمُصَنَّفِ وَالْعَلَّائِي.

(أقول) حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهَا الْمَالُ فِي كُلِّ مِنَ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ عَلَى مَا لِكُنْ فِي الْخُلْعِ يَقَعُ الْبَائِنُ وَفِي الطَّلَاقِ يَقَعُ الرَّجْعِيُّ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ حَيْثُ قَالَ وَذَكَرَ صَاحِبُ الْمَنْظُومَةِ أَنَّ خُلْعَ الصَّغِيرَةِ بِمَالٍ مَعَ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ يَلْفِظُ الْخُلْعَ يَقَعُ الْبَائِنُ وَإِنْ كَانَ يَلْفِظُ الطَّلَاقَ يَقَعُ الرَّجْعِيُّ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا الْمَرِيضِ وَهِيَ صَحِيحَةٌ ثُمَّ مَاتَ الزَّوْجُ مِنْ مَرَضِهِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهَلْ يَكُونُ الْخُلْعُ الْمَرْبُورُ جَائِزًا وَلَا مِيرَاثَ لَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ فَلَوْ اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا وَهِيَ صَحِيحَةٌ وَالزَّوْجُ مَرِيضٌ فَالْخُلْعُ جَائِزٌ بِالمُسَمَّى قَلَّ ذَلِكَ أَوْ كَثُرَ وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا سَوَاءٌ مَاتَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا عِمَادِيَّةٌ مِنَ الْإِحْكَامَاتِ مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِزَوْجَتِهِ خَالَعْتُكَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَالًا فَقَبِلَتْ الزَّوْجَةُ الْخُلْعَ فَهَلْ تَطْلُقُ وَبَرَى مِنَ الْمَهْرِ الْمُوجَلِّ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ الزَّوْجُ خَالَعْتُكَ وَلَمْ يَذْكُرْ مَالًا فَقَبِلَتْ الْمَرْأَةُ طَلَّقَتْ لَوْجُودِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ وَبَرَى مِنَ الْمَهْرِ الْمُوجَلِّ لَوْ كَانَ عَلَيْهِ وَإِلَّا أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ مِنَ الْمُوجَلِّ شَيْءٌ رَدَدَتْ عَلَى الزَّوْجِ مَا سَاقَ إِلَيْهَا مِنَ الْمَهْرِ الْمُعْجَلِ فَإِنَّمَا إِذَا قَبِلَتْ الْخُلْعَ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ فِي حَقِّهَا فَقَدْ انْتَرَمَتِ الْعَوَضُ فَوَجِبَ اعْتِبَارُهُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ دُرُرٌ مِنَ الْخُلْعِ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي وَكِيلٍ شَرَعِيٍّ عَنْ امْرَأَةٍ خَالَعَهَا مَعَ زَوْجِهَا عَلَى بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ مِنْ شَطْرِ مُقَدَّمِهَا وَمُؤَخَّرِهَا وَمِنْ سَائِرِ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالزَّوْجِيَّةِ وَعَلَى تِسْعَةِ قُرُوشٍ فِي الذِّمَّةِ فَهَلْ يَكُونُ الْخُلْعُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

وَفِي فِتَاوَى الْحَانُوفِيِّ سِئَلٍ هَلْ الْخُلْعُ مِنْ وَكِيلِ الْمَرْأَةِ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ يَكُونُ مُسْقِطًا لِحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ أَمْ لَا؟

(أجاب): إِذَا وَقَعَ الْخُلْعُ بِلَفْظِ الْمُخَالَعَةِ كَخَالَعْتُكَ لَا بِلَفْظِ خَالَعْتُكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ مُسْقِطًا لِحُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ وَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ بِدُونِ تَنْصِيصٍ وَالْوَكِيلُ فِي خُصُوصٍ ذَلِكَ قَائِمٌ مَقَامَ الْمُوَكَّلِ ثُمَّ.

أَقُولُ لِأَنَّهُ إِذَا وَكَّلْتُ فِي الْخُلْعِ بِلَفْظِ الْمُخَالَعَةِ يَكُونُ قَائِمًا مَقَامَهَا وَقَالُوا إِنَّهُ يَصِحُّ التَّوَكُّلُ

بِكُلِّ مَا يَمْلِكُهُ الْمُوَكَّلُ وَأَيْضًا الْوَكَالَةُ وَقَعَتْ عَلَى مَا تَصْمَنُهُ مَعْنَى مَا وَكَّلَ فِيهِ وَمَعْنَى الْمُخَالَعَةِ عَلَى مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهَا كَالْبَرَاءَةِ تَقْتَضِي الْبَرَاءَةَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ لِأَنَّهُ يُنْبِئُ عَنِ الْحُلْعِ وَهُوَ الْفَضْلُ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إِلَّا إِذَا لَمْ يَتَّقْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَبْلَ صَاحِبِهِ حَقٌّ وَإِلَّا تَقَعُ الْمُنَازَعَةُ فَكَأَنَّهَا قَالَتْ وَكَانَتْ فِي أَنْ تُخَلِّصَنِي مِنْ زَوْجِي عَلَى وَجْهِ تَقَعُ الْبَرَاءَةُ بَيْنَنَا مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَالتَّوَكُّيلُ بِالْبَرَاءَةِ جَائِزٌ اهـ.

وَقَدْ أَوْضَحَ فِي الْبَحْرِ الْفَرْقَ بَيْنَ خَلْعَتِكَ وَخَالَعَتِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ أَنَّ خَلْعَتِكَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ بِخِلَافِ خَالَعَتِكَ الثَّانِي لَا بَرَاءَةَ فِي الْأَوَّلَى وَيَبْرَأُ فِي الثَّانِي بِخَرٍّ اهـ. وَكَتَبْتُ فِي حَاشِيَتِي عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَبُولِ أَيُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِمُقَابَلَةِ مَالٍ لِمَا قَدَّمَهُ فِي الْبَحْرِ أَوَّلَ الْبَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبُولِ مِنْهَا حَيْثُ كَانَ عَلَى مَالٍ أَوْ كَانَ بِلَفْظِ خَالَعَتِكَ أَوْ اخْتَلَعِي.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ لِرَوْجَتِهِ إِنْ أَبْرَأْتَنِي بِمَا لَكَ عَلَيَّ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَقَالَتْ فِي مَجْلِسِهَا أَبْرَأَكَ اللَّهُ فَهَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ وَتَصِحُّ هَذِهِ الْبَرَاءَةُ؟

(الجواب): قَدْ أَفْتَى الْعَلَامَةُ السَّرَاجُ الْهِنْدِيُّ قَارِئُ الْهَدَايَةِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَتْ لَهُ فِي مَجْلِسِهَا أَبْرَأْتُكَ أَوْ أَبْرَأَكَ اللَّهُ صَحَّتْ الْبَرَاءَةُ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ سَوَاءً عَلِمَا أَحَدُهُمَا مَقْدَارَ الْحَقُّوقِ أَوْ لَمْ يَعْلَمَا لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ عَنِ الْمَجْهُولَاتِ صَحِيحَةٌ عِنْدَنَا اهـ. وَنَظَّمَهُ فِي الْمَنْظُومَةِ الْمُجِيبَةِ أَوَّلَ بَابِ الطَّلَاقِ.

مَذْخُولَةٌ سَأَلَتْ طَلَّاقَهَا فَقَالَ الزَّوْجُ أَبْرَأْتَنِي عَنْ كُلِّ حَقٍّ لَكَ عَلَيَّ حَتَّى أُطَلِّقَكَ فَقَالَتْ أَبْرَأْتُكَ عَنْ كُلِّ حَقٍّ يَكُونُ لِلنِّسَاءِ عَلَى الرِّجَالِ فَقَالَ الزَّوْجُ فِي فَوْرِهِ ذَلِكَ طَلَّقْتُكَ وَاحِدَةً قَالُوا يَقَعُ وَاحِدَةً بَائِنَةً لِأَنَّهُ طَلَّقَهَا عَوْضًا عَنِ الْإِبْرَاءِ ظَاهِرًا قَاضِي خَان.

(أقول) مَا ذَكَرَهُ مِنْ صِحَّةِ الْبَرَاءَةِ بِقَوْلِهَا أَبْرَأَكَ اللَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا فِي شَرْحِ الْمُتَقَى لِلْبَهَنَسِيِّ وَتَبَعَهُ تَلْمِيزُهُ الْبَاقِيَّ وَكَذَا الْعَلَائِيُّ مِنْ عَدَمِ صِحَّتِهَا وَأَفْتَى بِهِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ لَكِنْ أَفْتَى الْعَلَامَةُ ابْنُ الشَّلْبِيِّ بِمِثْلِ مَا هُنَا مُعَلَّلًا بِأَنَّ الْعُرْفَ جَارٍ عَلَى أَنَّ اللَّفْظَ الْمَذْكُورَ إِبْرَاءٌ فَكَأَنَّهَا قَالَتْ أَبْرَأَكَ اللَّهُ لِأَنِّي أَبْرَأْتُكَ وَذَكَرَ أَنَّهُ أَفْتَى بِمِثْلِهِ النَّاصِرُ اللَّقَائِيُّ وَشَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَنْبَلِيُّ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ خَالَعَهَا زَوْجُهَا عَلَى أَمْتِعَةٍ مَعْلُومَةٍ وَعَلَى بَرَاءَةٍ ذِمَّتِهِ مِنْ مُؤَخَّرِهَا خُلْعًا شَرْعِيًّا ثُمَّ سَلِمَتْ لَهُ بَعْضُ الْأَمْتِعَةِ وَامْتَنَعَتْ عَنِ تَسْلِيمِ الْبَاقِي بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ عَلَيْهَا

تَسْلِيمُ بَقِيَّةِ الْأَمْتِعَةِ الْمَخَالَعِ عَلَيْهَا مَوْجُودَةٌ وَقِيمَتُهَا إِنْ عَجَزَتْ؟

(الجواب): نَعَمْ خَالَعَتْ عَلَى عَبْدِ آبِقٍ لَهَا عَلَى بَرَاءَتِهَا مِنْ ضَمَانِهِ لَمْ تَبْرَأْ بَلْ عَلَيْهَا تَسْلِيمٌ عَيْنِهِ إِنْ قَدَرَتْ وَتَسْلِيمٌ قِيمَتِهِ إِنْ عَجَزَتْ لِأَنَّهُ عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَيَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعَوَاضِ إلخ مَنَحْ.  
(سئل) فِيمَا إِذَا اعْتَرَفَ زَيْدٌ بِالْبُلُوغِ وَبَانَ عُمُرُهُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً وَهُوَ يَمْنُ يَحْتَلِمُ مِثْلَهُ فَخَلَعَ زَوْجَتَهُ الْبِكْرَ الْبَالِغَةَ بَعْدَ الْحُلُولَةِ الصَّحِيحَةِ بِهَا عَلَى مُؤَخَّرِهَا الْمَعْلُومِ لَهُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَصِحُّ خُلْعُهُ وَلَا يُقْبَلُ جُحُودُهُ الْبُلُوغَ بَعْدَ إِفْرَارِهِ مَعَ اخْتِمَالِ حَالِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَابُ الْعِدَّةِ

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ أَنْكَرَ وَأُقِيمَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ وَقَصَى الْقَاضِي بِالْفُرْقَةِ فَهَلْ تَكُونُ الْعِدَّةُ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ لَا مِنْ الْقَضَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَسُئِلَ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَنْ رَجُلٍ أَقَرَّ أَنَّهُ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا مِنْ مُدَّةٍ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَصَدَّقْتُهُ عَلَى ذَلِكَ وَأَنَّهَا حَاضَتْ ثَلَاثَ حِيضٍ هَلْ يُسْمَعُ قَوْلُهَا.  
أَجَابَ الَّذِي عَلَيْهِ الْمَتَأَخَّرُونَ مِنْ عُلَمَائِنَا أَنَّهَا تُعْتَدُّ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ بَيِّنَةٌ عَلَى مَا تَصَادَقَا عَلَيْهِ وَمَذْهَبُ الْمُتَقَدِّمِينَ أَنَّهَا يُصَدَّقَانِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ سَافَرَ زَوْجُهَا وَغَابَ عِدَّةَ سِنِينَ ثُمَّ أَخْبَرَهَا ثِقَتَانِ يَغْرِفَانِهِ أَنَّهُ طَلَّقَهَا طَلَقَةً وَاحِدَةً وَوَقَعَ فِي قَلْبِهَا صِدْقُهَا فَهَلْ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بَاخِرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالَ فِي فُصُولِ الْعِمَادِيِّ وَذَكَرَ فِي الْعَيُونِ إِذَا أَخْبَرَتِ الْمَرْأَةُ بِمَوْتِ زَوْجِهَا أَوْ رِدَّتِهِ أَوْ بِتَطْلِيقِهِ إِيَّاهَا حَلَّ لَهَا التَّزَوُّجُ اهـ وَمِثْلُهُ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَالْجَوْهَرَةِ وَالْبَحْرِ وَفِي الْحَانِيَّةِ فِي فَصْلِ انْتِقَالِ الْعِدَّةِ: الْمَرْأَةُ إِذَا بَلَغَهَا طَلَاقُ زَوْجِهَا الْغَائِبِ أَوْ مَوْتُهُ تُعْتَبَرُ عِدَّتُهَا مِنْ وَقْتِ الْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ عِنْدَنَا لَا مِنْ وَقْتِ الْخَبَرِ اهـ.

وَفِي الْمُلْتَقَى وَالتَّنْوِيرِ وَابْتِدَاءِ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ عَقِيبَهُمَا وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ الْمَرْأَةُ بِمَا وَفِي الْمَوْتِ مَسْأَلَةٌ عَجِيبَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعَايِنِ الْمَوْتَ إِلَّا وَاحِدٌ وَلَوْ شَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِشَهَادَتِهِ وَخُذْهُ مَاذَا يَضُنُّ؟ قَالُوا يُجْبَرُ بِذَلِكَ عَدْلًا مِثْلَهُ فَإِذَا سَمِعَ مِنْهُ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى مَوْتِهِ فَيَشْهَدَ هُوَ مَعَ ذَلِكَ الشَّاهِدِ فَيَقْضِي بِشَهَادَتِهِ خُلَاصَةً مِنَ الْفَصْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّهَادَاتِ.

وَمِثْلُهُ فِي الْبَرَازِيَّةِ امْرَأَةٌ بَلَغَهَا وَفَاةُ زَوْجِهَا فَاعْتَدَّتْ وَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ وَوَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ جَاءَ

الزَّوْجُ الْأَوَّلُ حَيًّا كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَقُولُ أَوْ لَا الْوَلَدُ لِلأَوَّلِ ثُمَّ رَجَعَ وَقَالَ الْوَلَدُ لِلثَّانِي خَانِيَّةٌ قَبِيلَ مَسَائِلِ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي ذِمَّةِ طَلَّقَهَا زَوْجَهَا الْمُسْلِمُ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ بِثَلَاثِ حَيْضٍ كَوَامِلٍ وَثُرِيدُ التَّرَوُّجِ بِذِمِّي فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي عِدَّةِ التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ<sup>(١)</sup>.

(سئل) فِي قَاضِي دِمَشْقٍ أَنَّهُ زَوَّجَ قَاصِرَةً عُمُرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً وَطَلَّقَتْ فَهَلْ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِالشَّهْرِ أَوْ بِالْحَيْضِ؟

(الجواب): قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَغِيرَةٌ لَمْ تَحْضِ وَقَدْ دَخَلَ بِهَا فَعَلَيْهَا أَنْ تَعْتَدَ بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ هَذَا هُوَ جَوَابُ الْكِتَابِ وَحُكِيَ عَنِ الشَّيْخِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ الْبُخَارِيِّ إِذَا كَانَتْ الصَّغِيرَةُ مُرَاهِقَةً يُجَامَعُ مِثْلُهَا وَقَدْ كَانَ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ فَعِدَّتُهَا لَا تَنْقُضِي بِالشَّهْرِ بَلْ يُوقَفُ أَمْرُهَا إِلَى أَنْ يَظْهَرَ أَنَّهَا هَلْ حَبِلَتْ بِذَلِكَ الْوَطْءِ أَمْ لَا فَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهَا حَبِلَتْ كَانَ انْقِضَاءُ الْعِدَّةِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهَا لَمْ تَحْبِلْ كَانَ انْقِضَاءُ عِدَّتِهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي التَّارِخَانِيَةِ وَالْبَحْرِ الرَّائِقِ وَفِيهِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ وَيُعْذَرُ مِنَ التَّوَقُّفِ مِنْ عِدَّتِهَا لِأَنَّهُ كَانَ لِيُظْهَرَ حَبْلُهَا فَإِنْ لَمْ يَظْهَرَ كَانَ مِنْ عِدَّتِهَا اهـ.

(١) قَوْلُهُ وَإِذَا طَلَّقَ الذَّمِّي الذَّمِّيَّةَ أَوْ مَاتَ عَنْهَا (فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا) فَلَوْ تَزَوَّجَهَا مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ فِي فَوْرِ طَلَاقِهَا جَازَ، وَهَذَا إِذَا كَانَتْ لَا تَحِبُّ فِي مُعْتَقَدِهِمْ، بِخِلَافِ مَا إِذَا طَلَّقَهَا الْمُسْلِمُ أَوْ مَاتَ عَنْهَا فَإِنَّ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ بِالِاتِّفَاقِ لِأَنَّهَا حَقُّهُ وَمُعْتَقَدُهُ.

(قَوْلُهُ وَكَذَا إِذَا خَرَجَتْ الْحَرِيَّةُ إِلَيْنَا مُسْلِمَةً) لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلِ الْمُعْتَبَرُ أَنْ تَصِيرَ بِحَيْثُ لَا تُمْكِنُ مِنَ الْعَوْدِ إِمَّا بِخُرُوجِهَا مُسْلِمَةً أَوْ ذِمِّيَّةً أَوْ مُسْتَأْمَنَةً ثُمَّ أَسْلَمَتْ أَوْ صَارَتْ ذِمِّيَّةً لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا فَإِنْ تَزَوَّجَتْ جَازَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا) وَعَنْهُ لَا يَطْرُقُهَا الزَّوْجُ حَتَّى يَسْتَبْرَأَ بِحَيْضَتِهَا، وَعَنْهُ لَا يَتَزَوَّجُهَا إِلَّا بَعْدَ الْإِسْتِبْرَاءِ (وَقَالَ عَلَيْهَا) أَيِ الْحَرِيَّةِ النَّبِيَّ خَرَجَتْ مُهَاجِرَةً الْعِدَّةُ (وَعَلَى الذَّمِّيَّةِ الْعِدَّةُ).

أَمَّا الذَّمِّيَّةُ فَالْخِلَافُ فِيهَا تَطِيرُ الْإِخْتِلَافُ فِي نِكَاحِهِمْ حَتَّى يَبْتَئَهُ فِي النِّكَاحِ (أَيِ الْإِخْتِلَافِ الْمُشْبِهِ وَهُوَ عَيْنُ الْمُتَنَازِعِ فِيهِ هُنَا وَهُوَ قَوْلُهُ فِي بَابِ نِكَاحِ أَهْلِ الشَّرْكِ: وَإِذَا تَزَوَّجَ الْكَافِرُ بِغَيْرِ شُهُودٍ أَوْ فِي عِدَّةٍ كَافِرٍ وَذَلِكَ فِي دِينِهِمْ جَائِزٌ إِلَى آخِرِهِ، أَوِ الْمُرَادُ كُلًّا مِنَ الْإِخْتِلَافَيْنِ) (وَأَمَّا الْمُهَاجِرَةُ فَوَجْهُ قَوْلِهَا إِنَّ الْفُرْقَةَ) لِمُسْلِمَةٍ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ (لَوْ وَقَعَتْ بِسَبَبٍ آخَرَ) غَيْرِ التَّبَايُنِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَالْمَطَاوَعَةِ وَالْمَوْتِ وَالطَّلَاقِ.

وَفِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَفِيمَنْ لَمْ يَحْضُ لِصَغَرٍ أَوْ كِبَرٍ بِالْأَشْهُرِ اهـ.  
وَسُئِلَ عَنْهَا ثَانِيًا بِأَنَّ هَذِهِ طُلُقَتْ مِنْ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ فَهَلْ تَكْفِي هَذِهِ الْمُدَّةُ لِظُهُورِ  
الْحَمْلِ.

(الجواب): مُقْتَضَى مَا ذَكَرُوهُ فِي تَعْلِيلِ عِدَّةِ الْمَوْتِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ مُضِيِّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ  
أَيَّامٍ لِأَنَّهُ يَظْهَرُ فِيهَا الْحَبْلُ الْبَتَّةَ لَكِنْ فِي الْبَرَّازِيَّةِ مِنَ الْبَيْعِ مَا نَصُّهُ وَفِي دَعْوَى الْحَبْلِ إِنَّمَا يُصَدَّقُ  
فِي رِوَايَةٍ إِذَا كَانَ مِنْ حِينَ شَرَاهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ وَإِنْ أَقَلَّ فَلَا وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ تَسْمَعُ دَعْوَى  
الْحَبْلِ بَعْدَ شَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ اهـ فَمُقْتَضَى عَمَلِ النَّاسِ أَنَّهُ تَكْفِي الْمُدَّةُ  
الْمَذْكُورَةُ فِي صَدْرِ السُّؤَالِ وَالْأَوَّلَى إِمَهَالُ خَمْسَةِ أَيَّامٍ أَيْضًا لِتَكُونَ اتِّفَاقِيَّةً وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى  
أَعْلَمُ.

(أقول) لَوْ كَانَ مَا عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ يَكْفِي هُنَا لَمَا احْتَاجُوا إِلَى قَوْلِهِمْ هُنَا فَعِدَّتُهَا لَا تَنْقُضِي  
بِالْأَشْهُرِ فَحَيْثُ لَمْ يَكْتَفُوا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ الَّتِي هِيَ عِدَّةُ الصَّغِيرَةِ عَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ زِيَادَةِ عَلَيْهَا  
فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ يَكْتَفِي بِشَهْرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ لِظُهُورِ الْحَبْلِ إِذْ لَوْ كَانَ يَظْهَرُ الْحَبْلُ فِي  
هَذِهِ الْمُدَّةِ لَظَهَرَ بِأَشْهُرٍ الْعِدَّةَ بِالْأَوَّلَى فَظَهَرَ أَنَّهُمْ هُنَا لَمْ يَخْتَارُوا هَذِهِ الرِّوَايَةَ فَيَكُونُ الْعَمَلُ هُنَا  
عَلَى الرِّوَايَةِ الْأَوَّلَى الْبَتَّةَ وَلَا يُقَالُ إِنَّ الْقَوْلَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ مُخَالَفٌ لِنَصِّ  
الْقُرْآنِ فَلَا يَعُولُ عَلَيْهِ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّ التَّرْبُصَ زِيَادَةٌ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ لَيْسَ عَلَى أَنَّهُ هُوَ عِدَّتُهَا الْبَتَّةَ  
بَلْ هَذَا لِلتَّرْبُصِ لِلِاخْتِيَاظِ لِاحْتِمَالِ حَبْلِهَا فَإِنْ ظَهَرَ بَعْدَ الْمُدَّةِ الْحَبْلُ فَعِدَّتُهَا وَضَعُهُ وَإِلَّا فَعِدَّتُهَا  
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ قَدْ مَضَتْ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُ الْإِمَامِ ابْنِ الْفَضْلِ الْمَذْكُورِ فَهَذَا الْإِخْتِيَاظُ مُوَافِقٌ لِلْعَمَلِ  
بِنَصِّ الْقُرْآنِ عَلَى الْإِخْتِمَالَيْنِ فَافْهَمْ وَقَدْ كُنْتُ أَفْتَيْتُ بِهِذَا فَتَعَصَّبَ عَلَيَّ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ  
وَقَالُوا قَدْ خَالَفَ نَصَّ الْقُرْآنِ حَيْثُ جَعَلَ عِدَّةَ الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجَهَا عِدَّةً لِلصَّغِيرَةِ الْمُطَلَّاقَةِ إِلَى أَنْ  
أُظْهِرَتْ لَهُمُ النُّقْلُ وَأَرَيْتُهُمْ مُوَافَقَةً مَا أَفْتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ لِمَا أَفْتَيْتُ بِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ سَكَتُوا وَخَجَلُوا  
وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نَفَقَاتٍ فَتَحَ الْقَدِيرِ قَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَاسْتَحْسَنَهَا حَيْثُ قَالَ فَرَعَ فِي  
الْخُلَاصَةِ عِدَّةُ الصَّغِيرَةِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُرَاهِقَةً فَيُنْفِقُ عَلَيْهَا مَا لَمْ يَظْهَرْ فَرَاغُ رَحِمِهَا  
كَذَا فِي الْمُحِيطِ اهـ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ خِلَافٍ وَهُوَ حَسَنٌ اهـ كَلَامُ فَتَحِ الْقَدِيرِ وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْمَسْأَلَةِ  
أَيْضًا الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ حَيْثُ قَيَّدَ الصَّغِيرَةَ بِأَنْ لَمْ تَبْلُغْ تِسْعًا فَأَفَادَ أَنَّهَا لَوْ بَلَغَتْ تِسْعًا وَهِيَ

الْمُرَاهِقَةُ لَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِالشَّهْرِ الثَّلَاثَةِ بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي ذِمَّةِ هَلْكَ زَوْجِهَا الذَّمِّي عَنْهَا وَهِيَ غَيْرُ حَامِلَةٍ مِنْهُ وَمَضَى لَهَا كَيْفَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَهُمْ لَا يَعْتَقِدُونَ الْعِدَّةَ فَهَلْ لَا تَعْتَدُ إِذَا اعْتَقَدُوا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا تَعْتَدُ إِذَا اعْتَقَدُوا ذَلِكَ كَمَا قَيَّدَ بِهِ فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ لِأَمْرِنَا بِتَرْكِهِمْ وَمَا يَعْتَقِدُونَ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ جَمَالَ الْإِسْلَامُ فِي شَرْحِهِ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ وَالشَّافِعِيُّ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَالصَّحِيحُ قَوْلُهُ وَاعْتَمَدَهُ الْمُخْبَوِيُّ وَالنَّسَفِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا بَعْدَ مَا خَلَا بِهَا خُلُوةٌ صَحِيحَةٌ وَلَمْ يَطَّأَهَا فَهَلْ يَلْزِمُهَا الْعِدَّةُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَحِبُّ الْعِدَّةُ فِي الْكُلِّ أَيْ كُلِّ أَنْوَاعِ الْخُلُوةِ وَلَوْ فَاسِدَةً اخْتِطَاطًا وَتَمَامُهُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَّامِيِّ مِنَ الْمَهْرِ.

(سئل) فِي ذِمَّةٍ تَحْتَ ذِمِّي قَدْ دَخَلَ بِهَا وَأَسْلَمَتْ وَعَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَى زَوْجِهَا فَلَمْ يَقْبَلْ هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يُفَرِّقَ بَيْنَهُمَا لِلْحَالِ وَإِذَا فَرَّقَ هَلْ يَلْزَمُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَإِذَا لَزِمَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ فَلَوْ تَزَوَّجَتْ فِيهَا وَلَمْ يَطَّأَهَا زَوْجُهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا هَلْ يَجُوزُ أَمْ لَا؟

(الجواب): قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الذَّخِيرَةِ إِنْ صَرَّحَ بِالْإِبَاءِ فَالْقَاضِي لَا يَعْزِضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ مَرَّةً أُخْرَى وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِنْ سَكَتَ وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا فَالْقَاضِي يَعْزِضُ عَلَيْهِ الْإِسْلَامَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى حَتَّى يَتِمَّ الثَّلَاثُ اخْتِطَاطًا أَهـ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْكَثْرُ وَالتَّنْوِيرُ وَغَيْرُهُمَا أَنَّ إِبَاءَهُ طَلَاقٌ.

قَالَ فِي الْبَحْرِ وَأَشَارَ بِالطَّلَاقِ إِلَى وَجُوبِ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا لِأَنَّ الْمَرَأَةَ إِذَا كَانَتْ مُسْلِمَةً فَقَدْ التَزَمَتْ أَحْكَامَ الْإِسْلَامِ وَمِنْ حُكْمِهِ وَجُوبُ الْعِدَّةِ وَأَشَارَ أَيْضًا إِلَى وَجُوبِ النَّفَقَةِ لَهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ إِنْ كَانَتْ مُسْلِمَةً لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الْإِسْتِمْتَاعِ جَاءَ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ وَهُوَ غَيْرُ مُسْقِطٍ أَهـ.

وَقَدْ عَدَّ الْأَنْقَرَوِيُّ عَنْ خِزَانَةِ الْفِقْهِ مَنْ يَجُوزُ نِكَاحُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ وَلَمْ يَعُدَّ مِنْهَا الْكِتَابِيَّةَ إِذَا أَسْلَمَتْ وَحَيْثُ كَانَ إِبَاؤُهُ طَلَاقًا فَنِكَاحُ مُعْتَدَةِ طَلَاقِ الْغَيْرِ الْمُسْلِمَةِ لَا يَجُوزُ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَ زَوْجُهَا وَهُمَا سَاكِنَانِ فِي دَارِ أَبِيهِ فَلَمْ تَعْتَدْ فِيهِ بَلْ خَرَجَتْ إِلَى غَيْرِهِ بِلَا ضَرُورَةَ وَأَمَرَهَا الْأَبُّ بِالْإِعْتِدَادِ فِيهِ فَهَلْ تَعْتَدُ فِيهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَعْتَدَانِ أَيْ مُعْتَدَةُ طَلَاقٍ وَمَوْتٍ فِي بَيْتٍ وَجَبَتْ فِيهِ وَلَا يَخْرُجَانِ مِنْهُ إِلَّا

أَنْ تَخْرُجَ أَوْ يَنْهَدِمَ الْمَنْزِلُ أَوْ تَخَافَ انْهْدَامَهُ أَوْ تَلْفَ مَالَهَا أَوْ لَا تَحْدُ كِرَاءَ الْبَيْتِ وَتَخُو ذَلِكَ مِنَ الصَّرُورَاتِ فَتَخْرُجَ لِأَقْرَبِ مَوْضِعٍ إِلَيْهِ وَفِي الطَّلَاقِ إِلَى حَيْثُ شَاءَ الزَّوْجُ الْخُ شَرْحُ التَّنْوِيرِ مِنَ الْحِدَادِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ وَيُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَهَا مِنَ الْمَسْكَنِ الْجَارِي فِي تَوَاجِرِهِ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَمُدَّةِ الْإِجَارَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَتَعْتَدُ فِي بَيْتٍ وَجَبَتِ الْعِدَّةُ فِيهِ وَيَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا فِي الْعِدَّةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ثَلَاثًا وَلَهَا مِنْهُ ابْنَانِ صَغِيرَانِ فِي حَضَانَتِهَا فَهَلْ تَعْتَدُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي طَلَّقَتْ فِيهِ وَيَلْزَمُهُ نَفَقَةُ ابْنَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِمَا بِالْمَعْرُوفِ مَعَ نَفَقَةِ عِدَّتِهَا إِلَى انْقِضَائِهَا وَمَسْكَنِ هُمَّ بَعْدَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ طَلْقَةً رَجْعِيَّةً ثُمَّ أَسْقَطَتْ سِقْطًا اسْتَبَانَ خَلْقُهُ فَهَلْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا بِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ مِنَ الرَّجْعَةِ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ زَوْجَةٍ فَاعْتَدَّتْ بَعْدَ مَوْتِهِ عِدَّةً وَقَاةً وَرَادَتْ عَلَيْهَا شَهْرَيْنِ وَلَمْ يَظْهَرْ بِهَا حَمْلٌ ثُمَّ تَزَوَّجَتْ بِرَجُلٍ وَمَكَثَتْ مَعَهُ شَهْرًا وَنِصْفَ شَهْرٍ فَتَبَيَّنَ أَنَّهَا حَامِلٌ مِنَ الزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَهَلْ يَكُونُ التَّزْوُجُ بِالرَّجُلِ الْمَزْبُورِ بَاطِلًا أَوْ لَا وَإِذَا كَانَ بَاطِلًا وَحَصَلَ مِنْهُ وَطْءٌ هَلْ يَسُوعُ الرُّجُوعُ بِالصَّدَاقِ الَّذِي دَفَعَهُ لِلزَّوْجَةِ وَبِمَا صَرَفَهُ عَلَيْهَا مِنْ نَفَقَةٍ وَغَيْرِهَا وَهَلْ يَلْزَمُ الزَّوْجَةَ شَيْءٌ بِذَلِكَ أَوْ لَا يَلْزَمُهَا شَيْءٌ حَيْثُ لَمْ تَكُنْ عَالِمَةً بِالْحَمْلِ؟

(الجواب): يَكُونُ النِّكَاحُ بَاطِلًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَسُوعُ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهَا وَلَا بِمَا صَرَفَهُ عَلَيْهَا وَلَا يَلْزَمُ الزَّوْجَ لَا الزَّوْجَةَ شَيْءٌ إِذَا حَلَقَتْ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَالِمَةً بِالْحَمْلِ وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمِي عَنْهُ قَالَ الْمُؤَلَّفُ هَكَذَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ الْمَوْلَى الْهَمَامِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيِّ مُفْتِي دِمَشْقَ وَذَلِكَ بِخَطِّهِ الْمَعْهُودِ وَالْمَشْهُورِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنْهُ بِالْحَيْضِ وَأَخْبَرَتْ بِذَلِكَ رَجُلًا وَغَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ صِدْقُهَا وَهِيَ ثَقَّةٌ فَهَلْ لَا بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَهَا؟



(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِرَجُلٍ طَلَّقَنِي زَوْجِي وَانْقَضَتْ عِدَّتِي لَا بَأْسَ أَنْ يَنْكِحَهَا شَرَحَ التَّنْوِيرُ عَنِ الْجَوْهَرَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَقَبْلَ الْخُلُوةِ بِهَا فَهَلْ لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا؟

(الجواب): نَعَمْ الْمَسْأَلَةُ فِي الْقَهْشَتَانِي وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ وَجَبَتْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَهِيَ مُرْضِعَةٌ فَقَالَتْ حِضَّتْ

ثَلَاثَ حَيْضٍ كَوَامِلٍ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا؟

(الجواب): يُقْبَلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا إِذَا كَانَتْ الْمُدَّةُ تَحْتَمِلُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً لِأَنَّهُ يُتَصَوَّرُ

رُؤْيَا الدَّمِّ مَعَ الْإِرْضَاعِ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْأَنْقَرَوِيُّ نَقْلًا عَنْ عِدَّةِ الْفَتَاوَى.

وَفِي نَهْجِ النَّجَاةِ عَنِ السَّرَاحِ سُئِلَ بَعْضُ الْمَشَايخِ عَنِ الْمُرْضِعَةِ إِذَا لَمْ تَرَ حَيْضًا فَعَالَجَتْهُ حَتَّى رَأَتْ صَفْرَةً فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ قَالَ هُوَ حَيْضٌ تَنْقِضِي بِهِ الْعِدَّةَ.

(سئل) فِي مُطَلَّقَةٍ حَامِلٍ مِنْ مُطَلَّقَةٍ أُخْرِجَتْ مِنْ مَنْزِلٍ وَجَبَتْ فِيهِ الْعِدَّةُ وَطَلَبَتْ مِنْ

مُطَلَّقِهَا مَنْزِلًا حَيْثُ شَاءَ تَعْتَدُّ فِيهِ فَهَلْ نَجَابٌ إِلَى ذَلِكَ وَيَلْزَمُهُ نَفَقَةُ عِدَّتِهَا إِلَى انْقِضَائِهَا بِوَضْعِ

الْحَمْلِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقَلَهَا مَا مَرَّ قَرِيبًا.

(سئل) عَنِ الْمُطَلَّقةِ إِذَا ادَّعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ مِنَ الْمُطَلَّقِ وَأَنْكَرَ الْمُطَلَّقُ الْحَمْلَ هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهَا

وَلَهَا النِّفَقَةُ أَمْ تَحْتَاجُ إِلَى قَابِلَةٍ أَوْ مُضِيِّ مُدَّةٍ يَظْهَرُ فِيهَا الْحَمْلُ؟

(الجواب): الْقَوْلُ لَهَا وَتَسْتَحِقُّ النِّفَقَةَ وَلَا تَحْتَاجُ فِي ذَلِكَ إِلَى قَابِلَةٍ وَلَا لِمُدَّةٍ يَظْهَرُ فِيهَا

الْحَمْلُ وَيُنْفَقُ عَلَيْهَا إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ مِنَ الطَّلَاقِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ خَطَبَ مُعْتَدَّةَ الْغَيْرِ وَيَزْعُمُ أَنَّ لَهُ الْإِخْتِلَاءَ بِهَا بِمُجَرَّدِ خُطْبَتِهَا فَهَلْ تَحْرُمُ

خُطْبَةُ الْمُعْتَدَّةِ أَيِّ مُعْتَدَّةٍ كَانَتْ وَكَذَا الْخُلُوةُ بِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي أُمٍّ وَلَدٍ أَعْتَقَهَا مَوْلَاهَا وَهِيَ يَمْنُ نَحِيضٌ فَهَلْ تَنْقِضِي عِدَّتَهَا بِثَلَاثِ حَيْضٍ

كَوَامِلٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَذَا أُمٌّ وَلَدٍ مَاتَ مَوْلَاهَا أَوْ أَعْتَقَهَا فَإِنَّ عِدَّتَهَا أَيْضًا إِذَا كَانَتْ يَمْنُ نَحِيضٌ

ثَلَاثَ حَيْضٍ كَوَامِلٍ دُرَّرَ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَعْتَقَ رَجُلٌ فِتْنَتَهُ الْبَالِغَةَ الْعَاقِلَةَ وَحَاصَّتْ بَعْدَ ذَلِكَ حَيْضَةً فَهَلْ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا بِالْإِجْمَاعِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَأَفْتَى بِهِ الْمُهَمَّنْدَارِيُّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَذْخُولَ بِهَا طَلَقَةً رَجْعِيَّةً فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ بَعْدَ عَشْرِينَ يَوْمًا مِنَ الطَّلَاقِ مَاتَ الزَّوْجُ عَنْهَا فَهَلْ تَكُونُ عِدَّتُهَا عِدَّةَ الْمَوْتِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا ذَكَرَهُ فِي الْبَحْرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ زَيْدٌ حُبْلَى مِنْ زَنًا فَوَلَدَتْ وَلَدًا ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ وَتُرِيدُ التَّزَوُّجَ بغيرِهِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ إِذَا لَا عِدَّةَ لَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### بَابُ الْحَضَانَةِ

(سئل) فِي حَاضِنَةٍ لِصَغَارٍ أَسْقَطَتْ حَقَّهَا مِنَ الْحَضَانَةِ وَتُرِيدُ الْآنَ أَخَذَ الصَّغَارِ وَتَرْبِيَتَهُمْ وَهِيَ أَهْلٌ لِذَلِكَ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَلَا تَقْدِرُ الْحَاضِنَةُ عَلَى إِبْطَالِ حَقِّ الصَّغِيرِ فِيهَا أَيَّ فِي الْحَضَانَةِ لَهَا وَفِي شَرْحِهِ وَهَذَا الْحُكْمُ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي عَامَّةِ الشُّرُوحِ وَالْفَتَاوَى.

(سئل) فِي صَغِيرٍ يَتِيمٍ فِي حَضَانَةِ جَدَّتِهِ لِأُمِّهِ سَنَةٌ لَمْ يَبْلُغْ سَبْعًا وَلَهُ جَدَّةٌ أُمُّ أَبِي قَادِرَةٍ عَلَى الْحَضَانَةِ أَهْلٌ لَهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَأُمُّ الْأُمِّ مُسِنَّةٌ عَاجِزَةٌ عَمِيَاءٌ غَيْرُ أَهْلِ لِلْحَضَانَةِ فَهَلْ يُدْفَعُ لِأُمِّ الْأَبِ الْقَادِرَةِ الْأَهْلُ لِلْحَضَانَةِ لَا لِأُمِّ الْأُمِّ الْعَاجِزَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ ثَلَاثًا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَهَا مِنْهُ ابْنٌ صَغِيرٌ فِي حَضَانَتِهَا وَطَلَبَتْ مِنْ أَبِيهِ مَسْكَنًا لَهَا هَلْ يُلْزَمُ ذَلِكَ؟

(الجواب): عَلَى الْأَبِ سُكْنَاهُمَا جَمِيعًا كَمَا فِي شَرْحِ النُّقَايَةِ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ وَتَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْحَضَانَةِ مِنْ غَيْرِ إِزْضَاعٍ لَهُ وَكَذَا إِذَا اخْتِاجَ الصَّغِيرُ إِلَى خَادِمٍ يُلْزَمُ الْأَبُ بِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ قَارِئُ الْهَدَايَةِ.

وَفِي الْفَتَاوَى الرَّحِيمِيَّةِ سُئِلَ عَنْ صَغِيرَةٍ مُحْضُونَةٍ لَا مَالَ لَهَا هَلْ تَحِبُّ أَجْرَةَ الْمَسْكَنِ الَّذِي تُحْضَنُ فِيهِ عَلَى مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا أَوْ لَا؟

(أَجَابَ): قَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ نَجِيمٍ فِي الْبَحْرِ الرَّائِقِ وَفِي الْحَاشِيَةِ عَنِ التَّفَارِيقِ لَا تَحِبُّ فِي الْحَصَانَةِ أُجْرَةَ الْمَسْكَنِ الَّذِي يُخْضَنُ فِيهِ الصَّبِيُّ وَقَالَ آخَرُونَ تَحِبُّ إِنْ كَانَ لِلصَّبِيِّ مَالٌ وَإِلَّا فَعَلَى مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ اهـ كَلَامُهُ وَحَيْثُ قَدَّمَ قَاضِي خَانَ رِوَايَةَ التَّفَارِيقِ فَيَكُونُ الْأَظْهَرُ وَالْمُفْتَى بِهِ عِنْدَهُ تِلْكَ الرِّوَايَةُ كَمَا نَقَلَهُ اهـ مَا فِي الرَّحِمِيَّةِ وَقَالَ فِي النَّهْرِ وَيَتَّبِعِي تَرْجِيحَهُ إِذْ وَجُوبُ الْأَجْرِ لَا يَسْتَلْزِمُ وَجُوبَ الْمَسْكَنِ بِخِلَافِ النَّفَقَةِ اهـ.

(أَقُولُ) قَدْ كُنْتُ جَمَعْتُ رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا الْإِبَانَةُ عَنْ أَخِذِ الْأُجْرَةِ عَلَى الْحَصَانَةِ وَاسْتَدْرَكْتُ فِيهَا عَلَى مَا فِي النَّهْرِ بِقَوْلِي وَقَالَ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَحْرِ وَأَمَّا لُزُومُ سَكَنِ الْحَاصِنَةِ فَاخْتَلَفَ فِيهِ وَالْأَظْهَرُ لُزُومُ ذَلِكَ كَمَا فِي بَعْضِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَهَذَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِمْ إِذَا احتَاجَ الصَّغِيرُ إِلَى خَادِمٍ يُلْزَمُ الْأَبُ بِهِ فَإِنْ احتَاجَهُ إِلَى الْمَسْكَنِ مُقَرَّرًا اهـ.

قُلْتُ وَيُعْلَمُ أَيْضًا مِنْ وَجُوبِ نَفَقَتِهِ وَقَدْ قَالُوا إِنَّ النَّفَقَةَ الطَّعَامَ وَالْكِسَوَةَ وَالْمَسْكَنُ. وَفِي حَاشِيَةِ الْوَائِي عَلَى الدَّرَرِ مِنَ النَّفَقَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى تَوَافُرُ لَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ اهـ وَقَالَ الشَّيْخُ عَلَاءُ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْمُلتَقَى وَالصَّغِيرُ إِذَا كَانَ فِي حَصَانَةِ الْأُمِّ وَهُوَ مِنْ أَوْلَادِ الْأَشْرَافِ تَسْتَحِقُّ عَلَى الْأَبِ خَادِمًا يُخْدُمُهُ فَيَسْتَرِيهِ أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ وَفِي شَرْحِ النُّقَايَةِ لِلْبَاقِيَّ عَنِ الْبَحْرِ الْمُحِيطِ عَنْ مُحْتَارَاتِ أَبِي حَفْصٍ سُئِلَ عَمَّنْ لَهَا إِمْسَاكُ الْوَلَدِ وَلَيْسَ لَهَا مَسْكَنٌ مَعَ الْوَلَدِ هَلْ عَلَى الْأَبِ سُكْنَاهَا وَسُكْنَى وَلَدِهَا قَالَ نَعَمْ عَلَيْهِ سُكْنَاهُمَا جَمِيعًا وَسُئِلَ نَجْمُ الْأَيْمَةِ الْبُخَارِيُّ عَنِ الْمُخْتَارِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَقَالَ الْمُخْتَارُ أَنَّ عَلَيْهِ السُّكْنَى فِي الْحَصَانَةِ اهـ.

وَاعْتَمَدَهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ خِلَافًا لِمَا اخْتَارَهُ ابْنُ وَهْبَانَ وَشَيْخُهُ الطَّرْسُوسِيُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَجْهَ الْوَجْهَ لُزُومُ أُجْرَةِ الْمَسْكَنِ وَإِلَّا لَزِمَ صِيَاعُ الْوَلَدِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْحَاصِنَةِ مَسْكَنٌ وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهَا مَسْكَنٌ فَيَتَّبِعِي الْإِفْتَاءَ بِمَا رَجَّحَهُ فِي النَّهْرِ تَبَعًا لِابْنِ وَهْبَانَ وَالطَّرْسُوسِيِّ وَلَا سِيَّمَا وَقَدْ قَدَّمَهُ قَاضِي خَانَ وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ اهـ مَا ذَكَرْتَهُ فِي الْإِبَانَةِ.

(سُئِلَ) فِي صَغِيرَيْنِ يَتِيمَيْنِ بَلَغَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْعُمَرِ عَشْرَ سِنِينَ وَالْآخَرُ إِحْدَى عَشْرَةَ وَهُمَا عِنْدَ أُمِّهِمَا وَهُمَا جِرْفَةٌ يَكْتَسِبَانِ مِنْهَا قَدْرَ مَا يَكْفِيهِمَا وَهُمَا عَمٌّ فَقِيرٌ وَإِخْوَةٌ أَشْقَاءُ مُوسِرُونَ وَأُمُّهُمْ تَكْلِفُ عَمَّهُمُ الْمَرْبُورَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِمَا بِلَا وَجْهِ شَرْعِي فَهَلْ لَا يُلْزَمُ الْعَمُّ ذَلِكَ؟ وَيُجَبَّرُ

الْإِخْوَةُ عَلَى أَخْذِ الصَّغِيرَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُمْ أَقْدَرُ عَلَى تَأْدِيبِهِمَا وَتَعْلِيمِهِمَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ (وَلِذَا اسْتَعْنَى الْعَلَامُ) أَيِ الصَّبِيِّ (عَنِ الْخِدْمَةِ) أَيِ خِدْمَةِ مَنْ لَهَا الْحَصَانَةُ بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَسْتَنْجِيَ وَخَدُهُ قِيلَ (بِسَبْعٍ) يَعْنِي اسْتَعْنَاؤُهُ مُقَدَّرٌ بِسَبْعِ سِنِينَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى (أَوْ تِسْعٍ) أَيِ تِسْعِ سِنِينَ (أَجْرَ الْأَبِّ) أَوِ الْوَصِيِّ أَوِ الْوَلِيِّ (عَلَى أَخْذِهِ) لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ.

(سئل) فِي صَغِيرَيْنِ لَا مَالَ لَهُمَا وَهُمَا فِي حَصَانَةِ أُمِّهِمَا الْمُطْلَقَةِ مِنْ أَبِيهِمَا الْمُعْسِرِ وَلَهُمَا جَدَّةٌ لِأَبٍ تُرِيدُ أَنْ تُرَبِّيَهُمَا بِغَيْرِ شَيْءٍ وَالْأُمُّ تَأْتِي ذَلِكَ وَتُطَالِبُ الْأَبَّ بِالْأُجْرَةِ وَتَفْقَهُ الْوَلَدَيْنِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْأَبُّ مُعْسِرًا يُقَالُ لِلْأُمِّ إِمَّا أَنْ تُتَسَكَّى الصَّغِيرَيْنِ بِغَيْرِ أَجْرٍ وَإِمَّا أَنْ تَدْفِعِيَهُمَا لِلْجَدَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَا تُجَبِّرُ الْأُمُّ عَلَى ذَلِكَ وَسُئِلَ أَيْضًا عَمَّا إِذَا كَانَ مَكَانَ الْجَدَّةِ عَمَّةٌ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَقَاضِي حَانَ وَالْخُلَاصَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ قَالَ الْعَلَانِيُّ وَالْعَمَّةُ لَيْسَتْ بِقَيْدٍ فِيهَا يَظْهَرُ اهـ.

وَفِي الْفَتَاوَى الرَّحِمِيَّةِ وَالْعَمَّةُ لَيْسَتْ قَيْدًا بَلْ كُلُّ حَاضِنَةٍ فِي الْجُمْلَةِ كَذَلِكَ وَالْأَبُّ لَيْسَ قَيْدًا أَيْضًا وَالتَّفَقُّهُ غَيْرُ الْأُجْرَةِ وَقَدْ نَصَّ عَلَيْهِمَا اهـ.

(أقول) وَهَذَا فِي أُجْرَةِ الْحَصَانَةِ وَأَمَّا أُجْرَةُ الْإِرْضَاعِ فَالْأُمُّ أَحَقُّ مَا لَمْ تَطْلُبْ عَلَى مَا تَأْخُذُهُ الْأَجْنَبِيَّةُ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي سُؤَالٍ وَجَوَابِهِ وَقَالَ الْحَيْزُ الرَّمْلِيُّ فِي حَوَاشِي الْبَحْرِ ظَاهِرُ تَقْيِيدِهِمْ بِكَوْنِ الْأَبِّ مُعْسِرًا تَخَلَّفَ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ مَعَ يَسَارِهِ وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْمَفْهُومَ فِي التَّصَانِيفِ حُجَّةٌ يُعْمَلُ بِهِ تَأْمَلُ اهـ أَيِ إِذَا كَانَ الْأَبُّ مُوسِرًا يُجَبِّرُ عَلَى دَفْعِ الْأُجْرَةِ لِلْأُمِّ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ كَمَا فِي الشَّرَنْبَالِيَةِ بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ الْأَبُّ مُعْسِرًا أَوْ مَيِّتًا لَكِنْ لِلصَّغِيرِ مَالٌ فَهَلْ يَدْفَعُ لَهَا الْأُجْرَةَ مِنْ مَالِهِ أَوْ لَا الظَّاهِرُ الثَّانِي لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَظَرٌ لَهُ فِي إِبْقَائِهِ عِنْدَ أُمِّهِ لَكِنْ فِيهِ ضَرَرٌ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ أَبُوهُ مُوسِرًا فَإِنَّهُ لَا ضَرَرَ عَلَى الصَّغِيرِ فِي دَفْعِ الْأُجْرَةِ مِنْ مَالِ أَبِيهِ وَسَنَذْكُرُ تِمَامَهُ فِي بَابِ النِّفَاقَةِ وَقَدْ أَوْضَحْتُ ذَلِكَ أَيْضًا فِي رِسَالَتِي الْمَذْكُورَةِ سَابِقًا.

هَذَا وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَمْ أَرِ مَنْ صَرَّحَ بِأَنَّ الْأَجْنَبِيَّةَ كَالْعَمَّةِ فِي أَنَّ الصَّغِيرَ يَدْفَعُ إِلَيْهَا إِذَا كَانَتْ مُتَبَرِّعَةً وَالْأُمُّ تُرِيدُ الْأَجْرَ عَلَى الْحَصَانَةِ وَلَا تُقَاسُ عَلَى الْعَمَّةِ لِأَنَّهَا حَاضِنَةٌ فِي الْجُمْلَةِ وَقَدْ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي زَمَانِنَا وَهُوَ أَنَّ الْأَبَّ يَأْتِي بِأَجْنَبِيَّةٍ مُتَبَرِّعَةٍ بِالْحَصَانَةِ فَهَلْ يُقَالُ

لِلْأُمِّ كَمَا يُقَالُ لَوْ تَبَرَّعَتِ الْعَمَّةُ وَظَاهِرُ الْمُتَوْنِ أَنَّ الْأُمَّ تَأْخُذُهُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ وَلَا تَكُونُ الْأَجْنَبِيَّةُ أُولَى بِخِلَافِ الْعَمَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا أَنْ يُوجَدَ نَقْلٌ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأَجْنَبِيَّةَ كَالْعَمَّةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْعَمَّةَ لَيْسَتْ قَيْدًا بَلْ كُلُّ حَاضِنَةٍ كَذَلِكَ بَلِ الْحَالَةُ كَذَلِكَ بِالْأُولَى لِأَنَّهَا مِنْ قَرَابَةِ الْأُمِّ اهـ.

وَأَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَقَالَ وَهُوَ نَفَقَةُ حَسَنٍ لِأَنَّ فِي دَفْعِ الصَّغِيرِ لِلْمُتَبَرِّعَةِ صَرَرًا بِهِ لِقُصُورِ شَفَقَتِهَا عَلَيْهِ فَلَا يُعْتَبَرُ مَعَهُ الضَّرَرُ فِي الْمَالِ لِأَنَّ حُرْمَتَهُ دُونَ حُرْمَتِهِ وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْحُكْمُ فِي نَحْوِ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ مَعَ الْيَسَارِ وَالْإِعْسَارِ فَإِذَا كَانَ مُوسِرًا لَا يَدْفَعُ إِلَيْهَا كَمَا يُفِيدُهُ تَقْيِيدُ أَكْثَرِ الْكُتُبِ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَى الْمُسِرِّ فِي دَفْعِ الْأُجْرَةِ وَبِهِ تَتَحَرَّرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فَافْهَمْ هَذَا التَّحْرِيرَ وَاعْتَنِمْهُ فَقَدْ قُلَّ مَنْ تَفَطَّنَ لَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفَّقُ اهـ.

وَتَمَامُ الْفَوَائِدِ فِي رِسَالَتِنَا السَّابِقَةِ.

(سئل) فِي صَغِيرٍ يَتِيمٍ لَا مَالَ لَهُ وَلَهُ أُمٌّ مُزَوَّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَجَدَّةٌ لِأُمِّ مُزَوَّجَةٌ بِجَدَّةٍ وَجَدَّةٌ لِأَبٍ مُزَوَّجَةٌ بِجَدَّةٍ الْمُعْسِرِ أَهْلُ الْحِصَانَةِ تُرِيدُ أَنْ تُرَبِّيَهُ وَتُمْسِكَه تَبَرُّعًا وَأُمُّ الْأُمِّ تَأْتِي ذَلِكَ وَتُطَالِبُ الْجَدَّ بِأُجْرَةِ الْحِصَانَةِ وَنَفَقَةِ الصَّغِيرِ فَهَلْ يُقَالُ لِلْأُمِّ الْأُمِّ إِمَّا أَنْ تُمْسِكَ الصَّغِيرَ بِغَيْرِ أَجْرٍ أَوْ تَدْفِعِيهِ لِلْأَبِ؟

(الجواب): حَيْثُ تَزَوَّجَتْ أُمُّهُ بِأَجْنَبِيٍّ فَقَدْ سَقَطَتْ حِصَانَتُهَا وَصَارَتْ الْحِصَانَةُ لِلْأُمِّ الْأُمِّ دُونَ أُمِّ الْأَبِ لِأَنَّهَا مُتَأَخِّرَةٌ فِي بَابِ الْحِصَانَةِ عَنْهَا لَكِنْ حَيْثُ كَانَ الْجَدُّ الْمَذْكُورُ مُعْسِرًا وَأَرَادَتْ أُمُّ الْأَبِ أَنْ تُرَبِّيَهُ مَجَانًّا يُقَالُ لَهَا ذَلِكَ قَالَ قَاضِي خَانَ صَغِيرَةٌ لَهَا أَبٌ مُعْسِرٌ وَعَمَّةٌ مُوسِرَةٌ أَرَادَتْ الْعَمَّةُ أَنْ تُرَبِّيَ الْوَلَدَ بِهَا مَجَانًّا وَلَا تَمْتَنِعَ الْوَلَدَ عَنِ الْأُمِّ وَالْأُمُّ تَأْتِي ذَلِكَ وَتُطَالِبُ الْأَبَ بِالْأُجْرَةِ وَنَفَقَةِ الْوَلَدِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنْ يُقَالُ لِلْأُمِّ إِمَّا أَنْ تُمْسِكَ الْوَلَدَ بِغَيْرِ أَجْرٍ وَإِمَّا أَنْ تَدْفِعِيهِ إِلَى الْعَمَّةِ اهـ.

(سئل) فِي قَاصِرٍ رَضِيَ مَاتَتْ أُمُّهُ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ وَلَهُ أَبٌ مُوسِرٌ وَلَهُ جَدَّةٌ أُمُّ أُمِّ أَهْلٍ لِلْحِصَانَةِ فَهَلْ يَلْزَمُ أَبَاهُ أُجْرَةَ الرِّضَاعِ وَأُجْرَةَ الْحِصَانَةِ وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ؟

(الجواب): تَكُونُ الْحِصَانَةُ لِلْأُمِّ وَالْأُمُّ وَيَلْزَمُ أَبَاهُ أُجْرَةُ الرِّضَاعِ وَأُجْرَةُ الْحِصَانَةِ وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ بِأَنْوَاعِهَا قَالَ فِي الْبَحْرِ ثُمَّ اَعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ الْوَلَوُ الْجِيَّةِ أَنَّ أُجْرَةَ الرِّضَاعِ غَيْرُ نَفَقَةِ الْوَلَدِ لِلْعَطْفِ وَهُوَ لِلْمُقَابَلَةِ فَإِذَا اسْتَأْجَرَ الْأُمُّ لِلرِّضَاعِ لَا يَكْفِي فِي نَفَقَةِ الْوَلَدِ لِأَنَّ الْوَلَدَ لَا يَكْفِيهِ اللَّبَنُ بَلْ يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ كَمَا هُوَ الْمَشَاهِدُ خُصُوصًا الْكِسُوةَ فَيَقَرَّرُ لَهُ الْقَاضِي نَفَقَةُ غَيْرِ أُجْرَةِ

الرَّضَاعِ وَغَيْرِ أَجْرَةِ الْحَصَانَةِ فَعَلَى هَذَا يَجِبُ عَلَى الْآبِ ثَلَاثَةُ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ وَأَجْرَةُ الْحَصَانَةِ وَنَفَقَةُ الْوَلَدِ إلَخَ وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(أقول) وَالْمَسْكُنُ دَاخِلٌ فِي النِّفَقَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ.

(سئل) فِي رَضِيعَةٍ لَهَا أَخٌ عُمُرُهُ أَرْبَعُ سَنَوَاتٍ وَهُمَا فِي حَصَانَةِ أُمِّهِمَا الْمُطَلَّقةِ مِنْ أَبِيهِمَا فَتَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ وَلَهَا أُمٌّ مَزُوجَةٌ بِأَبِيهَا جَدُّ الْقَاصِرَيْنِ تُرِيدُ أَخْذَهُمَا وَحَصَانَتَهُمَا وَهِيَ أَهْلٌ لِلْحَصَانَةِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمَنْ نَكَحَتْ غَيْرَ مُحَرَّمٍ سَقَطَ حَقُّهَا قَالِ فِي الْبَحْرِ قَيَّدَ بِغَيْرِ الْمَحْرَمِ لِأَنَّ الزَّوْجَ لَوْ كَانَ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنَ الصَّغِيرِ كَالْجَدَّةِ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا الْجَدُّ وَالْأُمُّ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا عَمُّ الصَّغِيرِ وَالْحَالَةُ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا عَمَّةٌ لَا يَسْقُطُ حَقُّهَا لِانْتِفَاءِ الضَّرَرِ عَنِ الصَّغِيرِ اهـ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ بَلَغَتْ ثَمَانِ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي النَّاسِعَةِ وَلَيْسَ لَهَا مَنْ لَهُ حَقُّ الْحَصَانَةِ مِنَ النِّسَاءِ وَلَهَا إِخْوَةٌ أَشْقَاءُ أَوْ لِآبٍ يُرِيدُ الْأَخُ الْأَكْبَرُ الشَّقِيقُ ضَمُّهَا إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ أَكْبَرَهُمْ وَأَصْلَحَهُمْ وَأَوْرَعَهُمْ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ وَهُوَ وَصِيٌّ عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ أَبِيهَا وَيُعَارِضُهُ أَخُوهُ الشَّقِيقُ الْأَصْغَرُ مِنْهُ سِنًا زَاعِمًا أَنَّهُ أَحَقُّ مِنْهُ لِكَوْنِهِ وَصِيًّا عَلَيْهَا مِنْ قَبْلِ أُمِّهَا فَهَلْ لِأَخِيهَا الْأَكْبَرِ الْوَصِيَّ الْمُخْتَارُ ضَمُّهَا إِلَيْهِ وَيُمْنَعُ أَخُوهُ الْمَذْكُورُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا عِبْرَةَ بِرُزْعِمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَخِيهَا الشَّقِيقِ الْأَوْرَعِ الْأَسَنِّ ضَمُّهَا إِلَيْهِ دُونَ أَخِيهِ الْأَصْغَرِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ ثُمَّ الْعَصَبَاتُ بِتَرْتِيبِهِمْ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ أَحَدٌ مِنْ مُحَارِمِيهِ مِنَ النِّسَاءِ وَاخْتَصَمَ فِيهِ الرِّجَالُ فَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَقْرَبُهُمْ نَعَصِيًّا لِأَنَّ الْوِلَايَةَ لِلْأَقْرَبِ فَيَقْدَمُ الْآبُ وَإِنْ عَلَا ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ثُمَّ الْأَخُ لِآبٍ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِآبٍ وَكَذَا كُلُّ مَنْ سَفَلَ مِنْ أَوْلَادِهِمْ إلَخَ بِحُرٍّ وَإِذَا اجْتَمَعُوا فَلِأَوْرَعٍ ثُمَّ الْأَسَنُّ اخْتِيارُ عَلَانِيٍّ عَلَى التَّنْوِيرِ وَكَذَا فِي غَيْرِهِ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ عُمُرُهَا سَتَانِ وَلَيْسَ لَهَا سِوَى أَبٍ وَجَدَّةٍ لِأُمٍّ مَزُوجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ وَعَمَّةٌ وَحَالَةُ بَكْرٍ بِالْغَةِ أَهْلٌ لِلْحَصَانَةِ عَازِيَةٌ فَهَلْ تَكُونُ حَصَانَةُ الصَّغِيرَةِ لِحَالَتِهَا الْعَازِيَةِ الْمَذْكُورَةِ؟ (الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي يَتِيمٍ عُمُرُهُ دُونَ سَتَيْنِ لَهُ أُمٌّ تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ وَجَدَّةٌ لِآبٍ مَزُوجَةٌ بِجَدِّهِ لِأَبِيهِ وَجَدَّةٌ لِأُمٍّ مَزُوجَةٌ بِجَدِّهِ لِأُمِّهِ وَهِيَ أَهْلٌ لِلْحَصَانَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَهَلْ تَكُونُ حَصَانَتُهُ لِجَدَّتِهِ لِأُمِّهِ دُونَ جَدَّتِهِ لِأَبِيهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ هَذِهِ الْوِلَايَةَ تُسْتَعَادُّ مِنْ قِبَلِ الْأُمّهَاتِ وَاللّهُ أَعْلَمُ وَتَنْتَقِلُ إِلَى أُمِّ الْجَدَّةِ وَإِنْ عَلَتْ كَمَا فِي فَتَاوَى قَارِي الْهِدَايَةِ.

(سئل) فِي حَاضِنَةٍ لِابْنَتِهَا الصَّغِيرِ تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ وَلَيْسَ لِلصَّغِيرِ غَيْرَهَا سِوَى عَمَّةٍ مُزَوَّجَةٍ بِأَجْنَبِيٍّ أَيْضًا فَكَيْفَ يُفْعَلُ بِهِ؟

(الجواب): قَالَ الْقَهْشَتَانِيُّ نَقْلًا عَنِ الْمُحِيطِ إِذَا اجْتَمَعَ النِّسَاءُ السَّاقِطَاتُ الْحَقُّ يَضَعُ الْقَاضِي الصَّغِيرَ حَيْثُ شَاءَ مِنْهُنَّ اهـ.

وَأَفْتَى الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ تَبَعًا لِلْعَلَامَةِ الشَّهَابِ الشَّلْبِيِّ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْوَاقِعَةِ بِأَنْ إِبْقَاءَ الصَّغِيرِ عِنْدَ أُمِّهِ أَوْلَى لِكَمَالِ شَفَقَتِهَا.

(سئل) فِي صَغِيرٍ مَاتَتْ أُمُّهُ وَعُمُرُهُ سَنَةٌ وَلَهُ أَبٌ وَخَالَتَانِ مُزَوَّجَتَانِ بِأَجْنَبِيَّيْنِ وَهُوَ عِنْدَ إِخْدَاهُمَا وَلَهُ أَخَوَالٌ وَجَدُّ لَأُمٍّ يُرِيدُ إِبْقَاءَهُ عِنْدَ خَالَتِهِ فَهَلْ لِأَبِيهِ أَخْذُهُ مِنْ خَالَتِهِ وَصَمُّهُ إِلَيْهِ وَيُمْنَعُ جَدُّهُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتْ مُزَوَّجَةً بِأَجْنَبِيٍّ فَلِأَبِيهِ أَخْذُهُ مِنْهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ عُمُرُهَا ثَلَاثُ سِنَوَاتٍ لَهَا أَبٌ وَأُمٌّ مُزَوَّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَعَمَّةٌ شَقِيقَةٌ عَازِبَةٌ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ وَخَالَةٌ أُمٌّ عَازِبَةٌ فَهَلْ تَكُونُ حَضَانَتُهَا لِعَمَّتِهَا الْمَزْبُورَةِ دُونَ خَالَةِ أُمِّهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالحَالَةُ هَذِهِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْمَذْكُورُ فِي غَايَةِ الْبَيَانِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ بَعْدَ الْعَمَّاتِ خَالَةَ الْأُمِّ لِأَبٍ وَأُمٌّ ثُمَّ لَأُمٍّ ثُمَّ لِأَبٍ الْخَ وَمِثْلُهُ فِي الْمَنْحِ وَالْعَلَايِي.

(سئل) فِي بَكْرٍ بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ عِنْدَ جَدَّتِهَا لِأُمِّهَا مَعَ صَهْرِهَا الْأَجْنَبِيِّ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ وَلَيْسَ لَهَا أَبٌ وَلَا جَدُّ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْعَصَبَاتِ فَهَلْ يَكُونُ النَّظَرُ فِيهَا لِلْحَاكِمِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ أَوْ آخِرَ بَابِ الْحَضَانَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ يَهُودِيٌّ ثُمَّ مَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ يَهُودِيَّةٍ وَبَتْنَيْنِ مِنْهَا عُمُرُ أَكْبَرِهِمَا سِتُّ سِنِينَ وَعَنْ أَبٍ يَهُودِيٍّ مُوسِرٍ وَلَمْ يَتْرِكْ الْمَيْتُ شَيْئًا وَالزَّوْجَةُ فَقِيرَةٌ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ فَهَلْ تَكُونُ حَضَانَةُ بَتْنَيْهَا لَهَا حَيْثُ لَمْ يَعْقِلَا دِينًا وَلَا يُخَافُ أَنْ يَأْلَفَا الْكُفْرَ وَتَكُونُ نَفَقَتُهُمَا عَلَى جَدَّهِمَا؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذَكَرَ وَالْحَاضِنَةُ الذَّمِّيَّةُ وَلَوْ جُوسِيَّةً كَمُسْلِمَةٍ مَا لَمْ يَعْقِلْ دِينًا فَيَنْبَغِي تَقْدِيرُهُ بِسَبْعِ سِنِينَ لِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ حَيْثُ ذَكَرَ أَوْ إِلَى أَنْ يُخَافَ أَنْ يَأْلَفَ الْكُفْرَ فَيَنْزِعُ مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يَعْقِلْ دِينًا بَحْرًا اهـ.

عَلَائِيَّ عَلَى التَّنْوِيرِ وَلَا نَفَقَةً وَاجِبَةً مَعَ الْإِخْتِلَافِ دِينًا إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ  
عَلَوْا أَوْ سَقَلُوا الدَّمِيْنَ لَا الْحَرِيَيْنِ وَلَوْ مُسْتَأْمِنِينَ لِانْقِطَاعِ الْإِرْثِ عَلَائِيَّ عَلَى التَّنْوِيرِ مِنْ  
النَّفَقَةِ.

(سئل) فِي ابْنِ أُمِّ وَلَدٍ عُمُرُهُ خَمْسُ سِنِينَ لَهُ عَمٌّ عَصَبَةٌ يُرِيدُ أَخْذَهُ مِنْ أُمِّهِ وَصَمَّهُ إِلَيْهِ فَهَلْ  
لَهُ ذَلِكَ وَلَا حَصَانَةٌ لِأُمِّ الْوَلَدِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي مُطَلَّاقَةٍ حَاضِنَةٍ لَوْلَدَيْهَا الصَّغِيرَيْنِ غَيْرِ مَأْمُونَةٍ عَلَيْهِمَا تَخْرُجُ كُلُّ وَقْتٍ وَتَتْرُكُهُمَا  
ضَائِعَيْنِ وَيُرِيدُ أَبُوهُمَا أَخْذَهُمَا مِنْهَا حَيْثُ لَا حَاضِنَةٌ لَهَا غَيْرُهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذُكِرَ؟  
(الجواب): نَعَمْ لَوْ غَيْرَ مَأْمُونَةٍ ذَكَرَهُ فِي الْمُجْتَبَى بِأَنْ تَخْرُجَ كُلُّ وَقْتٍ وَتَتْرِكَ الْوَلَدَ ضَائِعًا  
أهـ. عَلَائِيَّ.

(سئل) فِي يَتِيمٍ لَهُ أُمٌّ مَرْوُجَةٌ بِابْنِ خَالِهِ الْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ عَلَيْهِ وَعَمَّةٌ مَرْوُجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَجَدَّ  
لِأُمِّ فَهَلْ يَذْفَعُ الْيَتِيمُ لِحَدِّهِ الْمَذْكُورِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَحَدٌ مِمَّنْ لَهُ حَقُّ الْحَصَانَةِ غَيْرُهُ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي حَاضِنَةٍ لَيْسَتْ بِهَا تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ وَلِلْيَتِيمِ أُخْتُ لِأَبٍ مُرَاهِقَةٍ عَازِبَةٌ أَهْلٌ  
لِلْحَصَانَةِ وَهِيَ خَالَةٌ أَيْضًا فَهَلْ تَكُونُ الْحَصَانَةُ لِلْأُخْتِ الْمَرْبُورَةِ دُونَ الْحَالَةِ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ قَائِلًا إِذِ الْمُرَاهِقَةُ حُكِمَ عَلَيْهَا حُكْمُ الْبَالِغَةِ فِي  
ذَلِكَ أهـ.

وَفِي الْكَنْزِ مِنَ الْحَجَرِ (وَأَحْكَامُهَا) أَيُّ أَحْكَامِ الْمُرَاهِقِينَ (أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ) فِي سَائِرِ  
التَّصَرُّفَاتِ شَرَحَ الْكَنْزُ لِلْعَيْنِي.

(أقول) عِبَارَةُ الْكَنْزِ فِي فَضْلِ بُلُوغِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ مِنْ كِتَابِ الْحَجَرِ هَكَذَا فَإِنْ رَاهِقًا  
وَقَالَ بَلَّغْنَا صُدَّقَا وَأَحْكَامُهُمَا أَحْكَامُ الْبَالِغِينَ أهـ وَالْمَعْنَى أَنَّهُمَا كَالْبَالِغِينَ بَعْدَ قَوْلِهِمَا بَلَّغْنَا  
يُوضِّحُهُ عِبَارَةُ الْمُتَقَى وَنَصُّهَا وَإِذَا رَاهِقًا وَقَالَ بَلَّغْنَا صُدَّقَا وَكَانَا كَالْبَالِغِ حُكْمًا أهـ وَأَمَّا كَوْنُهُمَا  
كَالْبَالِغِ وَإِنْ لَمْ يُقَرَّ بِالْبُلُوغِ فَلَا يَقُولُ بِهِ عَاقِلٌ فَضْلًا عَنْ فَاضِلٍ وَإِلَّا لَزِمَ صِحَّةُ إِفْرَارِهِ أَيُّ  
الْمُرَاهِقِ وَعَنْقِهِ وَقَتْلِهِ بِرِدَّتِهِ وَهَيْبَتِهِ وَبَيْنَهُ بَدُونِ دَعْوَى الْبُلُوغِ وَذَلِكَ بِأَطْلٍ قَطْعًا فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا بُدَّ  
فِي مَسْأَلَتِنَا مِنْ ذَلِكَ أَيْضًا كَمَا قَيَّدَ بِهِ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوَاهُ وَقَالَ بَعْدَهُ وَإِنَّمَا قَيَّدْنَا بِدَعْوَى



الْبُلُوغِ لِأَنَّ الصَّغِيرَ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْحَضَانَةِ لِأَنَّهَا مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ مَالِكٍ  
وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَشْبَاءِ وَالنِّظَائِرِ اهـ.

وَذَكَرَ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ أَيْضًا فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْبَحْرِ اعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ الْبُلُوغُ فِي حَقِّ مَنْ  
يَخْضُنُ الْوَلَدَ لِأَنَّ الْحَضَانَةَ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَالصَّغِيرُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا وَقَدْ سُئِلَتْ عَنْ مُرَاهِقِ  
طَلَبِ الْحَضَانَةِ فَأَجَبَتْ لَهُ ذَلِكَ إِذَا ادَّعَى الْبُلُوغَ وَلَمْ يُوجَدْ مَنْ هُوَ أَحَقُّ بِهَا مِنْهُ اهـ فَاعْتَنَمَ هَذَا  
التَّحْرِيرَ الْفَرِيدَ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ عُمُرُهَا عَشْرُ سَنَوَاتٍ لَهَا عَمٌّ عَصَبَةٌ بَالِغٌ أَمِينٌ يُرِيدُ أَخْذَهَا مِنْ عِنْدِ أُمِّهَا  
وَتَرْبِيَتَهَا عِنْدَهُ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَلَا خِيَارَ لَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالحَالَةُ هَذِهِ لَا خِيَارَ لِلْوَلَدِ عِنْدَنَا مُطْلَقًا ذَكَرْنَا أَوْ أُنْثَى خِلَافًا  
لِلشَّافِعِيِّ: قُلْتُ وَهَذَا قَبْلَ الْبُلُوغِ أَمَّا بَعْدُهُ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ أَبِيهِ وَإِنْ أَرَادَ الْإِنْفِرَادَ فَلَهُ ذَلِكَ مُؤَيَّدًا  
زَادَهُ، مَعَزِيًّا لِلْمُنْيَةِ اهـ. شَرْحُ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ.

وَفِي حَاشِيَةِ الْحَيْرِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْمَنَحِ قَوْلُهُ وَيَأْخُذُهُ الْأَبُ وَلَا خِيَارَ لِلصَّغِيرِ أَقُولُ وَكَذَا غَيْرُ  
الْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ يَمْنُ لَهُ حَقُّ الْحَضَانَةِ قَالَ فِي الْمُنْهَاجِ لِحَلَالِ الدِّينِ أَبِي حَفْصٍ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ  
عُمَرَ الْأَنْصَارِيِّ الْعُقَيْلِيُّ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ أَبٌ وَانْقَضَتِ الْحَضَانَةُ فَمَنْ سِوَاهُ مِنَ  
الْعَصَبَةِ أَوْلَى الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ غَيْرُ أَنَّ الْأُنْثَى لَا تُدْفَعُ إِلَّا إِلَى مُحَرَّمٍ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ  
وَالْتَّارُخَانِيَّةِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْبَحْرِ.

(سئل) فِي الْحَاضِنَةِ إِذَا أَبْطَلَتْ حَقَّ بَنِيَّتِهَا الْمُخْضُوعَةِ ثُمَّ أَرَادَتِ الرُّجُوعَ فِي حَضَانَتِهَا وَهِيَ  
عَزَبَةٌ أَهْلٌ لَهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تُقَدَّرُ الْحَاضِنَةُ عَلَى إِبْطَالِ حَقِّ الصَّغِيرِ فِيهَا أَيْ فِي الْحَضَانَةِ مِنْحٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدِ ابْنِ صَغِيرٍ مِنْ زَوْجَةٍ لَهُ حُرَّةُ الْأَصْلِ وَأَرَادَ السَّفَرَ فَوَضَعَهُ عِنْدَ  
عَمِّهِ ثُمَّ سَافَرَ وَمَاتَ وَبَلَغَ الْإِبْنُ ثَمَانِ سَنَوَاتٍ قَامَ الْآنَ بِكَرٍّ يُرِيدُ أَخْذَ الْإِبْنِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ  
زَاعِمًا أَنَّ أَبَاهُ كَانَ عَبْدًا لِبَكْرِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَيْسَ لِبَكْرٍ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي مَتْنِ الدَّرَرِ مِنْ كِتَابِ الْوَلَاءِ لِلْأَمِّ إِنْ كَانَتْ حُرَّةُ الْأَصْلِ بِمَعْنَى  
عَدَمِ الرِّقِّ فِي أَصْلِهَا فَلَا وَلَاءَ عَلَى وَلَدِهَا وَالْأَبُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَوْ كَانَ عَرَبِيًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ

مُطْلَقًا وَلَوْ عَجَمِيًّا لَا وَلَاءَ عَلَيْهِ لِقَوْمِ الْأَبِ وَبِرُّهُ مُعْتَقَى الْأُمِّ وَعَصَبَتُهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ اهـ  
وَتَمَامُ التَّحْقِيقِ فِي شَرْحِهَا.

(سئل) فِي بِنْتٍ بَلَغَتْ مِنَ السَّنِّ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً وَهِيَ عِنْدَ أُمِّهَا الْمُطْلَقَةِ مِنْ أَبِيهَا يُرِيدُ  
أَبُوهَا أَخَذَهَا مِنَ الْأُمِّ وَالسَّفَرِ بِهَا إِلَى بَلَدَتِهِ الَّتِي هِيَ فَوْقَ مُدَّةِ السَّفَرِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ حَيْثُ  
سَقَطَتْ حَصَانَتُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْمَجْمَعِ وَلَا يُخْرَجُ الْأَبُ بِوَلَدِهِ قَبْلَ الْإِسْتِغْنَاءِ اهـ وَعَلَّلَهُ فِي الشَّرْحِ  
بِقَوْلِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْأُمِّ بِإِبْطَالِ حَقِّهَا فِي الْحَصَانَةِ وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَصَانَتَهَا إِذَا سَقَطَتْ  
جَازَ لَهُ السَّفَرُ بِهِ.

وَفِي الْفَتَاوَى السَّرَاجِيَّةِ سُئِلَ إِذَا أَخَذَ الْمُطْلَقُ وَلَدَهُ مِنْ حَاضَتِهِ لِرِزْوَانِهَا هَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ  
بِهِ فَأَجَابَ بِأَنَّ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ حَقُّ أُمِّهِ اهـ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا وَهِيَ حَادِثَةٌ  
الْفَتَاوَى فِي رَمَانِنَا بَحْرٌ مِنْ آخِرِ بَابِ الْحَصَانَةِ قَالَ فِي الْمِنَحِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ  
ثَمَّةَ غَيْرِهَا يَمْنُ يَسْتَحِقُّ الْحَصَانَةَ أَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْحَصَانَةَ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْلِكُ  
الْأَبُ السَّفَرَ بِهِ بَلْ يَتَّقِلُ الْحَقُّ إِلَى الْحَاضِنَةِ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ.

وَرَأَيْتُ فِي هَامِشِ فَتَاوَى الْأَنْقَرَوِيِّ حَاشِيَةً مَعْرُوءَةً إِلَى الْمَوْلَى يَحْيَى بْنِ زَكَرِيَّا أَنَّهُ إِذَا سَقَطَتْ  
الْحَصَانَةُ بِالتَّزْوُجِ لِلْأَجْنَبِيِّ أَوْ بِالْإِسْتِغْنَاءِ فَلِلْعَمِّ أَنْ يُسَافِرَ بِالْوَلَدِ اهـ (وَلَا يُخْرَجُ الْأَبُ بِوَلَدِهِ  
قَبْلَ الْإِسْتِغْنَاءِ) أَيِ اسْتِغْنَاءِ وَلَدِهِ عَنِ الْحَصَانَةِ لِئَلَّا يَبْطُلَ حَقُّ الْأُمِّ فِي حَصَانَتِهِ (وَلَا الْأُمُّ) أَيِ  
لَا تُخْرَجُ الْأُمُّ عَنِ الْمَصْرِ بِوَلَدٍ لِيَلَّا يَتَضَرَّرَ الْأَبُ (إِلَّا إِلَى وَطَنِهَا الَّذِي تَزَوَّجَهَا فِيهِ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ  
أَنْ إِخْرَاجَهَا لِوَلَدِهِ إِنَّمَا يَجُوزُ بِأَمْرَيْنِ جَمِيعًا كَوْنِ الْمَقْصِدِ وَطَنِهَا وَكَوْنِ تَزَوُّجِهَا فِيهِ كَمَا إِذَا تَزَوَّجَ  
امْرَأَةً بِالشَّامِ فَقَدِمَ بِهَا إِلَى الْكُوفَةِ فَوَلَدَتْ مِنْهُ ثُمَّ طَلَّقَتْ وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَهَا أَنْ تُخْرَجَ بِوَلَدِهَا  
إِلَى الشَّامِ مِنْ غَيْرِ رِضَا الْأَبِ حَتَّى لَوْ كَانَ وَطَنُهَا بِالشَّامِ وَلَمْ يَكُنْ تَزَوَّجَهَا فِيهِ أَوْ كَانَ تَزَوَّجَهَا  
فِيهِ وَلَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ لَيْسَ لَهَا أَنْ تُخْرَجَ إِلَى الشَّامِ إِنْ شَرَحَ الْمَجْمَعُ لِابْنِ مَالِكٍ.

(سئل) فِي مُبَانَةِ مَنْ زَوَّجَهَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَهِيَ مِنْهُ ابْنٌ صَغِيرٌ فِي حَصَانَتِهَا تُرِيدُ أَنْ تَنْقُلَهُ  
مِنْ دِمَشْقَ إِلَى حَلَبَ وَلَمْ يَكُنْ مَا تَتَّقِلُ إِلَيْهِ وَطَنِهَا وَلَمْ يَنْكِحْهَا ثَمَّةَ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقْلُهَا مَا مَرَّ قَرِيبًا (لَيْسَ لِلْمُطْلَقَةِ الْخُرُوجُ بِالْوَلَدِ مِنْ بَلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى  
بَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ إِلَّا إِذَا انْتَقَلَتْ مِنَ الْقَرْيَةِ إِلَى الْمَصْرِ وَفِي عَكْسِهِ لَا) وَهُوَ انْتِقَالُهَا بِهِ مِنَ الْمَصْرِ إِلَى

الْقَرِيَّةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ بِالصَّغِيرِ لِتَخْلُقَ بِأَخْلَاقِ أَهْلِ السَّوَادِ فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَنْقُلَهُ إِلَيْهَا (إِلَّا إِذَا كَانَ مَا انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ وَطَنُهَا وَنَكَحَهَا) أَيْ عَقَدَ عَلَيْهَا (ثَمَّةً) أَيْ هُنَاكَ يَعْنِي فِي مَكَانٍ هُوَ وَطَنُهَا وَأَرَادَ بِالمُطَلَّقةِ المُبَانَّةَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لِأَنَّ المُطَلَّقةَ رَجْعِيًّا حُكْمُهَا حُكْمُ المُنْكَوْحَةِ (وَهَذَا) أَيْ مَا ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ لِلْمُطَلَّقةِ الخُرُوجَ إلخ (فِي الأُمِّ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا فَلَا تَقْدِرُ عَلَى نَقْلِهِ إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهِ) مَنِحَ الغُفَارِ.

(سئل) فِي الجَدَّةِ أُمُّ الأُمِّ الحَاضِنَةُ لِلصَّغِيرَةِ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَنْقُلَ الصَّغِيرَةَ مِنَ المِصْرِ إِلَى الْقَرِيَّةِ بِدُونِ إِذْنِ أَبِيهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقْلُهَا مَا مَرَّ قَرِيبًا (وَهَذَا) الْحُكْمُ (فِي الأُمِّ) الْمُطَلَّقةِ فَقَطْ (أَمَّا غَيْرُهَا) كَجَدَّةٍ وَأُمِّ وَلَدٍ أُعْتُقَتْ (فَلَا تَقْدِرُ عَلَى نَقْلِهِ) لِعَدَمِ الْعَقْدِ بَيْنَهُمَا (إِلَّا بِإِذْنِهِ) شَرَحَ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَالْمَنِحِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ عُمُرُهَا سَبْعُ سِنِينَ وَدَخَلَتْ فِي الثَّامِنَةِ وَهِيَ فِي حَضَانَةِ جَدَّتِهَا لِأُمِّهَا الْأَهْلِ لِلْحَضَانَةِ وَلَهَا إِخْوَةٌ لِأَبٍ يُرِيدُونَ أَخَذَهَا مِنْ جَدَّتِهَا وَصَمَّهَا إِلَيْهِمْ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتْ الجَدَّةُ المَرْقُومَةُ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ تَبْقَى الْقَاصِرَةُ المَرْبُورَةُ فِي حَضَانَتِهَا إِلَى أَنْ يَكْمُلَ لَهَا تِسْعُ سِنِينَ وَلَيْسَ لِإِخْوَتِهَا أَخْذُهَا قَبْلَ ذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ.

(سئل) فِي صَبِيٍّ كَمُلَ لَهُ مِنَ السَّنِّ سَبْعُ سَنَوَاتٍ وَهُوَ فِي حَضَانَةِ أُمِّهِ الْمُطَلَّقةِ مِنْ أَبِيهِ وَيُرِيدُ أَبُوهُ أَخْذَهُ مِنْهَا وَصَمَّهَ إِلَيْهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالحَالَةُ هَذِهِ وَإِذَا اسْتَعْنَى الْعُلَامُ عَنِ الخِدْمَةِ أَيْ خِدْمَةِ مَنْ لَهَا الحَضَانَةُ بِأَنْ يَأْكُلَ وَيَسْتَنْجِيَ وَخَدَهُ قِيلَ بِسَبْعٍ يَعْنِي اسْتَعْنَاؤُهُ مُقَدَّرٌ بِسَبْعِ سِنِينَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى أَوْ تِسْعٍ أُجْبِرَ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَلِيُّ عَلَى أَخْذِهِ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ شَرَحَ المَجْمَعُ لِابْنِ مَالِكٍ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ غَيْرِ مُشْتَهَاةٍ لَا تَصْلُحُ لِلرِّجَالِ بَلَغَتْ مِنَ العُمُرِ سِتَّ سَنَوَاتٍ فِي حَضَانَةِ جَدَّتِهَا لِأُمِّهَا الْأَهْلِ لِلْحَضَانَةِ زَوَّجَهَا أَبُوهَا فَهَلْ لَا تَسْقُطُ حَضَانَةُ الجَدَّةِ بِزَوَّاجِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْقُنْيَةِ فِي حَقِّ الأُمِّ وَمَنْ لَهَا حَقٌّ فِي الحَضَانَةِ مِثْلُ الأُمِّ فِي ذَلِكَ

كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(سئل) فِي يَتِيمٍ بَلَغَ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً وَلَهُ أُخْتُ يَتِيمَةٌ بَلَغَتْ عَشَرَ سِنِينَ وَهُمَا عِنْدَ جَدَّتِهِمَا لِأُمِّهِمَا وَلَهُمَا أُخْتُ شَقِيقَةٌ وَصِيٌّ عَلَيْهِمَا ثِقَةٌ أَمِينَةٌ قَادِرَةٌ عَلَى الْحِفْظِ تُرِيدُ أَنْ تَضَعَهُمَا عِنْدَهَا بِإِذْنِ الْقَاضِي فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ اللَّطْفِيِّ مِنْ جَوَابِ سُؤَالٍ مَا نَصُّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْبِنْتِ الْمَذْكُورَةِ عَصَبَةٌ ذُو رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مُسْلِمٌ مُكَلَّفٌ تَوَضَّعُ الْبِنْتُ عِنْدَ امْرَأَةٍ أَمِينَةٍ مُسْلِمَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى الْحِفْظِ اهـ.  
(أقول) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا انْتَهَتْ مُدَّةُ الْحَضَانَةِ وَلَيْسَ لِلصَّغِيرِ عَصَبَةٌ فَالرَّأْيُ فِيهِ لِلْقَاضِي يَضَعُهُ أَيْنَ شَاءَ كَمَا إِذَا كَانَتْ الْحَاضِنَاتُ سَاقِطَاتٍ وَلَمْ أَرَهُ صَرِيحًا وَأَنَّ الْأُخْتَ الشَّقِيقَةَ وَإِنْ كَانَتْ وَصِيًّا لَيْسَتْ بِأُولَى مِنَ الْجَدَّةِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَأَمَّا مَا تَقَدَّمَ عَنْ شَرْحِ الْمَجْمَعِ مِنْ أَنَّ الْعُلَامَ إِذَا اسْتَعْنَى عَنِ الْحَضَانَةِ بِأَنْ بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ أُجِبَ الْأَبُّ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْوَلِيُّ عَلَى أَخْذِهِ لِأَنَّهُ أَقْدَرُ عَلَى تَأْدِيبِهِ وَتَعْلِيمِهِ فَهُوَ خَاصٌّ بِالْوَصِيِّ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ بِقَرِينَةِ التَّعْلِيلِ فَتَأَمَّلْ وَرَاجِعْ.

(سئل) فِي صَغِيرَتَيْنِ عُمُرُ أَكْبَرِهِمَا خَمْسُ سَنَوَاتٍ وَلَهُمَا أُمٌّ مُتَزَوِّجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَلَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ وَلَا مَنْ لَهُ حَقُّ الْحَضَانَةِ وَيُخْشَى عَلَيْهِمَا مِنَ الْأُمِّ وَزَوْجِهَا أَنْ يَغَيِّبَا بِهِمَا لِكُونِهِمَا غَرِيبَيْنِ وَهَيَّ لَيْسَتْ بِأَمِينَةٍ فَهَلْ يَضَعُهُمَا الْقَاضِي حَيْثُ شَاءَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّارِخَانِيَةِ عَنِ الْمَحِيطِ وَغَيْرِهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَزِينَةِ فِي مَوَاضِعَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا فِي حَضَانَتِهَا فَطَلَبَتْ مِنْ أَبِيهِ أَجْرَةَ إِرْضَاعِهِ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ مِثْلِهَا وَلِلْوَلَدِ عَمَّةٌ تُرِيدُ إِرْضَاعَهُ عِنْدَ الْأُمِّ مُتَبَرِّعَةً بِغَيْرِ أَجْرِ فَهَلْ تَكُونُ الْعَمَّةُ الْمُرْتَبِرَةُ أُولَى مِنَ الْأُمِّ فِي إِرْضَاعِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ (وَيَسْتَأْجِرُ الْأَبُّ مَنْ تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا) لِأَنَّ الْحَضَانَةَ لَهَا وَالنَّفَقَةَ عَلَيْهِ (لَا) يَسْتَأْجِرُ الْأَبُّ أُمَّهُ (لَوْ مَنكُوحَةً أَوْ مُعْتَدَّةً رَجْعِيًّا وَهِيَ أَحَقُّ) بِإِرْضَاعِ وَلَدِهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ (إِذَا لَمْ تَطْلُبْ زِيَادَةً عَلَى مَا تَأْخُذُهُ الْأَجْنَبِيَّةُ) وَلَوْ دُونَ أَجْرِ الْمِثْلِ بَلِ الْأَجْنَبِيَّةُ الْمُتَبَرِّعَةُ أَحَقُّ مِنْهَا زَيْلَعِي أَيُّ فِي الْإِرْضَاعِ أَمَّا أَجْرَةُ الْحَضَانَةِ فَلِلْأُمِّ كَمَا مَرَّ شَرْحُ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَّائِيِّ مِنْ النَّفَقَةِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ وَإِنْ رَضِيَ الْأَجْنَبِيَّةُ أَنْ تُرْضِعَهُ بِغَيْرِ أَجْرِ أَوْ بِدُونِ أَجْرِ الْمِثْلِ فَلِلْأَجْنَبِيَّةِ

أولى اهـ.

يَعْنِي فَرَضُهُ عِنْدَ أُمِّهِ كَمَا ذَكَرَهُ فِي قَوْلِهِ وَيَسْتَأْجِرُ مَنْ تَرْضَعُهُ عِنْدَهَا أَيْ عِنْدَ الْأُمِّ الْخَ كَشَفُ الْقِنَاعِ لِلشُّرْبِ لِلْإِلَى وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي يَتِيمٍ فِي حَضَانَةِ جَدَّتِهِ لِأُمِّهِ كَمَلَّ لَهُ مِنَ الْعُمُرِ سَبْعُ سَنَوَاتٍ وَلَهُ ابْنٌ عَمٌّ عَصَبَةٌ أَمِينٌ هُوَ وَصِيٌّ شَرْعِيٌّ عَلَيْهِ يُرِيدُ أَخْذَهُ مِنْهَا وَتَرْبِيَتَهُ عِنْدَهُ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلصَّبِيِّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِهِ وَاخْتَصَمَ فِيهِ الرِّجَالُ فَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَقْرَبُهُمْ تَعَصِيًّا وَكَذَا إِذَا اسْتَعْنَى الصَّبِيُّ بِنَفْسِهِ أَوْ بَلَعَتْ الْجَارِيَةُ فَالْعَصَبَاتُ أَوْلَى بِهِمَا عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الْقَرَابَةِ وَالْأَقْرَبُ الْأَبُ ثُمَّ الْجَدُّ أَبُو الْأَبِ ثُمَّ الْأَخُ لِابْوَيْنِ ثُمَّ الْأَخُ لِأَبٍ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ.

وَإِذَا اجْتَمَعَ مُسْتَحِقُّو الْحَضَانَةِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ فَأَوْلَرُهُمْ أَوْلَى ثُمَّ أَكْبَرُهُمْ سِنًا وَلَا حَقَّ لِابْنِ الْعَمِّ وَابْنِ الْحَالِ فِي كِفَالَةِ الْجَارِيَةِ وَهَمَّا حَقٌّ فِي كِفَالَةِ الْغُلَامِ لِأُمِّهَا لَيْسَا بِمَحْرَمٍ لَهَا فَلَا يُؤْمَنَانِ عَلَيْهَا جَوْهَرَةٌ شَرَحَ الْقُدُورِيُّ مِنَ النِّفَقَةِ وَتَقَدَّمَتْ عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمَجْمَعُ وَعِبَارَةٌ الْمُنْهَاجُ لِلْعُقُولِ وَفِي مَسْأَلَتِنَا ابْنُ الْعَمِّ الْمَزْبُورِ وَصِيٌّ وَعَصَبَةٌ فَلَهُ أَخْذُهُ مِنْهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْقُتُولِ.

(سئل) فِي يَتِيمٍ عُمُرُهُ خَمْسُ سِنِينَ وَلَهُ عَمَّةٌ مَرْوَجَةٌ بِأَجْنَبِيٍّ وَخَالَ وَعَمٌّ أَخُو أَبِيهِ لِأُمِّهِ وَصِيٌّ عَلَيْهِ يُرِيدُ عَمَّةً أَخْذَهُ مِنْ خَالِهِ وَضَمَّهُ إِلَيْهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَنَقَلُهَا مَا فِي شَرَحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَايِيِّ حَيْثُ قَالَ ثُمَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ فَلِذَوِي الْأَرْحَامِ بَحْرٌ فَتَدْفَعُ لِأَخٍ لِأُمِّ ثُمَّ لِابْنِهِ ثُمَّ لِلْعَمِّ لِأُمِّ ثُمَّ لِلْخَالَ لِابْوَيْنِ ثُمَّ لِأُمِّ بَرْهَانٍ وَعَيْنِي اهـ ثُمَّ قَالَ وَلَا حَقَّ لَوَلَدِ عَمٍّ وَعَمَّةٍ وَخَالَ وَخَالَةٍ لِعَدَمِ الْمَحْرَمِيَّةِ اهـ وَرَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ شَيْوخِ مَسَائِدِنَا عَنْ الْهِنْدِيَّةِ أَنَّ أَبَا الْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ لِأُمِّ وَالْحَالِ اهـ وَبِهِ يَظْهَرُ الْجَوَابُ عَنْ حَادِثَةِ الْفَتَوَى فِي زَمَانِنَا وَهِيَ طِفْلٌ لَهُ جَدٌّ لِأُمِّ وَبِنْتُ عَمَّةٍ فَالْحَضَانَةُ لِلْجَدِّ لِأُمِّ لِأَنَّهُ رَحِمٌ مُحْرَمٌ وَبِنْتُ الْعَمَّةِ غَيْرُ مُحْرَمٍ وَإِذَا قُدِّمَ الْجَدُّ الْمَذْكُورُ عَلَى الْأَخِ لِأُمِّ وَالْحَالِ الْمَحْرَمِينَ فَعَلَى بِنْتِ الْعَمَّةِ بِالْأَوْلَى لَكِنْ ذَكَرَ الْفُهْستَائِيُّ بِنْتَ الْحَالَةِ بَعْدَ الْحَالَةِ وَبِنْتُ الْعَمَّةِ بَعْدَ الْعَمَّةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْحَالَةَ أَوْ الْعَمَّةَ تُقَدَّمُ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ الذُّكُورِ بَلْ عَلَى الْعَصَبَاتِ لِأَنَّ النِّسَاءَ أَقْدَرُ عَلَى تَرْبِيَةِ الْأَطْفَالِ مِنَ الرِّجَالِ إِلَى أَنْ يَسْتَعْنُوا عَنْهُمْ فَيَنْتَقِلَ الْحَقُّ إِلَى الرِّجَالِ لِيُؤَدِّبُوهُمْ وَيَعْلَمُوهُمْ لِأَنَّ الرِّجَالَ أَقْدَرُ

عَلَى ذَلِكَ مِنَ النِّسَاءِ فَعُلِمَ أَنَّ النِّسَاءَ مُقَدَّمَاتٌ عَلَى الرِّجَالِ فِي الْحَصَانَةِ وَلِذَا قُدِّمَتِ الْأُمُّ وَأُمُّهَا وَأُخْتُهَا وَخَالَتُهَا وَعَمَّتُهَا عَلَى الْأَبِ وَالْأَخِ الشَّقِيقِ وَكَذَا قُدِّمَ أُخْتُ الصَّغِيرِ وَلَوْ لِأُمِّ وَكَذَا بَنَاتُهَا وَبَنَاتُ الْأَخِ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ تَقْدِيمُ بِنْتِ الْعَمَّةِ فِي حَادِثَةِ الْفَتْوَى عَلَى الْجَدِّ لِأُمِّ.  
لَكِنْ قَالَ الْفُهْستَائِيُّ أَيْضًا وَفِي الْمَحِيطِ لَا حَصَانَةَ لِبِنَاتِ الْحَالَةِ وَالْعَمَّةِ كَبِنَتِ الْحَالِ وَالْعَمِّ اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْبَدَائِعِ وَهُوَ مُخَالَفٌ لِمَا قَدَّمَاهُ عَنْهُ وَمُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَاهُ عَنْ شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَقَدْ يُوقَفُ بَيْنَ كَلَامَيْهِ بِحَمْلِ مَا فِي الْمَحِيطِ عَلَى أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلْمَذْكُورَاتِ فِي حَصَانَةِ الْغُلَامِ لَا الْجَارِيَةِ بِقَرِينَتِهِ تَعْلِيلُهُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ بِعَدَمِ الْمَحْرَمِيَّةِ كَمَا مَرَّ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ عَنِ الْجَوْهَرَةِ مِنْ أَنَّهُ لَا حَقَّ لِابْنِ الْعَمِّ وَابْنِ الْحَالَةِ فِي كِفَالَةِ الْجَارِيَةِ وَلَهُمَا حَقٌّ فِي كِفَالَةِ الْغُلَامِ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَحْرَمٍ لَهَا فَلَا يُؤْمَنَانِ عَلَيْهَا وَحِينَئِذٍ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنَّ أَوْلَادَ الْحَالَةِ وَالْعَمَّةِ وَالْحَالِ وَالْعَمِّ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا فَحَقُّهُمْ فِي حَصَانَةِ الْغُلَامِ فَقَطُّ وَإِنْ كُنَّ إِنَاثًا فَحَقُّهُنَّ فِي حَصَانَةِ الْجَارِيَةِ فَقَطُّ كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ التَّعْلِيلِ وَمِنْ عِبَارَةِ الْجَوْهَرَةِ فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى هَذَا التَّحْرِيرِ الْفَرِيدِ وَأَسْأَلُهُ مِنْ فَضْلِهِ الْمَزِيدِ.

(سئل) فِي بَكْرِ حَدِيثَةِ السَّنِّ بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ وَهِيَ عِنْدَ الْأَجَانِبِ لَا أُمُّ لَهَا وَلَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ وَلَهَا عَمٌّ عَصْبَةٌ أَمِينٌ غَيْرُ مُفْسِدٍ يُرِيدُ ضَمَّهَا إِلَيْهِ خَوْفَ الْعَارِ وَيَتَخَوَّفُ عَلَيْهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمَتَى كَانَتْ الْجَارِيَةُ بِكْرًا يَضُمُّهَا إِلَى نَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ لَا يَخَافُ عَلَيْهَا الْفَسَادَ إِذَا كَانَتْ حَدِيثَةَ السَّنِّ أَمَّا إِذَا دَخَلَتْ فِي السَّنِّ وَاجْتَمَعَ لَهَا رَأْيٌ وَعَقَلَتْ فَلَيْسَ لِلْأَوْلِيَاءِ حَقُّ الضَّمِّ وَلَهَا أَنْ تَنْزِلَ حَيْثُ أَحَبَّتْ حَيْثُ لَا يَتَخَوَّفُ عَلَيْهَا الْإِلْحَ بَحْرٌ.

(سئل) فِي حَاضِنَةِ لَوْلَدَيْهَا تَزَوَّجَتْ بِأَجَنَبِيٍّ وَلَهَا أُمُّ تُرِيدُ أُمُّهَا تَرْبِيَةَ الْوَلَدَيْنِ فِي بَيْتِ الرَّابِّ زَوْجِ أُمِّ الْوَلَدَيْنِ وَأَبُوهُمَا لَا يَرْضَى بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ مَنَعُهَا مِنْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الرَّابَّ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهَا أَجَنَبِيٌّ عَنْهَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا شَرًّا وَيُعْطِيهَا نَزْرًا فَتَسْقُطُ الْحَصَانَةُ بِتَزَوُّجِ الْغَيْرِ الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ وَبِالسُّكْنَى عِنْدَ الْمُبْغِضِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي الْغُلَامِ إِذَا عَقَلَ وَاسْتَعْنَى بِرَأْيِهِ وَكَانَ مَأْمُونًا عَلَى نَفْسِهِ فَهَلْ لِلْأَبِ ضَمُّهُ

إِلَيْهِ؟

(الجواب): إِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْأَبِ ضَمُّهُ إِلَيْهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ آخِرَ الْحَصَانَةِ.

(سئل) فِي غُلَامٍ صَبِيحٍ بَالِغٍ غَيْرِ مَأْمُونٍ عَلَى نَفْسِهِ يُرِيدُ أَبُوهُ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَيْهِ وَيُؤَدِّبَهُ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ شَيْءٌ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقَلَهَا فِي الْحَيَرَةِ مُفَصَّلَةً بِهَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

(سئل) فِي بَكْرٍ بَلَغَتْ مَبْلَغَ النِّسَاءِ وَهِيَ فِي حِجْرِ أُمِّهَا الْمُتَزَوِّجَةِ بِأَجَنِّيٍّ وَلَيْسَ لَهَا عَصَبَةٌ مُحَرَّمٌ وَلَيْسَتْ مَأْمُونَةٌ عَلَى نَفْسِهَا وَلَهَا عَمَّةٌ أَمِينَةٌ قَادِرَةٌ عَلَى الْحِفْظِ فَهَلْ لِلْقَاضِي وَضْعُهَا عِنْدَ عَمَّتِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَبٌ وَلَا جَدٌّ وَلَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْعَصَبَاتِ أَوْ كَانَ لَهَا عَصَبَةٌ مُفْسِدٌ فَالِنَّظَرِ فِيهَا إِلَى الْحَاكِمِ فَإِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةٌ خَلَاهَا تَنَفَّرْدُ بِالسُّكْنَى وَلَا وَضَعَهَا عِنْدَ امْرَأَةٍ أَمِينَةٍ قَادِرَةٍ عَلَى الْحِفْظِ بِلَا فَرْقٍ فِي ذَلِكَ بَيْنَ بَكْرٍ وَثَيِّبٍ تَنْوِيرٌ.

(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْغَةِ رَشِيدَةٍ عَاقِلَةٍ دَخَلَتْ فِي السَّنِّ وَاجْتَمَعَ لَهَا رَأْيٌ سَاكِنَةٌ فِي مَحَلَّةٍ أَمِينَةٍ عِنْدَ أُمِّهَا وَجَدَّتِهَا الْأَمِينَتَيْنِ عَلَيْهَا وَلَا يُتَخَوَّفُ عَلَيْهَا وَلَهَا أَخٌ يُرِيدُ أَخْذَهَا مِنْ عِنْدِهَا وَإِسْكَانَهَا عِنْدَهُ بِلَا رِضَاهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ وَأَفْتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ الْحَيَرُ الرَّفِئِيُّ كَمَا فِي فَتَاوَاهُ مِنَ الْحَصَانَةِ.

### بَابُ النِّفْقَةِ

(سئل) فِي صَغِيرَتَيْنِ لَا مَالَ لِهَمَا وَلِهَمَا أُمٌّ مُعْسِرَةٌ وَأَبٌ مُعْسِرٌ زَمِنٌ وَجَدَّ لِأَبٍ مُوسِرٌ هَلْ يُؤْمَرُ الْجَدُّ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمَا<sup>(١)</sup>؟

(١) فائدة في النفقة: النفقة في الطلاق والفرقة والزوجية (قال:) وَلِكُلِّ مُطَلَّقةٍ بِثَلَاثٍ أَوْ وَاحِدَةٍ السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، أَمَّا الْمُطَلَّقةُ الرَّجْعِيَّةُ؛ فَلَا تَمَّا فِي بَيْتِهِ مَنُكُوحَةً لَهُ كَمَا كَانَتْ مِنْ قَبْلُ وَإِنَّمَا أَشْرَفَ النِّكَاحُ عَلَى الزَّوَالِ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ وَذَلِكَ غَيْرُ مُسْقِطٍ لِلنَّفَقَةِ كَمَا لَوْ آتَى مِنْهَا، أَوْ عُلِقَ طَلَاقُهَا بِمُضِيِّ شَهْرٍ فَأَمَّا الْمُبْتَوَّةُ فَلَهَا النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ عِنْدَنَا.

وَعَلَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ لَهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا وَعَلَى قَوْلِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا نَفَقَةَ لِلْمُبْتَوَّةِ فِي الْعِدَّةِ وَاسْتَدَلُّوا بِحَدِيثٍ (فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا فَلَمْ يَجْعَلْ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفَقَةً وَلَا سُكْنَى) إِلَّا أَنْ يَنْفَكُوا

(الجواب): نَعَمْ وَالحَالَةُ هَذِهِ فَإِنْ كَانَ الْأَبُ زِمْنَا قُضِيَ بِنَفَقَةِ الصَّغَارِ عَلَى الْجَدِّ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى أَحَدٍ بِالْإِنْفَاقِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى الْجَدِّ فَكَذَا نَفَقَةُ الصَّغَارِ ذَخِيرَةٌ مِنَ النَّوعِ الرَّابِعِ.

وَفِي فِتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ مَحِبُّ عَلَى الْجَدِّ النَّفَقَةُ إِذَا مَاتَ الْأَبُ وَإِنْ غَابَ يُؤْمَرُ الْجَدُّ

صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ كَلَامًا؛ فَإِنَّهُ رُوِيَ أَنَّ رُوحَ فَاطِمَةَ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ مِنْهَا هَذَا الْحَدِيثَ رَمَاهَا بِكُلِّ شَيْءٍ فِي يَدِهِ.

وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ تِلْكَ الْمَرْأَةُ فَتَنَّتِ الْعَالَمَ أَيُّ يَرَوْنَهَا هَذَا الْحَدِيثَ. وَقَالَ عَمْرُ بْنُ الْقُطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَلَا سُنَّةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ امْرَأَةٌ لَا تَذَرِي أَصَدَقْتَ أَمْ كَذَبْتَ حَفِظْتَ أَمْ نَسِيتَ.

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: لِلْمُطَلَّقةِ الثَّلَاثِ النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ الْوَتَأْوِيلُهُ إِنْ ثَبَتَ مِنْ وَجْهَيْنِ: (أَحَدُهُمَا) أَنَّ زَوْجَهَا كَانَ غَائِبًا فَإِنَّهُ خَرَجَ إِلَى الْيَمَنِ وَوَكَّلَ أَحَاهُ بِأَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا خُبَرَ الشَّعِيرِ فَأَبَتْ هِيَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ حَاضِرًا لِيَقْضِيَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ آخَرَ.

(وَالثَّانِي) أَنَّهَا كَانَتْ بِدِيَةِ اللِّسَانِ عَلَى مَا رُوِيَ أَنَّهَا كَانَتْ تُؤْذِي أَهْلَاءَ زَوْجِهَا حَتَّى أَخْرَجُوهَا. فَأَمَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فَطَلَّتْ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا نَفَقَةً وَلَا سُكْنَى، ثُمَّ لَا خِلَافَ فِي اسْتِحْقَاقِهَا السُّكْنَى؛ فَإِنَّهُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾ الْآيَةُ وَقَالَ تَعَالَى ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ فَعَلِمْنَا أَنَّهُمَا قَالُوا: النَّفَقَةُ وَالسُّكْنَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقٌّ مَالِيٌّ مُسْتَحَقٌّ لَهَا بِالنِّكَاحِ، وَهَذِهِ الْعِدَّةُ حَقٌّ مِنْ حَقُوقِ النِّكَاحِ فَكَمَا يَنْبَغِي بِاعْتِبَارِ هَذَا الْحَقِّ مَا كَانَ لَهَا مِنْ اسْتِحْقَاقِ السُّكْنَى، فَكَذَلِكَ النَّفَقَةُ وَبِاسْتِحْقَاقِ السُّكْنَى يَتَبَيَّنُ بَقَاءُ مِلْكِ الْيَدِ لِلزَّوْجِ عَلَيْهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ وَكَمَا يَتَبَيَّنُ اسْتِحْقَاقُ النَّفَقَةِ بِسَبَبِ مِلْكِ الْيَمِينِ يَتَبَيَّنُ بِسَبَبِ مِلْكِ الْيَدِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ نَفَقَةَ رَفِيقِ الْمَكَاتِبِ عَلَيْهِ فِي كَسْبِهِ لِمَالِهِ فِيهِ مِنْ مِلْكِ الْيَدِ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمَرْهُونِ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى الْمَرْتَمِ مَعَ مِلْكِ الْيَدِ؛ لِأَنَّ مِلْكَ الْيَدِ لِلْمَرْتَمِ فِي الْمَالِيَّةِ دُونَ الْعَيْنِ فَإِنْ يَدُهُ يَدُ الْإِسْتِيفَاءِ وَذَلِكَ فِي الْمَالِيَّةِ دُونَ الْعَيْنِ فَأَمَّا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا فَلَهَا النَّفَقَةُ بِالنَّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ وَمِنْ أَضْلٍ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ تَغْلِيْقَ الْحُكْمِ بِالشَّرْطِ كَمَا يَدُلُّ عَلَى ثُبُوتِ الْحُكْمِ عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِهِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ.

وَعِنْدَنَا تَغْلِيْقُ الْحُكْمِ بِالشَّرْطِ لَا يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْحُكْمِ عِنْدَ عَدَمِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ النَّصِّ لَيْسَ بِحُجَّةٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ ثَابِتًا قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ بِعِلَّةٍ أُخْرَى.



بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ وَالرُّجُوعِ عَلَى الْأَبِ إِذَا حَضَرَ وَأَيْسَرَ اهـ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ عَاجِزَةٍ فَقِيرَةٍ عَمِيَاءَ لَهَا ابْنٌ فَقِيرٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَهُ كَسْبٌ لَا يَفِي بِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ وَلَهَا ابْنُ ابْنِ مُوسِرٍ فَهَلْ تَلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالَ فِي الْبَحْرِ تَحْتَ قَوْلِ الْمَاتِنِ (وَلَا بَوِيهَ وَأَجْدَادِهِ) وَأُطْلِقَ فِي الْإِبْنِ وَلَمْ يَقَيِّدْ بِالْغِنَى مَعَ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِهِ لِمَا فِي الشَّرْحِ وَلَا يُجْبِرُ الْإِبْنُ عَلَى نَفَقَةِ أَبَوَيْهِ الْمُعْسِرِينَ إِذَا كَانَ مُعْسِرًا إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا زِمَانَةٌ أَوْ بَيْنَهُمَا فَقَرٌ فَقَطُ فَإِنَّهُمَا يَدْخُلَانِ مَعَ الْإِبْنِ وَيَأْكُلَانِ مَعَهُ وَلَا يُفْرَضُ لَهُمَا نَفَقَةٌ عَلَى حِدَةٍ اهـ قَالَ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ فَإِنْ كَانَ الْأَقْرَبُ مُعْسِرًا وَالْأَبْعَدُ مُوسِرًا فَاعْلَمْ أَنَّ عِبَارَةَ الْأَصْحَابِ اخْتَلَفَتْ هُنَا فَقَالَ فِي الْبَدَائِعِ لَوْ كَانَ لَهُ ابْنٌ وَابْنُ ابْنٍ وَالْإِبْنُ مُعْسِرٌ وَابْنُ الْإِبْنِ مُوسِرٌ فَالنَّفَقَةُ عَلَى الْإِبْنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ زِمَانًا لِأَنَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِجْبَابِ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَبْعَدِ مَعَ قِيَامِ الْأَقْرَبِ إِلَّا أَنَّ الْقَاضِيَ يَأْمُرُ ابْنَ الْإِبْنِ يُؤَدِّي عَنْهُ عَلَى أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ فَيَصِيرُ الْأَبْعَدُ نَائِبًا عَنِ الْأَقْرَبِ وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَالَ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ كُلَّ مَنْ يَحْزُرُ جَمِيعَ الْمِيرَاثِ وَهُوَ مُعْسِرٌ جَعَلَ كَأَنَّهُ كَالْمَيِّتِ وَإِذَا جَعَلَ كَالْمَيِّتِ كَانَتْ النَّفَقَةُ عَلَى الْبَاقِينَ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ وَكُلُّ مَنْ كَانَ يَحْزُرُ بَعْضَ الْمِيرَاثِ لَا يُجْعَلُ كَالْمَيِّتِ فَكَانَتْ النَّفَقَةُ عَلَى مَوَارِيثِ مَنْ يَرِثُ مَعَهُ اهـ ثُمَّ أَطَالَ فِي بَيَانِهَا كَمَا هُوَ دَائِبُهُ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا أُمٌّ وَأَخٌ مُعْسِرَانِ وَعَمَّانِ لِابْنَيْنِ مُوسِرَانِ فَهَلْ يَلْزَمُ عَمَمُهَا نَفَقَتُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ لِمَنْ يَجِبُ لَهُ النَّفَقَةُ فِي قَرَابَتِهِ مُوسِرٌ وَمُعْسِرٌ يَنْظَرُ إِلَى الْمُعْسِرِ إِنْ كَانَ يَحْزُرُ كُلَّ الْمِيرَاثِ يُجْعَلُ كَالْمَعْدُومِ ثُمَّ يَنْظَرُ إِلَى مَنْ يَرِثُ مَنْ يَجِبُ لَهُ النَّفَقَةُ فَتُجْعَلُ النَّفَقَةُ عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ وَإِنْ كَانَ الْمُعْسِرُ لَا يَحْزُرُ كُلَّ الْمِيرَاثِ تُنْقَسَمُ النَّفَقَةُ عَلَى هَذَا الْوَارِثِ الَّذِي هُوَ فَقِيرٌ وَعَلَى مَنْ يَرِثُ مَعَهُ فَيُعْتَبَرُ الْمُعْسِرُ لِإِظْهَارِ قَدْرِ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُوسِرِ ثُمَّ يَجِبُ كُلُّ النَّفَقَةِ عَلَى الْمُوسِرِينَ عَلَى اعْتِبَارِ ذَلِكَ بَيَانُ هَذَا الْأَصْلِ صَغِيرٌ لَهُ أُمٌّ وَأُخْتُ لِأَبٍ وَأُمٌّ مُوسِرَتَانِ وَأُخْتُ لِأَبٍ وَأُخْتُ لِأُمٍّ مُعْسِرَتَانِ كَانَ نَفَقَةُ الصَّغِيرِ عَلَى الْأُمِّ وَالْأُخْتِ لِأَبٍ وَأُمٍّ عَلَى أَرْبَعَةٍ وَلَا شَيْءَ عَلَى غَيْرِهِمَا. اهـ خَاتِمَةٌ مِنْ فَضْلِ نَفَقَةِ الْوَالِدَيْنِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ.

(سئل) فِي أَيْتَامٍ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبَ فِي حَضَانَةِ أُمِّهِمُ الْفَقِيرَةِ الْعَاجِزَةِ وَهُمْ عَمٌّ شَقِيقٌ

وَعَمُّ لَأُمِّ مُوسِرَانَ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى عَمِّهِمُ الشَّقِيقِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَلِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٍ صَغِيرٍ أَوْ أُنْثَى بِالِغَةِ أَوْ ذَكَرٍ عَاجِزٍ يَقْدِرُ الْإِرْثُ وَيُجْبَرُ عَلَيْهِ وَيُعْتَبَرُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ لَا حَقِيقَتُهُ فَنَفَقَةُ مَنْ لَهُ حَالٌ وَابْنُ عَمِّ مُوسِرٍ أَنَّ عَلَى الْحَالِ كَذَا فِي الدَّرَرِ وَتَفْصِيلُهُ فِيهَا قَالَ الْعَلَّامَةُ عَزَمِيٌّ فِي حَاشِيَتِهَا ثُمَّ قَالَ فِي الْكَافِي وَإِذَا اسْتَوَيَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ وَأَهْلِيَّةِ الْإِرْثِ يُرَجَّحُ مَنْ كَانَ وَارِثًا فِي الْحَالِ فَلَوْ كَانَ لَهُ عَمٌّ وَعَمَّةٌ فَالنَّفَقَةُ عَلَى الْعَمِّ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ وَيُرَجَّحُ الْعَمُّ بِكَوْنِهِ وَارِثًا فِي الْحَالِ أَهـ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ وَغَيْرِهِ فَفِي مَسْأَلَتِنَا الْعَمَّانِ مُسْتَوِيَانِ فِي الْمَحْرَمِيَّةِ لَكِنِ الشَّقِيقُ وَارِثٌ فِي الْحَالِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا أَخٌ لِأَبٍ وَأَخٌ لِأُمِّ مُوسِرَانَ فَهَلْ يَلْزِمُهُمَا نَفَقَتُهَا أَسَدَاسًا سُدُسَهَا عَلَى الْأَخِ لِأُمِّ وَالْبَاقِي عَلَى الْأَخِ لِأَبٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَنَقْلُهُ مَا مَرَّ.

(سئل) فِي فَقِيرَةٍ مُسِنَّةٍ لَهَا بِنْتَانِ وَابْنُ أَخٍ شَقِيقِ مُوسِرُونَ فَهَلْ تَلْزَمُ نَفَقَتُهَا بِنْتَيْهَا خَاصَّةً؟  
(الجواب): نَعَمْ فَفِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ الْمَنْحِ وَيَجِبُ عَلَى مُوسِرٍ يَسَارُ الْفِطْرَةَ النَّفَقَةُ لِأُصُولِهِ الْفُقَرَاءِ بِالسَّوِيَّةِ وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُرْبُ وَالْجُرْيَةُ لَا الْإِرْثُ فَفِي مَنْ لَهُ بِنْتُ وَابْنُ ابْنِ النَّفَقَةُ عَلَى الْبِنْتِ مَعَ أَنَّ الْإِرْثَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ إلخ.

(سئل) فِي يَتِيمٍ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ وَهُوَ فِي حَضَانَةِ أُمِّهِ الْمُوسِرَةِ وَلَهُ جَدَّةٌ لِأَبٍ مُوسِرَةٍ وَعَمَّانِ عَصَبَةٍ وَعَمَّةٌ فَقَرَاءٌ فَعَلَى مَنْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ مِنْهُمْ؟

(الجواب): نَفَقَتُهُ عَلَى أُمِّهِ الْمُوسِرَةِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ لَا حَقِيقَتُهُ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ فَنَفَقَةُ مَنْ لَهُ حَالٌ وَابْنُ عَمِّ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ وَلَوْ اسْتَوَيَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ كَعَمٍّ وَحَالٍ رُجِّحَ الْوَارِثُ لِلْحَالِ مَا لَمْ يَكُنْ مُعْسِرًا فَيَجْعَلُ كَالْيَتِيمِ عِلَائِيٌّ.

(سئل) فِي صَغِيرٍ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ وَلَهُ جَدَّةٌ لِأُمِّ مُوسِرَةٍ وَحَالَانِ مُوسِرَانِ وَعَمَّانِ مُعْسِرَانِ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَى جَدَّتِهِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ الْقُرْبُ وَالْجُرْيَةُ لَا الْإِرْثُ ثُمَّ قَالَ وَالْمُعْتَبَرُ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ لَا حَقِيقَتُهُ إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ إلخ وَنَحْوُهُ فِي الْحَانِيَّةِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا فَفِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ النَّفَقَةُ عَلَى الْجَدَّةِ لِأَنَّ الصَّغِيرَ الْمَذْكُورَ جُرَّوْهَا وَإِنْ قُلْنَا بِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ فَهِيَ تَرْتُهُ فَرَضًا وَرَدًّا وَأَمَّا الْعَمَّانِ فَإِنَّهُمَا يُعَدَّانِ كَأُمَّهَاتِهِمَا مَعْدُومَانِ لِعُسْرِهِمَا كَمَا بُسِطَ فِي مَحَلِّهِ هَذَا مَا

ظَهَرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) مَسَائِلُ النَّفَقَاتِ مِنْ أَشْكَلِ الْمَشْكِلاتِ إِذْ لَمْ يَذْكُرُوا لَهَا صَابِغًا يَجْمَعُهَا بَلْ تَرَاهُمْ تَارَةً اعْتَبَرُوا فِيهَا الْقُرْبَ وَالْجُزْئِيَّةَ دُونَ الْإِرْثِ وَتَارَةً اعْتَبَرُوا الْإِرْثَ وَتَارَةً اعْتَبَرُوا التَّرْجِيحَ فَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ لِلْفَقِيرِ ابْنٌ وَبِنْتُ كَانَتْ النَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا سَوِيَّةً لِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةَ دُونَ الْإِرْثِ وَكَذَا فِي بِنْتٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ عَلَى الْبِنْتِ فَقَطْ وَإِنْ وَرِثْنَا. وَفِي ابْنٍ وَأَبٍ عَلَى الْإِبْنِ فَقَطْ لِتَرْجُحِهِ "بِ أَنَّكَ لِأَبِيكَ"<sup>(١)</sup> وَفِي جَدٍّ وَابْنِ ابْنٍ عَلَيْهِمَا يَقْدِرُ الْإِرْثُ لِعَدَمِ الْمَرْجَحِ مَعَ أَنَّهُمَا اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ فَإِنَّ الْفَقِيرَ جُزْءٌ لِلْجَدِّ وَابْنُ ابْنِهِ جُزْءٌ مِنْهُ وَدَرَجَتُهُمَا وَاحِدَةٌ وَفِي أُمٍّ وَعَصَبَةٍ كَأَخٍ شَقِيقٍ أَوْ ابْنِهِ أَوْ عَمٍّ أَوْ جَدٍّ لِأَبٍ يُحِبُّ عَلَى الْأُمِّ وَعَلَى الْعَصَبَةِ أَثْلًا اعْتِبَارًا بِالْإِرْثِ مَعَ أَنَّ الْأُمَّ اخْتَصَّتْ بِالْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْهُمْ وَكَذَا فِي

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٣٦٥٠، وأخرجه ابن ماجه القزويني في سننه حديث رقم: ٢٧٩٣، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ٦٧٢٨، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٤١٥، وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين حديث رقم: ٢٤٨٦، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه حديث رقم: ٢١٣١، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٨٤٨١، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم: ٥٠٣٩، وأخرجه الشافعي في مسنده حديث رقم: ٩٠٩، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ٣٠٥، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار حديث رقم: ٤٥٥، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم: ٦٦٤، وأخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العلية بزوائد المسانيد الثمانية حديث رقم: ١٧٢٧، وأخرجه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة حديث رقم: ٢٦٨٦، وأخرجه الهيتمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث حديث رقم: ٤٩٩، وأخرجه سليمان بن أحمد الطبراني في مسنده حديث رقم: ٢٧٢٦، وأخرجه أبو حنيفة في مسنده حديث رقم: ٤٤٣، وأخرجه عبد بن حميد في مسنده حديث رقم: ١٣٧٦، وأخرجه الأمير سنجر في مسند الإمام الشافعي حديث رقم: ٧٦٥، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه حديث رقم: ١٦١٣١، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم: ٢٢٠٩٥، وأخرجه الشافعي في الأم حديث رقم: ١٤١٧، وأخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد حديث رقم: ١٥٧، وأخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار حديث رقم: ١٤٤٠، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار حديث رقم: ٤٠٤٩، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار حديث رقم: ١٣٨٤، وأخرجه أبو الفرج بن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف حديث رقم: ١٦٣٤.

أُمُّ وَأُخْتٌ شَقِيقَةٌ تَحِبُّ كَالْإِزْثِ وَفِي عَمٍّ وَجَدٍّ لِأُمٍّ عَلَى الْجَدِّ مَعَ أَنَّ الْعَمَّ هُوَ الْوَارِثُ وَفِي أُمٍّ وَجَدٍّ لِأُمٍّ عَلَى الْأُمِّ فَقَدَّمُوا فِيهِ الْأُمَّ عَلَى الْجَدِّ لِأُمٍّ لِقُرْبَاهَا وَلَمْ يَقْدِّمُوهَا عَلَى الْعَمِّ وَالْأَخِ وَابْنِهِ لِلْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ فِيهَا دُونَهُمْ مَعَ أَنَّ الْجَدَّ لِأُمٍّ أَرْجَحُ مِنْهُمْ بِالْجُزْئِيَّةِ فَلَمَّا رَأَيْتَ الْأَمْرَ كَذَلِكَ حِينَ وَصُولِي فِي الْكِتَابَةِ إِلَى هَذَا الْبَابِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ١٢٣٥ أَلْفَ وَمِائَتَيْنِ وَخَمْسٍ وَثَلَاثِينَ بِذَلِكَ الْجُهِدِ فِي تَحْرِيرِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي رِسَالَةٍ سَمَّيْتُهَا تَحْرِيرَ النُّقُولِ فِي النِّفْقَةِ عَلَى الْفُرُوعِ وَالْأَصُولِ وَرَتَّبْتُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ فُصُولٍ.

(الفصل الأول): فِي تَقْلٍ عِبَارَةِ الْفُقَهَاءِ.

(وَالثَّانِي): فِيمَا يَرِدُ عَلَيْهَا وَالْجَوَابُ عَنْهَا وَبَيَانِ الْمُرَادِ مِنْهَا (وَالثَّالِثُ): فِي بَيَانِ زُبْدَةِ مَا تَحْصُلُ مِنَ الْفَضْلَيْنِ وَاخْتِرَاعِ ضَابِطٍ جَامِعٍ لِلْفُرُوعِ الَّتِي ذَكَرُوهَا وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي قَرَّرُوهَا مُشْتَمِلٍ عَلَى سَبْعَةِ أَقْسَامٍ مِنْ أَنْوَاعِ قَرَابَةِ الْوِلَادَةِ وَذَوِي الْأَرْحَامِ مَعَ عَزْوِ كُلِّ فَرْعٍ إِلَى مَحَلِّهِ وَإِرْجَاعِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى أَصْلِهِ بِحَيْثُ إِذَا وَقَعَتْ وَاقِعَةٌ تَكُونُ سَهْلَةً الْمُرَاجَعَةِ وَحَاصِلُ ذَلِكَ الضَّابِطُ الْجَامِعُ أَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْمَوْجُودُ مِمَّنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ النِّفْقَةُ وَاحِدًا أَوْ أَكْثَرَ فَلِأَوَّلِ ظَاهِرٌ وَهُوَ وَجُوبُهَا عَلَيْهِ إِذَا اسْتَوْفَى شُرُوطُ الْوُجُوبِ وَالثَّانِي لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونُوا فُرُوعًا فَقَطْ أَوْ فُرُوعًا وَحَوَاشِي أَوْ فُرُوعًا وَأَصُولًا أَوْ فُرُوعًا وَحَوَاشِي أَوْ أَصُولًا فَقَطْ أَوْ أَصُولًا وَحَوَاشِي أَوْ حَوَاشِي فَقَطْ فَلِأَقْسَامٍ سَبْعَةٌ (الْقِسْمُ الْأَوَّلُ): إِذَا كَانُوا فُرُوعًا فَقَطْ أُعْتَبِرَ فِيهِمُ الْقُرْبُ وَالْجُزْئِيَّةُ أَيْ أُعْتَبِرَ الْأَقْرَبُ جُزْئِيَّةً إِنْ تَقَاوَنُوا قُرْبًا فِيهَا وَلَا عِبْرَةَ فِيهِ لِلْإِزْثِ أَصْلًا فَفِي وَلَدَيْنِ وَلَوْ أَحَدُهُمَا نَصْرَانِيًّا أَوْ أَتَنِي تَحِبُّ عَلَيْهِمَا سَوِيَّةٌ ذَخِيرَةٌ وَفِي ابْنِ وَابْنِ ابْنٍ عَلَى الْإِبْنِ فَقَطْ لِقُرْبِهِ بَدَائِعُ وَكَذَا تَحِبُّ فِي بِنْتٍ وَابْنِ ابْنٍ عَلَى الْبِنْتِ فَقَطْ لِقُرْبَاهَا ذَخِيرَةٌ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا تَرْجِيحَ لِابْنِ ابْنٍ عَلَى بِنْتٍ بِنْتٍ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ لِاسْتَوَائِهِمَا فِي الْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَلِتَضَرِيحِهِمْ بِأَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ لِلْإِزْثِ فِي الْأَوْلَادِ وَإِلَّا لَوَجَبَتْ أَثَلَاثًا فِي ابْنِ وَبِنْتٍ وَلِمَا لَزِمَ الْإِبْنُ النَّصْرَانِيَّ شَيْءٌ لِأَيِّهِ الْمُسْلِمُ (الْقِسْمُ الثَّانِي) إِذَا كَانُوا فُرُوعًا وَحَوَاشِي فَكَذَلِكَ يُعْتَبَرُ الْقُرْبُ وَالْجُزْئِيَّةُ أَيْ كُلُّ مِنْهُمَا أَوْ أَحَدُهُمَا دُونَ الْإِزْثِ وَتَسْقُطُ الْحَوَاشِي بِالْجُزْئِيَّةِ فَفِي بِنْتٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٌ عَلَى الْبِنْتِ فَقَطْ وَإِنْ وَرَثْنَا بَدَائِعُ وَذَخِيرَةٌ فَتَسْقُطُ الْأُخْتُ لِعَدَمِ الْجُزْئِيَّةِ وَلِكُونَ الْبِنْتِ أَقْرَبَ وَفِي ابْنِ نَصْرَانِيٍّ وَأَخٍ مُسْلِمٍ عَلَى الْإِبْنِ فَقَطْ وَإِنْ كَانَ الْوَارِثُ هُوَ الْأَخُ ذَخِيرَةٌ أَيْ لِاخْتِصَاصِ الْإِبْنِ بِالْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ وَفِي وَلَدِ بِنْتٍ وَأَخٍ شَقِيقٍ عَلَى

وَلَدَ الْبِنْتِ وَإِنْ لَمْ يَرِثْ ذَخِيرَةٌ أَيْ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْجُزْئِيَّةِ وَإِنْ اسْتَوَيَا فِي الْقُرْبِ لِإِذْلَاءِ كُلِّ مِنْهُمَا بِوَاسِطَةِ وَمُرَادُنَا بِالْحَوَاشِي مَنْ لَيْسَ أَصْلًا وَلَا فَرْعًا فَيُشْمَلُ مَا فِي الذَّخِيرَةِ لَوْ لَهُ بِنْتُ وَمَوْلَى عَتَاقَةٍ فَعَلَى الْبِنْتِ فَقَطُّ وَإِنْ وَرِثْنَا أَيْ لِاخْتِصَاصِهَا بِالْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ.

(الْقَسَمُ الثَّالِثُ): إِذَا كَانُوا فُرُوعًا وَأَصُولًا فَيُعْتَبَرُ فِيهِ قُرْبُ الْجُزْئِيَّةِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أُعْتَبِرَ التَّرَجُّحُ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ أُعْتَبِرَ الْإِرْثُ فَيُفِي أَبٌ وَابْنٌ عَلَى الْإِبْنِ فَقَطُّ " لِتَرْجُحِهِ بِأَنْتَ وَمَالِكَ لِأَبِيكَ <sup>(١)</sup> " ذَخِيرَةٌ وَبَدَائِعُ وَمِثْلُهُ أُمُّ وَابْنٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَفِي جَدٍّ وَابْنِ ابْنٍ عَلَى قَدَرِ الْمِيرَاثِ أَسَدَاسًا لِلتَّسَاوِي فِي الْقُرْبِ وَكَذَا فِي الْإِرْثِ وَعَدَمِ الْمَرْجَحِ مِنْ وَجْهِ آخَرِ بَدَائِعُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ لَهُ أَبٌ وَوَلَدُ بِنْتٍ فَعَلَى الْأَبِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ فِي الْجُزْئِيَّةِ فَانْتَمَى التَّسَاوِي وَوُجِدَ الْمَرْجَحُ وَهُوَ الْقُرْبُ وَلِقَوْلِ الْمُتَوَنِّ وَلَا يُشَارِكُ الْأَبُ فِي نَفَقَةٍ وَلَدِهِ أَحَدٌ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٣٦٥٠، وأخرجه ابن ماجه القزويني في سننه حديث رقم: ٢٧٩٣، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ٦٧٢٨، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٤١٥، وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين حديث رقم: ٢٤٨٦، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه حديث رقم: ٢١٣١، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٨٤٨١، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم: ٥٠٣٩، وأخرجه الشافعي في مسنده حديث رقم: ٩٠٩، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ٣٠٥، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار حديث رقم: ٤٥٥، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم: ٦٦٤، وأخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثانية حديث رقم: ١٧٢٧، وأخرجه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة حديث رقم: ٢٦٨٦، وأخرجه الهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث حديث رقم: ٤٩٩، وأخرجه سليمان بن أحمد الطبراني في مسنده حديث رقم: ٢٧٢٦، وأخرجه أبو حنيفة في مسنده حديث رقم: ٤٤٣، وأخرجه عبد بن حميد في مسنده حديث رقم: ١٣٧٦، وأخرجه الأمير سنجر في مسند الإمام الشافعي حديث رقم: ٧٦٥، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه حديث رقم: ١٦١٣١، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم: ٢٢٠٩٥، وأخرجه الشافعي في الأم حديث رقم: ١٤١٧، وأخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد حديث رقم: ١٥٧، وأخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار حديث رقم: ١٤٤٠، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار حديث رقم: ٤٠٤٩، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار حديث رقم: ١٣٨٤، وأخرجه أبو الفرج بن الجوزي في التحقيق في مسائل الخلاف حديث رقم: ١٦٣٤.

(الْقِسْمُ الرَّابِعُ): إِذَا كَانُوا فُرُوعًا وَأُصُولًا وَحَوَاشِي وَحُكْمُهُ كَالثَّالِثِ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ سُقُوطِ الْحَوَاشِي بِالْفُرُوعِ لِتَرْجُحِهِمْ بِالْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ سِوَى الْفُرُوعِ وَالْأُصُولِ وَهُوَ الْقِسْمُ الثَّالِثُ بِعَيْنِهِ.

(الْقِسْمُ الْخَامِسُ): إِذَا كَانُوا أُصُولًا فَقَطْ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمْ أَبٌ فَلَا كَلَامَ فِي وُجُوبِ النِّفَقَةِ عَلَيْهِ فَقَطْ لِمَا فِي الْمُتَوْنِ مِنْ أَنَّهُ لَا يُشَارِكُ الْأَبَ فِي نِفَقَةٍ وَلَدِهِ أَحَدٌ وَلَا فَلَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْأُصُولِ وَارِثًا وَبَعْضُهُمْ غَيْرُ وَارِثٍ أَوْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ وَارِثِينَ فَبِالْأَوَّلِ يُعْتَبَرُ الْأَقْرَبُ جُزْئِيَّةً لِمَا فِي الْقَنِيَّةِ لَهُ أُمٌّ وَجَدَّ لِأُمِّ فَعَلَى الْأُمِّ أَيْ لِأُمِّهَا أَقْرَبُ.

وَفِي حَاشِيَةِ الرَّمْلِيِّ إِذَا اجْتَمَعَ أَجْدَادٌ وَجَدَّاتٌ فَعَلَى الْأَقْرَبِ وَلَوْ لَمْ يُدَلَّ بِهِ الْآخَرُ اهـ فَإِنْ تَسَاوَى الْوَارِثُ وَغَيْرُهُ فِي الْقُرْبِ فَالْمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ تَرْجُحُ الْوَارِثِ بَلْ هُوَ صَرِيحُ قَوْلِ الْبَدَائِعِ فِي قَرَابَةِ الْوِلَادَةِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ التَّرْجِيحُ أُعْتَبِرَ الْإِرْثُ اهـ وَعَلَيْهِ فَبِالْجَدِّ لِأُمِّ وَجَدَّ لِأَبٍ تَحِبُّ عَلَى الْجَدِّ لِأَبٍ فَقَطْ اعْتِبَارًا لِلْإِرْثِ وَفِي الثَّانِي أَعْنِي لَوْ كُلُّ الْأُصُولِ وَارِثِينَ فَكَالْإِرْثِ فَبِالْجَدِّ لِأَبٍ تَحِبُّ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ خَاسِيَّةً وَغَيْرَهَا.

(الْقِسْمُ السَّادِسُ): إِذَا كَانُوا أُصُولًا وَحَوَاشِي فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الصَّنَفَيْنِ غَيْرُ وَارِثٍ أُعْتَبِرَ الْأُصُولُ وَخَدَهُمْ تَرْجِيحًا لِلْجُزْئِيَّةِ وَلَا مُشَارَكَةً فِي الْإِرْثِ حَتَّى تُعْتَبَرَ بِقَدْرِ الْمِيرَاثِ فَيَقْدَمُ الْأَصْلُ سِوَاءَ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ أَوْ كَانَ الْوَارِثُ هُوَ الصَّنَفُ الْآخَرُ الَّذِي مَعَهُ مِثَالُ الْأَوَّلِ مَا فِي الْحَاشِيَةِ لَوْ لَهُ جَدٌّ لِأَبٍ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَعَلَى الْجَدِّ.

وَمِثَالُ الثَّانِي مَا فِي الْقَنِيَّةِ لَوْ لَهُ جَدٌّ لِأُمِّ وَعَمٌّ فَعَلَى الْجَدِّ أَيْ لِتَرْجُحِهِ فِيهِمَا بِالْجُزْئِيَّةِ مَعَ عَدَمِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْإِرْثِ لِأَنَّهُ هُوَ الْوَارِثُ فِي الْأَوَّلِ وَالْوَارِثُ هُوَ الْعَمُّ فِي الثَّانِي وَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنَ الصَّنَفَيْنِ أَعْنِي الْأُصُولُ وَالْحَوَاشِي وَارِثًا أُعْتَبِرَ الْإِرْثُ فَبِالْجَدِّ لِأُمِّ وَأَخٍ عَصَبِيٍّ أَوْ ابْنِ أَخٍ كَذَلِكَ أَوْ عَمٍّ كَذَلِكَ عَلَى الْأُمِّ الثَّلَاثُ وَعَلَى الْعَصَبَةِ الثَّلَاثَانِ بَدَائِعُ ثُمَّ إِذَا تَعَدَّدَتِ الْأُصُولُ فِي هَذَا الْقِسْمِ بِنَوْعِهِ نَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَنُعْتَبِرُ فِيهِمْ مَا أُعْتَبِرَ فِي الْقِسْمِ الْخَامِسِ مِثَالًا لَوْ وَجَدَ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ جَدٌّ لِأُمِّ مَعَ الْجَدِّ لِأَبٍ نُقَدِّمُ عَلَيْهِ الْجَدَّ لِأَبٍ لِتَرْجُحِهِ بِالْإِرْثِ وَلَوْ وَجَدَ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي أُمٌّ مَعَ الْجَدِّ لِأُمِّ نُقَدِّمُهَا عَلَيْهِ لِتَرْجُحِهَا بِالْإِرْثِ وَبِالْقُرْبِ وَكَذَلِكَ لَوْ وَجَدَ فِي الْأَمَثِلَةِ الْآخِرَةِ جَدٌّ لِأُمِّ مَعَ الْأُمِّ نُقَدِّمُهَا عَلَيْهِ لِمَا قُلْنَا وَلَوْ وَجَدَ مَعَهَا جَدٌّ لِأَبٍ كَانَتْ النِّفَقَةُ عَلَيْهِ وَخَدَهُ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ لِأَنَّهُ يَحْتَجُّبُ الْآخَ وَابْنَهُ وَالْعَمَّ مِنَ الْإِرْثِ لِتَنْزِيلِهِ حِينَئِذٍ مَنْزِلَةَ الْأَبِ وَحَيْثُ تَحَقَّقَ تَنْزِيلُهُ مَنْزِلَةَ الْأَبِ

لَمْ تُشَارِكْهُ الْأُمُّ فِي النَّفَقَةِ وَإِنْ شَارَكَتْهُ فِي الْإِرْثِ كَمَا لَوْ كَانَ الْأَبُ مُوجُودًا حَقِيقَةً كَمَا قَرَّرْنَاهُ فَبَيْلَ هَذَا الْفَصْلِ.

(الْقِسْمُ السَّابِعُ): إِذَا كَانُوا حَوَاشِي فَقَطْ يُعْتَبَرُ فِيهِ الْإِرْثُ أَيَّ أَهْلِيَّتُهُ لَا حَقِيقَتُهُ وَعِنْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الْمَحْرَمِيَّةِ وَأَهْلِيَّةِ الْإِرْثِ يَتَرَجَّحُ الْوَارِثُ حَقِيقَةً فِي خَالٍ وَابْنٍ عَمٍّ عَلَى الْخَالِ لِأَنَّهُ رَجِمَ مُحْرَمٌ أَهْلٌ لِلْإِرْثِ عِنْدَ عَدَمِ ابْنِ الْعَمِّ وَلَا شَيْءَ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ وَإِنْ كَانَ الْمِيرَاثُ كُلُّهُ لَهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُحْرَمٍ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةٌ عَلَى غَيْرِ مُحْرَمٍ أَصْلًا وَفِي خَالٍ وَعَمٍّ عَلَى الْعَمِّ لِإِسْتِوَائِهِمَا فِي الرَّجْمِ وَالْمَحْرَمِيَّةِ وَتَرَجَّحَ الْعَمُّ بِأَنَّهُ وَارِثٌ حَقِيقَةٌ وَفِي عَمٍّ وَعَمَّةٍ وَخَالَةٍ عَلَى الْعَمِّ أَيْضًا وَلَوْ كَانَ الْعَمُّ مُعْسِرًا فَعَلَى الْعَمَّةِ وَالْخَالَةِ أَثْلَانًا كِإِرْثِهِمَا وَيُجْعَلُ الْعَمُّ كَالْعَدَمِ لِأَنَّهُ يُخَوِّزُ كُلَّ الْمِيرَاثِ هَذَا زُبْدُهُ مَا حَرَّرْتَهُ فِي تِلْكَ الرِّسَالَةِ بِمَا لَمْ أُسَبِّحْ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَقِفْ أَحَدٌ قَبْلِي عَلَيْهِ وَذَلِكَ بِحَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُوَّتِهِ لَا بِحَوْلِي وَقُوَّتِي، فَدُونِكَ هَذَا الضَّابِطُ الْجَامِعُ، سَهْلُ الْمَأْخِذِ وَعَظْ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِذِ وَإِنْ أَرَدْتَ زِيَادَةَ تَحْقِيقِ هَذَا الْمَقَامِ فَعَلَيْكَ بِتِلْكَ الرِّسَالَةِ وَالسَّلَامِ. ثُمَّ نَعُودُ إِلَى كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ فَنَقُولُ:

(سئل) فِي النَّفَقَةِ الْمُسْتَدَانَةِ بِأَمْرِ قَاضٍ إِذَا أَرَادَ الدَّائِنُ أَخْذَ دَيْنِهِ مِنَ الزَّوْجِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): لِصَاحِبِ الدَّيْنِ أَخْذَ دَيْنِهِ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِنَ الْمَرْأَةِ وَبِدُونِ الْأَمْرِ بِهَا لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ إِلَّا عَلَى الْمَرْأَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي النَّهْرِ وَالْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ سَافَرَ مِنْ دِمَشْقَ إِلَى مِصْرَ وَتَرَكَ زَوْجَتَهُ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ وَلَهُ مَالٌ بِدَمَةٍ جَمَاعَةٍ مُقَرَّرِينَ بِهِ وَبِالزَّوْجِيَّةِ مِنْ جِنْسٍ حَقَّهَا فَهَلْ يَفْرُضُ لَهَا الْقَاضِي نَفَقَةً مِنْ مَالِهِ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَيُحْلِفُهَا الْقَاضِي أَنَّهُ لَمْ يُعْطِهَا النَّفَقَةَ وَيَأْخُذْ مِنْهَا كَفِيلًا كَذَا فِي الْمُتَقَمِّيِّ وَالتَّنَوُّيرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ بِنْتُ قَاصِرَةٌ فِي حَضَانَةِ أُمِّهَا الْمُطْلَقَةِ أَذِنَ لِحَدِّ الْقَاصِرَةِ لِأُمِّهَا بِأَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ فِي كُلِّ يَوْمٍ كَذَا لِيَرْجَعَ بِهِ عَلَى الْأَبِ فَأَنْفَقَ الْجَدُّ الْقَدَرَ الْمَذْكُورَ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَلَى الْأَبِ بِنَظِيرِ مَا أَنْفَقَهُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِذْنِ وَالْإِنْفَاقِ وَقَدَرِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَوْ أَنْفَقَ الْجَدُّ عَلَيْهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ وَلَا عِبْرَةٌ بِقَوْلِ الْأَبِ: إِنَّ إِذْنِي كَانَ مَقْصُورًا عَلَى مُدَّةِ الْحَضَانَةِ؟ فَالْجَوَابُ نَعَمْ لَهُ الرَّجُوعُ لِإِطْلَاقِ الْإِذْنِ إِذَا الْإِذْنُ تَوْكِيلٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا غَابَ زَيْدٌ وَتَرَكَ أَوْلَادَهُ الصِّغَارَ الْفُقَرَاءَ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ

حَاضِرٌ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ وَلَهُ أَخٌ حَاضِرٌ مُوسِرٌ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ أَخُو الْعَاثِبِ مُوسِرًا فَلِلْقَاضِي أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى نَفَقَةِ الصَّغَارِ يَرْجِعُ عَلَى أَبِيهِمْ إِذَا حَصَرَ كَمَا فِي الْعَلَائِي عَنْ وَاقِعَاتِ الْمُتَيْنِ وَهِيَ أَيْضًا فِي الْقُنْيَةِ وَالْحَاوِي.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَا كَسْبَ مِنْ زَوْجٍ لَهَا مُعْسِرٌ مَذْيُونٌ مَسْجُونٌ بِدَيْنِهِ لَا يَقْدِرُ عَلَى النَّفَقَةِ لِذَلِكَ وَلَا تَحْدُ أَجْنِيًّا يَبِيعُهَا بِالنِّسِيئةِ أَوْ يَقْرُضُهَا وَلَهَا أَبٌ مُوسِرٌ، فَهَلْ يُؤْمَرُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَعَلَى ابْنِهَا الْمُزُورِ وَيَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَيْسَرَ؟

(الجواب): نَعَمْ ذَكَرَ فِي شَرْحِ الْمُخْتَارِ أَنَّ الْمَرْأَةَ الْمُعْسِرَةَ إِذَا كَانَ زَوْجُهَا مُعْسِرًا وَلَهَا ابْنٌ مُوسِرٌ أَوْ أَخٌ مُوسِرٌ فَتَفَقَّطَتْهَا عَلَى زَوْجِهَا وَيُؤْمَرُ الْإِبْنُ أَوْ الْأَخُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا أَيْسَرَ وَيُجْبَسُ الْإِبْنُ أَوْ الْأَخُ إِذَا امْتَنَعَ لِأَنَّ هَذَا مِنَ الْمَعْرُوفِ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ فَتَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْإِدَاءَةَ لِنَفَقَتِهَا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُعْسِرًا وَهِيَ مُعْسِرَةٌ تَحِبُّ عَلَى مَنْ كَانَتْ تَحِبُّ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا لَوْ لَا الزَّوْجُ وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ لِلْمُعْسِرِ أَوْلَادٌ صَغَارٌ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِنْفَاقِهِمْ تَحِبُّ نَفَقَتُهُمْ عَلَى مَنْ تَحِبُّ عَلَيْهِ لَوْ لَا الْأَبُّ كَالْأُمِّ وَالْأَخِ وَالْعَمِّ ثُمَّ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَبِّ إِذَا أَيْسَرَ بِخِلَافِ نَفَقَةِ أَوْلَادِهِ الْكِبَارِ حَيْثُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بَعْدَ الْبَسَارِ لِأَنَّهَا لَا تَحِبُّ مَعَ الْإِعْسَارِ فَصَارَ كَالْمَيْتِ أَهْوَ أَقْرَهُ عَلَيْهِ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ تَحْدُ أَجْنِيًّا يَبِيعُهَا بِالنِّسِيئةِ أَوْ يَقْرُضُهَا فَحِينَئِذٍ يَتَعَيَّنُ عَلَى وَالِدِهَا وَنَحْوِهِ أَمَّا إِذَا وَجَدَتْ فَلَا بَحْرَ مِنَ النَّفَقَةِ تَحْتَ قَوْلِهِ وَلَا يَقْرُقُ بَعْجَزِهِ عَنِ النَّفَقَةِ.

(أقول) كَتَبْتُ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ أَنَّ قَوْلَهُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ أَيُّ مَا فِي شَرْحِ الْمُخْتَارِ وَأَنَّهُ قَالَ فِي النَّهْرِ أَنَّ مَا بَحَثُهُ مَذْفُوعٌ بِالتَّعْلِيلِ بِالْمَعْرُوفِ إِذْ لَيْسَ مِنْهُ أَنْ تَقْتَرِضَ مِنْ أَجْنِيٍّ لِنَفَقَتِهَا مَعَ وُجُودِ مَنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا مِنْ أَقَارِبِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا زَيْدٌ لَعِمَرُو بِأَنْ يُنْفِقَ لَهُ عَلَى زَوْجَتِهِ وَخَدَمِهِ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا مِصَارِي لِيَرْجِعَ بِنَظِيرِهِ عَلَى زَيْدٍ فَانْفَقَ كَذَلِكَ مُدَّةً ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ عَنْ تَرْكِه وَبُرِيدُ عَمَرُو أَنْ يَرْجِعَ عَلَى الزَّوْجَةِ وَالْخَدَمِ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِمْ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الْإِذْنَ تَوَكُّيلٌ وَالْمَأْدُونُ لَهُ كَالْإِذْنِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ فَلَعِمَرُو الرُّجُوعَ عَلَى زَيْدٍ فَقَطَّ لَا عَلَى الزَّوْجَةِ وَلِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ كُلَّ مَا يَطْلُبُ بِهِ الْإِنْسَانُ بِالْحَبْسِ وَالْمَلَاذِمَةِ يَكُونُ الْأَمْرُ بِأَدَائِهِ مُثَبَّتًا لِلرُّجُوعِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ الضَّمَانِ وَمَا لَا فَلَا إِلَّا بِشَرْطِ الضَّمَانِ كَمَا فِي هِبَةِ التَّنْوِيرِ.



(سئل) في فقيرٍ تَجَمَّدَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ فَهَلْ لَا يُجْبَسُ عَلَيْهَا إِذَا ادَّعَى الْفَقْرَ.

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) في أَيْتَامٍ فَقَرَاءٍ فِي حَضَانَةِ أُمَّهِمُ الْفَقِيرَةِ وَهُمْ عَمَّ غَائِبٌ لَهُ مَالٌ تَحْتَ يَدِ رَجُلٍ تُرِيدُ الْأُمُّ فَرَضَ نَفَقَتِهِمْ فِي مَالِ عَمِّهِمُ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَأَفْتَى بِهِ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي ذِمِّيٍّ مُعْسِرٍ فَقِيرٍ مَرِيضٍ عَاجِزٍ عَنِ الْكَسْبِ لَهُ أُخْتُ شَقِيقَةٌ ذِمِّيَّةٌ مُوسِرَةٌ وَأَوْلَادٌ صِغَارٌ لَا كَسْبَ لَهُمْ وَلَا مَالٌ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ وَنَفَقَةُ أَوْلَادِهِ عَلَى أُخْتِهِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقْلُهَا مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ زَوْجَتَانِ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ فَتَضَرَّرَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكْنَى مَعَ الْأُخْرَى وَطَلَبَتْ مَسْكَنًا شَرْعِيًّا فَهَيَّاَ لَهَا دَارًا مُلَاصِقَةً لِتِلْكَ الدَّارِ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا حَائِطٌ وَهِيَ غَلَقَتْ مُسْتَقِلًّا وَمَطْبُخٌ وَبَيْتٌ خَلَاءٍ وَمَرَافِقٌ عَلَى حِدَةٍ وَلَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ وَهِيَ جِيرَانُ صَالِحُونَ فَاُمْتَنَعَتْ عَنِ السُّكْنَى فِيهَا مُتَعَلِّلَةً بِكَوْنِهَا مُلَاصِقَةً لِسُكْنَى صَرَّتِهَا فَهَلْ تُؤْمَرُ بِإِطَاعَتِهِ وَلَا عِبْرَةٌ بِتَعَلُّلِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ إِذَا كَانَتْ الدَّارُ كَبِيرَةً وَفِيهَا مَنَازِلٌ أَوْ بُيُوتٌ وَلِكُلِّ بَيْتٍ بَابٌ وَغَلَقَتْ لَهُ أَنْ يُسْكِنَهَا فِي بَيْتٍ مِنْهَا لِحُصُولِ كِفَايَتِهَا بِهِ إِذَا اسْتَعْنَتْ بِهِ وَبِمَرَافِقِهِ وَلَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ إِحْضَارُ مَنْ يُؤْنِسُهَا إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا خَادِمٌ مُلْكٌ فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمِهَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا خَادِمٌ فَقَضَاءُ حَوَائِجِهَا عَلَى الزَّوْجِ لِأَنَّ عَلَيْهِ كِفَايَتَهَا وَسُكْنَاهَا بَيْنَ أَقْوَامٍ صَالِحِينَ بِحَيْثُ لَا تَسْتَوْحِشُ أَهْلًا.

وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْفَتْحِ وَكَذَا فِي الْبَدَائِعِ وَالْحَاثِيَةِ وَنَصُّ عِبَارَةِ الْحَاثِيَةِ فَإِنْ كَانَتْ دَارٌ فِيهَا بُيُوتٌ وَأَعْطَى لَهَا بَيْتًا يُعْلَقُ وَيُفْتَحُ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ بَيْتًا آخَرَ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّةَ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الزَّوْجِ يُؤْذِيهَا أَهْلًا قَالَ فِي الْمَنْحِ فَفَهْمُ شَيْخُنَا يَعْنِي صَاحِبَ الْبَحْرِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ ثَمَّةَ الْإِشَارَةَ إِلَى الدَّارِ لَا الْبَيْتِ الَّذِي أَعْطَاهُ لَهَا لَكِنْ كَلَامُ الْبَرَاذِيِّ يُفْهَمُ أَنَّ الْمُرَادَ خُلُوَ الْبَيْتِ الَّذِي لَهَا مِنَ الْإِهْمَاءِ لَا الدَّارِ وَنَصُّ عِبَارَتِهِ أَبَتْ أَنْ تَسْكُنَ مَعَ أَهْلِ الزَّوْجِ وَفِي الدَّارِ بُيُوتٌ إِنْ فَرَّغَ لَهَا بَيْتًا لَهُ غَلَقٌ عَلَى حِدَةٍ وَلَيْسَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ لَا تُتَكَّنُ مِنْ مُطَالَبَتِهِ بِبَيْتٍ آخَرَ أَهْلًا فَإِنَّ الضَّمِيرَ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْبَيْتِ الْمَفْرَغِ لَهَا لَا إِلَى الدَّارِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ فِيمَا إِذَا

كَانَ فِي الدَّارِ مِنَ الْأَحْمَاءِ مَنْ يُؤْذِيهَا وَإِنْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْبَرَّازِيِّ وَفَرَّقَ فِي الْمُلْتَقَطِ لِصَدْرِ  
الْإِسْلَامِ بَيْنَ مَا إِذَا جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ فِي دَارٍ وَأَسْكَنَ كُلًّا فِي بَيْتٍ لَهُ غَلَقٌ عَلَى حِدَةٍ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ  
تُطْلِبَهُ بَيْتٌ فِي دَارٍ عَلَى حِدَةٍ لِأَنَّهُ لَا يَتَوَفَّرُ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا حَقُّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ لَهَا دَارٌ عَلَى حِدَةٍ  
بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ مَعَ الْأَحْمَاءِ فَإِنَّ الْمُنَافَرَةَ فِي الضَّرَائِرِ أَوْفَرُ أَهـ.

قَالَ الشَّيْخُ حَيَّرَ الدِّينَ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمَنْحِ أَقُولُ كَلَامُ الْبَرَّازِيِّ فِي شَيْءٍ وَالحَاثِيَّةُ فِي غَيْرِهِ  
فَهُمَا فَرَعَانِ فَرَعُ الحَاثِيَّةِ فِيهَا إِذَا كَانَ فِي الدَّارِ أَحَدٌ مِنَ أَحْمَاءِ الزَّوْجِ يُؤْذِيهَا وَفَرَعُ الْبَرَّازِيَّةِ فِيهَا إِذَا  
كَانَ فِي الْبَيْتِ أَحَدٌ مِنْهُمْ مُطْلَقًا إِذَا الْمُرَادُ بِالْأَذْيَةِ الْأَذْيَةُ بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَإِذَا أَهْلَى  
لَهَا بَيْتًا لَهُ غَلَقٌ مِنْ دَارٍ فِيهَا أَحْمَاؤُهَا وَلَا يَضُرُّوْنَهَا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ فَلَيْسَ لَهَا طَلَبٌ غَيْرُهُ وَإِنْ آذَوْهَا  
لَهَا طَلَبٌ غَيْرُهُ وَهَذَا مَعْنَى مَا قَالَهُ فِي الحَاثِيَّةِ بِخِلَافِ الْبَيْتِ إِذَا كَانَ فِيهِ أَحَدٌ مِنْهُمْ فَإِنَّ لَهَا طَلَبَ  
غَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْذَوْهَا بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ فَمَا فِيهِمْ صَاحِبُ الْبَحْرِ صَحِيحٌ فِي مُحَلِّهِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ فَلَا  
حَاجَةَ إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ يَنْبَغِي فِتْنًا مَلْ أَهـ.

(أقول) وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ فِي الدَّارِ ضَرَّةٌ أَوْ أَحَدٌ مِنْ أَقَارِبِ الزَّوْجِ يُؤْذِيهَا لَمْ يَكُنْ بَيْتٌ  
مِنْهَا لَهُ غَلَقٌ وَمَرَافِقٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يُؤْذِيهَا كَفَى وَلَوْ كَانَ فِي نَفْسِ الْبَيْتِ أَحَدٌ لَمْ يَكُنْ مُطْلَقًا  
هَذَا وَفِي الْبَحْرِ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْمَسْكَنَ أَيْضًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بِقَدْرِ حَالِهَا كَمَا فِي الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ فَلَيْسَ مَسْكَنُ  
الْأَغْنِيَاءِ كَمَسْكَنِ الْفُقَرَاءِ فَقَوْلُهُمْ يُعْتَبَرُ فِي النِّفْقَةِ حَالُهَا يَشْمَلُ الثَّلَاثَةَ لِمَا فِي الْخُلَاصَةِ أَنَّ النِّفْقَةَ  
إِذَا أُطْلِقَتْ تَنْصَرِفُ إِلَى الطَّعَامِ وَالْكِسْوَةِ وَالسُّكْنَى أَهـ مُلَخَّصًا وَنَحْوُهُ فِي النَّهْرِ فَتَنَّبَهُ لِذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَسْكَنَ زَوْجَتَهُ فِي مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ لَيْسَ فِيهِ بِنَاءٌ مَاءٍ وَلَا حَوْضٌ مَاءٍ لَكِنَّهُ  
يَأْتِيهَا بِجَمِيعِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب) حَيْثُ كَانَ مَسْكَنًا شَرْعِيًّا بِمُرَافَقَةِ الشَّرْعِيَّةِ بَيْنَ جِيرَانٍ صَالِحِينَ تَأْمَنُ فِيهِ عَلَى  
نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَيَأْتِيهَا بِمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الْمَاءِ لَا يَلْزَمُهُ غَيْرُهُ كَمَا يَعْلَمُ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْبَحْرِ.

(سئل) فِيهَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ زَوْجَةٌ وَدَارٌ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى سُفْلِ سَكَنِ أُمِّهِ وَعُلُوٍّ مُشْتَمِلٍ عَلَى  
مَرَافِقٍ وَمَطْبَخٍ وَبَيْتٍ خَلَاءٍ سَكْنُهُ وَسَكَنُ زَوْجَتِهِ لَهُ غَلَقٌ عَلَى حِدَةٍ وَالْأُمُّ لَا تُؤْذِيهَا بِقَوْلٍ أَوْ  
فِعْلٍ وَلَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الزَّوْجَةِ وَلَا تَسْمَعُ الصَّوْتَ فِيهِ مِنَ الْأَسْفَلِ فَهَلْ يَكْفِي ذَلِكَ مَسْكَنًا  
لِلزَّوْجَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقْلُهَا مَا مَرَّ عَنِ الْمَنْحِ وَحَاشِيَتِهَا لِلرَّمْلِيِّ وَفِي فَتَاوِيهِ أَيْضًا فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَسْكَنَ زَوْجَتَهُ فِي مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ خَالَ عَنْ أَهْلِيهِمَا بَيْنَ جِيرَانِ صَالِحِينَ تَأَمَّنَ فِيهِ عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَتَكْلَفُهُ إِلَى مُؤْتَةٍ وَإِلَى خَادِمٍ يُخْدُمُهَا؟ وَالْحَالُ أَنَّهُ يَقُومُ لَهَا بِجَمِيعِ لَوَازِمِهَا وَنَفَقَتِهَا وَمَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنَ الشُّوقِ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَقَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى الْمُؤْتَةِ فِي بَابِ الْمَهْرِ فَرَاجِعُهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يُسْكِنَ زَوْجَتَهُ فِي مَسْكَنِ شَرْعِيٍّ خَالَ عَنْ أَهْلِيهِمَا بَيْنَ جِيرَانِ صَالِحِينَ تَأَمَّنَ فِيهِ عَلَى نَفْسِهَا وَمَالِهَا وَتَكْلَفُهُ أُمُّهَا أَنْ يَأْتِيَهَا بِمُؤْنَسَةٍ وَأَنْ يُسْكِنَهَا فِي دَارِ ذَاتِ مَاءٍ جَارٍ وَمَسَاكِينَ مُتَعَدِّدَةٍ أَوْ تَسْكُنَ هِيَ مَعَهَا وَهُوَ يَتَصَرَّرُ مِنْ مَلَازِمَتِهَا لَهَا فِي السُّكْنَى فَهَلْ لَهُ إِسْكَانُهَا فِي الْمَسْكَنِ الشَّرْعِيِّ الْمَرْبُورِ وَلَيْسَ لِأُمِّهَا تَكْلِيفُهُ بِمَا ذَكَرَ وَلَهُ مَنَعُ أُمِّهَا مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً فِي كُلِّ جُمُعَةٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يَقْفَلَ عَلَى زَوْجَتِهِ بَابَ الدَّارِ مِنْ غَيْرِ الْأَبْوِينَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي فَتَاوَى الشَّلْبِيِّ وَالْأَنْقَرَوِيِّ عَنِ التَّارِخَانِيَةِ.

وَفِي فَتَاوَى أَبِي اللَّيْثِ لِلزَّوْجِ أَنْ يُغْلِقَ الْبَابَ عَلَيْهَا عَنِ الزَّوَارِ غَيْرِ الْأَبْوِينَ شَرَحَ آدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ فَتَاوَى عَطَاءِ اللَّهِ أَفَنْدِي وَمِثْلُهُ فِي حَاشِيَةِ الْبِيرِيِّ عَلَى الْأَشْبَاءِ آخِرَ كِتَابِ النِّكَاحِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ نَفِيسَةٌ يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْهَا.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ رَجُلٍ سَاكِنَةٍ مَعَهُ فِي دَارِهِ وَأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ مِنْ غَيْرِهَا الَّذِينَ لَا يَفْهَمُونَ الْجَمَاعَ ثُمَّ امْتَنَعَتْ مِنَ السُّكْنَى مَعَهُمْ وَطَلَبَتْ مَسْكَنًا عَلَى حِدَةٍ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَكَذَا تَحِبُّ لَهَا السُّكْنَى فِي بَيْتِ خَالَ عَنْ أَهْلِهِ سِوَى طِفْلِهِ الَّذِي لَا يَفْهَمُ الْجَمَاعَ وَأُمِّهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ سَكَنَ مَعَ زَوْجَتِهِ فِي دَارِ أَهْلِهَا ثُمَّ أَوْفَاهَا مُعَجَّلَهَا وَدَعَاَهَا لِمَسْكَنِ شَرْعِيٍّ لَهُ خَالَ عَنْ أَهْلِهَا فَأَبَتْ فَهَلْ تَكُونُ نَاشِزَةً لَا نَفَقَةَ لَهَا مَا دَامَتْ كَذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تَكُونُ نَاشِزَةً بِمَنْعِ الزَّوْجِ مِنَ الْوَطْءِ وَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا وَلَا كِسْوَتُهَا بِذَلِكَ وَالنَّاشِزَةُ هِيَ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِ الزَّوْجِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَهَذِهِ تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا كَذَا

أَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ وَأَفْتَى أَيْضًا بِأَنَّهَا أَنْ تَمْتَنَعَ مِنَ الثَّقَلَةِ مَعَهُ لَيْتِيهِ لِمَصْدَاقِهَا الْحَالُ أَمَّا الْمُنْجَمُ أَوْ الْكِسْوَةُ فَلَيْسَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ بِسَبَبِهَا فَإِنْ اِمْتَنَعْتَ بِسَبَبِهَا فَهِيَ نَاشِزَةٌ لَا نَفَقَةَ لَهَا وَلَا كِسْوَةَ مَا دَامَتْ عَلَى ذَلِكَ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْمُرَادُ بِالْخُرُوجِ كَوْنُهَا فِي غَيْرِ مَنْزِلِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَيَشْمَلُ مَا إِذَا اِمْتَنَعْتَ عَنِ الْمَجِيءِ إِلَى مَنْزِلِهِ ابْتِدَاءً بَعْدَ إِيفَاءٍ مُعْجَلٍ مَهْرِهَا. اهـ وَمِثْلُهُ فِي النَّهْرِ.

(سئل) فِي صَغِيرَيْنِ لَا مَالَ لهُمَا وَلَا كَسْبَ وَلَهُمَا أَبٌ مُعْسِرٌ وَأَخٌ لِأَبٍ مُوسِرٌ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُمَا عَلَى أَحْيَاهُمَا الْمَوْسِرِ الْمَذْكُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَكَذَا تَحِبُّ لِطِفْلِهِ الْفَقِيرِ وَلَوْلَدِهِ الْعَاجِزِ عَنِ الْكَسْبِ لَا يُشَارِكُهُ أَيْ الْأَبُ أَحَدٌ فِي ذَلِكَ كَنَفَقَةِ أَبَوَيْهِ وَعَرْسِهِ بِهِ يُفْتَى مَا لَمْ يَكُنْ مُعْسِرًا فَيَلْحَقُ بِالْمَيْتِ فَتَحِبُّ عَلَى غَيْرِهِ بِلَا رُجُوعٍ عَلَيْهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ إِلَّا الْأُمُّ مُوسِرَةٌ بَنَحْرًا هـ.

وَفِي الْحَاضِرَةِ الْمُحْتَاجُ فِي حُكْمِ النَّفَقَةِ كَالْعَدُوِّ اهـ وَالْمَسْأَلَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْحَاضِرَةِ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي نَقَلْنَاهُ عَنْهَا كَمَا تَقَدَّمَ وَفِي الْبَحْرِ وَالْأَبُ الْفَقِيرُ يَلْحَقُ بِالْمَيْتِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ الشَّرِيفِ لَا مَالَ لَهُ وَلَا يُحْسِنُ الْكَسْبَ لِكُونِهِ مِنْ ذَوِي الْبُيُوتِ وَهُوَ مُدْرَسٌ وَلَهُ أَبٌ مُوسِرٌ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ؟

(الجواب): نَعَمْ ذَكَرَ فِي الْبَزَازِيَةِ قَالَ الْعَلَّامَةُ الْحُلَوَائِيُّ وَإِذَا كَانَ الْإِبْنُ مِنْ أَبْنَاءِ الْكِرَامِ وَلَا يَسْتَأْجِرُهُ النَّاسُ فَهُوَ عَاجِزٌ وَكَذَا طَلَبَةُ الْعِلْمِ إِذَا كَانُوا عَاجِزِينَ عَنِ الْكَسْبِ لَا يَهْتَدُونَ إِلَيْهِ لَا تَسْقُطُ نَفَقَاتُهُمْ عَنْ آبَائِهِمْ إِذَا كَانُوا مُسْتَغْنِينَ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ لَا الْعُقْلِيَّةِ وَالْخِلَافَاتِ الرَّكِيكَةِ وَهَذَيَانَاتِ الْفَلَاسِفَةِ وَبِهِمْ رُشْدٌ وَإِلَّا لَا تَحِبُّ لِسَانِ الْحُكَّامِ.

وَفِي الْحَاوِي لِلزَّاهِدِيِّ رَامِزٌ لِلْأَسْرَارِ لِنَجْمِ الدِّينِ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَائِثِرِيُّ لَزِمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ كِفَايَةُ طَالِبِ الْعِلْمِ إِذَا خَرَجَ لِلطَّلَبِ حَتَّى لَوْ اِمْتَنَعُوا عَنْ كِفَايَتِهِ يُجِبُّونَ كَمَا يُجِبُّونَ فِي دَيْنِ الزَّكَاةِ إِذَا اِمْتَنَعُوا عَنْ آدَائِهَا وَالتَّصَدُّقُ عَلَى الْعَالِمِ الْفَقِيرِ أَفْضَلُ مِنْهُ عَلَى الْجَاهِلِ وَعَنْ أَبِي حَفْصٍ الدَّفْعُ إِلَى مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِيَقْضِيَ دَيْنَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدَّفْعِ إِلَى فَقِيرٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي لِصَغِيرٍ عَلَى أَبِيهِ الْحَاضِرِ بِمَجْلِسِهِ كُلِّ يَوْمٍ مِصْرَتَيْنِ لِنَفَقَتِهِ وَأَذِنَ لِجَدَّتِهِ الْحَاضِرَةِ لَهُ فِي تَنَاوُلِ ذَلِكَ مِنْ أَبِيهِ وَفِي الْإِسْتِدَانَةِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْأَخْذِ مِنْهُ وَالرُّجُوعِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ثُمَّ تَعَدَّرَ الْأَخْذُ مِنْ أَبِيهِ لِعِيبَتِهِ فَاسْتَدَانَتْ الْجَدَّةُ وَأَنْفَقَتْ عَلَى الصَّغِيرِ ثُمَّ حَصَرَ

الْأَبُ وَتُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِمَا اسْتَدَانَتْهُ وَأَنْفَقَتْهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَوْ فَرَضَ الْقَاضِي عَلَى الْأَبِ نَفَقَةً لَوْلَدِهِ وَتَرَكَهَ الْأَبُ بِلَا نَفَقَةٍ فَاسْتَدَانَتْ الْأُمُّ وَأَنْفَقَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي كَانَ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ بِذَلِكَ عَلَى الْأَبِ وَيُجْبَسُ الْأَبُ بِنَفَقَةِ الْوَلَدِ وَإِنْ كَانَ لَا يُجْبَسُ بِسَائِرِ الدُّيُونِ خَائِنَةً مِنْ فَضْلِ نَفَقَةِ الْأَوْلَادِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْأَبَ لَا يُجْبَسُ بِنَفَقَةِ وَلَدِهِ إِذَا ادَّعَى الْفَقْرَ فَلَا يُنَافِي مَا هُنَا.

(سئل) فيما إذا فَرَضَ الْقَاضِي لِتَيَسُّمَيْنِ قَدَرًا مِنَ الدَّرَاهِمِ لِنَفَقَتَيْهِمَا عَلَى عَمَّتَيْهَا وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ شَهْرٍ وَلَمْ تَسْتَدِنْ أُمَّهُمَا الْمَادُّونَ لَهَا بِذَلِكَ بِأَمْرِ قَاضٍ فَهَلْ تَسْقُطُ؟

(الجواب): سَقَطَتْ فِيهَا مَضَى لِحُصُولِ الْإِسْتِغْنَاءِ (فُضِيَ بِنَفَقَةِ غَيْرِ الزَّوْجَةِ) زَادَ الزَّيْلَعِيُّ وَالصَّغِيرُ (وَمَضَتْ مُدَّةً) أَيُّ شَهْرٍ فَأَكْثَرَ (سَقَطَتْ) لِحُصُولِ الْإِسْتِغْنَاءِ فِيهَا مَضَى وَأَمَّا مَا دُونَ الشَّهْرِ وَنَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَالصَّغِيرِ فَتَصِيرُ دَيْنًا بِالْقَضَاءِ (إِلَّا أَنْ يَسْتَدِينَ) غَيْرُ الزَّوْجَةِ (بِأَمْرِ قَاضٍ) فَلَوْ لَمْ يَسْتَدِنْ بِالْفِعْلِ فَلَا رُجُوعَ بَلْ فِي الذَّخِيرَةِ لَوْ أَكَلَ أَطْفَالُهُ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّاسِ فَلَا رُجُوعَ لِأُمِّهِمْ وَلَوْ أُعْطِيَ شَيْئًا وَاسْتَدَانَتْ شَيْئًا أَوْ أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهَا رَجَعَتْ بِمَا زَادَتْ خَائِنَةً إِلَيْهِ. شَرَحُ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَّامِيِّ.

(أقول) قَوْلُهُ أَوْ أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهَا يَوْمَهُمْ أَتَمَّتْ إِذَا أَمَرَتْ بِالْإِسْتِدَانَةِ وَأَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهَا تَرْجِعُ بِمَا فَرَضَ لِلْأَطْفَالِ مَعَ أَنَّ شَرْطَ الرُّجُوعِ الْإِسْتِدَانَةُ بِالْفِعْلِ فِي غَيْرِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ كَمَا قَالَهُ أَوْ لَا عَلَى أَنِّي لَمْ أَرِ ذَلِكَ فِي الْخَائِنَةِ وَإِنَّمَا رَأَيْتُ فِيهَا أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا فَرَضَتْ لَهَا النَفَقَةَ فَأَكَلَتْ مِنْ مَالِهَا أَوْ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّاسِ لَهَا الرُّجُوعُ بِالْمَقْرُوضِ عَلَى الزَّوْجِ اهـ نَعَمْ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخَائِنَةِ رَجُلٌ غَابَ وَلَمْ يَتْرِكْ لِأَوْلَادِهِ الصَّغَارِ نَفَقَةً وَلَا لَأُمِّهِمْ مَالَ تُجْبَرُ الْأُمُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ ثُمَّ تَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الزَّوْجِ اهـ وَفَهُمْ مِنْهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ أَنَّ لَهَا الرُّجُوعَ إِذَا أَنْفَقَتْ مِنْ مَالِهَا بِلَا اشْتِرَاطِ اسْتِدَانَةِ وَلَا أَذْنِ بِهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا أَكَلُوا مِنَ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَخْفَى بَعْدَهُ فَإِنَّ قَوْلَهُ تُجْبَرُ الْأُمُّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْقَاضِي يَأْمُرُهَا بِالْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهَا فَإِذَا فَعَلَتْ تَرْجِعُ كَمَا لَوْ أَمَرَهَا بِالْإِسْتِدَانَةِ فَاسْتَدَانَتْ فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا إِذَا أَمَرَهَا بِالْإِسْتِدَانَةِ أَوْ بِالْإِنْفَاقِ مِنْ مَالِهَا فَفَعَلَتْ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَنْفَقَتْ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِهَا أَوْ غَيْرِهِ بِلَا أَمْرِ فَإِنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهَا كَمَا لَوْ أَطْعَمَتْهُمْ مِنَ الْمَسْأَلَةِ وَمَا فِي الْبِرَازِيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَمَرَهَا بِالْإِسْتِدَانَةِ عَلَى أَبِي الصَّغِيرِ فَأَنْفَقَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهَا أَوْ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّاسِ لَا تَرْجِعُ لَا يُجَالِفُ ذَلِكَ خِلَافًا لِمَا فَهِمَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ لِأَنَّ مَا مَرَّ عَنِ الْخَائِنَةِ فِيهَا إِذَا أَمَرَهَا بِالْإِنْفَاقِ مِنْ

مَا لَهَا فَفَعَلْتُ تَرْجِعُ وَهَذَا فِيهَا إِذَا أَمَرَهَا بِالِاسْتِدَانَةِ فَأَنْفَقْتُ مِنْ مَالِهَا فَلَا تَرْجِعُ لِمُخَالَفَتِهَا أَمَرَ الْقَاضِي كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ هَذَا كُلَّهُ مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الرَّيْلِيِّ مِنْ اسْتِدْنَائِهِ الصَّغِيرَ أَيْضًا حَيْثُ جَعَلَهُ كَالزَّوْجَةِ وَيُخَالِفُهُ أَيْضًا إِطْلَاقُ الْمُتُونِ وَلِذَا لَمْ يَعْتَبِرْهُ الْمُؤَلَّفُ وَأَفْتَى بِخِلَافِهِ فَتَبَّهَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَحَمَّدَ عَلَيْهِ لِرُزُوجَتِهِ كِسُوءَ مَفْرُوضَةٍ مَاضِيَةٍ فِي سِتِّ سَنَوَاتٍ غَيْرِ مُسْتِدَانَةٍ بِأَمْرِ قَاضٍ وَمَاتَ قَبْلَ أَدَائِهَا فَهَلْ تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالنَّفَقَةُ لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا وَطَلَاقُهَا يُسْقِطُ الْمَفْرُوضَ إِلَّا إِذَا اسْتَدَانَتْ بِأَمْرِ قَاضٍ فَلَا تَسْقُطُ بِمَوْتِ أَوْ طَلَاقٍ فِي الصَّحِيحِ تَنْوِيرٌ وَشَرْحُهُ لِلْعَلَّائِيِّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِالْحَرَامِ عَلَى زَوْجَتِهِ أَنْ لَا تَخْرُجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَخَرَجَتْ بِدُونِ إِذْنِهِ وَلَهَا عَلَيْهِ كِسُوءُ مَفْرُوضَةٍ غَيْرِ مُسْتِدَانَةٍ بِأَمْرِ قَاضٍ فَهَلْ تَسْقُطُ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّنْوِيرِ وَالْحَانِيَّةِ وَالظَّهِيرِيَّةِ وَأَفْتَى بِهِ الشَّيْخَانِ الْإِمَامُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَالشَّيْخُ الْإِمَامُ ظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ صَاحِبُ الظَّهِيرِيَّةِ وَالْعَلَامَةُ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ قِيَاسًا عَلَى الْمَوْتِ لَكِنْ فَرَّقَ فِي الْمَنَحِ ثَقَلًا عَنْ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى بَيْنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَالطَّلَاقِ الْبَائِنِ قَالَ وَالْفَتَاوَى فِي الرَّجْعِيِّ أَنَّ لَا تَسْقُطُ كَيْ لَا يَتَّخِذَ النَّاسُ ذَلِكَ حِيلَةً وَالْمُسْؤُولُ عَنْهُ هُنَا طَلَاقُ بَائِنٍ لِأَنَّ الْحَلْفَ بِالْحَرَامِ بَائِنٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ.

(أقول) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِيهَا كَلَامٌ طَوِيلٌ فَقَدْ ضَعَّفَ فِي الْبَحْرِ الْقَوْلَ بِسُقُوطِ النَّفَقَةِ بِالطَّلَاقِ وَلَوْ بَائِنًا وَاسْتَدَلَّ لَهُ بِأُمُورٍ وَأَطَالَ وَنَازَعَهُ الْمُقْدِسِيُّ فِي شَرْحِ نَظْمِ الْكَتَرِ وَأَطَالَ أَيْضًا ثُمَّ قَالَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ التَّأْمُلُ عِنْدَ الْفَتَاوَى أَيْ فِي أَنَّهُ هَلْ جَعَلَ طَلَاقَهَا حِيلَةً لِلْسُقُوطِ أَوْ لَا وَكَذَا نَازَعَهُ أَخُوهُ صَاحِبُ النَّهْرِ وَالْحَيُّ الرَّمْلِيُّ لَكِنْ انْتَصَرَ لَهُ الشَّرْئِبْلَائِيُّ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ وَقَالَ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَرَدَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الشُّحْنَةِ وَيُشْعِرُ كَلَامُ الشَّيْخِ عَلَاءِ الدِّينِ بِالْمِيلِ إِلَيْهِ وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ فَيَنْبَغِي التَّأْمُلُ عِنْدَ الْفَتَاوَى كَمَا قَالَ الْمُقْدِسِيُّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ قَالَ الْمُؤَلَّفُ قَالَ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ وَقَيَّدَ السُقُوطَ بِالطَّلَاقِ شَيْخُنَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سِرَاجِ الدِّينِ الْحَانُوتِيُّ بِمَا إِذَا مَضَى شَهْرٌ يَعْنِي فَأَزِيدُ وَهُوَ قَيَّدَ لَا بَدَّ مِنْهُ تَأْمَلْ اهـ.

(أقول) بَلْ صَرَّحَ بِالْمَسْأَلَةِ فِي الْبَحْرِ وَالشَّرْئِبْلَالِيَّةِ وَكَتَبْتُ فِيهَا عُلُقَتَهُ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عِنْدَ قَوْلِهِ

وَالنَّفَقَةُ لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا وَنَصُّهُ أَطْلَقَ الْمُصَنِّفُ فَشَمَلَ الْمُدَّةَ الْقَلِيلَةَ لَكِنْ ذَكَرَ فِي الْغَايَةِ أَنَّ نَفَقَةَ مَا دُونَ شَهْرٍ لَا تَسْقُطُ وَعَزَاهُ إِلَى الذَّخِيرَةِ فَكَأَنَّهُ جَعَلَ الْقَلِيلَ بِمَا لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزَ عَنْهُ إِذْ لَوْ سَقَطَتْ بِمُضِيِّ الْيَسِيرِ مِنَ الْمُدَّةِ لَمَا تَمَكَّنَتْ مِنَ الْأَخْذِ أَصْلًا اهـ.

بَحْرٌ وَنَحْوُهُ فِي الشَّرْهَانِ اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحَامِلَ مِنْهُ وَمَضَى بَعْضُ مُدَّةِ الْعِدَّةِ وَتُرِيدُ مُطَالَبَتَهُ الْآنَ بِالنَّفَقَةِ الْمَاضِيَةِ فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ مِنْ غَيْرِ فَرَضٍ قَاضٍ وَلَا تَرَاضٍ فَهَلْ سَقَطَتْ الْمُدَّةُ الْمَاضِيَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْمُجْتَبَى وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ كَنَفَقَةِ النِّكَاحِ وَتَسْقُطُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ إِلَّا بِفَرْضٍ أَوْ صَلَاحٍ أَوْ فِي الْخُلَاصَةِ الْمُعْتَدَةِ إِذَا لَمْ تَأْخُذْ النَّفَقَةَ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مَفْرُوضَةً أَمَّا إِذَا كَانَتْ مَفْرُوضَةً فَقَدْ ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي الْفَتَاوَى عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَائِيِّ أَنَّهُ قَالَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي أَنَّهَا لَا تَسْقُطُ اهـ.

بَحْرٌ قَالَ فِي النَّهْرِ وَإِطْلَاقِ الْمُتَوْنِ يَشْهَدُ هَذَا اهـ وَإِذَا فَرَضَ الْقَاضِي نَفَقَةَ الْعِدَّةِ وَقَدْ اسْتَدَانَتْ عَلَى الزَّوْجِ أَوْ لَمْ تَسْتَدِنْ ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلَ أَنْ تَقْبِضَ شَيْئًا مِنَ الزَّوْجِ فَإِنْ اسْتَدَانَتْ بِأَمْرِ الْقَاضِي كَانَ لَهَا أَنْ تَرْجِعَ عَلَى الزَّوْجِ بِذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَسْتَدِنْ أَصْلًا فَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا تَرْجِعُ أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ وَفِي رُكْنِ الْأَيْمَةِ الصَّبَاغِيِّ الْإِسْتِدَانَةُ الْإِسْتِقْرَاضُ فَإِنْ اسْتَدَانَتْ هَلْ تُصَرِّحُ أَنِّي أَسْتَدِينُ عَلَى زَوْجِي أَوْ تَنْوِي أَمَّا إِذَا صَرَّحَتْ فظَاهِرٌ وَكَذَلِكَ إِذَا تَوَتَّ وَإِذَا لَمْ تُصَرِّحْ وَلَمْ تَنْوِ لَمْ يَكُنْ اسْتِدَانَةً عَلَيْهِ وَلَوْ ادَّعَتْ أَنَّهَا تَوَتَّ الْإِسْتِدَانَةُ وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ فَالْقَوْلُ لَهُ كَذَا فِي الْمُجْتَبَى اهـ. مِنْحُ الْغَفَّارِ.

(سئل) فِي أَيَّتَامٍ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبٍ وَهُمْ أُمَّ مُعْسِرَةٌ وَجَدَّةٌ لِأَبٍ مُوسِرَةٌ لَا غَيْرَ فَهَلْ نَفَقَتُهُمْ عَلَى جَدَّتِهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقَلُهَا مَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ سَافَرَ وَتَرَكَ زَوْجَتَهُ بِلاَ نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ وَلَهُ قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ تَحْتَ يَدِ أَخِيهِ النَّاطِرِ عَلَى الْوَفِّ وَهُوَ مُقَرَّرٌ بِذَلِكَ وَبِالزَّوْجِيَّةِ فَهَلْ لَهَا أَنْ تَطْلُبَ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا النَّفَقَةَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَذْكُورِ وَيَحْلِفُهَا أَنَّ الْغَائِبَ لَمْ يُعْطِهَا النَّفَقَةَ وَيَأْخُذُ مِنْهَا كَفِيلًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ بِرِضَاهُ لِرُزُوجَتِهِ وَابْنِهِ الصَّغِيرِ مِنْهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ كَذَا لِنَفَقَتِهِمَا وَمَضَى لِدَلِكِ عِدَّةُ أَشْهُرٍ دَفَعَ مِنْهَا بَعْضَهَا وَامْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الْبَاقِي بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُلْزَمُهُ الْبَاقِي؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ النَّفَقَةَ لَا تَصِيرُ دَيْنًا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا كَمَا فِي التَّنْوِيرِ.  
(أقول) هَذَا مُسَلَّمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فَإِنَّهَا لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ بَعْدَ فَرَضِهَا وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى نَفَقَةِ الصَّغِيرِ فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا مَرَّ قَبْلَ صَفْحَةِ عَنِ الزَّيْلَعِيِّ مِنْ أَنَّهُ كَالزَّوْجَةِ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حُبِسَ بِدَيْنٍ شَرْعِيٍّ عَلَيْهِ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى زَوْجَتِهِ لِكَوْنِهِ مَحْبُوسًا فَهَلْ يُلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ مُفَصَّلَةٌ وَفِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ.  
(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَدَخَلَ بِهَا فِي دَارِ أَبِيهَا وَفَرَضَ لَهَا نَفَقَةً مَعْلُومَةً فِي كُلِّ سَنَةٍ بِتَوَافُقِهَا ثُمَّ نَقَلَهَا لِدَارِهِ وَاتَّفَقَا عَلَى الْأَكْلِ تَمَوُّيًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ فَهَلْ يَبْطُلُ الْفَرَضُ السَّابِقُ لِرِضَاهَا بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْعَلَائِي وَالْبَحْرِ وَالتَّهْرِ وَسُئِلَ قَارِئُ الْهِدَايَةِ إِذَا طَلَبْتَ تَقْدِيرَ النَّفَقَةِ لَهَا وَلَوْلَادِهَا ذَرَاهِمَ هَلْ لَهَا ذَلِكَ أَجَابَ لَا يَجِبُ بَلِ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ طَعَامٌ وَإِدَامٌ عَلَى الْغَنِيِّ خُبْزٌ حِنْطَةٌ وَلَحْمٌ غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ بِقَدْرِ كِفَايَتِهَا وَالتَّوَسُّطُ خُبْزٌ وَدُهْنٌ وَعَلَى الْفَقِيرِ خُبْزٌ وَجُبْنٌ وَخَلٌّ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ الْقَاضِي أَنَّهُ يُضَارُّهَا فِي ذَلِكَ فَيَفْرِضُ عَلَيْهِ شَيْئًا وَإِذَا امْتَنَعَ مِنْ أَنْ يَفْرِضَ شَيْئًا حُبِسَ حَتَّى يَفْرِضَ.

وَسُئِلَ أَيْضًا فِيمَا لَوْ قَرَّرَ لَهَا مَبْلَغًا مِنَ النُّقُودِ فِي نَظِيرِ كِسْوَتِهَا عَلَيْهِ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِهِ فَرَجَعَتْ وَطَلَبَتْ كِسْوَتَهَا قَمَاشًا فَأَجَابَ: لَهَا ذَلِكَ وَتَطْلُبُ كِفَايَتَهَا وَإِنْ حَكَمَ بِهَا الْحَاكِمُ لَكِنْ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَتَسْتَحِقُّ قَمَاشًا يَنَاسِبُهَا.

وَسُئِلَ أَيْضًا: إِذَا ادَّعَتْ عَلَيْهِ بِكَسَاوَى مَاضِيَةٍ فَاعْتَرَفَ الزَّوْجُ بِهَا وَأَنَّهَا بَاقِيَةٌ فِي ذِمَّتِهِ فَهَلْ يُؤَاخِذُ بِإِقْرَارِهِ وَهَلْ يُلْزَمُ الْقَاضِي أَنْ يَسْتَفْهَمَ مِنْهُ هَلْ لِرِمَكِ ذَلِكَ بِقَضَاءٍ أَوْ تَرَاضٍ مِنْكُمَا فَأَجَابَ الْكُتُوبُ الْمَاضِيَةُ إِنَّمَا تُقَرَّرُ فِي الدِّمَةِ بِقَضَاءٍ أَوْ تَرَاضٍ فَإِذَا أَفَرَّ أَنَّهَا فِي ذِمَّتِهِ أُلْزِمَ بِهَا وَلَا يَسْتَفْسِرُهُ الْقَاضِي لَكِنْ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَسْأَلَ الزَّوْجَ عَنِ الدَّعْوَى حَتَّى تَدَّعِيَ الزَّوْجَةُ أَنَّ



لَهَا فِي ذِمَّتِهِ كِسْوَةٌ مَاضِيَّةٌ بِقَضَاءٍ أَوْ تَرَاضٍ.

وَسُئِلَ أَيْضًا فِيمَنْ أَدَعَتْ عَلَيْهِ بِكِسْوَتِهَا الْمَاضِيَّةَ فَذَكَرَ أَنَّهُ قَرَّرَ لَهَا كُلَّ سَنَةٍ كَذَا وَكَذَا فَأَنْكَرَتِ الرِّضَا بِهَذَا فَهَلْ يُلْزَمُ الزَّوْجُ مَا اعْتَرَفَ بِهِ فَأَجَابَ: إِنَّمَا يَقْضِي بِالْكِسْوَةِ وَالتَّفَقُّعِ الْمَاضِيَةِ إِذَا سَبَقَ قَضَاءٌ بَيْنَهُمَا أَوْ تَرَاضٍ مِنَ الزَّوْجَيْنِ فَإِذَا قَالَتْ لَمْ أَرْضَ بِمَا قَرَّرْتَهُ فَقَدْ رَدَّتْ إِفْرَارَهُ لِأَنَّهَا قَدْ لَا تَرْضَى بِالْقَلِيلِ وَتَرْضَى بِالكَثِيرِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا إِذَا قَالَتِ الْمُطَلَّقةُ إِنَّهَا حَامِلٌ وَأَنْكَرَ الْمُطَلَّقُ فَشَهِدَتِ الْقَوَابِلُ بِالْحَمْلِ أَوْ أَنَّهَا فِي شَهْرٍ أَوْ ثَلَاثَةٍ فَهَلْ يَثْبُتُ الْحَمْلُ بِهَذِهِ الْمُدَّةِ فَأَجَابَ: إِذَا أَدَعَتْ أَنَّهَا حَامِلٌ فَالْقَوْلُ لَهَا فِي ذَلِكَ وَلَهَا التَّفَقُّعُ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةُ الْحَمْلِ وَهِيَ سَتَانٍ فَقَالَتْ كُنْتُ أَطْنُ أَنِّي حَامِلٌ وَتَبَيَّنَ خِلَافُ ذَلِكَ وَلَمْ أَحْضَ فَلَهَا التَّفَقُّعُ إِلَى أَنْ تَحِيضَ ثَلَاثَ حِيضٍ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى زَيْدٍ دُيُونٌ لِجَمَاعَةٍ وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَلَهُ قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ فَهَلْ يُوزَعُ مَا يَفْضُلُ مِنْ قَدْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَزْبُورِ عَنْ نَفَقَتِهِ بَيْنَ أَرْبَابِ الدُّيُونِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عِمَادُ الدِّينِ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ عَمُّ الْوَالِدِ أَجَابَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَدْيُونٍ لَهُ تَيَّارٌ تَغْيِي غَلَاتِهِ بِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ عِيَالِهِ وَيَفْضُلُ مِنْهَا فَهَلْ يَصْرِفُ الْفَضْلَ الْمَذْكُورَ لِدِينِهِ؟

(الجواب): لِصَاحِبِ الدِّينِ مُطَالَبَتُهُ بِذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ كَسُوهُ يَفْضُلُ شَيْءٌ مِنْ كَسْبِهِ عَنْ قُوَّتِهِ وَلَهُ بِنْتُ بَالِغَةٌ فَقِيرَةٌ طَلَبَتْ مِنْهُ مَسْكَنًا لَهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْبِنْتِ الْبَالِغَةِ الْمُعْسِرَةِ عَلَى الْآبِ كَالصَّغِيرَةِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهِ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ مَأْكَلٍ وَمَلْبَسٍ وَتَأْتِي حَاضَتُهُ إِلَّا الدَّرَاهِمَ فَهَلْ لَا تُقَدَّرُ التَّفَقُّعُ بِالدَّرَاهِمِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا تُقَدَّرُ التَّفَقُّعُ بِالدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ كَمَا فِي الْإِخْتِيَارِ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْمُحِيطِ ثُمَّ الْمُجْتَبَى إِنْ شَاءَ الْقَاضِي فَرَضَهَا أَصْنَافًا أَوْ قَوْمَهَا بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ يُقَدَّرُ بِالدَّرَاهِمِ كَذَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ غَابَ وَتَرَكَ زَوْجَتَهُ وَأَوْلَادَهُ الصَّغَارَ مِنْهَا بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ وَلَيْسَ

لِلصَّغَارِ هَالٌ وَتُرِيدُ الزَّوْجَةَ أَنْ يَفْرِضَ الْقَاضِي نَفَقَةً لَهَا وَهُمْ وَيَأْمُرُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ لِرَجْعِ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا حَضَرَ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا أَنَّ الْغَائِبَ لَمْ يُعْطِهَا النِّفَقَةَ وَلَا كَانَتْ نَاشِزَةً وَلَا مُطْلَقَةً مَضَتْ عِدَّتُهَا وَبَعْدَ تَحْلِيلِهَا وَإِقَامَتِهَا بَيْنَهُ عَلَى النِّكَاحِ إِنْ لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي عَالِمًا بِالنِّكَاحِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ رَجُلٌ ذَهَبَ إِلَى الْقَرْيَةِ وَتَرَكَهَا فِي الْبَلَدِ فَلِلْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ النِّفَقَةَ مَعَ غَيْبَتِهِ وَلَا يُشْتَرَطُ لَهُ غَيْبَةُ سَفَرٍ أَوْ قُنْيَةٍ.

(أقول) وَمِثْلُهُ فِي الْقَهْطَانِي وَفِيهِ أَيْضًا وَيَنْبَغِي أَنْ تُفَرِّضَ نَفَقَةَ عَرُوسِ الْمُتَوَارِي فِي الْبَلَدِ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَقْهُودُ أَوْ لَكِنْ فِي الْبَحْرِ عَنِ الصَّيْرِفِيَّةِ تَقْيِيدُ الْغَيْبَةِ بِكُونِهَا مُدَّةً سَفَرٍ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ قَيْدٌ حَسَنٌ يَجِبُ حِفْظُهُ فَإِنَّهُ فِيمَا دُونَهُ يَسْهُلُ إِحْضَارُهُ وَمُرَاجَعَتُهُ أَوْ وَكَذَا نَقَلَهُ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَنِ التَّارَخَانِيَةِ وَكَتَبَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَنْحِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَقَالَ زُفَرٌ يَقْضِي بِهَا أَيُّ بِالنِّفَقَةِ عَلَى الْغَائِبِ وَعَمَلُ الْقَضَاةِ الْيَوْمَ عَلَى هَذَا يَقْتَضِي بِهِ مَا نَصَّهُ.

(أقول) سُئِلْتُ عَنْ رَجُلٍ تَقَدَّمَ إِلَى الْقَاضِي وَقَالَ لَهُ إِنَّ زَيْدًا الْحَاضِرَ بِالْبَلَدِ زَوْجَتَهُ ابْتَنَى وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَا يُنْفِقُ عَلَيْهَا فَأَفْرِضْ عَلَيْهِ نَفَقَةً فَفَرَضَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُخْضِرْهُ لِيَنْظُرَ مَا جَوَابُهُ هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ الْفَرَضُ وَيُطَالَبُ بِمَا فُرِضَ أَمْ لَا؟ فَأَجَبْتُ بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ جَوَابَ زُفَرٍ إِنَّمَا هُوَ فِي الْغَائِبِ وَإِنَّمَا اسْتَحْسَنَهُ الْمَشَايِخُ وَأَقْتَرُوا بِهِ لِلْحَاجَةِ أَمَّا الَّذِي يُمَكِّنُ إِحْضَارَهُ لِعَدَمِ غَيْبَتِهِ فَلَا قَائِلَ مِنْ عُلَمَائِنَا بِجَوَازِ الْفَرَضِ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِهِ وَهُوَ مُقِيمٌ بِبَلَدِهِ حَاضِرٌ فِي مَحَلِّهِ فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ أَوْ هـ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا أَحْ لَابٍ غَائِبٌ فِي بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ طَلَبَتْ مِنَ الْقَاضِي أَنْ يَفْرِضَ لَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةً فَهَلْ يَكُونُ الْفَرَضُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْحَزِينِيَّةِ شَرْطُ وُجُوبِ نَفَقَةِ الْقَرِيبِ غَيْرِ ذِي الْوَلَادِ الطَّلَبُ وَالْحُصُومَةُ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِي فَلَا تَصِحُّ عَلَى غَائِبٍ وَلَوْ مُعِينًا فَكَيْفَ مَعَ عَدَمِ تَعِينِهِ وَبِهِ يُعْلَمُ عَدَمُ صِحَّةِ مَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ النَّوَابِ فِي فَرْضِ النِّفَقَةِ لِمِثْلِ هَؤُلَاءِ أَوْ هـ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ لَهَا جَارِيَةٌ مَمْلُوكَةٌ تَخْدُمُهَا وَتُكَلِّفُ زَوْجَهَا الْفَقِيرَ الْإِنْفَاقَ عَلَى الْجَارِيَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَجِبُ لِحَادِمِهَا الْمَمْلُوكَةِ لَوْ كَانَ الزَّوْجُ مُوسِرًا يَعْنِي إِذَا كَانَ خَادِمٌ يَتَقَرَّغُ لِحَدِمَتِهَا لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ غَيْرُ خِدْمَتِهَا وَهُوَ مَمْلُوكٌ لَهَا هَكَذَا قَيَّدَهُ الزَّيْلَعِيُّ فِي شَرْحِ الْكَزْرِ قَالَ وَهُوَ

ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَمْلُوكٍ هَا لَا تَسْتَحِقُّ النَّفَقَةَ لِلْخَادِمِ كَالْقَاضِي إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ لَا يَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْخَادِمِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ كُلُّ مَنْ يَخْدُمُهَا إِذَا عَلِمْتَ هَذَا عَلِمْتَ أَنَّ إِطْلَاقَ الْكَنْزِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَهَذَا إِذَا كَانَتْ حُرَّةً وَإِنْ كَانَتْ أَمَةً لَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْخَادِمِ.

(سئل) فِي الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ إِذَا كَانَتْ مِنْ بَنَاتِ الْأَشْرَافِ وَلَمْ يَأْتِهَا زَوْجُهَا بِطَعَامٍ مُهِيّاً وَهُوَ مُوسِرٌ وَطَلَبَتْ مِنْهُ نَفَقَةَ خَادِمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ غَيْرِ مَمْلُوكِينَ هَا فَهَلْ لَيْسَ لَهَا مُطَالَبَتُهُ إِلَّا بِنَفَقَةِ خَادِمٍ وَاحِدٍ مَمْلُوكٍ هَا إِنْ كَانَ هَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى الْمَنْكُوحَةُ إِذَا كَانَتْ أَمَةً لَا تَسْتَحِقُّ نَفَقَةَ الْخَادِمِ وَنَفَقَةَ الْخَادِمِ لِبَنَاتِ الْأَشْرَافِ وَفِي الْعَتَائِيَةِ لِلزَّوْجِ أَنْ يَسْتَحْدِمَ خَادِمَهَا فَإِذَا أَبَتْ الْحِدْمَةَ فَلَا نَفَقَةَ. خِرَاطَةُ الرِّوَايَاتِ.

(أقول) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَقَيَّدَ بِالْخَادِمِ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَةُ أَكْثَرِ مِنْ خَادِمٍ وَاحِدٍ هَا وَهَذَا عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَفْرَضُ لِحَادِمَيْنِ ثُمَّ قَالَ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَذْهَبَ الْإِقْتِصَارُ عَلَى وَاحِدٍ مُطْلَقًا وَالْمَأْخُودُ بِهِ عِنْدَ الْمَشَايخِ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَالذَّخِيرَةِ لَوْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ لَا يَكْفِيهِمْ خَادِمٌ وَاحِدٌ فَرَضَ عَلَيْهِ لِحَادِمَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِمْ اتِّفَاقًا اهـ.

(سئل) فِيهَا إِذَا امْتَنَعَتْ مِنَ السُّكْنَى مَعَ جَارِيَةٍ زَوْجُهَا فَهَلْ لَيْسَ هَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ عَلَى الْمُخْتَارِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْإِسْتِخْدَامِ فَلَا يَسْتَغْنِي عَنْهَا.

(سئل) فِي ذِمِّيٍّ لَهُ أَوْلَادٌ أَخٌ أَيْتَامٌ لَا مَالَ لَهُمْ وَهُمْ أُمَّ مُسْلِمَةٌ تُكَلِّفُ عَمَّهُمُ الْمَذْكَورَ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِمْ فَهَلْ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تَحِبُّ النَّفَقَةُ مَعَ الْإِخْتِلَافِ دِينًا إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ الذَّمِّيِّنَ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَتَزَعُمُ أَنَّ هَا نَفَقَةَ الْعِدَّةِ فِي تَرْكِهٍ فَهَلْ لَيْسَ هَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ لَا تَحِبُّ النَّفَقَةُ بِأَنْوَاعِهَا لِمُعْتَدَةِ مَوْتٍ مُطْلَقًا وَلَوْ حَامِلًا إِلَّا إِذَا كَانَتْ أُمَّ وَلَدٍ وَهِيَ حَامِلٌ مِنْ مَوْلَاهَا فَلَهَا النَّفَقَةُ مِنْ كُلِّ الْمَالِ جَوْهَرَةً اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أُمَّ وَلَدِهِ الْحَامِلِ مِنْهُ وَخَلَفَ تَرْكَةً هَلْ تُفْرَضُ هَا النَّفَقَةُ فِي

تَرْكَبَهُ.

(الجواب): نَعَمْ هَا النَّفَقَةُ فِي مَالِهِ حَتَّى تَضَعَ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ ابْنُ نُجَيْمٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ كَبِيرَةً وَالزَّوْجُ صَغِيرًا فَقِيرًا وَلَهُ أَبٌ فَهَلْ يَسْتَدِينُ الْأَبُ لِنَفَقَتِهَا ثُمَّ يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْإِبْنِ إِذَا أَيْسَرَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْحَانِيَّةِ وَإِذَا كَانَتْ كَبِيرَةً وَلَيْسَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ لَا تَحِبُّ عَلَى الْأَبِ نَفَقَةَ امْرَأَةٍ وَلَدِهِ وَيَسْتَدِينُ الْأَبُ لِنَفَقَتِهَا ثُمَّ يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْإِبْنِ إِذَا أَيْسَرَ اهـ.

(أقول) قَالَ الْحَيْثُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ وَكَذَا فِي الرَّيْلَعِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ غَابَ عَنْ زَوْجَتِهِ هَلْ تَحِبُّ عَلَى أَبِيهِ نَفَقَتِهَا؟

(الجواب): لَا تَحِبُّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْخُلَاصَةِ وَتُؤَمَّرُ بِالِاسْتِدَانَةِ وَالرُّجُوعِ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ.

(أقول) هَذَا مُوَافِقٌ لِمَا فِي مَتْنِ الْمُتَقَى وَمَتْنِ الْمُخْتَارِ مِنْ أَنَّ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ إِنْ كَانَ صَغِيرًا فَقِيرًا أَوْ زَمَنًا هـ فَإِنْ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا غَنِيًّا أَوْ كَبِيرًا غَيْرَ زَمَنِ لَا تَحِبُّ نَفَقَةَ زَوْجَتِهِ عَلَى أَبِيهِ لِأَنَّ نَفَقَتَهُ لَا تَحِبُّ حِينَئِذٍ عَلَى أَبِيهِ نَفَقَةَ زَوْجَتِهِ بِالْأُولَى وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ يَشْمَلُ الْكَبِيرَ الْعَائِبَ إِذَا كَانَ غَيْرَ زَمَنِ أَوْ كَانَ غَنِيًّا فَلَا تَحِبُّ نَفَقَتَهُ عَلَى أَبِيهِ فَكَذَلِكَ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي بَابِ الْمَهْرِ صَرَّحَ فِي مَتْنِ التَّنْوِيرِ بِأَنَّ الصَّغِيرَ الْفَقِيرَ إِذَا زَوَّجَهُ أَبُوهُ امْرَأَةً لَا يُطَالَبُ بِمَهْرِهَا إِلَّا إِذَا صُمِنَتْ كَمَا فِي النَّفَقَةِ قَالَ شَارِحُهُ الْعَلَايِيُّ فَإِنَّهُ لَا يُؤَاخَذُ بِهَا إِلَّا إِذَا صُمِنَ اهـ.

وَهَذَا قَوْلٌ آخَرُ مُقَابِلٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُتَقَى وَالْمُخْتَارِ وَعَزَاهُ فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ إِلَى الْمَبْسُوطِ فَهَذَا فِي الْفَقِيرِ الصَّغِيرِ الْوَاجِبَةِ نَفَقَتُهُ عَلَى أَبِيهِ فَكَيْفَ الْغَنِيِّ الْكَبِيرِ الْحَاضِرُ أَوْ الْعَائِبُ وَفِي الْحَانِيَّةِ وَلَيْسَ عَلَى الْأَبِ نَفَقَةُ زَوْجَةِ الْإِبْنِ وَفِي الْخُلَاصَةِ يُجْبَرُ الْإِبْنُ عَلَى نَفَقَةِ زَوْجَةِ أَبِيهِ وَلَا يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى نَفَقَةِ زَوْجَةِ ابْنِهِ وَفِي رِوَايَةٍ إِنَّمَا تَحِبُّ نَفَقَةَ زَوْجَةِ الْأَبِ إِذَا كَانَ الْأَبُ مَرِيضًا أَوْ بِهِ زَمَانَةٌ يَحْتَاجُ إِلَى الْخِدْمَةِ وَإِلَّا فَلَا قَالَ فِي الْمَحِيطِ فَعَلَى هَذَا لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأَبِ وَالْإِبْنِ فَإِنَّ الْإِبْنَ إِذَا كَانَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى نَفَقَةِ خَادِمِهِ اهـ.

قَالَ فِي الْبَحْرِ وَظَاهِرُ مَا فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّ الْمَذْهَبَ عَدَمُ وَجُوبِ نَفَقَةِ امْرَأَةِ الْأَبِ أَوْ جَارِيَتِهِ أَوْ أُمِّ وَلَدِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ بِالْأَبِ عِلَّةً وَأَنَّ الْقَوْلَ بِالْوُجُوبِ مُطْلَقًا هُوَ رِوَايَةٌ عَنْ أَبِي يُوسُفَ اهـ وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَذْهَبُ ذَلِكَ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَذْهَبُ أَيْضًا عَدَمُ وَجُوبِ نَفَقَةِ امْرَأَةٍ

الإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ بِالْأَوَّلَى لِأَنَّ خِدْمَةَ الْأَبِ وَاجِبَةٌ عَلَى الْإِبْنِ دُونَ الْعَكْسِ فَإِذَا لَمْ تَحِبْ نَفَقَةَ خَادِمَةِ الْأَبِ عَلَى الْإِبْنِ لَا تَحِبُّ نَفَقَةَ خَادِمَةِ الْإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ إِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ ظَهَرَ لَكَ ضَعْفُ مَا فِي الْمُجْتَبَى وَعَزَاهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ إِلَى وَاقِعَاتِ قَدْرِي أَفَنَدِي مِنْ أَنَّهُ يُجْبِرُ الْأَبُ عَلَى نَفَقَةِ امْرَأَةِ ابْنِهِ الْغَائِبِ إِنْ لَا شُبْهَةٌ أَنَّهُ لَا يُعَارِضُ مَا فِي الْكُتُبِ الَّتِي قَدَمْنَاهَا مُتَوْنًا وَشُرُوحًا وَفَتَاوَى وَلِذَا لَمْ يُعَوَّلْ عَلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ هُنَا بَلْ أَفْتَى بِمَا فِي عَامَّةِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ الْمُعْتَمَدَةِ تَبَعًا لِعُمْدَةِ الْمُتَأَخِّرِينَ الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ وَالشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ الْحَائِكِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْنَى مَا فِي الْمُجْتَبَى أَنَّ الْأَبَ يُجْبِرُهُ الْقَاضِي عَلَى دَفْعِ النَّفَقَةِ لِتَكُونَ دَيْنًا عَلَى ابْنِهِ الْغَائِبِ يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ فَلَمْ تَكُنِ النَّفَقَةُ وَاجِبَةً عَلَى الْأَبِ بَلْ هِيَ عَلَى الْإِبْنِ وَرَبَّمَا يُؤَيِّدُ هَذَا التَّوْفِيقُ مَا تَقَدَّمَ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ السَّابِقِ عَنِ الْحَانِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْأَبَ يَسْتَدِينُ لِنَفَقَةِ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ عَاجِزَةٍ عَنِ الْكَسْبِ لَهَا ابْنٌ بَالِغٌ فَقِيرٌ كَسُوبٌ فَهَلْ عَلَى الْإِبْنِ أَنْ يَدْخُلَ أُمُّهُ فِي نَفَقَتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْخُلَاصَةِ الْمُخْتَارِ فِي الْفَقِيرِ الْكَسُوبِ أَنْ يَدْخُلَ الْأَبَوَيْنِ فِي نَفَقَتِهِ بَحْرٌ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَجْنُونَةٍ مَانِعَةٍ نَفْسَهَا مِنَ الزَّوْجِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَهَلْ لَا نَفَقَةَ لَهَا مَا دَامَتْ كَذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّارِخَانِيَةِ إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ رَتْقَاءَ أَوْ قَرْنَاءَ أَوْ صَارَتْ مَجْنُونَةً أَوْ أَصَابَهَا بَلَاءٌ يَمْنَعُ الْجِمَاعَ أَوْ كَبُرَتْ حَتَّى لَا يُمَكِّنَ وَطُوعُهَا بِحُكْمِ كِبَرِهَا كَانَ لَهَا النَّفَقَةُ سَوَاءً أَصَابَتْهَا هَذِهِ الْعَوَارِضُ بَعْدَمَا انْتَقَلَتْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ أَوْ قَبْلَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَانِعَةً نَفْسَهَا مِنَ الزَّوْجِ بِغَيْرِ حَقٍّ. اهـ أَنْقَرُويُّ.

(سئل) فِي حُرَّةٍ مَرِيضَةٍ لَهَا زَوْجٌ مُوسِرٌ وَهِيَ لَا تَمْنَعُ نَفْسَهَا مِنْهُ وَلَهَا خَادِمَةٌ مَمْلُوكَةٌ لَهَا لَا

شُغْلٌ لَهَا غَيْرُ خِدْمَتِهَا بِالْفِعْلِ فَهَلْ يُفْرَضُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا وَنَفَقَةُ الْخَادِمَةِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَنْفَقَ عَلَى مُعْتَدَةِ الْغَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا ثُمَّ أَبَتِ التَّزَوُّجَ بِهِ وَقَدْ كَانَ

دَفَعَ ذَلِكَ لَهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ أَتَّفَقَ عَلَى مُعْتَدَةِ الْغَيْرِ بِشَرْطِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فَإِنْ تَزَوَّجَتْهُ لَا يَرْجِعُ مُطْلَقًا وَإِنْ أَبَتْ فَلَهُ الرُّجُوعُ إِنْ كَانَ دَفَعَ لَهَا وَإِنْ أَكَلَتْ مَعَهُ فَلَا رُجُوعَ مُطْلَقًا هـ.

بَحْرٌ عَنِ الْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرِهِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي أَيَّتَامٍ فَقَرَاءَ هُم ابْنُ عَمٍّ عَصَبَةٌ فَهَلْ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُمْ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَحْرَمٍ وَإِنْ كَانَ وَارِثًا وَشَرَطَ النِّفَقَةَ أَنْ يَكُونَ مُحَرَّمًا كَمَا مَرَّ.

(سئل) فِي مَرِيضَةٍ انْتَقَلَتْ إِلَى دَارِ أَبَوَيْهَا وَطَلَبَ زَوْجُهَا نَقْلَهَا إِلَى مَسْكَنِهِ الشَّرْعِيِّ

فَامْتَنَعَتْ مَعَ إِمْكَانِ ذَلِكَ فَهَلْ لَا يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ مَرَضَتْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ بَعْدَ الدُّخُولِ فَانْتَقَلَتْ إِلَى بَيْتِ أَبِيهَا قَالُوا إِنْ

كَانَتْ بِحَالٍ يُمْكِنُ النُّقْلُ إِلَى مَنْزِلِ الزَّوْجِ بِمَحْفَظَةٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلَمْ تَنْتَقِلْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَإِنْ كَانَ لَا يُمْكِنُ نَقْلَهَا فَلَهَا النِّفَقَةُ بِحُرِّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَرَضَ عَلَى نَفْسِهِ لِطِفْلِهِ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا وَآذَنَ لِأُمِّ الطِّفْلِ الْمُطْلَقَةِ فِي صَرْفِ

ذَلِكَ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ فَصَرَفَتْ عَلَى ابْنِهَا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَمَاتَ الْأَبُ عَنْ تَرِكَةٍ وَتُرِيدُ الْأُمُّ الرُّجُوعَ بِذَلِكَ فِي التَّرِكَةِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ قَائِلًا وَقَدْ أَوْضَحْتَ ذَلِكَ فِي حَاشِيَتِي عَلَى

الْبَحْرِ وَمَرَّ نَظِيرُهُ.

(سئل) فِي أَيَّتَامٍ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبَ لَهُمْ جَدَّةٌ لِأُمِّ مُوسِرَةٍ وَخَالَاتٌ مُوسِرَاتٌ فَهَلْ

تَكُونُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى جَدَّتِهِمُ الْمَزْبُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اسْتَوَيَا فِي الْمَحْرَمِيَّةِ كَعَمٍّ وَخَالَ رُجَحَ الْوَارِثِ لِلْحَالِ مَا لَمْ يَكُنْ

مُعْسِرًا فَيَجْعَلُ كَالْمَيْتِ شَرْحُ التَّنْوِيرِ وَالْجَدَّةُ هُنَا وَارِثَةٌ لِلْحَالِ فَالنِّفَقَةُ عَلَيْهَا.

(سئل) فِي مُعْسِرٍ ذِي عِيَالٍ عَاجِزٍ عَنِ الْكَسْبِ لَهُ ابْنَاتٌ مُوسِرَاتٌ هَلْ تَلْزِمُهُنَّ

نَفَقَتُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَجِبُ عَلَى مُوسِرٍ يَسَارُ الْفِطْرَةَ النِّفَقَةُ لِأُصُولِهِ وَلَوْ آبَاءُ أُمِّهِ ذَخِيرَةٌ وَتَمَامُهُ

فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ لَهَا مَالٌ مُخْلَفٌ عَنْ أَبِيهَا تَحْتَ يَدِ وَصِيِّهَا أَبَتْ أُمُّهَا الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا إِلَّا مِنْ

مَالِهَا الْمَذْكُورِ وَالتَّزَمَتْ جَدَّتُهَا لِأَبِيهَا الْإِنْفَاقَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ نَفْسِهَا مُتَبَرِّعَةً وَإِنْفَاءَ مَالِ الصَّغِيرَةِ

لَهَا وَفِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلصَّغِيرَةِ فَهَلْ تُجَابُ الْجَدَّةُ إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْمُنْيَةِ تَزَوَّجَتْ أُمُّ صَغِيرٍ تُؤَيِّ أَبُوهُ وَأَرَادَتْ تَرْبِيَّتَهُ بِلَا نَفَقَةٍ مُقَدَّرَةٍ وَأَرَادَ وَصِيُّهُ تَرْبِيَّتَهُ بِهَا دَفَعَ إِلَيْهَا لَا إِلَيْهِ إِنْقَاءً لِمَالِهِ وَفِي الْحَاوِي تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ وَأَرَادَتْ تَرْبِيَّتَهُ بِنَفَقَةٍ وَالتَّرَمَةُ ابْنُ الْعَمِّ مَجَانًا وَلَا حَاضِنَةٌ لَهُ فَلَهُ ذَلِكَ اهـ.  
شَرَحُ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ مِنَ الْحَضَانَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْمَنْحِ.

(أقول) ظَاهِرُ اسْتِدْلَالِ الْمُؤَلِّفِ بِذَلِكَ أَنَّ الْيَتِيمَةَ فِي صُورَةِ السُّؤَالِ تُدْفَعُ لِلْجَدَّةِ الْمُتَبَرِّعَةِ مَعَ أَنَّ الْحَضَانَةَ لِلْأُمِّ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي السُّؤَالِ أَنَّهَا سَاقِطَةُ الْحَضَانَةِ بِتَزَوُّجِ وَنَحْوِهِ وَفِي دَفْعِهَا لِلْجَدَّةِ إِبْطَالٌ لِحَقِّ الْأُمِّ فِي الْحَضَانَةِ وَقَدْ يُقَالُ فِيهَا نَقْلُهُ عَنِ الْمُنْيَةِ دَلِيلٌ عَلَى دَفْعِهِ لِلْجَدَّةِ الْمُتَبَرِّعَةِ إِنْقَاءً لِمَالِهِ وَبَيَّانُهُ أَنَّ الْأُمَّ فِي مَسْأَلَةِ الْمُنْيَةِ لَمَّا تَزَوَّجَتْ سَقَطَتْ حَضَانَتُهَا فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيِّ فَإِذَا تَبَرَّعَتْ بِالنَّفَقَةِ تَقْدَمُ عَلَى الْوَصِيِّ الطَّالِبِ لِلنَّفَقَةِ إِنْقَاءً لِمَالِ الصَّغِيرِ وَإِنْ كَانَتْ تَرْبِيَّتُهُ فِي حَبْرِ زَوْجِهَا الْأَجْنَبِيِّ عَنْهُ وَلَا يُقَالُ إِنَّمَا قُدِّمَتْ عَلَى الْوَصِيِّ لِإِنْقَاءِ مَالِهِ وَلِكُونِهَا أَشْفَقَ عَلَيْهِ مِنَ الْوَصِيِّ لِأَنَّا نَقُولُ الْعِلَّةُ إِنْقَاءُ مَالِهِ فَقَطْ بِدَلِيلِ مَسْأَلَةِ الْحَاوِي فَإِنَّهُ مُصَرِّحٌ بِدَفْعِهِ لِابْنِ الْعَمِّ الْمُتَبَرِّعِ إِنْقَاءً لِمَالِهِ وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ الطَّالِبَةُ لِلنَّفَقَةِ أَشْفَقَ فَعِلِمٌ أَنَّ مَصْلَحَةَ إِنْقَاءِ مَالِهِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ كَوْنِهِ عِنْدَ أُمِّهِ السَّاقِطَةِ الْحَضَانَةَ وَإِذَا تَبَرَّعَتِ الْأُمُّ السَّاقِطَةُ الْحَضَانَةَ وَدَفَعَ إِلَيْهَا إِنْقَاءً لِمَالِهِ مَعَ كَوْنِهَا تَرْبِيَّتُهُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي يَنْظُرُ إِلَيْهِ سَرًّا وَيُطْعِمُهُ نَزْرًا فَدَفَعَهُ إِلَى جَدَّتِهِ فِي مَسْأَلَتِنَا أَوَّلَى لِأَنَّ لَهَا حَقَّ الْحَضَانَةِ فِي الْجُمْلَةِ وَلَهَا شَفَقَةٌ عَلَيْهِ وَفِي دَفْعِهِ إِلَيْهَا إِنْقَاءُ مَالِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ التَّبَرُّعَ بِأُجْرَةِ الْحَضَانَةِ كَالْتَّبَرُّعِ بِالنَّفَقَةِ لِأَنَّهَا مِنْهَا فَإِنْ قُلْتَ يَرِدُ عَلَيْكَ مَا مَرَّ فِي بَابِ الْحَضَانَةِ عَنِ الْحَانِيَّةِ صَغِيرَةٍ لَهَا أَبٌ مُعْسِرٌ وَعَمَّةٌ مُوسِرَةٌ أَرَادَتْ الْعَمَّةُ أَنْ تُرَبِّيَ الْوَلَدَ بِهَا لَهَا مَجَانًا وَلَا تَمْنَعُهُ عَنِ الْأُمِّ وَالْأُمُّ تَأْتِي ذَلِكَ وَتُطَالِبُ الْأَبَ بِالأُجْرَةِ وَنَفَقَةِ الْوَلَدِ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقَالُ لِلْأُمِّ إِمَّا أَنْ تُنْسِكِيَ الْوَلَدَ بِغَيْرِ أَجْرٍ وَإِمَّا أَنْ تَدْفِعِيهِ إِلَى الْعَمَّةِ اهـ فَقَدْ جَعَلَ الْعَمَّةُ الْمُتَبَرِّعَةَ أَوَّلَى مِنَ الْأُمِّ عِنْدَ إِعْسَارِ الْأَبِ وَمَفْهُومُهُ كَمَا قَالَ الشُّرَنْبِلَائِيُّ وَالْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ الأُجْرَةِ لِلْأُمِّ نَظَرًا لِلصَّغِيرِ اهـ.

وَهُنَا فِي مَسْأَلَتِنَا لِلصَّغِيرَةِ مَالٌ فَيَدْفَعُ مِنْهُ الأُجْرَةَ لِلْأُمِّ نَظَرًا لَهَا فِي إِنْقَائِهَا عِنْدَ أُمِّهَا قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ كَانَ أَبُوهَا مُوسِرًا.

قُلْتُ قَدْ عَلِمْتُ بِمَا مَرَّ أَنَّ النَّظَرَ لَهَا فِي إِبْقَاءِ مَا لَهَا الْمُحْتَاجَةِ إِلَيْهِ فِي صَغَرِهَا وَكِبَرِهَا أَوَّلَى مِنَ النَّظَرِ لَهَا فِي إِبْقَائِهَا عِنْدَ أُمِّهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ أَبُوهَا مُوسِرًا فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِدَفْعِ الْأُجْرَةِ مِنْ مَالِهِ فَإِنْ فِيهِ نَظَرًا لَهَا بِلاَ ضَرَرٍ عَلَيْهَا وَالحَاصِلُ أَنَّهُ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ فَإِنْ الْمَقْيَسُ عَلَيْهِ لَا ضَرَرَ فِيهِ لِلصَّغِيرَةِ أَصْلًا بِخِلَافِ الْمَقْيَسِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَفْعٌ مِنْ جِهَةٍ لَكِنْ فِيهِ ضَرَرٌ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى وَهَذَا ظَهَرَ الْجَوَابُ عَنْ حَادِثَةِ الْفَتَوَى فِي زَمَانِنَا وَهِيَ صَغِيرٌ تُوَفِّقَتْ أُمُّهُ وَتَرَكَتْ لَهُ مَالًا وَلَهُ أَبٌ مُعْسِرٌ وَجَدَّةٌ لِأُمِّ وَجَدَّةٌ لِأَبٍ مُتَزَوِّجَةٌ بِجَدِّ الصَّغِيرِ وَأَرَادَتْ أُمُّ أُمِّهِ تَرْبِيَتَهُ بِأَجْرِ مِنْ مَالِهِ وَأُمُّ أَبِيهِ تَرْصِي بِتَرْبِيَتِهِ بِجَانًا وَقَدْ كُنْتُ كَتَبْتُ عِنْدَ وَقُوعِ الْحَادِثَةِ رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا الْإِبَانَةُ عَنْ أَخِذِ الْأُجْرَةِ عَلَى الْحَصَانَةِ وَمِلْتُ فِيهَا إِلَى الْجَوَابِ بِدَفْعِهِ لِجَدَّتِهِ الْمُتَبَرِّعَةِ لِمَا ذَكَرْتَهُ آتِفًا وَهُوَ ظَاهِرٌ عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ كَمَا عَلِمْتُ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِي الزَّوْجِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ وَتَحَشَّى زَوْجَتَهُ أَنْ لَا يُنْفِقَ عَلَيْهَا وَتُرِيدُ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ كَفِيلًا بِنَفَقَةِ شَهْرٍ فَهَلْ يُجِيبُهَا الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَقَدْ أَفْتَى بِمِثْلِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(أقول) وَأَطْلَقَهُ فَشَمَلَ صِحَّةَ الْكِفَالَةِ بِهَا وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَفْرُوضَةً وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الدَّخِيرَةِ وَيَأْتِي تَمَامُهُ قَرِيبًا.

(سئل) فِي حَاضِنَةٍ لِابْنِهَا تُرِيدُ الدَّعْوَى عَلَى جَدِّ الْإِبْنِ بِنَفَقَةِ مَاضِيَةٍ مَفْرُوضَةٍ عَلَيْهِ لِلْإِبْنِ وَحَبْسَهُ بِذَلِكَ وَهُوَ فَقِيرٌ فَهَلْ لَا يُجْبَسُ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي الزَّوْجِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ شَهْرًا وَدَفَعَ لِزَوْجَتِهِ نَفَقَةَ شَهْرٍ وَتَكَلَّفَهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِكَفِيلٍ يَكْفُلُهُ إِلَى إِيَابِهِ فَهَلْ لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي كِفَالَةِ النِّفَقَةِ لِلزَّوْجَةِ بَعْدَ فَرْضِهَا هَلْ تَكُونُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ الْكِفَالَةُ بِالنِّفَقَةِ قَبْلَ الْفَرْضِ أَوْ التَّرَاضِي عَلَى مُعَيَّنٍ لَا تَصِحُّ وَبَعْدَ أَحَدِهِمَا تَصِحُّ كَمَا فِي الدَّخِيرَةِ بَحْرٌ تَحْتَ قَوْلِهِ وَلَا يَجِبُ نَفَقَةُ مَضَتْ إِلَّا بِالرِّضَا أَوْ الْقَضَاءِ.

(أقول) هَذَا فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الْكِفَالَةِ لِمُرِيدِ السَّفَرِ أَمَّا فِيهَا فَتَصِحُّ مُطْلَقًا كَمَا قَدَّمْنَاهُ آتِفًا عَنْ الدَّخِيرَةِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ تِلْكَ الْمَسْأَلَةَ مَبْنَاهَا عَلَى الْإِسْتِحْسَانِ رِفْقًا بِالزَّوْجَةِ كَمَا قَالُوهُ فَلِذَا لَمْ



يُشْتَرَطُ فِي صِحَّتِهَا الْفَرَضُ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ لَكِنْ نَقَلَ عَنِ التَّارِخَانِيَةِ عَنْ كِتَابِ الْأَقْضِيَةِ رَجُلٌ ضَمِنَ لِمَرْأَةٍ النَّفَقَةَ وَالْمَهْرَ فَإِنْ ضَمَانَ النَّفَقَةَ بَاطِلٌ إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ لِكُلِّ شَهْرٍ شَيْئًا وَمَعْنَاهُ أَنَّ الزَّوْجَ مَعَ الْمَرْأَةِ يَصْطَلِحَانِ عَلَى شَيْءٍ مُقَدَّرٍ لِنَفَقَةِ كُلِّ شَهْرٍ ثُمَّ يَضْمَنُهُ رَجُلٌ فَحِينَئِذٍ يُجَوُزُ الضَّمَانُ وَلَكِنْ لَا يَلْزَمُهُ الضَّمَانُ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ أَهـ ثُمَّ قَالَ الرَّمْلِيُّ وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَوْ كَفَلَ بِالنَّفَقَةِ كُلَّ شَهْرٍ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ لَزِمَهُ شَهْرٌ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَقَعُ عَلَى الْأَبَدِ وَعَلَيْهِ الْفَتَاوَى وَذَكَرَ فِي الْخُلَاصَةِ أَنَّ الْأَبَّ لَا يُطَالِبُ بِمَهْرِ زَوْجَةِ ابْنِهِ وَنَفَقَتِهَا إِلَّا أَنْ يَضْمَنَ وَأَطْلَقَ فَظَاهِرُهُ جَوَازُ الضَّمَانِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمُقَيَّدِ وَحُمِلَ عَلَيْهِ مُتَعَيِّنٌ تَوْفِيقًا بَيْنَ كَلَامِهِمْ أَهـ أَيْ فَيُحْمَلُ كَلَامُ مَنْ أَطْلَقَ صِحَّةَ الْكِفَالَةِ بِهَا عَلَى مَا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْفَرَضِ أَوْ التَّرَاضِي وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَسْأَلَةَ مُرِيدِ السَّفَرِ كَذَلِكَ وَقَوْلُ الدَّخِيرَةِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَفْرُوضَةً لَا يُنَافِي اشْتِرَاطَ التَّرَاضِي وَالْإِصْطِلَاحَ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ تَوْفِيقًا بَيْنَ كَلَامِهِمْ أَيْضًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي الزَّوْجَةِ إِذَا كَانَتْ صَغِيرَةً مُطِيقَةً لِلْوُطْءِ فَهَلْ تَحِبُّ نَفَقَتَهَا عَلَى زَوْجِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْبَرَازِيَّةِ وَلَا نَفَقَةَ لِصَغِيرَةٍ لَا تَصْلُحُ لِلْجَمَاعِ وَإِنْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَتْ تَصْلُحُ لِلْمُؤَانِسَةِ لَا غَيْرُ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنْ ظَنَّ هَذَا الزَّوْجُ لُزُومَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ فَالْتَزَمَ لَا يَلْزَمُ وَالْإِلْتِزَامُ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا أَوْ مَرِيضًا لَا يُطِيقُ يَلْزَمُهُ النَّفَقَةُ وَالْأَبُّ لَا يُؤَاخِذُ بِهَا بِلَا ضَمَانٍ أَهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَرَضَ عَلَيْهِ الْقَاضِي لَوْلَدِيهِ الصَّغِيرَيْنِ نَفَقَةً فَوْقَ الْقَدْرِ الْمَعْرُوفِ وَفَوْقَ مَا يَكْفِيهِمَا بِكَثِيرٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَمْرُهُ لِلْقَاضِي وَأَخْبَرَهُ جَمَاعَةٌ بِفَقْرِهِ فَحَطَّ عَنْهُ جَانِبًا وَأَبْقَى قَدْرَ مَا يَكْفِيهِمَا بِالْمَعْرُوفِ فَهَلْ يَكُونُ الْحَطُّ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ ثُمَّ يَنْظَرُ إِنْ كَانَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الصُّلْحُ أَكْثَرَ مِنْ نَفَقَتِهِمْ بِزِيَادَةٍ يَسِيرَةٍ فَهِيَ عَفْوٌ وَهِيَ مَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْدِيرِ الْمُقَدِّرِينَ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدْخُلُ طَرِحَتْ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ الْمَصَالِحُ عَلَيْهِ أَقَلُّ بَانَ كَانَ لَا يَكْفِيهِمْ يَرَادُ إِلَى مَقْدَارِ كِفَايَتِهِمْ بَحْرٌ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ عَاجِزَةٍ لَهَا ابْنٌ أَخٍ بَيْتِمْ غَنِيٌّ فَهَلْ يُؤْمَرُ الْوَصِيُّ بِدَفْعِ نَفَقَتِهَا مِنْ مَالِ

الْبَيْتِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ تَحْتَ قَوْلِهِ وَلِقَرِيبٍ مُحَرِّمٍ فَقِيرٍ عَاجِزٍ عَنْ

الْكَسْبِ بِقَدْرِ الْإِرْثِ.

(سئل) فِي مُطَلَّقَةٍ مَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَهَا ابْنٌ رَضِيعٌ تَطْلُبُ مِنْ أَبِيهِ عَلَى إِرْضَاعِهِ أَجْرَةً زَائِدَةً وَالْأَجْنَبِيَّةُ تُرْضِعُهُ حِجَابًا فَهَلْ تَكُونُ الْأَجْنَبِيَّةُ أَوْلَى فَرَضِعُهُ عِنْدَ أُمِّهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ امْتَنَعَتْ مِنَ الْحَبْرِ وَالطَّحْنِ وَهِيَ يَمِّنُ لَا يُخْدَمُ لِعَلَّةٍ بِهَا فَهَلْ عَلَى رَوْحِهَا أَنْ يَأْتِيَهَا بِطَعَامٍ مُهِيًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ أَبَتْ إِرْضَاعَ وَلَدِهَا فَهَلْ لَا تُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ وَيَسْتَأْجِرُ الْأَبُ مَنْ تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تُجْبَرُ الْأُمُّ لِتُرْضِعَ وَلَدَهَا يُعَيَّنُ قَضَاءُ وَإِنْ لَزِمَهَا دِيَانَةٌ لِأَنَّهُ كَالنَّفَقَةِ وَهِيَ عَلَى الْأَبِ وَإِطْلَاقُهُ يَعُمُّ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ وَلَا لِلصَّغِيرِ مَالٌ وَذَكَرَ الْخَصَّافُ أَنَّهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تُجْبَرُ قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَفِي الْحَانَبِيَّةِ تُجْبَرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عِنْدَ الْكُلِّ وَمَا إِذَا لَمْ يَجِدْ مَنْ تُرْضِعُهُ أَوْ وَجَدَ إِلَّا أَنَّ الْوَلَدَ لَا يَأْخُذُ ثَدْيَ غَيْرِهَا لِأَنَّهُ يَتَغَدَّى بِالذَّهْنِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَائِعَاتِ لَكِنْ الْأَصَحُّ أَنَّهَا تُجْبَرُ أَيْضًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَقَالَ فِي الْفَتْحِ إِنَّهُ الْأَصُوبُ لِأَنَّ قَصْرَ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَسْتَأْنِسِ الطَّعَامَ عَلَى الذَّهْنِ وَالشَّرَابِ سَبَبٌ لِمَرْضِهِ وَمَوْتِهِ.

وَيَسْتَأْجِرُ الْأَبُ مَنْ تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا لِأَنَّ الْحِصَانَةَ وَالنَّفَقَةَ عَلَيْهِ نَهْرٌ.

وَفِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ وَلَا تُجْبَرُ مَنْ لَهَا الْحِصَانَةُ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ لَهَا بِأَنْ لَمْ يَأْخُذْ ثَدْيَ غَيْرِهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَبِ وَلَا لِلصَّغِيرِ مَالٌ.

(سئل) فِي حَاضِنَةٍ لِابْنِهَا تَكْفَلَتْ بِنَفَقَتِهِ مُدَّةً ثُمَّ عَجَزَتْ عَنْ ذَلِكَ وَلَهُ مَالٌ تَحْتَ يَدِ إِخْوَتِهِ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ.

(الجواب): نَعَمْ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّلْبِيِّ فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ لَهَا زَوْجٌ غَنِيٌّ طَلَّقَهَا وَبَانَ مِنْهُ بِإِنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا وَلَهَا مِنْهُ بِنْتُ صَغِيرَةٌ فَأَرَادَتْ السَّفَرَ بِهَا فَمَنَعَهَا حَتَّى تَتَكَفَّلَ بِبَيْتِهَا مَا دَامَتْ مُسَافِرَةً فَتَكْفَلْتُهَا فَهَلْ تَكُونُ هَذِهِ الْكِفَالَةُ صَحِيحَةً أَمْ لَا وَإِذَا عَجَزَتْ عَنْهَا كَيْفَ التَّخَلُّصُ لِدَفْعِ الضَّرَرِ.

أَجَابَ: الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ هَذَا التَّكْفُلَ غَيْرُ لَازِمٍ إِذْ هُوَ التَّرَامُ مَا لَا يُلْزَمُ وَإِنَّمَا صَحَّحَهُ مَشَاجِئُنَا فِيمَا إِذَا خَالَعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ وَقَعَ بَدَلًا عَنْ تَخْلِصِهَا نَفْسَهَا وَلَهَا أَنْ تَرْفَعَ أَمْرَهَا

لِلْحَاكِمِ فَيَأْمُرُهَا بِالِاسْتِدَانَةِ لِنَفَقَةِ الصَّغِيرَةِ الْمَذْكُورَةِ لِيَرْجِعَ بِنَظِيرِ ذَلِكَ عَلَى أَبِيهَا اهـ مُلْخَصًا  
وَمَرَّ قَرِيبًا عَنِ الْبَرَازِيَةِ قَوْلُهُ وَلَوْ ظَنَّ هَذَا الزَّوْجُ لُزُومَ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ فَالْتَزَمَ لَا يَلْزَمُ وَالِالْتِزَامُ  
بَاطِلٌ وَمِثْلُهُ فِي الْحَثَرِيَةِ مِنَ النَّفَقَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَعَهَّدَ زَيْدٌ بِأَنْ يُنْفِقَ عَلَى وَلَدَيْ بِنْتِهِ الصَّغِيرَيْنِ وَهَهُمَا أَبٌ حَاضِرٌ مُوسِرٌ  
وَيُرِيدُ زَيْدٌ الْآنَ الرَّجُوعَ عَنْ تَعَهُدِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ لِمَا مَرَّ آنَفًا.

(سئل) فِي صِغَارٍ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبَ وَهُمْ أَبٌ مُعْسِرٌ غَابَ وَتَرَكَهُمْ بِلَا نَفَقَةٍ وَلَا مُنْفِقٍ  
وَلَهُ أَخَوَانِ مُوسِرَانِ حَاضِرَانِ هَلْ يُؤْمَرَانِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الصَّغَارِ لِيَرْجِعَا عَلَى أَبِيهِمْ إِذَا أَيْسَرَ؟  
(الجواب): نَعَمْ فِي الذَّخِيرَةِ إِذَا كَانَ الْأَبُ مُعْسِرًا وَالْأُمُّ مُوسِرَةً تَوْمَرُ أَنْ تُنْفِقَ مِنْ مَالِهَا  
عَلَى الْوَلَدِ فَيَكُونُ دَيْنًا تَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ لِأَنَّ نَفَقَةَ الصَّغِيرِ عَلَى الْأَبِ وَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا  
كَنَفَقَةِ نَفْسِهِ فَكَانَتْ الْأُمُّ قَاضِيَةً حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ بِأَمْرِ الْقَاضِي فَتَرْجِعُ عَلَيْهِ إِذَا أَيْسَرَ ثُمَّ جَعَلَ  
الْأُمُّ أَوَّلَى بِالتَّحْمَلِ مِنْ سَائِرِ الْأَقَارِبِ بَحْرٌ وَنَقَلَ الْمُؤَلَّفُ عَنْ خَطِّ جَدِّهِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
الْعِمَادِيِّ قَالَ وَيُفْهَمُ بِمَا فِي الذَّخِيرَةِ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً تَسْتَدِينُ مِنَ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ مِنْ أَهْلِ  
الْأَبِ فَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَمِنْ قَرَابَتِهَا وَيَكُونُ ذَلِكَ دَيْنًا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَبِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا وَيُقَاسُ  
عَلَيْهِ الْغَائِبُ اهـ.

وَفِي الْبَرَازِيَةِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ وَلَا لِأُمِّهِ مَالٌ فَأَمَرَ الْحَاكِمُ الْأُمَّ بِالِاسْتِدَانَةِ عَلَى الصَّغِيرِ  
لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ لَا يَصِحُّ وَلَا تَرْجِعُ اهـ.

(أقول) مَرَّ أَوَّلَ بَابِ النَّفَقَةِ أَنَّ الْأَصْلَ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ لِمَنْ تَحِبُّ لَهُ النَّفَقَةُ فِي قَرَابَتِهِ مُوسِرٌ  
وَمُعْسِرٌ يَنْظُرُ إِلَى الْمُعْسِرِ إِنْ كَانَ يُحْرِزُ كُلَّ الْمِيرَاثِ يُجْعَلُ كَالْمُعْدُومِ الْخِ وَمُقْتَضَى هَذَا الْأَصْلُ أَنَّ  
تَحِبُّ النَّفَقَةَ عَلَى الْأُمِّ الْمُوسِرَةِ بِلَا رُجُوعٍ وَكَذَا تَحِبُّ عَلَى الْأَخَوَيْنِ الْمُوسِرَيْنِ فِي مَسْأَلَتِنَا وَلِذَا  
قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ قَالَ فِي الْكِتَابِ الْجَدُّ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ فِي اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ الْأَبُ مَيِّتًا  
أَوْ كَانَ الْأَبُ حَيًّا إِلَّا أَنَّهُ فَقِيرٌ لِأَنَّ الْفَقِيرَ يَلْحَقُ بِالْمَيِّتِ فِي اسْتِحْقَاقِ النَّفَقَةِ عَلَى الْمُوسِرِ اهـ.

وَصَرَّحَ بَعْدَهُ بِأَنَّ هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي الْمَذْهَبِ خِلَافًا لِمَا ذَكَرَهُ الْقُدُورِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا تُفْرَضُ  
النَّفَقَةُ عَلَى الْجَدِّ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْإِنْفَاقِ وَيَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ الْفَقِيرِ ثُمَّ قَالَ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ زَمِنًا  
فُضِيَ بِنَفَقَةِ الصَّغَارِ عَلَى الْجَدِّ وَلَمْ يَرْجِعْ عَلَى أَحَدٍ بِالْإِنْفَاقِ لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى

الْجَدُّ فَكَذَا نَفَقَةُ الصَّغَارِ اهـ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْأَبَ إِذَا كَانَ فَقِيرًا غَيْرَ زَمَنِ نَجِبُ نَفَقَةِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْجَدِّ الْمُوَسِّرِ خِلَافًا لِلْقُدُورِيِّ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ فَقِيرًا زَمَنًا فَهِيَ عَلَى الْجَدِّ اتِّفَاقًا وَظَاهِرُ التَّعْلِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ عَنِ الْكِتَابِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ خَاصًّا بِالْجَدِّ وَلَا يَكُونُ الْأَبُ زَمَنًا بَلْ يَكْفِي مَجْرَدُ فَقْرِهِ وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا مَرَّ وَلِإِطْلَاقِ الْمُتُونِ قَوْلَهُمْ لَا يُشَارِكُ الْأَبُ فِي نَفَقَةِ وَلَدِهِ أَحَدٌ وَلِقَوْلِ الْحَنِيبَةِ نَفَقَةُ الْأَوْلَادِ الصَّغَارِ وَالْإِنَاثِ الْمُعْسِرَاتِ عَلَى الْأَبِ لَا يُشَارِكُهُ فِي ذَلِكَ أَحَدٌ وَلَا تَسْقُطُ بِفَقْرِهِ اهـ وَهَذَا الْإِشْكَالُ قَوِيٌّ جِدًّا يَعْسُرُ فِيهِ التَّوْفِيقُ بَيْنَ كَلَامِهِمْ ثُمَّ رَأَيْتُ صَاحِبَ الْبَحْرِ تَعَرَّضَ لِإِشْكَالِهِ حَيْثُ نَقَلَ كَلَامًا طَوِيلًا عَنِ الدَّخِيرَةِ مِنْ جُمْلَتِهِ مَا مَرَّ نَقْلُهُ عَنْهَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْوُجُوبَ عَلَى الْأَبِ الْمُعْسِرِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا أَنْفَقَتِ الْأُمُّ الْمُوَسِّرَةُ وَلَا فَالْأَبُ كَالْمَيِّتِ وَالْوُجُوبُ عَلَى غَيْرِهِ لَوْ كَانَ مَيِّتًا لَا رُجُوعَ عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحِ وَعَلَى هَذَا فَلَا بُدَّ مِنْ إِصْلَاحِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ كَمَا لَا يَنْفِي اهـ كَلَامُ الْبَحْرِ يَعْنِي أَنَّ قَوْلَ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ لَا يُشَارِكُ الْأَبُ فِي نَفَقَةِ وَلَدِهِ أَحَدٌ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا أَوْ كَانَ مُعْسِرًا وَكَانَ لِلْأَوْلَادِ أُمُّ مُوسِرَةً فَإِنَّ النَّفَقَةَ عَلَى الْأَبِ وَإِنَّمَا تُؤْمَرُ الْأُمُّ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ دَيْنًا عَلَيْهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا وَلَمْ تُوجَدْ فِي الْمَسْأَلَةِ أُمُّ مُوسِرَةٍ بَأَنٍّ وَجِدَ فِيهَا الْجَدُّ الْمُوَسِّرَ مَثَلًا فَإِنَّ النَّفَقَةَ حِينَئِذٍ نَجِبُ عَلَى الْجَدِّ بِلَا رُجُوعٍ عَلَى الْأَبِ بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحَهُ فِي الدَّخِيرَةِ مِنْ إِحْتَاقِ الْأَبِ الْفَقِيرِ بِالْمَيِّتِ فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَدْ وَجَبَتْ النَّفَقَةُ عَلَى غَيْرِ الْأَبِ مَعَ وُجُودِهِ وَهُوَ وَارِدٌ عَلَى إِطْلَاقِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِصْلَاحِهَا وَذَلِكَ بِتَقْيِيدِهَا بِغَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ وَأَجَابَ الْعَلَّامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ بِحَمَلٍ مَا فِي الْمُتُونِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا لَكِنْ مَا قَدَّمَناهُ عَنِ الْحَنِيبَةِ صَرِيحٌ فِي التَّعْمِيمِ وَأَجَابَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ لَا حَاجَةَ لِإِصْلَاحِهَا لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ عَلَى الرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ وَقَدْ اخْتَارَهَا أَهْلُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ فَاتَّبَعُوا فِي كُتُبِهِمْ مُقْتَصِرِينَ عَلَيْهَا اهـ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالرَّوَايَةِ الثَّانِيَةِ مَا قَدَّمَناهُ عَنِ الْقُدُورِيِّ مِنْ أَنَّهَا لَا تَقْرُصُ عَلَى الْجَدِّ وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِهَا لِيَرْجَعَ بِهَا عَلَى الْأَبِ إِذَا أَيْسَرَ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْأُمِّ الْمُوَسِّرَةِ وَغَيْرِهَا كَالْجَدِّ مَثَلًا فِي أَنَّ النَّفَقَةَ إِنَّمَا نَجِبُ عَلَى الْأَبِ الْفَقِيرِ وَلَكِنْ تُؤْمَرُ الْأُمُّ أَوْ غَيْرُهَا بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الْأَوْلَادِ لِتَكُونَ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ فَكَلَامُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ مَا شِئَ عَلَى رِوَايَةِ الْقُدُورِيِّ بِعَدَمِ جَعْلِ الْأَبِ الْفَقِيرِ كَالْمَيِّتِ فَيَكُونُ ذَلِكَ مِنْهُمْ اخْتِيَارًا وَتَرْجِيحًا لِلتَّكْوِينِ عَلَى خِلَافِ مَا صَحَّحَهُ فِي الدَّخِيرَةِ.

وَهَذَا جَوَابٌ حَسَنٌ يُحِلُّ عُقْدَةَ الْإِشْكَالِ وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ بِكَوْنِ الْأَبِ غَيْرِ زَمَنِ إِذْ لَوْ كَانَ زَمِنًا تَجِبُ نَفَقَةُ الْأَوْلَادِ عَلَى الْجَدِّ اتِّفَاقًا لِأَنَّ نَفَقَةَ الْأَبِ نَفْسَهُ وَاجِبَةٌ حَيْثُ تَبَدَّلَ عَلَى الْجَدِّ كَمَا مَرَّ فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ خَارِجَةٌ عَنَّاخْتِلَافِ الرَّوَائِثِ وَإِذَا عَلِمْتَ مَا قَرَرْنَاهُ ظَهَرَ لَكَ أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْأَصْلِ الْمَارُّ إِذَا كَانَ الْمُعْسِرُ يُحْرِزُ كُلَّ الْمِيرَاثِ يُجْعَلُ كَالْمَعْدُومِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ أَيْضًا بَلْ هُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا سِوَى الْأَبِ الْغَيْرِ الزَّمَنِ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ أَنَّ الْأَبَ إِذَا كَانَ غَيْرَ زَمَنِ لَا يُجْعَلُ كَالْمَيِّتِ عَلَى مَا اخْتَارَهُ أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ فَاعْتَنِمِ هَذَا التَّحْرِيرَ الْفَرِيدَ الَّذِي يَفُوقُ الدَّرَّ النَّصِيدَ.

(سئل) فِي بَحْثُونِ مُطَبِّقٍ فَقِيرٍ عَاجِزٍ لَهُ أَوْلَادٌ قَاصِرُونَ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبَ وَهُمْ أُمَّ فَقِيرَةٌ عَاجِزَةٌ وَعَمَّانٌ عَصِيَّانِ مُوسِرَانِ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُمْ عَلَى الْعَمَّانِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) أَيُّ بِلَا رُجُوعٍ عَلَى الْأَبِ إِذَا أَيْسَرَ لِأَنَّهُ هُنَا فَقِيرٌ زَمِنٌ فَيُجْعَلُ كَالْمَيِّتِ بِالِاتِّفَاقِ كَمَا عَلِمْتَهُ بِمَا حَرَّرْنَاهُ آنِفًا.

(سئل) فِي يَتِيمٍ ذِي مَالٍ وَيَسَارٍ وَلَهُ أُمُّ مُعْسِرَةٌ لَا مَالَ لَهَا وَلَا كَسْبَ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَةُ أُمِّهِ فِي مَالِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ الْعُسْرِ وَالْحَرَجِ فِي أَرْضِهِ وَعَلَى نَفَقَةِ زَوْجَتِهِ وَعِيَالِهِ وَقَرَابَتِهِ كَالْبَالِغِ أَشْبَاهَهُ مِنْ أَحْكَامِ الصَّبِيَّانِ.

(سئل) فِي ذِمِّيٍّ أَسْلَمَتْ وَلَهَا ابْنٌ صَغِيرٌ مِنْ زَوْجِهَا الذَّمِّيِّ عُمُرُهُ ثَلَاثُ سِنِينَ وَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ فَهَلْ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِ الْوَلَدِ تَبَعًا لِأُمِّهِ وَعَلَى الْأَبِ نَفَقَتُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تَجِبُ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا بِالزَّوْجِيَّةِ وَالْوِلَادِ فَشَمَلَ الْأَبَوَيْنِ وَالْأَجْدَادَ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدَ وَوَلَدَ الْوَلَدِ بَعْرًا.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ عَاجِزَةٍ لَهَا أَوْلَادٌ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ مُوسِرُونَ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِمْ بِالسَّوِيَّةِ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَشْمَلُهُمَا وَفِي الْخُلَاصَةِ وَبِهِ يُفْتَى وَفِي الْفَتْحِ وَهُوَ الْحَقُّ بَعْرًا.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ فِي حِجْرِ أُمِّهَا لَهَا ذَرَاهِمُ فَاشْتَرَتْ الْأُمَّ لِلْيَتِيمَةِ مَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ بِشَمَنِ مِثْلِهِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ الْأَخُ وَالْأَخُ وَسَائِرُ الْمَحَارِمِ لَا يَمْلِكُونَ الْإِنْفَاقَ عَلَى الصَّغِيرِ مِنْ مَالِهِمْ إِلَّا بِأَمْرِ الْحَاكِمِ لِأَنَّهُمْ لَيْسَ لَهُمْ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ وَإِنْ أَنْفَقُوا صَوَّبُوا فِي الْحُكْمِ لِعَدَمِ الْوَلَايَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ اسْتَحْسَنَ فِي مَا لَا بُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ دَفْعًا لِلْفَسَادِ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسِ النِّفَقَةِ يَمْلِكُ فِي حِجْرِهِ أَمْ لَا؟ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامًا إِنْ دَرَاهِمَ يَمْلِكُ إِنْ كَانَ فِي حِجْرِهِ وَإِلَّا لَا وَإِنْ كَانَ يَخْتِاجُ إِلَى بَيْعِهِ لَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ وَالْإِنْفَاقَ إِلَّا أَنْ يَجْعَلَهُ الْحَاكِمُ وَصِيًّا بِزَارِيَةٍ.

(سئل) فِي أَيَّتَامٍ لَهُمْ دَارٌ لَيْسَ لَهُمْ مَالٌ سِوَاهَا وَهُمْ أَخٌ لِأَبٍ مُوسِرٍ وَأُمٌّ وَصِيٌّ عَلَيْهِمْ تَكَلَّفَ الْأَخُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِمْ فَهَلْ تَبَاعُ الدَّارُ فِي نَفَقَتِهِمْ وَتُنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْ ثَمَنِهَا وَتَمْنَعُ الْأُمُّ مِنْ تَكْلِيفِ الْأَخِ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَحَاشِيَّتِهِ لِلْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ.

(أقول) وَعِبَارَةُ الْبَحْرِ عِنْدَ قَوْلِ الْكَنْزِ وَلِطِفِهِ الْفَقِيرِ وَإِنْ كَانَ لِلصَّغِيرِ عَقَارٌ أَوْ أَرَدِيَةٌ أَوْ ثِيَابٌ وَاحْتِيجَ إِلَى النِّفَقَةِ كَانَ لِلْأَبِ أَنْ يَبِيعَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ اهـ وَعِبَارَةُ الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ وَمِثْلُ الْأَبِ فِي ذَلِكَ الْأُمُّ وَهِيَ وَاقِعَةُ الْفَتْوَى إِذَا أَمَرَ الْقَاضِي أُمَّهُمْ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ سِوَى حِصَّةٍ مِنْ دَارٍ يَسْكُونُهَا هَلْ تَبَاعُ فِي نَفَقَتِهِمْ أَوْ لَا وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا تَبَاعُ فِي ذَلِكَ وَتُنْفَقُ عَلَيْهِمْ مِنْ ثَمَنِهَا وَالشُّكْنَى مِنَ النِّفَقَةِ وَإِذَا فَرَعَ وَجَبَتْ عَلَيْهَا اهـ وَكَتَبْتُ فِي حَاشِيَّتِي عَلَى الْبَحْرِ بَعْدَ نَقْلِ عِبَارَةِ الرَّمْلِيِّ الْمَذْكُورَةِ.

(أقول) الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَ صَاحِبِ الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ عَقَارٌ إلخ إِذَا كَانَ الصَّغِيرُ لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا لِسُكْنَى عَقَارِهِ وَلُبْسِ ثِيَابِهِ وَأَرَدِيَّتِهِ لَا فَائِدَةَ فِي بَيْعِ ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ بَاعَهَا الْأَبُ احْتِاجَ إِلَى شِرَاءِ غَيْرِهَا وَانْظُرْ مَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِهِ وَلِفَقِيرٍ مُحْرَمٍ حَيْثُ قَالَ فِي الْبَحْرِ هُنَاكَ وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْمُعْسِرِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ هَذِهِ النِّفَقَةَ فَقِيلَ هُوَ الَّذِي تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَقِيلَ هُوَ الْمُحْتَاجُ وَالَّذِي لَهُ مَنْزِلٌ وَخَادِمٌ هَلْ يَسْتَحِقُّ عَلَى قَرِيبِهِ الْمُوسِرِ فِيهِ اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ فِي رِوَايَةٍ لَا يَسْتَحِقُّ حَتَّى لَوْ كَانَتْ أُخْتًا لَا يُؤْمَرُ الْأَخُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَكَذَا لَوْ كَانَتْ بِنْتًا أَوْ أُمًّا.

وَفِي رِوَايَةٍ يَسْتَحِقُّ وَهُوَ الصَّوَابُ كَذَا فِي الْبَدَائِعِ اهـ.

وَكَذَا قَالَ الْعَلَايِيُّ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ بِحَيْثُ تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَلَوْ لَهُ مَنْزِلٌ وَخَادِمٌ عَلَى الصَّوَابِ بَدَائِعِ اهـ.

وَفِي الْحَائِيَّةِ مُعْسِرَةٌ لَهَا مَسْكَنٌ تَسْكُنُهُ وَلَهَا أَخٌ مُوسِرٌ قَالُوا لَا يُجِبُّرُ الْأَخُ عَلَى نَفَقَتِهَا وَقَالَ  
الْحَصَافُ يُجِبُّرُ وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَائِيُّ الصَّحِيحُ قَوْلُ الْحَصَافِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ قَوْلُ شَرِيكِ  
فَإِنَّهُ قَالَ إِذَا كَانَ لِلْإِنْسَانِ دَارٌ يَسْكُنُهَا أَوْ خَادِمٌ يَخْدُمُهَا أَوْ دَابَّةٌ يَرْكَبُهَا لَا تَحِبُّ نَفَقَتَهُ عَلَى ذَوِي  
الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ وَفِي الْوَالِدَيْنِ وَالْمَوْلُودِينَ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ النَّفَقَةِ وَعِنْدَنَا الْكُلُّ سَوَاءً وَمَلِكُ  
الدَّارِ لَا يَمْنَعُ النَّفَقَةَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا فَضْلٌ بِأَنْ يَكُونَ يَكْفِيهِ أَنْ يَسْكُنَ فِي نَاحِيَةٍ وَيَبِيعَ النَّاحِيَةَ  
الْأُخْرَى وَكَذَا الْخَادِمُ وَالِدَابَّةُ إِذَا كَانَتْ نَفْسَةً يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَيَشْتَرِي مِنْ ثَمَنِهَا خَسِيسَةً  
وَيُنْفِقَ الْفَضْلَ عَلَى نَفْسِهِ اهـ وَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ قَالَ وَيَسْتَوِي فِي هَذَا الْوَالِدَانِ وَالْمَوْلُودُونَ  
وَسَائِرُ الْمَحَارِمِ وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ اهـ عَلَى أَنَّهُ فِي الْبَدَائِعِ عَلَّلَ هَذِهِ الرِّوَايَةَ الَّتِي قَالَ  
إِنَّهَا الصَّوَابُ بِأَنْ يَبَعَ الْمَنْزِلَ لَا يَبَعَ إِلَّا نَادِرًا وَكَذَا لَا يُمَكِّنُ كُلُّ أَحَدِ السُّكْنَى بِالْكَرَاءِ وَالْمَنْزِلِ  
الْمُشْتَرَكِ اهـ وَمُقْتَضَى هَذَا التَّغْلِيلِ أَنَّهَا لَا تَبَاعُ وَإِنْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا  
فَاغْتَنِمَ هَذَا الْكَلَامَ وَالسَّلَامَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَسْكَنَ زَوْجَتَهُ فِي مَسْكَنِهِ الشَّرْعِيِّ وَلَهَا أَبْنَاءُ كِبَارٌ مِنْ غَيْرِهِ سَاكِنُونَ مَعَهَا  
فِي مَسْكَنِهِ بِلَا إِذْنِهِ وَيُرِيدُ مَنَعَهُمْ مِنَ السُّكْنَى فِي مَسْكَنِهِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَكَذَا تَحِبُّ لَهَا السُّكْنَى فِي بَيْتِ خَالٍ عَنْ أَهْلِهِ سِوَى طِفْلِهِ الَّذِي لَا يَفْهَمُ  
الْجَمَاعَ وَأُمِّهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ وَأَهْلِيهَا وَلَوْ وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ عَلَانِيٍّ عَلَى التَّوْبِيرِ.  
(سئل) فِي بَكْرٍ بِالْغَةِ لَا مَالَ لَهَا وَلَا كَسْبَ وَلَهَا أَبٌ مُوسِرٌ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهَا عَلَيْهِ خَاصَّةً  
دُونَ أُمِّهَا؟

(الجواب): نَعَمْ، وَنَفَقَةُ ابْنَتِ الْبَالِغَةِ وَالْإِبْنِ بِالْغَةِ زَمَنًا أَوْ أَعْمَى عَلَى الْأَبِ خَاصَّةً بِهِ يُفْتَى  
وَقِيلَ: عَلَى الْأَبِ ثَلَاثًا وَعَلَى الْأُمِّ ثَلَاثًا كَأَزْوَاجِهِ مُلْتَقَى<sup>(١)</sup>.

(١) تَحِبُّ نَفَقَةُ ابْنَتِ الْبَالِغَةِ وَالْإِبْنِ الزَّمَنَ (عَلَى أَبَوَيْهِ أَثَلَاثًا عَلَى الْأَبِ الثَّلَاثَانِ وَعَلَى الْأُمِّ الثَّلَاثُ) لِأَنَّ الْمِيرَاثَ  
لَهُمَا عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ.

قَالَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ رَوَايَةُ الْحَصَافِ وَالْحَسَنِ، وَفِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ كُلِّ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَبِ  
لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ﴾ وَصَارَ كَالْوَلَدِ الصَّغِيرِ.  
وَوَجْهُ الْفَرْقِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى أَنَّهُ اجْتَمَعَتْ لِلْأَبِ فِي الصَّغِيرِ وَلَايَةٌ وَمُؤُونَةٌ حَتَّى وَجَبَتْ عَلَيْهِ صَدَقَةُ  
فِطْرِهِ فَاخْتَصَّ بِنَفَقَتِهِ، وَلَا كَذَلِكَ الْكَبِيرُ لِانْعِدَامِ الْوِلَايَةِ فِيهِ فَتَشَارَكُهُ الْأُمُّ، وَفِي غَيْرِ الْوَالِدِ يُعْتَبَرُ قَدْرُ

(سئل) فِي الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تُكُنْ رَوْجَهَا مِنَ الدُّخُولِ فِي مَنْزِلِهَا الَّذِي يَسْكُنَانِ فِيهِ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَسْأَلَهُ النِّقْلَةَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ تَكُونُ نَاشِزَةً لَا نَفَقَةَ لَهَا مَا دَامَتْ كَذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ فَقِيرٍ زَمِنَ لَهُ أَخٌ مُوسِرٌ فَهَلْ تَحِبُّ نَفَقَتُهُ عَلَى أَخِيهِ الْمُسِيرِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَى بَكْرٍ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ لَهَا ثُمَّ امْتَنَعَ مِنَ الدُّخُولِ بِهَا وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَهِيَ فِي بَيْتِ أَهْلِهَا وَلَمْ يُطَالِئْهَا بِالنِّقْلَةِ وَإِذَا طَلَبَهَا لَا تَمْتَنِعُ وَلَا مَانِعَ مِنْ جِهَتِهَا أَصْلًا ثُمَّ طَالَبَتْهُ بِالنِّقْلَةِ فَهَلْ يُلْزَمُهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهَا طَلَبُ النِّقْلَةِ مِنَ الزَّوْجِ قَبْلَ الزَّفَافِ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى إِذَا لَمْ يُطَالِبِ الزَّوْجُ بِالزَّفَافِ لِعَدَمِ وَجُوبِ التَّسْلِيمِ قَبْلَ الطَّلَبِ وَكَذَا لَوْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا بِحَقِّ بَرَازِيَّةٍ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ فَقِيرَةٍ عَاجِزَةٍ عَمِيَاءَ لَهَا ابْنٌ فَقِيرٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَهُ كَسْبٌ لَا يَبْقَى بِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةَ عِيَالِهِ وَلَهَا ابْنُ ابْنِ مُوسِرٍ فَهَلْ تُلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِمُطَلَّقَتِهِ دَرَاهِمَ لِيُنْفِقَهَا عَلَى بِنْتِهَا مِنْهُ الصَّغِيرَةِ فَتَزَوَّجَتْ بِأَجَنَبِيٍّ بَعْدَمَا أَتَفَقَّتِ الْبَعْضُ وَانْتَقَلَتْ حَصَانَةُ الصَّغِيرَةِ إِلَى أُمِّ أَبِيهَا وَيُرِيدُ مُطَالَبَةَ أُمِّهَا بِمَا بَقِيَ مِنْ

الْمِيرَاثِ حَتَّى تَكُونَ نَفَقَةُ الصَّغِيرِ عَلَى الْأُمِّ وَالْجَدِّ أَثْلَاثًا، وَنَفَقَةُ الْأَخِ الْمُسِيرِ عَلَى الْأَخَوَاتِ الْمُتَفَرِّقَاتِ الْمُسِيرَاتِ أَحْمَاسًا عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ، غَيْرَ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ أَهْلِيَّةُ الْإِزْثِ فِي الْجُمْلَةِ لَا إِخْرَازُهُ، فَإِنَّ الْمُسِيرَ إِذَا كَانَ لَهُ خَالٌ وَابْنُ عَمٍّ تَكُونُ نَفَقَتُهُ عَلَى خَالِهِ وَمِيرَاثُهُ يُخْرَزُهُ ابْنُ عَمِّهِ (وَلَا تَحِبُّ نَفَقَتُهُمْ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ لِطُلَّانِ أَهْلِيَّةِ الْإِزْثِ وَلَا بُدَّ مِنْ اعْتِبَارِهِ وَلَا تَحِبُّ عَلَى الْفَقِيرِ) لِأَنَّهَا تَحِبُّ صِلَةً وَهُوَ يَسْتَحِقُّهَا عَلَى غَيْرِهِ فَكَيْفَ تَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ لِأَنَّهُ التَّرَمُّهُ بِالْإِفْدَامِ عَلَى الْعَقْدِ، إِذَا الْمَصَالِحُ لَا تَنْتَظِمُ دُونَهَا، وَلَا يَعْمَلُ فِي مِثْلِهَا الْإِعْسَارُ.

ثُمَّ الْيَسَارُ مُقَدَّرٌ بِالنِّصَابِ فِيمَا رُوِيَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَدَرَهُ بِمَا يَفْضُلُ عَلَى نَفَقَةِ نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ شَهْرًا أَوْ بِمَا يَفْضُلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ كَسْبِهِ الدَّائِمِ كُلِّ يَوْمٍ لِأَنَّ الْمُعْتَبَرَ فِي حُقُوقِ الْعِبَادِ وَإِنَّمَا هُوَ الْقُدْرَةُ دُونَ النِّصَابِ فَإِنَّهُ لِلتَّيْسِيرِ وَالْفَتْوَى عَلَى الْأَوَّلِ، لَكِنَّ النِّصَابَ نِصَابُ حِرْمَانِ الصَّدَقَةِ.



الدَّرَاهِمِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ سَافَرَ وَلَهُ أَبٌ فَقِيرٌ عَاجِزٌ وَلِلْعَائِبِ قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ فِي وَفْقِ أَهْلِي تَحْتَ يَدِ نَاطِرِ الْوَقْفِ الْمُقَرَّبِ بِهِ وَبِالْأُبُوَّةِ وَطَلَبَ الْأَبُ فَرَضَ نَفَقَتِهِ مِنَ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ الْإِسْتِحْقَاقِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَجَابَ بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ وَكَذَا فِي نَفَقَةِ الْأَوْلَادِ.

(سئل) فِي حَاضِنَةٍ لَبِنَتْهَا الْيَتِيمَةُ طَلَبَتْ مِنْ جَدِّ الْبِنْتِ لِابْنِهَا نَفَقَةً لِلْبِنْتِ وَأُجْرَةَ لِحْصَانَتِهَا مِنْ مَالِ الْبِنْتِ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ فَهَلْ تُجَابُ إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَصِيَّ عَلَى أَيْتَامِهَا أَذْنَتْ لِرِزْقِهَا بِأَنْ يُنْفَقَ عَلَيْهِمْ وَيَرْجَعَ بِنَظِيرِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي مَا لَهُمْ عِنْدَ حُصُولِهِ فَأُتِنَقَ مَبْلَغًا مَعْلُومًا وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ بِنَظِيرِهِ كَمَا ذُكِرَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### بَابُ ثُبُوتِ النَّسَبِ

(سئل) فِي رَجُلٍ تَزَوَّجَ حُبْلَى مِنْ زِنَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى وَلَدَتْ وَلَدًا لِأَقْلٍ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ حِينَ تَزَوَّجَهَا وَادَّعَتْ أَنَّهَا حُبْلَى مِنْهُ وَأَنَّ الْوَلَدَ لَهُ وَلَمْ يُصَدِّقْهَا عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ لَا تُصَدِّقُ فِي حَقِّهِ وَلَا يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَصَحَّ نِكَاحُ حُبْلَى مِنْ زِنَا لَا حُبْلَى مِنْ غَيْرِهِ اهـ.

وَفِي فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ مِنْ بَابِ التَّعْزِيرِ إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ يَثْبُتُ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَهُ وَلَمْ يَقَرَّ أَنَّهُ مِنَ الزِّنَا وَفِي التَّنْوِيرِ قَالَ إِنْ نَكَحَتْهَا فَهِيَ طَالِقٌ فَنَكَحَهَا فَوَلَدَتْ لِيُصْفَ حَوْلَ مُنْذُ نَكَحَهَا لَزِمَهُ نَسَبُهُ اخْتِيَاطًا اهـ.

(سئل) فِي الزَّانِي إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ مَرْبِيتَهُ الْحُبْلَى مِنْهُ هَلْ يَصَحُّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَحِلُّ لَهُ وَطُؤُهَا وَالْوَلَدُ لَهُ وَتَلَزُمُهُ النِّفَقَةُ.

(أقول) لَيْسَ هَذَا عَلَى إِطْلَاقِهِ بَلْ هُوَ فِيهَا إِذَا وَلَدَتْ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا قَبْلَهُ وَفِي الْفَصْلِ الثَّالِثِ مِنْ نِكَاحِ الْوَلَوَالِحِيَّةِ رَجُلٌ رَزَى بِامْرَأَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ فَلَمَّا اسْتَبَانَ حَمْلُهَا تَزَوَّجَهَا الَّذِي رَزَى بِهَا فَالنِّكَاحُ جَائِزٌ فَإِنْ جَاءَتْ بِوَلَدٍ بَعْدَ النِّكَاحِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا يَثْبُتُ النَّسَبُ مِنْهُ

لأنه جاءت به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح، وإن جاءت به لأقل فلا اهـ.  
(سئل) في رجل اشترى جارية فوطئها ابنه بلا وجه شرعي وحبلت منه وولدت ويريد الرجل بيعها فهل له ذلك؟

(الجواب): نعم ولو استولد جارية أحد أبويه أو جدّه أو امرأته وقال ظننت حملها لي فلا حد للشبهة ولا نسب إلا أن يصدقه فيهما وإن ملكه يوماً عتق عليه من شرح التنوير للعلائي من آخر باب الاستيلاد وأجاب المؤلف بمثل ذلك أيضاً فيمن وطئ جارية امرأته.  
(سئل) في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولداً لمدة ستة أشهر وتسعة أيام فهل يثبت نسبه منه وإن لم يدعه وتلزمه نفقته؟  
(الجواب): نعم.

(سئل) فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت أن الولد منه لكونه كان يطؤها والحال أن السيد لم يدع الولد ولا أقر به فهل لا يثبت نسبه بمجرد قولها؟  
(الجواب): نعم.

(سئل) في المعتدة عن طلاق بائن إذا تزوجت بآخر في العدة ثم ولدت ولداً تاماً بعد ذلك لأقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني فهل يكون الولد للأول لفساد النكاح الثاني، وللزوج الثاني أن يجدد العقد عليها برضاها؟

(الجواب): نعم المعتدة عن طلاق بائن إذا تزوجت بزواج آخر في العدة وولدت بعد ذلك إن ولدت لأقل من سنتين من وقت طلاق الأول ولأقل من ستة أشهر من وقت نكاح الثاني كان الولد للأول وإن ولدت لأكثر من سنتين من وقت طلاق الأول لا يلزم الأول ثم ينظر إن ولدت لستة أشهر من وقت نكاح الثاني فالولد للثاني وإلا فلا خائية من فصل النسب.

(سئل) في رجل وطئ جارية أمه فحبلت منه وأقر بأن الحمل منه وادعاه بعد الولادة وصدقته الأم في الإخلال وكون الولد منه ثم مات عن الابن المذكور فهل يثبت نسبه منه؟  
(الجواب): نعم ونقلها ما مر والله تعالى أعلم.

## كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْإِسْتِيلَادِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْوَلَاءِ وَالْأَبْقِ

(سئل) في رجل قال لمملوكه الأصغر منه سنّاً هذا ابني فهل يعتيق؟

(الجواب): نعم عتق عليه بلا نيّة بالإجماع حيث كان يصلح أن يكون ابناً له قال في

الْمُلْتَمَى وَلَوْ قَالَ هَذَا ابْنِي أَوْ أَبِي عَتَقَ بِلَا نِيَّةٍ وَكَذَا هَذِهِ أُمِّي.  
وَعِنْدَهُمَا لَا يَعْتَقُ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَكُونَ ابْنًا لَهُ أَوْ أَبًا أَوْ أُمًّا. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَقِيقِهِ أَنْتَ مُدَبِّرٌ فَكَيْفَ حُكْمُهُ؟

(الجواب): الْمُدَبِّرُ يَعْتَقُ بِمَوْتِ سَيِّدِهِ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَيَسْعَى فِي ثُلُثَيْهِ إِنْ لَمْ يَتْرُكْ غَيْرَهُ وَلَهُ وَارِثٌ لَمْ يَجْزِ التَّدْيِيرُ وَإِنْ أَجَارَهُ عَتَقَ كُلَّهُ وَيَسْعَى فِي كُلِّهِ لَوْ مَدْيُونًا وَيَسْتَعْدِمُ الْمُدَبِّرُ وَيُسْتَأْجَرُ وَالْمَوْلَى أَحَقُّ بِكَسْبِهِ وَإِرْثِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَبَّرَ جَارِيَّتَهُ فِي صِحَّتِهِ ثُمَّ مَاتَ عَنْ تَرْكَةِ تَخْرُجِ الْجَارِيَّةِ مِنْ ثُلُثِهَا وَيُرِيدُ بَعْضُ وَرَثَتِهِ بَيْعَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): عَتَقَتِ الْجَارِيَّةُ الْمَذْكُورَةُ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ لِأَنَّ التَّدْيِيرَ فِي حُكْمِ الْوَصِيَّةِ لِكَوْنِهِ تَبَرُّعًا مُضَافًا إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ فَيَنْفُذُ مِنَ الثُّلُثِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ جَارِيَّةٌ لَهَا ابْنٌ مِنْ غَيْرِهِ فَتَزَوَّجَ الْإِبْنُ الْمَذْكُورُ حُرَّةً بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَجَاءَتْ مِنْهُ بِأَوْلَادٍ فَهَلْ هُمْ أَحْرَارٌ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي السَّرَاجِ وَوَلَدَ الْحُرَّةُ مِنَ الْعَبْدِ حُرًّا لِأَنَّهُ تَبَعَ لَهَا.

(سئل) فِي عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ صَبِيٍّ وَكَبِيرٍ أَعْتَقَ الْكَبِيرُ حِصَّتَهُ فَكَيْفَ حُكْمُ حِصَّةِ الصَّغِيرِ؟

(الجواب): قَالَ فِي الْبَحْرِ وَإِنْ أَعْتَقَ نَصِيبَهُ فَلِشَرِيكِهِ أَنْ يُحَرَّرَ أَوْ يُسْتَسْعَى وَالْوَلَاءُ لَهَا أَوْ يَضْمَنُ لَوْ مُوسِرًا وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْعَبْدِ وَالْوَلَاءُ لَهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ وَرَقَتَيْنِ وَأَطْلَقَ الْمُصَنَّفُ فِي الشَّرِيكِ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَنْ يَصِحُّ مِنْهُ الْإِعْتَاقُ فَلَوْ كَانَ الشَّرِيكُ صَبِيًّا يُتَطَرَّبُ بُلُوغُهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ أَوْ وَصِيٌّ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَحَدُهُمَا فَلَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ ضَمِنَ وَإِنْ شَاءَ اسْتَسْعَى أَوْ كَاتَبَ لِأَنَّهُ ضَمَانُ نَقْلِ الْمَلِكِ فَصَارَ كَالْبَيْعِ وَاخْتِيَارُ السَّعَايَةِ كَالْكِتَابَةِ وَلِلْوَلِيِّ وَلَايَةُ بَيْعِ مَالِ الصَّبِيِّ وَكِتَابَةُ عَبْدِهِ وَلِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ وَصِيًّا لِيَخْتَارَ أَحَدَهُمَا وَلَيْسَ لَهَا اخْتِيَارُ الْإِعْتَاقِ وَالتَّدْيِيرِ وَالْمَجْنُونُ كَالصَّبِيِّ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ اهـ.

(سئل) فِي أُمٍّ وَلَدَتْ مَوْلَاهَا هَلْ تَعْتَقُ بِمَوْتِهِ مِنْ كُلِّ مَالِهِ وَلَا تَسْعَى لِدَيْنِهِ.

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَالذَّرَرِ وَالْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي الْأَمَةِ إِذَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا سِفْطًا ظَهَرَ بَعْضُ خَلْقِهِ فَهَلْ تَصِيرُ بِهِ أُمٌّ وَلَدٍ وَلَا

يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقَلَ الْأَوَّلَى مِنَ التَّنْوِيرِ فِي الْحَيْضِ وَالثَّانِيَةَ مِنْهُ فِي الْإِسْتِيلَادِ.

(سئل) فِي مُعْتَقَةٍ مَاتَ سَيِّدُهَا عَنْ بِنْتِهِ وَأَخْتِهِ الشَّقِيقَةِ وَابْنِ عَمِّهِ الْعَصَبِيِّ فَهَلْ يَنْتَقِلُ وَلَاؤُهَا لِابْنِ الْعَمِّ الْعَصَبِيِّ.

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْوَلَاءِ مِنَ الْمُتُونِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَبَى عَبْدٌ زَيْدٌ فَأَخَذَهُ عَمْرُو وَأَشْهَدَ أَنَّهُ أَخَذَهُ لِرُدِّهِ لِمَوْلَاهُ ثُمَّ أَبَى مِنْ يَدِهِ بَعْدَ الْإِشْهَادِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَا يَضْمَنُهُ.

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مَرَضَتْ جَارِيَتُهَا فَقَالَتْ لِجَارَانِهَا إِنْ مَاتَتْ هَذِهِ الْجَارِيَةُ مِنْ مَرَضِهَا الْمَرْبُورِ فَهِيَ حُرَّةٌ ثُمَّ بَرِئَتْ مِنْ مَرَضِهَا الْمَرْبُورِ وَتَزَعَّمُ أَنَّهَا عَتَقَتْ بِذَلِكَ فَهَلْ لَا تَعْتَقُ.

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ أَضَافَهُ إِلَى مِلْكٍ أَوْ شَرَطَ صَحَّ أَيُّ إِنْ أَضَافَ الْعِتْقُ إِلَى مِلْكٍ بِأَنْ قَالَ إِنْ مَلَكَتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ إِلَى شَرَطٍ كَقَوْلِهِ لِعَبْدِهِ إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتَ حُرٌّ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَعْتَقُ الْعِتْقُ إِذَا وَجَدَ الشَّرْطُ بَحْرًا.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ أَمَتَهُ مِنْ عَبْدِهِ الْجَارِيَيْنِ فِي مِلْكِهِ ثُمَّ وَلِدَ لَهَا ابْنٌ فَهَلْ يَكُونُ الْإِبْنُ رَقِيقًا.

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي الْأَبِ هَلْ يَمْلِكُ إِعْتَاقَ جَارِيَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ أَوْ لَا.

(الجواب): قَالَ فِي الْمُبْسُوطِ لَا يَمْلِكُ الْوَصِيُّ إِعْتَاقَ عَبْدِ الصَّبِيِّ وَلَوْ عَلَى مَالٍ وَلَا يَبْعُهُ مِنْ نَفْسِهِ وَكَذَا الْأَبُ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ إِضْرَارٌ مُحْضٌ لِلصَّغِيرِ.

(قلت) وَكَوْنُهُ عَلَى مَالٍ لَيْسَ إِلَّا جُعْلٌ مِنْهُ لِلْعَبْدِ مَدْيُونًا بَعْدَ الْعِتْقِ وَيَبْعُهُ مِنْ نَفْسِهِ إِعْتَاقٌ عَلَى مَالٍ وَلَا يَجُوزُ كُلُّ مِنْهُمَا أَدَبُ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ فَضْلِ الْإِعْتَاقِ.

(سئل) فِي مَمْلُوكٍ اشْتَرَاهُ زَيْدٌ مِنْ سَيِّدِهِ بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ قَبْضَهُ وَتَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي الْمَمْلُوكَ وَذَهَبَ بِهِ مُنْقَادًا لِلرَّقِّ وَاسْتَحْدَمَهُ الْمُشْتَرِي سَنِينَ ثُمَّ ادَّعَى الْمَمْلُوكُ أَنَّهُ حُرٌّ الْأَصْلُ وَأَقَامَ بَيْنَهُ عَادِلَةً تَشْهَدُ لَهُ بِمَا ادَّعَاهُ فَهَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَيُقْضَى بِمُوجِبِهَا.

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ انْقَادَ لِلرَّقِّ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِإِرْهَانٍ شَرْعِيٍّ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدَهُ فِي صَحَّتِهِ مُنْجِزًا لَدَى بَيْتِهِ شَرْعِيَّةً ثُمَّ مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ زَاعِمِينَ أَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ عِنْفُهُ لِكُونَ سَيِّدِهِ لَمْ يَكْتُبْ لَهُ صَكًّا بِالْعِتْقِ فَهَلْ يَكُونُ الْإِعْتَاقُ صَحِيحًا وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدَهُ مُنْجِزًا لَدَى بَيْتِهِ شَرْعِيَّةً وَالْآنَ يُرِيدُ بَيْعَهُ زَاعِمًا أَنَّهُ كَانَ مَدْيُونًا عِنْدَ عِنْفِهِ فَهَلْ الْعِتْقُ صَحِيحٌ وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الْإِيمَانِ وَالنُّذُورِ

قَدَمْنَا فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ مَسَائِلِ الْحَلْفِ بِالطَّلَاقِ فَلْتَرَجِعْ هُنَاكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَغْفَرَ زَيْدٌ مِنْ ذَنْبِهِ وَحَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى أَنْ لَا يَفْعَلَهُ وَإِنْ فَعَلَهُ يَكُونُ دِينُهُ لِلْكَافِرِ ثُمَّ فَعَلَهُ فَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ أَوْ لَا وَهَلْ يَكْفُرُ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟

(الجواب): أَمَّا الْحَلْفُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَفِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِذَا فَعَلَ الْمُخْلُوفَ عَلَيْهِ وَأَمَّا تَغْلِيْقُ الْكُفْرِ بِالشَّرْطِ فَيَمِينٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَأَمَّا الْكُفْرُ فَلَا صَحَّحَ أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ فِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ يَمِينٌ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا وَعِنْدَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِمُبَاشَرَةِ الشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَكْفُرُ لِرِضَاهُ بِالْكَفْرِ وَعَلَيْهِ تَجْدِيدُ الْإِسْلَامِ وَالنِّكَاحِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ وَالذَّرَرِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَفِي التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ الْمُخْتَارِ لِلْفَتْوَى فِي جَنْسِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ مَا اخْتَارَهُ شَمْسُ الْأُيُمَةِ السَّرْحِيُّ أَنْ يَنْظُرَ إِنْ كَانَ الْحَالِفُ يَعْتَقِدُ أَنَّ بِمِثْلِ هَذَا الْيَمِينِ كَاذِبًا كُفْرًا يَكْفُرُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّ الْإِقْدَامَ عَلَيْهَا يَكُونُ رِضًا بِالْكَفْرِ اهـ.

وَفِي الْمُجْتَبَى وَالذَّخِيرَةِ وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ إِنْ اعْتَقَدَ الْكُفْرَ بِهِ يَكْفُرُ وَإِلَّا فَلَا اهـ.

وَأَفْتَى بِذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَلِيُّ أَفَنْدِي.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَشْهَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ أَخَذَ بِنْتِهِ مِنْ جَدِّهَا يَكُنْ فِي ذِمَّتِهِ لِمَطْبَخٍ وَالِي الْبَلَدَةِ كَذَا مِنَ الْقُرُوشِ فَهَلْ إِذَا أَخَذَهَا مِنْ جَدِّهَا لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ النَّذْرَ لَا يَكُونُ لِمَخْلُوقٍ وَلَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَلَا يَقْضِي الْقَاضِي بِالنَّذْرِ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا كَمَا فِي الْحَزِينَةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي ذِمِّيٍّ صَبَّاحٍ أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ صَبَغَ صُوفًا صَبْغًا أَصْفَرَ يَكُنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ

لِلْمَجْذُومِينَ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ فَهَلْ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ؟

(الجواب): نَعَمْ لِعَدَمِ صِحَّةِ النَّذْرِ لِمَخْلُوقٍ وَشَرْطِ النَّذْرِ أَنْ يَكُونَ مِنْ مُسْلِمٍ كَمَا فِي الْبَدَائِعِ وَغَيْرِهِ فَلَا يَصِحُّ النَّذْرُ مِنْ كَافِرٍ وَلَا مِنْ غَيْرِ مُكَلَّفٍ وَلَا مِنْ سَفِيهِ بِهَالِكِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّيْلَعِيُّ فِي الْحَجْرِ وَأَمَّا الْحَرِيَّةُ فَلَيْسَتْ شَرْطًا فَيَصِحُّ نَذْرُ الْمَمْلُوكِ إِلَّا مِنْ رِسَالَةِ الْعَلَامَةِ ابْنِ نُجَيْمٍ فِي النَّذْرِ بِالتَّصَدُّقِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَيَّ لِحَقَّةٍ كَذَا مَبْلَغٌ قَدَرُهُ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى سَبِيلِ النَّذْرِ وَالْحَالُ أَنَّهُ حِينَ قَالَ ذَلِكَ لَا يُرِيدُ الْفِعْلَ الْمَذْكُورَ فَهَلْ إِذَا فَعَلَهُ وَكَانَ النَّذْرُ مُسْتَوْفِيًا لِلشَّرَاطِ الشَّرْعِيِّ يَكُونُ مُحْيَرًا بَيْنَ وَفَاءِ الْمَنْذُورِ أَوْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَلَا يُغْضَى عَلَيْهِ بِالنَّذْرِ وَلَوْ كَانَ النَّذْرُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا كَانَ النَّذْرُ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ لَا يُرِيدُهُ فَهُوَ مُحْيَرٌ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِالْمَنْذُورِ أَوْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ عَلَى الْمَذْهَبِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَفِي الدَّرَرِ وَبِهِ يُقْتَى وَفِي الْبَزَازِيَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى لِكَثْرَةِ الْبَلْوَى وَفِي الْهَدَايَةِ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ وَهُوَ الْمَنْعُ وَهُوَ بظَاهِرِهِ نَذْرٌ فَيُحْيَرُ وَيَمِيلُ إِلَى أَيِّ الْجِهَتَيْنِ شَاءَ أَيُّ مِنَ الْوَفَاءِ بِالنَّذْرِ أَوْ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الصَّحِيحُ أَهْـ وَلَا يُجْبَرُ الْقَاضِي عَلَى ذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الشَّرِكَةِ

(سئل) فِي شَرِيكِي عِنَانٍ شَرَطَا الرِّيحَ وَالْخُسْرَانَ بَيْنَهُمَا بِقَدْرِ الْمَالِ وَأَذِنَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ بِأَنْ يَدْفَعَ لِعِيَالِ الْأَذِنِ مِنْ مَالِهِ كُلِّ يَوْمٍ كَذَا وَيَعْمَلَ فِي الشَّرِكَةِ فَعَمِلَ وَدَفَعَ مَا أَذِنَ لَهُ بِدَفْعِهِ لِلْعِيَالِ فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَحَصَلَ خُسْرَانٌ فِي أَصْلِ الْمَالِ بِلَا تَعَدُّ وَلَا تَقْصِيرٍ فَهَلْ يَكُونُ الْخُسْرَانُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَيُقْبَلُ قَبُولُ الْمَأْذُونِ بِيَمِينِهِ فِي ذَلِكَ وَلَهُ احْتِسَابُ مَا أَذِنَ لَهُ بِدَفْعِهِ لِلْعِيَالِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ قَارِئُ الْهَدَايَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ الشَّرِيكِ وَالْمُضَارِبِ فِي مِقْدَارِ الرِّبْحِ وَالْخُسْرَانِ مَعَ يَمِينِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَذْكُرَ الْأَمْرَ مُفَصَّلًا وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الصِّيَاعِ وَالرَّدِّ إِلَى الشَّرِيكِ وَالْإِفْرَازِ.

(سئل) فِي رَجُلَيْنِ زَرَعا فِي أَرْضٍ وَفَقِ ذَرَّةٌ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ بِقَرَرِهِمَا وَعَمَلِهِمَا حَتَّى اسْتَحْصَدَ وَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا الْإِخْتِصَاصَ بِجَمِيعِهِ مُتَعَلِّلًا بِكَوْنِهِ سَاكِنًا فِي الْقَرْيَةِ وَيُطْعَمُ الصُّيُوفُ الْوَارِدِينَ إِلَيْهَا دُونَ شَرِيكِهِ الْآخَرِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالخَارِجُ بَيْنَهُمَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) في فرسٍ مُشترَكةٍ بينَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو لَزَيْدٍ رُبْعُهَا وَهِيَ تَحْتَ يَدِهِ وَلِعَمْرٍو بَاقِيهَا طَلَبَهَا عَمْرٌو مِنْ زَيْدٍ مِرَارًا لِيَتَكُونَ عِنْدَهُ فِي نَوْبَتِهِ فَأَمْتَنَعَ ثُمَّ كَوَاهَا بِنَارٍ بِسَبَبِ عِلَّةٍ بِهَا بَغَيْرُ إِذْنِ عَمْرٍو فَحَصَلَ بِهَا عَيْبٌ نَقَصَ قِيَمَتَهَا بِسَبَبِ ذَلِكَ وَيُرِيدُ عَمْرٌو أَنْ يُضْمِنَهُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ حِصَّتِهِ مِنْهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ. قَالَ فِي الْفَتَاوَى الرَّحِمِيَّةِ: سُئِلَ فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ كَوَاهَا أَحَدُ الشَّرَكَاءِ لِعِلَّةٍ بِنَارٍ بَغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الْبَاقِينَ وَبَغَيْرِ مَعْرِفَةٍ فَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى هَلَاكِهَا هَلْ يَضْمَنُ مَا يُخْصُصُهُمْ؟

(أَجَابَ) الشَّرِيكَ أَجْنَبِيٌّ فِي نَصِيْبِ صَاحِبِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُعَالِجَ إِلَّا بِإِذْنِهِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً فَحَيْثُ انْتَفَى الْإِذْنُ مُطْلَقًا لِكَوْنِ الْمُعَالَجَةِ عَمَلًا تَتَفَاوَتْ فِيهِ النَّاسُ، يَضْمَنُ الشَّرِيكَ مَا يُخْصُصُ بَقِيَّةَ الشَّرَكَاءِ يَوْمَ التَّعْدِي ضَمَانَ السَّرَايَةِ بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ اهـ وَلَا يُخَالِفُ هَذَا مَا فِي الدُّرِّ الْمُخْتَارِ دَابَّةً مُشْتَرَكَةً قَالَ الْبَيْطَارُونَ لَا بُدَّ مِنْ كَيْفِهَا فَكَوَاهَا الْحَاضِرُ لَا يَضْمَنُ اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْحَاوِي الزَّاهِدِيِّ لِأَنَّ هُنَا اعْتِمَادَ عَلَى قَوْلِ الْبَيْطَارِينَ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ وَانْظُرْ إِلَى قَوْلِهِ بَغَيْرِ مَعْرِفَةٍ وَإِلَى قَوْلِهِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً يَظْهَرُ لَكَ وَجْهُ عَدَمِ الْمُخَالَفَةِ ظُهُورًا شَافِيًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَشَارَكَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو عِنَانًا فِي مَبْلَغٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ تَسَلَّمَهُ زَيْدٌ بِإِذْنِ عَمْرٍو لِيَتَجَرَّ بِهِ وَالرَّيْبُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَالتَّجَرُّ بِهِ مُدَّةٌ وَدَفَعَ لِعَمْرٍو مِنْهُ مَقْدَارًا مَعْلُومًا لِيُحَاسِبَهُ بِهِ إِذَا تَفَاسَخَا الشَّرِكَةُ ثُمَّ جَحَدَ عَمْرٌو مَا أَخَذَهُ مِنْ زَيْدٍ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ زَيْدٍ بِيَمِينِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَنَقْلُهَا مَا مَرَّ أَنْفًا.

(سئل) فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو غَيْرِ قَابِلَةٍ لِلْقِسْمَةِ سَكَنَهَا زَيْدٌ وَحَدَهُ وَلَا يَرْضَى عَمْرٌو بِالسُّكْنَى مَعَهُ فِيهَا وَقَالَ إِنَّمَا أَنْ تُوَجَّرَ لِي حِصَّتَكَ أَوْ تَسْتَأْجِرَ مِنِّي حِصَّتِي أَوْ يَسْكُنُهَا كُلُّ مَنَا بِمُفْرَدِهِ بِحَسَبِ حِصَّتِهِ مُدَّةً فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَأْمُرُ الْقَاضِي زَيْدًا بِاخْتِيَارِ وَجْهِ مِنَ الْأَوْجُهِ الثَّلَاثَةِ أَوْ يُخْرِجَ مِنْهَا زَيْدٌ وَتُوَجَّرَ لِأَجْنَبِيٍّ وَيَقْتَسِمَا الْأُجْرَةَ بِحَسَبِ حِصَصِهِمَا وَالحَالَةُ هَذِهِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْمَرْحُومُ الْجَدُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ.

(سئل) فِي مَهْرَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو نِصْفَيْنِ وَهِيَ تَحْتَ يَدِ زَيْدٍ فَدَفَعَهَا الْبُسْتَانِيُّ

لِتَرَعَى فِي أَرْضِ الْبُسْتَانِ وَفَارَقَهُ بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ ثُمَّ فَقَدَتْ بِلَا تَعَدُّ مِنَ الْبُسْتَانِي وَلَا تَقْصِرُ فِي حِفْظِهَا وَتَعْدَرُ إِحْضَارُهَا فَهَلْ يَضْمَنُ زَيْدٌ قِيَمَةَ نَصِيبِ شَرِيكِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ الشَّرِيكَ حُكْمُهُ فِي حِصَّتِهِ شَرِيكِهِ حُكْمُ الْمُودَعِ كَمَا فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الشَّرِكَةِ فَيَكُونُ الْبُسْتَانِيُّ مُودَعُ الْمُودَعِ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْوَدِيعَةِ وَلَا يَضْمَنُ مُودَعُ الْمُودَعِ فَيَضْمَنُ الْأَوَّلُ فَقَطْ إِنْ هَلَكَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ وَإِنْ قَبْلَهَا لَا ضَمَانَ بِخِلَافِ مُودَعِ الْغَاصِبِ فَيَضْمَنُ أَيًّا شَاءَ وَإِذَا ضَمِنَ الْمُودَعُ رَجَعَ عَلَى الْغَاصِبِ اهـ.

(أقول) يُشْكِلُ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ الْآتِيَةُ وَمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي شَرِكَةِ الْمَلِكِ أَجْنَبِيٌّ فِي حِصَّةِ صَاحِبِهِ بِخِلَافِ شَرِكَةِ الْعَقْدِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَبَكَرٍ لِزَيْدٍ نِصْفُهَا وَلِعَمْرٍو وَبَكَرٍ النِّصْفُ الْآخَرُ فَبَاعَ زَيْدٌ نِصْفُهَا الْمُخْتَصَّ بِهِ مِنْ رَجُلٍ وَسَلَّمَهَا مِنْهُ بِإِذْنِ عَمْرٍو فَقَطْ وَلَمْ يَأْذَنْ بِكَرٍ بِذَلِكَ ثُمَّ بَاعَ الرَّجُلُ النِّصْفَ الْمَرْبُورَ مِنْ شَخْصٍ وَسَلَّمَهَا مِنْهُ بِدُونِ إِذْنِ مَنْ بَكَرٍ أَيْضًا وَأَرْكَبَهَا الشَّخْصُ لِآخَرٍ فَارْكَبَهَا فَوْقَعَتْ تَحْتَهُ وَأَسْقَطَتْ مُهْرَةً وَمَاتَتْ وَصَدَرَ الْإِزْكَابُ الْمَذْكُورُ بِدُونِ إِذْنِ بَكَرٍ أَيْضًا وَيُرِيدُ تَضْمِينَ الشَّخْصِ الْمَرْقُومِ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ مِنَ الْفَرَسِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْمُجِيبَةِ ثُمَّ الشَّرِيكَ هَاهُنَا لَوْ بَاعَا حِصَّتَهُ مِنْ فَرَسٍ وَابْتَاعَا ذَلِكَ مِنْهُ الْأَجْنَبِيُّ وَهَلَكَمَا وَكَانَ ذَا بَغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِكَا فَإِنْ يَشَاءُوا ضَمَّنُوا الشَّرِيكَ أَوْ مَنْ اشْتَرَى مِنْهُ عَلَى مَا قَدَرُوا اهـ لَهَا دَابَّةٌ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ وَسَلَّمَهَا إِلَى الْمُشْتَرِي بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَهَلَكَتْ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَالشَّرِيكَ يُخَيَّرُ بَيْنَ أَنْ يَضْمَنَ شَرِيكَهُ أَوْ الْمُشْتَرِي فَإِنْ ضَمِنَ الشَّرِيكَ جَازَ بَيْنُهُ فَنِصْفُ الثَّمَنِ لَهُ وَإِنْ ضَمِنَ الْمُشْتَرِي رَجَعَ بِنِصْفِ الثَّمَنِ عَلَى بَائِعِهِ وَالبَّائِعُ لَا يَرْجِعُ بِمَا ضَمِنَ عَلَى أَحَدِكُمَا هُوَ حُكْمُ الْغَاصِبِ مِنْ شَرِكَةِ فَتَاوَى قَارِيِ الْهَدَايَةِ وَالْمَنْحِ صَرَّةُ الْفَتَاوَى. وَسُئِلَ قَارِيِ الْهَدَايَةِ عَنْ جَمَاعَةِ مُشْتَرِكِينَ فِي فَرَسٍ بَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَسَلَّمَهُ الْفَرَسَ لِلْمُشْتَرِي بِغَيْرِ إِذْنِ بَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ فَهَلَكَتْ (فَأَجَابَ) الشَّرَكَاءُ مُخَيَّرُونَ إِنْ شَاءُوا وَضَمَّنُوا الشَّرِيكَ أَوْ ضَمَّنُوا الْمُشْتَرِي مِنْهُ اهـ وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ لَوْ جُودَ التَّسْلِيمِ مِنَ الْبَائِعِ فِي مَسْأَلَتِنَا خَيْرِيَّةٌ.

(سئل) عَنْ مَوَاشٍ لَهَا غَابَ أَحَدُهُمَا فَدَفَعَ الشَّرِيكَ الْآخَرَ كُلَّهَا إِلَى الرَّاعِي هَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ؟

(الجواب): أَنَّهُ يَضْمَنُ إِذْ يُمَكِّنُهُ حِفْظُهَا بِيَدِ أَجِيرِهِ فَلَا يَصِيرُ مُودَعًا وَلَوْ تَرَكَهَا الشَّرِيكَ



الْغَائِبُ فِي الصَّخْرَاءِ وَلَمْ يَتْرُكْهَا بِيَدِهِ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي فَيَنْصِبَهُ قِيًّا لِيَحْفَظَ أَهْلَ فُصُولَيْنِ.

(سئل) فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَهِيَ بِيَدِ زَيْدٍ انْتَفَعَ بِهَا مُدَّةٌ ثُمَّ طَلَبَهَا عَمْرٍو مِنْهُ مَرَارًا لِيَتَكُونَ فِي مُدَّتِهِ وَنَوَيْتِهِ فَاِمْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى ضَلَّتْ عِنْدَهُ فَهَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ مِنْهَا؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا الشَّرِيكُ حُكِمَ فِي حِصَّةِ شَرِيكِهِ حُكْمُ الْمُودَعِ وَالْمُودَعُ بِالْمَنْعِ ضَامِنٌ لِمَا هَلَكَ عِنْدَهُ بَعْدَ الْمَنْعِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي حِمَارَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو نِصْفَيْنِ وَهِيَ تَحْتَ يَدِ زَيْدٍ فَدَفَعَهَا إِلَى بَكْرٍ لِيَحْمِلَهَا وَسَلَّمَهَا وَفَارَقَهُ فَحَمَلَهَا وَكُلَّ ذَلِكَ بِلَا إِذْنِ عَمْرٍو ثُمَّ سَلَّمَهَا بَكْرٌ إِلَى زَيْدٍ ضَعِيفَةً بِسَبَبِ التَّحْمِيلِ وَمَاتَتْ عِنْدَهُ وَيُرِيدُ عَمْرٍو أَنْ يُطَالِبَهُ بِقِيَمَةِ نَصِيبِهِ مِنْهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ أَحَدُ رِبَيِّ الدَّابَّةِ اسْتَعْمَلَهَا فِي الرُّكُوبِ أَوْ حَمَلَ الْمَتَاعَ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ ضَمِنَ نَصِيبَ شَرِيكِهِ مُنِيَّةً الْمُفْتَى وَاعْلَمْ أَنَّ مُحْصَلَ كَلَامِ الْإِمَامِ الزَّيْلَعِيِّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ شَرَكَةٌ مِلْكٍ مَخْتَوٍ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ كَغَيْرِ الشَّرِيكِ مِنَ الْأَجَانِبِ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِعَدَمِ تَضَمُّنِهَا الْوَكَالَةَ فَتَاوَى التَّمْرَتَائِشِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ حِصَّانَهُ لِعَمْرٍو لِيَعْلِفَهُ وَيُرِيئَهُ بِنِصْفِهِ فَرَبَاهُ وَعَلَفَهُ مُدَّةً فَهَلْ لَيْسَ لَهُ سِوَى أَجْرِ مِثْلِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ وَمِثْلَ عِلْفِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَقَدْ أَفْتَى بِمِثْلِهِ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ وَالشَّيْخُ الرَّحِيمِيُّ فِي الْإِجَارَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ أَحَدُ شَرِيكَي الْعِنَانِ إِنِّي اسْتَقْرَضْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ

لِلتَّجَارَةِ هَلْ يَلْزَمُهُ خَاصَّةً دُونَ صَاحِبِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ أَحَدُ شَرِيكَي الْعِنَانِ إِنِّي اسْتَقْرَضْتُ مِنْ فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ لِلتَّجَارَةِ

لِزِمَهُ خَاصَّةً دُونَ صَاحِبِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً لِلْإِذَاامِ الدِّينِ عَلَيْهِ وَإِنْ أَمَرَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ صَاحِبَهُ بِالِاسْتِدَانَةِ لَا يَصِحُّ الْأَمْرُ وَلَا يَمْلِكُ الْإِسْتِدَانَةَ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَرْجِعُ الْمُقْرَضُ عَلَيْهِ لَا عَلَى صَاحِبِهِ لِأَنَّ التَّوَكِيلَ بِالِاسْتِدَانَةِ تَوْكِيلٌ بِالِاسْتِفْرَاضِ وَالتَّوَكِيلُ بِالِاسْتِفْرَاضِ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ تَوْكِيلٌ بِالتَّكْدِيدِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ التَّوَكِيلُ لِلْمَقْرَضِ إِنَّ فُلَانًا يَسْتَقْرِضُ مِنْكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الْمَالُ عَلَى الْمُوَكَّلِ لَا عَلَى التَّوَكِيلِ خَائِنَةً مِنْ فَضْلِ شَرَكَةِ الْعِنَانِ.

(أقول) وَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ عَقِيبَ هَذَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَقْرَضَ أَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانِ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ وَيُرِيدُ الشَّرِيكَ الْمُسْتَقْرَضُ أَخَذَ مِثْلَ الْقَرْضِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اسْتَقْرَضَ أَحَدُهُمَا مَالًا لَزِمَهُمَا لِأَنَّ الْإِسْتِقْرَاضَ تِجَارَةً وَمُبَادَلَةٌ مَعْنَى لِأَنَّهُ يَمْلِكُ الْمُسْتَقْرَضُ وَيَلْزِمُهُ رَدُّ مِثْلِهِ فَشَابَهُ الْمُصَارَفَةُ أَوِ الْإِسْتِعَارَةُ وَأَيُّهُمَا كَانَ نَفَذَ عَلَى صَاحِبِهِ مُحِيطُ السَّرْحِيِّ مِنْ فَضْلِ مَا يَجُوزُ لِأَحَدِ شَرِيكِي الْعِنَانِ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْمَالِ. وَلَوْ اسْتَقْرَضَ أَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانِ مَالًا لِلتَّجَارَةِ لَزِمَهُمَا لِأَنَّهُ تَمْلِكُ مَالِ بَيْالٍ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ الصَّرْفِ خَائِنَةٍ مِنْ فَضْلِ شَرِكَةِ الْعِنَانِ.

(أقول) وَمِثْلُهُ فِي الْوَلُولِجِيَّةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ الَّذِي قَبْلَهُ أَنَّ الْإِسْتِقْرَاضَ هُنَا ثَابِتٌ بِاعْتِرَافِ الشَّرِيكَيْنِ وَفِيمَا مَرَّ إِنَّمَا ثَبَتَ بِإِقْرَارِ الْمُسْتَقْرَضِ فَقَطْ فَلَا يَلْزِمُ الشَّرِيكَ الْآخَرَ كَمَا يُفِيدُهُ التَّعْلِيلُ الْمَارُّ بِقَوْلِهِ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً لِإِلْزَامِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ لَكِنْ أَفْتَى الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ فِيمَا إِذَا قَالَ الَّذِي فِي يَدِهِ الْمَالُ كُنْتُ اسْتَدَنْتُ مِنْ فُلَانٍ كَذَا لِلشَّرِكَةِ وَدَفَعْتُ لَهُ دَيْنَهُ بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ يَمِينُهُ قَالَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الشَّرِيكَ إِذَا قَالَ قَدْ اسْتَقْرَضْتُ مِائَةَ دِينَارٍ وَأَخَذَ عِوَضَهَا إِنْ كَانَ الْمَالُ فِي يَدِ الْمُقَرَّرِ فَإِلْقَارُ صَحِيحٌ وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِائَةَ دِينَارٍ صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَنْحِ نَقْلًا عَنْ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى أَهـ وَقَالَ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَنْحِ مَا نَصُّهُ وَوَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْمَالُ فِي يَدِهِ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ أَمِينٌ فَقَدْ ادَّعَى أَنَّ مِائَةَ دِينَارٍ مِنْهَا حَقُّ الْغَيْرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ يَدَّعِي دَيْنًا عَلَيْهِ، وَأَقُولُ لَوْ قَالَ لِي فِي هَذَا الْمَالِ الَّذِي فِي يَدِي كَذَا يُقْبَلُ أَيْضًا لِأَنَّهُ ذُو الْيَدِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ ذِي الْيَدِ فِيمَا بِيَدِهِ أَنَّهُ لَهُ كَمَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لِلْغَيْرِ تَأَمَّلْ وَهِيَ وَاقِعَةُ الْفَتَوَى وَبِهِ أَفْتَيْتُ أَهـ كَلَامُهُ فَأَفَادَ أَنَّ قَوْلَ الْخَائِنَةِ فِيمَا مَرَّ لَزِمَهُ خَاصَّةً دُونَ صَاحِبِهِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَالُ فِي يَدِهِ بِدَلِيلِ مَا فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمَحِيطِ.

وَنَصُّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مَالٌ نَاضٍ وَصَارَ مَالُ الشَّرِكَةِ أَعْيَانًا أَوْ أَمْنِيَةً فَاشْتَرَى بِدَرَاهِمٍ أَوْ دَنَانِيرٍ نَسِيئَةً فَالشَّرَاءُ لَهُ خَاصَّةً دُونَ شَرِيكِهِ لِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ عَلَى الشَّرِكَةِ صَارَ مُسْتَدِينًا عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ وَأَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانِ لَا يَمْلِكُ الْإِسْتِدَانَةَ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ أَهـ ثُمَّ نُقِلَ فِي الْبَحْرِ مِثْلُ ذَلِكَ بَعْدَ وَرَقَتَيْنِ عَنِ الْبَرَازِيَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْوَلُولِجِيَّةِ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ لَوْ وَقَعَ مُشْتَرَكًا تَضَمَّنَ

إِجَابَ مَالِ الرَّائِدِ عَلَى الشَّرِكَةِ وَهُوَ لَمْ يَرْضَ بِالزِّيَادَةِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ اهـ.  
 وَفِيهَا أَيْضًا وَإِنْ أَدْنَى كُلِّ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ بِالِاسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ لِرِمَّةٍ خَاصَّةٍ فَكَانَ لِلْمُقْرِضِ أَنْ  
 يَأْخُذَ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَى شَرِيكِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ التَّوَكُّلَ بِالِاسْتِقْرَاضِ بَاطِلٌ  
 فَصَارَ الْإِذْنُ وَعَدَمُهُ سَوَاءً اهـ وَلَعَلَّ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ وَكَذَا فِي كَوْنِهِ يَمْلِكُ الْإِسْتِدَانَةَ بِالْإِذْنِ أَوْ  
 لَا فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُوفَّقُ بَيْنَ مَا فِي الْبَحْرِ وَبَيْنَ مَا مَرَّ قَبْلَهُ بِحَمَلٍ مَا فِي الْبَحْرِ الْوَلَوُ الْجِيَّةُ عَلَى أَنَّهُ  
 يَلْزُمُهُ مَا اسْتَدَانَهُ أَيْ لَوْ هَلَكَ يَلْزُمُهُ وَحْدَهُ وَلَا يُطَالِبُ الشَّرِيكَ الْآخَرَ بِشَيْءٍ مِنْهُ وَكَذَا لَوْ كَانَ  
 قَائِمًا يُطَالِبُ بِهِ الْمُسْتَدِينُ وَحْدَهُ وَذَلِكَ لَا يُنَافِي أَنَّ الْمُسْتَدِينَ لَهُ أَخْذُهُ أَوْ اخْذُ مِثْلِهِ لَوْ خَلَطَهُ بِمَالِ  
 الشَّرِكَةِ وَأَنَّهُ يَصْدُقُ فِي ذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَالُ بِيَدِهِ لِأَنَّهُ أَمِينٌ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

هَذَا وَمَسْأَلَةُ الْإِسْتِدَانَةِ بِالْإِذْنِ تَقَعُ كَثِيرًا حَيْثُ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي بَلَدَةٍ فَيَسْتَرِي  
 كُلُّ مِنْهُمَا بِالنِّسْبَةِ وَيُرْسَلُ إِلَى الْآخَرِ بِإِذْنِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا قَالَ فِي الْوَلَوُ الْجِيَّةِ  
 رَجُلٌ قَالَ لِعَهِدِهِ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَوْ اشْتَرَكْنَا عَلَى أَنَّ مَا اشْتَرَيْنَا مِنْ تِجَارَةٍ  
 فَهُوَ بَيْنَنَا يَجُوزُ وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى بَيَانِ الصِّفَةِ وَالْقَدْرِ وَالْوَقْتِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَارَ وَكِيلًا عَنِ  
 الْآخَرِ فِي نِصْفِ مَا يَشْتَرِيهِ وَغَرَضُهُ بِذَلِكَ تَكْثِيرُ الرَّبْحِ وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِعُمُومِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ  
 اهـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذِهِ شَرِكَةُ مِلْكٍ لَا شَرِكَةُ عَقْدٍ وَلِذَا قَالَ فِي الْحَاقِنَةِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حِصَّةَ صَاحِبِهِ  
 بِمَا اشْتَرَى إِلَّا بِإِذْنِهِ اهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فيما إذا اشترى أحدُ شريكي العنانِ بجميعِ مالِ الشَّرِكَةِ بَصَائِعَ هَا وَلَمْ يَبْقَ بِيَدِهِ  
 دَرَاهِمُ أَوْ دَنَانِيرُ هَا ثُمَّ رَعِمَ أَنَّهُ اشْتَرَى بَعْدَ ذَلِكَ بَصَائِعَ هَا بِدَرَاهِمٍ وَدَنَانِيرٍ وَتَلَفَتْ الْبَصَائِعُ  
 فَهَلْ يَكُونُ الْمُشْتَرِي الثَّانِي لَهُ دُونَ شَرِيكِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ يَكُونُ لَهُ خَاصَّةٌ حَيْثُ لَمْ يَبْقَ فِي يَدِهِ دَرَاهِمُ وَلَا دَنَانِيرُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي  
 الذَّخِيرَةِ فِي الْفُضْلِ الْخَامِسِ مِنْ شَرِكَةِ الْعِنَانِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمَحِيطِ.

(سئل) فِي جَمَاعَةِ مُتَشَارِكِينَ عِنَانًا فِي نَوْعٍ خَاصٍّ مِنَ التَّجَارَةِ وَهُوَ الْبُنُّ وَمَالُ الشَّرِكَةِ تَحْتَ  
 يَدِ زَيْدٍ مِنْهُمْ بِإِذْنِهِمْ فَسَافَرَ زَيْدٌ وَاشْتَرَى بِنِصْفِ مَالِ الشَّرِكَةِ بُنًّا وَبِعِضِهِ أَمْتَعَةً مَعْلُومَةً لِعِيَالِهِ  
 مِنْ غَيْرِ جَنْسِ تِجَارَتِهِمَا ثُمَّ فَقَدَتِ الْأَمْتَعَةُ الْمَرْبُورَةُ فِي أَثْنَاءِ الطَّرِيقِ وَبِزَعْمِ زَيْدٍ أَمَّتْهَا هَلَكَتْ عَلَى  
 الشَّرِكَةِ فَهَلْ يَكُونُ مَا اشْتَرَاهُ لَهُ خَاصَّةً وَيَهْلِكُ عَلَيْهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اشْتَرَى مِنْ جِنْسِ تِجَارَتِهِمَا وَأَشْهَدَ عِنْدَ الشَّرَاءِ أَنَّهُ يَشْتَرِيهِ لِنَفْسِهِ فَهُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ فِي النِّصْفِ بِمَنْزِلَةِ الْوَكِيلِ بِشِرَاءِ شَيْءٍ مُعَيَّنٍ وَلَوْ اشْتَرَى مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ تِجَارَتِهِمَا فَهُوَ لَهُ خَاصَّةٌ لِأَنَّ هَذَا النَّوعَ مِنَ التَّجَارَةِ لَمْ يَنْطَبِقْ عَلَيْهِ عَقْدُ الشَّرِكَةِ مِنْ مُحِيطِ الْإِمَامِ السَّرْحِيِّ فِي بَابِ مَا يَجُوزُ لِأَحَدِ شَرِيكِي الْعِنَانِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ نَقْلًا عَنِ الْمُحِيطِ أَيْضًا بِمَجْمُوعَةِ الْأَنْقَرَوِيِّ.

وَفِي فَتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ سُئِلَ إِذَا اشْتَرَى أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عَيْنًا وَتَقَدَّ الثَّمَنُ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ ثُمَّ ادَّعَى شِرَاءَهُ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ أَمْ لَا أَجَابَ إِنْ كَانَتْ شَرِكَةُ عِنَانٍ وَلَهُ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ عِنْدَ الْعَقْدِ صَرَّحَ بِالشَّرَاءِ لِنَفْسِهِ خُصُوصًا فَالْمُشْتَرَى لَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ فَإِنْ تَقَدَّ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ فَالْمُشْتَرَى عَلَى الشَّرِكَةِ اهـ.

(أقول) لَعَلَّ قَوْلَهُ فَالْمُشْتَرَى لَهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ جِنْسِ تِجَارَتِهِمَا وَقَوْلُهُ فَالْمُشْتَرَى عَلَى الشَّرِكَةِ مُقَيَّدٌ بِمَا كَانَ مِنْ جِنْسِهَا فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مَعْزِيًّا لِلْمَوْلَفِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ لَمْ يَسْتَنْدِ فِي ذَلِكَ قَارِيِ الْهُدَايَةِ إِلَى نَقْلِ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْ عِبَارَةِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ بِهَذَا النِّقْلِ أَوْ يُحْمَلُ كَلَامُ قَارِيِ الْهُدَايَةِ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِ تِجَارَتِهِمَا لِيُوَافِقَ عِبَارَةَ الْمُحِيطِ وَالْحَالُ أَنَّ صَاحِبَ الْبَحْرِ نَقَلَ عِبَارَةَ الْمُحِيطِ وَسَكَتَ عَنْ كَلَامِ قَارِيِ الْهُدَايَةِ مَعَ إِطْلَاعِهِ فَتَنَّبَهُ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ الشَّرِيكُ مُجْهَلًا مَالِ الشَّرِكَةِ وَلَمْ يُوْجَدْ فِي تَرْكِتِهِ فَهَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ صَاحِبِهِ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيَضْمَنُ الشَّرِيكُ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا نَصِيبَ صَاحِبِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ اهـ.

وَمِثْلُهُ إِذَا مَاتَ الْمُضَارِبُ عَادَ دَيْنًا فِي تَرْكِتِهِ كَمَا نَقَلَهُ الْعَلَايُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمُضَارَبَةِ عَنْ شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ أَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانِ مِنْ زَيْدٍ أَمْتَعَةً مَعْلُومَةً مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ ثُمَّ دَفَعَ زَيْدُ الْمُشْتَرَى ثَمَنَ ذَلِكَ إِلَى الشَّرِيكِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يُبَاشِرْ عَقْدَ الْبَيْعِ فَهَلْ لَا يَزِيدُ زَيْدٌ مِنْ حِصَّةِ الْبَائِعِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْمَنْحِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَكَنَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَهُمَا بِطَرِيقِ الْمَلِكِ مُدَّةً بِلَا إِجَارَةٍ

وَلَا أُجْرَةَ لِحَصَّةِ شَرِيكِهِ وَالْآنَ يُكَلِّفُهُ شَرِيكُهُ الَّذِي لَمْ يَسْكُنْ إِلَى دَفْعِ أُجْرَةِ حِصَّتِهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ أَوْ يَسْكُنُ فِي الدَّارِ بِقَدْرِ مَا سَكَنَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِي فَهَلْ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمَنْظُومَةِ الْمُحِبَّةِ لَوْ أَحَدٌ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ سَكَنَ فِي الدَّارِ مُدَّةً مَضَتْ مِنَ الزَّمَنِ فَلَيْسَ لِلشَّرِيكِ أَنْ يُطَالِبَهُ بِأُجْرَةِ السُّكْنَى وَلَا الْمُطَالَبَةُ بِأَنَّهُ يَسْكُنُ مِثْلَ الْأَوَّلِ لَكِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَطْلُبُ أَنْ يُمَايِئَ الشَّرِيكَا يُجَابَ فَاْفَهُمَ وَدَعَ التَّشْكِيكَ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ وَالذَّرْرِ وَصُورِ الْمَسَائِلِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي دَارٍ غَيْرِ مَقْسُومَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ غَابَ أَحَدُهُمَا وَيُرِيدُ الْحَاضِرُ أَنْ يَسْكُنَ فِيهَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ دَارٌ بَيْنَهُمَا غَابَ أَحَدُهُمَا وَسِعَ لِلْحَاضِرِ أَنْ يَسْكُنَ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ وَيَسْكُنَ الدَّارَ كُلَّهَا وَكَذَا خَادِمٌ بَيْنَهُمَا غَابَ أَحَدُهُمَا فَلِلْحَاضِرِ أَنْ يَسْتَعْدِمَهُ بِحِصَّتِهِ وَفِي الدَّوَابِّ لَا يَرْكَبُهَا الْحَاضِرُ لِتَفَاوُتِ النَّاسِ فِي الرُّكُوبِ لَا السُّكْنَى وَالِاسْتِخْدَامَ فَيَتَضَرَّرُ الْغَائِبُ بِرُكُوبِهَا لَا بِهَا نُورُ الْعَيْنِ فِي الْخَامِسِ وَالثَّلَاثِينَ صَوَّرَ الْمَسَائِلَ مِنَ الشَّرِكَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْعَادِيَّةِ وَالْفُصُولَيْنِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ آخِرَ الْكِتَابِ وَفِيهِ ذَكَرَ فِي ص ل غَابَ أَحَدُ شَرِيكِي الدَّارِ فَأَرَادَ الْحَاضِرُ أَنْ يُسْكِنَهَا رَجُلًا وَيُوجِّرَهَا لَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ دِيَانَةً إِذِ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ حَرَامٌ وَلَا يَمْنَعُ قَضَاءُ إِذِ الْإِنْسَانُ لَا يَمْنَعُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهَا بِيَدِهِ لَوْ لَمْ يُنَازَعْهُ أَحَدٌ فَلَوْ آجَرَ وَأَخَذَ الْأَجْرَ يَرُدُّ عَلَى شَرِيكِهِ قَدَرُ نَصِيْبِهِ لَوْ قُدِّرَ وَإِلَّا يَتَصَدَّقُ لِتَمَكُّنِ الْحَبْثِ فِي حَقِّ شَرِيكِهِ فَكَانَ كَغَاصِبٍ آجَرَ يَتَصَدَّقُ بِالْأَجْرِ أَوْ يَرُدُّهُ عَلَى الْمَالِكِ وَأَمَّا نَصِيْبُهُ فَيَطِيبُ لَهُ هَذَا، لَوْ أَسْكَنَ غَيْرَهُ أَمَّا لَوْ سَكَنَ بِنَفْسِهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ دِيَانَةً قِيَاسًا وَلَهُ ذَلِكَ اسْتِحْسَانًا إِذْ لَهُ أَنْ يَسْكُنَهَا بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ حَالِ حُضُورِهِ إِذْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ الْإِسْتِئْذَانُ فِي كُلِّ مَرَّةٍ فَكَانَ لَهُ أَنْ يَسْكُنَ فِي حَالِ غَيْبَتِهِ بِخِلَافِ إِسْكَانِ غَيْرِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ حَالِ حَضْرَتِهِ بِلَا إِذْنٍ فَكَذَا فِي غَيْبَتِهِ وَفِي الْقُنْيَةِ عَنْ وَاقِعَاتِ النَّاطِفِيَّ أَرْضٌ بَيْنَهُمَا فَعَابَ أَحَدُهُمَا فَلِشَرِيكِهِ أَنْ يَزْرَعَ نِصْفَهَا وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ فِي الْعَامِ الثَّانِي يَزْرَعُ مَا كَانَ زَرَعَ وَقَدْ كَتَبَ فِي الْقِسْمَةِ أَنَّ الْقَاضِيَ يَأْذُنُ لِلْحَاضِرِ فِي زِرَاعَةِ كُلِّهَا كَيْ لَا يَضِيعَ الْخَرَّاجُ. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِكُلِّ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو عَقَارٌ جَارٍ فِي مِلْكِهِ بِمُفْرَدِهِ فَتَوَافَقَا عَلَى أَنَّ مَا يَحْصُلُ مِنْ رِبْعِ الْعَقَارَيْنِ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ تِسْعَ سَنَوَاتٍ وَالحَالُ أَنَّ رِبْعَ عَقَارٍ

زَيْدٌ أَكْثَرُ وَيُرِيدُ زَيْدٌ مُطَالَبَةَ عَمْرٍو بِالْقَدْرِ الزَّائِدِ الَّذِي دَفَعَهُ لِعَمْرٍو بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ بِسَبَبِ الشَّرِكَةِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ يَسُوعُ لَزَيْدٍ ذَلِكَ؟

(الجواب): الشَّرِكَةُ الْمَرْبُورَةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فَحَيْثُ كَانَ رِيعُ عَقَارِ زَيْدٍ أَكْثَرَ تَبَيَّنَ أَنَّ مَا دَفَعَهُ لِعَمْرٍو مِنْ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ وَمَنْ دَفَعَ شَيْئًا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ إِلَّا إِذَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ وَاسْتَهْلَكَهُ الْقَابِضُ كَمَا فِي شَرْحِ النِّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزَيْدٍ وَعَمْرٍو حَوْشٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَلَزَيْدٌ فِيهِ مَعَزٌ خَاصَّةٌ بِهِ فَاجْتَمَعَ مِنْ بَعْرِهَا قَدْرٌ فِي الْحَوْشِ وَيَزْعُمُ عَمْرٍو أَنَّ لَهُ نِصْفَ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الشَّرِكَةِ فِي الْحَوْشِ وَلَمْ يَكُنِ الْحَوْشُ مُعَدًّا لِلذِّكْرِ فَهَلْ يُنْمَعُ عَمْرٍو مِنْ مُعَارَضَةِ زَيْدٍ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَرَازِيَةِ آجَرَ دَارِهِ فَأَنَاحَ الْمُسْتَأْجِرُ جِهَالَهُ وَبَعَرَتْ فِيهِ فَالْمُجْتَمِعُ لِمَنْ سَبَقَتْ يَدُهُ إِلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُؤْجَرُ أَرَادَ أَنْ يَجْتَمَعَ فِيهِ الدَّوَابُّ وَالْبَعَرُ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ لَهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَتْ دَارٌ مُشْتَرَكَةً بِطَرِيقِ الْمَلِكِ بَيْنَ زَيْدٍ وَجَمَاعَةٍ وَكُلُّهُمْ سَاكِنُونَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ الْجَمَاعَةَ يُدْخِلُونَ فِيهَا الْأَجَانِبَ بِلَا إِذْنِ زَيْدٍ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَا يَجُوزُ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْآخِرِ وَإِنْ كَانَ مُشْتَرَكًا وَهُوَ حَرَامٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

دَارٌ بَيْنَ أَخَوَيْنِ وَأُخْتَيْنِ وَلَهُمَا زَوْجَتَانِ وَلِلْأُخْتَيْنِ زَوْجَانِ فَلِلْإِخْوَةِ أَنْ يَمْنَعُوا زَوْجِي الْأُخْتَيْنِ مِنَ الدُّخُولِ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُونَا مُحْرَمَيْنِ لَزَوْجَاتِهِمَا قُنِيَّةً مِنْ بَابِ الْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرٍو شَرِيكَيْنِ عِنَانٍ بِهَالٍ تَحْتَ يَدِ زَيْدٍ فَدَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ بَعْضُهُ مِنْ ثَمَنِ بَضَائِعٍ مُخْتَصَّةٍ بِعَمْرٍو وَبَعْضُهُ مِنْ أَصْلِ مَالِ الشَّرِكَةِ وَبَقِيَ تَحْتَ يَدِهِ جَانِبٌ مِنَ الْمَالَيْنِ وَيَزْعُمُ عَمْرٍو أَنَّ الْمَبْلَغَ الَّذِي قَبَضَهُ هُوَ ثَمَنُ الْبَضَائِعِ فَقَطُ وَزَيْدٌ يَقُولُ إِنَّهُ مِنَ الْمَالَيْنِ فَهَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الدَّافِعِ بَيِّنَةً؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِجِهَةِ الدَّفْعِ وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَأْجِرُ دَفَعْتُ إِلَيْكَ مَا دَفَعْتُ مِنَ الدِّينِ وَقَالَ الْأَجِيرُ مِنَ الْأَجْرَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِجِهَةِ الدَّفْعِ مِنْ أَوَّحِرِ الثَّانِي مِنْ إِجَارَةِ الْبَرَازِيَةِ أَنْقَرُوهُ مِنَ الْقَوْلِ لِمَنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَادَّعَى الْمَدْيُونُ شَيْئًا مِنَ الْمَالِ صُدِّقَ أَنَّهُ دَفَعَ بِأَيِّ جِهَةٍ فَيَسْقُطُ ذَلِكَ مِنْ ذِمَّتِهِ الْقَوْلُ لِمَنْ وَفِيهِ أَيْضًا شَرَى مِنَ الدَّلَالِ

شَيْئًا فَدَفَعَ إِلَيْهِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ وَيَقُولُ هِيَ مِنَ الثَّمَنِ وَقَالَ الدَّلَالُ دَفَعْتَ الدَّلَالَهَ لِي صُدِّقَ الدَّافِعُ بِيَمِينِهِ لِأَنَّهُ تَمَلَّكَ أَهْـ وَمِثْلُهُ فِي لِسَانِ الْحُكَّامِ وَالْعِبَادِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقْرَضَ أَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانِ مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ الْآخَرَ وَتَلَفَ الْقَرْضُ فَهَلْ يَضْمَنُ نَصِيبَ شَرِيكِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ شَرِيكُهُ فِي ذَلِكَ إِذْنًا صَرِيحًا يَضْمَنُ وَلَا يَجُوزُ لَهُمَا فِي عِنَانٍ وَمُفَاوَضَةٍ تَزْوِيجُ الْعَبْدِ وَلَا الْإِعْتَاقَ وَلَوْ عَلَى مَالٍ وَلَا الْهَبَةَ وَلَا الْقَرْضَ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ إِذْنًا صَرِيحًا فِيهِ سَرَاجٌ وَفِيهِ وَإِذَا قَالَ لَهُ اْعْمَلْ بِرَأْيِكَ فَلَهُ كُلُّ تِجَارَةٍ إِلَّا الْقَرْضَ وَالْهَبَةَ عَلَانِيًّ وَأَجَابَ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَنِ الشَّرِيكِ إِذَا خَلَطَ مَالِ الشَّرِكَةِ وَكَذَا الْمُضَارِبُ بِغَيْرِهِ فَهَلَكَ بِقَوْلِهِ الشَّرِيكُ أَوْ رَبُّ الْمَالِ إِذَا قَالَ لِشَرِيكِهِ اْعْمَلْ فِيهِ بِرَأْيِكَ فَخَلَطَ مَالِ الشَّرِكَةِ أَوْ الْمُضَارِبَةِ بِمَالٍ أَوْ بِمَالٍ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ مُتَعَدِّيًا وَإِذَا هَلَكَ لَمْ يَضْمَنُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ لَهُ ذَلِكَ يَكُونُ مُتَعَدِّيًا بِالْخَلْطِ فَيَضْمَنُهُ مُطْلَقًا هَلَكَ أَمْ لَا وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْإِذْنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الْآخَرُ بَيِّنَةً عَلَى الْإِذْنِ وَأَجَابَ عَمَّا إِذَا وَضَعَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ يَدَهُ عَلَى بَعْضِ الثَّمَرَةِ فَأَخَذَهَا مُدْعِيًا أَنَّهُ الْقَدْرُ الَّذِي يَحُصُّهُ أَوْ دُونَهُ بِقَوْلِهِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مِقْدَارٍ مَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ مَعَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ وَمَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ يَكُونُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ فَيَتَحَاصَّصُونَهُ ثُمَّ يُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ عَلَى قَدْرِ حِصَصِهِمْ أَوْ يُجِيزُونَ فِعْلَهُ وَأَجَابَ عَمَّا إِذَا بَاعَ الشُّرَكَاءُ حِصَصَتَهُمْ مِنَ الثَّمَرَةِ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ عِنَادًا وَالْمُشْتَرِي لَا يَرْضَى إِلَّا بِشِرَاءِ الْجَمِيعِ وَكَذَا إِذَا أَجْرُوا إِلَّا وَاحِدًا مِنْهُمْ بِقَوْلِهِ لَا يُجْبَرُ أَنْ يَبِيعَ مَعَ الشُّرَكَاءِ بَلْ يَبِيعُونَ حِصَصَتَهُمْ فَقَطْ إِذْ تُجَدُّ الثَّمَرَةُ وَتُقَسَّمُ وَكَذَلِكَ فِي الدَّارِ الْمَوْقُوفَةِ لَا يُجْبَرُ عَلَى الْإِجَارَةِ بَلْ يُؤَجَّرُ شُرَكَاءُوهُ حِصَصَتَهُمُ الْمُسْتَأْجِرُونَ يُمَايُؤُونَ الْمُنْتَبِعَ فِي السُّكْنَى بِقَدْرِ أَنْصِبَانِهِمْ وَأَجَابَ عَمَّا إِذَا أَذِنَ لِشَرِيكِهِ أَوْ لِأَجَنَبِيٍّ فِي صَرْفٍ عَلَى عِمَارَةٍ فَهَلْ الْقَوْلُ قَوْلُهُمَا وَهَلْ لهما الرُّجُوعُ بِقَوْلِهِ الْقَوْلُ قَوْلُهُمَا فِي الصَّرْفِ مَعَ يَمِينِهِمَا إِنْ وَافَقَ الظَّاهِرُ وَالشَّرِيكُ يَرْجِعُ بِمَا صَرَفَ وَالْأَجَنَبِيُّ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِذَا قَالَ لَهُ اضْرِفْ عَلَيَّ أَوْ اضْرِفْ لِيَرْجِعَ عَلَيَّ وَأَجَابَ عَنِ الشَّرِيكِ هَلْ لَهُ أَنْ يَفْسَخَ عَقْدَ الشَّرِكَةِ فِي غَيْبَةِ شَرِيكِهِ بِقَوْلِهِ لَيْسَ لِأَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يَفْسَخَ الشَّرِكَةَ فِي غَيْبَةِ شَرِيكِهِ مِنْ غَيْرِ عِلْمٍ الْآخِرِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَافَرَ أَحَدُ شُرَكَاءِ الْعِنَانِ بِمَالِ الشَّرِكَةِ بِإِذْنِ الْبَقِيَّةِ فَهَلْ تَكُونُ نَفَقَتُهُ وَطَعَامُهُ

وَرُكُوبُهُ فِي مَالِ الشَّرِكَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي مُضَارَبَةِ الْمَنْحِ الشَّرِيكَ إِذَا سَافَرَ بِمَالِ الشَّرِكَةِ لَا نَفَقَةَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِرِ التَّعَارُفُ بِهِ ذَكَرَهُ النَّسَفِيُّ فِي كَافِيهِ وَصَرَّحَ فِي النَّهْيَةِ بِوُجُوبِهَا فِي مَالِ الشَّرِكَةِ أَهْ وَمِثْلُهُ فِي الْعَلَائِيِّ وَذَكَرَ فِي التَّارِخَانِيَةِ عَنِ الْحَاثِيَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا اسْتِحْسَانٌ أَهْ أَيْ وَجُوبُ النَّفَقَةِ فِي مَالِ الشَّرِكَةِ وَحَيْثُ عَلِمْتَ أَنَّهُ الْإِسْتِحْسَانُ فَالْعَمَلُ عَلَيْهِ لَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى الْإِسْتِحْسَانِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا خَيْرُ الدِّينِ عَلَى الْمَنْحِ وَفِي الْمَنْحِ مِنَ الشَّرِكَةِ وَمُؤَنَةُ السَّفَرِ وَالْكَرَاءِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ فَإِنْ رِبَحَ حَسِبَ النَّفَقَةَ مِنَ الرَّبْحِ وَإِنْ لَمْ يَرْبَحْ كَانَتْ النَّفَقَةُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَهَذَا هُوَ الْحُكْمُ فِي الْمُضَارَبِ أَهْ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيِّ نَقْلًا عَنِ الْخُلَاصَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ أَحَدُ شَرِيكَيْ الْعِنَانِ وَعَمِلَ الشَّرِيكَ الْآخَرُ فِي مَالِ الشَّرِكَةِ وَرَبِحَ فَهَلْ تَنْفَسِخُ الشَّرِكَةُ بِمَوْتِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِرِبْحِ حِصَّةِ مَالِ الْمَيِّتِ؟

(الجواب): نَعَمْ تَنْفَسِخُ الشَّرِكَةُ بِمَوْتِهِ وَالْعَامِلُ بَعْدَهُ كَالْغَاصِبِ فَمَا رِبَحَ مِنْ حِصَّةِ نَفْسِهِ يَطِيبُ لَهُ وَمَا رِبَحَ مِنْ حِصَّةِ الْمَيِّتِ يَتَصَدَّقُ بِهِ كَمَا فِي الْأَنْقَرَوِيِّ عَنِ النَّوَازِلِ.

وَفِي الْبَحْرِ عَنِ التَّارِخَانِيَةِ سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ شَرِيكَيْنِ جُنَّ أَحَدُهُمَا وَعَمِلَ الْآخَرُ بِالْمَالِ حَتَّى رِبَحَ أَوْ وَضَعَ قَالَ الشَّرِكَةُ بَيْنَهُمَا قَائِمَةٌ إِلَى أَنْ يَتِمَّ إِطْبَاقُ الْجُنُونِ عَلَيْهِ فَإِذَا مَضَى ذَلِكَ الْوَقْتُ تَنْفَسِخُ الشَّرِكَةُ بَيْنَهُمَا فَإِذَا عَمِلَ بِالْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ فَالرَّبْحُ كُلُّهُ لِلْعَامِلِ وَالْوَضِيعَةُ عَلَيْهِ وَهُوَ كَالْغَاصِبِ لِمَالِ الْمَجْنُونِ فَيَطِيبُ لِلرَّابِحِ مَالُهُ وَلَا يَطِيبُ مَا رِبَحَ مِنْ مَالِ الْمَجْنُونِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ أَهْ وَتَنْفَسِخُ الشَّرِكَةُ بِقَوْلِهِ لَا أَعْمَلُ مَعَكَ كَمَا نَقَلَهُ الْعَلَائِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ عَنِ الْفَتْحِ.

وَفِي التَّارِخَانِيَةِ سُئِلَ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافُ عَنْ رَجُلَيْنِ اشْتَرَكَا فَأَشْتَرَيَا أَمْتَةً ثُمَّ قَالَ أَحَدُهُمَا لِلشَّرِيكَ لَا أَعْمَلُ مَعَكَ بِالشَّرِكَةِ وَلَمْ يَقْسِمَ شَيْئًا وَغَابَ وَعَمِلَ الْحَاضِرُ وَرِبَحَ قَالَ مَا رِبَحَ فَهُوَ لَهُ وَضَمِنَ لِصَاحِبِهِ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ أَهْ.

(سئل) فِي إِخْوَةٍ حَمْسَةٍ تَلَقَّوْا تَرِكَةً عَنْ أَبِيهِمْ فَأَخَذُوا فِي الْإِكْتِسَابِ وَالْعَمَلِ فِيهَا جُمْلَةً كُلٌّ عَلَى قَدْرِ اسْتَطَاعَتِهِ فِي مَدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَحَصَلَ رِبْحٌ فِي الْمُدَّةِ وَوَرَدَ عَلَى الشَّرِكَةِ غَرَامَةٌ دَفَعُوهَا مِنَ الْمَالِ فَهَلْ تَكُونُ الشَّرِكَةُ وَمَا حَصَلُوا بِالْإِكْتِسَابِ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةٌ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَمَلِ وَالرَّأْيِ كَثْرَةُ وَصَوَابًا؟



(الجواب): نَعَمْ إِذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَعْمَلُ لِنَفْسِهِ وَإِخْوَتِهِ عَلَى وَجْهِ الشَّرَكَةِ وَأَجَابَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ هُوَ بَيْنَهُمَا سَوِيَّةٌ حَيْثُ لَا يُمَيِّزُ كَسْبَ هَذَا مِنْ كَسْبِ هَذَا وَلَا يُخْتَصُّ أَحَدُهُمَا بِهِ وَلَا بِزِيَادَةٍ عَلَى الْآخِرِ إِذِ التَّفَاوُتُ سَاقِطٌ كَمَا لَتَقَطِي السَّنَابِلِ إِذَا خَلَطًا مَا التَّقَطُّ وَحَيْثُ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَ يَدٍ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقْدِرُ حِصَّةُ الْآخِرِ فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَ يَدٍ وَالْآخَرُ خَارِجًا وَاخْتَلَفَا فَاَلْقَوْلُ لِذِي الْيَدِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ اهـ وَهَذَا بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ فِي الشَّرَكَةِ أَنَّهَا بَيْنَهُمْ سَوِيَّةٌ حَيْثُ لَمْ يَشْرُطُوا شَيْئًا.

وَأَمَّا إِذَا شَرَطُوا زِيَادَةً لِأَحَدِهِمْ فَقَدْ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَمْ يَشْرُطِ الْمُصَنِّفُ لِاسْتِحْقَاقِ الرَّبْحِ اجْتِمَاعَهُمَا عَلَى الْعَمَلِ لِأَنَّهُ غَيْرُ شَرْطٍ لِتَضَمُّنِهَا الْوَكَالَةَ.

وَلِذَا قَالَ فِي الْبَزَائِيَّةِ اشْتَرَكَا وَعَمِلَ أَحَدُهُمَا فِي غَيْبَةِ الْآخِرِ فَلَمَّا حَضَرَ أَعْطَاهُ حِصَّتَهُ ثُمَّ غَابَ الْعَامِلُ وَعَمِلَ الْآخَرُ فَلَمَّا حَضَرَ الْغَائِبُ أَبَى أَنْ يُعْطِيَهُ حِصَّةً مِنَ الرَّبْحِ أَنَّ الشَّرْطَ أَنْ يَعْمَلَ جَمِيعًا وَشَتَّى قَمَا كَانَ مِنْ تِجَارَتِهِمَا مِنَ الرَّبْحِ فَبَيْنَهُمَا عَلَى الشَّرْطِ عَمَلًا أَوْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا فَإِنْ مَرَضَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَعْمَلْ وَعَمِلَ الْآخَرُ فَهُوَ بَيْنَهُمَا وَفِي الْمَحِيطِ ثُمَّ الْمَسْأَلَةُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ الْأَوَّلُ أَنَّ يَشْرُطَ الْعَمَلُ عَلَيْهِمَا وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ وَالْوَضِيعَةُ عَلَى قَدَرِ رَأْسِ الْمَالِ فَإِنْ عَمِلَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَا وَإِنْ شَرَطَا الْعَمَلُ عَلَى أَحَدِهِمَا يُنْظَرُ إِنْ شَرَطَا الْعَمَلُ عَلَى أَكْثَرِهِمَا رِبْحًا جَازَ وَإِنْ شَرَطَاهُ عَلَى أَقَلِّهِمَا رِبْحًا خَاصَّةً لَا يَجُوزُ وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدَرِ رَأْسِ مَالِهِمَا اهـ.

(أقول) هَذَا إِنَّمَا يَجْرِي فِي شَرَكَةِ الْعَقْدِ، وَالْوَاقِعُ فِي السُّؤَالِ شَرَكَةُ مِلْكٍ فِيْمَا يَظْهَرُ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ أَنَّهُمْ عَقَدُوا شَرَكَةً فِيْمَا بَيْنَهُمْ وَلَا أَنَّ التَّرَكَّةَ تُقَوَّدُ أَوْ عُرُوضٌ يَبِيعُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا شَرَكَةُ مِلْكٍ لَا يَجْرِي فِيهَا تَفَاوُتٌ فِي الرَّبْحِ بَلْ يَكُونُ مَا فِي أَيْدِيهِمْ بَيْنَهُمْ سَوِيَّةً كَمَا مَرَّ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقَعُ كَثِيرًا خُصُوصًا فِي أَهْلِ الْقُرَى حَيْثُ يَمُوتُ الْمَيِّتُ مِنْهُمْ وَتَبْقَى تَرَكَّتُهُ بَيْنَ أَيْدِي وَرَثَتِهِ بِلَا قِسْمَةٍ يَعْمَلُونَ فِيهَا وَرَبِّمَا تَعَدَّدَتِ الْأَمْوَاتُ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا شَرَكَةُ مُفَاوَضَةٍ وَذَلِكَ بَاطِلٌ لِأَنَّ شَرَكَةَ الْمَفَاوَضَةِ لَهَا شُرُوطٌ مِنْهَا الْعَقْدُ بِلَفْظِ الْمَفَاوَضَةِ فَإِنْ لَمْ يُذْكَرْ لَفْظُهَا فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُذْكَرَ تَمَامُ مَعْنَاهَا بِأَنْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ وَهَمَّا حُرَّانِ بِالْغَانِ مُسْلِمَانِ أَوْ ذَمِّيَّانِ شَارَكْتُكَ فِي جَمِيعِ مَا أَمْلِكُ مِنْ نَقْدٍ وَقَدَرٍ مَا تَمْلِكُ عَلَى وَجْهِ التَّفْوِيزِ الْعَامِّ مِنْ كُلِّ مَنَا لِلْآخِرِ فِي التَّجَارَاتِ وَالنَّقْدِ وَالنَّسِيبَةِ وَعَلَى أَنَّ كُلًّا ضَامِنٌ عَنِ الْآخَرِ مَا يَلْزِمُهُ مِنْ أَمْرِ كُلِّ

يَبِيعُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَمِنْهَا أَتَمَّا لَا تَكُونُ بَيْنَ صَبِيٍّ وَبَالِغٍ وَأَتَمَّا لَا تَصِحُّ بِالْعُرُوضِ وَأَتَمَّا تَبْطُلُ  
بِالْمَوْتِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْوَاقِعَ فِي زَمَانِنَا لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَلَيْسَ لِلْمُفْتِي أَنْ يُفْتِيَ بِأَتَمَّا  
مُفَاوَضَةً وَيُلْزِمَهُمْ بِأَحْكَامِهَا بِأَنْ يُلْزِمَهُمْ مَثَلًا بِأَنْ مَا لَزِمَ أَحَدَهُمْ مِنْ دَيْنٍ يُلْزِمُ الْآخَرَ نَعَمْ إِنْ  
صَرَّحُوا لَهُ بِأَتَمَّهُمْ شُرَكَاءُ مُفَاوَضَةً يُفْتِيهِمْ بِأَحْكَامِهَا وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَسْأَلَهُمْ عَنْ اسْتِيفَاءِ شَرَائِطِ  
الْعَقْدِ كَمَا لَوْ سُئِلَ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ الْعُقُودِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَرَازِيَةِ وَمِمَّا يَنَاسِبُ هَذَا الْمَقَامَ مَا كَتَبْتَهُ  
فِي حَاشِيَتِي رَدَّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْمَرَارَةِ نَقْلًا عَنِ التَّارِخَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا  
مَاتَ رَجُلٌ وَتَرَكَ أَوْلَادًا صِغَارًا وَكِبَارًا وَامْرَأَةً وَكَبِيرًا مِنْهَا أَوْ مِنْ أَمْرَأَةٍ غَيْرِهَا فَحَرَثَ الْكِبَارُ  
وَزَرَعُوا فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ أَوْ فِي أَرْضٍ الْغَيْرِ كَمَا هُوَ الْمُعْتَادُ وَالْأَوْلَادُ كُلُّهُمْ فِي عِيَالِ الْمَرَأَةِ  
تَتَعَاهَدُهُمْ وَهُمْ يَزْرَعُونَ وَيَجْمَعُونَ الْغَلَّاتِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ وَيَنْفِقُونَ مِنْ ذَلِكَ جُمْلَةً قَالَ صَارَتْ  
هَذِهِ وَاقِعَةً الْفَتَاوَى وَاتَّفَقَتْ الْأَجُوبَةُ أَنَّهُمْ إِنْ زَرَعُوا مِنْ بَذَرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمْ بِإِذْنِ الْبَاقِينَ لَوْ كِبَارًا  
أَوْ إِذْنِ الْوَصِيِّ لَوْ صِغَارًا فَالْعَلَّةُ مُشْتَرَكَةٌ وَإِنْ مِنْ بَذَرٍ أَنْفُسِهِمْ أَوْ بَذَرٍ مُشْتَرَكٍ بِلَا إِذْنٍ فَالْعَلَّةُ  
لِلزَّرَاعِينَ اهـ فَاعْتَنِمْ هَذِهِ الْفَائِدَةَ.

هَذَا وَنَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْفَتَاوَى الرَّحِيمِيَّةِ سُئِلَ عَنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ أَتَمٍّ وَأَمٍّ اسْتَرَبَحَهُ  
الْوَصِيُّ لِلْأَتَمِّ هَلْ تَسْتَحِقُّ الْأُمُّ رِبْحَ نَصِيحِهَا أَوْ لَا أَجَابَ لَا تَسْتَحِقُّ الْأُمُّ شَيْئًا مِمَّا اسْتَرَبَحَهُ  
الْوَصِيُّ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ لِعَظِيمِهَا كَأَحَدِ الشَّرِيكِينَ إِذَا اسْتَرَبَحَ مِنْ مَالٍ مُشْتَرَكٍ لِنَفْسِهِ فَقَطْ وَيَكُونُ  
رِبْحُ نَصِيحِهَا كَسَبًا خَبِيثًا وَمِثْلُهُ سَبِيلُهُ التَّصَدُّقُ عَلَى الْفُقَرَاءِ اهـ.

(أقول) أَيْضًا وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا وَمِمَّا قَبْلَهُ حُكْمُ مَا لَوْ كَانَ الْمُبَايِرُ لِلْعَمَلِ وَالسَّعْيِ بَعْضُ  
الْوَرَثَةِ بِلَا وَصَايَةٍ أَوْ وَكَالَةٍ مِنَ الْبَاقِينَ.

(سئل) فِي إِخْوَةٍ أَرْبَعَةٍ مُتَّفَاعِلِينَ تَزَوَّجَ اثْنَانِ مِنْهُمَا كُلٌّ زَوْجَةً بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ قَضَاهُ مِنْ مَالِ  
الشَّرِكَةِ وَطَالَبَهُمَا الْبَاقِيَانِ بِنَصِيحَتِهِمَا مِنْ ذَلِكَ وَلَزِمَ أَحَدَهُمَا دَيْنٌ بِتِجَارَةٍ وَاسْتَفْرَاضٍ فَهَلْ لَهَا  
مُطَالَبَتُهُمَا بِهِ وَمَا لَزِمَ أَحَدَهُمْ مِنَ الدَّيْنِ يُلْزَمُ الْبَاقِي؟

(الجواب): حَيْثُ كَانُوا مُتَّشَارِكِينَ شَرِكَةً مُفَاوَضَةً فَمَا لَزِمَ أَحَدَهُمْ مِنَ الدَّيْنِ يُلْزَمُ الْبَاقِي  
وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَلِلْبَاقِينَ مُطَالَبَةُ الْمُتَزَوِّجِينَ بِنَصِيحَتِهِمَا مِنَ الْمَهْرِ الَّذِي دَفَعَاهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ قَالَ فِي  
التَّنْوِيرِ أَمَّا مُفَاوَضَةٌ تَضَمَّنَتْ وَكَالََةً وَكِفَالَةً وَتَسَاوِيًا مَالًا وَتَصَرُّفًا وَدَيْنًا إِلَى أَنْ قَالَ فَمَا اشْتَرَاهُ  
أَحَدُهُمَا يَقَعُ مُشْتَرَكًا إِلَّا طَعَامُ أَهْلِهِ وَكِسْوَتُهُمْ وَلِلْبَاقِ مُطَالَبَةُ أَيِّهَا شَاءَ بِشَمَنِهَا وَيَرْجِعُ الْآخَرُ

عَلَى الْمُشْتَرِي بِقَدْرِ حَصَّتِهِ وَكُلُّ دَيْنٍ لَزِمَ عَلَى أَحَدِهِمَا بِتَجَارَةٍ وَاسْتِقْرَاضٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ اسْتِهْلَاكِ أَوْ كِفَالَةٍ بِمَالٍ بِأَمْرِ لَزِمَ الْآخَرَ وَلَوْ بِإِقْرَارِهِ وَإِذَا ادَّعَى عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَهُ تَحْلِيلُ الْآخَرِ. اهـ.

(أقول) أَنْظُرْ كَيْفَ قَيَّدَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَوَابَ بِقَوْلِهِ حَيْثُ كَانُوا مُتَشَارِكِينَ شَرِكَةَ مُفَاوَضَةٍ إلخ فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا ذَكَرْنَاهُ أَنْفَاءً مِنْ أَنَّ كَوْنَ الْمَالِ بِأَيْدِيهِمْ يَعْمَلُونَ فِيهِ عَلَى السَّوِيَّةِ لَا يَكُونُ مُفَاوَضَةً بِدُونِ عَقْدِهَا الشَّرْعِيِّ وَشُرُوطِهَا الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي صَرَّحَ بِهَا الْفُقَهَاءُ فَتَنْبَهُ لِدَلِّكَ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا ذَكَرْتَهُ مُصَرِّحًا بِهِ فِي فَتَاوَى الْحَانُوفِيِّ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُوهُ الْأَخَوَانِ شَرِكَيْنِ شَرِكَةَ مُفَاوَضَةٍ فَاشْتَرَى زَيْدٌ وَحْدَهُ بِمَالٍ الشَّرِكَةَ الْمَزْبُورَةَ دَارًا وَكَرَمًا فَهَلْ يَقَعُ ذَلِكَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا؟

(الجواب:) نَعَمْ حَيْثُ كَانَتْ الشَّرِكَةُ مُفَاوَضَةً فَمَا اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا يَقَعُ مُشْتَرَكًا إِلَّا طَعَامَ أَهْلِهِ وَكِسْوَتِهِمْ كَمَا فِي الْمُتُونِ وَفِي الْحَزِيرَةِ مِنَ الدَّعْوَى ضَمَنَ سُؤَالٍ إِذَا ادَّعَى الْحِصَّةَ بِشَرِكَةِ الْمُفَاوَضَةِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهَا مِنَ الشَّرِكَةِ تُقْبَلُ وَيُحْكَمُ لَهُ بِحَصَّتِهِ وَإِنْ كَتَبَ فِي صَكِّ التَّبَايُعِ أَنَّهُ اشْتَرَى لِنَفْسِهِ إِذْ تَقَرَّرَ أَنَّ أَحَدَ الْمُتَفَاوِضِينَ لَا يَمْلِكُ الشُّرَاءَ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً فِي غَيْرِ طَعَامِ أَهْلِهِ وَكِسْوَتِهِمْ إلخ اهـ.

(سئل) فِي إِخْوَةِ خَمْسَةِ سَعْيِهِمْ وَكَسْبِهِمْ وَاحِدٌ وَعَائِلَتُهُمْ وَاحِدَةٌ حَصَلُوا بِسَعْيِهِمْ وَكَسْبِهِمْ أَمْوَالًا فَهَلْ تَكُونُ الْأَمْوَالُ الْمَذْكُورَةُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمْ أَخْصَاسًا؟

(الجواب:) مَا حَصَلَهُ الْإِخْوَةُ الْخَمْسَةُ بِسَعْيِهِمْ وَكَسْبِهِمْ يَكُونُ بَيْنَهُمْ أَخْصَاسًا.

(أقول) هَذَا فِي غَيْرِ الْأَبِ مَعَ ابْنِهِ وَالزَّوْجِ مَعَ زَوْجَتِهِ لِمَا نَقَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ عَنْ دَعْوَى الْبَرْزَايَةِ وَنَصُّهُ ذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ جَلَّالُ الدِّينِ فِي أَبِي وَابْنٍ اكْتَسَبَا وَلَمْ يَكُنْ لَهُمَا مَالٌ فَاجْتَمَعَ لَهُمَا مِنَ الْكَسْبِ أَمْوَالٌ الْكُلُّ لِلأَبِ لِأَنَّ الْإِبْنَ إِذَا كَانَ فِي عِيَالِهِ فَهُوَ مُعِينٌ لَهُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ غَرَسَ شَجَرَةً فَهِيَ لِلأَبِ وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الزَّوْجَيْنِ اهـ.

وَأَنْظُرْ إِلَى مَا سَنَذْكُرُهُ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى عَنِ الْفَتَاوَى الْحَزِيرَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ لِنَفْسِهِ بَضَائِعَ مَعْلُومَةً مِنْ عَمْرٍو بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ قَبَضَهَا زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو ثُمَّ قَالَ لَهُ بَكَرُ أَشْرِكْنِي بِنِصْفِهَا فَأَشْرَكَهُ زَيْدٌ فِيهَا وَبَكَرُ يَعْلَمُ ثَمَنَهَا فَهَلْ تَكُونُ الشَّرِكَةُ الْمَزْبُورَةُ صَحِيحَةً وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ ثَمَنِهَا؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ كَمَا ذَكَرَ تَكُونُ الشَّرِكَةُ الْمَذْكُورَةُ صَحِيحَةً وَيَلْزَمُهُ نِصْفُ ثَمَنِهَا وَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَقَالَ لَهُ آخِرُ أَشْرِكُنِي فِيهِ فَقَالَ فَعَلْتُ إِنْ قَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَصَحَّ وَإِنْ بَعْدَهُ صَحَّ وَلَزِمَهُ نِصْفُ الثَّمَنِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِالثَّمَنِ خَيْرٌ عِنْدَ الْعِلْمِ بِهِ تَنْوِيرٌ.

(سئل) فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ شَخْصَيْنِ غَابَ أَحَدُهُمَا وَأَجَرَ الْحَاضِرُ جَانِبًا مِنْهَا بِأَجْرَةٍ قَبَضَهَا ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ وَيُرِيدُ مُطَالَبَةَ الْحَاضِرِ بِأَجْرَةِ نَصِيبِهِ الَّتِي قَبَضَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَتَقَدَّمَ تَقْلُهَا.

(سئل) فِي أَحَدِ شَرِيكَيْ عِنَانٍ بَاعَ زَيْدًا عِدَّةَ جُلُودٍ مَعْلُومَةٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَغَابَ الْبَائِعُ قَامَ شَرِيكُهُ الْآخَرُ يُطَالِبُ زَيْدًا الْمُشْتَرِيَ بِثَمَنِهِ فَهَلْ لَا يَكُونُ لِلشَّرِيكِ قَبْضُ شَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ بَاعَ أَحَدُهُمَا لَا يَكُونُ لِلْآخَرِ أَنْ يَقْبِضَ شَيْئًا مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يُتَخَصَّمُ فِيمَا بَاعَ صَاحِبُهُ فَالْحُصُومَةُ فِي ذَلِكَ إِلَى الَّذِي وَلِيَ الْعَقْدَ فَإِنْ قَبِضَ الَّذِي بَاعَ أَوْ وَكَّلَ وَكِيلاً جَازَ عَلَيْهِ وَعَلَى شَرِيكِهِ خَاطِئَةٌ مِنْ فَضْلِ شَرِكَةِ الْعِنَانِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْمَنْحِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْعَلَائِيَّ.  
(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى أَحَدُ شَرِيكَيْ الْمَفَاوِضَةِ بِضَاعَةً لِلشَّرِكَةِ وَغَابَ وَيُرِيدُ الْبَائِعُ مُطَالَبَةَ شَرِيكِهِ الْآخَرِ الَّذِي لَمْ يَتَعَاطَ الشَّرَاءَ فَهَلْ لِلْبَائِعِ مُطَالَبَةُ أُيَّهَا شَاءَ بِثَمَنِهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا مَرَّ عَنِ التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَعَمَرُو شَرِيكَيْنِ عِنَانًا فَهَلْ مَا شَرَاهُ كُلُّ مِنْهُمَا يُطَالِبُ بِثَمَنِهِ فَقَطْ دُونَ الْآخَرِ؟

(الجواب): نَعَمْ (وَمَا اشْتَرَاهُ أَحَدُهُمَا طَوْلَبَ بِثَمَنِهِ هُوَ فَقَطْ) لِعَدَمِ تَضَمُّنِهَا الْكَفَالَةَ (وَرَجَعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِحَصَّتِهِ مِنْهُ إِنْ آدَاهُ مِنْ مَالِهِ) أَيُّ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ مَعَ بَقَاءِ مَالِ الشَّرِكَةِ وَإِلَّا فَالشَّرَاءُ لَهُ خَاصَّةٌ لِنَلَا يَصِيرَ مُسْتَدِينًا عَلَى مَالِ الشَّرِكَةِ بِلَا إِذْنٍ وَذَا فِي الْعِنَانِ لَا يَجُوزُ كَمَا فِي الْبَحْرِ شَرَحَ الْمُتَلَقَّى لِلْعَلَائِيَّ.

(سئل) فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ هَلْ يَكُونُ الرَّبْحُ فِيهَا عَلَى قَدْرِ الْمَالِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ شَرَطَ الْفَضْلُ كَمَا فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَا فِي عُرُوضٍ وَلَمْ يَبِعْ كُلُّ مِنْهُمَا نِصْفَ عَرْضِهِ بِنِصْفِ عَرْضِ الْآخَرِ فَهَلْ تَكُونُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فيما إذا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو أَمْتَعَةً مَعْلُومَةً لِيَبِيعَهَا لَهُ وَمَهْمَا رِبْحٌ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُنَاصَفَةً فَبَاعَ عَمْرٍو الْأَمْتَعَةَ وَخَسِرَ فِيهَا فَهَلْ يَكُونُ الْخُسْرَانُ عَلَى زَيْدٍ وَلِعَمْرٍو أَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ دَفَعَ ذَابَّةً إِلَى رَجُلٍ لِيَبِيعَ عَلَيْهَا الْبُرَّ وَالطَّعَامَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ فَاسِدَةً بِمَنْزِلَةِ الشَّرِكَةِ فِي الْعُرُوضِ لِأَنَّ رَأْسَ مَالٍ أَحَدِهِمَا عَرَضٌ وَرَأْسَ مَالٍ الْآخَرِ مُنْفَعَةٌ فَإِذَا فَسَدَتِ الشَّرِكَةُ كَانَ الرِّبْحُ لِصَاحِبِ الْبُرِّ وَالطَّعَامِ لِأَنَّهُ بَدَّلَ مَلِكِهِ وَلِصَاحِبِ الذَّابَّةِ أَجْرٌ مِثْلِهَا لِأَنَّهُ لَمْ يَرِضْ بِمُنْفَعَةِ الذَّابَّةِ بَعْدَ عَوَضِ وَالْبَيْتِ وَالسَّفِينَةِ فِي هَذَا كَالذَّابَّةِ لَمَّا قُلْنَا خَانِيَةً مِنْ آخِرِ الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ وَمِثْلُهُ فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى مِنَ الْبَابِ الْأَوَّلِ وَأَمَّا كَوْنُ الْخُسْرَانِ عَلَيْهِ فَلَمَّا فِي التَّارِخَانِيَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَأَمَّا الشَّرِكَةُ الْفَاسِدَةُ فَلَهَا صُورٌ وَقَدْ ذَكَرْنَا بَعْضَهَا فِي صَدْرِ الْكِتَابِ وَمِنْهَا الشَّرِكَةُ فِي اخْتِذِ الْمُبَاحِ كَالْحَطَبِ وَالْحَشِيشِ وَالصَّيْدِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا أَخَذَ وَثَمَنَهُ وَرَبِحُهُ لَهُ وَوَضِيعَتُهُ عَلَيْهِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْمَحِيطِ.

(أقول) وَلَا يُتَابَعِي ذَلِكَ مَا مَرَّ قَرِيبًا مِنْ أَنَّ الرِّبْحَ فِي الشَّرِكَةِ الْفَاسِدَةِ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَإِنْ شَرَطَ الْفَضْلَ لِأَنَّ ذَاكَ فِيمَا إِذَا كَانَ فِيهَا مَالٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ وَلِذَا قَالَ فِي الْبَحْرِ أَفَادَ بِقَوْلِهِ بِقَدْرِ الْمَالِ أَنَّهَا شَرِكَةٌ فِي الْأَمْوَالِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَحَدِهِمَا مَالٌ وَكَانَتْ فَاسِدَةً فَلَا شَيْءَ لَهُ مِنَ الرِّبْحِ وَلِذَا قَالَ فِي الْمَحِيطِ دَفَعَ ذَابَّتَهُ إِلَى رَجُلٍ يُؤَاجِرُهَا عَلَى أَنَّ الْأَجْرَ بَيْنَهُمَا فَالشَّرِكَةُ فَاسِدَةٌ وَالْأَجْرُ لِصَاحِبِ الذَّابَّةِ وَلِلْآخِرِ أَجْرٌ مِثْلِهِ وَكَذَا السَّفِينَةُ وَالْبَيْتُ إلخ اهـ وَتَمَامُ الْفُرُوعِ فِيهِ.

(سئل) فيما إذا كَانَ لِصَبَاغٍ حَانُوتٌ لَهُ فِيهَا نَيْلٌ وَعَظِيرُهُ مِنْ آلَاتِ الصَّبَاغَةِ فَاسْتَعَانَ بِرَجُلٍ يَعْمَلُ مَعَهُ فِيهَا عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرُ ذَلِكَ نِصْفُ الرِّبْحِ الْمَجْهُولِ الْحَاصِلِ مِنْ ذَلِكَ فَعَمِلَ مَعَهُ مُدَّةً وَيُرِيدُ أَخَذَ نِصْفَ الرِّبْحِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَلَهُ أَجْرٌ مِثْلُ عَمَلِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي الشَّرِيكِ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَى وَتَحَاسَبَ مَعَ شَرِيكِهِ زَيْدٌ إِجْمَالًا ثُمَّ قَامَ زَيْدٌ يَكْفُلُهُ إِلَى الْيَمِينِ عَلَى قَدْرِ مَا بَاعَ وَمَا اشْتَرَى عَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ تَفْصِيلَهُ فَهَلْ يَكْتَفِي بِالْيَمِينِ عَلَى الْإِجْمَالِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى التَّفْصِيلِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ وَالتُّمْرَتَايِي رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى.

وَفِي فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ يُكْتَفَى مِنْهُ بِالْيَمِينِ عَلَى الْإِجْمَالِ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا بَاعَهُ صَرَفَ ثَمَنَهُ

فِي تَعَلُّقَاتِ الشَّرَكَةِ وَلَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ حَيَاتَةٌ فِي ذَلِكَ.

(أقول) وَفِي الْحَيَرَةِ سُئِلَ فِي شَرِيكَ اتَّهَمَ شَرِيكَهُ بِالْخِيَانَةِ هَلْ يُقْبَلُ كَلَامُ شَرِيكَهِ فِي حَقِّهِ أَمْ لَا يُقْبَلُ وَلَا يَلْزَمُ اتِّهَامُ يَمِينٍ أَجَابَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ شَرِيكَهِ فِي حَقِّهِ وَلَوْ أَرَادَ تَحْلِيفَهُ عَلَى الْحَيَاتَةِ الْمُبْهَمَةِ لَمْ يَخْلِفْ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ لَكِنْ فِي فِتَاوَى قَارِئِ الْهِدَايَةِ مَا يُخَالِفُهُ أَهْ أَيْ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّهُ يَخْلِفُ لَكِنْ إِذَا نَكَلَ لَزِمَهُ أَنْ يُبَيِّنَ مَقْدَارَ مَا نَكَلَ فِيهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ إلَخَ وَقَالَ الْحَمَوِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ قَارِئَ الْهِدَايَةِ لَمْ يَسْتَنْدِ إِلَى تَقْلٍ فَلَا يُعَارِضُ مَا نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ أَيْ صَاحِبُ الْأَشْبَاهِ عَنِ الْحَاشِيَةِ.

(سئل) فِي أَحَدِ شُرَكَاءِ الْعِنَانِ بِمَالٍ تَحْتَ يَدِهِ صَرَفَ مِنْهُ مَبْلَغًا فِي مَصَارِفَ لَا زِمَةَ صَرُورِيَّةَ لَا بُدَّ مِنْهَا لِلشَّرَكَةِ بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ فِي مُدَّةٍ تَحْتَمِلُهُ وَالظَّاهِرُ يُصَدِّقُهُ فِيهَا فَهَلْ تُحْسَبُ لَهُ وَيُصَدَّقُ فِيهَا مَعَ يَمِينِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَحَدِ شُرَكَاءِ الْعِنَانِ إِذَا ادَّعَى الْخُسْرَانَ وَكَانَ الظَّاهِرُ يُكَذِّبُهُ فَهَلْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي جِهَالٍ مَعْلُومَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو أَذِنَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو بِأَنْ يُسَافِرَ بِهَا وَيُوجِّرَهَا وَيُنْفِقَ عَلَيْهَا مِنْ أُجْرَتِهَا فَسَافَرَ بِهَا وَاجْرَهَا بِمَبْلَغٍ أَقْرَبَهِ وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يَفِ بِنَفَقَتِهَا وَأَنَّهُ اسْتَدَانَ مَبْلَغًا صَرَفَهُ فِي تَكْمِلَةِ نَفَقَتِهَا وَالحَالُ أَنَّ الظَّاهِرَ يُكَذِّبُهُ فِي ذَلِكَ وَإِنَّمَا يُصَدِّقُهُ الظَّاهِرُ فِي صَرَفِ ثُلُثِي الْأُجْرَةِ فَهَلْ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ وَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى زَيْدٍ بِمَا يَزْعُمُ أَنَّهُ اسْتَدَانَهُ وَأَنْفَقَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَحَدِ شُرَكَاءِ الْعِنَانِ إِذَا فَقِدَ شَيْءٌ مِمَّا تَحْتَ يَدِهِ مِنْ عُرُوضِ الشَّرَكَةِ بِلَا تَعَدُّ وَلَا تَقْصِيرٍ فِي الْحِفْظِ فَهَلْ لَا ضَمَانٌ عَلَيْهِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ يَمِينِهِ وَمَا فَقَدَ يَكُونُ عَلَى الشَّرَكَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي فَرَسٍ جَيِّدَةٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَهِيَ عِنْدَ زَيْدٍ فِي نَوْبَتِهِ بِإِذْنِ عَمْرٍو فَرَبَطَهَا زَيْدٌ فِي إِصْطَبَلٍ دَارِهِ لَيْلًا وَلَمْ يَقْفِلْ بَابَ الْإِصْطَبَلِ حَتَّى سُرِقَتْ مِنْهُ وَالْعُرْفُ بَيْنَهُمْ أَتَاهُمْ يَقْفِلُونَ بَابَ إِصْطَبَلِهِمْ لَيْلًا فَهَلْ يَضْمَنُ حِصَّةَ شَرِيكَهِ؟

(الجواب): حَيْثُ قَرَّطَ فِي الْحِفْظِ يَضْمَنُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَبَكْرٌ شُرَكَاءَ عِنَانًا فِي بِضَاعَةٍ هِيَ تَحْتَ يَدِ زَيْدٍ فَدَفَعَ زَيْدٌ  
الْبِضَاعَةَ لِعَمْرُو فِي غَيْبَةِ بَكْرٍ بَيْعَهَا لِلشَّرِكَةِ ثُمَّ مَاتَ عَمْرُو مُجْهَلًا فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ زَيْدٍ فِي الدَّفْعِ  
بِیْمِینِهِ وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِ عَمْرُو وَيَضْمَنُ عَمْرُو حِصَّتَهُمَا مِنْهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) أَمَّا ضَمَانُ الشَّرِيكِ بِمَوْتِهِ مُجْهَلًا فَلَا كَلَامَ فِيهِ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْبَابِ وَأَمَّا ضَمَانُهُ هُنَا  
بِمُجَرَّدِ قَوْلِ شَرِيكِهِ فِيهِ نَظَرٌ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ (وَهُوَ) أَيِ الشَّرِيكِ (أَمِينٌ فِي الْمَالِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ  
بِیْمِینِهِ) فِي مِقْدَارِ الرُّبْحِ وَالْخُسْرَانِ وَالضَّيَاعِ (وَالدَّفْعِ لِشَرِيكِهِ وَلَوْ) ادَّعَاهُ (بَعْدَ مَوْتِهِ) كَمَا فِي  
الْبَحْرِ مُسْتَدَلًّا بِمَا فِي وَكَالَةِ الْوَلَوَالِجِيَّةِ كُلُّ مَنْ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ أَنْ فِيهِ إِجْبَابُ  
الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ فِيهِ نَفْيُ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ صُدِّقَ اهـ.

وَنَصُّ عِبَارَةِ الْوَلَوَالِجِيَّةِ هَكَذَا وَلَوْ وَكَّلَ بِقَبْضِ وَدِيعَةٍ ثُمَّ مَاتَ الْمُوَكَّلُ فَقَالَ الْوَكِيلُ  
قَبَضْتُ فِي حَيَاتِهِ وَهَلَكَ وَأَنْكَرَتِ الْوَرِثَةُ أَوْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَيْهِ صُدَّقَ وَلَوْ كَانَ دَيْنًا لَمْ يُصَدَّقْ لِأَنَّ  
الْوَكِيلَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ لَكِنْ مَنْ حَكَى أَمْرًا لَا يَمْلِكُ اسْتِثْنَاهُ إِنْ  
كَانَ فِيهِ إِجْبَابُ الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ لَا يُصَدَّقُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ نَفْيُ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ صُدِّقَ وَالْوَكِيلُ  
بِقَبْضِ الْوَدِيعَةِ فِيمَا يَحْكِي يَنْفِي الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِ فَصُدِّقَ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ فِيمَا يَحْكِي  
يُوجِبُ الضَّمَانَ عَلَى الْمِيتِ وَهُوَ ضَمَانٌ مِثْلُ الْمَقْبُوضِ فَلَا يُصَدَّقُ.

اهـ أَيُّ لَأَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى آخَرٍ دَيْنٌ ثَبَتَ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ الْمَطَالَبَةُ إِذَا أَوْفَاهُ الْمُدْيُونُ دَيْنَهُ فَقَدْ  
ثَبَتَ لِلْمُدْيُونِ فِي ذِمَّةِ الدَّائِنِ مِثْلُ مَالِهِ فِي ذِمَّتِهِ فَالْتَقِيَ قِصَاصًا وَلِذَا قَالُوا الدَّيْنُ تُقْضَى بِأَمْنِهَا  
فَفِي قَوْلِ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ إِنِّي قَبَضْتُهُ مِنَ الْمُدْيُونِ وَدَفَعْتُهُ إِجْبَابُ الضَّمَانِ فِي ذِمَّةِ الْمُوَكَّلِ فَلَا  
يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ وَيُظْهَرُ مِنْ هَذَا بِالْأَوَّلَى عَدَمُ قَبُولِ قَوْلِ الشَّرِيكِ فِي مَسْأَلَتِنَا لِأَنَّهُ يُوجِبُ  
الضَّمَانَ لِنَفْسِهِ وَلِلشَّرِيكِ الثَّالِثِ فِي ذِمَّةِ الْمِيتِ بِوَاسِطَةِ مَوْتِهِ مُجْهَلًا إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ مَا فِي مَسْأَلَتِنَا  
مِثْلُ مَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي الزَّامِ الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْوَدِيعَةِ  
إِذْ قَوْلُ الْوَكِيلِ قَبَضْتُ الْوَدِيعَةَ وَدَفَعْتُهَا لِلْمُوَكَّلِ لَيْسَ فِيهِ سِوَى نَفْيِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ أَمَّا  
مَسْأَلَتُنَا فَفِيهَا نَفْيُ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ وَإِجَابُهُ عَلَى الْمِيتِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ دُونَ غَيْرِهِ  
فَلَيْتَأَمَّلُ.

(سئل) فِي بَيْنِ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مُنَاصَفَةً بَاعَ زَيْدٌ نَصِيبَهُ مِنْهُ مِنْ بَكْرٍ بِدُونِ إِذْنِ مَنْ شَرِيكَهُ عَمْرٍو فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ جَائِزًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) هَذَا بِخِلَافِ بَيْعِ الشَّرِيكِ لِأَجْنَبِيٍّ الْحِصَّةَ الْمُسَاعَاةَ مِنْ شَجَرٍ أَوْ زَرْعٍ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرِيكِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَكِتَابِ الْيُيُوعِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.  
(سئل) فِي أَحَدِ شَرِيكَيْ عِنَانٍ وَضَعَ مِنْهُ عَشْرُ مَالِ الشَّرِكَةِ وَتَوَافَقَ مَعَ شَرِيكِهِ عَلَى أَنَّ لَهُ رُبْعَ الرِّبْحِ لِكَوْنِهِ أَكْثَرَ عَمَلًا وَالْبَاقِي لِلْآخِرِ فَهَلْ تَكُونُ الشَّرِكَةُ صَحِيحَةً وَالرِّبْحُ عَلَى مَا شَرَطَا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمُلتَقَى وَمَعَ التَّفَاضُلِ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالرِّبْحِ وَمَعَ التَّسَاوِي فِيهِمَا أَوْ فِي أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخِرِ عِنْدَ عَمَلِهِمَا مَعًا وَمَعَ زِيَادَةِ الرِّبْحِ لِلْعَامِلِ عِنْدَ عَمَلِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ. اهـ.  
(أقول) وَأَمَّا الْخُسْرَانُ فَهُوَ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ وَإِنْ شَرَطَا غَيْرَ ذَلِكَ كَمَا فِي الْمُلتَقَى أَيْضًا فَتَنَبَّهُ.  
(سئل) فِي شُرَكَاءِ الْعِنَانِ إِذَا شَرَطُوا أَنْ يَعْمَلُوا جَمِيعًا أَوْ شَتَّى وَالرِّبْحُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوِيَّةِ فَمَرَضَ أَحَدُهُمْ وَلَمْ يَعْمَلْ وَعَمَلَ الْبَقِيَّةُ فِي الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ وَحَصَلَ رِبْحٌ فَهَلْ يَكُونُ الرِّبْحُ بَيْنَهُمْ عَلَى الشَّرْطِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَرَزَانِيَّةِ.

(أقول) وَتَقَدَّمَتْ عِبَارَةُ الْبَرَزَانِيَّةِ قَبْلَ ثَلَاثَةِ أَوْرَاقٍ وَمَعَهَا عِبَارَةُ الْمُحِيطِ وَلَيْسَ فِي عِبَارَةِ الْمُحِيطِ قَوْلُهُ أَوْ شَتَّى أَيْ مُتَفَرِّقِينَ فَتَتَيَدُّ أَنَّ لَوْ كَانَ الشَّرْطُ أَنْ يَعْلَمُوا جَمِيعًا فَلِلْمَرِيضِ الرِّبْحُ الْمَشْرُوطُ هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ فِي الظَّهِيرِيَّةِ عِبَارَةَ الْمُحِيطِ السَّابِقَةَ ثُمَّ قَالَ بَيَانٌ مَا ذَكَرْنَا فِيهَا ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْأَصْلِ إِذَا جَاءَ أَحَدُهُمَا بِالْفِ دِرْهَمٍ وَالْآخَرُ بِالْفَيْنِ وَاشْتَرَكَا عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِمَا فَهُوَ جَائِزٌ وَيَصِيرُ صَاحِبُ الْأَلْفِ فِي مَعْنَى الْمَضَارِبِ إِلَّا أَنْ مَعْنَى الْمَضَارِبَةِ تَبِعَ لِمَعْنَى الشَّرِكَةِ وَالْعَبْرَةُ لِلْأَصْلِ دُونَ التَّبَعِ فَلَا يَصْرُفُهُمَا اشْتِرَاؤُ الْعَمَلِ عَلَيْهِمَا وَإِنْ اشْتَرَطَا الْعَمَلَ عَلَى صَاحِبِ الْأَلْفِ فَهُوَ جَائِزٌ وَإِنْ اشْتَرَطَا الْعَمَلَ عَلَى صَاحِبِ الْأَلْفَيْنِ لَا يَجُوزُ وَإِنْ اشْتَرَطَا الرِّبْحَ عَلَى قَدْرِ رَأْسِ مَالِهِمَا أَثْلَاثًا وَالْعَمَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا كَانَ جَائِزًا وَإِنْ شَرَطَا أَنْ يَكُونَ الرِّبْحُ وَالْوَضِيعَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ فَشَرْطُ الْوَضِيعَةِ نِصْفَيْنِ فَاسِدٌ وَلَكِنْ بِهَذَا لَا تَبْطُلُ الشَّرِكَةُ لِأَنَّ الشَّرِكَةَ لَا تَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ اهـ.



وَقَدْ كَتَبْتُ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ أَنَّ قَوْلَهُ وَإِنْ اشْتَرَطَا الرَّبْحَ عَلَى قَدْرِ رَأْسِ مَالِهِمَا إِنْخُ يُفِيدُ مَا يَقَعُ كَثِيرًا مِنْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ رَأْسُ مَالِ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ وَالْآخَرُ أَقَلَّ كَمَا لَوْ كَانَ مِنْ أَحَدِهِمَا تِسْعَةُ آلَافٍ مَثَلًا وَمِنَ الْآخِرِ أَلْفٌ وَاشْتَرَطَا الرَّبْحَ ثُلُثَيْهِ لِلأَوَّلِ وَثُلُثَهُ لِلثَّانِي وَالْعَمَلُ عَلَى الثَّانِي فَإِنَّهُ يَصِحُّ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَالْعَمَلُ مِنْ أَحَدِهِمَا يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ الْعَامِلُ صَاحِبَ الْأَقَلِّ مَالًا وَرَبِحًا وَلَكِنْ يُسْتَفَادُ مِنْ عِبَارَةِ الْمُحِيطِ أَنَّ الرَّبْحَ حِينَئِذٍ يَكُونُ عَلَى قَدْرِ الْمَالِ فَرَاغُهَا مُتَأَمَّلًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرَكَاءِ نَصِيبَهُ مِنَ الْفَرَسِ الْمُشْرَكَةِ وَسَلَّمَهَا لِلْمُشْتَرِي وَطَلَبَ الشَّرِيكَ مِنَ الْبَائِعِ أَنْ يُخْضِرَ لَهُ الْفَرَسَ لِيَتِمَّكَرَ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي نَصِيبِهِ مِنْهَا أَوْ يَدْفَعَ لَهُ قِيَمَةَ نَصِيبِهِ فَهَلْ يُكَلَّفُ الشَّرِيكَ الْبَائِعَ بِإِخْضَارِهَا فَإِنْ لَمْ يُخْضِرْهَا يُلْزَمُ بِقِيَمَتِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ يُكَلَّفُ الشَّرِيكَ الْبَائِعَ بِإِخْضَارِهَا فَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ يُلْزَمُ بِقِيَمَتِهَا كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عَفِيَ عَنْهُ.

(سئل) فِي أَحَدِ شَرِيكِي الْعِنَانِ شَارَكَ آخَرَ بِمَالِ الشَّرِكَةِ بِدُونِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يَمْلِكُ الشَّرِيكَ الشَّرِكَةَ إِلَّا بِإِذْنِ شَرِيكِهِ تَنْوِيرٌ وَشَرْحٌ لِلْعَلَّامِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ عِنَانًا شَيْئًا مِنْ مَالِ الشَّرِكَةِ بِالنَّسِيبَةِ وَهَلَكَ الثَّمَنُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي فَهَلْ يَهْلِكُ عَلَيْهِمَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلِكُلِّ مِنْ شَرِيكِي الْعِنَانِ وَالْمُفَاوَضَةِ أَنْ يَبِيعَ بِنَقْدٍ وَنَسِيبَةٍ تَنْوِيرٌ وَفِي الْبَرَاذِيَةِ مِنَ الشَّرِكَةِ وَالتَّقْيِيدُ بِالْمَكَانِ صَحِيحٌ حَتَّى لَوْ قَالَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ لِصَاحِبِهِ أَخْرِجْ إِلَى خَوَارِزْمَ وَلَا تَتَجَاوَزْهُ صَحَّ فَلَوْ جَاوَزَ عَنْهُ ضَمِنَ حِصَّةَ شَرِيكِهِ وَالتَّقْيِيدُ بِالنَقْدِ صَحِيحٌ حَتَّى لَوْ قَالَ لَا تَبِعْ بِالنَقْدِ صَحَّ وَلَوْ اشْتَرَكَا عِنَانًا عَلَى أَنْ يَبِيعَا نَقْدًا وَنَسِيبَةً صَحَّ ثُمَّ إِذَا نَهَى أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ عَنِ الْبَيْعِ نَسِيبَةً صَحَّ اهـ.

(سئل) فِي شَرِيكَ عِنَانٍ سَافَرَ بِمَالِ الشَّرِكَةِ قَاصِدًا بَلَدَةً كَذَا فَأَخْبَرَ قَبْلَ وُصُولِهِ إِلَيْهَا بِأَنَّ جَمَاعَةً كَثِيرِينَ ذَوِي مَنَعَةٍ قَاصِدِينَ الْإِغَارَةَ عَلَى أَهْلِهَا فَنَزَلَ فِي قَرْيَةٍ أَمِينَةٍ وَأَخْبَرَ شُرَكَاءَهُ بِذَلِكَ فَهَوَّهُ عَنْ مُجَاوَزَةِ الْقَرْيَةِ وَعَنِ الذَّهَابِ بِالْمَالِ لِبَلَدَةٍ فَخَالَفَهُمْ وَدَخَلَ الْبَلَدَةَ فَأَغَارَ الْجَمَاعَةُ عَلَى الْبَلَدَةِ وَهَبُّوْهَا مَعَ مَالِ الشَّرِكَةِ فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذَكَرَ يَضْمَنُ الشَّرِيكَ الْمَرْبُورُ نَصِيبَ شُرَكَائِهِ لِتَعَدِّيهِ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي شَرِيكَيْنِ فِي صَنْعَةِ عَمَلٍ أَحَدُهُمَا فِيهَا لِأَخَرَ فِي غَيْبَةِ شَرِيكِهِ وَمَاتَ شَرِيكُهُ وَيُرِيدُ الْعَامِلُ الْإِخْتِصَاصَ بِجَمِيعِ أَجْرَةِ مَا عَمِلَهُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَتَكُونُ الْأَجْرَةُ مُشْتَرَكَةً نِصْفَيْنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَوَقِّ ثَوْرَثَ عَنْهُ.

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مُنَاصَفَةً اِمْتَنَعَ زَيْدٌ مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَتَضَرَّرَ شَرِيكُهُ عَمْرٍو فَهَلْ يُجْبَرُ زَيْدٌ عَلَى الْإِنْفَاقِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بَيْتٍ مُرْتَفِقٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو يَتَقَاطَرُ مِنْهَا الْمَاءُ النَّجَسُ لِبَيْتٍ مَاءٍ لِشَرِيكِهِ عَمْرٍو وَيُنَجِّسُهَا فَطَلَبَ عَمْرٍو مِنْ زَيْدٍ مَرَمَّتَهَا وَعِمَارَتَهَا مَعَهُ لِمَنْعِ الضَّرَرِ فَهَلْ يُجْبَرُ زَيْدٌ عَلَى عِمَارَتِهَا مَعَهُ؟

(الجواب): الْبَيْتُ الْمُشْتَرَكَةُ وَالْأُيُوتُ وَنَحْوُهُ يُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَى الْعِمَارَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي شَتَّى الْقَضَاءِ مِنَ الْبَحْرِ تَقْلًا عَنْ تَهَذِيبِ الْقَلَانِسِيِّ وَفِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ عَنْ عِدَّةٍ كُتِبَ.

(سئل) فِي حَمَّامٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ وَقْفٍ بَرٍّ وَوَقْفٍ أَهْلِيٍّ اِحْتِيَاجٌ إِلَى مَرَمَّةٍ ضَرُورِيَّةٍ لَا بُدَّ مِنْهَا فَابْيَ نَاطِرُ الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ أَنْ يَرْمِيَهُ مَعَ نَاطِرِ وَقْفِ الْبَرِّ فَهَلْ يَأْمُرُهُ الْقَاضِي بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا يُجْبَرُ الشَّرِيكُ عَلَى الْعِمَارَةِ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ وَصِيٍّ وَنَاطِرٍ وَضَرُورَةٍ تَعْذِرُ قِسْمَةَ الْخِمْ عَلَاقِيٍّ مِنَ الشَّرِكَةِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيْزُ الرَّمْلِيُّ كَمَا فِي فَتَاوَاهِ مِنَ الْقِسْمَةِ وَفِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْإِبَاءَاتِ مَعْزِيًّا إِلَى الْوُلُوجِيَّةِ وَلَوْ عَمَرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ الْحَمَّامَ بِلَا إِذْنِ شَرِيكِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِحَصَّتِهِ اهـ.

وَأَفْتَى التُّمْرَتَائِسِيُّ مُؤَيَّدًا ذَلِكَ بِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِذْ لَا يُمْكِنُ قِسْمَةُ بَعْضِهِ إِلَّا بِمَسْأَلَةِ وَقَعِ فِيهَا اضْطِرَابٌ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّمْلِيُّ فِي الْقِسْمَةِ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ هَذَا فِي الْمَلِكِ وَأَمَّا الْوَقْفُ فَيَعْمَرُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ مِنْ غَيْرِ اشْتِيَائِهِ سَوَاءً تَعَذَّرَ قِسْمَةُ ذَلِكَ أَوْ لَا وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ بِأَنَّ امْتِنَاعَ الْمُتَوَلَّى مِنَ الْعِمَارَةِ الضَّرُورِيَّةِ خِيَانَةٌ وَفِي الْبَحْرِ مِنْ شَتَّى الْقَضَاءِ بَعْدَ نَقْلِ كَلَامٍ إِذَا أَرَادَ أَحَدُ النَّاطِرَيْنِ الْمَرَمَّةَ وَأَبَى الْآخَرُ يُجْبَرُ الْآبِيُّ عَلَى التَّعْمِيرِ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ اهـ.

(أقول) وَفِي الْحَاقِيَّةِ حَمَامٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ غَابَ قَدْرُهُ أَوْ حَوْضُهُ أَوْ شَيْءٌ مِنْهُ وَاحْتِيَاجٌ إِلَى الْمَرَمَّةِ

فَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الرِّمَّةَ وَامْتَنَعَ الْآخَرُ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيُوجِبُهَا الْقَاضِي وَيَرُمُّهَا بِالْأَجْرَةِ أَوْ يَأْذُنُ لِأَحَدِهِمَا فِي الْإِجَارَةِ، وَالرِّمَّةُ مِنَ الْأَجْرَةِ قِيلَ هَذَا قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ لِأَنَّ عِنْدَهُمَا يَجُوزُ الْحَجْرُ عَلَى الْحَرِّ وَالْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهَا فِي الْحَجْرِ وَقَالَ بَعْضُهُمُ الْقَاضِي يَأْذُنُ لِغَيْرِهِ أَيْ الْمُمْتَنِعِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ ثُمَّ يَمْنَعُ صَاحِبَهُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ حَتَّى يُؤَدَّى حِصَّتَهُ وَالْفَتَوَى عَلَى هَذَا الْقَوْلِ أَهـ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ وَنَقَلَهُ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الشَّرِكَةِ وَأَفْتَى بِهِ وَلَكِنْ أَفْتَى فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنْ كِتَابِ الْقِسْمَةِ بَأَنَّهُ إِذَا أَتَفَقَ أَحَدُهُمَا مِنْ مَالِهِ عَلَى مَا لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ لَا يَكُونُ مُتَبَرِّعًا قَالَ وَيَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ كَمَا حَقَّقَهُ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَجَعَلَ الْفَتَوَى عَلَيْهِ فِي الْوَلَوَالِيَّةِ أَهـ فَإِنْ حُمِلَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ عَدَمِ اسْتِرَاطِ أَمْرِ الْقَاضِي فَهُوَ قَوْلُ آخَرٍ مُفْتَى بِهِ فَيَكُونُ فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ مُصَحَّحَانِ وَإِنْ قَيَّدَ بِالْأَمْرِ ازْتَفَعَ الْخِلَافُ.

(سئل) فِي دَارٍ لَا تَقْبَلُ الْقِسْمَةَ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو اخْتَاَجَتْ إِلَى الْعِمَارَةِ الصَّرُورِيَّةِ فَأَرَادَ زَيْدٌ أَنْ يُعَمِّرَهَا فَأَبَى عَمْرٍو أَنْ يُعَمِّرَهَا مَعَهُ فَعَمَّرَهَا زَيْدٌ مِنْ مَالِهِ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَى عَمْرٍو بِقِيَمَةِ مَا يَخْصُصُهُ مِنَ الْعِمَارَةِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ الْخَيْرِيُّ الرَّمْلِيُّ كَمَا فِي فَتَاوِيهِ مِنَ الْقِسْمَةِ. (ثُمَّ سُئِلَ) فِيمَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوجِبَ الدَّارَ الْمَرْبُورَةَ وَيَأْخُذَ نِصْفَ مَا أَتَفَقَ عَلَى الْبِنَاءِ مِنْ أَجْرَتِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ دَارٌ بَيْنَ شَرِيكَيْنِ انْهَدَمَتْ فَقَالَ أَحَدُهُمَا بَنَيْتُهَا وَأَبَى الْآخَرُ فَإِنَّ الْقَاضِي يَقْسِمُ الدَّارَ بَيْنَهُمَا وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الدَّارِ رَحَى أَوْ حَمَامٌ أَوْ شَيْءٌ لَا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ كَانَ لِطَالِبِ الْبِنَاءِ أَنْ يَبْنِي ثُمَّ يُؤَاجِرَ ثُمَّ يَأْخُذَ نِصْفَ مَا أَتَفَقَ فِي الْبِنَاءِ مِنَ الْغَلَّةِ خَائِنَةً مِنْ فَضْلِ قِسْمَةِ الْوَصِيِّ وَالْأَبِ الْمُشْتَرَكِ إِذَا انْهَدَمَ فَأَبَى أَحَدُهُمَا الْعِمَارَةَ فَإِنْ احْتَمَلَ الْقِسْمَةَ أُجِيرَ وَقَسِمَ وَإِلَّا بَنَى ثُمَّ أَجَرَهُ لِيَرْجِعَ أَشْبَاهُ مِنَ الْقِسْمَةِ.

(سئل) فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو طَيَّنَهَا زَيْدٌ وَرَمَّمَهَا بِلَا إِذْنٍ مِنْ شَرِيكِهِ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَى عَمْرٍو بِمَا خَصَّصَهُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ دَارٌ مُشْتَرَكَةٌ انْهَدَمَتْ فَبَنَى أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِشَيْءٍ عِمَادِيَّةٍ فِي الْحَائِطِ الْمُشْتَرَكِ وَمِثْلُهُ فِي الْفُصُولَيْنِ.

(أقول) أَيْ عَمَّرَهَا قَبْلَ الْإِسْتِئْذَانِ وَالْإِمْتِنَاعِ مِنْ عِمَارَتِهَا مَعَهُ فَلَا يُجَالِفُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ وَلَا سِيَّيًا إِذَا كَانَتْ قَابِلَةً لِلْقِسْمَةِ فَإِنَّهُ لَا رُجُوعَ مُطْلَقًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَنَى زَيْدٌ قَصْرًا بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْوَتِهِ بِدُونِ إِذْنِهِمْ فَهَلْ يَكُونُ الْبِنَاءُ مِلْكًا لَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِذَا بَنَى فِي الْأَرْضِ الْمُشْتَرَكَةِ بِغَيْرِ إِذْنِ الشَّرِيكَ لَهُ أَنْ يَنْقُصَ بِنَاءُهُ ذَكَرَهُ فِي التَّنَازُخَانِيَّةِ مِنْ مُتَفَرِّقَاتِ الْقِسْمَةِ.

(سئل) فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ بَنَى فِيهَا بَعْضُهُمْ بِنَاءً لِأَنْفُسِهِمْ بِآلَاتٍ هِيَ لَهُمْ بِدُونِ إِذْنِ الْبَاقِينَ وَيُرِيدُ بَقِيَّةُ الشَّرَكَاءِ قِسْمَةَ نَصِيْبِهِمْ مِنَ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ قَابِلَةٌ لِلْقِسْمَةِ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ وَمَا حُكْمُ الْبِنَاءِ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتْ قَابِلَةً لِلْقِسْمَةِ وَيَنْتَفِعُ كُلٌّ بِنَصِيْبِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَلِبَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ ذَلِكَ ثُمَّ الْبِنَاءُ حَيْثُ كَانَ بِدُونِ إِذْنِهِمْ إِنْ وَقَعَ فِي نَصِيْبِ الْبَاقِينَ بَعْدَ قِسْمَةِ الدَّارِ فِيهَا وَنَعِمَتْ وَإِلَّا هُدِمَ الْبِنَاءُ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي فَلَاحَةِ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَجَمَاعَةٍ آخَرِينَ صَرَفَ زَيْدٌ فِي لَوَازِمِهَا مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ بِلَا إِذْنٍ وَلَا وَكَالَةٍ مِنْهُمْ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمْ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟ (الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَحْدَثَ زَيْدٌ سَرَابًا فِي دَارِهِ وَيُرِيدُ تَسْيِيلَ أَوْسَاحِهِ إِلَى سَرَابٍ قَدِيمٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ وَكَسَّرَ حَافَتِي السَّرَابِ الْقَدِيمِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ الشَّرَكَاءِ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَاهُمْ؟ (الجواب): نَعَمْ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي طَالِعِ مَاءٍ قَدِيمٍ فِي مَكَانٍ مَعْلُومٍ فِيهِ فُرُوضٌ مَعْلُومَةٌ يَجْرِي مِنْهُ الْمَاءُ لِأَرْبَابِهَا بِحَقِّ مَعْلُومٍ أَرَادَ أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّينَ فِيهِ أَنْ يَنْقُلَ الطَّالِعَ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ بِدُونِ إِذْنِ بَقِيَّةِ الشَّرَكَاءِ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ. (الجواب): نَعَمْ.

### بَابُ الرَّدَّةِ وَالتَّغْزِيرِ

(سئل) هَلْ تَقَعُ الْفُرْقَةُ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى أَمْ لَا بُدَّ مِنْ قَضَاءِ الْقَاضِي.

(الجواب): تَقَعُ الْفُرْقَةُ بِنَفْسِ الرَّدَّةِ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَالْكَنْزِ وَارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا فَسُخٌ فِي الْحَالِ وَقَالَ قَاضِي خَانَ فِي بَابِ الرَّدَّةِ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ تُبْطِلُ عِصْمَةَ النِّكَاحِ وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ

بَيْنَهُمَا بِنَفْسِ الرِّدَّةِ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ إِلَّا بِقَضَاءِ الْقَاضِي وَرَدَّةِ الرَّجُلِ تُبْطِلُ عِصْمَةَ نَفْسِهِ حَتَّى لَوْ قَتَلَهُ الْقَاتِلُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْقَاضِي عَمْدًا أَوْ خَطَأً أَوْ بِغَيْرِ أَمْرِ السُّلْطَانِ أَوْ أَتَلَفَ عَضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَهـ وَقَالَ فِي الْبِرَازِيَّةِ وَلَوْ ارْتَدَّ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى تَحْرُمُ امْرَأَتُهُ وَيَجِدُّ النِّكَاحَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَيُعِيدُ الْحَجَّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَالْمَوْلُودُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ التَّكْلُمِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَلَدُ زِنَا<sup>(١)</sup> أَهـ.

(١) وَإِذَا ارْتَدَّ الْمُسْلِمُ بَانَتْ مِنْهُ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً كَانَتْ أَوْ كِتَابِيَّةً دَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا عِنْدَنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الدُّخُولِ لَا يَتَوَقَّفُ انْقِطَاعُ النِّكَاحِ عَلَى انْقِضَاءِ ثَلَاثِ حَيَضٍ، بِنَاءً عَلَى أَصْلِهِ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ تَأْكُدِ النِّكَاحِ بِالدُّخُولِ، وَعَدَمِ تَأْكُودِهِ عَلَى مَا بَيَّنَّا فِي الْإِسْلَامِ، فَإِنَّهُ بِالرِّدَّةِ يَقْصِدُ مُنَابَذَةَ الْمِلَّةِ لَا الْحَلِيلَةَ فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ مُوجِبًا لِلْفُرْقَةِ بَعْدَ تَأْكُودِهِ، مَا لَمْ يَنْصَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرُ كَمَا لَوْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا وَابْنُ أَبِي لَيْلَى رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ بِرَدَّةِ أَحَدِهِمَا قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَا بَعْدَهُ حَتَّى يُسْتَتَابَ الْمُرْتَدُّ فَإِنْ تَابَ فِيهِ امْرَأَتُهُ، وَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ وَرِثَتْهُ، وَجُعِلَ هَذَا قِيَاسُ إِسْلَامِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَكِنَّا نَقُولُ: الرِّدَّةُ تُنَافِي النِّكَاحَ، وَاعْتِرَاضُ سَبَبٍ مُتَنَافِيٍّ لِلنِّكَاحِ مُوجِبٌ لِلْفُرْقَةِ بِنَفْسِهِ كَالْمَحْرَمَةِ، فَأَمَّا اخْتِلَافُ الدِّينِ: عَيْنُهُ لَا يُنَافِي النِّكَاحَ حَتَّى يَجُوزَ ابْتِدَاءُ النِّكَاحِ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْكِتَابِيَّةِ، وَكَذَلِكَ الْإِسْلَامُ لَا يُنَافِي النِّكَاحَ فَإِنَّ النِّكَاحَ نِعْمَةٌ.

وَبِالْإِسْلَامِ تَصِيرُ النِّعْمُ مُحَرَّرَةً لَهْ فَلِهَذَا لَا تَقَعُ الْفُرْقَةُ هُنَاكَ إِلَّا بِقَضَاءِ الْقَاضِي بَعْدَ إِبَاءِ الْآخِرِ، ثُمَّ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْمُرْتَدُّ فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ إِنْ كَانَ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَنَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الَّتِي ارْتَدَّتْ فَلَا مَهْرَ لَهَا إِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَيْسَ لَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ بَعْدَ الدُّخُولِ، وَالْكَلَامُ فِي أَنَّ هَذِهِ الْفُرْقَةُ بِطَلَاقٍ أَوْ بِغَيْرِ طَلَاقٍ كَمَا بَيَّنَّا.

وَإِذَا ارْتَدَّ الزَّوْجَانِ مَعًا فَهُمَا عَلَى نِكَاحِهِمَا اسْتِحْسَانًا عِنْدَنَا، وَفِي الْقِيَاسِ تَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ فِي رَدَّتِهِمَا رَدَّةَ أَحَدِهِمَا وَزِيَادَةً، فَإِذَا كَانَتْ رَدَّتُهُمَا تُنَافِي ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ تُنَافِي الْبَقَاءَ أَيْضًا، وَلَكِنَّا تَرَكْنَا الْقِيَاسَ؛ لِاتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فَإِنَّ بَنِي حَنِيفَةَ ارْتَدُّوا بِمَنْعِ الزَّكَاءِ فَاسْتَأْجَبَهُمْ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِتَجْدِيدِ الْأَنْكِحَةِ بَعْدَ التَّوْبَةِ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى سِوَاهُ، وَلَا يُقَالُ لَعَلَّ الْإِرْتِدَادَ مِنْ بَعْضِهِمْ كَانَ قَبْلَ بَعْضٍ، وَلَمْ يُسْتَعْلَلْ بِذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّ كُلَّ أَمْرَيْنِ لَا يُعْرَفُ التَّارِيخُ بَيْنَهُمَا يُجْعَلُ كَأَنَّهُمَا وَقَعَا مَعًا.

وَفَقَهُ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ وَقُوعَ الْفُرْقَةِ عِنْدَ رَدَّةِ أَحَدِهِمَا؛ لظُهُورِ خُبْرِهِ عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ بِطِبِّ الْمُسْلِمِ فَإِذَا ارْتَدَّا مَعًا لَا يَظْهَرُ هَذَا الْحُبُّ بِالْمُقَابَلَةِ؛ لِأَنَّهُ تَقَابُلُ الْحُبِّ بِالْحُبِّ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِفْ لَهَا دِينٌ، وَلَا دَارٌ فَيَقْبَى مَا كَانَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا كَانَ كَمَا إِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرَانِ مَعًا، وَاعْتِبَارُ الْبَقَاءِ بِالْإِبْدَاءِ فَاسِدٌ فَإِنَّ الْعِدَّةَ تَمْتَعُ ابْتِدَاءَ النِّكَاحِ، وَلَا تَمْتَعُ الْبَقَاءَ، وَلَا فَرْقٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمَحَلِّ، وَلَكِنَّا غَيْرُ مُتَابِدَةٍ فَإِنْ

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلَيْهِ بَلْفِظْ تُرْكِيَّ دِينِي أَغْزَنِي سَكْدِيكُمْ فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ آخَرُ بَلْفِظْ تُرْكِيَّ آدَمَ بوسوزي ديمه كاور وَاوَرَسَن.

فَقَالَ لِلرَّجُلِ عَقِبَ النَّهْيِ بَلْفِظْ تُرْكِيَّ بَنَ كَاوَرِ مُسْلِمَانِ أَوْ لِيَامَ وَأَنْكَرَ الْمُدَّعِي ذَلِكَ وَثَبَّتَ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ الْمَرْكَاتِ تَلْفُظُهُ بِذَلِكَ كُلُّهُ فَمَا يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ وَهَلْ بَانَتْ أَمْرَاتُهُ بِذَلِكَ؟

(الجواب): قَالَ فِي جَامِعِ الْفَتَاوَى مَنْ شَتَمَ فَمَ الْمُؤْمِنِ يَكْفُرُ عِنْدَ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّ فَمَ الْمُؤْمِنِ مَوْضِعُ الْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ وَفِيهِ أَيْضًا الرِّضَا بِكُفْرِ نَفْسِهِ كَفَرًا بِالْإِتِّفَاقِ اهـ. وَفِي الْعِمَادِيَّةِ مُسْلِمٌ قَالَ أَنَا مُلْحِدٌ يَكْفُرُ لِأَنَّ الْمُلْحِدَ كَافِرٌ اهـ.

وَفِي الْحَانِيَّةِ أَجْمَعَ أَصْحَابُنَا عَلَى أَنَّ الرَّدَّةَ تُبْطِلُ عِصْمَةَ النِّكَاحِ وَتَقَعُ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِنَفْسِ الرَّدَّةِ اهـ.

وَفِي الْبَرْزَايَةِ لَوْ ارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى تَحْرُمُ أَمْرَاتُهُ وَيُجَدِّدُ النِّكَاحَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَيُعِيدُ الْحَجَّ اهـ.

وَفِيهَا وَارْتِدَادُ أَحَدِهِمَا فَسُخِّ فِي الْحَالِ اهـ.

فَظَهَرَ بِمَا نَقَلْنَاهُ الْجَوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَفِي فِتَاوَى أَبِي الشُّعُودِ مَا نَصَّه: سَمَاعُ لَفْظِهِ زَوْجُهُ سَيِّ هُنْدُكَ أَغْزَنَهُ وَدِينَتُهُ شَتَمَ أَيْلَسَهُ شَرَعًا زَيْدُهُ نَهَ لَا زِمَ أُولُور؟ اهـ.

الْجَوَابُ: تَعْزِيرٌ شَدِيدٌ وَتَجْدِيدُ إِيْمَانٍ لَا زِمْدَرِ وَهَنْدُ بِلْدُو كِي كَمَسْنَهُ يَه وَارر.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ مِنَ الْأَشْرَافِ بِزُونِكَ دِينَسَزْ كَاوَرِ فَمَاذَا يَلْزَمُهُ؟

(الجواب): قَوْلُهُ بِزُونِكَ مَعْنَاهُ بِالْعَرَبِيَّةِ الْمَعْرَسُ بِالسَّيْنِ وَتَقَوْلُهُ الْعَوَامُّ بِالصَّادِ وَفِيهِ التَّعْزِيرُ كَمَا فِي الْمُتَقَنِّ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ دِينَسَزْ مَعْنَاهُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ دَيْنٌ يَتَدَيَّنُ بِهِ وَهُوَ مُرَادِفٌ لِرِزْدِيْقٍ فِي الْفَتْحِ الرِّزْدِيْقُ الَّذِي لَا يَتَدَيَّنُ بِدَيْنٍ وَفِيهِ التَّعْزِيرُ أَيْضًا كَمَا فِي الْمُتَقَنِّ وَغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ

أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بِإِصْرَارِ الْآخَرِ عَلَى الرَّدَّةِ؛ لِظُهُورِ خُبْرِهِ الْآنَ عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ بِطَيْبِ الْآخَرِ، حَتَّى لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ هِيَ الَّتِي أَسْلَمَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَلَهَا نِصْفُ الصَّدَاقِ، وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الَّذِي أَسْلَمَ فَلَا شَيْءَ لَهَا؛ لِأَنَّ الْفُرْقَةَ مِنْ جَانِبِ مَنْ أَصَرَ عَلَى الرَّدَّةِ، فَإِنْ إِصْرَارُهُ بَعْدَ إِسْلَامِ الْآخَرِ كَانِشَاءَ الرَّدَّةِ.

كاور بِمَعْنَى كَافِرٍ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَعُزِّرَ الشَّائِمُ بِنَا كَافِرٍ وَهَلْ يَكْفُرُ إِنْ اعْتَقَدَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا نَعَمْ وَإِلَّا لَا.

بِهِ يُقْتَلُ فَعَلَى هَذَا يَلْزَمُ هَذَا الْمُتَعَدِّي الْمَذْكُورَ التَّعْزِيرُ الشَّدِيدُ اللَّاتِقُ بِحَالِهِ الرَّادِعُ لَهُ وَلَا مِثَالَهُ إِلَّا إِذَا اعْتَقَدَ الْمُسْلِمُ كَافِرًا فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَتَجْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُرْتَدِّينَ مِنْ تَجْدِيدِ الْإِسْلَامِ وَالنَّكَاحِ.

(سئل) فِي ذِمِّي قَالَ إِنْ دَخَلْتَ مَكَانَ كَذَا أَكُنْ مُسْلِمًا فَهَلْ إِذَا دَخَلَ ذَلِكَ الْمَكَانَ لَا يَصِيرُ

مُسْلِمًا؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا لَا بُدَّ مِنَ التَّبَرِّي كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ فِي الْكُتُبِ الْمُعْتَمَدَةِ وَلِأَنَّ الْإِيمَانَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِالشَّرْطِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِسْلَامَ تَصْدِيقٌ بِالْحَقِّانِ وَإِقْرَارٌ بِاللَّسَانِ وَكِلَاهُمَا بِمَا لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهُ بِالشَّرْطِ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْكَافِرَ الَّذِي يُعَلِّقُ إِسْلَامَهُ عَلَى فِعْلٍ شَيْءٍ لَا يُرِيدُ كَوْنَهُ عَالِيًا فَلَا يَقْصِدُ تَحْصِيلَ مَا عُلِّقَ عَلَيْهِ فَكَيْفَ نَجْعَلُهُ مُسْلِمًا مَعَ تَبَاعُدهُ عَنِ الْإِسْلَامِ بِتَعْلِيلِهِ عَلَى مَا لَا يُرِيدُ كَوْنَهُ وَالْإِسْلَامَ عَمَلٌ بِخِلَافِ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ تَرَكَ فَلَا يَصِيرُ الْكَافِرُ مُسْلِمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ التَّمُرْتَاثِيُّ وَالشَّيْخُ نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ وَفِي الزَّيْلَعِيِّ أَنَّ الْإِسْلَامَ عَمَلٌ بِخِلَافِ الْكُفْرِ فَإِنَّهُ تَرَكَ وَنَظِيرُهُ الْإِقَامَةُ وَالصِّيَامُ فَلَا يَصِيرُ الْمُقِيمُ مُسَافِرًا وَلَا الصَّائِمُ مُفْطِرًا وَلَا الْكَافِرُ مُسْلِمًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ وَيَصِيرُ أَيُّ الْمُسْلِمِ كَافِرًا بِمُجَرَّدِ النِّيَّةِ لِأَنَّهُ تَرَكَ فَإِذَا عَلَّقَهُ الْمُسْلِمُ عَلَى فِعْلٍ وَفَعَلَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُخْتَارٌ فِي فِعْلِهِ فَيَكُونُ قَاصِدًا الْكُفْرَ فَيَكْفُرُ بِخِلَافِ الْإِسْلَامِ صُورَةُ دَعْوَى يُعْلَمُ مَضْمُونُهَا مِنْ جَوَابِهَا بِقَوْلِهِ لَا يَثْبُتُ إِسْلَامُ هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِمَا ذَكَرَ أَيْ بِمُجَرَّدِ الْإِثْنَانِ بِالشَّهَادَتَيْنِ لِعَدَمِ التَّبَرِّي وَهُوَ شَرْطٌ فِي كُلِّ يَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ كَمَا عَمَمَ فِي ذَلِكَ فِي الدَّرَرِ وَفَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ وَالتَّمُرْتَاثِيِّ وَغَيْرِهِمَا كَمَا فِي الدَّرَرِ الْمُخْتَارِ وَأَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِذَا تَلَفَّظَ بِالشَّهَادَتَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَتَبَرَّأْ وَلَمْ يَتَابَعِ.

(سئل) فِي صَبِيٍّ عَاقِلٍ مُمَيِّزٍ مِنْ أَوْلَادِ الذَّمِّيِّينَ أَسْلَمَ وَهُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ فَهَلْ يَصِحُّ

إِسْلَامُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ يَصِحُّ إِسْلَامُهُ إِذَا كَانَ عَاقِلًا الْإِسْلَامَ مُمَيِّزًا حَتَّى أَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ فِي ذِمِّيٍّ صَبِيٍّ مُمَيِّزٍ أَسْلَمَ وَهُوَ سَكْرَانٌ بِصِحَّةِ إِسْلَامِهِ كَالْبَالِغِ السَّكْرَانِ لَكِنْ إِذَا زَالَ سُكْرُهُمَا إِنْ عَادَ إِلَى دِينِهِمَا يُجْبَرَانِ عَلَى الْعُودِ إِلَى الْإِسْلَامِ بِالْحُبْسِ وَالضَّرْبِ وَلَا يُقْتَلَانِ أَهْ وَالَّذِي يَعْقُلُ الْإِسْلَامَ يَعْنِي صِفَةَ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مَا ذَكَرَ " فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّ تَوْمَنَ

بِاللهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى " كَذَا فِي فَتَاوَى الْأَنْتَقَرِيَّ وَوَصَفَهُ الطَّرْسُوسِيُّ بِقَوْلِهِ الَّذِي يَعْقِلُ أَنَّ الْإِسْلَامَ سَبَبُ النِّجَاةِ وَيُمَيِّزُ الْحَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَاحْطَلَوْ مِنَ الْمُرِّ كَذَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرَحَهُ لِلْعَلَايِيِّ وَقَدَّرَهُ فِي الْمُجْتَبَى وَالسَّرَاجِيَّةِ سَبْعَ سِنِينَ " وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرَضَ الْإِسْلَامَ عَلَى عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَسَنَّهُ سَبْعَ " وَكَانَ يَفْتَخِرُ بِهِ حَتَّى قَالَ سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طَرًّا غُلَامًا مَا بَلَغْتَ أَوْ أَمِنْ جِلْمِي وَسَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَهَرَا بِصَارِمِ هَمْتِي وَسَنَانِ عَزَمِي اهـ وَإِذَا ادَّعَى أَبُوهُ النَّصْرَانِيُّ أَنَّ عُمُرَهُ خَمْسَ سِنِينَ وَادَّعَتْ أُمُّهُ الْمُسْلِمَةُ أَنَّ عُمُرَهُ سَبْعَ سِنِينَ فَالْقَوْلُ لِمَنْ أَجَابَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ أَنَّهُ يُعَرِّضُ عَلَى أَهْلِ الْخَبَرَةِ وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمْ فِيهِ.

(سئل) فِي النَّصْرَانِيِّ إِذَا حَصَلَ لَهُ جُنُونٌ فِي عَقْلِهِ بِسَبَبِ عَشْقِهِ لَكِنَّهُ يَسْتَحْضِرُ الْجَوَابَ وَيَفْهَمُ الْخِطَابَ فَاسْلَمَ وَمَدَحَ الْإِسْلَامَ وَدَمَّ الْكُفْرَ وَانْسَرَّ بِذَلِكَ فَهَلْ صَحَّ إِسْلَامُهُ؟  
(الجواب): أَجَابَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ مُمَيِّزٌ فَيَصِحُّ إِسْلَامُهُ وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعُهُ وَيُجْبَرُ عَلَى الْعُودِ إِلَى الْإِسْلَامِ.

(سئل) فِي الْمُرْتَدَّةِ إِذَا مَاتَتْ أَيْنَ تُدْفَنُ؟

(الجواب): إِذَا ثَبَتَ ارْتِدَادُهَا بَعْدَ إِسْلَامِهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ مَاتَتْ وَهِيَ كَذَلِكَ فَفِي سِرِّ الْأَشْبَاهِ وَإِذَا مَاتَ أَوْ قُتِلَ عَلَى رِدَّتِهِ لَمْ يُدْفَنَ فِي مَقَابِرِ أَهْلِ مِلَّةٍ وَإِنَّمَا يُلْقَى فِي حُفْرَةٍ كَالْكَلْبِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مُسْلِمٍ تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى فَهَلْ يَلْزَمُهُ تَجْدِيدُ إِسْلَامِهِ وَنِكَاحُهُ وَلَا يَقْضِي مِنَ الْعِبَادَاتِ إِلَّا الْحَجُّ؟

(الجواب): لَوْ ارْتَدَّ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى تَحَرُّمُ امْرَأَتِهِ وَيُجَدِّدُ النِّكَاحَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَهُوَ فَسَخٌ عَاجِلٌ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى قَضَاءٍ وَلَا يُنْقَضُ عَدَدُ الطَّلَاقَاتُ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَيُعِيدُ الْحَجَّ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالْمَوْلُودُ بَيْنَهُمَا قَبْلَ تَجْدِيدِ النِّكَاحِ بِالْوَطْءِ بَعْدَ التَّكْلُمِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَلَدُ زَنًا ثُمَّ إِنْ أَتَى بِكَلِمَةِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْعَادَةِ لَا يَجْزِيهِ مَا لَمْ يَرْجِعْ عَمَّا قَالَهُ لِأَنَّ بَيِّنَاتِنَا عَلَى الْعَادَةِ لَا يَرْتَفِعُ الْكُفْرُ وَيُؤَمَّرُ بِالتَّوْبَةِ وَالرُّجُوعِ عَنْ ذَلِكَ ثُمَّ يُجَدِّدُ النِّكَاحَ وَزَالَ عَنْهُ مُوْجِبُ الْكُفْرِ وَالْإِرْتِدَادِ وَهُوَ الْقَتْلُ كَمَا فِي الثَّالِثِ مِنَ الْبَرَازِيَّةِ مِنَ الرَّدَّةِ هَذَا إِذَا كَانَ عَالِمًا أَنَّ مَا قَالَهُ كُفْرٌ.



وَأَمَّا الْجَاهِلُ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ وَلَمْ يَذَرِ أَنَّهَا كُفْرٌ قَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَكُونُ كُفْرًا وَيُعْذَرُ بِالْجَهْلِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَصِيرُ كَافِرًا بِذَلِكَ وَمَنْ أَتَى بِلَفْظَةِ الْكُفْرِ وَهُوَ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا كُفْرٌ إِلَّا أَنَّهُ أَتَى بِهَا عَنْ اخْتِيَارٍ يَكْفُرُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ خِلَافًا لِلْبَعْضِ وَلَا يُعْذَرُ بِالْجَهْلِ أَمَّا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَكَلَّمَ فَجَرَى عَلَى لِسَانِهِ كَلِمَةُ الْكُفْرِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَا يَكْفُرُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْخُلَاصَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَوَانِي مُفْسِدٍ غَمَازٍ يَسْعَى فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ وَيُوقِعُ الشَّرَّ بَيْنَ الْعِبَادِ وَيُغِيرِي عَلَى أَخْذِ الْأَمْوَالِ بِالْبَاطِلِ وَذَنْبِ الْعِبَادِ وَيُؤْذِي الْمُسْلِمِينَ بِيَدِهِ وَلِسَانِهِ وَلَا يَرْتَدُّ عَنْ تِلْكَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِالْقَتْلِ فَمَا حُكْمُهُ؟

(الجواب): إِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَأَخْبَرَ جَمٌّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ يُقْتَلُ وَيُثَابُ قَاتِلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ دَفْعِ شَرِّهِ عَنِ عِبَادِ اللَّهِ تَعَالَى.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَامِّيٍّ شَتَمَ رَجُلَيْنِ مِنْ عُلَمَاءِ دِينِ الْإِسْلَامِ وَآلِ بَيْتِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ وَحَقَّرَهُمَا وَاسْتَخَفَّ بِهِمَا وَبِالَّذِينَ مَعَ كَوْنِهِ شَرِيرًا سَاعِيًا بِالْفَسَادِ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ بَوَجهِ الشَّرْعِيِّ يُقْتَلُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَوْ صَغَرَ الْفَقِيهَ أَوْ الْعُلَوِيَّ قَاصِدًا الْإِسْتِخْفَافَ بِالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالَ الزَّيْلَعِيُّ فِي كِتَابِ الْجِنَايَاتِ السَّاعِي فِي الْأَرْضِ بِالْفَسَادِ يُقْتَلُ بِمَا يَرَاهُ الْإِمَامُ أَهْلُ وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْكَنْزِ قَالَ أَصْحَابُنَا لَوْ نَظَرَ إِنْسَانٌ إِلَى عَالِمٍ نَظْرَةَ إِهَانَةٍ أَوْ ذَكَرَهُ بِمَا يُوجِبُ الْإِهَانَةَ يَكْفُرُ كَمَا فِي عُمْدَةِ الْإِسْلَامِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ "الصَّحِيحِ الْعُلَمَاءُ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ" <sup>(١)</sup> وَرَأَيْتُ بِخَطِّ بَعْضِهِمْ عَنْ رَوْضَةِ الْعُلَمَاءِ لَا يُجُوزُ لِلْجَاهِلِ أَنْ يَجْلِسَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٣١٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم: ٣٣٥٣، وأخرجه محمد بن عيسى الترمذي في جامع الترمذي حديث رقم: ٣٦٥٢، وأخرجه أبو داود السجستاني في سننه حديث رقم: ١٨٩٥، وأخرجه النسائي في سننه حديث رقم: ٤٣٠٧، وأخرجه ابن ماجه القزويني في سننه حديث رقم: ١٠٧٥، وأخرجه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي في سننه حديث رقم: ٢٦٩٨، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ٩٧٦٥، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه حديث رقم: ٣٣٣، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٦٩٧١، وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين حديث رقم: ٧٩٣٣، وأخرجه أبو عوانة الإسفرائيني في

بَيْنَ الْعُلَمَاءِ وَالْمُتَعَلِّمِينَ وَإِنْ جَلَسَ فَوَاجِبٌ عَلَى السُّلْطَانِ أَوْ الْقَاضِي أَنْ يَمْنَعَهُ لِأَنَّ هَذَا اسْتِخْفَافٌ أَوْ إِهَانَةٌ أَوْ حَقَارَةٌ وَلَوْ جَلَسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَعْلَى مِنَ الْعَالِمِ أَوْ الْمُتَعَلِّمِ فِي الْمَجْلِسِ لَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِخْفَافِ طَلَقَتْ امْرَأَتُهُ وَلَوْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمَزَاحِ يُعَزَّرُ بِإِجْمَاعِ الْأَئِمَّةِ الْعَلَامَةِ إِبْرَاهِيمَ الْبِيرِّي عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ السَّيْرِ وَالرَّدَّةِ.

(سئل) فِي ذِمِّي شَتَمَ ذِمِّيًّا مِثْلَهُ بِالْقَاطِ قَبِيحَةٍ وَأَذَاهُ بِذَلِكَ فَهَلْ يُؤَدَّبُ وَيُعَاقَبُ عَلَى ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) عَنْ يَهُودِيٍّ قَذَفَ يَهُودِيًّا بِالزَّنَا هَلْ يَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ؟

(الجواب): لَا يَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَإِنَّمَا يَلْزَمُهُ التَّعْزِيرُ كَارُوْنِيٌّ عَنْ ابْنِ نُجَيْمٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ حَلَفَ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يَفْعَلُ كَذَا وَإِنْ فَعَلَهُ يَكُنْ دِينُهُ لِلنَّصَارَى ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ

مسنده حديث رقم: ٣٢٩، وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في المسند المستخرج على صحيح مسلم حديث رقم: ٢٩٦٨، وأخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة حديث رقم: ٦٧٩، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى حديث رقم: ٧٦٧١، وأخرجه سعيد بن منصور في سننه حديث رقم: ٤٧٧، وأخرجه ابن الجارود النيسابوري في المنتقى من السنن المسندة حديث رقم: ١٤٢، وأخرجه الدارقطني في سننه حديث رقم: ٢٧٢١، وأخرجه البيهقي في السنن الصغیر حديث رقم: ٦٤، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ٩٣٣٣، وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى حديث رقم: ٢٤٨، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم: ٥٥١، وأخرجه عبد الله بن وهب بن مسلم في موطأ عبد الله بن وهب حديث رقم: ٢٩١، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده حديث رقم: ٣٢٥، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده حديث رقم: ٢٠٦١، وأخرجه عبد الله بن الزبير الحميدي في مسنده حديث رقم: ٦٢٦، وأخرجه الشافعي في مسنده حديث رقم: ١٢٤٩، وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده حديث رقم: ٤٧، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ١٤١٥، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار حديث رقم: ١٥، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم: ٥٢٨١، وأخرجه محمد بن هارون الروياني في مسنده حديث رقم: ٦٦٤، وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في المسند حديث رقم: ٧٨١، وأخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية حديث رقم: ٣٤٢٩، وأخرجه البوصيري في تحف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة حديث رقم: ٧٢٧٨، وأخرجه الهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث حديث رقم: ١١١٢، وأخرجه محمد بن إسحاق السراج في مسنده حديث رقم: ٨٠٥.

فَهَلْ يَكْفُرُ أَوْ لَا وَهَلْ عَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ أَوْ يَمِينَيْنِ؟

(الجواب): إِنْ كَانَ الْحَالِفُ جَاهِلًا وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِمُبَاشَرَةِ الشَّرْطِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ يَكْفُرُ وَعَلَيْهِ تَجْدِيدُ الْإِسْلَامِ وَالنِّكَاحِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ فِي اعْتِقَادِهِ أَنَّهُ يَمِينٌ فَقَطْ فَعَلَيْهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ بِذَلِكَ وَفِي الْحَلْفِ بِاللَّهِ تَعَالَى كَفَّارَةُ يَمِينٍ آخَرَ وَهَذَا مَا تَحَرَّرَ بَعْدَ النَّظَرِ فِي كُتُبِ أَصْحَابِنَا أَئِمَّةِ الْهُدَى رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِي رَجُلٍ سُئِلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَقَالَ لَوْ شَفَعَ سَيِّدُنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي خُلِقَ الْكَوْنُ لِأَجْلِهِ مَا أَقْبَلَ رَجَاءُهُ فَهَلْ يَكْفُرُ أَمْ لَا؟

(الجواب): لَا يَكْفُرُ بِذَلِكَ لِأَنَّ قَصْدَهُ التَّعْظِيمُ وَلِأَنَّهُ مُتَّفٍ بِلَوْ، كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ نَاقِلًا عَنْ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ السُّبْكِيُّ وَالرَّمْلِيُّ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ فَاجْتَمَعَ الْمَذْهَبَانِ عَلَى عَدَمِ كُفْرِهِ وَأُظُنُّ أَنَّهُمَا إجماعية.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: وَرَأَيْتُ فِي مَجْمُوعَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ عَبْدِ اللَّهِ أَفَنْدِي حَفِظَهُ اللَّهُ الْمَلِكُ السَّلَامُ حِينَ زَارَنِي فِي الْجَنَّةِ وَقَتَ قُدُومِهِ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ عَلَى مُتَوَرِّهَا أَفْضَلَ الصَّلَاةِ وَأَتَمَّ السَّلَامِ سَنَةَ ١١٤٦ مَا صَوَّرْتُهُ مَا قَوْلُكُمْ - دَامَ فَضْلُكُمْ وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَنَفَعَ الْمُسْلِمِينَ بِعُلُومِكُمْ - فِي سَبَبٍ وَجُوبٍ مُقَاتَلَةِ الرَّوَافِضِ وَجَوَازِ قَتْلِهِمْ هُوَ الْبَغْيُ عَلَى السُّلْطَانِ أَوْ الْكُفْرِ، إِذَا قُلْتُمْ بِالثَّانِي فَمَا سَبَبُ كُفْرِهِمْ وَإِذَا أَثَبْتُمْ سَبَبَ كُفْرِهِمْ فَهَلْ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ وَإِسْلَامُهُمْ كَالْمُرْتَدِّ أَوْ لَا تُقْبَلُ كَسَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَتْلِهِمْ.

وَإِذَا قُلْتُمْ بِالثَّانِي فَهَلْ يُقْتَلُونَ حَدًّا أَوْ كُفْرًا وَهَلْ يَجُوزُ تَرْكُهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ بِإِعْطَاءِ الْجَزِيَّةِ أَوْ بِالْأَمَانِ الْمُؤَقَّتِ أَوْ بِالْأَمَانِ الْمُؤَبَّدِ أَمْ لَا وَهَلْ يَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ أَفْتُونَا مَا جُورِينَ أَثَابَكُمُ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ.

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ اعْلَمْ أَسْعَدَكَ اللَّهُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ وَالْبَغَاةَ الْفَجْرَةَ جَمَعُوا بَيْنَ أَصْنَافِ الْكُفْرِ وَالْبَغْيِ وَالْعِتَادِ وَأَنْوَاعِ الْفِسْقِ وَالزُّنْدَقَةِ وَالْإِلْحَادِ وَمَنْ تَوَقَّفَ فِي كُفْرِهِمْ وَإِلْحَادِهِمْ وَوُجُوبِ قِتَالِهِمْ وَجَوَازِ قَتْلِهِمْ فَهُوَ كَافِرٌ مِثْلُهُمْ وَسَبَبٌ وَجُوبٌ مُقَاتَلَتِهِمْ وَجَوَازِ قَتْلِهِمُ الْبَغْيِ وَالْكُفْرِ مَعًا أَمَّا الْبَغْيُ فَإِنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ خَلَّدَ اللَّهُ تَعَالَى مُلْكَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَبْغِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ [سورة الحجرات آية ٩] وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ فَيَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا دَعَاهُمُ الْإِمَامُ إِلَى قِتَالِ هَؤُلَاءِ الْبَاغِينَ الْمَلْعُونِينَ عَلَى

لِسَانِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ أَنْ لَا يَتَأَخَّرُوا عَنْهُ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُعِينُوهُ وَيُقَاتِلُوهُمْ مَعَهُ وَأَمَّا الْكُفْرُ فَمَنْ وَجَّهَ مِنْهَا أَنَّهُمْ يَسْتَخْفُونَ بِالْدِّينِ وَيَسْتَهْزِئُونَ بِالشَّرْعِ الْمُبِينِ وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يُبِينُونَ الْعِلْمَ وَالْعُلَمَاءَ مَعَ أَنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿إِنَّمَا يُخَشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [سورة فاطر آية ٢٨] وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يَسْتَحِلُّونَ الْمُحَرَّمَاتِ وَيَهْتَكُونَ الْحُرَّمَاتِ وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يُنْكِرُونَ خِلَافَةَ الشَّيْخَيْنِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُوقِعُوا فِي الدِّينِ الشَّيْنَ وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يُطَوِّلُونَ أَلْسِنَتَهُمْ عَلَى عَائِشَةَ الصَّدِّيقَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا وَيَتَكَلَّمُونَ فِي حَقِّهَا مَا لَا يَلِيقُ بِشَأْنِهَا مَعَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ عِدَّةَ آيَاتٍ فِي بَرَاءَتِهَا وَنَزَاهَتِهَا فَهُمْ كَافِرُونَ بِتَكْذِيبِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَسَابُونَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَمْنًا بِنِسْبَتِهِمْ إِلَى أَهْلِ بَيْتِهِ هَذَا الْأَمْرَ الْعَظِيمَ وَمِنْهَا أَنَّهُمْ يَسُبُّونَ الشَّيْخَيْنِ سَوَدَّ اللَّهُ وَجُوهَهُمْ فِي الدَّارَيْنِ.

وَقَالَ الشُّيُوطِيُّ مِنْ أَيْمَةِ الشَّافِعِيَّةِ مَنْ كَفَرَ الصَّحَابَةَ أَوْ قَالَ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ كَفَرُوا وَنَقَلُوا وَجْهَيْنِ عَنْ تَعْلِيلِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ فِيمَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ هَلْ يَفْسُقُ أَوْ يَكْفُرُ وَالْأَصَحُّ عِنْدِي التَّكْفِيرُ وَبِهِ جَزَمَ الْحَامِلِيُّ فِي اللَّبَابِ اهـ وَبَتَّ بِالتَّوَاتُرِ قَطْعًا عِنْدَ الْحَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ هَذِهِ الْقَبَائِحَ مُجْتَمِعَةٌ فِي هَؤُلَاءِ الصَّالِحِينَ الْمُضِلِّينَ فَمَنْ اتَّصَفَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ فَهُوَ كَافِرٌ يَجِبُ قَتْلُهُ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَإِسْلَامُهُ فِي إِسْقَاطِ الْقَتْلِ سِوَاءِ تَابَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى قَوْلِهِ أَوْ جَاءَ تَائِبًا مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ لِأَنَّهُ حَدٌّ وَجَبَ وَلَا تُسْقِطُهُ التَّوْبَةُ كَسَائِرِ الْحُدُودِ وَلَيْسَ سَبُّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَالِإِزْدَادِ الْمُقْبُولِ فِيهِ التَّوْبَةُ لِأَنَّ الْإِزْدَادَ مَعْنَى يَنْفَرِدُ بِهِ الْمُرْتَدُّ لَا حَقَّ فِيهِ لِغَيْرِهِ مِنَ الْآدَمِيِّينَ فَقَبِلَتْ تَوْبَتُهُ وَمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْآدَمِيِّ وَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ كَسَائِرِ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ فَمَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ فَإِنَّهُ يَكْفُرُ وَيَجِبُ قَتْلُهُ ثُمَّ إِنْ تَبَتَّ عَلَى كُفْرِهِ وَلَمْ يَتُبْ وَلَمْ يُسَلِّمْ يُقْتَلْ كُفْرًا بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ تَابَ وَأَسْلَمَ فَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ وَالْمَشْهُورُ مِنَ الْمَذْهَبِ الْقَتْلُ حَدًّا وَقِيلَ يُقْتَلُ كُفْرًا فِي الصُّورَتَيْنِ.

وَأَمَّا سَبُّ الشَّيْخَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا فَإِنَّهُ كَسَبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ مَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ لَعَنَهُمَا يَكْفُرُ وَيَجِبُ قَتْلُهُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَإِسْلَامُهُ أَيْ فِي إِسْقَاطِ الْقَتْلِ وَقَالَ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي الْبَحْرِ حَيْثُ لَمْ تُقْبَلْ تَوْبَتُهُ عَلِمَ أَنَّ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ كَسَبَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا يُفِيدُ الْإِنْكَارَ مَعَ الْبَيِّنَةِ قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ مَنْ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ لَعَنَهُمَا

يَكْفُرُ وَيَجِبُ قَتْلُهُ وَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَإِسْلَامُهُ فِي إِسْقَاطِ الْقَتْلِ لِأَنَّا نَجْعَلُ إِنْكَارَ الرَّدَّةِ تَوْبَةً إِنْ كَانَتْ مَقْبُولَةً كَمَا لَا يَخْفَى وَقَالَ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّ كَافِرٍ تَابَ فَتَوْبَتُهُ مَقْبُولَةٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ إِلَّا الْكَافِرَ بِسَبِّ نَبِيِّ أَوْ بِسَبِّ الشَّيْخَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا أَوْ بِالسَّحْرِ وَلَوْ أَمْرَأَةً وَبِالزَّنْدَقَةِ إِذَا أُحْذِقَ قَبْلَ تَوْبَتِهِ اهـ فَيَجِبُ قَتْلُ هَؤُلَاءِ الْأَشْرَارِ الْكُفَّارِ تَابُوا أَوْ لَمْ يَتُوبُوا لِأَنَّهُمْ إِنْ تَابُوا وَأَسْلَمُوا قُتِلُوا حَدًّا عَلَى الْمَشْهُورِ وَأُجْرِي عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْقَتْلِ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ بَقُوا عَلَى كُفْرِهِمْ وَعِنَادِهِمْ قُتِلُوا كُفْرًا وَأُجْرِي عَلَيْهِمْ بَعْدَ الْقَتْلِ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ وَلَا يَجُوزُ تَرْكُهُمْ عَلَيْهِ بِإِعْطَاءِ الْحِزْبِ وَلَا بِأَمَانٍ مُؤَقَّتٍ وَلَا بِأَمَانٍ مُؤَبَّدٍ نَصَّ عَلَيْهِ قَاضِي خَانَ فِي فَتَاوِيهِ وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ نِسَائِهِمْ لِأَنَّ اسْتِرْقَاقَ الْمُرْتَدَّةِ بَعْدَمَا لَحِقَتْ بِدَارِ الْحَرْبِ جَائِزٌ وَكُلُّ مَوْضِعٍ خَرَجَ عَنِ وَلَايَةِ الْإِمَامِ الْحَقِّ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ دَارِ الْحَرْبِ وَيَجُوزُ اسْتِرْقَاقُ ذُرَارِيهِمْ تَبَعًا لِأُمَّهَاتِهِمْ لِأَنَّ الْوَلَدَ يَتَّبِعُ الْأُمَّ فِي الْإِسْتِرْقَاقِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

كَتَبَهُ أَحَقَرُ الْوَرَى نُوحُ الْحَنْفِيُّ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَالْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ اهـ مَا فِي الْمَجْمُوعَةِ الْمَذْكُورَةِ بِحُرُوفِهِ.

(أقول) وَقَدْ أَكْثَرَ مَشَائِخُ الْإِسْلَامِ مِنْ عُلَمَاءِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ لَا زَالَتْ مُؤَيَّدَةً بِالنُّصْرَةِ الْعَلِيَّةِ فِي الْإِفْتَاءِ فِي شَأْنِ الشَّيْعَةِ الْمَذْكُورِينَ وَقَدْ أَشْبَعَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَأَلْفُوا فِيهِ الرِّسَائِلَ وَمَنْ أَقْنَى بِنَحْوِ ذَلِكَ فِيهِمُ الْمُحَقِّقُ الْمَفْسِّرُ أَبُو السُّعُودِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ وَنَقَلَ عِبَارَتَهُ الْعَلَامَةُ الْكُوكَابِيُّ الْحَلَبِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَنْظُومَتِهِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُسَمَّاةِ الْفَرَائِدِ السَّنِيَّةِ وَمِنْ جُمْلَةِ مَا نَقَلَهُ عَنْ أَبِي السُّعُودِ بَعْدَ ذِكْرِ قَبَائِحِهِمْ عَلَى نَحْوِ مَا مَرَّ فَلِذَا أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأَعْصَارِ عَلَى إِبَاحَةِ قَتْلِهِمْ وَأَنَّ مَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِمْ كَانَ كَافِرًا فَعِنْدَ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُمْ إِذَا تَابُوا وَرَجَعُوا عَنْ كُفْرِهِمْ إِلَى الْإِسْلَامِ نَجَوْا مِنَ الْقَتْلِ وَيَرْجَى لَهُمُ الْعَفْوُ كَسَائِرِ الْكُفَّارِ إِذَا تَابُوا وَأَمَّا عِنْدَ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَلَيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَسَائِرِ الْعُلَمَاءِ الْعِظَامِ فَلَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُمْ وَلَا يُعْتَبَرُ إِسْلَامُهُمْ وَيَقْتُلُونَ حَدًّا إِنْ خَفِيَ جَزَمَ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِمْ عِنْدَ إِمَامِنَا الْأَعْظَمِ وَفِيهِ مَخَالَفَةٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمَجْمُوعَةِ وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا هُوَ الصَّوَابُ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ يَنْبَغِي تَحْرِيرُهَا وَالِاعْتِنَاءُ بِهَا زِيَادَةً عَلَى غَيْرِهَا فَقَدْ وَقَعَ فِيهَا خَبْطٌ عَظِيمٌ وَكَانَ يَخْطُرُ لِي أَنْ أَجْمَعَ فِيهَا رِسَالَةً أَذْكَرُ فِيهَا مَا حَرَّزْتَهُ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَغَيْرِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ أَذْكَرُ فِي هَذَا الْمَقَامِ مَا يَوْضَحُ الْمَرَامَ إِسْعَافًا لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ مِنَ الْقُصَاةِ وَالْحُكَّامِ وَإِنْ اسْتَدْعَى بَعْضُ طَوْلٍ فِي

الْكَلَامَ فَنَقُولُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ.

اعْلَمْ أَنَّ مَا مَرَّ عَنِ الصَّدْرِ الشَّهِيدِ مِنْ أَنَّ سَابَّ الشَّيْخَيْنِ فِي الدَّارَيْنِ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ قَدْ عَزَاهُ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْجَوْهَرَةِ شَرْحَ الْقُدُورِيِّ وَقَدْ قَالَ فِي النَّهْرِ هَذَا لَا وُجُودَ لَهُ فِي أَصْلِ الْجَوْهَرَةِ وَإِنَّمَا وَجَدَ فِي هَامِشٍ بَعْضِ النَّسْخِ فَأُلْحِقَ بِالأَصْلِ مَعَ أَنَّهُ لَا اِرْتِبَاطَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ اهـ وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْحَمَوِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ كَلَامَ النَّهْرِ.

(أقول) د عَلَى فَرَضِ ثُبُوتِ ذَلِكَ فِي عَامَّةِ نَسْخِ الْجَوْهَرَةِ لَا وَجْهَ لَهُ يَظْهَرُ لِمَا قَدَّمَاهُ مِنْ قَبُولِ تَوْبَةٍ مِنْ سَبِّ الْأَنْبِيَاءِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلِمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا وَجْهَ لِلْقَوْلِ بِعَدَمِ قَبُولِ تَوْبَةٍ مِنْ سَبِّ الشَّيْخَيْنِ بِالطَّرِيقِ الْأَوَّلِيِّ بَلْ لَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ فِيمَا أَعْلَمْ اهـ وَأَعْلَمْ أَنَّ مَسْأَلَةَ عَدَمِ قَبُولِ تَوْبَةِ سَابِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلُ مَنْ ذَكَرَهَا عِنْدَنَا صَاحِبُ الْبَرْزَايَةِ وَتَبِعَهُ الْمُحَقِّقُ ابْنُ الْكَمَالِ الْهَمَامُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ شَرْحِ الْهُدَايَةِ وَتَبِعَهُ التَّمْرَتَايَشِيُّ فِي مَنْهِ التَّنْوِيرِ وَكَذَا ابْنُ نُجَيْمٍ فِي الْبَحْرِ وَالْأَشْبَاهِ وَأَفْتَى بِهِ فِي الْحَيْرِيَّةِ.

لَكِنَّ الْعَلَامَةَ التَّمْرَتَايَشِيَّ بَعْدَ مَا عَزَا مَا فِي مَنَنِهِ إِلَى الْبَرْزَايِّ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَيْهِ الْمُسَمَّى مَنِحِ الْغَفَّارِ لَكِنَّ سَمِعْتُ مِنْ مَوْلَانَا شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَمِينِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ مُفْتِي الْحَقِيقَةِ بِالْأَمِيرِ الْمِصْرِيِّ أَنَّ صَاحِبَ الْفَتْحِ تَبَعَ الْبَرْزَايِّ فِي ذَلِكَ وَأَنَّ الْبَرْزَايَّ تَبَعَ صَاحِبَ الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ فَإِنَّهُ عَزَا فِي الْبَرْزَايَةِ مَا نَقَلَهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَعْزُهُ إِلَى أَحَدٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْحَقِيقَةِ اهـ.

وَفِي مُعَيِّنِ الْحُكَامِ مَعْرُوبًا إِلَى شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ مَا صُوِّرَتْهُ مِنْ سَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ بَعْضَهُ كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ رِدَّةً وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّينِ اهـ.

وَفِي النَّتِفِ مَنْ سَبَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنَّهُ مُرْتَدٌّ وَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمُرْتَدِّ وَيُفْعَلُ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ اهـ فَقَوْلُهُ وَيُفْعَلُ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِالْمُرْتَدِّ ظَاهِرٌ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ كَمَا لَا يُخْفَى وَمِمَّنْ نَقَلَ أَنَّهَا رِدَّةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي الشِّفَاءِ اهـ مَا فِي مَنِحِ الْغَفَّارِ مُلَخَّصًا ثُمَّ اعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ الْبَرْزَايَّ قَالَ إِنَّهُ كَالزَّنْدِيقِ لِأَنَّهُ حَدَّ وَجَبَ فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ وَلَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ خِلَافٌ لِأَحَدٍ لِأَنَّهُ حَقٌّ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْعَبْدِ فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ كَسَائِرِ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنْ قَالَ وَدَلَالُ الْمَسْأَلَةِ تُعَرِّفُ فِي الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ عَلَى شَاتِمِ الرُّسُولِ اهـ.

وَقَدْ رَاجَعْتُ كِتَابَ الصَّارِمِ الْمَسْلُوبِ لِعُمْدَةِ الشَّافِعِيَّةِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ فَرَأَيْتُهُ ذَكَرَ مَا يُرَدُّ عَلَى الْبَرْزَايِّ حَيْثُ ذَكَرَ السُّبْكِيُّ أَوَّلًا عَنِ الشِّفَاءِ لِلْقَاضِي عِيَاضٍ الْمَالِكِيِّ أَنَّ الْإِمَامَ

الشَّافِعِيُّ مُوَافِقٌ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي رَدِّهِ وَعَدَمِ قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَأَنَّ بِمِثْلِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْأَوْزَاعِيُّ لَكِنْتَهُمْ قَالُوا هِيَ رَدَّةٌ ثُمَّ قَالَ السُّبْكِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ مُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّافِعِيَّ لَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ وَلَمْ أَرِ مِنْ أَصْحَابِهِ مَنْ صَرَّحَ عَنْهُ بِذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالَ هَذَا مَا وَجَدْتَهُ لِلشَّافِعِيَّةِ وَلِلْحَنَفِيَّةِ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ كَلَامٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَلَا يُوجَدُ لِلْحَنَفِيَّةِ غَيْرُ قَبُولِ التَّوْبَةِ وَأَمَّا الْحَنَابِلَةُ فَكَلَامُهُمْ قَرِيبٌ مِنْ كَلَامِ الْمَالِكِيَّةِ هَذَا تَحْرِيرُ الْمُنْقُولِ فِي ذَلِكَ وَأَمَّا الدَّلِيلُ فَمُعْتَمَدُنَا فِي قَبُولِ التَّوْبَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [سورة الأنفال آية ٣٨] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ [سورة الزمر آية ٥٣] وَالْآيَةُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا﴾ [سورة آل عمران آية ٨٦] الْآيَةُ.

وَهَذِهِ الْآيَاتُ نَصٌّ فِي قَبُولِ تَوْبَةِ الْمُرْتَدِّ وَعُمُومُهَا يَدْخُلُ فِيهِ السَّابُّ وَقَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِسْلَامُ يُحِبُّ مَا قَبْلَهُ وَالتَّوْبَةُ تُحِبُّ مَا قَبْلَهَا "وَلَا نَأْتِي لَا نَحْفَظُ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَتَلَ أَحَدًا بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ حَقُّ آدَمِيٍّ فَلَا يَسْقُطُ بِالتَّوْبَةِ صَحِيحٌ لَكِنَّا عَلِمْنَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَشَفَقَتِهِ أَنَّهُ مَا انْتَقَمَ لِنَفْسِهِ قَطُّ فَكَيْفَ يُنْتَقَمُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَهـ.

كَلَامُ السُّبْكِيِّ مُلَخَّصًا وَتَمَامُ الْأَجْوِبَةِ مُبْسُوطٌ فِيهِ وَقَدْ أَطَالَ فِي ذَلِكَ إِطَالَةً حَسَنَةً يَنْبَغِي مُرَاجَعَتُهَا وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ كِفَايَةٌ وَلَا شَكَّ أَنَّ التَّيْمِيَّ السُّبْكِيَّ وَالْقَاضِيَّ عِيَاضًا ثِقَتَانِ ثَبَتَانِ عَدْلَانِ يَكْتَفِي بِشَهَادَتَيْهِمَا وَتَقْلِيهِمَا عَنِ الْحَنَفِيَّةِ أَنَّ مَذَهَبَهُمْ قَبُولُ التَّوْبَةِ وَلَا سِيَّامَا مَعَ مَا سَمِعْتَهُ مِنَ النُّقْلِ عَنْ شَيْخِ الْمَذْهَبِ الْإِمَامِ الطَّحَاوِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ هُوَ أَعْرَفُ بِالْمَذْهَبِ مِنَ الْبَرَّازِيِّ يَبْقَيْنِ وَقَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَقَدْ صَرَّحَ فِي التَّنْفِثِ وَمُعِينِ الْحُكَامِ وَشَرْحِ الطَّحَاوِيِّ وَحَاوِي الرَّاهِدِيِّ وَغَيْرِهَا بِأَنَّ حُكْمَهُ كَالْمُرْتَدِّ أَهـ.

وَلِلْعَلَامَةِ النَّخِيرِ الشَّهِيرِ بِحَسَامِ حَلَبِيِّ مِنْ عُظَمَاءِ عُلَمَاءِ دَوْلَةِ السُّلْطَانِ سَلِيمِ خَانِ بْنِ بَايَزِيدِ خَانِ الْعُثْمَانِيِّ رِسَالَةً لَطِيفَةً أَلْفَهَا فِي الرَّدِّ عَلَى الْبَرَّازِيِّ وَقَالَ فِيهَا إِنَّهُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَلَا يُقْتَلُ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلِيَّةِ عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ فِي السَّيْفِ الْمَسْلُورِ وَذَكَرَ فِي الْحَاوِي مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْفُرُ وَلَا تَوْبَةَ لَهُ سِوَى تَجْدِيدِ الْإِيمَانِ وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا تَوْبَةَ لَهُ أَصْلًا فَيُقْتَلُ حَدًّا لَكِنِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ بَعْدَ تَجْدِيدِ الْإِيمَانِ ثُمَّ قَالَ وَبِالْجُمْلَةِ قَدْ تَبَعْنَا كُتُبَ الْحَنَفِيَّةِ فَلَمْ نَجِدِ الْقَوْلَ بِعَدَمِ قَبُولِ تَوْبَتِهِ سِوَى مَا ذَكَرَهُ الْبَرَّازِيُّ وَقَدْ

عَرَفْتُ بَطْلَانَهُ وَمَنْشَأَ غَلَطِهِ فِي أَوَّلِ الرِّسَالَةِ اهـ.

وَقَدْ ذَكَرْتُ نُبْدَةَ مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي آخِرِ كِتَابِ نُورِ الْعَيْنِ فِي إِصْلَاحِ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَمِنْهُ لَخِصْتُ مَا نَقَلْتُهُ عَنْهَا ثُمَّ قَالَ فِيهِ يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ تَخَطُّطِهِ مَا فِي الْبَرَّازِيَّةِ مَا ذُكِرَ فِي بَعْضِ الْفَتَاوَى نَقْلًا عَنْ كِتَابِ الْحَرَّاجِ لِلْإِمَامِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَكْفُرُ فَإِنْ تَابَ تَقَبَّلَ تَوْبَتَهُ وَلَا يُقْتَلُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ثُمَّ قَالَ فِي نُورِ الْعَيْنِ وَقَدْ أَجَابَ الْعَلَامَةُ الْفَهَامَةُ أَبُو السُّعُودِ الْمُفْتِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ فَقَدْ عُرِضَ عَلَى السُّلْطَانِ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ الرَّحْمَنِ سُلَيْمَانَ خَانَ بْنِ سَلِيمٍ خَانَ فِي أَمْرِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ وَالرَّعَايَةِ لِلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُنْظَرَ إِلَى حَالِ الشَّخْصِ التَّائِبِ عَنْ سَبِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَإِنْ فَهِمَ مِنْهُ صِحَّةُ التَّوْبَةِ وَحُسْنُ الْإِسْلَامِ وَصَلَاحُ الْحَالِ يُعْمَلُ بِقَوْلِ الْحَنَفِيَّةِ فِي قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَيَكْتَفَى بِالتَّعْزِيرِ وَالْحَبْسِ تَأْدِيبًا وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ مِنْهُ الْحَيَرُ يُعْمَلُ بِمَذْهَبِ الْغَيْرِ فَلَا يُعْتَمَدُ عَلَى تَوْبَتِهِ وَإِسْلَامِهِ وَيُقْتَلُ حَدًّا فَأَمَرَ السُّلْطَانُ جَمِيعَ قُضَاةِ مَمْلِكَتِهِ أَنْ يَعْمَلُوا بَعْدَ الْيَوْمِ بِهَذَا الْجَمْعِ لِمَا فِيهِ مِنَ النِّفْعِ وَالْقَمْعِ هَذَا خُلَاصَةُ ذَلِكَ الْجَوَابِ شَكَرَ اللَّهُ سَعِيَةَ يَوْمِ الْحِسَابِ اهـ.

وَالَّذِي خَطَّ عَلَيْهِ كَلَامَ الشَّيْخِ عَلَاءِ الدِّينِ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّنْوِيرِ هُوَ الْعَمَلُ بِهَذَا الْجَمْعِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُ أَبُو السُّعُودِ وَلَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ أَمْرَ الْمَرْحُومِ السُّلْطَانِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ الرَّحْمَةُ وَالرِّضْوَانُ لِحَمِيعِ قُضَاةِ مَمْلِكَتِهِ لَا يَبْقَى إِلَى الْيَوْمِ لِأَنَّهُمْ مَاتُوا وَانْقَرَضُوا فَلَا بُدَّ لِقُضَاةِ زَمَانِنَا مِنْ أَمْرِ جَدِيدٍ لِكُلِّ قَاضٍ حَتَّى يَنْفُذَ حُكْمُهُ بِمَذْهَبِ الْغَيْرِ لِيَكُونَ نَائِبًا عَنِ السُّلْطَانِ بِذَلِكَ الْحُكْمِ وَمَا أَشْتَهَرَ مِنْ أَنَّ كُلَّ سُلْطَانٍ مِنْ سَلَاطِينِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَفَقَّهَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى يُؤْخَذُ عَلَيْهِ عَهْدُ السُّلْطَانِ الَّذِي قَبْلَهُ وَيَبَايَعُ عَلَيْهِ حِينَ تَوَلَّيْتِهِ لَا يَكْفِي ذَلِكَ لِأَنَّ أَخْذَ الْعَهْدِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ قُضَاتُهُ مَأْمُورِينَ بِهِ بَلْ لَا بُدَّ لَهُمْ مِنْ أَمْرِ جَدِيدٍ حِينَ يُوَلِّيهِمْ فَإِذَا وَلَّى قَاضِيًا فِي زَمَانِنَا وَكَتَبَ لَهُ فِي مَنْشُورِهِ أَنْ يَحْكُمَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ أَوْ الْحَنَابِلَةِ يَصِحُّ حُكْمُهُ وَإِلَّا فَلَا، وَلَوْ عَزَلَهُ وَنَصَبَ غَيْرَهُ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ أَمْرِ جَدِيدٍ لِلثَّانِي كَمَا لَوْ وَكَّلَ أَحَدٌ وَكِيلاً بِبَيْعِ شَيْءٍ بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ ثُمَّ عَزَلَهُ وَوَكَّلَ غَيْرَهُ أَوْ وَكَّلَهُ نَفْسَهُ ثَانِيًا وَلَمْ يَقْعِدْ بِالثَّمَنِ تَكُونُ وَكَالَتُهُ مُطْلَقَةً حَتَّى يَأْتِيَ بِالتَّقْيِيدِ.

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْقَاضِيَ وَكِيْلَ عَنِ السُّلْطَانِ فِي الْحُكْمِ وَنَائِبٌ عَنْهُ فَإِذَا خَصَّصَ قُضَاءَهُ



بِزَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ شَخْصٍ أَوْ حَادِثَةٍ أَوْ مَذْهَبٍ تَخَصَّصَ وَإِلَّا فَلَا وَالْقَضَاءُ فِي زَمَانِنَا يُؤْمَرُونَ بِالْحُكْمِ بِمَا صَحَّ مِنْ مَذْهَبِ سَيِّدِنَا أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدْ ذَكَرُوا فِي رِسْمِ الْمُفْتِي أَنَّ الْمُقْلَدَ لَا يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ بِخِلَافِ مَذْهَبِهِ أَصْلًا فَلَا بُدَّ حِينَئِذٍ مِنْ تَوَلِّيَةِ قَاضٍ حَنْبَلِيٍّ أَوْ مَالِكِيٍّ لِيَحْكُمَ بِذَلِكَ فَيَنْفُذَهُ الْحَقِيقِيُّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا الْمَقَامَ مِنْ مَدَاحِصِ الْأَقْدَامِ قَدْ وَقَعَ فِيهِ فَضْلَاءٌ عِظَامٌ وَبَعْدَ ظُهُورِ النُّقْلِ الصَّرِيحِ عَنِ الْأَعْلَامِ كَيْفَ يَصِحُّ الْعُدُولُ عَنْهُ بِلَا سِنْدٍ تَامٍ وَسَاحَتُهُ الشَّرِيفَةُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مُبَرَّأَةٌ عَنِ الظُّنُونِ وَالْأَوْهَامِ لَا يُدْنِسُهَا سَبٌّ سَابٌّ مِنَ اللَّثَامِ فَعَلَى الْمُفْتِي أَنْ يَحْتَاطَ فِي خَلَاصِ نَفْسِهِ فِي سَاعَةِ الْقِيَامِ فَإِنَّ قَتْلَ الْمُسْلِمِ مِنْ أَعْظَمِ الْآثَامِ وَلَوْ ثَبَتَ أَنَّ قَتْلَهُ مَنقُولٌ عَنِ الْإِمَامِ فَمَعَ ثَقُلَ خِلَافِهِ يَجِبُ الْإِعْرَاضُ عَنْهُ وَالْإِحْجَامُ لِمَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ دَرءِ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ وَالتَّبَاعُدِ عَنْ قَتْلِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ السَّلَامِ "ادْرَأُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ مَا اسْتَطَعْتُمْ فَإِنْ وَجَدْتُمْ لِلْمُسْلِمِ مَخْرَجًا فَخَلُّوا سَبِيلَهُ فَإِنَّ الْإِمَامَ لَأَنْ يُخْطِئَ فِي الْعَفْوِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يُخْطِئَ فِي الْعُقُوبَةِ" رَوَاهُ الشُّيُوطِيُّ عَنْ عِدَّةٍ كُتِبَ فِيهَا خَامٌ وَالْإِنْتِصَارُ لِلرَّسُولِ مَقْبُولٌ فِيمَا بِهِ أَمْرٌ لَا فِيمَا عَنْهُ نَهْيٌ وَزَجَرَ فَهَذَا مَا تَحَرَّرَ بِمَا تَقَرَّرَ فَاحْفَظْهُ وَالسَّلَامُ.

### كِتَابُ الْمَفْقُودِ<sup>(١)</sup>

(سئل) فِيمَا إِذَا غَابَ رَجُلٌ عَنْ بَلَدِهِ وَمَضَى لِذَلِكَ نَحْوَ ثَلَاثِينَ سَنَةً وَلَمْ يُعْلَمْ مَكَانُهُ وَلَا مَوْتُهُ وَلَا حَيَاتُهُ وَلَا حُقُوقٌ عِنْدَ مَنْ يُقَرَّبُ بِهَا فَهَلْ يَنْصَبُ لَهُ الْقَاضِي مَنْ يَحْفَظُ مَالَهُ وَيَسْتَوْفِي حُقُوقَهُ بِمَا لَا وَكِيلَ لَهُ فِيهِ.

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُلْتَقَى.

(سئل) فِي الرَّجُلِ الْمَفْقُودِ إِذَا كَانَ لَهُ جَارِيَةٌ هَلْ يَمْلِكُ الْقَاضِي بَيْعَهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي بَيْعِ فَتَاوَى الدِّينَارِيِّ إِذَا قُفِدَ الرَّجُلُ وَلَهُ جَارِيَةٌ أَوْ غُلَامٌ يَمْلِكُ الْقَاضِي بَيْعَهَا وَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ غَائِبًا غَيْرَ مَفْقُودٍ لَا يَمْلِكُ بَيْعَهَا.

(١) حكمه أنه حي في حق نفسه وميت في حق غيره، ويقوم القاضي من يحفظ ماله ويستوفي غلاته فيما لا وكيل له فيه، ويبيع من أمواله ما يخاف عليه الهلاك، وينفق من ماله على من تجب عليه نفقته حال حضوره بغير قضاء، فإن مضى له من العمر ما لا يعيش أقرانه حكم بموته..

(سئل) فِيمَا إِذَا نَصَبَ الْقَاضِي زَيْدًا قِيَمًا عَنْ عَمْرٍو الْمَفْقُودِ لِتَعَاطِي مَصَالِحِهِ وَهُوَ أَهْلٌ لِدَلِّكَ وَلِلْمَفْقُودِ ابْنٌ بَالِغٌ يُعَارِضُ الْقِيَمَ فِي مَصَالِحِ أَبِيهِ وَيُرِيدُ مُبَاشَرَتَهَا فَهَلْ لَيْسَ لِلابْنِ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ.

(سئل) فِي صَغِيرَةٍ مَاتَتْ عَنْ أَبِي مَفْقُودٍ لَا تَدْرِي حَيَاتُهُ وَلَا مَوْتَهُ وَلَهَا ابْنٌ عَمٌّ عَصِيٌّ يُرِيدُ أَنْ يَرِثَهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَتَبَقِيَ تَرِكَتُهَا حَتَّى يَظْهَرَ أَمْرُ أَبِيهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الذَّخِيرَةِ وَمَدَارِ مَسَائِلِ الْمَفْقُودِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ حَيًّا فِي مَالِهِ مِثْلًا فِي مَالٍ غَيْرِهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَيُوقَفُ نَصِيبُ الْمَفْقُودِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ حَالُهُ أَهـ بِاخْتِصَارٍ.

(سئل) فِي مَفْقُودٍ مَاتَ أَقْرَانُهُ فِي بَلَدْتِهِ فَهَلْ يُحْكَمُ بِمَوْتِهِ بِوَجْهِ الشَّرْعِيِّ؟

(الجواب): نَعَمْ يُحْكَمُ بِمَوْتِهِ بِمَوْتِ أَقْرَانِهِ فِي بَلَدِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ تَنْوِيرٌ وَفِي الْبَرَازِيَةِ تَسْعُونَ سَنَةً قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى أَهـ وَلَا بُدَّ مِنَ الْقَضَاءِ بِمَوْتِهِ لِأَنَّهُ أَمْرٌ مُحْتَمَلٌ وَيُوزَعُ مَالُهُ عَلَى مَنْ يَرِثُهُ.

(سئل) فِي الْقِيَمِ الْمَنْصُوبِ عَنِ الْمَفْقُودِ لِحِفْظِ مَالِهِ فَهَلْ لَا يَكُونُ خَصْمًا فِيمَا يَدَّعِي عَلَى الْمَفْقُودِ مِنْ دَيْنٍ أَوْ شَرِكَةٍ أَوْ عَقَارٍ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيَنْصَبُ الْقَاضِي مَنْ يَأْخُذُ حَقَّهُ وَيَحْفَظُ مَالَهُ وَيَقُومُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ بِخَصْمٍ فِيمَا يَدَّعِي عَلَى الْمَفْقُودِ مِنْ دَيْنٍ الْوَدِيعَةِ وَشَرِكَةٍ فِي عَقَارٍ أَوْ رَقِيقٍ وَنَحْوِهِ أَهـ.

(سئل) فِي مَفْقُودٍ لَهُ مَبْلَغٌ قَرْضٌ مَعْلُومٌ فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ الْمُقَرَّبِ بِالْمَبْلَغِ الْمَرْبُورِ وَلَيْسَ لِلْمَفْقُودِ وَكِيلٌ وَلَهُ أُمٌّ وَأُخْتُ شَقِيقَةٌ فَإِذَا نَصَبَ الْقَاضِي أُمَّةً قِيَمَةً عَنْهُ وَكَانَتْ أَهْلًا لِذَلِكَ فَهَلْ لَهَا قَبْضُ الْمَبْلَغِ مِنْ زَيْدٍ وَحِفْظُهُ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ أَمْرُ الْمَفْقُودِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقْلُهَا مَا مَرَّ أَرْفَأَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ ابْنٍ بَالِغٍ غَائِبٍ وَبِنْتٍ حَاضِرَةٍ وَلِلْمُتَوَقَّى ابْنٌ آخَرٌ بَالِغٌ نَصَبَهُ الْقَاضِي قِيَمًا عَنْ عَمِّهِ الْغَائِبِ لِيَضْبَطَ لِلْغَائِبِ قَدْرَ مَا يُخْصُهُ مِنْ مُخْلَفَاتِ أَبِيهِ الْمُتَوَقَّى فَضَبَطَ لَهُ ذَلِكَ وَصَدَرَ ذَلِكَ لَدَى حَاكِمٍ شَافِعِيٍّ حَكَمَ بِأَنْ قَبْضَ الْقِيَمِ الْمَذْكُورِ صَحِيحٌ وَإِنْ كَانَتْ الْغَيْبَةُ لَيْسَتْ بِمُنْقَطِعَةٍ وَإِنْ كَانَ النَّاصِبُ حَقِيقًا بِحَادِثَةِ ذَلِكَ كُلُّهُ غِبُّ الدَّعْوَى الشَّرْعِيَّةِ

وَكَتَبَ حُجَّةً أَفْتَى مُفْتِي مَذْهَبِهِ بِصَحَّتِهَا وَأَنْفَذَ حُكْمَهُ حَاكِمٌ حَقِيٌّ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً أُخْرَى  
فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثَبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَسِيرٍ فِي دَارِ الْحَرْبِ لَا يُدْرَى حَيَاتُهُ وَلَا مَوْتُهُ وَلَهُ عَقَارٌ وَمَالٌ فِي بَلَدِهِ فَهَلْ إِذَا  
نَصَبَ الْقَاضِي ابْنَتَهُ الْأَمِينَةَ وَكَيْلًا لِتَأْخُذَ غَلَّتَهُ مِنْ عَقَارِهِ وَتَحْفَظَ مَالَهُ وَتَقُومَ عَلَيْهِ فَهَلْ يَكُونُ  
النَّصَبُ الْمَذْكُورُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ هُوَ غَائِبٌ لَمْ يُدْرَ مَوْضِعُهُ إِذِ الْعِلْمُ بِالْمَكَانِ وَلَوْ بَعْدَ لَا يَسْتَلْزِمُ الْعِلْمَ بِهِمَا  
أَيُّ بِالْمَوْتِ وَالْحَيَاةِ غَائِلًا فَدَخَلَ مَنْ أَسْرَهُ الْعَدُوُّ وَلَمْ تُعْلَمْ حَيَاتُهُ وَلَا مَوْتُهُ كَمَا فِي الْمَحِيطِ نَهْرٌ  
وَأَوْضَحَهُ فِي الْبَحْرِ غَايَةَ الْإِيضَاحِ.

(سئل) فِي مَفْقُودٍ لَهُ حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ مِنْ دَارٍ وَلَهُ قَيْمٌ خَافَ خَرَابَهَا وَأَنْهَدَامَهَا وَلَيْسَ لِلْغَائِبِ  
مَالٌ تَعَمَّرَ بِهِ وَيُرِيدُ بَيْعَهَا بِإِذْنِ الْقَاضِي بِثَمَنِ الْمَثَلِ وَتُحْفَظُ عِنْدَهُ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَبِيعُ الْقَاضِي مَا يَخَافُ عَلَيْهِ الْفَسَادَ مِنْ مَالِ الْمَفْقُودِ اهـ.

بِدَايَةِ لِلْقَاضِي بَيْعُ مَالِ الْمَفْقُودِ وَالْأَسِيرِ مِنَ الْمَتَاعِ وَالرَّقِيقِ وَالْعَقَارِ إِذَا خِيفَ عَلَيْهِ الْفَسَادُ وَلَيْسَ  
لَهُ بَيْعُهَا لِنَفَقَةِ عِيَالِهَا وَإِنْ بَاعَهَا لِحُوفِ الضَّيَاعِ فَصَارَتْ ذَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ يُعْطَى النَّفَقَةُ مِنْهَا  
بِطَرِيقِهِ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَفِيهِ وَلَهُ بَيْعُهَا لِلنَّفَقَةِ وَلَوْ فَعَلَ نَفَذَ وَلَوْ بَاعَ لِقَضَاءِ دَيْنِهِ جَارَ  
وَلِلْقَاضِي بَيْعُ عَبْدِ الْمَفْقُودِ وَأَرْضِهِ إِذَا كَانَ يَنْقُصُ بِمُضِيِّ الْأَيَّامِ وَفِي الْمَحِيطِ وَلَوْ بَاعَهَا لِقَضَاءِ  
دَيْنِهِ جَارَ وَكَذَا لَوْ عَلِمَ حَيَاتُهُ لَكِنْ لَا يَرْجِعُ مِنْهُ سِنِينَ قُنِيَّةً مُؤَيَّدَةً رَادَةً.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أُخْتٍ لِأُمٍّ وَعَنْ أَخٍ لِأُمٍّ مَفْقُودٍ وَعَنْ أَخٍ لِأَبٍ وَخَلَفَ تَرَكَةً  
فَكَيْفَ يُفْعَلُ؟

(الجواب): تُقَسَّمُ التَّرَكَةُ بَعْدَ إِخْرَاجِ مَا يَجِبُ إِخْرَاجُهُ شَرْعًا مِنْ سِتَّةِ أَشْهُمٍ لِلْأُخْتِ لِأُمٍّ  
السُّدُسُ سَهْمٌ وَاحِدٌ وَلِلْأَخِ الْمَفْقُودِ سَهْمٌ وَاحِدٌ يُوقَفُ لَهُ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ حَالُهُ وَالْبَاقِي لِلْأَخِ  
لِلْأَبِ.

## كِتَابُ اللَّقِيطِ <sup>(١)</sup> وَاللُّقْطَةِ <sup>(٢)</sup>

(١) اللقيط هو حر ونفقتة في بيت المال، وميراثه لبيت المال، وجنابته عليه، وديته له ولاؤه، والمتلقت أولى به من غيره، وهو متبرع في الإنفاق عليه إلا أن يأذن له القاضي بشرط الرجوع؛ ومن ادعى أنه ابنه ثبت نسبه منه، وإن ادعاه اثنان معاً ثبت منها إلا أن يذكر أحدهما علامة في جسده.

والحر والمسلم أولى من العبد والذمي، وإن ادعاه عبد فهو ابنه وهو حر؛ وإن ادعاه ذمي فهو ابنه وهو مسلم، إلا أن يلتقطه من بيعة أو كنيسة أو قرية من قراهم فيكون ذمياً؛ ومن ادعى أنه عبده لم يقبل إلا ببينة؛ وإذا كان على اللقيط مال فهو مشدود له وينفق عليه منه بأمر القاضي، ويقبل له الهبة، ويسلمه في صناعة، ولا يزوجه، ولا يؤجره..

(٢) اللقطة وأخذها أفضل، وإن خاف ضياعها فواجب، وهي أمانة إذا أشهد أنه أخذها ليردها على صاحبها، فإن لم يشهد ضمنها ويعرفها مدة يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك.

فإن جاء صاحبها وإلا تصدق بها إن شاء، وإن شاء أمسكها، فإن جاء وأمضى الصدقة فله ثوابه، وإلا له أن يضمه، أو يضمّن المسكين، أو يأخذها إن كانت باقية، وأيهما ضمن لا يرجع على أحد، ولا يتصدق بها على غني، ويستفح بها إن كان فقيراً، وإن كانت شيئاً لا يبقى عرفه إلى أن يخاف فساد، ويعرفها في مكان الالتقاط ومجامع الناس. وإن كانت حقيرة كالنوى وقشور الرمان ينتفع به من غير تعريف، وللمالك أخذه، والسنبل بعد الحصاد إذا جمعه فهو له خاصة، ويجوز التقاط الإبل والبقر والغنم وسائر الحيوانات، وهو متبرع فيما أنفق عليها، فإن كان لها منفعة آجرها بإذن الحاكم وأنفق عليها، وإن لم يكن لها منفعة باعها إن كان أصلح، فإن جاء صاحبها فله حبسها حتى يعطيه النفقة، فإن امتنع بيعت في النفقة، فإن هلك بعد الحبس سقطت النفقة وقبل الحبس لا؛ وليس في رد اللقطة والضالة والصبي الحر شيء واجب؛ ومن ادعى اللقطة يحتاج إلى البينة، فإن أعطى علامتها جاز له أن يدفعها إليه ولا يجبر، ولقطة الحل والحرم سواء.

وجاء في تبيين الحقائق: اللَّقْطَةُ مِثْلُ اللَّقِيطِ فِي الْإِسْتِقَاقِ وَالْمَعْنَى فَإِنْ كَلَّا مِنْهَا مُسْتَقًّ مِنْ الْإِلْتِقَاطِ وَهُوَ الرِّفْعُ وَاللُّقْطَةُ بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ اسْمُ الْفَاعِلِ لِلْمُبَالِغَةِ وَيُسْكُونُ الْقَافِ اسْمُ الْمَفْعُولِ كَالضُّحْكَةِ وَالضُّحْكَةِ وَسُمِّيَ هَذَا الْمَالُ الْمَلْقُوطُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ مِنْهُ لِرِيزَادَةِ مَعْنَى اخْتَصَّ بِهِ وَهُوَ أَنَّ كُلَّ مَنْ رَأَاهَا يَبِيلُ إِلَى رَفْعِهَا فَكَأَنَّمَا تَأْمُرُهُ بِالرِّفْعِ لِأَنَّهَا حَامِلَةٌ عَلَيْهِ فَاسْتَدْرَجَتْهَا فَجَعَلَتْ كَأَنَّهَا هِيَ الَّتِي رَفَعَتْ نَفْسَهَا وَنَظَرَهُ قُوَّهْمُ نَاقَةٌ حُلُوبٌ وَكَأَنَّمَا رَكُوبٌ وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ مَنْ رَأَاهَا يَرْغَبُ فِي الرُّكُوبِ وَالْحَلَبِ فَتَرَكْتُ كَأَنَّهَا حَلَبَتْ نَفْسَهَا أَوْ رَكِبَتْ نَفْسَهَا قَالَ رَجَمَهُ اللَّهُ (لَقْطَةُ الْحَلِّ وَالْحَرَمِ أَمَانَةٌ إِنْ أَخَذَهَا لِيَرُدَّهَا عَلَى رَبِّهَا وَأَشْهَدَ) لِأَنَّ الْأَخْذَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ مَا دُونُ فِيهِ شَرْعاً بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ عِنْدَ عَامَّةِ الْعُلَمَاءِ وَيَجِبُ إِذَا خَافَ ضَيَاعَهُ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ مَضْمُونًا عَلَيْهِ وَصَاحِبُهَا

(سئل) فِي صَغِيرٍ لَقِيطٍ عُمُرُهُ سَنَةٌ اَلْتَقَطَهُ رَجُلٌ حُرٌّ مُسْلِمٌ يُنْفِقُ عَلَيْهِ وَيُرِيهِ وَيُرِيدُ رَجُلٌ آخَرَ اُجْنَبِيٌّ اَخَذَهُ مِنْهُ قَهْرًا بِغَيْرِ رِضَاهُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اَلْتَقَطَ رَجُلٌ عَبَاءَةً وَوَجَدَهَا فِي يَدِ غَيْرِهِ هَلْ يَمْلِكُ اَلْخُصُومَةَ وَيَدُهُ أَحَقُّ؟  
(الجواب): الصَّحِيحُ أَنَّ لَهُ اَلْخُصُومَةَ لِأَنَّ يَدَهُ أَحَقُّ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنِ السَّرَاجِ. (فَرَعٌ) قَدْ كَثُرَ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا اَلْحُكْمُ فِي اَلْحَاجِّ وَنَحْوِهِ إِذَا أَعْيَا بِغَيْرِهِ فَتَرَكَهُ فَقَامَ بِهِ غَيْرُهُ حَتَّى عَادَ لِحَالِهِ وَقَدْ رَأَيْتَ لِابْنِ حَجَرٍ اَلْهَيْتَمِيَّ فِي شَرْحِ اَلْمِنْهَاجِ فِي كِتَابِ اَللُّقْطَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ وَاَللَّيْثِ يَمْلِكُهُ وَيَرْجِعُ بِمَا صَرَفَهُ عِنْدَ مَالِكٍ وَعِنْدَنَا يَعْنِي اَلشَّافِعِيَّةَ لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ إِلَّا إِذَا اسْتَأْذَنَ اَلْحَاكِمَ فِي اَلْإِنْفَاقِ أَوْ أَشْهَدَ عِنْدَ فَقْدِهِ أَنَّهُ يُنْفِقُ بِنِيَّةِ الرُّجُوعِ أَوْ نَوَاهُ فَقَطْ عِنْدَ فَقْدِ الشُّهُودِ لِأَنَّ فَقْدَهُمْ هُنَا غَيْرُ نَادِرٍ وَمَنْ أَخْرَجَ مَتَاعًا غَرِقَ مِلْكُهُ عِنْدَ اَلْحَسَنِ اَلْبُصْرِيِّ وَرُدَّ بِاَلْإِجْمَاعِ عَلَى

أَيْضًا يَرْضَى بِاَلْأَخْذِ لِيَحْفَظَهَا لَهُ عَادَةً فَقَدْ وَجَدَ مِنْهُ الرِّضَا دَلَالَةً فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ اَلضَّمَانُ وَإِنَّمَا قُلْنَا بِأَنَّهُ مَأْذُونٌ فِيهِ شَرْعًا لِقَوْلِهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ﴿مَنْ وَجَدَ لُقْطَةً فَلْيُشْهَدْ ذَوِي عَدْلٍ وَلْيَحْفَظْ عِفَاصَهَا وَوَكَّاءَهَا فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَلَا يَكْتُمُ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا وَإِنْ لَمْ يَجِئْ صَاحِبُهَا فَهُوَ مَالُ اللهِ تَعَالَى يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ مَاجَةَ.

وَهَذَا مُطْلَقٌ فَيَتَنَاوَلُ لُقْطَةَ اَلْحِلِّ وَاَلْحَرَمِ وَقَالَتِ اَلْمُشَقِّفَةُ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرْفَعَهَا لِأَنَّ مَالَ اَلْغَيْرِ لَا يَجُوزُ اِنْتِبَاطُ اَلْيَدِ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ كَمَا لَا يَجُوزُ تَنَاوُلُهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَقَالَ بَعْضُ اَلْمُقَدِّمِينَ مِنْ ائِمَّةِ اَلتَّابِعِينَ يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَرْفَعَهَا وَالتَّرْكُ أَفْضَلُ لِأَنَّ صَاحِبَهَا يَطْلُبُهَا فِي ذَلِكَ اَلْمَوْضِعِ وَاَلْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ مَا بَيْنَنَا وَلَا أَنَّهُ لَوْ تَرَكَهَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَصِلَ إِلَيْهَا يَدٌ خَائِنَةٌ فَيَكْتُمَهَا عَنْ مَالِكِهَا قَالُوا إِذَا كَانَ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ اَلطَّمْعَ فِيهَا فَالتَّرْكُ أَفْضَلُ صِيَانَةً لِنَفْسِهِ عَنِ اَلْوُقُوعِ فِي اَلْمَحْرَمِ وَإِذَا أَخَذَهَا عَرَفَهَا حَتَّى يُوصِلَهَا إِلَى مَالِكِهَا وَاَلْإِشْهَادُ لِنَفْيِ اَلتَّجَاحِدِ حَتَّى لَوْ صَدَّقَهُ صَاحِبُهَا أَنَّهُ أَخَذَهَا لِرُدِّهَا عَلَيْهِ لَا يَضْمَنُ وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ لِأَنَّ إِفْرَازَهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِ كَالْبَيِّنَةِ وَلَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ أَخَذَهَا لِنَفْسِهِ ضَمِنَ لَوْجُودِ اَلتَّعَدِّيِّ عَلَى مَالِ اَلْغَيْرِ فَصَارَ كَالْعَاصِبِ وَقَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «عَلَى اَلْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تَرُدَّهُ» وَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عِنْدَ اَلْإِنْفَاقِ وَادَّعَى أَنَّهُ أَخَذَهَا لِلرَّدِّ وَادَّعَى صَاحِبُهَا أَنَّهُ أَخَذَهَا لِنَفْسِهِ فَالْقَوْلُ لِصَاحِبِهَا وَيَضْمَنُ اَلْمُلْتَطِقُ قِيَمَتَهَا عِنْدَهُمَا وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ اَلْقَوْلُ قَوْلُ اَلْمُلْتَطِقِ فَلَا يَضْمَنُ لِأَنَّ أَخْذَهَا لِصَاحِبِهَا حَسْبُهُ وَلِنَفْسِهِ مَعْصِيَةٌ فَكَانَ حَمْلٌ فَعَلِهِ عَلَى الصَّلَاحِ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى اَلْفَسَادِ وَلِأَنَّ اَلْمُلْتَطِقَ مُنْكَرٌ وَاَلْمَالِكُ مُدْعٍ لِلضَّمَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ اَلْمُنْكَرِ وَلَهُمَا أَنَّهُ أَخَذَ مَالَ اَلْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَهُوَ سَبَبُ الضَّمَانِ فَيَضْمَنُ.

خِلَافِهِ اهـ وَلَا شَكَّ عِنْدَ الْحَفِيَّةِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ وَلَا يَرْجِعُ بَشْيءٌ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْقَاضِي أَنْ يُنْفِقَ وَيَرْجِعَ وَقَدْ ذَكَرَ الْبَرَّازِيُّ وَصَاحِبُ الْخُلَاصَةِ وَغَيْرُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْهَبَةِ مَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي ذَلِكَ فَرَاغَهُ وَتَأَمَّلْ كَذَا فِي حَاشِيَةِ خَيْرِ الدِّينِ مِنْ آخِرِ كِتَابِ اللَّقْطَةِ.

### كِتَابُ الْوَقْفِ

رُتِبَتْهُ عَلَى ثَلَاثِ أَبْوَابٍ: (الْبَابُ الْأَوَّلُ) فِي أَحْكَامِهِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ مِنْ صِحَّةٍ وَبُطْلَانٍ وَاسْتِبْدَالٍ وَشُرُوطٍ وَمَا يَصِحُّ بَيْعُهُ مِنْهُ وَمَا لَا يَصِحُّ ثُمَّ بَيَّانُ أَحْكَامِهِ اللَّفْظِيَّةِ فِي كُتُبِهِ وَصُكُوكِهِ وَمَا يُكْتَبُ فِيهَا مِنَ الشُّرُوطِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(الْبَابُ الثَّانِي) فِي أَحْكَامِ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِهِ مِنْ رِيعِهِ وَاسْتِحْقَاقِ أَصْحَابِ الْوُظَائِفِ وَأَحْكَامِ بَيْعِ أَنْقَاضِهِ وَأَشْجَارِهِ وَقِسْمَتِهِ وَغَضَبِهِ وَإِجَارَتِهِ وَأُجْرَتِهِ وَمُسَاقَاةِ أَشْجَارِهِ وَعِمَارَتِهِ وَسُكْنَاهُ وَأَرْزَابِ الشَّعَائِرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(الْبَابُ الثَّالِثُ) فِي أَحْكَامِ النُّظَارِ وَأَصْحَابِ الْوُظَائِفِ مِنْ نَصَبٍ وَعَزْلِ وَتَوَكُّلٍ وَفَرَاغٍ وَإِيجَارٍ وَتَعْمِيرٍ وَاسْتِدَانَةٍ وَإِفْرَارٍ وَقَبْضٍ وَصَرْفٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ. (الْبَابُ الْأَوَّلُ)

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَقَفَتْ فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا وَقَفًا عَلَى شَخْصٍ ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ وَمَاتَتْ مِنْهُ عَنْ وَرَثَةٍ لَمْ يُحْيِزُوا الْوَقْفَ وَخَلَفَتْ تَرْكَةً يَخْرُجُ الْوَقْفُ مِنْ ثُلُثِهَا فَهَلْ يَصِحُّ الْوَقْفُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ إِذَا وَقَفَ الْمَرِيضُ أَرْضَهُ أَوْ دَارَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ صَحَّ فِي كُلِّهَا إِنْ خَرَجَتْ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ وَإِنْ لَمْ تَخْرُجْ وَأَجَارَتُهُ الْوَرَثَةُ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا يَبْطُلُ فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ. اهـ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ فَقَدَ كِتَابَ وَقْفِهِ وَلَمْ يُوقَفْ عَلَى شَرْطٍ وَاقِفِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ كَيْفَ تَصَرَّفَ نَظَارُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِهِ وَلَيْسَ لَهُ رَسْمٌ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ وَعُلِمَ أَصْلُ مَصْرِفِهِ عَلَى ذُرِّيَّةِ وَاقِفِهِ وَبَيَدَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الذُّرِّيَّةِ قَدْرٌ مَعْلُومٌ مِنْ غَلَّتِهِ يَتَنَاوَلُهُ مِنْ نِظَارَةٍ ثُمَّ مَاتَ شَخْصٌ مِنَ الذُّرِّيَّةِ لَا عَنْ وَلَدٍ فَهَلْ يُصَرَّفُ نَصِيبُهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِبَقِيَّةِ مُسْتَحْقِيهِ؟

(الجواب): حَيْثُ الْحَالُ مَا ذَكَرَ يُصَرَّفُ نَصِيبُهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِبَقِيَّةِ مُسْتَحْقِيهِ مِنْ غَيْرِ تَمْيِيزٍ ذَكَرَ عَلَى أَنْثَى وَلَا تَقْدِيمِ بَطْنٍ عَلَى بَطْنٍ حَيْثُ عُلِمَ أَصْلُ مَصْرِفِهِ عَلَى ذُرِّيَّةِ وَاقِفِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ تَصَرَّفُ الْقَوَامِ السَّابِقِينَ وَلَا شَرْطُ وَاقِفِهِ كَمَا فِي الْبَرَّازِيَّةِ فِي الْخَامِسِ وَالْخَيْرِيَّةِ وَكَذَا فِيمَنْ لَمْ يَذْكُرْ وَاقِفُهُ سَهْمَ مَنْ يَمُوتُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِنْ خَرَجَ كَذَا فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ

وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ.

(سئل) فِي وَفِّ تَقَادَمَ أَمْرُهُ وَمَاتَ شُهُودُهُ وَلَهُ رُسُومٌ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ وَقَدْ عُرِفَ مِنْ قَوَامِهِ صَرْفُ غَلَّتِهِ إِلَى جَمَاعَةِ مَخْصُوصِينَ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ وَأَنَّهُ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ مُسْتَحَقِّي رِيعِهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ يَصْرِفُونَ نَصِيْبَهُ إِلَى الْأَقْرَبِ فَلِلْأَقْرَبِ إِلَى الْمَيِّتِ هَلْ يَجِبُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الرُّسُومِ وَلَا يُكَلَّفُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى بَيْتِهِ فِي نَسَبِهِ إِلَى الْوَاقِفِ حَيْثُ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ؟

(الجواب): نَعَمْ يَجِبُ إِجْرَاؤُهُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الرُّسُومِ فِي دَوَاوِينِ الْقَضَاةِ وَيُعْتَبَرُ تَصَرُّفُ الْقَوَامِ السَّابِقِينَ وَلَا يُكَلَّفُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى بَيْتِهِ فِي اتِّصَالِ نَسَبِهِ إِلَى الْوَاقِفِ.

(سئل) فِي وَفِّ أَهْلِي قَدِيمٍ يَتَصَرَّفُ نَظَارُهُ فِي رِيعِهِ يَصْرِفُونَهُ لِلذُّكُورِ مِنْ ذُرِّيَّةِ وَاقِفِهِ دُونَ الْإِنَاثِ جِيلًا بَعْدَ جِيلٍ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ حَتَّى انْحَصَرَ فِي رَجُلٍ مِنَ الذُّرِّيَّةِ مِنْ طَرِيقِ التَّلَقِّيِ مِنْ أَبِيهِ الْمُتَصَرِّفِ فِي ذَلِكَ قَبْلَهُ كُلِّ ذَلِكَ بِلَا مُعَارِضٍ وَلَا مُنَازَعٍ وَالْآنَ قَامَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الذُّرِّيَّةِ تَطْلُبُ اسْتِحْقَاقًا فِي الْوَقْفِ وَمُشَارَكَةً الرَّجُلِ فِي ذَلِكَ مُسْتِنْدَةً إِلَى كِتَابِ وَفِّ بَيْدِهَا مُنْقَطِعِ الثُّبُوتِ وَلَمْ يَسْبِقْ تَصَرُّفٌ فِي رِيعِ الْوَقْفِ لِلْإِنَاثِ مِنَ الذُّرِّيَّةِ أَضْلًا بَلِ التَّصَرُّفُ لِلذُّكُورِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِالتَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا وَلَا عِبْرَةً بِمُجَرَّدِ كِتَابِ الْوَقْفِ الْمُنْقَطِعِ الثُّبُوتِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْحَايَةِ رَجُلٌ فِي يَدِهِ صَبْعَةٌ فَجَاءَ رَجُلٌ وَادَّعَى أَنَّهَا وَفِّ وَأَخْضَرَ صَكًّا فِيهِ خُطُوطُ الْعُدُولِ وَالْقَضَاةِ الْمَاضِيَةِ وَطَلَبَ مِنَ الْقَاضِي الْقَضَاءَ بِذَلِكَ الصَّكِّ قَالُوا لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِذَلِكَ الصَّكِّ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ إِنَّمَا يَقْضِي بِالْحُجَّةِ وَالْحُجَّةُ هِيَ الْبَيِّنَةُ أَوْ الْإِقْرَارُ وَأَمَّا الصَّكُّ فَلَا يَصْلُحُ حُجَّةً لِأَنَّ الْخَطَّ يُشْبِهُ الْخَطَّ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَلَى بَابِ الدَّارِ لَوْحٌ مَضْرُوبٌ يَتَعَلَّقُ بِالْوَقْفِ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِالْوَقْفِ مَا لَمْ يَشْهَدْ الشُّهُودُ. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَأَخْتُهُ هِنْدٌ نِصْفَ دَارٍ لهُمَا شَائِعًا يُمَكِّنُ قِسْمَتُهُ وَلَمْ يَفْرِزَاهُ وَأَنْشَأَ عَلَى أَنْفُسِهِمَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ وَثُمَ وَلَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ فِي حَادِثَةِ الشُّيُوعِ فَهَلْ لِلْقَاضِي إِبْطَالُ الْوَقْفِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ حُكْمٌ قَاضٍ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ فِي حَادِثَةِ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ صَحَّ وَقَفَّ مُشَاعٌ قُضِيَ بِجَوَازِهِ لِأَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ فَلِلْحَنَفِيِّ الْمَقْلَدِ أَنْ يُحْكَمَ بِصِحَّةِ وَقْفِ الْمَشَاعِ وَبُطْلَانِهِ لِاخْتِلَافِ التَّرْجِيحِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ حِصَّةٌ شَائِعَةٌ مَعْلُومَةٌ مِنْ دَارٍ مَعْلُومَةٍ فَوَقَفَهَا عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى بَنْتِهِ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِصَحَّتِهِ وَإِنْ كَانَ مَشَاعًا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ وَإِنْ كَانَ عَلَى النَّفْسِ فَهَلْ صَحَّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ اتَّفَقَ أَبُو يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٌ عَلَى جَوَازِ وَقْفِ مَشَاعٍ لَا تُمَكِّنُ قِسْمَتَهُ كَالْحِمَامِ وَالْبَيْتْرِ وَالرَّحَى وَ اخْتَلَفَ فِي الْمُمْكِنِ فَأَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ وَ بِهِ أَخَذَ مَشَايخُ بُلْخِي وَأَبْطَلَهُ مُحَمَّدٌ بِنَاءً عَلَى اخْتِلَافِهِمَا الْمُتَقَدِّمِ فَقُولُ تَفْرِيعًا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ وَإِذَا وَقَفَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ حِصَّتَهُ مِنْ أَرْضٍ جَارَ إِسْعَافٌ مِنْ فَضْلِ وَقْفِ الْمَشَاعِ وَصَحَّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ جَعْلُ غَلَّةِ الْوَقْفِ أَوْ الْوَلَايَةِ لِنَفْسِهِ مُلْتَقِي مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفْتُ هُنْدُ حِصَّةً شَائِعَةً لَهَا فِي غِرَاسٍ يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ فَأَيُّمٍ فِي أَرْضٍ وَقَفْتُ آخَرَ عَلَى نَفْسِهَا ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهَا ثُمَّ وَتُّمُ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ بِمَوْجِبِ كِتَابٍ وَقَفْتُ فَكَيْفَ حُكْمُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ؟

(الجواب): وَقَفْتُ الْمَشَاعَ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ صَحِيحٌ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَصِحُّ وَلَا يَصِحُّ وَقَفْتُ الْمَنْقُولَ إِلَّا فِي أَشْيَاءٍ مَخْصُوصَةٍ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ وَيَصِحُّ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَالشَّجَرُ مِنْ قَبِيلِ الْمَنْقُولِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَالْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبْطَلَ وَقَفَ الْمَنْقُولِ كَمَا فِي الْهُدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَلَا يَرَى مُحَمَّدٌ الْوَقْفَ عَلَى النَّفْسِ فَلَا يَصِحُّ عِنْدَ أَئِمَّتِنَا الثَّلَاثَةِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْمُفْتِي بِدَمَشَقٍ سَابِقًا وَهُوَ مَسْطُورٌ فِي فِتَاوَاهِ مِنَ الْوَقْفِ.

وَفِي فِتَاوَى الشَّلْبِيِّ وَقَفَ الْبِنَاءُ بِدُونِ الْأَرْضِ صَحِيحٌ وَالْحُكْمُ بِهِ صَحِيحٌ لَكِنْ فِي وَقْفِهِ عَلَى نَفْسِهِ إِشْكَالٌ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى النَّفْسِ أَجَازَهُ أَبُو يُوسُفَ وَمَنَعَهُ مُحَمَّدٌ وَقَفَ الْبِنَاءُ بِدُونِ الْأَرْضِ مِنْ قَبِيلِ وَقْفِ الْمَنْقُولِ وَلَا يَقُولُ بِهِ وَأَبُو يُوسُفَ بَلْ مُحَمَّدٌ فَيَكُونُ الْحُكْمُ بِهِ مُرَكَّبًا مِنْ مَذْهَبَيْنِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لَكِنَّ الطَّرْسُوسِيَّ ذَكَرَ أَنَّ فِي مُنْيَةِ الْمُفْتِي مَا يُفِيدُ جَوَازَ الْحُكْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ مَذْهَبَيْنِ وَعَلَى هَذَا يَتَخَرَّجُ الْحُكْمُ بِوَقْفِ الْبِنَاءِ عَلَى نَفْسِهِ فِي مَضِرِّ فِي أَوْقَاتٍ كَثِيرَةٍ عَلَى هَذَا النَّمَطِ حَكَمَ بِهَا الْقَضَاءُ السَّابِقُونَ وَلَعَلَّهُمْ بَنَوْهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ جَوَازِ الْحُكْمِ الْمُرَكَّبِ مِنْ مَذْهَبَيْنِ أَوْ عَلَى أَنَّ الْأَرْضَ لَمَّا كَانَتْ مُتَقَرَّرَةً لِلاخْتِكَارِ نَزَلَتْ مُنْزِلَةً مَا لَوْ وَقَفَ الْبِنَاءُ مَعَ الْأَرْضِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْأَرْضَ بِيَدِ أَرْبَابِ الْبِنَاءِ يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا بِمَا شَاءُوا مِنْ هَدْمٍ وَبِنَاءٍ وَتَغْيِيرٍ لَا يَتَعَرَّضُ أَحَدٌ لَهُمْ فِيهَا وَلَا يُزْعَجُهُمْ عَنْهَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ غَلَّةٌ تُوْخَذُ مِنْهُمْ كَمَا أَفَادَهُ الْخَصَافُ هَذَا



مَا تَحَرَّرَ لِي مِنَ الْجَوَابِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ. اهـ.

وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنَ الْوَقْفِ مِنْ فِتَاوَى الشَّيْخِ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ فَإِذَا كَانَ وَقْفُ الدَّرَاهِمِ لَمْ يُرَوْ إِلَّا عَنْ زُفَرٍ وَلَمْ يُرَوْ عَنْهُ فِي وَقْفِ النَّفْسِ شَيْءٌ فَلَا يَتَأْتَى وَقْفُهَا عَلَى النَّفْسِ حِينَئِذٍ عَلَى قَوْلِهِ لَكِنْ لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ حَاكِمًا حَنِفِيًّا حَكَمَ بِصِحَّةِ وَقْفِ الدَّرَاهِمِ عَلَى النَّفْسِ هَلْ يَنْفُذُ حُكْمُهُ فَنَقُولُ النَّفَازُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَوْلِ بِصِحَّةِ الْحُكْمِ الْمُلَفَّقِ وَبَيَّانُ التَّلْفِيقِ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى النَّفْسِ لَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا أَبُو يُوسُفَ وَهُوَ لَا يَرَى وَقْفَ الدَّرَاهِمِ وَوَقْفَ الدَّرَاهِمِ لَا يَقُولُ بِهِ إِلَّا زُفَرٌ وَهُوَ لَا يَرَى الْوَقْفَ عَلَى النَّفْسِ فَكَانَ الْحُكْمُ بِجَوَازِ وَقْفِ الدَّرَاهِمِ عَلَى النَّفْسِ حُكْمًا مُلَفَّقًا مِنْ قَوْلَيْنِ كَمَا تَرَى وَقَدْ مَشَى شَيْخُ مَشَائِخِنَا الْعَلَّامَةُ زَيْنُ الدِّينِ قَاسِمٌ فِي دِيبَاجَةِ تَصْصِيحِ الْقُدُورِيِّ عَلَى عَدَمِ نَفَازِهِ وَنَقَلَ فِيهَا عَنْ كِتَابِ تَوْفِيقِ الْحُكَّامِ فِي غَوَامِضِ الْأَحْكَامِ أَنَّ الْحُكْمَ الْمُلَفَّقَ بَاطِلٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ وَمَشَى الطَّرْسُوسِيُّ فِي كِتَابِهِ أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ عَلَى النَّفَازِ مُسْتَنِدًا فِي ذَلِكَ لِمَا رَأَاهُ فِي مُنْيَةِ الْمُفْتِي فَلْيَنْظُرْهُ مَنْ أَرَادَهُ. اهـ.

(أقول) وَرَأَيْتُ بِحَظِّ شَيْخِ مَشَائِخِنَا مُنَلَّا عَلَى التُّرْكُمَائِيِّ فِي مَجْمُوعَتِهِ الْكَبِيرَةِ نَاقِلًا عَنْ خَطِّ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ السُّوَالَاتِيِّ بَعْدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْمُنْقُولَةِ عَنْ فِتَاوَى الشَّيْخِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ وَبِالْجَوَازِ أَفْتَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ فِي فِتَاوَاهُ وَأَنَّ الْحُكْمَ يَنْفُذُ وَعَلَيْهِ الْعَمَلُ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمَوْفُقُ. اهـ. مَا رَأَيْتُهُ بِحَظِّهِ عَنِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ.

(وَأَقُولُ أَيْضًا) قَدْ يُوجِّهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْحُكْمِ الْمُلَفَّقِ الَّذِي نَقَلَ الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ أَنَّهُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِمَا جَزَمَ بِبُطْلَانِهِ مَا إِذَا كَانَ مِنْ مَذَاهِبَ مُتَبَايِنَةٍ كَمَا إِذَا حُكِمَ بِصِحَّةِ نِكَاحٍ بِلَا وَلِيٍّ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَبِلَا شُهُودٍ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ مُلَفَّقًا مِنْ أَقْوَالِ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ الْوَاحِدِ فَإِنَّهَا لَا تَخْرُجُ عَنِ الْمَذْهَبِ فَإِنَّ أَقْوَالَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِمَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَوَاعِدِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ هِيَ أَقْوَالٌ مَرْوِيَّةٌ عَنْهُ وَإِنَّمَا نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ لَا إِلَيْهِ لِاسْتِنْبَاطِهِمْ لَهَا مِنْ قَوَاعِدِهِ أَوْ لِاخْتِيَارِهِمْ إِيَّاهَا كَمَا أَوْضَحْتُ ذَلِكَ فِي صَدْرِ حَاشِيَّتِي عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ بِمَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ فَارْجِعْ إِلَيْهِ وَيُؤَيِّدُ مَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخِ مِنْ حُكْمِ الْقَضَاءِ الْمَاضِينَ بِذَلِكَ وَكَذَا مَا فِي الدَّرْرِ مِنَ كِتَابِ الْقَضَاءِ عِنْدَ قَوْلِهِ الْقَضَاءُ فِي مُجْتَهَدٍ فِيهِ بِخِلَافِ رَأْيِهِ نَاسِيًا مَذْهَبَهُ، نَافِذٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَوْ عَامِدًا فَفِيهِ رَوَايَتَانِ حَيْثُ قَالَ مَا نَصَّهُ وَالْمُرَادُ بِخِلَافِ الرَّأْيِ خِلَافُ أَصْلِ الْمَذْهَبِ كَالْحَنَفِيِّ إِذَا حَكَمَ عَلَى مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ أَوْ نَحْوِهِ أَوْ بِالْعَكْسِ.

وَأَمَّا إِذَا حَكَمَ الْحَنَفِيُّ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو يُوسُفَ أَوْ مُحَمَّدٌ أَوْ نَحْوُهُمَا مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ فَلَيْسَ حُكْمًا بِخِلَافِ رَأْيِهِ أَهْدَفَتْ أَمَلٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي فِتَاوَى الْعَلَامَةِ أَمِينِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ مَا نَصَّهُ وَمَتْنِي أَخَذَ الْمُتَنَبِّي بِقَوْلِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ يَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ الْقَوْلَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ رَوَى عَنْ جَمِيعِ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ مِنَ الْكِبَارِ كَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ وَزُفَرَ وَالْحَسَنِ أَنَّهُمْ قَالُوا مَا قُلْنَا فِي مَسْأَلَةِ قَوْلَا إِلَّا وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَقْسَمُوا عَلَيْهِ أَيْمَانًا غِلَظًا فَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَمْ يَتَحَقَّقْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْفَقْهِ جَوَابٌ وَلَا مَذْهَبٌ إِلَّا لَهُ كَيْفَمَا كَانَ وَمَا نُسِبَ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا مَجَازًا وَهُوَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ قَوْلِي قَوْلُهُ وَمَذْهَبِي مَذْهَبُهُ. اهـ.

(سئل) فِي مَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ وَقَفَ فِيهِ عَقَارُهُ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ الْمَذْكُورِ عَنْهُمْ وَلَمْ يُجِزُوا الْوَقْفَ الْمَرْبُورَ وَلَمْ يُحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ يَرَى صِحَّتَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ الْمَذْبُورُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): هَذَا الْوَقْفُ وَصِيَّةٌ وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بَاطِلَةٌ فَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَنْ رَجُلٍ وَقَفَ دَارَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَكَتَبَ فِي الصَّكِّ وَقَفَ فَلَانٌ عَلَى أَوْلَادِهِ فَلَانٍ وَفَلَانٍ كَذَا وَقَفَهُ عَلَيْهِمْ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَيْهِمْ فِي حَالِ حَيَاتِهِ وَبَعْدَ وَفَاتِهِ قَالَ هَذَا يُوجِبُ الْفَسَادَ لِأَنَّ هَذَا وَصِيَّةً لِلْوَارِثِ وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ بَاطِلَةٌ قَالَ وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْتِاطَ فِي ذَلِكَ فَلْيُكْتَبْ فِي حَيَاتِهِ وَصِحَّتِهِ قَالَ وَكَذَا سَمِعْتُ مِنَ السَّيِّدِ الْإِمَامِ أَبِي شُجَاعٍ وَهَذَا الْجَوَابُ صَحِيحٌ فِيمَا إِذَا كَانَ لَهُ وَارِثٌ آخَرُ سِوَى هَؤُلَاءِ الَّذِينَ وَقَفَ عَلَيْهِمْ غَيْرُ صَحِيحٍ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ آخَرُ مِنْ أَوَّلِ التَّاسِعِ عَشَرَ مِنْ وَقَفِ التَّائِيخَانِيَّةِ وَلَوْ قَالَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ بَعْدَ وَفَاتِي عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِي وَنَسْلِهِمْ فَالْوَقْفُ عَلَى مَنْ لَصْلِبِهِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ وَعَلَى وَلَدِهِ تَجُوزُ لَكِنْ لَا يَكُونُ الْكُلُّ هُمْ مَا دَامَ وَلَدُ الصُّلْبِ حَيًّا فَتُقَسَّمُ الْغَلَّةُ فِي كُلِّ سَنَةٍ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ فَمَا أَصَابَ وَلَدَ الْوَلَدِ فَهُوَ هُمْ وَقَفْتُ وَمَا أَصَابَ وَلَدَ الصُّلْبِ فَهُوَ مِيرَاثٌ بَيْنَ جَمِيعِ وَرَثَتِهِ حَتَّى يُشَارِكَهُمُ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ وَغَيْرُهُمَا فَإِنْ مَاتَ بَعْضُ وَلَدِ الصُّلْبِ فَالْغَلَّةُ تُقَسَّمُ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِ وَلَدِ الْوَلَدِ وَعَلَى الْبَاقِي مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ فَمَا أَصَابَ الْبَاقِي مِنْ وَلَدِ الصُّلْبِ يَكُونُ بَيْنَ جَمِيعِ الْوَرَثَةِ الْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ كُلِّ مَنْ كَانَ حَيًّا عِنْدَ مَوْتِ

الْوَقْفِ اهـ مِنَ الْفَضْلِ الْخَامِسِ مِنْ وَقْفِ الْخُلَاصَةِ فِيهِ مَسْأَلَتُنَا الْوَقْفُ عَلَى الْأَوْلَادِ يَكُونُ وَصِيَّةً وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَلَا تَصِحُّ لِوَارِثٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ وَرَثَتِهِ اهـ.

قَالَ الْعَلَانِيُّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ إِلَّا أَنْ يُجِيزَهَا الْوَرِثَةُ" (١) يَعْنِي عِنْدَ وُجُودِ وَارِثٍ آخَرَ كَمَا يُفِيدُهُ آخِرُ الْحَدِيثِ وَلَمْ يَكُنْ هُمْ وَارِثٌ آخَرُ غَيْرُهُمْ فِي مَسْأَلَتِنَا وَالْحَالُ أَنَّهُمْ لَمْ يُجِزُوهُ فَلَا يَجُوزُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ وَفِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْوَصِيَّةِ مِنْ بَابِ الْعِنْتِ فِي الْمَرَضِ إِعْتَاقُهُ وَمُحَابَاتُهُ وَوَقْفُهُ وَصَمَانُهُ وَصِيَّةٌ فَتُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ اهـ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا فِي حَقِّ الْأَجَنَبِيِّ لِقَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ لَا تَصِحُّ لِوَارِثٍ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ فَالْوَقْفُ عَلَى مَنْ لِيُصْلِحَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ اهـ وَلِصَرِيحِ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَيْضًا فَتَحَرَّرَ أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَصِيَّةٌ وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ وَإِذَا لَمْ يُجِزْهُ لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ فَكَذَا الْوَقْفُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمُؤَقِّقُ.

(أقول) فِي الْبَحْرِ عَنِ الظَّهِيرِيَّةِ رَجُلٌ وَقَفَ دَارًا لَهُ فِي مَرَضِهِ عَلَى ثَلَاثِ بَنَاتٍ لَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَارِثٌ غَيْرُهُنَّ قَالَ الثُّلُثُ مِنَ الدَّارِ وَقَفَ وَالثُّلُثَانِ مُطْلَقٌ يَصْنَعْنَ بِهِمَا مَا شِئْنَ قَالَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ هَذَا إِذَا لَمْ يُجِزْنَ أَمَّا إِذَا أَجَزْنَ صَارَ الْكُلُّ وَقَفًا عَلَيْهِنَّ اهـ فَعَلِمَ أَنَّ الثُّلُثَ صَارَ وَقَفًا فِي مَسْأَلَتِنَا وَإِنْ لَمْ يُجِزْ الْأَوْلَادُ لِأَنَّ نَفَادَ الْوَصِيَّةِ مِنَ الثُّلُثِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَازَةِ فَتَنْفُذُ مِنَ الثُّلُثِ وَإِنْ كَانَتْ لِلْوَارِثِ لِعَدَمِ الْمُنَازَعِ وَعَدَمِ جَوَازِهَا لِلْوَارِثِ عِنْدَ وُجُودِ وَارِثٍ آخَرَ مُنَازِعٍ.

وَأَمَّا الثُّلُثَانِ فَلَا تَجُوزُ فِيهِمَا الْوَصِيَّةُ وَإِنْ كَانَتْ لِلْوَارِثِ وَلَا مُنَازَعٌ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْمُوصِي حَقًّا فِيمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ فَلَمْ تَجُزْ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَارِثِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِي فِي تَوْجِيهِهِ كَلَامِ الظَّهِيرِيَّةِ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ إِطْلَاقَ الْمُؤَلِّفِ عَدَمَ جَوَازِ الْوَقْفِ فِيهِ نَظَرٌ فَتَدَبَّرْ، وَأَمَّا كَوْنُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ حَاكِمٌ فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَقَفَتْ دَارَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا عَلَى بَعْلِهَا الْمُسْتَفْرَّةِ فِي عِصْمَتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ وَمَاتَتْ عَنْ وَرَثَةٍ لَمْ يُجِزُوا الْوَقْفَ وَلَمْ تُخْلَفْ غَيْرَ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ فَهَلْ يَنْفُذُ الْوَقْفُ

(١) أخرجه سعيد بن منصور في سننه حديث رقم: ٤١٨، وأخرجه ابن عبد البر القرطبي في التمهيد حديث

مِنَ الثُّلُثِ وَيَبْطُلُ فِيهَا زَادَ عَلَيْهِ؟

(الجواب): الْوَقْفُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يُنْجِزَهُ الْمَرِيضُ بِأَنْ يَقُولَ وَقَفْتُ عَلَى كَذَا أَوْ يُوصِي بِهِ وَالْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ وَلَوْ خَرَجَتْ مِنَ الثُّلُثِ وَلِغَيْرِ الْوَارِثِ تَجُوزُ مِنَ الثُّلُثِ وَقَدْ جَمَعْتَ الْوَاقِفَةَ الْمَذْكُورَةَ بَيْنَ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ وَقَفْتُ عَلَى زَوْجِهَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ فَحَيْثُ لَمْ تَتْرُكْ غَيْرَ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ فَيَجُوزُ الْوَقْفُ فِي ثُلَاثِهَا وَيَبْطُلُ فِيهَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ حَيْثُ لَمْ تُجْزِ الْوَرِثَةُ وَمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ يَصِيرُ مِلْكًا لِلْوَرِثَةِ عَلَى قَدْرِ سَهَامِهِمْ وَمَا خَرَجَ مِنْ غَلَّةِ الثُّلُثِ يُقَسَّمُ بَيْنَ الْوَرِثَةِ جَمِيعًا عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى مَا عَاشَ بَعْلُهَا الْمَذْكُورُ فَإِذَا مَاتَ صُرِفَتْ غَلَّةُ الثُّلُثِ كُلُّهَا لِجِهَةِ الْبَرِّ الْمَذْكُورَةِ ثُمَّ وَثُمَّ عَلَى مَا شَرَطْتَ الْوَاقِفَةُ الْمَذْكُورَةُ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ وَالْحَصَافِ وَالْحَانِيَّةِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ عَلَى بَنَاتِهِ الثَّلَاثِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا عَلَى أَوْلَادِهَا ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ ثُمَّ مَاتَ الرَّجُلُ مِنْ مَرَضِهِ الْمَرْبُورِ عَنْهُنَّ وَعَنْ زَوْجَةٍ وَأَوْلَادٍ عَمٍّ عَصَبَةٍ لَمْ يُجِزُوا الْوَقْفَ وَلَا صَدَّقُوا عَلَيْهِ وَالْوَقْفُ الْمَرْبُورُ يُخْرَجُ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): يَجُوزُ الْوَقْفُ وَمَا خَرَجَ مِنْ غَلَّتِهِ يُقَسَّمُ بَيْنَ وَرَثَةِ الرَّجُلِ عَلَى فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْبَنَاتِ الثَّلَاثِ الثُّلَاثِ وَلِلزَّوْجَةِ الثُّمْنُ وَالْبَاقِي لِأَوْلَادِ الْعَمِّ الْعَصَبَةِ الْمَذْكُورِ تُقَسَّمُ غَلَّتُهُ كَذَلِكَ مَا عَاشَتْ الْبَنَاتُ الْمَذْكُورَاتُ، فَإِذَا مَتْنِ صُرِفَتْ غَلَّتُهُ لِأَوْلَادِهَا عَلَى مَا شَرَطَهُ الرَّجُلُ.

(أقول) وَهَاهُنَا فَائِدَةٌ ذَكَرَهَا فِي الْبَحْرِ بِقَوْلِهِ ثُمَّ اعْلَمْ لَوْ وَقَفَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَلَا وَارِثَ لَهُ إِلَّا زَوْجَتُهُ وَلَمْ تُجْزِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهَا السُّدُسُ وَالْخُمُسَةُ الْأَسَدَاسُ تَكُونُ وَقْفًا لِمَا فِي الْبَرَازِيَةِ مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا مَاتَ وَلَمْ يَدْعَ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً وَأَوْصَى بِكُلِّ مَالِهِ لِرَجُلٍ إِنْ أَجَازَتْ فَكُلُّ الْمَالِ لَهُ وَإِلَّا فَالسُّدُسُ لَهَا وَالْخُمُسَةُ الْأَسَدَاسُ لَهُ لِأَنَّ الْمَوْصَى لَهُ يَأْخُذُ الثُّلُثَ أَوَّلًا بَقِيَ أَرْبَعَةٌ تَأْخُذُ الْمَرْأَةُ الرَّبْعَ وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةَ لِلْمَوْصَى لَهُ فَحَصَلَ لَهُ خُمُسَةٌ مِنْ سِتَّةِ أَهـ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الْوَقْفَ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَصِيَّةٌ أَهـ وَلَا يَحْفَى أَنْ هَذَا حَيْثُ لَمْ يُحْتَلَفْ غَيْرَ الدَّارِ الْمَوْقُوفَةِ (٢ سِئَل) فِيهَا إِذَا اسْتَدَانَتْ هُنْدٌ مِنْ زَيْدٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَرَهَنْتْ عِنْدَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمِيعَ دَارِهَا الْمَعْلُومَةِ رَهْنًا شَرْعِيًّا مُسَلَّمًا ثُمَّ وَقَفَتْ الدَّارَ وَهِيَ مُعْسِرَةٌ ثُمَّ بَاعَتْهَا مِنْ زَيْدٍ لَوْفَاءِ الْمَبْلَغِ الْمَذْكُورِ فَهَلِ الْوَقْفُ بَاطِلٌ وَالْبَيْعُ صَحِيحٌ؟

(الجواب): نَعَمْ وَبَطَلَ وَقَفُ رَاهِنٍ مُعْسِرٍ عَلَائِيٍّ مِنَ الْوَقْفِ وَأَمَّا وَقَفُ الْمَرْهُونِ فَإِنْ افْتَكَّهُ أَوْ مَاتَ عَنْ وَفَاءٍ عَادَ إِلَى جِهَةِ الْوَقْفِ وَإِنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَفَاءٍ بَيَعَ وَبَطَلَ الْوَقْفُ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَسَكَتَ عَنْ حُكْمِهِ حَالِ الْحَيَاةِ لَوْ كَانَ مُعْسِرًا وَفِي الْإِسْعَافِ لَوْ وَقَفَ الْمَرْهُونُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ أَجْبَرَهُ الْقَاضِي عَلَى دَفْعِ مَا عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا فَإِنْ كَانَ مُعْسِرًا أَبْطَلَ الْوَقْفَ وَبَاعَهُ فِيمَا عَلَيْهِ اهـ وَهَكَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَالْمُحِيطِ بِخَرْ مِنْ أَوَائِلِ كِتَابِ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنَانِ رَهْنٍ بِأَحَدِهِمَا دَارًا لَيْسَ لَهُ غَيْرُهَا ثُمَّ وَقَفَهَا قَصْدًا لِلْمُطَاطَلَةِ وَقِيمَتُهَا تَزِيدُ عَلَى قَدْرِ الدَّيْنَيْنِ فَهَلْ لَيْسَ لِلْقَاضِي تَنْفِيدُ هَذَا الْوَقْفِ بِمِقْدَارِ مَا شَغَلَ بِالْدَّيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ سُئِلَ فِي رَجُلٍ صَحِيحٍ مَدْيُونٍ دَيْنًا مُسْتَعْرِقًا إِذَا وَقَفَ وَقَفًا عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ وَسَجَّلَهُ الْقَاضِي تَسْجِيلًا شَرْعِيًّا ثُمَّ مَاتَ فَهَلْ يُنْقَضُ وَقْفُهُ لِأَرْبَابِ الدُّيُونِ أَوْ لَا؟ أَجَابَ حَيْثُ صَارَ الْوَقْفُ مُسْجَلًا شَرْعًا لَا يُنْقَضُ لِذَلِكَ لِأَنَّ الْوَقْفَ تَبَرُّعٌ وَلَمْ يُشْتَرَطْ لِصِحَّتِهِ بَرَاءَةُ الدَّيْنِ مِنَ الدَّيْنِ الْمُسْتَعْرِقِ بِالْإِجْمَاعِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفِهِ أَوْ بِدَيْنٍ عَلَى رَأْيٍ مَنْ يَرَاهُ وَلَا يَتَبَيَّنُ الْحُجْرُ إِلَّا بِالْقَضَاءِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَحْجُورًا عَلَيْهِ يَعْنِي الْمَدْيُونُ يَصِحُّ وَقْفُهُ وَإِنْ قُصِدَ بِهِ ضَرَرُ غَرَمَائِهِ اهـ.

وَصَرَّحَ بِهِ غَيْرُهُ فَقَدْ خَالَفَ وَقَفَ الْمَرِيضِ مَرَضُ الْمَوْتِ الْمُحِيطِ دَيْنُهُ بِمَالِهِ لَتَعْلَقَ حَقُّ الْعَرَمَاءِ حَيْثُ تَبَيَّنَ بِالْعَيْنِ وَهَذَا بِالدَّيْنَةِ مُحَضًّا وَبَنَى عُلَمَاؤُنَا الْأَحْكَامَ عَلَى ذَلِكَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ فَأُطْلِقَ الْحَصَافُ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقَالَ ابْنُ الْهَمَامِ يُنْبَغِي أَنْ يَصَحَّ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ وَعِنْدَ الْكُلِّ إِذَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ اهـ.

(أقول) قَالَ الْعَلَائِيُّ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَبَطَلَ وَقَفُ رَاهِنٍ مُعْسِرٍ وَمَرِيضٍ مَدْيُونٍ بِمُحِيطٍ بِخِلَافِ صَحِيحِ لَوْ قَبْلَ الْحُجْرِ ثُمَّ قَالَ:

قُلْتُ لَكِنْ فِي مَعْرُوضَاتِ الْمُفْتِيِّ أَبِي السُّعُودِ سُئِلَ عَمَّنْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَهَرَبَ مِنَ الدُّيُونِ هَلْ يَصِحُّ فَأَجَابَ لَا يَصِحُّ وَلَا يَلْزَمُ وَالْقَضَاءُ مَمْنُوعُونَ مِنَ الْحُكْمِ وَتَسْجِيلِ الْوَقْفِ بِمِقْدَارِ مَا شَغَلَ بِالْدَّيْنِ اهـ فَلْيُحْفَظْ فَقَدْ اسْتَدْرَكَ الْعَلَائِيُّ بِمَا فِي الْمَعْرُوضَاتِ وَأَقْرَهُ وَقَدْ تَبِعَهُ تَلْمِيذُهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْحَائِكُ فِي فَتَاوِيهِ سُئِلَ فِي رَجُلٍ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِزَيْدٍ وَلَهُ دَارٌ مِلْكٌ فَقَطَّ لَا يَفِي ثَمَمُهَا بِقَدْرِ دَيْنِهِ وَلَيْسَ لَهُ مَا يُوفِي بِهِ دَيْنُهُ فَوَقَفَ الدَّارَ لِمَنْعِ صَاحِبِ الدَّيْنِ أَجَابَ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُنْفِذَ هَذَا الْوَقْفَ وَيُجْبِرَ الرَّجُلَ الْمَرْبُورَ عَلَى بَيْعِهِ وَوَفَاءِ الدَّيْنِ وَالْقَضَاءِ

مَمْنُوعُونَ عَنْ تَنْفِيذِ مِثْلِ هَذَا الْوَقْفِ كَمَا أَفَادَهُ الْمَرْحُومُ الْمُفْتِي الْأَعْظَمُ أَبُو السُّعُودِ أَفَنْدِي غَمَرَهُ  
اللَّهُ بِغُفْرَانِهِ. اهـ.

(سئل) فيما إذا أوصى رجل في مرض موته بمبلغ معلوم من الدراهم ليعمر به سبيل ماء  
في مكان مهياً لبنائه في طريق لشرب منه المارة ووقف كرمه على ذلك تصرف غلته في مصالحه  
ثم مات من مرضه المذكور عن تركه يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح؟

(الجواب): نعم وقف عقاراً على مسجد أو مدرسة هياً مكاناً لبنائها قبل أن يبنيتها  
اختلف المتأخرون والصحيح الجواز وتصرف غلته إلى الفقراء إلى أن تبنى وإذا بنيت ردت  
إليها الغلة ابن الهمام على الهداية من الوقف.

ونقل المؤلف عن جده ما صورته سئل فيما إذا أنشأ رجل وقفه على مسجد سيعمره فإن  
تعدّر الصرف عليه فعلى جهة بر أخرى متصلة ثم مات الواقف ولم يعمر المسجد الموقوف  
عليه ولا أعد مكاناً لتعميره فهل يكون الوقف المزبور باطلاً وتقسّم الأماكن الموقوفة بين  
ورثة الواقف على الفريضة الشرعية أم لا؟

(الجواب): الحمد لله ذكر في كتب الفتاوى رجل هياً موضعاً لبناء مدرسة وقبل أن يبنيتها  
وقف على هذه المدرسة قرى بشرائطه وجعل آخره للفقراء وحكم قاض بصحته أفنى القاضي  
الإمام صدر الدين أن هذا الوقف غير صحيح معللاً بأن هذا الوقف قبل وجود الموقوف  
عليه وأفنى غيره من أهل زمانه بصحته ورجح بأن بعضاً من المسجد بل هو الأصل فيها قد  
كان موجوداً زمان الوقف وهو الموضع المهياً لبناء المدرسة وأما في هذه الصورة حيث لم يمين  
موضعاً لبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف على معدوم حقيقة وهو أخرى بما علل به  
الإمام القاضي صدر الدين من البطلان والله أعلم كتبه الفقير عبد الرحمن العمادي عفي عنه.

(سئل) فيما إذا وقفت هند دارها منجزاً على أولادها الموجدين، ثم على أولادهم، ثم،  
وتم، ثم على جهة بر ولم يحكم بموجب الوقف حاكم شرعي حكماً شرعياً على وجهه في  
حادثة ذلك وماتت عن أولادها المزبورين ثم افتقر أولادها فباعوا الدار بعدما أطلق لهم  
قاضي القضاة بيعها فهل يصح البيع؟ ويكون حكماً بطلان الوقف أم لا؟

(الجواب): نعم يصح البيع ويكون حكماً بطلان الوقف حيث لم يحكم بلزومه حاكم  
شرعي بوجهه الصحيح الشرعي وأطلق القاضي للوارث البيع كما صرح به في التنوير وغيره

وَأَفْتَى بِذَلِكَ الثُّمَرَتَايْنِ وَالْمَوْلَى أَبُو السُّعُودِ وَالْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ تَقْلًا عَنِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَفِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ غِرَاسًا عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ وَثَّمَتْ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بِرِّ مُتَّصِلَةٍ وَحَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ حَنْبَلِيٌّ فِي غَيْرِ وَجْهِ خَصْمٍ ثُمَّ بَاعَ الْوَاقِفُ الْغِرَاسَ أَجَابَ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ مُسَجَّلًا مُحْكُومًا بِهِ فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَلَا يَكُونَ الْحُكْمُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ عَلَى الدَّعْوَى الشَّرْعِيَّةِ مَانِعًا مِنْ ذَلِكَ اهـ.

وَأَفْتَى بِذَلِكَ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ الْمَرْحُومُ الْمَوْلَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْفَنَدِي الْعِمَادِيُّ مُفْتِي دِمَشْقَ.

(أقول) وَبِصِحَّةِ بَيْعِ غَيْرِ الْمُسَجَّلِ أَفْتَى ابْنُ نُجَيْمٍ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي فَتَاوَاهُ وَقَالَ وَهَذَا أَفْتَى سِرَاجُ الدِّينِ قَارِئُ الْهُدَايَةِ إلخَ لَكِنَّهُ قَالَ فِي بَحْرِهِ إِنَّ هَذَا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمَرْجُوحِ أَيُّ مِنْ أَنَّ الْوَقْفَ إِنَّمَا يَتِمُّ بِالْقَضَاءِ وَعَلَى قَوْلِهِمَا الرَّاجِحُ الْمُفْتَى بِهِ فَإِنْ كَانَ حَنْفِيًّا مُقْلَدًا فَحُكْمُهُ بَاطِلٌ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا بِالصَّحِيحِ الْمُفْتَى بِهِ فَهُوَ مَعْرُوضٌ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْقَوْلِ الضَّعِيفِ وَلِذَا قَالَ فِي الْقُنْيَةِ تَقْرِيعًا عَلَى الصَّحِيحِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِصِحَّتِهِ وَقَدْ أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ وَأَمَّا مَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ سِرَاجُ الدِّينِ قَارِئُ الْهُدَايَةِ مِنْ صِحَّةِ الْحُكْمِ بِيَعِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ بِوَقْفِهِ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْقَاضِي مُجْتَهِدٌ أَوْ سَهُوٌ مِنْهُ اهـ.

كَلَامُ الْبَحْرِ وَأَقْرَهُ فِي النَّهْرِ وَالْدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْعَلَامَةَ قَارِئَ الْهُدَايَةِ ذَكَرَ فِي فَتَاوَاهُ ثَانِيًا خِلَافَ مَا ذَكَرَهُ أَوَّلًا كَمَا نَقَلْتُهُ فِي حَاشِيَّتِي عَلَى الْبَحْرِ فَرَاغْتُهَا وَأَمَّا مَا فِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقْفُهُ بِلَا حُكْمٍ لِكَوْنِهِ غِرَاسًا وَهُوَ مِنَ الْمَنْقُولِ وَلِكَوْنِهِ وَقْفًا عَلَى النَّفْسِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ حُكْمٍ حَاكِمٍ يَرَاهُ.

(سئل) فِي قَاعَةٍ قَدِيمَةٍ عَامِرَةٍ مُحْكَمَةِ الْبِنَاءِ فِي مَحَلَّةٍ أَمِينَةٍ مَرْغُوبٍ فِي السُّكْنَى فِيهَا وَتَوَجَّرُ بِأَجْرِ الْمِثْلِ وَأَرْضُهَا مَفْرُوشَةٌ بِبَلَّاطٍ قَدِيمٍ مِنْ عَهْدٍ وَاقِفُهَا وَالْآنَ يُرِيدُ بَعْضُ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ بَيْعَ الْبَلَّاطِ الْمَرْبُورِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَفِي ذَلِكَ تَغْيِيرُ صِبْغَةِ الْوَاقِفِ وَبَيْعُ الْعَيْنِ الْمَوْقُوفَةِ فَهَلْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ فِي عُمْدَةِ الْفَتَاوَى لَا يَجُوزُ بَيْعُ بِنَاءِ الْوَقْفِ قَبْلَ هَدْمِهِ وَلَا الْأَشْجَارِ الْمَوْقُوفَةِ الْمُثْمَرَةِ قَبْلَ قَلْعِهَا بِخِلَافِ غَيْرِ الْمُثْمَرَةِ اهـ بَحْرٌ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ تَحْتَ قَوْلِ الْمَاتِنِ وَعُلُوُّ سَقَطَ وَمِثْلُهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ مِنَ الْفَصْلِ الْعَاشِرِ وَلَا يَجُوزُ لِلنَّازِلِ تَغْيِيرُ صِبْغَةِ الْوَاقِفِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ وَالْحَانُوتِيُّ وَغَيْرُهُمَا فَكَيْفَ تَبَاعَ الْعَيْنُ بِلَا مُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ.

(سئل) فِي أَشْجَارِ الْوَقْفِ الْغَيْرِ الْمُثْمِرَةِ إِذَا ثَبَتَ يُبْسُهَا وَشَلُّوْهَا وَعَدَمُ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا إِلَّا حَطَبًا وَفِي بَيْعِهَا وَقَلْعِهَا الْحُظُّ وَالْمُصْلَحَةُ لِجِهَةِ الْوَقْفِ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا بَعْدَ دَعْوَى شَرْعِيَّةٍ فَهَلْ يَجُوزُ قَلْعُهَا وَبَيْعُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَسُئِلَ أَبُو الْقَاسِمِ الصَّفَّارُ عَنْ شَجَرَةٍ وَقَفَ يَبْسُ بَعْضُهَا وَبَقِيَ بَعْضُهَا فَقَالَ مَا يَبْسُ مِنْهَا فَسَبِيلُهُ سَبِيلُ غَلَّتِهَا وَمَا بَقِيَ فَمَتْرُوكٌ عَلَى حَالِهَا. اهـ.

وَفِي الْبَزَازِيَّةِ وَقَالَ الْفَضْلِيُّ وَبَيْعُ الْأَشْجَارِ الْمَوْقُوفَةِ مَعَ الْأَرْضِ لَا يَجُوزُ قَبْلَ الْقَلْعِ كَبَيْعِ الْأَرْضِ وَقَالَ أَيْضًا إِذَا لَمْ تَكُنْ مُثْمِرَةً يَجُوزُ بَيْعُهَا قَبْلَ الْقَلْعِ أَيْضًا لِأَنَّهُ غَلَّتِهَا وَالثَّمَرَةُ لَا تَبَاعُ إِلَّا بَعْدَ الْقَلْعِ كِبِنَاءِ الْوَقْفِ بَحْرٌ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ تَحْتَ قَوْلِهِ وَلَا يَمْلِكُ الْوَقْفَ.

وَفِي التَّنَازُلِ حَاقِيَّةٌ ثُبُوتٌ عَلَى أَرْبَابٍ مُسَمَّيْنَ فِي يَدِ مَثَوَّلٍ بَاعَ وَرَقَ أَشْجَارِ الثَّوْتِ جَازًا لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْغَلَّةِ فَلَوْ أَرَادَ الْمُشْتَرِي قَلْعَ قَوَائِمِ الشَّجَرِ يُنْمَعُ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَبِيعَةٍ وَلَوْ امْتَنَعَ الْمُتَوَلَّى مِنْ مَنَعِ الْمُشْتَرِي عَنْ قَلْعِ الْقَوَائِمِ كَانَ خِيَانَةً مِنْهُ اهـ مِنْ الْفَصْلِ السَّابِعِ، وَفِيهَا قُبَيْلُ الْفَصْلِ الرَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ: الْأَشْجَارُ الْمَوْقُوفَةُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُثْمِرَةٍ يَجُوزُ بَيْعُهَا قَبْلَ الْقَلْعِ لِأَنَّهَا هِيَ الْغَلَّةُ بِعَيْنِهَا وَالثَّمَرَةُ لَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِلَّا بَعْدَ الْقَلْعِ كِبِنَاءِ الْوَقْفِ. اهـ.

(سئل) فِي شَجَرَةٍ وَقَفَ غَيْرَ مُثْمِرَةٍ يُرِيدُ الْمُتَوَلَّى بَيْعَهَا بِمَنْزِلِ الْمِثْلِ قَبْلَ الْقَلْعِ لِمَا رَأَى فِيهِ مِنَ الْمُصْلَحَةِ لِلْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَجَابَ الْمُؤَلَّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ سُؤَالٍ آخَرَ بِأَنَّهُ لَا تُنْقَضُ الْبَيْتَةُ الْمَذْكُورَةُ بِإِقَامَةِ بَيْتَةٍ أُخْرَى أَنَّ الْغِرَاسَ حِينَ الْبَيْعِ كَانَ مُثْمِرًا قَدْ تَرَجَّحَ الْبَيْتَةُ بِكُونِهَا لِمَنْ يَدْعِي صِحَّةَ الْعَقْدِ الَّذِي وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْآخَرِ فِيهِ مَثَلًا لَوْ بَاعَ الْوَصِيُّ دَارَ الصَّغِيرِ مِنْ رَجُلٍ قَائِلًا إِنَّهَا مُتَوَجِّهَةٌ إِلَى الْحَرَابِ وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي فِيهَا زَمَانًا وَعَمَرَهَا فَلَمَّا كَبُرَ الصَّغِيرُ وَصَارَ بِالْغَا أَدْعَى عَلَى الْمُشْتَرِي بِأَنْ يَبِيعَ الْوَصِيُّ إِيَّاهَا بِاطِلٍ لِأَنَّ الدَّارَ كَانَتْ مَعْمُورَةً حِينَ بَاعَهَا الْوَصِيُّ مِنْهُ كَانَ الْقَوْلُ لِلصَّغِيرِ أَغْنَى قَوْلُهُ إِنَّ الدَّارَ كَانَتْ مَعْمُورَةً حِينَ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ لَا يُنْكِرُ الْعَقْدَ وَتُقْبَلُ بَيْتَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى أَنَّهَا أَيْ الدَّارَ كَانَتْ خَرِبَةً وَقَدْ الْبَيْعِ لِأَنَّهُ يُثْبِتُ صِحَّةَ الْبَيْعِ وَبَيْتَةُ الصَّغِيرِ تَنْفِيهَا وَتُثْبِتُ بُطْلَانَ بَيْعِ الْوَصِيِّ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْوَصِيِّ حَالَ كَوْنِ الدَّارِ مَعْمُورَةً بَاطِلٌ لَا يُجِيزُ لَهُ تَقْبُلُ بَيْتَةَ الْمُشْتَرِي وَلَا تَقْبُلُ بَيْتَةَ الصَّغِيرِ كَذَا فِي فِتَاوَى الْبَزَازِيَّةِ وَالْفَتَاوَى الصَّغَرَى وَغَيْرِهِمَا اهـ.



وَكَذَا لَوْ بَاعَ الْمُتَوَلَّى أَشْجَارَ الْوَقْفِ وَقَلِعَتْ وَادَّعَى أَهْلُ الْوَقْفِ أَنَّهَا كَانَتْ مُثْمِرَةً وَقَالَ  
يَابِسَةً وَاجِبَةُ الْقُلْعِ فَبَعْدَ الْهَلَاكِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِمِثْلِهِ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ مِنَ الصَّمَانِ وَكَذَا بَيِّنَتُهُ عِنْدَ  
تَعَارُضِ الْبَيِّنَتَيْنِ كَذَا فِي هَامِشِ الْقَوْلِ لِمَنْ فِي الْبُيُوعِ وَفِي الْخَيْرِيَّةِ الْمَصْرُوحُ بِهِ عَدَمُ جَوَازِ اسْتِثْنَائِهِ  
الدَّعْوَى بَعْدَ انْفِصَالِهَا عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَفِيهَا تَقْلًا عَنِ الْكَافِي مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ إِذَا  
تَضَمَّنَتْ الشَّهَادَةُ نَقْضَ قَضَاءٍ تَرُدُّ أَمَّا فِي الْمَسْأَلَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ الشَّلْوِ وَعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ وَالْحُكْمِ  
بِصِحَّةِ الْبَيْعِ كَيْفَ تُسْمَعُ بَيِّنَةُ الْمُسْتَحَقِّ وَيُنْقَضُ الْقَضَاءُ وَتُسْتَأْنَفُ الدَّعْوَى تَامِلْ وَفِي الْأَشْبَاهِ  
مِنَ الدَّعَاوَى أَيُّ بَيِّنَةٍ سَبَقَتْ وَقُضِيَ بِهَا لَمْ تُقْبَلِ الْآخَرَى.

(سئل) فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى الذَّرِّيَّةِ سَكَنَتْ بِهَا امْرَأَةٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ مَعَ زَوْجِهَا وَقَدْ غَيَّرَ  
زَوْجُهَا بَعْضَ مَعَالِمِ الْوَقْفِ فَهَلْ يُلْزَمُهُ إِعَادَةُ مَا غَيَّرَهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

وَفِي فَتَاوَى ابْنِ السَّلَاسِيِّ يُرْفَعُ أَمْرُ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ لَوَلِيِّ الْأَمْرِ فَيَأْمُرُهُ بِهَدْمِ بَنَائِهِ وَإِعَادَةِ  
الْوَقْفِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَيُؤَدِّبُهُ عَلَى ذَلِكَ التَّأْدِيبَ الزَّاجِرَ لَهُ اللَّائِقَ بِهِ وَيُثَابُ وَلِيُّ الْأَمْرِ أَيْدَ اللَّهِ  
بِهِ الدِّينَ وَقَمَعَ الطُّغَاةَ وَالْمُعْتَدِينَ عَلَى ذَلِكَ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ أ.هـ.

وَفِيهَا جَوَابًا عَنْ سُؤَالِ آخَرٍ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ نُورِ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ جَمِيعَ مَا غَيَّرَهُ يُلْزَمُهُ  
إِعَادَتُهُ إِلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ وَهَدْمُ الْبُيْرِ وَقُلْعُ الْأَشْجَارِ وَتَغْيِيرُ النَّوْلِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ مُلْزَمٌ بِهِ وَكَذَا  
يُلْزَمُهُ عِمَارَةُ مَا تَلَفَ بِسَبَبِ الْبُيْرِ وَالسَّقْفِ وَأُجْرَةُ مَا انْتَفَعَ بِهِ أ.هـ.

وَقَالَ سِرَاجُ الدِّينِ قَارِئُ الْهَدَايَةِ فِي فَتَاوِيهِ يَنْظُرُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ إِنْ كَانَ مَا غَيَّرَهُ إِلَيْهِ أَنْفَعَ لِحِجَّةِ  
الْوَقْفِ وَأَكْثَرَ رِبْعًا أَخَذَ مِنْهُ الْأَجْرُ وَبَقِيَ مَا عَمَرَ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِمَا أَنْفَقَهُ فِي الْعِمَارَةِ  
وَلَا يُحْسَبُ لَهُ مِنَ الْأُجْرَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَنْفَعَ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَلَا أَكْثَرَ رِبْعًا أُلْزِمَ بِهَدْمِ مَا صَنَعَ  
وَإِعَادَةِ الْوَقْفِ إِلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا بَعْدَ تَغْيِيرِهِ بِمَا يَلِيْقُ بِحَالِهِ أ.هـ.

وَالْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَاتِ وَفِي فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ تَقْلًا عَنِ الْحَاثَوِيِّ  
فِي جَوَابِ سُؤَالٍ مَا نَصَّهُ وَيُطَالَبُ بِهَدْمِ مَا غَيَّرَ بِهِ صِفَةَ عَيْنِ الْوَقْفِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لِلْوَقْفِ فِيهِ  
مَصْلَحَةٌ إِلَى آخِرِ مَا حَرَّرَهُ.

(سئل) فِي نَازِلٍ وَقَفَ بَاعَ حَمَامًا وَقَفًا لِإِخْتِيَاجِهِ إِلَى التَّرْمِيمِ مَعَ مُسَاعَدَةِ الْوَقْفِ مِنْ رَجُلٍ  
ذِي قُدْرَةٍ وَشَوْكَةٍ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ وَقَلَعَ الْحَمَامَ وَبَنَى مَكَانَهُ دَارًا هَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ الْمَرْبُورُ عَلَى الْوَجْهِ

الْمَذْكُورِ أَوْ لَا وَبَعْدَ ذَلِكَ فَمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِمَا؟

(الجواب): أَمَّا النَّاطِرُ فَلَزِمَهُ الْعَزْلُ وَأَمَّا ذُو الْقُدْرَةِ فَيَلْزِمُهُ قَلْعُ مَا بَنَاهُ وَضَمَانُ قِيَمَةِ مَا قَلَعَهُ وَدَفْعُهُ إِلَى مُتَوَلِّي مَعَ سَاحَةِ الْحَتَمِ فَإِنَّهُ لَا قُدْرَةَ فِي مُقَابَلَةِ قُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ فَتَأَوَّى أَبِي السُّعُودِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي أَنْقَاضِ الْوَقْفِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى أَحْجَارٍ وَأَخْشَابٍ مُكْسَرَةٍ مُلْقَاةٍ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ إِذَا تَعَدَّرَ عَوْدَهَا لِمَحَلِّهَا وَعَدِمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا لِلْوَقْفِ وَبَاعَهَا الْمُتَوَلَّى بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنْ رَجُلٍ بِثَمَنِ هُوَ ضَعْفُ ثَمَنِ الْمِثْلِ الثَّابِتِ ذَلِكَ مَعَ الْحِظِّ وَالْمَصْلَحَةِ لِلْوَقْفِ بِالْبَيْتَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ جَائِزًا أَمْ لَا؟

(الجواب): مَسْأَلَةُ بَيْعِ أَنْقَاضِ الْوَقْفِ صُرِّحَ بِهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ مِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ صَاحِبُ الْهُدَايَةِ فَإِنَّهُ قَالَ مَا انْهَدَمَ مِنْ بِنَاءِ الْوَقْفِ وَالَّتِي صَرَفَهُ الْحَاكِمُ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ إِنْ اِحْتِاجَ وَإِنْ اسْتَعْنَى عَنْهُ أَمْسَكَهُ حَتَّى يَحْتَاجَ لِلْعِمَارَةِ فَيَصْرِفُهُ فِيهَا لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْعِمَارَةِ لِيَبْقَى عَلَى التَّايِيدِ فَيَحْصُلُ مَقْصُودُ الْوَاقِفِ فَإِنْ مَسَّتْ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ صَرَفَهَا فِيهَا وَإِلَّا أَمْسَكَهَا حَتَّى لَا يَتَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوْ أَنْ الْحَاجَةَ فَيَبْطُلَ الْمَقْصُودُ وَإِنْ تَعَدَّرَ إِعَادَةُ عَيْنِهِ إِلَى مَوْضِعِهِ بَيْعَ وَصَرَفَ ثَمَنُهُ إِلَى الْمَرْمَةِ صَرَفًا لِلْبَدَلِ إِلَى مُصَرَّفِ الْمُبْدَلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْسِمَهُ يَغْنِي النَقْصَ بَيْنَ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْعَيْنِ وَلَا حَقٌّ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ فِيهِ وَإِنَّمَا حَقُّهُمْ فِي الْمَنْفَعِ وَالْعَيْنُ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يُصَرَفُ إِلَيْهِمْ غَيْرُ حَقِّهِمْ أَهـ وَقَدْ حَصَلَ بِمَا ذَكَرَ الْجَوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

وَأَجَابَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنْ وَقْفِ انْهَدَمَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يُعَمَّرُ بِهِ وَلَا أَمْكَنَ إِجَارَتُهُ وَتَعْمِيرُهُ هَلْ تُبَاعُ أَنْقَاضُهُ بِقَوْلِهِ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ صَحَّ بَيْعُهُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ وَيُشْتَرَى بِثَمَنِهِ وَقَفٌ مَكَانَهُ فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ رُدُّهُ إِلَى وَرَثَةِ الْوَاقِفِ إِنْ وَجَدُوا وَإِلَّا يُصَرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ.

(سئل) فِي خَرَابَةِ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ تَعَطَّلَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا وَضَعُفَتْ عَنِ الْغَلَّةِ وَلَيْسَ فِي الْوَقْفِ غَيْرُهَا حَتَّى يُعَمَّرَ بِهَا وَأَدَّتِ الصَّرُورَةُ إِلَى اسْتِبْدَالِهَا بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ بِمَا فِيهِ مِنَ الْحِظِّ وَالْمَصْلَحَةِ لِلْوَقْفِ وَلَوْ بِالذَّرَاهِمِ لِيُشْتَرَى بِهَا دَارًا أُخْرَى أَكْثَرَ نَفْعًا وَأَدْرَ رِيْعًا وَأَحْسَنَ صَفْعًا فَهَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي فَتَاوَى قَارِئِ الْهُدَايَةِ سُئِلَ عَنْ اسْتِبْدَالِ الْوَقْفِ مَا صُورَتُهُ هَلْ هُوَ عَلَى

قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَوْ أَصْحَابِهِ أَجَابَ الْإِسْتِبدَالُ إِذَا تَعَيَّنَ بِأَنَّ كَانَ الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَنْتَفِعُ بِهِ وَثَمَّةٌ مَنْ يَرْغَبُ فِيهِ وَيُعْطَى بِدَلَّةِ أَرْضًا أَوْ دَارًا لَهَا رِيعٌ يَعُودُ نَفْعُهُ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ فَالْإِسْتِبدَالُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ لِلْوَقْفِ رِيعٌ وَلَكِنْ يَرْغَبُ شَخْصٌ فِي اسْتِبدَالِهِ إِنْ أُعْطِيَ بِدَلَّةِ أَكْثَرَ رِيعًا مِنْهُ فِي صُقْعٍ أَحْسَنَ مِنْ صُقْعِ الْوَقْفِ جَازَ عِنْدَ الْقَاضِي أَبِي يُوسُفَ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ اهـ.

قَالَ الْعَلَمَةُ صَاحِبُ النَّهْرِ فِي ذِيلِ الْفَتَاوَى الْمَذْكُورَةِ مَا نَصَّهُ وَرَأَيْتُ بَعْضَ الْمَوَالِي يَمِيلُ إِلَى هَذَا وَيَعْتَمِدُهُ وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ الْمُسْتَبْدَلَ إِذَا كَانَ قَاضِي الْجِهَةِ فَالْنَفْسُ بِهِ مُطْمَئِنَّةٌ فَلَا يُخْشَى الضَّيَاعُ مَعَهُ وَلَوْ بِالْدَّرَاهِمِ وَالْدَّنَائِرِ وَاللَّهُ الْمُوفُّ. اهـ.

وَقَدْ أَفْتَى بِجَوَازِ الْإِسْتِبدَالِ بِالنُّقُودِ إِذَا كَانَ فِيهِ مَصْلَحَةٌ لِلْوَقْفِ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْهُمْ الْعَلَمَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ وَتَلْمِيزُهُ الْفَهَامَةُ السَّيِّدُ عَبْدُ الرَّحِيمِ اللَّطْفِيُّ وَالْمَحَقُّ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْحَائِكُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ رَوَّحَ اللَّهُ تَعَالَى رُوحَهُمْ بِدَارِ السَّلَامِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(أَقُولُ) قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَفِيهَا أَيْ فِي الْأَشْبَاهِ لَا يَجُوزُ اسْتِبدَالُ الْعَامِرِ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ قُلْتُ لَكِنْ فِي مَعْرُوضَاتِ الْمُفْتِيِّ أَبِي السُّعُودِ أَنَّهُ فِي سَنَةِ ٩٥١ وَرَدَّ الْأَمْرُ الشَّرِيفُ بِمَنْعِ اسْتِبدَالِهِ وَأَمَرَ بِأَنْ يَصِيرَ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ تَبَعًا لِتَرْجِيحِ صَدْرِ الشَّرِيعَةِ اهـ فَلْيُحْفَظْ اهـ.

(سُئِلَ) فِي دُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ مَعْلُومَاتٍ مِنْ قَبْلِ وَاقِفِيهَا الْمُتَعَدِّدِينَ الْمُخْتَلِفِينَ بِيَعْتِ دَارٍ مِنْهَا بَيْنًا حُكْمِيًّا بَعْدَ ثُبُوتِ مُسَوِّغَاتِ الْبَيْعِ لَدَى الْحَاكِمِ يَرَى ذَلِكَ وَحُكْمَ بِصِحَّتِهِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ قَبْضُهُ نُظَارُ الْوَقْفِ لِيُسْتَرَوْا بِهِ عَقَارًا بِدَلَّةٍ وَالْآنَ احْتَاجَتْ بَقِيَّةُ الدُّورِ لِلتَّعْمِيرِ الضَّرُورِيِّ وَلَا مَالٍ فِي الْأَوْقَافِ حَاصِلٌ وَلَا مَنْ يَرْغَبُ فِي اسْتِجَارِ الدُّورِ مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً بِأَجْرَةٍ مُعَجَّلَةٍ نُصْرَفُ فِي التَّعْمِيرِ وَيُرِيدُ النُّظَارُ وَالْإِسْتِبدَانَةَ عَلَى الدُّورِ بِإِذْنِ الْقَاضِي الْعَامِّ لِأَجْلِ التَّعْمِيرِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ يُسَوِّغُ لَهُمْ ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُمْ النَّصْرَفُ عَلَى التَّعْمِيرِ مِنْ ثَمَنِ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الْجَوَابُ): نَعَمْ لِأَنَّ ثَمَنَهَا صَارَ وَقْفًا بِمَنْزِلَةِ عَيْنِهَا وَلَا سِيَّامَا مَعَ تَعَدُّدِ الْوَاقِفِينَ الْمَذْكُورِينَ وَلَكِنْ فِي فِتَاوَى اللَّطْفِيِّ مِنَ الْوَقْفِ سُئِلَ عَنْ وَقْفٍ اسْتَبْدَلَهُ مُتَوَلَّيْهِ بِإِذْنِ الْقَاضِي بِدَرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ اسْتِبدَالًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا وَقَبْضَهَا فَهَلْ تَكُونُ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ بَدَلُ الْمُوقُوفِ الْمُسْتَبْدَلِ أَوْ يَسْتَحَقُّهَا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِمْ وَوَرَّثَتْهُمْ مِنْ بَعْدِهِمُ الْجَوَابُ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ بَدَلُ الْمُوقُوفِ الْمُسْتَبْدَلِ

يَشْتَرِي بِهَا مَا يَكُونُ وَقْفًا مَكَانَهُ وَقَدْ تَصَرَّفَ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ الضَّرُورِيَّةِ بِإِذْنِ قَاضِي يَمْلِكُ ذَلِكَ وَيُسْتَوْفَى مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ بَعْدَ الْعِمَارَةِ لِيَشْتَرِيَ بِهَا مَا يَكُونُ وَقْفًا كَالْأَوَّلِ وَلَا تَكُونُ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَلَا إِزْنًا وَمَسْأَلَةُ الْإِسْتِبْدَالِ بِالْدَّرَاهِمِ مَعْلُومَةٌ وَتَحْتَاجُ إِلَى دِيَانَةٍ وَلَا يَتَوَلَّى قَبْضَ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ إِلَّا مُتَوَلَّى الْوَقْفِ لَا النَّاطِرَ بِمَعْنَى الْمَشَارِفِ وَلَا الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْفَقِيهِ النَّبِيِّ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ اهـ فَمُقْتَضَاهُ جَوَازُ صَرْفِ الْبَدَلِ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ فَتَأْمَلْ.

وَالْإِسْتِبْدَالُ وَالْبَيْعُ وَاحِدٌ مِنْ حَيْثُ الْمَالُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) وَكَذَا أَجَابَ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ فِي فَتَاوَاهُ بِأَنَّهُ يَعْمُرُ مِنْ مَالِ الْإِسْتِبْدَالِ وَلَا يَسْتَدِينُ حَيْثُ كَانَ فِي الْوَقْفِ مَالٌ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ اهـ وَلَكِنْ مَا فِي سُؤَالِنَا الْوَاقِفُونَ مُتَعَدِّدُونَ وَلَا يُصَرَّفُ رِيعٌ وَقَفَ عَلَى وَقْفٍ آخَرَ فَضْلًا عَنْ صَرْفِ بَدَلِهِ مِنْ حَوَادِثِ الْوَقْفِ وَلَوْ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ الشَّاهِدَةُ بِمُسَوِّغَاتِ الْإِسْتِبْدَالِ يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ كَمَا لَوْ شَهِدُوا مَثَلًا بِأَنَّ الدَّارَ سَائِغَةً لِلْإِسْتِبْدَالِ لِإِنْهَادِهَا وَحَكَمَ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمْ وَيَبِيعُ كَمَا ذُكِرَ شَهِدَتْ أُخْرَى لَدَى حَاكِمٍ بِأَنَّهَا عَامِرَةٌ أَنَّ الْإِسْتِبْدَالِ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ وَكَانَ الْحِسُّ يَقْضِي بِأَنَّ عِمَارَتَهَا أَنَّ الْإِسْتِبْدَالِ هِيَ الْعِمَارَةُ الْقَائِمَةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَالْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ شُهَدَاءِ الْإِسْتِبْدَالِ حِينَئِذٍ بَاطِلٌ إِذْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى بَيِّنَةٍ يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ جَاءَ حَيًّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ خَيْرِيَّةٌ مِنَ الْوَقْفِ وَمِثْلُهُ فِي فَتَاوَى الشُّلْبِيِّ وَالشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ.

(سئل) فِي نَاطِرَيْنِ عَلَى وَقْفٍ أَهْلِيٍّ أُسْتُبْدِلَتَا بَسَاتِينَ مَعْلُومَةٌ جَارِيَّةٌ فِي الْوَقْفِ الْمَرْقُومِ مِنْ رَجُلٍ اسْتَبْدَلَ أَلَا شَرْعِيًّا مُسْتَوْفِيًّا لِلشَّرَائِطِ الشَّرْعِيَّةِ مَعَ ثُبُوتِ الْحُظِّ وَالْمَصْلَحَةِ فِي ذَلِكَ لِلْوَقْفِ مُحْكُومًا بِصِحَّةِ ذَلِكَ مِنْ قَاضِي الْقَضَاةِ بَعْدَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ الشَّرْعِيَّتَيْنِ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَتْ الْبَسَاتِينُ فِي غَيْرِ وِلَايَةِ الْقَاضِي الْمُسْتَبْدَلِ لَدَيْهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْقَضَاءِ وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُتَدَاعِيَانِ فِي بَلَدِ الْقَاضِي إِذَا كَانَتْ الدَّعْوَى فِي الْمُنْقُولِ وَالْدَّيْنِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِي عَقَارٍ لَا فِي وِلَايَتِهِ فَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَائِيَّةِ وَإِيَّاكَ أَنْ تَفْهَمَ خِلَافَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ غَلَطَ اهـ وَاقْتَصَرَ عَلَى الصَّحَّةِ الْإِمَامُ فَخَرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ فِي فَتَاوَاهُ الْمَشْهُورَةِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الدَّعْوَى وَالصَّحِيحُ أَنَّ قَضَاءَ الْقَاضِي فِي الْمَحْدُودِ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي وِلَايَتِهِ وَالْمَسْأَلَةُ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا

فِي أَدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَّافِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِنَصْرَانِي دَارٌ مَعْلُومَةٌ فَوَقَفَهَا فِي صِحَّةٍ مُنْجِزًا عَلَى قَسَاقِسِ النَّصَارَى الْمَوْجُودِينَ يَوْمَئِذٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى الْقَسَاقِسِ وَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ فَعَلَى فَقَرَاءِ النَّصَارَى وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكٌّ فَهَلْ يَجُوزُ الْوَقْفُ وَيَكُونُ لِفُقَرَاءِ النَّصَارَى؟

(الجواب): يَجُوزُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ قَالَ الْإِمَامُ الْخَصَّافُ فِي وَفِّ أَهْلِ الذِّمَّةِ.

قُلْتُ فَمَا تَقُولُ إِنْ قَالَ جَعَلْتُ دَارِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْفُوفَةً تَجْرِي غَلَّتُهَا عَلَى فَقَرَاءِ بَيْعَةٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ هَذَا جَائِزٌ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ إِنَّمَا يُصْرَفُ فِي هَذَا إِلَى الصَّدَقَةِ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ وَقَفًا عَلَى فَقَرَاءِ النَّصَارَى أَيْ أَحْيَزَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوْ عَمَمَ وَلَمْ يُخَصَّ فَقَالَ تَجْرِي غَلَّةُ صَدَقَتِي هَذِهِ عَلَى الْفُقَرَاءِ قَالَ هَذَا جَائِزٌ.

قُلْتُ فَمَا تَقُولُ لَوْ جَعَلَ الذَّمِّي أَرْضًا لَهُ صَدَقَةً مَوْفُوفَةً فَقَالَ تُنْفَقُ غَلَّتُهَا عَلَى بَيْعَةٍ كَذَا وَكَذَا فَإِنْ خَرِبَتْ هَذِهِ الْبَيْعَةُ كَانَتْ غَلَّةُ هَذِهِ الصَّدَقَةِ بَعْدَ النَّفَقَةِ عَلَيْهَا فِي الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ قَالَ لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ وَيَكُونُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَلَا يُنْفَقُ عَلَى الْبَيْعَةِ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ.

قُلْتُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ تَجْرِي غَلَّةُ هَذِهِ الصَّيْغَةِ عَلَى الرُّهْبَانِ وَالْقَسَّاسِينَ قَالَ هَذَا بَاطِلٌ قُلْتُ فَإِنْ خَصَّ الرُّهْبَانُ وَالْقَسَّاسِينَ الَّذِينَ فِي بَيْعَةٍ كَذَا وَكَذَا قَالَ هَذَا كُلُّهُ بَاطِلٌ أ هـ.

وَفِي فَتَاوَى قَارِي الْهُدَايَةِ إِذَا وَقَفَ الذَّمِّي عَلَى الْكَنِيسَةِ أَوْ الْبَيْعَةِ فَهَلْ يَجُوزُ أَجَابَ الْوَقْفُ بَاطِلٌ وَيَجُوزُ بَيْعُهُ وَيُورَثُ عَنْهُ وَكَذَا إِذَا وَقَفَ عَلَى الرُّهْبَانِ وَالْقَسَّاسِينَ وَإِنْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ النَّصَارَى جَازًا. أ هـ.

(سئل) فِي ذِمِّي مَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ وَقَفَ دَارِهِ عَلَى بَنَتَيْهِ الذَّمِّيَّتَيْنِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى كَنِيسَةٍ كَذَا ثُمَّ هَلَكَ مِنْ مَرَضِهِ الْمَرْبُورَ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ عَنْهُمَا وَعَنْ زَوْجَةٍ وَأَخَوَيْنِ شَقِيقَيْنِ لَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

قُلْتُ وَكُلُّ وَقَفٍ وَقَفَهُ الذَّمِّي فَجَعَلَ غَلَّةَ ذَلِكَ فِيمَا لَا يَجُوزُ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي عِمَارَةِ الْبَيْعِ وَالْكَنَائِسِ وَيُتُوتِ النِّيرَانِ وَالْإِسْرَاجِ فِيهَا وَمَرَمَتْهَا أَلَيْسَ ذَلِكَ بَاطِلًا قَالَ بَلَى. أ هـ.

خَصَّافٌ مِنْ بَابِ وَقَفِ الذَّمِّي وَمِثْلُهُ فِي الْإِسْعَافِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا وَالْوَقْفُ فِي الْمَرَضِ وَصِيَّةٌ تُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلُثِ إِنْ كَانَ أَجَنَبِيًّا وَلِلْوَارِثِ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِجَارَةِ الْوَرِثَةِ وَلَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ فِي مَسْأَلَتِنَا.

(سئل) فِي ذِمِّي وَقَفَ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى ذُرِّيَّتِهِ فَإِذَا انْقَرَضُوا فَعَلَى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَشَرَطَ أَنْ لَا يُوجَّرَ إِلَّا عَقْدًا بِعَقْدٍ وَلَا لِمُتَجَاهِي وَلَا يُعَجَّلُ بِمَالِهِ إِلَّا لِضُرُورَةٍ ثُمَّ إِنَّ الْوَاقِفَ أَجَرَ مِنْ آخِرٍ وَتَعَجَّلَ لِسِتِّ سِنِينَ كُلِّ سِتِّينَ عَقْدًا وَحَكَمَ بِهِ حَنَفِيٌّ ثُمَّ فَرَعَ عَنِ الْوَقْفِ فَهَلْ بِالْفَرَاغِ لِأَوْلَادِهِ يَفْسَخُ الْإِيجَارَ وَيُضِيعُ مَالُ الْمُسْتَأْجِرِ وَهَلْ لَهُ حَبْسُ الْوَقْفِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ مَالَهُ؟

(أَجَابَ) وَقَفَ الذَّمِّيُّ عَلَى نَفْسِهِ صَحِيحٌ وَأَمَّا عَلَى أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ فَمَذْلُولٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ وَقَفَ أَهْلَ الذَّمَّةِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا كَانَ قُرْبَةً عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ حَتَّى لَوْ جَعَلَ دَارِهِ مَسْجِدًا لِلْمُسْلِمِينَ لَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا جَارَ وَقَفُهُمْ عَلَى مَسْجِدِ الْقُدْسِ لِأَنَّ ذَلِكَ قُرْبَةٌ عِنْدَهُمْ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَصِحُّ عَلَى مَنْ ذَكَرَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَيُلْغَى قَوْلُهُ عَلَى أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَيَكُونُ آخِرُهُ لِلْفُقَرَاءِ بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَكُونُ مُؤَبَّدًا وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ التَّائِيدَ وَأَمَّا الْإِجَارَةُ الْمَذْكُورَةُ فَإِنْ حَكَمَ فِيهَا حَاكِمٌ يَرَاهَا بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى ارْتِفَاعِ الْخِلَافِ وَهَذَا الْجَوَابُ لَمْ أَتَقْلَهُ مِنْ تَحْتِ يَدَيَّ عَلَى وَرَقَةِ السَّائِلِ لِعَدَمِ جَزْمِي بِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فَتَأَوَى الْكَازِرُونِ مِنَ الْوَقْفِ عَنِ الْحَانُوتِيِّ وَلَوْ وَقَفَهَا عَلَى مَصَالِحِ بَيْعَةٍ كَذَا مِنْ عِمَارَةٍ وَمَرْمَةٍ وَسِرَاجٍ وَإِذَا خَرِبَتْ وَاسْتَعْنَى عَنْهَا تَكُونُ الْغَلَّةُ لِإِسْرَاجِ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ أَوْ قَالَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ يَجُوزُ الْوَقْفُ وَتَكُونُ الْغَلَّةُ لِلْإِسْرَاجِ أَوْ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَلَا يُنْفَقُ عَلَى الْبَيْعَةِ مِنْهَا شَيْءٌ أَهْ إِسْعَافٌ مِنْ بَابِ أَوْقَافِ أَهْلِ الذَّمَّةِ فَتَأَمَّلْ فَلَعَلَّهُ يُفِيدُ مَا قَالَهُ الْحَانُوتِيُّ مِنْ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنْخَ وَفِي الْخِصَافِ مِنَ الْبَابِ الْمَرْبُورِ أَفْصَحُ مِنْ هَذَا وَأَصْرَحُ فَرَأَجَعُهُ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ ذِمِّيَّةٍ لَهَا حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ فِي دَارٍ وَقَفَتِ الْحِصَّةَ الْمَرْبُورَةَ فِي صِحَّتِهَا مُنْجَرًّا عَلَى فَقَرَاءِ أَهْلِ الذَّمَّةِ وَفُقَرَاءِ بَيْعَةٍ كَذَا وَحَكَمَ حَاكِمٌ حَنَفِيٌّ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ وَلَزُومِهِ حُكْمًا شَرْعِيًّا فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ الْمَرْبُورُ صَحِيحًا؟

(الْجَوَابُ): نَعَمْ صَحَّ وَقَفَ الذَّمِّيُّ بِشَرَطِ كَوْنِهِ قُرْبَةً عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ أَوْ عَلَى فَقَرَاءِ أَهْلِ الذَّمَّةِ فَإِنْ عَمَّمَ جَارَ الصَّرْفِ إِلَى كُلِّ فَتِيرٍ مُسْلِمٍ أَوْ كَافِرٍ وَإِنْ خَصَّصَ فَقَرَاءَ أَهْلِ الذَّمَّةِ أُعْتَبِرَ شَرْطُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الْخِصَافُ بِخَرٍّ مِنَ الْوَقْفِ وَقَفَهَا عَلَى فَقَرَاءِ بَيْعَةٍ كَذَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِكَوْنِهِ قَصْدَ الصَّدَقَةِ إِسْعَافٌ مِنْ بَابِ أَوْقَافِ أَهْلِ الذَّمَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَنْشَأَ ذِمِّيٌّ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ إِنْخَ وَهَلَكَ وَانْحَصَرَ رِيعُهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَهَلْ يَسْتَمِرُّ نَصِيبُهُ فِي رِيعِ الْوَقْفِ

مُسْتَحَقًّا لَهُ وَلَا يُحْرَمُهُ وَشَرَطُ الْوَاقِفِ النَّظَرُ لِلْأَرَشِدِ صَحِيحٌ يَتَوَلَّاهُ أَرَشَدُهُمْ مِنَ الذَّرِيَّةِ دُونَ غَيْرِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدَمَشَقِ الشَّامِ عُنِيَ عَنْهُ قَالَ الْمُؤَلَّفُ ثُمَّ إِنِّي سُئِلْتُ عَنْ هَذَا الْوَقْفِ بِمَا إِذَا شَرَطَ النَّظَرَ لِلْأَرَشِدِ فَلَا أَرَشِدَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَهَلَكَ وَانْحَصَرَ رِيعٌ وَفَقِهِ فِي جَمَاعَةٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ثُمَّ أَسْلَمَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَمَاتَ عَنْ بِنْتٍ بِالْغَةِ مُسْلِمَةٍ هِيَ أَرَشِدُ الْمَوْجُودِينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَتْ أَرَشِدِيَّتُهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ تَوَلَّى النَّظَرَ عَلَى الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ الْجَوَابُ نَعَمْ عَلَى مُقْتَضَى مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ حَصَّتْهُ وَهِيَ النِّصْفُ مِنْ جَوَامِيسَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَلَمْ يَحْكَمْ بِالْوَقْفِ حَاكِمٌ يَرَاهُ ثُمَّ بَاعَ الْحِصَّةَ مِنْ آخَرٍ فَهَلْ يَصِحُّ الْبَيْعُ دُونَ الْوَقْفِ؟  
(الجواب): نَعَمْ يَصِحُّ الْبَيْعُ وَالْوَقْفُ غَيْرُ صَحِيحٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ غِرَاسٌ قَائِمٌ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ فَأَقَرَّ أَنَّهُ وَقَفَهُ عَلَى ابْنِي أَخِيهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَى الْمُتَوَلَّى وَلَا هُمَا وَلَا جَعَلَ آخِرَهُ لِحَقَّةٍ بَرٍّ لَا تَنْقُطُ وَلَا حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ شَرْعِيٌّ أَصْلًا فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الْغِرَاسَ مِنَ الْمُنْقُولِ كَمَا فِي الْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَقَفَ جَامُوسًا فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَعَارَفُوا وَقَفَهُ وَلَا تَعَامَلُوا بِهِ فَإِذَا صَدَرَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ هَلْ يُعَدُّ ذَلِكَ تَعَامُلًا أَوْ لَا وَإِذَا لَمْ يُعَدَّ تَعَامُلًا هَلْ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ جَائِزٍ حَيْثُ لَمْ يَتَعَارَفْ أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): إِذَا كَانَ فِي بَلَدٍ تُعُورَفُ ذَلِكَ يَجُوزُ وَإِلَّا فَلَا قَالَ فِي الْفَتَاوَى الْعَتَابِيَّةِ مِنْ الْفَصْلِ الثَّانِي مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ سُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ عَمَّنْ وَقَفَ بَقْرَةً عَلَى الرِّبَاطِ لِيَشْرَبَ مِنْ لَبَنِهَا أَبْنَاءُ السَّبِيلِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَارَفٍ حَتَّى لَوْ كَانَ فِي مَوْضِعٍ يُتَعَارَفُ ذَلِكَ يَجُوزُ اسْتِحْسَانًا. اهـ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ وَقَفَ بَقْرَةً حَتَّى يُعْطِيَ مَا يَخْرُجُ مِنْ لَبَنِهَا وَسَمَنِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ قَالَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ غَلَبَ ذَلِكَ فِي أَوْقَافِهِمْ رَجَوْتُ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا اهـ زَادَ فِي الذَّخِيرَةِ وَمِنْ الْمَشَائِخِ مَنْ قَالَ بِالْجَوَازِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ جَرَى التَّعَارُفُ فِي دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ بِذَلِكَ اهـ فَاعْتَبَرَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ التَّعَامُلَ مُطْلَقًا فِي دِيَارِ الْمُسْلِمِينَ وَالَّذِي عَلَيْهِ غَالِبُ الْمَشَائِخِ أَنَّ التَّعَامُلَ يُعْتَبَرُ فِي كُلِّ

بَلَدَةٍ فَإِذَا كَانَ فِي بَلَدٍ يَتَعَامَلُ بِهِ يَجُوزُ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَإِنْ كَانَ فِي بَلَدٍ لَا يَتَعَامَلُ بِهِ لَا يَجُوزُ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ كَمَا ذَكَرْنَا وَمُقْتَضَى قَوْلِهِمْ غَلَبَ ذَلِكَ فِي أَوْقَافِهِمْ أَنَّهُ لَا يَكْفِي صُدُورُهُ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِغَالِبٍ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي التَّحْرِيرِ فِي بَحْثِ الْحَقِيقَةِ إِنَّ التَّعَامُلَ هُوَ الْأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا هـ وَبِمَا ذَكَرْنَا حَصَلَ الْجَوَابُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَجِدَ شَرْطٌ فِي كِتَابِ وَقْفٍ مُنْقَطِعِ الثُّبُوتِ وَلَمْ يَسْبِقْ لِلْقَوَامِ السَّابِقِينَ تَصَرُّفٌ بِهِ أَصْلًا فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الذَّرِّيَّةِ يُكَلِّفُ النَّاطِرَ التَّصَرُّفَ بِهِ بِمَجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): لَا يُعْمَلُ بِهِ بِمَجَرَّدِ ذِكْرِهِ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ وَيُكَلِّفُ الرَّجُلَ إِنْبَاتَهُ عَلَى تَلَفُظِ الْوَاقِفِ بِهِ.

قَالَ فِي الْحَاقِيَّةِ وَأَمَّا الشَّهَادَةُ عَلَى شَرَائِطِ الْوَقْفِ وَجِهَاتِهِ ذَكَرَ شَمْسُ الْأُيُمِّ السَّرْحِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّرَائِطِ وَالْجِهَاتِ بِالتَّسَامُعِ وَهَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ الْأُسْتَاذُ ظَهِيرُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هـ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْعَمَّ وَغَيْرُهُ.

(أقول) فِي فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ سُئِلَ فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ وَظَائِفٌ فِي وَقْفٍ وَمَشْرُوطٌ مَبْلُغٌ مَعْلُومٌ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ فَهَلْ إِذَا اعْتَرَفَ النَّاطِرُ أَنَّ هَذَا الْكِتَابَ الْمَشْرُوطَ فِيهِ ذَلِكَ هُوَ كِتَابُ الْوَقْفِ يُؤْمَرُ بِإِعْطَاءِ مَعْلُومِ الْوَظَائِفِ عَلَى مُقْتَضَى شَرْطِ الْوَاقِفِ الْجَوَابُ نَعَمْ هـ وَنَقَلَ الْمُؤَلَّفُ عَنْ فِتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّلْبِيِّ قُبَيْلَ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْ مَسَائِلِ الْوَقْفِ مِنْ الْفِتَاوَى الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ يُلْزَمُ النَّاطِرُ بِإِحْضَارِ كِتَابِ الْوَقْفِ لِيَعْمَلَ بِمَا فِيهِ هـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُلْزَمُ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ مُتَّصِلَ الثُّبُوتِ أَوْ اعْتَرَفَ بِهِ النَّاطِرُ عَلَى مَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ وَحِينَئِذٍ فَيُحْمَلُ مَا فِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَعْتَرَفْ بِهِ أَنَّهُ كِتَابُ الْوَقْفِ فَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ عَقَارٌ فَقَالَ إِذَا مِتَّ فَقَدْ وَقَفْتُ عَقَارِي عَلَى جِهَةِ كَذَا ثُمَّ بَاعَهُ فَهَلْ يَصِحُّ بَيْعُهُ؟

(الجواب): حَيْثُ عَلَّقَهُ بِمَوْتِهِ فَلَا يَزُولُ بِهِ مِلْكُهُ قَالَ فِي الْهَدَايَةِ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَذَا فِي النَّهْرِ فَيُلْزَمُ بَعْدَ الْمَوْتِ مِنْ ثُلُثِ مَالِهِ لَا قَبْلَهُ بِالِاتِّفَاقِ كَذَا فِي جَامِعِ الْفِتَاوَى وَغَيْرِهِ فَلَهُ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِذَا حَكَمَهُ حُكْمُ الْوَصِيَّةِ فَيَصِحُّ بَيْعُهُ وَقَالَ فِي التَّنَازُخَانِيَّةِ وَلَا يَجُوزُ تَعَلُّقُ الْوَقْفِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى وَقْتٍ إِلَّا إِذَا أَضَافَهُ إِلَى الْمَوْتِ الْمُطْلَقِ فَهُوَ وَصِيَّةٌ فَيَصِحُّ وَلَوْ رَجَعَ عَنْهُ صَحَّ رُجُوعُهُ.



(سئل) فيما إذا كان بيد زيد أرض معلومة متصرف فيها بطريق الإرث بلا معارض له ولورثه قبله من مدة تزيد على ستين سنة والآن قام ناظر وقف أهلي يعارضه فيها مدعيًا جرياتها في الوقف المزبور مستندًا في ذلك لمجرد ذكرها في كتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا لمن قبله من ناظر الوقف وضع يد عليها لجهة الوقف فهل حيث كان الأمر كذلك يُمنع الناظر من معارضة زيد فيها ويعمل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة بمجرد ذكر الأرض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعي لجهة الوقف المزبور؟

(الجواب): نعم لأن حجب الشرع الشريف ثلاثة البيئة والإقرار والنكول وكتاب الوقف إنما هو كأغذ به خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح به كثير من علمائنا ولا يُنزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف.

(سئل) في امرأة وقفت وقفًا وشرطت لنفسها فقط بيعه إذا ضعف حالها واحتاجت لثمنه ثم ماتت عن أولاد يريدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا أم لا؟

(الجواب): قال في الذخيرة في الفصل السابع من الوقف وإن شرط في الوقف أن له أن يبيع ذلك ولم يشترط الاستبدال بتمنيه ما يكون وقفًا مكانه قال محمد الوقف باطل وعن أبي يوسف الوقف جائز والشرط باطل ذكره الحصاف اهـ وقال في الإسعاف من باب الوقف الباطل ولو قال على أن لي إبطاله أو رده من سبيل الوقف أو بيعه أو رهنه أو قال على أن لفلان أو لورثتي أن يبطلوه أو يبيعوه وما أشبهه كان الوقف باطلاً على قول الحصاف وهلال وجائزاً على قول يوسف بن خالد السمتي لإبطاله الشرط بإلحاقه إياه بالعتق اهـ.

وفي الخلاصة ولو وقف على أن يبيعها ويصرف ثمنها إلى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر عن البرازية فتلخص أن المفتى به البطلان.

(سئل) فيما إذا كان بيد زيد دار معلومة متصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والآن ظهر رجل يدعي أنها وقف عليه من قبل جده فلان ويريد إقامة بيئته على ذلك فهل إذا أقامها على الوجه المذكور لا يستحق بذلك شيئاً؟

(الجواب): لا يحكم له بمجرد ما ذكر قال في الإسعاف لو ادعى رجل على آخر أن هذه الأرض التي في يده وقفها على زيد بن عمرو وذو اليد يجحد الوقف ويقول هي ملكي وأقام

المدعي بيّنه أنّ زيداً وقفها عليه لا يستحقّ بذلك شيئاً وإن شهدت أنّها كانت في يده يوم وقفها لأنّ الإنسان قد يوقف ما لا يملكه وقد يكون ذلك في يده بعقد إجارة أو عارية أو نحو ذلك اهـ وقد أفتى بمثله العلامة الشيخ إسماعيل المفتي بدمشق كما هو مذكور في فتاويه بخلاف ما إذا شهدت البيّنة أنّها وقف عليه وقفها فلان وهو يملكها فإنها تقبل.

(أقول) قد صرح بذلك أيضاً في الحيرية من الوقف عن الحصاف لكن فيها بعد ذلك بنحو ثلاث كرايس من الوقف أيضاً ما نصّه وقد ذكر في جامع الفصولين رامزاً للعدة ينبغي أن تقبل يعني الشهادة بالسّماع لو كان قديماً وقف مشهور قديم لا يعرف واقفه استولى عليه ظالم فادّعى المتولي أنّه وقف على كذا مشهور وشهدا كذلك فالمختار أنّه يجوز اهـ فإما أن يحمل ما مرّ على خلاف المختار أو يحمل ما نقله في الحيرية عن جامع الفصولين على ما إذا كان غصب الظالم ثابتاً بإحدى الحجج الثلاث أو يحمل ما مرّ عن الإسعاف والحصاف على ما إذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق أحسن لإمكان علم الشهود بملك الواقف له بخلاف القديم فلا تشترط فيه الشهادة بأنّه وقفها وهو يملكها فليتمل.

(سئل) في الشهادة بالسّماع على شرط الواقف هل تكون غير مقبولة؟

(الجواب): لا تقبل الشهادة بالشّهرة لإثبات شرائط الوقف في الأصحّ كما صرح بذلك في الدرر والتّوير وأفتى عليّ أفندي أيضاً بأنّ الشهادة بالسّماع على شروط الوقف غير مقبولة.

(سئل) فيما إذا كان بيد زيد عقار معلوم يتصرّف فيه هو وأبوه من قبله من مدّة تزيد على أربعين سنة بلا معارض ثمّ مات عن ورثة قام عمرو الآن يدّعي عليهم أنّه وقف عليه ولم يصدّقوه على ذلك ومضت هذه المدّة ولم يدّع عمرو بذلك ولا منعه مانع شرعيّ والكُل في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة؟

(الجواب): نعم قال في المبسوط ترك الدّعوى ثلاثاً وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدّعوى ثمّ ادّعى لا تسمع دعواه لأنّ ترك الدّعوى مع التّمكن يدلّ على عدم الحقّ ظاهراً اهـ وقد أفتى بمثل ذلك شيخ الإسلام عبد الله أفندي المفتي بالمملك العثمانية وسئل في هذه الصّورة عمّا إذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بنزع العقار للوقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه أم لا وما يلزم ذلك القاضي؟ فأجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر

حُجَّتُهُ وَيُعَزَّلُ.

(سئل) فيما إذا وَقَّعْتُ هِنْدَ حِصَّةٍ مُشَاعَةً مَقُولَةً غَيْرَ مُتَعَارِفٍ وَفُفُّهَا قَابِلَةٌ لِلْقِسْمَةِ عَلَى نَفْسِهَا ثُمَّ وَثُمَ وَذَلِكَ لَدَى حَاكِمٍ حَنْفِيٍّ وَلَمْ يَحْكَمْ بِصَحَّتِهِ حَاكِمٌ يَرَاهَا بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَقَّعَتْ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى وَلَدَيْنِ بِنْتِهَا فَلَانٍ وَفُلَانٍ وَفَقَا صَحِيحًا مُنْجَزًا مُسَلَّمًا لِلْمُتَوَلَّى مُسَجَّلًا مُحْكُومًا بِصَحَّتِهِ وَجَعَلَتْ آخِرَهُ لِحَقِّهِ بِرٍّ لَا تَنْقَطِعُ فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ الْمَرْبُورُ جَائِزًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَقْتَى بِذَلِكَ مُفْتِي الدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ الْمَرْحُومُ عَلِيُّ أَفَنْدِي وَفِي الْحَافِيَّةِ مِنْ وَقْفِ الْمَقُولِ عَنْ زُفَرٍ رَجُلٍ وَقَفَ الدَّرَاهِمَ أَوْ الطَّعَامَ أَوْ مَا يَكَالُ أَوْ يُوزَنُ قَالَ يُجُوزُ قِيلَ لَهُ كَيْفَ يَكُونُ قَالَ يَدْفَعُ الدَّرَاهِمَ مُضَارَبَةً ثُمَّ يَتَصَدَّقُ بِفَضْلِهَا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي وَقَفَ عَلَيْهِ وَمَا يَكَالُ وَيُوزَنُ يُبَاعُ وَيُدْفَعُ ثَمَنُهُ مُضَارَبَةً أَوْ بِضَاعَةً كَالدَّرَاهِمِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الدَّرَرِ عَنِ الْخُلَاصَةِ عَنِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ زُفَرٍ اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقْفَهُ عَلَى مَصَالِحِ جَامِعٍ كَذَا هَلْ يَدْخُلُ الْمُؤَدَّنُ فِي الْوَقْفِ الْمَرْقُومِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الْأَكْمَلُ فِي خِرَاتِيهِ وَقَالَ فِي الْوَهْبَانِيَّةِ وَيَدْخُلُ فِي وَقْفِ الْمَصَالِحِ قِيَمُ إِمَامٍ خَطِيبٍ وَالْمُؤَدَّنُ يُعَبَّرُ.

(سئل) فِي مَدْرَسَةٍ مَعْلُومَةٍ جَعَلَ وَاقِفُهَا لَهَا إِمَامًا وَجَعَلَ لَهُ مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي كُلِّ شَهْرٍ وَرَتَّبَ مِقْدَارًا مِنَ الشَّمْعِ يُوقَدُ فِيهَا وَقْتُ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ وَصَرَفَ الْإِمَامُ فِي الْمَعْلُومِ الْمَذْكُورِ وَفِي فَاضِلِ الشَّمْعِ الْمَرْقُومِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ وَمَاتَ الْوَاقِفُ وَتَصَرَّفَ الْإِمَامُ فِي الْمَعْلُومِ وَفِي الْفَاضِلِ بَعْدَهُ مُدَّةً وَالْآنَ قَامَ بَعْضُ خَدَمَةِ الْمَدْرَسَةِ يُعَارِضُ الْإِمَامَ فِي أَخْذِهِ فَاضِلَ الشَّمْعِ الْمَذْكُورِ مَعَ أَنَّ الْوَاقِفَ شَرَطَ لِنَفْسِهِ الزِّيَادَةَ وَالتَّقْصَانَ وَالْعُرْفُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَنَّ الْإِمَامَ يَأْخُذْهُ فَهَلْ لِلْإِمَامِ أَخْذُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ بَعَثَ شَمْعًا إِلَى مَسْجِدٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَاحْتَرَقَ وَبَقِيَ مِنْهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ دُونَهُ لَيْسَ لِلْإِمَامِ وَلَا لِلْمُؤَدَّنِ أَنْ يَأْخُذَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الدَّافِعِ وَلَوْ كَانَ الْعُرْفُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ أَنَّ الْإِمَامَ وَالْمُؤَدَّنَ يَأْخُذُهُ مِنْ غَيْرِ صَرِيحِ الْإِذْنِ فِي ذَلِكَ فَلَهُ ذَلِكَ اهـ.

قُنْيَةُ مِنْ مُتَّفَرِّقَاتِ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي بِنَاءِ دَارٍ مَوْقُوفٍ عَلَى النَّفْسِ مُسْلِمٌ أَرَادَ وَاقِفُهُ الرُّجُوعَ مُتَمَسِّكًا بِقَوْلِ الْإِمَامِ  
اَهْمَامٍ فَعَارَضَهُ الْمُتَوَلَّى فِي ذَلِكَ وَتَمَسَّكَ بِلُزُومِ الْوَقْفِ عَلَى قَوْلِ الصَّاحِبَيْنِ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ  
بِصَحِّهِ عَلَى قَوْلِهِمَا هَلْ صَحَّ حُكْمُهُ؟

(الجواب): حُكْمُ الْقَاضِي لَمْ يُصَادِفْ قَوْلَ مُحَمَّدٍ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ حَيْثُ لَا  
يَرَى الْوَقْفَ عَلَى النَّفْسِ كَمَا فِي الْمُلْتَقَى وَلَا قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ مِنْ جِهَةِ وَقْفِ الْمَنْقُولِ لِأَنَّ أَبَا  
يُوسُفَ مَعَ مُحَمَّدٍ وَقَفَ الْمَنْقُولَ مِنَ السَّلَاحِ وَالْكُرَاعِ كَالْحَيْلِ وَالْإِبِلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَعَالَى فَقَطَّ لَا  
فِي غَيْرِهَا فَالْحُكْمُ مُلْفَقٌ وَأَنَّهُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَعِبَارَةُ الْمُلْتَقَى تُرْشِدُكَ إِلَى هَذَا.  
(أقول) وَمَرَّ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَصَرَّفَ فِي غِرَاسٍ وَقَفَ لِنَفْسِهِ نَحْوَ عَشْرِينَ سَنَةً مُدْعِيًا مِلْكَهُ وَيُرِيدُ  
نَاطِرُ الْوَقْفِ الْآنَ الدَّعْوَى عَلَى الرَّجُلِ بِجَرَيَانِ الْغِرَاسِ فِي الْوَقْفِ وَبِتَصَرُّفِ النُّظَّارِ قَبْلَهُ فِيهِ  
لِجِهَةِ الْوَقْفِ وَإِقَامَةِ بَيِّنَةٍ عَادِلَةٍ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَبَيِّنَتُهُ وَتُرْفَعُ يَدُ الرَّجُلِ عَنْ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِأَخَوَيْنِ عَقَارٌ وَقَفَاهُ عَلَى نَفْسَيْهِمَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى أَوْلَادِهِمَا ثُمَّ وَثَّمُ  
وَسَرَطًا أَنَّهُ مَا دَامَ كُلُّ مِنْهُمَا حَيًّا لَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي الْوَقْفِ وَيُخْرَجَ مِنْ شَاءَ وَمَاتَ أَحَدُ الْأَخَوَيْنِ  
عَنْ بَنَاتٍ ثَلَاثٍ وَمَاتَتْ إِحْدَاهُنَّ عَنْ أَوْلَادٍ فَأَخْرَجَ الْوَاقِفُ الْحَيَّ أَوْلَادَهَا مِنَ الْوَقْفِ ثُمَّ جَعَلَ  
لَهُمْ حَصَّةً مُفَرَّزَةً مَعْلُومَةً مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ وَيُرِيدُ الْأَوْلَادُ الْمُخْرَجُونَ أَنْ يَضُمُّوا مَا أَفَرَزَهُ الْوَاقِفُ  
الْمَزْبُورُ إِلَى مَا سَرِطَ لَهُمْ قَبْلَ الْإِخْرَاجِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ وَالْإِخْرَاجُ صَحِيحٌ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَقْفٍ مُعَيَّنٍ بِاسْمِ مُؤَدِّي جَامِعٍ كَذَا مِنْ قَبْلِ وَاقِفِهِ وَكَانَ مُؤَدِّيهِ حِينَ الْوَقْفِ  
سِتَّةً ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ قَرَعَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ لِسِنِيهِ الثَّلَاثَةَ مَا يَحْضُهُ وَقَرَّرَهُمُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ وَصَارُوا  
شُرَكَاءَ فِي الْمُبَاشَرَةِ لِلْأَذَانِ وَلَمْ يُعَيَّنِ الْوَاقِفُ جَمَاعَةً مَعْلُومِينَ وَلَا عَدَدًا مُخْصُوصًا بَلْ أَطْلَقَ وَقَالَ  
عَلَى مُؤَدِّي الْجَامِعِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يَدْخُلُ الْبَنُونَ الْمَذْكُورُونَ فِي الْوَقْفِ لِاتِّصَافِهِمْ بِهَذَا الْوَصْفِ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ مَسْطُورَةٌ فِي الْحَزِينَةِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي أَنْقَاضِ الْوَقْفِ إِذَا تَعَدَّرَ عَوْدُهَا لِحَلِّهَا وَخِيفَ ضَيَاعُهَا وَعَدِمَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِذَا

بَاعَهَا نَاطِرُهُ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ هُوَ ثَمَنُ الْمِثْلِ الثَّابِتِ شَرْعًا وَفِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْوَقْفِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى مِنَ الْبَابِ الثَّالِثِ مِنَ الْوَقْفِ أَهْلُ مَسْجِدٍ افْتَرَقُوا وَتَدَاعَى الْمَسْجِدُ إِلَى الْحَرَابِ وَبَعْضُ الْمُتَغَلِّبَةِ يَسْتَوْلُونَ عَلَى خَشَبِ الْمَسْجِدِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُبَاعَ الْحَشَبُ بِإِذْنِ الْقَاضِي وَيُمْسِكَ الثَّمَنُ وَيَصْرَفَهُ إِلَى بَعْضِ الْمَسَاجِدِ أَوْ إِلَى هَذَا الْمَسْجِدِ قَالَ قَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي زَمَنِ السَّيِّدِ الْإِمَامِ أَبِي شُجَاعٍ فِي رِبَاطٍ خَرِبَ وَهُوَ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ وَلَا تَنْتَفِعُ بِهِ الْمَارَّةُ وَلَهُ أَوْقَافٌ قَالَ يَجُوزُ صَرْفُهَا إِلَى رِبَاطٍ آخَرَ يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَارَّةُ لِأَنَّ الْوَاقِفَ غَرَضُهُ مِنْ ذَلِكَ انْتِفَاعُ الْمَارَّةِ وَيَحْصُلُ ذَلِكَ فِي الثَّانِي. اهـ.

وَفِي الْفَتَاوَى الْكُبْرَى لِلصِّدْرِ الشَّهِيدِ حُسَامِ الدِّينِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي بَيِّنَتْ بِالْأَجْرِ فِي قَرْيَةٍ فَخَرِبَتِ الْقَرْيَةُ وَأَنْقَرَضَ أَهْلُهَا وَعِنْدَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ قَرْيَةٌ أُخْرَى فِيهَا حَوْضٌ يَخْتَاجُ إِلَى الْأَجْرِ مِنْ تِلْكَ الْبُئْرِ أَجْزُ أَنْ يُؤْخَذَ الْأَجْرُ مِنْ تِلْكَ الْبُئْرِ وَيُنْفَقَ فِي الْحَوْضِ إِنْ كَانَ عَرَفَ الْبَّانِي لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِأَنَّهُ رَجَعَ إِلَى مِلْكِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْبَّانِي فَالطَّرِيقُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى فَقِيرٍ ثُمَّ الْفَقِيرُ يُنْفِقُ فِي الْحَوْضِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اللَّقْطَةِ وَلَوْ أَرَادَ الْقَاضِي أَنْ يُنْفِقَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ لَا بَأْسَ بِهِ. اهـ.

وَكَتَبَ عَلَى صُورَتِهِ دَعْوَى مَا صُورَتْهُ أَنَا تَأَمَّلْنَا سَرَطَ الْوَاقِفِ فَوَجَدْنَاهُ مَكْتُوبًا فِيهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ فَهَذَا يَعْنِي سَائِرَ أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ.

وَقَوْلُهُ وَهُمْ فَلَا تُؤْفَلَانْ فِذِكُرُ الشَّيْءِ لَا يَنْفِي مَا عَدَاهُ فَهَذَا شَائِعٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تُشْرِكُوا﴾ الْآيَةُ مَعَ أَنَّهُ تَعَالَى قَدْ حَرَّمَ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "لِأَصْحَابِهِ إِلَّا أَحَدْتُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ <sup>(١)</sup>" مَعَ أَنَّهُ وَرَدَ أَشْيَاءُ كَثِيرَةٌ أَتَمَّا مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّ قَوْلَ الْوَاقِفِ وَهُمْ فَلَانْ وَفَلَانْ هَذِهِ مُفَسَّرَةٌ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٥٨٣١، وأخرجه محمد بن عيسى الترمذي في جامع الترمذي حديث رقم: ٢٩٦٥، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٨٧٦٢، وأخرجه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة حديث رقم: ٤١.

مَعْرِفَةِ الطَّرْفَيْنِ فَتُفِيدُ الْحُضَرَ فَيَكُونُ مَعْنَاهَا أَنَّ أَوْلَادَهُ الْمَوْجُودِينَ هُمْ فَلَانٌ وَفُلَانٌ لَا غَيْرُهُمْ  
أَيُّ لَا مَوْجُودَ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ غَيْرُهُمْ فَعَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورُ لَا يُنْكَرُ بَقِيَّةُ أَهْلِ الْوَقْفِ أَنَّهُ ابْنُ ابْنِ  
ابْنِ الْوَاقِفِ فَيَكُونُ بِمُقْتَضَى مَا ذَكَرْنَا حَدَثَ جَدُّهُ بَعْدَ الْوَقْفِ صَوْنًا لِكَلَامِ الْوَاقِفِ عَنِ اللَّغْوِ  
وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ وَأَمَّا عَجْزُهُ عَنْ إِبْتِاتِ  
كَوْنِ جَدِّهِ حَدَثَ بَعْدَ الْوَاقِفِ فَهَذَا شَيْءٌ لَا يَنْفِي اسْتِحْقَاقَهُ إِذَا كَانَ وَاضِعَ الْيَدِ مُتَصَرِّفًا بِحِصَّةِ  
مِنِ الْوَقْفِ فَإِنَّ وَضَعَ الْيَدَ حُجَّةً قَاطِعَةً وَأَمَّا قَوْلُهُمْ وَضَعَ يَدَهُ كَانَ بِطَرِيقِ الْمَصَادَقَةِ وَقَدْ مَاتَ  
الْمَصَادِقُونَ فَطَلَّتِ الْمَصَادَقَةُ وَإِبْرَازُهُمْ لِحُجَجِ الْمَصَادِقَاتِ فِيهِذَا الْكَلَامِ يَحْتَاجُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِلَى  
إِبْتِاتِ كَوْنِهِ كَانَ وَاضِعَ الْيَدِ وَمُتَصَرِّفًا قَبْلَ الْمَصَادَقَةِ.

(أقول) أَوَّلُ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ يُوْهِمُ أَنَّ تَعْيِينَ الْأَوْلَادِ بِالْعَدِّ لَا يَنْفِي مَنْ عَدَاهُمْ وَالْمَقُولُ  
خِلَافُهُ فِيهِ أَوْقَافُ الْحَصَافِ مِنْ بَابِ الْوَقْفِ عَلَى وَرَثَةِ فَلَانٍ مَا نَصَّهُ وَلَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِ زَيْدٍ  
وَهُمْ فَلَانٌ وَفُلَانٌ فَعَدَّ خَمْسَةَ أَنْفُسٍ وَمَنْ بَعْدَهُمْ عَلَى الْفُقَرَاءِ كَانَتْ الْغَلَّةُ هَؤُلَاءِ الْخَمْسَةِ الَّذِينَ  
سَمَّاهُمْ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِمْ سَائِرُ وَلَدِ زَيْدٍ وَلَا مَنْ يَحْدُثُ لِزَيْدٍ مِنَ الْوَلَدِ فَمَنْ مَاتَ مِنْ هَؤُلَاءِ  
الْخَمْسَةِ كَانَ سَهْمُهُ مِنْ غَلَّةِ هَذِهِ الصَّدَقَةِ لِلْمَسَاكِينِ وَكَذَا الْحَالُ فِي كُلِّ مَنْ يَمُوتُ مِنْهُمْ كَانَ  
سَهْمُهُ لِلْمَسَاكِينِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْإِسْعَافِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي عَقَارٍ وَقَفَ بِيَدِ أَخَوَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا عَنْ أَوْلَادٍ اخْتَلَفُوا مَعَ عَمِّهِمْ فِي شَرْطِ  
الْوَقْفِ الْعَمُّ يَدَّعِي أَنَّ شَرْطَ الْوَاقِفِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَحِقُّونَ فِي حَيَاةِ الْعَمِّ الْمَذْكُورِ  
حِصَّةً وَأَوْلَادُ الْمَيِّتِ يَدَّعُونَ أَنَّهُ وَقَفَ مُطْلَقًا وَأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ حِصَّةَ أَبِيهِمْ وَكُلُّ بَرَهْنٍ عَلَى مَا  
ادَّعَاهُ فَأَيُّ الْبَيِّنَتَيْنِ أَوْلَى؟

(الجواب): بَيِّنَةُ مُدَّعِيِ الْوَقْفِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ أَوْلَى كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الدَّرَرِ وَالْقُنْيَةِ وَغَيْرِهِمَا  
وَالْوَقْفُ بَيْنَ أَخَوَيْنِ مَاتَ أَحَدُهُمَا وَبَقِيَ فِي يَدِ الْحَيِّ وَأَوْلَادُ الْمَيِّتِ ثُمَّ الْحَيُّ بَرَهَنَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ  
أَوْلَادِ الْأَخِ أَنَّ الْوَقْفَ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَالْبَاقِي غَيْبٌ وَالْوَقْفُ وَاحِدٌ تُقْبَلُ وَيَتَنَصَّبُ خَصْمًا عَنِ  
الْبَاقِينَ وَلَوْ بَرَهَنَ أَوْلَادُ الْأَخِ أَنَّ الْوَقْفَ مُطْلَقٌ عَلَيْكَ وَعَلَيْنَا فَبَيِّنَةُ مُدَّعِيِ الْوَقْفِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ  
أَوْلَى كَذَا فِي الْقُنْيَةِ دُرَرٌ مِنْ آخِرِ الْوَقْفِ.

(أقول) وَلَعَلَّ وَجْهَهُ مَا قَالُوا إِنَّ الْبَيِّنَةَ تُثْبِتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ وَالظَّاهِرُ الْإِطْلَاقُ وَلِذَا إِذَا لَمْ

يَعْلَمُ شَرْطَ الْوَاقِفِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَى الذَّرِّيَّةِ يُصَرَّفُ إِلَى الْجَمِيعِ بِالسَّوِيَّةِ كَمَا مَرَّ قَالَتِي  
تُثْبِتُ التَّقْيِيدَ تُثْبِتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ فَتُرْجَحُ لِأَنَّهَا تُثْبِتُ الزِّيَادَةَ فَمَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ وَهَذَا كُلُّهُ قَبْلَ  
الْقَضَاءِ بِإِحْدَاهُمَا وَإِلَّا فَلَوْ سَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا وَقَضِيَ بِهَا تُلْغَى الْأُخْرَى لِمَا قَالُوا إِذَا تَعَارَضَتِ  
الْبَيِّنَتَانِ وَسَبَقَ الْقَضَاءُ بِإِحْدَاهُمَا لَغَتِ الْأُخْرَى فَتَنْبَهْ.

(سئل) فِي دَارٍ مَعْلُومَةٍ جَارِيَةٍ فِي مَلِكٍ زَيْدٍ وَزَوْجَتِهِ لِكُلِّ مِنْهُمَا حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ فِيهَا فَوْقَهَا  
عَلَى نَفْسَيْهِمَا ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمَا عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ وَسَلَّمَاهَا لِيَتَوَلَّى وَصَدَرَ ذَلِكَ مِنْهُمَا فِي صِحَّتَيْهِمَا  
فَهَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ جَائِزًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَتَصَدَّقَا بِهَا جُمْلَةً صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى  
الْمَسَاكِينِ وَدَفَعَاهَا مَعًا إِلَى قِيَمٍ وَاحِدٍ جَازَ اتِّفَاقًا لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْجَوَازِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ الشُّيُوعُ  
وَقَتَ الْقَبْضِ لَا وَقَتَ الْعَقْدِ وَلَمْ يُوجَدْ هَاهُنَا لَوْجُودُهُمَا مَعًا مِنْهُمَا وَلَوْ وَقَفَ كُلُّ مِنْهُمَا نَصِيبَهُ  
عَلَى جِهَةٍ وَجَعَلَا الْقِيَمَ وَاحِدًا وَسَلَّمَاهُ مَعًا جَازَ اتِّفَاقًا لِعَدَمِ الشُّيُوعِ وَقَتَ الْقَبْضِ إِسْعَافٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَقَفَ كِتَابًا مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ ثُمَّ  
عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ وَسَلَّمِ الْكِتَابَ لِزَيْدٍ وَالْآنَ يُرِيدُ الرُّجُوعَ عَنْهُ وَأَخَذَ الْكِتَابَ مِنْ زَيْدٍ فَهَلْ  
صَحَّ الْوَقْفُ وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ ثِقُلَ فِي الْبَحْرِ تَحْتَ قَوْلِ الْمَاتِنِ وَمَنْقُولٍ فِيهِ تَعَامُلٌ وَجَوَزَ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ  
وَقَفَ الْكُتُبَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَذَا فِي النَّهَايَةِ اهـ.

(سئل) فِي بُسْتَانٍ جَارٍ فِي وَفَقَيْنِ لَهُ حَائِطٌ مُحِيطٌ بِجَوَانِبِهِ الْأَرْبَعِ انْتَهَمَ بَعْضُ الْحِيطَانِ  
وَحَصَلَ لِلْبُسْتَانِ ضَرَرٌ بِذَلِكَ وَامْتَنَعَ النَّاطِرَانِ مِنْ عِمَارَتِهِ وَلِلْوَقَفَيْنِ غَلَّةٌ فَهَلْ يُجْبَرَانِ عَلَيْهَا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ ثِقْلًا عَنِ الْخَصَافِ إِذَا امْتَنَعَ يَعْنِي النَّاطِرَ مِنَ الْعِمَارَةِ وَلَهُ أَيْ  
لِلْوَقَفِ غَلَّةٌ أُجِبَ عَلَيْهِمَا فَإِنْ فَعَلَ فِيهَا وَإِلَّا أَخْرَجَهُ مِنْ يَدِهِ خَيْرِيَّةٌ أَوَائِلُ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي وَاقِفٍ جَعَلَ غَلَّةَ وَقْفِهِ الْوِلَايَةَ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا؟  
(الجواب): نَعَمْ وَيُجِيزُ شَرْطُ الْمَنْفَعَةِ وَالْوِلَايَةُ لِنَفْسِهِ يَعْنِي جَازَ لِلوَاقِفِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَنْ  
يُشْتَرَطَ انْتِفَاعُهُ مِنْ وَقْفِهِ وَتَوَلِّيَّتِهِ لِنَفْسِهِ لِمَا رَوَى أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَانَ يَأْكُلُ مِنْ  
صَدَقَتِهِ أَيْ مِنْ وَقْفِهِ وَلَا يَحِلُّ ذَلِكَ إِلَّا بِالشَّرْطِ فَعَلِمَ أَنَّهُ مَشْرُوعٌ إِلَّا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ  
أَمِينًا فَلِلْقَاضِي عَزْلُهُ وَلَوْ كَانَ شَرْطَ الْوَاقِفِ أَنْ لَا يَعْزِلَهُ أَحَدٌ لَا يُلْتَمَعُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ مُحَالِفٌ لِلشَّرْعِ

دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْفُقَرَاءِ وَلَوْ صَارَ عَدْلًا بَعْدَهُ لَا تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَيْهِ كَذَا فِي الْمَحِيطِ شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ مَالِكٍ.

(سئل) فِي قُدُورِ نَحَاسٍ مَوْثُوقَةٍ وَقَفَهَا زَيْدٌ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ يُكَلِّفُ النَّاطِرَ بَيْعَهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) مِنْ قَاضِي الشَّامِ سَنَةَ (١١٤٦) فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقْفَهُ عَلَى جِهَاتٍ بِرُّ مُعَيَّنَةٍ وَجَعَلَ فَاضِلَ الْوَقْفِ لِذُرِّيَّتِهِ وَأَنْ يَكُونَ تَوْجِيهُ جِهَاتِ الْبِرِّ الْمَذْكُورَةِ لِمُتَوَلِّي الْوَقْفِ فَقَامَ جَمَاعَةٌ مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ يَدْعُونَ أَنَّهُمْ فُقَرَاءٌ وَأَنَّهُمْ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ غَيْرِهِمْ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟  
(الجواب): قَالَ فِي الْإِسْعَافِ يَجِبُ صَرْفُ الْغَلَّةِ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ وَفِي غَيْرِهِ شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ أَيْ فِي الْمَفْهُومِ وَالِدَّلَالَةِ وَالَّذِي رَأَيْنَاهُ فِي الْحَثَرِيَّةِ مِنْ جِهَةِ الصَّرْفِ إِلَيْهِمْ فِي مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَوْثُوقًا عَلَى مَبْرَآتٍ عَيْنَهَا وَسَمَاهَا الْوَاقِفُ أَنَّهُ لَا يُصْرَفُ إِلَيْهَا وَيُصْرَفُ إِلَى الذَّرِيَّةِ فَلَمْ تَرَهُ الْآنَ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْفِ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُسْتَعَانَ وَأَمَّا إِذَا وَقَفَهُ عَلَى أَبْوَابِ الْبِرِّ وَالْمَسَاكِينِ فَاحْتَاجَ وَلَدُهُ فَهُوَ مُقَدَّمٌ كَمَا يَأْتِي عَنِ الْإِسْعَافِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ يُعَدَّمُ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ قَمَاتٍ وَاحِدٌ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَفِي دَرَجَتِهِ شَقِيقُهُ وَأَخٌ لِأَبٍ فَلِمَنْ تَوَوَّلَ حِصَّتُهُ؟

(الجواب): لِلْأَخِ الشَّقِيقِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ دُونَ الْأَخِ لِأَبٍ قَالَ الْحَصَّافُ فِي بَابِ الرَّجُلِ يَقِفُ الْأَرْضَ عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِنْهُ فَإِنْ قَالَ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيَّ أَوْ مِنِّي وَذَكَرَ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ.  
قُلْتُ فَإِنْ كَانَ لِلْوَاقِفِ ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ مُتَفَرِّقِينَ قَالَ فَالْغَلَّةُ لِأَخِيهِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ.  
قُلْتُ فَإِنْ كَانَ لَهُ أَخٌ لِأَبٍ وَأَخٌ لِأُمٍّ، قَالَ الْغَلَّةُ لهُمَا جَمِيعًا لِأَنَّ الْأَخَ مِنَ الْأَبِ قَرَابَتُهُ مِنْهُ بِأَبِيهِ وَالْأَخَ مِنَ الْأُمِّ قَرَابَتُهُ مِنْهُ بِأُمِّهِ وَلَيْسَ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَى قَدْرِ حَالِ الْمَوَارِيثِ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْأَخَ مِنَ الْأُمِّ قَدْ ارْتَكَضَ مَعَ الْوَاقِفِ فِي رَحِمِ وَالْأَخَ مِنَ الْأَبِ قَدْ ارْتَكَضَ مَعَ الْوَاقِفِ فِي صُلْبِ الْأَبِ فَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا بِأَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْ صَاحِبِهِ. اهـ.

ثُمَّ إِذَا لَمْ يُقَيَّدِ الْوَاقِفُ الْأَقْرَبِيَّةَ لَا إِلَى الْوَاقِفِ وَلَا إِلَى الْمُتَوَقِّ يُنْصَرَفُ إِلَى الْمُتَوَقِّ كَمَا فِي فِتَاوَى الْمَوْلَى الْأَهْمَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيِّ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ.



(أقول) وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّ مَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى كُلُّهُمْ فِي الْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ سِوَاءٍ بِخِلَافِ قُرْبِهِمْ إِلَى الْمُتَوَقَّى فَإِنَّ قَرَابَةَ أَهْلِ دَرَجَتِهِ مِنْهُ تَتَفَاوَتْ كَالْإِخْوَةِ وَأَوْلَادِ الْعَمِّ وَنَحْوِهِمْ وَالْأَصْلُ اسْتِعْمَالُ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فِيمَا يَتَفَاوَتْ فَكَانَ انْصِرَافُ الْأَقْرَبِ إِلَى الْمُتَوَقَّى أَوْلَى تَأْمَلْ وَقَدْ أَفَادَ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ تَقْدِيمَ ذِي الْجِهَتَيْنِ عَلَى ذِي الْجِهَةِ وَإِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْوَقْفِ حَيْثُ سُئِلَ فِي وَقْفٍ شَرِطَتْ فِيهِ الْأَقْرَبِيَّةُ إِلَى الْمُتَوَقَّى فَوُجِدَ أَوْلَادُ عَمَّةٍ وَابْنُ عَمَّةٍ ثَانِيَّةٍ هُوَ ابْنُ عَمِّ الْمُتَوَقَّى وَالْعَمُّ الْمَزْبُورُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فَاقْتَى بِتَقْدِيمِ ابْنِ عَمَّةِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ كَانَ الْعَمُّ الْمَذْكُورُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْوَقْفِ وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي تَقْدِيمِ ذِي الْجِهَتَيْنِ حَيْثُ شَرِطَتْ الْأَقْرَبِيَّةُ إِلَى الْوَاقِفِ لَا إِلَى الْمُتَوَقَّى ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ الْحَصَافُ مِنْ اسْتِوَاءِ الْأَخِ لِأَبٍ مَعَ الْأَخِ لِأُمٍّ هُوَ قَوْلُهُمَا وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِالْأَخِ لِأَبٍ كَمَا فِي الْإِسْعَافِ وَذَكَرَهُ الْحَصَافُ أَيْضًا وَظَاهِرُ الْحَصَافِ تَرْجِيحُ قَوْلِهِمَا.

(سئل) مِنْ طَرَائِلَسِ الشَّامِ فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ عَقَارَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ يَكُونُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعٍ ذَلِكَ عَلَى وَلَدِهِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ وَثَّمْ عَلَى الْفَرِیضَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالرُّبْعُ الرَّابِعُ يَكُونُ وَقَفًا عَلَى مَنْ يَخْدُثُ لِلْوَاقِفِ مِنَ الْأَوْلَادِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثَّمْ وَالحُكْمُ فِي هَذَا كَالْحُكْمِ فِيمَا وَقَفَهُ عَلَى مُحَمَّدٍ الْمَذْكُورِ وَكُلُّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ ذُرِّيَّةٍ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ فَإِذَا انْقَرَضَتْ ذُرِّيَّةُ الْوَاقِفِ فَعَلَى جِهَةِ بَرٍّ عَيْنَهَا هَذَا نَصُّ كِتَابِ الْوَقْفِ مَاتَ وَاحِدٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ عَنْ أُمِّهِ وَأُخْتِهِ وَخَالِهِ الَّذِينَ هُمْ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ فَهَلْ يَكُونُ شَرْطُهُ فِي الرَّبْعِ مِنْ عَوْدِ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ نَاسِخًا لِلشَّرْطِ الْأَوَّلِ فِي الثَّلَاثَةِ أَرْبَاعٍ مِنْ عَوْدِ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ إِلَى الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ فَيَعُودُ نَصِيبُ الْمُتَوَقَّى الْمَذْكُورِ إِلَى أُمِّهِ فَقَطْ دُونَ أُخْتِهِ وَخَالِهِ؟

(الجواب): مَتَى ذَكَرَ الْوَاقِفُ شَرْطَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ يُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا عِنْدَنَا لِأَنَّهُ نَاسِخٌ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ آخِرَ الْوَقْفِ وَذَكَرَهُ فِي الْأَشْبَاهِ فِي قَاعِدَةِ إِعْمَالِ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ وَتَقْلَهُ الْكَارِزُونِيُّ عَنِ الْحَصَافِ فَيَعُودُ نَصِيبُ الْمُتَوَقَّى الْمَذْكُورِ إِلَى أُمِّهِ فَقَطْ دُونَ أُخْتِهِ وَخَالِهِ لِكُونِهَا

أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا قَالَ فِي الْإِسْعَافِ وَلَوْ قَالَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِنِّي أَوْ قَالَ إِلَيَّ وَمَنْ بَعْدِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ إِلَى أَنْ قَالَ وَلَوْ كَانَ لَهُ أُمٌّ وَإِخْوَةٌ تَكُونُ الْغَلَّةُ لِأُمِّهِ دُونَ إِخْوَتِهِ لَكُونَتْهَا أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمْ أَهْـ وَمِثْلُهُ فِي الْخَصَافِ وَالذَّخِيرَةِ الْبَرْهَانِيَّةِ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِي ثَبَتَ مِنْ شَرَطٍ وَاقِفِهِ بِتَصَرُّفٍ نَظَّارِهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ فَمَاتَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَا عَنْ وَلَدٍ لِيَطْنَهَا بَلْ لَهَا ابْنًا ابْنِ مَاتَ فِي حَيَاتِهَا فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِابْنِ ابْنِهَا الْمَرْبُورِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ لِيَطْنَهَا؟

(الجواب): حَيْثُ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِابْنِ ابْنِهَا الْمَرْبُورِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ لِيَطْنَهَا وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ حَقِيقَةٌ فِي وَلَدِ الصُّلْبِ أَوْ الْبَطْنِ لِلْأُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدُ الصُّلْبِ أَوْ الْبَطْنِ يَسْتَحَقُّهُ وَلَدُ الْإِبْنِ كَمَا فِي الدَّرَرِ وَالْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهِمَا وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ وَأَوْصَى لَوَلَدِ زَيْدٍ لَا يَدْخُلُ وَلَدُ وَلَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ لِيُصْلِبَهُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ لِيُصْلِبَهُ اسْتَحَقَّهُ وَلَدُ الْإِبْنِ وَاخْتَلَفَ فِي وَلَدِ الْبِنْتِ فَظَاهِرُ الرِّوَايَةِ عَدَمُ الدُّخُولِ وَصُحِّحَ فَإِذَا وُلِدَ لِلْوَاقِفِ وَلَدٌ رَجَعَ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ إِلَيْهِ لِأَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ حَقِيقَةٌ فِي وَلَدِ الصُّلْبِ وَهَذَا فِي الْمَفْرَدِ أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ دَخَلَ النَّسْلُ كَذِكْرِ الطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ بِلَفْظِ الْوَلَدِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَكَانَهُ لِلْعُرْفِ فِيهِ وَإِلَّا فَالْوَلَدُ مَفْرَدًا وَجَمْعًا حَقِيقَةٌ فِي وَلَدِ الصُّلْبِ أَشْبَاهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(أقول) فِي مَسْأَلَةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ بِلَفْظِ الْجَمْعِ كَلَامٌ سَيَأْتِي قَرِيبًا.

(سئل) فِي وَاقِفَةٍ وَقَفَتْ وَقَفًا عَلَى جِهَاتٍ مَبْرَاتٍ وَمَهْمَا فَضَّلَ مِنَ الْمَبْرَاتِ الْمَذْكُورَةِ يُصْرَفُ لِأَوْلَادِ أَخِيهَا خَلِيلِ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى سَوَاءً فَمَاتَ أَخُوهَا خَلِيلٌ عَنْ أَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةِ وَهُمْ عِيسَى وَعُثْمَانُ وَخَدِيجَةُ ثُمَّ مَاتَ عِيسَى عَنْ ابْنِ هُوَ حَسَنٌ ثُمَّ مَاتَ حَسَنٌ عَنْ ابْنِ هُوَ مُحَمَّدٌ ثُمَّ مَاتَتْ خَدِيجَةُ عَنْ أَوْلَادٍ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ مَاتَ أَبَاؤُهُمْ فِي حَيَاتِهِمَا ثُمَّ مَاتَ أَوْلَادُ أَوْلَادِهَا عَنْ أَوْلَادِ وَالْمَوْجُودُونَ الْآنَ عُثْمَانُ بْنُ خَلِيلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ بْنِ عِيسَى وَأَوْلَادُ أَوْلَادِ خَدِيجَةَ فَهَلْ يَخْتَصُّ بِالنِّفَاضِ مِنَ رِيعِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ بَعْدَ الْمَبْرَاتِ الْمَذْكُورَةِ عُثْمَانُ بْنُ خَلِيلٍ بِمَفْرَدِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحِ الْمُخْتَارِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي يَدْخُلُ فِيهِ الْبُطُونُ لِعُمُومِ اسْمِ الْأَوْلَادِ لَكِنْ يُقَدَّمُ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ فَإِذَا انْقَرَضَ فَالثَّانِي ثُمَّ مِنْ

بَعْدَهُمْ يَشْتَرِكُ جَمِيعُ الْبُطُونِ عَلَى السَّوَاءِ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ. اهـ.

وَأَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ دَخَلَ النَّسْلُ كُلُّهُ كَذَكَرِ الطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ بِلَفْظِ الْوَلَدِ كَمَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَكَانَتْهُ لِلْعُرْفِ فِيهِ وَإِلَّا فَالْوَلَدُ مُفْرَدًا وَجَمْعًا حَقِيقَةً فِي الصُّلْبِيِّ أَشْبَاهَ مِنْ قَاعِدَةِ الْأَصْلِ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةِ وَفِي حَاشِيَتِهَا لِلْعَلَامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ لَكِنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَى تَحْرِيرٍ فَإِنَّ فِي الْبَرَازِيَةِ مَا يُخَالِفُهُ ظَاهِرًا فَإِنَّهُ قَالَ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَجَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ قَمَاتَ بَعْضُهُمْ يُصَرِّفُ إِلَى الْبَاقِي وَإِذَا مَاتُوا يُصَرِّفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَلَا يُصَرِّفُ إِلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ اهـ وَأَجَابَ الْمُؤَلِّفُ بِأَنَّ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَرْقًا فَإِنَّ الَّذِي فِي الْأَشْبَاهِ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ فَقَطَّ وَأَمَّا مَا فِي الْبَرَازِيَةِ فَإِنَّهُ جَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَيَحْمِلُ عَلَى وَلَدِ الصُّلْبِ وَبَعْدَهُ لِلْفُقَرَاءِ وَأَمَّا مَا فِي الْأَشْبَاهِ فَإِنَّهُ يُصَرِّفُ إِلَى مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْوَلَدِ وَهُمْ النَّسْلُ كُلُّهُ فَيَكُونُ جَوَابُ كُلِّ مِنْهُمَا صَحِيحًا لِعَدَمِ التَّنَافِي.

(أقول) وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ ذَكَرَ الْفُقَرَاءَ حَذَفَ مِنْ كَلَامِ الْأَشْبَاهِ اخْتِصَارًا لِأَنَّ كُلَّ وَقْفٍ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُؤَبَّدًا وَيَكُونَ مَالَهُ لِلْفُقَرَاءِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِلَفْظِ التَّأْيِيدِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ الْمُعْتَمَدِ وَعِنْدَهُمَا لَا بُدَّ فِي صِحَّةِ الْوَقْفِ مِنَ التَّصْرِيحِ بِهِ وَيَأْتِي عَقِبَ هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى مَا فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْأَشْبَاهِ.

(سئل) مِنْ قَاضِي الشَّامِ فِي مُحَرَّمِ سَنَةِ ١١٤٩ فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ أَخِيهِ رَمَضَانَ هُمَا عَلَيَّ وَشُعْبَانَ وَعَلَى خَضِرٍ أَغَا سَوِيَّةً بَيْنَهُمْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ عَلَيٍّ وَشُعْبَانَ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى أَوْلَادِهِمَا الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ وَمِنْ بَعْدِ خَضِرٍ أَغَا عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى الْفَرِيزَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمَنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقِبِ عَادَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ أَوْ الْأَسْفَلِ مِنْ ذَلِكَ.

وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ عَادَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لَشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ هَذَا الْوَقْفِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ أَوْ نَسْلًا مِنْ ذَلِكَ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَثْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَقَّى وَقَامَ فِي الْاسْتِحْقَاقِ مَقَامُهُ فَإِنْ انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ وَأَبَادَهُمُ الْمَوْتُ عَنْ آخِرِهِمْ

وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقِبٌ عَادَ ذَلِكَ وَقَفَّا شَرْعِيًّا عَلَى مَصَارِفِ وَمَصَالِحِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ هُمَا مَكَّةُ الْمُشَرَّفَةُ وَالْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ عَلَى مُتَوَرِّهَا الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ وَعَيْنِ مَبْرَاتٍ وَمَاتِ الْوَاقِفُ الْمَرْقُومُ، وَآلُ الْوَقْفِ لِشُعْبَانَ وَعَلِيٍّ وَخَضِرٍ أَغَا الْمَذْكُورِينَ أَعْلَاهُ ثُمَّ مَاتَ خَضِرٌ أَغَا الْمَرْقُومُ عَنْ غَيْرٍ وَلَيْدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ ثُمَّ مَاتَ شُعْبَانُ عَنْ غَيْرٍ وَلَيْدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَتَصَرَّفَ عَلِيٌّ بِنَصِيحَتِهِمَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِكُونِهِ فِي دَرَجَتِهِمَا وَأَقْرَبَ إِلَيْهِمَا مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً هُوَ وَأَوْلَادُهُ وَذُرِّيَّتُهُ لِإِنْتِقَالِ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ عَمَّنْ ذَكَرَ حَتَّى انْخَصَرَ فِي الْإِنَاثِ مِنْ ذُرِّيَّةِ عَلِيٍّ الْمَذْكُورِ وَهُنَّ فَقَرَاءُ قَامَ الْآنَ مَوْتِي وَقَبِ الْحَرَمَيْنِ يُرِيدُ نَزْعَ الْوَقْفِ مِنْ أَيْدِيهِنَّ بِمُقْتَضَى الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَيْسَ لِلْمَوْتِيِّ ذَلِكَ وَلَا يُؤُولُ الْوَقْفُ لِلْحَرَمَيْنِ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنَ النَّسْلِ وَالْعَقِبِ عَلَى مُقْتَضَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ نَعَمْ لَيْسَ لِلْمَوْتِيِّ ذَلِكَ وَلَا يُؤُولُ الْوَقْفُ لِلْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنْ نَسْلِ أَهْلِ الْوَقْفِ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ بِمُقْتَضَى مَا ظَهَرَ لِأَنَّ مَنْ ذَكَرَ مِنْ نَسْلِ عَلِيٍّ وَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ النَّسْلُ الْوَلَدُ وَالْوَلَدُ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا اهـ وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ انْتِقَالَهُ لِلْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهُمْ نَسْلٌ فَمَعَ وَجُودِ النَّسْلِ لَا يَنْتَقِلُ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ شَرَطَ لِمَا قَالَ الْعَلَامَةُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ فِي تَوْضِيحِ الْأُصُولِ فِي بَحْثِ الْحُرُوفِ إِنَّ (عَلَى) تُسْتَعْمَلُ لِلشَّرْطِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَبَايَعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا﴾ <sup>(١)</sup> وَذَكَرَ بَعْدَهُ أَنَّ عَلَى لِلشَّرْطِ حَقِيقَةً وَفِي شَرْحِ الْمَنَارِ لِابْنِ مَالِكٍ كَلِمَةً

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٤٥٤٠، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٣٢٢٩، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٢٦٣٨٥، وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ الْإِسْفَرَايْنِيُّ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٥٦٩٦، وَأَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ الْأَصْبَهَانِيُّ فِي الْمُسْنَدِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ حَدِيثَ رَقْم: ١٧٩٧، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ الْجَارُودِ النِّسَابُورِيُّ فِي الْمُسْتَقَى مِنَ السَّنَنِ الْمُسْنَدَةِ حَدِيثَ رَقْم: ٢٥٩، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى حَدِيثَ رَقْم: ١٧٣٣٣، وَأَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوِيَةَ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٢١١٥، وَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فِي مُصَنَّفِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٩٥٩١، وَأَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي شَرْحِ مَعَانِي الْأَثَارِ حَدِيثَ رَقْم: ٤٨٣٩، وَأَخْرَجَهُ الطُّحَاوِيُّ فِي مُشْكَلِ الْأَثَارِ حَدِيثَ رَقْم: ١٨٢٧، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَزَمٍ الظَّاهِرِيُّ فِي الْمَحَلِيِّ بِالْأَثَارِ حَدِيثَ رَقْم: ٨٤٦، وَأَخْرَجَهُ أَبُو زُرْعَةَ الْعِرَاقِيُّ فِي طَرَحِ التَّشْرِيبِ حَدِيثَ رَقْم: ١١٦٦.

(على) تَدُلُّ عَلَى الشَّرْطِ حَقِيقَةً إِلَى أَنْ قَالَ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ إِذَا أُمِّكْنَ اهـ وَالشَّرْطُ إِذَا تَعَقَّبَ جُمْلًا مُتَعَاظِفَةً مُتَّصِلًا بِهَا فَإِنَّهُ لِلْكَلِّ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي بَحْرِهِ مِنْ شَتَّى الْقَضَاءِ وَمِثْلُهُ فِي الْمِنْحِ وَذَكَرَهُ الْمُحَقِّقُ الْعَلَّامَةُ الْعُصْدُ فِي شَرْحِ مُحْتَصَرِ الْمُتَتَهِّي أَصُولِ جَمَالِ الْعَرَبِ الْعَلَّامَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ فَقَالَ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ أَيْ الشَّرْطُ لِلْجَمِيعِ وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْعَلَّامَةُ ابْنُ قَاسِمٍ الْعَبَّادِيُّ الشَّافِعِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى جَمْعِ الْجَوَامِعِ الْمُسَمَّاةِ بِالْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ وَنَصَّ عِبَارَتِهِ وَقَدْ نَقَلَ الْإِمَامُ عَنْ الْحَفِيَّةِ مُوَافَقَتَنَا عَلَى عَوْدِ الشَّرْطِ إِلَى الْكُلِّ إِلَى أَنْ قَالَ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفْظًا فَهُوَ مُتَقَدِّمٌ تَقْدِيرًا وَقَالَ أَيْضًا قَبْلَهُ إِنْ تَوَسَّطَ الْحَرْفُ الْمَوْضُوعُ لِلتَّشْرِيكِ وَالْجَمْعُ يُجْعَلُ الْكُلُّ بِمَنْزِلَةِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ اهـ فَيَكُونُ قَوْلُ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْجَمِيعِ وَلَا عَارِضٌ يَمْتَضِي تَخْصِيصَهُ بِأَوْلَادٍ خِصْرٍ وَيُسَاعِدُ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يَذْكُرِ التَّفْصِيلَ وَالْمَالُ فِي أَوْلَادٍ عَلِيٍّ وَسَعْبَانَ كَمَا هُوَ دَأْبُ الْوَاقِفِينَ إِذَا أَرْجَعْنَاهُ لِأَوْلَادٍ خِصْرٍ فَقَطُّ وَيُؤَكِّدُ إِرْجَاعَهُ لِكُلِّ أَهْلِ الْوَقْفِ قَوْلُهُ أَجْمَعِينَ وَبِأَجْمَعِهِمْ وَعَنْ آخِرِهِمْ وَيُعْصِدُهُ تَصَرُّفُ النُّظَارِ السَّابِقِينَ مِنْ عَلِيٍّ وَذُرِّيَّتِهِ الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ بِحِصَّةِ خُصْرَةٍ فِيهِ الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةُ لَا يُحْمَلُ فِعْلُ النُّظَارِ عَلَى الْمُخَالَفَةِ أَيْ لِسَرِّطِ الْوَاقِفِ لِأَنَّهُ فَسَقَ يَبْعُدُ عَنِ الْمُؤْمِنِ. اهـ.

وَهُوَ أَيْضًا أَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِينَ الَّذِي يَصْلُحُ مُحْضَصًا كَمَا فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ لِلْعَلَّامَةِ إِبْرَاهِيمَ بَيْرِي زَادَهُ نَاقِلًا ذَلِكَ عَنِ التَّوْوِيمِ وَفِي الْأَشْبَاهِ مِنْ قَاعِدَةِ إِعْمَالِ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ إِذَا تَعَارَضَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِعْطَاءِ بَعْضِ الذَّرِّيَّةِ وَحِرْمَانِهِمْ تَعَارُضًا لَا تَرْجِيحَ فِيهِ فَالْإِعْطَاءُ أَوَّلَى لِأَنَّهُ لَا شَكَّ أَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ. اهـ.

وَقَوْلُهُ الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ خَاصٌّ بِأَوْلَادِ عَلِيٍّ وَسَعْبَانَ الصُّلْبَيْنِ فَقَطُّ لِأَنَّهُ وَصَفَ الْأَوْلَادَ بِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ فَقَطُّ يُحْمَلُ عَلَى أَوْلَادِ الصُّلْبِ.

وَمِثْلُهُ فِي الْحَاشِيَةِ وَعِبَارَتُهَا رَجُلٌ وَقَفَ أَرْضًا عَلَى أَوْلَادِهِ وَجَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ قَمَاتَ بَعْضُهُمْ قَالَ هَلَالٌ يُصَرَّفُ الْوَقْفُ إِلَى الْبَاقِي فَإِنْ مَاتُوا يُصَرَّفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ لَا إِلَى وَلَدِ الْوَلَدِ اهـ وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَّةِ وَخِزَانَةِ الْفَتَاوَى وَخِزَانَةِ الْمُفْتِينَ وَالتَّنْبِيهِ فَقَيْدُ الذُّكُورِيَّةِ مُحْتَصٌّ بِأَوْلَادِ عَلِيٍّ وَسَعْبَانَ الصُّلْبَيْنِ فَقَطُّ وَأَمَّا أَوْلَادُ أَوْلَادِهِمْ فَأَدْخَلَهُمْ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ أَوْ يُقَالُ عَلَى أَنَّهُ شَرْطٌ مُتَأَخِّرٌ نَاسِخٌ لِلأَوَّلِ لِمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ الْحَصَّافُ فِي كِتَابِهِ أَحْكَامِ الْأَوْقَافِ إِذَا تَعَارَضَ شَرْطَانِ

فَالْعَمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَخِيرَ يُفَسِّرُ عَنْ مُرَادِهِ فَلِذَلِكَ أَعْمَلْنَاهُ اهـ.

وَفِي حَاشِيَةِ بَيْرُيٍّ زَادَهُ الشُّرُوطُ إِذَا تَعَارَضَتْ وَأَمَكَّنَ الْعَمَلُ بِهَا وَجَبَ وَإِلَّا عَمِلَ بِالْأَخِيرِ مِنْهَا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْوَاوُ وَتَمَّ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَرَحَيْنَا الْعَنَانَ وَقُلْنَا إِنَّ الْأَوْلَادَ يَدْخُلُ فِيهِ النَّسْلُ كُلُّهُ لِعُمُومِ اسْمِ الْأَوْلَادِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالِاخْتِيَارِ وَإِنْ كَانَ قَوْلًا مُخَالَفًا لِمَا فِي الْمَشَاهِيرِ الْمُعْتَبَرَةِ مِنْ عَدَمِ شُمُولِ النَّسْلِ كُلِّهِ وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ أَيْ مَعَ مَلَا حِطَّةٍ صِفَةِ الذُّكُورِيَّةِ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ وَصَفَهُمُ الْوَاقِفُ بِهَا وَقَدْ انْقَرَضُوا فَتَقُولُ لَا يُؤُولُ أَيْضًا لِلْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ النَّاشِئِ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ لِأَنَّهُ شَرَطُ عَوْدِهِ إِلَيْهِمَا بَعْدَ انْقِطَاعِ النَّسْلِ وَلَا سَلَكُ أَنَّ النِّسَاءَ الْمَوْجُودَاتِ مِنْ نَسْلِ أَهْلِ الْوَقْفِ فَالنَّسْلُ بَاقٍ فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِمَا وَيَكُونُ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَنَا وَالْمُتَظَاهِرُ عَلَى أَلْسِنَةِ عُلَمَائِنَا وَمَعَ ذَلِكَ حَيْثُ إِتَمَّنَ بِصِفَةِ الْفَقْرِ يَجُوزُ الصَّرْفُ إِلَيْهِمْ بَلْ هُوَ الْأَفْضَلُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ صَدَقَةً وَصِلَةً وَمَقْصُودُ الْوَاقِفِ الثَّوَابُ وَالتَّصَدُّقُ عَلَى الْقَرَابَةِ أَكْثَرُ ثَوَابًا وَإِلَيْهِ أَشَارَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ " وَالسَّلَامُ بِقَوْلِهِ لِامْرَأَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ حِينَ سَأَلَتْهُ التَّصَدَّقْ عَلَى زَوْجِهَا لَكَ أَجْرَانِ أَجْرُ الصَّدَقَةِ وَأَجْرُ الصِّلَةِ " اهـ.

وَلَا يُنَزَعُ شَيْءٌ مِنْ يَدِ أَحَدٍ إِلَّا بِحَقٍّ ثَابِتٍ مَعْرُوفٍ وَشَيْءٌ نَكِرَةٌ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعَمُّ الْأَمْوَالُ وَالْحَقُوقُ وَالِاسْتِحْقَاقُ فَلَا يُنَزَعُ الْوَقْفُ مِنْ أَيْدِيهِمْ وَيَبْقَى مَعَهُنَّ إِلَى انْقِرَاضِ النَّسْلِ فَيَعُودُ لِلْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ.

هَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا بَعْدَ التَّأَمُّلِ التَّامِّ فِي هَذَا الْمَقَامِ وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ وَالْإِنْعَامِ وَهُوَ الْهَادِي وَعَلَيْهِ اعْتِيَادِي إِيضًا مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْجَوَابُ مَعَ تَيَّاتٍ فِي رِسَالَةِ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ شَيْئًا مِنْ يَدِ أَحَدٍ إِلَّا بِحَقٍّ ثَابِتٍ مَعْرُوفٍ وَشَيْئًا نَكِرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ فَتَعَمُّ الْأَمْوَالُ وَالْحَقُوقُ فَتَأْوَى التُّمَرَاتَانِ وَيُؤْتَانِ فِي عَوْدِ الشَّرْطِ إِلَى الْكُلِّ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَفِي فَتَاوَى ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَجَابَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ فِي ضِمْنِ فَتَوَى رُفِعَتْ إِلَيْهِ فِي عَوْدِ الْوَصْفِ بِالذُّكُورَةِ إِلَى جَمِيعِ مَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْمُتَعَاطِفَاتِ أَمْ مُخْتَصَّ بِالْأَخِيرِ بِقَوْلِهِ يَعُودُ إِلَى الْجَمِيعِ عَمَلًا بِقَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عَوْدِ الْمُتَعَلِّقَاتِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ جُمْلٍ أَوْ مُفْرَدَاتٍ مِنْ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ أَوْ وَصْفٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِالْأَخِيرَةِ ثُمَّ رَدَّ عَلَى مَنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ وَأَطَالَ فِيهِ بِمَا يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاوِ وَتَمَّ اهـ.

وَكَذَلِكَ وَافَقْنَا الْحَنَبِيَّ فِي شَرْحِ الْإِفْنَاعِ فَلَوْ تَعَقَّبَ الشَّرْطُ وَخَوَّهُ جُمْلًا عَادَ إِلَى الْكُلِّ قَالَ

الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ بْنِ رَجَبٍ مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا أَيْ فِي عَوْدِ الشَّرْطِ وَنَحْوِهِ لِلْكُلِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ أَوْ بِالْفَاءِ أَوْ بِشَمٍّ عَلَى عُمُومِ كَلَامِهِمْ أَهْ مُلْخَصًا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى الْفُقَرَاءِ هَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ الْجَوَابُ فِيهِ خِلَافٌ فِي عِبَارَاتِ الْكُتُبِ وَالصَّحِيحُ لَا يَدْخُلُ وَأَفْتَى بِهِ عَلِيٌّ أَفْنَدِي.

قَوْلُهُ أَيْ صَاحِبُ الدَّرَرِ وَالْغُرَرِ أَوْ قَالَ ابْتِدَاءً عَلَى أَوْلَادِي يَسْتَوِي فِيهِ الْأَقْرَبُ وَالْأَبْعَدُ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْحَانَنَةِ صَرِيحًا وَالْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَّةِ وَخِزَانَةِ الْفَتَاوَى وَخِزَانَةِ الْمُفْتِينَ وَالتَّنْفِ نَعَمْ قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ لَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي يَدْخُلُ فِيهِ الْبُطُونُ كُلُّهَا لِعُمُومِ اسْمِ الْأَوْلَادِ وَلَكِنْ يُقَدِّمُ الْبُطْنَ الْأَوَّلَ فَإِذَا انْقَرَضَ فَالثَّانِي ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ يَشْتَرِكُ جَمِيعُ الْبُطُونِ فِيهِ عَلَى السَّوَاءِ قَرِيبُهُمْ وَبَعِيدُهُمْ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ الْكُتُبِ أَيْضًا مَا يُؤَافِقُهُ وَقَدْ اسْتَفْتَيْ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ مَوْلَانَا أَبِي السُّعُودِ وَأَدْرَجَ فِي سُؤَالِهِ عِبَارَةً وَاقِعَةً فِي بَعْضِ الْكُتُبِ مُوَافِقَةً لِمَا نَقَلْنَاهُ عَنِ الْإِخْتِيَارِ ثُمَّ قَالَ هَلْ يُعْمَلُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَمْ لَا فَاجَابَ عَنْهُ الْمَوْلَى الْمَزْبُورُ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَخْطَأَ فِيهَا رَضِيَ الدِّينُ السَّرْحَسِيُّ فِي مُحِيطِهِ وَاعْتَمَدَ عَلَيْهِ صَاحِبُ الدَّرَرِ أَهْ كَلَامُهُ وَمَا قَالَهُ حَقٌّ يُطَابِقُ الْكُتُبَ الْمُعْتَبَرَةَ كَمَا تَحَقَّقْتُ وَمَا يُخَالِفُهُ مِنْ شَوَادِّ الْأَقْوَالِ لَا مَحَالَةَ وَلَقَدْ أَصَابَ الْمَوْلَى الْمَزْبُورُ فِي التَّنْبِيهِ الْمَذْكُورِ جَعَلَ اللَّهُ سَعْيَهُ مَشْكُورًا وَعَمَلُهُ مَبْرُورًا ثُمَّ إِنَّ مَا فِي الدَّرَرِ غَيْرُ مُوَافِقٍ لِذَلِكَ الْقَوْلِ الشَّاذِّ أَيْضًا كَمَا ظَنَنُ لَأَنَّ مُؤَدَّى كَلَامِهِمْ تَقْدِيمُ الْبُطْنِ الْأَوَّلِ ثُمَّ الْبُطْنِ الثَّانِي ثُمَّ الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ الْأَقْرَبِ وَالْأَبْعَدِ بِخِلَافِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُ صَاحِبِ الدَّرَرِ فِي اسْتِوَاءِ الْأَقْرَبِ وَالْأَبْعَدِ بَعْدَ أَوَّلًا وَآخِرًا. اهـ.

عَزَمِي زَادَهُ عَلَى الدَّرَرِ.

(أقول) وَيُخَالَفُ مَا فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْمُحِيطِ أَيْضًا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الْخَصَّافُ فِي الْبَابِ الْحَادِي عَشَرَ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِ زَيْدٍ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ فَبِهِ لَوْلَدِ زَيْدٍ لِصَلْبِهِ وَلَأَوْلَادِهِمْ فَإِذَا انْقَرَضُوا فَلِلْمَسَاكِينِ وَإِنْ قَالَ عَلَى وَلَدِ زَيْدٍ وَعَلَى وَلَدِهِ وَأَوْلَادِهِمْ فَلَهُمْ جَمِيعًا وَلَمِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ سَمَّى ثَلَاثَةَ أَبْطُنٍ فَصَارُوا بِمَنْزِلَةِ الْفَخْذِ إلخَ لَكِنْ مِثْلُ مَا فِي الْإِخْتِيَارِ وَالْمُحِيطِ مَا مَرَّ عَنِ الْأَشْبَاهِ مُعَرِّيًا إِلَى فَتْحِ الْقُدِيرِ وَمِثْلُهُ أَيْضًا مَا فِي الْإِسْعَافِ حَيْثُ قَالَ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي يُصْرَفُ إِلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَلَا يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بَاقِيًا وَإِنْ سَفَلَ لِأَنَّ اسْمَ الْأَوْلَادِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ بِخِلَافِ اسْمِ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ

ذَكَرُ ثَلَاثَةَ بَطُونٍ حَتَّى يُصَرَّفَ إِلَى النَّوَافِلِ مَا تَنَاسَلُوا ١ هـ وَيَبْعُدُ كُلُّ الْبَعْدِ أَنْ يَكُونَ هَؤُلَاءِ الْأَيِّمَةُ كُلُّهُمْ تَوَارَدُوا عَلَى الْخَطِّ فَلِلْمُنَاسِبِ التَّغْيِيرُ بِأَنَّهُ خِلَافُ الصَّحِيحِ كَمَا مَرَّ أَنَّهُ حَيْثُ نُقِلَ كُلُّ مِنَ الْقَوْلَيْنِ فِي عِدَّةٍ كُتِبَ مُعْتَمِدَةً يَتَوَقَّفُ الْقَوْلُ بِتَصْحِيحِ أَحَدِهِمَا وَتَرْجِيحِهِ عَلَى النُّقْلِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ أَبْوَابِ التَّصْحِيحِ وَالتَّرْجِيحِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِي وَاقِفٍ شَرَطَ فِي كِتَابٍ وَفِيهِ شُرُوطًا مِنْهَا الْإِدْخَالُ وَالْإِخْرَاجُ وَالتَّغْيِيرُ وَالتَّبْدِيلُ وَالزِّيَادَةُ وَالنَّقْصَانُ لِلوَاقِفِ نَفْسِهِ فِي مَدَّةٍ حَيَاتِيَّةٍ لَا لِغَيْرِهِ وَأَنَّهُ بِالْمُقْتَضِيِّ الْمَرْبُورِ أَدْخَلَ وَأَخْرَجَ فِي حَيَاتِهِ بَعْضَ أَوْلَادِهِ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ وَمَاتَ الْوَاقِفُ الْمَرْبُورُ فَهَلْ يَكُونُ فِعْلُهُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ أَمْلَاكٌ مَعْلُومَةٌ وَقَفَّهَا فِي صِحَّتِهِ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمَوْجُودِينَ وَهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ وَفَقًا صَحِيحًا فَمَاتَ أَحَدُ الْأَوْلَادِ فِي حَيَاةِ أَبِيهِ الْوَاقِفِ عَنْ أَوْلَادٍ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ فِي الْوَقْفِ حِصَّةً أَبِيهِمْ مَعَ وُجُودِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ الْمَرْبُورِينَ بِدُونِ شَرْطٍ مِنَ الْوَاقِفِ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَا يَسْتَحِقُّونَ شَيْئًا مَعَ أَعْمَائِهِمُ الْمَرْقُومِينَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ فِي كِتَابٍ وَفِيهِ الثَّابِتُ الْمَضْمُونُ نَقْضَ الْقِسْمَةِ بِانْقِرَاضِ الطَّبَقَةِ وَانْقَرَضَتْ فَهَلْ يُعْمَلُ بِشَرْطِهِ وَتُنَقَضُ الْقِسْمَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) تُنَقَضُ الْقِسْمَةُ بِانْقِرَاضِ الطَّبَقَةِ فِي الْوَقْفِ الْمُرْتَبِّ وَإِنْ لَمْ يَشَرْطْهُ الْوَاقِفُ كَمَا سَنُوضِّحُهُ.

(سئل) فِي وَاقِفٍ شَرَطَ فِي كِتَابٍ وَفِيهِ شُرُوطًا مِنْهَا أَنْ مَنْ مَاتَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِسَيِّءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا وَلَدٌ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَتْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمَتَوَفَّى أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا وَقَامَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَهُ فَمَاتَ ابْنُهُ الْوَاقِفِ فِي حَيَاةِ أَبِيهَا عَنْ ابْنَيْنِ قَاصِرَيْنِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ أَوْلَادٍ وَعَنْ ابْنِي بَنْتِهِ الْمَتَوَفَاةِ فِي حَيَاتِهِ وَيُرِيدُ أَبُو الْقَاصِرَيْنِ مَطَالَبَةَ النَّاطِرِ بِمَا خَصَّ ابْنَيْهِ مِنْ حِينَ مَوْتِ الْوَاقِفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟



(الجواب): يَسْتَحِقُّانِ مَا كَانَتْ وَالِدَتُهُمَا تَسْتَحِقُّهُ أَنْ لَوْ كَانَتْ حَيَّةً وَلَوْلَا دُهُمَا مُطَالَبَةُ النَّاطِرِ بِذَلِكَ عَمَلًا بِشَرْطِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ.

(أقول) قَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ الشَّهَابُ ابْنُ السَّلِيِّ فِي فَتَاوَاهُ الْمَشْهُورَةِ وَرَدَّ عَلَى مَنْ أَفْتَى بِخِلَافِ ذَلِكَ زَعْمًا مِنْهُ أَنَّ بِنْتَ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورَةِ لَا تَسْتَحِقُّ شَيْئًا فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ حَتَّى يَسْتَحِقَّ وَلَدَاهَا وَغَفَلَ عَنِ كَوْنِ الْمُرَادِ مَا تَسْتَحِقُّهُ عَلَى فَرْضِ حَيَاتِهَا عِنْدَ مَوْتِ أَبِيهَا وَسَيَّاتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى مَسْأَلَةِ الدَّرَجَةِ الْجُعْلِيَّةِ هَذَا وَقَدْ وَقَعَتْ فِي زَمَانِنَا حَادِثَةُ الْفُتُوى فِي رَجُلٍ وَقَفَ دَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى أُخْتِهِ فَلَانَّةٌ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهَا ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ وَتَرَكَ وَلَدًا قَامَ مَقَامُهُ إِنْخِ قَمَاتِ الْوَاقِفِ ثُمَّ أُخْتُهُ الْمَذْكُورَةُ عَنْ أَوْلَادِ وَعَنْ أَوْلَادِ ابْنِ مَاتَ فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ قَبْلَ صُدُورِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ أَوْلَادُ الْإِبْنِ الْمَذْكُورِ شَيْئًا أَمْ لَا أَجَابَ بَعْضُ أَهْلِ عَصْرِنَا بِنَعْمٍ وَأَجَبَتْ بِلَا لِكُونِ الْإِبْنِ الْمُتَوَقِّ قَبْلَ الْوَقْفِ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَا حَقِيقَةً وَلَا حُكْمًا لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحِقٍّ وَلَا بِعِزْضِيَّةٍ أَنْ يَصِيرَ مُسْتَحَقًّا لِكُونِهِ مَيِّتًا حِينَ الْوَقْفِ فَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ أَصْلًا لِأَنَّ أَهْلَ الْوَقْفِ مَنْ كَانَ حَيًّا عِنْدَ الْوَقْفِ وَمَنْ سَيُوجَدُ بَعْدَهُ وَالْمَيِّتُ عِنْدَ الْوَقْفِ لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ فَلَا يَقُومُ أَوْلَادُهُ مَقَامَهُ فِي اسْتِحْقَاقِهِ إِذْ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُ بَلْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَصْلًا كَأَبِيهِمْ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَلَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِي وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَسَلِّهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَكَانَ لَهُ أَوْلَادٌ وَقَدْ مَاتَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَوْلَادِ قَبْلَ الْوَقْفِ يَكُونُ عَلَى الْأَحْيَاءِ وَأَوْلَادِهِمْ فَقَطْ وَلَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَوْلَادُ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا عَلَى الْأَحْيَاءِ وَمَنْ سَيَخْذُلُ دُونَ الْأَمْوَاتِ وَقَدْ نَسَبَهُ إِلَى أَوْلَادِ الْأَحْيَاءِ يَوْمَ الْوَقْفِ بِقَوْلِهِ وَأَوْلَادُهُمْ بِعَوْدِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ وَلَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ إِنْخِ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ لِقَوْلِهِ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي وَوَلَدِ مَنْ مَاتَ قَبْلَهُ وَلَدٌ وَوَلَدُهُ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِهِمْ بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ يَخْتَصُّ بِأَوْلَادِ الْأَحْيَاءِ الْمَذْكُورِينَ أَوَّلًا لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَصِحُّ عَلَى الْمَيِّتِ فَلَا يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ أَوْلَادُ الْمَيِّتِ قَبْلَ صُدُورِ الْوَقْفِ وَإِذَا قَالَ أَوْلَادُ أَوْلَادِي بِالإِضَافَةِ إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْمَيِّتِ مِنْ أَوْلَادِهِ لَأَنَّهُمْ أَوْلَادُ أَوْلَادِهِ لِكُونِهِ نَسَبُهُمْ إِلَى نَفْسِهِ فِي حَادِثَةِ الْفُتُوى لَمَّا قَالَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ

أُخْتِي اخْتَصَّ بِالْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ. دُونَ مَنْ كَانَ قَدْ مَاتَ قَبْلَ الْوَقْفِ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَا يَصِحُّ عَلَى الْمَيِّتِ وَلَمَّا قَالَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ عَادَ الضَّمِيرُ إِلَى الْمَذْكُورِينَ أَوَّلًا وَهُمْ الْأَحْيَاءُ لَمَّا قُلْنَا فَأَوْلَادُ ابْنِ أُخْتِهَا السَّمِيتِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَصْلًا نَعَمْ لَوْ قَالَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أُخْتِي دَخَلُوا كَمَا تَقَدَّمَ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ وَهِنْدٍ أُمُّ امْرَأَتِهِ دَارٌ مَعْلُومَةٌ جَارِيَةٌ فِي مِلْكَيْهِمَا فَوْقَهَا عَلَى نَفْسَيْهِمَا أَيَّامَ حَيَاتِهِمَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا فَعَلَى زَوْجَةِ زَيْدٍ بِنْتِ هِنْدِ الْمَذْكُورَةِ وَعَلَى أُخْتِهَا لِأُمِّهَا وَعَلَى ابْنِ أُخْتِهَا فَلَانِ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا وَثُمَّ ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ قِمَاتِ زَيْدٍ فَهَلْ يُصْرَفُ نَصِيبُ زَيْدٍ إِلَى الْفُقَرَاءِ إِلَى أَنْ تَمُوتَ هِنْدُ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِذَا مَاتَتْ هِنْدُ يُصْرَفُ إِلَى مَا شَرَطَا.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ فَقَدْ كِتَابَ وَقْفِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ شُرُوطَ وَاقِفِهِ غَيْرَ أَنَّ نُظَّارَهُ تَصَرَّفُوا بِنَصِيبِ مَنْ مَاتَ مِنْ مُسْتَحَقِّهِ عَنْ وَلَدٍ لَوْلَدِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِجَمِيعِ مُسْتَحَقِّهِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ قِمَاتِ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَهَا ابْنٌ أُخْتٌ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ تَصَرُّفُ نُظَّارِهِ كَمَا ذُكِرَ يُصْرَفُ نَصِيبُ الْمَرْأَةِ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِجَمِيعِ مُسْتَحَقِّهِ لَا لِابْنِ الْأُخْتِ وَحْدَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مَوْقُوفٍ عَلَى أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ حَسَبًا جَرَى تَصَرُّفُ نُظَّارِهِ جَمِيعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَعَلَى صَرَفِ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ مِنَ الْإِنَاثِ لِأُخْتِهَا أَوْ أُخْتِهَا مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ لَهَا أَخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِغَيْرِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْمُتَوَفَّاءِ وَدُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ وَمَاتَتْ امْرَأَةٌ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ عَنْ أَوْلَادِ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ وَلَهَا قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ فِي الْوَقْفِ وَلَهَا أُخْتُ لِأَبٍ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ الْمُتَوَالِينَ وَمِنْ أَهْلِ جَمَاعَةٍ غَيْرِهَا مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِتَصَرُّفِ النُّظَّارِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَيُصْرَفُ نَصِيبُ الْمُتَوَفَّاءِ الْمَذْكُورَةِ لِأُخْتِهَا الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ ثَبَتَ مِنْ شَرْطِ وَاقِفِهِ بِتَصَرُّفِ نُظَّارِهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ قِمَاتِ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَا عَنْ وَلَدٍ لِيَطْنِهَا بَلْ لَهَا ابْنًا ابْنِ

مَاتَ فِي حَيَاتِهَا فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِابْنِي الْمَرْبُورِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هَا وَكَذَا لِبَطْنِهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ هَا وَكَذَا لِبَطْنِهَا وَلَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ لِأَنَّ اسْمَ  
الْوَلَدِ حَقِيقَةٌ فِي وَلَدِ الصُّلْبِ أَوْ الْبَطْنِ لِلْأُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدُ الصُّلْبِ أَوْ الْبَطْنِ اسْتَحَقَّهُ وَلَدُ  
الْإِبْنِ كَمَا فِي الدَّرَرِ وَالْأَشْبَاهِ وَغَيْرُهُمَا.

(أقول) يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا قَالَ فَنَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ أَنَّ الْمُرَادَ عَوْدُ النَّصِيبِ  
لَوَلَدِ الْوَلَدِ حَيْثُ لَا وَلَدَ فَلَوْ كَانَ الْمُتَوَقَّى لَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَدٌ أَيْضًا لَا شَيْءَ لَوَلَدِ الْوَلَدِ وَبِهِ أَفْتَى  
الْعَلَامَةُ الشَّلْبِيُّ وَوَافَقَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ عُلَمَاءِ عَصْرِهِ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي فَتَاوَاهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَتَبَتَ نَاطِرًا وَقَفَ أَهْلِيٌّ أَتَمَّهَا وَمَنْ قَبْلَهَا يَصْرِفُونَ غَلَّةَ الْوَقْفِ لِأَوْلَادِ  
الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً فِي وَجْهِ أَخَوَيْنِ يَدْعِيَانِ حِصَّةَ الْكَلْتِ  
إِلَيْهِمَا عَنْ أُمِّهِمَا الْمُتَلَقِّيَةِ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهَا وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ ثُمَّ أَتَبَتِ الْأَخَوَانِ بِوَجْهِ أَحَدِ  
النَّاطِرَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ أَنَّ النَّاطِرَيْنِ السَّابِقَيْنِ قَبْلَهُمَا كَانَا يَصْرِفَانِ غَلَّةَ الْوَقْفِ لِأَوْلَادِ الذُّكُورِ  
وَالْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِمْ مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ فَبَأَيِّ الثُّبُوتَيْنِ يُعْمَلُ؟

(الجواب): أَنَّ الثُّبُوتَ الثَّانِي غَيْرُ صَحِيحٍ لِوُجُوهِ الْأَوَّلِ كَوْنُ الدَّعْوَى بِوَجْهِ أَحَدِ  
النَّاطِرَيْنِ بِدُونِ حَضَرَةِ الْآخَرِ وَلَا رَأْيِهِ وَقَدْ صَرَّحَ فِي الْجَوْهَرَةِ بِاشْتِرَاطِ رَأْيِ الْآخَرِ وَلَمْ يُوجَدْ  
الثَّانِي أَنَّ الْبَيِّنَةَ إِذَا تَصَمَّنَتْ نَقُصَ قَضَاءُ تَرُدُّ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ الثَّالِثُ أَنَّ الْمُقْضِيَّ عَلَيْهِ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ  
الْبَيِّنَةُ قَالَ فِي التَّارَاجِيَةِ مِنَ الْعَشْرِينَ فِي الدَّعْوَى مُتَوَلَّى ذُو يَدٍ بَرَهَنَ عَلَى الْوَقْفِ فَبَرَهَنَ الْخَارِجُ  
عَلَى الْمَلِكِ يُحْكَمُ بِالْمَلِكِ لِلْخَارِجِ فَلَوْ بَرَهَنَ الْمُتَوَلَّى بَعْدَهُ عَلَى الْوَقْفِ لَا تُسْمَعُ وَبِهِ يُفْتَى. اهـ.

قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فِي الثَّالِثِ عَشَرَ لِأَنَّ الْمُتَوَلَّى صَارَ مُقْضِيًّا عَلَيْهِ مَعَ مَنْ يَدْعِي تَلَقَّى  
الْوَقْفِ مِنْ جِهَتِهِ اهـ الرَّابِعُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُطْلَبُ مِنْ طَرَفِ مُدْعِي التَّخْصِيسِ بِأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَهُمَا  
النَّاطِرَانِ وَالْقَوْلُ لِلدَّعِي التَّعْمِيمِ عَلَى الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَهُمَا الْمُدْعِيَانِ لِأَتَمَّهَا مُتَمَسِّكَانِ بِالْأَصْلِ  
وَهُوَ الْإِطْلَاقُ وَالتَّعْمِيمُ وَقَدْ صَرَّحَ فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ أَنَّ بَيِّنَةَ مُدْعِي التَّخْصِيسِ أَوْلَى مِنْ بَيِّنَةِ  
عَدَمِهِ وَصَرَّحَ فِي الدَّرَرِ أَنَّ بَيِّنَةَ مُدْعِي الْوَقْفِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ أَوْلَى كَمَا مَرَّ نَقْلُ عِبَارَتِهِ وَفِي الْحَاقِيَةِ  
رَجُلٌ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنَيْنِ وَفِي يَدِ أَحَدِهِمَا ضَيْعَةٌ يَدْعِي أَنَّهَا وَقْفٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ وَالْإِبْنُ الْآخَرُ  
يَقُولُ إِنَّهَا وَقْفٌ عَلَيْنَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي وَقَالَ غَيْرُهُ الْقَوْلُ قَوْلُ ذِي الْيَدِ وَالْأَوَّلُ  
أَصَحُّ اهـ.

وَفِي الذَّخِيرَةِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ لِأَنَّهُمَا تَصَادَقَا عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ أَبِيهِمَا فَلَا يَنْفَرِدُ أَحَدُهُمَا بِاسْتِحْقَاقِهِ إِلَّا بِحُجَّةٍ أَهْـ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ أَمْلَاكَهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيزَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصَبِيُّهُ لَوَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ فَنَصَبِيُّهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ ثُمَّ صَارَ نَصِيبُ وَلَدِ الْوَاقِفِ الشَّهَابِيِّ أَحْمَدُ أَرْبَعَةَ عَشَرَ قِيرَاطًا فَمَاتَ الشَّهَابِيُّ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ يُدْعَى عُمَرُ وَبَنَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا تُدْعَى بَزِيخَانُ وَالْأُخْرَى بِيزدانُ ثُمَّ مَاتَ عُمَرُ عَنْ ابْنَيْنِ أَحَدُهُمَا يُدْعَى عَلِيًّا وَالْأُخْرَى عَبْدُ الْقَادِرِ ثُمَّ مَاتَتْ بِيزدانُ عَنْ ابْنِ يُدْعَى مُحَمَّدًا وَبَنَتْ تُدْعَى سُنَيْتَةَ ثُمَّ مَاتَتْ بَزِيخَانُ عَنْ بِنْتٍ تُدْعَى فَاطِمَةَ ثُمَّ مَاتَتْ فَاطِمَةُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَالْمَوْجُودُ إِذْ ذَاكَ وَلَدًا خَالَتِهَا وَهِيَ مُحَمَّدٌ وَسُنَيْتَةُ وَابْنًا خَالَهَا وَهِيَ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الْقَادِرِ ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَالْمَوْجُودُ إِذْ ذَاكَ شَقِيقَتُهُ سُنَيْتَةُ وَابْنًا خَالِهِ وَهِيَ عَلِيٌّ وَعَبْدُ الْقَادِرِ ثُمَّ مَاتَ عَلِيٌّ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَالْمَوْجُودُ إِذْ ذَاكَ أَخُوهُ عَبْدُ الْقَادِرِ وَبَنَتْ عَمَّتِهِ سُنَيْتَةَ وَالْحَالُ أَنَّ بَعْضَ مَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّفِ يَنْتَسِبُ إِلَى الْوَاقِفِ بِأَبِيهِ وَأُمِّهِ وَهُوَ مُحَمَّدٌ وَأُخْتُهُ سُنَيْتَةُ وَبَعْضُ الْآخَرِ يَنْتَسِبُ بِأَبِيهِ فَقَطْ فَهَلْ يَكُونُ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْوَاقِفِ مِمَّنْ هُوَ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ أَقْرَبَ إِلَى الْوَاقِفِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ بِجِهَةِ أَبِيهِ فَقَطْ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ فَتُسْتَحَقُّ سُنَيْتَةُ بِمُفْرَدِهَا نَصِيبَ فَاطِمَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ الْمَذْكُورِينَ مُضَافًا إِلَى نَصِيبِهَا فِي الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ أَوْ لَا؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ يَكُونُ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْوَاقِفِ مِمَّنْ هُوَ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ بِجِهَةِ أَبِيهِ وَجِهَةِ أُمِّهِ مَعًا أَقْرَبَ إِلَى الْوَاقِفِ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ بِجِهَةِ أَبِيهِ فَقَطْ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ وَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ الْأَقْرَبِيَّةُ فِي الْقَرَابَةِ لَا فِي الطَّبَقَاتِ لِئَلَّا يُلْغَوْ شَرْطُهُ الْأَقْرَبِيَّةُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي الدَّرَجَةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاقِفِ فِي الطَّبَقَةِ سَوَاءٌ فَتُسْتَحَقُّ سُنَيْتَةُ بِمُفْرَدِهَا نَصِيبَ فَاطِمَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعَلِيٍّ الْمَذْكُورِينَ مُضَافًا إِلَى نَصِيبِهَا فِي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَتَبَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَفِيَ عَنْهُ أَعْنِي بِهِ الْمَرْحُومَ الْعَلَّامَةَ الْجَدَّ الْكَبِيرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ أَفندي الْعِمَادِيَّ وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُهُ.

(أقول) قَدْ سُئِلَ الْعَلَامَةُ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ عَنْ نَظِيرِ هَذَا السُّؤَالِ بِمَا شَرِطَتْ فِيهِ الْأَقْرَبِيَّةُ إِلَى الْوَاقِفِ لَا إِلَى الْمُتَوَقِّ فَحَكَى فِي تَقْدِيمِ ذِي جِهَتَيْنِ عَلَى ذِي جِهَةٍ أَقْوَالًا ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَتْ الْقَرَابَةُ إِلَى الْوَاقِفِ قَرَابَةُ الْوِلَادَةِ لَا قَرَابَةُ الْإِخْوَةِ الْمُتَفَرِّقِينَ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَرْجَحِيَّتُهُ هُوَ مُسَاوَاةُ الْجَمِيعِ مِمَّنْ يُدْلِي مِنْ قِبَلِ أَبَوَيْهِ أَوْ أَبِيهِ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ أَرْجَحِيَّةِ ذِي الْجِهَتَيْنِ عَلَى ذِي جِهَةٍ فِي ابْنِ هُوَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ وَآخَرَ مِنْ أَجْنَبِيِّ كَامِرَةٍ تَزَوَّجَتْ بِابْنِ عَمِّهَا وَلَهَا مِنْهُ ابْنٌ وَمِنْ أَجْنَبِيِّ ابْنِ آخَرَ وَوَقَفَتْ عَلَى الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبِ إِلَيْهَا مِنْ أَوْلَادِهَا وَنَسْلِهَا وَذَرِّيَّتِهَا تَرْجِيحُ أَحَدِ ابْنَيْهَا وَهُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ ابْنِ عَمِّهَا عَلَى الْآخَرِ وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا عَنْ أَغْرَاضِ الْوَاقِفِينَ وَأَمَّا مَنْ أَدْلَى بِالْأُمِّ فَقَطْ فِيهِ تَرَدُّدٌ وَلَوْ قَضَى الْقَاضِي بِهِ عَنْ اجْتِهَادٍ نَفَذَ قَضَاؤُهُ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ اجْتِهَادٍ وَمَوْضِعُ نَظَرٍ كَمَا قَدْ قَدَّرْتَهُ لَكَ أَهْ ثُمَّ أَفْتَى الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ كَذَلِكَ فِي مُحَلٍّ آخَرَ قَائِلًا لَكُمْ فِي الْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ سَوَاءً وَلَا يُنْظَرُ إِلَى قُوَّةِ الْقَرَابَةِ وَضَعْفِهَا إِذْ لَا نَظَرَ لَهَا فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَلَمْ يَقُلْ إِلَى الْمَيِّتِ فَقَدْ اعْتَبَرَ الْوَاقِفُ الْأَقْرَبِيَّةَ إِلَيْهِ لَا الْقُوَّةَ وَهَذَا بِمَا لَا يُشَكُّ فِيهِ إِلَخْ أَهـ.

لَكِنْ أَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ هَذَا ظَاهِرٌ لَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْوَاقِفُ الدَّرَجَةَ إِذْ مَعَ ذِكْرِهَا يُلْزَمُ إلْغَاءُ هَذَا الشَّرْطِ بِالْكَلِّيَّةِ إِذْ كُلُّ مَنْ فِي الدَّرَجَةِ مُسْتَوٍ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ فَيَتَرَجَّحُ مَا قَالَهُ جَدُّ الْمُؤَلَّفِ مِنَ الْمَصِيرِ إِلَى أَنْ يُرَادَ بِالْأَقْرَبِيَّةِ زِيَادَةُ الْقُوَّةِ فِي قَرَابَةِ الْوِلَادَةِ أَيْضًا كَمَا فِي قَرَابَةِ الْإِخْوَةِ لِأَنَّ إِعْمَالَ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إلْغَائِهِ لَكِنْ يَنْبَغِي تَخْصِيصُ ذَلِكَ بِمَا عَدَا الطَّبَقَةَ الْأُولَى مِنْ قَرَابَةِ الْوِلَادَةِ بِقَرِينَةٍ عَرَضِ الْوَاقِفِ وَإِنْ كَانَ وَفُوعُ ذَلِكَ فِي غَايَةِ النُّدْرَةِ وَبِهِ انْدَفَعَ الْإِلْزَامُ الْمَذْكُورُ بِابْنِ ذِي جِهَتَيْنِ هَذَا مَا ظَهَرَ لِفَهْمِي الْقَاصِرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ وَفَّقَ أَهْلِيَّ فِي كِتَابٍ وَفَّقِهِ الثَّابِتِ الْمَضْمُونِ شُرُوطًا مِنْهَا أَنْ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُتَوَقِّفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ نَصِيْبُهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ إِلَى مَنْ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ لِلْمُتَوَقِّفَاتِ رَجُلٌ مِنَ الْمُتَوَقِّفِ عَلَيْهِمْ اسْمُهُ إِبْرَاهِيمُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَهُ اسْتِحْقَاقٌ فِي الْوَقْفِ آلَ إِلَيْهِ عَنْ أُمِّهِ زَيْنِ الْمُتَوَفَّاةِ الْمُسْتَحَقَّةِ مِنَ الْوَقْفِ وَفِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُتَوَقِّفِ عَلَيْهِمْ مِنْ جُمَّلَتِهِمْ أَبُوهُ أَحْمَدُ بْنُ كَاتِبَةِ الْمُسْتَحَقَّةِ الْمُتَوَفَّاةِ عَنْهُ ثُمَّ مَاتَ أَحْمَدُ الْمَذْكُورُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَفِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورُونَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ أَوْلَادُ أَوْلَادِ خَالِ

وَحَالَهُ كَاتِبَةً أُمُّ أَحْمَدَ الْمَرْبُورِ وَالْبَعْضُ أَوْلَادُ أَوْلَادِ عَمِّ جَدِّهِ أَحْمَدَ الْمَرْبُورِ وَلِأَحْمَدَ الْمَرْبُورِ  
أَوْلَادُ أُخْتٍ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَنْزَلَ دَرَجَةً مِنْهُ مَاتَتْ أُمُّهُمْ عَنْهُمْ فِي حَيَاةِ أَحْمَدَ يَزْعُمُونَ أَنَّ  
نَصِيبَ أَحْمَدَ مِنْ رِنِجِ الْوَقْفِ يَعُودُ إِلَيْهِمْ لِأَقْرَبِيَّتِهِمْ لِأَحْمَدَ وَإِنْ كَانُوا أَنْزَلُوا دَرَجَةً مِنْهُ بِهَذِهِ  
الصُّورَةِ الْوَاقِفِ الْقَاضِي فَتَحَ الدِّينَ الْمَالِكِيَّ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُ إِبْرَاهِيمَ مِنْ رِنِجِ الْوَقْفِ لِأَبِيهِ  
أَحْمَدَ ثُمَّ تَعُودُ حِصَّةُ أَحْمَدَ مَعَ آلِ إِلَيْهِ مِنْ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورِ لِلْأَقْرَبِ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ وَهُمْ  
أَوْلَادُ أَوْلَادِ خَالٍ وَخَالَةِ كَاتِبَةِ أُمِّهِ دُونَ أَوْلَادِ أُخْتِهِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ الْمَذْكُورِينَ أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ عَمَلًا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ عَادَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي  
دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَّى فَقَدْ شَرَطَ  
الْأَقْرَبِيَّةَ بَعْدَ الْإِسْتِوَاءِ فِي الدَّرَجَةِ وَهُوَ تَمَامُ الشَّرْطِ الْمُقَيَّدِ بِالدَّرَجَةِ.

(أقول) وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ حَيْثُ شَرَطَ الْأَقْرَبِيَّةَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ وَوَجَدَ فِيهَا جَمَاعَةً بَعْضُهُمْ  
أَقْرَبُ لِلْمُتَوَفَّى مِنْ بَعْضٍ وَوَجَدَ أَيْضًا فِي أَنْزَلَ مِنْهَا مَنْ هُوَ أَقْرَبُ نَسَبًا لِلْمُتَوَفَّى مِنَ الْجَمِيعِ قُدِّمَ  
الْأَقْرَبُ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ وَإِنْ كَانَ الْأَنْزَلُ مِنْهُ أَقْرَبُ نَسَبًا لِئَلَّا يُلْغُو اشْتِرَاؤُ الدَّرَجَةِ وَالْوَاقِفُ  
قَدْ اعْتَبَرَ الْأَقْرَبِيَّةَ فِي أَهْلِ الدَّرَجَةِ لَا مُطْلَقًا وَسَيَأْتِي سُؤَالٌ فِي ذَلِكَ أَيْضًا قَالَ الْمُؤَلِّفُ ثُمَّ رَأَيْتُ  
بَعْدَ عِدَّةِ سِنِينَ جَوَابًا لِلشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْبَهْشِيِّ شَارِحِ الْمُتَتَمَّى مُوَافِقًا لِمَا ذَكَرْنَا  
صُورَتَهُ فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي  
طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ فَمَاتَ مُسْتَحِقٌّ يُدْعَى بِدَرِ الدِّينِ وَيَبْدَهُ ثُلُثٌ عَنْ  
غَيْرِ وَلَدٍ وَلَهُ بِنْتُ خَالٍ وَخَالَةٌ لِكُلِّ مِنْهُمَا ثُلُثٌ فَهَلْ تَنْتَقِلُ حِصَّتُهُ لِبِنْتِ الْخَالِ أَوْ لِلْخَالَةِ أَوْ لِهَما  
فَأَجَابَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَقَّهَ مَنْ أَرَادَ بِهِ خَيْرًا فِي دِينِهِ وَوَفَّقَهُ لِتَحْرِيرِ مَسَائِلِهِ  
وَبَرَاهِينِهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مُظْهِرِ الْحَقِّ بِلاَ خِلَافٍ فِي حِينِهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ  
مَيَّزُوا مِنْ غَثِّ الشَّيْءِ سَمِينَهُ صَلَاةً دَائِمَةً إِلَى يَوْمٍ ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينٌ﴾ [سورة المدثر  
آية ٣٨] وَبَعْدَ فَقْدِ اخْتِلَاقِ جَوَابًا مَنْ نَسَبَ إِلَى الْعِلْمِ نَفْسَهُ وَلَمْ يَخْشِ التَّجَرِّيَّ عَلَى النَّارِ حِينَ يَحِلُّ  
رَمْسُهُ فَكَتَبَ أَوَّلًا أَنَّهُ يَنْتَقِلُ مَا بِيَدِهِ لِحَالَتِهِ لِكُونِهَا أَقْرَبَ وَغَفَلَ عَنْ اعْتِبَارِ الدَّرَجَةِ وَالطَّبَقَةِ قَبْلَ  
الْأَقْرَبِيَّةِ وَهَذَا خَطَأٌ بَيِّنٌ لَا يَصْدُرُ مِثْلُهُ عَمَّنْ لَهُ أَدْنَى أَنْابِيَّةٍ وَلَوْ عَلِمَ شَرْعًا مَعْنَاهَا وَاشْتِقَاقَهَا  
لُغَةً وَمَبْنَاهَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ هَذَا الْغَلَطُ الْوَاضِحُ ثُمَّ نَادَى عَلَى نَفْسِهِ حَيْثُ إِنَّهُ كَتَبَ عَلَى سُؤَالٍ آخَرَ  
بِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِبِنْتِ الْخَالِ بِنْدَاءٍ فَاصِحٍ ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّهُ أَرَادَ الْجَمْعَ بَيْنَ الْجَوَابَيْنِ وَالتَّوْفِيقَ فَذَكَرَ أَشْيَاءَ

يُنْكِرُهَا مَنْ شَمَّ رَائِحَةَ التَّحْقِيقِ وَبَسَطُ الْكَلَامِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ يَمَّا لَا يَلِيقُ فَأَقُولُ الْحَقُّ فِي الْمَسْأَلَةِ  
وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ إِنْ أُريدَ بِالدرَجَةِ وَالطَّبَقَةِ الْمُسَاوَاةُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَهُوَ الرَّاجِعُ فَالْحِصَّةُ  
تَنْتَقِلُ لِبِنْتِ الْحَالِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ قَالَهُ فَقِيرُ ذِي اللَّطْفِ الْحَفِيَّ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ  
الْبَهْنَسِيُّ الْحَفِيَّ حَامِدًا مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا.

(أقول) وَوَجْهٌ مُوافَقَتِهِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ أَعْطَى الْحِصَّةَ لِبِنْتِ الْحَالِ لِكَوْنِهَا فِي  
الدرَجَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا أَحَدٌ فِي درَجَتِهَا وَلَمْ يُعْطِ الْحَالَةَ مَعَ أَنَّهَا أَقْرَبُ نَسَبًا لِلْمُتَوَقِّ لِأَنَّ  
الْوَاقِفَ اعْتَبَرَ الدرَجَةَ أَوَّلًا ثُمَّ الْأَقْرَبِيَّةَ فِيهَا وَالْحَالَةَ أَعْلَى درَجَةٍ فَلَا تُعْطَى وَإِنْ كَانَتْ أَقْرَبَ  
حَيْثُ وُجِدَ فِي الدرَجَةِ أَحَدٌ وَإِنْ انْفَرَدَ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ شَرَطَ الْوَاقِفُ الْإِنْتِقَالَ لِلْأَقْرَبِ مِنْ  
أَهْلِ الدرَجَةِ يُعْطَى لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ نَسَبًا فِيهَا سَوَاءٌ وَجِدَ مَعَهُ فِيهَا غَيْرُهُ أَوْ لَا وَسَوَاءٌ وَجِدَ مَنْ  
هُوَ أَقْرَبُ نَسَبًا مِنْهُ فِي غَيْرِهَا أَعْلَى مِنْهُ درَجَةً أَوْ أَنْزَلَ أَوْ لَا ثُمَّ تَفْسِيرُ الدرَجَةِ بِهَا ذِكْرُ لَا يُتَابَعِي مَا  
مَرَّ عَنْ فِتَاوَى جَدِّ الْمُؤَلِّفِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْعِدِ الْأَقْرَبِيَّةَ تَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَوَقِّ لَا إِلَى الْوَاقِفِ لِأَنَّ هَذَا  
فِي بَيَانِ مَعْنَى الدرَجَةِ وَالطَّبَقَةِ بِأَنَّهَا مُسَاوَاةُ الْمُتَوَقِّ فِي النَّسَبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَذَلِكَ فِي بَيَانِ الْمُرَادِ  
بِالْأَقْرَبِيَّةِ بَعْدَ تَحْقِيقِ الدرَجَةِ الْمَذْكُورَةِ فَصَارَ الْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي درَجَةِ الْمُتَوَقِّ جَمَاعَةٌ  
يُسَاوُونَهُ فِي النَّسَبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَقَدْ أَطْلَقَ الْوَاقِفُ الْأَقْرَبِيَّةَ يُقَدِّمُ مَنْ هُوَ لِأَجْمَاعَةِ الْمُسَاوِينَ لَهُ  
فِي الدرَجَةِ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ نَسَبًا وَرَحِمًا إِلَيْهِ لَا إِلَى الْوَاقِفِ.

(سئل) أَيْضًا عَنِ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مِنْ  
بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَسَمَائِهِمْ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدِثُهُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ عَلَى  
الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثَمٌ مِثْلُ ثُمَّ عَلَى  
أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ وَإِنْ سَفَلُوا بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ السُّفْلَى عَلَى أَنَّهُ مَنْ تُوَقِّ  
مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقِبٍ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ وَثَمٌ  
لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقِبٍ عَادَ مَا  
كَانَ جَارِيًا عَلَى الْمُتَوَقِّ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي درَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ  
الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ وَيَسْتَوِي فِيهِ الْأَخُ الشَّقِيقُ وَالْأَخُ لِأَبٍ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي درَجَةِ الْمُتَوَقِّ مَنْ  
يُسَاوِيهِ فَعَلَى أَقْرَبِ الْمَوْجُودِينَ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ ثُمَّ عَلَى وَلَدٍ مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ ثُمَّ عَلَى وَلَدٍ  
وَلَدِهِ ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِينَ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ بِمُوجِبِ

كِتَابِ وَفِيهِ الشَّرْعِيُّ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ وَأَوْلَادُهُ وَأَوْلَادُهُمْ وَأَنْحَصَرَ الْوَقْفُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِمْ فِي طَبَقَةٍ وَدَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ هِيَ الطَّبَقَةُ السَّادِسَةُ وَمَاتَ مِنْهُمْ مُسْتَحِقُّ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غَيْرٍ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَهُ نَصِيبٌ فِي رِيعِ الْوَقْفِ آلٌ إِلَيْهِ عَنْ أُمِّهِ زَيْنِ الْمَرْبُورَةِ وَأَقْرَبُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ الْمَرْبُورَةِ أَبُوهُ أَحْمَدُ بْنُ كَاتِبَةِ الْمُسْتَحَقَّةِ الْمُتَوَفَاةِ عَنْهُ وَفِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ هُوَ أَوْلَادُ عَمَّتِهِ مُسَاوُونَ لَهُ فِي الطَّبَقَةِ السَّابِعَةِ الَّتِي مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ فَلِمَنْ يَعُودُ نَصِيبُهُ فِي الْوَقْفِ الْإِلِيلِ إِلَيْهِ عَنْ أُمِّهِ زَيْنِ الْمَرْبُورَةِ؟

(الجواب): يَعُودُ نَصِيبُهُ مِنَ الْوَقْفِ الْإِلِيلِ إِلَيْهِ عَنْ أُمِّهِ زَيْنِ الْمَرْبُورَةِ لِأَبِيهِ الْمَرْبُورِ لِكَوْنِهِ أَقْرَبُ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ إِلَيْهِ عَمَلًا بِشَرْطِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ وَلَا يَعُودُ لِأَوْلَادِ عَمَّتِهِ الْمَذْكُورِينَ لِكَوْنِهِمْ فِي الدَّرَجَةِ السُّفْلَى عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْتَجِبُ السُّفْلَى وَبِقَوْلِهِ فِي ذَيْلِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِينَ وَقَدْ أَتَى الْمَرْحُومُ الْعَلَامَةُ الْعَمُّ مُحَمَّدٌ الْعِمَادِيُّ عَلَى سُؤَالٍ رُفِعَ إِلَيْهِ فِي رَجُلٍ لَهُ دَرَجَتَانِ دَرَجَةٌ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ وَدَرَجَةٌ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ بِمَا مُلْخَصُهُ أَنَّ مَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ يَعُودُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ وَمَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ فَلِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ مِنْ جِهَةِ أُمِّهِ وَقَدْ بَحَثَ فِي ذَلِكَ بَحْثًا مُفِيدًا فَقَالَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ النَّصِيبِينَ آلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةٍ وَلِكُلِّ مِنَ الْجِهَتَيْنِ دَرَجَةٌ وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ عَوْدَ نَصِيبٍ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فَيَصْدُقُ عَلَى أَهْلِ كُلِّ دَرَجَةٍ مِنَ الدَّرَجَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ أَنَّهُمْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّ لِاخْتِلَافِ جِهَةِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْأَصْلِ فَلَوْ أَعْطَيْنَا جَمِيعَ مَا آلَ إِلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ لِأَهْلِ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا دُونَ مَنْ كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ السُّفْلَى لَزِمَ تَخْصِصُ إِحْدَى الدَّرَجَتَيْنِ عَلَى أَهْلِ الدَّرَجَةِ الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ مُخْصَصٍ يَفْتَضِيهِ كَلَامُ الْوَاقِفِ.

وَإِهْمَالُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ صَرِيحُ كَلَامِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْعَمَلِ بِهِ وَإِعْمَالُ الْكَلَامِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهِ وَكَذَلِكَ لَوْ خَصَّصْنَا النَّصِيبَ بِأَهْلِ الدَّرَجَةِ السُّفْلَى وَيَلْزَمُ أَيْضًا جُزْأَانُ إِحْدَى الدَّرَجَتَيْنِ مِنَ الْإِعْطَاءِ مَعَ صَرِيحِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى الْإِعْطَاءِ وَمَتَى احْتَمَلَ اللَّفْظُ الْإِعْطَاءَ وَالْجُزْأَانُ يُقَدَّمُ الْإِعْطَاءُ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى كَلَامِ الْوَاقِفِينَ فَكَيْفَ مَعَ عَدَمِ احْتِمَالِ اللَّفْظِ لِلْجُزْأَانِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَوْ قُلْنَا بِاسْتِحْقَاقِ جَمِيعِ أَهْلِ الدَّرَجَتَيْنِ لِلنَّصِيبِ الْمَذْكُورِ يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ اشْتِرَاكُ



إحْدَى الدَّرَجَتَيْنِ بِنَصِيبِ الْأُخْرَى مِنْ غَيْرِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ صَرِيحُ كَلَامِ الْوَاقِفِ مَعَ إِمْكَانِ إِعْمَالِهِ فِي عَوْدِ نَصِيبِ أَهْلِ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا لِمَنْ كَانَ مُسَاوِيًا لِلْمُتَوَقِّ فِيهَا وَكَذَلِكَ فِي أَهْلِ السُّفْلَى وَالْإِعْمَالِ أَوْلَى مِنَ الْإِهْمَالِ فَمَا آلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا يَعُودُ لِمَنْ كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ وَمَا آلَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الدَّرَجَةِ السُّفْلَى يَعُودُ أَيْضًا لِمَنْ كَانَ مُسَاوِيًا لَهُ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ أَقُولُ لِقَائِلِ أَنْ يَقُولَ نَخْتَارُ الشَّقَّ الثَّانِي وَهُوَ اسْتِحْقَاقُ جَمِيعِ أَهْلِ الدَّرَجَتَيْنِ لِأَنَّ لَفْظَ الدَّرَجَةِ جِنْسٌ يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ مِنَ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى حَقِيقَةً وَلِأَنَّ الْمُضَافَ يَعْصِمُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(١)</sup> أَيِ كُلِّ أَمْرِ لِلَّهِ تَعَالَى.

وَقَرَعُوا عَلَيْهِ مَا لَوْ أَوْصَى لَوْلَدَ زَيْدٍ أَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِ زَيْدٍ وَلَهُ أَوْلَادُ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ كَانَ لِلْكُلِّ وَتَمَامُهُ فِي أَوَاخِرِ الْأَشْبَاهِ قُبِيلَ الدُّعَاءِ بَرَفْعِ الطَّاعُونَ فَكَذَا يَعْصِمُ فِي مَسْأَلَتِنَا وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ مَا يُخَصُّ إِحْدَاهُمَا حَيْثُ وَجِدْنَا وَلَا مَا يَمْنَعُ إِرَادَتَهُمَا مَعَ لَا لُغَةً وَلَا اضْطِرَّاحًا وَلَا مَا يَقْتَضِي تَخْصِصَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا بِبَعْضِ مَا فِي يَدِ الْمُتَوَقِّ وَلَفْظُ مَا مِنْ أَدَوَاتِ الْعُمُومِ فَقَوْلُ الْوَاقِفِ وَمَا كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ أَوْ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ يَنْتَقِلُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ يَشْمَلُ جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ فَيَعُودُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ سَوَاءً كَانَتْ الدَّرَجَةُ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ وَتَخْصِصُ بَعْضُهَا بِبَعْضِهِ تَخْصِصٌ بِلَا مُحْصَصٍ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الَّذِي آلَ إِلَى الْمُتَوَقِّ مِنْ جِهَةِ دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ وَقُلْنَا إِنَّ ذَلِكَ الَّذِي آلَ إِلَيْهِ يَنْتَقِلُ بَعْدَ مَوْتِهِ إِلَى أَهْلِ تِلْكَ الدَّرَجَةِ فَقَطْ يَلْزَمُ عَلَيْهِ تَرْجِيحُ تِلْكَ الدَّرَجَةِ عَلَى الْأُخْرَى بِلَا مُرْجِّحٍ، وَحَرْمَانُ بَعْضِ الدَّرَجَاتِ وَإِهْمَالُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْوَاقِفِ مِنْ إِبْطَالِ الدَّرَجَةِ وَعَدَمُ حَرْمَانِ أَهْلِهَا وَالْإِعْمَالِ أَوْلَى مِنَ الْإِهْمَالِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ اشْتِرَاكُ إِحْدَى الدَّرَجَتَيْنِ بِنَصِيبِ الْأُخْرَى، فَإِنَّمَا يَرِدُ لَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ مِنْ إِحْدَى الدَّرَجَتَيْنِ هُوَ نَصِيبُهَا وَلَيْسَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ بَعْدَ انْتِقَالِهِ صَارَ نَصِيبُهُ لَا نَصِيبُهَا وَلَا يَلْزَمُ مِنْ انْتِقَالِهِ إِلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الدَّرَجَةِ عَوْدُهُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ كَوْنِهِ نَصِيبُهَا بَعْدَ صِرُورَتِهِ نَصِيبُهُ وَلَوْ بَقِيَ نَصِيبُهَا بَعْدَ انْتِقَالِهِ إِلَيْهِ لَزِمَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ وَلَمْ يُوْجَدْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الدَّرَجَةِ أَحَدٌ أَنْ لَا يُعْطَى لِأَهْلِ دَرَجَتِهِ الْأُخْرَى فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ إِهْمَالُ كَلَامِ الْوَاقِفِ

(١) أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار حديث رقم: ٣، وأخرجه البخاري في رفع اليدين في الصلاة

حديث رقم: ٢٩، وأخرجه ابن حزم الظاهري في المحلى بالآثار حديث رقم: ١٠٢٣.

بِالْكُلِّيَّةِ وَيَلْزَمُ عَلَيْهِ أَشْيَاءُ أُخَرُ تَظْهَرُ لِمَنْ تَدَبَّرَ نَعَمْ إِذَا رَتَّبَ الْوَاقِفُ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ وَشَرَطَ حَجَبَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لِلطَّبَقَةِ السُّفْلَى فَحِينَئِذٍ يُقَالُ بِاخْتِصَاصِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا مِنْ طَبَقَتِي الْمُتَوَقَّى بِمَا فِي يَدِهِ كُلِّهِ مِنْ أَيِّ طَبَقَةٍ كَانَ ذَلِكَ مُنْتَقِلًا إِلَيْهِ عَمَلًا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يُمَكِّنُ الْعَمَلُ بِشَرَطِهِ تَرْتِيبَ الطَّبَقَاتِ وَبِشَرَطِهِ انْتِقَالَ نَصِيبٍ مَنْ مَاتَ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَإِنْ كَانَ الشَّرْطُ الثَّانِي نَاسِخًا لِعُمُومِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِ هَذِهِ الصُّورَةِ كَمَا إِذَا كَانَ لِلْمُتَوَقَّى دَرَجَةٌ وَاحِدَةٌ وَفَوْقَهُ دَرَجَةٌ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فِي مَسْأَلَةٍ مَنْ لَهُ دَرَجَتَانِ مُتَفَاوِتَتَانِ وَمَاتَ لَا عَنْ وَلَدٍ مَعَ شَرَطِ الْوَاقِفِ عَوْدَ نَصِيبِهِ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ أَنَّهُ يَعُودُ إِلَى كُلِّ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ سَوَاءً كَانَ نَصِيبُهُ أَصْلِيًّا أَوْ آثِلًا إِلَيْهِ مِنْ إِحْدَى الدَّرَجَتَيْنِ أَوْ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا لِعَدَمِ التَّرْجِيحِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ مُرْتَبًّا بِشَيْءٍ مَشْرُوطًا فِيهِ حَجَبُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لِلْسُّفْلَى فَحِينَئِذٍ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ لِلْعُلْيَا مِنْ دَرَجَتِهِ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا فَيُدْفَعُ نَصِيبُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ أَحْمَدَ لِكُونِهِ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ يَعُودُ نِصْفُهُ عَلَى ابْنَتِهِ وَأُخْتِهِ وَالنِّصْفُ الثَّانِي عَلَى فُقَرَاءِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ الْمُقِيمِينَ بِدِمَشْقَ الْمَنْسُوبِينَ بِالتَّلَمَذَةِ لَهُ وَهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ وَعَدَدُهُمْ ثَمَنٌ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَمَاتَ ثُمَّ غَابَ وَاحِدٌ مِنَ الْفُقَرَاءِ الْمَذْكُورِينَ عَنْ دِمَشْقَ وَأَعْمَاهَا إِلَى بَلَدَةٍ بَعِيدَةٍ وَلَيْسَ لَهُ بِدِمَشْقَ زَوْجَةٌ وَلَا بَيْتٌ وَلَا تَعْلُقٌ أَصْلًا وَلَهُ بِنْتُ تَطَالِبُ الْمُتَوَلَّى بِنَصِيبِ أَبِيهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفًا عَلَى تَلَامِذَتِهِ وَنَصَّ عَلَيْهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَهُمْ مَعْلُومُونَ وَمَاتَ فَادَّعَتْ امْرَأَةٌ أَنَّهُمَا مِنْ تَلَامِذَةِ زَيْدٍ وَطَلَبَتْ حِصَّةً مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِكِنَّهَا لَيْسَتْ مِنَ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِمْ فَهَلْ لَا تَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِ زَيْدٍ وَهُمْ فُلَانٌ وَفُلَانٌ وَعَدَّ خَمْسَةً لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سَائِرُ أَوْلَادِهِ وَمَنْ يَخْدُثُ لَهُ فَهُوَ كَمَا تَرَى قَدْ نَفَى الدُّخُولَ بِالتَّعْيِينِ وَالْعَدَّ كَذَا فِي أَوَاخِرِ وَقْفِ الْخَيْرِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الْمُؤْجُودِينَ وَسَمَاهُمْ ثُمَّ

عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَاهُمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِينَ أَعْلَاهُ وَمَاتَ وَتَصَرَّفَ الْمُؤَوَّفُ عَلَيْهِمْ بَعْدَهُ عَلَى وَفْقِ شَرْطِهِ مِنْ حَجَبِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لِلسُّفْلَى مِنْ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ فَهَلْ يُعْمَلُ بِذَلِكَ فَلَا يُعْطَى لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى شَيْءٌ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنَ الْعُلْيَا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَفْقِ أَهْلِي مُرْتَبٍ بِشُمِّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَمِنْ شُرُوطِهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا عَقَبٍ فَصِيبُهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرُبَ إِلَيْهِ ثُمَّ مَاتَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَيْسَ فِي طَبَقَتِهَا وَلَا فِي الطَّبَقَةِ الَّتِي فَوْقَهَا أَحَدٌ وَفِي الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِي طَبَقَتَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لَيْسَ مِنْهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا مِنْ ابْنِ أُخِيهَا وَبِنْتِ أُخْتِهَا لِأَيِّهَا فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُ الْمَرْأَةِ إِلَيْهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَفْقِ أَنْشَأَهُ وَاقْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى بَنَاتِهِ لِصُلْبِهِ الْأَرْبَعِ وَعَلَى أَوْلَادِ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ جَمِيعًا عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَعَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثُمَّ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ رَجَعَ نَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ رَجَعَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنِ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِمْ الْمَذْكُورِينَ ثُمَّ مَاتُوا عَنْ أَوْلَادٍ ثُمَّ مَاتَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الذَّرِّيَّةِ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَمْ يَبْقَ حِينَ مَوْتِهَا فِي دَرَجَتِهَا أَحَدٌ وَلَمْ يَبْقَ مِنَ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِمْ سِوَى جَمَاعَةٍ فِي الدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي دَرَجَتَهَا النَّازِلَةَ مِنْهَا الَّتِي هِيَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَهُمْ أَوْلَادُ أُخْتِهَا وَأَوْلَادُ أَوْلَادِ بَنَتِي عَمَّةِ أَبِيهَا فَلِمَنْ يَرْجِعُ نَصِيبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ؟

(الجواب): حَيْثُ جَعَلَ الْوَاقِفُ الْمَذْكُورُ أَوْلَادَ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ فِي دَرَجَةِ أَوْلَادِهِ وَطَبَقَتِهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ وَرَتَّبَ الطَّبَقَاتِ بِشُمِّ وَجَعَلَ نَصِيبَ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ وَلَمْ يَكُنْ فِي طَبَقَةِ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ أَحَدٌ فَيَرْجِعُ نَصِيبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ لِلدَّرَجَةِ الَّتِي تَلِي دَرَجَتَهَا النَّازِلَةَ مِنْهَا الَّتِي هِيَ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَهُمْ أَوْلَادُ أُخْتِهَا وَأَوْلَادُ أَوْلَادِ بَنَتِي عَمَّةِ أَبِيهَا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(أقول) فِي كَوْنِهِ يَعُودُ إِلَى أَعْلَى الدَّرَجَاتِ فَقَطُّ كَلَامٌ سَتَعْرِفُهُ وَقَدْ تَبَّهَ الْمُؤَلَّفُ بِقَوْلِهِ حَيْثُ جَعَلَ الْوَقْفَ إِنْخَ عَلَى أَنَّ أَوْلَادَ أَوْلَادِ بَنَتِي عَمَّةٍ أَبِيهَا فِي دَرَجَةِ أَوْلَادِ أُخْتِهَا وَإِنْ كَانُوا مِنْ ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ الْوَقْفِ وَفِي ذَلِكَ تَنْبِيهُ عَلَى دَفْعِ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ النَّاسِ فِي زَمَانِنَا مِنْ مُدَّةِ سِنِينَ حَيْثُ زَعَمَ فِي تَظْهِيرِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ أَنَّ أَوْلَادَ ابْنِ الْوَقْفِ أَنْزَلُ دَرَجَةٍ مِنْ أَوْلَادِ الْوَقْفِ وَكَذَا أَوْلَادُ أَوْلَادِ ابْنِ الْوَقْفِ أَنْزَلُ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِ الْوَقْفِ وَهَكَذَا حَتَّى إِنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَقْفِ أَوْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ فَنَصَبِيهِ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْهُمْ وَلَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ ابْنِ الْوَقْفِ أَوْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ لِزَعْمِهِ أَنَّهُمْ أَنْزَلُ طَبَقَةً بِاعْتِبَارِ أَبِيهِمْ وَلَا شُبْهَةً فِي أَنَّهُ زَعَمَ فَاسِدٌ مَنْشُؤُهُ اشْتِبَاهُ الطَّبَقَةِ النَّسَبِيَّةِ بِالطَّبَقَةِ الْإِسْتِحْقَاقِيَّةِ فَإِنَّ أَوْلَادَ ابْنِهِ مِنْ حَيْثُ النَّسَبُ أَنْزَلُ طَبَقَةً مِنْ أَوْلَادِهِ وَلَكِنَّ الْوَقْفَ قَدْ جَعَلَهُمْ فِي طَبَقَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِحْقَاقُ ثُمَّ رَتَّبَ كَذَلِكَ فِي أَوْلَادِهِمْ أَوْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَّامَةِ ابْنِ الشَّلْبِيِّ عَنِ الْمُحَقِّقِ ابْنِ الْغَرَسِ صَاحِبِ الْفَوَاكِهِ الْبَذَرِيَّةِ الْمُعْتَبَرِ طَبَقَاتُ الْإِسْتِحْقَاقِ الْجُعْلِيَّةِ لَا طَبَقَاتُ الْإِرْثِ النَّسَبِيَّةِ وَرُبَّمَا كَانَ الْأَقْرَبُ طَبَقَةً أَبْعَدُ نَسَبًا. وَالْمَرْقُ ظَاهِرٌ بَيْنَ قَوْلِنَا هَذَا أَقْرَبُ طَبَقَةً وَهَذَا أَقْرَبُ نَسَبًا وَإِذَا وَقَعَ تَطْبِيقُ الْوَقْفِ وَتَرْتِيبُهُ فِي أَهْلِ نَسَبٍ وَاحِدٍ لَا يَكُونُ مَنَاطُ الْإِسْتِحْقَاقِ إِلَّا ذَلِكَ التَّرْتِيبُ وَالتَّطْبِيقُ دُونَ الْأَنْسَابِ وَطَبَقَاتِهَا هِيَ فَرَحَمَةُ اللَّهِ مَا أَجْزَلَ عِبَارَتُهُ هِيَ مَا فِي فَتَاوَى الشَّهَابِ ابْنِ الشَّلْبِيِّ ثُمَّ لَيْتَ شِعْرِي مَا يَقُولُ هَذَا الزَّاعِمُ فِيمَا لَوْ وَقَفَ الْوَقْفُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَعَلَى رَجُلٍ آخَرَ أَجْنَبِيٍّ أَدْخَلَهُ مَعَهُمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ أَمَا يُضْطَرُّ إِلَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ الْأَجْنَبِيَّ فِي دَرَجَةِ أَوْلَادِ الْوَقْفِ وَأَوْلَادِ الْأَجْنَبِيِّ فِي دَرَجَةِ أَوْلَادِ أَوْلَادِ الْوَقْفِ نَظَرًا إِلَى الطَّبَقَاتِ الْإِسْتِحْقَاقِيَّةِ الْجُعْلِيَّةِ الَّتِي جَعَلَهَا الْوَقْفُ وَلَوْ كَانَ لِمُعْتَبَرِ الطَّبَقَاتِ النَّسَبِيَّةِ لَزِمَ إِخْرَاجُ ذَلِكَ الْأَجْنَبِيِّ وَأَوْلَادِهِ مِنَ الْوَقْفِ أَصْلًا فَهَلْ هَذَا الْإِعْتَادُ ظَاهِرٌ وَقَدْ عُقِدَ لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَجْلِسٌ حَافِلٌ مِنْ أَعْيَانِ الْأَفَاضِلِ وَاجْتَمَعَ رَأْيُ الْجَمِيعِ عَلَى خِلَافِ مَا زَعَمَهُ ذَلِكَ الزَّاعِمُ وَبَقِيَ هُوَ مُنْفَرِدًا فِي غَلَطِهِ وَلَمْ يَزَلْ إِلَى الْآنَ زَائِدًا فِي شَطَطِهِ نَعُودُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ مُنَجِّزًا عَلَى وَلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى بَنَتِهِ رِضَا مَا دَامَتْ حَيَّةً بِلَا رَوْحٍ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَإِذَا تَزَوَّجَتْ سَقَطَ حَقُّهَا وَإِذَا تَأَيَّمَتْ عَادَ حَقُّهَا وَلَيْسَ لِأَوْلَادِهَا فِي الْوَقْفِ حَقٌّ مُطْلَقًا ثُمَّ مِنْ بَعْدِ وَلَدِهِ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ

وَسَلِّهِمْ وَعَقِبِهِمْ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَطَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُؤَقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ كَانَ نَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ كَانَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ فَإِذَا انْقَرَضَ الْمُؤَقُوفُ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقِبٌ كَانَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى أَقْرَبِ عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَشْرُوحِ فَإِذَا انْقَرَضَتْ عَصَبَاتُ الْوَاقِفِ وَخَلَّتِ الْأَرْضُ مِنْهُمْ كَانَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى مَصَالِحِ الْحَرَمِ الشَّرِيفِ فَمَاتَ إِبْرَاهِيمُ عَنْ ابْنِهِ أَحْمَدُ ثُمَّ مَاتَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ ثُمَّ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ وَلَمْ يُعْقَبْ فَهَلْ يُوُولُ الْوَقْفُ إِلَى عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ؟

(الجواب): لَا يُوُولُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ لِعَصَبَاتِ الْوَاقِفِ لِأَنَّ الْوَاقِفَ شَرَطَ عَوْدَهُ لِعَصَبَاتِهِ بَعْدَ انْقِرَاضِ الْمُؤَقُوفِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَنْقَرِضُوا مَعَ وُجُودِ رِضَا الْمَذْكُورَةِ وَشَرَطَ فِي نَصِيبِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ عَوْدَهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى فَيَكُونُ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ فَلَا يُوُولُ لِلْعَصَبَاتِ لِعَدَمِ انْقِرَاضِ الْمُؤَقُوفِ عَلَيْهِمْ وَلَا لِرِضَا لِكُونِهَا لَيْسَتْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى بَلْ يُوُولُ لِلْفُقَرَاءِ فَتَأْخُذُ رِضَا حِصَّتِهَا وَهِيَ الثُّلُثُ مُدَّةَ حَيَاتِهَا وَمِنْ بَعْدِهَا لِأَوْلَادِهَا لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ الْخُ شَرَطَ مُتَأَخِّرُ نَاسِخٍ لِلأَوَّلِ وَالثُّلَاثِ لِلْفُقَرَاءِ كَمَا ذَكَرَ إِلَى انْقِرَاضِ رِضَا وَذُرِّيَّتِهَا فَيُوُولُ الْوَقْفُ جَمِيعًا إِلَى عَصَبَاتِ الْوَاقِفِ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ وَلَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِي هَذَيْنِ فَإِذَا انْقَرَضَتْ فَعَلَى أَوْلَادِهِمَا أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا إِذَا انْقَرَضَ أَحَدُ الْوَلَدَيْنِ وَخَلَفَ وَلَدًا يُصَرَّفُ نِصْفُ الْعَلَّةِ إِلَى الْبَاقِي، وَالنِّصْفُ الْآخَرُ إِلَى الْفُقَرَاءِ بَحْرٌ وَنَحْوُهُ فِي الْحَايَةِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْبَزَائِيَةِ وَالتَّارِخِيَّةِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَاثُوتِيُّ وَالْعَلَامَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا إِذَا كَانَ رِضَا غَيْرِ فَقِيرَةٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فَقِيرَةٌ فَيُصَرَّفُ إِلَيْهَا حِصَّةُ الْمُتَوَفَّى أَيْضًا مَعَ حِصَّتِهَا لِأَنَّهَا بِنْتُ الْوَاقِفِ وَذُرِّيَّةُ الْوَاقِفِ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِمْ مِنْ حَيْثُ الْفَقْرُ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ لَا مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِحْقَاقُ وَبِاللَّهِ تَعَالَى التَّوْفِيقُ.

(أقول) وَقَوْلُهُ وَمِنْ بَعْدِهَا لِأَوْلَادِهَا الْخُ أَفْتَى بِمِثْلِهِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ حَيْثُ أُعْطِيَ أَوْلَادُ بِنْتٍ فِي وَقْفٍ مَشْرُوطٍ فِيهِ إِعْطَاءُ أَوْلَادِ الظُّهُورِ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قُلْتَ مَا تَفْعَلُ فِي قَوْلِهِ أَوْلَادُ الظُّهُورِ مِنْهُمْ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ قُلْتَ قَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا شَرَطَ شَرْطَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ يُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ الْخُ مُتَأَخِّرُ فَتَأَمَّلْ هَذَا مَا ظَهَرَ لِفَهْمِي الْقَاصِرِ وَمَنْ ظَهَرَ لَهُ خِلَافُ ذَلِكَ فَلْيَعُدَّهُ وَلَهُ الْأَجْرُ الْوَافِرُ وَمَا أَبْرَزْتَ هَذَا

الْجَوَابَ إِلَّا بَعْدَ النَّظَرِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَالْأَخْذِ الْمَذْكُورِ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ يُفْهَمُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ  
 اهـ كَلَامُهُ وَأَقُولُ أَيْضًا الْعَمَلُ بِالْمُتَأَخَّرِ مِنَ الشَّرْطَيْنِ الْمُتَعَارِضَيْنِ إِنَّمَا هُوَ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنِ الْعَمَلُ  
 بِهِمَا مَعًا وَهُوَ مَسْأَلَتُنَا مُمَكِّنٌ بِأَنْ يُصَرَّفَ الشَّرْطُ الْمُتَأَخَّرُ وَهُوَ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُوقُوفِ  
 عَلَيْهِمْ إِنْخَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ دُونَ بِنْتِ الْوَاقِفِ وَهُوَ رِضَا الْمَذْكُورَةِ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ  
 صَرِيحُ كَلَامِ الْوَاقِفِ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ لِأَوْلَادِهَا فِي الْوَقْفِ حَقٌّ مُطْلَقًا فَهَذَا قَرِينَةٌ وَاضِحَةٌ عَلَى  
 تَخْصِصِ شَرْطِهِ الْعَامِّ الْمُتَأَخَّرِ بِعَوْدِهِ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَنَسْلِهِ دُونَهَا وَحِينَئِذٍ فَلَا تَعَارُضَ بَلْ فِيهِ  
 الْعَمَلُ بِغَرَضِ الْوَاقِفِ الَّذِي هُوَ صَرِيحٌ فِي كَلَامِهِ وَقَدْ قَالَ فِي الْخَيْرِيَّةِ قَدْ صَرَّحُوا بِوُجُوبِ  
 مُرَاعَاةِ غَرَضِهِ حَتَّى نَصَّ الْأَصُولِيُّونَ أَنَّ الْغَرَضَ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ وَانْظُرْ أَيْضًا مَا  
 يَأْتِي فِي الصَّفْحَةِ الثَّانِيَةِ.

(سئل) فِي وَاقِفَةٍ أَنْشَأَتْ وَقَفَهَا عَلَى نَفْسِهَا أَيَّامَ حَيَاتِهَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا عَلَى زَوْجِهَا فَلَانَ ثُمَّ  
 عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ أَبَدًا مَا  
 تَنَاسَلُوا وَدَائِمًا مَا بَقُوا عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَمَاتَتِ الْوَاقِفَةُ وَآلَ الْوَقْفُ إِلَى زَوْجِهَا ثُمَّ مَاتَ  
 زَوْجُهَا عَنْ ابْنَيْنِ وَبِنْتٍ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ الْإِبْنِ الثَّانِي  
 وَعَنْ أَوْلَادٍ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُهَا إِلَى شَقِيقَتِهَا أَمْ إِلَى أَوْلَادِهَا؟

(الجواب): حَيْثُ رَتَّبَ الْوَاقِفُ بِثَمِّ فِعْعُودِ نَصِيبِهَا إِلَى شَقِيقَتِهَا وَلَا يَعُودُ لِأَوْلَادِهَا مَا دَامَ  
 شَقِيقَتُهَا مَوْجُودًا قَالَ الْإِمَامُ الْحَصَّافُ فِي بَابِ الرَّجُلِ يَجْعَلُ أَرْضَهُ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ  
 عَلَى ذُرِّيَّةِ زَيْدٍ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ قَالَ الْوَقْفُ جَائِزٌ وَيَكُونُ لِذُرِّيَّةِ زَيْدٍ  
 مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ فَإِذَا انْقَرَضُوا كَانَتْ لِلْمَسَاكِينِ اهـ وَنُقِلَ فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَاقِفِ عَلَى  
 الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ وَلَوْ ذَكَرَ الْبُطُونُ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ قَالَ عَلَى الْأَقْرَبِ فَلِأَقْرَبٍ أَوْ قَالَ عَلَى  
 وَلَدِي ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِي ثُمَّ وَثَّمْ أَوْ قَالَ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ يَبْدَأُ بِأَبَا بَدَأَ بِهِ الْوَاقِفُ وَلَا يَكُونُ لِلْبَطْنِ  
 الْأَسْفَلِ شَيْءٌ مَا بَقِيَ مِنَ الْأَعْلَى أَحَدًا اهـ.

وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ وَالْخُلَاصَةِ وَالْبَزَائِيَّةِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

(أقول) وَهَذَا حَيْثُ لَمْ يَجْعَلِ الْوَاقِفُ نَصِيبَ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ لَوَلَدِهِ فَإِنْ شَرَطَ ذَلِكَ أَخَذَ  
 الْوَلَدُ نَصِيبَ أَبِيهِ مَعَ أَهْلِ طَبَقَةِ أَبِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

(سئل) مِنْ قَاضِي الشَّامِ سَنَةِ ١١٤٩ عَمَّنْ وَقَفَ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدِهِ

الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ بِمُفْرَدِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ نَظِيرُ ذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أُنْسَالِهِ وَأَعْقَابِهِ شَبَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ أَوْ نَسْلِ أَوْ عَقَبٍ عَادَ نَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلِ مِنْهُ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقَبٍ عَادَ نَصِيْبُهُ مِنْ ذَلِكَ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْتَرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ إِلَخَ وَبَعْدَ انْقِرَاضِ ذُرِّيَّةِ وَلَدِهِ الْمَرْبُورِ يَعُودُ ذَلِكَ وَفَقًا شَرْعِيًّا عَلَى مَنْ يُوْجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ الذُّكُورِ أَيْضًا دُونَ الْإِنَاثِ وَالْحُكْمُ فِيهِمْ كَالْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ وَلَدِ الْوَاقِفِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ فَعَلَى جِهَةِ بَرٍّ عَيْنِهَا ثُمَّ مَاتَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ثَلَاثِ بَنَاتٍ هُنَّ أَوْلَادُ ذُكُورٍ فَلِمَنْ يَعُودُ رِيعُ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ.

(الجواب): الَّذِي ظَهَرَ لَنَا فِي هَذَا الشَّرْطِ أَنَّهُ يَعُودُ لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ وَأَمَّا قَوْلُ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِلَخَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ لِأَوْلَادِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الذُّكُورِ وَأَمَّا الْبَنَاتُ فَإِنَّهُنَّ خَرَجْنَ بِصَرِيحِ كَلَامِهِ كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ بِإِمْعَانِ النَّظَرِ وَبِإِلَهِ سُبْحَانَهُ التَّوْفِيقُ.

(أقول) يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى أَنَّ إِلَخَ لَوْ عَادَ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَأَوْلَادِهِ لَكَانَ رِيعُ الْوَقْفِ لِبَنَاتِهِ الْمَذْكُورَاتِ دُونَ أَوْلَادِهِنَّ الذُّكُورِ مَعَ أَنَّ الْبَنَاتِ خَارِجَاتٌ فِي صَدْرِ كَلَامِ الْوَاقِفِ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا أَقْتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ نَفْسُهُ فِي مَسْأَلَةِ رَضَى الْمُتَقَدِّمَةِ قَبْلَ وَرَقَةٍ حَيْثُ جَعَلَ الْمُتَأَخَّرَ نَاسِخًا لِلْأَوَّلِ مَعَ تَصْرِيحِ الْوَاقِفِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِأَوْلَادِهَا فِي الْوَقْفِ حَقٌّ مُطْلَقًا لَكِنَّمَا مُؤَيَّدٌ لِمَا قُلْنَا هُنَاكَ وَالظَّاهِرُ انْتِقَالُ الرِّيعِ إِلَى أَوْلَادِ الْبَنَاتِ الْمَذْكُورِينَ دُونَهُنَّ كَمَا ذَكَرَ وَإِنْ عَادَ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ إِلَخَ إِلَى عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَيْضًا لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْإِنَاثِ فِي وَقْفِهِ حَقًّا مُطْلَقًا فِي جَمِيعِ الطَّبَقَاتِ حَيْثُ قَيَّدَ بِالذُّكُورِ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى ثُمَّ قَيَّدَ أَيْضًا بِهِ فِيمَا بَعْدَهَا بِقَوْلِهِ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ نَظِيرُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ شَبَهُ ذَلِكَ ثُمَّ قَيَّدَ بِهِ بَعْدَهُ أَيْضًا فِي الشُّرُوطِ فَلَا شَيْءَ لِبَنَاتِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بَعْدَ مَوْتِهِ نَعَمْ يَتَقَبَّلُ لِأَوْلَادِهِنَّ الذُّكُورِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْوَاقِفِ وَبَعْدَ انْقِرَاضِ ذُرِّيَّةِ وَلَدِهِ عَلَى مَنْ يُوْجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ الذُّكُورِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِي وَقْفٍ عَلَى الذَّرِّيَّةِ مِنْ شُرُوطِهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ عَادَ نَصِيْبُهُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ الْمُتَنَازِلِينَ لِرَبِيعِهِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَلَا اقْتَرَبُ إِلَى

الْمُتَوَقِّ قَمَاتٍ امْرَأَةً مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهَا سِوَى أَوْلَادِ ابْنِ خَالَةِ أُمِّهَا الْمُتَنَاولِينَ وَلَهَا أَوْلَادٌ أُخْتٌ مُتَنَاولُونَ أَنْزَلَ مِنْهَا بِدَرَجَةٍ فَلِمَنْ يَعُودُ نَصِيبُ الْمَرْأَةِ الْمُتَوَفَّاءِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): يَعُودُ نَصِيبُهَا إِلَى أَوْلَادِ ابْنِ خَالَةِ أُمِّهَا الْمُتَنَاولِينَ الْمَرْقُومِينَ لِكُونِهِمْ فِي دَرَجَتِهَا وَمِنْ ذَوِي طَبَقَتِهَا وَلَيْسَ فِي الدَّرَجَةِ غَيْرُهُمْ ذُونَ أَوْلَادِ أُخْتِهَا الْمُتَنَاولِينَ وَإِنْ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَيْهَا عَمَلًا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُ الْوَاقِفِ فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ الْأَقْرَبِيَّةَ الْمُقَيَّدَةَ بِالدَّرَجَةِ وَالطَّبَقَةَ لَا مُطْلَقَ الْقَرَابَةِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

كَتَبَهُ مُحَمَّدُ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقَ وَالشَّامَ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى حَيْثُ شَرَطَ نَصِيبَ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ مَعَ قَيْدِ الْأَقْرَبِيَّةِ وَقَدْ عَلِمَ تَسَاوِي أَوْلَادِ ابْنِ خَالَةِ أُمِّهَا فِي الْقُرْبِ وَالدَّرَجَةِ يَعُودُ نَصِيبُهَا إِلَيْهِمْ وَالحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ حَامِدُ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقَ الشَّامَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ وَقَفَ فِي كِتَابٍ وَقَفِهِمْ شُرُوطًا مِنْهَا أَنَّ الْوَقْفَ مُتَّصِلُ الْإِبْتِدَاءِ وَالْوَسْطِ وَالْإِنْتِهَاءِ فَابْتَدَأُوهُ عَلَى الْوَاقِفِينَ مَدَّةَ حَيَاتِهِمْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمْ يَعُودُ نَصِيبُهُ وَقَفًا عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِ وَأَعْقَابِهِ عَلَى الْفَرِيطَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَوَقَّي مِنْهُمْ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ أَوْ نَسْلًا أَوْ عَقَبًا عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقْبِهِ وَمَنْ تَوَقَّي مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدَ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ مَاتَ الْوَاقِفُونَ ثُمَّ مَاتَ جَمَاعَةٌ مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ ذُكُورًا وَإِنَاثًا عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدَ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ فَتَرَفَعَ بَعْضُ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ مَعَ بَعْضِهِمْ لَدَى قَاضِي الْقَضَاءِ بِحُضُورِ نَاطِرِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ فِي خُصُوصِ حِصَّةٍ مَنْ مَاتَ عَقِيًّا عَلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِمْ وَذَوِي طَبَقَتِهِمْ فَطَلَبَ بَعْضُهُمْ تَوَازِيْعَهَا لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَطَلَبَ بَعْضُهُمْ تَوَازِيْعَهَا بِالسُّوِيَّةِ فَسَأَلَهُمُ الْحَاكِمُ الْمُتَدَاعِي لَدَيْهِ أَهَكَذَا شَرَطَ الْوَاقِفُونَ وَهَلْ وَقَعَ مِثْلُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَكَيْفَ تَصَرَّفَ الْقَوَامُ السَّابِقُونَ فِي ذَلِكَ فَأَجَابُوا بِأَنَّهُ هَكَذَا شَرَطَ الْوَاقِفُونَ وَإِنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ مِثْلُ هَذِهِ الْحَادِثَةِ فِي هَذَا الْوَقْفِ وَلَا تَصَرَّفَ الْقَوَامُ السَّابِقُونَ بِشَيْءٍ مِمَّا وَقَعَ النَّزَاعُ فِيهِ الْآنَ.

وَأَبْرَزُوا كِتَابَ الْوَقْفِ فَوَجَدَهُ مُطَابِقًا لِمَا ذَكَرُوهُ مِنَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فَتَأَمَّلُوهُ وَعَرَفَهُمْ إِنَّهُ



لَيْسَ ثُمَّ شَرْطُ مُنَاقِضٍ لِأَوَّلِ الْكَلَامِ لَا يُمَكِّنُ فِيهِ التَّوْفِيقُ حَتَّى يُجْعَلَ نَاسِخًا لِلأَوَّلِ أَوْ مُسْتَقْلَلًا  
بِنَفْسِهِ لَيْسَ بِتَابِعٍ لِلأَوَّلِ بَلْ هُوَ نَاطِرٌ لِلأَوَّلِ وَهُوَ تَفْصِيلٌ بَعْدَ إِجْمَالٍ فَإِنَّ الْوَاقِفِينَ وَقَفُوا عَلَى  
أَنْفُسِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثَمَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ثُمَّ فَصَّلُوا  
وَبَيَّنُوا كَيْفَ يُوزَعُ فَقَالُوا إِنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ  
وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فَقَدْ أَجْمَلُوا أَوَّلًا ثُمَّ فَصَّلُوا  
وَبَيَّنُوا بَعْدَهُ فَالشَّرْطُ مُقَدَّمٌ لِأَنَّ الشَّرْطَ وَإِنْ تَأَخَّرَ لَفَطًا فَهُوَ مُقَدَّمٌ تَقْدِيرًا وَلَيْسَ بِشَرْطٍ مُنَاقِضٍ  
لِلأَوَّلِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ حَتَّى يُجْعَلَ نَاسِخًا بَلْ شَرْطٌ مُتَمِّمٌ لِلأَوَّلِ وَمُبَيِّنٌ لِطَرِيقَةِ تَوَزِيعِهِ  
مَعَ مِلَاحَظَةِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ لَا سِيَّمَا وَقَدْ تَوَسَّطَ الْحَرْفُ الْمَوْضُوعُ لِلتَّشْرِيكِ وَالْجَمْعِ  
فَيُجْعَلُ الْكُلُّ بِمَنْزِلَةِ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ وَيُمَكِّنُ حَمْلُهُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى مَعَ فَيَسْتَمِرُّ الْوَصْفُ  
الْمَذْكُورُ مُلَاحَظًا فِي جَمِيعِ ذَلِكَ فَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِأَنَّهُ يُوزَعُ نَصِيبُ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ  
وَلَا عَقِبٍ عَلَى أَهْلِ دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَأَمَرَ النَّاطِرُ الْمَرْفُومُ  
بِالتَّوَزِيعِ كَذَلِكَ حُكْمًا وَأَمَرَا شَرْعَيْنِ بِالْتِمَاسِ شَرْعِيٍّ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ يُعْمَلُ  
بِمُضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(أقول) وَحَاصِلُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثَمَ عَلَى الْفَرِيزَةِ  
الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ثُمَّ شَرْطَ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَقِيًّا فَنَصِيبُهُ لِأَهْلِ دَرَجَتِهِ فَإِذَا مَاتَ  
أَحَدُهُمْ عَقِيًّا وَفِي دَرَجَتِهِ ذُكُورٌ وَإِنَاثٌ يُوزَعُ نَصِيبُ الْمُتَوَفَّى بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَإِنْ  
تَرَكَ الْوَاقِفُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ وَلَا يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى السُّوِّيَّةِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَسَّمُ بِالسُّوِّيَّةِ لَوْ لَمْ يَشْتَرِطْ  
الْمُفَاضَلَةَ وَهُوَ قَدْ اشْتَرَطَهَا أَوَّلًا فِي قِسْمَةِ رِيعِ الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ وَمِنْ جُمْلَةِ ذَلِكَ  
قِسْمَةُ نَصِيبِ الْمُتَوَفَّى عَقِيًّا عَلَى أَهْلِ دَرَجَتِهِ فَيَنْسَحِبُ الشَّرْطُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ فِيهِ لِأَنَّ  
قَوْلَهُ عَلَى أَنَّ الْخَ تَفْصِيلٌ لِمَا أَجْمَلَهُ أَوَّلًا مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي الْخَ وَهُوَ كَلَامٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ  
وَيَشْهَدُ لَهُ مَا فِي فَتَاوَى الْمُحَقِّقِ ابْنِ حَجَرٍ عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَامَةِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ الْقَاضِي زَكَرِيَّا مِمَّا  
حَاصِلُهُ أَنَّ زَيْدًا مَلَكَ عَمْرًا الْأَجَنَبِيَّ أَرْضًا لِيَقْفَهَا عَلَيْهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ فَلَمَّا مَلَكَهَا عَمَرُو وَقَفَهَا  
عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ الْحُمْسَةَ وَعَدَّهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ وَإِنْ سَفَلَ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ  
إِلَيْهِ وَمَنْ مَاتَ عَقِيًّا فَنَصِيبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ فَهَاتِ زَيْدُ

ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ أَوْلَادِهِ الْخُمْسَةَ عَنْ بِنْتٍ ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَقِيًّا وَفِي دَرَجَتِهَا أَوْلَادُ أَعْمَامِهَا فَأَجَابَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَتَّقِلَ نَصِيْبُهَا لِأَقْرَبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَهُوَ الرَّجُلُ الْأَجَنَبِيُّ الَّذِي جُعِلَ وَاسِطَةً لِانْقِطَاعِ الْوَقْفِ فِي حَصَّتِهَا عَمَلًا بِقَضِيَّةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ فِي الْأَوْلَادِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَتَّقِلَ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهَا وَهُمْ أَوْلَادُ أَعْمَامِهَا تَسْوِيَةً بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ فِي الْمُتَعَلِّقِ وَإِنْ كَانَ مُتَوَسِّطًا وَهَذَا هُوَ الْأَوْجَهُ لَا لِاطْرَادِهِ بَلْ لِلْقَرِيْنَةِ وَهِيَ الْغَالِبُ وَغَرَضُ الْوَاقِفِ إِذَا الْغَالِبُ اتَّصَلَ الْوَقْفِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ وَأَنْ يَكُونَ مَنَافِعُ الْمَوْقُوفِ لَهُ وَلِذَرِّيَّتِهِ مَا لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ ظَاهِرٌ. اهـ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّ اشْتِرَاطَ انْتِقَالِ نَصِيْبِ الْمُتَوَقِّفِ عَقِيًّا إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ إِنَّمَا ذُكِرَ فِي أَوْلَادِ زَيْدِ الْخُمْسَةِ فَقَطْ وَلَمْ يُصْرَحْ بِهِ فِي أَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ لَكِنْ لَمَّا عَطَفَ أَوْلَادُهُمْ عَلَيْهِمْ اشْتَرَكُوا فِي الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ فَصَارَ مُنْسَجِبًا عَلَى الْجَمِيعِ تَسْوِيَةً بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ لِلْقَرِيْنَةِ الْمَذْكُورَةِ وَهِيَ كَوْنُ التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا هِيَ الْغَالِبُ وَكَوْنُ غَرَضِ الْوَاقِفِ الْإِتِّصَالُ وَعَدَمُ الْإِنْقِطَاعِ إِذْ لَوْ لَمْ يُصْرَفْ نَصِيْبُ الْبِنْتِ إِلَى أَوْلَادِ عَمَّتِهَا صَارَ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ فَيُصْرَفُ نَصِيْبُهَا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَى الْوَاقِفِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ فَمِنْ ذَلِكَ تَأْيِيدٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ صِحَّةِ الْحُكْمِ بِمَا مَرَّ لَا يُقَالُ يُخَالِفُ ذَلِكَ مَا فِي آخِرِ كِتَابِ الْوَقْفِ مِنَ الْخَيْرِيَّةِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ شُمُسُ الدِّينِ وَرَجَبٍ وَرَهْجَةَ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ الْمَذْكُورِينَ دُونَ الْأُنْثَى ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى جِهَةِ بَرَقَمَاتِ الْوَاقِفِ وَمَاتَتْ بِنْتُهُ رَهْجَةُ عَقِيًّا وَمَاتَ وَلَدَاهُ شُمُسُ الدِّينِ وَرَجَبٌ عَنْ أَوْلَادٍ فَكَيْفَ يُقَسَّمُ الْوَقْفُ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يُقَسَّمُ عَلَى أَوْلَادِ الْمَذْكُورِينَ الْمُسْتَوِينَ فِي الدَّرَجَةِ وَلَا يُفْضَلُ الذَّكَرُ الْأُنْثَى فِيهِمْ إِذَا شَرَطَ التَّفَاضُلُ فِي أَوْلَادِ الْوَاقِفِ لَا غَيْرَ وَلَمْ يَشْرُطْهُ فِي غَيْرِهِمْ فَبَقِيَ مُطْلَقًا وَفِيهِ يَسْتَوِي الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى اهـ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّ اشْتِرَاطَ التَّفَاضُلِ فِي مَسْأَلَتِنَا الْمَارَّةِ مَذْكُورٌ فِي أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَأَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ فَيَنْسَجِبُ ذَلِكَ الشَّرْطُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُتَأَخَّرِ فِي بَيَانِ نَصِيْبِ مَنْ مَاتَ عَقِيًّا إِذْ هُوَ مِمَّنْ شَمَلَهُمُ الشَّرْطُ كَمَا مَرَّ بَيَانُهُ بِخِلَافِ مَا فِي الْخَيْرِيَّةِ فَإِنَّ الشَّرْطَ لَمْ يُذَكَّرْ إِلَّا فِي أَوْلَادِ الْوَاقِفِ فَقَطْ ثُمَّ أُطْلِقَ فِي أَوْلَادِهِمْ وَالْأَصْلُ فِي بَابِ الْوَقْفِ الْقِسْمَةُ بِالسَّوِيَّةِ إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ التَّفَاضُلَ، وَلَمْ يَشْرُطْهُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنِ الْأَصْلِ وَلَمْ تَقَمْ قَرِيْنَةُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ حَتَّى يُسَوَّى بَيْنَ الْمُتَعَاظِفِينَ فَتَأَمَّلْ.

وَقَدْ أَفْتَى بِنَظِيرِ مَا فِي الْخَيْرِيَّةِ شَيْخُ مَسَايِخِنَا الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ الْغَزِّيُّ السَّائِحَانِيُّ وَاسْتَشْهَدَ بِمَا

فِي الْحَرِيَّةِ ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ فِي مَسْأَلَةِ الْحَرِيَّةِ تَنْبِيْهَا عَلَى فَائِدَةِ سَيِّئَةٍ وَهِيَ أَنَّ قَوْلَ الْوَاقِفِينَ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَعْنَاهُ الْمَفَاضَلَةُ لَا الْقِسْمَةُ بِالسَّوِيَّةِ وَبِهِ أَفْتَى الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ أَيْضًا وَأَفْتَى بِهِ أَيْضًا الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ كَمَا هُوَ مَسْطُورٌ فِي فِتَاوَاهُ وَكَذَا شَيْخُ مَسَائِدِنَا السَّائِحَانِي وَكَذَا جَدُّ الْمُؤَلَّفِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفَنَدِي كَمَا سَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي مُحَلِّهِ وَكَذَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُهُمْ مِنْ أَيْمَةٍ مُعْتَبَرِينَ مِنْهُمْ الْعَلَامَةُ الشَّهَابُ أَحْمَدُ الشَّلْبِي الْحَنَفِيُّ وَالْعَلَامَةُ التُّمْرَتَايُ وَالْإِمَامُ الْبُلْقِينِي الشَّافِعِيُّ وَالشَّهَابُ أَحْمَدُ الرَّمْلِيُّ الْكَبِيرُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمْ بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ بَيْنَ النَّاسِ الَّذِي لَا يَكَادُونَ يَفْهَمُونَ غَيْرَهُ وَلِذَا يُرَدُّفُونَ هَذَا اللَّفْظَ فِي أَكْثَرِ الْمَوَاضِعِ بِقَوْلِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ تَصْرِيحًا بِمَعْنَاهُ الْمُرَادِ وَلَوْ كَانَ مَعْنَاهُ الْقِسْمَةُ بِالسَّوِيَّةِ لَكَانَ تَنَاقُضًا وَلَكَانَ الصَّوَابُ أَنْ يُرَدُّفُوهُ بِقَوْلِهِمْ سَوِيَّةٌ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنثَى مَعَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَتَعَارَفْ وَلَمْ يُسْمَعْ أَصْلًا بَلِ الْمُتَعَارَفُ أَنَّ الْقِسْمَةَ الشَّرْعِيَّةَ مَعْنَاهَا الْمَفَاضَلَةُ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنثَى سَوَاءً صَرَّحَ بَعْدَهَا بِأَنَّهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ أَوْ لَا وَمَنْ جَهِلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ أَلْعَوَامُ فَضْلًا عَنِ الْخَوَاصِّ.

وَقَدْ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ فِي قَاعِدَةِ الْعَادَةِ مُحْكَمَةٌ تَقْلًا عَنْ وَقْفٍ فَتَحَ الْقَدِيرُ أَنَّ أَلْفَاظَ الْوَاقِفِينَ تُبْنَى عَلَى عُرْفِهِمْ أَهَمَّا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الْمُنْقَارِ وَأَلْفَ فِيهِ رِسَالَةٌ مِنْ أَنَّ مَعْنَاهُ الْقِسْمَةُ بِالسَّوِيَّةِ غَيْرُ ظَاهِرٍ وَإِنْ تَبِعَهُ مِنْ أَهْلِ عَصْرِهِ بَعْضُ الْأَخْيَارِ وَأَقَرَّهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَقَدْ أَوْضَحْتَ ذَلِكَ فِي رِسَالَةٍ مُهِمَّةٍ تَلَزَمَ مُطَالَعَتَهَا لِكُلِّ ذِي هِمَّةٍ فَإِنَّ فِيهَا مِنَ الْكَشْفِ عَنْ هَذِهِ الْمُدْهِمَةِ مَا يُزِيحُ عَنِ الْفُؤَادِ غَمَّهُ وَهَمَّهُ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ.

(سئل) فيما إذا أنشأ واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أولاده الثلاثة محمد ومحمود ومحموظ وعلى من سيحدث له من الأولاد الذكور سوية بينهم ثم من بعد كل منهم يعود ما كان جاريًا عليه على أولاده الذكور والإناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين مدة حياة الإناث ومن مات من الإناث عاد ما كان جاريًا عليها من ذلك على إخوانها دون أولادها ثم على أولاد أولاده كذلك ثم على أنساليه وأعقابيه وذرياته نظير ذلك على أن من مات منهم أجمعين عن ولد أو أسفل منه يعود نصيبه من ذلك إلى ولده أو الأسفل منه وعلى أن من مات منهم أجمعين عن غير ولد ولا أسفل منه يعود نصيبه من ذلك إلى من هو معه في درجته ودوي طبقته من أهل الوقف يقدم في ذلك الأقرب فالأقرب منهم إلى المتوفى إلخ فمات الواقف ثم مات أولاده الثلاثة المذكورون عن أولاد ذكور وإناث

ثُمَّ مَاتَ الذُّكُورُ وَالْإِنَاثُ عَنْ أَوْلَادٍ وَذُرِّيَّةٍ ذُكُورٍ وَإِنَاثٍ فَهَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْإِنَاثِ مَعَ أَوْلَادِ الذُّكُورِ فِي هَذَا الْوَقْفِ بِمُقْتَضَى قَوْلِهِ آخِرًا عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ إِنْخَ أَوْ لَا يَدْخُلُونَ بَيْنُونَا لَنَا الْجَوَابُ بِمَا يَظْهَرُ لَكُمْ مِنَ الصَّوَابِ؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى مُقْتَضَى مَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ هَذَا الشَّرْطِ أَنَّ أَوْلَادَ الْإِنَاثِ يَدْخُلُونَ لِأَنَّ الْوَاقِفَ عَمَّمَ آخِرًا فَقَالَ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ لِمَا ذَكَرَهُ الْفُقَهَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْوَاقِفُ عِبَارَتَيْنِ مُتَنَافِيَتَيْنِ فَإِنْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنْ يُحْمَلَ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى حَالٍ وَجَبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ يُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا وَيَكُونُ نَاسِخًا لِلْأَوَّلِ وَقَالُوا أَيْضًا إِذَا تَعَارَضَ عِبَارَتَانِ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ إِحْدَاهُمَا تَقْتَضِي حَرَمَانَ بَعْضِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمَا وَالْأُخْرَى تَقْتَضِي عَدَمَهُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ أَنَّهُمْ لَا يَقْصِدُونَ حَرَمَانَ أَحَدٍ مِنْ ذُرِّيَّتِهِمْ فَيَرْجِعُ الْكَلَامُ الثَّانِي لِأَنَّ الْحَرَمَانَ لَيْسَ مِنْ مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ غَالِبًا فَكَأَنَّ الْوَاقِفَ رَجَعَ عَنِ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ لِمَا لَزِمَ مِنْهُ حَرَمَانُ بَعْضِ ذُرِّيَّتِهِ فَعَمَّمَ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ فَقَدْ نَصَّ أَوَّلًا فِي كَلَامِهِ عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ ثُمَّ عَمَّمَ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَأَكَّدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ أَجْمَعِينَ فَيُعْمَلُ بِهِ لِأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ وَالْعَمَلُ يَكُونُ بِالْمُتَأَخِّرِ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ فِي بَحْثِ الْعَامِّ.

وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ مِنْهُمْ رَاجِعٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ الْمُؤَكَّدَ بِقَوْلِهِ أَجْمَعِينَ وَالتَّمَقُّدُ الذُّكُورُ وَبَنَاتُ الذُّكُورِ فَيَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَيْهِنَّ أَيْضًا فَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ أَوْلَادُهُنَّ وَإِنْ أَرْجَعْنَا الضَّمِيرَ إِلَى الذُّكُورِ فَقَطْ تَصَحُّحًا لِلْكَلَامَيْنِ فَيَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَيْسَ هُنَا شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنَ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ بَقِي شَرْطَانِ مُتَنَاقِضَانِ فَيُعْمَلُ بِالْمُتَأَخِّرِ مِنْهُمَا وَهُوَ إِدْخَالُ أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ جَمِيعًا كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَجْمَعِينَ وَيُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَا مَا أَجَابَ بِهِ الشَّيْخُ الْحَاوِثِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَعْضِ فَتَاوِيهِ بِقَوْلِهِ وَأَمَّا إِنْ نَصَّ فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ ثُمَّ عَمَّمَهُمْ بِالذَّرِّيَّةِ فَيُعْمَلُ بِهِ أَيْضًا لِأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ وَالْعَمَلُ عَلَى الْمُتَأَخِّرِ وَلِأَنَّ الْعَامَّ قَطْعِيٌّ يُعَارِضُ الْخَاصَّ عِنْدَنَا هَذَا وَيَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَا مَا ذَكَرَهُ فِي الْإِسْعَافِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةٌ مَوْقُوفَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى وَلَدِي لِصُلْبِي مَا دَامُوا أَحْيَاءَ يَجْرِي ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ شَيْءٌ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهِمْ حَتَّى يَنْقَرِضُوا فَإِذَا انْقَرَضُوا تَكُونُ الْعَلَّةُ لَوْلَدِي وَلَدِي وَأَوْلَادِهِمْ وَنَسْلِهِمْ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى وَلَدِي

لِصُلْبِي كَانَ نَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لَوَلَدِهِ ثُمَّ لَوَلَدٍ وَلَدِهِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا وَكُلُّ مَنْ مَاتَ مِنْ وَلَدِي أَوْ وَلَدٍ وَلَدِي عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ كَانَ نَصِيْبُهُ رَاجِعًا إِلَى أَصْلِ الْوَقْفِ وَجَارِيًا بِحُجْرَاهُ كَانَ الْوَقْفُ جَائِزًا وَتُضْرَفُ غَلَّتُهُ لِمَا شَرَطَهُ ثُمَّ إِذَا مَاتَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الصُّلْبِ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُ إِلَى وَلَدِهِ عَلَى مَا شَرَطَهُ ثَانِيًا مِنْ انْتِقَالِهِ إِلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ وَانْتِسَاحَ بِهِ قَوْلُهُ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمْ شَيْءٌ مِنْهَا إِنْ لِكَوْنِهِ مُتَّخِرًا مُفَسَّرًا اهـ مَا ذَكَرَهُ فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا الْآنَ عَمَّا ذَكَرَ فِي السُّؤَالِ مِنَ الْجَوَابِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمُوَقِّتُ لِلصَّوَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ وَاقِفًا أَهْلِيًّا شُرُوطًا مِنْهَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ عَادَ نَصِيْبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى ثُمَّ مَاتَ مِنْهُمْ رَجُلٌ عَقِيْمًا وَالْمَوْجُودُ بِنْتُ خَالَتِهِ وَأَوْلَادُ ابْنِ خَالَتِهِ وَعَادَ نَصِيْبُهُ لِبْنَتِ خَالَتِهِ ثُمَّ مَاتَتْ بِنْتُ خَالَتِهِ عَنْ بَنَتَيْنِ وَآلِ نَصِيْبُهَا الْأَصْلِيُّ وَالْأَيْلُ إِلَيْهِمَا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ فَقَامَ أَوْلَادُ ابْنِ الْخَالَاتِ يُعَارِضُونَ الْبَنَتَيْنِ فِي نَصِيْبِ الرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى الْمَزْبُورِ الْأَيْلُ لِأُمِّهِمَا زَاعِمِينَ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ بِمَوْتِهِ فَهَلْ لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ أَقُولُ مُفْتَضَّاهُ أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ شَيْءٌ أَصْلًا مِنَ النَّصِيْبِ الْأَيْلِ عَنْ الرَّجُلِ إِلَى بِنْتِ خَالَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهَا وَإِنْ كَانَ أَوْلَادُ ابْنِ الْخَالَاتِ مُسَاوِينَ هَاتَيْنِ الْبَنَتَيْنِ فِي الدَّرَجَةِ وَفِي الْأَقْرَبِيَّةِ إِلَى الرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى عَنْ ذَلِكَ النَّصِيْبِ لِأَنَّ مَا آلَ عَنْهُ إِلَى بِنْتِ خَالَتِهِ صَارَ يُسَمَّى نَصِيْبَهَا فَيَنْتَقِلُ مَعَ نَصِيْبِهَا الْأَصْلِيِّ إِلَى بَنَتَيْهَا وَيُسْكُلُ انْتِقَالُ مَا آلَ إِلَيْهَا إِلَى بَنَتَيْهَا بِمَا فِي شَرْحِ الْأَشْبَاهِ لِلْبَيْرِيِّ حَيْثُ قَالَ فِي الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ مَا نَصُّهُ وَهَاهُنَا دَقِيقَةٌ أُخْرَى وَهِيَ أَنَّ النَّصِيْبَ الْمُتَقَرَّرَ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْمُتَقَرَّرُ عَنْهُ اسْتَحَقَّه بِنَفْسِهِ بِشَرَطِ الْوَاقِفِ الْأَوَّلِ حَتَّى لَوْ مَاتَ الْإِبْنُ الْمُتَقَرَّرُ إِلَيْهِ نَصِيْبُ أَبِيهِ لَا يَنْتَقِلُ هَذَا النَّصِيْبُ إِلَى ابْنِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَصِيْبِ أَبِيهِ بَلْ نَصِيْبُ جَدِّهِ وَنَصِيْبُ أَبِيهِ هُوَ الَّذِي اسْتَحَقَّه أَبُوهُ مِنَ الْوَقْفِ بِنَفْسِهِ فَتَأَمَّلْهُ فَقَدْ جَهَلَهُ الْكَثِيرُ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ اهـ.

لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ غَالِبَ الْأَنْصِبَاءِ فِي الْأَوْقَافِ الْمَشْرُوطِ فِيهَا انْتِقَالُ نَصِيْبِ مَنْ مَاتَ إِلَى وَلَدِهِ ثُمَّ إِلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ إِنَّمَا تَكُونُ بِطَرِيقِ الْإِنْتِقَالِ مِنَ الْأَبِ إِلَى ابْنِهِ ثُمَّ مِنْهُ إِلَى ابْنِ ابْنِهِ وَهَكَذَا مَا لَمْ تُنْقِصِ الْقِسْمَةَ بِانْفِرَاضِ كُلِّ طَبَقَةٍ عَلَيَا عَلَى مَا يَأْتِي بَيَانُهُ وَمِثْلُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى أَهْلِ الدَّرَجَةِ وَلَمْ

أَرَمَنْ قَيْدَ كَذَلِكَ بِالنَّصِيبِ الْأَصْلِيِّ إِلَّا مَا تَقَلَّهَ الْمُؤَلَّفُ عَنْ مُفْتِي طَرَابُلُسَ بِقَوْلِهِ سِئَلْ فِي وَقْفٍ ثَابِتِ الْمَضْمُونِ شَرْطَ وَاقِفِهِ فِي كِتَابٍ وَفِيهِ شُرُوطًا مِنْهَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ فِيهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقِبٍ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْمُتَوَقِّ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ وَمَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ فِيهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقِبٍ فَانْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى زَيْدٍ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ مَنْ يُسَاوِيهِ فِي دَرَجَتِهِ وَضَمَّ زَيْدٌ ذَلِكَ إِلَى نَصِيبِهِ الَّذِي كَانَ تَلَقَّاهُ عَنْ أُصُولِهِ فَهَلْ إِذَا مَاتَ زَيْدٌ أَيْضًا عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ وَلَا عَقِبٍ يَكُونُ هَذَا النَّصِيبُ الَّذِي تَلَقَّاهُ بِكَوْنِهِ أَقْرَبَ دَرَجَةً لِمَنْ يَلِي زَيْدًا فِي أَقْرَبِيَّةِ الدَّرَجَةِ مِنَ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَلَا اقْرَبُ وَيَكُونُ نَصِيبُهُ الَّذِي تَلَقَّاهُ عَنْ أُصُولِهِ لِأَقْرَبِ مَنْ يُسَاوِيهِ فِي دَرَجَتِهِ أَوْ يَكُونُ نَصِيبَاهُ مَعًا لِأَقْرَبِ مَنْ يُسَاوِيهِ فِي دَرَجَتِهِ أَفْتَوْنَا مَأْجُورِينَ الْجَوَابَ لَا يَكُونُ لِأَقْرَبِ مَنْ يُسَاوِي زَيْدًا فِي دَرَجَتِهِ إِلَّا نَصِيبُهُ الَّذِي تَلَقَّاهُ عَنْ أُصُولِهِ.

وَأَمَّا النَّصِيبُ الَّذِي تَلَقَّاهُ بِكَوْنِهِ أَقْرَبَ دَرَجَةً مِنَ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ فَيَكُونُ لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ دَرَجَةً بَعْدَ زَيْدٍ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ فَلَا اقْرَبُ فَحَيْثُ مَاتَ زَيْدٌ انْتَقَلَ ذَلِكَ النَّصِيبُ لِمَنْ هُوَ أَقْرَبُ مِنَ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ بَعْدَهُ لَنَا لَوْ جَعَلْنَاهُ لِأَقْرَبِ مَنْ يُسَاوِي زَيْدًا فِي دَرَجَتِهِ لَزِمَ إِنْغَاءُ قَوْلِ الْوَاقِفِ فَلَا اقْرَبُ وَنَصُّ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ الْحَصَافُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي بَابِ يَقِفُ الرَّجُلُ أَرْضَهُ عَلَى قَرَابَتِهِ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبُ وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَعَلَ أَرْضًا لَهُ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبَدًا عَلَى قَرَابَتِهِ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبُ وَمِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى الْمَسَاكِينِ فَالْوَقْفُ جَائِزٌ وَتَكُونُ غَلَّةُ هَذَا الْوَقْفِ كُلُّهَا لِأَقْرَبِ قَرَابَةٍ مِنْهُ وَاحِدًا كَانَ أَقْرَبُهُمْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ:

قُلْتُ فَإِنْ مَاتَ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ كَانُوا أَقْرَبَ إِلَيْهِ قَالَ تَكُونُ الْغَلَّةُ لِمَنْ يَلِيهِمْ اهـ وَقَالَ أَيْضًا فِي الْبَابِ الْمَذْكُورِ فَإِنْ قَالَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَبَدًا عَلَى فَقَرَاءِ قَرَابَتِي وَأَهْلِ بَيْتِي الْأَقْرَبِ مِنْهُمْ فَلَا اقْرَبُ قَالَ الْوَقْفُ جَائِزٌ فَإِذَا جَاءَتِ الْغَلَّةُ أُعْطِيَ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْوَاقِفِ فَإِنْ مَاتَ أَقْرَبُهُمْ وَهُوَ الَّذِي كَانَ يَأْخُذُ الْغَلَّةَ كَانَتْ الْغَلَّةُ لِلَّذِي يَلِي هَذَا فِي الْقُرْبِ وَأُعْطِيَ الْغَلَّةُ لِأَقْرَبِهِمْ بَعْدَ الْأَوَّلِ اهـ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْعَلِيمُ وَكَتَبَهُ مُحَمَّدٌ الْمُفْتِي فِي طَرَابُلُسَ الشَّامِ عُمْرِي عَشْرًا.

(وَأَقُولُ) وَفِي هَذَا نَظَرٌ ظَاهِرٌ وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْحَصَافِ لَا يُفِيدُ مُدْعَاهُ بَيَانًا

ذَلِكَ أَنَّ مَنْ اسْتَحَقَّ شَيْئًا مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ بِشَرَطِ الْوَاقِفِ صَارَ ذَلِكَ الشَّيْءُ نَصِيبَهُ سِوَاهُ اسْتَحَقَّهُ مِنْ جِهَةِ أَصُولِهِ أَوْ آلِ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ فَجَمِيعُ مَا اسْتَحَقَّهُ زَيْدُ الْمَذْكُورِ وَمَا آلَ إِلَيْهِ يُسَمَّى نَصِيبَهُ وَجَارِيًا عَلَيْهِ فَإِذَا مَاتَ زَيْدٌ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ عَادَ نَصِيبُهُ الْمَذْكُورُ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَى الْمُتَوَقَّى الْأَوَّلِ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ إِنْخَ فَكُلُّ مَنْ تَوَقَّى عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ شَمِلَهُ قَوْلُ الْوَاقِفِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِأَنَّ كَلِمَةَ مِنْ عَامَّةٍ وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدِّمُ الْأَقْرَبَ إِلَيْهِ فَالْأَقْرَبُ عَائِدٌ عَلَى كَلِمَةِ مِنَ الْعَامَّةِ فَيَعُودُ نَصِيبُ كُلِّ مَنْ تَوَقَّى عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَى أَوَّلِ مُتَوَقَّى وَإِلَّا لَزِمَ إِعْمَالُ كَلَامِ الْوَاقِفِ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي ذَلِكَ الْمُتَوَقَّى الْأَوَّلِ بِأَنْ يُنْظَرَ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ وَحْدَهُ ثُمَّ الْأَقْرَبِ إِلَى آخِرِ الدَّهْرِ وَيُلْعَى فِيمَنْ سِوَاهُ وَأَيْضًا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ ذَلِكَ الْمُتَوَقَّى الْأَوَّلُ وَانْتَقَلَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ إِلَى زَيْدٍ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَيْهِ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ عَنْ وَلَدٍ أَنَّهُ لَا يُعْطَى وَلَدُهُ نَصِيبَهُ الْمَذْكُورَ بَلْ يُنْظَرُ إِلَى مَنْ يَلِي زَيْدًا فِي الْقُرْبِ إِلَى الْمُتَوَقَّى الْأَوَّلِ وَفِي ذَلِكَ الْإِلْغَاءُ قَوْلِ الْوَاقِفِ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوْلَدِهِ وَكَوْنُ ذَلِكَ لَيْسَ نَصِيبَهُ بَلْ نَصِيبَ الْمُتَوَقَّى الْأَوَّلِ مَمْنُوعٌ فَإِنَّهُ لَمَّا مَاتَ لَمْ يَبْقَ لَهُ نَصِيبٌ فِي الْوَقْفِ وَإِنَّمَا صَارَ ذَلِكَ نَصِيبَ زَيْدٍ فَيُؤَوَّلُ إِلَى وَلَدِهِ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُلْحُوظَ إِلَيْهِ فِي مَسْأَلَتِنَا إِلَى الْأَقْرَبِيَّةِ لَيْسَ شَخْصًا وَاحِدًا بَلْ مُتَعَدِّدٌ وَهُوَ كُلُّ مَنْ صَدَقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَمَعْنَى التَّدْرِيجِ فِي قَوْلِهِ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُنْظَرُ أَوَّلًا إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ كَالْأَخِ الشَّقِيقِ مَثَلًا فَإِنْ وَجَدَ تَقَلُّبًا نَصِيبَهُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُوْجَدْ فَإِلَى الْأَخِ لِأَبٍ وَهَكَذَا وَأَمَّا مَا تَقَلُّعَهُ عَنِ الْإِمَامِ الْخَصَّافِ فَالْمُلْحُوظُ فِيهِ الْأَقْرَبِيَّةُ إِلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ وَهُوَ الْوَاقِفُ فَكُلَّمَا مَاتَ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْوَاقِفِ تُنْقَلُ حَصَّتُهُ إِلَى مَنْ يَلِيهِ فِي الْقُرْبِ إِلَى الْوَاقِفِ وَهَكَذَا كَمَا لَوْ كَانَ لِلْوَاقِفِ أَخٌ وَعَمٌّ وَابْنٌ عَمٌّ نَحْكُمُ بِرِبْعِ الْوَقْفِ أَوَّلًا لِلْأَخِ ثُمَّ لِلْعَمِّ ثُمَّ لِابْنِ الْعَمِّ وَلَا نَنْظُرُ إِلَى الْأَقْرَبِ لِلْأَخِ الْمُتَوَقَّى لِأَنَّ الْوَاقِفَ شَرَطَ الْأَقْرَبِيَّةَ إِلَيْهِ لَا إِلَى الْمُتَوَقَّى كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا حَتَّى نَنْظُرَ كُلَّمَا مَاتَ أَحَدٌ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ فَظَهَرَ أَنَّ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بَوْنًا بَعِيدًا وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ أَيْضًا انْدَفَعَ مَا قَدَّمْنَاهُ عَنِ الْبِيرِيِّ وَلَمْ نَرِ مَنْ عَوَّلَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِفْتَاءِ وَلَا رَأَيْنَا لَهُ شَيْئًا يَعْضُدُّهُ أَصْلًا بَلْ نَرَاهُمْ يَنْظُرُونَ إِلَى مَا فِي يَدِ الْمُتَوَقَّى مِمَّا انْتَقَلَ إِلَيْهِ عَنْ أَصُولِهِ أَوْ آلِ إِلَيْهِ عَنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ فَيُعْطُونَهُ لَوْلَدِهِ أَوْ لِأَهْلِ دَرَجَتِهِ عَلَى مَا شَرَطَ الْوَاقِفُ وَهُوَ الَّذِي يَتَبَادَرُ إِلَى الْأَذْهَانِ وَيَقْصِدُهُ الْوَاقِفُونَ فَمَنْ اطَّلَعَ عَلَى نَقْلِ صَرِيحٍ مُخَالِفٍ لِذَلِكَ فَلْيُثْبِتْهُ هُنَا وَلَهُ الْأَجْرُ وَالثَّوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.





الدِّينِ ثُمَّ مَنْ بَعْدَهُمْ يَكُونُ عَلَى أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مِثْلُ ذَلِكَ يُقَدَّمُ فِي الْجَمِيعِ أَوْلَادُ الذُّكُورِ عَلَى أَوْلَادِ الْإِنَاثِ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْهُمْ إِلَّا مَنْ كَانَ أَبُوهُ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ وَلَا يَسْتَحِقُّ مَعَهُ مَنْ كَانَ أَبُوهُ أَجْنَبِيًّا وَأُمُّهُ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ.

الصَّنْفُ الثَّالِثُ يَكُونُ الْوَقْفُ بَيْنَ ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَهُمْ مَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ بَعْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الذُّكُورِ ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ شُرُوطِ الصَّنْفِ الثَّالِثِ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِنْخٍ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ شَرَفِ الدِّينِ يَخْتَصُّ بِالْوَقْفِ ذُوْنَ وَلَدَيْنِ زُلَيْخَا وَنَبَوِيَّةَ لِأَنَّ الْجَمِيعَ الْآنَ مِنَ الصَّنْفِ الثَّانِي بِلَا شُبْهَةٍ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ يُقَدَّمُ فِي هَذَا الصَّنْفِ مَنْ كَانَ أَبُوهُ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ وَهَذَا صَادِقٌ عَلَى أَحْمَدَ بْنَ شَرَفِ الدِّينِ فَقَطْ وَأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ مَعَهُ مَنْ كَانَتْ أُمُّهُ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ وَأَبُوهُ أَجْنَبِيًّا وَذَلِكَ صَادِقٌ عَلَى وَلَدَيْنِ زُلَيْخَا وَنَبَوِيَّةَ ثُمَّ لَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا ذَكَرَ بَعْدَ انْقِضَاءِ شَرْطِ هَذَا الصَّنْفِ الثَّانِي وَالشُّرُوعُ فِي شُرُوطِ الصَّنْفِ الثَّالِثِ مِنْ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِنْخٍ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الثَّالِثِ كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا وَهُمْ مَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ بَعْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الذُّكُورِ لِأَنَّهُمْ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهُمْ وَهُوَ أَقْرَبُ مَذْكَورٍ وَلِتَتَّطَمَّعَ جَمِيعُ الشُّرُوطِ فِي سِلْكِ الصَّحَّةِ وَالسَّدَادِ وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ تَكُونَ الشُّرُوطُ السَّابِقَةُ لَعَوًا خَالِيًا عَنِ الْمُرَادِ وَلَا شَكَّ أَنَّ إِعْمَالَ الْكَلَامِ مَهْمَا أَمَكْنَ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ شَائِعٌ وَلَا سِيَّمَا شَرْطُ الْوَاقِفِ الْمُشَبَّهُ بِنَصِّ الشَّارِعِ قَالَ ذَلِكَ وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِلَى لُطْفِ رَبِّهِ الْحَفِيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عِمَادِ الدِّينِ الْحَنْفِيُّ.

(أقول) قَدْ جَعَلَ الصَّنْفَ الثَّالِثَ مُقَابِلًا لِلصَّنْفِ الْأَوَّلِ مِنْ حَيْثُ الْقِسْمَةُ فَذَكَرَ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهَا بِالسَّوِيَّةِ وَفِي الثَّالِثِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَوْ كَانَ قَوْلُ الْوَاقِفِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ مَعْنَاهُ الْقِسْمَةُ بِالسَّوِيَّةِ لَمَا كَانَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ وَكَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ يَقُولُ بَذَلُهُ بِالسَّوِيَّةِ فَذَلَّ عَلَى تَغَايُرِهِمَا وَعَلَى أَنَّ الْفَرِيضَةَ الشَّرْعِيَّةَ مَعْنَاهَا الْمَفَاضَلَةُ كَمَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ عَقَارَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ مُرَتَّبًا بَيْنَ الطَّبَقَاتِ بَنَّمَ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصَبِيَّهُ لِوَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَنْ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلِلْأَقْرَبِ إِلَى الْمُتَوَقِّفِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكَورِينَ وَمَاتَ

الْوَقْفُ ثُمَّ مَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ وَلَهُ فِي الدَّرَجَةِ السُّفْلَى أَوْلَادُ أُخْتٍ ثَلَاثَةُ ذُكُورٍ وَثَلَاثُ إِنَاثٍ وَابْنُ أَخٍ اثْنَانِ وَالْكُلُّ لِابْنَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُهُ إِلَيْهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ يَعُودُ نَصِيبُهُ إِلَيْهِمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ لِلرَّمْلِيِّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ وَإِنْ مُصَرِّفُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ رَجَمًا لَا إِرْثًا فَيَقْدَمُ وَجُوبًا ابْنُ بِنْتٍ عَلَى ابْنِ عَمٍّ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ صَحَّةٌ مَا أَفْتَى بِهِ الْعِرَاقِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ ثُمَّ الْأَقْرَبُ إِلَى الْوَقْفِ أَوِ الْمُتَوَقِّ قُرْبُ الدَّرَجَةِ وَالرَّحِمِ لَا قُرْبُ الْإِرْثِ وَالْعُصُوبَةِ فَلَا تَرْجِيحَ بَيْنَهُمَا فِي مُسْتَوَيَيْنِ فِي الْقُرْبِ مِنْ حَيْثُ الرَّحِمُ وَالْدَّرَجَةُ وَمَنْ ثُمَّ قَالَ لَا يَرْجَحُ عَمٌّ عَلَى خَالَ بَلْ هُمَا مُسْتَوِيَانِ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ الْمُنْهَاجِ لِابْنِ حَجَرَ خَيْرِيَّةٌ مِنَ الْوَقْفِ وَلَوْ كَانَ لَهُ بِنْتُ بِنْتٍ وَابْنُ ابْنِ ابْنٍ تَكُونُ الْغَلَّةُ لِبِنْتِ الْبِنْتِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْهُ لِإِذْلَالِهَا بِوَاسِطَةٍ وَإِذْلَالُهُ بِوَاسِطَتَيْنِ وَإِنْ كَانَ الْمِيرَاثُ لَهُ دُونَهَا لِأَنَّ الْوَقْفَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمِيرَاثِ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَقْرَبِ قَرَابَةٍ مِنِّي وَكَانَ لَهُ أَبَوَانِ وَلَوْ لَا يَدْخُلُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي الْوَقْفِ إِذْ لَا يُقَالُ لَهُمْ قَرَابَةٌ إِسْعَافٌ مِنْ فَضْلِ الْوَقْفِ عَلَى قَرَابَتِهِ وَأَقْرَبُ النَّاسِ فِيهِ مَسْأَلَتُنَا أَوْلَادُ أُخْتٍ وَابْنُ أَخٍ وَالْكُلُّ لِابْنَيْنِ لَيْسَ لَهُ أَقْرَبُ مِنْهُمْ فَيَعُودُ إِلَيْهِمْ بِالسُّوْيَةِ لِأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُرَادَ قُرْبُ الدَّرَجَةِ وَالرَّحِمِ لَا الْإِرْثِ وَالْعُصُوبَةِ فِيهِ الدَّرَجَةُ وَالرَّحِمُ هُمْ سَوَاءٌ مَعَ أَنَّ الْإِرْثَ لِابْنِي الْأَخِ لِأَنَّ الْوَقْفَ لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْمِيرَاثِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) لَكِنْ إِذَا فَقَدَ الدَّرَجَةَ فِيهِ بَقَاءُ اعْتِبَارِ شَرْطِ الْأَقْرَبِيَّةِ كَلَامٌ سَتَعْرِفُهُ بَعْدَ أَوْرَاقٍ.

(سئل) فِي وَقْفٍ مُرْتَبٍ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ بِشَمٍّ مِنْ شُرُوطِهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنَ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ وَمَاتَتْ الْآنَ امْرَأَةٌ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ عَقِيمًا وَفِي دَرَجَتِهَا جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ رَجُلٌ يُدْعَى مُصْطَفَى بْنِ سُلَيْمَانَ وَابْنُ صَالِحَةٍ وَلَهُ اتِّصَالٌ مِنْ جِهَتِهَا إِلَى الْوَقْفِ وَهُوَ ابْنُ خَالَةِ الْمَرْبُورَةِ وَابْنُ ابْنِ عَمِّ أُمِّهَا وَلِلرَّجُلِ أَخَوَانِ هُمَا حَمْرَةٌ وَفَاطِمَةٌ مَعَ بَقِيَّةِ أَهْلِ الدَّرَجَةِ هُمْ أَوْلَادُ أَوْلَادِ عَمِّ أُمِّهَا فَلِمَنْ يَعُودُ نَصِيبُ الْمَرْبُورَةِ؟

(الجواب): يَعُودُ نَصِيبُ الْمَرْأَةِ الْمَذْكُورَةِ إِلَى ابْنِ خَالَتِهَا مُصْطَفَى لِكُونِهِ فِي دَرَجَتِهَا وَأَقْرَبُ الْمَوْجُودِينَ إِلَيْهَا كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقَ الشَّامِ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ الْعَمُّ الْمَرْحُومُ

أَجَابَ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ حَامِدُ الْعِمَادِيِّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقَ الشَّامِ عُنِيَ عَنْهُ فَلَوْ كَانَ لَهُ أَحْوَانٍ أَوْ أُخْتَانِ أَحَدُهُمَا لِأَبَوَيْهِ وَالْآخَرُ لِأَيِّهِ يَبْدَأُ بِمَنْ لِأَبَوَيْهِ ثُمَّ بِمَنْ لِأَيِّهِ وَحُكْمُ أَوْلَادِهِمَا كَحُكْمِهِمَا إِسْعَافٌ مِنْ فَضْلِ فِي بَيَانِ الْأَقْرَبِ مِنْ قَرَابَتِهِ وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(أقول) هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْمُولُ بِهِ مِنْ تَرْجِيحِ الْأَقْرَبِ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ حَيْثُ شَرَطَهُ الْوَاقِفُ كَمَا هُنَا وَبِذَلِكَ أَفْتَى فِي الْخَيْرِيَّةِ وَعَلَيْهِ فَمَا وَقَعَ فِي الْخَيْرِيَّةِ أَيْضًا فِي مَحَلِّ آخَرَ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ حَيْثُ شَرَكَ بَيْنَ جَمِيعِ أَهْلِ الدَّرَجَةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ ذُهِلَ مِنْهُ عَنْ اشْتِرَاطِ الْأَقْرَبِيَّةِ الْوَاقِعِ فِي سُؤَالِهِ وَإِلَّا لَزِمَ إلْغَاءُ شَرَطِ الْوَاقِفِ فَتَنَبَّهَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ لِلْإِمَامِ الطَّرْسُوسِيِّ أَنَّ يَوْسُفَ لَمْ يَعْتَبِرْ لَفْظَ أَقْرَبَ فِي التَّقْدِيمِ بَلْ سَوَّى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَبْعَدِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ الْقُضَاةِ حَكَمَ بِذَلِكَ فَسَوَّى بَيْنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ وَالْأَخِ لِأَبٍ فِي وَقْفٍ أُشْتُرِطَ فِيهِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ ثُمَّ قَالَ وَكَانَ قَاضِي الْقُضَاةِ تَقِيُّ الدِّينِ الشَّافِعِيُّ السُّبْكِيُّ قَدْ تَحَدَّثَ مَعِيَ وَقَالَ هَذَا الْحُكْمُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَطَلَبَ نَفْضَهُ فَمَا وَافَقْتُهُ عَلَيْهِ وَقُلْتُ لَهُ هَذَا مَوْضِعُ اجْتِهَادٍ وَهُوَ وَجْهٌ عِنْدَكَ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَفِي الْجُمْلَةِ فَإِنَّهُ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ إلْغَاءُ صِيغَةِ أَفْعَلَ بِلا دَلِيلٍ وَإِلْغَاءُ مَقْصُودِ الْوَاقِفِ مِنْ تَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ وَهُوَ مُشْكِلٌ أَهْمُ مُلَخَّصًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفًا عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى بِنْتِهِ فَاطِمَةَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهَا الذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ ثُمَّ وَثَّمُ إلَخَ قِمَاتِ الْوَاقِفِ وَبِنْتُهُ فَاطِمَةُ وَانْفَرَضَتْ أَوْلَادُهَا وَلَهَا أَوْلَادُ أَوْلَادٍ فَهَلْ يَكُونُ لَفْظُ الذُّكُورِ قَيْدًا لِأَوْلَادِ أَوْلَادِ فَاطِمَةَ فَيَدْخُلُ الذَّكَرُ مِنْهُمْ سَوَاءً أَذَلِّي بِذَكَرٍ أَوْ بِأُنْثَى أَوْ يَكُونُ قَيْدًا لِأَوْلَادِ فَاطِمَةَ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهَا فَلَا يَدْخُلُ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهَا مَنْ يُدْلِي بِأُنْثَى؟

(الجواب:) اَعْلَمُ أَنَّ الْقَيْدَ الْمَذْكُورَ أَعْنِي بِهِ لَفْظُ الذُّكُورِ قَيْدًا لِلْمُضَافِ فَيَدْخُلُ جَمِيعُ الذُّكُورِ سَوَاءً أَذَلِّي بِذَكَرٍ أَوْ بِأُنْثَى كَتَبَهُ الْفَقِيرُ إِبْرَاهِيمُ الْمُفْتِي بِدِمَشْقَ الْمَحْرُوسَةِ عُنِيَ عَنْهُ طَابَ الْجَوَابُ وَطَابَقَ الصَّوَابُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحِبُّ الدِّينِ عُنِيَ عَنْهُ مَا أَفَادَهُ الْعَلَامَةُ أَعْلَاهُ هُوَ الْحَقُّ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ كَتَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْفَيْشَاوِيُّ الشَّافِعِيُّ.

(أقول) أَفْتَى الْعَلَامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ بِخِلَافِ هَذَا حَيْثُ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ مِنَ الْوَقْفِ وَقَعَتْ حَادِثُهُ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِ الْأَمِيرِ فُلَانٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ عَلَى ذُرِّيَّتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ وَعَقَبِهِمْ مِنْ

الذُّكُورِ خَاصَّةً دُونَ الْإِنَاثِ فَإِذَا انْفَرَضَ أَوْلَادُ الذُّكُورِ صُرِفَ إِلَى كَذَا فَهَلْ قَوْلُهُ مِنَ الذُّكُورِ قَيْدٌ لِلآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ حَتَّى لَا تَسْتَحِقَّ أَنْتَى وَلَا وَلَدُ أَنْتَى أَمْ هُوَ قَيْدٌ فِي الْأَبْنَاءِ دُونَ الْآبَاءِ حَتَّى يَسْتَحِقَّ الذَّكَرُ وَلَوْ كَانَ أَنْتَى فَاجْتَبَتْ بِأَنَّهُ قَيْدٌ فِي الْآبَاءِ دُونَ الْأَبْنَاءِ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَوْنُ الْوَصْفِ بَعْدَ مُتَعَاظِفَيْنِ لِأَخِيرٍ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَابِ الْمُحَرَّمَاتِ فِي قَوْلِهِ " تَعَالَى مِنْ نِسَائِكُمْ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ " بَعْدَ قَوْلِهِ " تَعَالَى وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبُكُمْ " وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ مَقْصُودَهُ حَرَمَانُ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ لِكَوْنِهِمْ يُنْسَبُونَ إِلَى آبَائِهِمْ ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا وَتَخْصِيصُ أَوْلَادِ الْأَبْنَاءِ وَلَوْ كَانُوا إِنَاثًا لِكَوْنِهِمْ يُنْسَبُونَ إِلَيْهِ بِقَرْبَتِهِ قَوْلِهِ بَعْدَهُ فَإِذَا انْفَرَضَ أَوْلَادُ الذُّكُورِ وَلَمْ يَقُلْ أَبْنَاءُ الذُّكُورِ وَلَا أَبْنَاءُ الْأَوْلَادِ ثُمَّ بَلَغَنِي أَنَّ بَعْضَ الشَّافِعِيَّةِ جَعَلَهُ قَيْدًا فِي الْآبَاءِ وَالْأَبْنَاءِ وَوَاقَفَهُ بَعْضُ الْحَنَفِيَّةِ فَرَأَيْتُ الْإِمَامَ الْإِسْنَوِيَّ فِي التَّمْهِيدِ نَقَلَ أَنَّ الْوَصْفَ بَعْدَ الْجُمْلِ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَإِلَى الْأَخِيرِ عِنْدَ الْحَنَفِيَّةِ وَأَنَّ مَحَلَّ كَلَامِ الشَّافِعِيَّةِ فِيهَا إِذَا كَانَ الْعُطْفُ بِالْوَاوِ وَأَمَّا بِنِمْ فَيَعُودُ إِلَى الْأَخِيرِ اتِّفَاقًا أَهْمًا فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ.

وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ جَعَلَ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ قَيْدًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ أَوْلَادُ أَوْلَادِهِمْ فَيَدْخُلُ فِيهِ جَمِيعُ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ عَوْدِ الْوَصْفِ إِلَى الْأَخِيرِ قَالَ الْمُحَقِّقُ ابْنُ أَهْتَامٍ فِي التَّحْرِيرِ إِنَّهُ الْأَوْجَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَفْظَ الذُّكُورِ يُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَيْدًا لِلْمُضَافِ فَقَطْ أَوْ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فَقَطْ أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَعًا وَالْمَعَانِي مُخْتَلِفَةٌ الْأَحْكَامُ كَمَا عَلِمَ مِنْ صَدْرِ عِبَارَةِ الْأَشْبَاهِ وَالْأَوَّلُ أَفْتَى بِهِ الْجَمَاعَةُ الَّذِينَ نَقَلَ عَنْهُمْ الْمُؤَلِّفُ فِي السُّؤَالِ الْمَذْكُورِ وَالثَّانِي أَفْتَى بِهِ صَاحِبُ الْإِشَارَةِ وَلَمْ يَعُولْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى كَوْنِهِ قَيْدًا لِلْكُلِّ مِنَ الْمُتَضَافَيْنِ وَقَدْ مَشَى عَلَيْهِ الْعَلَّامَةُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتَاوِيهِ وَنَقَلَهُ عَنِ الْوَلِيِّ أَبِي زُرْعَةَ عَمَلًا بِقَاعِدَةِ الشَّافِعِيَّةِ فِي عَوْدِ الْمُتَعَلِّقَاتِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ جُمْلٍ أَوْ مُفْرَدَاتٍ مِنْ شَرْطٍ أَوْ اسْتِثْنَاءٍ أَوْ وَصْفٍ أَوْ غَيْرِهَا إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ اخْتِصَاصٍ بِالْأَخِيرِ بَلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْعُطْفِ بِالْوَاوِ وَتَقَدَّمَ نَقْلُ الْمُؤَلِّفِ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ عَنِ الْحَنَابِلَةِ أَيْضًا لَكِنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ إِنَّمَا يَظْهَرُ جَرِيَانُهَا فِي الْمُتَعَاظِفَيْنِ دُونَ الْمُتَضَافَيْنِ وَقَدْ اخْتَلَفَ كَلَامُ عُلَمَائِنَا فِي مَسْأَلَةِ الْوَصْفِ بِالْمَذْكُورَةِ هَلْ هُوَ قَيْدٌ لِكُلِّ مِنَ الْمَعُطُوفِ وَالْمَعُطُوفِ عَلَيْهِ أَوْ لِلْمَعُطُوفِ فَقَطْ لِتَأْخُرِهِ وَأَمَّا جَعْلُهُ قَيْدًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فَقَطْ فَلَمْ أَرَهُ لِعَيْرِ صَاحِبِ الْأَشْبَاهِ فِيهِ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ عَنْ وَقْفِ هِلَالِ الْبَصْرِيِّ مَا نَصَّهُ قَالَ:

قلت أَرَأَيْتَ إِنْ قَالَ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي الذُّكُورُ قَالَ فِيهِ لِمَنْ كَانَ ذَكَرًا مِنْ وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ قلت وَالذُّكُورُ مِنْ وَلَدِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ سَوَاءٌ قَالَ نَعَمْ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ صَدَقَهُ مَوْفُوفَةٌ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي الْفُقَرَاءُ أَنِّي أُعْطِي مَنْ كَانَ فَقِيرًا مِنْ وَلَدِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ الذُّكُورُ وَقَوْلُهُ الذُّكُورُ وَالْفُقَرَاءُ وَاحِدًا هـ.

فَقَدْ جَعَلَهُ قَيْدًا لِلْمُضَافِ الْمَعْطُوفِ وَكَذَا جَعَلَهُ قَيْدًا لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ حَيْثُ خَصَّهُ بِذُكُورِ أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ وَبِذُكُورِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَلَوْ كَانُوا أَوْلَادَ بَنَاتٍ وَلَوْ جَعَلَهُ قَيْدًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ لَكَانَ لِلذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ مِنْ أَوْلَادِ الذُّكُورِ وَمَا قِيلَ أَنَّ هَذَا لَا يُنَافِي مَا فِي الْأَشْبَاهِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى رِوَايَةِ دُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ فِي لَفْظِ الْأَوْلَادِ وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ فَهُوَ وَهُمْ ظَاهِرٌ لِأَنَّ قَوْلَ هِلَالٍ فِيهِ لِمَنْ كَانَ ذَكَرًا مِنْ وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ صَرِيحٌ فِي كَوْنِهِ جَعَلَهُ قَيْدًا لِلْمُضَافِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمُخَالَفَةُ لظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَقَعَتْ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهُ وَالذُّكُورُ مِنْ وَلَدِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ سَوَاءٌ فَعَدَمَ دُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ لَا يُنَافِي كَوْنَ لَفْظِ الذُّكُورِ يَبْقَى قَيْدًا لِلْمُضَافِ فِي عِبَارَةِ هِلَالٍ كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى ذَوِي الْكَمَالِ وَفِي الْإِسْعَافِ وَلَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي الْإِنَاثُ يَكُونُ لِلْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِهِ دُونَ ذُكُورِهِمْ وَالْإِنَاثُ مِنْ وَلَدِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثُ وَهُنَّ فِيهِ سَوَاءٌ هـ فَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي أَنَّهُ قَيْدٌ لِلْمُضَافِ الْمَعْطُوفِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي أَنَّهُ قَيْدٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ أَيْضًا.

وَنَقَلَ الْمُؤَلَّفُ عَنْ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى رَجُلٌ وَقَفَ عَقَارًا وَجَعَلَ وَلَايَتَهُ إِلَى نَفْسِهِ مَا دَامَ حَيًّا ثُمَّ إِلَى وَلَدِهِ فَلَانٍ مَا عَاشَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ إِلَى الْأَعَزِّ الْأَرْشِدِ مِنْ أَوْلَادِهِ فَإِنَّمَا مُنْصَرَفَةٌ إِلَى الْإِبْنِ دُونَ الْوَاقِفِ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ تَنْصَرِفُ إِلَى أَقْرَبِ الْمَكْنِيَّاتِ بِمُقْتَضَى الْوَضْعِ وَلِلذَلِكَ مَسَائِلُ ثَلَاثٌ إِحْدَاهَا إِذَا وَقَفَ عَلَى زَيْدٍ وَعَمَرُوهُ وَسَلَّهِ أَنَّ الْهَاءَ تَنْصَرِفُ إِلَى عَمَرُو فَحَسَبُ وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ وَقَفْتُ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي الذُّكُورُ أَنَّ الذُّكُورِيَّةَ رَاجِعَةٌ إِلَى وَلَدِ الْوَلَدِ دُونَ وَلَدِ الصُّلْبِ وَالْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ عَلَى عَكْسِهِ إِذَا قَالَ وَقَفْتُ عَلَى بَنِي زَيْدٍ وَعَمَرُوهُ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ بَنُو عَمَرُو فِي الْوَقْفِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى زَيْدٍ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْقَاضِي كَامِلُ الدِّينِ مُفْتِي الْأُمَّةِ الْحَطِيبُ بِأَصْفَهَانَ وَقَالَ الْهَاءُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْوَاقِفِ دُونَ ابْنِهِ وَالصَّحِيحُ هُوَ الْأَوَّلُ هـ فَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ قَيْدٌ لِلْمَعْطُوفِ لِتَأْخِرِهِ دُونَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَدُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَتَحَرَّرَ أَنَّهُ فِي جَعْلِ الْوَصْفِ

قَيْدًا لِلْمُتَعَاظِنِينَ مَعًا أَوْ لِلْمَعْطُوفِ فَقَطْ خِلَافٌ مَشَى عَلَى الْأَوَّلِ هَلَالٌ وَصَاحِبُ الْإِسْعَافِ وَعَلَى الثَّانِي صَاحِبُ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَاسْتَوْجَهَهُ ابْنُ الْهَيْثَمِ فِي التَّحْرِيرِ كَمَا مَرَّ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَ الْأَوَّلَ لِأَنَّ الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ وَاحِدٌ مِنْهُمْ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ إِلَّا إِذَا كَانُوا ذُكُورًا وَقَدْ صَرَّحَ أَئِمَّتُنَا فِي كُتُبِ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ بِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا تَعَقَّبَ جَمَلًا مُتَعَاظِفَةً مُتَّصِلًا بِهَا فَهُوَ لِلْكَلِّ بِخِلَافِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَهُوَ لِلْأَخِيرِ وَكَذَا الضَّمِيرُ فِي الصَّحِيحِ كَمَا عَلِمْتُ فِي مَسْأَلَةِ الْوَقْفِ عَلَى زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَنَسْلِهِ وَبِهَا صَرَّحَ الْحَصَافُ أَيْضًا وَأَمَّا جَعْلُ الْوَصْفِ قَيْدًا لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ كَمَا عَوَّلَ صَاحِبُ الْأَشْبَاهِ فَلَمْ أَرَهُ لِغَيْرِهِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْوَصْفَ لِلْأَخِيرِ مِنَ الْمُتَعَاظِفَاتِ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ هُوَ الْمُضَافُ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْحَقِيقِيُّ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهِ لِلتَّعْرِيفِ أَوْ التَّخْصِصِ لَا لِدَلَالَتِهِ بِخِلَافِ الْمَعْطُوفِ فَإِنَّهُ مَقْصُودٌ بِذَاتِهِ كَالْمُضَافِ نَعَمْ قَوْلُ الْأَشْبَاهِ وَلِأَنَّ الظَّاهِرَ إِنْ خَرِجَتْ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَيْدٌ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فَكَانَ الْأَوَّلُ لَهُ الْإِفْتِصَارَ عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيلِ فَإِنَّ مَا ذَكَرْنَاهُ كُلَّهُ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ الْخُلُوعِ عَنِ الْقَرِينَةِ اللَّفْظِيَّةِ أَوْ الْحَالِيَّةِ فَحَيْثُ وَجَدْتُ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى كَوْنِ الْوَصْفِ أَوْ الضَّمِيرِ أَوْ الْإِسْتِثْنَاءِ أَوْ نَحْوِهِ لِلْمُتَعَاظِفِينَ أَوْ الْمُتَضَافِينَ أَوْ لِوَاحِدٍ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا اتَّبَعْتُ كَمَا لَا يَخْفَى فَاعْتَمَيْتُ تَحْرِيرَ هَذَا الْمَحَلِّ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ وَلَمْ أَرْ مَنْ اعْتَنَى بِتَحْرِيرِهِ مِنْ عُلَمَائِنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَبِالْعَمَلِ بِالْقَرِينَةِ صَرَّحَ فِي التَّحْرِيرِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ حَيْثُ ذَكَرْتُ أَنَّهُ لِلْأَخِيرِ إِلَّا لِلدَّلِيلِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا فِي الْحَرِيرَةِ حَيْثُ سُئِلَ عَمَّنْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ الطِّفْلِ الْمَدْعُودِ حَسَنًا وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمُ الذُّكُورِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِذَا انْقَرَضَ الذُّكُورُ فَعَلَى أَوْلَادِهِ الْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِنَّ إِنْ خَرِجَتْ ثُمَّ حَدَّثَ لِلْوَاقِفِ وَلَدٌ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ ثُمَّ مَاتَ حَسَنُ الْمَذْكُورِ فَهَلِ الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لَهُ مِنَ الْأَوْلَادِ رَاجِعٌ إِلَى حَسَنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ مَذْكُورٍ فَلَا يَدْخُلُ مُحَمَّدٌ فِي الْوَقْفِ أَمْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْوَاقِفِ فَيَدْخُلُ مُحَمَّدٌ فَأَجَابَ مُفْتِي الْحَنَفِيَّةِ بِمُضَرٍّ مَوْلَانَا الشَّيْخُ حَسَنُ الشُّرَنْبَلَايَ بِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَى الْوَاقِفِ وَلَا يَتَوَهَّمُ رُجُوعُهُ إِلَى وَلَدِهِ حَسَنِ مَنْ لَهُ نَوْعُ الْمَامِ بِمَسَائِلِ الْفِقْهِ.

ثُمَّ قَالَ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ إِنَّ إِزْجَاعَهُ إِلَى الْوَاقِفِ بِمَا لَا يَشْكُ ذُو فَهْمٍ فِيهِ إِذْ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ مَعَ صِلَاحِيَّةِ اللَّفْظِ لَهُ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي شُرُوطِ الْوَاقِفِينَ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْفَظِّ مُحْتَمَلَانِ يَجِبُ تَعْيِينُ أَحَدٍ مُحْتَمَلَيْهِ بِالْغَرَضِ وَإِذَا أَرْجَعْنَا الضَّمِيرَ إِلَى حَسَنِ لَزِمَ حَرَمَانٌ وَلَكِنْ

الوَاقِفِ لِصُلْبِهِ وَاسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ وَفِيهِ غَايَةُ الْبُعْدِ وَلَا تَمَسُّكَ بِكُونِهِ أَقْرَبَ مَذْكُورٍ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَحْظُورِ وَهَذَا لِغَايَةِ ظُهُورِهِ غَنِيٌّ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ لَهُ اهـ.

فَقَدْ أَرْجَعَ الضَّمِيرَ إِلَى غَيْرِ الْأَقْرَبِ عَمَلًا بِالْقَرِينَةِ وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا فِي فَتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ فِيمَنْ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدِهِ لِصُلْبِهِ خَضِرٌ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى فَإِذَا انْقَرَضُوا فَعَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ فَمَاتَ خَضِرٌ عَنْ بِنْتِهِ مُؤَمِّنَةً ثُمَّ مَاتَتْ مُؤَمِّنَةٌ عَنْ ابْنِهَا مُحَمَّدٍ ثُمَّ مَاتَ مُحَمَّدٌ عَنْ أَوْلَادِهِ الثَّلَاثَةِ سُلَيْمَانَ وَمُؤَمِّنَةً وَعَائِشَةَ ثُمَّ مَاتَتْ مُؤَمِّنَةٌ عَنْ وَلَدَيْهَا أَحْمَدَ وَبَكْرِيٍّ ثُمَّ مَاتَ أَحْمَدُ عَنْ غَيْرٍ وَلَدٍ ثُمَّ مَاتَ بَكْرِيٌّ عَنْ بِنْتِهِ فَلَانَةَ ثُمَّ مَاتَتْ عَائِشَةُ عَنْ بِنْتِهَا فَخْرَى فَهَلْ لِفَخْرَى بِنْتِ عَائِشَةَ وَفَلَانَةَ بِنْتِ بَكْرِيٍّ شَيْءٌ مَعَ سُلَيْمَانَ أَمْ لَا أَجَابَ يَكُونُ الْوَقْفُ وَقَفَ تَرْتِيبٍ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِ خَضِرٍ مُوجُودًا وَسُلَيْمَانَ الْمَرْقُومُ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِ خَضِرٍ فَيَخْتَصُّ بِغَلَّةِ الْوَقْفِ عَمَلًا بِنِّمٌ وَلَا اسْتِحْقَاقَ لِفَخْرَى بِنْتِ عَائِشَةَ وَلَا لِفَلَانَةَ بِنْتِ بَكْرِيٍّ لِكُونِهِمَا فِي طَبَقَةِ النَّسْلِ وَالْعَقَبِ وَقَوْلُ الْوَاقِفِ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى قَيْدٌ لِلْأَخِيرِ الَّذِي هُوَ دَرَجَةُ النَّسْلِ وَالْعَقَبِ وَالْقَيْدُ وَصْفًا كَانَ أَوْ حَالًا أَوْ غَيْرَهُمَا إِذَا وَقَعَ فِي حَيْزِ الْعَطْفِ بِنِّمٌ الْمَفِيدَةُ لِتَرْتِيبِ الطَّبَقَاتِ كَانَ لِلْأَخِيرِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ تَجِيمٍ فِي الْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ التَّعَارُضُ بَيْنَ أَوَّلِ كَلَامِ الْوَاقِفِ وَآخِرِهِ وَالتَّوْفِيقُ بَيْنَ الْمُتَعَارِضَيْنِ وَاجِبٌ مَهْمَا أَمَكْنَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ.

وَقَدْ أَجَابَ بَعِيْنُ هَذَا الْجَوَابِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ التَّاجِيُّ الْبَغْلِيُّ كَمَا رَأَيْتُهُ فِي فَتَاوَاهُ فَهَذَا أَيْضًا فِيهِ بَيَانُ الْمُرَادِ بِالْقَرِينَةِ وَهِيَ عَدَمُ التَّعَارُضِ فِي كَلَامِ الْعَاقِلِ وَانْظُرْ لَمْ يَجْعَلُوا قَوْلُهُ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَالطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى نَاسِخًا لِلتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ ثُمَّ بِجَعْلِهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي الذَّكَرِ فَقَطْ دُونَ التَّرْتِيبِ فِي الرُّبُوبَةِ فَيَكُونُ ذَلِكَ الْمَتَأَخَّرُ رَاجِعًا إِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَهُ فَيَكُونُ رِيعُ الْوَقْفِ بَيْنَ سُلَيْمَانَ وَفَخْرَى بِنْتِ عَائِشَةَ وَفَلَانَةَ بِنْتِ بَكْرِيٍّ وَيُرْسِّحُهُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ مَا يَقْتَضِي جِزْمَانَ بَعْضِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَمَا يَقْتَضِي إِعْطَاءَهُ تَرْجُّحَ الثَّانِي لِأَنَّ الْجِزْمَانَ لَيْسَ مِنْ مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَصَافُ فِي ذَيْلِ مَسْأَلَةٍ قُلْتُ فَقَدْ شَرَطَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا فَلِمَ أَعْلَمْتُ الْأَخِيرَ قَالَ لِأَنَّ الشَّرْطَ الْأَخِيرَ يُفَسِّرُ عَنْ مُرَادِهِ فَلِذَلِكَ أَعْمَلْنَاهُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ لَوْ قَالَ تَجْرِي غَلَّةُ هَذِهِ الصَّدَقَةِ عَلَى وَلَدِي لِصُلْبِي فَإِذَا انْقَرَضُوا

كَانَتْ لِلْمَسَاكِينِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْوَقْفِ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ وَلَدِي لِصُلْبِي رَدَّ نَصِيْبُهُ عَلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ أَبَدًا إِنِّي أَرَادَ نَصِيْبَ كُلِّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَلَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ وَلَدٌ عَلَيْهِمْ وَلَا أَجْعَلُهُ لِلْمَسَاكِينِ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِ آخِرِهِمْ اهـ.

وَكَذَا يُقَالُ هُنَا إِنَّ الشَّرْطَ الْأَخِيرَ فَسَّرَ عَنْ مُرَادِهِ بِشَّمَّ أَنَّهَا لَيْسَتْ لِتَرْتِيبِ الطَّبَقَاتِ وَكَوْنُ الْقَيْدِ لِلْأَخِيرِ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ لَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا الْقَيْدَ يَتَعَيَّنُ إِرْجَاعُهُ لِلنَّسْلِ لِأَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ فِي بَطُونِهِ وَإِنَّمَا التَّرْتِيبُ فِي الْبُطُونِ الَّتِي قَبْلَهُ فَيَكُونُ الْقَيْدُ لِتَأْكِيدِ الْمُرَادِ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّ الْوَاقِفَ إِذَا عَطَفَ النَّسْلَ وَالْعَقِبَ بَعْدَ ذِكْرِهِ ثَلَاثَةَ بَطُونٍ مَثَلًا مُتَعَاظِفَةً بِشَّمَّ الْمَفِيدَةَ لِلتَّرْتِيبِ تَكُونُ بَطُونُ النَّسْلِ مَرْتَبَةً فَيَكُونُ الْبَطْنُ الرَّابِعُ الَّذِي هُوَ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ الْمُصَرَّحِ فِيهَا بِشَّمَّ مُقَدِّمًا عَلَى الْخَامِسِ وَالْخَامِسِ عَلَى السَّادِسِ وَهَكَذَا إِلَى انْقِرَاضِ النَّسْلِ وَالْعَقِبِ وَإِنْ لَمْ يُصَرَّحْ الْوَاقِفُ بَعْدَ ذِكْرِ النَّسْلِ وَالْعَقِبِ بِقَوْلِهِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي الْحَاثِيَةِ وَنَصُّهُ ذَكَرَ هَلَالٌ فِي وَفْقِهِ إِذَا ذَكَرَ الْوَاقِفُ ثَلَاثَ بَطُونٍ يَكُونُ الْوَقْفُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى مَنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ وَالْأَبْعَدُ فِيهِ سَوَاءٌ إِلَّا أَنْ يَذْكَرَ الْوَاقِفُ فِي وَفْقِهِ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ أَوْ يَقُولُ عَلَى وَلَدِي ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى وَلَدِ وَلَدِي أَوْ يَقُولُ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ فَحِينَئِذٍ يَبْدَأُ بِهِ الْوَقْفُ اهـ رَادٍ فِي الْإِسْعَافِ وَلَا يَكُونُ لِلْبَطْنِ الْأَسْفَلِ شَيْءٌ مَّا بَقِيَ مِنَ الْبَطْنِ إِلَّا عَلَى أَحَدٍ وَهَكَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ بَطْنٍ حَتَّى تَنْتَهِيَ الْبَطُونُ مَوْتًا اهـ.

فَهَذَا صَرِيحٌ فِي الْمَطْلُوبِ فَإِنَّ حَاصِلَهُ أَنَّهُ إِذَا ذَكَرَ الْبَطُونُ الثَّلَاثَةَ دَخَلَ مَنْ بَعْدَهُمْ أَيْضًا وَيَشْتَرِكُ فِي غَلَةِ الْوَقْفِ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا وَمَنْ دُونَهَا إِلَّا إِذَا قَالَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ أَوْ عَطَفَ بَيْنَ الْبَطُونِ الثَّلَاثَةِ بِشَّمَّ أَوْ قَالَ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ فَبَيَّنَ كُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَصِيرُ الْوَقْفُ مُرْتَبًا فَيُقَدِّمُ الْبَطْنُ الْأَوَّلَ عَلَى مَنْ يَلِيهِ وَالثَّانِي عَلَى مَنْ يَلِيهِ وَهَكَذَا إِلَى انْقِرَاضِ الْبَطُونِ كُلِّهَا وَلَا يَخْتَصُّ التَّرْتِيبُ بِالْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي وَالثَّلَاثِ فَقَطْ وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِمْ وَعَلَى هَذَا الْعَمَلِ وَقَدْ كُنْتُ مُتَوَقِّفًا فِي الْجَزْمِ بِذَلِكَ وَأَطْلُبُ نَقْلَهُ إِلَى أَنْ ظَفِرْتُ بِعِبَارَةِ الْحَاثِيَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلِلَّهِ تَعَالَى الْحَمْدُ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّضَرُّيْحَ بِهِ فِي صُورَةِ فَتَوَى مَقُولَةٍ عَنْ خَطِّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدٍ أَفَنْدِي الْكُوكَايِيٍّ مُفْتِي حَلَبِ الشَّهْبَاءِ حَيْثُ قَالَ وَالنَّسْلُ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ مَعْطُوفٌ بِكَلِمَةٍ ثُمَّ التَّرْتِيبِيَّةُ فَكَانَ التَّرْتِيبُ ثَابِتًا إِلَى آخِرِ الْبَطُونِ اهـ فَاعْتَيْنَ هَذِهِ الْفَائِدَةَ ثُمَّ بَعْدَ كِتَابَتِي لِهَذَا الْمَحَلِّ رَأَيْتُ بِهَامِشِ الْحَزِينَةِ بِخَطِّ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ يَحْيَى التَّاجِيٍّ صُورَةَ فَتَوَى مِثْلَ الْفَتَوَى السَّابِقَةِ وَفِيهَا التَّرْتِيبُ بَيْنَ



الْبُطُونِ الثَّلَاثَةِ بِشَّمِّ وَعَطْفِ النَّسْلِ بِشَّمِّ أَيْضًا مَعَ اشْتِرَاطِ اسْتَوَاءِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى وَجَوَائِهَا لِلشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ بِأَنَّهُ رَجَعَ الْوَاقِفُ عَنِ التَّرْتِيبِ بِقَوْلِهِ يَسْتَوِي الْخُ فَهَذَا عَيْنُ مَا قُلْنَاهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَقَفَ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ السَّتَّةِ وَهُمْ حُسَيْنٌ وَإِبْرَاهِيمُ وَمُصْطَفَى وَإِسْمَاعِيلُ وَفَاطِمَةُ وَعَائِشَةُ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ وَبَعْدَ الْإِنْقِرَاضِ فَعَلَى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّتَيْنِ وَإِنْ تَعَذَّرَ فَعَلَى فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ الْمُقِيمِينَ بِدِمَشْقَ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ ثُمَّ مَاتَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَوْلَادِهِ ثُمَّ مَاتَتْ عَائِشَةُ عَنْ وَلَدِهَا ثُمَّ مَاتَ حُسَيْنٌ عَنْ بِنْتٍ وَالْكُلُّ فَقَرَاءٌ فَهَلْ يُصَرَفُ نَصِيبُ الْمُتَوَفِّينَ إِلَيْهِمْ جَمِيعًا؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ كَانُوا فَقَرَاءً وَإِذَا انْقَرَضَ جَمِيعُ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُمْ إِلَى أَوْلَادِهِمْ.

(أقول) هَذِهِ مِنْ مَسَائِلِ مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ فَيُصَرَفُ نَصِيبُ مَنْ مَاتَ إِلَى الْفُقَرَاءِ مَا دَامَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ وَلَا يُصَرَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَاقِي مِنْهُمْ وَفِي الْحَاقِيقَةِ رَجُلٌ وَقَفَ أَرْضَهُ عَلَى أَوْلَادِهِ وَجَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَمَاتَ بَعْضُهُمْ قَالَ هَلَالٌ يُصَرَفُ الْوَقْفُ إِلَى الْبَاقِي فَإِنْ مَاتُوا يُصَرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ لَا إِلَى وَلَدِ الْوَلَدِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَسَمَاهُمْ فَقَالَ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَجَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فَإِنَّهُ يُصَرَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ فِي الْأُولَى وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَبَعْدَ مَوْتِ أَحَدِهِمْ بَقِيَ أَوْلَادُهُ وَهَاهُنَا وَقَفَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ وَجَعَلَ آخِرَهُ لِلْفُقَرَاءِ فَإِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ كَانَ نَصِيبُهُ لِلْفُقَرَاءِ.

(سئل) فِي وَقْفٍ مُرْتَبٍ بِشَّمِّ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَوَفَّى مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ فَتَنْصِيبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدِ وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلَ مِنْهُ وَمَنْ تَوَفَّى مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ فَتَنْصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْتِرَابَ إِلَى الْمُتَوَفَّى زِيَادَةً عَمَّا بِيَدِهِ ثُمَّ عَلَى وَلَدٍ مَنْ انْتَقَلَ إِلَيْهِ ذَلِكَ ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ الْخُ فَمَاتَ صَغِيرٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَلَهُ اسْتِحْقَاقُ آلٍ إِلَيْهِ مِنْ أُمِّهِ وَالْمَوْجُودُ حِينَ مَوْتِهِ جَدُّهُ لِأَبِيهِ ابْنُ الْوَاقِفِ وَبِنْتُ الْوَاقِفِ وَخَالَهُ ابْنُ ابْنِ الْوَاقِفِ وَكُلُّهُمْ مُتَنَازِلُونَ وَمَاتَتْ صَغِيرَةٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَهِيَ اسْتِحْقَاقُ فِي الْوَقْفِ آلَ إِلَيْهَا مِنْ أَبِيهَا وَالْمَوْجُودُ حِينَ مَوْتِهَا ابْنُ الْوَاقِفِ وَبِنْتُ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورَانِ وَعَمَّتُهَا وَعَمَّتُهَا وَلَدَا ابْنِ آخَرٍ لِلْوَاقِفِ فَهَلْ يَنْتَقِلُ اسْتِحْقَاقُ الصَّغِيرِ

وَالصَّغِيرَةَ الْمَرْبُورَيْنِ إِلَى ابْنِ الْوَاقِفِ وَبِنْتِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورَيْنِ لِكَوْنِهَا أَعْلَى طَبَقَةً مِنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ الْوَقْفِ عَمَلًا بِالتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَفْظَةِ ثُمَّ حَيْثُ لَمْ يَنْصُ الْوَاقِفُ عَلَى مَا يُبْطِلُ حُكْمَهُ فِي نَصِيبٍ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَتَيْهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ دُونَ خَالِ الصَّغِيرِ وَدُونَ عَمِّ الصَّغِيرَةِ وَعَمَّتِهَا الْمَرْبُورَيْنِ الَّذِينَ هُمْ أَسْفَلُ دَرَجَةٍ أَوْ لَا؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ نَعَمْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ الْمَرْبُورَيْنِ إِلَى ابْنِ الْوَاقِفِ وَبِنْتِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورَيْنِ لِكَوْنِهَا أَعْلَى طَبَقَةً مِنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ الْوَقْفِ عَمَلًا بِالتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَفْظَةِ ثُمَّ دُونَ خَالِ الصَّغِيرِ وَدُونَ عَمِّ الصَّغِيرَةِ وَعَمَّتِهَا الْمَرْبُورَيْنِ لِكَوْنِهِمْ أَذْنَى دَرَجَةٍ مِنْ ابْنِ وَبِنْتِ الْوَاقِفِ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عِمَادُ الدِّينِ عُفَيْ عَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ مِنْ مِمْدُ الْكُوفِ أَسْتَمِدُّ التَّوْفِيقَ وَالْعَوْنَ جَوَابِي كَمَا أَجَابَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْعِمَادُ نَفَعَ اللَّهُ تَعَالَى بِعُلُومِهِ الْعِبَادَ إِذْ لَا وَجْهَ لِانْتِقَالِ مَا كَانَ هُمَا لِلْخَالِ وَالْعَمِّ وَالْعَمَّةِ مَعَ وَجُودِ ابْنِ الْوَاقِفِ وَبِنْتِهِ وَبِمَوْتِهِمَا لَا عَنْ أَحَدٍ مِنْ طَبَقَتَيْهَا رَجَعَ اسْتِحْقَاقُهُمَا لِمَا أَصْلَهُ الْوَاقِفُ وَرَتَّبَهُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ خَيْرُ الدِّينِ بَنِ أَحْمَدَ الْحَنْفِيُّ الْأَزْهَرِيُّ حَامِدًا مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا.

(أقول) هَذِهِ الْحَادِثَةُ بِعَيْنِهَا أَلْفَ فِيهَا الْعَلَامَةُ الشَّرْئِيَّةُ لِرِسَالَتِهِ الْمُسَمَّاةِ بِالِانْتِسَامِ بِأَحْكَامِ الْإِفْحَامِ وَتَشْقِي نَسِيمِ الشَّامِ وَرَدَّ فِيهَا عَلَى مُفْتِي الشَّامِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عِمَادُ الدِّينِ الْمَذْكُورُ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ بِثُمَّ قَدْ بَطَلَ حُكْمُهُ فِي نَصِيبٍ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ بِاشْتِرَاطِ صَرْفِهِ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ وَسَيَّائِي تَمَامِ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ وَفَاتِهِ عَلَى أَوْلَادِ ابْنِهِ فَلَأَنَّ الْمُتَوَقِّ فِي حَيَاتِهِ وَهُمْ عَبْدُ النَّبِيِّ وَعَلِيٌّ وَنُورُ الدِّينِ وَمَنْصُورٌ سَوِيَّةٌ بَيْنَهُمْ أَرْبَاعًا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمُ الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ كَذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ مِثْلُ ذَلِكَ ثُمَّ عَلَى أُنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ شَبَهُ ذَلِكَ الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلَ عَنْ وَلَدٍ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ لِوَلَدِهِ ثُمَّ لِلْأَسْفَلِ مِنْهُ الذُّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ وَعَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ وَمِنْ أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَإِنْ سَفَلَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدٍ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَدَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ كُلُّ ذَلِكَ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنِّنِ أَعْلَاهُ فَإِذَا

انْقَرَضَتْ أَوْلَادُ الذُّكُورِ وَلَمْ يَبْقَ لَهُمْ نَسْلٌ وَلَا عَقَبٌ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنَ الْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْحُكْمُ فِيهِمْ كَالْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ الذُّكُورِ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ فَانْقَرَضَ الْآنَ أَوْلَادُ الذُّكُورِ وَالْمَوْجُودُ الْآنَ مِنْ أَوْلَادِ الْإِنَاثِ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَهَلْ يَعُودُ الْوَقْفُ لِلذُّكُورِ سَوِيَّةً بَيْنَهُمْ أَمْ لِلذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): حَيْثُ شُرِطَ فِي أَوْلَادِ الذُّكُورِ أَنْ يُعْطَى لِلذُّكُورِ دُونَ الْإِنَاثِ وَجَعَلَ الْحُكْمَ فِي أَوْلَادِ الْإِنَاثِ كَالْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ الذُّكُورِ يَعُودُ الْوَقْفُ الْمَذْكُورُ لِلذُّكُورِ سَوِيَّةً بَيْنَهُمْ دُونَ الْإِنَاثِ عَمَلًا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) رَأَيْتُ فِي هَذَا الْمَحَلِّ عَلَى الْهَامِشِ بِخَطِّ شَيْخٍ مَشَايخَنَا الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْغَزِّيِّ السَّائِحَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ دُونَ الْإِنَاثِ هَذَا لَا يَظْهَرُ بَعْدَ قَوْلِ الْوَاقِفِ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنَ الْإِنَاثِ وَأَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَأَيْضًا كَيْفَ يُعْطَى الْفَرْعُ وَيَمْنَعُ الْأَصْلُ أَوْ أَخَوَاتِهِ مَعَ عُمُومِ لَفْظِهِ فَضْلًا عَنْ صَرِيحِهِ نَعَمْ يُحْمَلُ قَوْلُهُ وَالْحُكْمُ فِيهِمْ كَالْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ الذُّكُورِ عَلَى قَوْلِهِ سَوِيَّةً وَعَلَى التَّرْتِيبِ وَعَلَى رَدِّ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ وَقَدْ صَرَّحَ هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّ غَرَضَ الْوَاقِفِ يَصْلُحُ مُخَصَّصًا انْتَهَى وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْحُكْمَ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ وَالْحُكْمُ فِيهِمْ إِنْ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ وَقَدْ وَقَعَ فِي نَظِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اضْطِرَابٌ فِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ سُئِلَ فِيهَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ طَاحُونَةً عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدِهِ لِصُلْبِهِ الْبُرْهَانِي إِبْرَاهِيمَ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَنْسَالِهِ وَأَعْقَابِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ يَسْتَقْبَلُ بِهِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا انْفَرَدَ وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِثْنَانِ فَمَا فَوْقَهُمَا.

فَإِنْ مَاتَ إِبْرَاهِيمُ وَلَمْ يُعْقَبْ أَوْ أَعْقَبَ وَانْقَرَضُوا عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا شَرْعِيًّا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ ذُكُورًا كَانُوا وَإِنَاثًا بَيْنَهُمْ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ عَلَى الْحُكْمِ الْمُعَيَّنِ أَعْلَاهُ فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ عَادَ ذَلِكَ وَقَفًا عَلَى الزَّوَايَةِ الْفُلَائِيَّةِ إِلَى أَنْ قَالَ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ وَمَاتَ ابْنُهُ إِبْرَاهِيمُ بَعْدَهُ وَلَمْ يُعْقَبْ وَوُجِدَ لِإِبْرَاهِيمَ إِخْوَةٌ لِأَبٍ فَتَنَاقَلُوا الْوَقْفَ ثُمَّ انْقَرَضُوا عَنْ آخِرِهِمْ وَهُمْ أَوْلَادٌ وَأَوْلَادُ أَوْلَادٍ فَهَلْ يَنْتَقِلُ الْوَقْفُ إِلَى الزَّوَايَةِ الْمَرْبُورَةِ بِانْقِرَاضِ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ بَعْدَهُ وَلَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ أَوْ لَا أَجَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ انْتِقَالُهُ إِلَى أَوْلَادِ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ لِأَمْرِنِ الْأَوَّلِ الْأَقْرَبِيَّةِ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ وَالثَّانِي قَوْلُهُ عَلَى

الْحُكْمِ الْمَعِينِ أَعْلَاهُ فَإِنَّهُ عَرَفَهُ بِاللَّامِ وَذَلِكَ لِلْعُمُومِ وَالْإِعْتِبَارِ لِعُمُومِ اللَّفْظِ وَالْعَامُّ يَنْقُى عَلَى عُمُومِهِ حَتَّى لَا يُعْتَبَرَ مَعَهُ خُصُوصُ السَّبَبِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْأَكْمَلُ ذَلِكَ فِي الْعِنَايَةِ شَرْحَ الْهُدَايَةِ فِي كِتَابِ الصُّلْحِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَالصُّلْحُ صَحِيحٌ مَعَ إِقْرَارٍ أَوْ سُكُوتٍ أَوْ إِنْكَارٍ كُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [سورة النساء آية ١٢٨] فَإِنَّهُ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُهَا يَعْْنِي الثَّلَاثَةَ وَإِنْ كَانَ فِي صُلْحِ الزَّوْجَيْنِ قَالِ لَأَنَّ الْإِعْتِبَارَ لِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا لِحُصُوصِ السَّبَبِ فَهُوَ مُنَادٍ فِي مَسْأَلَتِنَا بِاسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ إِخْوَةِ إِبْرَاهِيمَ هَٰذَيْنِ الْأُمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا غَرَضُ الْوَاقِفِ وَإِفَادَةُ اللَّفْظِ لَهُ وَالْحَقُّ أَحَقُّ بِالِاتِّبَاعِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْمًا فِي الْحَيَرَةِ وَرَأَيْتُ بِهَامِشِهَا بِخَطِّ الْمَرْحُومِ الشَّيْخِ يَحْيَى التَّاجِي الْبُلْعَمِيِّ نَاقِلًا عَنْ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ يَاسِينَ الْبِقَاعِيِّ الْحَنْفِيِّ مَا حَاصِلُهُ قَوْلُهُ الْأَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ إِنْخُ يُخَالِفُهُ مَا أَفْتَى بِهِ الْمَرْحُومُ يَحْيَى أَفْنَدِي مُفْتِي الدِّيَارِ الرُّومِيَّةِ وَالْعَلَامَةُ الشَّيْخُ حَسَنُ الشُّرَنْبَلَايُ مُفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ عُلَمَاءِ مِصْرَ وَالشَّامِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي عَصْرِ هُمَا وَعَصَرِ مَنْ قَبْلَهُمَا وَرَدُّوا الْوَقْفَ بَعْدَ مَوْتِ الْإِخْوَةِ لِلزَّوْجِيَّةِ لَا لِأَوْلَادِ الْإِخْوَةِ وَرَدُّوا الْحُكْمَ الْمَعِينِ أَعْلَاهُ إِلَى قَوْلِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ يَسْتَقِلُّ بِهِ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ إِذَا انْفَرَدَ وَيَشْتَرِكُ فِيهِ الْإِثْنَانِ قَمَا فَوْقَهَا وَجَعَلُوهُ بَيِّنًا لِذَلِكَ وَقَيَّدَا لَهُ وَرُجُوعًا بِهِ إِلَى مُسْتَحَقِّ مَوْجُودِ دُونَ غَيْرِهِ الَّذِي لَمْ يُوْجَدْ فِي شَرْطِهِ فَهُوَ عَامٌّ مَخْصُوصٌ بِقَوْلِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَإِنَّهُ مَا مِنْ عَامٍّ إِلَّا وَقَدْ خُصَّ وَرُجُوعُهُ إِلَى هَذَا مُتَيَقِّنٌ لَوْجُودِهِ فِي لَفْظِهِ وَإِلَى أَوْلَادِ الْإِخْوَةِ مَشْكُوكٌ فِيهِ لِعَدَمِهِ فِي لَفْظِهِ فَيَقْدَمُ الْمُتَيَقِّنُ عَلَى الْمَشْكُوكِ فِيهِ لِأَنَّ الْيَقِينَ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ وَغَرَضُ الْوَاقِفِ إِذَا خَالَفَ صَرِيحَ لَفْظِهِ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ أَهـ.

وَلَا يَخْفَى عَلَى مَنْ أَمَعَنَ النَّظَرَ فِي هَذَا الْمَقَامِ اتِّجَاهُ كُلِّ مِنَ الْكَلَامَيْنِ وَالزَّرَجِيحُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ صَعْبٌ وَلَكِنْ ذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْبِيرِيُّ فِي شَرْحِ الْأَشْبَاهِ أَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَ فِي مَسْأَلَةٍ فَالْعَبْرَةُ بِمَا قَالَهُ الْأَكْثَرُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَنْشَأَ وَاقِفٌ وَفَّقَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ فَعَلَى زَوْجَتِهِ خَاتُونٍ وَعَلَى الْمَدْعُورَةِ نَفِيسَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَلَى عَتَقَاءِ الْوَاقِفِ وَهُمْ عَلَى زَوْجَتِهِ قَرْنَفَلَةٌ وَعَائِشَةُ سَوِيَّةٌ بَيْنَهُمْ مُدَّةَ حَيَاتِهِمْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَأَنْسَالِهِ وَأَعْقَابِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ عَادَ ذَلِكَ وَفَقًا شَرْعِيًّا عَلَى

أَوْلَادِ أَخِي الْوَاقِفِ الْمَرْفُومِ حَسَنٍ أَعَا وَهُمْ كَاتِبُهُ وَصَفِيَّةٌ وَمَرْوَةٌ وَرَحْمَةُ سَوِيَّةٍ بَيْنَهُمْ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ وَفَاةٍ كُلِّ مِنْهُنَّ عَلَى أَوْلَادِهَا وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهَا وَأَنْسَاهَا وَأَعْقَابَهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ وَمَاتَ بَعْدَهُ عَلِيٌّ وَقَرْنُفُلَةٌ وَعَائِشَةُ وَخَاتُونٌ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا عَقِبَ وَبَقِيَتْ نَفِيسَةٌ لَا غَيْرَ فَهَلْ تُقَسَّمُ غَلَّةُ الْوَقْفِ مِنْ خُمْسَةِ أَخْخَاسٍ لِنَفِيسَةٍ خُمُسٍ وَاحِدٍ وَالْأَخْخَاسُ الْأَرْبَعَةُ تُصْرَفُ لِلْفُقَرَاءِ وَإِذَا كَانَتْ بَنَاتٌ أَخِي الْوَاقِفِ فَقَرَاءٌ أَوْ إِحْدَاهُنَّ فَهَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنَ الْفُقَرَاءِ الْأَجَانِبِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَوْلُهُ تُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ يَعْنِي مَا دَامَتْ نَفِيسَةٌ مَوْجُودَةً فَإِذَا مَاتَتْ يُصْرَفُ الْكُلُّ إِلَى بَنَاتِ أَخِي الْوَاقِفِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُنَّ مِنَ الْوَقْفِ مَشْرُوطٌ بِمَوْتِ خَاتُونٍ وَنَفِيسَةٍ وَعَتَقَاءِ الْوَاقِفِ وَأَوْلَادِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ فَمَا دَامَ أَحَدٌ مِنْهُمْ مَوْجُودًا لَا تَسْتَحِقُّ بَنَاتُ أَخِي الْوَاقِفِ شَيْئًا وَيَكُونُ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ وَفِيهِ يُصْرَفُ نَصِيبُ مَنْ مَاتَ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَإِذَا كَانَتْ بَنَاتُ أَخِي الْوَاقِفِ فَقَرَاءٌ يُصْرَفُ إِلَيْهِنَّ لِصِفَةِ الْفَقْرِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلِيَّةِ لَا لِاسْتِحْقَاقِ قَالٍ فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَقْفِ فِي أَبْوَابِ الْبَرِّ لَوْ قَالَ هِيَ صَدَقَةٌ مَوْفُوقَةٌ فِي أَبْوَابِ الْبَرِّ فَاحْتَاجَ وَلَدُهُ أَوْ وَلَدُ وَلَدِهِ أَوْ قَرَابَتُهُ يُصْرَفُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَلَّةِ لِأَنَّ الصَّدَقَةَ عَلَيْهِمْ مِنْ أَبْوَابِ الْبَرِّ وَكَذَلِكَ لَوْ جَعَلَهَا صَدَقَةً مَوْفُوقَةً عَلَى الْمَسَاكِينِ فَاحْتَاجَ وَلَدُهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنَ الْغَلَّةِ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَسَاكِينِ وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً وَرَجِمَ مُحْتَاجَةً "فَيَكُونُ وَلَدُهُ وَقَرَابَتُهُ أَحَقُّ وَلَكِنْ لَا يَتَعَيَّنُ بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ الدَّفْعُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِنْ كَانَ يَجْعَلُ قَاضٍ بَلْ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْأَفْضَلِيَّةِ وَلَوْ عَزَلَ الْقَاضِي أَوْ مَاتَ يَجُوزُ لِمَنْ يَلِي بَعْدَهُ أَنْ يُجْرِيَهُ عَلَيْهِ وَأَنْ يُبْطِلَهُ لِعَدَمِ كَوْنِ فِعْلِ الْأَوَّلِ قَضَاءً.

وَمَنْ مَاتَ أَوْ اسْتَعْنَى سَقَطَ حَقُّهُ وَحُكْمُ وَرَثَتِهِ كَحُكْمِهِ إِنْ كَانُوا أَقَارِبَ الْوَاقِفِ وَكَذَا حَيْرَانُ الْوَاقِفِ إِنْ كَانُوا فَقَرَاءً يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَوْ الْقِيَمِ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الْغَلَّةِ مَا يَرَى أَهْلُ لَكِنْ قَيَّدَ ذَلِكَ فِي الْحَاثِيَةِ بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ حَيْثُ قَالَ رَجُلٌ وَقَفَ فِي صَحَّتِهِ أَرْضًا عَلَى الْفُقَرَاءِ فَاحْتَاجَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ الْوَاقِفِ قَالُوا يَجُوزُ صَرْفُ الْوَقْفِ إِلَيْهِ وَهُوَ أَوَّلَى مِنْ سَائِرِ الْفُقَرَاءِ بِأَحَدِ شَرْطَيْنِ أَنْ يُصْرَفَ الْبَعْضُ إِلَيْهِمْ وَالْبَعْضُ إِلَى الْأَجَانِبِ أَوْ الْكُلُّ إِلَى وَرَثَةِ الْوَاقِفِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَافِ لِأَنَّهُ لَوْ صَرَفَ الْكُلَّ إِلَيْهِمْ عَلَى الدَّوَامِ يَظُنُّ النَّاسُ أَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِمْ فَرَبَّمَا يَتَّخِذُونَهُ مِلْكًا أَهـ.

(سئل) فِيْمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ فِي كِتَابِ وَفْقِهِ الْمُرْتَبِ بِشْمٍ شُرُوطًا مِنْهَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ يَعُودُ نَصِيْبُهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فَمَاتَ رَجُلٌ مِنَ الذَّرِّيَّةِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِمْ وَفِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِمْ أَخَوَاهُ وَجَمَاعَةُ آخَرُونَ الْبَعْضُ مِنْهُمْ مُتَنَاولٌ وَالْبَعْضُ غَيْرُ مُتَنَاولٍ لِحُجْبِهِ بِأَصْلِهِ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيْبُ الرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى الْمَزْبُورِ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِجَمِيعِ أَهْلِ دَرَجَتِهِ الْمَزْبُورِينَ وَلَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ أَخَوَاهُ الْمَذْكُورَانِ عَمَلًا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ؟

(الجواب): نَعَمْ يَعُودُ نَصِيْبُ الرَّجُلِ الْمُتَوَقَّى عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِجَمِيعِ أَهْلِ دَرَجَتِهِ وَلَا يَخْتَصُّ بِذَلِكَ أَخَوَاهُ الْمَذْكُورَانِ عَمَلًا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ مَنْ لَهُ حَقٌّ إِمَّا حَالًا أَوْ مَالًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِالسَّامِ عُمِي عَنْهُ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ الْعَمُّ الْمَرْحُومُ أَجَابَ وَاللَّهُ الْمُوقِفُ لِلصَّوَابِ.

وَفِي فِتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ عَنِ الْحَاثَوِيِّ ضَمَنْ سُؤَالٍ أَجَابَ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَخٍ وَلَا أُخْتٍ انْتَقَلَ مَا كَانَ لَهُ إِلَى كُلِّ مَنْ هُوَ فِي طَبَقَتِهِ وَذَوِي دَرَجَتِهِ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِنْخَ لَأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنْ قَوْلِهِ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ السُّفْلَى وَالْعَمَلُ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنَ الشُّرُوطِ كَمَا هُوَ الْمُصْرَحُ بِهِ وَيَسْتَحِقُّ ذَلِكَ جَمِيعُ مَنْ فِي طَبَقَتِهِ سَوَاءٌ كَانَ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ سَابِقٌ فِي الْوَقْفِ أَمْ كَانَ مُحْجُوبًا بِأَصْلِهِ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ انْتَقَلَ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَفْظٍ مِنْ وَمَنْ قَوْلِهِ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُضَافٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ يَعْمُ وَأَمَّا قَوْلُ الْوَاقِفِ مُضَافًا إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ فَلَيْسَ قَيْدًا لِدَفْعِ اسْتِحْقَاقِ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ سَابِقٌ فِي الْوَقْفِ وَإِنَّمَا هُوَ لِدَفْعِ تَوَهُّمٍ مَنْ يَتَوَهُّمُ أَنَّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ سَابِقٌ لَا يَسْتَحِقُّ مِنْ ذَلِكَ الْمَيْتِ شَيْئًا اكْتِفَاءً بِمَا لَهُ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ السَّابِقِ فَدَفَعَ ذَلِكَ بِمَا يُقِيدُ أَنَّ مَنْ فُرِضَ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ سَابِقٌ لَا يَكُونُ ذَلِكَ مَانِعًا لَهُ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ ذَلِكَ الْمَيْتِ الَّذِي مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِنْخَ بَلْ يَسْتَحِقُّ مِنْهُ مُضَافًا لِمَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ سَابِقًا.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا أَنَّهُ لَوْ فُرِضَ أَنَّ جَمِيعَ مَنْ فِي الطَّبَقَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ سَابِقٌ كَانَ الظَّاهِرُ أَنَّ تَنْتَقِلَ حِصَّةُ ذَلِكَ الْمَيْتِ لَهُمْ عَدَمَ تَحَقُّقِ قَوْلِ الْوَاقِفِ مُضَافًا إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ فَعِلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ قَيْدًا احْتِرَازِيًّا بَلْ لِدَفْعِ التَّوَهُّمِ كَمَا بَيَّنَّاهُ اهـ مُلَخَّصًا.

(أقول) وَحَاصِلُهُ أَنَّ الْإِضَافَةَ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ مُضَافًا إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ عِنْدَ امْتِكَانِهَا أَيُّ عَلَى

تَقْدِيرِ أَنَّ لَهُ اسْتِحْقَاقًا وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْإِسْعَافِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ وَلَمْ يَوْجَدْ إِلَّا ذَكَورٌ فَقَطُّ أَوْ إِنَاثٌ فَقَطُّ يُقْسَمُ بَيْنَهُمْ أَوْ بَيْنَهُنَّ بِالسَّوِيَّةِ لِأَنَّ الْمُرَادَ التَّفَاضُلَ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِخْتِلَاطِ اهـ وَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُفِيدُ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَهُوَ أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ يَشْمَلُ النَّصِيبَ الْمَقْدَرَّ.

(سئل) فِي وَقْفٍ مِنْ شُرُوطِهِ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى وَمَاتَ الْوَاقِفُ ثُمَّ مَاتَ شَخْصٌ مِنْ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ هُوَ صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ سِوَى ابْنِ عَمِّهِ مُحَمَّدٍ هُوَ عُمَرُ لَكِنَّهُ مُحْجُوبٌ بِأَبِيهِ مُحَمَّدٍ الْمُسْتَحَقُّ فِي الْوَقْفِ بِالْفِعْلِ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُ صَالِحِ الْمَذْكُورِ لِعُمَرَ الْمَرْقُومِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) رَأَيْتُ بِخَطِّ شَيْخِ مَسَاحِنَا الْعَلَّامَةِ الْفَقِيهِ مُنَلَّا عَلِيٍّ التُّرْكُمَائِيِّ أَمِينِ فَتَوَى الْمُؤَلِّفُ قَالَ فِي مَجْمُوعَتِهِ الْفَقِيهَةِ الْكَبِيرَةِ مَا حَاصِلُهُ إِذَا كَانَ فِي الدَّرَجَةِ جَمَاعَةٌ غَيْرُ مُتَنَاوِلِينَ فَقَطُّ مُحْجُوبُونَ بِأَصُولِهِمْ فَالْحُكْمُ فِيهِمْ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ حِصَّةُ الْمُتَوَقَّى إِلَيْهِمْ لِأَنَّ إِعْمَالَ الْكَلَامِ أَوَّلَى مِنْ إِهْمَالِهِ وَالْمُحْجُوبُ بِصَدَدِ الْإِسْتِحْقَاقِ فَتَسْمِيَّتُهُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ جَائِزَةٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ وَاخْتَارَهُ فِي الْأَشْبَاهِ وَهَذَا ظَاهِرٌ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَتِهِ غَيْرُهُمْ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي دَرَجَتِهِ مُتَنَاوِلٌ وَ مُحْجُوبٌ فَاخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ فِيهِ فَبَعْضُهُمْ أَفْتَى بِعَدَمِ مُشَارَكَةِ الْمُحْجُوبِ لِلْمُتَنَاوِلِ مِنْهُمْ الْمَوْلَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِي الْعِمَادِيُّ وَمُحَمَّدٌ أَفْنَدِي الْعِمْدُ الْمُفْتِيَانِ بِدِمَشْقَ لِأَنَّ الْمُتَنَاوِلَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ حَقِيقَةٌ وَالْمُحْجُوبُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ مَجَازٌ وَإِعْمَالُ الْحَقِيقَةِ أَوَّلَى وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا غَيْرُ جَائِزٍ وَلَا يُصَارُ إِلَى الْمَجَازِ إِلَّا إِذَا لَمْ يُمْكِنِ الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ أَوْ لَمْ تَكُنْ الْحَقِيقَةُ مَوْجُودَةً أَيْ بَأَنَّ لَمْ يَكُنْ فِي الطَّبَقَةِ إِلَّا الْمُحْجُوبُ وَأَفْتَى الْبَعْضُ بِمُشَارَكَةِ الْمُحْجُوبِ لِلْمُتَنَاوِلِ مِنْهُمْ الْعَلَّامَةُ الْكُوكَابِيُّ وَتَاجُ الدِّينِ الْحَنْفِيُّ الْأَزْهَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ شَاهِينَ الْحَنْفِيُّ لِعُمُومِ مَنْ وَالدَّرَجَةِ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ لِأَنَّ الْمُضَافَ يَعُمُّ.

وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ يَعُمُّ الْمُتَنَاوِلَ وَالْمُحْجُوبَ وَالْعُمُومُ فِي الْأَوْقَافِ حُجَّةٌ بِلَا خِلَافٍ ذَكَرَهُ الْبُلْفِينِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدَّلَالَاتِ وَالْعَامُّ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ قُطْعِيٌّ كَالْخَاصِّ اهـ وَأَقُولُ أَيْضًا قَدْ يَقَعُ فِي بَعْضِ (م) عِبَارَاتِ الْوَاقِفِينَ تَقْيِيدُ أَهْلِ الدَّرَجَةِ بِالْمُسْتَحَقِّينَ أَوْ الْمُتَنَاوِلِينَ مِنْ رِيعِهِ وَلَا

خَفَاءَ حِينَئِذٍ فِي عَدَمِ دُخُولِ الْمَحْجُوبِ وَرَأَيْتُ بِخَطِّ مُنْلا عَلِيٍّ الْمَذْكُورِ أَيْضًا نَقْلًا عَنِ التَّحْفَةِ لِابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ مِنْ أَصْلِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ اللَّفْظِيَّةِ مَا نَصَّهُ.

فَائِدَةٌ يَقَعُ فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ وَمَنْ مَاتَ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُسْتَحَقِّينَ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُسْتَحَقِّينَ تَأْسِيسُ لَا تَأْكِيدُ فَيَحْمَلُ عَلَى وَضْعِهِ الْمَعْرُوفِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِتِّصَافِ حَقِيقَةً بِالِاسْتِحْقَاقِ مِنَ الْوَقْفِ حَالِ مَوْتِ مَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ نَصِيْبُهُ وَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى الْمَجَازِ أَيْضًا بِأَنْ يُرَادَ الْإِسْتِحْقَاقُ وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لِأَنَّ قَوْلَهُ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ كَافٍ فِي إِرَادَةِ هَذَا فَيَلْزَمُ عَلَيْهِ إلْغَاءُ قَوْلِهِ الْمُسْتَحَقِّينَ وَأَنَّهُ لِحُجْرَةِ التَّأْكِيدِ وَالتَّأْسِيسِ خَيْرٌ مِنْهُ فَوَجَبَ الْعَمَلُ بِهِ وَيَقَعُ فِيهَا لَفْظُ النَّصِيبِ وَالِاسْتِحْقَاقِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْمُتَقَدِّمُونَ وَالتَّأَخَّرُونَ فِي أَنَّهُ هَلْ يُحْمَلُ عَلَى مَا يَعُمُّ النَّصِيبَ الْمُقَدَّرَ مَجَازًا لِقَرِينَةٍ وَهُوَ مَا عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ وَكَادَ السُّبْكِيُّ أَنْ يَنْقُلَ إِجْمَاعَ الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَيْهِ أَوْ يَخْتَصُّ بِالْحَقِيقَةِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَالْقَرَائِنُ فِي ذَلِكَ ضَعِيفَةٌ وَهُوَ الْمَنْقُولُ وَعَلَيْهِ جَمَاعَةٌ كَثِيرُونَ أَيْضًا وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ قَوْلُ السُّبْكِيِّ الْأَقْرَبُ إِلَى قَوَاعِدِ الْفِقْهِ وَاللُّغَةِ أَنَّ ذَا الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ مَثَلًا الْمَحْجُوبِ بغيرِهِ يُسَمَّى مَوْفُوفًا عَلَيْهِ لِشُمُولِ لَفْظِ الْوَاقِفِ لَهُ قَالَ وَإِذَا كَانَ مَوْفُوفًا عَلَيْهِ كَانَ لَهُ نَصِيبٌ بِالْقُوَّةِ بَلْ بِالْفِعْلِ إِذِ الْمُتَوَقَّفُ عَلَى انْفِرَاضِ غَيْرِهِ إِنَّمَا هُوَ أَخْذُهُ لَا دُخُولُهُ فِي الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى هَذَا أَفْتَيْتُ فِي مَوْفُوفٍ عَلَى مُحَمَّدٍ ثُمَّ عَلَى بَنِيهِ وَعَتِيقِهِ فَلَا نَ عَلَى أَنَّ مَنْ تَوَفَّيْتُ مِنْهُمَا تَكُونُ حِصَّتُهَا لِلْأُخْرَى فَتَوَفَّيْتُ إِحْدَاهُمَا فِي حَيَاةِ الْوَاقِفِ بَعْدَ الْوَقْفِ ثُمَّ مُحَمَّدٌ عَنِ الْأُخْرَى وَفُلَانٌ بِأَنَّ لَهَا الثَّلَاثِينَ وَلِلْعَتِيقِ الثَّلَاثُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْوَاقِفَ لَمَّا جَعَلَ الْعَتِيقَ فِي مَرْتَبَتَيْهَا خَشِيَ أَنَّهُ رُبَّمَا انْفَرَدَ مَعَ إِحْدَاهُمَا فَيُنَاصِفُهَا فَأَخْرَجَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ إلْحَ وَيَبَيِّنُ أَنَّ إِحْدَاهُمَا مَتَى انْفَرَدَتْ مَعَ الْعَتِيقِ لَمْ تُنَاصِفْهُ بَلْ تَأْخُذُ ضِعْفَهُ.

وَبَيَّنْتُ فِي الْفَتَاوَى أَنَّ حَلَّ ذَلِكَ الْخِلَافِ مَا لَمْ يَصْدُرْ مِنَ الْوَاقِفِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ النَّصِيبُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَمَا هُنَا ثُمَّ رَأَيْتَنِي ذَكَرْتُ فِي بَعْضِ الْفَتَاوَى مَا حَاصِلُهُ الْإِسْتِحْقَاقُ وَالْمُشَارَكَةُ هَلْ يُحْمَلَانِ عَلَى مَا بِالْقُوَّةِ نَظَرًا لِقَصْدِ الْوَاقِفِ أَنَّهُ لَا يَحْرِمُ أَحَدًا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ أَوْ عَلَى مَا بِالْفِعْلِ لِأَنَّهُ الْمُتَبَادِرُ مِنْ لَفْظِهِ فَيَكُونُ حَقِيقَةً فِيهِ وَالْحَقِيقَةُ لَا تَنْصَرِفُ عَنْ مَذْلُوقِهَا بِمُجَرَّدِ غَرَضٍ لَمْ يُسَاعِدْهُ اللَّفْظُ فِيهِ اضْطِرَابٌ طَوِيلٌ وَالَّذِي حَرَّرْتَهُ فِي كِتَابِ سَوَابِغِ الْمُدَدِ أَنَّ الرَّاجِعَ الثَّانِي وَهُوَ الَّذِي رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْخُنَا يَعْنِي الْقَاضِي زَكَرِيَّا بَعْدَ إِفْتَائِهِ بِالْأَوَّلِ وَرَدَ عَلَى السُّبْكِيِّ وَآخَرِينَ وَمِنْهُمْ الْبُلْقِينِيُّ اعْتَمَادَهُمُ الْأَوَّلَ اهـ.



وَأَقُولُ أَيْضًا حَاصِلُ مَا قَرَّرَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ مُوَافِقًا لِمَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْإِفْتَاءِ مِنْ عُلَمَائِنَا الْحَفِيفَةِ أَنَّهُ إِذَا قَيَّدَ الْوَاقِفُ بِالْمُسْتَحَقِّينَ لَا يَدْخُلُ الْمَحْجُوبُ بِأَصْلِهِ وَأَنَّ لَفْظَ النَّصِيبِ وَالِاسْتِحْقَاقِ يَخْتَصُّ بِالْحَقِيقِيِّ لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَا بِالْقُوَّةِ إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ وَعَلَى هَذَا لَوْ قَالَ الْوَاقِفُ فِي شَرْوْطِهِ عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ أَوْ انْتَقَلَ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدِهِ الْخَاصُّ بِمَنْ مَاتَ عَنْ اسْتِحْقَاقِ بِالْفِعْلِ.

أَمَّا مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ لَا يَقُومُ وَلَدُهُ مَقَامَهُ فِيمَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ هُوَ بِالْقُوَّةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ فِي الْحَزِينَةِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ وَنَقَلَهُ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْوَقْفِ عَنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ أَمِينِ الدِّينِ وَفَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ وَقَالَ وَفِي الْمَسْأَلَةِ مُعْتَرِكٌ عَظِيمٌ وَاضْطِرَابٌ طَوِيلٌ الْخُ نَعَمْ لَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ قِيَامَ وَلَدٍ مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَ أَبِيهِ فَحِينَئِذٍ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيمَا كَانَ يَسْتَقِلُّ إِلَى أَبِيهِ لَوْ كَانَ أَبُوهُ حَيًّا عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْكَلَامِ الْآتِي فِي الدَّرَجَةِ الْجَعْلِيَّةِ وَقَدْ وَقَعَ اضْطِرَابٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي جَوَابِ مَسْأَلَةِ الْحَاجَّةِ أَكْبَرَ الْمَذْكُورَةِ فِي الْفَتَاوَى التَّاجِيَةِ لِلْعَلَامَةِ مُحَمَّدٍ التَّاجِيِّ الْبَغْلِيِّ وَفِي الْفَتَاوَى الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فَلَنَذْكُرَهَا تَتَمِيمًا لِلْفَائِدَةِ.

قَالَ فِي الْفَتَاوَى التَّاجِيَةِ سُئِلْتُ مِنْ مَدِينَةِ طَرَابُلُسَ الشَّامِ سَنَةَ ١١١٠ عَمَّا إِذَا أَنْشَأَتْ الْوَاقِفَةُ وَفَّقَهَا عَلَى نَفْسِهَا مَدَّةَ حَيَاتِهَا لَا يُشَارِكُهَا فِيهِ مُشَارِكٌ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا يَكُونُ الثُّلُثُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى بَنَتِهَا الْحَاجَّةِ أَكْبَرَ وَالثُّلَاثَانِ عَلَى أَوْلَادِ ابْنَتِهَا عَلِيٍّ جَلَبِيٍّ، وَهُمْ مُحَمَّدٌ وَمُصْطَفَى وَحُسَيْنٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ بَنَتِهَا الْحَاجَّةِ أَكْبَرَ يَكُونُ الثُّلُثُ عَلَى أَوْلَادِهَا ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهَا ثُمَّ عَلَى أَنْسَاهَا وَأَعْقَابِهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَيَكُونُ الثُّلَاثَانِ مِنْ بَعْدِ وَفَاةِ أَوْلَادِ ابْنَتِهَا الْمَذْكُورِينَ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ عَلَى أَنْسَاهُمْ وَأَعْقَابِهِمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ وَمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَدِ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مَاتَتْ بِنْتُ الْوَاقِفَةِ الْحَاجَّةُ أَكْبَرُ قَبْلَ مَوْتِ أُمِّهَا الْوَاقِفَةِ وَخَلَفَتْ الْحَاجَّةُ أَكْبَرَ ابْنًا وَبِنْتًا ثُمَّ مَاتَتْ الْوَاقِفَةُ فَهَلْ يَرْجِعُ نَصِيبُ الْحَاجَّةِ أَكْبَرَ إِلَى وَلَدِهَا الْمَذْكُورِينَ أَوْ لَا فَأَجَبْتُ لَا شَكَّ فِي انْتِقَالِ الثُّلُثِ الْمَوْقُوفِ إِلَى وَلَدَيِ أَكْبَرَ الْمَذْكُورِينَ لَكِنْ لَا بِطَرِيقِ التَّلَقِّي عَنْهَا إِذْ هِيَ حِينَ الْمَوْتِ لَمْ يَكُنْ لَهَا نَصِيبٌ بِنَاءً عَلَى مَا هُوَ الرَّاجِحُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ كَوْنِ النَّصِيبِ الْمَشْرُوطِ انْتِقَالَهُ عَمَّنْ مَاتَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفَةِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهَا عَنْ وَلَدٍ إِلَى وَلَدِهِ خَاصًّا بِالْمُتَنَاقِلِ بِالْفِعْلِ غَيْرِ شَامِلٍ لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ مُعْتَرِكٌ عَظِيمٌ وَاضْطِرَابٌ

طَوِيلٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ بَلْ بِاعْتِبَارِ دُخُولِ أَوْلَادِ أَكَابِرٍ فِي أَعْدَادِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ وَشُمُولِ قَوْلِ الْوَاقِفَةِ ثُمَّ بَعْدَ وَفَاةٍ بِنَتِهَا الْحَاجَّةُ أَكَابِرُ يَكُونُ الثَّلَاثُ عَلَى أَوْلَادِهَا إِنْ هُمْ قِيلَ زُمْ دُخُولِ أَوْلَادِهِ مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي الْوَقْفِ عَمَلًا بِهَذَا الشَّرْطِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَبِمَا قَرَرْنَاهُ عَلِمَ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَوْلَادِ أَكَابِرِ الثَّلَاثِ الْمُوقُوفِ مَحَلُّ اتِّفَاقٍ مِمَّنْ يَقُولُ بِاخْتِصَاصِ النَّصِيبِ بِمَا هُوَ بِالْفِعْلِ وَمَنْ يَقُولُ بِشُمُولِهِ لِمَا هُوَ بِالْقُوَّةِ أَيْضًا وَغَيْرُ خَافٍ أَنَّهُ لَا دَخَلَ مَعَ مُسْتَحَقِّي الثَّلَاثِ الْمُوقُوفِ لِمُسْتَحَقِّي الثَّلَاثَيْنِ الْمُوقُوفِينَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا وَقَفُ مُسْتَقِلٌّ لَا دَخَلَ لِأَحَدِهِمَا مَعَ الْآخَرِ فَافْهَمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ مَا فِي الْفِتَاوَى التَّاجِيَّةِ وَرَأَيْتُ بِحَظِّ أَخِي مُؤَلَّفَهَا الشَّيْخَ يَحْيَى التَّاجِيَّ عَلَى الْهَامِشِ أَنَّ أَخَاهُ وَضَعَ فِي مَسْأَلَةِ أَكَابِرِ رِسَالَةً سَمَّاها رَفَعَ الْجِدَالَ وَالشَّقَاقِ عَنْ وَلَدٍ مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَرَأَيْتُ بِحَظِّهِ أَيْضًا أَجُوبَةً لِلْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ فَمِنْهَا مَا أَجَابَ بِهِ مُفْتِي مَضَرَ الْقَاهِرَةِ الْعَلَامَةُ عَلِيُّ الْعَقْدِيُّ الْحَنْفِيُّ الْأَزْهَرِيُّ بِمِثْلِ مَا مَرَّ وَكَذَا أَجَابَ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ أَفَنْدِي الْكُوكَابِيُّ مُفْتِي حَلَبِ الشَّهْبَاءِ وَذَكَرَ صُورَةَ جَوَابِهِ ثُمَّ ذَكَرَ عَنْ شَيْخِهِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ الْحَائِكِ أَنَّهُ حَيْثُ مَاتَتْ أَكَابِرُ فِي حَيَاةِ وَالِدَتِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا وَبِمَوْتِ أُمِّهَا بَعْدَهَا لَا يَكُونُ لَوَلَدِهَا شَيْءٌ بَلْ يُصَرَّفُ الثَّلَاثُ إِلَى الْفُقَرَاءِ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ رَفَعَ هَذَا السُّؤَالَ إِلَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابُلُسِيِّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقِ الشَّامِ وَإِلَى الشَّيْخِ عَبْدِ الْفَتَّاحِ السَّبَاعِيِّ الْمُفْتِي بِمَدِينَةِ حِمَصَ فَكَتَبَا بِالْمُوافَقَةِ لِلشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مُرْتَبٍ بِثَمٍّ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدِهِ فَنَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقَبٍ فَإِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى فَانْحَصَرَ رِيعُهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ الذَّرِّيَّةِ وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَهُوَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ لَا عَنْ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ وَطَبَقَتِهِ أَحَدٌ وَلَا فِي الطَّبَقَاتِ الَّتِي فَوْقَهُ أَحَدٌ وَفِي الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِي طَبَقَتَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ وَلَيْسَ أَقْرَبُ مِنْ رَجُلٍ اسْمُهُ السَّيِّدُ حَلِيلٌ فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ لِلْسَّيِّدِ حَلِيلٍ فَقَطْ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ كَانَ الْوَقْفُ مُرْتَبًا بِثَمٍّ وَلَمْ يُوجَدْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى وَلَا فِي الَّتِي فَوْقَهَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فَيَنْتَقِلُ نَصِيبُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ وَلَا عَلَى الدَّرَجَاتِ وَهِيَ الدَّرَجَةُ الَّتِي تَلِي دَرَجَتَهُ فَقَدْ قَامَتِ الدَّرَجَةُ الَّتِي تَلِي دَرَجَتَهُ مَقَامَ دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ مَعَ قَيْدِ الدَّرَجَةِ الْأَقْرَبَةِ وَلَيْسَ فِي أَهْلِ الدَّرَجَةِ الْمَذْكُورَةِ أَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى مِنَ السَّيِّدِ

خَلِيلِ الْمَذْكُورِ فَيَخْتَصُّ بِهِ وَحْدَهُ دُونَ بَقِيَّةِ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ الَّتِي تَلِي دَرَجَةَ الْمُتَوَقِّ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ وَلَآنَ مُرَادُ الْوَاقِفِ بِقَوْلِهِ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ قُرْبُ الدَّرَجَةِ وَالرَّحِمِ فِي كُلِّ دَرَجَةٍ لَا قُرْبُ الْإِرْثِ وَالْعُصُوبَةِ فَإِنَّ قُرْبَ الْقَرَابَةِ أَدْعَى إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِينَ بِالصَّرْفِ بِسَبَبِهِ وَمَفْهُومٌ أَيْضًا مِنْ قَوْلِ الْوَاقِفِينَ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ وَفِي التَّعْوِيلِ عَلَى غَيْرِهِ الْإِعْاءُ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ وَذَلِكَ حِزْمَانُ اعْتِبَارِ الْأَقْرَبِيَّةِ الَّتِي هِيَ الدَّاعِيَةُ إِلَى الشَّفَقَةِ وَمَزِيدِ الرَّحْمَةِ وَإِلَى بَذْلِ الْمَالِ بِلَا إِشْكَالٍ فَاعْتِبَارُ الْأَقْرَبِيَّةِ أَوْفَقُ لِعَرْضِهِمُ الْمُعْتَبَرِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ حَتَّى صَرَّحُوا بِأَنَّ غَرَضَ الْوَاقِفِ يَصْلُحُ مُحْصَصًا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي بَعْدَ التَّأَمُّلِ فِي كَلَامِ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنْ عُلَمَائِنَا الْمُحَقِّقِينَ وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ وَبِهِ أَسْتَعِينُ.

(أقول) إِنَّمَا سَمَّى دَرَجَةَ السَّيِّدِ خَلِيلٍ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ لِأَنَّ فَرْضَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ دَرَجَةَ الْمُتَوَقِّ وَهُوَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ وَلَا فَوْقَهَا أَحَدٌ فَصَارَتِ الدَّرَجَةُ الَّتِي تَلِي النَّازِلَةَ عَنْهَا وَهِيَ دَرَجَةُ السَّيِّدِ خَلِيلٍ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَمَا أَفْتَى بِهِ هُنَا فِيهِ كَلَامٌ يَأْتِي قَرِيبًا.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ أَنْشَأَهُ الْوَاقِفُ عَلَى نَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا عَلَى الْفَرِيزَةِ الشَّرْعِيَّةِ مُرْتَبًا بَيْنَ الْبُطُونِ بِثُمَّ عَلَى أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلَ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ فَنَصِيْبُهُ لِمَنْ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ وَمَنْ مَاتَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لَشَيْءٍ مِنْ مَنَافِعِ الْوَقْفِ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ اسْتَحَقَّ ذَلِكَ الْمَتْرُوكُ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ الْمُتَوَقِّ أَنْ لَوْ كَانَ حَيًّا وَقَامَ مَقَامُهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ عَلَى ذَلِكَ الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورَيْنِ فَمَاتَ مُسْتَحَقُّ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ هُوَ عَبْدُ النَّبِيِّ ابْنُ كَمَالِ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْوَاقِفِ وَالْمَوْجُودُ حِينَ مَوْتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ رَجُلٌ وَاحِدٌ يَمْنُ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ زُلَيْخَا بِنْتِ سَلَمَةَ ابْنَةِ الْوَاقِفِ وَرَجُلَانِ مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ التَّالِيَةِ لَطَبَقَةِ الْمَيِّتِ أَنْزَلَ مِنْهُ دَرَجَةً وَاحِدَةً مَاتَتْ أُمُّهُمَا قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ فِي حَيَاةِ أَبِيهَا الْمُسْتَحَقِّ وَانْتَقَلَ إِلَيْهَا بِمَوْتِهِ نَصِيْبُهَا الْمَفْرُوضُ لَهَا مِنْ اسْتِحْقَاقِ أَبِيهَا أَنْ لَوْ كَانَتْ مُوجُودَةً وَيُرِيدَانِ أَنْ يُشَارِكَا مُحَمَّدًا فِي نَصِيْبِ عَبْدِ النَّبِيِّ الْمَذْكُورِ فَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ فَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَا قَالَهُ السُّبُكِيُّ مِنْ أَنَّهَا يُشَارِكَانِ مُحَمَّدًا فِي نَصِيْبِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ مِنْ أَهْلِ طَبَقَتِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى مَا قَالَهُ السُّيُوطِيُّ وَحَقَّقَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ أَبِي شَرِيفٍ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ.

وَأَشَارَ إِلَيْهِ مُحْسِنُ الْأَشْبَاهِ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَدِينِيُّ مِنَ الْحَقِيقَةِ مِنْ أَنَّ مُحَمَّدًا يَخْصُصُ  
بِذَلِكَ دُونَهُمَا وَأَنَّ لَفْظَ الطَّبَقَةِ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ مُحْمُولٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ دُونَ الْمَجَازِ لِئَلَّا يَلْزَمَ الْجَمْعُ  
بَيْنَ الْمُتَضَادِّينَ وَإِعْطَاءُ الشَّخْصِ فِي مَوْضِعِ دَلٍّ صَرِيحٍ كَلَامِ الْوَاقِفِ عَلَى جَرْمَانِهِ فِيهِ وَجَرْمَانُهُ  
فِي مَوْضِعِ دَلٍّ صَرِيحٍ الْكَلَامِ أَيْضًا عَلَى إِعْطَائِهِ فِيهِ كَمَا إِذَا مَاتَ الْمُتَوَقَّى أَبُوهُ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ عَنْ  
غَيْرِ وَلَدٍ فَإِنَّ أَعْطَيْنَا نَصِيْبَهُ أَهْلَ طَبَقَتِهِ وَأَهْلَ طَبَقَةِ أَبِيهِ مَعًا جَمَعْنَا بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ وَإِنْ  
أَعْطَيْنَا أَهْلَ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا دُونَ الْأُخْرَى فَإِنْ كَانَتْ طَبَقَتُهُ نَكُونُ أَهْمَلْنَا الْمَجَازِيَّةَ وَقَدْ كُنَّا فَرَضْنَاهُ  
مِنْ أَهْلِهَا وَإِنْ كَانَتْ طَبَقَةُ أَبِيهِ نَكُونُ أَهْمَلْنَا الْحَقِيقَةَ بَعْدَ أَنْ حَكَمْنَا لَهُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ فِيهَا بِصَرِيحِ  
شَرْطِ الْوَاقِفِ فَأَبْقَيْنَا الطَّبَقَةَ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ عَلَى حَقِيقَتِهَا وَأَعْمَلْنَا الْكَلَامَيْنِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ  
وَقُلْنَا إِنْ غَرَضُ الْوَاقِفِ أَنْ وَلَدٌ مِنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ لَا يَكُونُ مُحْرُومًا بَلْ يَسْتَحِقُّ الْقَدْرَ  
الَّذِي لَوْ فَرَضَ أَبُوهُ حَيًّا لَتَلَقَّاهُ عَنْ أَبِيهِ وَأُمِّهِ تَشْيِيْهَا لَوْلَدٌ مِنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ بِوَلَدٍ مِنْ  
مَاتَ بَعْدَهُ فِي الْإِعْطَاءِ وَلَوْ قُلْنَا بِخِلَافِ ذَلِكَ لَزِمَ أَنْ نُثْبِتَ لِلْمُشَبَّهِ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى الْمُشَبِّهِ بِهِ إِذْ  
وَلَدٌ مِنْ مَاتَ بَعْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ لَيْسَ لَهُ هَذَا الْمَعْنَى أَهْ فَايُّ الْقَوْلَيْنِ عَلَيْهِ يُعَوَّلُ وَهَلْ يُعْتَمَدُ  
الثَّانِي أَمْ الْأَوَّلُ أَفْتَوْنَا مَاجُورِينَ أَنَابَكُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِمَنْنِهِ وَكَرَمِهِ آمِينَ أَقُولُ لَمْ أَرَ لِلْمُؤَلَّفِ هُنَا  
جَوَابًا عَنْ هَذَا السُّؤَالِ وَلَكِنْ تَرْتِيبَ السُّؤَالِ عَلَى هَذَا الْمُنَوَالِ يُشِيرُ إِلَى اخْتِيَارِ الْقَوْلِ الثَّانِي وَقَدْ  
ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ عَنْ شَرْحِ الْإِقْنَاعِ الْحَنَبِيِّ مَا نَصَّهُ:

فائدة لو قال على أن من مات قبل دخوله في الوقف عن ولد وإن سفل وآل الحال في  
الوقف إلى أنه لو كان المتوفى موجودًا لدخل قام ولده مقامه في ذلك وإن سفل واستحق ما  
كان أصله يستحقه من ذلك أن لو كان موجودًا فأنحصر الوقف في رجل من أولاد الواقف  
ورزق خمسة أولاد مات أحدهم في حياة والده وترك ولدًا ثم مات الرجل عن أولاده الأربعة  
وولد ولده ثم مات من الأربعة ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولد أخيه استحق  
الولد الباقي أربعة أخماس ريع الوقف وولد أخيه الخمس الباقي أفتى به البدر محمد الشهاوي  
الحنفي وتابعه الناصر الطبلاوي الشافعي والشهاب أحمد البهوتي الحنبلي.

ووجهه أن قول الواقف على أن من مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف إلخ مقصور على  
استحقاق الولد لنصيب والده المستحق له في حياته لا يتعداه إلى من مات من إخوة والده عن  
غير ولد بعد موته بل ذلك إنما يكون للإخوة الأحياء عملاً بقول الواقف على أن من توفي

مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِنْخِ إِذْ لَا يُمَكِّنُ إِقَامَةُ الْوَلَدِ مَقَامَ أَبِيهِ فِي الْوَصْفِ الَّذِي هُوَ الْإِخْوَةُ حَقِيقَةً  
بَلْ مَجَازًا وَالْأَصْلُ حُلُّ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَفِي ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ الشَّرْطَيْنِ وَعَمَلٌ بِكُلِّ مِنْهُمَا فِي  
مَحَلِّهِ وَذَلِكَ أَوَّلَى مِنَ الْغَيِّ أَحَدُهُمَا. اهـ.

شَرَحَ الْإِقْتِنَاعَ الْحَنْبَلِيُّ مِنَ الْوَقْفِ قُبَيْلَ فَضْلِ وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَسِّمَ الْوَقْفُ عَلَى أَوْلَادِهِ  
لِلذِّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَى أَقُولُ وَلِلْعَلَامَةِ الشَّيْخِ حَسَنِ الشُّرَنْبَلَايَ رِسَالَةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَذَكَرَ  
الْإِفْتَاءَ بِذَلِكَ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْمَارِّينَ فِي عِبَارَةِ شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ وَعَنِ الشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ اللَّقَّانِيِّ  
الْمَالِكِيِّ وَالشَّيْخِ شَهَابِ الدِّينِ الْبُلْقَيْنِيِّ الشَّافِعِيِّ وَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْمَسِيرِيِّ الْحَنْبَلِيِّ وَالشَّهَابِ  
أَحْمَدَ بْنَ شُعْبَانَ الْحَنْبَلِيِّ وَالشَّيْخِ زَيْنِ بْنِ نُجَيْمٍ الْحَنْبَلِيِّ وَغَيْرِهِمْ وَنَقَلَ نُصُوصَ عِبَارَاتِهِمْ وَكَرَّرَ  
عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِالنَّقْضِ وَالرَّدِّ وَالرَّفْضِ وَنَقَلَ عَنِ الْمُحَقِّقِ الشَّيْخِ عَلِيِّ الْمَقْدِسِيِّ أَنَّهُ خَالَفَهُمْ  
وَأَفْتَى بِأَنَّ الْوَلَدَ يَقُومُ مَقَامَ أَبِيهِ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ فَيَأْخُذُ مَا كَانَ يَأْخُذُهُ أَبُوهُ مِنْ أَصُولِهِ وَمِنْ فُرُوعِ  
أَصُولِهِ فَيَأْخُذُ وَلَدَ الْوَلَدِ فِي صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي عِبَارَةِ شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ نِصْفَ الْوَقْفِ مِثْلَ  
عَمِّهِ لَا خُمُسَهُ.

قَالَ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَعْيَانِ الْفُقَهَاءِ وَفُقَهَاءِ الْأَعْيَانِ وَقَالُوا إِنَّهُمَا فِي الْقِسْمَةِ  
مُسْتَوِيَانِ لِأَنَّ لَفْظَ مَقَامٍ فِي قَوْلِ الْوَاقِفِ قَامَ مَقَامَهُ مُضَافٌ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُضَافَ يَعْمُ وَكَذَا  
لَفْظُ مَا فِي قَوْلِهِ مَا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ أَدَوَاتِ الْعُمُومِ فَيَقُومُ الْوَلَدُ مَقَامَ أَصْلِهِ وَيَسْتَحِقُّ مَا  
يَسْتَحِقُّهُ ابْتِدَاءً وَمَا يَسْتَحِقُّهُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَإِنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ لَوْ كَانَ أَبُوهُ حَيًّا شَارَكَ أَبُوهُ إِخْوَتَهُ فِي  
حِصَّةِ أَبِيهِمْ وَكَذَا فِي حِصَّةِ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَقِيماً فَيَقُومُ ذَلِكَ الْوَلَدُ مَقَامَهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ لَا فِي  
حِصَّةِ النَّبِيِّ اسْتَحَقَّهَا أَبُوهُ وَلَوْ كَانَ حَيًّا مِنْ أَبِيهِ فَقَطْ وَقَدْ نَصَّ الْإِمَامُ الْخَصَّافُ الَّذِي أَدْعَنَ  
لِفَضْلِهِ أَهْلَ الْوِفَاقِ وَالْخِلَافِ عَلَى أَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْآخِرِ مِنْ كَلَامِ الْوَاقِفِ وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ عَلَى أَنَّ  
مَنْ تُوِّفِيَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ إِنْخِ مُتَأَخِّرٌ اهـ وَبِذَلِكَ أَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ أَيْضًا وَنَقَلَهُ فِي الْأَشْبَاهِ  
عَنِ السُّيُوطِيِّ خِلَافًا لِمَا زَعَمَهُ السَّائِلُ حَيْثُ ذَكَرَ أَنَّ السُّيُوطِيَّ قَائِلٌ بِالْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ فِي السُّؤَالِ  
لَكِنْ لَا يَحْفَى عَلَيْكَ أَنَّ جُمْهُورَ الْعُلَمَاءِ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ مَشَوْا عَلَى مَا فِي شَرْحِ الْإِقْتِنَاعِ كَمَا  
سَمِعْتُ عَلَى أَنَّ الْمُحَقِّقَ الشَّيْخَ عَلِيًّا الْمَقْدِسِيَّ قَدْ وَاظَمَهُمْ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْأَشْبَاهِ وَرَدَّ عَلَى  
السُّيُوطِيِّ بِمَا مَرَّ فِي السُّؤَالِ مِنْ قَوْلِهِ لَنَلَا يَلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْمُتَضَادِّينَ إِنْخِ فَالْأَوَّلَى الْإِفْتَاءُ بِمَا عَلَيْهِ  
جُمْهُورُ أَهْلِ الْإِفْتَاءِ وَإِنْ كَانَ مَا عَلَّلَ بِهِ الْمَقْدِسِيُّ لِلْمَقَالِ فِيهِ مَجَالٌ أَعْرَضْتُ عَنْهُ خَشْيَةَ التَّطَوُّيلِ

وَالْإِمْلَالِ.

بَقِيَ هُنَا شَيْءٌ لَمْ أَرْ مَنْ نَبَّهَ عَلَيْهِ وَقَدْ صَارَ حَادِثَةً الْفَتْوَى فِي زَمَانِنَا وَهُوَ أَنَّهُ شَرَطَ الْوَاقِفِ انْتِقَالَ نَصِيبٍ مِّنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ ثُمَّ شَرَطَ قِيَامَ وَلَدٍ مِّنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ مَقَامَ أَصْلِهِ كَمَا فِي صُورَةِ السُّؤَالِ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ ثُمَّ وَجَدَ مُسْتَحَقَّ اسْمِهِ زَيْدٌ لَهُ ابْنٌ وَبِنْتُ مَاتَا فِي حَيَاتِهِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهَا لِشَيْءٍ وَخَلَفَ الْإِبْنُ خَمْسَةَ أَوْلَادٍ وَابْنَتُ ثَلَاثَةَ ثُمَّ مَاتَ زَيْدُ الْمَذْكُورِ عَنْ أَوْلَادِ ابْنِهِ وَبَنِيهِ الْمَذْكُورِينَ فَهَلْ يُقْسَمُ نَصِيبُهُ بَيْنَ جَمِيعِ أَوْلَادِ ابْنِهِ وَبَنِيهِ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ وَهُوَ انْتِقَالُ نَصِيبٍ مِّنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ فَيُقْسَمُ بَيْنَهُمْ أَتْمَانًا لِأَنَّ لَفْظَ الْوَلَدِ يَشْمَلُ الْوَاحِدَ وَالْمُتَعَدِّدَ أَوْ يُقْسَمُ نَصِيبُهُ عَلَى ابْنِهِ وَبَنِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِهِمَا حَيِّينَ ثُمَّ يُعْطَى مَا أَصَابَ ابْنَهُ إِلَى أَوْلَادِهِ وَمَا أَصَابَ بَنِيهِ إِلَى أَوْلَادِهَا لِقِيَامِ أَوْلَادِ كُلِّ مَقَامَ أَصْلِهِ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الثَّانِي فَيُقْسَمُ نَصِيبُ زَيْدٍ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ ثَلَاثِينَ لِلْإِنكِسَارِ عَلَى مَخْرَجِ النُّصْفِ وَتَبَائِنِ عَدَدِ الرُّءُوسِ فَيُخْرَجُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِ الْإِبْنِ ثَلَاثَةٌ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِ ابْنَتِ خَمْسَةٌ حَيْثُ لَمْ يُشْرَطْ تَفْضِيلُ الذَّكَرِ عَلَى الْأُنْثَى وَقَعَتْ هَذِهِ الْحَادِثَةُ وَلَمْ نَجِدْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهَا وَالَّذِي ظَهَرَ لِي الْأَوَّلُ لِأَنَّ كُلًّا مِنَ الشَّرْطَيْنِ مُتَعَارِضَانِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُلْغَى وَاحِدٌ مِنْهُمَا لِإِمْكَانِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا بِجَعْلِ الثَّانِي مُخَصَّصًا لِعُمُومِ الْأَوَّلِ بِمَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ وَلَدٍ فَقَطْ تَرْجِيحًا لِلْمُتَأَخَّرِ مِنَ الشَّرُوطِ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَنَا فَيَكُونُ مُرَادُ الْوَاقِفِ بِالشَّرْطِ الثَّانِي إِذْ خَالَ مَا خَرَجَ بِالْأَوَّلِ.

وَيَبَانَ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الشَّرْطِ الْأَوَّلِ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ أَوْ وَلَدٍ وَلَدٍ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ إِلَى وَلَدِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَإِلَى وَلَدٍ وَلَدِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَوْلَدٍ وَلَدِهِ الَّذِي مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ الصُّلْبِيِّ فَشَرَطَ الشَّرْطُ الثَّانِي وَهُوَ أَنَّ مَنْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ قَامَ مَقَامَ أَبِيهِ يُشَارِكُهُ عَمُّهُ فِي نَصِيبِ جَدِّهِ بِأَنْ يُقْسَمَ عَلَى الطَّبَقَةِ الْأُولَى وَيُقَرَّضَ الْمَيِّتُ مِنْهَا حَيًّا وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ فَمَا أَصَابَهُ يُعْطَى لَوْلَدِهِ وَاحِدًا كَانَ أَوْ أَكْثَرَ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يُوْجَدْ وَلَدٌ صُلْبِيٌّ أَصْلًا بَلْ وَجَدَ أَوْلَادًا أَوْلَادِهِ فَقَطْ مَاتَ أَصُولُهُمْ فِي حَيَاةِ جَدِّهِمْ قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ كَمَا فِي الْحَادِثَةِ فَإِنَّهُ يُقْسَمُ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِ الْفُرُوعِ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى اعْتِبَارِ الشَّرْطِ الثَّانِي لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لِإِذْخَالِ مَنْ لَوْلَاهُ لَحَرَجُوا وَهُنَا لَمْ يُخْرَجُوا بَلْ اسْتَحَقُّوا بِأَنْفُسِهِمْ مِنْ غَيْرِ وَاسْطَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

ثُمَّ اَعْلَمَ أَنَّ صَاحِبَ الْأَشْبَاهِ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي الْقَاعِدَةِ النَّاسِعَةِ وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْهُ وَالثَّانِي الْقَوْلُ بِنَقْضِ الْقِسْمَةِ بَعْدَ انْقِرَاضِ كُلِّ بَطْنٍ وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْمُؤَلِّفُ فَلْتَعَرَّضْ لَهُ تَنْمِيماً لِلْفَائِدَةِ لِكَثْرَةِ وَقُوعِهِ فَقَوْلُ حَاصِلِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا رَتَّبَ بَيْنَ الْبُطُونِ بَيْتَهُمْ أَوْ بِالْفَاءِ لَكِنْ قَالَ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ ثُمَّ إِنَّهُ شَرَطَ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوْلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْوَاقِفُ عَنْ عَشْرَةِ أَوْلَادٍ مَثَلًا فَيُقَسَّمُ الْوَقْفُ بَيْنَهُمْ فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمْ عَنْ أَوْلَادٍ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُ إِلَيْهِمْ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الْمُتَأَخِّرِ وَهَكَذَا إِذَا مَاتَ أَوْلَادُهُ عَنْ أَوْلَادٍ.

وَكَذَا إِذَا مَاتَ الثَّانِي مِنَ الْعَشْرَةِ ثُمَّ الثَّلَاثُ ثُمَّ الرَّابِعُ إِلَى أَنْ يَبْقَى مِنْهُمْ وَاحِدٌ فَإِذَا مَاتَ هَذَا الْوَاحِدُ وَهُوَ الْعَاشِرُ آخِرُ مَنْ بَقِيَ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى لَمْ يَنْتَقِلْ نَصِيْبُهُ إِلَى أَوْلَادِهِ لَوْ كَانَ لَهُ أَوْلَادٌ وَإِنَّمَا تَنْقُضُ الْقِسْمَةُ وَتُقَسَّمُ غَلَّةُ الْوَقْفِ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى حَسَبِ مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ مِنْ تَسْوِيَةٍ أَوْ مُفَاضَلَةٍ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَيَحْرُمُ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ وَلَا يَخْتَصُّ أَحَدٌ بِنَصِيْبِ أَبِيهِ لِأَنَّ أَهْلَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ صَارُوا الْآنَ مُسْتَحَقِّينَ بِأَنْفُسِهِمْ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَشَرَطُهُ انْتِقَالُ نَصِيْبِ مَنْ مَاتَ إِلَى وَلَدِهِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ وُجُودِ مَنْ يُسَاوِي الْمَيِّتَ ثُمَّ إِذَا قُسِمَتِ الْغَلَّةُ عَلَى أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ انْتَقَلَ نَصِيْبُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ إِلَى وَلَدِهِ إِلَى أَنْ تَنْقَرِضَ الطَّبَقَةُ الثَّانِيَةُ فَتَنْقُضُ الْقِسْمَةُ أَيْضًا وَتُقَسَّمُ الْغَلَّةُ عَلَى أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ وَهَكَذَا يُفْعَلُ فِي الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ وَقَدْ أَفْتَى بِنَقْضِ الْقِسْمَةِ السَّرَّاجُ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ مُحَقِّقِي الشَّافِعِيَّةِ كَمَا رَأَيْتُهُ فِي فِتَاوَاهُ وَقَالَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ قَدْ وَقَعَتْ قَدِيمًا فَاتَّيْتُ بِهَذَا فِيهَا وَوَافَقَ عَلَيْهَا أَكْبَارُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ ثُمَّ رَأَيْتُ التَّضَرِّيْحَ بِهَا فِي أَوْقَافِ الْخَصَافِ وَفِيهِ الْجُزْمُ بِمَا أَفْتَيْتُ بِهِ أَهْلُ كَلَامِ الْبُلْقِينِيِّ وَأَفْتَى الْمُحَقِّقُ ابْنُ حَجَرٍ فِي فِتَاوِيهِ وَأَوْضَحَهُ وَقَالَ قَدْ تَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ السَّيِّدُ السَّنْهُودِيُّ وَتَقَلَّ عِبَارَةُ السَّيِّدِ الْمَذْكُورِ وَقَدْ نُقِلَ فِي الْأَشْبَاهِ الْقَوْلُ بِنَقْضِ الْقِسْمَةِ عَنِ الْإِمَامِ السُّبْكِيِّ وَالْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ وَقَالَ أَفْتَى بِهِ بَعْضُ عُلَمَاءِ الْعَصْرِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ الْخَصَافِ ثُمَّ اعْتَرَضَهُمْ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَتَأَمَّلُوا كَلَامَ الْخَصَافِ ثُمَّ فَصَّلَ فِي الْمَسْأَلَةِ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الْعَطْفُ بَيْنَ الْبُطُونِ بَيْتَهُمْ وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَ بِالْوَاوِ وَتَنْقُضُ الْقِسْمَةِ فِي الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي وَأَطَالَ فِي تَفْصِيلِ ذَلِكَ وَرَدَّ عَلَيْهِ جَمِيعُ مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي حَوَاشِي الْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهَا كَالْمَقْدِسِيِّ وَالْبِيرِيِّ وَالْحَيْرِيِّ الرَّمْلِيِّ وَالْحَمَوِيِّ.

وَقَدْ بَسَطَ الْمَسْأَلَةَ الْإِمَامُ الْخَصَافُ وَكَذَا صَاحِبُ الْإِسْعَافِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ أَيْضًا الْحَيْرِيُّ

الرَّمْلِيُّ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ لَكِنَّهُ غَفَلَ عَنْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعٍ وَكَذَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَّامَةُ الشَّهَابُ أَحْمَدُ السَّلْبِيُّ الْحَنَفِيُّ فِي فِتَاوِيهِ فَتَقَضَّ الْقِسْمَةُ بِانْقِرَاضِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ وَقَسَمَ عَلَى أَهْلِ الثَّلَاثَةِ قِسْمَةً مُسْتَأْنَفَةً وَحَرَّمَ مَنْ كَانَ يَسْتَحِقُّ مِنْ أَهْلِ الرَّابِعَةِ وَرَدَّ عَلَى بَعْضِ مَشَائِخِهِ حَيْثُ أَفْتُوا بِخِلَافِ ذَلِكَ وَقَالَ إِنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَالصَّوَابُ تَقْضِ الْقِسْمَةَ كَمَا افْتَضَاهُ صَرِيحُ عِبَارَةِ الْحَصَافِ وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنْ مَشَائِخِنَا خَالَفَ فِي ذَلِكَ بَلْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ أَهْلُ فَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ مَا فِي الْأَشْبَاهِ غَيْرُ صَحِيحٍ حَتَّى أَلْفَ الْعَلَّامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ رِسَالَةً فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ ذَكَرَهَا الْعَلَّامَةُ الشُّرَنْبَلَايُ فِي مَجْمُوعِ رِسَائِلِهِ فَلَنَذْكُرُ حَاصِلَهَا بِمَا يُوَضِّحُ الْمَسْأَلَةَ مَعَ تَرْكِ التَّعَرُّضِ لِرَدِّ كَلَامِ الْأَشْبَاهِ فَإِنَّهُ مَبْسُوطٌ فِي الْحَوَاشِي وَذَلِكَ أَنَّ الْعَلَّامَةَ الْمُقَدِّسِيَّ سُئِلَ فِي شَخْصٍ وَقَفَ وَقَفُهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى جَمَاعَةٍ مُعَيَّنِينَ وَمَا فَضَّلَ فَعَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِهِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا بِالسُّوِيَّةِ بَيْنَهُمْ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَدُرَيْتِهِمْ وَنَسْلِهِمْ طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ وَنَسْلًا بَعْدَ نَسْلِ تَحْجُبُ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ أَبَدًا الطَّبَقَةُ السُّفْلَى عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَيْهِ وَمَنْ مَاتَ لَا عَنْ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ إِلَى إِخْوَتِهِ الْمُشَارِكِينَ لَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِخْوَةٌ وَلَا أَخَوَاتٌ فَلِأَيِّ مَنْ فِي دَرَجَتِهِ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَتِهِ غَيْرُهُ فَلِأَيِّ أَقْرَبِ الطَّبَقَاتِ إِلَى الْمُتَوَفَّى وَعَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِسَيِّءٍ وَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ وَآلَ الْوَقْفُ إِلَى حَالٍ لَوْ كَانَ الْمُتَوَفَّى حَيًّا بَاقِيًا لَا اسْتَحَقَّ قَامَ وَلَدُهُ أَوْ وَلَدَ وَلَدِهِ مَقَامَهُ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ وَاسْتَحَقَّ لَوْ كَانَ أَصْلُهُ يَسْتَحِقُّهُ لَوْ كَانَ الْمُتَوَفَّى حَيًّا بَاقِيًا ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ قِمَاتُ الْوَاقِفُ عَنْ سِتَّةِ أَوْلَادِهِمْ شَرَفُ الدِّينِ وَزَيْنُ الدِّينِ وَأَحْمَدُ وَزَيْنَبُ وَعَائِشَةُ وَفَاحَتُهُ ثُمَّ مَاتَ شَرَفُ الدِّينِ عَنْ وَلَدَيْنِ عَلِيٍّ وَحَيَاةِ النَّفُوسِ، ثُمَّ مَاتَتْ زَيْنَبُ عَنْ بَنَتِهَا سَيِّدَةَ الْأَنَا ثُمَّ مَاتَتْ سَيِّدَةُ الْأَنَا عَقِيْمًا ثُمَّ مَاتَ عَلِيٌّ عَنْ ابْنِهِ شَرَفِ الدِّينِ ثُمَّ مَاتَتْ حَيَاةُ النَّفُوسِ عَقِيْمًا أَيْضًا ثُمَّ مَاتَتْ عَائِشَةُ عَقِيْمًا أَيْضًا ثُمَّ مَاتَ زَيْنُ الدِّينِ عَقِيْمًا أَيْضًا ثُمَّ مَاتَتْ فَاحَتُهُ عَنْ بَنَتِهَا نَسَبٍ ثُمَّ مَاتَ أَحْمَدُ عَنْ أَوْلَادِهِ ثُمَّ مَاتَتْ نَسَبٌ عَنْ ابْنِهَا صَالِحِ الدِّينِ فَهَلْ تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ بِمَوْتِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ لِأَنَّهُ أَحْرَ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ السَّتَّةِ وَيُقَسَّمُ رِيعُ الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِينَ وَشَرَفِ الدِّينِ وَصَالِحِ الدِّينِ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِهِمْ بَلَا تَقَاوُتَ بَيْنَهُمْ أَمْ لَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ بِالنَّسْبَةِ إِلَى شَرَفِ الدِّينِ وَصَالِحِ الدِّينِ وَيَخْتَصُّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمَا تَلَقَّاهُ عَنْ وَالِدِهِ قَلٌّ أَوْ كَثَرٌ؟



(الجواب) تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ بِمَوْتِ أَحْمَدَ الْمَذْكُورِ لِكَوْنِهِ آخِرَ أَوْلَادِ الْوَقْفِ مَوْتًا وَيُقَسَّمُ رِيعُ الْوَقْفِ عَلَى عَدَدِ رُءُوسِ هَذِهِ الطَّبَقَةِ فَمَنْ كَانَ مَوْجُودًا أَخَذَ نَصِيبَهُ وَمَنْ كَانَ مَيِّتًا وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ وَلَدُهُ مَقَامَهُ وَأَخَذَ نَصِيبَهُ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ.

وَقَدْ وَقَعَتْ هَذِهِ الْوَاقِعَةُ وَأَفْتَى فِيهَا مَشَايِخُ مَشَايِخِنَا وَبَعْضُ مَشَايِخِنَا بِتَقْضِ الْقِسْمَةِ مِنْهُمْ الشَّيْخُ الْمُحَقِّقُ الْحَافِظُ الرَّيْنِيُّ قَاسِمٌ وَذَكَرَ أَنَّ بَعْضَ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ كَالسُّبْكِيِّ وَالْبُلْقَيْنِيِّ قَدْ تَبَعَا الْإِمَامَ الْخِصَافَ فِي ذَلِكَ وَأَلَّفَ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً سَمَّاهَا الْعِصْمَةُ فِي تَقْضِ الْقِسْمَةِ وَمَنْ طَالَعَهَا أَطْلَعَ عَلَى مَا يَشْفِي الْعَلِيلَ وَمِنْهُمْ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عَبْدُ الْبَرِّ بْنُ الشَّحْنَةِ الْحَنْفِيُّ وَتَبِعَهُ الشَّيْخُ الْمُحَقِّقُ نُورُ الدِّينِ الْمَحَلِّيُّ الشَّافِعِيُّ وَالشَّيْخُ الْعَالِمُ الصَّالِحُ بُرْهَانُ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيُّ الْحَنْفِيُّ وَقَاضِي الْقُضَاةِ شَيْخُنَا نُورُ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيُّ وَشَيْخُنَا الْعَلَامَةُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الشَّافِعِيُّ وَقَاضِي الْقُضَاةِ الْبُرْهَانُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ الشَّافِعِيُّ وَتَبِعَهُ الْعَلَامَةُ عَلَاءُ الدِّينِ الْإِخْمِيمِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

وَإِنَّمَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ بِمَوْتِ آخِرِ كُلِّ طَبَقَةٍ وَلَا يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ لِأَوْلَادِهِ وَتَرَكْنَا قَوْلَ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ إِنْ لَانَ وَجَدْنَا بَعْضَهُمْ أَيْ بَعْضَ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الَّتِي تَلِيهِ يَسْتَحِقُّ بِنَفْسِهِ لَا بِأَبِيهِ فَعَمَلْنَا بِذَلِكَ وَقَسَمْنَا الْغَلَّةَ عَلَى عَدَدِهِمْ كَذَا قَالَهُ الْخِصَافُ وَتَوْضِيحُهُ أَنَّ الْوَاقِفَ قَدْ رَتَّبَ فِي وَفِّهِ تَرْتِيبًا يَقْتَضِي اسْتِحْقَاقَ الْبُطْنِ الْأَعْلَى مُقَدِّمًا عَلَى غَيْرِهِ مَعَ قَصْدِهِ صَلَةَ بَعْضِ الْبُطْنِ الْأَسْفَلِ مَعَ وُجُودِ الْبُطْنِ الْأَعْلَى فَجَعَلَ نَصِيبَ الْمَيِّتِ مِنَ الْأَعْلَى مَرْدُودًا لَوَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ قَصْدًا لِعَدَمِ حُرْمَانِهِ مِنَ الْوُصُولِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ وَفِّهِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ الَّذِي صَلَّاهُ عَلَيْهِ غَالِبًا فَكَانَ كَلَامُهُ مُشْتَمِلًا عَلَى تَرْتِيبَيْنِ تَرْتِيبُ أَفْرَادٍ وَهُوَ تَرْتِيبُ الْفُرْعِ عَلَى أَصْلِهِ وَتَرْتِيبُ جُمْلَةٍ وَهُوَ تَرْتِيبُ اسْتِحْقَاقِ جُمْلَةِ الْبُطْنِ الثَّانِي عَلَى انْقِرَاضِ جُمْلَةِ الْبُطْنِ الْأَوَّلِ وَهُوَ تَرْتِيبُ جُمْلَةٍ فَيَكُونُ الْوَقْفُ مُنْحَصَرًا فِي الْبُطْنِ الَّذِي يَلِيهِ وَيَبْطُلُ حُكْمُ مَا انْتَقَلَ عَنْ الْمَيِّتِ فِي الْبُطْنِ الْأَعْلَى إِلَى وَلَدِهِ مِنَ الْأَسْفَلِ وَيَسْتَحِقُّ جَمِيعَ الْوَقْفِ جَمِيعُ الْبُطْنِ الثَّانِي لِأَنَّهُ فِي الْبُطْنِ الثَّانِي يَسْتَحِقُّ بِعُمُومِ قَوْلِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَلَمْ يَنْقُصْ صُورَةً يَحْتَاجُ فِيهَا إِلَى انْتِقَالِ نَصِيبِ أَحَدٍ إِلَى وَلَدِهِ لِاسْتِثْوَاءِ أَهْلِ الْبُطْنِ فِي الْاسْتِحْقَاقِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَهَذَا التَّعْلِيلُ مِنَ الْخِصَافِ، يَقْتَضِي أَنَّ كَلَامِي الْوَاقِفِ مُتَعَارِضَانِ وَرَجَّحَ الثَّانِي لِاسْتِحْقَاقِهِمْ بِأَنْفُسِهِمْ وَاسْتِحْقَاقِهِمْ فِي الْأَوَّلِ بِأَبِيهِمْ

وَالِإِسْتِحْقَاقُ بِالنَّفْسِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْإِسْتِحْقَاقِ بِالْأَبِ لِأَنَّ ذَلِكَ بِلَا وَاسِطَةٍ وَهَذَا بِوَاسِطَةٍ وَمَا لَيْسَ بِوَاسِطَةٍ أَرْجَحُ أَهْـمَا فِي الرِّسَالَةِ مُلْخَصًا وَتَمَامَ الْكَلَامِ فِيهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ وَقَفَ أَهْلِيًّا فِي كِتَابٍ وَقَفِهِ الْمُرْتَبِ فِيهِ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ بِشُمِّ شُرُوطًا مِنْهَا أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَدَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ قِمَاتَ رَجُلٍ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ وَلَيْسَ فِي طَبَقَتِهِ أَحَدٌ مِنَ الْمَوْفُوفِ عَلَيْهِمْ وَفِي الدَّرَجَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْ دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّ عُمُهُ شَقِيقُ وَالِدِهِ وَعُمُهُ لِأُمِّهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُسْتَحَقِّينَ الْمُتَنَازِلِينَ لِرَبِيعِهِ فَلِمَنْ تَنْتَقِلُ حِصَّةُ الْمُتَوَقِّ؟

(الجواب): تَنْتَقِلُ لِعَمِّ الْمُتَوَقِّ الشَّقِيقِ لِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَيْهِ (مَا قَوْلُ الْعُلَمَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) فِيمَا إِذَا كَانَ الْوَقْفُ عَلَى الدَّرَجَةِ مُرْتَبًا بَيْنَ الطَّبَقَاتِ بِشُمِّ وَلَمْ يُنَصَّ فِي الشَّرْطِ عَلَى حُكْمٍ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَحَكَمَ الْحَاكِمُ بِاخْتِصَاصِ أَهْلِ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا بِالْعَلَّةِ وَمَنْعِ أَهْلِ السُّفْلَى عَمَلًا بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي شَرَطَهُ الْوَاقِفُ ثُمَّ مَاتَ بَعْضُ أَهْلِ الْوَقْفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا دُونَ غَيْرِهِمْ؟

(الجواب): يَعُودُ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا دُونَ غَيْرِهِ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عَفِيَ عَنْهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ نَعَمْ يَخْتَصُّ مَنْ فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا بِالْعَلَّةِ الْوَقْفِ كَتَبَهُ نَجْمُ الدِّينِ الْعَزْزِيُّ الشَّافِعِيُّ عَفِيَ عَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَبِهِ يَتَّقِي الْجَوَابُ كَذَلِكَ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا هُنَا لَكَ وَكَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَبُو الْقَاسِمِ الْمَالِكِيُّ عَفِيَ عَنْهُ.

(أقول) الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْإِسْعَافِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ إِذَا سَكَتَ عَنْ حُكْمٍ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ يُصْرَفُ نَصِيبُهُ مَصْرَفَ الْعَلَّةِ أَيْ يُقَسَّمُ عَلَى جَمِيعِ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الْعَلَّةِ كَمَا نَذَرُ تَحْقِيقَهُ قَرِيبًا ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ فِي هَذَا السُّؤَالِ وَقَبْلَهُ مِنْ بَقَاءِ اعْتِبَارِ الْأَقْرَبِيَّةِ حَيْثُ فَقِدَتِ الدَّرَجَةُ مُوَافِقٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ نَفْسُهُ فِي مَوَاضِعَ مِمَّا حَدَّثْنَاهُ اخْتِصَارًا وَنَقَلَ الْمُؤَلَّفُ مِثْلَهُ عَنِ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ الْحَلِيلِيِّ الشَّافِعِيِّ فِي جَوَابِ سُّؤَالٍ طَوِيلٍ حَاصِلُ السُّؤَالِ فِي وَقَفٍ مُرْتَبٍ بِشُمِّ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ عَنْ وَلَدٍ وَأَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ نَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ وَإِنْ سَفَلَ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ نَصِيبُهُ لِمَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَدَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ قِمَاتَ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ اسْمُهَا مَرِيَمٌ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَيْسَ

فِي دَرَجَتِهَا أَحَدٌ وَلَا فِي الَّتِي أَنْزَلَ مِنْهَا أَحَدٌ وَفِي الطَّبَقَةِ الَّتِي هِيَ فَوْقَهَا جَمَاعَةٌ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ أَقْرَبُهُمْ إِلَيْهَا خَالَتَهَا أَمَنَةٌ وَفِي الطَّبَقَةِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْ أَمَنَةِ جَمَاعَةٍ أَيْضًا خَالَتَهَا أَقْرَبُ مِنْهُمْ فَلِمَنْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهَا.

الْجَوَابُ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ لِخَالَتِهَا فَقَطْ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ دُونَ مَنْ فِي دَرَجَةِ خَالَتِهَا وَمَنْ هُوَ أَبْعَدُ مِنْهَا وَذَلِكَ لِشَرْطِ الْوَاقِفِ الْأَقْرَبِ فِي الدَّرَجَةِ وَحَيْثُ تَعَذَّرَتْ الدَّرَجَةُ لِفَقْدِهَا أُلْغِيَ قَوْلُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَبَقِيَ قَوْلُهُ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ فَيَجِبُ إِعْمَالُهُ صَوْنًا لَهُ عَنِ الْإِلْغَاءِ إِعْمَالًا لِشَرْطِ الْوَاقِفِ مَا أَمُكِنَ إِذْ شُرُوطُ الْوَاقِفِ كُنْصُوصِ الشَّارِعِ فِي الْإِعْمَالِ كَذَلِكَ وَلَوْ أُعْطِيَ نَصِيبُ الْمُتَوَفَاةِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِخَالَتِهَا الَّتِي لَيْسَتْ فِي دَرَجَتِهَا وَلِمَنْ شَارَكَ خَالَتَهَا فِي دَرَجَتِهَا مَعَ عَدَمِ الْأَقْرَبِ فِيهِمْ لَا لَغَيْنَا قَوْلُهُ الْأَقْرَبُ فَلَا أَقْرَبُ أَيْضًا مَعَ إِمْكَانِ إِعْمَالِهِ بِتَقْدِيمِ الْحَالَةِ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ دُونَ بَقِيَّةِ مَنْ فِي دَرَجَةِ خَالَتِهَا وَدُونَ مَنْ هُوَ أَعْلَى دَرَجَةً مِنْ خَالَتِهَا الْمَذْكُورَةِ وَالتَّرْتِيبُ بَيْنَهُمْ لَا يُشْعِرُ بِإِعْطَاءِ مَنْ هُوَ أَعْلَى دَرَجَةً مِنَ الْمُتَوَقِّ نَصِيبَ الْمُتَوَقِّ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ يَنْتَقِضُ إِذْ عَلُوُّ الدَّرَجَةِ وَنُزُولُهَا لَا دَخَلَ لَهُ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمْ مَعَ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِنْخَ لَا تَرَى أَنَّهُ فِي صُورَةِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورَةِ فِي السُّؤَالِ لَوْ مَاتَ أَحَدُ أَخَوَيْنِ عَنْ ابْنِ ثُمَّ الْإِبْنِ عَنْ ابْنِ فَإِنَّ ابْنَ الْإِبْنِ يَرِثُ نَصِيبَ أَبِيهِ الْمُتَقِلِّ إِلَى أَبِيهِ مِنْ أَبِيهِ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِنْخَ مَعَ وُجُودِ عَمِّ أَبِيهِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى مِنْهُ فِي الدَّرَجَةِ فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا دَخَلَ فِي الدَّرَجَةِ مَعَ التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمْ بَعْدَ قَوْلِهِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ إِنْخَ.

وَهَذَا مَا تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرٍ فِي الْفَتَاوَى وَغَيْرِهَا فَإِنَّهُ أَطَالَ فِي ذَلِكَ وَاعْتَمَدَ مَا ذَكَرْنَاهُ كَتَبَهُ مُحَمَّدٌ الْحَلِيلِيُّ.

(أقول) نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَقِبَ ذَلِكَ سُؤَالَ آخَرَ فِي وَاقِفٍ مَرَّتَبٍ بَيْنَهُمْ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا أَسْفَلَ مِنْهُ عَادَ نَصِيبُهُ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُتَنَازِلِينَ لَهُ يُعَدُّمُ الْأَقْرَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمُتَوَقِّ فَلَا أَقْرَبَ فَمَاتَ مِنْهُمْ شَخْصٌ عَقِيبًا وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ مِنَ الْمُتَنَازِلِينَ أَحَدٌ وَفِي أَعْلَى الدَّرَجَاتِ مِنَ الْمُتَنَازِلِينَ رَجُلٌ اسْمُهُ زَيْنُ الدِّينِ بْنِ أَحْمَدَ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُ الشَّخْصِ الْمُتَوَقِّ إِلَى زَيْنِ الدِّينِ الْمَذْكُورِ وَيَخْتَصُّ بِهِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا لَهُ مِنْ أَصْلِ الْوَقْفِ لِكَوْنِهِ وَحْدَهُ أَعْلَى الطَّبَقَاتِ الْجَوَابُ نَعَمْ يَعُودُ نَصِيبُهُ إِلَى زَيْنِ الدِّينِ الْمَذْكُورِ وَيَخْتَصُّ بِهِ لِكَوْنِهِ وَحْدَهُ أَعْلَى الطَّبَقَاتِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدُ الْعِمَادِيُّ الْمُفْتِي بِدِمَشْقَ الشَّامِ عَفِيَ عَنْهُ قَالَ

الْمَوْلُفُ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى أَحْمَدُ أَفْنَدِي الْمِهْمَنْدَارِي وَالْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ الشَّيْخُ أَبُو الْمَوَاهِبِ الْحَنْبَلِيُّ وَالْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْغَنِيِّ النَّابُلْسِيُّ مُعَلِّينَ بِمَا عَلَّلَ بِهِ كَمَا رَأَيْتَهُ بِخَطُوطِهِمُ الْمَعْهُودَةِ وَهُوَ كَمَا تَرَى مُخَالَفٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ الْحَلِيلِيُّ.

وَوَجْهُ مَا هُنَا أَنَّ قَوْلَهُ يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْمُتَوَفَّى فَلَا اقْتَرَبَ قَيْدٌ لِأَهْلِ الدَّرَجَةِ لَا شَرْطٌ مُسْتَقْبَلٌ حَتَّى يُقَالَ إِنَّهُ يَجِبُ إِعْمَالُ شَرْطِ الْوَاقِفِ مَا أُمِّكَنَ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْمُقَيَّدَ إِذَا انْتَفَى انْتَفَى الْقَيْدُ وَيُؤَكَّدُ كَوْنُهُ قَيْدًا قَوْلُهُ الْأَقْرَبُ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ رَاجِعٌ إِلَى الدَّرَجَةِ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ قَيْدٌ لِلشَّرْطِ لَا شَرْطٌ مُسْتَقْبَلٌ تَأْمَلْ.

(أقول) وَوَجْهُ الْمُخَالَفَةِ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ زَيْنَ الدِّينِ الْمَذْكُورَ أَقْرَبُ مِنْ غَيْرِهِ بَلْ أَعْطَوْهُ لِمَجَرَّدِ كَوْنِهِ مِنْ أَعْلَى الدَّرَجَاتِ فَذَلَّ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِهِمُ الْأَقْرَبِيَّةَ حَيْثُ فُقِدَتِ الدَّرَجَةُ فَيَعُودُ نَصِيبُ الْمُتَوَفَّى لِمَنْ فِي أَعْلَى الدَّرَجَاتِ وَإِنْ كَانَ تَحْتَهُ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَفَّى مِنْهُ وَهَذَا مِثْلُ مَنْ الْمَوْلُفُ إِلَى الْإِعْزَازِ الْأَقْرَبِيَّةَ حَيْثُ فُقِدَتِ الدَّرَجَةُ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ أَيْضًا وَقَالَ وَأَفْتَى بِمِثْلِهِ شَهَابُ الدِّينِ أَفْنَدِي الْعِمَادِيُّ وَالْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَالَّذِي أَفْتَى بِهِ شَهَابُ الدِّينِ أَفْنَدِي فِي وَفِّ مَرْتَبٍ بِمَنْ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ الْأَقْرَبُ فَلَا اقْتَرَبَ إِلَيْهِ فَمَاتَ شَخْصٌ مِنْهُمْ اسْمُهُ مُحَمَّدٌ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ وَالْمَوْجُودُ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ عَمَّةٌ أَبِي الْمُتَوَفَّى الْمَذْكُورِ وَهِيَ خَاسِكِيَّةٌ بِنْتُ بَذْرِ الدِّينِ ابْنِ الْوَاقِفِ وَعَمَّتَا الْمُتَوَفَّى وَهُمَا آمَنَتُهُ وَصَائِمَتُهُ بِنْتُ مُحَمَّدِ بْنِ بَذْرِ الدِّينِ الْمَذْكُورِ وَابْنُ بِنْتِ عَمِّ جَدِّ الْمُتَوَفَّى وَهُوَ عَبْدُ الْقَادِرِ ابْنُ بَرَكَةٍ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ ابْنِ الْوَاقِفِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهُ إِلَى خَاسِكِيَّةَ خَاصَّةً حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَفَّى أَحَدٌ يَعُودُ إِلَيْهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَاقِفُ حُكْمَ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَمْ يَكُنْ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ فَكَانَ الشَّرْطُ مُنْقَطِعَ النُّوسِطِ فَرَجَعَ الْحُكْمُ إِلَى أَصْلِ الْوَفِّ الْمُرْتَبِ الْمُقْتَضِي لِأَنَّ يُقَدَّمُ أَهْلُ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا عَلَى أَهْلِ السُّفْلَى وَلَا شَكَّ أَنَّ خَاسِكِيَّةَ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنَ الْمَذْكُورِينَ فَلَا جَرَمَ أَنَّهَا اخْتَصَصَتْ بِنَصِيبِ مُحَمَّدِ الْمَذْكُورِ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ شَهَابُ الدِّينِ الْعِمَادِيُّ وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ أَوَّلًا كَالْعَلَامَةِ الْحَلِيلِيِّ فَقَدْ نَاقَضَ الْمَوْلُفُ نَفْسَهُ حَيْثُ أَفْتَى بِاعْتِبَارِ الْأَقْرَبِيَّةِ الْمَشْرُوطَةِ ثُمَّ أَفْتَى بِالْإِعْزَازِ وَقَدَّمَ قَبْلَ أَوْرَاقٍ مَا نَقَلَهُ الْمَوْلُفُ عَنِ الْعَلَامَةِ عِمَادِ الدِّينِ حَيْثُ أَفْتَى بِالْإِعْزَازِ أَيْضًا وَأَعْطَى نَصِيبَ الْمُتَوَفَّى لِمَنْ فِي أَعْلَى الطَّبَقَاتِ.

وَوَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ الشَّيْخُ حَيُّ الدِّينِ وَقَدَّمْنَا أَنَّ الْعَلَامَةَ الشُّرَنْبَلَايُ رَدَّ عَلَى مُفْتِي الشَّامِ

عِمَادِ الدِّينِ أَفَنْدِي ابْنِ الْعَلَامَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيِّ الْمَذْكُورِ فِي رِسَالَةٍ سَمَّاها الْإِتِسَامَ بِأَحْكَامِ الْإِفْحَامِ وَنَشَقِ نَسِيمِ الشَّامِ فَلَمَّا ذَكَرَ حَاصِلَهَا ثُمَّ نَذَرَ مَا يَتَلَخَّصُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَنَقُولُ ذَكَرَ الشُّرَنْبَلَايُ جَوَابَ الشَّيْخِ عِمَادِ الدِّينِ الَّذِي قَدَّمَناهُ قَبْلَ أَوْرَاقٍ وَهُوَ أَنَّهُ يَنْتَقِلُ نَصِيبُ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ الْمَرْبُورِينَ فِي الْوَقْفِ إِلَى ابْنِ الْوَقْفِ وَبِنْتِ الْوَقْفِ لِكُونِهَا أَعْلَى طَبَقَةٍ مِنْ بَقِيَّةِ أَهْلِ الْوَقْفِ عَمَلًا بِالتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَفْظَةِ ثُمَّ دُونَ خَالِ الصَّغِيرِ وَدُونَ عَمِّ الصَّغِيرَةِ وَعَمَّتَيْهَا الْمَرْبُورِينَ لِكُونِهِمْ أَدْنَى دَرَجَةٍ مِنْ ابْنِ الْوَقْفِ وَبِنْتِ الْوَقْفِ ثُمَّ قَالَ الشُّرَنْبَلَايُ قُلْتُ هَذَا الْجَوَابُ خَطَأً نَقْلًا وَعَقْلًا أَمَّا نَقْلًا فِيمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْحَصَافُ إِنْ كَانَ الْوَقْفُ ذَكَرَ حَالَ مَنْ يَمُوتُ مِنْهُمْ وَعَلَى مَنْ يَرْجِعُ سَهْمُهُمْ أَمْضَيْنَا عَلَى مَا شَرَطَ مِنْ ذَلِكَ وَإِلَّا نَظَرْنَا إِلَى مَنْ كَانَ مَوْجُودًا يَوْمَ تَقَعُ الْقِسْمَةُ فَسَمْنَا الْعَلَّةَ بَيْنَهُمْ وَأَسْقَطْنَا مِنْهُمْ الْمِيتَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمِيتُ مَاتَ مِنْهُمْ بَعْدَ مَا طَلَعَتِ الْعَلَّةُ قَبْلَ وَقْتِ الْقِسْمَةِ فَيَكُونُ سَهْمُهُ ذَلِكَ لِرِثَّتِهِ اهـ.

كَلَامُ الْحَصَافِ فَقَدْ صَرَّحَ بِخَطَأِ ذَلِكَ الْمُجِيبِ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى عَدَمِ بَيَانِ نَصِيبِ الْمِيتِ لَمْ يَصْرَفْ فِي نَصِّ الْوَقْفِ فَلَا وَجَهَ لِتَخْصِيصِهِ بِنَصِيبِ الْمِيتِ أَحَدًا مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِدًا عَلَى بَيَانِ ثَقُلِ فَلَا وَجُودَ لَهُ وَأَمَّا خَطْؤُهُ عَقْلًا فَإِنَّهُ لَا يَتَوَهَّمُ أَحَدٌ أَنَّ الْعَمَلَ بِالتَّرْتِيبِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ لَفْظَةِ ثُمَّ لَا يُوجِبُ اخْتِصَاصَ الْأَعْلَى مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ الْمُتَفَاوِتِينَ دَرَجَةً عُلُوبِيَّةً وَسُفْلِيَّةً بِنَصِيبِ الْمِيتِ الَّذِي لَا فَرْعَ لَهُ دُونَ الْأَدْنَى دَرَجَةٍ لِأَنَّ التَّرْتِيبَ الْحَاصِلَ فِي نَصِّ هَذَا الْوَقْفِ هُوَ مَنْعُ الْفَرْعِ الْمَحْجُوبِ بِأَصْلِهِ لَا غَيْرِهِ وَلَا قَائِلَ بِحِزْمَانٍ مُسْتَحَقٍّ هُوَ أَسْفَلُ دَرَجَةٍ بِوُجُودِ مُسْتَحَقٍّ هُوَ أَعْلَى دَرَجَةٍ مِنْ نَصِيبِ مِيتٍ لَمْ يَشْتَرِطْ الْوَقْفُ حَالَ نَصِيبِهِ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى أَصْلِ الْعَلَّةِ وَالْأَسْفَلِ وَالْأَعْلَى فِيهَا سَوَاءٌ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ وَإِنْ تَفَاوَتَتِ الْأَنْصِبَاءُ وَقَدْ نَصَّ الْوَقْفُ عَلَى إِبْطَالِ التَّرْتِيبِ بِنَصِّهِ عَلَى صَرْفِ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ لِلْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى وَلَعَلَّكَ تَقُولُ إِنْ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى مُشْرُوطُ انْتِقَالِ نَصِيبِهِ إِلَيْهِ بِوُجُودِ مُسَاوٍ لَهُ فِي طَبَقَتِهِ كَأَخٍ وَابْنِ عَمٍّ فَيَنْتَفِي الْمَشْرُوطُ بِانْتِفَاءِ شَرْطِهِ وَيَكُونُ مِنْ قِبَلِ الْإِنْقِطَاعِ فَرَجَعْتَ إِلَى الْعَمَلِ بِثَمٍّ وَأَجْرَيْتِ التَّرْتِيبَ الَّذِي ذَكَرْتَهُ فَنَقُولُ فِي رَدِّهِ الطَّبَقَةُ تَكُونُ طَبَقَةً اسْتِحْقَاقِيَّةً جَعَلِيَّةً لَا طَبَقَةً إِرْثِيَّةً نَسَبِيَّةً وَهَذَا كَذَلِكَ قَدْ اشْتَرَطَ الْوَقْفُ تَقْدِيمَ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقَّى وَالْأَقْرَبُ الْحَالُ لِابْنِ أُخْتِهِ وَالْعَمَّةُ لِابْنِ الْأَخِ هَذَا حَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ الْعَلَامَةُ الشُّرَنْبَلَايُ وَمُلْخَصُهُ أَنَّ الْوَقْفَ حَيْثُ رَتَّبَ وَقَفَهُ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ بِثَمٍّ وَشَرَطَ عَوْدَ نَصِيبِ مَنْ

مَاتَ عَقِيماً إِلَى مَنْ مَعَهُ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ الْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ مِنْهُمْ وَلَمْ يُوجَدْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّ أَحَدٌ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُ إِلَى الْأَقْرَبِ إِلَيْهِ مِنْ أَيِّ دَرَجَةٍ كَانَتْ وَلَا يُلْغَى اسْتِرَاطُهُ الْأَقْرَبِيَّةَ وَإِنْ فُقِدَتْ الدَّرَجَةُ.

وَهَذَا مُوَافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْحَلِيلِيِّ عَنِ ابْنِ حَجَرٍ وَمُخَالِفٌ لِمَا نَقَلَهُ الْمُؤَلَّفُ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ مِنْ أَهْلِ الْإِفْتَاءِ بِدِمَشْقَ الشَّامِ وَأَقُولُ أَيْضًا التَّحْقِيقُ خِلَافٌ مَا أَطْلَقَهُ كُلُّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ فَالْتَّوَقُّ نَحْوُ مَا أَقُولُ السَّمْعَا وَاجْمَعُ حَوَاشِي الْكَلِمَاتِ جَمْعًا.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا رَتَّبَ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ الْإِسْتِحْقَاقِيَّةِ وَجَعَلَ كُلَّ طَبَقَةٍ حَاجِبَةً لِلَّتِي تَلِيهَا ثُمَّ شَرَطَ أَنَّ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ وَمَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ الْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ فِي ذَلِكَ فَقَدْ نَسَخَ بِهَذَا الشَّرْطِ عُمُومَ تَرْتِيبِهِ السَّابِقِ وَكَانَ هَذَا الشَّرْطُ بِمَنْزِلَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنَّ الْوَاقِفَ مُحْتَصِصٌ بِالطَّبَقَةِ الْعُلْيَا ثُمَّ بِالَّتِي تَلِيهَا وَهَكَذَا إِلَّا إِذَا مَاتَ أَحَدٌ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لَوَلَدِهِ أَوْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ فَنَصِيْبُهُ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ فَقَدْ أَدْخَلَ وَلَدَ الْمُتَوَقِّ أَوْ أَهْلَ دَرَجَتِهِ مَعَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فِي الْإِسْتِحْقَاقِ نَاسِخًا عُمُومَ تَرْتِيبِهِ السَّابِقِ بِاسْتِثْنَائِهِ اللَّاحِقِ وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ ﴾ [سورة النساء آية ١١] إِذِ الْمَعْنَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ فَإِذَا انْتَفَى أَنْ يَكُونَ لَهُ إِخْوَةٌ كَانَ هَا الثَّلَاثُ الْمَفْرُوضُ لَهَا عِنْدَ عَدَمِ فَرْعِ الْمَيْتِ.

فَفِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا مَاتَ مَيْتٌ لَا عَنْ وَلَدٍ وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهِ أَحَدٌ لَمْ يَكُنْ فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ مَا يُخَالِفُ شَرْطَهُ السَّابِقَ فَيَبْقَى مَا شَرَطَهُ عَلَى حَالِهِ وَيُدْفَعُ نَصِيْبُ الْمُتَوَقِّ الْمَذْكُورِ لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا وَمَنْ دَخَلَ مَعَهُمْ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَيُقَسَّمُ كَبَاقِي غَلَّةِ الْوَاقِفِ وَلَا يُحْتَصَصُ بِذَلِكَ النَصِيْبِ الْأَقْرَبُ إِلَى الْمُتَوَقِّ مِنَ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا أَوْ غَيْرِهَا حَيْثُ قِيَدَ الْوَاقِفُ الْأَقْرَبُ بِكَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ دَرَجَةِ الْمُتَوَقِّ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يُعْطِ نَصِيْبَ الْمُتَوَقِّ لِطُلُقِ الْأَقْرَبِ بَلْ لِأَقْرَبِ خَاصٍّ فَأَعْطَاوْهُ لِلأَقْرَبِ مِنْ غَيْرِ دَرَجَتِهِ تَخْصِيصٌ لِكَلَامِ الْوَاقِفِ بِمَا لَيْسَ فِيهِ فَتَعَيَّنَ إِلْغَاءُ الْأَقْرَبِيَّةِ حَيْثُ فُقِدَتْ الدَّرَجَةُ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الشُّرَنْبَلَايُ ثُمَّ حَيْثُ لَغَتْ الْأَقْرَبِيَّةُ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُ إِلَى جَمِيعِ الْمُتَنَاولِينَ مِنْ رِيعِ الْوَاقِفِ كَمَا قُلْنَا وَلَا يُحْتَصَصُ بِهِ أَهْلُ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا فَقَطْ خِلَافًا لِمَا قَالَهُ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورُونَ لِمَا نَقَلَهُ الشُّرَنْبَلَايُ عَنِ الْإِمَامِ الْحَصَافِ فِيمَا مَرَّ أَنْفَاءً مِنْ أَنَّهُ يَسْقُطُ سَهْمُ الْمَيْتِ وَتُقَسَّمُ الْغَلَّةُ عَلَى جَمِيعِ الْمُؤْجُودِينَ.

وَلَمَّا قَالَهُ الْخَصَّافُ أَيْضًا فِي بَابِ الرَّجُلِ يَجْعَلُ أَرْضَهُ مَوْقُوفَةً عَلَى نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَنَسْلِهِ إِذَا قَالَ أَرْضِي هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي وَنَسْلِي وَعَقِي مَا تَنَاسَلُوا عَلَى أَنْ يَبْدَأَ بِالْبَطْنِ الْأَعْلَى مِنْهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلَوْنَهُمْ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ حَتَّى يَنْتَهِيَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ الْبَطْنِ مِنْهُمْ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي وَأَوْلَادِهِمْ فَنَصِيْبُهُ مَرْدُودٌ إِلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ وَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ وَلَدٍ وَلَا نَسْلًا وَلَا عَقِبًا كَانَ نَصِيْبُهُ رَاجِعًا إِلَى الْبَطْنِ الَّذِي فَوْقَهُمْ قَالَ هُوَ عَلَى هَذَا الَّذِي شَرَطَ الْوَاقِفُ.

قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدٌ قَالَ يَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَصْلِ الْغَلَّةِ وَيَكُونُ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهَا اهـ  
كَلَامُ الْخَصَّافِ وَاخْتَصَرَهُ فِي الْإِسْعَافِ بِقَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ وَكُلَّمَا حَدَّثَ الْمَوْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا نَسْلًا كَانَ نَصِيْبُهُ مِنْهَا رَاجِعًا إِلَى الْبَطْنِ الَّذِي فَوْقَهُ وَمَاتَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ وَلَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ أَحَدٌ أَوْ لَمْ يُذْكَرْ فِي سَهْمٍ مَنْ يَمُوتُ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلِ شَيْئًا يَكُونُ نَصِيْبُهُ رَاجِعًا إِلَى أَصْلِ الْغَلَّةِ وَجَارِيًا مَجْرَاهَا وَيَكُونُ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهَا وَلَا يَكُونُ لِلْمَسَاكِينِ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ لِقَوْلِهِ عَلَى وَلَدِي وَنَسْلِهِمْ أَبَدًا اهـ وَاخْتَصَرَهُ الْعَلَائِي فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ حَيْثُ قَالَ وَلَوْ قَالَ وَكُلُّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ نَسْلِ كَانَ نَصِيْبُهُ لِمَنْ فَوْقَهُ وَلَمْ يَكُنْ فَوْقَهُ أَحَدٌ أَوْ سَكَتَ عَنْهُ يَكُونُ رَاجِعًا لِأَصْلِ الْغَلَّةِ لَا الْفُقَرَاءَ مَا دَامَ نَسْلُهُ بَاقِيًا اهـ فَهَذِهِ النُّقُولُ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يُوجَدْ مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ فِي نَصِيْبِ الْمُتَوَفَّى يَرْجِعُ نَصِيْبُهُ إِلَى أَصْلِ الْغَلَّةِ كَمَا لَوْ سَكَتَ وَلَوْ بَيَّنَّ حَالُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَتَوَضَّيْحُهُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ جَمَاعَةٌ مُتَنَاسِلُونَ فِي خَمْسِ طَبَقَاتٍ مَثَلًا وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ انْتِقَالَ نَصِيْبٍ مِنْ مَاتَ عَقِيْبًا إِلَى أَهْلِ الطَّبَقَةِ الَّتِي فَوْقَهُ فَهَاتَ مِنْ أَهْلِ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ رَجُلٌ عَقِيْبًا فَنَصِيْبُهُ لِأَهْلِ الْأُولَى فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ فِيهَا أَحَدٌ فَنَصِيْبُهُ لِأَهْلِ الثَّالِثَةِ وَالرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ.

وَلَا يَخْتَصُّ بِهِ أَهْلُ الثَّالِثَةِ وَإِنْ كَانَتْ هِيَ الْأَعْلَى الْآنَ وَهُوَ نَصٌّ فِي مَسْأَلَتِنَا وَهِيَ مَا إِذَا شَرَطَ انْتِقَالَ نَصِيْبِهِ لِأَهْلِ دَرَجَتِهِ وَلَمْ يُوجَدْ فِيهَا أَحَدٌ لَا يَخْتَصُّ بِنَصِيْبِهِ أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ بَلْ يَسْقُطُ سَهْمُهُ وَتَقْسَمُ الْغَلَّةُ بِتَامِهَا عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ بِقَدْرِ أَنْصَابِهِمْ كَأَنَّ هَذَا الْمُتَوَفَّى لَمْ يُوجَدْ فِيهِمْ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ إلْغَاءٌ لِلتَّرْتِيبِ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ الْمُسْتَفَادِ بِشَّمٍّ أَوْ بِقَوْلِهِ طَبَقَةٌ بَعْدَ طَبَقَةٍ لِأَنَّ مَعْنَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ أَنَّ الطَّبَقَةَ الْعُلْيَا تَحْجُبُ الَّتِي تَلِيهَا سِوَى أَوْلَادٍ مَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ الْعُلْيَا

فَيُشَارِكُونَ أَعْمَامَهُمْ وَمَنْ فِي دَرَجَةِ أَعْمَامِهِمْ وَكَذَا لَوْ مَاتَ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادُ عَنْ أَوْلَادٍ فِي الطَّبَقَةِ  
الثَّالِثَةِ يُشَارِكُونَ أَهْلَ الطَّبَقَةِ الْأُولَى فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ فَعَلَّةُ الْوَقْفِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ  
الْجَمِيعِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ حَيًّا يُؤْخَذُ نَصِيبُهُ مِنْهَا وَيُدْفَعُ إِلَيْهِ فَإِنْ خَرَجَتْ غَلَّةُ سَنَةٍ وَكَانَ  
بَعْضُهُمْ مَيِّتًا سَقَطَ نَصِيبُهُ مِنْهَا وَقُسِّمَتْ بَيْنَ مَيِّتٍ عَلَى بَاقِي الْأَحْيَاءِ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَّا إِذَا كَانَ  
الْوَاقِفُ شَرْطًا انْتَقَالَ نَصِيبُ ذَلِكَ الْمَيِّتِ إِلَى أَحَدٍ فَحِينَئِذٍ يُنْظَرُ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْأَحَدُ مُوجُودًا  
دُفِعَ إِلَيْهِ نَصِيبُ الْمَيِّتِ مِنَ الْغَلَّةِ وَصَارَ كَأَنَّهُ لَمْ يَمُتْ وَإِلَّا بَقِيََتِ الْغَلَّةُ عَلَى حَالِهَا وَقُسِّمَتْ بَيْنَ مَيِّتٍ  
عَلَى أَهْلِهَا الْأَحْيَاءِ وَلَا يَتَقَضَى التَّرْتِيبُ بَيْنَ الطَّبَقَاتِ دَفْعَ نَصِيبِ ذَلِكَ الْمَيِّتِ إِلَى أَعْلَى الطَّبَقَاتِ  
حِينَ عَدَمَ مَنْ يُخْلَفُهُ فِي نَصِيبِهِ إِذَا لَا وَجْهَ لِرَاجِحِهِمْ عَلَى بَقِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ الَّذِينَ جَعَلَهُمُ الْوَاقِفُ  
شُرَكَاءَ مَعَهُمْ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانُوا مِنَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ الثَّالِثَةِ وَلَا يَقَالُ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنْ  
يَأْخُذَ أَوْلَادُ الْمُتَوَقِّ أَكْثَرَ مِمَّا كَانَ يَأْخُذُهُ آبُوهُمْ وَالْوَاقِفُ إِنَّمَا شَرَطَ دَفْعَ نَصِيبِ أَبِيهِمْ إِلَيْهِمْ فَلَوْ  
شَارَكُوا أَهْلَ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لَزِمَ زِيَادَتُهُمْ عَلَى أَبِيهِمْ لِأَنَّا نَقُولُ مَا خَصَّصَهُمْ مِنْ نَصِيبِ ذَلِكَ الْمُتَوَقِّ  
الَّذِي لَمْ يَوْجَدْ مَنْ يَدْفَعُ نَصِيبَهُ إِلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الزِّيَادَةِ فِي الْغَلَّةِ فزَادَ سَهْمُهُمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ  
أَلَا تَرَى أَنَّ غَلَّةَ الْوَقْفِ قَدْ تَزِيدُ فِي سَنَةٍ وَقَدْ تَنْقُصُ فِي أُخْرَى فَإِذَا كَانَ آبُوهُمْ فِي حَيَاتِهِ بَلَغَ  
سَهْمُهُ مِنَ الْغَلَّةِ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ ثُمَّ لَمَّا مَاتَ كَثُرَتْ غَلَّةُ الْوَقْفِ حَتَّى صَارَ سَهْمُهُ يَبْلُغُ عَشْرِينَ  
دِرْهَمًا أَمَا كُنْتَ تَدْفَعُهَا لِأَوْلَادِهِ فَكَذَا إِذَا قَلَّ مَنْ يَسْتَحِقُّ الْغَلَّةَ.

وَهَذَا كُلُّهُ تَوْجِيهٌُ لِلْمُنْقُولِ وَلَيْسَ ذَلِكَ يَلْزَمُنَا بَلْ مَنْ ادَّعَى خِلَافَ ذَلِكَ وَأَرْجَعَ نَصِيبَ  
الْمُتَوَقِّ الْمَذْكُورِ إِلَى أَعْلَى الطَّبَقَاتِ فَقَطْ فَإِنْ كَانَ بِمُجَرَّدِ فَهْمِهِ أَوْ ضَحْنًا لَكَ مَا يُخَالِفُهُ وَإِنْ كَانَ  
بِالنَّقْلِ عَنْ أَحَدٍ فَلْيَذْكُرْهُ لَنَا حَتَّى نَقَابِلَهُ مَعَ مَنْ نَقَلْنَا عَنْهُ وَقَدْ قَالُوا الْخَصَافُ كَبِيرٌ فِي الْعِلْمِ  
يُقْتَدَى بِهِ وَنَحْنُ نَقَلْنَا مَا قُلْنَا عَنِ الْخَصَافِ الَّذِي أَدْعَى بِفَضْلِهِ أَهْلُ الْوَفَاقِ وَالْخِلَافِ وَصَارَ  
عُمْدَةُ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ فِي مَسَائِلِ الْأَوْقَافِ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ الْإِسْعَافِ شِعْرُ أَوْلِيكَ أَبَائِي فَجِئْنِي  
بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتَنِيَا جَرِيرُ الْمَجَامِعِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا كَانَ مُرْتَبًا بِشَيْءٍ أَوْ غَيْرِ مُرْتَبٌ وَقَدْ  
سَكَتَ الْوَاقِفُ عَنْ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ أَوْ شَرَطَ صَرْفَهُ لِأَهْلِ دَرَجَتِهِ أَوْ لِغَيْرِهِمْ وَلَمْ  
يُوجَدْ الْمَشْرُوطُ يُصْرَفُ نَصِيبُ الْمُتَوَقِّ الْمَذْكُورِ إِلَى مَصَارِفِ الْغَلَّةِ وَلَا يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ  
لِوُجُودِ الْمُؤَفَّوفِ عَلَيْهِمْ لِأَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى الْأَوْلَادِ وَالذَّرِّيَّةِ كَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْإِسْعَافِ لَكِنْ بَقِيَ  
هُنَا تَحْقِيقُ يَحْصُلُ بِهِ نَوْعٌ تَوْفِيقٍ وَهُوَ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي الدَّرَجَةِ الْأَقْرَبِ فَلَا اقْرَبَ فَتَارَةً يَقُولُ لِمَنْ



فِي دَرَجَتِهِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ مِنْهُمْ فَهَذَا لَا شَكَّ أَنَّهُ جَعَلَ الْأَقْرَبَ قَيْدًا فِي أَهْلِ الدَّرَجَةِ فَحَيْثُ قُيِّدَتِ الدَّرَجَةُ لَعَتِ الْأَقْرَبِيَّةُ لِأَنَّهُ اعْتَبَرَ الْأَقْرَبِيَّةَ فِي نَوْعٍ خَاصٍّ وَهُوَ أَهْلُ دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى فَلَا يَجُوزُ لَنَا تَعْميمُهُ وَمِثْلُهُ لَوْ حُذِفَ قَوْلُهُ مِنْهُمْ وَاقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَدَلًا مِمَّا قَبْلَهُ وَتَارَةً يَقُولُ يُقَدِّمُ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ.

وَالْمُبَادِرُ مِنْهُ أَنَّ مُرَادَهُ تَقْدِيمُ الْأَقْرَبِ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ أَيْضًا لَا مُطْلَقًا وَلَكِنْ يُحْتَمَلُ أَنَّ يُرَادَ تَقْدِيمُ الْأَقْرَبِ مُطْلَقًا بِقَرِينَةٍ قَطْعِهِ عَمَّا قَبْلَهُ يَقُولُهُ يُقَدِّمُ وَكَأَنَّ الْحَلِيلِيَّ لَحَظَ هَذَا الْمَعْنَى فَاعْتَبَرَ الْأَقْرَبِيَّةَ عِنْدَ فَقْدِ الدَّرَجَةِ وَلَكِنْ لَا يَحْفَى أَنْ صِلَةَ أَفْعَلِ التَّنْضِيلِ أَعْنَى لَفْظِ الْأَقْرَبِ مَحْذُوفَةٌ تَقْدِيرُهَا مِنْهُمْ وَالصَّمِيرُ فِيهَا عَائِدٌ إِلَى أَهْلِ الدَّرَجَةِ وَتَارَةً يَقُولُ يُقَدِّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ فَقَوْلُهُ فِي ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى أَهْلِ الدَّرَجَةِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ مِنْهُمْ وَيُحْتَمَلُ كَوْنُهُ إِشَارَةً إِلَى النَّصِيبِ أَيْ يُقَدِّمُ فِي نَصِيبِ الْمُتَوَقَّى عَنْ غَيْرِ وَلَيْدِ الْأَقْرَبُ فَالْأَقْرَبُ وَكَأَنَّ الشُّرْبَلَايَ لَحَظَ هَذَا الْمَعْنَى فَاعْتَبَرَ الْأَقْرَبِيَّةَ حَيْثُ فَقِدَتِ الدَّرَجَةُ لَكِنْ لَا يَحْفَى أَنْ الْمُرَادَ الْأَقْرَبُ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ بِدَلِيلِ الصِّلَةِ الْمُقَدَّرَةِ فَإِنْ تَقْدِيرُهَا مِنْهُمْ أَيْ مِنْ أَهْلِ الدَّرَجَةِ كَمَا قُلْنَا وَلَوْ قَدَّرْتَهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يَلْزُمُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ أَحَدٌ وَفِي دَرَجَتِهِ جَمَاعَةٌ وَفِي غَيْرِهَا رَجُلٌ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ اسْتَحَقَّ نَصِيبَهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ الْأَقْرَبُ إِلَيْهِ دُونَ أَهْلِ دَرَجَتِهِ وَلَمْ نَرِ أَحَدًا قَالَ بِذَلِكَ أَصْلًا فَتَعَيَّنَ الْإِعْاءُ اعْتِبَارِ الْأَقْرَبِيَّةِ حَيْثُ قُيِّدَتِ الدَّرَجَةُ وَمَصْرِفُ نَصِيبِ الْمُتَوَقَّى إِلَى مَصَارِفِ غَلَّةِ الْوَقْفِ كَمَا سَمِعْتَ التَّصْرِيحَ بِهِ.

وَلَا يَحْتَضِرُ بِهِ أَهْلُ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا خِلَافًا لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجَمَاعَةُ الْمَذْكُورُونَ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لِلْمَقُولِ فَإِنْ قُلْتَ قَدْ أَفْتَى الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ بِمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ لِلانْقِطَاعِ الَّذِي صَرَّحُوا بِأَنَّهُ يُصْرَفُ إِلَى الْأَقْرَبِ لِلْوَاقِفِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ لِمَصْرُفِهِ عَلَى الْأَصَحِّ أَهْ فَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّ مَا نَقَلْتَهُ عَنِ الْحَصَّافِ وَغَيْرِهِ خِلَافٌ الْأَصَحِّ فَلَمْ يَبْقَ لَكَ مُسْتَنَدٌ عَلَى دَعْوَاكَ.

قُلْتَ لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ مَذْهَبِنَا قَالَ إِنَّ الْمُنْقَطِعَ يُصْرَفُ إِلَى الْأَقْرَبِ لِلْوَاقِفِ وَإِنَّمَا قَالُوا يُصْرَفُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَمَا ذَكَرَهُ هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ وَكَأَنَّهُ سَبَقَ قَلَمُهُ فِي ذَلِكَ أَوْ أُشْتُبِهِ عَلَيْهِ مَذْهَبُهُ بِمَذْهَبِ غَيْرِهِ يُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ نَفْسُهُ فِي فَتَاوَاهُ الْحَيْرِيَّةِ حَيْثُ قَالَ وَالْمُنْقَطِعُ الْوَسْطُ فِيهِ خِلَافٌ قِيلَ يُصْرَفُ إِلَى الْمَسَاكِينِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَنَا وَالْمُتَطَاوِرُ عَلَى أَلْسِنَةِ عُلَمَائِنَا ثُمَّ قَالَ بَعْدَ

أُسْطُرٍ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ آخَرَ وَفِي مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ الْأَصَحُّ صَرْفُهُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَأَمَّا مَذَهَبُ الشَّافِعِيِّ فَالْمَشْهُورُ أَنَّهُ يُصَرَّفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَقْفِ اهـ.

وَلَا يُخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ مَسْأَلَتَنَا هَذِهِ لَيْسَتْ مِنْ قِسْمِ الْمُنْقَطِعِ الْمُصْطَلَحِ عَلَيْهِ لَوْجُودِ الْمُسْتَحَقِّ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ بِنَصِّ الْوَقْفِ وَلِذَا قَالَ فِي الْإِسْعَافِ يَكُونُ نَصِيْبُهُ رَاجِعًا إِلَى أَصْلِ الْغَلَّةِ وَلَا يَكُونُ لِلْمَسَاكِينِ شَيْءٌ إِلَّا بَعْدَ انْقِرَاضِهِمْ أَيْ الْمُسْتَحِقِّينَ لِقَوْلِ الْوَقْفِ عَلَى وَلَدِي وَنَسْلِهِمْ أَبَدًا اهـ وَالْمُنْقَطِعُ إِنَّمَا يَكُونُ حَيْثُ لَمْ يَكُنِ الْعَمَلُ بِشَرْطِ الْوَقْفِ وَقَدْ يَكُونُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ وَصُورَتُهُ مَا فِي الْحَنَابِيَّةِ لَوْ قَالَ أَرْضِي صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى مَنْ يَحْدُثُ لِي مِنَ الْوَلَدِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَكِنْ يَصِحُّ هَذَا الْوَقْفُ وَتَقْسَمُ الْغَلَّةُ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَإِنْ حَدَثَ لَهُ وَلَكِنْ بَعْدَ الْقِسْمَةِ تُصَرَّفُ الْغَلَّةُ الَّتِي تَوْجَدُ بَعْدَهُ إِلَى هَذَا الْوَلَدِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ قَالَ أَرْضِي صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى بَنِيَّ وَلَهُ ابْنَانِ أَوْ أَكْثَرُ فَالْغَلَّةُ هُمْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ابْنٌ وَاحِدٌ وَقَدْ وَجَدَ الْغَلَّةَ فَنُصِفَهَا لَهُ وَالنَّصْفُ لِلْفُقَرَاءِ إلخ فَالْمِثَالُ الْأَوَّلُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ فِي جَمِيعِ الْغَلَّةِ وَالثَّانِي فِي نَصْفِهَا وَأَمَّا مُنْقَطِعُ الْوَسْطِ فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ غَيْرَ مَرَّةٍ وَأَمَّا مُنْقَطِعُ الْآخِرِ فَهُوَ حَيْثُ تَنْقَرِضُ الذَّرِيَّةُ أَوْ الْجَمَاعَةُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ بِأَعْيَانِهِمْ وَيُؤَوَّلُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَقَدْ أَخَذْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حَقَّهَا مِنَ الْبَيَانِ فَلَنْكُفَّ عَنْكَ الْقَلَمُ فِيهَا عَنِ الْجَرَيَانِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَفَقَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَنْسَالِهِمْ وَأَعْقَابِهِمْ لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمُعَيَّنَيْنِ أَعْلَاهُ وَمَاتَ وَتَصَرَّفَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ بَعْدَهُ عَلَى وَفْقِ شَرْطِهِ مِنْ حَجَبِ الطَّبَقَةِ الْعُلْيَا لِلسُّفْلَى مِنْ مَدَّةٍ مَدِيدَةٍ فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَا ذُكِرَ فَلَا يُعْطَى لِأَهْلِ الطَّبَقَةِ السُّفْلَى شَيْءٌ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنَ الْعُلْيَا؟ (الجواب): يَعْمَلُ بِمَا ذُكِرَ.

(سئل) فِي وَاقِفَةٍ أَنْشَأَتْ وَقَفَهَا عَلَى نَفْسِهَا أَيَّامَ حَيَاتِهَا ثُمَّ مِنْ بَعْدِهَا عَلَى زَوْجِهَا فَلَانِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ عَلَى الْفَرِيضَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَمَاتَتِ الْوَاقِفَةُ ثُمَّ مَاتَ زَوْجُهَا عَنْ ابْنَيْنِ وَبِنْتٍ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْإِبْنَيْنِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ ثُمَّ مَاتَتِ الْبِنْتُ عَنْ الْإِبْنِ الثَّانِي وَعَنْ أَوْلَادٍ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيْبُهَا إِلَى شَقِيْقَتِهَا أَمْ إِلَى أَوْلَادِهَا؟

(الجواب): حَيْثُ رَتَّبَ الْوَقْفَ بِشَيْءٍ يَعُودُ نَصِيْبُهَا إِلَى شَقِيْقَتِهَا وَلَا يَعُودُ إِلَى أَوْلَادِهَا مَا دَامَ شَقِيْقَتُهَا مَوْجُودًا قَالَ فِي الْإِسْعَافِ مِنْ بَابِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ وَلَوْ ذَكَرَ الْبُطُونَ الثَّلَاثَةَ ثُمَّ قَالَ عَلَى الْأَقْرَبِ فَلَا أَقْرَبَ أَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِي ثُمَّ عَلَى وَلَدِ وَلَدِي ثُمَّ وَثَّمُ أَوْ

قَالَ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ يَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ بِهِ الْوَاقِفُ وَلَا يَكُونُ لِلْبَطْنِ الْأَسْفَلِ شَيْءٌ مَّا بَقِيَ مِنَ الْبَطْنِ الْأَعْلَى أَحَدًا هـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْحَاثِيَةِ مِنْ بَابِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ وَالْأَقْرَبَاءِ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَائِيَةِ وَقَدْ أَجَابَ الْعَلَامَةُ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ عَنْ مِثْلِ هَذَا بِقَوْلِهِ لَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ مَا دَامَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لِتَرْتِيبِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِثَمٍّ مُؤَكَّدًا لَهُ بِقَوْلِهِ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا تَحْجُبُ السُّفْلَى إلخَ وَالْمَسْأَلَةُ أَيْضًا فِي فَتَاوَى الْحَانُونِيِّ فِي مَوْضِعَيْنِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ شَخْصٌ وَقَفًا مِنْ مَضْمُونِهِ مَا لَفْظُهُ أَنَّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ تَجْرِي أُجُورُهُ وَمَنَافِعُهُ عَلَى السَّادَةِ الْأَشْرَافِ بَنِي أَبِي الْجَنِّ الْحُسَيْنِيِّ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ وَذُرِّيَّتِهِمْ مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ دُونَ أَوْلَادِ الْبُطُونِ وَالْآنَ مَاتَ شَخْصٌ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَهُ أُخْتُ شَقِيقَةٌ وَبَقِيَّةٌ مُسْتَحَقَّةٌ مَنَافِعِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ مِنَ الذَّرِّيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَهَلْ حِصَّةُ الْمَيِّتِ الْمَذْكُورِ تَعُودُ عَلَى أُخْتِهِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ عَلَيْهَا وَعَلَى بَقِيَّةِ الذَّرِّيَةِ الْمَوْجُودِينَ يَوْمَئِذٍ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ حَيْثُ أَطْلَقَ الْوَاقِفَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِذِكْرِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَمَا حُكْمُ اللَّهِ تَعَالَى فِي ذَلِكَ أَفْتُونَا؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ تَقَسَّمَ غَلَّةُ هَذَا الْوَقْفِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ جَمِيعِ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ مِنْ أَوْلَادِ الظُّهُورِ بِالسُّوِيَّةِ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا أَحَدٌ دُونَ أَحَدٍ وَأُخْتُ الْمَيِّتِ تَأْخُذُ أَسُوءَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ يَحْيَى الْبُهْنَسِيُّ الْحَنْفِيُّ عَفِيَ عَنْهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ مَا أَجَابَ بِهِ مَوْلَانَا هُوَ الْجَوَابُ كَتَبَهُ أَحْمَدُ بْنُ يُوُسَّسِ الْفَيْشَاوِيِّ الشَّافِعِيُّ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَوَابُ كَمَا مَوْلَانَا أَجَابَ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْوَفَائِيُّ الْحَنْبَلِيُّ عَفِيَ عَنْهُ فِي وَاقِفٍ وَقَفَ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَنَسْلِهِ وَعَقِبِهِ لِلذَّكْرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ فَهَلْ كُلُّ مَنْ لَهُ اسْتِحْقَاقٌ وَدُخُولٌ فِي الْوَقْفِ يَسْتَحِقُّ فِي غَلَّتِهِ مَعَ مَنْ يُدْلِي بِهِ حَيْثُ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّرْتِيبَ أَجَابَ نَعَمْ يَسْتَحِقُّ الْجَمِيعُ فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِحَسَبِ قِلَّتِهِمْ وَكَثَرَتِهِمْ فَيَسْتَحِقُّ الْإِبْنُ مَعَ وَجُودِ وَالِدِهِ مِنْ فَتَاوَى الْعَلَامَةِ خَيْرِ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ وَقَفَ أَهْلِيَّ أَنْ مَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ عَادَ نَصِيبُهُ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ إِلَى مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ وَدَوِي طَبَقَتِهِ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ يُقَدَّمُ فِي ذَلِكَ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ إِلَى الْمَوْتِ ثُمَّ مَاتَ الْآنَ شَخْصٌ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَتَرَكَ إِمَّا

حَامِلًا مِنْ عَمِّهِ الْعَصْبَةِ الَّذِي هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ وَصَعَتِ الْحَامِلُ بِنْتًا بَعْدَ شَهْرٍ مِنْ مَوْتِ الشَّخْصِ الْمَرْبُورِ وَمِنْ طُلُوعِ الْعَلَّةِ وَلَيْسَ فِي دَرَجَةِ الشَّخْصِ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ أُخْتِهِ الْمَرْبُورَةِ الَّتِي كَانَتْ حَمَلًا حِينَ مَوْتِهِ فَهَلْ يَعُودُ نَصِيبُهُ لِأُخْتِهِ الْمَرْبُورَةِ دُونَ غَيْرِهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذُكِرَ.

(سئل) فِي وَقْفٍ آخَرَ مَشْرُوطٍ فِيهِ كَمَا ذُكِرَ قَبْلَهُ قِمَاتٍ مِنَ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ امْرَأَةً وَلَيْسَ فِي دَرَجَتِهَا وَذَوِي طَبَقَتِهَا سِوَى جَمَاعَةٍ مِنَ الذَّرِّيَةِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ غَيْرُ مُتَنَازِلِينَ لِحُجَّتِهِمْ بِأَصْرِهِمْ وَالْكُلُّ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهَا سَوَاءٌ فَبَعْضُهُمْ أَوْلَادُ بِنْتِ عَمِّ أُمِّهَا وَالْبَعْضُ أَوْلَادُ ابْنِ عَمَّةِ أُمِّهَا وَالْبَعْضُ أَوْلَادُ بِنْتِ عَمَّةِ أُمِّهَا وَالْبَعْضُ بَنَاتُ ابْنِ عَمِّ أُمِّهَا وَلَهَا خَالَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ الْمُتَنَازِلِينَ مِنْ أَهْلِ طَبَقَةٍ أَعْلَى مِنْ طَبَقَتِهَا يُزْعَمُ أَنَّ نَصِيبَهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ دُونَ أَهْلِ طَبَقَتِهَا الْمَذْكُورِينَ فَلِمَنْ يَنْتَقِلُ نَصِيبُهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ؟

(الجواب): يَنْتَقِلُ مَنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهَا وَذَوِي طَبَقَتِهَا لَا يُقَدِّمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ حَيْثُ كَانُوا فِي الْقُرْبِ سِوَاءَ عَمَلًا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ وَلَا شَيْءٍ لِلْخَالَ مِنْ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذُكِرَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ وَقَفَهُ مُنْجَزًا عَلَى ابْنِهِ مُحَمَّدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى ابْنَتِهِ حَامِدَةَ وَعَلَى مَنْ سَيَحْدُثُ لِمُحَمَّدٍ مِنَ الْأَوْلَادِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثَّمْ عَلَى أَنْ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ وَلَدٍ فَنَصِيبُهُ لَوَلَدِهِ إِلَى آخِرِ مَا ذُكِرَ فِي كِتَابِ وَقَفِهِ فَإِذَا انْقَرَضُوا بِأَجْمَعِهِمْ عَادَ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَأَنْسَاهُمْ وَالْحُكْمُ فِيهِمْ كَالْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ مُحَمَّدٍ وَمَاتَ الْوَاقِفُ وَابْنُهُ مُحَمَّدٌ وَانْقَرَضَتْ ذُرِّيَّةُ مُحَمَّدٍ وَالْمَوْجُودُ الْآنَ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ وَلَدَا ابْنُهُ هُمَا أَحْمَدُ وَأَبُو الصَّفَاءِ وَابْنَا بِنْتِ ابْنِ الْوَاقِفِ هُمَا دُرَيْشٌ وَسَلِيمَانُ فَهَلْ تَنْتَقِلُ غَلَّةُ الْوَقْفِ لَوَلَدِي ابْنِ الْوَاقِفِ أَحْمَدَ وَأَبِي الصَّفَاءِ دُونَ دُرَيْشٍ وَسَلِيمَانَ؟

(الجواب): يَنْتَقِلُ لِأَحْمَدَ وَأَبِي الصَّفَاءِ دُونَ دُرَيْشٍ وَسَلِيمَانَ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ الْحُكْمُ فِيهِمْ كَالْحُكْمِ فِي أَوْلَادِ مُحَمَّدٍ وَأَوْلَادِ مُحَمَّدٍ الْوَقْفُ فِيهِمْ مُرْتَبٌّ فَيَنْتَقِلُ حُكْمُ التَّرْتِيبِ الَّذِي فِيهِمْ إِلَى أَوْلَادِ الْوَاقِفِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) لِغَائِلٍ أَنْ يَقُولَ بِانْتِقَالِ الْعَلَّةِ إِلَى جَمِيعِ الْأَرْبَعَةِ الْمَوْجُودِينَ مِنْ ابْنِي ابْنِهِ وَابْنِي بِنْتِ ابْنِهِ الْمَذْكُورِينَ عَمَلًا بِقَوْلِ الْوَاقِفِ عَادَ وَقْفًا عَلَى مَنْ يُوجَدُ إِلَّا خَ فَإِنَّ لَفْظَةَ مَنْ عَامَّةٌ تَشْمَلُ الْجَمِيعَ وَالتَّرْتِيبَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ الدُّخُولِ فِي الْوَقْفِ لِأَنَّ الْمُرْتَبَّ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُرْتَبٍّ عَلَيْهِ

وَالْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورُونَ هُمُ الَّذِينَ وَجِدُوا عِنْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ مُحَمَّدٍ فَيَعُودُ الْوَقْفُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى أَوْلَادِهِمْ وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ وَيُعْتَبَرُ فِيهِمُ التَّرْتِيبُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ كَلِمَةِ ثُمَّ الْعَاطِفَةِ وَالْعَطْفُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فَيَدْخُلُ الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورُونَ فِي الْوَقْفِ ثُمَّ أَوْلَادُهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ ثُمَّ وَثَمَ فَيَتَحَقَّقُ التَّرْتِيبُ بَعْدَ دُخُولِهِمْ أَمَّا قَبْلَهُ فَلَا يَتَحَقَّقُ وَلَعَلَّ الْمُؤَلَّفَ لِحَظِ الْمَعْنَى الْحَاصِلِ مِنَ الْعَطْفِ بِثُمَّ وَهُوَ تَقْدِيمُ كُلِّ طَبَقَةٍ عَلَيَا عَلَى الَّتِي تَلِيهَا فَإِنَّهُ حُكْمُ الْعَطْفِ بِثُمَّ فَقَوْلُ الْوَاقِفِ وَالْحُكْمُ فِيهِمْ إِنْخُ مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِيهِمْ ذَلِكَ التَّقْدِيمُ وَرَأَيْتُ فِي فِتَاوَى الشَّهَابِ أَحْمَدَ الرَّمْلِيِّ الْكَبِيرِ الشَّافِعِيِّ سَوْالًا حَاصِلُهُ فِيمَنْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ مُرْتَبًا بِثُمَّ وَعِنْدَ انْقِرَاضِهِمْ فَعَلَى أَوْلَادِ الْبَنَاتِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمْ ثُمَّ وَثَمَ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ فَمَاتَ أَوْلَادُ الظُّهُورِ وَوُجِدَ مِنْ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ جَمَاعَةٌ مُخْتَلِفُو الدَّرَجَاتِ فَأَجَابَ بِإِنْتِقَالِ الْوَقْفِ إِلَى أَقْرَبِ الدَّرَجَاتِ إِلَى الْوَاقِفِ وَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا أَجَابَ بِهِ الْمُؤَلَّفُ فَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ ثُمَّ عَلَى نَسْلِهِ وَعَقِبِهِ عَلَى الشَّرْطِ وَالتَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ وَلَا نَسْلٍ وَلَا عَقِبٍ يَرْجِعُ نَصِيْبُهُ إِلَى مَنْ هُوَ مَعَهُ فِي دَرَجَتِهِ وَذَوِي طَبَقَتِهِ ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ فَمَاتَ الْوَاقِفُ وَأَوْلَادُهُ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِهِ وَأَوْلَادُ أَوْلَادِ أَوْلَادِهِ وَأَنْحَصَرَ رِيعُ الْوَقْفِ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّسْلِ وَالْعَقِبِ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ وَمَاتَ امْرَأَتَانِ مِنَ النَّسْلِ فِي حَيَاةِ أَحْيَاهُمَا عَنْ أَوْلَادٍ فَهَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُهُمَا فِي النَّسْلِ وَيَسْتَحِقُّونَ فِي رِيعِ الْوَقْفِ؟

(الجواب:) نَعَمْ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ النَّسْلُ الْوَلَدُ وَالْوَلَدُ الْوَلَدُ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا. اهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) هَذَا الْجَوَابُ يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ زَائِدٍ فَلَا بَأْسَ بِإِيرَادِهِ عَلَى عَادَتِنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنَ الْإِتِّخَافِ بِفَرَائِدِ الْفَوَائِدِ وَهُوَ أَنَّ دُخُولَ أَوْلَادِ الْمَرَاتِنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَسْأَلَتَيْنِ قَدْ طَالَ فِيهِمَا الْجِدَالُ وَكَثُرَ الْقِيلُ وَالْقَالَ أَمَّا الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى فَهِيَ مَا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ فِي الْوَقْفِ الْمُرْتَبَ انْتِقَالَ نَصِيْبٍ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِلَى مَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَسَكَتَ عَنْ نَصِيْبٍ مَنْ مَاتَ عَنْ وَلَدٍ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي هَذَا السُّوَالِ فَهَلْ يَنْتَقِلُ نَصِيْبُ الْمُتَوَقِّعِ عَنْ وَلَدٍ إِلَى وَلَدِهِ أَمْ لَا وَقَعَ نَظِيرُهُ فِي الْفِتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ لَا شَيْءَ لِأَوْلَادِ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ مَا دَامَ وَاحِدٌ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى لِتَرْتِيبِ الْإِسْتِحْقَاقِ بِثُمَّ مُؤَكَّدًا لَهُ بِقَوْلِهِ الطَّبَقَةُ الْعُلْيَا مِنْهُمْ تَحْجُبُ الطَّبَقَةَ

السُّفْلَى وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِلَّا كَمَا لَا يُخْفَى وَكَتَبَ الشَّيْخُ شَرَفُ الدِّينِ وَالشَّيْخُ صَالِحُ وَالشَّيْخُ مُحْفُوظُ الْمُفْتُونَ بِغَزَّةَ جَوَابِي كَذَلِكَ هَذَا وَقَدْ أَفْتَى بَرَهَانَ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ الْحَنَفِيِّ فِي مِثْلِهِ بِاسْتِحْقَاقِ أَوْلَادِ الْمَيِّتِ مَعَ وُجُودِ مَنْ بَقِيَ مِنْ أَوْلَادِ الْوَاقِفِ قَالَ لِمَفْهُومِ الْقَيْدِ الْمَسْكُوتِ عَنْ تَتْمِيمِهِ بِمَعْلُومِيَّتِهِ أَوْ لِعَقْلَةِ الْكَاتِبِ عَنْهُ وَلِضَرُورَةِ انْحِصَارِ غَلَّةِ الْوَقْفِ فِي ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدًا هـ وَلَا يُخْفَى مَا فِي ذَلِكَ لِمَا عَلِمَ أَنَّ الْمَفَاهِيمَ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهَا عِنْدَنَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ اسْتِحْقَاقَ أَوْلَادِ الْمَيِّتِ هُوَ الْمَفْهُومُ وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ الْمَفْهُومُ إِذْ مَفْهُومُهُ أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ عِنْدَ الْأَوْلَادِ لَا يَكُونُ لِمَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ لِأَوْلَادِهِ.

وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْعَقْلَةِ وَضَرُورَةُ انْحِصَارِ غَلَّةِ الْوَقْفِ فِي ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ مَا بَقِيَ مِنْهُمْ أَحَدًا لَا يَلْزَمُ مِنْهَا اسْتِحْقَاقُ أَوْلَادِ وَلَدِ الْوَاقِفِ مَعَ أَوْلَادِهِ لِصُلْبِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَا الشَّافِعِيَّ الْأَنْصَارِيَّ أَفْتَى بِمَا أَفْتَيْتُ فِي وَاقِعَتَيْنِ وَأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ اسْتِحْقَاقُ الْمَيِّتِ إِلَى أَوْلَادِهِ مَعَ مَا ذَكَرَ قَالَ وَإِنْ أَفْتَى بِهِ أَيُّ بَرَجُوعِ الْإِسْتِحْقَاقِ لِأَوْلَادِ الْمَيِّتِ الشَّيْخِ وَلِيِّ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَلًا بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ إِذْ مَفْهُومُهُ أَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ عِنْدَ وُجُودِ الْأَوْلَادِ لَا يَكُونُ لِمَنْ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى وَلَا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ لِأَوْلَادِهِ بَلْ يَرْجِعُ اسْتِحْقَاقُ الْمَيِّتِ لِأَخِيهِ لَا لِشَرْطِ الْوَاقِفِ بَلْ لِكَوْنِ الْوَقْفِ مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ وَأَخُوهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ هـ وَقَدْ أَفْتَى مَوْلَانَا الشَّيْخُ أَحْمَدُ شَهَابُ الدِّينِ الرَّمْلِيُّ الْأَنْصَارِيُّ الشَّافِعِيُّ بِمِثْلِ مَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ وَلِيِّ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ هـ مَا فِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ وَلَا يُخْفَى عَلَيْكَ مَا فِي ذَلِكَ أَمَّا أَوَّلًا فَقَوْلُهُ إِنَّ الْمَفَاهِيمَ غَيْرَ مَعْمُولٍ بِهَا عِنْدَنَا فَإِنَّهُ لَا يُعْمَلُ بِهَا فِي النُّصُوصِ لَا فِي كَلَامِ النَّاسِ كَيْفَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَفَاهِيمَ الْكُتُبِ حُجَّةٌ وَهُوَ نَفْسُهُ قَدْ صَرَّحَ بِذَلِكَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَقَوْلُهُمْ شَرْطُ الْوَاقِفِ كَنْصِ الشَّارِعِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ فَيُعْمَلُ بِمَفْهُومِهِ وَإِلَّا لَزِمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي الذُّكُورِ مَثَلًا أَنْ يُلْغِيَ مَفْهُومَ تَقْيِيدِهِ بِالذُّكُورِ وَيَحْكَمَ بِمُشَارَكَةِ الْإِنَاثِ مَعَهُمْ لِدُخُولِهِنَّ فِي لَفْظِ الْأَوْلَادِ وَكَذَا يَلْزَمُ أَنْ يُلْغِيَ تَقْيِيدُهُ انْتِقَالَ نَصِيبِ الْعَقِيمِ إِلَى أَهْلِ دَرَجَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَحْذُورَاتِ الَّتِي لَمْ يَقُلْ بِهَا أَحَدٌ.

وَأَمَّا ثَانِيًا فَقَوْلُهُ إِذْ مَفْهُومُهُ إِلَّا نَقُولُ هُوَ كَذَلِكَ لَكِنْ قَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ غَرَضَ الْوَاقِفِ يَصْلُحُ مُحْصَصًا وَهَذَا لِمَا شَرَطَ انْتِقَالَ نَصِيبِ الْمُتَوَقَّى عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ إِلَى أَهْلِ دَرَجَتِهِ عَلِمَ أَنَّ غَرَضَهُ

انْتَقَالَ نَصِيبُ الْمُتَوَقَّى عَنْ وَلَدٍ إِلَى وَلَدِهِ لِأَنَّهُ الْمُوَافِقُ لِأَغْرَاضِ الْوَاقِفِينَ وَلِذَا تَرَى عَامَتَهُمْ يُصَرِّحُ بِهِ فَيَحْمَلُ الْمَفْهُومَ عَلَيْهِ وَإِنْ اخْتَمَلَ غَيْرُهُ اخْتِمَالًا بَعِيدًا لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى أَقْرَبِ الْمُحْتَمَلَاتِ أَوْلَى فَعَلِمَ أَنَّ مَا أَفْتَى بِهِ صَاحِبُ الْإِسْعَافِ الْبُرْهَانُ الطَّرَابُلُسِيُّ وَالشَّيْخُ وَلِيُّ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ وَالشَّهَابُ أَحْمَدُ الرَّمْلِيُّ الشَّافِعِيُّ هُوَ الْأَظْهَرُ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى التَّمْرَتَايْنِ صَاحِبُ التَّنْوِيرِ وَقَدْ رَأَيْتَ تَأْلِيلًا مُسْتَقْلَلًا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لِلْعَلَامَةِ ابْنِ حَجَرٍ الْمَكِّيِّ الشَّافِعِيِّ سَمَاءً بِسَوَابِغِ الْمَدَدِ فِي الْعَمَلِ بِمَفْهُومِ قَوْلِ الْوَاقِفِ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ أَفْتَى فِيهِ بِمَا قَالَهُ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ وَقَالَ وَيَبِى صَرَحَ الرُّوْيَانِيُّ فِي بَحْرِهِ وَوَالِدُهُ وَأَقْرَبُهُمَا الْأَذْرَعِيُّ وَأَفْتَى بِهِ الْإِمَامُ السُّبْكِيُّ وَالْوَلِيُّ أَبُو زُرْعَةَ وَابْلُقَيْنِيُّ وَغَيْرُهُمْ وَرَدَّ عَلَى شَيْخِهِ الْقَاضِي زَكَرِيَا وَأَطَالَ فِي ذَلِكَ وَأَطَابَ فَرَاغَهُ.

فَاتَّفَقَ هَؤُلَاءِ الْأَيُّمَةُ مُؤَيَّدٌ لِمَا أَفْتَى بِهِ الْبُرْهَانُ الطَّرَابُلُسِيُّ نَعَمْ رَأَيْتَ فِي كِتَابِ الْإِمَامِ الْخَصَّافِ فِي بَابِ الرَّجُلِ يَجْعَلُ أَرْضَهُ وَقَفًا عَلَى رَجُلٍ بَعَيْنِهِ مَسْأَلَةٌ تُؤَيَّدُ مَا أَفْتَى بِهِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ وَهِيَ إِذَا وَقَفَ أَرْضُهُ عَلَى فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَمِنْ بَعْدِهِمَا عَلَى الْمَسَاكِينِ عَلَى أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْهُمَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا كَانَ نَصِيبُهُ لِلْبَاقِي مِنْهُمَا فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَتَرَكَ وَلَدًا يَرْجِعُ نَصِيبُهُ لِلْفُقَرَاءِ لَا لِلْبَاقِي مِنْهُمَا لِأَنَّ شَرْطَهُ أَنْ لَا يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا لَوْلَا الْمَيِّتِ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ لَوْلَا الْمَيِّتِ أَهـ مُلَخَّصًا.

فَلَمْ يُعْتَبَرْ مَفْهُومُ قَوْلِ الْوَاقِفِ فَمَنْ مَاتَ مِنْهُمَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا إِنْ لَوْ اعْتَبَرَهُ لَأَعْطَى نَصِيبَ الْمَيِّتِ لَوْلَاكَ لَكِنْ قَدْ يُفَرَّقُ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بِأَنَّ الْأَوْلَادَ فِي مَسْأَلَةِ الْخَصَّافِ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ أَصْلًا لِأَنَّ الْوَقْفَ بَعْدَ فُلَانٍ وَفُلَانٍ الْمَذْكُورَيْنِ يَسْتَحِقُّهُ الْمَسَاكِينُ فَلِذَا أَلْغَى الْمَفْهُومَ إِذْ يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِهِ إِلْغَاءُ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَإِدْخَالُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فِي الْوَقْفِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ الْأَوْلَادَ فِيهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ بِنَصِّ الْوَاقِفِ فَلَا يَلْزَمُ مِنْ اعْتِبَارِ مَفْهُومِ كَلَامِهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَحْذُورَيْنِ بَلْ فِي اعْتِبَارِهِ إِعْمَالُ غَرَضِهِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

وَلَوْ كَانَ غَرَضُهُ انْتِقَالُ نَصِيبِ الْمَيِّتِ لِمَنْ فِي دَرَجَتِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ فِي الْخَيْرِيَّةِ لَمْ يَقْبَلْ يَقُولُهُ مَنْ مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَلَدٍ بَلْ كَانَ يَقُولُ مَنْ مَاتَ هَذَا مَا ظَهَرَ لِفَهْمِي السَّقِيمِ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ فَهِيَ أَنَّهُ هَلْ يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فِي النَّسْلِ وَالْعَقَبِ وَكَذَا هَلْ يَدْخُلُونَ فِي نَحْوِ الْأَوْلَادِ وَالذَّرِّيَّةِ وَقَدْ كُنْتُ عَزَمْتُ عَلَى أَنْ أَضَعُ فِيهَا رِسَالَةً لِمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْإِضْطِرَابِ فَاسْتَغْنَيْتُ عَنْ ذَلِكَ بِمَا أُحَرَّرُهُ هُنَا فَاقُولُ قَدْ ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ الْإِمَامُ

الطَّرْسُوسِيَّ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ مَا أَطَالَ فِي النُّقُولِ مَا حَاصِلُهُ إِنَّ فِي دُخُولِ أَوْلَادِ  
الْبَنَاتِ فِي لَفْظِ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ فِي رَوَايَةِ الْحَصَافِ وَهَلَالٍ يَدْخُلُونَ  
وَفِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لَا يَدْخُلُونَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَكَذَا فِي دُخُولِهِمْ فِي لَفْظِ الذَّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقَبِ  
اخْتِلَافُ الرَّوَايَةِ وَفِي التَّجْرِيدِ لِلْكَرْمَانِيِّ وَكَذَا لَفْظُ الْأَلِ وَالْجِنْسِ وَأَهْلُ الْبَيْتِ الْحُكْمُ فِيهِمْ  
وَاحِدٌ وَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ قَالَ وَنَظَّمْتُ ذَلِكَ فِي بَيْتَيْنِ وَهُمَا أَلٌ وَأَهْلٌ وَأَوْلَادٌ كَذَا عَقَبُ  
نَسْلٌ وَجِنْسٌ كَذَا ذُرِّيَّةٌ حُصِرُوا فَلَا دُخُولَ لِأَوْلَادِ الْبَنَاتِ فَقُلْ فِيمَا ذَكَرْتَ فَقَدْ تَمَّ الَّذِي ذَكَرُوا  
قَالَ وَرَأَيْتَ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ إِنَّهُ إِذَا قَالَ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي  
إِنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ يَدْخُلُونَ حِينَئِذٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولَ فِي الْمَسْأَلَةِ رَوَاتَانِ.

وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَإِنَّ تَعْلِيلَ الْأَصْحَابِ يَرُدُّ ذَلِكَ وَلَوْ ذَكَرَ عَشْرَةَ بَطُونٍ عَلَى ظَاهِرِ  
الرَّوَايَةِ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْمَانِعَ مِنْ دُخُولِهِمْ كَوْنَهُمْ مَسْئُوبِينَ إِلَى آبَائِهِمْ دُونَ أُمَّهَاتِهِمْ اهـ مُلَخَّصًا  
وَذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْبِيرِيُّ فِي قَاعِدَةِ الْأَصْلِ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةِ أَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ غَالِبُ الْمَشَائِخِ أَنَّ  
الذَّرِّيَّةَ وَالنَّسْلَ خَاصٌّ بِأَوْلَادِ الْأَبْنَاءِ دُونَ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَأَنَّهُ اخْتَلَفَ هَلْ يَدْخُلُ  
وَلَدُ الْبِنْتِ فِي قَوْلِهِ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِي قَالَ فِي الْمُحِيطِ لَا يَدْخُلُونَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَعَلَيْهِ  
الْفَتْوَى لِأَنَّهُمْ يُنْسَبُونَ إِلَى الْأَبِ لَا إِلَى الْأُمِّ وَاعْتَمَدَهُ فِي التَّجْنِيسِ وَكَذَا اعْتَمَدَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْهُمْ  
الشَّيْخُ قَاسِمُ الْحَفَيْيُّ وَقَالَ وَهُوَ الَّذِي يُفْتَى بِهِ وَأَمَّا مَا قَالَهُ ابْنُ كِهَالٍ بِأَشَا وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْبَرِّ بْنِ  
الشُّحْنَةِ فَهُوَ بَحْثٌ مِنْهُمَا وَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمُقَابَلَةِ لِمَا قَالَهُ نَقْلُهُ الْمَذْهَبَ بَلْ وَلَا يَسُوعُ لِأَحَدٍ  
الْأَخْذُ بِهِ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ عِنْدَ الْمَشَائِخِ أَنَّهُ مَتَى اخْتَلَفَ فِي مَسْأَلَةٍ فَالْعَبْرَةُ لِمَا قَالَهُ الْأَكْثَرُ وَالْأَكْثَرُونَ  
عَلَى عَدَمِ الدُّخُولِ وَمَا قَالَهُ الْحَصَافُ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ الرَّوَايَةِ إِلَّا أَنْ عِنْدَ انْقِرَاضِ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ  
يُفْتَى بِدُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ كَمَا فِي خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ وَوَقَفَ هَلَالٌ اهـ مُلَخَّصًا.

لَكِنْ فِي الْحَاضِرَةِ مَا مُلَخَّصَهُ لَوْ قَالَ عَلَى وَلَدِي فَالْعَلَّةُ لَوْلَدِ الصُّلْبِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى لِأَنَّ اسْمَ  
الْوَلَدِ مَاخُودٌ مِنَ الْوِلَادَةِ وَالْوِلَادَةُ مُوجُودَةٌ فِي الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَقْتُ الْوَقْفِ وَلَدٌ  
لِصُلْبِهِ وَلَهُ وَلَدٌ ابْنٌ فَالْعَلَّةُ لَهُ دُونَ مَنْ دُونَهُ مِنَ الْبَطُونِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْبِنْتِ فِي ظَاهِرِ  
الرَّوَايَةِ وَبِهِ أَخَذَ هَلَالٌ وَذَكَرَ الْحَصَافُ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَدْخُلُ أَيْضًا وَالصَّحِيحُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ لِأَنَّ  
أَوْلَادَ الْبَنَاتِ يُنْسَبُونَ إِلَى آبَائِهِمْ لَا إِلَى آبَاءِ أُمَّهَاتِهِمْ بِخِلَافِ وَلَدِ ابْنٍ وَذَكَرَ فِي السِّرِّ مَا يُوَافِقُ  
ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ فِيمَا لَوْ قَالَ أَهْلُ الْحَرْبِ أَمُّنُونَا عَلَى أَوْلَادِنَا أَنَّ أَوْلَادَ الْبَنَاتِ لَيْسُوا بِأَوْلَادِهِمْ وَلَوْ



قَالَ صَدَقَةٌ مَوْفُوفَةٌ عَلَى وَلَدِي وَوَلَدِي يَدْخُلُ وَلَدُهُ لِصُلْبِهِ وَأَوْلَادُ بَنِيهِ وَلَا يُقَدَّمُ وَلَدُ الصُّلْبِ لِأَنَّهُ سَوَى بَيْنَهُمْ وَهَلْ يَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ الْبِنْتِ قَالَ هَلَالٌ نَعَمْ وَقَالَ عَلِيُّ الرَّازِي إِذَا وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ وَوَلَدِ وَلَدِهِ لَا يَدْخُلُ وَلَدُ الْبِنْتِ وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِهِمْ يَدْخُلُ وَلَدُ الْبِنْتِ وَالصَّحِيحُ قَوْلُ هَلَالٍ لِأَنَّ اسْمَ وَلَدِ الْوَلَدِ كَمَا يَتَنَاوَلُ أَوْلَادُ الْبَنِينَ يَتَنَاوَلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِي السَّيْرِ إِذَا قَالَ أَهْلُ الْحَرْبِ أَمْتُونَا عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِنَا يَدْخُلُ فِيهِ أَوْلَادُ الْبَنِينَ وَأَوْلَادُ الْبَنَاتِ.

قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيُّ لِأَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ اسْمٌ لِمَنْ وَلَدَ وَلَدُهُ وَابْنَتُهُ وَلَدُهُ فَهِيَ وَلَدَتُهُ ابْنَتُهُ يَكُونُ وَلَدُ وَلَدِهِ حَقِيقَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ عَلَى وَلَدِي فَإِنَّ وَلَدَ الْبِنْتِ لَا يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ لِأَنَّ اسْمَ الْوَلَدِ يَتَنَاوَلُ وَلَدَ الْإِبْنِ لِأَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَيْهِ عُرْفًا وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ وَلَدَ الْوَلَدِ يَتَنَاوَلُ وَلَدَ الْبِنْتِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَهْ مَا فِي الْحَانِيَّةِ مُلَخَّصًا.

وَمِثْلُهُ فِي الْإِسْعَافِ وَمُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ أَنَّهُ إِذَا أَتَى بِالْبَطْنِ الثَّانِي كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي لَا خِلَافَ فِي دُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ وَإِنَّمَا خِلَافٌ فِيهَا إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الذَّخِيرَةِ حَيْثُ قَالَ وَالْجَوَابُ فِي الْوَقْفِ عَلَى قَوْلِ شَمْسِ الْأَيْمَةِ إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ فُلَانٍ دَخَلَ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ رَوَايَةً وَاحِدَةً أَهْ لَكِنْ ذَكَرَ الطَّرْسُوسِيُّ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ التَّضَرُّيخِ بِأَنَّ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ عَدَمُ الدُّخُولِ فِي ذَلِكَ وَعِبَارَةُ ابْنِ الشَّحْنَةِ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ هَكَذَا قُلْتُ نَقَلَ صَاحِبُ الذَّخِيرَةِ عَنْ شَمْسِ الْأَيْمَةِ إِذَا وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِ أَوْلَادِ فُلَانٍ يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَقْفِ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ رَوَايَةً وَاحِدَةً ثُمَّ نَقَلَ عَنِ السُّعْدِيِّ وَالشَّيْخِ الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَلَى الرَّوَايَتَيْنِ.

وَكَذَا ذَكَرَ الْخَصَافُ رَوَايَةَ الدُّخُولِ عَنْ أَصْحَابِنَا وَالْمُرَادُ بِهِمْ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَقَدْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ فِي هَذَا الزَّمَانِ لَا يَفْهَمُونَ سِوَى ذَلِكَ وَلَا يَقْصِدُونَ غَيْرَهُ وَعَلَيْهِ عَمَلُهُمْ وَعَرَفُهُمْ مَعَ كَوْنِهِ حَقِيقَةَ اللَّفْظِ كَمَا قَدَّمَناه أَهْ كَلَامُ ابْنِ الشَّحْنَةِ وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ الشُّرْتُبَلَالِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْوَهْبَانِيَّةِ وَكَذَا ابْنُ نُجَيْمٍ فِي رِسَالَةِ الْفَهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَالشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ فِي فَتَاوِيهِ عَقَّبَ فَتَوَى أُخْرَى بِخِلَافِهَا قَالَ فِيهَا فَفِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ تَصَحِّحُ وَتَرْجَحُ الْقَوْلَ بِعَدَمِ الدُّخُولِ بِكَوْنِهِ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ وَهُوَ لَا يُعْدَلُ عَنْهُ لِكَوْنِهِ أَصْلَ الْمَذْهَبِ خُصُوصًا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ أَنَّ الْفَتْى بِهِ عَدَمُ الدُّخُولِ أَهْ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ أَحْمَدَ الشَّلْبِيَّ إِذَا نَصَّهُ وَرَدَ عَلَيْهِ سُؤَالٌ فِي أَوْلَادِ الْبَنَاتِ هَلْ يَدْخُلُونَ فِي لَفْظِ الْأَوْلَادِ وَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ وَنَسْلِهِمْ وَعَقِبِهِمْ أَمْ لَا يَدْخُلُونَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِقَاضِي الْقَضَاةِ نُورِ الدِّينِ الطَّرَابُلُسِيِّ فَجَنَحَ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الْحَصَافُ مِنَ الدُّخُولِ فَقُلْتُ لَهُ إِنَّ الْفَتَاوَى بِخِلَافِ مَا اخْتَارَهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ وَغَيْرِهِ.

وَتَقَدَّمَتِ الْمَحَاوَرَةُ بَيْنَنَا فِيهِ فِي الدَّرُوسِ فَقَالَ لِي إِنَّ عَمَلَ النَّاسِ فِي جَمِيعِ مَكَائِبِهِمُ الْقَدِيمَةِ وَالْحَدِيثَةِ عَلَى دُخُولِهِمْ كَمَا اخْتَارَهُ الْحَصَافُ فَيَنْبَغِي الْإِفْتَاءُ بِمَا اخْتَارَهُ مَعَ التَّنْصِيسِ عَلَى اخْتِيَارِهِ وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ أَهْلَ وَالْحَاصِلُ مِنْ هَذَا كُلُّهُ أَنَّ فِي دُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ اخْتِلَافَ الرَّوَايَةِ وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ عَدَمُ الدُّخُولِ وَهُوَ الْمُفْتَى بِهِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ بِلَفْظِ الْجَمْعِ كَأَوْلَادِي أَوْ بِاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الْمَفْرَدِ وَالْجَمْعِ كَوَلَدِي وَسَوَاءً اقْتَصَرَ عَلَى الْبَطْنِ الْأَوَّلِ كَمَا مَثَلْنَا أَوْ ذَكَرَ الْبَطْنَ الثَّانِي مُضَافًا إِلَى الْبَطْنِ الْأَوَّلِ الْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْوَاقِفِ كَأَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي أَوْ الْعَائِدِ عَلَى الْأَوْلَادِ كَأَوْلَادِي وَأَوْلَادِهِمْ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ وَأَمَّا عَلَى مَا قَالَهُ الْحَصَافُ فَإِنَّهُمْ يَدْخُلُونَ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَلَى مَا قَالَهُ عَلِيُّ الرَّازِي إِنَّ ذِكْرَ الْبَطْنِ الثَّانِي بِاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْوَاقِفِ كَوَلَدِي وَوَلَدِ وَلَدِي لَا يَدْخُلُونَ وَإِنْ ذَكَرَهُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْأَوْلَادِ كَأَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِهِمْ دَخَلُوا وَعَلَى مَا قَالَهُ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحَسِيُّ لَا يَدْخُلُونَ فِي الْبَطْنِ الْأَوَّلِ رِوَايَةً وَاحِدَةً وَإِنَّمَا الْخِلَافُ فِي الْبَطْنِ الثَّانِي مُطْلَقًا.

وَظَاهِرُ الرَّوَايَةِ الدُّخُولُ وَهُوَ اخْتِيَارٌ لِقَوْلِ هَلَالِ بْنِ يَحْيَى تَلْمِيزُ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ وَصَحَّحَهُ فِي الْحَاشِيَةِ مُسْتَدَلًّا بِمَا فِي السِّيَرِ وَقَدْ قَالُوا إِنَّ الْإِمَامَ قَاضِي خَانَ مِنْ أَجْلِ مَنْ يُعْتَمَدُ عَلَى تَصْحِيحِهِ لِأَنَّهُ فَقِيهُ النَّفْسِ وَقَالُوا أَيْضًا إِنَّ السِّيَرِ الْكَبِيرَ لِلْإِمَامِ مُحَمَّدٍ هُوَ أَحَدُ الْكُتُبِ السَّيِّئَةِ الَّتِي هِيَ كُتُبٌ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ الَّتِي صَنَفَهَا الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ وَالسِّيَرُ الْكَبِيرُ آخِرُهَا تَصْنِيفًا فَمَا فِيهِ هُوَ الَّذِي اسْتَفَرَّ عَلَيْهِ الْحَالُ لَا يُقَالُ إِنَّ مَا ذَكَرَهُ فِي السِّيَرِ مِنْ دُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ فِي أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَمَانِ فَدَخَلُوا لِإِخْتِيَاظِ بِخِلَافِ الْوَقْفِ لِأَنَّا نَقُولُ لَيْسَتْ هَذِهِ هِيَ الْعِلَّةُ بَلِ الْعِلَّةُ مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ السَّرْحَسِيُّ مِنْ تَنَاوُلِ اللَّفْظِ لَهُ حَقِيقَةٌ وَلَوْ كَانَتْ الْعِلَّةُ الْإِخْتِيَاظُ لَدَخَلُوا أَيْضًا فِي أَوْلَادِي أَعْنِي الْبَطْنَ الْأَوَّلَ مَعَ أَنَّهُمْ لَا يَدْخُلُونَ فِيهِ كَمَا مَرَّ فَعَلِمَ أَنَّ دُخُولَهُمْ لَتَنَاوُلِ اللَّفْظِ هُمْ حَقِيقَةٌ وَإِنِّي لَا عَجَبَ مِنَ الْقَوْلِ بِعَدَمِ الدُّخُولِ فَإِنَّ الْوَلَدَ أَصْلَهُ مِنَ الْوَلَادَةِ وَيَتَصَفَّى بِهَا كُلُّ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ وَلِذَلِكَ سَيِّمَا وَالَّذِينَ وَلَكِنَّ حَقِيقَةَ الْوَلَادَةِ إِنَّمَا هِيَ مِنَ الْأُمِّ فَكَمَا يَكُونُ الْوَلَدُ وَلَدًا

لَأَبِيهِ كَذَلِكَ يَكُونُ وَلَدًا لِأُمِّهِ بَلْ هِيَ أَحَقُّ بِذَلِكَ لِمَا قُلْنَا فَأَوْلَادُ الشَّخْصِ كُلِّ مَنْ وَلَدَهُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَيَدْخُلُ فِيهِ وَلَدُ ابْنِهِ لِكَوْنِهِ يُنْسَبُ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْلُودًا لَهُ بِخِلَافٍ وَلَدُ بَنْتِهِ لِاتِّفَاءِ الْوِلَادَةِ وَالنَّسَبِ دَلِيلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنْثَى﴾ فَإِنَّهُ لِلذَّكَوَرِ وَالْإِنَاثِ مِنْ أَوْلَادِ الصُّلْبِ وَأَوْلَادِ الْإِبْنِ دُونَ أَوْلَادِ الْبَنَتِ فَإِذَا كَانَ كُلُّ مَنْ وَلَدَ لِرَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ يُسَمَّى وَلَدَهُ حَقِيقَةً ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى فَكَذَا كُلُّ مَنْ وَلَدَ هَذَا الْوَلَدُ يُسَمَّى وَلَدًا لَهُ كَذَلِكَ فَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ أَوْلَادُ أَوْلَادِي كُلِّ مَنْ أَوْلَادِ الْأَبْنَاءِ وَأَوْلَادِ الْبَنَاتِ حَقِيقَةً إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ الْبَنَتَ مِنْ أَوْلَادِهِ فَوَلَدُهَا وَلَدٌ وَلَدِهِ حَقِيقَةً.

وَكَوْنُ وَلَدِهَا يُنْسَبُ لِأَبِيهِ لَا لَهَا وَلَا لِأَبِيهَا لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ يُسَمَّى وَلَدًا لَهَا وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِهَا فَعَلِمَ أَنَّ الْوَجْهَ الْوَجْهَ دُخُولُهُمْ فِيهِ بِلَا خِلَافٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ هَلَالٌ وَالْخَصَافُ اللَّذَانِ عَلَيْهِمَا الْمُعَوَّلُ فِي مَسَائِلِ الْأَوْقَافِ وَتَبِعَهُمَا صَاحِبُ الْإِسْعَافِ وَصَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي السَّيْرِ الَّذِي هُوَ آخِرُ كُتُبِ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ تَصْنِيفًا وَمَشَى عَلَيْهِ شَمْسُ الْأُيُمَةِ السَّرْحِيُّ الَّذِي أَمْلَى الْمَبْسُوطَ مِنْ صَدْرِهِ فِي عِدَّةِ مَجْلَدَاتٍ وَهُوَ مَحْبُوسٌ فِي الْبَيْتِ وَنَاهِيكَ بِهِ مِنْ إِمَامٍ وَقَدْ صَحَّحَهُ فَقِيهُ النَّفْسِ قَاضِي خَانَ وَلَا سِيَّما وَقَدْ انْصَمَّ إِلَى ذَلِكَ عُرْفُ النَّاسِ وَعَمَلُهُمْ عَلَيْهِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا حَتَّى لَوْ فَرَضْنَا أَنَّهُ لَا رِوَايَةَ فِي الدُّخُولِ أَصْلًا يَتَّبِعِي أَنْ يُفْتَى بِالدُّخُولِ لِمَا فِي الْأَشْبَاهِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ أَنَّ كَلَامَ الْوَاقِفِينَ يُحْمَلُ عَلَى مُتَعَارِفِهِمْ وَمَعْلُومٍ أَنَّ الْعُرْفَ وَاخْتِلَافَ الزَّمَانِ مُعْتَبَرٌ فِي تَغْيِيرِ بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَهَذَا كَثِيرًا مَا تَرَاهُمْ يَقُولُونَ فِي بَعْضِ خِلَافِيَّاتِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ لَهُ إِنَّ هَذَا اخْتِلَافُ عَصْرٍِ وَزَمَانٍ لَا دَلِيلَ وَبُرْهَانٍ وَنَظِيرُهُ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَعَدَّى فَالْعَدَاءُ فِي عُرْفِهِمْ مِنَ الضَّحْوَةِ وَفِي عُرْفِنَا مِنَ الرِّوَالِ فَلَيْسَ فِي حَلِّ الْيَمِينِ عَلَى عُرْفِنَا مُخَالَفَةٌ لِأَصْلِ الْمَذْهَبِ وَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ.

وَتَقَدَّمَ فِي صَدْرِ الْكِتَابِ عَنِ الْقُنْيَةِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُتْنِي وَلَا لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَا عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَيَتْرَكَ الْعُرْفَ أَيْ فِيمَا لَا يُخَالِفُ النَّصَّ كَمَا ذَكَرْنَا هُنَاكَ وَالْعُرْفُ فِي مَسَائِلِنَا مُوَافِقٌ لِنَصِّ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ كَمَا تَلَوْنَا وَلَوْضَحِ اللُّغَةِ كَمَا قَرَرْنَا وَلِظَاهِرِ الرَّوَايَةِ كَمَا نَقَلْنَا وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ عُرْفَ النَّاسِ كَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَوْ أَرَادُوا إِخْرَاجَ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ مِنَ الْوَقْفِ يَقُولُونَ عَلَى أَوْلَادِ الصُّلْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا جَرَمَ أَنَّ قَاضِي الْقُضَاةِ نَوْرَ الدِّينِ الطَّرَابُلْسِيَّ جَنَحَ إِلَى رِوَايَةِ الدُّخُولِ وَوَافَقَهُ الْعَلَامَةُ الشُّلْبِيُّ وَابْنُ الشُّحْنَةِ وَابْنُ نَجِيمٍ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ وَلَمَّا قَصَرَ الْعَلَامَةُ

الطَّرْسُوسِيَّ وَالْعَلَّامَةَ الْبِيرِيَّ نَظَرَهُمَا عَلَى مَجَرَّدِ الرِّوَايَةِ قَالَا مَا قَالَا وَلَوْ لِحُطَا مَا قُلْنَاهُ لَمَا خَالَفَاهُ لِأَنَّ مَا اسْتَدَّأ إِلَيْهِ مِنَ النُّقُولِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَّعَارَفْ خِلَافُهُ لَمَا قُلْنَاهُ وَلِمَا فِي جَمَاعِ الْفُصُولَيْنِ مِنْ أَنَّ مُطْلَقَ الْكَلَامِ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ يَنْصَرِفُ إِلَى الْمُتَّعَارِفِ أَهْـ وَظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ مُخَالَفًا لِأَصْلِ اللُّغَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّا لَوْ حَمَلْنَا كَلَامَهُ عَلَى اللُّغَةِ وَخَالَفْنَا عُرْفَهُ لَكِنَّا أَلْزَمْنَاهُ بِمَا لَمْ يَقْصِدْهُ. كَمَا لَوْ أَوْصَى لِصَهْرِهِ مَثَلًا وَفِي عُرْفِهِ أَنَّ الصَّهْرَ اسْمٌ لَزَوْجِ الْبِنْتِ وَنَحْوَهَا مِنْ مُحَارِمَةٍ مَعَ أَنَّ الصَّهْرَ فِي عُرْفِ اللُّغَوِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ كُلِّ ذِي رَحِمٍ مُحَرَّمٌ مِنْ عَرْسِهِ فَلَوْ حَمَلْنَا الصَّهْرَ عَلَيْهِ لَزِمَ دَفْعُ الْمَالِ إِلَى غَيْرِ مَنْ أَرَادَهُ الْمُوصِي وَمِثْلُهُ الْوَقْفُ وَفِي الْحَايَةِ وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى وَلَدِي وَتَسْلِي وَلَهُ وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَدٌ دَخَلُوا فِي الْوَقْفِ لِأَنَّ النِّسْلَ يَتَضَمَّنُ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ الْقَرِيبَ بِحَقِيقَتِهِ وَالْبَعِيدَ بِحُكْمِ الْعُرْفِ الْخُ فَانْظُرْ كَيْفَ أُدْخِلَ بِالْعُرْفِ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي حَقِيقَةِ اللَّفْظِ فَعَلِمَ أَنَّ مَا قَالُوا إِنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ الْمُفْتَى بِهِ لَا يُخَالِفُ مَا قُلْنَا وَالَّذِي يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَلَا نِزَاعَ لِأَحَدٍ فِيهِ بَلْ يَقْبَلُهُ وَيَرْضَاهُ كُلُّ فَقِيهٍ نَبِيهِ فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ الَّذِي لَا تَكَادُ تَجِدُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ وَحَيْثُ أَتَيْنَا بِخِلَاصَةٍ مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَزِدْنَا عَلَيْهِ مَا هُوَ أَنْفَعُ الْوَسَائِلِ مِنْ دُرَرِ الْقَلَائِدِ وَفَرَائِدِ الْفَوَائِدِ وَأَتَيْنَا مِنْهَا بِأَمْهَاتِهَا وَحَرَّرْنَا مِنْهَا أَجَلَ مِهْمَاتِهَا فَلْيَكُنْ فِي هَذَا الْقَدْرِ كِفَايَةٌ لِدَوِي الدَّرَايَةِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(الْبَابُ الثَّانِي فِي أَحْكَامِ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِ الْوَقْفِ وَأَصْحَابِ الْوِظَائِفِ وَأَحْكَامِ

بَيْعِ الْوَقْفِ وَبَيْعِ أَنْقَاضِهِ وَأَشْجَارِهِ وَقِسْمَتِهِ وَغَضَبِهِ وَإِجَارَتِهِ وَأُجْرَتِهِ وَمُسَاقَاةِ

أَشْجَارِهِ وَعِمَارَتِهِ وَسُكْنَاهُ وَأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ وَظِيفَةٌ فِي وَقْفٍ مُتَّصِرٍ فِيهَا بِمَا هِيَ مِنَ الْمَعْلُومِ الْمُعَيَّنِ بِمُوجِبِ مُسْتَدَدَاتٍ بِيَدِهِ بِطَرِيقِ التَّلَقِّي عَنْ أَبِيهِ وَجَدَهُ الْمُتَّصِرَيْنِ قَبْلَهُ بِذَلِكَ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً بِلَا مُعَارَضٍ وَلَا مُنَازَعٍ قَامَ نَاطِرُ الْوَقْفِ الْآنَ يُعَارِضُهُ فِي ذَلِكَ مُتَعَلِّلًا بِأَنَّ بَرَاءَةَ أَبِيهِ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ الْمَعْلُومِ الْمَذْكُورِ بَلْ فِيهَا أَرْبَعُ عَشَامِنَةٍ لَا غَيْرُ فَهَلْ يَعْمَلُ بِالتَّصَرُّفِ الْقَدِيمِ الْمُوَافِقِ لِلشَّرْعِ الْقَوِيمِ وَلَا عِبْرَةٌ بِتَعَلُّلِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ مَسْجِدًا وَوَقَفَ لَهُ وَقْفًا وَشَرَطَ مَا فَضَّلَ مِنْ مَصَالِحِهِ لِذُرِّيَّتِهِ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ وَقَفَ مَكَانًا آخَرَ عَلَى الْمَسْجِدِ وَشَرَطَ مَا فَضَّلَ مِنْ رِيعِهِ لِأَعْلَى الطَّبَقَاتِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَلَهُ

ذُرِّيَّةٌ مُخْتَلِفُونَ فِي الطَّبَقَاتِ فَاحْتَاجَ الْمَكَانَ الْمَرْبُورُ إِلَى عِمَارَةٍ زَادَتْ عَلَى رِيعِهِ فِي سَنَةٍ وَيُرِيدُ الْمُتَوَلَّى  
أَخَذَ الرَّائِدَ مِنْ بَقِيَّةِ وَقْفِ الْمَسْجِدِ الْأَوَّلِ وَصَرَفَهُ فِي عِمَارَةِ الثَّانِي مَعَ اخْتِلَافِ الْجِهَةِ الَّتِي وَقَفَ  
الْفَاضِلُ عَلَيْهَا وَالَّذِينَ شَرِطَ فَاضِلُ رِيعِ الْوَقْفِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِمْ لَا يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ فَهَلْ حَيْثُ  
اخْتَلَفَتِ الْجِهَةُ وَاتَّخَذَ الْوَاقِفُ لَا يَجُوزُ لَهُ صَرَفُهُ إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَرَاذِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي الدَّرَرِ وَالتَّنْوِيرِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ حِصَّةً مَعْلُومَةً مِنْ دَارٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ زَيْدٍ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ قَبَضَهُ ثُمَّ ادَّعَى  
أَنَّ الْمَبِيعَ وَقَفَ عَلَيْهِ فَهَلْ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؟

(الجواب): لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ الْوَقْفَ بَعْدَ إِقْدَامِهِ عَلَى الْبَيْعِ.

(أقول) أَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَفِي الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافٌ تَصَحِيحٌ وَتَفْصِيلٌ مُبَيَّنٌ فِي الْحَيَرَةِ  
وغيرها وَفِي الدَّرَرِ الْمُخْتَارِ فِي مَسَائِلَ شَتَّى آخِرَ الْكِتَابِ أَنَّهَا تُقْبَلُ عَلَى الْأَصَحِّ خِلَافًا لِمَا صَوَّبَهُ  
الرَّزِيْلِيُّ اهـ وَكُتِبَتْ فِي حَاشِيَّتِي رَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَى قَوْلِهِ تُقْبَلُ عَلَى الْأَصَحِّ وَبِهِ أَخَذَ الصَّدْرُ  
الشَّهِيدُ وَقَالَ الْفَقِيهَ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ لَا تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ لَكِنَّا لَا نَأْخُذُ بِهِ تَنَازُلًا وَبِهِ أَيْ بِالْقَوْلِ  
نَأْخُذُ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِمَادِيَّةً تُقْبَلُ الْبَيِّنَةُ وَإِنْ لَمْ تَصِحَّ الدَّعْوَى خُلَاصَةً وَبَرَاذِيَّةً وَصَحَّحَهُ فِي كَثِيرٍ  
مِنَ الْفَتَاوَى وَقَيَّدَهُ فِي الْبَحْرِ بِمَا إِذَا بَرَهَنَ أَنَّهُ وَقَفَ مُحْكُومٌ بِلُزُومِهِ وَإِلَّا فَلَا؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ الْوَقْفِ لَا  
يُزِيلُ الْمَلِكَ وَمِثْلُهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ يَنْبَغِي أَنْ يُعَوَّلَ عَلَيْهِ أَفَادَهُ فِي الْمَنْحِ  
قُلْتُ الْمُفْتَى بِهِ أَنَّ الْمَلِكَ يَزُولُ بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ وَقَفْتُ اهـ مَا كُتِبَتْهُ، أَيْ أَنَّ التَّفْصِيلَ الْمَذْكُورَ  
إِنَّمَا يَحْسُنُ عَلَى خِلَافِ الْمُفْتَى بِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْفَتَاوَى الْحَيَرَةِ أَيْضًا أَجَابَ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ  
وَلَكِنْ إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةُ اخْتَلَفُوا فِي قَبُولِهَا وَالْأَصَحُّ الْقَبُولُ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْخُلَاصَةِ وَكَثِيرٍ مِنْ  
الْكُتُبِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّ الْوَقْفَ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى فَتُسْمَعُ فِيهِ الْبَيِّنَةُ بِدُونِ الدَّعْوَى، وَفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ  
الْوَقْفِ الْمُسَجَّلِ الْمُحْكُومِ بِهِ فَتُقْبَلُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَلَا تُقْبَلُ وَالْأَصَحُّ مَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ الْأَصَحُّ وَإِذَا ثَبَتَ  
كَوْنُهُ وَقَفًا وَجَبَتْ الْأُجْرَةُ لَهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ وَاللَّهُ  
أَعْلَمُ. اهـ.

وَقَوْلُهُ وَجَبَتْ الْأُجْرَةُ لَهُ أَيْ وَجَبَتْ أُجْرَةُ مِثْلِ الْوَقْفِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَتْ سُكْنَاهُ  
بِتَأْوِيلِ مَلِكٍ؛ لِأَنَّ عَدَمَ لُزُومِ الْأُجْرَةِ فِي السُّكْنَى بِتَأْوِيلِ الْمَلِكِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَعْدِلِ لِلَاِسْتِغْلَالِ لَا فِي  
الْوَقْفِ كَمَا يَأْتِي وَمَا فِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ مِنْ عَدَمِ لُزُومِ الشَّارِي الْأُجْرَةَ فِي الْوَقْفِ ضَعِيفٌ وَالْمُعْتَمَدُ

مَا مَرَّ كَمَا صَرَحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ فَتَدَبَّرْ ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ قُبُولَ الْبَيْتَةِ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَ الشَّاهِدَانِ لَمْ يُؤْخَرَا شَهَادَتُهُمَا بَعْدَ الْعِلْمِ بِالْبَيْعِ فَلَوْ أَخْرَاهَا بِلَا عُدْرٍ لَمْ تُقْبَلْ لِفُسْقِيهِمَا بِالتَّأخيرِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ أَخْذًا يَمَّا فِي الْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهَا مِنْ أَنَّ شَاهِدَ الْحِسْبَةِ إِذَا أَخَّرَ شَهَادَتَهُ بِلَا عُدْرٍ شَرْعِيٌّ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ آدَائِهَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

(سئل) فِيمَنْ اشْتَرَى دَارًا مِنْ زَيْدٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ ثُمَّ مَاتَ الْبَائِعُ عَنْ أَوْلَادٍ وَتَرَكَةَ وَظَهَرَ أَنَّ الْبَائِعَ وَقَفَ الدَّارَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَذُرِّيَّتِهِ وَقَفًّا صَحِيحًا بِمُوجِبِ كِتَابٍ وَقَفِهِ الثَّابِتِ الْمَضْمُونِ وَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي الدَّعْوَى بِذَلِكَ عَلَى أَوْلَادِ الْبَائِعِ نُظَارِ الْوَقْفِ وَإِقَامَةَ بَيْتَةِ شَرْعِيَّةٍ تَشْهَدُ بِالْوَقْفِ وَالرَّجُوعِ بِالثَّمَنِ فِي التَّرَكَةِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ أَنَّ الْأَرْضَ النَّبِيَّ بَيْعَتْ لِي وَقَفْتُ عَلَى كَذَا تُقْبَلُ وَيُنْقَضُ الْبَيْعُ عِنْدَ الْفَقِيهِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ الْفَقِيهِ أَبُو اللَّيْثِ وَبِهِ تَأْخُذُ وَقِيلَ لَا تُقْبَلُ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ كَمَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَفِي الْخُلَاصَةِ تُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ تَصَحَّ الدَّعْوَى هُوَ الْمُخْتَارُ. اهـ.

مُعِينُ الْمُفْتِي مِنَ الْوَقْفِ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الْحَبِيرُ الرَّمْلِيُّ فَتَوَى مُفَصَّلَةً فَرَاغَهَا فِي بَابِ الْوَقْفِ مِنْ فِتَاوَاهُ.

(أقول) حَاصِلُ مَا فِي الْحَبِيرَةِ قَبْلَ آخِرِ الْوَقْفِ بِنَحْوِ كُرَاسٍ وَنُصْفٍ نَقْلًا عَنْ عِدَّةٍ كُتِبَ أَنَّ دَعْوَى الْمُشْتَرِي تُسَمَّعُ عَلَى الْبَائِعِ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُتَوَلَّى وَإِلَّا فَعَلَى الْمُتَوَلَّى وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُتَوَلَّى فَالْقَاضِي يُنْصَبُ مُتَوَلِّيًا فَيُخَاصِمُهُ وَيُثَبِّتُ الْوَقْفِيَّةَ وَيَسْتَرِدُّ الثَّمَنَ مِنْ بَائِعِهِ اهـ وَظَاهِرُهُ أَنَّ الَّذِي يُقِيمُ الْبَيْتَةَ عَلَى الْوَقْفِ هُوَ الْمُشْتَرِي فِي وَجْهِ الْمُتَوَلَّى وَهُوَ الَّذِي يُفِيدُهُ مَا فِي الْحَبِيرَةِ عَنْ الْمَحِيطِ وَلَكِنْ فِيهَا عَنْ فَتَاوَى التَّجْنِيسِ وَالنَّسْفِيَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْعَكْسِ، وَالظَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ فَتَدَبَّرْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ أَرْضٌ حَامِلَةٌ لِغِرَاسٍ فَبَاعَهَا مَعَ الْغِرَاسِ مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ ثُمَّ ادَّعَى الْمُشْتَرِي الْآنَ أَنَّ الْأَرْضَ وَالْغِرَاسَ وَقَفْتُ عَلَى جِهَةِ كَذَا وَالْبَائِعُ يُنْكِرُ فَهَلْ يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي هَذِهِ الْخُصُومَةَ؟

(الجواب): لَا يَمْلِكُ الْمُشْتَرِي هَذِهِ الْخُصُومَةَ.

(أقول) أَيُّ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَيْسَ هُوَ الْمُتَوَلَّى وَإِنَّمَا لَهُ مُخَاصِمَةُ الْمُتَوَلَّى فَإِذَا أَثْبَتَ عَلَى الْمُتَوَلَّى الْوَقْفِيَّةَ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ كَمَا ذَكَرْنَا أَيْفًا وَبِهِ ظَهَرَ أَنَّهُ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ هَذَا الْجَوَابِ وَالَّذِي

قَبْلَهُ وَلِذَا قِيَدَ السُّؤَالِ الْمُتَقَدِّمُ بِكَوْنِ أَوْلَادِ الْبَائِعِ نُظَارَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي مُتَوَلِّي وَقْفٍ بَرٍّ دَفَعَ أَرْضَ الْوَقْفِ لِزَيْدٍ لِيَغْرِسَ فِيهَا وَلَمْ يُعَيِّنْ لِذَلِكَ مُدَّةً وَلَمْ يَغْرِسِ الرَّجُلُ فِيهَا شَيْئًا ثُمَّ دَفَعَ الْمُتَوَلِّي الْأَرْضَ لِعَمْرٍو وَأَذَنَ لَهُ أَنْ يَغْرِسَ فِيهَا أَغْرَاسًا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْ مَا يَخْصُلُ مِنَ الْأَغْرَاسِ وَالشَّهَارِ يَكُونُ بَيْنَ جِهَةِ الْوَقْفِ وَبَيْنَهُ مُنَاصَفَةً وَغَرَسَ عَمْرٍو فِيهَا عَلَى الْمُنَوَالِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ تَكُونُ الْمَغَارِسَةُ الثَّانِيَّةُ جَائِزَةً دُونَ الْأُولَى؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَانِيَّةِ وَالْحَنَرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ وَهِيَ شَهِيرَةٌ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَقَفَتْ دَارَهَا عَلَى نَفْسِهَا ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهَا ثُمَّ وَثَّمَتْ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ لَا تَنْقَطِعُ وَأَطْلَقَتْ الْوَقْفَ فَهَلْ يَكُونُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِلِاسْتِغْلَالِ وَلِلنَّازِلِ إِيجَارُهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ يَمُنُّ شَاءَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَسَيَأْتِي فِي هَذَا الْبَابِ تَقْلُهَا مَعَ بَعْضِ الْكَلَامِ عَلَى نَظَائِرِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَتْ هِنْدٌ عَلَى نَازِلٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ بِأَنَّ لَهَا اسْتِحْقَاقًا فِي الْوَقْفِ قَدْرُهُ كَذَا بِمُقْتَضَى أَنَّهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بْنِ شَهَابٍ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلَاءِ الدِّينِ وَأَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةً وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ ثُمَّ ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ أَنَّهَا لَيْسَتْ ابْنَةُ مُحَمَّدٍ هَذَا وَأَنَّ اسْمَ أَبِيهَا يُوسُفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَرِيرِيُّ الْمَحَلِّيُّ وَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهَا مَقْسَمًا مِنْ دَارٍ وَأَجَرْتُهُ وَسَمَّتْ نَفْسَهَا خَدِيجَةَ بِنْتُ يُوسُفَ وَهُوَ نَفْسُ الْأَمْرِ وَتَبَتَ فِي وَجْهِهَا بِالْبَيِّنَةِ الْعَادِلَةِ أَنَّهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ يُوسُفَ الْمَرْبُورِ وَأَنَّهَا حَوَّلَتْ نَسَبَهَا وَأَبْطَلَتْ الْحُجَّةَ وَمَنَعَتْ نَفْسَهَا مِنَ التَّعَرُّضِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ بِسَبَبِ ذَلِكَ وَأَسْقَطَتْ دَعْوَاهَا وَاعْتَرَفَتْ أَنَّهَا حَوَّلَتْ نَسَبَهَا وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ لَدَى قَاضٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ وَمَاتَتْ عَنْ بِنْتٍ بِنْتِ قَاصِرَةٍ انْتَقَلَ الْإِسْتِحْقَاقُ لَهَا بِشَرَطِ الْوَاقِفِ وَمَضَى لِذَلِكَ عِدَّةٌ سِنِينَ لَمْ يَدْفَعِ النَّازِلُ ذَلِكَ لِوَصِيِّهَا وَيُرِيدُ الْوَصِيُّ مُطَالَبَةَ النَّازِلِ بِذَلِكَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ مِنْ حِينِ مَوْتِ هِنْدٍ وَأَخَذَهُ لِلْقَاصِرَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مُشْتَمِلٍ عَلَى عَقَارَاتٍ وَحَوَانِيتٍ يُؤْجَرُهَا النَّاطِرُ مُشَاهَرَةً وَمِثْلَ وَمِثْلَ وَيَقْبِضُ الْأَجْرَةَ كَذَلِكَ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ وَيَطْلُبُ الْمُسْتَحِقُّونَ مِنَ النَّاطِرِ اسْتِحْقَاقَهُمْ مِنَ الْمَقْبُوضِ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي وَقْفِ الْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ مُتَصَرِّفٍ بِهِ يَتَنَاوَلُهُ مِنْ نَاطِرٍ الْوَقْفِ آيِلٍ إِلَيْهِ ذَلِكَ عَنْ أَبِيهِ وَجَدَهُ مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَهُ ثُمَّ مَاتَ النَّاطِرُ وَتَوَلَّى النَّظَرَ رَجُلٌ يُنْكِرُ اسْتِحْقَاقَ الْمُسْتَحِقِّ الْمَرْبُورِ وَتُبُوتَ نَسَبِهِ لِلوَاقِفِ فَهَلْ إِذَا أَثَبَّتَ الْمُسْتَحِقُّ مَا ذَكَرَ بَوَجهِهِ الشَّرْعِيَّ يُؤْمَرُ بِدَفْعِ اسْتِحْقَاقِهِ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَأَفْتَى بِمِثْلِهِ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ وَذَكَرَ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ آخَرَ التَّصَرُّفَ الْقَدِيمَ وَوَضَعَ الْيَدَ مِنْ أَقْوَى الْحُجَجِ، وَفِي جَوَابِ سُؤَالٍ آخَرَ كَسَوَّلِنَا حَيْثُ جُهِلَ الْحَالُ يُعْمَلُ بِتَصَرُّفِ النَّظَارِ السَّابِقِينَ وَيُؤْمَرُ النَّاطِرُ بِإِعْطَائِهِ إِنْ لَكِنْ فِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ فِي نَحْوِ النِّصْفِ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ ضَمَّنَ سُؤَالٍ وَجَوَابٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ الشَّهَادَةُ بِأَنَّهُ هُوَ وَوَالِدُهُ وَجَدَهُ مُتَصَرِّفُونَ فِي أَرْبَعَةِ قَرَارِيطَ لَا يَثْبُتُ بِهِ الْمُدْعَى إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمِلْكُ وَلَا الْإِسْتِحْقَاقُ فِيمَا يَمْلِكُ وَفِيمَا يَسْتَحِقُّ فَيَكُونُ كَمَنْ ادَّعَى حَقَّ الْمَرْبُورِ أَوْ رَقَبَةَ الطَّرِيقِ عَلَى آخَرَ وَبَرَهَنَ أَنَّهُ كَانَ يَمُرُّ فِي هَذِهِ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَالِبُ عُلَمَائِنَا، وَمِمَّا امْتَلَأَتْ بِهِ بَطُونُ الدَّفَاتِرِ أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا فَسَّرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ يَشْهَدُ بِمُعَايِنَةِ الْيَدِ لَا تَقْبَلُ شَهَادَتُهُ، وَأَنْوَاعُ التَّصَرُّفِ كَثِيرَةٌ فَلَا يَحِلُّ الْحُكْمُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالشَّهَادَةِ بِأَنَّهُ هُوَ وَأَبُوهُ وَجَدَهُ مُتَصَرِّفُونَ فَقَدْ يَكُونُ تَصَرُّفُهُمْ بِوِلَايَةِ أَوْ وَكَالَةٍ أَوْ غَضَبٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ إِنْ مَا فِي الْخَيْرِيَّةِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْفَصْلِ الْحَادِي عَشَرَ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْقَرَابَةِ مِنَ التَّارِخَانِيَّةِ وَإِذَا وَقَفَ عَلَى قَرَابَتِهِ وَجَاءَ رَجُلٌ يَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ قَرَابَتِهِ وَأَقَامَ بَيْنَهُ فَشْهَدُوا أَنَّ الْوَاقِفَ كَانَ يُعْطِيهِ مَعَ الْقَرَابَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَيْئًا لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ هَذِهِ الشَّهَادَةَ شَيْئًا، وَكَذَلِكَ لَوْ شْهَدُوا أَنَّ الْقَاضِي فَلَانًا كَانَ يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَعَ الْقَرَابَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَيْئًا فَلَا يَكُونُ دَفْعُ الْقَاضِي حُجَّةً إِنْ فَلَانًا مَلَّ فِي ذَلِكَ فَإِنَّ سَدَّ بَابِ التَّصَرُّفِ الْقَدِيمِ يُؤَدِّي إِلَى فَتْحِ بَابِ خَلَلٍ عَظِيمٍ.



(سئل) فيما إذا غيّر المستأجر طائفة من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تلزمه إعادة ما غيّره إلى ما كان عليه؟

(الجواب): نعم والمسألة في الحيرية من الإجارة وستأتي إن شاء الله تعالى في الغضب.

(أقول) وقد مرّ بعض الكلام عليها في الباب الأول عن فتاوى قارئ الهداية والمفتي أبي السعود وغيرهما فراجعهم، قال المؤلف رجل استأجر حائوثاً وقفاً على الفقراء فأراد أن يبيّن عليه غرفة من ماله ويتنفع بها قالوا إن كان المستأجر لا يزيد في أجرة الحائوث على مقدار ما استأجر فإنه لا يطلق له في البناء إلا أن يزيد في الأجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وإن كان هذا الحائوث معطلاً في أكثر الأوقات وإنما يرغب المستأجر لأجل البناء عليه فإنه يطلق له ذلك وإن كان لا يزيد هو في الأجرة حائثاً من الإجارة في إجارة الوقف.

(سئل) فيما إذا أجر متولي الوقف عقار الوقف من آخر بأجرة معلومة من الدراهم هي دون أجرة المثل بغبن فاحش فهل تكون الإجارة المزبورة غير جائزة؟

(الجواب): لا يؤجّر الوقف إلا بأجر المثل فإجارته بغبن فاحش غير جائزة قال الحائوثي في فتاواه شرط جواز إجارة الوقف بدون أجر المثل إذا نابه نائبة أو كان ديناً، أما إجارته بأقل من ذلك فلا يجوز وإن شرط الواقف ذلك لما فيه من تعريض نزول أجرة الوقف عن المثل كما نصوا على أن الوقف إذا كان على شخص وحده وكان مستحقاً لريعه بانفرادِهِ وكان ناظرًا ليس له أن يؤجره بدون أجر المثل اهـ.

(أقول) وسيأتي في الباب الثالث نقل المسألة مع بيان ما لو ادعى الناظر في أثناء المدة أن الأجرة دون أجرة المثل وقت الاستئجار.

(سئل) في مستأجر حائوث جارية في وقف بر من متولي الوقف مدة شهر معلوم بأجرة مقبوضة إجارة شرعية فزاد زيد عليه في أثناء المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها المستأجر المذكور فهل يكون أولى من غيره؟

(الجواب): نعم.

(سئل) في مصبته وقف جارية في تواجّر زيد وعمرو بدون أجرة المثل بغبن فاحش وهما عليها مرصّد معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الإجارة عن ورثته وصعوا أيديهم مع عمرو على المصبته وانتفعوا بها مدة فاحترق بعضها ثم باعوا بعض أنقاضها وعمروا بالباقي

وَبِأَنْقَاضِ جَدِيدَةٍ اشْتَرَوْهَا مِنْ مَالِهِمْ مَعَ صَرْفِ الْأَجُورِ اللَّازِمَةِ، كُلُّ ذَلِكَ بِلَا إِذْنِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَيُرِيدُ الْمُتَوَلِّيُّ مُحَاسَبَتَهُمْ بِقِيَمَةِ مَا بَاعُوهُ مِنَ النِّقْضِ مِنْ مُرْصَدِهِمُ السَّابِقِ وَتَمَلُّكَ مَا بَنُوهُ بِالْأَنْقَاضِ الْجَدِيدَةِ لِجَهَةِ الْوَقْفِ بِقِيَمَتِهِ مُسْتَحَقَّ الْقُلْعِ حَيْثُ أَصَرَ قَلْعُهُ بِالْوَقْفِ وَمُقَاصَصَتُهُمْ بِتِمَامِ أَجْرِ الْمِثْلِ فِي مُدَّةِ انْتِفَاعِهِمْ وَانْتِفَاعِ مُورَثِهِمْ مِنْ مُرْصَدِهِمُ السَّابِقِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَكُلُّ مِنَ الصَّرْفِ وَالْبِنَاءِ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَرْضٍ مَعْلُومَةٍ جَارِيَةٍ فِي أَوْقَافٍ بَرٍّ وَفِي مَشَدٍّ مُسْكَةٍ زَيْدٌ وَتَوَاجَرَهُ مِنْ أَرْبَابِهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَعَرَسَ زَيْدٌ فِيهَا غَرَّاسًا مَعْلُومًا فِي مُدَّةٍ تَوَاجَرَهُ بِغَيْرِ إِذْنٍ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَيْهَا وَالْغَرَسُ لَا يَضُرُّ بِالْأَرْضِ وَالْآنَ انْقَضَتْ مُدَّةُ إِجَارَتِهِ فَهَلْ لَزَيْدٍ ذَلِكَ وَيَبْقَى الْغَرَّاسُ؟

(الجواب): يَحُوزُ لَزَيْدٍ الْمُسْتَأْجِرِ الْغَرَسُ فِي الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ بِدُونِ صَرِيحِ الْإِذْنِ مِنَ الْمُتَوَلِّينَ لَا سِيَّمَا وَلَهُ فِيهَا حَقُّ الْقَرَارِ الْمُعَيَّرِ عَنْهُ بِمَشَدٍّ الْمُسْكَةِ.

(سئل) فِي دَارٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ مَسْجِدٍ سَكَنْتَهَا امْرَأَةٌ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِلَا عَقْدٍ إِجَارَةٍ وَكَانَتْ تَدْفَعُ لِجَهَةِ الْوَقْفِ نَحْوَ نِصْفِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ ثُمَّ مَاتَ الْمُتَوَلِّيُّ عَنْ ابْنٍ تَوَلَّى الْوَقْفَ بَعْدَهُ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهَا بِتِمَامِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ لِلْإِسْتِغْلَالِ عَلَى رَجُلٍ ثُلُثُهَا وَعَلَى جَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ الثُّلَاثَانِ وَالْكُلُّ سَاكِنُونَ فِيهَا غَيْرَ أَنَّ الرَّجُلَ سَاكِنٌ فِي مَكَانٍ لَا يَبْلُغُ سُدُسَهَا وَيُرِيدُ مُطَالَبَةَ الْجَمَاعَةِ بِأُجْرَةِ مِثْلِ بَقِيَّةِ حِصَّتِهِ عَنْ سُكْنَاهُمْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ حَالِ كَوْنِهِمْ سَاكِنِينَ فِيهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي دَارٍ نِصْفُهَا فِي مِلْكٍ جَمَاعَةٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَنِصْفُهَا الْآخَرُ فِي وَقْفٍ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِ جَدِّهِمْ لِلْإِسْتِغْلَالِ فَسَكَنَ الْجَمَاعَةُ فِي كَامِلِهَا مُدَّةً مَعْلُومَةً بِالْغَلْبَةِ بِدُونِ إِذْنِ الْمَرَأَتَيْنِ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَلَا أُجْرَةٍ وَتُرِيدُ الْمَرَأَتَانِ مُطَالَبَتَهُمْ بِأُجْرَةِ مِثْلِ حِصَّتَيْهِمَا مِنَ الْوَقْفِ عَنِ الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ شَرْعًا فَهَلْ لِهَمَا ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ الْعَصْبِ الْوَقْفُ إِذَا سَكَنَهُ أَحَدُهُمَا بِالْغَلْبَةِ بِدُونِ

إِذْنِ الْآخِرِ سَوَاءٌ كَانَ مَوْقُوفًا لِلسُّكْنَى أَوْ لِلاِسْتِغْلَالِ فَإِنَّهُ يَجِبُ فِيهِ الْأَجْرُ اهـ وَمِثْلُهُ فِي  
الْبَرَازِيَّةِ وَصُورِ الْمَسَائِلِ وَصَرَّةِ الْفَتَاوَى.

(سئل) فِيهَا إِذَا كَانَ لَهُنَّ قَدْرُ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مُشْتَمِلٍ عَلَى دَارٍ لِلاِسْتِغْلَالِ  
تَحْتَ نِظَارَةِ امْرَأَةٍ وَلَهُنَّ الْمَرْبُورَةُ رَوْحٌ سَكَنَ مَعَهَا فِي الدَّارِ مُدَّةً بِلَا إِجَارَةٍ مِنَ النَّاطِرَةِ وَلَا أُجْرَةٍ  
وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَقَدْ دَفَعَتِ النَّاطِرَةُ لَهُنَّ قَدْرَ اسْتِحْقَاقِهَا مِنَ الْوَقْفِ فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ وَتُرِيدُ  
النَّاطِرَةُ مُطَابَقَةَ رَوْحٍ هُنْدٍ بِأَجْرِ مِثْلِ الدَّارِ فِي الْمُدَّةِ وَإِجَارَهَا مِنَ الْغَيْرِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيهَا إِذَا حَرَتْ زَيْدٌ أَرْضًا مَوْقُوفَةً لِيَزْرَعَهَا بِإِذْنِ نَاطِرِ الْوَقْفِ فَزَرَعَهَا عَمَرُو بِلَا  
إِذْنِ النَّاطِرِ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَبَتَ الزَّرْعُ وَلَمْ يُدْرِكْ وَقْلَعَهُ لَا يَضُرُّ بِالْأَرْضِ فَهَلْ يُؤْمَرُ عَمَرُو  
بِقْلَعِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ، غَضَبَ أَرْضًا وَزَرَعَهَا وَبَتَ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يَأْمُرَ الْغَاصِبَ بِقْلَعِهِ وَلَوْ أَبَى  
فَلِلْمَالِكِ قْلَعُهُ فَإِنْ لَمْ يَخْضُرِ الْمَالِكُ حَتَّى أَدْرَكَ الزَّرْعُ فَهُوَ لِلْغَاصِبِ وَلِلْمَالِكِ تَضْمِينُ نَقْصَانِ  
أَرْضِهِ، غَضَبَ أَرْضًا وَزَرَعَهَا قُطْنًا فَزَرَعَهَا رَبُّهَا شَيْئًا آخَرَ لَا يَضْمَنُ الْمَالِكُ إِذْ فَعَلَ مَا يَفْعَلُهُ  
الْقَاضِي مِنْ فَصُولَيْنِ ٣٣ فِي أَنْوَاعِ الضَّمَانَاتِ وَكَذَا الْحُكْمُ فِي غَضَبِ أَرْضِ الْوَقْفِ يُؤْمَرُ بِقْلَعِهِ.  
وَفِي فَتَاوَى سَمَرْقَنْدَ إِذَا غَضَبَ رَجُلٌ أَرْضَ وَقْفٍ وَنَقَصَ مِنْهَا قَمًا أَحَدَ مِنْهُ لَا يُفَرِّقُ عَلَى  
أَهْلِ الْوَقْفِ بَلْ يُصَرَفُ إِلَى مَرَمَّتِهِ؛ لِأَنَّ حَقَّهُمْ فِي الْعَلَّةِ لَا فِي الرَّقَبَةِ وَهَذَا الضَّمَانُ بَدَلُ الرَّقَبَةِ،  
وَإِنْ زَادَ الْغَاصِبُ فِيهَا زِيَادَةً مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ فَإِنْ كَانَتْ شَيْئًا لَيْسَ بِمَالٍ وَلَا لَهُ حُكْمُ الْمَالِ تُوْخَذُ  
مِنْهُ بِلَا شَيْءٍ وَإِنْ كَانَتْ مَالًا فَأَتَيْنَا نَحْوَ الْغُرَاسِ وَالْبِنَاءِ أَمَرَ الْقَاضِي الْغَاصِبَ بِرَفْعِهِ وَقْلَعِهِ إِلَّا  
إِذَا كَانَ يَضُرُّ بِالْوَقْفِ فَإِنَّهُ يُمْنَعُ عَنْهُ لَوْ أَرَادَ أَنْ يَفْعَلَ، وَيَضْمَنُ الْقِيَمُ أَوْ الْقَاضِي قِيَمَةَ ذَلِكَ مِنْ  
عَلَّةِ الْوَقْفِ إِنْ كَانَتْ وَإِلَّا يُوجَرُ الْوَقْفُ وَيُعْطَى مِنْ أَجْرَتِهِ عِمَادِيَّةٌ مِنَ الْعَاشِرِ فِي دَعْوَى الْوَقْفِ  
وَالشَّهَادَةِ عَلَيْهِ.

وَمِثْلُهُ فِي الْفُصُولَيْنِ مِنْ ١٣ مَنَافِعُ الْغَضَبِ لَا تَضْمَنُ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَالٍ الْيَتِيمِ وَمَالِ  
الْوَقْفِ وَالْمَعْدَّ لِلاِسْتِغْلَالِ، مَنَافِعُ الْمَعْدَّ لِلاِسْتِغْلَالِ مَضْمُونَةٌ إِلَّا إِذَا سَكَنَ بِتَأْوِيلِ مِلْكٍ أَوْ عَقْدٍ  
كَبَيْتِ سَكَنَهُ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمِلْكِ، أَمَّا الْوَقْفُ إِذَا سَكَنَهُ أَحَدُهُمَا بِالْغَلْبَةِ بِدُونِ إِذْنِ الْآخَرِ  
سَوَاءٌ كَانَ مَوْقُوفًا لِلسُّكْنَى أَوْ لِلاِسْتِغْلَالِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْأَجْرُ وَيُسْتَنْتَى مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ مَسْأَلَةٌ

سَكَتَتْ أُمُّهُ مَعَ رَوْحِهَا فِي دَارِهِ بِلَا أَجْرِ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ وَلَا أَجْرٌ عَلَيْهِمَا كَذَا فِي وَصَايَا الْقُنْيَةِ أَشْبَاهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَكَنَ أَحَدُ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ فِي دَارِ الْوَقْفِ الْمَشْرُوطَةَ سُكْنَاهُمْ فِي عِدَّةٍ مَسَاكِينَ مِنْهَا تَزِيدُ عَلَى حَقِّهِ الْمَشْرُوطِ لَهُ مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ بِدُونِ إِذْنِ الْبَاقِينَ وَمَنْعُهُمُ الْإِنْتِفَاعَ بِمَا يُخَصُّهُمْ مِنْ ذَلِكَ بَعْدَ طَلَبِهِمْ ذَلِكَ مِنْهُ مَرَارًا وَامْتِنَاعِهِ مِنْ ذَلِكَ وَالْآنَ يُرِيدُونَ مُطَالَبَتَهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فِيمَا سَكَتَهُ وَشَعَلَهُ زَائِدًا عَلَى حَقِّهِ الْمَشْرُوطِ لَهُ فِي السُّكْنَى فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ؟ (الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَرْضِي قَرْيَةٍ مَعْلُومَةٍ جَارٍ بَعْضُهَا فِي وَقْفِ أَهْلِي وَعُشْرُهَا جَارٍ فِي تَبَارِ عَمْرٍو وَعَلَيْهَا قَسَمٌ مَعْلُومٌ يَتَنَاوَلُهُ التَّيْمَارِيُّ الْمَذْكُورُ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ لِنَفْسِهِ وَيَدْفَعُ لِنَاطِرِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَوَضًا عَمَّا يُخَصُّ الْوَقْفَ مِنَ الْقَسَمِ وَفِي ذَلِكَ غَبْنٌ فَاحِشٌ وَصَرَّرَ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ، وَيُرِيدُ النَّاطِرُ الْمَرْبُورُ أَخَذَ مَا يُخَصُّ الْوَقْفَ مِنْ قَسَمِ أَرْضِي الْوَقْفِ وَرَدَّ مَا قَبَضَهُ مِنَ التَّيْمَارِيِّ مِنَ الْمَبْلَغِ الْمَرْبُورِ لَهُ فِي الْمُدَّةِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي قِطْعَةِ أَرْضٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفِ أَهْلِي تَحْتَ نِظَارَةِ رَجُلٍ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ حَامِلَةٍ لِبِنَاءِ جَارٍ فِي مِلْكٍ زَيْدٍ وَأَخْتِهِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَهُمَا يَدْفَعَانِ لِحِجَةِ الْوَقْفِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى طَرِيقِ الْحَاكِرَةِ بِلَا عَقْدٍ إِجَارَةٍ وَذَلِكَ دُونَ أَجْرِ الْمِثْلِ يَغْنِي فَاحِشٌ وَيُرِيدُ النَّاطِرُ مُطَالَبَتَهُمَا بِتَمَامِ أَجْرِ الْمِثْلِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي إِجَارَةِ دَارِ الْيَتِيمِ مُدَّةً طَوِيلَةً سِتَّ سَنَوَاتٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ عَنْهَا هَلْ تَكُونُ غَيْرَ جَائِزَةٍ؟

(الجواب): دَارُ الْيَتِيمِ كَدَارِ الْوَقْفِ وَهِيَ لَا تُوجَرُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، قَوْلُهُ وَلَا تُزَادُ فِي الْأَوَاقِفِ عَلَى ثَلَاثِ سِنِينَ الْخ.

(أقول) وَفِي الْجَوْهَرَةِ وَعَلَى هَذَا أَرْضُ الْيَتِيمِ، وَأَقُولُ قَدْ أَقْتَى صَاحِبُ الْبَحْرِ بِالْحَاقِ عَقَارِ الْيَتِيمِ بِالْوَقْفِ وَكَذَا تَلْمِيزُهُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْغَزِّيُّ وَأَكْثَرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ

المُخْتَارُ وَأَنَّهُ الْمُفْتَى بِهِ وَعَلَيْتُهُ أَنَّهُ كَمَا يُصَانُ الْوَقْفُ يُصَانُ مَالُ الْيَتِيمِ عَنْ دَعْوَى الْمَلِكِ بِطُولِ الْمُدَّةِ بَلْ مَالُ الْيَتِيمِ أَوْلَى لِلنَّصُوصِ الْمَوْجِبَةِ الْمَصْرَحَةِ بِالنَّهْيِ عَنْ قُرْبَانِهِ فَلْيَكُنْ عَلَيْهِ الْمُعُولُ وَأَقُولُ أَيْضًا مِثْلَ عَقَارِ الْيَتِيمِ عَقَارُ بَيْتِ الْمَالِ فَتَأْمَلْ، خَيْرُ الدِّينِ عَلَى الْبَحْرِ مِنْ كِتَابِ الْإِجَارَةِ.

وَفِي فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ مِنَ الْإِجَارَةِ نَقْلًا عَنْ فَتَاوَى الْمُرْشِدِيِّ ضَمَنْ سُؤَالٍ وَأَمَّا كَوْنُ أَرَاضِي بَيْتِ الْمَالِ هَلْ تُؤَجَّرُ مُدَّةً طَوِيلَةً أَوْ قَصِيرَةً لَمْ أَجِدْ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ لَكِنْ لَمْ يُقَيِّدُوهَا بِالْمُدَّةِ الْقَصِيرَةِ كَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ فِي الْأَوْقَافِ وَأَرْضِ الْيَتِيمِ، وَإِطْلَاقُهُمْ يَقْتَضِي جَوَازَ الْإِجَارَةِ مُطْلَقًا قَلَّتِ الْمُدَّةُ أَوْ كَثُرَتْ إِنْ أَحَدٌ فَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ جَزَمَ بِأَنَّ أَرْضَ الْيَتِيمِ لَا تُؤَجَّرُ إِلَّا بِالْمُدَّةِ الْقَصِيرَةِ وَمَا ذَكَرَهُ فِي أَرْضِ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ جَوَازِ إِجَارَتِهَا مُطْلَقًا يُخَالِفُهُ مَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ مَا قَالَهُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ كَمَا يُعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ.

(أقول) وَآيَدْتُ ذَلِكَ فِي حَاشِيَّتِي رَدَّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ أَوَّلَ الْإِجَارَاتِ بِمَا فِي دَعْوَى الْخَيْرِيَّةِ مِنْ أَنَّ أَرَاضِي بَيْتِ الْمَالِ جَرَتْ عَلَى رَقَبَتِهَا أَحْكَامُ الْوُقُوفِ الْمُؤَبَّدَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ وَأُخْتِهِ هِنْدٍ دَارٌ مَعْلُومَةٌ لَهُ ثُلَاثَاهَا وَلَهَا ثُلُثُهَا فَوْقَهَا مُنْجَزًا عَلَى جِهَةٍ ثُمَّ عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ وَشَرَطَا الْوِلَايَةَ وَالشُّكْنَى فِيهَا لَهَا ثُمَّ لِرُوحَةِ زَيْدٍ وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكٌّ ثُمَّ آجَرَ زَيْدٌ الدَّارَ مِنْ عَمْرٍو مُدَّةً مَعْلُومَةً فَهَلْ تَكُونُ الْإِجَارَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ شَرَطَا فِيهَا الشُّكْنَى لَهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ وَسَتَأْتِي.

(سئل) فِي أَرْضٍ صَغِيرَةٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ وَفِي مِشَدٍّ مُسْكَةٍ زَيْدٍ وَلَهُ فِيهَا أَشْجَارٌ قَائِمَةٌ فَمَاتَ عَنْ زَوْجَةٍ وَأُخْتٍ لَهَا ابْنٌ بَالِغٌ أَخْبَرَهَا أَنَّ الْأَرْضَ سَلِيخَةٌ لَيْسَ فِيهَا أَشْجَارٌ وَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهَا ثُمَّ مَاتَتْ أُمُّهُ عَنْهُ وَعَنْ أُخْتٍ طَلَبَتْ مِنْهُ حِصَّتَهَا مِنَ الْأَشْجَارِ وَضَبَطَ مَا قَابَلَهَا مِنْ الْأَرْضِ بِإِذْنِ الْمُتَوَلَّى فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذُكِرَ لِأُخْتِهِ وَضَعُ يَدِهَا عَلَى ذَلِكَ وَعَلَيْهَا أَجْرَةٌ مِثْلُ ذَلِكَ لِجِهَةِ الْوَقْفِ وَلَهَا أَيْضًا وَضَعُ يَدِهَا إِنْ كَانَ فِي وَسْطِهَا شَجَرَتَانِ كَبِيرَتَانِ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَتْ فِي جَانِبٍ مِنَ الْأَرْضِ كَالْمُسْنَةِ وَالْجَدَاوِلِ كَمَا فِي الْحَانِيَّةِ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الْكَازَرُونِيُّ مِنَ الْإِجَارَةِ.

(سئل) فِي مُتَوَلٍّ آجَرَ حَوَانِيَتِ الْوَقْفِ مِنْ زَيْدٍ سَتَيْنِ إِجَارَةً مُضَافَةً وَالْحَالُ أَنَّ الْوَاقِفَ أَهْمَلُ بَيَانَ الْمُدَّةِ فَهَلْ تَكُونُ فَاسِدَةً؟

(الجواب): نَعَمْ عَلَى الْقَوْلِ الْمُفْتَى بِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُهْمَنْدَارِيُّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا آجَرَ الْمُتَوَلَّى بَسَاتَيْنِ الْوَقْفِ مِنْ زَيْدٍ مُدَّةً طَوِيلَةً مَعْلُومَةً مُنْتَظَرَةً غَيْرَ تَالِيَةٍ لِعَقْدِ إِجَارَةٍ لَزِيدٍ قَبْلَهَا بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَأَذَنَ الْمُتَوَلَّى لَزَيْدٍ فِي عَقْدِ الْإِجَارَةِ الْمَذْكُورَةِ بِالْغَرَسِ فِي الْبَسَاتَيْنِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَمَهْمَا يَصْرِفُهُ يَأْخُذُهُ مِنْ غَلَّةِ الْغَرَسِ وَصَدَرَ ذَلِكَ لَدَى قَاضٍ شَافِعِيٍّ أَفْتَى مُفْتِي مَذْهَبِهِ بِبُطْلَانِ الْإِجَارَةِ لِكَوْنِهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الْإِجَارَةِ وَمَا فِي ضِمْنِهَا فَاسِدًا؟

(الجواب): نَعَمْ تَكُونُ الْإِجَارَةُ الطَّوِيلَةُ الْمَذْكُورَةُ فَاسِدَةً وَكَذَا مَا فِي ضِمْنِهَا إِذَا لَوْ بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضِمْنِهِ فَالْإِجَارَةُ لَمَّا لَمْ تَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ مَا فِي ضِمْنِهَا، قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ إِذَا بَطَلَ الشَّيْءُ بَطَلَ مَا فِي ضِمْنِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِذَا بَطَلَ الْمُتَضَمَّنُ بِالْكَسْرِ بَطَلَ الْمُتَضَمَّنُ وَبَنَى عَلَيْهَا فُرُوعًا إِلَى أَنْ قَالَ وَقَالُوا كَمَا فِي الْخِرَازَةِ لَوْ آجَرَ الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ نَاطِرًا حَتَّى لَمْ تَصِحَّ وَأَذَنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الْعِمَارَةِ فَأَنْفَقَ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى أَحَدٍ وَكَانَ مُتَطَوِّعًا فَقُلْتُ؛ لِأَنَّ الْإِجَارَةَ لَمَّا لَمْ تَصِحَّ لَمْ يَصِحَّ مَا فِي ضِمْنِهَا اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا عَيَّنَ وَاقِفٌ فِي كِتَابٍ وَقْفَهُ أَنْ لَا يُوجَرَ وَقْفُهُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ وَالنَّاسُ لَا يَرْعُبُونَ فِي اسْتِجَارِهِ سَنَةً فَهَلْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يُوجَرَهُ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ؟

(أجاب): نَعَمْ وَإِنْ خَالَفَ شَرَطَ الْوَاقِفِ مِنْ فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْبَحْرِ فِي نَاطِرِ وَقْفِ آجَرَ عَقَارِ الْوَقْفِ بِالنَّقْدِ مُدَّةً مَعْلُومَةً مُسْتَقْبَلَةً بِأَجْرَةٍ مُعْجَلَةٍ وَقَبْضَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ بَدَلِ النَّقْدِ الْمَزْبُورِ أَسْبَابًا مُعَيَّنَةً فَهَلْ يَكُونُ النَّاطِرُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ وَعَلَيْهِ ضَمَانُ مَالِ الْوَقْفِ دُونَ الْمُسْتَأْجِرِ أَجَابَ نَعَمْ مِنْ فِتَاوَى أَحْمَدَ أَفَنْدِي الْمُهْمَنْدَارِيِّ نَقْلًا عَنْ ابْنِ نُجَيْمِ الْمُتَخَبَّةِ.

(سئل) فِي نَاطِرِ وَقْفِ أَهْلِيٍّ آجَرَ أَرْضَ الْوَقْفِ مِنْ زَيْدٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ قَبْضَهَا لَهُ وَلِإِسْتَحْقَاقِ الْوَقْفِ ثُمَّ مَاتَ النَّاطِرُ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ فَهَلْ لَا تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِمَوْتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ، وَأَجَابَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ سُؤَالٍ آخَرَ لَا تَنْفَسَخُ الْإِجَارَةُ بِعَزْلِ النَّاطِرِ كَمَا فِي الْمَنَحِ وَالْعَلَائِيِّ وَأَجَابَ أَيْضًا عَنْ سُؤَالٍ آخَرَ بِعَدَمِ انْفِسَاخِ عَقْدِي الْإِجَارَةِ وَالْمُسَاقَاةِ فِي ثُلْثِي مَزْرَعَةٍ وَأَشْجَارِهَا بِمَوْتِ النَّاطِرِ بَعْدَ حُكْمِ قَاضٍ شَافِعِيٍّ بِذَلِكَ وَتَنْفِيذِ الْحَنَفِيِّ لَهُ، قَالَ فِي

الإِسْعَافَ وَلَوْ دَفَعَ النَّاطِرُ الْأَرْضَ مُزَارَعَةً وَالشَّجَرَ مُسَاقَاةً ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ لَا يَبْطُلُ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُهُ لِأَهْلِ الْوَقْفِ بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ الْمَزَارِعُ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ عَقْدُهُ لِنَفْسِهِ اهـ.

(سئل) فِي قِطْعَةِ أَرْضٍ وَقِفَ اسْتَأْجَرَهَا زَيْدٌ مِنَ الْمُتَوَلَّى مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ ثُمَّ انْتَهَتْ مُدَّتُهَا وَتَصَرَّفَ بِهَا بَعْدَ ذَلِكَ مُدَّةً فَطَالَ بَهُ الْمُتَوَلَّى بِأَجْرَةِ الْمُدَّةِ الثَّانِيَةِ فَأَنْكَرَ جَرَيَانَهَا فِي الْوَقْفِ وَادَّعَى مِلْكِيَّتَهَا وَتَبَّتْ جَرَيَانُهَا فِي الْوَقْفِ فَطَلَبَ أَنْ يَسْتَأْجَرَهَا مِنَ الْمُتَوَلَّى وَخِيفَ عَلَى رَقَبَةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَا تُوجَرُ مِنْهُ؟

(الجواب): حَيْثُ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يُخَافُ مِنْهُ عَلَى رَقَبَةِ الْوَقْفِ فَلَوْ كَانَ مُسْتَأْجِرًا يَفْسُخُ الْقَاضِي الْإِجَارَةَ وَيُخْرِجُهُ مِنْ يَدِهِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْإِسْعَافِ وَالْإِمَامُ الْحَصَّافُ وَلَوْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ يُخَافُ مِنْهُ عَلَى رَقَبَةِ الْوَقْفِ يَفْسُخُ الْقَاضِي الْإِجَارَةَ وَيُخْرِجُهُ مِنْ يَدِهِ إِسْعَافًا.

(سئل) فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَرْضَ وَقْفٍ وَعَرَسَ فِيهَا ثُمَّ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ فَهَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِيقَاؤُهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ؟

(الجواب): لِلْمُسْتَأْجِرِ اسْتِيقَاؤُهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بِالْوَقْفِ وَلَوْ أَبَى الْمُؤَوِّفُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْقَلْعَ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ كَذَا فِي التَّنْوِيرِ فِيمَا يَجُوزُ مِنَ الْإِجَارَةِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ عَلَّامَةُ فَلَسْطِينَ الْحَيَّرَ الرَّمْلِيَّ.

(أقول) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَلَامٌ أَوْضَحْتُهُ فِي حَاشِيَةِ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ فَرَاجِعُهُ فَإِنَّهُ مُهِمٌّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ حَانُوتٌ قَائِمٌ فِي أَرْضٍ وَقِفَ جَارِيَةٍ فِي اخْتِكَارِهِ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ بَنَاهُ بِمَالِهِ لِنَفْسِهِ بَعْدَ الْإِذْنِ لَهُ مِنَ النَّاطِرِ بِذَلِكَ وَتَصَرَّفَ فِيهِ عِدَّةَ سِنِينَ وَفِي كُلِّ سَنَةٍ يَدْفَعُ لِحِجَةِ الْوَقْفِ الْحِكْرَ الْمُرْتَبَّ عَلَى الْأَرْضِ وَهُوَ أَجْرُ الْمِثْلِ وَالْآنَ تَوَلَّى الْوَقْفَ مُتَوَلٍّ جَدِيدٌ يُرِيدُ رَفْعَ الْحَانُوتِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي خَانَ مَعْلُومٍ جَارٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ وَفِي تَوَاجِرِ زَيْدٍ مِنْ نَاطِرِهِ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ فَرَادَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَأَنْكَرَ زَيْدٌ زِيَادَتَهُ وَادَّعَى أَنَّهَا إِضْرَارٌ وَبَرَهَنَ عَلَى دَعْوَاهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ يَقْبَلُ بُرْهَانُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ يُقْبَلُ بُرْهَانُهُ أَنَّهَا زِيَادَةٌ إِضْرَارٍ وَتَعَنَّتْ فَإِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ لَا تُقْبَلُ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَتُقْبَلُ الزِّيَادَةُ وَلَوْ شَهِدُوا وَقَتَ الْعَقْدِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَتْ إِضْرَارًا وَتَعَنَّتْ لَمْ تُقْبَلْ أَشْبَاهُ مِنَ الْإِجَارَةِ وَتَمَامُهُ فِيهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَكَنَ رَجُلٌ فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ بِإِذْنِ نَاطِرِ الْوَقْفِ عِدَّةَ سِنِينَ وَدَفَعَ لِلنَّاطِرِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مِنْ تِلْكَ السِّنِينَ أَجْرَهَا مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالْآنَ يَدَّعِي النَّاطِرُ أَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ دُونَ أَجْرِ الْمِثْلِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ وَالرَّجُلُ يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيَقُولُ إِنَّ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ أَجْرُ الْمِثْلِ فَهَلْ الْقَوْلُ لَهُ فِي ذَلِكَ بَيِّنَةٌ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى النَّاطِرِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْحَرِيَّةِ مِنَ الْإِجَارَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّ الْأَجْرَةَ أَجْرَةُ الْمِثْلِ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ وَعَلَى النَّاطِرِ الْبَيِّنَةُ اهـ.

وَفِيهَا وَصَرَّحُوا قَاطِبَةً بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُسْتَأْجِرِ بَيِّنَةٌ لِإِنْكَارِهِ الزِّيَادَةَ اهـ.

(سئل) فِي دَارٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ وَفِي تَوَاجِرِ زَيْدٍ مِنْ نَاطِرِهَا مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ بِأَجْرَةٍ كَذَلِكَ وَفِيهَا نَحْلَةٌ مُثْمِرَةٌ تَصْرَفُ زَيْدٌ بِثَمَرَتِهَا فِي الْمُدَّةِ بِدُونِ مُسَاقَاةٍ عَلَيْهَا وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَلْزَمُهُ لِلْوَقْفِ مِثْلُهَا بَعْدَ الثُّبُوتِ حَيْثُ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمِثْلُ؟

(الجواب): نَعَمْ تِمَارُ النَّخْلِ كُلُّهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ "وَالسَّلَامُ التَّمْرُ بِالتَّمْرِ مِثْلًا بِمِثْلِ" <sup>(١)</sup> عِمَادِيَّةٌ وَسَتَاتِي عِبَارَتُهَا مُفَصَّلَةٌ فِي الْغَضَبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٢٠٤٢، وأخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم: ٢٩٧٨، وأخرجه محمد بن عيسى الترمذي في جامع الترمذي حديث رقم: ١١٥٨، وأخرجه النسائي في سننه حديث رقم: ٤٥٢٠، وأخرجه ابن ماجه القزويني في سننه حديث رقم: ١٨، وأخرجه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي في سننه حديث رقم: ٢٤٩٧، وأخرجه مالك بن أنس في موطأ مالك رواية يحيى الليثي حديث رقم: ١٢٩٦، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ٢٦٦١٠، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٥١٢٥، وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين حديث رقم: ٢٢٢٠، وأخرجه أبو عوانة الإسفرائيني في مسنده حديث رقم: ٤٣٢٠، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى حديث رقم: ٥٩٦٣، وأخرجه ابن الجارود النيسابوري في المنتقى من السنن المسندة حديث رقم: ٦٤١، وأخرجه الدارقطني في سننه حديث رقم: ٢٥٢١، وأخرجه البيهقي في السنن الصغير حديث رقم: ٨٦٤، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ٩٧٧٣، وأخرجه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى حديث رقم: ١، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن =



تَعَالَى.

(سئل) فِي أَرْضٍ وَقَفَ حَامِلَةً لِغِرَاسٍ وَبِنَاءٍ جَارِيَيْنِ فِي مِلْكٍ رَجُلٍ يَدْفَعُ فِي كُلِّ سَنَةٍ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ دُونَ أُجْرَةِ مِثْلِ الْأَرْضِ الْمَزْبُورَةِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ أَجْرٌ مِثْلَهَا خَالِيَةً مِنَ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ وَإِنْ أَبَى يُؤْمَرُ بِالْقَلْعِ حَيْثُ تُسْتَأْجَرُ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَدْفَعُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمَحِيطِ وَغَيْرِهِ حَانُوتٌ وَقَفٌ وَعِمَارَتُهُ مِلْكٌ لِرَجُلٍ أَبَى صَاحِبُ الْعِمَارَةِ أَنْ يَسْتَأْجَرَ بِأَجْرِ مِثْلِهِ، يُنْظَرُ إِنْ كَانَتْ الْعِمَارَةُ كَوُ رُفِعَتْ يُسْتَأْجَرُ الْأَصْلُ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَسْتَأْجَرُ صَاحِبُ الْعِمَارَةِ كُلَّفَ رَفَعَ الْعِمَارَةَ وَتَوُجَّرُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ النُّقْصَانَ عَنْ أَجْرِ الْمِثْلِ لَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَإِنْ كَانَ لَا يُسْتَأْجَرُ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَسْتَأْجَرُهُ لَا يُكَلَّفُ وَتَرِكَ فِي يَدِهِ بِذَلِكَ الْأَجْرِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورَةً. اهـ. بَحْرٌ.

=

والآثار حديث رقم: ٢٩٢٦، وأخرجه مالك بن أنس في موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني حديث رقم: ٧٢٣، وأخرجه مالك بن أنس في موطأ مالك برواية مصعب الزهري حديث رقم: ١٢٩٨، وأخرجه الشافعي في السنن المأثورة رواية المزني حديث رقم: ٢١٣، وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده حديث رقم: ٢٣٢٦، وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده حديث رقم: ٣٠٢، وأخرجه عبد الله بن الزبير الحميدي في مسنده حديث رقم: ٧١٨، وأخرجه الشافعي في مسنده حديث رقم: ٨١٨، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ١٢٣، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار حديث رقم: ٢٢٦١، وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده حديث رقم: ٥٠، وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في المسند حديث رقم: ١١٨٧، وأخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثانية حديث رقم: ١٤١٥، وأخرجه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة حديث رقم: ٢٢١٤، وأخرجه الهيثمي في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث حديث رقم: ٤٤٣، وأخرجه سليمان بن أحمد الطبراني في مسنده حديث رقم: ٣٨٤، وأخرجه الحسن بن علي الجوهري في مسنده حديث رقم: ٥٧٢، وأخرجه أبو حنيفة في مسنده حديث رقم: ٢٦٨، وأخرجه أحمد بن علي المروزي في مسنده حديث رقم: ٨٠، وأخرجه زيد بن علي بن الحسين في مسنده حديث رقم: ٣٢٧، وأخرجه الربيع بن حبيب في مسنده حديث رقم: ٥٦٢، وأخرجه الأمير سنجر في مسند الإمام الشافعي حديث رقم: ٨٣٤، وأخرجه عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه حديث رقم: ١٤١٣٩، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم: ٣٥٨١٧.

(سئل) فِي دَارٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ مَشْرُوطَةٍ مِنْ قَبْلِ وَاقِفِهَا لِمُدْرَسٍ مَدْرَسَةِ الْوَاقِفِ وَاحْتِاجَتْ لِلتَّعْمِيرِ الصَّرُورِيِّ وَيُرِيدُ الْمُدْرَسُ إِجَارَهَا وَأَخَذَ أَجْرَهَا لِنَفْسِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَتَعْمِيرُهَا عَلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى فَإِنْ أَبَى أَوْ عَجَزَ عَمَرُ الْحَاكِمِ بِأَجْرِهَا ثُمَّ رَدَّهَا بَعْدَ الْعِمَارَةِ إِلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى رِعَايَةً لِلْحَقَّيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ كَانَ الْمَوْقُوفُ دَارًا فَعِمَارَتُهُ عَلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى وَلَوْ مُتَعَدِّدًا مِنْ مَالِهِ لَا مِنَ الْغَلَّةِ إِذِ الْغَرْمُ بِالْغَنَمِ دُرُرٌ وَلَمْ يَزِدْ فِي الْأَصَحِّ، يَغْنِي إِنَّمَا نَحْبُ الْعِمَارَةَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الصَّفَةِ الَّتِي وَقَفَهَا الْوَاقِفُ، وَلَوْ أَبَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى أَوْ عَجَزَ لِفَقْرِهِ عَمَرَ الْحَاكِمُ أَيَّ أَجْرَهَا الْحَاكِمُ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ وَعَمَرَهَا بِأَجْرِهَا كَعِمَارَةِ الْوَاقِفِ وَلَمْ يَزِدْ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بِرِضَا مَنْ لَهُ السُّكْنَى زَيْلَعِي وَلَا يُجْبَرُ الْآبِي عَلَى الْعِمَارَةِ وَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مَنْ لَهُ السُّكْنَى بِلِ الْمُتَوَلَّى أَوْ الْقَاضِي ثُمَّ رَدَّهَا بَعْدَ التَّعْمِيرِ إِلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى رِعَايَةً لِلْحَقَّيْنِ عَلَايَةً عَلَى التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ لَهُ نَاطِرٌ شَرْعِيٌّ وَبَعْضُ مُسْتَحَقِّهِ مُتَصَرِّفُونَ فِي عَقَارِهِ مِنْ إِجَارٍ وَقَبْضٍ بِلَا وَكَالَةٍ عَنْهُ وَبَعْضُهُمْ زَرَعَ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ وَاسْتَعْلَ زَرْعَهُ وَلَمْ يَدْفَعْ لِحَقِّهِ الْوَقْفِ سَيِّئًا وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا قَسْمٌ مَعْرُوفٌ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي الْوَقْفِ مِنْ قَبْضٍ وَصَرْفٍ وَغَيْرِهِمَا لِلنَّاطِرِ لَا لِلْمُسْتَحَقِّ وَالزَّرْعُ لِلزَّارِعِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ مِثْلُ الْأَرْضِ لِحَقِّهِ الْوَقْفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَحَدُ الْمُسْتَحَقِّينَ دَارَ الْوَقْفِ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ لِمُدَّةٍ سَنَةٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ إِجَارَةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ أَجَرَ الْقِيَمُ مَنْ يَسْتَحِقُّ غَلَّةَ الْوَقْفِ جَازًا؛ لِأَنَّ حَقَّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ لَا فِي رَقَبَتِهِ إِسْعَافٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى آخَرٍ أَرْضًا فِي يَدِهِ أَنَّهَا مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهِ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ فَأَنْكَرَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَالَ هِيَ مِلْكِي وَحَقِّي وَتَصَالَحَا عَلَى مَالٍ مِنْ ذَلِكَ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

(الجواب): لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّ الْمَصَالِحَ يَأْخُذُ بِدَلِّ الصُّلْحِ عَوَضًا عَنْ حَقِّهِ عَلَى زَعْمِهِ فَيَصِيرُ كَالْمَعَاوِصَةِ وَهَذَا لَا يَكُونُ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الْوَقْفَ بِعَوَضٍ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَيْهِ لَا يَمْلِكُ الْوَقْفَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ، فَهَهُنَا إِنْ كَانَ الْوَقْفُ ثَابِتًا فَلَا اسْتِبْدَالَ بِهِ لَا يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا فَهَذَا يَأْخُذُ بِدَلِّ الصُّلْحِ لَا عَنْ حَقِّ ثَابِتٍ

فَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ عَلَى حَالٍ كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى مِنَ الدَّعْوَى وَفِي صُلْحِ التَّنْوِيرِ ادَّعَى وَفَقِيَّةَ  
أَرْضٍ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ فَصَاحَهُ الْمُنْكَرُ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ جَازَ وَطَابَ لَهُ لَوْ صَادِقًا وَقِيلَ لَا أَهْ قَائِلُهُ  
صَاحِبُ الْأَجْنَاسِ؛ لِأَنَّهُ بَيَّعَ مَعْنَى وَبَيَّعَ الْوَقْفَ لَا يَصِحُّ عَلَانِيًّ فَتَأَمَّلْ.

(أقول) مُقْتَضَى مَا فِي التَّنْوِيرِ اعْتِمَادُ جَوَازِ الصُّلْحِ لَكِنْ يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا عَجَزَ مُدَّعِي  
الْوَقْفِ عَنْ اسْتِرْدَادِهِ فِيهِ الْبَحْرُ عَنِ الْخَانِيَّةِ لَوْ اسْتَوَى عَلَى الْوَقْفِ غَاصِبٌ وَعَجَزَ الْمُتَوَلَّى عَنْ  
اسْتِرْدَادِهِ وَأَرَادَ الْغَاصِبُ أَنْ يَذْفَعَ قِيمَتَهُ كَانَ لِلْمُتَوَلَّى أَخْذُ الْقِيَمَةِ أَوْ الصُّلْحُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ  
يَشْتَرِي بِالْمَأْخُوذِ مِنَ الْغَاصِبِ أَرْضًا أُخْرَى فَيَجْعَلُهَا وَقْفًا عَلَى شَرَائِطِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ صَارَ  
بِمَنْزِلَةِ الْمُسْتَهْلِكِ فَيَجُوزُ أَخْذُ الْقِيَمَةِ أَهْ وَهَذَا التَّقْيِيدُ يَحْصُلُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَذِنَ لِمُسْتَأْجِرٍ حَانُوتَهُ بِتَعْمِيرٍ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَعَمَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ بِإِذْنِهِ فِي  
الْحَانُوتِ عِمَارَةً يَرْجِعُ مُعْظَمُ مَنْفَعَتِهَا لِلْمَالِكِ الْآنَ وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَلَى الْمَالِكِ بِنَظِيرِ مَا أَنْفَقَ فِي  
التَّعْمِيرِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ وَفِي الْقُنْيَةِ قَالَ الْمَالِكُ أَوْ الْقِيَمِ لِمُسْتَأْجِرِهَا أَذِنْتُ لَكَ فِي عِمَارَتِهَا فَعَمَّرَهَا  
بِإِذْنِهِ يَرْجِعُ عَلَى الْقِيَمِ وَالْمَالِكِ هَذَا إِذَا كَانَ يَرْجِعُ مُعْظَمُ مَنْفَعَتِهِ إِلَى الْمَالِكِ أَمَّا إِذَا رَجَعَ إِلَى  
الْمُسْتَأْجِرِ وَفِيهِ ضَرَرٌ بِالْأَدَارِ كَالْبَالُوعَةِ أَوْ شَغْلُ بَعْضِهَا كَالْتَّنَوُّرِ فَلَا مَا لَمْ يَشْتَرِطِ الرَّجُوعَ ذَكَرَهُ فِي  
الْوَقْفِ أَهْ فَعَلِمَ بِهِ أَنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْقِيَمِ بِلَا شَرْطِ الرَّجُوعِ إِلَّا فِي كُلِّ شَيْءٍ يَرْجِعُ مُعْظَمُ مَنْفَعَتِهِ  
عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ هَوِيًّ عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنَ الْوَقْفِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْمَنْحِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْعَلَّةُ إِذَا آجَرَ دَارَ الْوَقْفِ بِدُونِ تَوَلِيَّةٍ أَوْ إِذْنٍ قَاضٍ فَهَلْ تَكُونُ  
إِجَارَتُهُ الْمَزْبُورَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب:) نَعَمْ وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْعَلَّةُ لَا يَمْلِكُ الْإِجَارَةَ إِلَّا بِتَوَلِيَّةٍ أَوْ إِذْنٍ قَاضٍ وَلَوْ  
الْوَقْفُ عَلَى رَجُلٍ مُعَيَّنٍ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَاوَى عِمَادِيَّةً؛ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي الْعَلَّةِ لَا الْعَيْنَ شَرَحَ التَّنْوِيرِ  
لِلْعَلَانِيَّةِ.

(سئل) فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى سُكْنَى إِمَامٍ مَسْجِدٍ اِحْتِاجَتْ لِلْعِمَارَةِ الصَّرُورِيَّةِ فَهَلْ تَكُونُ  
الْعِمَارَةُ عَلَى مَنْ لَهُ السُّكْنَى مِنْ مَالِهِ لَا مِنَ الْعَلَّةِ فَإِنْ عَجَزَ عَمَرَهَا الْحَاكِمُ بِأَجْرَتِهَا ثُمَّ رَدَّهَا إِلَى  
مَنْ لَهُ السُّكْنَى؟

(الجواب:) نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَلِلْعَلَّامَةِ الشَّرُّبْلَالِيِّ رِسَالَةً فِي ذَلِكَ سَمَّاهَا

تَحْقِيقَ الشُّؤْدُدِ بِاشْتِرَاطِ الرَّبِّعِ وَاسْتِحْقَاقِ سُكْنَى الْوَلَدِ وَقَالَ فِيهَا وَإِذَا مَاتَ الَّذِي لَهُ السُّكْنَى  
بَعْدَمَا بَنَاهَا كَانَ الْبِنَاءُ مِيرَاثًا لَوَرَثَتِهِ دُونَ أَهْلِ الْوَقْفِ وَتُؤَمَّرُ الْوَرَثَةُ بِرَفْعِهِ فَإِنْ أَرَادَ الْمُسْتَحَقُّ  
لِلسُّكْنَى أَخَذَ الْبِنَاءَ بِقِيَمَتِهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَا الْوَرَثَةِ وَاضْطِلَاحِهِمْ عَلَى شَيْءٍ فَإِنْ كَانَ  
الْمَيِّتُ عَمَرَ بِالْأَجْرِ حَيْطَانَهَا وَجَصَصَهَا وَأَدْخَلَ فِيهَا الْجُدُوعَ وَلَا يَخْلُصُ إِلَّا بِضَرِّ شَدِيدٍ عَلَى  
الْبِنَاءِ لَا يُرْفَعُ، وَلَوْ رَضِيَ بِهِ الْمُسْتَحَقُّ الْآنَ لِلسُّكْنَى لِمَا فِيهِ مِنَ الضَّرَرِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّ بَعْدَهُ،  
وَلَيْسَ كَالْمَالِكِ لِلدَّارِ وَقَدْ أُسْتُحِقَّتْ بَعْدَهُ الْعِمَارَةُ فَإِنْ لَهُ تَحْمَلُ الضَّرَرِ لِاخْتِصَاصِهِ بِهِ وَيُقَالُ  
لِلَّذِي صَارَ لَهُ السُّكْنَى الْآنَ إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِ الْوَرَثَةَ قِيَمَةَ مَرَمَتِهِمْ السَّاعَةَ فَتَكُونُ لَهُ فَإِنْ أَبِي  
أَوْجَرَتْ فَأَعْطَى الْوَرَثَةَ قِيَمَةَ مَرَمَتِهَا مِنْ أُجْرَتِهَا ثُمَّ تَرُدُّ بَعْدَ الْمُدَّةِ لِلْمُسْتَحَقِّ فَإِنْ كَانَتْ الْمَرْمَةُ  
الَّتِي رَمَاهَا الْمَيِّتُ لَيْسَتْ قَائِمَةً بِعَيْنِهَا وَلَكِنَّهَا مُسْتَهْلَكَةٌ لَا تَرَى وَلَا تَظْهَرُ مِثْلُ غَسِيلِ الْحِيطَانِ  
بِالْجَصِّ وَمِثْلُ الْإِنَارَةِ فِي الْأَرْضِ وَسَقَى النَّخْلَ لَيْسَ لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ مِنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ وَإِنْ  
كَانَ الْمَيِّتُ قَدْ أَنْفَقَ فِيهِ نَقْعَةً عَظِيمَةً؛ لِأَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِشَيْءٍ قَائِمٍ بِعَيْنِهِ يُرَى وَيَظْهَرُ كَمَنْ غَضَبَ  
ثَوْبًا وَقَصَرَهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ أُجْرَةً وَيَأْخُذُ الثَّوْبُ صَاحِبَهُ وَلَا يُعْطِيهِ شَيْئًا وَكَمَنْ أَنْارَ أَرْضَ غَيْرِهِ  
لَيْسَ عَلَى صَاحِبِهَا شَيْءٌ أَهـ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَنْ لَهُ السُّكْنَى لَا يَمْلِكُ الْإِسْتِغْلَالَ بِالِاتِّفَاقِ كَمَا نَقَلَهُ الْفَاضِلُ الْمُحَقِّقُ الشَّيْخُ حَسَنُ  
الشَّرَنْبَلَايُ فِي الرِّسَالَةِ الْمَرْبُورَةِ وَالْعَلَّامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي بَحْرِهِ وَصَاحِبُ التَّارَخَانِيَّةِ وَفَتَحِ الْقَدِيرِ  
وَأَمَّا مَنْ لَهُ الْإِسْتِغْلَالُ هَلْ يَمْلِكُ السُّكْنَى نُقْلَ فِي التَّارَخَانِيَّةِ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ  
وَرَجَّحَهُ الْفَاضِلُ الْمَرْبُورُ فِي الرِّسَالَةِ نَقْلًا عَنِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَمِنْ جُمْلَتِهَا أَوْفَافُ الْحَصَافِ أَهـ.

وَفِي التَّارَخَانِيَّةِ عَنْ مَجْنِسِ الْفَتَاوَى رَجُلٌ وَقَفَ مَنْزِلَهُ عَلَى وَلَدَيْهِ وَعَلَى أَوْلَادِهِمَا أَبَدًا مَا  
تَنَاسَلُوا فَأَرَادَا السُّكْنَى لَيْسَ لَهَا حَقُّ السُّكْنَى. أَهـ.

قَالَ الْحَمَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا أَطْلَقَ الْوَقْفَ فِي الدَّارِ كَانَتْ لِلْغَلَّةِ لَا  
لِلسُّكْنَى وَهِيَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ فَلْتَحَفَظْ وَبِالْعِيُونِ تُلَحَظْ أَهـ.

(أَقُولُ) وَهُوَ صَرِيحٌ أَيْضًا فِي أَنَّ مَنْ لَهُ الْإِسْتِغْلَالُ لَيْسَ لَهُ السُّكْنَى وَهُوَ الَّذِي فِي الْبَرَزَانِيَّةِ  
وَمَشَى عَلَيْهِ الْحَصَافُ فِي مَحَلٍّ آخَرَ وَكَذَا فِي فَتَحِ الْقَدِيرِ وَتَبِعَهُ فِي الْبَحْرِ عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ عَنْ  
الشَّرَنْبَلَايُ وَفِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ عَنِ الظَّهيريَّةِ الْمُوصَى لَهُ بِغَلَّةِ الدَّارِ إِذَا أَرَادَ سُكْنَاهَا بِنَفْسِهِ قَالَ  
أَبُو بَكْرٍ الْإِسْكَافُ لَهُ ذَلِكَ.

وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ سَعِيدٍ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَالْوَصِيَّةُ أُخْتُ الْوَقْفِ  
فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْفَتْوَى فِي الْوَقْفِ عَلَى هَذَا بَلْ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ فِيهِ اخْتِلَافُ الْمَشَايخِ أَهْوِيهِ  
أَفْتَى الْمُؤَلَّفُ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ فَقَالَ لَيْسَ لَهُ السُّكْنَى قَالَ فِي النِّظْمِ الْوَهْبَانِيُّ وَمَنْ وَقَفَتْ دَارٌ  
عَلَيْهِ فَمَا لَهُ سِوَى الْأَجْرِ وَالسُّكْنَى فَمَا تَتَقَرَّرُ أَهـ.

(سئل) فِي دَارٍ وَقَفَ تَصَرَّفَ نَظَارَهَا فِي إِجَارَهَا وَتَوَزَّعَ أَجْرَتَهَا عَلَى مُسْتَحَقِّهَا فِيمَا مَضَى  
مِنَ الزَّمَانِ بِلَا مُعَارَضٍ فَادَّعَى الْآنَ بَعْضُ مُسْتَحَقِّهَا أَنَّهَا مَشْرُوطَةٌ لِلسُّكْنَى وَلَمْ يُصَدِّقْهُ النَّاطِرُ  
عَلَى ذَلِكَ وَكَلَّفَهُ إِثْبَاتَ شَرْطِ السُّكْنَى عَلَى تَلَفُّظِ الْوَاقِفِ بِهِ فَهَلْ يُكَلِّفُ إِلَى ذَلِكَ فَإِنْ عَجَزَ  
فَلِلنَّاطِرِ إِجَارُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ دَارَهُ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ لِلسُّكْنَى وَالْإِسْتِغْلَالِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِالشَّرْطَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ ذَاتِ حُجْرٍ وَمَقَاصِيرَ شَرَطَ فِيهَا الْوَاقِفُ السُّكْنَى لِلْمَوْقُوفِ  
عَلَيْهِمْ وَفِيهِمْ امْرَأَةٌ لَهَا زَوْجٌ تُرِيدُ أَنْ تُسْكِنَ زَوْجَهَا مَعَهَا فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ.

(سئل) فِي دَارٍ صَغِيرَةٍ مَوْقُوفَةٍ عَلَى سُكْنَى ذُرِّيَّةٍ وَاقِفَهَا وَلَيْسَ فِيهَا حُجْرٌ وَمَقَاصِيرُ وَكَثُرَ  
أَوْلَادُ الْوَاقِفِ وَيُرِيدُ الذُّكُورُ أَنْ يُسْكِنُوا نِسَاءَهُمْ مَعَهُمْ وَالْإِنَاثُ أَنْ يُسْكِنَ أَزْوَاجَهُنَّ مَعَهُنَّ  
فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ الْحَالُ مَا ذَكَرَ يَكُونُ سُكْنَاهَا لِمَنْ جَعَلَ الْوَاقِفُ لَهُ ذَلِكَ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ  
نِسَاءِ الرِّجَالِ وَرِجَالِ النِّسَاءِ كَمَا فِي الْإِسْعَافِ وَالْبَحْرِ.

(سئل) فِيمَنْ جَعَلَ لَهُ الْوَاقِفُ السُّكْنَى هَلْ إِذَا آجَرَ تَكُونُ الْأُجْرَةُ لَهُ أَمْ لِلْوَقْفِ؟

(الجواب): مَنْ لَهُ السُّكْنَى لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسْكِنَ غَيْرَهُ إِلَّا بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ دُونَ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّ  
الْعَارِيَّةَ لَا تُوجِبُ حَقًّا لِلْمُسْتَعِيرِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ صَنِيفٍ ضَافَهُ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَإِنَّهَا تُوجِبُ حَقًّا  
لِلْمُسْتَأْجِرِ وَهُوَ لَمْ يَشْرُطْهُ، هَذَا مَا قَالُوا وَعَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ يَكُونُ غَاصِبًا  
بِإِجَارَتِهِ وَقَدْ نَصُّوا أَنَّ الْغَاصِبَ تَكُونُ الْأُجْرَةُ لَهُ لَكِنْ لَا تَطِيبُ لَهُ فَقَالَ بَعْضُهُمْ يَتَصَدَّقُ بِهَا  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَرُدُّهَا لِحَقِّهِ الْوَقْفِ وَهَذَا نَظِيرُ مَا إِذَا تَوَلَّى النَّاطِرُ وَلَمْ تَصِحَّ تَوَلِيَّتُهُ وَآجَرَ تَكُونُ

الْأَجْرَةُ لَهُ كَذَا فِي فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ وَالْإِسْعَافِ وَالْبَحْرِ وَفِي الْحَاوِي الزَّاهِدِيِّ سَكَنَ رَجُلٌ دَارَ الْوَقْفِ بِأَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ وَخَدَمِهِ فَأَجْرَةُ الْمِثْلِ عَلَيْهِ.

(أقول) وَأَفْتَى فِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ بِأَنَّهُ مَلَكَ الْأَجْرَةَ مِلْكًا خَبِيثًا وَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهَا عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ عَلَى أَظْهَرِ الْقَوْلَيْنِ اهـ.

(سئل) فِي مَدْرَسَةِ مَوْقُوفَةٍ سَكَنَهَا رَجُلٌ بِعِيَالِهِ وَأَشْغَلَ أَمَاكِنَهَا بِذَلِكَ مُدَّةً بِالتَّغْلِبِ بِلَا إِجَارَةَ وَلَا أَجْرَةَ وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ وَطَالَبَهُ مُتَوَلِّيُهَا بِأَجْرَةٍ مِثْلِهَا مُدَّةً سَكَنَهُ فِيهَا فَهَلْ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذُكِرَ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ إِذْ مَنَافِعُ الْغَضَبِ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ إِلَّا أَنْ تَكُونَ وَقْفًا أَوْ مَالٌ يَتِيمٌ أَوْ مُعَدَّةٌ لِلِاسْتِغْلَالِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الْجَدُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ وَالْعَمُّ الْمَرْحُومُ مُحَمَّدُ الْعِمَادِيُّ وَأَفْتَى بِذَلِكَ أَيْضًا فَيَقِيهِ النَّفْسِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ قَائِلًا نَعَمْ لِلنَّاطِرِ ذَلِكَ فَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ عَلِيُّ بْنُ غَانِمٍ الْمَقْدِسِيُّ بِذَلِكَ فِي مَسْجِدٍ تَعَدَّى عَلَيْهِ رَجُلٌ وَجَعَلَهُ بَيْتَ قَهْوَةٍ فَقَالَ يَلْزَمُهُ أَجْرَةٌ مِثْلِهِ مُدَّةً شَغَلَهُ بِهَا فَعَلَهُ وَيُعَادُ كَمَا كَانَ وَالْأَصْلُ أَنَّ مَنَافِعَ الْوَقْفِ مَضْمُونَةٌ عِنْدَنَا بِالْغَضَبِ صَيَانَةً لَهُ اهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي مَسْجِدٍ لَهُ مُتَوَلٍّ أَجَرَ قِطْعَةً مِنْهُ لِرَجُلٍ لِيَبْنِيَ فِيهِ دَارًا بِلَا ضَرُورَةَ دَاعِيَةٍ لَذَلِكَ شَرْعًا فَهَلْ يَكُونُ إِيجَارُهُ الْمَذْكُورُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَيَهْدُمُ مَا بَنَى؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ لَا ضَرُورَةَ دَاعِيَةٍ إِلَى ذَلِكَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ هُنَاكَ ضَرُورَةٌ بِأَنْ أَحْتَاجَ لِلْعِمَارَةِ الضَّرُورِيَّةِ وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يُعَمَّرُ بِهِ فَقَدْ أُخْتَلِفَ فِيهِ فَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي الْخُلَاصَةِ الْجَوَازُ وَبِهِ أَفْتَى الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ عَنِ النَّاطِفِيِّ وَحَيْثُ كَانَ النَّاطِرُ مُضْلِحًا لَا يُخْشَى الْفَسَادَ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُضْلِحِ وَالَّذِي مَالَ إِلَيْهِ الطَّرْسُوسِيُّ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ عَدَمُ الْجَوَازِ قَائِلًا بِأَنَّ الْمَسْجِدَ إِذَا قِيلَ بِأَنَّهُ تُوجَرُ مِنْهُ قِطْعَةٌ لِلْعِمَارَةِ يُؤَدِّي إِلَى تَغْيِيرِ عَيْنِ الْمَوْقُوفِ بِاعْتِبَارِ تَغْيِيرِ الْأَحْوَالِ إِلَى أَقْبَحِ مِنَ الْأَوَّلِ فَإِنْ كَانَ مَسْجِدًا تُقَامُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَإِذَا أُوجِرَ يَبْقَى بِعَرَضَةٍ أَنْ يَصِيرَ إِصْطِبَالًا أَوْ لِسُكْنَى النَّاسِ فَكَانَ التَّغْيِيرُ إِلَى حَالَةٍ أَزْرَى مِنَ الْحَالَةِ الْأُولَى فَالْتَّصَرُّفُ فِي الْأَوْقَافِ بِاعْتِبَارِ الْأَعْظَمِ لَهَا لَا بِاعْتِبَارِ الْأَدْنَى اهـ فَحَيْثُ لَا ضَرُورَةَ فَلَا إِيجَارُ الْمَذْكُورُ بَاطِلٌ فِيهِدُمُ مَا بَنَى.

(سئل) فِي مَدْرَسَةٍ خَرِبَ بَعْضُهَا وَلَيْسَ فِي وَفْقِهَا مَالٌ حَاصِلٌ يُعَمَّرُ مِنْهُ مَا خَرِبَ مِنْهَا وَلَهَا عَقَارَاتٌ مَعْلُومَةٌ مَوْقُوفَةٌ عَلَيْهَا وَيُرِيدُ مُتَوَلِّيٌّ وَفْقَهَا إِيجَارَ بَعْضِ الْعَقَارَاتِ مُدَّةً مَعْلُومَةً

مُسْتَقْبَلَةً بِأَجْرَةٍ مُعَجَّلَةٍ يَضُرُّهَا فِي تَعْمِيرِهَا الصَّرُورِيُّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَضَعَ جُذُوعَ بَيْتِهِ عَلَى حَائِطِ مَسْجِدٍ تَعَدَّى وَطَلَبَ مُتَوَلِّيَ الْمَسْجِدِ رَفْعَهَا  
وَفِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْوَقْفِ وَلَا يَضُرُّ بِالْحَائِطِ فَهَلْ لِلْمُتَوَلِّيِّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْبَحْرِ مِنَ الْوَقْفِ مِنْ فَضْلِ الْمَسْجِدِ وَلَا يُوضَعُ الْجَذْعُ عَلَى جِدَارِ  
الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَوْقَافِهِ اهْتُمَّ قَالَ فَمَنْ بَنَى بَيْتًا عَلَى جِدَارِ الْمَسْجِدِ وَجَبَ هَدْمُهُ وَلَا يَحْجُوزُ  
أَخْذُ الْأَجْرَةِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٍ غِرَاسٌ جَارٍ فِي مِلْكِهِ قَائِمٌ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي أَرْضٍ بُسْتَانٍ وَقَفَ  
فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو ثُمَّ قَلَعَهُ عَمْرٍو وَغَرَسَ مَكَانَهُ غِرَاسًا لِنَفْسِهِ بِلَا إِذْنِ نَاطِرِ الْوَقْفِ وَلَا وَجْهِ  
شَرْعِيٍّ فَمَا حُكْمُ غَرَسِهِ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ غَرَسُ عَمْرٍو الْمَذْكُورِ لِنَفْسِهِ بِلَا إِذْنِ النَّاطِرِ فَلِلنَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ  
تَكْلِيفُهُ قَلْعُهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ فَإِنْ أَضُرَّ يَتِمَلْكُهُ النَّاطِرُ بِأَقْلِّ الْقِيَمَتَيْنِ لِلْوَقْفِ مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ بِمَالِ  
الْوَقْفِ وَقِيلَ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى خُلَاصِهِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهَا.

(أقول) هَذَا فِي غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ لِمَا فِي الْقَنْيَةِ يَحْجُوزُ لِلْمُسْتَأْجِرَيْنِ غَرَسُ الْأَشْجَارِ وَالْكُرُومِ فِي  
الْأَرَاضِي الْمَوْقُوفَةِ إِذَا لَمْ يَضُرَّ بِالْأَرْضِ بِدُونِ صَرِيحِ الْإِذْنِ مِنَ الْمُتَوَلِّيِّ دُونَ حَفْرِ الْحِيَاضِ وَإِنَّمَا  
يَحِلُّ لِلْمُتَوَلِّيِّ الْإِذْنُ فِيمَا يَزِيدُ الْوَقْفَ بِهِ خَيْرًا قَالَ صَاحِبُ الْقَنْيَةِ.

قُلْتُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ حَقٌّ قَرَارِ الْعِمَارَةِ فِيهَا أَمَّا إِذَا كَانَ فَلَا يَحْرُمُ الْحَفْرُ وَالْغَرَسُ  
لِوُجُودِ الْإِذْنِ فِي مِثْلِهَا اهـ كَذَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ وَاخْتَصَرَ الْعِبَارَةَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ، بَقِيَ الْكَلَامُ فِيمَا  
جَرَى بِهِ عَرَفُ أَهْلِ دِيَارِنَا مِنْ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْرِسَ يَسْتَأْذِنُ مِنَ نَاطِرِ الْوَقْفِ حَتَّى أَتَاهُ  
لَوْ غَرَسَ بِلَا إِذْنِهِ يُنَازِعُهُ وَيُخَاصِمُهُ فِي ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا فِي عَقْدِ التَّوَاجِرِ وَيَنْبَغِي أَنْ  
يُقَالَ إِنَّ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ النَّهْيِ الصَّرِيحِ عَنِ الْغَرَسِ بِلَا إِذْنِهِ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا  
مَعَ أَنَّهُمْ شَرَطُوا لِصِحَّةِ إِجَارَةِ الْأَرْضِ بَيَانَ مَا يُزْرَعُ فِيهَا أَوْ يُغْرِسُ أَوْ تَعْمِيمَ الْإِذْنِ بِأَنْ يَزْرَعَ  
أَوْ يَغْرِسَ مَا شَاءَ وَإِلَّا فَلَا تَصِحُّ الْإِجَارَةُ فَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي أَرْضٍ وَقَفَ حَامِلَةً لِعِرَاسٍ جَارٍ فِي مِلْكِ زَيْدٍ وَفِي مَسَدٍّ مُسْكَنَةٍ وَتَوَاجِرِهِ  
بِالتَّعَاطِي مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً وَفِي كُلِّ سَنَةٍ يَدْفَعُ مَا عَلَيْهَا لِحَقِّهِ الْوَقْفِ فَعَرَسَ فِيهَا

أَشْجَارًا بِإِلَهِ لِنَفْسِهِ بِلَا إِذْنِ الْمُتَوَلَّى فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَكُونُ الْغِرَاسُ لِلْغَارِسِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

وَفِي فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ سُئِلَ فِي أَرْضِي قَرْيَةٍ عَلَيْهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَالٌ مَقْطُوعٌ يَدْفَعُهُ أَهْلُهَا لِلْمُتَكَلِّمِ عَلَى الْقَرْيَةِ عَلَى طَرِيقِ الْحَرَّاجِ الْمُوظَّفِ مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى مِائَةِ سَنَةٍ وَيَتَصَرَّفُ أَهْلُهَا فِي أَرْضِي الْقَرْيَةِ السَّلِيخَةِ وَغَيْرِهَا بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ فَاشْتَرَى رَجُلٌ عِدَّةَ قِطْعٍ مِنَ الْأَرْضِ وَبَنَى بَعْضَهَا تَكِيَّةً وَوَقَفَ الْأَرْضِ الْأُخْرَى عَلَى التَّكِيَّةِ وَيَدْفَعُ نَظَارُ الْوَقْفِ فِي كُلِّ سَنَةٍ لِمَنْ فَوَّضَتْ إِلَيْهِ الْقَرْيَةُ الْحَرَّاجَ الْمُوظَّفَ كَمَا كَانَ قَبْلَ شَرَايِهِ لَهَا، وَتَصَرَّفَ النَّظَارُ بِذَلِكَ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً وَالْآنَ يُرِيدُ مَنْ فَوَّضَتْ إِلَيْهِ الْقَرْيَةُ مُطَالَبَةَ زُرَّاعِ الْأَرْضِ الْجَارِيَةِ فِي الْوَقْفِ بِالْقِسْمِ لِجَهَّتِهِ زَاعِمًا أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ فَهَلْ الْوَقْفُ الْمَرْبُورُ صَحِيحٌ وَلَيْسَ لِمَنْ فَوَّضَتْ إِلَيْهِ الْقَرْيَةُ مُطَالَبَةَ الزُّرَّاعِ بِالْقِسْمِ وَإِنَّمَا لَهُ الْمَبْلَغُ الْمَعْيُنُ عَلَى الْأَرْضِ الْمَرْبُورَةِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَفِي كِتَابِ الشُّعْنَةِ مِنَ الْفِتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ وَأَمَّا الْأَرْضِ الَّتِي حَارَازَهَا السُّلْطَانُ لَبِنَتْ الْمَالِ وَيَدْفَعُهَا لِلنَّاسِ مُزَارَعَةً لَا تَبَاعُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا فَإِذَا ادَّعَى وَاصِعُ الْيَدِ الَّتِي تَلَقَّاهَا شِرَاءً أَوْ إِرْثًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِنْ أَسْبَابِ الْمَلِكِ أَنَّهَا مِلْكُهُ وَأَنَّهُ يُؤَدِّي خَرَاجَهَا فَالْقَوْلُ لَهُ وَعَلَى مَنْ يُخَاصِمُهُ فِي الْمَلِكِ الْبُرْهَانُ إِنْ صَحَّتْ دَعْوَاهُ عَلَيْهِ شَرْعًا وَاسْتَوْفِيَتْ شُرُوطُ الدَّعْوَى، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِكثَرَةِ وَقُوعِهِ فِي بِلَادِنَا حِرْصًا عَلَى نَفْعِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَإِفَادَةِ هَذَا الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ الَّذِي يُحْتَاجُ إِلَيْهِ كُلُّ حِينٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهـ.

وَهَذَا يَقَعُ فِي بِلَادِنَا كَثِيرًا أَيْضًا وَيَغْلُطُ فِيهِ كَثِيرٌ فَجَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا عَلَى هَذَا التَّنْبِيهِ قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَأَيْتُ سُؤَالَ مُتَعَلِّقًا بِالْفَلَاحِينَ وَالْفَضْلِ وَالْحَرَّاجِ وَأُجْرَةِ السَّكَنِ وَأُجْرَةِ الْمَثَلِ فِي الْكَرَمِ وَغَيْرِهِ يُؤَيِّدُ مَا أَفْتَيْنَا فِي دَعْوَى مَنْ خُصُوصَ بُسْتَانِ الْجُعْبَرِيِّ وَحُورِ تَعْلَا الْجَارِي ذَلِكَ فِي وَقْفِ الْجَامِعِ الْأُمَوِيِّ مَا قَوْلُ السَّادَةِ الْعُلَمَاءِ فِي قَرْيَةِ مَوْقُوفَةٍ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْ جَدِّهِمْ فَمِمَّا قَالَهُ الْوَاقِفُ فِي كِتَابِ وَقْفِهِ إِنَّهُ وَقَفَ وَحَبَسَ جَمِيعَ الْقَرْيَةِ الْفُلَانِيَّةِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى أَرْضِي كَذَا وَكَذَا وَدِمْنَةِ عَامِرَةٍ بِرَسْمِ سُكْنَى فَلَاحِيهَا وَيُحِيطُ بِهَا وَيَجْمَعُهَا كُلُّهَا حُدُودَ أَرْبَعٍ وَذَكَرَهَا، ثُمَّ إِنَّ الْفَلَاحِينَ سُكَّانَ الْقَرْيَةِ عَرَسُوا أَشْجَارًا وَكُزُّومًا وَعَمَرُوا بُيُوتًا بِلَا إِذْنٍ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ وَهَلِ الدِّمْنَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْوَقْفِ مَعَ جَمِيعِ مَا حَوَتْهُ الْحُدُودُ الْأَرْبَعَةُ مِنْ جَبَلٍ وَسَهْلٍ وَوَعْرِ وَهَلْ يُلْزَمُ



الْفَلَاحِينَ أَجْرُهُ السُّكْنَى وَهَلْ لَهُمْ أَنْ يُعَمَّرُوا قَدْرًا زَائِدًا عَلَى سَكْنِهِمْ وَيَلْزَمُهُمْ أَجْرُهُ أَوْ يَكُونُ قَوْلُ الْوَقْفِ دِمْنَةً بِرَسْمِ سَكْنَى فَلَا حِيَهَا إِذْنَا لَهُمْ فِي السَّكَنِ بِلَا أَجْرَةٍ وَإِذَا كَانُوا يَدْفَعُونَ كُلَّ سَنَةٍ قَدْرًا يَسِيرًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُ خَرَجٌ عَنِ الْكُرُومِ وَالْأَشْجَارِ فَهَلْ يَكُونُ قَبْضُ الْمُسْتَحِقِّينَ لِذَلِكَ رِضًا مِنْهُمْ عَنْ أَجْرَةِ الْأَرْضِ الْحَامِلَةِ لِهَذَا الْغَرَسِ أَمْ هُمْ مُطَالِبَتُهُمْ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ عَنِ الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ وَمُحَاسَبَتُهُمْ بِمَا قَبَضُوا؟

(الجواب): لَيْسَ لِلْفَلَاحِينَ بِالْقَرْيَةِ الْمَذْكُورَةِ أَنْ يَغْرِسُوا أَوْ يَبْنُوا فِيهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ شَرْعِيٍّ فَإِنْ فَعَلُوا فَتَمَنَّى لَهُ وَلِأَيَّةِ الْإِذْنِ شَرْعًا مُخَيَّرَ إِنْ شَاءَ أَنْفَى مَا فَعَلُوا بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ أَصْلَحَ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَإِنْ شَاءَ فَلَعَهُ مَجَانًا وَمَا كَانَ دَاخِلًا فِي حُدُودِ الْقَرْيَةِ الْمَذْكُورَةِ حَتَّى الدِّمْنَةُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْوَقْفِ وَجَارٍ عَلَيْهِ حُكْمُهُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ سُكْنَاهُ وَلَا إِحْدَاثُ عِمَارَةٍ بِهِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ قَوْلَ الْوَقْفِ فِي الدِّمْنَةِ الْمَذْكُورَةِ إِنَّمَا بِرَسْمِ سَكْنَى فَلَا حِيَهَا إِنَّمَا هُوَ وَصَفٌ لَهَا لَا شَرْطٌ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَعَلَيْهِمْ أَجْرَةُ السُّكْنَى لِحِجَّةِ الْوَقْفِ وَأَجْرَةُ مِثْلِ مَا أَشْغَلُوهُ بِالْعِمَارَةِ بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ وَلَا تَنْقُطُ الْأَجْرَةُ عَنْهُمْ بِمَا يَدْفَعُونَهُ بِمَا يُسْمُونَهُ خَرَجًا بَلْ عَلَيْهِمْ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَلَا يَمْنَعُ مِنْ مُطَالِبَتِهِمْ بِهِ قَبْضُ الْقَدْرِ الْمُسَمَّى بِالْخَرَجِ بَلْ يُقَامُ هَذَا عَلَيْهِمْ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَيُسْتَوْفَى الْمَاضِي مِنْهَا كَتَبَهُ عُمَرُ بْنُ الصَّبْرِ فِي الشَّافِعِيِّ ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَلَّفُ جَوَابًا نَحْوَهُ وَفِي آخِرِهِ كَتَبَهُ أَبُو الْفَضْلِ الشَّافِعِيُّ الْإِمَامُ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ أَيْضًا وَفِيهِ وَأَمَّا الدِّمْنَةُ فَإِنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْوَقْفِ وَلَيْسَ قَوْلُهُ بِرَسْمِ سَكْنَى فَلَا حِيَهَا إِذْنَا لَهُمْ وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يُعَمَّرَ عَلَى قَدْرِ سَكْنِهِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَفِي آخِرِهِ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ حَمْرَةَ الْحُسَيْنِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَهُ أَيْضًا وَفِيهِ وَالدِّمْنَةُ دَاخِلَةٌ فِي الْوَقْفِ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُعَمَّرَ قَدْرًا زَائِدًا عَلَى مَسْكَنِهِ وَفِي آخِرِهِ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ النَّاسِخِ الْمَالِكِيُّ.

ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ الْأَوَّلِ وَفِيهِ وَالْوَقْفُ شَامِلٌ لِكُلِّ مَا ثَبَتَ فِيهِ الْمِلْكُ لِلْوَقْفِ قَبْلَ وَقْفِهِ بِمَا هُوَ دَاخِلٌ فِي الْحُدُودِ فَيَسْتَحِقُّهُ الْمُوقِفُ عَلَيْهِمْ كَتَبَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي شَرِيفٍ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ جَوَابًا آخَرَ: لِلنَّظَرِ عَلَى ذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ مُطَالِبَتُهُمْ بِأَجْرَةِ مِثْلِ الْأَرْضِ وَمَنْعُهُمْ مِنْ أَنْ يَغْرِسُوا شَيْئًا فِيهَا إِلَّا بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ وَلَهُ أَنْ يَقْلَعَ مَا غُرِسَ بِغَيْرِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ مَجَانًا وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْمِيَ الْغَارِسَ وَلَا يُعِينَهُ عَلَى مَا يُخَالِفُ الشَّرْعَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَتَبَهُ زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ الشَّافِعِيُّ جَوَابِي كَمَا أَفَادَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَاضِعُ خَطِّهِ أَغْلَاهُ، قَالَ ذَلِكَ وَكَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الطَّرَابُلُسِيُّ الْحَنْفِيُّ ثُمَّ ذَكَرَ أَجُوبَةً أُخَرَ قَرِيبَةً مِنْ ذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَهُنَدِ غِرَاسٌ قَائِمٌ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي أَرْضٍ وَقَفٍ مُحْتَكَرَةٍ وَهِيَ وَاضِعَةٌ يَدَهَا عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْإِزْثِ مِنْ أَقَارِبِهَا الْمُتَصَرِّفِينَ قَبْلَهَا مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً وَيَدْفَعُونَ الْحَكْرَ الْمُرْتَبَّ عَلَى الْأَرْضِ لِحَقِّهِ الْوَقْفِ بِلاَ مُعَارَضٍ ثُمَّ بَاعَتْ حِصَّةً مِنَ الْغِرَاسِ مِنْ زَيْدٍ وَتَزِيدُ بَيْعَ الْبَاقِي وَيُعَارِضُهَا نَاطِرُ الْوَقْفِ فِي ذَلِكَ يُرِيدُ أَخْذَ شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَبِيعِ وَيَزْعُمُ أَنَّ الْبَيْعَ يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى إِذْنِهِ وَيُكَلِّفُهَا إِلَى إِظْهَارِ كِتَابِ احْتِرَامِ يَشْهَدُ لَهَا وَلَيْنَ قَبْلَهَا بِالْمِلْكِيَّةِ فَهَلِ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ وَلَا يَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى إِذْنِهِ وَلَيْسَ لَهُ تَكْلِيفُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي قَرْيَةٍ جَارِيَةٍ فِي أَوْقَافٍ بَرٍّ مُتَعَدِّدَةٍ وَلَهَا زُرَاعٌ يَزْرَعُونَهَا وَيَدْفَعُونَ أَجْرَ مِثْلِهَا لِحَقِّهِ الْأَوْقَافِ فِي كُلِّ سَنَةٍ بِمُوجِبِ مُسْتَنْدَاتٍ شَرْعِيَّةٍ وَالْآنَ يَمْتَنِعُونَ مِنْ دَفْعِ ذَلِكَ مُتَمَسِّكِينَ بِحُجَّةٍ بِأَيْدِيهِمْ مُتَضَمِّنَةٌ أَنَّهُمْ تَرَفَعُوا لَدَى قَاضٍ شَرْعِيٍّ مَعَ أَحَدِ الْمُتَوَلِّينَ عَلَى الْأَوْقَافِ وَذَكَرُوا أَنَّهُمْ يَدْفَعُونَ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي الْقَدِيمِ وَأَنَّ الْقَاضِيَّ الْمُرْتَفَعَ إِلَيْهِ عَرَفَ أَنَّ الْقَدِيمَ يُتْرَكُ عَلَى قَدَمِهِ وَالْحَالُ أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ الْوَقَائِعِ وَأَنَّ الْمُبْلَغَ الَّذِي ذَكَرُوهُ دُونَ أَجْرِ الْمِثْلِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ فَهَلْ يَكُونُ التَّعْرِيفُ الْمَذْكُورُ غَيْرَ مُعْتَبَرٍ، وَالْمُعْتَبَرُ فِي أَرْضِي الْوَقْفِ أَخْذُ الْأَنْفَعِ لِلْوَقْفِ مِنْ أَجْرِ الْمِثْلِ أَوْ الْقِسْمِ الْمُتَعَارَفِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ يَبِيدُ زَيْدٌ أَرْضَ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ مَسْجِدٍ يَزْرَعُهَا حِنْطَةً وَيَدْفَعُ عَنْهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ زَلْطَةً وَاحِدَةً لِحَقِّهِ الْوَقْفِ هِيَ دُونَ أُجْرَةِ مِثْلِهَا بِغَبْنٍ فَاحِشٍ بِدُونِ إِجَارَةٍ مِنْ حَقِّهِ الْوَقْفِ وَيُرِيدُ الْمُتَوَلَّى الْآنَ أَخْذَ قِسْمِ الزَّرْعِ مِنَ الْخُمُسِ حَسْبِهَا يُؤْخَذُ مِنَ الْأَرْضِ الْمَجَاوِرَةِ لَهَا وَهُوَ أَنْفَعُ لِلْوَقْفِ فَهَلْ يَسُوعُ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ أَمَّا فِي الْوَقْفِ فَإِنَّ فِيهِ تَحِبُّ الْحِصَّةُ أَوْ الْأُجْرَةُ بِأَيِّ وَجْهِ زَرَعَهَا أَوْ سَكَنَهَا أَعِدَّتْ لِلزَّرَاعَةِ أَوْ لَا وَعَلَى ذَلِكَ اسْتَقَرَّ فَتَوَى عَامَّةُ الْمُتَأَخِّرِينَ فُصُولَيْنِ مِنْ ٣٢.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَبَضَ نَاطِرُ الْوَقْفِ أُجْرَةَ عَقَارِ الْوَقْفِ مُعَجَّلَةً عَنْ سَنَةٍ كَذَا وَاقْتَسَمَهَا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ انْتِهَاءِ الْأَجَلِ فَهَلْ يَجُوزُ وَلَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا تُنْقَضُ اسْتِحْسَانًا وَفِي الظَّاهِرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكُتُبِ فَإِنْ عَجَلَتْ الْأُجْرَةُ وَاقْتَسَمَهَا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمُ الْقِيَاسُ أَنَّ تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ وَيَكُونُ لِلَّذِي

مَاتَ حِصَّةً مِنَ الْأُجْرَةِ بِقَدْرِ مَا عَاشَ وَلَكِنَّا نَسْتَحْسِنُ وَلَا نَنْقُضُ الْقِسْمَةَ وَكَذَا عَلَى هَذَا لَوْ شَرَطَ تَعَجِيلَ الْأُجْرَةِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي خِزَانَةِ الْمُفْتَيْنِ يَبْرِي عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنَ الْوَقْفِ وَلَوْ مَاتَ بَعْضُ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِمْ قَبْلَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ يَكُونُ مَا وَجَبَ مِنَ الْعَلَّةِ إِلَى أَنْ مَاتَ لِوَرَثَتِهِ وَمَا يَحِبُّ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ لِجِهَاتِ الْوَقْفِ، وَهَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ مُعَجَّلَةً وَلَمْ تُقَسَّمْ بَيْنَهُمْ وَبَعْدَ الْقِسْمَةِ كَذَلِكَ فِي الْقِيَّاسِ وَقَالَ هِلَالٌ غَيْرَ أَنِّي أَسْتَحْسِنُ إِذَا قُسِّمَ الْمُعَجَّلُ بَيْنَ قَوْمٍ ثُمَّ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ أَنِّي لَا أَرُدُّ الْقِسْمَةَ وَأُجِيزُ ذَلِكَ إِسْعَافًا مِنْ بَابِ إِجَارَةِ الْوَقْفِ وَفِي الْبَزَازِيَّةِ مِنَ الْوَصِيَّةِ عَنْ مُحَمَّدٍ أَقْوَامٌ أَمَرُوا أَنْ يَكْتُبُوا مَسَاكِينَ مَسْجِدِهِمْ فَكَتَبُوا وَرَفَعُوا أَسَامِيَهُمْ إِلَيْهِمْ وَأَخْرَجُوا الدَّرَاهِمَ عَلَى عَدَدِهِمْ فَمَاتَ وَاحِدٌ مِنَ الْمَسَاكِينِ قَالَ يُعْطَى وَارِثُهُ إِنْ مَاتَ بَعْدَ رَفْعِ اسْمِهِ. اهـ.

(أقول) وَمِنْهُ يُعْلَمُ حُكْمُ الْأَمَانَاتِ الْوَاصِلَةِ لِأَهْلِي مَكَّةَ الْمُشْرِفَةِ وَالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاةِ وَالْمَبَرَّةِ ثُمَّ يَمُوتُ الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ وَقَدْ أَقْبَتِ بِدَفْعِ ذَلِكَ لِوَرَثَتِهِ بِقِيْدِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. يَبْرِي عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْمُؤَوَّفُ عَلَيْهِ أَنْ زَيْدًا وَعَمْرًا يَسْتَحِقُّانِ رِيعَ الْوَقْفِ دُونَهُ وَصَدَقَاهُ عَلَى ذَلِكَ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ فَهَلْ يَكُونُ الْإِقْرَارُ الْمَرْبُورُ صَحِيحًا فِي حَقِّ الْمُقَرِّ؟ (الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَصَادَقَ مُسْتَحِقُّو وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مَعَ جَمَاعَةٍ أَجَانِبٍ غَيْرِ مُسْتَحِقِّينَ فِي الْوَقْفِ بِأَنَّهُمْ يَسْتَحِقُّونَ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ الْحِصَّةَ وَقَدَرُهَا سُبْعَانِ وَثُلُثُ سُبْعٍ مِنْ سَبْعَةِ أَسْبَاعٍ وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكٌّ وَمَضَّتْ مُدَّةٌ ثُمَّ مَاتَ اثْنَانِ مِنَ الْجَمَاعَةِ عَنْ أَوْلَادٍ وَمَاتَ الْبَاقُونَ عَنْ غَيْرٍ وَلَكِنْ وَيَزْعُمُ أَوْلَادُ الْمَيِّتَيْنِ أَنَّ حِصَّةَ آبَائِهِمْ مَعَ حِصَّةِ الْبَاقِينَ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ تَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ فَهَلْ لَا تَنْتَقِلُ إِلَيْهِمْ بِالمُصَادَقَةِ الْمَذْكُورَةِ؟ (الجواب): نَعَمْ.

قلت فَإِنْ كَانَ الْوَأَقِفُ جَعَلَ أَرْضَهُ هَذِهِ صَدَقَةً مَوْقُوفَةً عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ قَالَ الْوَقْفُ جَائِزٌ فَإِذَا أَقَرَّ زَيْدٌ هَذَا الرَّجُلِ هَذَا الْإِقْرَارُ قَالَ يُشَارِكُ الرَّجُلُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ مَا كَانَ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ زَيْدٌ كَانَتْ لِلْمَسَاكِينِ وَلَمْ يُصَدَّقْ زَيْدٌ عَلَيْهِمْ قلت فَإِنْ مَاتَ الْمُقَرُّ لَهُ وَزَيْدٌ فِي الْحَيَاةِ قَالَ يَكُونُ النِّصْفُ مِنَ الْعَلَّةِ الَّتِي أَقَرَّ بِهِ زَيْدٌ لِلْمَسَاكِينِ وَالنِّصْفُ لِزَيْدٍ خَصَّافٌ مِنْ بَابِ

الرَّجُلِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ يُقَرُّ بِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ وَعَلَى رَجُلٍ آخَرَ.

(سئل) فيما إذا تصادق ناظر وقف مع جماعة من مستحقيه على أن ريع الوقف مشترك بينهم وبين زيد الغائب وآخرين من ذرية الواقف لكل واحد حصّة معينة وصدق الغائب على ذلك وحصّة زيد كانت دون ما ذكر ثم مات زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حقّه؟

(الجواب): نعم ونقلها ما في الخصاف المتقدم وبمثله أفتى الحيز الرمي نقلًا عن الناصحي التتارخاني ومثله في الأشباه من الوقف؛ لأن الإقرار حجة قاصرة اهـ.

وفي الأشباه أقر الموقوف عليه بأن فلانًا يستحق معه كذا أو أنه يستحق الربع دونه وصدقه فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخلافه حملًا على أن الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقر به المقر ذكره الخصاف في باب مستقل وأطال في تقريره اهـ.

(أقول) وفي آخر الإقرار من التنوير والدر المختار (أقر المشروط له الريع) أو بعضه (أنه) أي ريع الوقف (يستحقه فلان دونه صح) وسقط حقه ولو كتاب الوقف بخلافه.

(ولو جعله لغيره) أو أسقطه لا لأحد لم يصح وكذا المشروط له النظر على هذا كما مر في الوقف وذكره في الأشباه ثمة وهنا وفي الساقط لا يعود فراجع اهـ وعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وإن خالف كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة فلو أقر المشروط له الريع أو النظر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لا وسيجيء آخر الإقرار اهـ.

(وأقول) أيضًا حاصل ما فهم من عبارة الخصاف المتقدمة أن المصادقة صحيحة ما دام المصدق والمصدق له حيّين فلو مات المصدق تبطل المصادقة وتنقل الحصّة المصدق عليها إلى من بعده بمن شرطه الواقف؛ لأن إقراره حجة قاصرة على نفسه ولو مات المصدق له لا تبطل المصادقة بمعنى أنه لا ترجع الحصّة المصدق عليها إلى المصدق لإقراره بأنها ليست له فترجع إلى المساكين لعدم من يستحقها ثم إن الخصاف قرأ المساكين موقوفًا عليهم بعد زيد المصدق كما مر في كلامه، ومثله يقال فيما لو وقف على زيد ثم على ذريته ثم من بعدهم على

الْمَسَاكِينِ فَإِذَا تَصَادَقَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو عَلَى أَنَّ غَلَّةَ الْوَقْفِ بَيْنَهُمَا ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ بَطَلَتِ الْمَصَادَقَةُ وَرَجَعَتِ الْغَلَّةُ كُلُّهَا إِلَى ذُرِّيَّتِهِ وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ عَمْرًا الْمَصَادَقُ لَهُ رَجَعَتْ حِصَّتُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ لَا إِلَى زَيْدٍ لِمَا قُلْنَا وَلَا إِلَى ذُرِّيَّتِهِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُمْ بَعْدَ مَوْتِهِ لِلترتيبِ بِشَمِّ فَصَارَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي حُكْمِ مَسْأَلَةِ مُنْقَطِعِ الْوَسْطِ.

وَصُورَتُهَا كَمَا فِي الْإِسْعَافِ وَغَيْرِهِ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدَيْهِ هَذَيْنِ ثُمَّ عَلَى أَوْلَادِهِمَا أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا قَمَاتِ أَحَدُهُمَا عَنْ ابْنِ يُصْرَفٍ نِصْفُ الْغَلَّةِ إِلَى الْوَلَدِ الْبَاقِي مِنْهُمَا وَالنِّصْفُ الْآخَرُ إِلَى الْفُقَرَاءِ فَإِذَا مَاتَ الْوَلَدُ الْآخَرُ يُصْرَفُ جَمِيعُ الْغَلَّةِ إِلَى أَوْلَادِهِمَا؛ لِأَنَّ مُرَاعَاةَ شَرْطِهِ لَزِمَةٌ وَهُوَ إِنَّمَا جُعِلَ لِأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ بَعْدَ انْفِرَاضِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا يُصْرَفُ نِصْفُ الْغَلَّةِ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَهْدَنَ إِذَا كَانَ أَوْلَادُ زَيْدٍ فُقَرَاءَ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ لِفَقْرِهِمْ عَلَى مَا مَرَّ بَيَانُهُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ بَقِيَ أَنَّ مَا قَدَّمَاهُ عَنِ التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ مِنْ أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالنَّظَرِ كَالْإِفْرَارِ بِالرَّبْعِ يَفْتَضِي أَنَّ الْمَشْرُوطَ لَهُ النَّظَرُ لَوْ تَصَادَقَ مَعَ آخَرَ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ نِصْفَ وَظِيفَةِ النَّظَرِ مَثَلًا يُؤَاخِذُ بِإِفْرَارِهِ مَا دَامَا حَيَيْنِ فَلَوْ مَاتَ الْمَصَادِقُ فَالْحُكْمُ ظَاهِرٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَصَادِقَةَ تَبْطُلُ وَتَثْبُتُ وَظِيفَةُ النَّظَرِ كُلُّهَا لِمَنْ بَعْدَهُ بِمَنْ شَرْطُهَا لَهُ الْوَاقِفُ وَأَمَّا لَوْ مَاتَ الْمَصَادِقُ لَهُ فَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَقَعُ فِي زَمَانِنَا كَثِيرًا وَقَدْ سَبَلْنَا عَنْهَا مَرَارًا وَلَمْ نَرِ فِيهَا نَقْلًا صَرِيحًا وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ بَطْلَانُ الْمَصَادِقَةِ أَيْضًا كَمَا لَوْ مَاتَ الْمَصَادِقُ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ هُنَا بِانْتِقَالِ حِصَّةِ النَّظَرِ إِلَى الْمَسَاكِينِ إِذْ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي وَظِيفَةِ النَّظَرِ فَيَتَعَيَّنُ الْقَوْلُ بِبَطْلَانِ الْمَصَادِقَةِ وَلَكِنْ لَا تَعُودُ الْحِصَّةُ إِلَى الْمَصَادِقِ مُوَاحِدَةً لَهُ بِإِفْرَارِهِ.

وَأِنَّمَا يُوجِبُهَا الْقَاضِي لِمَنْ أَرَادَ مِنْ مُسْتَحَقِّهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّا صَحَّحْنَا الْإِفْرَارَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَاقِفَ رَجَعَ عَمَّا شَرْطَهُ وَشَرْطَ مَا أَقْرَبَ بِهِ الْمُقَرَّرُ كَمَا مَرَّ عَنِ الْأَشْبَاهِ وَحَيْثُ يُصِيرُ كَأَنَّ الْوَاقِفَ شَرْطَ النَّظَرِ هُمَا وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ النَّاطِرِينَ الْمَشْرُوطَ هُمَا أَقَامَ الْقَاضِي بَدْلَهُ آخَرَ فَكَذَا هُنَا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ قَدْرٌ اسْتَحَقَّاقٍ مَعْلُومٍ فِي وَقْفٍ جَدِّهِ فَأَقْرَ زَيْدٌ فِي صِحَّتِهِ بِأَنَّ الْقَدْرَ الْمَرْبُورَ مِنْ غَلَّةِ وَقْفٍ جَدِّهِ لِعَمْرٍو فِي مُدَّةٍ سَتَتَيْنِ وَنِصْفِ دُونِهِ بِأَمْرِ حَقِّ عَرَفَةٍ وَلَزِمَهُ الْإِفْرَارُ لَهُ بِذَلِكَ وَتَصَادَقًا عَلَى ذَلِكَ تَصَادَقًا شَرْعِيًّا مَقْبُولًا مِنْهُمَا لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَقَرَّ زَيْدٌ الْمَرْبُورَ أَنَّ غَلَّةَ الْوَقْفِ الْمَرْبُومِ لِيَكْرٍ فِي الْمُدَّةِ الْمَرْقُومَةِ وَلَمْ يُصَدِّقْهُ عَمْرٍو الْمُقَرَّرُ لَهُ الْأَوَّلُ وَلَا أَجَازُهُ فَهَلْ يَكُونُ الْإِفْرَارُ الْأَوَّلُ مُعْتَبَرًا دُونَ الثَّانِي؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ قَالَ صَارَتْ غَلَّةُ هَذِهِ الصَّدَقَةِ لِفلَانٍ هَذَا بِأَمْرِ حَقٍّ عَرَفْتُهُ وَلَزِمَنِي الإِقْرَارُ لَهُ بِهِ قَالَ أَلَزِمْتُهُ بِذَلِكَ وَجَعَلْتُهُ كَأَنَّ الْوَاقِفَ هُوَ الَّذِي جَعَلَ ذَلِكَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ، قُلْتُ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ الْمُقَرَّرُ صَارَتْ غَلَّةُ هَذَا الْوَقْفِ لِفلَانٍ بِنِ فلَانٍ هَذَا عَشْرَ سِنِينَ أَوْ لَهَا غُرَّةُ شَهْرٍ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا وَآخِرُهَا سَلَخُ شَهْرٍ كَذَا مِنْ سَنَةِ كَذَا دُونِي بِأَمْرِ حَقٍّ عَرَفْتُهُ وَلَزِمَنِي الإِقْرَارُ لَهُ بِهِ، قَالَ أَلَزِمْتُهُ ذَلِكَ وَأَجْعَلُ الْغَلَّةَ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ مَا دَامَ حَيًّا هَذِهِ الْعَشْرَ سِنِينَ، فَإِنْ مَاتَ الْمُقَرَّرُ قَبْلَ ذَلِكَ رَدَدْتُ الْغَلَّةَ إِلَى مَنْ جَعَلَهَا لَهُ الْوَاقِفُ بَعْدَ الْمُقَرَّرِ قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَمُتِ الْمُقَرَّرُ وَلَكِنْ السُّنُونَ الْعَشْرُ انْقَضَتْ قَالَ تَرْجِعُ الْغَلَّةَ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ أَبَدًا مَا دَامَ حَيًّا فَإِذَا مَاتَ رَدَدْتُهَا إِلَى مَنْ جَعَلَهَا الْوَاقِفُ لَهُ خَصَّافٌ مِنَ الرَّجُلِ الْمُؤَوَّفِ عَلَيْهِ يُقَرَّرُ بِأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ وَعَلَى رَجُلٍ آخَرَ.

(أقول) قَوْلُهُ تَرْجِعُ الْغَلَّةَ إِلَى الْمُقَرَّرِ لَهُ هَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْنِيًا لِلْخَصَّافِ وَكَذَا رَأَيْتُهُ فِي نُسَخَتِي كِتَابِ أَوْقَافِ الْخَصَّافِ ثُمَّ رَاجَعْتُ نُسخَةَ أُخْرَى فَرَأَيْتُهُ كَذَلِكَ وَهُوَ مُشْكِلٌ إِذْ مُقْتَضَاهُ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِالْمُدَّةِ لَغَوٍ وَالَّذِي يَقْتَضِيهِ النَّظَرُ خِلَافُهُ كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِرَجُلٍ بِأَلْفٍ مُؤَجَّلَةٍ وَصَدَقَهُ الرَّجُلُ وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ تَرْجِعُ الْغَلَّةَ إِلَى الْمُقَرَّرِ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِدُونِ لَفْظَةٍ لَهُ وَأَنَّ لَفْظَةً لَهُ مِنْ زِيَادَةِ الشَّاسِ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ تَرْجِعُ وَإِلَّا لَقَالَ تَبْقَى؛ لِأَنَّ الْغَلَّةَ فِي الْمُدَّةِ كَانَتْ لِلْمُقَرَّرِ لَهُ لَمْ تَخْرُجْ عَنْهُ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَيْهِ بَعْدَ الْمُدَّةِ وَإِنَّمَا خَرَجَتْ عَنِ الْمُقَرَّرِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَتَرْجِعُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الإِقْرَارَ مُقَيَّدٌ بِهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ فِي لَهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُقَرَّرِ بِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالضَّمِيرُ فِي لَهُ عَائِدٌ عَلَى الشَّخْصِ الْآخَرِ الْمُقَرَّرِ لَهُ أَيْ الَّذِي أَقَرَّ لَهُ هَذَا الْمُقَرَّرُ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا قُرِئَ الْمُقَرَّرُ لَهُ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ وَيَكُونُ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَائِبَ فَاعِلٍ لَا يَصِحُّ الْمَعْنَى فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ بِأَحَدِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ فَتَأْمَلْ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ (تَنْبِيْهٌ) قَالَ الْعَلَامَةُ الْبِيرُيُّ بَعْدَ عِبَارَةِ الْأَشْبَاهِ الْمَارَّةِ اغْتَرَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ وَافْتَوَا بِسُقُوطِ الْحَقِّ بِمَجَرَّدِ الإِقْرَارِ وَالْحَقُّ الصَّوَابُ أَنَّ السُّقُوطَ مُقَيَّدٌ بِقِيُودٍ يَعْرِفُهَا الْفَقِيْهُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْكَبِيرُ الْخَصَّافُ أَقَرَّ فَقَالَ غَلَّةُ هَذِهِ الصَّدَقَةِ لِفلَانٍ بِنِ فلَانٍ هَذَا دُونِي وَدُونِ النَّاسِ جَمِيعًا بِأَمْرِ حَقٍّ وَاجِبٍ ثَابِتٍ لَا زِمَ عَرَفْتُهُ لَهُ وَلَزِمَنِي الإِقْرَارُ لَهُ بِذَلِكَ قَالَ نَعَمْ أَصَدَّقُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَأَلَزِمَ مَا أَقَرَّ بِهِ هَذَا الرَّجُلُ مَا دَامَ حَيًّا لِحَوَازِ أَنْ الْوَاقِفَ قَالَ إِنْ لَهُ أَنْ يَزِيدَ وَيَنْقُصَ وَيُخْرِجَ وَيُدْخِلَ مَكَانَ مَنْ رَأَى فَيُصَدِّقُ عَلَى حَقِّهِ اهـ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْقَاضِيَّ لَوْ عَلِمَ أَنَّ

المَقَرَّ إِنَّمَا أَقَرَّ بِذَلِكَ لِأَخْذِ شَيْءٍ مِنَ الْمَالِ مِنَ الْمَقَرِّ لَهُ عِوَضًا عَنْ ذَلِكَ لِكَيْ يَسْتَبْدَّ بِالْوَقْفِ أَنَّ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ غَيْرُ مَعْمُولٍ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِقْرَارٌ خَالٍ عَمَّا يُوجِبُ تَصْحِيحَهُ بِمَا قَالَهُ الْإِمَامُ الْخِصَافُ وَهُوَ الْإِقْرَارُ الْوَاقِعُ فِي زَمَانِنَا وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ أَهْ كَلَامُ الْبِيرِيِّ مُلَخَّصًا.

وإِلَى ذَلِكَ يُشِيرُ مَا مَرَّ عَنِ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ جَعَلَهُ لِغَيْرِهِ أَوْ أَسْقَطَهُ لَا لِأَحَدٍ لَمْ يَصِحَّ وَفِي إِقْرَارِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فِي امْرَأَةٍ أَقَرَّتْ بِأَنَّ فَلَانًا يَسْتَحِقُّ رَيْعَ مَا يُخْصُهَا مِنْ وَقْفٍ كَذَا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ بِمُقْتَضَى أَنَّمَا قَبَضَتْ مِنْهُ مَبْلَغًا مَعْلُومًا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَعْدُومِ وَقَتَ الْإِقْرَارِ بِالْمَبْلَغِ الْمَعْيَنِ.

وَإِطْلَاقُ قَوْلِهِمْ لَوْ أَقَرَّ الْمَشْرُوطُ لَهُ الرَّيْعَ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ فَلَانٌ دُونَهُ يَصِحُّ وَلَوْ جَعَلَهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَصِحَّ يَقْضِي بِبُطْلَانِهِ فَإِنَّ الْإِقْرَارَ بِعِوَضٍ مُعَاوَضَةً قَالَ الْمُؤَلَّفُ مَسْأَلَةً فِي وَقْفٍ ادَّعَى رَجُلٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ أَنَّهُ وَقَفَ جَدُّهُ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَهُ وَقَضَى الْقَاضِي بِهَا وَبَعْدَ مُدَّةٍ أَقَرَّ الْمُدَّعِي الْمَرْبُورُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ يَبْطُلُ الْقَضَاءُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): يُعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَيَسْقُطُ حَقُّهُ مِنْ رَيْعِ الْوَقْفِ وَأَمَّا بَقِيَّةُ الدَّرِيَّةِ فَهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْإِسْتِحْقَاقِ فَتَأْوَى أَبِي السُّعُودِ مِنَ الْوَقْفِ وَرَاجِعُ رِسَالَةِ ابْنِ نُجَيْمٍ فِيمَا يَقْبَلُ الْإِسْقَاطَ وَمَا لَا يَقْبَلُهُ هَلْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ هَذَا مُحْضٌ إِقْرَارٌ لَا إِسْقَاطٌ حَقٌّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(أقول) صَرَّحَ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي تِلْكَ الرِّسَالَةِ أَخْذًا بِمَا فِي الْحَاشِيَةِ بِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ لَا يَسْقُطُ بِالْإِسْقَاطِ وَبِهِ أَفْتَى الْحَيُّ الرِّمِّيُّ كَمَا فِي فَتَاوَاهُ آخِرَ كِتَابِ الْوَقْفِ فَتَعَيَّنَ حَمْلُ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُحَقِّقُ أَبُو السُّعُودِ عَلَى مَا قَالَهُ الْمُؤَلَّفُ مِنْ أَنَّهُ مُحْضٌ إِقْرَارٌ أَيْ أَنَّ إِقْرَارَهُ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِي الْوَقْفِ لَيْسَ إِسْقَاطًا حَتَّى يُلْغَوْا بَلْ هُوَ مُجَرَّدُ إِقْرَارٍ مُتَّصِمِينَ أَنَّهُ مُبْطَلٌ فِي دَعْوَاهُ فَيُؤْخَذُ بِهِ وَحْدَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مُشْتَمِلٍ عَلَى عَقَارَاتٍ قَبَضَ نَاطِرُهُ أَجُورَهَا بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهَا عَنْ سَنَةِ كَذَا وَلَمْ يَشْطُرْ وَاقِفُهُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ وَطَلَبَ مُسْتَحِقُّو الْوَقْفِ اسْتِحْقَاقَهُمْ مِنَ الْمَقْبُوضِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يَسُوعُ هُمْ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ تَكُنْ عَقَارَاتُ الْوَقْفِ مُحْتَاجَةً لِلْعِمَارَةِ وَلَمْ يَشْطُرْ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ يَسُوعُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلنَّاطِرِ أَنْ يَدْخِرَ شَيْئًا عِنْدَ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ كَمَا فِي

الْأَشْيَاءِ أَوْ آخَرَ كِتَابِ الْوَقْفِ، وَعِبَارَتُهَا فَقَدْ اسْتَعَدْنَا أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا شَرَطَ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ ثُمَّ الْفَاضِلَ عَنْهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي أَوْقَافِ الْقَاهِرَةِ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى النَّاظِرِ إِمْسَاكَ قَدَرِ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعِمَارَةُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ كَانَ الْآنَ لَا يَحْتَاجُ الْمَوْقُوفُ إِلَى الْعِمَارَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ لِلْفَقِيهِ، وَعَلَى هَذَا فَيُفَرَّقُ بَيْنَ اشْتِرَاطِ تَقْدِيمِ الْعِمَارَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَالسُّكُوتِ عَنْهُ فَإِنَّهُ مَعَ السُّكُوتِ تُقَدَّمُ الْعِمَارَةُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَلَا يَدَّخِرُ لَهَا عِنْدَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَمَعَ الْإِشْتِرَاطِ تُقَدَّمُ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَيَدَّخِرُ لَهَا عِنْدَ عَدَمِهَا ثُمَّ يُفَرَّقُ الْبَاقِي؛ لِأَنَّ الْوَاقِفَ إِنَّمَا جَعَلَ الْفَاضِلَ عَنْهَا لِلْفُقَرَاءِ، نَعَمْ إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَهَا عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا لَا يَدَّخِرُ لَهَا عِنْدَ الْإِسْتِغْنَاءِ فَعَلَى هَذَا يَدَّخِرُ النَّاظِرُ فِي كُلِّ سَنَةٍ قَدَرًا لِلْعِمَارَةِ اهـ.

وَتَمَامُهُ فِيهَا، قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ مَا اخْتَارَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ هُوَ الْقَوْلُ الْمُعْتَمَدُ الْمُخْتَارُ لِلْفَتَاوَى فِي الْمَذْهَبِ كَمَا فِي جَامِعِ الْمُضَمَرَاتِ اهـ حَمَوِيٌّ.

(سئل) فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ وَمُؤَدِّنٌ وَفَرَّاشٌ لَهُمْ مَعْلُومٌ مُعَيَّنٌ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَاحْتِجَاجِ الْمَسْجِدِ لِتَعْمِيرِ ضَرُورِيٍّ وَعَلَّةُ الْوَقْفِ لَا تَفِي بِالصَّرْفِ لِلْجَمِيعِ وَإِذَا قُطِعَ عَلَى الْمَذْكُورِينَ يَلْزَمُ تَعْطِيلُ الْمَسْجِدِ فَهَلْ يَكُونُونَ مُلْحَقِينَ بِالْعِمَارَةِ فَلَا يُقْطَعُ عَلَيْهِمْ؟

(الجواب): الْعِمَارَةُ مُقَدَّمَةٌ فِي الْوَقْفِ شَرْطُ الْوَاقِفِ أَوْ لَمْ يَشَرْطْ إِلَّا إِذَا كَانَ بِمَآ لَا يُمَكِّنُ تَرْكُ عَمَلِهِ لِضَرَرٍ بَيْنَ كَالْإِمَامِ وَتَحْوِيهِ فَيُعْطَى مَعَهَا وَأَمَّا مَا لَيْسَ فِي قِطْعِهِ ضَرَرٌ بَيْنَ فَإِنَّهُ لَا يُعْطَى زَمَنَ الْعِمَارَةِ إِذَا لَمْ تَفِ بِالصَّرْفِ لِلْجَمِيعِ مَعَ الْعِمَارَةِ.

(سئل) فِيهَا إِذَا ضَاقَ رُبْعُ مَدْرَسَةٍ وَلِلْمَدْرَسَةِ مُدْرِسٌ وَمُتَوَلٌّ وَكَاتِبٌ وَمُعْتَمَدٌ وَقَارِئٌ حَدِيثٍ وَقَارِئٌ مَا تَيَسَّرَ فَكَيْفَ يُوزَعُ بَيْنَهُمْ؟

(الجواب): الْمُدْرِسُ الْمُلَازِمُ لِلتَّدْرِيسِ فِيهَا إِذَا كَانَ عَالِمًا يَتَّقِيهِدُ وَكَانَتْ تَتَعَطَّلُ بِغَيْبَتِهِ إِذَا لَازَمَهَا يُدْفَعُ لَهُ الْمَشْرُوطُ لَهُ وَلَا يَكُونُ الْمُدْرِسُ مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ إِلَّا إِذَا لَازَمَ التَّدْرِيسَ عَلَى حُكْمِ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَالْمُتَوَلَّى مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ وَالْكَاتِبُ مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ زَمَنَ الْعِمَارَةِ لَا كُلَّ وَقْتٍ وَبَقِيَّتُهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ كَذَا أَفْتَى الْمُهَنْدَارِيُّ وَفِي الْفَتَاوَى الرَّحِمِيَّةِ سُئِلَ فِي وَقْفِ مَسْجِدٍ عَامِرٍ ضَاقَ رُبْعُهُ عَنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ مِنَ الْخَطِيبِ وَالْإِمَامِ وَالْمُؤَدِّنِ وَغَيْرِهِمْ وَعَنْ أَرْبَابِ وَظَائِفِهِ فَمَنْ يُقَدَّمُ أَجَابَ يُقَدَّمُ أَرْبَابُ الشَّعَائِرِ الَّذِينَ هُمْ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ إِذَا بَاشَرُوا الْعَمَلَ الْمَشْرُوطَ وَيُبْدَأُ بِالْخَطِيبِ وَالْإِمَامِ وَالْمُؤَدِّنِ سَوِيَّةً وَيُصْرَفُ إِلَيْهِمْ مَا شَرِطَ، ثُمَّ إِلَى



المُبَاشِرِينَ كَمَا نَصَّ الْوَاقِفُ مِنْ سَائِرِ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ كَالْمُتَوَلَّى، ثُمَّ مِنْ أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ كَمَا فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ وَفِي الْأَشْبَاهِ أَيْضًا اهـ.

وَفِي فِتَاوَى الْكَارَرُونِيِّ عَنِ الْحَانُوتِيِّ سُئِلَ هَلْ يُقَدَّمُ الْإِمَامُ وَالْمُؤَدِّنُ فِي الصَّرْفِ عَلَى مُؤَدِّبِ الْأَيْتَامِ وَعَلَى الْأَيْتَامِ مَعَ أَنَّ الْوَاقِفَ عَيْنَ لِكُلِّ قَدْرًا أَجَابَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَمْ تَقِفْ عَلَى مَنْ نَصَّ عَلَيْهَا إِلَّا بَعْضُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ، وَنَصُّهُ وَالَّذِي يُبْتَدَأُ بِهِ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ عِمَارَتُهُ ثُمَّ مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ وَأَعَمُّ لِلْمَصْلَحَةِ كَالْإِمَامِ لِلْمَسْجِدِ وَالْمُدَّرِّسِ لِلْمُدَّرَّسَةِ يُصَرَّفُ إِلَيْهِمْ إِلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِمْ ثُمَّ السَّرَاجُ وَالْبَسَاطُ كَذَلِكَ إِلَى آخِرِ الْمَصَالِحِ لَكِنْ قَيَّدَ هَذَا الْكَلَامَ بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ مُعَيَّنًا عَلَى شَيْءٍ يُصَرِّفُهُ إِلَيْهِ بَعْدَ عِمَارَةِ الْبِنَاءِ اهـ.

فَمُقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّ التَّقْدِيمَ الْمَذْكُورَ لِأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ مُحَلُّهُ إِذَا كَانَ لَغَيْرِ مُعَيَّنٍ كَمَا لَوْ وَقَفَهُ عَلَى الْمَسْجِدِ وَشُعَائِرِهِ وَمُدَّرِّسٍ وَطَلَبَةٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ أَمَّا إِذَا عَيَّنَ وَجَعَلَ لِكُلِّ شَخْصٍ قَدْرًا مَعْلُومًا فَلَا يُقَدَّمُ أَحَدٌ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ يُصَرَّفُ إِلَيْهِمْ إِلَى قَدْرِ كِفَايَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ تَعْيِينٌ إِنَّمَا يُصَرَّفُ لَهُمْ مَا هُوَ الْمَعْيَنُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ، وَقَوْلُهُ بَعْضُ مِنَ الْحَنْفِيَّةِ مُرَادُهُ صَاحِبُ الْحَاوِي وَلَمْ أَرِ أَحَدًا حَرَّرَ هَذَا التَّخْرِيرَ الْحَسَنَ فَعَلَيْكَ بِهِ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ جِدًّا.

(أقول) حَاصِلُ هَذَا أَنَّ تَقْدِيمَ بَعْضِ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَى بَعْضِ إِتْمَا هُوَ فِيمَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْوَاقِفُ لِكُلِّ وَاحِدٍ قَدْرًا فَحِينَئِذٍ يُقَدَّمُ مَنْ هُوَ أَعَمُّ مَصْلَحَةً أَمَّا إِذَا عَيَّنَ فَلَا تَقْدِيمَ، لَكِنْ لَا يُخْفَى مَا فِيهِ؛ لِأَنَّ تَقْدِيمَ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ لَا يَتَأْتِي فِيمَا إِذَا كَانَ رِيعُ الْوَقْفِ يَكْفِي الْجَمِيعَ بَلْ فِيمَا إِذَا ضَاقَ عَنْهُمْ وَحِينَئِذٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيمِ بَعْضٍ عَلَى بَعْضٍ سَوَاءً كَانَ الْوَقْفُ مُعَيَّنًا أَوْ لَا فَيُقَدَّمُ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ أَيْ مَنْ يَلْزَمُ مِنْ قَطْعِهِ تَعْطِيلُ الْمَسْجِدِ كَالْإِمَامِ وَالْمُؤَدِّنِ وَنَحْوِهِمَا وَكَذَا مُدَّرِّسُ الْمَدْرَسَةِ الَّتِي تَتَعَطَّلُ بِانْقِطَاعِهِ بِخِلَافِ مُدَّرِّسِ الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ بَعْدَ ذَلِكَ سُؤَالَ مَعَ جَوَابِهِ لِلشَّيْخِ قَاسِمِ الدَّنُوشَرِيِّ وَفِيهِ بَيَانٌ أَنَّ قَوْلَ الْحَاوِي هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا إلخ رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ يُصَرَّفُ إِلَيْهِمْ قَدْرَ كِفَايَتِهِمْ لَا إِلَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ.

وَصُورَةُ السُّؤَالِ مَعَ جَوَابِهِ هَكَذَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى وَبَعْدُ فَقَدْ رُفِعَ لِعُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ الْأَيْمَةِ الْأَعْلَامِ سُؤَالٌ عَلَى لِسَانِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَالْمَقَامَيْنِ الْمُتَبَيَّنَيْنِ وَهُوَ مَا يُعِيدُ مَوَالِينَا مَشَايِخَ الْإِسْلَامِ أَذَامَ اللَّهُ تَعَالَى الْإِنْقِيَادَ

إِلَيْهِمْ وَالْإِسْتِسْلَامَ، فِي وَاقِفٍ شَرَطَ فِي كِتَابٍ وَقَفِهِ خَطِيبًا وَإِمَامًا وَمُؤَدِّينَ وَبَوَائِنَ وَخَدَمَةً وَمُدْرَسِينَ مِنَ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَطَلَبَةً وَقُرَاءً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ ثُمَّ شَرَطَ فِي كِتَابٍ وَقَفِهِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ إِذَا ضَاقَ رِيعُ الْوَقْفِ عَنِ الْمَصَارِفِ قُدِّمَ مَا هُوَ مُرْتَبٌّ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ لِلْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْوَاقِفَ عَيْنَ لِكُلِّ مِنَ الْمَذْكُورَيْنِ قَدْرًا مُعَيَّنًا وَشَرَطَ لِلْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ قَدْرًا مُعَيَّنًا فَهَلْ إِذَا ضَاقَ رِيعُ الْوَقْفِ عَلَى الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ تُقَدَّمُ جِهَةُ الْحَرَمَيْنِ بِمَا شَرَطَ هُمْ عَمَلًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورِ أَوْ يُلْغَى هَذَا الشَّرْطُ وَيُسَوَّى فِي هَذَا الْوَقْفِ بَيْنَ جَمِيعِ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنْ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ وَغَيْرِهِمْ أَمْ تُقَدَّمُ أَرْبَابُ الشَّعَائِرِ بِمَا شَرَطَ هُمْ وَإِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْحَرَمَيْنِ أَفْتُونَا مَا جُورِينَ أَنَابَكُمْ اللَّهُ تَعَالَى الْجَنَّةَ آمِينَ؟

(الجواب): الحمد لله رب العالمين رب زدني علما قَالَ فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ مَا لَفْظُهُ الَّذِي يُبَدَأُ بِهِ مِنْ ارْتِفَاعِ الْوَقْفِ عِمَارَتُهُ شُرْطٌ أَوْ لَا، ثُمَّ مَا هُوَ أَقْرَبُ لِلْعِمَارَةِ وَأَعَمُّ لِلْمَصْلَحَةِ كَالْإِمَامِ لِلْمَسْجِدِ وَالْمُدْرَسِ لِلْمَدْرَسَةِ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ قَدْرُ كِفَايَتِهِمْ ثُمَّ السَّرَاجُ وَالْبَسَاطُ كَذَلِكَ. اهـ.

قَالَ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بِالْأَشْبَاءِ وَالنِّظَائِرِ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الْمُقَدَّمَ فِي الصَّرْفِ الْإِمَامُ وَالْمُدْرَسُ وَالْوَقَادُ وَالْفَرَّاشُ وَمَنْ كَانَ بِمَعْنَاهُمْ لِتَعْبِيرِهِ بِالْكَافِ، وَظَاهِرُهَا يُفِيدُ أَيْضًا تَقْدِيمَ مَنْ ذَكَرْنَاهُ وَلَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ الْإِسْتِوَاءَ عِنْدَ الضِّيقِ؛ لِأَنَّهُ جَعَلَهُمْ كَالْعِمَارَةِ، وَلَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ اسْتِوَاءَ الْعِمَارَةِ بِالْمُسْتَحَقِّينَ لَمْ يُعْتَبَرْ شَرْطُهُ وَإِنَّمَا تُقَدَّمُ أَيُّ الْعِمَارَةِ عَلَيْهِمْ فَكَذَا هُمْ اهـ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فَعَلَى مُقْتَضَى مَا أَفَادَهُ مِنْ أَنَّ عِبَارَةَ الْحَاوِي تُفِيدُ أَنَّ أَرْبَابَ الشَّعَائِرِ يُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ وَإِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ الْإِسْتِوَاءَ عِنْدَ الضِّيقِ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ تُقَدَّمُ أَرْبَابُ الشَّعَائِرِ فِي هَذَا الْوَقْفِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ بِالْأُولَى؛ لِأَنَّ فِي حَالَةِ شَرْطِ اسْتِوَاءِ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ بِغَيْرِهِمْ لَا يُحْرَمُ أَرْبَابُ الشَّعَائِرِ بِالْكُلِّيَّةِ وَمَعَ ذَلِكَ أُلْغِيَ شَرْطُ الْإِسْتِوَاءِ فَلِغَاوُهُ فِي حَالِهِ قَدْ يُحْرَمُونَ فِيهَا بِالْكُلِّيَّةِ وَهِيَ حَالُهُ شَرْطُ تَقْدِيمِ أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ عَلَيْهِمْ بِتَقْدِيرِ أَنْ لَا يُفْضَلَ شَيْءٌ لِأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَيْهِمْ بِالْأُولَى، ثُمَّ تَوَقَّفَ فِيمَا أَفَادَهُ شَيْخُنَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْضُ مَسَائِحِنَا أَطَالَ اللَّهُ بَقَاءَهُ.

وَحَاصِلُ تَوْفِيهِ أَنَّهُ قَالَ لَا نُسَلِّمُ أَوْلَا أَنْ يُقَاسَ حُكْمُ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَى حُكْمِ الْعِمَارَةِ؛ لِأَنَّ انْتِظَامَ مَصَالِحِ الْوَقْفِ بِإِقَامَةِ شَعَائِرِهِ لَيْسَ كَانْتِظَامِهِ بِقَاءِ عَيْنِهِ لِيُقَاسَ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى إِلَى مَا

ذَكَرَهُ الْمَشَايخُ فِي تَوْجِيهِ تَقْدِيمِ الْعِمَارَةِ عَلَى غَيْرِهَا وَإِنْ شَرَطَ تَأْخِيرُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّا لَوْ اعْتَبَرْنَا شَرْطَهُ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى اضْمِحْلالِ الْعَيْنِ الْمُوقُوفَةِ فَيَعُودُ الْأَمْرُ عَلَى مَا قُصِدَ مِنَ الْوَقْفِ بِالْإِبْطَالِ فَمِيقَاسُ الشَّيْخِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الَّذِي ذَكَرَهُ فِي الْأَشْبَاهِ مِنْ تَقْدِيمِ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ بَقِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ إِذَا شَرَطَ الْوَأَقِفُ الْإِسْتِوَاءَ عِنْدَ الضِّيقِ عَلَى حُكْمِ الْعِمَارَةِ قِيَاسٌ مَعَ الْفَارِقِ، وَبِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ فَالشَّيْخُ قَدْ اخْتَصَرَ عِبَارَةَ الْحَاوِي وَجَعَلَهَا دَلِيلًا عَلَى مَا ادَّعَاهُ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ تِمَتَّةِ كَلَامِهِ يَنَافِي مَا ادَّعَاهُ الشَّيْخُ، وَتِمَتَّةُ عِبَارَةِ الْحَاوِي هُوَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَنْهُ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا فَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ مُعَيَّنًا عَلَى شَيْءٍ يُصْرَفُ إِلَيْهِ بَعْدَ عِمَارَةِ الْبِنَاءِ اهـ.

كَلَامُ الْحَاوِي وَالظَّاهِرُ مِنْ هَذِهِ التَّمَتَّةِ أَنَّهَا قِيدٌ رَاجِعٌ لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ فَيُقِيدُ كَلَامُ الْحَاوِي أَنَّ تَقْدِيمَ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَى غَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ فِي حَالَةٍ مَخْصُوصَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْوَأَقِفُ قَدْرًا يُعْطَى لِكُلِّ مُسْتَحِقٍّ أَمَّا إِذَا عَيَّنَ لِكُلِّ قَدْرًا مُعَيَّنًا فَلَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ الْحَاوِي دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْمُدَّعَى هَذَا حَاصِلُ مَا أَفَادَهُ الْمُتَوَقِّفُ فِي كَلَامِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ التَّوَقُّفِ الْأَوَّلِ بِأَنْ يُقَالَ إِنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ فِي تَقْدِيمِ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِنْ بَقِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ لَيْسَ هُوَ كَوْنُهُمْ كَالْعِمَارَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ شَرَكَا فِي عُمُومِ النِّفْعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى بَقِيَّةِ الْمُسْتَحِقِّينَ وَإِنْ تَفَاوَتَ النِّفْعُ بَيْنَ الْعِمَارَةِ وَأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ فَلَمَّا اشْتَرَكَا فِي عُمُومِ النِّفْعِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْغَيْرِ اشْتَرَكَا فِي هَذَا الْحُكْمِ وَهُوَ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْغَيْرِ وَإِنْ شَرَطَ الْوَأَقِفُ خِلَافَ ذَلِكَ مِنْ اسْتِوَاءٍ أَوْ تَقْدِيمٍ، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ كَلَامَ الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ وَجَدْتَهُ شَاهِدًا عَلَى هَذَا الْمُدَّعَى، وَيُجَابُ عَنِ التَّوَقُّفِ الثَّانِي بِأَنْ اسْمَ الْإِشَارَةِ الْوَأَقِفِ فِي تِمَتَّةِ كَلَامِ الْحَاوِي وَهُوَ قَوْلُهُ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا إِنْ لَيْسَ رَاجِعًا لِأَصْلِ الْمَسْأَلَةِ لِيَكُونَ قِيدًا لَهَا وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ لِأَقْرَبِ مَذْكُورٍ فِي كَلَامِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ يُصْرَفُ إِلَيْهِمْ قَدْرٌ كِفَايَتِهِمْ وَكَأَنَّهُ يَقُولُ إِنَّ مَحَلَّ تَفْوِضِ أَمْرِ الصَّرْفِ لِلْمُتَوَلَّى إِذَا لَمْ يَشَرَطِ الْوَأَقِفُ قَدْرًا مُعَيَّنًا لِكُلِّ مُسْتَحِقٍّ.

أَمَّا إِذَا عَيَّنَ فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ شَرْطَهُ وَقَدْ أَفْصَحَ عَنْ هَذَا الْإِمَامُ الزَّاهِدِيُّ فِي كِتَابِهِ فُنَيْهِ الْفَتَاوَى حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ مَا يَحِلُّ لِلْمُدَّرِّسِ وَالْمُتَعَلِّمِ وَالْإِمَامِ مَا نَصَّهُ: الْأَوْقَافُ فِي بُخَارَى عَلَى الْعُلَمَاءِ لَا يُعْرَفُ مِنَ الْوَأَقِفِ غَيْرُ هَذَا فَلِلْقَيْمِ أَنْ يُفْضَلَ الْبَعْضُ وَيَحْرَمَ الْبَعْضُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ عَلَى قَوْمٍ يُخَصُّونَ وَكَذَا الْوَقْفُ عَلَى الَّذِينَ يُخْتَلِفُونَ إِلَى هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ أَوْ عَلَى مُتَعَلِّمِيهَا أَوْ عَلَى عُلَمَائِهَا يَجُوزُ لِلْقَيْمِ أَنْ يُفْضَلَ الْبَعْضُ وَيَحْرَمَ الْبَعْضُ إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْوَأَقِفُ قَدْرًا مَا يُعْطَى كُلُّ وَاحِدٍ اهـ

فَهَذِهِ الْعِبَارَةُ وَهِيَ قَوْلُ صَاحِبِ الْقُنْيَةِ إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ إلَخْ أَرَأَيْتَ اللَّبْسَ وَأَوْضَحْتَ كُلَّ تَحْمِينٍ وَحَدْسٍ، هَذَا وَمِمَّا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْنَاهُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَنْظُورَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فِي وَجْهِ تَقْدِيمِ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ عَلَى غَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ عُمُومُ النَّفْعِ الْحَاصِلِ مِنْ انْتِظَامِ مَصَالِحِ الْمَسَاجِدِ بِإِقَامَةِ شَعَائِرِهَا وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ الْحَالُ فِيهِ بَيْنَ مَا إِذَا عَيَّنَ الْوَاقِفُ قَدْرًا مُعَيَّنًا لِكُلِّ وَبَيْنَ مَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ بِخِلَافِ تَفْوِيضِ أَمْرِ الصَّرْفِ لِلْمُتَوَلَّى فَإِنَّ غَرَضَ الْوَاقِفِ يَخْتَلِفُ فِيهِ بَيْنَ مَا إِذَا عَيَّنَ لِكُلِّ قَدْرًا مُعَيَّنًا وَبَيْنَ مَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ هَذَا مَا ظَهَرَ قَالَ ذَلِكَ وَكَتَبَهُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ الْوَائِقُ بِاللُّطْفِ الْحَنِيِّ قَاسِمُ الدَّنُوشَرِيِّ الْحَنَفِيِّ فِي غُرَّةِ مُحَرَّمِ الْحَرَامِ افْتِتَاحَ سَنَةِ ١٠٣٩ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَمِينَ.

(سئل) فِي دَارِ جَارِيَةٍ فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ وَحِبَطَائِهَا مُكَلَّسَةً مِنْ زَمَنِ وَاقِفِهَا ثُمَّ سَقَطَ كُلُّهَا وَيُرِيدُ النََّاظِرُ إِعَادَتَهُ مِنْ أَجْرَتِهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا زَمَنَ وَاقِفِهَا وَتَزِيدُ الْأُجْرَةَ بِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى بِالمَسْأَلَةِ الْحَانُوتِيَّ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْكَارَرُونِيُّ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَبَسَطَهُ فِي الْبَحْرِ أَيْضًا قُبَيْلَ الْوُتْرِ وَالنَّوَافِلِ وَفِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ أَيْضًا فِي دَارِ الْوَقْفِ الْمُعَدَّةِ لِلِاسْتِغْلَالِ إِذَا خَرِبَ صَهْرِيحُهَا الْمُعَدُّ لِمَاءِ الْأَشْتِيَةِ هَلْ تَحِبُّ عِمَارَتُهُ مِنْ أَجْرَتِهَا أَجَابَ: نَعَمْ تَحِبُّ عِمَارَتُهُ مِنْ أَجْرَتِهَا فَقَدْ صَرَّحُوا بِوُجُوبِ الْعِمَارَةِ فِي الْأَوْقَافِ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهَا زَمَنَ الْوَاقِفِ حَتَّى قَالُوا الْبَيَاضُ وَالْحُمْرَةُ فِي الْحِيطَانِ إِنْ لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِهِ لَا تَفْعَلْ وَإِلَّا تَفْعَلْ اهـ.

(سئل) فِي النََّاظِرِ إِذَا عَمَرَ فِي دَارِ الْوَقْفِ عِمَارَةً غَيْرَ صَرُورِيَّةٍ وَغَيْرَ لَازِمَةٍ نَحْوِ دِهَانٍ وَنَقْشٍ وَمَصَبِّ بِدُونِ حِطٍّ وَمَصْلَحَةٍ وَلَمْ يَكُنِ الْوَاقِفُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ أَحْكَامُ الْبِنَاءِ وَيُرِيدُ احْتِسَابَ مَا صَرَفَهُ فِي ذَلِكَ عَلَى مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ وَهُمْ لَا يَرْضَوْنَ بِذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَإِنَّمَا تَسْتَحِقُّ الْعِمَارَةُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ مَا يَبْقَى الْمَوْقُوفُ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي وَقَفَهُ إِلَى أَنْ قَالَ وَبِهَذَا عِلْمٌ أَنَّ عِمَارَةَ الْأَوْقَافِ زِيَادَةٌ عَلَى مَا كَانَتْ الْعَيْنُ عَلَيْهِ زَمَنَ الْوَاقِفِ لَا تَجُوزُ إِلَّا بِرِضَا الْمُسْتَحَقِّينَ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ بِقَدْرِ مَا يَبْقَى الْمَوْقُوفُ عَلَى الصِّفَةِ مَنَعُ الْبَيَاضِ وَالْحُمْرَةِ عَلَى الْحِيطَانِ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَهُ الْوَاقِفُ وَإِنْ فَعَلَهُ الْوَاقِفُ فَلَا مَنَعَ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ وَاقِعَةُ الْفَتَوَى فِي رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ جِهَاتٍ وَقَفَ مِنْ نََاظِرِهِ وَعَمَرَ

فِيهَا عِمَارَةٌ وَلَمْ يَكُنِ النَّاطِرُ أَذِنَ لَهُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا فَهَلْ تَلْزَمُ الْعِمَارَةُ جِهَةَ الْوَقْفِ حَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ النَّاطِرُ لَهُ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا وَهَلْ لِلنَّاطِرِ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمَذْكُورِ أَيْ بِالْأَجْرَةِ أَمْ لَا؟ (فَأَقُولُ) أَفْتَى سَيِّدِي الْجَدُّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ الْعِمَارَةَ الْمَذْكُورَةَ لَا تَلْزَمُ جِهَةَ الْوَقْفِ وَالنَّاطِرُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا لِجِهَةِ الْوَقْفِ بِقِيَمَتِهَا مَقْلُوعَةً أَوْ يُكَلِّفَ الْمُسْتَأْجِرَ قَلْعَهَا وَتَسْوِيَةَ أَرْضِ الْوَقْفِ فَيَفْعَلَ الْأَنْفَعَ لِلْوَقْفِ وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ لِسَانَ الْحُكَّامِ مِنْ أَوَاخِرِ الْفَضْلِ الثَّامِنِ عَشَرَ فِي الْإِجَارَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَذِنَ مُتَوَلَّى وََقْفٍ لِمُسْتَأْجِرٍ مُسْتَغَلٍّ مِنْ مُسْتَغَلَّاتِ الْوَقْفِ بِتَعْمِيرِ مَا كَانَ ضَرُورِيًّا وَيَرْجِعُ مُعْظَمُ مَنَفْعَتِهِ لِلْوَقْفِ وَالصَّرْفُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ مَالِهِ لِيَكُونَ مُرْصَدًا لَهُ عَلَى الْوَقْفِ فَعَمَّرَ الْمُسْتَأْجِرُ ذَلِكَ وَصَرَفَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ مَصْرُفِ الْمِثْلِ وَيُرِيدُ الْمُسْتَأْجِرُ الرُّجُوعَ عَلَى الْأَذِنِ بِمَا صَرَفَهُ بِالْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ (الجواب): نَعَمْ وَمَرَّ نَقْلُهَا عَنِ الْقُنْيَةِ وَغَيْرِهَا.

وَفِي فَتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ مَا نَصَّهُ الْعِمَارَةُ الْغَيْرُ الضَّرُورِيَّةَ لَا تَكُونُ لَزِمَةً لِجِهَةِ الْوَقْفِ وَالْعِمَارَةُ الضَّرُورِيَّةُ لَزِمَةٌ لَهُ إِنْ ثَبَّتَ فِي وَجْهِ النَّاطِرِ الْآنَ عَلَى الْوَقْفِ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ شَرْعِيَّةٍ اهـ.

(أقول) وَقَيَّدَ فِي السُّؤَالِ بِقَوْلِهِ مَا كَانَ ضَرُورِيًّا لِمَا فِي فَتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ أَيْضًا فِي جَوَابِ سُؤَالٍ أَنَّ الْإِذْنَ لِزَيْدٍ مِنْ قَبْلِ النَّاطِرِ وَأَنَّ مَا يَصْرِفُهُ عَلَى الْعِمَارَةِ الْمَرْبُورَةِ يَكُونُ مُرْصَدًا لَهُ عَلَى الدَّارِ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ لِكَوْنِهِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْعِمَارَةِ الضَّرُورِيَّةِ مَثَلًا فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْعِمَارَةُ الْمَرْبُورَةُ مِلْكًا لِلْمُعَمِّرِ يَصْحُحُ بَيْعُهَا اهـ فَتَأَمَّلْ وَلَمْ يَقَيَّدِ الْمُؤَلِّفُ هُنَا الرُّجُوعَ بِمَا إِذَا كَانَ التَّعْمِيرُ بِإِذْنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ إِذْنَ الْمُتَوَلَّى يَكْفِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَتَعْمِيرِهِ بِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورُهُ وَوَكِيلُ عَنْهُ وَلَيْسَ ذَلِكَ اسْتِدَانَةً عَلَى الْوَقْفِ كَمَا سَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى مَسَائِلِ الْاسْتِدَانَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا احْتَاجَتْ عَقَارَاتُ وََقْفٍ لِلتَّعْمِيرِ الضَّرُورِيِّ وَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ مَالٌ حَاصِلٌ تُعَمَّرُ مِنْهُ وَلَمْ يَرْغَبْ أَحَدٌ فِي اسْتِئْجَارِهَا مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً بِأَجْرَةٍ مُعَجَّلَةٍ تُصَرَفُ فِي تَعْمِيرِهَا فَأَذِنَ نَاطِرُهُ لِزَيْدٍ بِتَعْمِيرِهَا مِنْ مَالِهِ وَمَهْمَا يَصْرِفُهُ يَرْجِعُ بِهِ فِي مَالِ الْوَقْفِ بَعْدَمَا أَذِنَ الْقَاضِي الْعَامُّ لِلنَّاطِرِ الْمَرْقُومِ بِذَلِكَ فَعَمَّرَ زَيْدٌ مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ فِي مَالِ الْوَقْفِ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ أَثْبَتَ

ذَلِكَ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي حَانَ جَارٍ فِي وَقْفٍ بَرٍّ وَفِي تَوَاجِرِ زَيْدٍ عَنْ مُتَوَلِّيهِ مُدَّةَ سَنَةٍ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ تَحِلُّ عَلَيْهِ فِي نِصْفِ السَّنَةِ قَدْ حَلَّتِ الْأَجْرَةُ وَاحْتِاجُ الْحَانَ لِلتَّعْمِيرِ الضَّرُورِيُّ وَامْتِنَاعُ الْمُتَوَلِّيِّ مِنْ تَعْمِيرِهِ مِنْهَا وَيُكَلِّفُ زَيْدًا تَعْمِيرَهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِيُجْعَلَ لَهُ مُرْصَدٌ عَلَى الْحَانَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَحَيْثُ كَانَتِ الْعِمَارَةُ ضَرُورِيَّةً يَلْزِمُ الْمُتَوَلِّيَّ تَعْمِيرُهَا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ حَيْثُ لَهُ مَالٌ مَوْجُودٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَجُلَيْنِ مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُرْصَدًا عَلَى دَارٍ وَقَفٍ صَرَفَاهُ بِإِذْنِ الْمُتَوَلِّيِّ فِي تَعْمِيرِهَا الضَّرُورِيِّ بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ فَدَفَعْتُهُ هُنْدًا لَهَا بِإِذْنِ الْمُتَوَلِّيِّ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ حَكَمَ بِصَحَّةِ ذَلِكَ وَإِنْ صَدَرَ ذَلِكَ بِدُونِ إِذْنِ الْقَاضِي مُوَافَقًا مَذْهَبَهُ ثُمَّ أَقَرَّتْ لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ أَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ لِرِزْوَجِهَا زَيْدٌ يَسْتَحِقُّهُ دُونَهَا لَا حَقَّ لَهَا مَعَهُ فِيهِ وَأَنَّ اسْمَهَا فِي صَكِّ الدَّفْعِ عَارِيَّةٌ وَصَدَقَهَا زَيْدٌ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ يُعْمَلُ بِإِقْرَارِهَا الْمَرْبُورِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى دَارٍ وَقَفٍ عِدَّةَ سِنِينَ يُؤْجِرُهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ بِخَمْسَةِ وَثَلَاثِينَ قَرِشًا وَيَدْفَعُ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ خَمْسَةَ وَيَأْخُذُ الْبَاقِي لِنَفْسِهِ زَاعِمًا أَنَّ الدَّارَ كَانَتْ فِي تَوَاجِرِ جَدِّ مُورِّثِهِ وَلَهُ عَلَيْهَا مُرْصَدٌ وَأَمَّا مَا قَبَضَهُ مِنْ أَجْرَتِهَا زَائِدًا عَلَى مَا يَدْفَعُهُ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ يَسْتَحِقُّ بَعْضُهُ نَظِيرَ رِبْحِ الْمُرْصَدِ الْمَرْبُورِ الْمُورُوثِ لَهُ عَنْ جَدِّهِ وَالْبَعْضُ صَرْفَهُ فِي تَعْمِيرِهَا فِي الْمُدَّةِ كُلِّ ذَلِكَ بِدُونِ إِجَارَةِ لَهَا مِنْ نَظِيرِ الْوَقْفِ وَلَا إِذْنٍ مِنْهُ فِي التَّعْمِيرِ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ وَيُرِيدُ النََّاظِرُ تَكْلِيفَهُ بِرَدِّ الزَّائِدِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْأَجْرَةَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ أَوْ مُقَاصَّتهُ بِهِ مِنَ الْمُرْصَدِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ فَهَلْ لِلنََّاظِرِ ذَلِكَ وَلَا رِبْحٌ لِلْمُرْصَدِ وَلَا يُحْسَبُ لَهُ مَا صَرْفَهُ فِي التَّعْمِيرِ بِدُونِ إِذْنِ شَرْعِيٍّ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَيْدٍ مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُرْصَدٌ لَهُ عَلَى دَارٍ وَقَفٍ ثَابِتٌ لَهُ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ مُرْصَدِهِ وَتَرِيدُ وَرَثَتُهُ حَبْسَ الْمَاجُورِ لِاسْتِيفَاءِ مُرْصَدِهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَقْفِ غَلَّةٌ وَلَا جِهَةٌ سِوَى الدَّارِ الْمَرْبُورَةِ فَهَلْ هُمْ ذَلِكَ بَعْدَ تَعْمِيرِهَا

الضُّرُورِيَّ بِإِذْنِ نَاطِرِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا احتَاجَتْ عَقَارَاتُ الْوَقْفِ لِلتَّعْمِيرِ الضُّرُورِيَّ وَلَا مَالٌ فِي الْوَقْفِ وَلَا مَنْ يَسْتَأْجِرُهَا بِأَجْرَةٍ مُعَجَّلَةٍ فَأَذِنَ نَاطِرُهُ لِرَيْدٍ بِتَعْمِيرِهَا وَالصَّرَفِ عَلَيْهَا مِنْ مَالِهِ لِيَرْجِعَ بِهِ فِي مَالِ الْوَقْفِ بَعْدَ إِذْنِ الْقَاضِي الْعَامِّ لِلنَّاطِرِ بِذَلِكَ فَعَمَّرَ رَيْدٌ وَصَرَفَ مَبْلَغًا مَعْلُومًا أَثْبَتَهُ بَوَجْهِ النَّاطِرِ لَدَى النَّائِبِ الْقَاضِي غِبَّ الدَّعْوَى الشَّرْعِيَّةَ وَالْكَشْفَ عَلَى الْعِمَارَةِ وَتَقْوِيمِهَا فَحَكَمَ بِصَحَّةِ ذَلِكَ وَأَلْزَمَ النَّاطِرَ بِدَفْعِ الْمَبْلَغِ لِرَيْدٍ فَدَفَعَهُ لَهُ بِإِذْنِ النَّائِبِ لِيَرْجِعَ بِذَلِكَ فِي مَالِ الْوَقْفِ بَعْدَ أَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَإِثْنَهُ غَيْرُ مُتَبَرِّعٍ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَذِنَ لِرَيْدٍ الْمُسْتَأْجِرِ دَارَ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ بِأَنْ يُعَمَّرَ فِيهَا قَصْرًا ثُمَّ رَجَعَ عَنِ الْإِذْنِ وَنَهَاهُ عَنِ الْعِمَارَةِ لِمَا رَأَاهُ النَّاطِرُ مِنَ الْحُظِّ وَالْمَصْلَحَةِ لِحُجَّةِ الْوَقْفِ وَعَلِمَ رَيْدٌ بِالنَّهْيِ وَالرُّجُوعِ عَنِ الْإِذْنِ فَلَمْ يَنْتَهِ وَعَمَّرَ الْقَصْرَ الْمَرْبُورَ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَيُرِيدُ النَّاطِرُ أَنْ يَكْلِفَهُ رَفْعَهُ حَيْثُ لَا يَضُرُّ رَفْعُهُ بِالْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا لَمْ يَضُرَّ رَفْعُهُ بِالْوَقْفِ وَإِنْ ضَرَّ يَتِمَّلَكُهُ النَّاطِرُ لِحُجَّةِ الْوَقْفِ مَنْزُوعًا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ وَقِيلَ هُوَ الْمُضَيِّعُ لِمَالِهِ فَلْيَتَرَبَّصْ إِلَى خُلَاصَةٍ.

(سئل) فِي قَرْيَةٍ مُسْتَمْلَةٍ عَلَى بُيُوتٍ وَأَرَاضٍ لَهَا قَنَاءَةٌ مَاءٍ مُحْتَصَّةٌ بِهَا جَارِيَةٌ فِيهَا وَالْقَرْيَةُ جَارِيَةٌ مَعَ جَمِيعِ أَرَاضِيهَا وَبُيُوتِهَا فِي وَقْفَيْنِ وَتَيَّامٍ لِكُلِّ حِصَّةٍ مَعْلُومَةٍ فِي ذَلِكَ فَتَهَدَّمَ بَعْضُ الْبُيُوتِ وَاحتَاجَتْ الْقَنَاءَةُ لِلتَّعْزِيلِ فَهَلْ يَكُونُ تَعْمِيرُ مَا انْهَدَمَ مِنَ الْبُيُوتِ وَتَعْزِيلُ الْقَنَاءَةِ عَلَى جِهَاتِ الْأَوْقَافِ وَالتَّيَّامِ بِحَسَبِ الْحِصَصِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بُسْتَانٍ مُسْتَمْلٍ عَلَى جُدُرٍ قَدِيمَةٍ مُحِيطَةٍ بِهِ وَحَقٌّ شَرِبَ جَارٍ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ وَعَلَيْهِ عُسْرٌ وَتَحْتَاجُ جُدُرُهُ إِلَى تَعْمِيرٍ وَتَرْمِيمٍ وَمَاؤُهُ إِلَى تَعْزِيلِ طَرِيقِهِ وَتَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ نَصَبٍ وَلَهُ مُسْتَأْجِرٌ فَهَلْ يَكُونُ مَا ذَكَرَ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ دُونَ مُسْتَأْجِرِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي شَجَرَةٍ وَقَفَ فِي دَارٍ وَقَفَ احتَاجَتْ الدَّارُ لِلتَّعْمِيرِ وَهِيَ فِي تَوَاجِرِ رَجُلٍ سَاكِنٍ

فِيهَا يُعَمَّرُهَا مِنْ أَجْرَتِهَا وَيُرِيدُ الْمُتَوَلَّى بَيْعَ الشَّجَرَةِ لِأَجْلِ التَّعْمِيرِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَنَعَمُّ مِنْ أَجْرَتِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ الشَّجَرَةَ وَيُعَمَّرَ الدَّارَ وَلَكِنْ يُكْرِى الدَّارَ وَيَسْتَعِينُ بِالْكَرَاءِ عَلَى عِمَارَةِ الدَّارِ لَا بِالشَّجَرَةِ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الظَّهْرِيَّةِ.

(سئل) فِيهَا إِذَا اسْتَدَانَ رَجُلٌ بِإِذْنِ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ دَرَاهِمَ لِلْعِمَارَةِ بِمُرَابَحَةٍ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ بِالْمُرَابَحَةِ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَأَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(أقول) وَيَأْتِي تَمَامُ ذَلِكَ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ الثَّالِثِ.

(سئل) فِي دُورٍ ثَلَاثٍ جَارِيَاتٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ لِلاِسْتِغْلَالِ مُنَحَصِرٍ رِيعُهَا فِي زَيْدٍ نَاطِرُهَا وَأُخْتُهُ وَأُخُوته فَتَهَيَّأَ زَيْدٌ مَعَ إِخْوَتِهِ عَلَى أَنْ يَسْكُنَ زَيْدٌ وَأُخْتُهُ فِي دَارٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا وَيَسْكُنَ كُلُّ أَخٍ مِنَ الْأَخَوَيْنِ فِي دَارٍ مِنَ الدَّارَيْنِ الْبَاقِيَتَيْنِ وَمَهُمَا اخْتَاَجَتْ كُلُّ دَارٍ مِنَ الدُّورِ لِلتَّعْمِيرِ وَكَانَ اثْنِي عَشَرَ قَرَشًا يَقُومُ بِذَلِكَ سَاكِنُهَا وَمَا زَادَ يُعَمَّرُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ فَفَعَلُوا كَذَلِكَ ثُمَّ تَهَدَّمَتِ الدَّارُ الَّتِي مَعَ زَيْدٍ وَأُخْتِهِ وَكُلْفَةُ تَعْمِيرِهَا تَزِيدُ عَلَى سَبْعِينَ قَرَشًا وَيُرِيدُ النَّاطِرُ تَعْمِيرَهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي عُلُوِّ جَارٍ فِي مِلْكٍ زَيْدٍ وَتَحْتَهُ سُفْلُ جَارٍ فِي وَقْفٍ بَرٍّ فَتَكَسَّرَ بَعْضُ أَخْشَابِ السُّفْلِ فَهَلْ تَكُونُ عِمَارَتُهَا عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ دُونَ زَيْدٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَيَرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي وَقْفٍ بَرٍّ وَقَفَهُ وَاقَفَهُ عَلَى مَبَرَّاتٍ عَيْنِهَا وَمَهُمَا فَضَّلَ عَنِ الْمَبَرَّاتِ وَالتَّعْمِيرِ يَكُنْ لِدُرِّيَّتِهِ فَدَفَعَ النَّاطِرُ الْمَبَرَّاتِ لِمُسْتَحَقِّهَا وَعَمَرَ عِمَارَاتٍ صَرُورِيَّةً فِي الْوَقْفِ وَصَدَقَتِ الدَّرِّيَّةُ عَلَى أَنَّ الْعِمَارَةَ الْمَرْبُورَةَ حَقٌّ وَصَدَقَ بَعْدَ اِطْلَاعِهِمْ عَلَى مَصَارِفِ الْوَقْفِ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً فَهَلْ يُعْمَلُ بِتَصْدِيقِهِمْ بَعْدَ بُبُوْتِهِ سَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيهَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ مَبْلُغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُرَصَّدٌ لَهُ عَلَى دَارٍ وَقَفٍ جَارِيَةٍ فِي تَوَاجِرِهِ ثَابِتٌ لَهُ ذَلِكَ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ سَرْعِيَّةٍ تَوَافَقَ فِيهَا مَعَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ عَلَى اقْتِطَاعِ بَعْضِ



الْمَبْلَغِ مِنَ الْأُجْرَةِ وَدَفَعَ الْبَعْضُ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ فِي أَثْنَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ عَنْ أَوْلَادٍ  
فَانْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَيُرِيدُ الْمُتَوَلَّى تَكْلِيفَ أَوْلَادِ زَيْدٍ بِاقْتِطَاعِ جَمِيعِ الْمَبْلَغِ مِنْ جَمِيعِ أُجْرَةِ مِثْلِ  
الدَّارِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ ثُبُوتِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ وَالْمَصْلَحَةُ لِلْوَقْفِ فِي ذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) كَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ تَوَافُقَ الْمُسْتَأْجِرِ مَعَ الْمُتَوَلَّى عَلَى اقْتِطَاعِ الْمُرْصَدِ مِنَ الْأُجْرَةِ قَدْ  
صَارَ بِهِ الْمُرْصَدُ مُقَسَّطًا وَمَوْجَلًا وَقَدْ أَفْتَى فِي الْفَتَاوَى التَّاجِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الصُّورَةِ بِأَنَّ الْمُتَوَلَّى  
يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِهِ حَالًا إِذَا طَلَبَهُ الْمُسْتَأْجِرُ قَالَ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرْضِ وَهُوَ لَا يَتَأَجَّلُ بِالتَّأْجِيلِ  
صَرَّحَ بِذَلِكَ شَيْخُ مَشَائِخِنَا الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي كِتَابِ الْإِجَارَاتِ مِنْ فِتَاوَاهِ الْمَشْهُورَةِ أَهْلُ لَكِنْ أَفْتَى  
الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ فِي عِدَّةِ مَوَاضِعَ مِنْ فِتَاوَاهِ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ بِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ أَخْذُهُ حَالًا  
حَيْثُ رَضِيَ بِتَأْجِيلِهِ وَتَقْسِيطِهِ كُلَّ سَنَةٍ كَذَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْأُجْرَةِ، وَعَلَيْهِ يَتِمُّشَى كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي دَارَيْنِ مَوْقُوفَتَيْنِ لِلشُّكْنَى لَا لِلْإِسْكَانِ يُرِيدُ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمَا إِعَارَةَ مَا لَهُ  
مِنْ حَقِّ الشُّكْنَى فِي الدَّارَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لِمَنْ لَهُ حَقُّ الشُّكْنَى فِي الدَّارِ أَنْ يُسْكِنَ غَيْرَهُ بِطَرِيقِ الْعَارِيَّةِ دُونَ الْإِجَارَةِ؛  
لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ لَا تُوجِبُ حَقًّا لِلْمُسْتَعِيرِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ضَيْفٍ أَصَافَهُ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ كَمَا فِي  
الْإِسْعَافِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي دَارٍ مَعْلُومَةٍ وَقَفَهَا صَاحِبُهَا عَلَى سُكْنَى ذُرِّيَّتِهِ وَهُمْ سَاكِنُونَ فِيهَا فَسَافَرَ  
شَخْصٌ مِنْهُمْ وَغَابَ مُدَّةً بِاخْتِيَارِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الشُّكْنَى ثُمَّ رَجَعَ وَيُرِيدُ أَنْ  
يَأْخُذَ مِنْهُمْ أُجْرَةَ حِصَّتِهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ زَاعِمًا أَنَّهُمْ سَكَنُوا جَمِيعَ الدَّارِ وَيُرِيدُ أَيْضًا إِيجَارَ حِصَّتِهِ  
مِنَ الْآنَ وَقَبْضَ أُجْرَتِهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ قَدْرُ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ فَغَابَ عَنِ بَلَدِيَّتِهِ وَهُوَ بِالْبَلَدِ  
وَمَضَى مِنْ غَيْبَتِهِ سِتُّونَ سَنَةً وَلَمْ يَعْلَمْ حَيَاتُهُ وَلَا مَوْتُهُ وَلَا مَكَانَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَوْلَادٌ وَلَا ذُرِّيَّةٌ وَلَا  
نَسْلٌ وَلَا عَقِبٌ وَقَدْ شَرَطَ الْوَاقِفُ انْتِقَالَ نَصِيبِ مَنْ مَاتَ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لِمَنْ فِي  
دَرَجَتِهِ وَتَقْدِيمَ الْأَقْرَبِ لِلْمُتَوَلَّى، وَفِي دَرَجَةِ زَيْدٍ جَمَاعَةٌ مِنَ الذُّرِّيَّةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ فِيهِمْ مَنْ هُوَ

أَقْرَبَ لِلْمُتَوَقَّى مِنْ غَيْرِهِمْ فَهَلْ إِذَا شَهِدَ عَدْلَانِ بِمَوْتِ أَقْرَانِهِ بِلَدَّتِهِ يُقْضَى بِمَوْتِهِ وَيَنْتَقِلُ نَصِيْبُهُ مِنْ رَيْعِ الْوَقْفِ لِلْأَقْرَبِ إِلَيْهِ مِنْ أَهْلِ دَرَجَتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمُعْتَبَرُ فِي مَوْتِ الْمَفْقُودِ مَوْتُ أَقْرَانِهِ فِي بَلَدِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَفِي الْبَرَاذِيرِ تَسْعُونَ سَنَةً قَالَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

(سئل) فِي بَيْعِ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الْغَرَسِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْبَقَاءِ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكَ فِيهِ وَبِدُونِ تَصَدِيقِهِ فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَيَصِحُّ مِنَ الشَّرِيكَ أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ يَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَيَصِحُّ مِنَ الشَّرِيكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَّامَةُ عَلِيُّ أَفندي مُفْتِي السُّلْطَانَةِ الْعَلِيَّةِ سَابِقًا وَكَذَلِكَ الْعَلَّامَةُ التُّمْرَتَايُيْ وَغَيْرُهُ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا حَرَّرَهُ الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ.

(أقول) سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي أَوَائِلِ الْبُيُوعِ.

(سئل) فِي أَشْجَارٍ مُثْمَرَةٍ يَابِغَةٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ جَامِعٍ قَائِمَةٍ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ تَعَمَّدَ رَجُلٌ وَقْلَعَهَا وَتَصَرَّفَ بِهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا قَائِمَةً يَوْمَ قَلْعِهَا وَيُعَزَّرُ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ شَرْعًا؟

(الجواب): حَيْثُ قَلَعَهَا وَتَصَرَّفَ بِهَا يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهَا بِأَرْضِهَا يَوْمَ قَلْعِهَا؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ غَيْرَ الْمِثْلِيِّ إِذِ الشَّجَرُ وَالْحَشَبُ وَالْحَطَبُ مِنْ ذَوَاتِ الْقِيَمِ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ وَلِلْحَاكِمِ تَعْزِيرُهُ بِمَا يَلِيْقُ بِحَالِهِ؛ لِأَنَّهُ تَعَاطَى مَعْصِيَةً لَا حَدَّ فِيهَا، قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَكُلُّ مَعْصِيَةٍ لَيْسَ فِيهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ فِيهَا التَّعْزِيرُ، رَجُلٌ قَطَعَ شَجَرَةً فِي دَارِ رَجُلٍ بِغَيْرِ أَمْرِهِ يُجَيَّرُ صَاحِبُ الدَّارِ إِنْ شَاءَ تَرَكَ الشَّجَرَةَ عَلَى الْقَاطِعِ وَضَمَّنَهُ قِيَمَةَ الشَّجَرَةِ قَائِمَةً؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ عَلَيْهِ شَجَرَةً قَائِمَةً، وَطَرِيقُ مَعْرِفَةِ تِلْكَ الْقِيَمَةِ أَنْ تُقَوَّمَ الدَّارُ مَعَ الشَّجَرَةِ وَتُقَوَّمَ بِغَيْرِ شَجَرَةٍ فَيُضْمَنَ فَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا خَانِيَةً مِنَ الْغَضَبِ، رَجُلٌ قَطَعَ أَشْجَارَ إِنْسَانٍ فِي كَرْمِهِ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ وَيَعْرِفُ ذَلِكَ بِأَنْ يُقَوَّمَ الْكَرْمُ مَعَ الْأَشْجَارِ الْمَقْلُوعَةِ وَمَعَ الْأَشْجَارِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مَقْلُوعَةٍ فَيُضْمَنُ فَضْلُ مَا بَيْنَهُمَا بَرَّازِيَةً.

(سئل) فِي جَمَاعَةٍ تَرَكَوْا دَعْوَاهُمْ الْإِسْتِحْقَاقَ فِي غَلَّةٍ وَقَفَّ أَهْلِيٌّ بِهَا مَانِعٍ شَرْعِيٍّ مُدَّةً تَزِيدُ عَلَى خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةً وَهُمْ بِالْغُيُوتِ مُقِيمُونَ فِي بَلَدَةِ الْوَقْفِ هُمْ وَنُظَارُهُ وَقَدْ مَنَعَ السُّلْطَانُ أَعَزَّ اللَّهُ أَنْصَارَهُ سَمَاعَ الدَّعْوَى فِي غَيْرِ عَيْنِ الْوَقْفِ الَّتِي مَضَى عَلَيْهَا خَمْسَ عَشْرَةِ سَنَةً وَيُرِيدُونَ الْآنَ الدَّعْوَى بِذَلِكَ بِدُونِ أَمْرِ شَرِيفٍ سُلْطَانِيٍّ فَهَلْ تَكُونُ دَعْوَاهُمْ بِذَلِكَ غَيْرَ مَسْمُوعَةٍ لِلْمَنَعِ

السُّلْطَانِي؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْإِسْتِحْقَاقِ مِنْ قَبِيلِ الْمِلْكِ الْمُطْلَقِ لَا هِيَ فِي نَفْسِ الْوَقْفِ الْمُسْتَشْنَى بِالسَّمَاعِ إِذِ الْإِسْتِحْقَاقُ مِلْكٌ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ فَتَكُونُ الدَّعْوَى بِهِ كَالدَّعْوَى فِي سَائِرِ الْإِسْتِحْقَاقَاتِ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ تَجَوُّزُ هَبَةٍ الْمُسْتَحَقِّ اسْتِحْقَاقَهُ بَعْدَ قَبْضِهِ؛ لِأَنَّهُ مَلِكُهُ بِخِلَافِ نَفْسِ الْوَقْفِ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْمِلْكِ، وَغَلَّةُ الْوَقْفِ يَمْلِكُهَا الْمُوقِفُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ اهـ.

وَفِيهِ مِنَ الْمَحَلِّ الْمَرْبُورِ أَسْبَابُ التَّمَلُّكِ الْمَعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْوَقْفُ، قَالَ الْعَلَامَةُ الْحَمَوِيُّ الْمُرَادُ مَنَافِعُ الْوَقْفِ وَإِلَّا فَرَقَبَةُ الْوَقْفِ لَا تَمْلِكُ عِنْدَنَا؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ فِي الْوَقْفِ يَزُولُ عَنِ الْمَالِكِ لَا إِلَى مَالِكٍ وَلَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ وَلَوْ مُعَيَّنًا اهـ.

(سئل) فِي مُسْتَحَقٍّ لَهُ دَرَاهِمٌ مَعْلُومَةٌ تَحْتَ يَدِ نَاطِرِ الْوَقْفِ هِيَ قَدْرُ اسْتِحْقَاقِهِ فِي الْوَقْفِ أَحَالَ الْمُسْتَحَقُّ بِهَا دَائِنَهُ عَلَى النَّاطِرِ وَقَبِلَ كُلُّ مِنْهُمَا الْحَوَالَةَ فَهَلْ تَكُونُ الْحَوَالَةُ الْمَذْكُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي مُسْتَحَقَّةٍ فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ مَاتَتْ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ بَعْدَمَا قَبَضَ نَظَّارُ الْوَقْفِ رِيعَهُ وَأُجُورَهُ وَعَلَى الْمُسْتَحَقَّةِ الْمَرْبُورَةِ دَيْنٌ لِأُمِّهَا فَهَلْ مَا يُخْصُّهَا مِنْ ذَلِكَ يَصِيرُ مِيرَاثًا عَنْهَا فَيَقْضَى بِهِ دَيْنُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ مَاتَ بَعْضُ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ قَبْلَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ يَكُونُ مَا وَجَبَ مِنَ الْغَلَّةِ إِلَى أَنْ مَاتَ لِوَرَثَتِهِ وَمَا يَجِبُ مِنْهَا بَعْدَ مَوْتِهِ لِحَبَاتِ الْوَقْفِ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ كَانَتْ الْأُجْرَةُ مُعْجَلَةً وَلَمْ تُقَسِّمَ بَيْنَهُمْ وَبَعْدَ الْقِسْمَةِ كَذَلِكَ وَقَالَ هِلَالٌ غَيْرَ أَنِّي أَسْتَحْسِنُ إِذَا قُسِمَ الْمُعْجَلُ بَيْنَ قَوْمٍ ثُمَّ مَاتَ بَعْضُهُمْ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَجَلِ أَنِّي لَا أَرُدُّ الْقِسْمَةَ وَأُجِيزُ ذَلِكَ إِسْعَافًا مِنْ بَابِ إِجَارَةِ الْوَقْفِ.

وَفِي فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ عَنِ الْحَانُوتِيِّ سُئِلَ فِيمَنْ كَانَ مَوْجُودًا وَقَتَ تَمَامِ الْقِسْطِ فِي الْوَقْفِ الَّذِي يُوجَرُ عَلَى الْأَقْسَاطِ فَأَجَابَ حَيْثُ وَقَعَتْ إِجَارَةُ الْأَرْضِ عَلَى الْأَقْسَاطِ وَمَاتَ الْمُسْتَحَقُّ بَعْدَ مُضِيِّ الْقِسْطِ أَوْ عِنْدَ تَمَامِهِ يَأْخُذُ مَا اسْتَحَقَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةٍ إِنْ كَانَ مَوْجُودًا فِي وَقْتِ تَمَامِ الْقِسْطِ الْمَعْلُومِ قَالَ إِنَّ الْعِبْرَةَ لَوْقَتِ ظُهُورِ الْغَلَّةِ وَأَمَّا عَلَى طَرِيقَةِ بِلَادِنَا مِنْ إِجَارَةِ أَرْضٍ

الْوَقْفِ لِمَنْ يَزَرُهَا لِنَفْسِهِ بِأَجْرَةٍ تُسْتَحَقُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَاطٍ كُلُّ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ قِسْطٌ فَيُوجِبُ اعْتِبَارَ إِذْرَاكِ الْقِسْطِ فَهُوَ كِإِذْرَاكِ الْغَلَّةِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ مَخْلُوقًا قَبْلَ تَمَامِ الشَّهْرِ الرَّابِعِ حَتَّى تَمَّ وَهُوَ مَخْلُوقٌ اسْتَحَقَّ هَذَا الْقِسْطَ وَمَنْ لَا فَلَا.

(أقول) هَذَا إِذَا مَاتَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدِ الْغَائِبِ قَدْرٌ اسْتَحَقَّاقٍ فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ تَحْتَ يَدِ النَّاطِرَةِ عَلَى الْوَقْفِ وَلِزَيْدِ ابْنِ عَمِّ مُسْتَحَقٌّ فِي الْوَقْفِ يُرِيدُ تَنَاوُلَ حِصَّةِ الْغَائِبِ مِنَ النَّاطِرَةِ بِدُونِ وَكَالَتِهِ عَنْهُ وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَبْقَى ذَلِكَ تَحْتَ يَدِ النَّاطِرَةِ إِلَى ظُهُورِ حَالِهِ؛ لِأَنَّ مَالَ الْمُسْتَحَقِّ أَمَانَةٌ تَحْتَ يَدِ النَّاطِرِ وَلَا تُدْفَعُ إِلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ كَمَا هُوَ مُقَرَّرٌ.

(سئل) فِي دَارٍ تَسَعُّ قَرَارِيطَ مِنْهَا مِلْكُ لَزَيْدٍ وَبَاقِيهَا وَقْفٌ فَاقْتَسَمَهَا زَيْدٌ مَعَ نَاطِرِ الْوَقْفِ قِسْمَةً شَرْعِيَّةً بِالتَّرَاضِي وَالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ تَكُونُ الْمُقَاسِمَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اقْتَسَمَ الشَّرِيكَانِ وَأَدْخَلَا فِي الْقِسْمَةِ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً فَإِنْ كَانَ الْمُعْطَى هُوَ الْوَاقِفُ جَازَ وَيَصِيرُ كَأَنَّهُ أَخَذَ الْوَقْفَ وَاشْتَرَى بَعْضَ مَا لَيْسَ بِوَقْفٍ مِنْ نَصِيبِ شَرِيكِهِ بِدَرَاهِمِهِ وَإِنَّهُ جَائِزٌ وَإِنْ كَانَ بِالْعَكْسِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْهُ نَقْضُ بَعْضِ الْوَقْفِ وَحِصَّةُ الْوَقْفِ وَقَفَ وَمَا اشْتَرَاهُ مِلْكٌ لَهُ وَلَا يَصِيرُ وَقْفًا إِسْعَافٌ مِنْ فَضْلِ الْمَشَاعِ.

(سئل) فِي قِسْمَةِ أَرْضِ الْوَقْفِ بِالتَّرَاضِي بَيْنَ مُسْتَحَقِّيهِ عَلَى طَرِيقِ التَّهَائِيِ وَالتَّنَاوُبِ هَلْ تَكُونُ جَائِزَةً؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَيَرِيَّةِ وَالْإِسْعَافِ وَفَتَاوَى الشَّلْبِيِّ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي قِسْمَةِ الْعَيْنِ الْمَوْقُوفَةِ بَيْنَ مُسْتَحَقِّيِّهَا قِسْمَةً تَمْلِكُ هَلْ تَكُونُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَرْضٍ وَقَفَ سَلِيخَةً أَرَادَ بَعْضُ أَرْبَابِ الْوَقْفِ قِسْمَتَهَا بَيْنَهُمْ قِسْمَةً جَبْرٍ وَاخْتِصَاصٍ فَهَلْ تُقَسَّمُ أَوْ لَا؟

(الجواب): لَا تُقَسَّمُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْإِسْعَافِ وَغَيْرِهِ.

(أقول) وَمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْخَصَافِ وَالْفَتْحِ مِنْ أَنَّ الْوَقْفَ لَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مُسْتَحَقِّيهِ إِجْمَاعًا مُحْمُولٌ عَلَى هَذَا فَلَا يُتَانَفَى مَا فِي الْإِسْعَافِ لَوْ قَسَمَهُ الْوَاقِفُ بَيْنَ أَرْبَابِهِ لِيَزَرَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ

نَصِيْبِهِ وَلِيَكُوْنَ الْمَرْوُوعُ لَهُ دُونَ شُرَكَائِهِ تَوَقَّفَ عَلَى رِضَاهُمْ وَلَوْ فَعَلَ أَهْلُ الْوَقْفِ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمْ جَارَ وَلَنْ أَبَى مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ إِيْطَالُهُ. اهـ.

لِحِمْلِهِ عَلَى قِسْمَةِ التَّهَائِيْ كَمَا حَرَّرَهُ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَقَفَ أَهْلِيٌّ أَنْ لَا يُقَسَمَ وَلَا يُهَابَأَ بِهِ فَقَسَمَ وَلِيٌّ صَغِيرٌ مُسْتَحِقٌّ فِي الْوَقْفِ نَصِيْبَ الصَّغِيرِ فِي الْوَقْفِ مَعَ مُتَوَلِّيهِ قِسْمَةَ حِفْظٍ ثُمَّ بَلَغَ الصَّغِيرُ رَشِيْدًا وَيُرِيدُ رَدَّ الْقِسْمَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) لَيْسَ ثُبُوتُ الرَّدِّ لَهُ بِسَبَبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ الْمَذْكُورِ بَلْ لِمَا عَلِمْتَ آتِفًا مِنْ أَنَّ لِكُلِّ مَنْ أَبَى مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ إِيْطَالُهُ.

(سئل) فِي عَقَارَاتٍ مَوْقُوفَةٍ يَسْتَحِقُّ رِيعَهَا جَمَاعَةٌ تَوَافَقُوا عَلَى قِسْمَتِهَا بَيْنَهُمْ قِسْمَةَ مُهَابِئَةٍ ثُمَّ مَاتُوا عَنْ أَوْلَادٍ انْتَقَلَ نَصِيْبُهُمْ إِلَيْهِمْ وَيُرِيدُ الْأَوْلَادُ نَقْضَ الْقِسْمَةِ فَهَلْ هُمْ ذَلِكَ وَلِلنَّاطِرِ تَحْصِيلُ غَلَّةِ الْوَقْفِ وَدَفْعُهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ وَظِيْفَةٌ مَعْلُومَةٌ فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ وَلِلْوَقْفِ جِهَاتٌ تَحْتَ يَدِ نَاطِرِهِ وَيَأْخُذُ أَجْرَةَ الْبَعْضِ مُشَاهَرَةً وَالْبَعْضِ مُسَاهَةً وَيَطْلُبُ الرَّجُلُ مِنَ النَّاطِرِ دَفْعَ مَعْلُومٍ وَظِيْفَتِهِ مِنَ الْمُشَاهَرَةِ عَنْ أَشْهُرٍ مَعْلُومَةٍ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لِذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا تَنَاولَهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لِلرَّجُلِ مُطَالَبَةُ النَّاطِرِ بِذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ، فِي وَقْفٍ عَلَى الذَّرِيَّةِ أَجْرُهُ النَّاطِرُ بِأَجْرَةٍ مُعَجَّلَةٍ مُدَّةً تَأْتِي وَقَبْضُهَا وَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ فَهَلْ يُجْبَرُ عَلَى صَرْفِ حِصَصِ الْمُسْتَحِقِّينَ بِالْوَقْفِ بِمَا تَعَجَّلَهُ أَوْ لَا يَدْفَعُ هُمْ إِلَّا مَا يَمْضِي سَنَةً بِسَنَةٍ فَأَجَابَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الْمَقْدِسِيُّ بِمَا صَوَّرْتُهُ: لَا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ حِصَصِ الْمُسْتَحِقِّينَ مُعَجَّلًا وَإِنَّمَا يَدْفَعُ هُمْ بِحَسَبِ اسْتِحْقَاقِهِمْ كُلَّمَا مَضَى سَنَةٌ دَفَعَ هُمْ اسْتِحْقَاقَهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَتَاوَى الْكَازِرُونِيٍّ مِنَ الْوَقْفِ نَقْلًا عَنْ فَتَاوَى الْحَانَوِيِّ فِي رَجُلٍ لَهُ قَدْرٌ اسْتَحْقَاقِي فِي وَقْفِ أَهْلِيٍّ وَلِلْوَقْفِ جِهَاتٌ تَحْتَ يَدِ زَيْدِ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ يُوجَرُ ذَلِكَ وَيَأْخُذُ أَجْرَةَ الْبَعْضِ مُشَاهَرَةً وَالْبَعْضِ مُسَاهَةً وَيَطْلُبُ الرَّجُلُ الْمَرْبُورُ مِنَ النَّاطِرِ أَنْ يَدْفَعَ لَهُ قَدْرَ اسْتِحْقَاقِهِ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا تَنَاولَهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟ أَجَابَ: لِلرَّجُلِ مُطَالَبَةُ النَّاطِرِ

بِذَلِكَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ فَتَاوَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلَ مِنَ الْوَقْفِ.

(أقول) قَيَّدَ بِقَوْلِهِ بَعْدَ قَبْضِهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الطَّلَبُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَا قَبْلَ الْإِسْتِحْقَاقِ وَإِنْ كَانَ النَّاطِرُ قَبْضَ الْأَجَرِ مُعَجَّلًا وَهُوَ مَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ الْمُقْدِسِيُّ أَنِفًا.

(سئل) فِي دَارِي وَفِي مُتَلَاصِفَتَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا بَابٌ قَدِيمٌ عَلَى حِدَةٍ فَسَدَّ النَّاطِرُ بَابَ إِحْدَاهُمَا وَفَتَحَ لَهَا بَابًا مِنَ الدَّارِ الْأُخْرَى وَجَعَلَهُمَا دَارًا وَاحِدَةً بِلَا نَفْعٍ وَلَا مَصْلَحَةٍ لِلْوَقْفِ وَفِي ذَلِكَ تَغْيِيرٌ لِصِفَةِ الْوَقْفِ فَهَلْ يُعَادُ كَمَا كَانَ فِي الْقَدِيمِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي دَارٍ كَبِيرَةٍ ذَاتِ مَسَاكِينَ مَوْقُوفَةٍ لِلسُّكْنَى فَاِمْتَنَعَ وَاحِدٌ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنِ السُّكْنَى فِيهَا مِنْ نَفْسِهِ فَهَلْ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً إِنْ لَمْ يَسْكُنْ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِيهَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ قَدْرُ اسْتِحْقَاقٍ مَعْلُومٍ فِي وَفْقِ أَهْلِي قِمَاتٍ عَنْ ابْنِ وَبْنَتٍ وَضَعَا يَدَهُمَا عَلَيْهِ وَتَنَاولَاهُ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ فِي مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ بِمُوجِبِ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَالْآنَ ظَهَرَ لَهَا ابْنُ ابْنِ مَاتٍ فِي حَيَاتِهَا وَلَهُ اسْتِحْقَاقٌ فِي نَصِيبِهَا يُطَالِبُ النَّاطِرَ بِهِ مِنْ حِينَ مَوْتِ جَدِّتِهِ بَعْدَ الثَّبُوتِ فَهَلْ طَلَبُهُ عَلَى مَنْ تَنَاولَهُ لَا عَلَى النَّاطِرِ لِعَدَمِ تَعْدِيهِ بِعَدَمِ عِلْمِهِ وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِهِ شَرْعًا مَعَ عَدَمِ الضَّمَانِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَابِ الثَّالِثِ ثُمَّ الظَّاهِرُ أَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا إِذَا اعْتَرَفَ الْمُتَنَاولُ بِاسْتِحْقَاقِهِ أَوْ كَانَ لِذَلِكَ الْمُدَّعِي عُذْرٌ مُسَوِّغٌ لِسَمَاعِ الدَّعْوَى وَإِلَّا فَقَدْ مَرَّ أَنَّ دَعْوَى الْإِسْتِحْقَاقِ لَا تَسْمَعُ بَعْدَ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ.

(سئل) فِيهَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ الْقَارِئَةِ وَظِيفَةُ قِرَاءَةِ مَا تَيَسَّرَ قِرَاءَتُهُ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَإِهْدَاءُ ثَوَابِ ذَلِكَ لِوَاقِفٍ مَدْرَسَةٍ كَذَا بَيَا لَهَا مِنَ الْمَعْلُومِ بِمُوجِبِ تَقْرِيرِ شَرْعِيٍّ بِطَرِيقِ الْفَرَاغِ مِنْ أَبِيهَا الْمُتَصَرِّفِ بِذَلِكَ قَبْلُهَا بِمُوجِبِ تَقْرِيرٍ أَيْضًا وَتَصَرَّفَتْ فِي الْوِظِيفَةِ مُدَّةً ثُمَّ انْكَسَرَ لَهَا عِنْدَ الْمُتَوَلَّى نَحْوُ سَبْعِ سَنَوَاتٍ مُبَاشَرَةً الْقِرَاءَةِ فِيهَا وَيَمْتَنِعُ مِنْ دَفْعِ ذَلِكَ لَهَا فَهَلْ يُؤْمَرُ بِدَفْعِ الْمَعْلُومِ لَهَا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فيما إذا كان لجتماعه استحقاق قراريط معلومة في ربح وقف أهلي والنّاظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة دراهم معلومة دون ما يخص الحصة المزبورة ويريدون الآن قدر ما يخصهم بقدر القراريط المذكورة فهل هم ذلك؟  
(الجواب): نعم.

(سئل) في مستأجر حائوت وقف مضت مدة إجارته ففعل الحائوت وعطّلها وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعماً أن له كذا وكذا مرسداً عليها صرفه بإذن الناظر وأن له حبسها من غير أجر حتى يدفع له مرسده فهل يلزمه أجره مثلها في مدة تعطيلها؟  
(الجواب): نعم منافع الغصب استوفاهما أو عطّلها فإنها لا تضمن عندنا إلا أن يكون وقفاً أو مال يتيم أو معدداً للاستغلال تنوير الأبصار وفي البرازية من الإجارة قبيل مسائل العذر ما نصّه وفي الإجارة الطويلة إذا انفسخت يبقى المستأجر محبوباً بهال الإجارة كما في موت أحد المتعاقدين اهـ فمفاد عبارتها أن الحبس بهال الإجارة لا أنه يجبس عين الوقف ويعطّلها فافهم.

(أقول) هذا المفاد غير ظاهر من العبارة بل الظاهر منها أن الباء للسببية لا للبديهة أي له حبس المأجور لاستيفاء مال الإجارة الذي عجله قال في التنوير في مسائل شتى آخر كتاب الإجارة: فسخ العقد بعد تعجيل البدل فلمعجل حبس المبدل حتى يستوفي مال البدل اهـ.  
وفي جامع الفصولين ما حاصله أنه لو استأجر بيتاً ولو بعقد فاسد فإن قبضه ومات المؤجر فله حبس البيت لأجر عجله وإن لم يقبضه فلا اهـ وليس في ذلك كله ما يدل على لزوم الأجرة في مدة الحبس، نعم قد يقال بلزوم أجر المثل في الوقف لما علمت من ضمان منافع ولا يلزم من كون الناظر ظالماً بعدم دفع المعجل للمستأجر سقوط ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور ملكاً فافهم.

الباب الثالث في أحكام النظار وأصحاب الوظائف من نصب وعزل وتوكيل وفراغ وإيجار وتعمير واستدانة وإقرار وقبض وصرف ونحو ذلك  
(سئل) في الصالح للنظر من هو؟

(الجواب): هو من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف، هكذا في فتح القدير وفي الإسعاف لا يؤلى إلا أمين قادراً بنفسه أو نائبه ويستوي في ذلك الذكر والأنثى وكذا

الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَكَذَا الْمَحْدُودُ فِي قَذْفٍ إِنْ تَابَ وَيُسْتَرْطُ لِلصَّحَّةِ عَقْلُهُ وَبُلُوغُهُ بَحْرٌ وَقَدْ أَفْتَى بَعْدَ صِحَّةٍ أَنْ يَكُونَ الصَّغِيرُ نَاطِرًا عَلَى الْوَقْفِ الْعَلَامَةُ ابْنُ الشَّلَيْي رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي فَتَاوِيهِ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ قَائِلًا نَعَمْ يَصِحُّ الْإِسْنَادُ لِلأُنْتَى حَيْثُ كَانَتْ مُتَّصِفَةً بِمَا ذَكَرَ وَأَمَّا الْإِسْنَادُ لِلصَّغِيرِ فَلَا يَصِحُّ بِحَالٍ لَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْلَالِ بِالنَّظَرِ وَلَا عَلَى سَبِيلِ الْمَشَارَكَةِ لغيره؛ لِأَنَّ النَّظَرَ عَلَى الْوَقْفِ مِنْ بَابِ الْوِلَايَةِ وَالصَّغِيرُ يُوَلَّى عَلَيْهِ لِقُصُورِهِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُوَلَّى عَلَى غَيْرِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ لَكِنْ فِي الْأَشْبَاهِ مَا يُنَاقِضُهُ فَإِنَّهُ قَالَ فِي أَحْكَامِ الصَّبِيَّانِ وَيَصْلُحُ وَصِيًّا وَنَاطِرًا وَيُقِيمُ الْقَاضِي مَكَانَهُ بِالْعَا إِلَى بُلُوغِهِ كَمَا فِي مَنْظُومَةِ ابْنِ وَهْبَانَ مِنَ الْوَصَايَا أَهـ.

(أقول) لَمْ يَذْكُرْ ابْنُ وَهْبَانَ قَوْلَهُ وَنَاطِرًا وَكَأَنَّ صَاحِبَ الْأَشْبَاهِ أَخَفَّهُ بِالْوَصِيِّ لِاسْتِثْنَاءِ النَّاطِرِ وَالْوَصِيِّ فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ عَلَى أَنَّ الْبِيرِيَّ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ ذَكَرَ أَنَّ فِي صِحَّةِ جَعْلِهِ وَصِيًّا خِلَافَ الْمَشَايِخِ وَذَكَرَ عِبَارَاتِهِمْ وَعِبَارَةَ الْبَحْرِ عَنِ الْإِسْعَافِ وَلَوْ أَوْصَى إِلَى صَبِيٍّ تَبَطَّلَ فِي الْقِيَاسِ مُطْلَقًا وَفِي الْإِسْتِحْسَانِ هِيَ بَاطِلَةٌ مَا دَامَ صَغِيرًا فَإِذَا كَبُرَ تَكُونُ الْوِلَايَةُ لَهُ أَهـ وَذَكَرْتُ فِي حَاشِيَّتِي عَلَى الْبَحْرِ عَنْ أَحْكَامِ الصَّغَارِ لِلْإِمَامِ الْأَسْرُوسَنِيِّ عَنْ فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ أَنَّ الْقَاضِي إِذَا قَوَّضَ التَّوْلِيَةَ إِلَى صَبِيٍّ يَجُوزُ إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلْحِفْظِ وَيَكُونُ لَهُ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ كَمَا أَنَّ الْقَاضِي يَمْلِكُ إِذْنُ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ الْوَلِيُّ لَا يَأْذَنُ وَكَذَلِكَ التَّوْلِيَةُ أَهـ فَقَوْلُهُ يَجُوزُ إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلْحِفْظِ أَيُّ بِأَنْ يَكُونَ عَاقِلًا رَبُّمَا يُفِيدُ التَّوْفِيقَ بِحَمَلٍ مَا فِي الْإِسْعَافِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْقِلُ وَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الْبَحْرِ مِنْ اشْتِرَاطِ بُلُوغِهِ يُحْمَلُ عَلَى الْقِيَاسِ فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ وَلَوْ شَرَطَ النَّظَرَ لِلْأَرْشِدِ فَلَا أَرْشِدَ مِنْ أَوْلَادِهِ فَاسْتَوَيَا اشْتَرَكََا، بِهِ أَفْتَى الْمَوْلَى أَبُو السُّعُودِ مُعَلَّلًا بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَنْتَظِمُ الْوَاحِدَ وَالْمُتَعَدَّدَ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَفِي النَّهْرِ عَنِ الْإِسْعَافِ شَرْطُهُ لِأَفْضَلِ أَوْلَادِهِ فَاسْتَوَيَا فَلَا سَنَّهُمْ وَلَوْ أَحَدُهُمَا أَوْرَعَ وَالْآخِرُ أَعْلَمَ بِأُمُورِ الْوَقْفِ فَهُوَ أَوْلَى إِذَا أَمِنَ خِيَانَتَهُ أَهـ وَكَذَا لَوْ شَرْطَهُ لِأَرْشِدِهِمْ كَمَا فِي أَفْنَعِ الْوَسَائِلِ عَلَائِيَّ عَلَى التَّنْوِيرِ مِنْ فُرُوعِ الْوَقْفِ وَلَوْ أَبِي أَفْضَلُهُمْ فَلِمَنْ يَلِيهِ اسْتِحْسَانًا قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ إِخْ ذَكَرَهُ الْبَيْضَاوِيُّ عِنْدَ قَوْلِهِ "تَعَالَى إِذْ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا" <sup>(١)</sup> عَلَائِيَّ عَلَى الْمُلتَقَى وَلَوْ اسْتَوَيَا رُشْدًا وَكَانَ

(١) أخرجه البخاري في صحيحه حديث رقم: ٤٥٨٨، وأخرجه مسلم في صحيحه حديث رقم: ٥١٠٠، وأخرجه محمد بن عيسى الترمذي في جامع الترمذي حديث رقم: ٣٢٨٩، وأخرجه النسائي في سننه



أَحَدُهُمَا عَالِمًا فَإِنَّهُ " يُقَدَّمُ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ " كَذَا أَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ. (مَسْأَلَةٌ) رَجُلٌ وَقَفَ وَقَفًا وَشَرَطَ فِيهِ النَّظَرَ لِمَنْ يَصْلُحُ مِنَ الذَّرِّيَّةِ فَتَبَّتْ صَلاَحُ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَحُكِمَ لَهُ بِالنَّظَرِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَتْ حَاكِمٌ آخَرُ صَلاَحُ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ وَحُكِمَ لَهَا بِالنَّظَرِ فَهَلْ يَشْتَرِكَانِ أَوْ تُقَدَّمُ الْمَرْأَةُ الْجَوَابُ إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِمَنْ يَصْلُحُ مِنَ الذَّرِّيَّةِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ وَتَبَّتِ الصَّلاَحِيَّةُ لِلرَّجُلِ وَحُكِمَ لَهُ بِالنَّظَرِ فَلَا حَقَّ لِلْمَرْأَةِ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَوْ كَانَتْ تَصْلُحُ وَلَا يُظَنُّ اخْتِصَاصُ ذَلِكَ بِصِغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ بَلْ هُوَ فِي هَذِهِ الصِّغَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ إِذَا تَبَّتْ لِوَاحِدٍ لَمْ يَنْتَقِلْ إِلَى غَيْرِهِ وَلَمْ يَتَعَدَّ بَلْ لَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ بِصِغَةِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ كَالْأَصْلَحِ وَالْأَرْشِدِ وَتَبَّتِ الْأَصْلَحِيَّةُ وَالْأَرْشِدِيَّةُ لِوَاحِدٍ وَحُكِمَ لَهُ ثُمَّ وَجَدَ بَعْدَ ذَلِكَ مَنْ صَارَ أَصْلَحَ أَوْ أَرْشَدَ لَمْ يَنْتَقِلْ لَهُ الْحَقُّ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِمَنْ فِيهِ هَذَا الْوَصْفُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا فِي الْإِثْنَاءِ وَإِلَّا لَمْ يَسْتَقِرَّ نَظَرٌ لِأَحَدٍ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ إِذَا قُلْنَا لَا تَنْعَقِدُ إِمَامَةً الْمَفْضُولَ مَعَ وُجُودِ الْفَاضِلِ فَذَلِكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا فِي الدَّوَامِ وَمَقْصُودُ الْوَاقِفِ تَفْوِيضُ النَّظَرِ إِلَى وَاحِدٍ يَصْلُحُ لَا إِلَى كُلِّ مَنْ يَصْلُحُ وَإِلَّا لَأَدَّى إِلَى جَعْلِ النَّظَرِ لِحَمِيعِ الذَّرِّيَّةِ إِذَا كَانُوا صَالِحِينَ وَيَحْصُلُ بِسَبَبِ ذَلِكَ مِنْ اخْتِلَافِ الْكَلِمَةِ مَا يُؤَدِّي إِلَى فَسَادِ الْوَقْفِ فَأَلَاوَلَى حَمْلُ مَا فِي كَلَامِ الْوَاقِفِ عَلَى التَّكْرَةِ الْمُوصُوفَةِ لَا عَلَى الْمُوصُولَةِ وَحِينَئِذٍ لَا عُمُومٌ فَإِنَّهَا تَكْرَرُ فِي الْإِثْبَاتِ فَلَا تَعُمُّ بَلْ لَوْ فُرِضَ فِيهَا عُمُومٌ كَانَ مِنْ عُمُومِ الْبَدَلِ لَا مِنْ عُمُومِ الشُّمُولِ حَاوِي السُّيُوطِيِّ مِنَ الْوَقْفِ.

(أقول) مَا ذَكَرَهُ عُلَمَاؤُنَا مُخَالَفٌ لِهَذَا فِيهِ الْبَحْرُ عَنِ الْإِسْعَافِ وَلَوْ صَارَ الْمَفْضُولُ مِنْ أَوْلَادِهِ أَفْضَلَ مِنْ كَانَ أَفْضَلُهُمْ تَنْتَقِلُ الْوِلَايَةُ إِلَيْهِ بِشَرْطِهِ إِيَّاهَا لِأَفْضَلِهِمْ فَيُنْظَرُ فِي كُلِّ وَقْتٍ

حديث رقم: ٣٠٥، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ١٥٨٨٠، وأخرجه أبو حاتم بن حبان في صحيحه حديث رقم: ٥٩١٣، وأخرجه الحاكم النيسابوري في المستدرک علی الصحیحین حديث رقم: ٤٥٤٠، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى حديث رقم: ٢٩١، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٤٧٧٧، وأخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ١٦٦٦، وأخرجه الهيثم بن كليب الشاشي في المسند حديث رقم: ٦٢٠، وأخرجه ابن حجر العسقلاني في المطالب العالیة بزوائد المسانید الثمانية حديث رقم: ٤٦٠١، وأخرجه عبد بن حميد في مسنده حديث رقم: ٩٣، وأخرجه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة حديث رقم: ٢٣٤٤، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار حديث رقم: ٣٦٢٦

إِلَى أَفْضَلِهِمْ كَالْوَقْفِ عَلَى الْأَفْقَرِ فَلَا أَفْقَرَ مِنْ وَلَدِهِ فَإِنَّهُ يُعْطَى الْأَفْقَرُ مِنْهُمْ وَإِذَا صَارَ غَيْرُهُ أَفْقَرَ مِنْهُ يُعْطَى الثَّانِي وَيَحْرُمُ الْأَوَّلُ اهـ.

وَفِي السَّادِسِ مِنَ التَّتَارُخَانِيَّةِ وَلَوْ وَلَّى الْقَاضِي أَفْضَلَهُمْ ثُمَّ صَارَ فِي وَلَدِهِ مَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ فَالْوَلَايَةُ إِلَيْهِ اعْتِبَارًا بِشَرْطِ الْوَاقِفِ اهـ وَرَأَيْتُ التَّصْرِيحَ بِذَلِكَ أَيْضًا فِي أَوْقَافِ الْخَصَافِ وَسَنُحَقِّقُ الْمَسْأَلَةَ بِهَا لَا مَزِيدَ عَلَيْهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ أَهْلِيَّ نَظَرَ وَفَقِهِ لِلْأَرَشِدِ فَالْأَرَشِدُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَتَوَلَّى الْأَرَشِدُ مِنْهُمْ نَظَرَ الْوَقْفِ وَبُتَّتْ أَرَشِدِيَّتُهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ فَوَّضَ النَّظَرَ وَأَسْنَدَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لِزَوْجَتِهِ الْأَهْلِ لِلنَّظَرِ الْعَدْلِ الْكَافِيَةِ بِمَصَالِحِ الْوَقْفِ الرَّشِيدَةِ وَهِيَ مِنْ جُمْلَةِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ الْمُسْتَحَقَّةُ بِالْفِعْلِ لِيَعُضَّ رِيعَهُ وَقَرَّرَهَا قَاضِي الْقَضَاةِ فِي وَظِيفَةِ النَّظَرِ فَادَّعَى وَاحِدٌ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ أَرَشِدٌ مِنْهَا وَطَلَبَ النَّظَرَ فِي ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ التَّفْوِيزُ الصَّادِرُ مِنَ الْأَرَشِدِ الْمَرْبُورِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لِزَوْجَتِهِ الْمَرْبُورَةِ صَحِيحًا وَلَا يَحْرُجُ عَنْهَا وَإِنْ أَثَبَّتَ الْمَرْبُورُ الْأَرَشِدِيَّةَ أَمْ لَا؟

(الجواب): حَيْثُ صَدَرَ التَّفْوِيزُ فِي مَرَضٍ مَوْتِ النَّاطِرِ الْأَرَشِدِ الْمَرْبُورَةِ لِزَوْجَتِهِ الْمَرْبُومَةِ الرَّشِيدَةِ يَكُونُ صَحِيحًا إِذْ حَكَمَ ذَلِكَ الْوَصِيُّ الْمُخْتَارُ لِلْوَاقِفِ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ النَّظَرَ لِلْأَرَشِدِ وَقَدْ ثَبَتَ أَرَشِدِيَّتُهُ الْمُفَوَّضِ الْمَذْكُورِ فَقَدْ صَارَ مُشْرُوطًا لَهُ النَّظَرُ مِنْ قَبْلِ الْوَاقِفِ وَقَائِمًا مَقَامَهُ فَحَيْثُ فَوَّضَ النَّظَرَ لِلْمَذْكُورَةِ فَقَدْ اخْتَارَهَا وَالْمُخْتَارُ إِذَا اخْتَارَ آخَرَ فَقَدْ صَارَ مُخْتَارَ الْوَاقِفِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُخْتَارِ وَلَا يَحْرُجُ النَّظَرُ عَنْهَا وَإِنْ أَثَبَّتَ الْغَيْرُ الْأَرَشِدِيَّةَ إِلَّا بِخِيَانَةِ ظَاهِرَةٍ قَالَ فِي الْبَحْرِ إِذَا مَاتَ الْمَشْرُوطُ لَهُ بَعْدَ الْوَاقِفِ فَإِنَّ الْقَاضِيَّ يَنْصَبُ غَيْرَهُ وَشَرَطَ فِي الْمُجْتَبَى أَنْ لَا يَكُونَ الْمُتَوَقَّى أَوْصَى بِهِ إِلَى رَجُلٍ عِنْدَ مَوْتِهِ فَإِنْ كَانَ أَوْصَى لَا يَنْصَبُ الْقَاضِي غَيْرَهُ اهـ.

وَقَالَ فِي الْأَشْبَاهِ سُئِلَتْ عَنْ نَاطِرٍ مُعَيَّنٍ بِالشَّرْطِ بَعْدَ وَفَاتِهِ لِلْحَاكِمِ الْمُسْلِمِينَ فَهَلْ إِذَا فَوَّضَ النَّظَرَ لِغَيْرِهِ ثُمَّ مَاتَ يَنْتَقِلُ لِلْحَاكِمِ أَوْ لَا فَأَجَبْتُ بِأَنَّهُ إِذَا فَوَّضَ فِي صِحَّتِهِ يَنْتَقِلُ لِلْحَاكِمِ بِمَوْتِهِ لِعَدَمِ صِحَّةِ التَّفْوِيزِ وَإِنْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لَا يَنْتَقِلُ مَا دَامَ الْمَوْصَى لَهُ بَاقِيًا لِفَيَاقِهِ مَقَامَهُ. اهـ.

وَفِي حَاشِيَةِ الْبَيْرِيِّ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَعْزَلَ وَصِيَّ الْمَيِّتِ الْعَدْلِ الْكَافِي؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَيِّتِ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي وَلَايَةُ الْحَجْرِ عَلَى الْعَدْلِ الرَّشِيدِ وَكَذَا مَنْ قَامَ مَقَامَهُ فَيَنْفُذُ كَمَا فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ اهـ.

وَفِي الْبَرَازِيَةِ الْمُسَمَّاةِ بِالْوَجِيزِ وَإِنْ مَاتَ الْقَيِّمُ وَقَدْ أَوْصَى إِلَى أَحَدِ فَوَصِيِّ الْقَيِّمِ بِمَنْزِلَةِ الْقَيِّمِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلْقَيِّمِ أَنْ يُفَوِّضَ إِلَى غَيْرِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ بِالْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيِّ وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يُوصِيَ إِلَى غَيْرِهِ وَلَوْ أَرَادَ أَنْ يُقِيمَ غَيْرُهُ مَقَامَهُ فِي حَيَاتِهِ وَصَحَّتِهِ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا كَانَ التَّفْوِيزُ عَلَى سَبِيلِ الْعُمُومِ اهـ وَقَالَ فِي الدَّخِيرَةِ الْبَرْهَانِيَّةِ وَإِنْ مَاتَ الْقَيِّمُ بَعْدَمَا مَاتَ الْوَاقِفُ فَإِنْ كَانَ الْقَيِّمُ قَدْ أَوْصَى إِلَى غَيْرِهِ فَوَصِيَّهُ بِمَنْزِلَتِهِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُوصِ إِلَى غَيْرِهِ فَوَلَايَةُ نَصَبِ الْقَيِّمِ لِلْقَاضِي اهـ.

وَفِيهَا، الْمُتَوَلَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يُفَوِّضَ إِلَى غَيْرِهِ عِنْدَ الْمَوْتِ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْوَصِيَّةِ عِنْدَ الْمَوْتِ وَلِلْوَصِيِّ أَنْ يُوصِيَ إِلَى غَيْرِهِ اهـ.

وَفِي الْمَنْظُومَةِ الْمَحَبَّةِ لَوْ فَوَّضَ النَّاطِرُ لِلْغَيْرِ النَّظَرَ يَصِحُّ مُطْلَقًا إِذَا كَانَ اسْتَقَرَّ تَفْوِيزُهُ لَهُ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مِنْ مُخَالَفٍ أَوْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ فَإِنْ فِي صَحَّتِهِ فَوَّضَهُ ذَاكَ وَفِي سَلَامَتِهِ مَا صَحَّ ذَا وَإِنْ يَكُنْ قَدْ فَوَّضَ فِي مَرَضٍ الْمَوْتِ صَحِيحًا قَدْ مَضَى فَالْفِعْلُ فِي الصَّحَّةِ صَاحٍ أَسْنَى لِكَيْتِهِ فِي هَذِهِ يُسْتَشْنَى اهـ وَمِثْلُهُ فِي صُرَّةِ الْفَتَاوَى نَقْلًا عَنِ الْقُنْيَةِ وَالتَّيَمَّةِ وَقَدْ أَفْتَى بِصَحَّةِ التَّفْوِيزِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ وَإِنْ أَثْبَتَ الْغَيْرُ الْأَرْشِدِيَّةَ كُلَّ مِنَ الْمَرْحُومِينَ الْوَالِدِ وَالْعَمِّ وَالْجَدِّ الْمُحَقِّقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيِّ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُفْتِينَ رَوَّحَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي دَارِ النَّعِيمِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعَلِيمُ.

(أقول) إِذَا كَانَ الْوَاقِفُ شَرْطَ النَّظَرِ لِلْأَرْشِدِ ثُمَّ فَوَّضَ الْأَرْشِدُ لِغَيْرِ الْأَرْشِدِ كَانَ ذَلِكَ مُخَالَفًا لِشَرْطِ الْوَاقِفِ الَّذِي قَالُوا فِيهِ إِنَّهُ كَنَصِّ الشَّارِعِ فَكَيْفَ تَصِحُّ مُخَالَفَتُهُ فِي ذَلِكَ وَلَا سِيَّما إِذَا فَوَّضَ لِطِفْلِهِ الصَّغِيرِ كَمَا يَقَعُ كَثِيرًا مَعَ وُجُودِ الْأَرْشِدِ حَقِيقَةً مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَقَدْ عَلِمْتُ قَبْلَ وَرَقَةِ الْكَلَامِ فِي صَحَّةِ تَوَلِّيَةِ الصَّغِيرِ وَلَوْ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ فَكَيْفَ هُنَا وَلَيْسَ فِيهَا ذِكْرُهُ مِنَ النُّقُولِ سِوَى مَا فِي الْأَشْبَاهِ تَصْرِيحٌ بِمَا ادَّعَاهُ إِذْ لَيْسَ فِيهَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّ الْوَاقِفَ شَرْطَ النَّظَرِ لِلْأَرْشِدِ وَلَا أَنَّ الْمُفَوَّضَ فَوَّضَ لِغَيْرِ الْأَرْشِدِ وَأَمَّا مَا فِي الْأَشْبَاهِ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى مَا قَالَهُ.

وَلَكِنَّهُ قَدْ اعْتَرَضَهُ مُحَشِّيه الْحَمَوِيُّ فَقَالَ بَلْ يَجِبُ أَنْ يَنْتَقِلَ لِلْحَاكِمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ فَوَّضَ الْآخَرُ لِآخَرَ وَهَكَذَا يَقُوتُ شَرْطُ الْوَاقِفِ وَلَا يُعْمَلُ بِهِ أَصْلًا اهـ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِمَا قُلْنَا وَيُؤَيَّدُهُ أَيْضًا مَا فِي فَتَاوَى الْحَانُوتِيِّ فِيمَنْ شَرْطَ النَّظَرِ لِلْأَرْشِدِ مِنْ دُرِّيَّتِهِ فَفَرَعَ الْأَرْشِدُ لَزَوْجِ ابْنَتِهِ وَمَاتَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِمَنْ بَعْدَهُ عَمَلًا بِشَرْطِ الْوَاقِفِ اهـ مُلَخَّصًا وَكَذَا مَا فِي فَتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ

الْحَائِكِ إِذَا شَرَطَ الْأَرْشِدِيَّةَ فَفَوَّضَ الْأَرْشِدُ فِي الْمَرَضِ لِغَيْرِ الْأَرْشِدِ وَظَهَرَتْ خِيَانَتُهُ يُؤَيِّ الْقَاضِي الْأَرْشِدَ؛ لِأَنَّ التَّفْوِیْضَ الْمُخَالِفَ لَشَرَطِ الْوَاقِفِ لَا يَصِحُّ اهـ وَرَأَيْتُ فِي مَجْمُوعَةِ شَيْخِ مَسَائِدِ الْعَلَامَةِ الْفَقِيهِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْغَزِّيِّ السَّائِحَانِيَّ بِخَطِّهِ نَقَلَ أَوَّلًا مَا فِي الْأَشْبَاهِ وَقَالَ إِنَّهُ دَرَجَ عَلَيْهِ إِفْتَاءُ الشَّامِ ثُمَّ رَدَّهُ بِمَا قَدَّمْنَاهُ عَنْ حَاشِيَةِ الْحَمَوِيِّ وَعَنِ الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ ثُمَّ قَالَ وَنَقَلَ سَيِّدِي عَبْدَ الْغَنِيِّ النَّابُلُسِيُّ قُدَّسَ سِرُّهُ عَنْ وَقْفِ هِلَالٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى جَعَلَ النَّظَرَ لِعَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لَزَيْدٍ فَأَوْصَى عَبْدُ اللَّهِ لِيَكْرَ وَمَاتَ يَكُونُ النَّظَرُ لَزَيْدٍ وَلَا يُشَارِكُهُ بَكْرٌ قَالَ يَعْنِي سَيِّدِي عَبْدَ الْغَنِيِّ وَهَذَا نَصٌّ عَلَى رَدِّ جَوَابِ صَاحِبِ الْأَشْبَاهِ فَأَجَابَ عَنْهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ مَا فِي هِلَالٍ عَلَى حَالَةِ الصَّحَّةِ فَلَا يُعَارِضُ مَا فِي الْمَرَضِ وَأَجَابَ قُدَّسَ سِرُّهُ بِأَنَّهُ مُقْتَضَى الْوَصِيَّةِ أَنْ تَكُونَ فِي الْمَرَضِ وَأَجَابَ عَنْ إِفْتَاءِ الشَّامِ بِأَنَّهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا كَانَ الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ أَرْشِدًا؛ لِأَنَّ الْمُفَوَّضَ الْأَرْشِدَ يَفْعَلُ الْأَصْلَحَ وَأَمَّا إِذَا فَوَّضَهُ لِغَيْرِ الْأَرْشِدِ فَقَدْ خَالَفَ شَرَطَ الْوَاقِفِ وَالْأَصْلَحَ اهـ.

(يَقُولُ الْفَقِيرُ) أَمَّا نَصُّ هِلَالٍ فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ وَلَا يُخَصِّصُهُ جَوَابُ صَاحِبِ الْأَشْبَاهِ الْمَقْدُوحِ فِيهِ مَعَ أَنَّهُ فَهَمُّ مُخَالِفٍ لَشَرَطِ الْوَاقِفِ عَلَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّاطِرَ إِذَا لَمْ يَرَاعَ شَرَطَ الْوَاقِفِ يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ الْقَاضِي فَكَيْفَ يُهْدَرُ شَرَطُ الْوَاقِفِ لِأَجْلِ عَدَمِ مِرَاعَاةِ النَّاطِرِ وَحَيْثُ وَجَدَ نَصُّ هِلَالٍ الْمَنْقُولُ لَا يُعَارِضُ بِالْعُقُولِ وَتَوْفِيقُ الشَّيْخِ قُدَّسَ سِرُّهُ هُوَ عَيْنُ الْمَنْقُولِ وَالصَّوَابِ.

وَقَوْلُ الْمُخَالِفِ: إِنَّ الْأَرْشِدَ مُحْتَارَ الْوَاقِفِ فَإِذَا اخْتَارَ غَيْرَ الْأَرْشِدِ صَارَ غَيْرُ الْأَرْشِدِ مُحْتَارَ الْمُخْتَارِ فَيَكُونُ مُحْتَارًا مَمْنُوعًا؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيلٌ عَقْلِيٌّ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ الْمَنْقُولِ عَنْ هِلَالٍ وَلِأَنَّ الْوَاقِفَ اخْتَارَ الْأَرْشِدِيَّةَ فَكَيْفَ يَكُونُ غَيْرُ الْأَرْشِدِ مُحْتَارًا لَهُ وَأَيْضًا لَوْ كَانَ كُلُّ مُحْتَارٍ النَّاطِرِ مُحْتَارًا لِلْوَاقِفِ مَا كَانَ يَنْعَزِلُ إِذَا لَمْ يَرَاعَ شَرَطَ الْوَاقِفِ وَالْعَجَبُ مِنْ حَمْلِ نَصِّ هِلَالٍ عَلَى حَالِ الصَّحَّةِ وَعَدَمِ الْحَمْلِ فِي إِفْتَاءِ الشَّامِ عَلَى النَّظَرِ الَّذِي يَمْلِكُهُ الْمُفَوَّضُ وَهُوَ كَوْنُهُ لِلْأَرْشِدِ اهـ كَلَامُ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْغَزِّيِّ أَمِينِ الْفَتَاوَى بِدَمْشَقَ وَهُوَ تَحْقِيقٌ بِالْقَبُولِ حَقِيقٌ قَدْ أَوْصَحَ اللَّبَسَ وَأَزَالَ كُلَّ تَحْوِيلٍ وَحَدَسٍ وَقَدْ أَيْدَ مَا قُلْنَاهُ فَافْهَمْهُ وَاحْفَظْهُ وَدَعْ غَيْرَهُ وَلَا تَلَحُظْهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَفِي مَجْمُوعَةِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْغَزِّيِّ الْمَذْكُورِ مَا نَصَّهُ فِي وَاقِفٍ شَرَطَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ فِي حَيَاتِهِ ثُمَّ لِلْأَرْشِدِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ ثُمَّ أَقَامَ ابْنَهُ الْمَعْلُومَ نَاطِرًا فِي حَيَاتِهِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ بِلَا مُشَارِكٍ لَهُ وَمَاتَ قَامَ ابْنُهُ الْآخَرُ يَدْعِي أَرْشِدِيَّتَهُ عَلَى الْإِبْنِ النَّاطِرِ وَأَنْتَبَهَا وَطَلَبَ الْحُكْمَ لَهُ بِالنَّظَرِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِ

الدَّرُّ لَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ عَنِ الْوَقْفِ إِذَا كَانَ مُسَجَّلًا وَلَكِنْ يَجُوزُ الرُّجُوعُ عَنِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ الْمَشْرُوطِ كَالْمَوْذَنَ وَالْإِمَامَ وَالْمُعَلِّمَ وَإِنْ كَانُوا أَصْلَحَ أَهْلًا وَلَا تَغْفُلُ عَنْ قَوْلِهِ الْمَشْرُوطُ وَإِنْ كَانَ أَصْلَحَ وَفِي الْبَحْرِ التَّوَلَّى مُخَالَفَ سَائِرِ الشُّرُوطِ بِأَنَّ لَهُ التَّغْيِيرَ فِيهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ أَهـ.

كَلَامُهُ وَحَاصِلُهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَاقِفِ وَالنَّاظِرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْوَاقِفَ لَهُ التَّفْوِيزُ لِغَيْرِ الْأَرْشِدِ بِخِلَافِ النَّاظِرِ.

(سئل) فِي نَازِلٍ وَقَفَ مَرَضٌ فَقَوَّضَ وَأَسَدَدَ نَظَرَ الْوَقْفِ لِابْنِهِ الْبَالِغِ ثُمَّ عُوِيَ مِنْ مَرَضِهِ الْمَذْكُورِ وَتَصَرَّفَ ابْنُهُ فِي أُمُورِ الْوَقْفِ مُدَّةً بِمُقْتَضَى التَّفْوِيزِ وَالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورَيْنِ فَهَلْ يَكُونُ كُلُّ مِنَ التَّفْوِيزِ وَالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالتَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا نَصَّبَ الْقَاضِي امْرَأَةً مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ نَازِلَةً عَلَيْهِ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ يُعَارِضُهَا فِي ذَلِكَ زَاعِمًا أَنَّهُ أَحَقُّ مِنْهَا لِكُونِهِ ذَكَرًا وَأَرْشَدَ مِنْهَا وَالحَالُ أَنَّهُمَا أَمِينَةٌ أَهْلٌ لِلنَّظَارَةِ كَافِيَةٌ بِمَصَالِحِ الْوَقْفِ وَلَمْ يَشْتَرِطِ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِلأَرْشِدِ فَهَلْ يُنْمَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهَا وَالحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ يُنْمَعُ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ وَلَا عِبْرَةَ بِزَعْمِهِ الْمَذْكُورِ وَالْأَثَوَّةُ لَا تَمْنَعُ الرُّشْدَ.

(سئل) فِي نَازِلٍ وَقَفَ شَرْعِيٌّ حَصَلَ لَهُ دَاءٌ الْفَالِجُ فَأَقْعَدَهُ فِي الْفَرَاشِ وَمَنَعَهُ عَنِ الْحَرَكَةِ وَاعْتَقَلَ لِسَانَهُ وَعَجَزَ عَنْ تَعَاطِي مَصَالِحِ الْوَقْفِ بِالْكُلِّيَّةِ فَأَخْرَجَهُ الْقَاضِي عَنْ وَظِيفَةِ النَّظَرِ وَنَصَّبَ مَكَانَهُ رَجُلَيْنِ مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ إِخْرَاجًا وَنَصَّبَا شَرْعِيَّيْنِ فَهَلْ صَحَّ كُلُّ مَنْ إِخْرَاجِ وَالنَّصْبِ الْمَذْكُورَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ تَصَرُّفَ الْقَاضِي فِي الْأَوْقَافِ مُقَيَّدٌ بِالمَصْلَحَةِ وَيَجِبُ الْإِفْتَاءُ وَالْقَضَاءُ بِكُلِّ مَا هُوَ أَفْنَعُ لِلْوَقْفِ وَحَيْثُ رَأَى الْقَاضِي المَصْلَحَةَ فِي عَزْلِهِ لِتَعْطُلَ مَصَالِحِ الْوَقْفِ بِذَلِكَ فَقَدْ صَحَّ عَزْلُهُ قَالَ فِي النَّهْرِ وَيُنَزَّغُ الْمُتَوَلَّى لَوْ خَائِنًا أَيْ يَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ نَزْعُهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَأْمُونٍ عَلَى الْوَقْفِ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَاجِزًا نَظَرًا لِلْوَقْفِ أَهـ وَمِثْلُهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عَنِ الْفَتْحِ وَفِي الْبَرَازِيَةِ فَإِنْ كَانَ فِي نَزْعِهِ مَصْلَحَةٌ يَجِبُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهُ دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنِ الْوَقْفِ وَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يَنْزِعَهُ أَحَدٌ فَشَرَطُهُ مُخَالَفٌ لِلشَّرْعِ أَهـ.

وَفِي الْبَحْرِ عَنِ الْإِسْعَافِ أَنَّ الْوَلَايَةَ مُقَيَّدَةٌ بِشَرْطِ النَّظَرِ وَلَيْسَ مِنَ النَّظَرِ تَوَلِيَةُ الْحَائِنِ؛ لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْمَقْصُودِ وَكَذَا تَوَلِيَةُ الْعَاجِزِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ أَمِينٍ عَلَى وَقْفٍ أَهْلِي طَرَأَ عَلَيْهِ الْعَمَى وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى تَعَاطِي أُمُورِ الْوَقْفِ وَمَصَالِحِهِ يُرِيدُ بَعْضُ الْمُسْتَحِقِّينَ عَزْلَهُ بِمُجَرَّدِ الْعَمَى فَهَلْ يَصْلُحُ الْأَعْمَى نَاطِرًا وَلَا يُعْزَلُ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ بَعَثَ مَعَ جَابِيِ الْوَقْفِ إِلَى بَعْضِ مُسْتَحِقِّهِ اسْتِحْقَاقَهُ فِي الْوَقْفِ وَالْجَابِي يَدَّعِي الْإِيصَالَ وَالْمُسْتَحِقُّ يُنْكِرُ وَصُولَهُ إِلَيْهِ مِنْ يَدِ الْجَابِي فَهَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الْجَابِي فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ عَنِ الضَّمَانِ بَيِّنِيهِ؛ لِأَنَّهُ رَسُولٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُسْتَحِقِّ فِي أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ حَتَّى أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ عَنِ النَّاطِرِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَمَّا فِي فَتَاوَى الْأَنْقَرَوِيِّ عَنْ شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ لِلْإِسْبِجَايِّ وَكَذَا فِي الثَّلَاثِينَ مِنْ وَكَالَةِ التَّارُخَانِيَّةِ وَنَصُّ عِبَارَتِهَا وَإِذَا دَفَعَ رَجُلٌ إِلَى رَجُلٍ مَالًا لِيَدْفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ فَكَذَّبَهُ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ وَالْمَأْمُورُ لَهُ بِالْمَالِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الَّذِي يَدَّعِي الدَّفْعَ إِلَى الْمَأْمُورِ لَهُ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ عَنِ الضَّمَانِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَأْمُورِ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُهُ عَنِ الْأَمْرِ وَلَا يَجِبُ الْيَمِينُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْأَمْرِ مِنْ تَصْدِيقِ أَحَدِهِمَا وَتَكْذِيبِ الْآخَرِ فَيَجِبُ الْيَمِينُ لَهُ عَلَى الَّذِي كَذَّبَهُ دُونَ الَّذِي صَدَّقَهُ فَإِنْ صَدَّقَ الْمَأْمُورَ بِالْدَّفْعِ فَإِنَّهُ يَخْلِفُ الْآخَرَ بِاللَّهِ مَا قَبِضَ فَإِنْ حَلَفَ لَمْ يَسْقُطْ دَيْنُهُ وَلَمْ يَطْهَرِ الْقَبْضُ وَإِنْ نَكَلَ طَهَرَ قَبْضُهُ وَسَقَطَ عَنِ الْأَمْرِ دَيْنُهُ وَإِنْ صَدَّقَ الْآخَرَ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ وَكَذَّبَ الْمَأْمُورَ فَإِنَّهُ يَخْلِفُ الْمَأْمُورَ خَاصَّةً بِاللَّهِ قَدْ دَفَعَهُ إِلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ نَكَلَ لَرِمَهُ مَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْدَعَ عِنْدَ رَجُلٍ مَالًا ثُمَّ أَمَرَ الْمُوْدِعَ أَنْ يَدْفَعَ الْوَدِيعَةَ إِلَى فَلَانٍ فَقَالَ الْمُوْدِعُ قَدْ دَفَعْتُ فَهُوَ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي وَكَالَةِ الْأَشْبَاهِ مَعَ حَاشِيَةِ الْبِيرِيِّ وَلِسَانِ الْحَكَّامِ وَالْحَائِنِيَّةِ وَفَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ مِنَ الْوُكَالَةِ وَفَتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ مِنَ الدَّعْوَى.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ غَابَ وَتَرَكَ الْوَقْفَ بِلَا وَكِيلٍ يُبَاشِرُ عَنْهُ وَتَعَطَّلَتْ مَصَالِحُ الْوَقْفِ فَهَلْ لِلْقَاضِي إِقَامَةُ قِيمٍ عَنْهُ إِلَى أَنْ يَتَقَدَّمَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَتَصَرَّفُ الْقِيَمُ فِي الْوَقْفِ بِمَا فِيهِ مِنَ النَّفْعِ لِلْوَقْفِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَزِينَةِ

عَنِ الْإِسْعَافِ وَأَجَابَ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ النَّظَرُ لِأَحَدٍ بِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ عَنْ غَيْرِ وَصِيٍّ فَالنَّظَرُ لِلْحَاكِمِ وَإِنْ مَاتَ عَنْ وَصِيٍّ فِي تَرْكِتِهِ فَالْوَصِيُّ مُتَكَلِّمٌ فِي وَقْفِهِ.

(سئل) فِي نَازِلِ اسْتِدَانٍ لِأَجْلِ ضَرُورَةٍ فِي الْوَقْفِ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ بِإِذْنِ الْقَاضِي ثُمَّ عُرِلَ عَنِ النَّظَرِ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ اسْتِدَانُ الْمَبْلَغِ بِمُرَابَحَةٍ بِمُقْتَضَى أَنَّهُ اشْتَرَى مِنَ الدَّائِنِ شَيْئًا يَسِيرًا بِمَبْلَغٍ زَائِدٍ عَنِ أَصْلِ الدَّيْنِ وَأَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالزَّائِدِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَيُضْمَنُ الزِّيَادَةُ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنَازُخَانِيَّةِ وَالْحَيَرِيَّةِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهَا وَفِي الْحَاوِي الزَّاهِدِي قَالَ أَهْلُ الْبَصَرَةِ لِلْقِيَمِ إِنْ لَمْ تَهْدَمْ الْمَسْجِدَ الْعَامِرَ يَكُنْ ضَرَرُهُ فِي الْقَابِلِ أَعْظَمَ فَلَهُ هَدْمُهُ وَإِنْ خَالَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ وَلَيْسَ لَهُ التَّأْخِيرُ إِذَا أَمَكْنَهُ الْعِمَارَةُ، فَلَوْ هَدَمَهُ وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ غَلَّةٌ لِلْعِمَارَةِ فِي الْحَالِ فَاسْتَقْرَضَ الْعَشْرَةَ بِثَلَاثَةِ عَشَرَ فِي سَنَةٍ وَاشْتَرَى مِنَ الْمُقْرِضِ شَيْئًا يَسِيرًا يَرْجِعُ فِي غَلَّتِهِ بِالْعَشْرَةِ وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ اهـ.

(أقول) هَذَا مُخَالَفٌ لِمَا فِي الْأَشْبَاهِ حَيْثُ قَالَ وَهَلْ يَجُوزُ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَشْتَرِيَ مَتَاعًا بِأَكْثَرٍ مِنْ قِيَمَتِهِ وَيَبِيعَهُ وَيَضْرِفَهُ عَلَى الْعِمَارَةِ وَيَكُونُ الرَّبْحُ عَلَى الْوَقْفِ الْجَوَابُ نَعَمْ كَمَا حَرَّرَهُ ابْنُ وَهْبَانَ اهـ وَتَبِعَهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ قَالَ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لِمَا لَمْ يَلْزَمْ الْأَجَلُ فِي مَسْأَلَةِ الْقَرْضِ بَقِيَ شِرَاءُ الْيَسِيرِ بِثَمَنِ كَثِيرٍ فَتَمَحَّضَ ضَرَرًا عَلَى الْوَقْفِ فَلَمْ تَلْزَمْ الزِّيَادَةُ فَكَانَتْ عَلَى الْقِيَمِ بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ شِرَاءِ الْمَتَاعِ وَبِيعِهِ لِلزُّومِ الْأَجَلِ فِي جُمْلَةِ الثَّمَنِ اهـ وَكَتَبْتُ فِيمَا عُلَّقَتْهُ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عَنِ الْبِيرِيِّ أَنَّ مَنْشَأَ مَا قَالَهُ ابْنُ وَهْبَانَ عَدَمُ الْوُقُوفِ عَلَى الْحُكْمِ مِمَّنْ تَقَدَّمَ ثُمَّ ذَكَرَ مَا مَرَّ عَنِ الْحَاوِي وَقَالَ هَذَا الَّذِي يُفْتَى بِهِ اهـ.

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا مَرَّ أَيْضًا وَبِهِ ائْتَدَعَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبَانَ مِنْ أَنَّهُ لَا جَوَابَ لِلْمَشَايخِ فِيهَا اهـ فَعُلِمَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ وَهْبَانَ بَحْثُ مُخَالَفٍ لِلْمُنْقُولِ وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةً عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ.

(سئل) فِي نَازِلِ وَقْفٍ أَهْلِيٍّ ثَقِيٍّ قَبْضَ أُجْرَةٍ دَارِي الْوَقْفِ وَصَرَفَ بَعْضَهَا فِي عِمَارَتَيْهَا وَتَرْمِيمِهَا الضَّرُورَتَيْنِ اللَّازِمَتَيْنِ مَضْرَفَ الْمِثْلِ فِي مُدَّةٍ تَحْتَمِلُهُ وَالظَّاهِرُ لَا يُكْذِبُهُ فِي ذَلِكَ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي فِتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ عَنِ الْحَاوِي الْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ بَيِّنَةٍ كَمَا فِي الْإِسْعَافِ

وَقِيلَ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ إِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بِالْأَمَانَةِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْيَمِينِ وَأَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بِأَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ وَيُكَتَفَى مِنْهُ بِالْإِجْمَالِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى التَّفْسِيرِ شَيْئًا فَشَيْئًا. اهـ.

وَفِي الْحَاوِي الرَّاهِدِيُّ مِنْ كِتَابِ آدَبِ الْقَاضِي أَنَّ الْوَصِيَّ بِالنَّفَقَةِ عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ الْقَيْمِ عَلَى الْوَقْفِ وَمَالِ الصَّبِيِّ وَالْوَقْفِ فِي يَدِهِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْنَاءِ بِمِثْلِ مَا يَكُونُ فِي ذَلِكَ الْبَابِ قَبْلُ قَوْلُهُ بِلَا يَمِينٍ إِذَا كَانَ ثَقَّةً؛ لِأَنَّ فِي الْيَمِينِ تَنْفِيرَ النَّاسِ عَنِ الْوَصَايَةِ فَإِنْ أُتِّمَ قِيلَ يُسْتَحْلَفُ بِاللَّهِ مَا كُنْتُ خُنْتُ فِي شَيْءٍ مِمَّا أَخَذْتُ بِهِ إلخ.

(سئل) مِنْ قَاضِي الشَّامِ سَنَةَ ١١٥٣ فِي صَرْفِ النَّاطِرِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ قَبْلَ عَزْلِهِ وَبَعْدَهُ وَكَذَا لِأَرْبَابِ الْوُظَائِفِ هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ بِيَمِينِهِ أَوْ لَا؟

(الجواب): الَّذِي صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهَا يَدَّعِيهِ مِنَ الصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ بِلَا بَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّ هَذَا مِنْ جُمْلَةِ عَمَلِهِ فِي الْوَقْفِ وَأَفْتَى بِهِ التُّمَرْتَائِشِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ وَاخْتَلَفُوا فِي تَحْلِيلِهِ وَاعْتَمَدَ شَيْخُنَا فِي الْفَوَائِدِ أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ. اهـ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ وَالْفَتَاوَى عَلَى أَنَّهُ يَحْلِفُ فِي هَذَا الزَّمَانِ اهـ وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ عَنْ أَوْقَافِ النَّاصِحِيِّ إِذَا أَجَرَ الْوَاقِفُ أَوْ قَيَّمَهُ أَوْ وَصَّى الْوَاقِفِ أَوْ أَمِينُهُ ثُمَّ قَالَ قَبَضْتُ الْغَلَّةَ فَضَاعَتْ أَوْ فَرَقْتُهَا عَلَى الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ فَأَنْكَرُوا فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ اهـ.

وَفِي حَاشِيَةِ الْحَمَوِيِّ عَلَى الْأَشْبَاهِ فِي بَابِ الْقَضَاءِ وَالشَّهَادَاتِ وَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ صَاحِبِ الْقُنْيَةِ أَنَّ عَدَمَ التَّحْلِيلِ إِنَّمَا هُوَ فِي غَيْرِ مَا إِذَا اتَّهَمَهُ الْقَاضِي وَلَا يَدَّعَى عَلَيْهِ شَيْءٌ مُعَيَّنٌ وَفِيهَا لَيْسَ هُنَاكَ مُنْكَرٌ مُعَيَّنٌ مَعَ كَلَامِ فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتُ وَفِيهَا أَيْضًا مِنْ بَابِ الْأَمَانَاتِ النَّاطِرُ إِذَا ادَّعَى الصَّرْفَ قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ يَعْنِي الْخَيْرَ الرَّمْلِيُّ يَنْبَغِي أَنْ يَقَيَّدَ ذَلِكَ بِأَنْ لَا يَكُونَ النَّاطِرُ مَعْرُوفًا بِالْخِيَانَةِ كَأَكْثَرِ نَظَائِرِ زَمَانِنَا. اهـ.

وَأَفْتَى الْمَوْلَى أَبُو السُّعُودِ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ مُفْسِدًا مُبَدَّرًا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِصَرْفِهِ مَالِ الْوَقْفِ بِيَمِينِهِ اهـ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ قَبُولِ قَوْلِهِ بَعْدَ عَزْلِهِ فَقَدْ أَفْتَى بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ بِأَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ مَعَ يَمِينِهِ مَا دَامَ نَاطِرًا اهـ لَكِنْ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ الْأَمَانَاتِ قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ إِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي النَّفَقَةِ عَلَى الْوَقْفِ بَعْدَ الْعَزْلِ وَيَخْرُجُ مِنْهُ قَبُولُ قَوْلِهِ فِي الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ بَعْدَ التَّأَمُّلِ فَإِنَّهُ قَالَ لَمْ يَتَعَرَّضْ الْمُصَنِّفُ لِحُكْمِ الْمُتَوَلَّى بَعْدَ الْعَزْلِ هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي النَّفَقَةِ عَلَى الْوَقْفِ مِنَ الْمَالِ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ أَمْ لَا لَمْ أَرَهُ صَرِيحًا لَكِنْ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ أَنَّ قَوْلَهُ مَقْبُولٌ



فِي ذَلِكَ إِذَا وَافَقَ الظَّاهِرَ لِتَصَرُّحِهِمْ بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْوَكِيلِ بَعْدَ الْعَزْلِ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ بَاعَ مَا وَكَّلَ فِي يَبِعِهِ وَكَانَتْ الْعَيْنُ هَالِكَةً وَفِيهَا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ دَفَعَ مَا وَكَّلَ بِدَفْعِهِ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ وَأَنَّ الْوَصِيَّ لَوْ ادَّعَى بَعْدَ مَوْتِ الْيَتِيمِ أَنَّهُ اتَّفَقَ عَلَيْهِ كَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ وَعَلَّلُوهُ بِأَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةٍ مُتَنَافِيَةٍ لِلضَّمانِ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ الْمُتَوَلَّى كَالْوَكِيلِ فِي مَوَاضِعَ وَوَقَعَ خِلَافٌ فِي أَنَّ الْمُتَوَلَّى وَكَيْلُ الْوَاقِفِ أَوْ وَكَيْلُ الْفُقَرَاءِ فَقَالَ أَبُو يُوسُفَ بِالْأَوَّلِ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ بِالثَّانِي وَمِمَّا هُوَ صَرِيحٌ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْوَكِيلِ وَلَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ فَرُغَ فِي الْقُبْيَةِ قَالَ وَكَكَلَهُ وَكَالَهُ عَامَّةً بِأَنَّهُ يَقُومُ بِأَمْرِهِ وَيُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَمْ يُعَيِّنْ شَيْئًا لِلْإِنْفَاقِ بَلْ أَطْلَقَ ثُمَّ مَاتَ الْمُوَكَّلُ فَطَلَبَهُ الْوَرَثَةُ بَيَانُ مَا اتَّفَقَ وَمَضَرِفِهِ فَإِنْ كَانَ عَدْلًا يُصَدِّقُ فِيهَا قَالَ، وَإِنْ اتَّهَمُوهُ حَلَفُوهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَيَانُ جِهَاتِ الْإِنْفَاقِ وَمَنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنَ الضَّمانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَإِنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْبَيِّنَةِ اهـ هَذَا صَرِيحٌ فِي قَبُولِ قَوْلِهِ فِي دَعْوَى الْإِنْفَاقِ لَوْ بَعْدَ الْعَزْلِ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ الْعَزْلَ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ أَمِينًا فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُ الْوَكِيلِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ أَنَّهُ دَفَعَهُ لِمُوكَلِّهِ فِي حَيَاتِهِ فِي حَقِّ بَرَاءَةِ نَفْسِهِ كَمَا أَفْتَى بِهِ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ مَا فِي الْحَمَوِيِّ وَيُسْتَنْبِطُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ النَّاطِرَ يُصَدِّقُ بِبَيِّنَتِهِ فِي الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحَقِّينَ بَعْدَ عَزْلِهِ كَالْوَكِيلِ فِي قَبْضِ الدَّيْنِ إِذَا مَاتَ الْمُوَكَّلُ وَصَدَّقَتْهُ الْوَرَثَةُ فِي الْقَبْضِ وَكَذَّبُوهُ فِي الدَّفْعِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَتِهِ؛ لِأَنَّهُ بِالْقَبْضِ صَارَ الْمَالُ فِي يَدِهِ وَدِيْعَةً فَتَصْدِيقُهُمْ لَهُ بَعْدَ اغْتِرَافِهِمْ بِأَنَّهُ مُودِعٌ كَافٍ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ تَكَلَّمَ لَرِمَهُ الْمَالُ.

وَقَدْ أَفْتَى الْمَرْحُومُ الْوَالِدُ بِأَنَّهُ يُصَدِّقُ بِبَيِّنَتِهِ مَا دَامَ نَاطِرًا وَلَمْ يَذْكُرْ تَفْصِيلًا وَالْمَسْأَلَةُ تَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ صَرِيحٍ مِنْ كِتَابٍ صَحِيحٍ حَتَّى يُطْمَئِنَّ الْقَلْبُ فِي الْجَوَابِ فِي الْقَبُولِ أَوْ عَدَمِهِ بِمَا يَرَى فِي الْكِتَابِ وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ وَأَمَّا قَبُولُ قَوْلِهِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُسْتَحَقِّينَ فَقَالَ الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ عَلَاءُ الدَّيْنِ فِي شَرْحِ الْمُلتَقَى فِي أَوَاخِرِ الْوَقْفِ وَكَذَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ لَوْ ادَّعَى الدَّفْعَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَلَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ إِلَّا فِي تَفَقُّةٍ زَائِدَةٍ خَالَفتِ الظَّاهِرَ اهـ.

وَأَمَّا فِي دَفْعِهِ لِأَرْبَابِ الْوُظَائِفِ فَقَدْ سُئِلَ الْمَوْلَى الْهَمَامُ عُمْدَةُ الْأَنَامِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الشَّيْخُ أَبُو السَّعُودِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ مُفْتِي السُّلْطَنَةِ الْعَلِيَّةِ عَنْ سُؤَالٍ رُفِعَ إِلَيْهِ فِي دَفْعِ الْوُظَيْفَةِ الْمُعَيَّنَةِ فِي الْوَقْفِ لِلْخَطِيبِ أَوْ الْإِمَامِ أَوْ الْمُؤَدِّنِ هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ النَّاطِرِ فِي ذَلِكَ بِبَيِّنَتِهِ فَأَجَابَ لَا يُقْبَلُ لِمَا فِيهَا مِنْ جَانِبِ الْإِجَارَةِ وَهُوَ لَوْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِمَصْلَحَةِ الْمَسْجِدِ ثُمَّ ادَّعَى الدَّفْعَ إِلَيْهِ لَا يُقْبَلُ

بِخِلَافِ مَا لَوْ ادَّعَى الدَّفْعَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ كَأَوْلَادِ الْوَاقِفِ فَإِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ يَمِينُهُ وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمُ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِمْ لِعَدَمِ مَلَا حَظَّةٍ جَانِبِ الْإِجَارَةِ فِيهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْغَزِّيُّ الثَّمُرَتَائِيُّ فِي فَتَاوِيهِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْفَتَاوَى وَهُوَ تَفْصِيلٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ فَلْيُعْمَلْ بِهِ اهـ.

وَقَالَ الْمَوْلَى عَطَاءُ اللَّهِ أَفَنْدِي فِي مَجْمُوعَتِهِ سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا أَفَنْدِي عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَعْني مَسْأَلَةَ قَبُولِ قَوْلِهِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ الْوُظُفَةُ فِي مُقَابَلَةِ الْخِدْمَةِ فَهِيَ أَجْرَةٌ لَا بُدَّ لِلْمُتَوَلَّى مِنْ إِبْتِاتِ الْأَدَاءِ بِالْبَيْتَةِ وَإِلَّا فَهِيَ صَلَّةٌ وَعَطِيَّةٌ يُقْبَلُ فِي أَدَائِهَا قَوْلُ الْمُتَوَلَّى مَعَ يَمِينِهِ وَأَقْتَى مَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمَشَائِخِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ عَلَى هَذَا مُتَمَسِّكِينَ بِتَجْوِيزِ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأُجْرَةَ فِي مُقَابَلَةِ الطَّاعَاتِ لَكِنْ قَالَ الثَّمُرَتَائِيُّ الْمُتَقَدِّمُ فِي كِتَابِهِ شَرْحَ تُحْفَةِ الْأَقْرَانِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْفَتَاوَى وَهُوَ فِقْهُ حَسَنٌ غَيْرَ أَنَّ عُلَمَاءَنَا عَلَى الْإِفْتَاءِ بِخِلَافِهِ اهـ.

قُلْتُ فَالْمَذْكُورُ فِي الْإِسْعَافِ وَالْخَصَافِ وَوَقْفِ الْكَرَابِيسِيِّ وَالْأَشْبَاهِ مِنَ الْأَمَانَاتِ وَالزَّاهِدِيِّ عَنْ وَقْفِ النَّاصِحِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ إِلَى الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِدُونِ تَفْصِيلٍ فِي ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الذَّرِيَّةِ لَا عَلَى الْمُرْتَبَةِ فَيَحْصُلُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ بِلَامَيْنِ وَقَدْ اعْتَمَدَ تَفْصِيلُ الْمَوْلَى أَبِي السُّعُودِ ابْنِ الثَّمُرَتَائِيِّ الْمَذْكُورِ فِي كِتَابِهِ الزَّوَاهِرِ عَلَى الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ لَكِنْ بِدُونِ عَزْوٍ إِلَى كِتَابٍ.

وَقَالَ الْعَلَائِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّنْوِيرِ وَقَدْ عَزَاهُ لِحَاشِيَةِ أَخِي زَادَهُ مِنَ الْعَارِيَةِ بِزِيَادَةِ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ مَا أَنْكَرُوهُ بَلْ يَدْفَعُوهُ ثَانِيًا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ اهـ فَلْيُحْفَظْ.

قَالَ الْعَلَامَةُ الْخَبْرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَحْرِ وَالْجَوَابِ عَمَّا تَمَسَّكَ بِهِ الْعِمَادِيُّ أَنَّهَا لَيْسَ لَهَا حُكْمُ الْإِجَارَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فِيهَا شُوبَ الْأُجْرَةِ وَالصَّلَةِ وَالصَّدَقَةِ وَمُقْتَضَى مَا قَالَهُ إِنَّهُ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي حَقِّ بَرَاءَةِ نَفْسِهِ لَا فِي حَقِّ صَاحِبِ الْوُظُفَةِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيمَا فِي يَدِهِ فَيَلْزَمُ الصَّمَانُ فِي الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ عَامِلٌ لَهُ وَفِيهِ ضَرَرٌ بِالْوَقْفِ فَالْإِفْتَاءُ بِمَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ مُتَعَيَّنٌ وَقَوْلُ الْغَزِّيِّ هُوَ تَفْصِيلٌ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ فَلْيُعْمَلْ بِهِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ إِذْ يَلْزَمُ مِنْهُ تَضْمِينُ النَّظِيرِ إِذَا دَفَعَ لَهُمْ بِلَا بَيِّنَةٍ لِتَعَدِّيهِ فَافْهَمْ اهـ.

(قُلْتُ) تَفْصِيلُ الْمَوْلَى أَبِي السُّعُودِ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ بِاعْتِبَارِ التَّمَثِيلِ بِالْأُجْرَةِ إِذَا اسْتَعْمَلَ النَّظِيرُ رَجُلًا فِي عِمَارَةٍ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيِّنَةِ فِي الدَّفْعِ لَهُ فَهِيَ مِثْلُهَا وَقَوْلُ الْعُلَمَاءِ مُحْمُولٌ عَلَى الْمَوْقُوفِ

عَلَيْهِمْ مِنَ الْأَوْلَادِ لَا أَرْبَابَ الْوُظَائِفِ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِمُ الْعَمَلُ إِلَّا تَرَى أَنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَعْمَلُوا لَا يَسْتَحِقُّونَ الْوُظِيفَةَ فَهِيَ كَالْأَجْرَةِ لَا مَحَالَةَ وَهُوَ كَأَنَّهُ أُجْبِرَ فَإِذَا اكْتَفَيْنَا بِيَمِينِ النَّاطِرِ يَضِيعُ عَلَيْهِ الْأَجْرُ لَا سِيَّما نَظَارُ هَذَا الزَّمَانِ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَهَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا فِي هَذَا الْأَوَانِ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَهُوَ الْهَادِي وَعَلَيْهِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ اعْتِمَادِي.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ النَّاطِرُ اسْتِحْقَاقَ رَجُلٍ تُوفِّيَ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَى جَمَاعَةٍ فِي دَرَجَةِ الْمُتَوَقَّى مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ فَادَّعَى رَجُلٌ آخَرُ مِنْ مُسْتَحِقِّي الْوَقْفِ أَنَّهُ يُشَارِكُ الْجَمَاعَةَ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ الْمَذْكُورِ وَيُطَالِبُ النَّاطِرَ بِمَا خَصَّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي السَّنِينَ الْمَاضِيَةِ فَهَلْ إِذَا أُثْبِتَ دَعْوَاهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَطَلَبُهُ عَلَى الْمُتَنَوِّلِينَ لِذَلِكَ لَا عَلَى النَّاطِرِ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا النَّاطِرُ دَفَعَ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ غَيْرُ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ عَنْ ظَنٍّ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ لِعَدَمِ تَعَدِّيهِ بِعَدَمِ عِلْمِهِ الْمُسْتَحَقَّ وَلَهُ مُطَالَبَتُهُ بِهِ مَعَ عَدَمِ الضَّمَانِ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ فِي الْوَقْفِ وَالْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ وَلَا يُتَابِي هَذَا مَا فِي صُورِ الْمَسَائِلِ نَقْلًا عَنْ تَقْدِ الْمَسَائِلِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ لِلْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ رَجَعَ بِمَا يُخْصُّهُ عَلَى النَّاطِرِ وَإِلَّا رَجَعَ عَلَى الْجَمَاعَةِ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْوَصِيِّ إِذَا قَضَى دَيْنَ الْمَيِّتِ بِجَمِيعِ التَّرَكَةِ ثُمَّ ظَهَرَ دَيْنٌ آخَرُ فَلِئَنَّهُمْ قَالُوا إِنْ دَفَعَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ رَجَعَ الدَّائِنُ عَلَيْهِ وَإِلَّا عَلَى الْقَابِضِينَ إِنْ دَفَعَ فِي مَسْأَلَتِنَا بِحَقٍّ بِالتَّصَرُّفِ وَلِكُونِهِمْ مِنَ الدَّرَجَةِ وَهُوَ كَالدَّفْعِ بِقَضَاءٍ.

(أقول) تَأَمَّلْ فِيمَا أَجَابَ بِهِ وَعَنْ دَفْعِ الْمَنَافَةِ فَإِنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لِي.

وَفِي فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ مَا يُخَالِفُهُ فَإِنَّ فِيهَا عَنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ يَحْيَى ابْنِ الشَّيْخِ زَكَرِيَّا سُئِلَ فِي وَقْفٍ عَلَى الدَّرَجَةِ فَرَّقَ النَّاطِرُ الْغَلَّةَ سِنِينَ عَلَى جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ ثُمَّ أُثْبِتَ وَاحِدٌ أَنَّهُ مِنْهُمْ وَقَضَى بِهِ عَلَى النَّاطِرِ وَطَالَبَهُ بِمَا يُخْصُّهُ فِي الْمَاضِي فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ أَجَابَ إِنْ دَفَعَ لِلْجَمَاعَةِ بِغَيْرِ قَضَاءٍ رَجَعَ بِمَا يُخْصُّهُ عَلَى النَّاطِرِ وَإِلَّا رَجَعَ عَلَى الْجَمَاعَةِ أَخْذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْوَصِيِّ إِذَا قَضَى دَيْنَ الْمَيِّتِ بِجَمِيعِ التَّرَكَةِ ثُمَّ ظَهَرَ دَيْنٌ آخَرُ عَلَيْهِ فَلِئَنَّهُمْ قَالُوا إِنْ دَفَعَ بِغَيْرِ قَضَاءٍ رَجَعَ الدَّائِنُ عَلَيْهِ وَإِلَّا عَلَى الْقَابِضِينَ وَلَا يُعَارِضُهُ مَا فِي الْفَنِيِّ لَوْ قَضَى بِدُخُولِ أَوْلَادِ الْبَنَاتِ بَعْدَ مُضِيِّ سِنِينَ فَإِنَّهُ يَظْهَرُ حُكْمُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا فِي الْمَاضِي إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْغَلَّةُ قَائِمَةً. اهـ؛ لِأَنَّ دُخُولَهُمْ مُخْتَلَفٌ فِيهِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ لِلْإِنْفَاقِ اهـ.

وَهَذَا مَا مَرَّ نَقْلُهُ عَنْ صُورِ الْمَسَائِلِ وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ سُؤَالَ آخَرَ نَحْوَ مَا مَرَّ ثُمَّ ذَكَرَ

الْجَوَابُ بِمَا نَصَّهُ الَّذِي وَقَفَتْ عَلَيْهِ فِي السَّادِسِ مِنَ الْوَقْفِ مِنَ الْبَرَازِيَّةِ فِي ضِمْنِ مَسْأَلَةٍ أَنَّهُ إِذَا بَرَهَنَ عَلَى الْفَرَاغَةِ رَجَعَ عَلَيْهِمْ فِيمَا قَبَضُوهُ وَلِلذَلِكَ تَطْيِيرٌ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ صَرَفَ النَّاطِرُ لِبَعْضِ الْمُسْتَحِقِّينَ وَأَحْرَمَ الْبَاقِي لِلْمَحْرُومِ الرَّجُوعُ عَلَى النَّاطِرِ لِتَعَدِّيهِ أَوْ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ لِأَخْذِهِ مَا لَا يَسْتَحِقُّهُ وَالنَّاطِرُ هُنَا لَمْ يَتَعَدَّ فَتَعَيَّنَتِ الْجِهَةُ الْأُخْرَى وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا قَالُوهُ مِنْ أَنَّ الْوَصِيَّ إِذَا وَفَّى الدَّيْنَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ وَأَذِنَ الْقَاضِي ثُمَّ ظَهَرَ دَيْنٌ آخَرُ فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يُشَارِكُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَبِمِثْلِ ذَلِكَ أَفْتَى الْحَيُّ الرَّمْيِيُّ أَيْضًا وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَقَعُ كَثِيرًا فَلْتَحْفَظْ فَإِنَّهَا مُهِمَّةٌ وَأَفْتَى الْمُهْمَنْدَارِيُّ فِي أَخٍ دَفَعَ لِأَخِيهِ نِصْفَ الْوَقْفِ ظَانًّا أَنَّهُ بَيْنَهُمَا أَنْصَافًا فَظَهَرَ أَنَّهُ أَثْلَاثٌ بِأَنَّ لَهُ الرَّجُوعَ عَلَيْهَا بِمَا قَبَضَتْهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَحَاسَبَ نَاطِرُ الْوَقْفِ مَعَ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَى مَا قَبَضَهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فِي سَنَةٍ مَعْلُومَةٍ وَمَا صَرَفَهُ فِي مَصَارِفِ الْوَقْفِ الصَّرُورِيَّةِ وَمَا خَصَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ فَاضِلِ الْغَلَّةِ وَصَدَقَهُ كُلُّ مِنْهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَكَتَبَ كُلُّ مِنْهُمْ وَصُولًا بِذَلِكَ فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَا ذَكَرَ مِنَ الْمُحَاسَبَةِ وَالصَّرْفِ وَالتَّصَدِيقِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا وَلَيْسَ لَهُمْ تَقْضُ الْمُحَاسَبَةِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ أَيْضًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مُتَوَلِّيًا عَلَى وَقْفٍ بَرٍّ وَفِي كُلِّ سَنَةٍ يَكْتُوبُ مَقْبُوضَهُ وَمَصْرُوفَهُ بِمَعْرِفَةِ الْقَاضِي بِمُوجِبِ دَفْتَرٍ تَمْضِي بِإِمْضَائِهِ وَالْآنَ أَخَذَ شَخْصٌ التَّوَلِيَّةَ عَنْ زَيْدٍ وَيَكْلَفُ زَيْدًا أَنْ يُحَاسِبَهُ عَلَى مَقْبُوضِهِ وَمَصْرُوفِهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ ثَانِيًا فَهَلْ يُعْمَلُ بِدَفَاتِرِ الْمُحَاسَبَةِ الْمُمْضَاةِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ يُعْمَلُ بِدَفَاتِرِ الْمُحَاسَبَةِ الْمُمْضَاةِ بِإِمْضَاءِ الْقَضَاةِ وَلَا يُكْلَفُ إِلَى الْمُحَاسَبَةِ ثَانِيًا كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عُنْفِي عَنْهُ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كَتَبَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عُنْفِي عَنْهُ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كَتَبَهُ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عُنْفِي عَنْهُ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ شَهَابُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عُنْفِي عَنْهُ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عِمَادُ الدِّينِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ كَذَلِكَ الْجَوَابُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ حَامِدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ عُنْفِي عَنْهُ كَذَا وَجِدَ بِخَطُوطِهِمْ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَلَّتْ هُنْدُ النَّاطِرَةَ عَلَى وَقْفٍ مَعْلُومٍ زَيْدًا فِي تَعَاطِي مَصَالِحِ الْوَقْفِ مِنْ قَبْضٍ وَصَرْفٍ وَتَعْمِيرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَبَاشَرَ ذَلِكَ مُدَّةً وَقَبَضَ غَلَّةَ الْوَقْفِ وَصَرَفَ بَعْضَهَا فِي

لَوَازِمِ الْوَقْفِ وَمُتَمَاتِهِ اللَّازِمَةُ مَصْرِفَ الْمَثَلِ فِي مُدَّةٍ تَحْتَمِلُهُ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِي ذَلِكَ حَيْثُ لَا يُكْذِبُهُ الظَّاهِرُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَيَرَةِ مِنَ الْوَقْفِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَفِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا أَوَّاحِرَ هَذَا الْبَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَنَى نَاطِرٌ وَقَفَ أَهْلِيٌّ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بِنَاءً لِنَفْسِهِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ بَيِّنَةً وَهُوَ يَدْفَعُ أُجْرَةَ مِثْلِ الْأَرْضِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ الْمَرْقُومِ فَهَلْ يَكُونُ الْبِنَاءُ لِلنَّاطِرِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ خِيَانَةً مُوجِبَةً لِعَزْلِهِ وَعَلَيْهِ أَجْرٌ مِثْلِ الْأَرْضِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ وَأَمَّا الْبِنَاءُ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ فَإِنْ كَانَ الْبَانِي الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ بِمَالِ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقَفٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِهِ لِلْوَقْفِ أَوْ أَطْلَقَ فَهُوَ وَقَفٌ وَإِنْ لِنَفْسِهِ فَهُوَ لَهُ أَهـ.

(أقول) لَكِنْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي مَحَلِّ آخَرَ مَا نَصَّهُ سَيَّلَ خَاتِمَةُ الْمُحَقِّقِينَ الْحَيَرُ الرَّمْلِيُّ عَنْ رَجُلٍ بَنَى فِي أَرْضِ الْوَقْفِ بَعِيرٌ مُسَوِّغٌ شَرْعِيٌّ فَمَا حُكْمُهُ أَجَابَ إِنْ كَانَ الْبَانِي هُوَ الْمُتَوَلَّى فَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقَفٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَالِهِ لِلْوَقْفِ أَوْ أَطْلَقَ فَهُوَ وَقَفٌ وَإِنْ لِنَفْسِهِ فَهُوَ لَهُ وَيَكُونُ مُتَعَدِّيًّا فِي وَضْعِهِ فَيَجِبُ رَفْعُهُ لَوْ لَمْ يَضُرَّ فَإِنْ أَضَرَ فَهُوَ الْمُضِيعُ لِمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ رَفْعَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَرَرِ الْوَقْفِ وَلَا الْإِنْتِفَاعَ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّصَرُّفِ مَعَهُ بِأَرْضِ الْوَقْفِ فَقَدْ ضَيَّعَ مَالَهُ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يُفْسَقُ الْمُتَوَلَّى وَيَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ لِتَعَدِّيهِ بِهَذَا التَّصَرُّفِ وَأَقْتَى كَثِيرُونَ بِأَنَّهُ يَتِمَلَّكُ لِلْوَقْفِ بِأَقْلَ الْقِيَمَتَيْنِ مَنْزُوعًا وَغَيْرَ مَنْزُوعٍ بِمَالِ الْوَقْفِ فِي صُورَةِ الضَّرَرِ، وَإِنْ كَانَ الْبَانِي غَيْرَ الْمُتَوَلَّى فَإِنْ بَنَى لِلْوَقْفِ فَهُوَ وَقَفٌ وَإِنْ لِنَفْسِهِ أَوْ أَطْلَقَ رَفْعُهُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِأَرْضِ الْوَقْفِ فَإِنْ أَضَرَ فَالْحُكْمُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فَقَدْ عَلِمْتَ الْأَحْكَامَ مُسْتَوَفَاةً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا غَرَسَ نَاطِرٌ وَقَفَ أَهْلِيٌّ فِي أَرْضِ الْوَقْفِ غِرَاسًا لِنَفْسِهِ وَأَشْهَدَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ وَهُوَ يَدْفَعُ أُجْرَةَ مِثْلِ الْأَرْضِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ يَكُونُ الْغِرَاسُ لِلنَّاطِرِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ خِيَانَةً مُوجِبَةً لِعَزْلِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَذَا أَفْتَى بِهِ جَدِّي الْعَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ كَمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّهِ.

(أقول) فِيهِ مَا عَلِمْتَهُ مِمَّا تَقَدَّمَ آتِفًا عَنْ الْحَيَرِ الرَّمْلِيِّ مِنْ أَنَّهُ يَكُونُ مُتَعَدِّيًّا وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ لَيْسَ لِلْوَصِيِّ فِي هَذَا الزَّمَانِ أَخْذُ مَالِ الْيَتِيمِ مُضَارَبَةً وَلَا لِلْقِيَمِ أَنْ يَزْرَعَ فِي أَرْضِ

الْوَقْفِ اهـ قَالَ فِي الْبَحْرِ بَعْدَ ثَقُلِهِ ذَلِكَ فَإِذَا ثَبَتَ عِنْدَ الْقَاضِي أَنَّهُ زَرَعَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ خِيَانَةً يَسْتَحِقُّ بِهَا الْعَزْلَ اهـ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ يَدْفَعُ الْأَجْرَةَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ تَأْمَلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مُقَرَّرًا فِي إِمَامَةِ جَامِعٍ مُعَيَّنٍ بِمُوجِبِ بَرَاءَةِ سُلْطَانِيَّةٍ يُبَاشِرُهَا وَيَتَنَاوَلُ مَعْلُومَهَا الْمُعَيَّنَ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ مُدَّةً مَدِيدَةً وَالْآنَ أَبْرَزَ عَمْرُو بَرَاءَةً مُقَدَّمَةً التَّارِيخِ مُتَّصِمَةً لِتَوَجُّهِهِ الْإِمَامَةَ لَهُ وَرَفَعَ زَيْدٌ عَنْهَا مِنْ أَكْثَرِ مِنْ سَنَةٍ وَقَامَ يُطَالِبُ زَيْدًا بِمَعْلُومِ الْوُضُفَةِ قَبْلَ ذَلِكَ وَزَيْدٌ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ فَهَلْ يُمْنَعُ عَمْرُو مِنْ ذَلِكَ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ مِنَ التَّارِيخِ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنْ قَاعِدَةِ الْمَشَقَّةِ تُجْلِبُ التَّيْسِيرَ وَقَفْنَا عَزْلَ الْوَكِيلِ عَلَى عِلْمِهِ دَفْعًا لِلْحَرَجِ عَنْهُ وَكَذَا الْقَاضِي وَصَاحِبُ وَضِيفَةٍ اهـ.  
وَأَفْتَى بِذَلِكَ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ مَا يَأْخُذُهُ النَّاطِرُ هُوَ بِطَرِيقِ الْأَجْرَةِ وَلَا أَجْرَةَ بَدُونِ الْعَمَلِ بَحْرُ عَنِ الْحَانِيَّةِ تَرَكَ صَاحِبُ الْوُضِيفَةِ مُبَاشَرَتَهَا فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهِ فِيهَا الْعَمَلُ لَا يَأْتُمُّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى غَايَتُهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومَ اهـ.  
بَحْرُ وَفِيهِ أَيْضًا لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا مَنْ بَاشَرَ الْعَمَلَ اهـ.

وَفِي الْأَشْبَاهِ وَقَدْ اغْتَرَّ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي زَمَانِنَا فَاسْتَبَاحُوا مَعَالِمَ الْوُضَائِفِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ اهـ.

(سئل) فِي وَقْفٍ لَهُ نَاطِرٌ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ تَقْرِيرِ بِيَدِهِ وَهُوَ عَدْلٌ أَمِينٌ كَافٍ بِمَصَالِحِ الْوَقْفِ قَامَ رَجُلٌ آخَرُ مِنَ الذُّرِّيَّةِ يُعَارِضُهُ فِي النَّظَرِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ زَاعِمًا أَنَّهُ قَرَّرَ فِي وَضِيفَةِ النَّظَرِ بِمُقْتَضَى أَنَّ الْوَاقِفَ شَرَطَ لِيُوقِفَهُ نَاطِرًا وَمُتَوَلِّيًا مِنَ الذُّرِّيَّةِ مُسْتَنِدًا فِي ذَلِكَ لِكِتَابٍ وَقَفَ بِيَدِهِ مُنْقَطِعِ الثُّبُوتِ وَلَمَّا هُوَ مَكْتُوبٌ فِي حُجَّةٍ تَقْرِيرِ النَّاطِرِ الْمَذْكُورِ أَنَّهُ مُقَرَّرٌ فِي التَّوَلِيَّةِ وَالنَّظَرِ وَلِشُعُورِ الْوُضِيفَةِ عَنْ مُبَاشَرِ شَرْعِيٍّ وَأَنَّ النَّاطِرَ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ الْوُضِيفَتَيْنِ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْ تَصَرُّفٌ مِنَ الذُّرِّيَّةِ بِوُضِيفَتَيْ تَوَلِيَّةٍ وَنَظَرٍ مُفْرَدًا كُلُّ مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ بِطَرِيقِ الْإِسْتِقْلَالِ مِنْ زَمَنِ الْوَاقِفِ إِلَى الْآنَ بَلِ التَّصَرُّفُ فِي وَضِيفَةِ النَّظَرِ وَخُذَهَا وَلَيْسَ هُنَاكَ وَضِيفَةُ تَوَلِيَّةٍ وَلَا تَصَرُّفٌ بِهَا أَحَدٌ أَصْلًا مِنَ الْقَدِيمِ إِلَى الْآنَ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ التَّصَرُّفُ الْمَذْكُورُ الْمُدَّةَ الْمُتَطَوَّلَةَ عَلَى الْمُنَوَالِ الْمَرْبُورِ يَمْنَعُ الْمَعَارِضَ فِي ذَلِكَ سَيِّمًا وَقَدْ بَنَى أَمْرُهُ عَلَى شُعُورِ الْوُضِيفَةِ عَنْ مُبَاشَرٍ وَالْمُبَاشَرُ مَوْجُودٌ وَلَا يَجُوزُ عَزْلُ

صَاحِبِ وَظِيفَةٍ مَا بَغَيْرِ جُنْحَةٍ وَالْقَيْمِ وَالْمُتَوَلَّى وَالنَّاطِرِ فِي كَلَامِهِمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا تَشْهَدُ بِهِ فُرُوعُهُمْ خَيْرِيَّةٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَيْدٌ وَقَفًا وَجَعَلَ لَهُ مُتَوَلًى وَنَاطِرًا أَيْ مُشْرِفًا عَلَيْهِ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ رَجُلٌ وَاحِدٌ بَيْنَ الْوُظَيْفَتَيْنِ؟

(الجواب): لَا يَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ وَاحِدٌ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ يَكُونُ مُتَوَلًى وَنَاطِرًا؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّاطِقِيُّ انْفِرَادُ الْوَاحِدِ بِالتَّصَرُّفِ وَالْوَاقِفُ اعْتَمَدَ عَلَى رَأْيِ اثْنَيْنِ وَنَظَرِيهِمَا تَصَرُّفًا وَلَمْ يَرْضَ بِوَاحِدٍ كَذًا فِي الْخَيْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي وَقْفٍ لَهُ نَاطِرٌ وَمُتَوَلٍّ بِمُوجِبِ شَرْطٍ وَاقِفِهِ فِي كِتَابٍ وَفِيهِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا مَنْصُوبٌ مِنْ قَبْلِ الْوَاقِفِ وَلَيْسَ النَّاطِرُ مَنْصُوبًا مِنْ قَبْلِ الْمُتَوَلَّى وَلَا وَكِيلًا عَنْهُ وَلَا مَأْذُونًا مِنْ طَرَفِهِ وَيُرِيدُ الْمُتَوَلَّى التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ وَحْدَهُ بِدُونِ عِلْمِ النَّاطِرِ وَلَا رَأْيِهِ وَلَا إِطْلَاعِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): فِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ الْقَيْمِ وَالْمُتَوَلَّى وَالنَّاطِرِ فِي كَلَامِهِمْ بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا تَشْهَدُ بِذَلِكَ فُرُوعُهُمُ الْمُتَعَاقِبَةُ عَلَيْهَا تِلْكَ الْأَلْفَاظُ يَفْهَمُ ذَلِكَ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَعَرَفَ اصْطِلَاحَهُمْ وَشَمِلَهُ اسْمُ الْفُقَهَاءِ. اهـ.

وَفِي الْأَشْبَاءِ عَنِ الْحَائِثَةِ مَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ لِاثْنَيْنِ لَيْسَ لِأَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادُ. اهـ.

وَفِيهَا مِنَ الْوَكَالَةِ: السَّيِّءُ الْمُفَوَّضُ لِاثْنَيْنِ لَا يَمْلِكُهُ أَحَدُهُمَا كَالْوَكِيلَيْنِ وَالْوَصِيَّيْنِ وَالنَّاطِرَيْنِ اهـ وَنَحْوُهُ فِي التَّنْوِيرِ فَإِنَّ الْوَاقِفَ اعْتَمَدَ عَلَى رَأْيِ اثْنَيْنِ وَعَمَلِيهِمَا لَا يَجُوزُ انْفِرَادُ أَحَدِهِمَا وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَإِنْ قُلْنَا إِنَّهُ أَيْ النَّاطِرُ بِمَعْنَى الْمُشْرِفِ فَفِي آدَبِ الْأَوْصِيَاءِ لَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَتَصَرَّفَ بِدُونِ رَأْيِ الْمُشْرِفِ وَعِلْمِهِ. اهـ.

وَفِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَقِي مِنَ الْوَصِيَّةِ وَأَنَّ مَسَائِلَهُ تُنَزَّعُ مِنْهَا وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَيُظْهَرُ لِلْفَقِيهِ بِأَدْنَى إِمَالَةٍ نَظَرٍ إِلَيْهِ. اهـ.

وَفِيهَا وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْوَصِيِّ إِلَّا بِعِلْمِ الْمُشْرِفِ فَكَيْفَ الْمُتَوَلَّى اهـ فَإِنْ كَانَ النَّاطِرُ بِمَعْنَى الْمُتَوَلَّى أَوْ بِمَعْنَى الْمُشْرِفِ وَهُمَا إِمَّا وَكِيلَانِ عَنِ الْوَاقِفِ أَوْ وَصِيَّانِ فَعَلَى كُلِّ مِنْهُمَا لَا يَجُوزُ لِلْمُتَوَلَّى الْإِنْفِرَادُ بِالتَّصَرُّفِ بِدُونِ عِلْمِ النَّاطِرِ وَإِطْلَاعِهِ عَلَى مَا ظَهَرَ لَنَا مِمَّا ذَكَرْتَاهُ وَأَمَّا إِذَا كَانَ النَّاطِرُ مَنْصُوبًا مِنْ قَبْلِ الْمُتَوَلَّى فَيَكُونُ وَكِيلًا عَنْهُ أَوْ مَأْذُونًا مِنْ قِبَلِهِ وَفَعَلَ الْوَكِيلُ

وَالْمَأْذُونِ يَنْفُذُ عَلَى الْمَوْكَلِ وَالْآذِنِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَوْفُقُ.

(أقول) لَا يُخَالِفُ هَذَا مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي مَحَلِّ آخَرَ عَنْ فَتَاوَى الشَّلْبِيِّ مِنَ الْوَقْفِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي وَنَصُّهُ نَعَمْ لَوْلَا زَيْدُ الْمَذْكُورِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ وَظِيفَتَيْ الْجَبَايَةِ وَالْمُبَاشَرَةِ بِالْوَقْفِ الْمَذْكُورِ إِذَا لَمْ يُوجَدْ فِي شَرْطِ الْوَقْفِ الْمَنْعُ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَ وَظِيفَتَيْنِ إِذْ لَا مُعَارَضَ فِي الْقِيَامِ بِالْوُظُفَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بَلْ قِيَامُ الْجَائِي بِوُظُفَةِ الْمُبَاشَرَةِ أَشَدُّ ضَبْطًا فَإِنَّ الْعَالِبَ أَنَّ مُبَاشَرَةَ الْوَقْفِ إِنَّمَا يَعْتَمِدُ فِيهَا يَضْبِطُهُ عَلَى إِمْلَاءِ الْجَائِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَه؛ لِأَنَّ هَاتَيْنِ وَظِيفَتَانِ مُتَبَايِنَتَانِ بِخِلَافِ النَّظَرِ وَالتَّوَلِّيَةِ فَامْتِنَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ كَمَا عَلِمْتَهُ فَإِذَا شَرَطَ الْوَقْفُ نَاطِرًا وَمُتَوَلِّيًا فَكَانَتْهُ شَرْطَ وَظِيفَةِ النَّظَرِ الْمُرَادِفَةِ لِلتَّوَلِّيَةِ لِشَخْصَيْنِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَنْفَرِدَ بِهَا وَاحِدٌ لِمُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ اجْتِنَاعُ رَأْيِ شَخْصَيْنِ فِي تَعَاطِي أُمُورِ الْوَقْفِ وَلَيْسَ رَأْيُ الْوَاحِدِ كَرَأْيِ الْإِثْنَيْنِ فَلَيْسَ مَقْصُودُهُ تَعَدُّدُ الْوُظُفَةِ بَلْ تَعَدُّدُ صَاحِبَيْهَا، أَمَّا الْجَبَايَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ فَلَمَّا كَانَتَا مُتَبَايِنَتَيْنِ كَانَ مَقْصُودُهُ تَعَدُّدُ الْوُظُفَتَيْنِ سَوَاءً اجْتَمَعَتَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ أَوْ فِي شَخْصَيْنِ.

كَمَا لَوْ شَرَطَ وَظِيفَةَ إِمَامَةٍ وَأَذَانٍ فَقَامَ بِهِمَا وَاحِدٌ لِحُصُولِ مَقْصُودِ الْوَقْفِ وَقَدْ نُقِلَ فِي الْبَحْرِ أَنَّ لِلْمُتَوَلِّيِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْمُؤَدَّنَ لِحُدُومَةِ الْمَسْجِدِ بِأَجْرِ الْمِثْلِ ١٠ هـ. وَسَيَأْتِي قَرِيبًا مَا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا.

(سئل) فِي نَظَارِ وَقْفٍ بَرٍّ يُعَارِضُونَ مُتَوَلِّيَهُ فِي التَّصَرُّفِ فِي أُمُورِ الْوَقْفِ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ نَظَارَتَهُمْ بِشَرْطِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ تُثَبَّتَ نَظَارَتُهُمْ بِشَرْطِ الْوَقْفِ؟ (الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَكَنْتَ هِنْدًا فِي دَارٍ مَوْقُوفَةٍ لِلِاسْتِغْلَالِ عِدَّةِ سِنِينَ بِالتَّغْلِبِ بِلَا إِجَارَةٍ ثُمَّ طَالَبَهَا النَّاطِرُ بِالْأُجْرَةِ فَاُمْتَنَعَتْ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَادَّعَى عَلَيْهَا بِذَلِكَ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ وَالزَّمَمَهَا بِالْأُجْرَةِ وَغَرِمَ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَبْلَغًا دَفَعَهُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دَفْعِهِ وَيُرِيدُ احْتِسَابَهُ عَلَى الْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْحَزِينَةِ.

(سئل) فِي مُتَوَلِّيٍ وَقَفٍ أَهْلِيٍّ عَمَرَ فِي الْوَقْفِ عِمَارَةً صَرُورِيَّةً وَصَرَفَ عَلَيْهَا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ مَصْرُفَ الْمِثْلِ فَلَمْ يُصَدِّقْهُ الْمُسْتَحِقُّونَ وَشَكُّوا عَلَيْهِ لِلْحَاكِمِ وَالتَّمَسُّوا الْكَشْفَ وَالْوُقُوفَ عَلَى صَرْفِهِ الْمَذْكُورِ وَعَلَى أَمَاكِينِ الْوَقْفِ الْمُخْتَاجَةِ لِلتَّعْمِيرِ وَالتَّزْمِيمِ وَالْمُحَاسَبَةِ عَلَى



إِيرَادِ الْوَقْفِ وَمَصَارِفِهِ فَكَشَفَ عَلَيْهَا كَمَا التَّمَسُّوا فَإِذَا الْعِمَارَةُ الْمَذْكُورَةُ ثَابِتَةٌ فِي مُحَالِهَا كَمَا قَرَّرَهُ الْمُتَوَلَّى وَثَبَتَ مَا ادَّعَاهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ وَدَفَّتْ رَمَضِيَّةٌ بِإِمضاء الْقَاضِي وَعَوَّزَ النَّاطِرُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ عَلَى ذَلِكَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَهَلْ لَهُ احْتِسَابُهُ عَلَى الْوَقْفِ؟

(الجواب): صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ يَدَ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ يَدُ أَمَانَةٍ لَا يَدُ عُدْوَانٍ فَحَيْثُ أَخَذَ مِنْهُ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُ الْإِخِذِ عَنْ أَخْذِهِ فَلِلنَّاطِرِ احْتِسَابُهُ عَلَى الْوَقْفِ وَفِي الْبَحْرِ وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ لِلْقِيَمِ صَرَفُ شَيْءٍ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ إِلَى كُتُبِ الْفَتَوَى وَمَحَاضِرِ الدَّعَوَى لِاسْتِخْلَاصِ الْوَقْفِ مِنْ أَيْدِي ذَوِي الشُّوْكَةِ خَيْرِيَّةٌ مِنَ الْوَقْفِ.

وَمِثْلُهُ فِي الْقُنْيَةِ مِنْ بَابِ تَصَرُّفَاتِ الْقِيَمِ وَفِيهَا أَيْضًا وَقَدْ صَرَّحَ عُلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً بِأَنَّ يَدَ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ يَدُ أَمَانَةٍ لَا يَدُ عُدْوَانٍ قَالَ فِي الدَّخِيرَةِ وَإِنْ بَاعَ الْأَرْضَ فَقَبَضَ الثَّمَنَ فَهَلْكَ فِي يَدِهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَيَكُونُ الثَّمَنُ عِنْدَهُ أَمَانَةً وَأَخَذَ الْقَاضِي وَأَعْوَانِهِ الْمَالَ كَأَخْذِ اللَّصُوصِ وَقَدْ قَالَ كَثِيرٌ مِنْ عُلَمَائِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ عَنْ قُضَاةِ زَمَانِهِمْ تَسَمَّوْا بِاسْمِ الْقُضَاةِ وَهُمْ بِاسْمِ اللَّصُوصِ أَحَقُّ فَلَا يَضْمَنُ حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِجَوَازِ الْأَخْذِ عَلَى نَفْسِ الْكِتَابَةِ وَلَا يَجُوزُ الْأَخْذُ عَلَى نَفْسِ الْمُحَاسَبَةِ؛ لِأَنَّ الْحِسَابَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ بِخَرٍّ مِنْ تَصَرُّفَاتِ النَّاطِرِ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ مَنَعَ دَعْوَى زَيْدٍ وَعَمَرٍوَ اخْتَصَصَهُمَا بِكَامِلِ رِيعِ الْوَقْفِ لِإِنْفِرَادِهِمَا فِي الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا وَأَثَبَتْ أَنَّهُ بَيْنَ جَمِيعِ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ الْمُتَوَالِيْنَ لِذَلِكَ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ وَصَرَفَ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَائَتِي قَرَشٍ وَثَلَاثَةَ قُرُوشٍ وَنِصْفًا وَاقْتَطَعَ مِنْهَا مِائَةً مِنْ مَالِ الْوَقْفِ وَيُرِيدُ اقْتِطَاعَ بَقِيَّةِ مَا يَدَّعِي صَرْفَهُ وَأَثَبَتْ بِالْبَيِّنَةِ فِي وَجْهِ الْمُسْتَحَقِّينَ أَنَّهُ صَرَفَ ذَلِكَ الْقَدْرَ فَهَلْ لَهُ الرُّجُوعُ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ يُسَاوِيهِ فِي الدَّرَجَةِ وَمَنْ هُوَ أَسْفَلُ مِنْهُ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ بِسَبَبِ الْمَنعِ؟

(الجواب): الْعِلَّةُ الْحَاصِلَةُ مِنَ الْوَقْفِ بَعْدَ مَصَارِفِهِ مِلْكٌ لِأَرْبَابِهَا مَوْرُوثَةٌ لَهُمْ وَالْدَعْوَى الَّتِي صَرَفَ لِأَجْلِهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعِلَّةِ وَلَيْسَتْ لِدَفْعِ غَائِلَةٍ عَنْ نَفْسِ الْوَقْفِ بَلْ عَنْ شَرِيكِهِ فِي الْعِلَّةِ الَّتِي هِيَ مِلْكٌ لَهُ وَلَهُمْ وَإِذَا خَسِرَ الشَّرِيكُ بِسَبَبِ دَعْوَى لَا يَرْجِعُ إِلَّا بِمُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ قَالَ فِي جَوَاهِرِ الْفَتَوَى ابْنُ وَبْنَتْ وَرَثًا ذَارًا فَادَّعَى مُدَّعٍ عَلَى الْإِبْنِ فِيهَا وَلِحَقَّهُ خُسْرَانٌ بِسَبَبِ الدَّعْوَى لَا يَرْجِعُ أَحَدٌ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا لَهُ شَيْئًا يُوجِبُ الرُّجُوعَ بِذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ فِي مَالِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِدَفْعِ غَائِلَةٍ عَنِ الْوَقْفِ وَلَا جَلْبِ مَنْفَعَةٍ فَإِنَّهُ يَنْقَى عَلَى حَالِهِ سَوَاءٌ ثَبَتَ أَنَّهُ لِلْمُدَّعِي أَوْ لِلْمَمْنُوعِ عَنْهُ وَلَيْسَ بِدَعْوَى مُتَعَلِّقَةٍ بِعَيْنِ الْوَقْفِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ

كَانَ صَرْفُهُ مِنْ مَالِهِ لِأَمْرِ مُتَعَلِّقٍ بِعَيْنِ الْوَقْفِ وَادَّعَى بِذَلِكَ لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ وَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَهَذِهِ الدَّعْوَى لَيْسَتْ لِدَفْعِ صَائِلٍ عَنِ الْوَقْفِ بَلْ فِي اسْتِحْقَاقِ الْعَلَّةِ أَنَّهَا لِفُلَانٍ وَفُلَانٍ وَلَا دَخَلَ لِلْوَقْفِ فِي ذَلِكَ فَلَا يَسُوعُ لَهُ الرُّجُوعُ بِمَا صَرْفَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ لَا فِي مَالِ الْوَقْفِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِيَوْقِفِ أَهْلِي ثَلَاثَةَ نَظَارٍ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ بَدَلًا عَنْ بَعْضِ عَقَارَاتِ الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ الْمُسْتَبَدَّلَةِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَأَدَّعَى مُسْتَحِقُّو الْوَقْفِ عَلَى النَّظَارِ بِأَنَّهُمْ حِصَّةٌ فِي الْمَبْلَغِ وَطَالَبُوهُمْ بِقِسْمَتِهِ عَلَيْهِمْ فَتَرَفَعُوا مَعَ النَّظَارِ بِخُصُوصِهَا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ فَمَنَعَهُمُ الْحَاكِمُ وَكَتَبَ بِهِ حُجَّةً شَرْعِيَّةً وَغَرِمَ النَّظَارُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ بِسَبَبِ ذَلِكَ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ فَهَلْ لَهُمْ اخْتِسَابُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا مَرَّ.

(سئل) فِي جَامِعٍ لَهُ مَثُولٌ وَإِمَامٌ وَخَطِيبٌ مَاتَ بَعْضُهُمْ وَعَجَزَ الْبَعْضُ وَظَهَرَ خِيَانَتُهُ مِنَ الْبَعْضِ فَقَرَّرَ الْقَضَاءُ الْوُظَائِفَ مُتَعاقِبَةً عَلَى رَجُلٍ أَهْلٍ وَمَحَلٍّ وَمُسْتَحَقٍّ لَهَا بِشَهَادَةِ أَهْلِ الْجَامِعِ وَعُرضَ الْأَمْرُ إِلَى السُّلْطَانِ نَصَرَهُ الرَّحْمَنُ فَقَرَّرَ الْوُظَائِفَ عَلَى الرَّجُلِ الْمَرْقُومِ بِأَوَامِرِ سُلْطَانِيَّةٍ فَهَلْ يَكُونُ التَّقْرِيرُ الْمَذْكُورُ صَحِيحًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَمَرَّ قَبْلَ نَحْوِ وَرَقَةٍ نَقْلُ الْمَسْأَلَةِ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَهْلِي مُقَرَّرٍ فِي وَظِيفَةِ النَّظَرِ بِمُوجِبِ صَكٍّ مِنْ قِبَلِ قَاضٍ شَرْعِيٍّ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ شَيْئًا فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ فِي الْوَقْفِ مِنْ رِيعِهِ وَلَا شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ شَيْئًا وَعَمِلَ فِي الْوَقْفِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ إِذَا عَمِلَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَالَ فِي الْبَحْرِ وَأَمَّا بَيَانُ مَا لَهُ فَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاقِفِ فَلَهُ الْمَشْرُوطُ وَلَوْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَإِنْ كَانَ مَنْصُوبَ الْقَاضِي فَلَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَسْتَحِقُّهُ بِلَا تَعْيِينِ الْقَاضِي فَقِيلَ فِي الْقَنِيَّةِ أَوَّلًا أَنَّ الْقَاضِي لَوْ نَصَّبَ قِيَمًا مُطْلَقًا وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُ أَجْرًا فَسَعَى فِيهِ سَنَةً فَلَا شَيْءَ لَهُ وَثَانِيًا إِنَّ الْقِيَمَ يَسْتَحِقُّ أَجْرَ مِثْلِ سَعْيِهِ سَوَاءً شَرَطَ لَهُ الْقَاضِي أَوْ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ أَجْرًا أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ

لَا يَقْبَلُ الْقَوَامَةُ ظَاهِرًا إِلَّا بِأَجْرِ وَالْمَعْهُودُ كَالْمَشْرُوطِ أَهْ وَوَقَّ الْحَيْزُ الرَّمْلِيَّ فِي حَوَاشِيهِ بِحَمْلِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا.

(سئل) فِي النَّظِيرِ إِذَا أَحَالَ الْمُسْتَحَقِّينَ عَلَى الْحَوَانِيتِ وَالْبَيُوتِ وَهُمْ يَأْخُذُونَ الْأُجْرَةَ مِنَ السُّكَّانِ فَهَلْ يَسْتَحَقُّ مَعْلُومًا لِذَلِكَ أَوْ لَا؟

(الجواب): لَا يَسْتَحَقُّ مَعْلُومًا لِذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْأَمَانَاتِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي النَّظِيرِ إِذَا أَرَادَ أَخَذَ الْعُشْرَ مِنْ كَامِلٍ غَلَّةِ الْوَقْفِ نَظِيرَ عَمَلِهِ وَهُوَ قَدَرُ أَجْرِ مِثْلِهِ وَيُعَارِضُهُ بَقِيَّةُ الْمُسْتَحَقِّينَ زَاعِمِينَ أَنَّ لَهُ عُشْرَ الْفَاضِلِ بَعْدَ الْمَصَارِفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْعُشْرُ أَجْرَ مِثْلِهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ الْوَاقِفُ شَيْئًا لَهُ أَخْذُهُ مِنْ كَامِلِ الْغَلَّةِ قَبْلَ حِسَابِ الْمَصَارِفِ.

(سئل) فِي نَظِيرِ وَقْفٍ أَهْلِيٍّ جَعَلَ لَهُ الْقَاضِي عُشْرَ الْمُتَحَصِّلِ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ نَظِيرَ عَمَلِهِ فِي الْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ أَخْذُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ أَخْذُ ذَلِكَ مِنَ الْغَلَّةِ إِذَا عَمِلَ فِي الْوَقْفِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَدَرُ أَجْرِ مِثْلِهِ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَائِيَّةِ وَالصَّوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْعُشْرِ أَجْرُ مِثْلٍ عَمَلِهِ حَتَّى لَوْ زَادَ عَلَى أَجْرِ مِثْلِهِ رَدُّ الزَّائِدِ كَمَا هُوَ مُفْرَرٌ مَعْلُومٌ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ صَاحِبَ الْوَلُولِ الْجَيَّةِ بَعْدَ أَنْ قَالَ جَعَلَ الْقَاضِي لِلْقَيْمِ عُشْرَ غَلَّةِ الْوَقْفِ قَالَ قَدَرُ أَجْرَةِ مِثْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي إِبْجَايَةِ السَّائِلِ وَمَعْنَى قَوْلِ الْقَاضِي جَعَلَ لَهُ عُشْرًا أَيَّ الَّتِي هِيَ أَجْرُ مِثْلِهِ لَا مَا تَوَهَّمَهُ أَرْبَابُ الْأَعْرَاضِ الْفَاسِدَةِ الْخُ بِيْرِي زَادَهُ عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنَ الْقَضَاءِ.

(أقول) وَكَتَبْتُ فِي حَاشِيَّتِي عَلَى الْبَحْرِ عَنْ حَاشِيَةِ الْحَيْزِ الرَّمْلِيِّ عَلَيْهِ بَعْدَ كَلَامٍ مَا نَصَّهُ فَتَحَرَّرَ أَنَّ الْوَاقِفَ إِنْ عَيَّنَ لَهُ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ كَثِيرًا كَانَ أَوْ قَلِيلًا عَلَى حَسَبِ مَا شَرَطَهُ عَمَلٌ أَوْ لَمْ يَعْمَلْ حَيْثُ لَمْ يَشْرُطْهُ فِي مُقَابَلَةِ الْعَمَلِ كَمَا هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِنَا عَلَى حَسَبِ مَا شَرَطَهُ، وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْ لَهُ الْوَاقِفُ وَعَيَّنَ لَهُ الْقَاضِي أَجْرَةَ مِثْلِهِ جَارَ، وَإِنْ عَيَّنَ أَكْثَرَ يُمْنَعُ عَنْهُ الزَّائِدُ عَنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ هَذَا إِنْ عَمِلَ وَإِنْ لَمْ يَعْمَلْ لَا يَسْتَحَقُّ أَجْرَةَ وَبِمِثْلِهِ صَرَّحَ فِي الْأَشْبَاهِ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى وَإِنْ نَصَّبَهُ الْقَاضِي وَلَمْ يُعَيِّنْ لَهُ شَيْئًا يُنْظَرُ إِنْ كَانَ الْمَعْهُودُ أَنْ لَا يَعْمَلَ إِلَّا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْمَعْهُودَ كَالْمَشْرُوطِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ فَاعْتَمِمْ هَذَا التَّحْرِيرَ فَإِنَّهُ يَجِبُ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ؛ لِأَنَّهُ

الْمَفْهُومُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ وَالْمُتَبَادِرُ مِنْ كَلِمَاتِهِمْ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ نَاطِرٌ وَقَفَ زَيْدًا يَتَعَاطَى عَنْهُ أُمُورَ الْوَقْفِ وَلَمْ يَشْرُطْ لَهُ أَجْرَةً عَلَى ذَلِكَ وَتَعَاطَى زَيْدٌ ذَلِكَ مُدَّةً فَهَلْ لَيْسَ لَهُ أَجْرَةٌ عَلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا أَجْرَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا بِالشَّرْطِ أَشْبَاهُ مِنَ الْأَمَانَاتِ وَفِيهِ الْعَامِلُ لِغَيْرِهِ أَمَانَةً لَا أَجْرَ لَهُ إِلَّا الْوَصِيُّ وَالنَّاطِرُ فَيَسْتَحِقُّانِ بِقَدْرِ أَجْرِ الْمَثَلِ إِذَا عَمِلَا إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لِلنَّاطِرِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَحِقُّانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ اهـ.

(سئل) فِي نَاطِرِ الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ إِذَا مَاتَ مُجْهِلًا غَلَّتِ الْوَقْفُ بَعْدَ قَبْضِهَا وَلَمْ يُوجَدْ فَهَلْ لَا يَضْمَنُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ.

(أقول) هَكَذَا أُطْلِقَتِ الْمَسْأَلَةُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَوَقَعَ فِيهَا كَلَامٌ مِنْ وَجْهَيْنِ الْأَوَّلُ أَنَّ قَاضِي خَانَ قَيَّدَ ذَلِكَ بِمُتَوَلِّي الْمَسْجِدِ إِذَا أَخَذَ غَلَاتِ الْمَسْجِدِ وَمَاتَ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ قَالَ الْعَلَّامَةُ الْبِيرِيُّ أَمَّا إِذَا كَانَتْ الْغَلَّةُ مُسْتَحَقَّةً لِقَوْمٍ بِالشَّرْطِ فَيَضْمَنُ مُطْلَقًا بِدَلِيلِ اتِّفَاقِ كَلِمَتِهِمْ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الدَّارُ وَقَفًا عَلَى أَخَوَيْنِ غَابَ أَحَدُهُمَا وَقَبَضَ الْحَاضِرُ غَلَّتْهَا تِسْعَ سِنِينَ ثُمَّ مَاتَ الْحَاضِرُ وَتَرَكَ وَصِيًّا ثُمَّ حَضَرَ الْغَائِبُ وَطَالَ بَ الْوَصِيِّ بِنَصِيْبِهِ مِنَ الْغَلَّةِ قَالَ الْفَقِيه أَبُو جَعْفَرٍ إِذَا كَانَ الْحَاضِرُ الَّذِي قَبَضَ الْغَلَّةَ هُوَ الْقَيِّمُ عَلَى هَذَا الْوَقْفِ كَانَ لِلْغَائِبِ أَنْ يَرْجِعَ فِي تَرْكَةِ الْمِيَّتِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الْغَلَّةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ الْقَيِّمُ إِلَّا أَنَّ الْأَخَوَيْنِ آجَرَا جَمِيعًا فَكَذَلِكَ، وَإِنْ آجَرَ الْحَاضِرُ كَانَتْ الْغَلَّةُ كُلُّهَا لَهُ فِي الْحُكْمِ وَلَا يَطِيبُ اهـ كَلَامُهُ وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِمْ غَلَّةُ الْوَقْفِ وَمَا قَبَضَ فِي يَدِ النَّاطِرِ لَيْسَ غَلَّةُ الْوَقْفِ بَلْ هُوَ مَالُ الْمُسْتَحِقِّينَ بِالشَّرْطِ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْقَوْلِ فِي الْمَلِكِ وَغَلَّةُ الْوَقْفِ يَمْلِكُهَا الْمُوقِفُ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ اهـ.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُلْحَقَ بِغَلَّةِ الْمَسْجِدِ مَا إِذَا شَرَطَ تَرْكُ شَيْءٍ فِي يَدِ النَّاطِرِ لِلْعِمَارَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَذَا حَرَّرَهُ شَيْخُ مَشَائِخِنَا مُنَلَّا عِيَّ التُّرْكْمَانِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الثَّانِي أَنَّ الْإِمَامَ الطَّرْسُوسِيَّ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ ذَكَرَ بَحْثًا أَنَّهُ يَضْمَنُ إِذَا طَالَبَهُ الْمُسْتَحِقُّ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهُ ثُمَّ مَاتَ بِلَا بَيَانٍ أَمَّا إِذَا لَمْ يُطَالَبْ فَإِنْ مَحْمُودًا مَعْرُوفًا بِالْأَمَانَةِ لَا يَضْمَنُ وَإِلَّا ضَمِنَ وَأَقْرَهُ فِي الْبَحْرِ عَلَى تَقْيِيدِ ضَمَانِهِ بِالطَّلَبِ أَيْ فَلَا يَضْمَنُ بِدُونِهِ أَمَّا بِهِ فَيَضْمَنُ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَبِهِ أَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْحَائِكُ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُتَعَدِّيًا بِالْمَنْعِ لَكِنْ ذَكَرَ الشَّيْخُ صَالِحٌ فِي زَوَاهِرِ الْجَوَاهِرِ أَنَّهُ يَضْمَنُ وَإِنْ لَمْ يُطَالَبْهُ الْمُسْتَحِقُّ؛ لِأَنَّهُ

لَمَّا مَاتَ مُجْهَلًا فَقَدْ ظَلَمَ وَفَيْدُهُ بَحْثًا بِمَا إِذَا لَمْ يَمُتْ فَجَاءَهُ أَمَّا إِذَا مَاتَ عَلَى غَفْلَةٍ لَا يَضْمَنُ لِعَدَمِ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْبَيَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَ بِمَرَضٍ وَنَحْوِهِ وَأَقْرَهُ الْعَلَائِي فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَكَتَبَتْ فِيهَا عَلَّقَتْهُ عَلَيْهِ أَنَّ عَدَمَ تَمَكُّنِهِ مِنَ الْبَيَانِ لَوْ مَاتَ فَجَاءَهُ إِنَّمَا يَظْهَرُ لَوْ مَاتَ عَقَبَ قَبْضِهِ الْغَلَّةَ تَأْمَلُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُتَوَلَّى إِذَا قَبَضَ غَلَّةَ الْوَقْفِ ثُمَّ مَاتَ مُجْهَلًا بِأَنْ لَمْ تُوجَدْ فِي تَرْكِتِهِ وَلَمْ يُعْلَمْ مَا صَنَعَ بِهَا لَا يَضْمَنُهَا فِي تَرْكِتِهِ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ أَغْلَبِ عِبَارَاتِهِمْ وَلَا كَلَامٍ فِي ضَمَانِهِ بَعْدَ طَلَبِ الْمُسْتَحِقِّ وَلَا فِي عَدَمِ ضَمَانِهِ لَوْ كَانَتْ الْغَلَّةُ لِمَسْجِدٍ وَإِنَّمَا الْكَلَامُ فِيهَا لَوْ كَانَتْ غَلَّةٌ وَقَبِ لَهَا مُسْتَحِقُّونَ مَا لِكُونَ لَهَا هَلْ يَضْمَنُهَا مُطْلَقًا عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنْ تَقْيِيدِ قَاضِي خَانَ أَوْ إِذَا كَانَ غَيْرَ مُحْمُودٍ وَلَا مَعْرُوفٍ بِالْأَمَانَةِ كَمَا بَحَثَهُ الطَّرْسُوسِيُّ أَوْ إِذَا كَانَ مَوْتُهُ بَعْدَ مَرَضٍ لَا فَجَاءَهُ كَمَا بَحَثَهُ فِي الزَّوَاهِرِ فَلْيَتَأْمَلْ وَهَذَا كُلُّهُ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ لَا فِي عَيْنِ الْوَقْفِ كَمَا يَأْتِي قَرِيبًا.

(سئل) فِي مَبْلَغٍ مِنَ النُّقُودِ مَوْقُوفٍ مِنْ قَبْلِ وَاقِفِهِ زَيْدٍ عَلَى عُتَقَائِهِ مُحْكُومٍ بِصِحَّتِهِ وَهُوَ تَحْتَ يَدِ امْرَأَةٍ مِنْهُمْ نَاطِرَةٌ عَلَيْهِ قَمَاتٌ عَنْ تَرْكِه مُجْهَلَةٌ لَهُ وَلَمْ يُوجَدْ فِي تَرْكِتِهَا هَلْ تَضْمَنُ فِي تَرْكِتِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ النَّاطِرُ لَوْ مَاتَ مُجْهَلًا لِمَالِ الْبَدَلِ ضَمِنَهُ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ أَيْ لِيَمَنِ الْأَرْضُ الْمُسْتَبْدَلَةُ قُلْتَ فَلِعَيْنِ الْوَقْفِ بِالْأَوَّلَى كَالدَّرَاهِمِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى الْقَوْلِ بِجَوَازِهِ قَالَهُ الْمُصَنِّفُ يَعْنِي صَاحِبَ التَّنْوِيرِ وَأَقْرَهُ ابْنُهُ فِي الزَّوَاهِرِ. اهـ.  
عَلَائِيٌّ عَلَى التَّنْوِيرِ مِنَ الْإِيدَاعِ.

(سئل) فِي دَيْرٍ لَهُ أَوْقَافٌ تَحْتَ يَدِ رَاهِبِهِ النَّاطِرِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْكَ النَّاطِرُ وَعَيْنُ غَلَّةِ الْأَوْقَافِ مَوْجُودَةٌ تَحْتَ يَدِهِ وَلِلنَّاطِرِ بَعْدَهُ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ تَشْهَدُ عَلَى كَوْنِ عَيْنِ الْغَلَّةِ الْمَوْجُودَةِ مُخْتَصَّةً بِالْوَقْفِ مِنْ غَلَّتِهِ فَهَلْ إِذَا أَقَامَهَا تُقْبَلُ وَتُصَرَفُ فِي مَصَارِفِهَا الْمَعْلُومَةِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مُقَرَّرًا فِي وَظَائِفَ عَمَلٍ مُسْتَمْلَةٍ عَلَى إِمَامَةٍ وَتَوَلِيَّةٍ وَغَيْرِهَا مِنْ وَظَائِفِ الْعَمَلِ بِهَا مِنْ الْمَعْلُومِ الْمُعَيَّنِ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ فِي زَاوِيَةٍ بِمُوجِبِ مُسْتَنْدٍ شَرْعِيِّ بِيَدِهِ وَبَاشَرَ ذَلِكَ مُدَّةً ثُمَّ عَزَلَ عَنْ نِصْفِ الْوُظَائِفِ الْمَرْبُورَةِ فِي أَثْنَاءِ السَّنَةِ بَعْدَ مُبَاشَرَتِهِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ مِنَ الْمَعْلُومِ بِحِسَابِ الْمُدَّةِ الَّتِي عَمِلَ فِيهَا وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْأَشْبَاءِ وَانْفَعِ الْوَسَائِلِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ عَقَارَاتِهِ عَلَى ذُرِّيَّتِهِ فَرَعَمَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَنَّهُ مُقَرَّرٌ فِي وَظِيفَتِي عَمَلٍ فِي الْوَقْفِ الْمَزْبُورِ مُسْتَنَدًا فِي ذَلِكَ لِذِكْرِهِمَا فِي بَرَاءَةِ يَدَيْهِ وَيَطْلُبُ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ بِمَعْلُومِهِمَا عَنْ مُدَّةٍ مَاضِيَةٍ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَمْ يَبَاشِرِ الْوُظُفَتَيْنِ فِي الْمُدَّةِ الْمَزْبُورَةِ أَصْلًا وَالْمُتَوَلَّى يُنْكِرُ وَجُودَ الْوُظُفَتَيْنِ فِي الْوَقْفِ فَهَلْ عَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِهِمَا لَا يَسْتَحِقُّ مَعْلُومَهُمَا فِي الْمُدَّةِ الْمَذْكُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي الْبَحْرِ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا مَنْ بَاشَرَ الْعَمَلَ وَفِي الْأَشْبَاءِ وَقَدْ اغْتَرَّ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي زَمَانِنَا فَاسْتَبَاحُوا مَعَالِيمَ الْوُظَائِفِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ. اهـ.

وَمَرَّ تَمَامُهُ.

وَفِي فَتَاوَى الشَّلْبِيِّ الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرَثَةِ مَعَ الْيَمِينِ فِي عَدَمِ وَصُولِ الْمَعْلُومِ لِأَيِّهِمْ وَهُمْ أَخَذُهُ مِنْ رِيْعِ الْوَقْفِ إِذَا ثَبَتَتْ الْوُظُفَةُ فِي شَرْطِ الْوَقْفِ وَإِذَا أَنْكَرَ النَّاطِرُ مُبَاشَرَةَ الْمُوَرِّثِ الْوُظُفَةَ الْمَذْكُورَةَ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَرَثَةِ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُمْ قَائِمُونَ بِمَقَامِ مُوَرِّثِهِمْ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الْمُبَاشَرَةِ مَعَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فَكَذَا وَرَثَتُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

(فائدة) أَفْتَى عَلَّامَةُ الْوُجُودِ الْمَوْلَى أَبُو السُّعُودِ مُفْتِي السُّلْطَنَةِ السُّلَيْمَانِيَّةِ بِأَنَّ أَوْقَافَ الْمُلُوكِ وَالْأُمَرَاءِ لَا يُرَاعَى شَرْطُهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ تَرْجِعُ إِلَيْهِ مِنْ حَاشِيَةِ الْأَشْبَاءِ فُبَيِّلَ قَاعِدَةٌ إِذَا اجْتَمَعَ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ وَذَكَرَ الشُّيُوطِيُّ فِي رِسَالَةِ النَّقْلِ الْمُسْتَوْرٍ فِي جَوَازِ قَبْضِ الْمَعْلُومِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ بَآئِهِ أَفْتَى جَمِيعُ عُلَمَاءِ ذَلِكَ الْعَصْرِ كَالشُّبْكِيِّ وَوَلَدَيْهِ وَالزَّمْلَكَانِيِّ وَابْنِ عَدْلَانَ وَابْنِ الْمُرَحَّلِ وَابْنِ جَمَاعَةَ وَالْأَوْرَاعِيَّ وَالزَّرْكَشِيَّ وَالْبُلْقِينِيَّ وَالْإِسْنَوِيَّ وَغَيْرَهُمْ بِأَنَّ هَذِهِ إِزْصَادَاتٌ لَا أَوْقَافٌ حَقِيقَةٌ فَلِلْعُلَمَاءِ الْمُنْزَلِينَ أَنْ يَأْكُلُوا مِنْهَا وَإِنْ لَمْ يُبَاشِرُوا وَظَائِفَهُمْ. اهـ.

وَفِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ مَا يَأْخُذُهُ الْفُقَهَاءُ مِنَ الْمَدَارِسِ لَا أَجْرَةَ لِعَدَمِ شُرُوطِ الْإِجَارَةِ وَلَا صَدَقَةٍ؛ لِأَنَّ الْغَنِيَّ يَأْخُذُهَا بَلْ إِعَانَتُهُ هُمْ عَلَى حَبْسِ أَنْفُسِهِمْ لِلِاسْتِغَالِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَحْضُرُوا الدَّرْسَ بِسَبَبِ اسْتِغَالِ أَوْ تَعْلِيلِ جَازَ أَخْذُهُمُ الْجَامِعِيَّةَ مُعِينُ الْمُفْتِي مِنْ آخِرِ كِتَابِ الْوَقْفِ وَقَدْ ذَكَرَ عُلَمَاؤُنَا أَنَّ مَنْ لَهُ حَقٌّ فِي دِيْوَانِ الْخَرَاجِ كَالْمُقَاتِلَةِ وَالْعُلَمَاءِ وَطَلَبَتِهِمْ وَالْمُفْتِينَ وَالْفُقَهَاءَ يُفَرِّضُ لِأَوَّلَادِهِمْ تَبَعًا وَلَا يَسْقُطُ بِمَوْتِ الْأَصْلِ تَرْغِيًّا وَذَكَرَ فِي مَالِ الْفَتَاوَى أَنَّ لِكُلِّ قَارِيٍّ فِي كُلِّ سَنَةٍ فِي بَيْتِ الْمَالِ مِائَتِي دِرْهَمٍ أَوْ أَلْفِي دِرْهَمٍ إِنْ أَخَذَهَا فِي الدُّنْيَا وَإِلَّا يَأْخُذُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ رِسَالَةِ السَّيِّدِ أَحْمَدَ الْحَمَوِيِّ فِيمَا رَتَّبَ وَأَرْصَدَ بِأَوَامِرِ الْوُزَرَاءِ الْمِصْرِيِّينَ قَالَ مَوْلَانَا الْعَلَّامَةُ

صَاحِبُ الْخِزَانَةِ نَاقِلًا عَنْ مَبْسُوطٍ فَخِرِ الْإِسْلَامِ بَنَصٍّ وَإِذَا مَاتَ مَنْ لَهُ وَظِيفَةٌ فِي بَيْتِ الْمَالِ لِحَقِّ الشَّرْعِ وَاعْتِرَازِ الْإِسْلَامِ كَأَجْرَاءِ الْإِمَامَةِ وَالتَّأْذِينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا فِيهِ صَلَاحُ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ وَلِلْمَيِّتِ أُنْبَاءٌ يُرَاعُونَ وَيُقِيمُونَ حَقَّ الشَّرْعِ وَإِعْزَازُ الْإِسْلَامِ كَمَا يُرَاعِي وَيُقِيمُ الْأَبُ فَلِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ وَظِيفَةَ الْأَبِ لِأُنْبَاءِ الْمَيِّتِ لَا لِغَيْرِهِمْ لِحُصُولِ مَقْصُودِ الشَّرْعِ وَانْجِبَارِ كَسْرِ قُلُوبِهِمْ وَالْإِمَامُ مُرَبٍّ فَخَلَفَ الْمَوْتَى بِإِذْنِ الشَّرْعِ وَالشَّرْعُ أَمَرَ بِإِبْقَاءِ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ لِأُنْبَاءِ الْمَيِّتِ لَا غَيْرِهِمْ. اهـ.

قلت هذا مُؤَيَّدٌ لِمَا هُوَ عُرِفَ الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَمَصْرَ وَالرُّومَ الْمَعْمُورَةَ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ مِنْ إِبْقَاءِ أُنْبَاءِ الْمَيِّتِ وَلَوْ كَانُوا صِغَارًا عَلَى وَظَائِفِ آبَائِهِمْ مُطْلَقًا مِنْ إِمَامَةٍ وَخَطَابَةٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ وَإِمْنَاءٍ وَلِيَّ التَّقْرِيرِ الْفَرَاغَ لَهُمْ بِذَلِكَ وَتَقْرِيرِهِمْ بَعْدَ وَفَاتِهِ عُرْفًا مَرْضِيًّا مَقْبُولًا؛ لِأَنَّ فِيهِ إِحْيَاءَ خَلْفِ الْعُلَمَاءِ وَمُسَاعَدَتَهُمْ عَلَى بَذْلِ الْجُهْدِ فِي الْإِسْتِغَالِ بِالْعِلْمِ وَقَدْ أَفْتَى بِجَوَازِ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْ أَكْبَرِ الْفُضَلَاءِ الَّذِينَ يُعَوَّلُ عَلَى إِفْتَائِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِرِيٍّ زَادَهُ عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ. (سئل) فيما إذا كان لَوَاقِفٍ وَقَفَ ذُرِّيَّةٌ يَصْلُحُونَ لِلتَّوَلِيَّةِ فَهَلْ يُوَلَّى أَحَدٌ مِنَ الْأَجَانِبِ مَعَ وَجُودِ الذُّرِّيَّةِ؟

(الجواب): مَا دَامَ أَحَدٌ يَصْلُحُ لِلتَّوَلِيَّةِ مِنْ أَقَارِبِ الْوَاقِفِ لَا يُجْعَلُ الْمَوْتِيُّ مِنَ الْأَجَانِبِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فيما إذا كان زَيْدٌ مُقَرَّرًا مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي فِي وَظِيفَةِ قِرَاءَةِ مَا تَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَهُوَ مُبَاشِّرٌ لَهَا وَمُنْصَرَفٌ فِي مَعْلُومِهَا فَأَنْهَى عَمْرُوهُ لِلْقَاضِي أَنَّهَا شَاغِرَةٌ عَنْ مُبَاشَرِ قَرَرِهَا عَلَيْهِ بِنَاءً عَلَى إِنْهَائِهِ الْمُخَالَفِ فَهَلْ لَا عِبْرَةَ لِلْإِنْهَاءِ الْمُخَالَفِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْخَيْرِيَّةِ وَفِي الْأَشْبَاهِ لَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُخْرِجَ شَيْئًا مِنْ يَدِ أَحَدٍ إِلَّا بِحَقِّ ثَابِتٍ مَعْرُوفٍ. اهـ.

وَفِي الْخَيْرِيَّةِ فِي رَجُلٍ عَزَلَ عَنْ وَظِيفَتِهِ بِجُنْحَةٍ وَوَلِيَ رَجُلٌ غَيْرُهُ شَهِدَ أَهْلَ الْمَحَلَّةِ بَعْدَ ذَلِكَ وَعَفَّتِهِ ثُمَّ وَلِيَ الْأَوَّلُ بِإِنْهَاءٍ مَا هُوَ غَيْرُ الْوَاقِعِ وَعَزَلَ الْمَشْهُودُ لَهُ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ هَلْ يَنْعَزِلُ أَوْ لَا وَلِلْقَاضِي إِبْقَاؤُهُ عَلَى التَّوَلِيَّةِ أَجَابَ قَدْ صَرَّحَ الْعُلَمَاءُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَزْلُ النَّاطِرِ وَلَا عَزْلُ صَاحِبِ وَظِيفَةٍ مَا بِغَيْرِ جُنْحَةٍ وَلِلْقَاضِي إِبْقَاؤُهُ عَلَى وَظِيفَتِهِ. اهـ.

وَفِيهَا فِي رَجُلٍ مَاتَ فَقَرَّرَ الْقَاضِي فِي وَظَائِفِهِ جَمَاعَةً ثُمَّ إِنَّ رَجُلًا أَنْهَى إِلَى السُّلْطَانِ أَمَرَ الْمَيِّتِ

فَقَرَّرَهُ فِي وَظَائِفِهِ بِنَاءً عَلَى شُعُورِهَا بِالمَوْتِ غَيْرَ عَالِمٍ بِتَقْرِيرِ الْقَاضِي السَّابِقِ فَهَلِ الْعِبْرَةُ لِتَقْرِيرِ الْقَاضِي أَمْ لِتَقْرِيرِ السُّلْطَانِ مَعَ أَنَّهُ إِنَّمَا قَرَّرَهُ بِنَاءً عَلَى مَا أُنْهِىَ إِلَيْهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِمَا فَعَلَ الْقَاضِي أَجَابَ الْعِبْرَةُ لِتَقْرِيرِ الْقَاضِي لَا لِتَقْرِيرِ السُّلْطَانِ بِنَاءً عَلَى مَا أُنْهِىَ إِلَيْهِ كَمَسْأَلَةِ الْوَكِيلِ إِذَا أُنْجَزَ مَا وَكَّلَ فِيهِ ثُمَّ فَعَلَهُ الْمُوَكَّلُ خُصُوصًا لَمْ يُوْجَدْ مِنَ السُّلْطَانِ تَنْصِيصٌ عَلَى عَزْلِ الْمُقَرَّرِ فَالْصَّادِرُ مِنْهُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَمْرٍ تَبَيَّنَ خِلَافُهُ فَلَا يَصِحُّ أَهـ وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي عَزْلُ النَّاطِرِ الْمَشْرُوطِ بِلَا حَيَاتَةٍ وَلَوْ عَزَلَهُ لَا يَصِيرُ الثَّانِي مُتَوَلِّيًا كَذَا فِي الْأَشْبَاءِ لَكِنْ قَالَ بِيْرِيُّ زَادَهُ يَنْبَغِي أَنْ يُعَيَّدَ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ لِلْوَقْفِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ عَزْلُهُ خَيْرًا لِلْوَقْفِ عَزَلَهُ كَمَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ إعْطَاءِ النَّظَرِ لِغَيْرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ إِذَا قَبْلَهُ بِلَا أَجْرِ عِنْدَ امْتِنَاعِ الْمَشْرُوطِ لَهُ مِنْ قَبُولِ ذَلِكَ إِلَّا بِأَجْرِ لَمْ يُشْرَطْ فِي الْوَقْفِ حَيْثُ كَانَ فِيهِ نَفْعُ الْوَقْفِ وَيُؤَيَّدُهُ قَوْلُ الْمُؤَلَّفِ يَعْنِي صَاحِبَ الْأَشْبَاءِ فِيمَا يَأْتِي وَيَتَعَيَّنُ الْإِفْتَاءُ فِي الْوَقْفِ بِمَا هُوَ الْأَنْفَعُ وَالْأَصْلَحُ لِلْوَقْفِ كَمَا فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ وَرَأَيْتُ فِي الذَّخِيرَةِ مَا نَصَّهُ وَيَحْتَارُ فِي الْوَقْفِ مَا هُوَ الْأَنْفَعُ وَالْأَصْلَحُ لِلْوَقْفِ أَهـ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ رَأَيْتُ مَا يُؤَيَّدُ مَا نَفَلْتُهُ قَالَ فِي الْحَاوِي الْحَصِيرِيِّ نَاقِلًا عَنْ وَقْفِ الْأَنْصَارِيِّ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَتَوَلَّى مِنْ جِيرَانِ الْوَقْفِ وَقَرَابَتِهِ إِلَّا بِرِزْقٍ وَيَفْعَلُ وَاحِدٌ غَيْرُهُمْ بِغَيْرِ رِزْقٍ قَالَ ذَلِكَ إِلَى الْقَاضِي يَنْظُرُ فِي ذَلِكَ مَا هُوَ الْأَصْلَحُ وَالْأَحْسَنُ أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى نَاطِرٌ وَقْفَ عَلَى رَجُلٍ بِأَنَّ تَقْرِيرَهُ فِي قِرَاءَةِ مَا تَيَسَّرَ مُحَدَّثٌ أَحَدُهُ النَّاطِرُ الَّذِي قَبْلَهُ وَأَنَّهُ غَيْرُ شَرْعِيٍّ لِعَدَمِ مَشْرُوطِيَّةِ التَّوْجِيهِ لَهُ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ الْإِحْدَاثُ وَعَدَمُ مَشْرُوطِيَّةِ التَّوْجِيهِ لَهُ يُعْمَلُ بِتَقْرِيرِهِ أَوْ لَا؟

(الجواب:) إِذَا ثَبَتَ الْإِحْدَاثُ لَا يُعْمَلُ بِتَقْرِيرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَاضِيَّ لَيْسَ لَهُ الْإِحْدَاثُ بِدُونِ مُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ فَكَيْفَ الْمُتَوَلَّى وَقَدْ صَرَّحَ فِي الذَّخِيرَةِ وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا بِأَنَّ الْقَاضِيَّ إِذَا قَرَّرَ قَرَأَ لِلْمَسْجِدِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ لَمْ يَحِلَّ لِلْقَاضِي ذَلِكَ وَلَمْ يَحِلَّ لِلْفَرَاشِ تَنَاوُلَ الْمَعْلُومِ أَهـ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ مَشْرُوطًا لِلْمُتَوَلَّى تَوْجِيهِ الْوَظَائِفِ فَتَوْجِيهِهُ غَيْرُ مُعْتَبَرٍ؛ لِأَنَّ تَقْرِيرَ الْوَظَائِفِ لِلْقَاضِي لَا لِلْمُتَوَلَّى الَّذِي لَمْ يَشْرَطْ لَهُ الْوَاقِفُ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ أَخَذًا مِمَّا فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى.



(أقول) ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّ تَصَرُّفَ الْقَاضِي فِي الْأَوْقَافِ مُقَيَّدٌ بِالْمَصْلَحَةِ فَلَوْ فَعَلَ مَا يُخَالِفُ شَرْطَ الْوَاقِفِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ إِلَّا لِمَصْلَحَةٍ ظَاهِرَةٍ ثُمَّ نَقَلَ مَا مَرَّ عَنِ الذَّخِيرَةِ ثُمَّ قَالَ فَإِنْ قُلْتَ فِي تَقْرِيرِ الْقَرَّاشِ مَصْلَحَةً.

قلت يُمكنُ خِدْمَةُ الْمَسْجِدِ بِدُونِ تَقْرِيرِهِ بِأَنْ يَسْتَأْجِرَ الْمُتَوَلَّى فَرَّاشًا لَهُ وَالْمَنْوَعُ تَقْرِيرُهُ فِي وَظِيفَةٍ تَكُونُ حَقًّا لَهُ وَلِذَا صَرَّحَ قَاضِي خَانَ بِأَنْ لِلْمُتَوَلَّى أَنْ يَسْتَأْجِرَ خَادِمًا لِلْمَسْجِدِ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ وَاسْتَفِيدَ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ تَقْرِيرِ الْقَاضِي فِي بَقِيَّةِ الْوُظَائِفِ بِغَيْرِ شَرْطِ الْوَاقِفِ كَشَهَادَةِ وَمُبَاشَرَةِ وَطَلَبِ بِالْأُولَى وَحُرْمَةُ الْمُرْتَبَاتِ بِالْأَوْقَافِ بِالْأُولَى اهـ كَلَامُ الْبَحْرِ فَتَدَبَّرْ ثُمَّ هَذَا كُلُّهُ فِي غَيْرِ أَوْقَافِ الْمُلُوكِ وَالْأَمْرَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَاعَى شُرُوطُهَا كَمَا مَرَّ قَرِيبًا عَنِ الْمُؤَلَّى أَبِي السُّعُودِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ رَجُلٌ وَقَفًا عَلَى جِهَةٍ بَرٍّ وَجَعَلَ فِيهِ وَظَائِفَ وَشَرْطَ تَوْجِيهِهَا وَتَقْرِيرِهَا لِلْمُتَوَلَّى الْوَقْفِ وَعَرَضَهُ لِطَرْفِ الدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ فَفَرَّغَ زَيْدٌ عَنْ وَظِيفَتِهِ لِعَمْرٍو بِمُوجِبِ تَقْرِيرِ قَاضِي وَبَرَاءَةِ عَسْكَرِيَّةٍ فَوَجَّهَهَا مُتَوَلَّى الْوَقْفِ الْمَشْرُوطُ لَهُ ذَلِكَ لِبَكْرٍ وَعَرَضَ بِذَلِكَ لِلدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ فَوَجَّهَهَا السُّلْطَانُ عَزَّ نَصْرُهُ لِبَكْرٍ الْمَزْبُورِ وَصَدَرَ أَمْرٌ شَرِيفٌ بِعَدَمِ الْعَمَلِ بِالتَّقْرِيرِ الْمَذْكُورِ وَالْبَرَاءَةِ الْعَسْكَرِيَّةِ الْمَرْقُومَةِ فَقَامَ عَمْرٍو يُعَارِضُ بَكْرًا فِي ذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُمنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِي ذَلِكَ وَيَعْمَلُ بِتَوْجِيهِ الْمُتَوَلَّى وَالْأَمْرِ الشَّرِيفِ السُّلْطَانِي؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَمِثْلُهُ فِي الْحَزِينَةِ حَيْثُ سُئِلَ فِي وَاقِفٍ نَصٍّ فِي كِتَابٍ وَقَفِهِ عَلَى أَنْ تَقْرِيرَ الْوُظَائِفِ لِلنَّظِيرِ فَهَلْ يَكُونُ التَّقْرِيرُ لَهُ فَاجَابَ وَلايَةُ الْقَاضِي فِي تَقْرِيرِ الْوُظَائِفِ مُتَأَخِّرَةٌ عَنِ النَّظِيرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ التَّقْرِيرُ مِنَ الْوَاقِفِ فَلَا يَصِحُّ تَقْرِيرُ الْقَاضِي مَعَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ نَاطِرًا عَلَى وَقْفِ أَجْدَادِهِ فَفَرَّغَ عَنِ النَّظَرِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لِعَمْرٍو الْمُسْتَحَقِّ فِي الْوَقْفِ الْأَهْلِ لِذَلِكَ لَدَى قَاضٍ قَرَّرَهُ فِي ذَلِكَ قَامَ بَعْضُ الْمُسْتَحَقِّينَ الْآنَ يُعَارِضُ عَمْرًا فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَرَّرَ فِي الْوُظِيفَةِ عَنْ مَحْلُولِ زَيْدٍ بَعْدَ وَفَاتِهِ فَهَلْ يُقَدَّمُ التَّفْوِيزُ وَيُمنَعُ الْمُعَارِضُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ الْقَاطِنُ بِبَلَدَةٍ كَذَا عَقَارَاتٍ لَهُ بَعْضُهَا فِي بَلَدَتِهِ الْمَزْبُورَةِ وَبَعْضُهَا فِي دِمَشْقَ وَشَرْطُ التَّوَلِيَّةِ عَلَى الْجَمِيعِ لِذُرِّيَّتِهِ فَتَوَلَّوْا كَذَلِكَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ وَمِنْ عَادَتِهِمْ أَنَّهُمْ

يُقِيمُونَ مَقَامَهُمْ رَجُلًا فِي تَوَلِيَةِ الْوَقْفِ الْكَائِنِ بِدِمَشْقَ وَهُمْ فِي بَلَدَةِ جَدِّهِمْ بَعْدَ أَنْ يُنْهَوْا وَيَعْرِضُوا أَمْرَهُمْ لِحَضْرَةِ السُّلْطَانِ عَزَّ نَصْرُهُ وَيَلْتَمِسُوا مِنْهُ نَصَبَ الرَّجُلِ فِيهَا ذِكْرَ فَيَنْصِبُهُ بِمُوجِبِ بَرَاءَةِ شَرِيفَةٍ فَتَوَلَّى وَقَفَ دِمَشْقَ رَجُلٌ بِمُوجِبِ بَرَاءَةِ سُلْطَانِيَّةٍ بِعَرْضِ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ الَّذِي هُوَ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ الْمُقِيمِ فِي تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَقَرَّرَهُ قَاضِي الْقَضَاةِ بِدِمَشْقَ عَلَى مَا ذَكَرَ لَيْلًا تَتَعَطَّلُ أُمُورُ الْوَقْفِ وَصَارَ الرَّجُلُ يُبَاشِرُ أُمُورَ الْوَقْفِ بِدِمَشْقَ بِمَا فِيهِ الْحِطُّ وَالْمُصْلَحَةُ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ لِلنَّاطِرِ التَّصَرُّفَ فِي الْوَقْفِ بِمَا فِيهِ الْحِطُّ وَالْمُصْلَحَةُ وَحَيْثُ عَرَضَ الْمُتَوَلَّى الْمَشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ لِلسُّلْطَانِ دَامَ مُلْكُهُ أَنْ يُقِيمَ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ مُتَوَلِّيًا عَلَى الْوَقْفِ الَّذِي بِدِمَشْقَ فَأَقَامَهُ السُّلْطَانُ عَزَّ نَصْرُهُ فَقَدْ صَارَ مُتَوَلِّيًا عَلَى الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ بِطَرِيقِ الْوَكَالَةِ عَنِ الْمَشْرُوطِ لَهُ بِدَلَالَةِ الْإِقْتِضَاءِ وَهِيَ جَعْلُ غَيْرِ الْمَنْطُوقِ مَنْطُوقًا تَصَحِيحًا لِلْكَلَامِ وَصَوْنًا لَهُ عَنِ الْإِلْغَاءِ فَيَكُونُ عَرَضُ الْمُتَوَلِّيِ الْمَشْرُوطِ لَهُ ذَلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ وَكَلْتُكَ فِي إِقَامَتِهِ عَنِّي فِي ذَلِكَ وَقَدْ مَثَلَ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ فِي التَّوْضِيحِ لِلْإِقْتِضَاءِ بِنَحْوِ أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِأَلْفٍ فَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ بَعِ عَبْدَكَ مِنِّي بِأَلْفٍ وَكُنْ وَكِيلًا فِي الْإِعْتَاقِ فَتَصَرَّفَ الْمُتَوَلَّى الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ وَلَا سِيَّما وَقَدْ قَرَّرَهُ الْقَاضِي فِي ذَلِكَ لِكَوْنِ النَّاطِرِ غَائِبًا صَوْنًا لِلْوَقْفِ عَنِ الضَّيَاعِ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ وَلَوْ جَعَلَ الْوِلَايَةَ لِغَائِبٍ أَقَامَ الْقَاضِي مَقَامَهُ رَجُلًا إِلَى أَنْ يَقْدَمَ فَإِذَا قَدِمَ تُرِدُّ إِلَيْهِ اهـ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ غَابَ وَتَرَكَ الْوَقْفَ بِلَا وَكِيلٍ يُبَاشِرُ عَنْهُ وَتَعَطَّلَتْ مَصَالِحُ الْوَقْفِ لِعَدَمِ نَاطِرٍ يُبَاشِرُهَا فَهَلْ لِلْقَاضِي إِقَامَةُ قِيَمٍ عَلَى الْوَقْفِ بِغَيْبَةِ نَاطِرِهِ إِلَى أَنْ يَقْدَمَ وَيَسُوعُ لِلْقِيَمِ التَّصَرُّفُ السَّابِقُ لِلنَّاطِرِ الْمَقَامَ هُوَ مَقَامُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ نَقْلًا عَنِ الْإِسْعَافِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا صَدَّقَ نَاطِرُ الْوَقْفِ لِرَجُلٍ بِشَيْءٍ عَلَى الْوَقْفِ وَأَقَرَّ لَهُ بِهِ هَلْ يَكُونُ إِقْرَارُهُ صَحِيحًا أَوْ لَا؟

(الجواب): إِقْرَارُهُ عَلَى الْوَقْفِ غَيْرُ صَحِيحٍ قَالَ فِي دَعْوَى الْبَرَازِيَّةِ لَا يَنْفُذُ إِقْرَارُ الْمُتَوَلِّيِ عَلَى الْوَقْفِ. اهـ.

وَفِي الْفَصْلِ السَّابِعِ مِنَ الْعِمَادِيَّةِ إِقْرَارُ الْمُتَوَلِّيِ عَلَى الْوَقْفِ لَا يَصِحُّ اهـ وَمِثْلُهُ فِي جَامِعِ

الْفُصُولَيْنِ.

وَفِي فَتَاوَى الْحَاثُوتِيِّ مِنَ الْإِجَارَةِ، وَالتَّصَادُقِ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّهُ إِفْرَارٌ مِنْهُ عَلَى الْوَقْفِ وَإِفْرَارُ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ غَيْرُ صَحِيحٍ اهـ.

وَفِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ، نُكُولُ النَّاطِرِ وَإِفْرَارُهُ عَلَى الْوَقْفِ لَا يَصِحُّ اهـ.  
(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ النَّاطِرُ أَنَّهُ مُوَاضِلٌ مِنْ زَيْدٍ بِأَجْرَةِ دَارِ الْوَقْفِ الْجَارِيَةِ فِي تَوَاجِرِهِ فِيمَا مَضَى إِلَى سَنَةِ كَذَا فَهَلْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ نَاطِرٌ وَقَفَ أَهْلِيٌّ مُنْخَصِرٌ رَيْعُهُ فِيهِ وَفِي جَمَاعَةٍ مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ بِأَنَّ هَذَا الْأَجْنَبِيَّةَ تَسْتَحِقُّ مِنْ رَيْعِهِ فِي كُلِّ سَنَةٍ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْوَقْفِ وَهُمْ يُنْكِرُونَ ذَلِكَ فَهَلْ إِفْرَارُ النَّاطِرِ لَا يَسْرِي عَلَى الْجَمَاعَةِ وَلَيْسَ لَهُ افْتِطَاعُ شَيْءٍ عَلَيْهِمْ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِمْ مِنْ رَيْعِ الْوَقْفِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى مُتَوَلَّى وَقَفَ بِرٍّ عَلَى زَيْدٍ مُتَوَلَّى وَقَفَ بِرٍّ آخَرَ وَقَفَهُ عَمَرُو بِأَنَّ وَقَفَ عَمَرُو جَارٍ فِي وَقَفِ الْبِرِّ الْمَرْبُورِ فَأَقَرَّ زَيْدٌ بِدَعْوَى الْمُدَّعِي فَهَلْ يَكُونُ غَيْرُ صَحِيحٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ نَاطِرٌ وَقَفَ بِأَنَّ مُسْتَأْجَرَ حَاثُوتِ الْوَقْفِ يَسْتَحِقُّ عَلَى الْحَاثُوتِ الْمَرْبُورَةِ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ صَرَفَهُ فِي تَعْمِيرِهَا وَلَمْ يَثْبُتْ ذَلِكَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ يَكُونُ إِفْرَارُهُ عَلَى الْوَقْفِ غَيْرُ صَحِيحٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْعِمَادِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ الْمُشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ فِي الْوَقْفِ أَنَّ فَلَانًا يَسْتَحِقُّهُ دُونَهُ وَصَدَقَهُ فَلَانٌ فَهَلْ يَكُونُ الْإِفْرَارُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ مِنْ كِتَابِ الْإِفْرَارِ أَقَرَّ الْمُشْرُوطُ لَهُ الرَّيْعُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ فَلَانٌ دُونَهُ صَحَّ وَلَوْ جَعَلَهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَصَحَّ وَكَذَا الْمُشْرُوطُ لَهُ النَّظَرُ عَلَى هَذَا اهـ وَذَكَرَهُ فِي الْأَشْبَاهِ فِي مَوَاضِعَ.

(أقول) وَمَرَّ الْكَلَامُ مُسْتَوْفًى عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْبَابِ الثَّانِي.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ دَارَهُ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى بَنَاتِهِ الْأَرْبَعِ ثُمَّ وَثَّمَّ وَشَرَطَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ثُمَّ تَصَادَقَ مَعَ أَخَوَيْهِ عَلَى أَنَّ مَسْكَنًا مُعَيَّنًا مِنْهَا مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ أَثْلَاثًا ثُمَّ مَاتَ عَنْ بَنَاتِهِ الْمَرْبُورَاتِ وَيُرِيدُ أَخَوَاهُ أَخَذَ حَصَّتَيْهِمَا مِنَ الْمَسْكَنِ بِمُقْتَضَى الْمَصَادَقَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِقْرَارِ أَخِيهِمَا بِذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ إِقْرَارُ النَّاطِرِ عَلَى الْوَقْفِ بِعَيْنٍ مِنْ أَعْيَانِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ فِي كِتَابٍ وَقْفَهُ أَنْ مَاتَ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ عَنْ وَلَدٍ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُ انْتَقَلَ نَصِيبُهُ مِنْ رِنْعِ الْوَقْفِ إِلَى وَلَدِهِ أَوْ الْأَسْفَلِ مِنْهُ وَاعْتَرَفَ نَاطِرُ الْوَقْفِ بِذَلِكَ وَتَصَرَّفَ النَّظَارُ وَالنَّاطِرُ الْمُعْتَرَفُ بِذَلِكَ وَالْآنَ أَتَكَرَّرَ النَّاطِرُ الْمُعْتَرَفُ أَنَّ الْوَاقِفَ شَرَطَ ذَلِكَ فَهَلْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ وَالتَّصَرُّفِ الْمَذْكُورِ وَلَا عِبْرَةٌ لِإِنْكَارِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ يُؤَاخَذُ بِإِقْرَارِهِ الْمَوَافِقِ لِشَرَطِ الْوَاقِفِ وَلَا عِبْرَةٌ لِإِنْكَارِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَرَطَ وَاقِفٌ أَهْلِيَّ نَظَرَ وَقْفِهِ لِلْأَرْشِدِ فَالْأَرْشِدُ مِنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَتَوَلَّى الْأَرْشِدُ مِنْهُمْ نَظَرَ الْوَقْفِ وَثَبَّتَ أَرْشِدِيَّتَهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ ثُمَّ فَرَّغَ فِي صَحَّتِهِ عَنْ وَظِيفَةِ النَّظَرِ الْمَرْبُورِ لِبَعْضِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ التَّفْوِيزُ عَامًّا فَهَلْ يَكُونُ الْفَرَاغُ الْمَرْبُورُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي رَجُلٍ آلَ إِلَيْهِ النَّظَرُ الشَّرْعِيُّ عَلَى وَقْفٍ جَدِّهِ وَقَدْ ضَعُفَتْ قُوَّتُهُ عَنِ التَّحَدُّثِ عَلَى الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَأْذَنَ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَحَدَّثَ عَنْهُ عَلَى الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ بَقِيَّةَ حَيَاتِهِ أَمْ لَا وَهَلْ لَهُ أَنْ يَنْزِلَ لِأَحَدٍ عَنِ النَّظَرِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ الْكَمَالِ الْقَادِرِيِّ نَعَمْ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِذَ مَنْ فِيهِ الْعَدَالَةُ وَالْكَفَايَةُ وَلَا يَصِحُّ نُزُولُهُ عَنِ النَّظَرِ الْمَشْرُوطِ لَهُ وَلَوْ عَزَلَ نَفْسَهُ لَمْ يَنْعَزِلْ وَوَافَقَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْحَنْبَلِيُّ وَالْدِّمِيرِيُّ الْمَالِكِيُّ وَالْحَنْفِيُّ فَتَاوَى الطَّرَابُلُسِيُّ مِنَ الْوَقْفِ جَمَعَ شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ الشَّهِيرُ بِالشَّلْبِيِّ.

(أقول) وَفِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ نَظِيرِ سُؤَالِنَا الْمَذْكُورِ وَفِيهِ اشْتِرَاطُ الْأَرْشِدِيَّةِ مَا نَصَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ الْمَفْرُوعُ لَهَا مُعَادِلَةٌ لِلْمَرْأَةِ الْفَارِغَةِ فِي الْأَرْشِدِيَّةِ وَفِي كَوْنِهَا مِنْ ذُرِّيَّةِ الْوَاقِفِ لَا يَصِحُّ فَرَاغُهَا لَهَا وَلَا تَقْرِيرُهَا فِي النَّظَرِ وَإِنْ عَزَلَتْ نَفْسَهَا لَمْ تَنْعَزِلْ وَلَهَا الطَّلَبُ بَعْدَ الْعَزْلِ أَوْ مَقْتَضَاهُ أَنَّ الْمَفْرُوعَ لَهُ لَوْ سَاوَى الْفَارِغَ فِي الْأَرْشِدِيَّةِ وَفِي كَوْنِهِ مِنَ الذَّرِّيَّةِ يَصِحُّ الْفَرَاغُ لَكِنْ تَقَدَّمَ أَوَّلُ هَذَا الْبَابِ عَنِ الْبَرَازِيَّةِ وَالْمَنْظُومَةِ الْمُحِبِّيَّةِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ النَّاطِرَ إِنَّمَا يَصِحُّ

تَفْوِيضُهُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ وَأَمَّا فِي الْحَيَاةِ فَلَا إِلَّا إِذَا شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ ذَلِكَ فَتَأَمَّلْ.

ثُمَّ نَقَلَ الْمُؤَلَّفُ عَنِ الْفَتَاوَى الرَّحِمِيَّةِ مَا نَصَّهُ سُئِلَ فِيهَا لَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ لِلْأَرَشِدِ مِنَ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِمْ وَمَاتَ فَنَصَّبَ الْقَاضِي أَحَدَهُمْ نَاطِرًا وَالحَالَةَ أَنَّهُ صَبِيٌّ وَالْأَرَشِدُ فِيهِمْ امْرَأَةٌ هَلْ تَسْتَحِقُّ النَّظَرَ الْآنَ دُونَهُ أَوْ لَا أَجَابَ حَيْثُ انْتَضَمَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ الْمَعْرُوفَ فَالْأَلَامُ الْجِنْسِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى الْوَاحِدَ وَالْمُتَعَدَّدَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَفْتَى بِهِ شَمِلَ الْمَرْأَةَ الرَّشِيدَةَ فَتَسْتَحِقُّ النَّظَرَ وَحَدَّاهَا إِنْ لَمْ يُسَاوِهَا أَحَدٌ فِي الرُّشْدِ الْمَذْكُورِ أَوْ مَعَهُ وَالرُّشْدُ الْمَذْكُورُ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ كَوْنُهُ مُصْلِحًا فِي مَالِهِ فَقَطْ كَمَا نَصُّوا عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الْحَجْرِ وَأَمَّا فِي الْوَقْفِ فَقَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِيهِ إِنْ الظَّاهِرُ صَلَاحُ الْمَالِ وَهُوَ حُسْنُ التَّصَرُّفِ أَهـ وَلَا يَخْفَى أَنَّ الرُّشْدَ بِالْمَعْنَى الْأَخِيرِ يَقِلُّ فِي الصَّبِيِّ بِخِلَافِ الْمَرْأَةِ وَالحَالَةَ هَذِهِ وَاللهُ أَعْلَمُ أَهـ.

(سئل) فيما إذا أثبت زيد في وجه عمرو أنه أرشد منه في نظر أوقاف أجداديهما بالبيته الشرعية الزكاة وقرّر في النظر عن رفع عمرو بعد اغترافيهما بشرط الوافقين الأرشدية ثم ادعى عمرو الآن أنه أرشد من زيد فهل تقبل بيته أم لا؟

(الجواب): حيث أثبت زيد أرشديته في وجه المدعي بالبيته الزكاة وحكم له بها وقرّر في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عزله يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل ولا تقبل بيته المدعي بما ذكر؛ لأن الحق إذا ثبت لواحد لم ينتقل إلى غيره ولم يتعده قال في الأشباه من القضاء: المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا بيته إلا إذا ادعى تلقى الملك من المدعي أو التناج أو برهن على إبطال القضاء كما ذكره العبادي أَهـ.

وفيه أيضًا منه أي بيته سبقت وقضي بها لم تقبل الأخرى أَهـ.

وفي الكافي الشهادة إذا تضمنت نقض قضاء تردُّ أَهـ والدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوي الشيوطي من الوقف لو شرط الوافق بصيغة أفعل التفضيل كالأصلح والأرشد وثبتت الأرشدية والأصلحية لواحد وحكم له ثم وجد بعد ذلك من صار أصلح أو أرشد لم ينتقل له الحق؛ لأن العبرة لمن فيه هذا الوصف في الابتداء لا في الأثناء وإلا لم يستقر نظر لأحد أَهـ.

(أقول) تقدّمت عبارة الشيوطي بأبسط من ذلك أول هذا الباب وكتبنا عقبها عن البحر والخصاف والتنازعانية أنه إذا صار المفضول أفضل تنتقل الولاية إليه وكان المؤلف لم ير

النَّفْلِ فِي مَذْهَبِهِ حَتَّى عَدَلَ إِلَى مَذْهَبِ الْغَيْرِ وَمَعْلُومٌ أَنَّ مَذْهَبًا لَا يَقْضِي عَلَى مَذْهَبٍ وَوَجْهٌ  
مَذْهَبًا وَهُوَ الْأَعْدَلُ أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى مَا مَرَّ مُحَالَفَةُ شَرْطِ الْوَاقِفِ الَّذِي هُوَ كَنْصُ الشَّارِعِ فِيمَا لَوْ  
أَثْبَتَتْ امْرَأَةٌ مِثْلًا أَرْشِدِيَّةً عَلَى صَبِيٍّ ثُمَّ بَلَغَ الصَّبِيُّ وَصَارَ عَالِمًا عَارِفًا بِأُمُورِ الْوَقْفِ يُبَاشِرُهَا  
بِنَفْسِهِ قَادِرًا عَلَى تَحْصِيلِ غَلَاتِهِ تَقْيًا دَيْنًا أَفْضَلَ مِنْهَا مِنْ كُلِّ جِهَةٍ فَكَيْفَ يُقَالُ إِنَّهَا أَحَقُّ مِنْهُ وَلَا  
تُعَزَّلُ وَأَمَّا كَوْنُهُ صَارَ مَقْضِيًّا عَلَيْهِ فِي حَادِثَةِ فَجَوَابِهِ أَنَّ هَذِهِ حَادِثَةٌ أُخْرَى؛ لِأَنَّهُ قُضِيَ عَلَيْهِ فِي  
حَالَةِ عَجْزِهِ وَعَدَمِ رُشْدِهِ وَهَذِهِ حَادِثَةٌ أُخْرَى عَلَى أَنَّ مَا عَزَاهُ إِلَى حَاوِيِ السُّيُوطِيِّ قَدْ اعْتَمَدَ  
خِلَافَهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ كَمَا رَأَيْتَهُ فِي فِتَاوِيهِ تَابِعًا فِي ذَلِكَ لِلرُّوْيَانِيِّ مِنْ أَثْمَتِهِمْ ثُمَّ نَقَلَ فِيهَا عَنِ  
الْإِمَامِ الشُّبْكِيِّ تَفْصِيلًا فَقَالَ لَوْ شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ بِأَرْشِدِيَّةٍ زَيْدٌ ثُمَّ أَرَادَ آخَرُ أَنْ يُنْبِتَ أَرْشِدِيَّةً فَإِنْ  
كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَصُرَ الزَّمَنُ بَيْنَهُمَا بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ صِدْقُهُمَا تَعَارُضًا ثُمَّ يُحْتَمَلُ  
سُقُوطُهُمَا وَيُحْتَمَلُ اشْتِرَاكُهُمَا وَإِنْ طَالَ فَمُقْتَضَى الْمَذْهَبِ أَنَّهُ يُحْكَمُ بِالثَّانِيَةِ إِنْ صَرَّحَتْ بِأَنَّ هَذَا  
أَمْرٌ مُتَجَدِّدٌ أَهـ.

وَبَيَانُ إِجْرَاءِ هَذَا التَّفْصِيلِ عَلَى قَوَاعِدِ مَذْهَبِنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْحُكْمِ وَشَهِدَتْ كُلُّ مَنِ  
الْبَيِّنَتَيْنِ بِأَنَّ صَاحِبَهَا أَرْشَدُ اشْتَرَكََا؛ لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ يَنْتَظِمُ الْوَاحِدَ وَالْأَكْثَرَ كَمَا مَرَّ، وَإِنْ  
كَانَ بَعْدَهُ وَقَصُرَ الزَّمَنُ فَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَنَا أَنَّ الْبَيِّنَتَيْنِ إِذَا تَعَارَضَتَا وَسَبَقَ الْحُكْمُ بِإِحْدَاهُمَا لَعَتِ  
الثَّانِيَةَ وَأَمَّا إِذَا طَالَ الزَّمَنُ فَكَذَلِكَ إِلَّا إِذَا شَهِدَتْ الثَّانِيَةُ بِأَنَّ صَاحِبَهَا صَارَ الْآنَ أَرْشَدَ مِنَ  
الْأَوَّلِ فَتَقَبَّلَ وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ كَلَامِ أَثْمَتِنَا فَاغْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ الْمُرَدَّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ وَظِيفَةٍ أَذَانٍ فِي جَامِعٍ كَذَا بِهَا لَهَا مِنَ الْمَعْلُومِ الْمُعَيَّنِ مِنْ وَقْفٍ  
الْجَامِعِ بِمُوجِبِ تَقْرِيرِ قَاضٍ شَرْعِيٍّ فَفَرَّغَ عَنْهَا لَدَى قَاضٍ شَرْعِيٍّ لِأَخَوَيْنِ قَرَّرَهُمَا فِيهَا  
وَأَعْطَاهُمَا حُجَّةَ تَقْرِيرٍ وَبَاشَرَاهَا مُدَّةً وَالْآنَ قَامَ عَمَرُو يُعَارِضُهَا فِيهَا رَاعِمًا أَنَّ زَيْدًا صَاحِبَهَا  
الْأَوَّلَ كَانَ فَرَّغَ لَهُ عَنْهَا قَبْلَهُمَا لَدَى جَمَاعَةٍ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بَيْنَ يَدَيِ قَاضٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُعْتَبَرُ  
الْفَرَاغُ الصَّادِرُ لِلْأَخَوَيْنِ فَقَطْ؟

(الجواب): الْعِبَرَةُ لِلْفَرَاغِ الصَّادِرِ مِنْ زَيْدٍ لِلْأَخَوَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِيِ الَّذِي  
قَرَّرَهُمَا فِي ذَلِكَ دُونَ مَا يَزْعُمُهُ عَمَرُو مِنَ الْفَرَاغِ الْمَذْكُورِ قَالَ فِي الرِّسَالَةِ الرَّيْنِيَّةِ فِيمَا يَسْقُطُ مِنَ  
الْحُقُوقِ بِالْإِسْقَاطِ مَا نَصُّهُ وَمِنْهَا أَنَّ مَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ مِنْ وَظِيفَةٍ لَا يَسْقُطُ وَكَذَا مَنْ فَرَّغَ عَنْ  
وَظِيفَةٍ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيِ الْقَاضِيِ إِلَّا أَنَّ الشَّيْخَ قَاسِمًا فِي فِتَاوَاهُ أَفْتَى بِسُقُوطِ حَقِّهِ بِالْفَرَاغِ

لغيره وإن لم يقرر الناظر المتزول له ولم يستند إلى نقل وخولف في ذلك اهـ ونقل ذلك السيد أحمد في حواشي الأشباه وأفتى بذلك الخير الرملي.

(سئل) فيما إذا كان على زيد تيمار ففرغ عنه لعمرو بمبلغ معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم إن السلطان أعز الله أنصاره لم يقبل فراغه وقرره وأبقاه على تيماره كما كان ويريد عمرو الآن الرجوع على زيد بمبلغ الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمرو ذلك؟

(الجواب): نعم يسوغ له ذلك حيث دفع المبلغ المذكور في مقابلة التيمار المزبور ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه وأبقاهما عليه والمسألة في الخيرية من الوقف في مواضع ثم قال فيها؛ لأن مجرد الفراغ سبب ضعيف وقد ذكرها في الأشباه وأطال فيها المحسني.

(أقول) ظاهر تقييد المؤلف الرجوع بالحبيثة المذكورة أنه ليس له الرجوع لو قبل السلطان فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد أحمد الحموي محسني الأشباه أن بعضهم قال لا يجوز الإعتياض عن الوظائف بالمال؛ لأنه رشوة وأن العلامة نور الدين عليا المقدسي في شرحه على نظم الكنز استخرج صحة ذلك من فرع ذكره السرخسي في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المنهاج للشمس الرملي عن والده أنه أفتى بصحة ذلك أيضا وحاصل ما في الفتاوى الخيرية أنه لا يصح وأفتى به مرارا قال؛ لأن القائل بجوازه بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتباره وقد قال العلامة المقدسي أي في حاشيته على الأشباه الفتوى على عدم جواز الإعتياض عن الوظائف؛ لأنه حق مجرد فلا يجوز الإعتياض عنه كالاقتياض عن حق الشفعة اهـ وأما إذا جعله من باب المجازاة على الصنيع أو لحقه إبراء عام أو إبراء منه خاصة فلا قائل بالرجوع اهـ ما في الخيرية من الوقف ملخصا ثم ذكر فيها أول كتاب الصلح فرعا عن البرازية وغيرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم جواز النزول عن التيمارات وأن المتزول له يرجع بما دفع كما هو ظاهر وإن كان نزوله عزلا لنفسه إلخ ورأيت بخط بعض العلماء عن فتاوى شيخ الإسلام علي أفندي مفتي السلطنة ما يوافقه ونصه بالتركية (زيد برجا معده خطيب أو؛ لأن عمره خطأبتي كندويه فراغ أيتكم ايجون أيكوز غروش ويروب عمرو دخي خطأبتي زیده فارغ ایلسه زيد مبلغ مزبوري عمرو دن استرداده قادرا ولورمی؟

(الجواب): أولورا اهـ).

(سئل) فيما إذا فرغ زيد لعمرو عن وظيفة كانت عليه بعوض معلوم من الدراهم دفعه

عَمَرُوا لَهُ ثُمَّ أَبْرَأَ زَيْدٌ إِبْرَاءً عَامًّا لَدَى بَيْتِهِ شَرْعِيَّةً وَمَصَّتْ مُدَّةً وَالْآنَ يُرِيدُ عَمَرُو الرُّجُوعَ بِدَلِّ الْفَرَاغِ عَلَى زَيْدٍ مُتَعَلِّلًا بِعَدَمِ مَحْيَاءِ بَرَاءَةٍ لَهُ بِهَا وَأَنَّ الْغَيْرَ أَخَذَهَا فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ الْإِبْرَاءُ الْعَامُّ الْمَذْكُورُ لَيْسَ لِعَمَرِو ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَرَعَ زَيْدٌ لِعَمَرِو عَنْ عَثَامِيَّةٍ مَعْلُومَةٍ فِي جَوَامِكِ الْعَسْكَرِيِّينَ بِغَيْرِ عَوَضٍ وَأَجَارَ ذَلِكَ مَنْ لَهُ التَّكَلُّمُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ مَاتَ الْفَارُغُ عَنْ وَرَثَتِهِ يُكَلِّفُونَ عَمَرًا بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ أَنْ يَدْفَعَ لَهُمْ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ ثَمَنَ الْعَثَامِيَّةِ فَهَلْ لَا يَلْزَمُ عَمَرًا ذَلِكَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ؟

(الجواب): حَيْثُ الْحَالُ مَا ذَكَرَ لَا يَلْزَمُ عَمَرًا ذَلِكَ.

(سئل) فِي نَازِلِ شَرْعِيٍّ عَلَى وَقْفٍ أَهْلِيٍّ سَافَرَ مِنْ دِمَشْقَ بَعْدَ أَنْ وَكَّلَ رَجُلًا مِنْ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ أَهْلًا لِلْقِيَامِ عَنْهُ بِمَصَالِحِهِ وَكَالَهُ شَرْعِيَّةً عَامَّةً أَثْبَتَهَا نَفْسُ الْوَكِيلِ عَنْهُ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ تَقَدَّمَ الْوَكِيلُ إِلَى الْحَاكِمِ وَأَنْهَى إِلَيْهِ أَنْ وَظِيفَةَ النَّظَرِ الْمَرْبُورَةِ شَاعِرَةً عَنْ مُبَاشِرِ يُبَاشِرُهَا وَطَلَبَ مِنْهُ أَنْ يَقَرَّرَهُ فِيهَا لِشُعُورِهَا فَقَرَّرَهُ فِيهَا بِنَاءً عَلَى إِنْهَائِهِ الْمُخَالَفَ لِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مَعَ وُجُودِ التَّوَكُّلِ الْمَرْبُورِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): لَا تُعَدُّ الْوُظِيفَةُ الْمَذْكُورَةُ شَاعِرَةً مَعَ وُجُودِ التَّوَكُّلِ سَيِّمًا وَالْمَنْهِيُّ هُوَ الْوَكِيلُ عَلَى أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ السَّمَرِ لَا تَصِيرُ شَاعِرَةً وَحَيْثُ تَنْدُ فَالتَّقْرِيرُ الْمُبْنِيُّ عَلَى الْإِنْهَاءِ الْمُخَالَفِ لَمْ يُصَادِفِ الْمَحَلَّ الشَّرْعِيَّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مُؤَدَّنًا وَكَنَّا سَا فِي مَسْجِدِ قَرْيَةٍ فَأَقَامَ عَمَرًا نَائِبًا عَنْهُ فِي ذَلِكَ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَجَعَلَ لَهُ نَظِيرَ ذَلِكَ أُجْرَةً مَعْلُومَةً وَبَاشَرَهُمَا عَمَرُو فِي الْمُدَّةِ الْمَرْبُورَةِ وَيُرِيدُ مُطَالَبَتَهُ بِالْأُجْرَةِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقْلُهَا فِي الْبَحْرِ وَالْحَيْرِيَّةِ.

(أقول) ذَكَرَ الْعَلَامَةُ الْبِيرِيُّ عَنْ الْمُفْتِي أَبِي السُّعُودِ أَنَّ الْإِسْتِنَابَةَ تَصِحُّ فِيمَا يَقْبَلُهَا كَالْتَدْرِيسِ وَالْإِفْتَاءِ لَا فِيمَا لَا يَقْبَلُهَا كَطَلَبِ الْعِلْمِ وَإِقْرَائِهِ وَذَلِكَ بِشَرْطِ الْعُذْرِ الشَّرْعِيِّ وَكَوْنِ النَّائِبِ مِثْلَ الْأَصِيلِ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ فَتَصِحُّ إِلَى زَوَالِ الْعُذْرِ خَلَا أَنَّ الْمَعْلُومَ بِتَمَامِهِ يَكُونُ لِلنَّائِبِ لَيْسَ لِلْأَصِيلِ مَعَهُ إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعَ بِهِ النَّائِبُ عَنْ طَيْبِ نَفْسٍ وَرِضَا كَامِلٍ لَا يَحُومُ حَوْلَهُ شَيْءٌ مِنَ الْخَوْفِ وَالْحَيَاءِ أَهْ وَأَقْرَهُ الْبِيرِيُّ وَالَّذِي حَرَّرَهُ فِي الْبَحْرِ أَنَّ النَّائِبَ لَا يَسْتَحِقُّ مِنَ الْوَقْفِ



شَيْئًا؛ لِأَنَّ الْإِسْتِحْقَاقَ بِالتَّقْرِيرِ وَلَمْ يُوجَدْ وَيَسْتَحِقُّ الْأَصِيلُ الْكُلَّ إِنْ عَمِلَ أَكْثَرُ السَّنَةِ وَلَوْ عَيَّنَ الْأَصِيلُ لِلنَّائِبِ شَيْئًا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّهُ؛ لِأَنَّهَا إِجَارَةٌ وَقَدْ وَفَّى الْعَمَلُ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ جَوَازِ الْإِسْتِجَارِ عَلَى الْإِمَامَةِ وَالتَّدْرِيسِ وَتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ وَصَرَّحَ الْخَصَافُ بِأَنَّ لِلْقَيْمِ أَنْ يُوكَّلَ وَكَيْلًا يَقُومُ مَقَامَهُ وَلَهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُ مِنْ مَعْلُومِهِ شَيْئًا وَكَذَا فِي الْإِسْعَافِ اهـ.

وَبِهَذَا أَفْتَى الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ وَلَعَلَّ مُحْمَلٌ مَا مَرَّ عَنِ الْمُفْتِي أَبِي السُّعُودِ مَا إِذَا أَنَابَهُ وَلَمْ يُعَيَّنْ لَهُ أَجْرَةٌ وَلَمْ يَعْمَلِ الْأَصِيلُ أَكْثَرُ السَّنَةِ؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْوُظَيْفَةِ قَدْ أَقَامَهُ مَقَامَهُ فَيَسْتَحِقُّ مَعْلُومَهَا كَالْمُقَرَّرِ فِيهَا أَصَالَةً بِخِلَافِ مَا إِذَا جَعَلَ لَهُ أَجْرَةً مُعَيَّنَةً مِنْ مَعْلُومَةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ فَلْيُتَأَمَّلْ، ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا كُلَّهُ إِذَا كَانَتْ الْإِسْتِثْنَاءُ بِعُذْرِ شَرْعِيٍّ وَإِلَّا فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا، وَلَيْسَ مِنَ الْعُذْرِ عَدَمُ أَهْلِيَّتِهِ لِمُبَاشَرَةِ الْوُظَيْفَةِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ عَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ لَا يَصِحُّ تَقْرِيرُهُ فِيهَا فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا كَمَا حَرَّرَهُ فِي آوَاخِرِ الْفَنِّ الثَّالِثِ مِنَ الْأَشْبَاهِ وَحِينَئِذٍ فَلَا تَصِحُّ إِنَابَةُ غَيْرِهِ وَلَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ هَذَا وَرَأَيْتُ سُؤَالَ أَجَابَ عَنْهُ الْمُؤَلَّفُ تَبَعًا لِحَدِّهِ وَلَمْ يُثَبِّتْهُ فِي الْفَتَاوَى وَقَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَجْمُوعَةٍ مُنَالًا عَلَيَّ التُّرْكُمَانِيِّ أَمِينٍ فَتَوَى الْمُؤَلَّفُ وَنَصَّهُ فِيهَا إِذَا كَانَ لِمُؤَدِّي جَامِعٍ مَرْتَبَاتٍ فِي أَوْقَافٍ شَرَطَهَا وَاقْفُوهَا هُمْ فِي مُقَابَلَةِ أَدْعِيَةِ يُبَاشِرُونَهَا لِلْوَاقِفِينَ الْمَذْكُورِينَ وَجَعَلَ جَمَاعَةً مِنَ الْمُؤَدِّيِّ هُمْ نَوَابًا يَقُومُونَ بِالْأَذَانِ وَبِالْأَدْعِيَةِ الْمَرْبُورَةِ عَنْهُمْ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ النَّوَابُ الْمُبَاشِرُونَ لِلْأَذَانِ وَالْأَدْعِيَةِ الْمَرْبُورَةِ الْمَرْتَبَاتِ الْمَرْقُومَةِ دُونَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ الْجَوَابُ نَعَمْ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَفِيَ عَنْهُ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ جَدِّي الْمَرْحُومُ أَجَابَ وَاللَّهُ الْمُوفُّ لِلصَّوَابِ كَتَبَهُ مُفْتِي دِمَشْقَ الشَّامِ الْفَقِيرُ حَامِدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ الْمَذْكُورُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ أَمِينٌ وَأَجَابَ مُؤَلَّنَا حَامِدُ أَفندي عَنْ سُؤَالِ طَبِيقِ سُؤَالِ جَدِّهِ الْمَرْقُومِ أَعْلَاهُ بِمَا لَفْظُهُ حَيْثُ شَرَطَهَا الْوَاقِفُونَ الْمَذْكُورُونَ لِمُبَاشَرَتِهَا يَسْتَحِقُّ النَّوَابُ الْمُبَاشِرُونَ لِلْأَذَانِ وَالْأَدْعِيَةِ الْمَرْبُورَةِ الْمَرْتَبَاتِ الْمَرْقُومَةِ دُونَ الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ اهـ مَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ مُنَالًا عَلَيَّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِأَخَوَيْنِ وَظَيْفَةٌ عَمَلٍ مَعْلُومَةٍ فِي جَامِعٍ كَذَا بِمَا لَهَا مِنَ الْمَعْلُومِ الْمُعَيَّنِ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ بِمُوجِبِ تَقْرِيرِ الْقَاضِي الْعَامِّ فِي الْبَلَدَةِ الْمُفَوَّضِ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ عَزَّ نَصْرُهُ وَهُمَا مُبَاشِرَانِ لَهَا وَمُتَصَرِّفَانِ بِهَا وَبِمَعْلُومَتِهَا يَقْبِضَانِهِ مِنَ الْمُتَوَلِّينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ هُمَا وَمَنْ قَبْلَهُمَا بِمُوجِبِ مُسْتَنَدَاتٍ شَرْعِيَّةٍ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ بِلَا مُعَارِضٍ وَتَوَلَّى الْوَقْفَ الْآنَ

رَجُلٌ قَامَ يُعَارِضُهَا فِي الْوُظَيْفَةِ وَيُكَلِّفُهَا إِظْهَارَ بَرَاءَةِ تَشْهَدُ لَهَا بِذَلِكَ رَاعِمًا أَنَّهُ لَا يَكْفِي تَقْرِيرُ قَاضِي الْبَلَدَةِ فَهَلْ يَكْفِي وَيُمْنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهِمَا؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ التَّصَرُّفُ كَمَا ذُكِرَ وَمَعَهَا تَقْرِيرُ شَرْعِيٍّ يَمْنَعُ الْمُتَوَلَّى الْمَذْكُورَ مِنْ مُعَارَضَتِهِمَا فِي ذَلِكَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ.

(سئل) فِي وَظَيْفَةٍ مَعْلُومَةٍ فِي وَقْفٍ وَجَّهَهَا السُّلْطَانُ أَعَزَّ اللَّهُ أَنْصَارَهُ لِحِمَاةِ مَعْرُوفِينَ بَنِي الْقُدْسِيِّ بِمُوجِبِ بَرَاءَةِ شَرِيفَةِ سُلْطَانِيَّةٍ وَدَفَاتِيرَ خَاقَانِيَّةٍ فَهَلْ يَشْتَرِكُ فِيهَا جَمِيعُهُمْ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ أَحَدًا مِنْهُمْ فَيَشْتَرِكُ فِيهَا جَمِيعُهُمْ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا وَاحِدٌ مِنْهُمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ مَشْدُ مُسْكَةٍ فِي أَرْضٍ وَقَفٍ سَلِيخَةٍ يَتَصَرَّفُ فِيهَا مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ وَمَاتَ لَا عَنَ وَلَدٍ فَهَلْ دَفَعَ أَرْضَ الْوَقْفِ مُفَوَّضٌ إِلَى مُتَوَلِّيِّهَا وَأَرْضُ الْوَقْفِ لَا تَوَرَّثُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَجَابَ بِذَلِكَ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى صَبِيٍّ وَظَيْفَةُ تَوَلِيَّةٍ مَدْرَسَةٍ فَمَاتَ الصَّبِيُّ الْمَذْكُورُ فَقَرَّرَ قَاضِي الْبَلَدَةِ الْغَيْرُ الْمُفَوَّضُ لَهُ التَّوْجِيهَ أَخَوِيهِ الصَّغِيرَيْنِ فِي التَّوَلِيَّةِ الْمَرْقُومَةِ ثُمَّ عَرَضَ لِلدَّوْلَةِ الْعَلِيَّةِ بِذَلِكَ فَلَمْ يَقْبَلِ السُّلْطَانُ عَزَّ نَصْرُهُ عَرَضَهُ وَوَجَّهَ التَّوَلِيَّةَ الْمَرْقُومَةَ لِرَجُلٍ مُسْتَحَقٍّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالصَّلَاحِ قَامَ الْآنَ وَلِيُّ الصَّغِيرَيْنِ يُعَارِضُ الرَّجُلَ الْمَذْكُورَ فِي ذَلِكَ مُتَمَسِّكًا بِمُجَرَّدِ تَقْرِيرِ الْقَاضِي الْمَرْبُورِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِتَوْجِيهِ السُّلْطَانِ عَزَّ نَصْرُهُ وَيُمْنَعُ وَلِيَّهَا مِنْ مُعَارَضَةِ الرَّجُلِ بِذَلِكَ.

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْفُتَاوَى الرَّحِيمِيَّةِ سُئِلَ عَنْ خَلِيلٍ فَرَعَ عَنْ وَظَيْفَةٍ بِمَدِينَةِ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَدَى قَاضِي مِصْرَ الْقَاهِرَةِ وَوَجَّهَهَا قَاضِي مِصْرَ إِلَى الْمَفْرُوعِ لَهُ فَهَلْ يَصِحُّ هَذَا الْفَرَاغُ وَالتَّوْجِيهَ أَجَابَ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ قَاضِي مِصْرَ مَشْرُوطًا لَهُ ذَلِكَ وَلَا فِي وَلَايَتِهِ مَأْمُورًا بِهِ لَا يُعْتَدُّ بِتَوْجِيهِهِ كَمَا أَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهَذَا الْفَرَاغِ وَحْدَهُ لِكَوْنِهِ فِي غَيْبَةِ قَاضٍ يَمْلِكُ التَّوْجِيهَ لِذَلِكَ. اهـ.

(سئل) فِي ذِي وَظَيْفَةٍ فِي مَدْرَسَةٍ يُكَلِّفُ مُتَوَلِّيُّهَا دَفَعَ مَعْلُومَ وَظَيْفَتِهِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ قَبْلَ حُصُولِ غَلَّةِ الْوَقْفِ وَوُصُوها إِلَى يَدِهِ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ تَكْلِيفِ الْمُتَوَلَّى بِذَلِكَ وَلَا يُلْزَمُهُ وَالْقَوْلُ لَهُ

بَيِّنِيهِ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَتْ هُنْدُ دَارَهَا عَلَى خَطِيبِ جَامِعٍ مُعَيَّنٍ وَعَلَى إِمَامِهِ وَعَلَى زَيْدٍ وَعَلَيْهِ أَنْ يَقْرَأَ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ وَيُهْدِيَ ثَوَابَهُ لَهَا ثُمَّ عَلَى جِهَةِ بَرٍّ مُتَّصِلَةٍ ثُمَّ مَاتَتْ وَصَارَ أَخُوهَا نَاطِرًا عَلَى الْوَقْفِ وَصَارَ زَيْدُ الْمَرْبُورِ خَطِيبًا وَإِمَامًا بِالْجَامِعِ وَتَنَاولَ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ مِنَ النَّاطِرِ الْمَرْبُورِ جَمِيعَ مَا يَحْصُهُ عَنْ وَظِيفَةِ الْقِرَاءَةِ وَالْإِمَامَةِ وَالْحَطَّابَةِ عِدَّةَ سِنِينَ حَتَّى مَاتَ النَّاطِرُ وَصَارَ ابْنُ أَخِيهِ نَاطِرًا مَكَانَهُ وَامْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ مَا يُحْصُ زَيْدًا مِنْ جِهَةِ الْإِمَامَةِ وَالْحَطَّابَةِ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ بَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُؤْمَرُ بِدَفْعِ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ يُرِيدُ الدَّعْوَى عَلَى مُتَوَلَّى وَقَفٍ بِرِّ بَأَنَّهُ مُقَرَّرٌ مِنَ الْفَاضِي فِي وَظِيفَةِ بَوَابَةٍ فِي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ وَمَضَتْ مُدَّةٌ تَزِيدُ عَلَى ثَلَاثٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَلَمْ يَدْعَ بِذَلِكَ بَلَا مَانِعٍ شَرْعِيٍّ وَهُمَا فِي بَلَدَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ فِي هَذِهِ الْمُدَّةِ تَصَرُّفٌ فِي الْوُظِيفَةِ الْمَذْكُورَةِ فَهَلْ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَسْبِقْ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي ذَلِكَ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ الْمَذْكُورَةُ وَتَرَكَ الدَّعْوَى فِيهَا لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ.

(أقول) دَعْوَاهُ بِالْوُظِيفَةِ هِيَ فِي الْمَعْنَى دَعْوَى بِاسْتِحْقَاقِ مَعْلُومِهَا مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ وَقَدْ مَرَّ فِي الْبَابِ الثَّانِي أَنَّ دَعْوَى الْإِسْتِحْقَاقِ لَا تُسْمَعُ بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً تَأَمَّلْ.

(سئل) فِي مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ وَمُؤَدِّنٌ وَفَرَّاشٌ هُمْ مَعْلُومٌ مُعَيَّنٌ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ وَاحْتِجَاجِ الْمَسْجِدِ لِتَعْمِيرِ صُرُورِيٍّ وَالْعَلَّةُ لَا تَفِي بِالْكُلِّ وَإِذَا قُطِعَ عَلَى الْمَذْكُورِينَ يَلْزَمُ تَعْطِيلُ الْمَسْجِدِ فَهَلْ لَا يَقْطَعُ عَلَيْهِمْ وَيُلْحَقُونَ بِالْعِمَارَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَمَرَّ تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي الْبَابِ الثَّانِي.

(سئل) فِي النَّاطِرِ الْمُبَاشِرِ هَلْ يَكُونُ مِنْ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ الَّتِي تَتَقَدَّمُ بَعْدَ الْعِمَارَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَشَرْحِي لِلْعَلَائِي.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَهْلِيَّ قَبْضَ أَجُورَ عَقَارَاتِ الْوَقْفِ بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهَا عَنْ سَنَةٍ كَذَا

وَيُرِيدُ أَنْ يَدَّخِرَهَا لِلْعِمَارَةِ وَلَمْ يَشْرِطِ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ وَطَلَبَ مُسْتَحِقُّو الْوَقْفِ اسْتِحْقَاقَهُمْ مِنْهَا فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ تَكُنْ عَقَارَاتُ الْوَقْفِ مُحْتَاجَةً لِلْعِمَارَةِ وَلَمْ يَشْرِطِ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ يَسُوغُ لِلْمُسْتَحِقِّينَ الطَّلَبُ وَلَيْسَ لِلنَّازِلِ أَنْ يَدَّخِرَ لَهَا شَيْئًا عِنْدَ عَدَمِ الْإِحْتِيَاجِ لِلْعِمَارَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَشْبَاهِ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْوَقْفِ.

(سئل) فَيَمْنُ دَفَعَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَأَخَّرَ الْعِمَارَةَ الصَّرُورِيَّةَ هَلْ يَضْمَنُ وَإِذَا قُلْتُمْ بِالضَّمَانِ هَلْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ؟

(الجواب): قَدْ أَجَابَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ سُؤَالِ رُفِعَ إِلَيْهِ صُورَتُهُ سُئِلَ فِيمَا إِذَا صَرَفَ الْمُتَوَلَّى إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَأَخَّرَ الْعِمَارَةَ الْغَيْرَ الصَّرُورِيَّةَ هَلْ يَضْمَنُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ أَمْ لَا أَجَابَ لَا يُلْزَمُ الْمُتَوَلَّى بِذَلِكَ حَيْثُ لَمْ يُخَشَّ صَرْرُ بَيِّنٍ قَالَ فِي الْحَاقِقَةِ إِذَا اجْتَمَعَ مِنْ غَلَّةِ الْأَرْضِ فِي يَدِ الْقَيْمِ فَظَهَرَ لَهُ وَجْهُ مِنْ وَجْهِ الْبَرِّ وَالْوَقْفُ مُحْتَاجٌ إِلَى الْإِصْلَاحِ وَالْعِمَارَةِ أَيْضًا وَيَخَافُ الْقَيْمُ لَوْ صَرَفَ الْغَلَّةَ إِلَى الْعِمَارَةِ يَفُوتَ ذَلِكَ الْبَرُّ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي تَأْخِيرِ الْمَرْمَةِ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ صَرْرُ بَيِّنٍ يُخَافُ خَرَابُ الْوَقْفِ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ الْغَلَّةَ إِلَى ذَلِكَ الْبَرِّ وَيُؤَخِّرُ الْمَرْمَةَ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ وَإِنْ كَانَ فِي تَأْخِيرِ الْمَرْمَةِ صَرْرُ بَيِّنٍ فَإِنَّهُ يَصْرِفُ الْغَلَّةَ إِلَى الْمَرْمَةِ فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ يَصْرِفُ إِلَى ذَلِكَ الْبَرِّ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ الصَّرْفُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَتَأْخِيرُ الْعِمَارَةِ إِلَى الْغَلَّةِ الثَّانِيَةِ إِذَا لَمْ يُخَفَّ صَرْرُ بَيِّنٍ.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا عَلِمَ عَدَمُ جَوَازِ إلْزَامِ الْمُتَوَلَّى الْمَعْزُولِ بِمَا دَفَعَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَالْحَالُ هَذِهِ وَمَعَهُ وَقَعَتِ الْإِسْتِرَاحَةُ مِنْ بَحْثِ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمْ وَعَدَمِهِ فَإِنَّهُ قَدْ وَقَعَتِ الْمُنَاطَرَةُ بَيْنَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ التَّصْنِيفِ فِي ذَلِكَ فَمِنْ قَائِلِ بَعْدَمِ الرُّجُوعِ مُطْلَقًا وَهَذَا لَا يَصِحُّ عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَمِنْ قَائِلِ يَصِحُّ الرُّجُوعُ عَلَيْهِمْ مَا دَامَ الْمَدْفُوعُ قَائِمًا لَا هَالِكًا أَوْ مُسْتَهْلَكًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يَرْجِعُ بِهِ قَائِمًا وَيَضْمَنُ بَدْلَهُ مُسْتَهْلَكًا؛ لِأَنَّهُ مَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ وَإِنَّمَا دَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ حَقُّ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ وَهَذَا أَصَحُّ الْوُجُوهِ فَفِي سَرَحِ النِّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ مَنْ دَفَعَ شَيْئًا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ إِلَّا إِذَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ وَاسْتَهْلَكَهُ الْقَابِضُ اهـ.

وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا فَبَانَ خِلَافُهُ يَرْجِعُ بِمَا آدَى وَلَوْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَهُ رَجَعَ بِبَدْلِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ مَا فِي الْخِيَرَةِ.

قلت وَقَدْ أَلَفْتُ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً بِطَلَبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ مُفْتِي الْمَالِكِ الْعُثْمَانِيَّةِ عَبْدَ اللَّهِ أَفَنْدِي سَلَّمَهُ السَّلَامُ سَمَّيْتُهَا اخْتِلَافَ آرَاءِ الْمُحَقِّقِينَ فِي مَسْأَلَةِ الرُّجُوعِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ فَرَاجِعُهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهَا مُفِيدَةٌ أَهْلَ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ.

(أقول) وَفِي عِبَارَةِ الْحَزِينَةِ إِجْمَالُ فَإِنَّ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ الْمُنَازَعَةُ مَا إِذَا دَفَعَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ مَعَ وُجُودِ الْعِمَارَةِ الصَّرُورِيَّةِ وَصَارَ ضَامِنًا فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِمْ فَقَالَ فِي الْبَحْرِ بَحْثًا يَنْبَغِي أَنْ لَا يَرْجِعَ وَقَالَ فِي النَّهْرِ يَرْجِعُ لَوْ قَائِمًا لَا هَالِكًا؛ لِأَنَّهُ هَبَّةٌ وَقَالَ الْمُقَدِّسِيُّ فِي شَرْحِ الْكَزْزِ يَنْبَغِي أَنْ يَرْجِعَ أَيْ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْهُ تَبَرُّعًا فَصَارَ كَمَا لَوْ دَفَعَ لِرِزْوَجَتِهِ نَفَقَةً لَا تَسْتَحِقُّهَا لِنُشُوزِ أَوْ غَيْرِهِ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا وَهَذَا الَّذِي حَقَّقَهُ الْحَزِينُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ وَحَاصِلُ الْكَلَامِ حِينَئِذٍ أَنَّهُ إِذَا دَفَعَ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَأَخَّرَ الْعِمَارَةَ فَإِنْ كَانَتْ الْعِمَارَةُ غَيْرَ صَرُورِيَّةٍ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى أَحَدٍ وَإِنْ كَانَتْ صَرُورِيَّةً يَضْمَنُ مَا دَفَعَهُ وَهَلْ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ وَالَّذِي يَنْبَغِي تَرْجِيحُهُ الْأَخِيرُ إِذْ لَا حَقَّ لِلْمُسْتَحِقِّينَ مَعَ وُجُودِ الْعِمَارَةِ الصَّرُورِيَّةِ فَهِيَ كَمَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلِذَا رَجَحَهُ الرَّمْلِيُّ فِي الْحَوَاشِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي مُتَوَلِّي وَقَفٍ عَمَرَ فِيهِ ثُمَّ أَعْطَى الْمُسْتَحِقِّينَ نَصِيْبَهُمْ وَلَمْ يَقْتَطِعْ عِمَارَتَهُ فَهَلْ يَضْمَنُ مَا صَرَفَهُ مِنَ الْعَلَّةِ لِغَيْرِ الْعِمَارَةِ لِكُونَ الدَّيْنِ مُقَدِّمًا عَلَى نَصِيْبِ الْمُسْتَحِقِّينَ وَلَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْعَلَّةِ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ أَمْ لَا؟

(الجواب): يَضْمَنُ الْمُتَوَلَّى مَا صَرَفَهُ مِنَ الْعَلَّةِ لِغَيْرِ الدَّيْنِ الْمَضْرُوفِ فِي الْعِمَارَةِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَحْمَدُ الْمُفْتِي بِدِمَشْقِ الشَّامِ عَفِيَ عَنْهُ إِذْ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْعَلَّةِ زَمَنَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْعِمَارَةِ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْوَقْفِ قَوْلُهُ أَعْطَى الْمُسْتَحِقِّينَ نَصِيْبَهُمْ أَيْ سَهَامَهُمْ بِمَا لَا حَقَّ لَهُمْ فِيهِ وَهُوَ الْعَلَّةُ الْحَاصِلَةُ زَمَنَ الْعِمَارَةِ أَوْ زَمَنَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى الْعِمَارَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمْ زَمَنَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى التَّعْمِيرِ فَإِعْطَاوَهُمْ مَا هُوَ لِغَيْرِهِمْ مُوجِبٌ لِلضَّمَانِ عَلَيْهِ وَكَوْنُهُمْ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِمَا هُوَ مُوقُوفٌ عَلَيْهِمْ مُسْتَفَادٌ مِنْ وَجُوبِ الصَّرْفِ إِلَى مَا فِيهِ بَقَاءُ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا شَرِيعٌ لِيَكُونَ مُؤَبَّدًا وَصَدَقَهُ مُخْلَدَةً وَبِدُونِ الصَّرْفِ لِعِمَارَتِهِ يَفُوتُ ذَلِكَ بِخَرَابِهِ، فَإِذَا لَمْ يَخَفْ هَلَاكُهُ خَوْفًا بَيْنًا سَاعَ الصَّرْفِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ قَطْعًا مِنْ تَحْرِيرَاتِ الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ السُّوَالَتِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(أقول) مُقْتَضَى هَذَا أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِشَخْصٍ دَيْنٌ عَلَى الْوَقْفِ وَهُوَ الْمُسَمَّى بِالْمَرْصِدِ فَاجْرَهُ النَّاطِرُ عَقَارَ الْوَقْفِ بِأَجْرَةٍ أَذِنَ لَهُ بِاقْطَاعِ بَعْضِهَا الْمَعْلُومِ مِنْ مَرْصِدِهِ وَصَارَ يَأْخُذُ مِنْهُ بَاقِيَ الْأَجْرَةِ وَيَدْفَعُهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ فِي زَمَانِنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ قَبْضُ شَيْءٍ مِنَ الْأَجْرَةِ لِدَفْعِهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَأَنَّهُ يَضْمَنُ ذَلِكَ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَقْطَعَ جَمِيعَ الْأَجْرَةِ مِنَ الْمَرْصِدِ حَتَّى تَتَخَلَّصَ رَقَبَةُ الْوَقْفِ مِنَ الدَّيْنِ أَوْ يَصْرِفَ مَا يَقْبِضُهُ فِي الْعِمَارَةِ اللَّازِمَةِ وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي فِتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ حَيْثُ سُئِلَ فِي دَارٍ وَقَفَ عَلَيْهِ مَبْلَغُ مَرْصِدٍ لِحِجَاةٍ صُرِفَ فِي عِمَارَتِهَا الضَّرُورِيَّةِ وَالْآنَ تَحْتَاجُ الدَّارُ إِلَى التَّعْمِيرِ وَيُرِيدُ النَّاطِرُ أَنْ يُعَمِّرَهَا وَيَدْفَعَ الْمَرْصِدَ الَّذِي عَلَيْهَا مِنْ غَلَّتِهَا وَيَقْطَعَ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ، وَالْمُسْتَحَقُّونَ يُطَالِبُونَهُ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِمْ حَالَ كَوْنِهَا مُحْتَاجَةً إِلَى التَّعْمِيرِ فَهَلِ التَّعْمِيرُ وَدَفْعُ الْمَرْصِدِ الَّذِي عَلَيْهَا مُقَدَّمٌ عَلَى الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ أَجَابَ نَعَمْ يُقَدَّمُ عَلَى الدَّفْعِ لِلْمُسْتَحِقِّينَ اهـ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيهَا هُوَ الشَّائِعُ فِي زَمَانِنَا فَإِنَّ ذَلِكَ يُفِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلنَّاطِرِ دَفْعُ شَيْءٍ لِلْمُسْتَحِقِّينَ حَتَّى يَقْضِيَ جَمِيعَ الدَّيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَيْضًا مَا يُؤَيِّدُهُ فِي مَجْمُوعَةِ شَيْخٍ مَشَايِخُنَا مُنْذُ عَلِيَ التُّرْكُمَانِيُّ بِخَطِّهِ، وَنَصُّهُ فِي نَاطِرٍ وَقَفَ وَلَا أَحَدٌ مُسْتَحِقُّهُ عَلَى رَقَبَةِ ذَلِكَ الْوَقْفِ مَبْلَغٌ مُتَرْتَّبٌ فَصَرَفَ النَّاطِرُ الْغَلَّةَ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مَدَّةً مِنْ غَيْرِ إِذْنِ حَاكِمٍ ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ بَعْضُ الْمُسْتَحِقِّينَ بِأَنَّ ذَلِكَ الصَّرْفَ لَمْ يُصَادَفْ مُحَلًّا لِكَوْنِ الْمُسْتَحِقِّينَ لَا حَقَّ لَهُمْ فِي الْغَلَّةِ مَعَ وُجُودِ الدَّيْنِ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ بِذَلِكَ الصَّرْفِ وَضَامِنٌ لَهُ فَشَهِدَ اثْنَانِ عِنْدَ حَاكِمٍ بِأَنَّهُ مَأْذُونٌ لَهُ بِالْإِدْفَاعِ مِنْ قِبَلِ قَاضٍ وَأَحَدُ الشُّهُودِ يَسْتَحِقُّ وَلَدُهُ فِي الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ فَهَلِ هَذِهِ الشَّهَادَةُ لَا تُقْبَلُ مِنْهُ لِكَوْنِهِ شَهِدًا لِفَرْعِهِ وَلِعَوْدِ الْمَنْفَعَةِ عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

(الجواب): الْوَقْفُ مَا دَامَ مُحْتَاجًا إِلَى الْعِمَارَةِ كَانَ الْمُتَوَلَّى ضَامِنًا بِالْإِدْفَاعِ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَلَوْ أَمَرَهُ الْقَاضِي كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ فَإِذَا زَالَ الْإِحْتِيَاجُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ مُحَمَّدٌ الْمُفْتِي بِمَدِينَةِ حَلَبَ عَفِيَ عَنْهُ أَعْنِي بِهِ الْمُؤَلَّى مُحَمَّدًا أَفْنَدِي الْكُوكَابِيَّ شَارِحَ نَظْمِ الْمَنَارِ الْأُصُولِيِّ وَغَيْرِهِ اهـ مَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ مُنْذُ عَلِيَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَبِضَ مُتَوَلَّى وَقَفٍ بِرِّ بَعْضَ مَالِ الْوَقْفِ عَنْ سَنَةٍ كَذَا الْمَعْلُومَةِ وَمَاتَ مُجْهِلًا وَتَوَلَّى الْوَقْفَ زَيْدٌ وَقَبِضَ مَالِ الْوَقْفِ عَنْ سَنَةٍ أُخْرَى تَلِيَ الْأُولَى وَطَالَبَهُ أَرْبَابُ وَظَائِفِ الْوَقْفِ بِالْمُنْكَسِرِ لَهُمْ مِنْ جَوَامِكِهِمْ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى الْمُتَوَلَّى عَنْ السَّنَةِ الْأُولَى فَدَفَعَهُ لَهُمْ مِنْ غَلَّةِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لِلْأُولَى طَائِفًا لَزُومِهِ لَهُمْ مِنْ غَلَّةِ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ وَوُجُوبُهُ وَلَمْ يَشْرِطِ الْوَاقِفُ صَرْفَ

رُبْعَ سَنَةٍ فِي سَنَةٍ وَلَا نَصَّ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ فِي تَوَلِيَّتِهِ وَرِيدُ الرُّجُوعِ عَلَيْهِمْ بِنَظِيرِ مَا دَفَعَ لَهُمْ وَحُاسِبَتَهُمْ بِهِ عَمَّا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ فَهَلْ لِلْمُتَوَلِّي ذَلِكُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلِلشَّيْخِ خَيْرُ الدِّينِ فِي فَتَاوِيهِ كَلَامٌ ضَمَّنَ سُؤَالَ رُبْعِ إِلَيْهِ فِيمَا إِذَا دَفَعَ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ وَخِيفَ ضَرَرُ بَيْنَ أَنَّهُ يَرْجِعُ بِهِ قَائِمًا وَيَضْمَنُ بَدْلَهُ مُسْتَهْلَكًا؛ لِأَنَّهُ مَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ وَإِنَّمَا دَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ حَقُّ الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ وَهَذَا أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ فِي شَرْحِ النَّظْمِ الْوَهْبَانِيِّ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ عَبْدِ الْبَرِّ أَنَّ مَنْ دَفَعَ شَيْئًا لَيْسَ بِوَاجِبٍ فَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ إِلَّا إِذَا دَفَعَهُ عَلَى وَجْهِ الْهَبَةِ وَاسْتَهْلَكَهُ الْقَابِضُ اهـ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ عَلَيْهِ دَيْنًا فَبَانَ خِلَافُهُ رَجَعَ بِمَا آدَى وَلَوْ كَانَ قَدْ اسْتَهْلَكَهُ رَجَعَ بِدَلِيلِهِ اهـ.

وَفِي الْحَزِينَةِ أَيْضًا لَا يَجُوزُ صَرْفُ رُبْعِ سَنَةٍ فِي سَنَةٍ إِلَّا إِذَا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ أَوْ نَصَّ عَلَيْهِ السُّلْطَانُ فِي تَوَلِيَّتِهِ كَمَا فِي فَتَاوَى الشَّلْبِيِّ اهـ.

(سئل) عَنْ مُتَوَلَّى قَبْضِ الْعَلَّةِ وَوَقَى دَيْنَهُ بِهَا وَتَرَكَ الْعِمَارَةَ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا هَلْ تَثْبُتُ خِيَانَتُهُ بِذَلِكَ وَيَجِبُ إِخْرَاجُهُ أَمْ لَا.

(أَجَابَ) نَعَمْ تَثْبُتُ خِيَانَتُهُ بِذَلِكَ وَيَجِبُ إِخْرَاجُهُ فَقَدْ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ بِأَنَّ امْتِنَاعَهُ مِنَ التَّعْمِيرِ خِيَانَةٌ وَصَرَّحَ فِي الْبَرَازِيَةِ بِأَنَّ عَزَلَ الْقَاضِي لِلخَائِنِ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَتَاوَى الْحَزِينَةِ وَلَوْ أَنْفَقَ الْمُتَوَلَّى دَرَاهِمَ الْوَقْفِ فِي حَاجَتِهِ ثُمَّ أَنْفَقَ مِثْلَهَا فِي مَرَمَةِ الْوَقْفِ يَبْرَأُ عَنِ الضَّمَانِ؛ لِأَنَّهُ آدَى الْوَاجِبَ إِلَى مَحَلِّهِ وَمَضَرِّهِ وَلَوْ جَاءَ بِمِثْلِ مَا أَنْفَقَ فِي حَاجَتِهِ وَخَلَطَهُ بِدَرَاهِمِ الْوَقْفِ صَارَ ضَامِنًا لِلْبَاقِي؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَهْلَكًا فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَبْرَأَ مِنَ الضَّمَانِ يُنْفِقُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ مُحِيطُ السَّرَخْسِيِّ مِنْ بَابِ تَصَرُّفِ الْمُتَوَلَّى فِي الْوَقْفِ.

وَفِي فَتَاوَى الشَّلْبِيِّ مِنْ أَثْنَاءِ كِتَابِ الْوَقْفِ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ طَوِيلٍ نَعَمْ يَفْسُقُ هَذَا النَّاطِرُ بِتَمَادِيهِ عَلَى عَدَمِ الْعِمَارَةِ وَتَقْدِيمِهِ الصَّرْفَ عَلَيْهَا وَتَهَاوُنِهِ فِي اسْتِخْلَاصِ الرُّبْعِ وَضِيَاعِهِ عِنْدَ السُّكَّانِ وَصَرْفِ مَا وَصَلَ مِنْهُ لِنَفْسِهِ دُونَ مُسْتَحَقِّي الْوَقْفِ وَيَسْتَحِقُّ بِذَلِكَ الْعَزَلَ وَمَنْ اتَّصَفَ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْمُخَالَفَةِ لِلشَّرْعِ الَّتِي صَارَ بِهَا فَاسِقًا لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيمَا صَرَفَهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا صَرَفَهُ مُحَالِفًا لِمَشْرُطِ الْوَاقِفِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ.

(سئل) مِنْ قَاضِي الشَّامِ سَنَةَ ١١٤٤ فِي نَاطِرٍ عَلَى أَوْقَافٍ ثَبَّتَتْ خِيَانَتُهُ فِي وَقْفٍ مِنْهَا فَهَلْ يُعْزَلُ عَنْ الْكُلِّ؟

(الجواب): مَا وَجَدْتَ الْآنَ نَقْلًا فِي ذَلِكَ لَكِنَّهُمْ قَالُوا إِذَا ثَبَّتَ الْخِيَانَةَ فَقَدْ ارْتَفَعَتِ الْأَمَانَةُ وَنُقِلَ فِي الْإِسْعَافِ فِي بَابِ الْوَلَايَةِ عَلَى الْوَقْفِ لَا يُوَلَّى إِلَّا أَمِينٌ قَادِرٌ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبُهُ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ مُقَيَّدَةٌ بِشَرْطِ النَّظَرِ وَلَيْسَ مِنَ النَّظَرِ تَوَلِّيَةُ الْخَائِنِ؛ لِأَنَّهُ يُحِلُّ بِالْمَقْصُودِ وَكَذَا تَوَلِّيَةُ الْعَاجِزِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ بِهِ وَيَسْتَوِي فِيهَا الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى وَكَذَا الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَكَذَا الْمَحْدُودُ فِي الْقَدْفِ إِذَا تَابَ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ أَهـ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(أقول) ثُمَّ رَأَيْتُنِي كَتَبْتُ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى شَهَادَةِ الْعَدُوِّ وَأَنَّ الْفُسْقَ لَا يَتَجَرَّأُ نَقْلًا عَنْ خَطِّ شَيْخٍ مَشَاحِنًا مُنْثَلًا عَلَيَّ التُّرْكُمَانِي مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ فَإِنَّ الْفُسْقَ لَا يَتَجَرَّأُ الْخَ هَلْ يُقَاسُ عَلَى هَذَا النَّاطِرِ إِذَا كَانَ نَاطِرًا عَلَى أَوْقَافٍ عَدِيدَةٍ وَثَبَّتَ فُسْقُهُ بِسَبَبِ خِيَانَتِهِ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا فَهَلْ يَسْرِي فُسْقُهُ فِي كُلِّهَا فَيُعْزَلُ؟ مُقْتَضَى قَوْلِهِ: إِنَّ الْفُسْقَ لَا يَتَجَرَّأُ السَّرِيَانُ ثُمَّ رَأَيْتُ وَاللَّهِ الْحَمْدُ بَعْدَ مُدَّةٍ التَّضَرُّعِ بِذَلِكَ فِي فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي السُّعُودِ الْعِمَادِيِّ الْمُقَسِّرِ وَنَصَّهُ فِي فَتَاوِيهِ مِنْ كِتَابِ الْوَقْفِ فِي نَاطِرٍ عَلَى أَوْقَافٍ مُتَعَدِّدَةٍ ظَهَرَتْ خِيَانَتُهُ فِي بَعْضٍ مِنَ الْأَوْقَافِ هَلْ يَلْزَمُ عَزْلُهُ مِنَ الْكُلِّ أَوْ لَا؟

(الجواب): لَا بُدَّ مِنْ ذَلِكَ أَلْبَتَّةَ أَهـ بِحُرُوفِهِ أَهـ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ بَاعَ بَعْضَ عَقَارِ الْوَقْفِ مِنْ آخِرٍ وَسَلَّمْ مِنَ الْمُشْتَرِي عَالِمًا بِكَوْنِهِ وَقَفًا فَهَلْ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ يَكُونُ خِيَانَةً مِنْهُ يُعْزَلُ بِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ يُعْزَلُ أَوْ يُضَمُّ إِلَيْهِ ثَقَّةٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْقُنْيَةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَهْلِيًّا أَنْكَرَ جَرِيَانًا دَارَ مَعْلُومَةٍ فِي الْوَقْفِ أَنَّهَا لِلْوَقْفِ وَادَّعَى أَنَّهَا مِلْكُهُ فَهَلْ إِذَا ثَبَّتَ الْوَقْفُ وَإِنْكَارُهُ لَهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ خَائِنًا وَيَخْرُجُ الْوَقْفُ مِنْ يَدِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْإِسْعَافِ مِنْ فَصْلِ إِنْكَارِ الْمُتَوَلَّى الْوَقْفَ لَوْ أَنْكَرَ الْمُتَوَلَّى الْوَقْفَ وَادَّعَى أَنَّهُ مِلْكُهُ يَصِيرُ غَاصِبًا لَهُ وَيَخْرُجُ مِنْ يَدِهِ لِصَيْرُورَتِهِ خَائِنًا بِالْإِنْكَارِ أَهـ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْعَلَّامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ كَمَا فِي فَتَاوِيهِ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ قَطَعَ أَشْجَارَ بُسْتَانِ الْوَقْفِ الْيَانِعَةِ الْغَيْرِ الشَّالِيَةِ وَلَا الْيَابِسَةِ وَبَاعَهَا بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ إِذَا ثَبَّتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ يَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ بِمِثْلِ ذَلِكَ: بَرَّ وَقَفَكَ مَشْرُوطِيهِ أَوْزَرَهُ مُتَوَلِّيُّ يَزِيدُكَ مَالٍ وَقَفَّهُ خِيَانَتِي ثَابِتَةً أَوْ لَسَهُ حَاكِمُ زَيْدِي عَزَلَ أَيْدُوبَ يَرِينَهُ بَرَّ مُتَدِينٍ كَمَسْنَهُ يِي



متولي نصب أيتمكه قادرا وكو رمى الجواب أولور (عليّ أفندي) بر وقفك متوليسي زيدك مال وقفه خيانتني احتمالي أو لمغله حاكم محاسبه سبني كور مكه قادرا وكو رمى الجواب أولور (عليّ أفندي) وكو أنّ الواقف شرط الولاية لنفسه وكان الواقف غير مأمون على الوقف فللقاضي أن ينزعها من يده نظراً للفقراء كما له أن يعزل الوصي وكذا إذا شرط أن ليس للسلطان ولا للقاضي أن يخرجها من يده ويوليها غيره؛ لأنه شرط مخالف للشرع فيبطل هداية من الوقف واستئيد منه أن للقاضي عزل المتولي الحائن غير الواقف بالطريق الأولى وصرح في البرازية أن عزل القاضي المتولي الحائن واجب عليه من وقف البحر في شرح قوله ويتنزع لو خائناً وفي أوقاف الناصحي الواقف أو المتولي إذا أجز بها لا يتغابن فيه أو ممن يخاف منه على الوقف فسح القاضي العقد وأخرج القائم بأمر الوقف عن الولاية إن لم يكن مأموناً فإن كان سهواً منه فسح العقد وقرره على الولاية بري على الأشباه من القضاء فبطل من سعى في نقض ما تم من جهته (فروع) إذا لم يراع شرط الواقف فإنه ينعزل بعزل القاضي وهذا إشارة إلى أنه لا ينعزل بمجرد الخلاف بل يستحق العزل متولي وقف بتقليد القاضي امتنع عن العمل بنفسه ولم يرفع الأمر إلى القاضي ليقيم آخر مقامه فإنه لا ينعزل بالخيانة والتقصير بل يستحق العزل ولو امتنع المتولي عن تقاضي ما على المتقبّلين زماناً فإنه يأثم فإن هرب بعض المتقبّلين لا يضمن المتولي الكل من جواهر الفتاوى منح من آخر الوقف قال في الفتح وينعزل الناظر بالجنون المطبق إذا دام سنة فإذا عاد إليه عقله عاد إليه النظر. اهـ.

والظاهر أن هذا في المشروط له النظر أمّا منصوب القاضي فلا مهر وكو حل بالناظر آفة يملكه معها الأمر والنهي والأخذ والإعطاء فله الأجر وإلا فلا أجر له وكو طعن أهل الوقف في أمانته لا يخرجهم الحاكم إلا بخيانة ظاهرة وإن رأى أن يدخل معه رجلاً آخر فعل ومعلومه باق له إسعاف من فصل فيما يجعل للمتولي من غلة الوقف.

(سئل) في متولي وقف أذن لساكن دار من دوريه أن يعمّر فيها من ماله بطريق الاستدانة على الوقف ومهما يصرفه فيها يقتطعه من أجرتها في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون إذن من قاضي القضاة فهل تكون الاستدانة المزبورة غير جائزة؟

(الجواب): نعم ونقلها في البحر مقتصلاً.

(سئل) فيما إذا استدان ناظر وقف من آخر مبلغاً من الدراهم لأجل الوقف بلا إذن

الْقَاضِي وَيُرِيدُ أَخْذَهُ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تَصَحُّ الْإِسْتِدَانَةُ عَلَى الْوَقْفِ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي إِذَا لَمْ يَشْتَرِطِ الْوَاقِفُ لِلنَّظَرِ ذَلِكَ قَالَ فِي الْبَحْرِ الْمُعْتَمَدِ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَا لَهُ مِنْهُ بَدْءٌ لَا يَسْتَدِينُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ لَا بَدْءَ لَهُ فَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي جَازًا وَإِلَّا لَا أَهـ.

(سئل) إِذَا صَرَفَ نَاطِرٌ وَقْفًا مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةٍ فِي مُهِمَّاتِ الْوَقْفِ وَلَوَازِمِهِ الصَّرُورِيَّةِ مَصْرُفَ الْمِثْلِ حَيْثُ لَا مَالٌ حَاصِلٌ فِي الْوَقْفِ بَعْدَمَا أَشْهَدَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ أَنَّهُ صَرَفَ ذَلِكَ بَيِّنَةُ الرَّجُوعِ فِي مَالِ الْوَقْفِ عِنْدَ حُصُولِهِ وَبَعْدَ إِذْنِ الْقَاضِي لَهُ بِذَلِكَ وَثَبَّتْ صَرْفُهُ وَإِشْهَادُهُ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَهُ اسْتِيفَاءُ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ؟

(الجواب): نَعَمْ (قَوْلٌ) قَالَ فِي الْبَحْرِ الْمُتَوَلَّى لَوْ ادَّعَى أَنَّهُ اسْتَدَانَ بِإِذْنِ الْقَاضِي هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِلَا بَيِّنَةٍ الظَّاهِرُ لَا وَإِنْ كَانَ الْمُتَوَلَّى مَقْبُولَ الْقَوْلِ لِمَا أَنَّهُ يُرِيدُ الرَّجُوعَ فِي الْغَلَّةِ وَهُوَ إِنَّمَا قُبِلَ قَوْلُهُ فِيْمَا فِي يَدِهِ، وَعَلَى هَذَا لَوْ كَانَ الْوَاقِعُ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَأْذِنِ الْقَاضِي يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْغَلَّةِ لِمَا أَنَّهُ بَغَيْرِ الْإِذْنِ مُتَبَرِّعٌ وَقَدْ عَلِمْتَ بِمَا نَقَلْنَاهُ عَنْ قَاضِي خَانَ أَنَّهُ لَوْ أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ أَوْ أَدْخَلَ جِذْعًا لَهُ فِي الْوَقْفِ لَا يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِدَانَةِ؛ لِأَنَّهَا مُنْحَصَرَةٌ فِي الْقَرْضِ وَالشِّرَاءِ بِالنِّسِيئةِ وَعَلَى هَذَا فَلَوْ صَرَفَ الْمُتَوَلَّى لِلْمُسْتَحَقِّينَ مِنْ مَالِهِ لَا يَكُونُ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ وَلَهُ الرَّجُوعُ لَكِنْ قَاضِي خَانَ قَيْدَهُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَرْمَةِ وَقَيْدَهُ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ بِأَنْ يُشْهَدَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ فَوْقَ الْإِسْتِبَاهِ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ وَعَلَى هَذَا وَقَعَ الْإِسْتِبَاهُ فِي زَمَانِنَا فِي نَاطِرٍ أَذِنَ لِلنَّاسِ فِي الصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ مِنْ مَالِهِ قَبْلَ بَحْيِ الْغَلَّةِ لِيَرْجِعَ بِهِ إِذَا جَاءَتِ الْغَلَّةُ هَلْ يَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِسْتِدَانَةِ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ فَلَا تَحْجُوزُ وَلَا رُجُوعَ لَهُ أَوْ أَنَّهُ كَصَرْفِ النَّاطِرِ عَلَيْهِمْ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ فَلَهُ الرَّجُوعُ إِنْ قُلْنَا بِرُجُوعِهِ أَهـ أَيْ إِنْ قُلْنَا بِرُجُوعِهِ فِي مَسْأَلَةِ صَرْفِهِ مِنْ مَالِهِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ كَمَا فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى الْمَرْمَةِ.

وَكَتَبْتُ فِي حَاشِيَتِي عَلَى الْبَحْرِ فِي هَذَا الْمَحَلِّ أَقُولُ فِي فَتَاوَى الْحَانَوِيَّ مَا نَصَّهُ الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي كَلَامِ أَصْحَابِنَا أَنَّ النَّاطِرَ إِذَا أَنْفَقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ عَلَى عِمَارَةِ الْوَقْفِ لِيَرْجِعَ فِي غَلَّتِهِ لَهُ الرَّجُوعُ دِيَانَةً لَكِنْ لَوْ ادَّعَى ذَلِكَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ بَلْ لَا بَدْءَ مِنْ أَنْ يُشْهَدَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ كَمَا فِي ٣٤ مِنْ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَكَلَامُهُمْ هَذَا يَفْتَضِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ عَلَى الْوَقْفِ وَإِلَّا لَمَا جَازَ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي وَلَمْ يَكْفِ الْإِشْهَادُ وَحَيْثُ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ فَلَا مَانِعَ أَنْ يَكُونَ

الصَّرْفُ عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ مَالِهِ مُسَاوِيًا لِلصَّرْفِ عَلَى الْعِمَارَةِ مِنْ مَالِهِ نَعَمْ الْإِسْتِدَانَةُ عَلَى الْوَقْفِ لِأَجْلِ الصَّرْفِ عَلَى الْمُسْتَحِقِّ لَا تَجُوزُ وَإِنَّمَا جَوَّزُوهَا لِمَا لَا بُدَّ لِلْوَقْفِ مِنْهُ كَالْعِمَارَةِ هَذَا مَا ظَهَرَ أَهْلُ كَلَامِ الْحَانُوفِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ إِنْفَاقَ الْمُتَوَلَّى مِنْ مَالِهِ عَلَى الْوَقْفِ لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ الْمُتَوَقَّفَةِ عَلَى إِذْنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهَا مُنْحَصِرَةٌ فِي الْإِسْتِقْرَاضِ وَالشَّرَاءِ بِالنِّسِيئَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ إِنْفَاقَ مَاذُونِهِ كإِنْفَاقِهِ؛ لِأَنَّهُ وَكَيْلٌ عَنْهُ فَلَا يُتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ الْقَاضِي أَيْضًا.

وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ الثَّانِي عَنِ الْقُنْيَةِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا عَمَرَ الْمُسْتَأْجِرُ بِإِذْنِ الْقِيَمِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْعِمَارَةُ يَرْجِعُ مُعْظَمُ مَنْفَعَتِهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ فَلَا يَرْجِعُ إِلَّا إِذَا شَرَطَ الرَّجُوعَ أَهْلُ فَلَمْ يُقَيَّدِ الرَّجُوعَ بِإِذْنِ الْقَاضِي وَأَفْتَى بِمَا فِي الْقُنْيَةِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ أَمِينُ الدِّينِ بْنِ عَبْدِ الْعَالِ كَمَا رَأَيْتُهُ فِي فَتَاوِيهِ وَكَذَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ حَيْثُ سُئِلَ فِي عَلَيْهِ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ تَهْدَمَتْ فَأَذِنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ لِرَجُلٍ أَنْ يُعَمِّرَهَا مِنْ مَالِهِ فَعَمَّرَهَا مِنْ مَالِهِ بَعْدَ الْإِذْنِ وَأَشْهَدَ أَنَّ الْعِمَارَةَ لِلْوَقْفِ بَعْدَ مُنَازَعَةِ النَّاطِرِ لَهُ فَمَا الْحُكْمُ فِي مَالِهِ الَّذِي صَرَفَهُ بِإِذْنِهِ عَلَى عِمَارَتِهَا أَجَابَ ااعْلَمْ أَنَّ عِمَارَةَ الْوَقْفِ بِإِذْنِ مُتَوَلِّيهِ لِيَرْجِعَ بِمَا أَتَّفَقَ تَوْجِبُ الرَّجُوعَ بِاتِّفَاقٍ أَصْحَابِنَا وَإِذَا لَمْ يُشَرِّطِ الرَّجُوعَ ذَكَرَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فِي عِمَارَةِ النَّاطِرِ بِنَفْسِهِ قَوْلَيْنِ وَعِمَارَةُ مَاذُونِهِ كِعِمَارَتِهِ فَيَقَعُ الْخِلَافُ فِيهَا وَقَدْ جَزَمَ فِي الْقُنْيَةِ وَالْحَاوِي الرَّاهِدِيُّ بِالرَّجُوعِ وَإِنْ لَمْ يَشَرِّطْهُ إِذَا كَانَ يَرْجِعُ مُعْظَمُ مَنْفَعَةِ الْعِمَارَةِ إِلَى الْوَقْفِ أَهْلُ فَلَمْ يُقَيَّدِ أَيْضًا بِإِذْنِ الْقَاضِي مَعَ تَصْرِيحِهِ بِمَا اسْتَظْهَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ فِعْلَ مَاذُونِهِ كَفِعْلِهِ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِيَكُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ لَيْسَ مِنَ الْإِسْتِدَانَةِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ وَيُظْهَرُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَذِنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ بِعِمَارَةِ الدَّارِ الضَّرُورِيَّةِ لِيَكُونَ مَا أَنْفَقَهُ مُرْصَدًا عَلَى الدَّارِ وَجِهَةَ الْوَقْفِ يَكْفِي ذَلِكَ بِلَا إِذْنِ قَاضٍ وَلَا حُكْمِ قَاضٍ حَنِيلٍ.

وَهَذَا خِلَافُ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ عَصْرِنَا وَمِنْ قَبْلِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي ذَلِكَ وَفِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ سُئِلَ فِيمَا لَوْ أَذِنَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الصَّرْفِ عَلَى مَرْتَبَتِهِ لِيَكُونَ دَيْنًا عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ فَصَرَفَ مَالًا مَعْلُومًا ثُمَّ أَجَرَهُ الْمُتَوَلَّى لِأَخْرَبَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ فَطَلَبَ دَيْنَهُ فَاعْتَدَرَ الْمُتَوَلَّى بِأَنَّهُ لَا مَالَ لِلْوَقْفِ تَحْتَ يَدِهِ فَأَذِنَ لِلْمُسْتَأْجِرِ الثَّانِي أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ دَيْنَهُ لِيَكُونَ دَيْنًا لَهُ عَلَى جِهَةِ الْوَقْفِ كَمَا كَانَ لِلأَوَّلِ فَدَفَعَ وَمَاتَ الْمُتَوَلَّى فَهَلْ لِلْمُسْتَأْجِرِ الثَّانِي الرَّجُوعُ بِمَا دَفَعَ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ عَلَى الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ فِي مَالِ الْوَقْفِ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ أَوْ فِي تَرَكَةِ الْمُتَوَلَّى الْأَوَّلِ وَتَرَجَعَ وَرَثَتُهُ عَلَى الثَّانِي فِي مَالِ الْوَقْفِ أَجَابَ: الْمُصْرَحُ بِهِ أَنَّ الْوَقْفَ لَا ذِمَّةَ لَهُ وَأَنَّ الْإِسْتِدَانَةَ

مِنَ الْقِيَمِ لَا تُثَبِّتُ الدِّينَ فِي الْوَقْفِ إِذْ لَا ذِمَّةَ لَهُ وَلَا يَثْبُتُ الدِّينُ إِلَّا عَلَى الْقِيَمِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْوَقْفِ وَوَرِثَتُهُ تَقُومُ مَقَامَهُ فِي الرُّجُوعِ عَلَيْهِمْ فِي تَرَكَةِ الْمَيْتِ ثُمَّ يَرْجِعُونَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بِالدِّينِ عَلَى الْمُتَوَلَّى الْجَدِيدِ إِنْ أَخَاهُ مُلْخَصًا.

وَمَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلَّفُ بِقَوْلِهِ آجَرَ مَنْزِلًا إِجَارَةً طَوِيلَةً وَهَذَا الْمَنْزِلُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ كَانَ وَقْفُهُ عَلَيْهِ وَالِدُهُ وَعَلَى أَوْلَادِهِ أَبَدًا مَا تَنَاسَلُوا فَأَنْفَقَ الْمُسْتَأْجِرُ فِي عِمَارَةِ هَذَا الْمَنْزِلِ بَعْضَ النَّفَقَاتِ بِأَمْرِ الْمُؤَجَّرِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤَجَّرِ وَلَايَةٌ فِي الْوَقْفِ كَانَ غَاصِبًا وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا الْمُسَمَّى وَذَلِكَ لِلْمُؤَجَّرِ يَتَصَدَّقُ بِهِ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَايَةٌ فِي الْوَقْفِ فَعَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَجْرُ الْمَنْزِلِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي يَدِهِ لَا عِبْرَةَ بِمَا سَمِيَ مِنْ قَلِيلِ الْأَجْرِ فِي السَّنِينَ الْأُولَى، وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجِرُ بِالَّذِي أَنْفَقَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ إِنْ كَانَ لِلْمُؤَجَّرِ وَلَايَةٌ فِي الْوَقْفِ وَإِلَّا فَهُوَ مُتَطَوِّعٌ فِيمَا أَنْفَقَ لَا يَرْجِعُ بِهِ لَا عَلَى الْمُؤَجَّرِ وَلَا فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤَجَّرِ وَلَايَةٌ صَارَ وُجُودُ الْأَمْرِ كَعَدَمِهِ وَلَوْ أَنْفَقَ بِدُونِ أَمْرِهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْفَتَاوَى الْكُبْرَى لِلصَّادِرِ الشَّهِيدِ مِنَ الْإِجَارَةِ فِي نَاطِرٍ عَلَى مَسْجِدٍ وَلِلْمَسْجِدِ وَقْفٌ فَأَذِنَ النَّاطِرُ الْحَضَرِيُّ أَنْ يَكْسُوَ الْمَسْجِدَ وَيَكُونَنَّ ثَمَنُ الْحَصِيرِ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ فَفَعَلَ وَعُزِّلَ النَّاطِرُ ثُمَّ تَوَلَّى نَاطِرٌ وَهُوَ إِلَى الْآنَ نَاطِرٌ وَالحَالُ أَنَّ النَّاطِرَ الْأَوَّلَ لَمْ يَتَنَاوَلَ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ شَيْئًا فَهَلْ يَلْزَمُ النَّاطِرَ الثَّانِي تَخْلِيصُ حَقِّ الْحَضَرِيِّ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ مُعَلَّقٌ بِرِيعِ الْوَقْفِ أَمْ يَلْزَمُ النَّاطِرَ الْأَوَّلَ الْجَوَابُ لِلشَّيْخِ نَاصِرِ الدِّينِ اللَّقَائِي يَلْزَمُ النَّاطِرَ الثَّانِي تَخْلِيصُ حَقِّ الْحَضَرِيِّ وَدَفْعُهُ لَهُ مِنْ رِيعِ الْوَقْفِ وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ النَّاطِرَ الْأَوَّلَ حَيْثُ عُزِّلَ وَوَافَقَهُ سَيِّدِي الْجَدُّ وَالشَّيْخُ تَعَمُّي الدِّينِ الْحَنْبَلِيُّ تَعَمَّدَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بِرَحْمَتِهِ فَتَاوَى السَّلْبِيَّ مِنَ الْوَقْفِ.

(أقول) لَكِنْ قَالَ فِي الْبَرْازِيَّةِ قِيَمُ الْمَسْجِدِ اشْتَرَى شَيْئًا لِمُؤَنَةِ الْمَسْجِدِ بِلَا إِذْنِ الْحَاكِمِ بِمَالِهِ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْوَقْفِ أَهْ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لَهُ مُطْلَقًا إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي سَوَاءً كَانَ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ أَوْ لَا وَسَوَاءً رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي أَوْ لَا وَسَوَاءً بَرَهَنَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَا وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ قَبْلَ ذَلِكَ عَنِ الْحَايَةِ قِيَمُ الْوَقْفِ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِمَرْمَةِ الْمَسْجِدِ بِدُونِ إِذْنِ الْقَاضِي قَالُوا لَا يَرْجِعُ بِذَلِكَ فِي مَالِ الْمَسْجِدِ وَلَهُ أَنْ يُنْفَقَ عَلَى الْمَرْمَةِ مِنْ مَالِهِ كَالْوَصِيِّ فِي مَالِ الصَّغِيرِ بِأَنْ أَدْخَلَ الْمُتَوَلَّى جِذْعًا مِنْ مَالِهِ فِي الْوَقْفِ جَازَ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ أَهْ وَكَتَبَ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ قَوْلَهُ وَفِي الْحَايَةِ إِنْ أَخَاهُ أَقُولُ فِي فَتَاوَى شَيْخِنَا الْحَانُوفِيِّ إِذَا أَشْهَدَ عِنْدَ الْإِنْفَاقِ أَنَّهُ أَنْفَقَ

لِيَرْجِعَ عَلَى الْوَقْفِ يَرْجِعُ. اهـ.

وَسَيَأْتِي ذِكْرُهُ لَهُ مَثُورًا عَنْ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ اهـ كَلَامُ الرَّمْلِيِّ فَأَفَادَ حَمَلُ ذَلِكَ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُشْهَدْ وَعِبَارَةُ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فِي الرَّابِعِ وَالثَّلَاثِينَ قِيَمَ الْوَقْفُ لَوْ أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ فِي عِمَارَةِ الْوَقْفِ فَلَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ فَلَهُ الرُّجُوعُ وَإِلَّا لَا وَيُؤَافِقُهُ مَا فِي الْبَرَزَانِيَةِ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ قِيَمَ الْوَقْفُ أَنْفَقَ مِنْ مَالِهِ فِي الْوَقْفِ لِيَرْجِعَ فِي غَلَّتِهِ لَهُ الرُّجُوعُ وَكَذَا الْوَصِيُّ مَعَ مَالِ الْمَيِّتِ. وَلَكِنْ لَوْ ادَّعَى لَا يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ الْمُتَوَلَّى إِذَا أَنْفَقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لِيَرْجِعَ فِي مَالِ الْوَقْفِ لَهُ ذَلِكَ فَإِنْ شَرَطَ الرُّجُوعَ يَرْجِعُ وَإِلَّا فَلَا اهـ وَعَلَى ذَلِكَ أَيْضًا يُحْمَلُ كَلَامُ الْبَرَزَانِيَةِ السَّابِقِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْفَرْقَ بَيْنَ الشَّرَاءِ وَالْإِنْفَاقِ فِي الْمَرْمَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي وَقْفٍ بَرٍّ فِيهِ وَظَائِفُ كَيْسَتْ مِنَ الشَّعَائِرِ وَهِيَ مُقَرَّرَةٌ عَلَى أَرْبَابِهَا بِمَا هَا مِنْ الْمَعْلُومِ الْمُعَيَّنِ مِنْ جِهَةِ الْوَقْفِ وَقَدْ قَبَضَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ أَجُورَ عَقَارَاتِهِ عَنْ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ وَأَلْفٍ سَلَفًا وَغَابَ وَلَمْ يَدْفَعْ لِأَرْبَابِ الْوُظَائِفِ شَيْئًا مِنْ عِلَاقَتِهِمْ عَنِ السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ وَلَهُ وَكِيلٌ فِي الضَّبْطِ فَقَطُّ يَكْلَفُهُ أَرْبَابُ الْوُظَائِفِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْإِسْتِدَانَةِ عَلَى الْوَقْفِ لِأَجْلِ دَفْعِ مَعَالِيهِمْ أَوْ بِقَبْضِ أَجُورِ الْعَقَارَاتِ الْمَذْكُورَةِ سَلَفًا عَنْ سَنَةِ ثَلَاثٍ وَأَرْبَعِينَ وَدَفَعَهَا لَهُمْ بِدُونِ نَصٍّ مِنَ السُّلْطَانِ فِي التَّوَلِيَةِ وَلَا شَرْطٍ مِنَ الْوَاقِفِ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنَّمَا قَيَّدَ فِي السُّؤَالِ بِأَنَّهَا كَيْسَتْ مِنَ الشَّعَائِرِ؛ لِأَنَّ النَّاطِرَ فِي الشَّعَائِرِ يَسْتَدِينُ قَالَ فِي الْبَحْرِ لَكِنْ وَقَعَ الْإِشْتِبَاهُ فِي مَسَائِلَ مِنْهَا هَلْ يَسْتَدِينُ لِلْإِمَامِ وَالْحَطِيبِ وَالْمُؤَذِّنِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ لَا بَدَّ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فَيَكُونُ بِإِذْنِ الْقَاضِي فَقَطُّ أَوْ لَا الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَسْتَدِينُ لَهُؤُلَاءِ بِإِذْنِ الْقَاضِي لِقَوْلِهِ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ لِمَصْلَحَةِ الْمَسْجِدِ إلخ اهـ وَلَا يَجُوزُ صَرْفُ رِنَعِ سَنَةِ فِي سَنَةِ إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ أَوْ نَصَّ السُّلْطَانُ عَلَيْهِ فِي تَوَلِيَّتِهِ صَرَخَ بِالسَّأَلَةِ شَيْخُ شُيُوخِنَا الْحَلَبِيِّ فِي فِتَاوَاهُ خَيْرِيَّةٌ ضَمَّنَ سُؤَالَ طَوِيلٍ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ دَرَاهِمَ لِلْعِمَارَةِ بِمُرَابَحَةٍ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ بِالْمُرَابَحَةِ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَأَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(أقول) وَقَدَّمْنَا تَمَامَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ أَوَائِلَ هَذَا الْبَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا عَمَرَ النَّاظِرُ مِنْ مَالِهِ طَبَقَةً فِي دَارِ الْوَقْفِ تَبَرُّعًا لِلْوَقْفِ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ وَقَفِ الْبِنَاءُ لِحِجَّةٍ وَقَفِ الْأَرْضِ وَهُوَ صَحِيحٌ كَمَا فِي الْعَلَائِيِّ  
وَعَیْرِهِ.

(سئل) فِي قِطْعَةِ أَرْضٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ بَرٍّ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ وَلَا دَاخِلَةٌ فِي تَوَاجِرِ أَحَدٍ يُرِيدُ  
مُتَوَلِّيَهَا أَنْ يَبْنِيَ فِيهَا بِمَالِ الْوَقْفِ لِلْوَقْفِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْحِطِّ وَالْمَصْلَحَةِ لِحِجَّةِ الْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ  
ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي نَاضِرٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ يُؤْجِرُ أَرْضَ الْوَقْفِ مِنْ نَفْسِهِ فَهَلْ لَا يَجُوزُ لِلنَّاضِرِ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ أَجَرَ الْوَقْفِ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ سَكَنَهُ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ لَا يَجُوزُ وَكَذَا إِذَا أَجَرَهُ مِنْ  
ابْنِهِ أَوْ أَبِيهِ أَوْ عَبْدِهِ أَوْ مَكَاتِبِهِ لِلتُّهْمَةِ وَلَا تَنْظَرُ مَعَهَا إِسْعَافٌ مِنْ فَضْلِ مَا يَجُوزُ لِلْقِيمِ مِنَ  
التَّصَرُّفِ وَمَا لَا يَجُوزُ لَوْ تَقَبَّلَ الْمُتَوَلَّى الْوَقْفَ لِنَفْسِهِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْوَاحِدَ لَا يَتَوَلَّى طَرَفِي الْعَقْدِ  
إِلَّا إِذَا تَقَبَّلَهُ مِنَ الْقَاضِي لِنَفْسِهِ فَحِينَئِذٍ يَتِمُّ لِقِيَامِهِ بِاثْنَيْنِ إِسْعَافٌ مِنْ بَابِ إِجَارَةِ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي نَاضِرٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ انْحَصَرَ رَنْجُ الْوَقْفِ الْمَزْبُورِ فِيهِ نَظَرًا وَاسْتَحَقَ أَجَرَ أَرْضِي  
الْوَقْفِ الْمَزْبُورِ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ إِجَارَةً صَحِيحَةً مِمَّنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ وَقَاصَصَهُ بِذَلِكَ فَهَلْ  
تَكُونُ الْمُقَاصَصَةُ الْمَذْكُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالَهُ فِي الْبَزَازِيَّةِ فِي الْوَصِيَّةِ مِنْ أَنَّ الْوَصِيَّ لَوْ بَاعَ مَالَ  
الصَّغِيرِ مِمَّنْ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ يَصِيرُ قِصَاصًا إِذَا الْوَقْفُ وَالْوَصِيَّةُ إِخْوَانٌ لَا سِيَّيَا وَقَدْ انْحَصَرَ رَنْجُ  
الْوَقْفِ فِيهِ فَيَكُونُ قَدْ قَاصَصَهُ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ بِمُفْرَدِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْكَارَرُونِيُّ مِنْ آخِرِ  
الْوَقْفِ وَقَالَ الْعَلَامَةُ السَّلْبِيُّ فِي فِتَاوِيهِ مِنْ أَوَائِلِ الْوَقْفِ فِي جَوَابٍ عَنْ سُؤَالٍ نَظِيرِ ذَلِكَ مَا  
نَصُّهُ إِنْ كَانَ النَّاضِرُ مُسْتَحِقًّا لِلْأَجْرَةِ كُلِّهَا وَتَمَّتِ الْمُدَّةُ وَالَّذِينَ مِنْ جَنْسِ الْأَجْرَةِ فَلَا خَفَاءَ فِي  
صِحَّةِ التَّقَاصُّ بِالِاتِّفَاقِ وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِبَعْضِهَا وَوَقَعَ التَّقَاصُّ بِهَا فَالتَّقَاصُّ صَحِيحٌ أَيْضًا  
عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى وَيَضْمَنُ النَّاضِرُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَصِحُّ التَّقَاصُّ ثُمَّ  
قَالَ وَلَا بِأَسِّ بِذِكْرِ مَا يَشْهَدُ مِنَ الثُّبُولِ لِصِحَّةِ الْجَوَابِ ثُمَّ ذَكَرَ تَقْوِيلَهُ إِلَى أَنْ قَالَ فَهَذَا كَمَا تَرَى  
صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ إِبْرَاءِ النَّاضِرِ الْمُسْتَأْجِرِ عَنِ الْأَجْرَةِ وَصِحَّةِ التَّقَاصُّ مَبْنِيَّةٌ عَلَى جَوَازِ الْإِبْرَاءِ كَمَا  
صَرَّحَ الزَّيْلَعِيُّ بِهِ آفًا فَقَدْ وَضَحَ بِمَا ذَكَرَ الْجَوَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ اهـ.

(سئل) في ناظرٍ وقفٍ أجرَ عقارِ الوقفِ من آخرِ بدونِ أجرِ المثلِ بغيرِ فاحشٍ فهل تكونُ الإجارةُ المزبورةُ غيرَ صحيحةٍ؟

(الجواب): نعم وإذا أجرَ القيمُ الدارَ بأقلَّ من أجرِ المثلِ قدرَ ما لا يتغابنُ الناسُ حتى لم تحزِ الإجارةُ لو سكنها المستأجرُ كانَ عليه أجرُ المثلِ بالغاً ما بلغَ على ما اختاره المتأخرون من المشايخ رحمهم الله تعالى وكذلك إذا أجرَ إجارةً فاسدةً الذخيرة من الوقفِ في ١٤ ولا يؤجرُ الوقفُ إلا بأجرِ المثلِ فلا يجوزُ ويفسدُ بالأقلِّ ولو هو المستحقُّ لجواز أن يموتَ قبل انقضاء المدة وتنفسخ الإجارة كما في فتاوى قارئ الهداية إلا بتقصان يسير أو إذا لم يرغب فيه إلا بالأقل كما في الأنسبائه شرح الملتقى للعلائي تحت فصل إذا بنى مسجداً: دارٌ مسبلةً أجره مثلها خمسة وما كان يعطي الساكن فيها إلا ثلاثة ثم ظفر القيم بهال الساكن فله أن يأخذ ذلك التقصان ويصرفه إلى مصرفه قضاءً وديانةً حاوي الزاهدي من الوقف من فصل تصرفات القيم.

(سئل) فيما إذا أجر ناظرٌ وقفٍ بستان الوقف من زيد مدة معلومة بأجرة معلومة لدى قاضٍ شافعي ثم ادعى الناظر على المستأجر حين الاستئجار بأن الإجارة المزبورة بدون أجر المثل بغير فاحش وأن هذا الرجل يقبل المأجور بزيادة معتبرة شرعاً وأنه أجر الرجل بالزيادة المزبورة فأجابهُ زيد بأنه استأجره بأجرة مثله وأن الزيادة المزبورة زيادة ضررٍ وتعتت فأنكر الناظر والرجل ذلك فأحصّر زيد عشرة أنفار شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بأن ما استأجره به زيد هو أجرٌ مثل البستان المزبور بغبطة وافرة ومصلحة للوقف وأن الزيادة المذكورة هي زيادة ضررٍ وتعتت فقبل شهادتهم الحاكم الشافعي بعد التزكية وحكم بصحة الإجارة المذكورة وبكونها أجر المثل وبكون الزيادة زيادة ضررٍ وتعتت وبعدم فسخ الإجارة المزبورة إلى انتهاء مدتها وإن زادت أجره ذلك في المدة وبعدم انفساخها بزيادة ولا غيرها حكماً شرعياً موافقاً مذهبه مستوفياً شرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى حاكم حنفي حكم بصحة الإجارة ولزومها وعدم انفساخها بزيادة ولا غيرها وأنفذ حكم الشافعي المذكور غيب حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب بذلك حجة أخرى ثم في أثناء المدة ادعى الناظر المذكور أن الإجارة المزبورة بدون أجر المثل وأحصّر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلاً فهل ينتقض بشهادتهم الحكم الأول وتبطل الإجارة المزبورة أو لا؟

(الجواب): الإجارة بدون أجر المثل بعين فاحش غير جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت أن الزيادة المذكورة زيادة ضرر وتعتت فلا تقبل كما صرح به في الأشباه قال فإن كان إضرارا وتعتت لم تقبل اهـ أي هذه الزيادة وأما دعوى الناظر في أثناء المدة فلا يخلو أمره وأمر شهوده إما أن يشهدوا أن الإجارة وقعت حين العقد بدون أجر المثل أو أنه زاد السعر فيه الآن حين شهادتهم فإن كان الأول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرحوا به؛ لأن هذه الدعوى عين الدعوى الأولى التي ادعاه حين الإيجار من زيد وحكم بصحة الإجارة من حاكمين حنفي وشافعي وشهوده هذه تتضمن نقض قضاء والشهادة التي تضمنت نقض قضاء ترد وبينة الإثبات بأنها أجرة المثل مقدمة على أنها بدون أجر المثل، وإن كان الثاني أعني زيادة السعر فإن كانت الزيادة من قبل متعتت أو رغبة راغب لا تقبل كما إذا زادت بأقل من نصف ما استأجر، وأما إذا كانت الزيادة في نفسها لغلاء سعرها عند الكل ففيه روايتان قال في لسان الحكّام من آخر فصل الإجارة متولي الوقف إذا أجز أرض الوقف بأجرة مثله يجوز فإن ازدادت أجرة مثلها بتغير سعرها أو كثرة الرغبات فإنه يفسخ ذلك العقد ويحتاج إلى تجديد العقد ثانياً وفيما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانياً على أجرة معلومة كما زادت. كذا ذكره الولوالجي.

وفي أدب القضاء للإمام الشروحي ما يخالف ذلك فإنه قال ليس له فسخ الإجارة إذا كانت الأجرة هي أجرة المثل حالة العقد وإن زادت بذرة والبذرة عشرة آلاف درهم. وفي الحائية والإسعاف رجل استأجر أرض وقف من المتولي مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي أجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات الناس في المأجور فزادت الأجرة فيها قالوا ليس للمتولي أن ينقض الإجارة بنقصان الأجر؛ لأن أجر المثل إنما يعتبر وقت العقد لا غير فإن كان المسمى حالة العقد أجز المثل فلا يضّر التعيّر بعد ذلك. اهـ.

وفي حاوي الحصري لا ينقض؛ لأن العقد صح وزيادة الرغبة في الأجرة بمنزلة زيادة السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا هذا قال مولانا إن زاد زيادة فاحشة كان للمتولي أن يفسخ الإجارة والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجز به أولاً؛ لأن الإجارة تتعقد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكأنه أجز منه هذه الساعة بنقصان فاحش، ولا كذلك البيع إذا تغير سعر المبيع اهـ.



وَفِي الذَّخِيرَةِ وَإِذَا زَادَ أَجْرُ مِثْلِهَا بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةٍ فَعَلَى فَتَاوَى سَمَرْقَنْدَ لَا يُمْسَخُ الْعَقْدُ  
وَعَلَى رِوَايَةِ شُرَاحِ الطَّحَاوِيِّ يُفْسَخُ وَيُجَدِّدُ الْعَقْدُ، وَحَكَى الْبَاقِيُّ فِي شَرْحِ الْمُتَمَتَّى تَصْحِيحَ  
كُلِّ مِنَ الرَّاوَيْتَيْنِ وَفِي الْمِنَحِ إِذَا زَادَ أَجْرُ الْمِثْلِ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزِيدَ أَحَدٌ فَلِلْمُتَوَلَّى فَسْخُهَا  
وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَمَا لَمْ يُفْسَخْ كَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُسَمَّى كَمَا فِي الصُّغْرَى وَكَذَا فِي الْفَوَائِدِ الرَّبْنِيَّةِ  
أهـ وَمِثْلُهُ فِي الْأَشْبَاهِ وَقَالَ الْعَلَائِيُّ وَلَوْ ادَّعَى رَجُلٌ أَنَّهَا بَغْعِنٍ فَاحْشٍ بِأَنْ أَخْبَرَ الْقَاضِي دُو  
خَبْرَةً أَنَّهَا كَانَتْ كَذَلِكَ فَسَخَهَا وَتَقَبَّلَ الزِّيَادَةُ وَإِنْ شَهِدُوا وَقَتَ الْعَقْدِ أَنَّهَا بِأَجْرِ الْمِثْلِ وَإِلَّا بِأَنْ  
كَانَتْ إِضْرَارًا وَتَعَنَّتْ لَمْ تُقَبَّلْ، وَإِنْ كَانَتْ لِرِزْيَادَةِ أَجْرِ الْمِثْلِ فَالْمُخْتَارُ قَبُولُهَا فَيَفْسَخُهَا الْمُتَوَلَّى فَإِنْ  
امْتَنَعَ فَالْقَاضِي، وَالْمُسْتَأْجِرُ أَحَقُّ أَنْ يَقْبَلَهَا وَلَزِمَهُ الزِّيَادَةُ مِنْ وَقْتِ قَبُولِهَا فَقَطْ وَإِنْ أَنْكَرَ زِيَادَةَ  
أَجْرِ الْمِثْلِ وَادَّعَى أَنَّهَا إِضْرَارٌ فَلَا بُدَّ مِنَ الْبُرْهَانِ عَلَيْهِ وَإِنْ زَادَ أَجْرُ الْمِثْلِ بِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُزِيدَ  
أَحَدٌ فَلِلْمُتَوَلَّى فَسْخُهَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَمَا لَمْ يُفْسَخْ كَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ الْمُسَمَّى أَشْبَاهَ مَعْرِيًا  
لِلصُّغْرَى. اهـ.

وَفِي فَتَاوَى الْحَانُوتِيِّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ مَا نَصُّهُ حَيْثُ حَكَمَ الْحَنْبَلِيُّ بِعَدَمِ قَبُولِ الزِّيَادَةِ  
لِكَوْنِ الْإِجَارَةِ وَقَعَتْ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ وَحُكِمَ بِعَدَمِ قَبُولِهَا بِسَبَبِ تَعْيِيرِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ بَعْدَ وَقُوعِ  
الدَّعْوَى فِي خُصُوصِ ذَلِكَ اِمْتَنَعَتِ الزِّيَادَةُ إلخ.

وَفِي حَاشِيَةِ الْبِيرِيِّ: وَقَدْ سُئِلَ نُورُ الدِّينِ عَلِيُّ الطَّرَابُلُسِيُّ عَمَّا لَوْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِصِحَّةِ  
إِجَارَةِ الْوَقْفِ وَأَنَّ الْأُجْرَةَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ بَعْدَ أَنْ أُقِيمَتِ الْبَيِّنَةُ بِذَلِكَ ثُمَّ أُقِيمَتِ بَيِّنَةٌ أَنَّهَا دُونَ أُجْرَةِ  
الْمِثْلِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِبَيِّنَةِ بَطْلَانِهَا أَمْ لَا أَجَابَ: بَيِّنَةُ الْإِثْبَاتِ مُقَدَّمَةٌ وَهِيَ الَّتِي قَدْ شَهِدَتْ بِأَنَّ  
الْأُجْرَةَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ وَقَدْ اتَّصَلَ بِهَا الْقَضَاءُ فَلَا تُنْقَضُ وَأَجَابَ بِذَلِكَ نَاصِرُ الدِّينِ اللَّقَائِيُّ الْمَالِكِيُّ  
وَأَحْمَدُ بْنُ النَّجَّارِ الْحَنْبَلِيُّ اهـ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا زَادَتْ الْأُجْرَةُ لِكَثْرَةِ رَغَبَاتِ النَّاسِ كُلِّهِمْ وَزِيَادَةِ السَّعْرِ تُقَبَّلُ وَإِنْ شَهِدَ  
الشُّهُودُ حِينَ الْعَقْدِ أَنَّ الْأُجْرَةَ بِأَجْرِ الْمِثْلِ هَكَذَا ذَكَرُوا، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِشَهَادَةِ الشُّهُودِ حِينَ  
الْعَقْدِ كَانَتْ شَهَادَةٌ مُجَرَّدَةٌ عَنِ الْحَادِثَةِ وَالِدَّعْوَى وَحُكْمِ الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ  
بِحَادِثَةٍ وَدَّعْوَى وَحُكْمٍ مِنْ حَاكِمٍ شَافِعِيٍّ يَرَى أَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تُقَبَّلُ وَحَكَمَ بِعَدَمِ قَبُولِهَا وَنَقَدَ  
الْحَاكِمُ الْحَنْبَلِيُّ حُكْمَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تُقَبَّلُ؛ لِأَنَّهُ ارْتَفَعَ بِالْحُكْمِ الْمَذْكُورِ الْخِلَافُ.

(أقول) يَعْنِي أَنَّ الْحَنْبَلِيَّ أَوْ الشَّافِعِيَّ لَوْ حَكَمَ بِعَدَمِ قَبُولِ الزِّيَادَةِ الْعَارِضَةِ بِحَادِثَةٍ

مَخْصُوصَةٍ بَعْدَ دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَشَهَادَةِ مُسْتَقِيمَةٍ امْتَنَعَتِ الزِّيَادَةُ كَأَمْرٍ عَنِ فَتَاوَى الْحَانُوتِيِّ وَلَا سِيَّيَا إِذَا نَفَذَ حُكْمُهُ حَافِيٌّ وَأَمَّا إِذَا حَكَمَ الْحَنَبِيُّ وَقَتَّ الْعَقْدَ بِصَحَّةِ الْإِجَارَةِ وَبِأَنَّ الْأُجْرَةَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ ثُمَّ زَادَتْ الْأُجْرَةَ تُقْبَلُ وَتُسْمَعُ بِهَا الدَّعْوَى؛ لِأَنَّهَا حَادِثَةٌ أُخْرَى لَمْ يَجْرَ فِيهَا حُكْمٌ حَاكِمٌ بَعْدَ دَعْوَى.

وَنَظِيرُهُ لَوْ أُقِيمَتِ الدَّعْوَى لَدَى شَافِعِيٍّ بِفَسْخِ الْإِجَارَةِ الطَّوِيلَةِ فَحَكَمَ بِصَحَّتِهَا وَعَدَمِ فُسْخِهَا ثُمَّ مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ مَثَلًا فَلِلْحَنَفِيِّ فُسْخُهَا بِالمَوْتِ مَا لَمْ يَحْكَمْ الشَّافِعِيُّ بِمَخْصُوصِ ذَلِكَ بَعْدَ المَوْتِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ العَرَسِ وَبِمَا قَرَّرْنَاهُ يَظْهَرُ لَكَ صِحَّةُ قَوْلِ ابْنِ نُجَيْمٍ فِي فَتَاوَاهُ وَلَا يَمْنَعُ قَبُولُهَا أَيُّ الزِّيَادَةِ حُكْمَ الْحَنَبِيِّ بِالصَّحَّةِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ صَحِيحٍ أَهْ أَيْ مَنَعَ حُكْمَ الْحَنَبِيِّ الْمَذْكُورَ لِقَبُولِ الزِّيَادَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ فَقَوْلُ مَنْ نَظَرَ فِيهِ بِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ فِيهِ نَظَرٌ فَتَدَبَّرْ.

وَقَدْ صَرَّحَ الْحَانُوتِيُّ فِي فَتَاوَاهُ بِمِثْلِ مَا فِي فَتَاوَى ابْنِ نُجَيْمٍ وَتَمَامُ ذَلِكَ فِي حَاشِيَتِي رَدُّ الْمُخْتَارِ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى النَّاظِرُ عَدَمَ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ لَوْفُوعِهَا بِعَبْنٍ فَاحِشٍ وَقَتَّ الْعَقْدَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ مَا لَمْ يُبْرِهِنْ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ بَرَّهِنْ الْمُسْتَأْجِرُ أَيْضًا عَلَى أَنَّهَا أُجْرَةُ الْمِثْلِ قَدِّمَتْ بَيِّنَتُهُ؛ لِأَنَّهَا مُبَيَّنَةٌ، وَإِنْ حَكَمَ حَاكِمٌ بِصَحَّةِ الْإِجَارَةِ وَبِأَنَّ الْأُجْرَةَ أُجْرَةُ الْمِثْلِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَى النَّاظِرِ وَلَا بَيِّنَتُهُ إِلَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّ أُجْرَةَ الْمِثْلِ قَدْ زَادَتْ فِي نَفْسِهَا فَإِنْ أُقِيمَتِ الدَّعْوَى لَدَى حَنَفِيٍّ فُسْخُهَا وَجَدَّ الْعَقْدَ ثَانِيًا بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْأَوَّلِ إِنْ قَبِلَ الزِّيَادَةَ وَإِلَّا أَجَرَهَا مِنْ غَيْرِهِ، وَإِنْ أُقِيمَتِ الدَّعْوَى لَدَى شَافِعِيٍّ أَوْ حَنَبِيٍّ وَحَكَمَ بِالْإِعَاءِ الزِّيَادَةَ الْعَارِضَةِ وَبِعَدَمِ فُسْخِ الْإِجَارَةِ لِذَلِكَ نَفَذَ حُكْمَهُ، وَلَيْسَ لِلْحَنَفِيِّ فُسْخُهَا بَلْ عَلَيْهِ إِمْضَاءُ حُكْمِ الْحَاكِمِ الْأَوَّلِ وَتَنْفِيزُهُ لَارْتِفَاعِ الْخِلَافِ قَالَ المَوْلَفُ نَقْلًا عَنْ جَدِّهِ المَرْحُومِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفَنْدِي العِمَادِيِّ التَّنْفِيزُ إِحْكَامُ الحُكْمِ الصَّادِرِ مِنَ الْحَاكِمِ وَتَقْرِيرُهُ عَلَى مُوجِبِ مَا حَكَمَ بِهِ وَبِهِ يَكُونُ الحُكْمُ مُتَّفِقًا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ خُصُومَةٍ مِنْ مُدَّعٍ عَلَى خَصْمٍ أَهْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَبَضَ نَازِرٌ وَقَفَ أُجْرَةَ مَكَانٍ مِنْ مُسْتَغَلَّاتِ الْوَقْفِ ثُمَّ مَاتَ وَتَوَلَّى النَّظَرَ غَيْرُهُ قَامَ يُطَالِبُ مُسْتَأْجِرَهُ دَفْعَ الْأُجْرَةِ ثَانِيًا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): لَيْسَ لِلنَّازِرِ الْجَدِيدِ مُطَالَبَةُ الْمُسْتَأْجِرِ بِذَلِكَ وَيَكُونُ قَبْضُ النَّازِرِ السَّابِقِ صَحِيحًا مَعْمُولًا بِهِ شَرْعًا وَلَا يَلْزَمُ الْمُسْتَأْجِرَ أَنْ يُعْطِيَ أَجْرَتَيْنِ لِلنَّازِرَيْنِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الجَدُّ.

(سئل) فِي وَقْفِ أَهْلٍ مِنْ مُسْتَحِقِّيهِ نَاطِرٌ شَرْعِيٌّ وَبَعْضُ مُسْتَحِقِّيهِ مُتَصَرِّفُونَ فِي عَقَارٍ مِنْ إِيجَارٍ وَقَبْضٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ بِدُونِ وَكَالَةِ عَنْهُ وَلَا إِذْنِ شَرْعِيٍّ وَزَرَعَ رَجُلٌ مِنْهُمْ أَرْضَ الْوَقْفِ وَاسْتَغَلَ زَرْعَهُ وَلَمْ يَدْفَعْ لِحَقِّهِ الْوَقْفِ شَيْئًا وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا قَسْمٌ مَعْرُوفٌ فَهَلْ وَلَايَةُ التَّصَرُّفِ لِلنَّاطِرِ لَا لِغَيْرِهِ وَالزَّرْعُ لِزَارِعِهِ وَعَلَيْهِ أَجْرُهُ مِثْلَ الْأَرْضِ لِحَقِّهِ الْوَقْفِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَجَرَ حَتَمَ الْوَقْفِ مِنْ زَيْدٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ لَدَى حَاكِمِ شَرْعِيٍّ حَكَمَ بِصَحَّةِ الْإِجَارَةِ ثُمَّ قَايَلَ النَّاطِرُ عَقْدَ الْإِجَارَةِ مَعَ زَيْدٍ وَأَجْرَهُ مِنْ عَمَرِهِ بِدُونِ الْأُجْرَةِ الْأُولَى يَغْنِي فَاحِشٍ وَبِدُونِ مَصْلَحَةِ لِلْوَقْفِ فَهَلْ تَكُونُ الْإِقَالَةُ الْمَرْبُورَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟  
(الجواب): حَيْثُ قَايَلَ بِدُونِ مَصْلَحَةِ لِلْوَقْفِ وَأَجَرَ يَغْنِي فَاحِشٍ فَكُلٌّ مِنَ الْمُقَابِلَةِ وَالْإِجَارَةِ بِالْغَبْنِ الْفَاحِشِ غَيْرُ جَائِزٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَبِضَ نَاطِرُ الْوَقْفِ بَعْضَ أَجُورِ أَقْلَامِ الْوَقْفِ مِنْ مُسْتَأْجِرِيهَا سَلَفًا عَنْ مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ فَهَلْ يَكُونُ الْقَبْضُ الْمَذْكُورُ صَحِيحًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَجَرَ مَتَوَلَّى الْوَقْفِ دَارَ الْوَقْفِ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ قَبْضَهَا مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ سَلَفًا لِلضَّرُورَةِ الدَّاعِيَةِ لِتَعْمِيرِ الدَّارِ فَهَلْ يَكُونُ قَبْضُهُ صَحِيحًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) لِيُنْظَرَ فَائِدَةُ التَّقْيِيدِ بِالضَّرُورَةِ وَلَعَلَّهَا لِيَكُونَ وَاقِعَةً الْحَالِ كَذَلِكَ أَوْ لِيَكُونَ الْمُدَّةُ طَوِيلَةً فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِيجَارُ دَارِ الْوَقْفِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ لِمَصْلَحَةِ كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَحِينَئِذٍ فَلَهُ قَبْضُ الْأُجْرَةِ سَلَفًا حَيْثُ صَحَّتِ الْإِجَارَةُ فَلْيَتَأَمَّلْ هَذَا فِي الْإِسْمَاعِيلِيَّةِ فِي نَاطِرٍ أَجَرَ حَانَ الْوَقْفِ سَنَةً تَالِيَةً لِمُدَّةِ الْمُسْتَأْجِرِ بِأُجْرَةٍ حَالَةٍ قَبْضَهَا مِنْهُ ثُمَّ عَزَلَ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ وَيُرِيدُ النَّاطِرُ الْجَدِيدُ أَخَذَ الْأُجْرَةَ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ فَأَجَابَ: إِذَا ثَبَتَ قَبْضُ الْأَوَّلِ الْأُجْرَةَ فَقَبْضُهُ صَحِيحٌ وَلَيْسَ لِلنَّاطِرِ الثَّانِي أَخْذُهَا مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ ثَانِيًا أَهْ فَاغَادَ جَوَارَ قَبْضِ الْأُجْرَةِ سَلَفًا مُطْلَقًا حَيْثُ لَمْ يُقَيَّدَ بِالضَّرُورَةِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ فَإِنَّهُ مَتَى صَحَّ عَقْدُ الْإِجَارَةِ صَحَّ قَبْضُ الْأُجْرَةِ حَيْثُ شُرْطُ تَعْجِيلِهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَهِيَ وَاقِعَةُ الْفَتْوَى فِي زَمَانِنَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ بِيَدِ نَاطِرٍ وَقْفٌ مَبْلُغٌ مِنَ النُّقُودِ اسْتَبْدَلَ بِهِ عَنْ عَقَارِ الْوَقْفِ بِالْوَجْهِ

الشَّرْعِيَّ وَبَقِيَ عِنْدَهُ لِيُشْتَرِيَ بِهِ عَقَارًا لِلْوَقْفِ بَدَلَ الْأَوَّلِ فَقَامَ بَعْضُ مُسْتَحْقِي الْوَقْفِ يُكَلِّفُ النَّاظِرَ إِلَى كَفِيلِهِ بِالْمَبْلُغِ الْمَذْكُورِ أَوْ يَكْتُبُهُ النَّاظِرُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُرَابَحَةِ أَوْ يَدْفَعُهُ لَهُ وَلِبَقِيَّةِ الْمُسْتَحْقِينَ لِيَدْفَعُوهُ بِالْمُرَابَحَةِ فَهَلْ لَا يُكَلِّفُ إِلَى ذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَيَبْقَى الْمَبْلُغُ تَحْتَ يَدِهِ لِيُشْتَرِيَ بِهِ عَقَارًا لِلْوَقْفِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِالْأَمَانَاتِ كَمَا فِي الْوَقْفِ كَمَا فِي فَتَاوَى الْحَانَوِيَّ مِنْ الْكَفَالَةِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ.  
وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ إِذَا لَمْ يَصْرِفِ النَّاظِرُ الْمُسْتَبْدِلُ الْمَالَ الْمُسْتَبْدَلُ فِي عَقَارٍ أَوْ تَعَدَّى عَلَيْهِ أَوْ ضَاعَ مِنْ يَدِهِ أَوْ غَابَ بِهِ هَلْ يُلْحَقُ الْمُسْتَبْدِلُ أَوْ وَرَثَتُهُ بِسَبَبِ فِعْلِ النَّاظِرِ ضَمَانٌ أَوْ خُسْرَانٌ أَجَابَ لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَبْدِلِ وَلَا عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَمَانٌ وَلَا يُلْحَقُهُمْ بِسَبَبِ فِعْلِ النَّاظِرِ خُسْرَانٌ وَيَدْفَعُهُ الْبَدَلُ خَرَجَ عَنْ عَهْدَتِهِ وَبَقِيَ فِي عَهْدَةِ النَّاظِرِ الْخُصْمُ لَوْ لَمْ يَتَجَرَّ الْوَصِيُّ بِهَالِ الصَّبِيِّ هَلْ يُجْبَرُ عَلَى التَّجَارَةِ قَالَ لَا يَجْمَعُ الْفَتَاوَى.

(سئل) فِي مُتَوَلَّى وَقْفٍ مَعْرُوفٍ بِالْأَمَانَةِ قَبَضَ غَلَاتِ الْوَقْفِ فِي مُدَّةٍ مَاضِيَةٍ وَصَرَفَ بَعْضَهَا فِي مُهِمَّاتِ الْوَقْفِ الصَّرُورِيَّةِ فِيمَا لَا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ وَحَلَفَ عَلَى ذَلِكَ وَتَعَذَّرَ تَفَاصِيلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَلَمْ يُمَكِّنْهُ إِلَّا الْإِجْمَالُ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ مِنَ الضَّمَانِ وَيُكَتَفَى مِنْهُ بِالْإِجْمَالِ؟

(الجواب): حَيْثُ عُرِفَ بِالْأَمَانَةِ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ مِنَ ضَمَانِ ذَلِكَ وَيُكَتَفَى مِنْهُ الْقَاضِي بِالْإِجْمَالِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى التَّفْسِيرِ شَيْئًا فَشَيْئًا، وَإِنْ كَانَ مُتَهَمًا يُجْبَرُ الْقَاضِي عَلَى التَّفْسِيرِ شَيْئًا فَشَيْئًا وَلَا يَحْبِسُهُ وَلَكِنْ يُحْضَرُ يَوْمَيْنِ وَثَلَاثَةً وَيُخَوِّفُهُ وَيَهْدِدُهُ إِنْ لَمْ يُفَسِّرْ وَلَا يُكَتَفَى مِنْهُ بِالْيَمِينِ كَذَا فِي الْحَاوِي الرَّاهِدِيِّ وَالْبَحْرِ عَنِ الْقُنْيَةِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى التُّمْرَتَايْنِيُّ فِي أَحْكَامِ الْأَوْصِيَاءِ الْقَوْلُ فِي الْأَمَانَةِ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ يَمِينِهِ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ أَمْرًا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ فَحِينَئِذٍ تَزُولُ الْأَمَانَةُ وَتُظْهَرُ الْحَيَاةُ فَلَا يُصَدَّقُ بِرِيٍّ عَلَى الْأَشْيَاءِ وَعَلَى هَذَا لَوْ ظَهَرَتْ خِيَانَةُ نَازِرٍ لَا يُصَدَّقُ قَوْلُهُ وَلَوْ بِيَمِينِهِ وَهِيَ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ فَلْتَحْفَظْ.

(أقول) وَمَرَّ تَمَامُ الْكَلَامِ فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ عَلَى قَبُولِ قَوْلِهِ وَعَدَمِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أذن مُتَوَلَّى وَقْفٍ لِجَائِي الْوَقْفِ فِي قَبْضِ أَجُورِ حَوَانِيَتِ الْوَقْفِ وَدَفَعَهَا لِمُسْتَحْقِيهَا مِنْ أَرْبَابِ الْوُظَائِفِ فَقَبِضَ الْبَعْضَ وَتَعَذَّرَ عَلَيْهِ اسْتِخْلَاصُ الْبَاقِي وَدَفَعَ بَعْضَ مَا

قَبْضُهُ لِأَرْبَابِ الْوُظَايِفِ وَبَعْضُهُ لِلْمُتَوَلَّى ثُمَّ جَحَدَ الْمُتَوَلَّى مَا دَفَعَهُ لَهُ الْجَائِي وَطَالَبَهُ بِذَلِكَ فَهَلِ الْجَائِي الْأَمِينُ يُصَدِّقُ فِي ذَلِكَ مَعَ الْيَمِينِ؟  
(الجواب): نَعَمْ فِيمَا لَا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ مُقَرَّرًا فِي وَظِيفَةٍ جَبَايَةِ فِي وَقْفٍ بِرِ بَرِّ بِمُوجِبِ بَرَاءَةِ سُلْطَانِيَّةٍ وَتَقْرِيرِ قَاضٍ شَرْعِيٍّ وَيَتَصَرَّفُ بِهَا مِنْ مُدَّةٍ مَدِيدَةٍ قَامَ الْمُتَوَلَّى الْأَنَّ يَزْعُمُ أَنَّ دَفَعَ الْمُسْتَأْجِرِينَ الْأُجْرَةَ لِلْجَائِي غَيْرُ صَحِيحٍ وَأَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ بِهَا عَلَيْهِمْ فَهَلْ يَكُونُ قَبْضُ الْجَائِي عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ صَحِيحًا وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِ الْمُتَوَلَّى الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِمَا فِي وَقْفِ الْبَحْرِ مِنْ أَنَّ جَمَعَ الْمَالِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِينَ هِلَالِيًّا وَخَرَاجِيًّا وَظِيفَةً الْجَائِي، مَاتَ الْمُتَوَلَّى وَالْجَبَاةُ يَدْعُونَ تَسْلِيمَ الْغَلَّةِ إِلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ وَلَا بَيْنَهُ هُمْ فَإِنَّهُمْ يُصَدِّقُونَ بِالْيَمِينِ لِإِنْكَارِهِمُ الضَّمَانَ عُمْدَةَ الْفَتَاوَى وَاعْلَمْ أَنَّ الْجَائِيَّ وَالْمُتَوَلَّى إِنَّمَا يُصَدِّقَانِ فِي صَرْفِ مَالِ الْوَقْفِ إِلَى مَصَارِفِهِ الشَّرْعِيَّةِ أَوْ تَسْلِيمِهِ إِلَى مَنْ لَهُ حَقُّ الْقَبْضِ شَرْعًا وَلَوْ فِي حَقِّ سُقُوطِ الضَّمَانَ عَنْ نَفْسِهِمَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُصَدَّقَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا أَجِيرٌ مُشْتَرِكٌ لِلْوَقْفِ وَالْأَجِيرُ الْمُشْتَرِكُ إِنَّمَا يُصَدَّقُ بِيَمِينِهِ عِنْدَهُ لَا عِنْدَهُمَا فَإِنَّ الْمَالَ لَيْسَ أَمَانَةً فِي يَدِ الْأَجِيرِ الْمُشْتَرِكِ عِنْدَهُمَا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي مَوْضِعِهِ فَإِذَا وَقَعَ النِّزَاعُ بَيْنَ الْجَائِيِّ وَالْمُتَوَلَّى عَلَى مَا أَسْلَفْنَاهُ وَلَزِمَ الضَّرَرُ لِلْوَقْفِ يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَعْمَلَ بِمَذْهَبِهِمَا نَظَرًا لِلْوَقْفِ فَتَأَمَّلْ مِنَ الْقَوْلِ لِمَنْ لِلْمَوْلَى عَبْدُ الْحَلِيمِ أَفْنَدِي أَخِي زَادَهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ الْوَاقِفُ وَأَوْصَى لِرَجُلٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقْفَ هَلْ يَصِيرُ وَصِيًّا لَهُ فِي أَوْقَافِهِ وَأَمْوَالِهِ وَأَوْلَادِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّادِسَةِ عَشْرَةَ نَاقِلًا عَنْ خِزَانَةِ الْأَكْمَلِ لَوْ مَاتَ الْوَاقِفُ وَأَوْصَى إِلَى رَجُلٍ وَلَمْ يَذْكُرِ الْوَقْفَ فَإِنَّهُ يَصِيرُ وَصِيًّا لَهُ فِي أَوْقَافِهِ وَأَوْلَادِهِ وَأَمْوَالِهِ وَلَوْ خَصَّ الْوَصِيَّةَ فِي أَمْوَالِهِ فَهُوَ وَصِيٌّ فِي كُلِّهِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَنْفَذُ بِمَا خَصَّصَهُ أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَقَفَ زَيْدٌ عَقَارًا لَهُ مَعْلُومًا مُنَجَّزًا عَلَى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ وَشَرَطَ وَظِيفَةَ النَّظَرِ لِعَمْرٍو وَذُرِّيَّتِهِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمْ لِمُتَوَلَّى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ مَاتَ الْوَاقِفُ وَعَمْرُو وَتَصَرَّفَ بِوِظِيفَةِ النَّظَرِ الْمَرْبُورِ رَجُلٌ مِنْ ذُرِّيَّةِ عَمْرٍو وَهُوَ أَهْلٌ لِذَلِكَ قَامَ مُتَوَلَّى الْحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ

يُعَارِضُهُ فِي التَّصَرُّفِ بِالنَّظَرِ عَلَى الْوَقْفِ الْمَرْبُورِ مُحَالِفًا لِمَشْرُطِ الْوَاقِفِ فَهَلْ لَيْسَ لِمُتَوَلِّي الْحَرَمَيْنِ مُعَارَضَتُهُ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ حَتَّى تَنْقَرِضَ ذُرِّيَّةُ عَمْرٍو الْمَذْكُورِ عَمَلًا بِشَرْطِ الْوَاقِفِ الْمَرْبُورِ؛ لِأَنَّهُ كَنَصِّ الشَّارِعِ فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ وَفِي الْمَفْهُومِ وَالِدَلَالَةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَشْبَاهِ.

(سئل) مِنْ قَاضِي الشَّامِ سَنَةَ ١١٤٧ إِذَا مَاتَ مُتَوَلِّي الْوَقْفِ مُجْهَلًا غَلَاتِ الْوَقْفِ وَلَمْ تَوْجَدْ فِي تَرْكِه وَعَلَى الْوَقْفِ حِكْرٌ لَوْفٍ آخَرَ مُنْكَسِرٌ عِدَّةَ سِنِينَ وَيُرِيدُ مُتَوَلِّيهِ طَلَبُهُ مِنْ تَرَكَةِ الْمُتَوَلِّي الْمَتَوَقَّى فَهَلْ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ الْمَذْكُورِ أَمْ مِنْ تَرَكَةِ الْمُتَوَلِّي الْمَتَوَقَّى؟

(الجواب): الْحِكْرُ الْمَذْكُورُ يُؤْخَذُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ الْمُحْتَكِرِ لِأَجْلِهِ وَلَا يُلْزَمُ تَرَكَةُ الْمُتَوَلِّي الْمَتَوَقَّى شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كَذَا أَفْتَى الْمَرْحُومُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ إِذَا مُتَوَلِّي الْمَذْكُورُ قَدْ مَاتَ مُجْهَلًا غَلَاتِ الْوَقْفِ وَلَمْ يَوْجَدْ مَالُ الْوَقْفِ فِي تَرْكِه وَقَدْ صَرَّحَ بِعَدَمِ ضَمَانِهِ فِي الْوَهْبِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَعِبَارَتُهَا وَكُلُّ أَمِينٍ مَاتَ وَالْعَيْنُ تُخْصَرُ وَمَا وَجَدْتَ عَيْنًا فَدَيْنًا تُصَيِّرُ سِوَى مُتَوَلِّي الْوَقْفِ ثُمَّ مُفَاوِضٌ وَمُودِعٌ مَالِ الْغَنَمِ وَهُوَ الْمُؤَمَّرُ أَقُولُ) وَقَدْ مَنَّا بِقِيَّةِ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا الْبَابِ.

(سئل) فِي وَقْفٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى عَقَارَاتٍ قَبَضَ نَازِرُهُ أَجُورَهَا بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهَا عَنْ سَنَةِ كَذَا وَشَرْطَ وَاقِفُهُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ ثُمَّ الْفَاضِلُ عَنْهَا لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَأَمْسَكَ النَّازِرُ قَدْرَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْوَقْفُ مِنَ الْعِمَارَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَطَلَبَ مُسْتَحِقُّو الْوَقْفِ اسْتِحْقَاقَهُمْ مِنْ ذَلِكَ الْقَدْرِ الْمَمْسُوكِ لِلْعِمَارَةِ فِيمَا يَأْتِي فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ حَيْثُ شَرَطَ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ وَلَمْ يُقَيِّدْهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ يَجِبُ عَلَى النَّازِرِ إِمْسَاكُ قَدْرِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْعِمَارَةِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِنْ كَانَ الْآنَ لَا يَحْتَاجُ الْمَوْقُوفَ لِلْعِمَارَةِ عَلَى الْقَوْلِ الْمُخْتَارِ لِلْفَقِيهِ لِحَوَازِ أَنْ يَخْذُلَ لِلْمَوْقُوفِ حَدَثٌ وَالْمَوْقُوفُ بِحَالٍ لَا يُغْلُ فَيُؤَدِّي الصَّرْفُ إِلَى الْمُسْتَحِقِّينَ مِنْ غَيْرِ ادِّخَارِ شَيْءٍ لِلتَّعْمِيرِ إِلَى خَرَابِ الْعَيْنِ الْمَشْرُوطِ تَعْمِيرُهَا أَوْ لَا كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ قَالَ مُحَشِّهِ الْحَمَوِيُّ قَالَ بَعْضُ الْفُضَلَاءِ مَا اخْتَارَهُ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الْمُعْتَمَدُ الْمُخْتَارُ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا فِي جَامِعِ الْمَضْمَرَاتِ.

(أقول) وَمَرَّ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَوْ لَمْ يَشْرُطِ الْوَاقِفُ تَقْدِيمَ الْعِمَارَةِ.

(سئل) فِي نَازِرٍ أَهْلٍ لِلنَّظَرَةِ وَلَاهُ قَاضٍ وَأَكَّدَهُ بِرَأْيِهِ سُلْطَانِيَّةٍ فَأَنْهَى جِهَاعَهُ أَنَّهَا شَاغِرَةٌ

وَأَتُوا بِفَرَمَانٍ بَنَصٍّ مُحَالَفٍ فَهَلْ يُمْنَعُونَ بِإِغْتِيَارِ إِنْهَائِهِمُ الْمُخَالَفَ لِلْوَاقِعِ أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ يُمْنَعُونَ فَإِنْ عَزَلَهُ وَأَعْطَاهُمْ بِنَاءً عَلَى مَا أَنَّهُوَهُ وَهُوَ مُحَالَفٌ لِلْوَاقِعِ فَيَكُونُ فَاسِدًا وَالْمَبْنِيُّ عَلَيْهِ مِثْلُهُ وَحَيْثُ بُنِيَ عَلَى مَا أَنَّهُوَهُ فَالظُّلْمُ وَالتَّعَدِّي مِنَ الْآخِذِينَ، وَمَنْصُوبُ الْقَاضِي وَالسُّلْطَانِ حَيْثُ كَانَ أَهْلًا لِلْوِلَايَةِ لَيْسَ لِأَحَدٍ رَفْعُهُ بِغَيْرِ جُنْحَةٍ وَلَا مَصْلَحَةٍ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْحَاثِيَةِ وَالْإِسْعَافِ وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَالْبَحْرِ وَالْأَشْبَاهِ وَالْعَلَايِي فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَأَفْتَى بِمِثْلِهِ الْعَلَامَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ مُفَصَّلًا كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِي فَتَاوِيهِ مِنَ الْوَقْفِ.

(أقول) وَمَرَّ نَظِيرُ ذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَرَّرَ الْقَاضِي هُنْدًا فِي وَظِيفَةِ النَّظَرِ وَالتَّكَلُّمِ عَلَى وَقْفٍ أَهْلِيٍّ بِطَرِيقِ الْفَرَاغِ مِنْ أُمَّهَا الْمُقَرَّرَةِ فِي ذَلِكَ قَبْلَهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَهِنْدُ أَهْلٌ لِذَلِكَ وَكُتِبَ لَهَا حُجَّةٌ تَقْرِيرٌ بِذَلِكَ فَهَلْ يُعْمَلُ بِالْحُجَّةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ ثَبُوتِ مَضْمُونِهَا شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي مَسْأَلَةِ الْفَرَاغِ عَنِ النَّظَرِ فَرَأَيْتُهَا مُتَأَمِّلًا.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ أَمْرُهُ الْقَاضِي الْعَامُّ بِإِقْرَاضِ مَالِ الْوَقْفِ فَأَقْرَضَهُ مِنْ زَيْدٍ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ قَبْلَ قَضَاءِ الْقَرْضِ الْمَرْبُورِ مُفْلِسًا فَهَلْ يَكُونُ النَّاطِرُ غَيْرَ ضَامِنٍ لِلْمَالِ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنْ قُلْتَ إِذَا أَمَرَ الْقَاضِي الْقَيْمَ بِشَيْءٍ فَفَعَلَهُ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَيْسَ بِشَرْعِيٍّ أَوْ فِيهِ صَرَرٌ عَلَى الْوَقْفِ هَلْ يَكُونُ الْقَيْمُ ضَامِنًا قُلْتَ قَالَ فِي الْقُنْيَةِ طَالِبُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ الْقَيْمُ أَنْ يُقْرَضَ مِنْ مَالِ الْمَسْجِدِ لِلْإِمَامِ فَأَبَى فَأَمَرَهُ الْقَاضِي بِهِ فَأَقْرَضَهُ ثُمَّ مَاتَ الْإِمَامُ مُفْلِسًا لَا يَضْمَنُ الْقَيْمُ أَهْـ مَعَ أَنَّ الْقَيْمَ لَيْسَ لَهُ إِقْرَاضُ مَالِ الْمَسْجِدِ قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى إِيدَاعُ مَالِ الْوَقْفِ وَالْمَسْجِدِ إِلَّا بِمَنْ فِي عِيَالِهِ وَلَا إِقْرَاضُهُ فَلَوْ أَقْرَضَهُ ضَمِنَ وَكَذَا الْمُسْتَقْرَضُ وَذَكَرَ أَنَّ الْقَيْمَ لَوْ أَقْرَضَ مَالِ الْمَسْجِدِ لِيَأْخُذَهُ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَهُوَ أَحْرَزُ مِنْ إِمْسَاكِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ وَفِي الْعِدَّةِ يَسَعُ لِلْمُتَوَلَّى إِقْرَاضُ مَا فَضَلَ مِنْ غَلَّةِ الْوَقْفِ لَوْ أَحْرَزَ. اهـ.

بَحْرُ مِنَ الْوَقْفِ.

(سئل) فِي وَقْفٍ لَهُ مُتَوَلٍّ وَمُشْرِفٌ بِمَعْنَى النَّاطِرِ بِشَرْطِ وَاقِفِهِ وَالْمُتَوَلَّى يَتَصَرَّفُ فِي أُمُورِ

الْوَقْفِ بِدُونِ إِذْنِ الْمُشْرِفِ وَاطَّلَاعِهِ وَمَعْرِفَتِهِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
 (الجواب): نَعَمْ قَالَ الْفَضْلِيُّ يَكُونُ الْوَصِيُّ أَوَّلَى بِإِمْسَاكِ الْمَالِ وَلَا يَكُونُ الْمُشْرِفُ وَصِيًّا،  
 وَأَثَرُ كَوْنِهِ مُشْرِفًا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ الْوَصِيِّ إِلَّا بِعِلْمِهِ اهـ كَذَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ عَنِ  
 الْحَافِيَّةِ وَكَذَا نَقَلَهُ فِي آدَبِ الْأَوْصِيَاءِ ثُمَّ قَالَ وَفِي الْحَافِيَّةِ وَقَوْلُ الْفَضْلِيِّ يُفْتَى. اهـ.  
 وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ بِأَنَّ الْوَقْفَ يَسْتَقِي مِنَ الْوَصِيَّةِ وَمَسَائِلُهُ تُنَزَعُ مِنْهَا كَمَا نَقَلَهُ الشَّيْخُ خَيْرُ  
 الدِّينِ فَمَا فِي فِتَاوَى الرَّحِيمِيِّ مِنْ أَنَّ الْمُتَوَلَّى لَوْ آجَرَهُ بِأُجْرَةِ الْمَثَلِ إِجَارَةً شَرْعِيَّةً تَنْعَقِدُ وَلَا يَمْلِكُ  
 النَّاطِرُ مُعَارَضَتَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي زَمَانِنَا بِمَعْنَى الْمُشَارِفِ فِيهِ نَظَرٌ، وَفِي الْبَحْرِ قَالَ فِي الْحَافِيَّةِ وَقَفَّ لَهُ  
 مُتَوَلٍّ وَمُشْرِفٌ لَيْسَ لِلْمُشْرِفِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي مَالِ الْوَقْفِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُفَوَّضٌ إِلَى الْمُتَوَلَّى  
 وَالْمُشْرِفُ مَأْمُورٌ بِالْحِفْظِ لَا غَيْرُ اهـ وَهَذَا يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ فِي مَعْنَى الْمُشْرِفِ كَذَا فِي فَتْحِ  
 الْقَدِيرِ. اهـ.

(أقول) وَتَقَدَّمَ بَقِيَّةُ الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.

(سئل) فِي أَرْضٍ حَامِلَةٍ لِغِرَاسٍ، حِصَّةٌ مِنْهُ جَارِيَةٌ تَبْعًا لِلْأَرْضِ فِي وَقْفِ أَهْلِ بَقِيَّةٍ  
 غِرَاسِهِ مِلْكٌ لِرَجُلٍ يُرِيدُ نَاطِرَ الْوَقْفِ ضَبْطَ كَامِلِ أَرْضِ الْبُسْتَانِ مَعَ الْحِصَّةِ الْجَارِيَةِ فِي الْوَقْفِ  
 مِنْ غِرَاسِهِ لِحَقِّهِ الْوَقْفِ وَأَخَذَ أَجْرَ مَنْابِتِ الشَّجَرِ مِنَ الرَّجُلِ بِحَسَبِ حِصَّتِهِ مِنَ الْغِرَاسِ وَفِي  
 ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
 (الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ أَرْسَلَ رَجُلًا لِحَبَابَةِ مَالِ الْوَقْفِ مِنْ مُسْتَأْجِرِي أَقْلَامِهِ فَقَبَضَ مَالَ  
 الْوَقْفِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِينَ وَدَفَعَهُ إِلَى مُرْسَلِهِ ثُمَّ عَزَلَ النَّاطِرَ وَتَوَلَّى النَّظَرَ غَيْرُهُ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَى  
 الرَّسُولِ بِمَا قَبَضَهُ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الرَّسُولِ بِبَيِّنَةٍ فِي الدَّفْعِ وَلَا رُجُوعَ عَلَيْهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي مُحْتَصَرِ الطَّحَاوِيِّ وَشَرْحِهِ لِلْإِسْبِجَانِيِّ وَإِذَا دَفَعَ الرَّجُلُ إِلَى رَجُلٍ  
 مَالًا لِيَدْفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ فَذَكَرَ أَنَّهُ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَكَذَبَهُ الْأَمْرُ فِي ذَلِكَ وَالْمَأْمُورُ لَهُ بِالْمَالِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي  
 بَرَاءَةِ نَفْسِهِ عَنِ الضَّيْمَانِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْآخَرِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُهُ عَنِ الْأَمْرِ وَلَا يَجِبُ  
 الْيَمِينُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا وَإِنَّمَا يَجِبُ عَلَى أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ لِلْأَمْرِ أَنْ يُصَدِّقَ أَحَدَهُمَا وَيُكَذِّبَ الْآخَرَ  
 فَتَجِبُ الْيَمِينُ عَلَى الَّذِي كَذَبَهُ دُونَ الَّذِي صَدَّقَهُ فَإِنْ صَدَّقَ الْمَأْمُورَ بِالْدَّفْعِ فَإِنَّهُ يُخْلَفُ الْآخَرَ  
 بِاللَّهِ مَا قَبِضَ فَإِنْ حَلَفَ لَمْ يَسْقُطْ دَيْنُهُ وَلَمْ يَظْهَرْ الْقَبْضُ وَإِنْ نَكَلَ ظَهَرَ قَبْضُهُ وَسَقَطَ عَنِ الْأَمْرِ



دَيْنُهُ، وَإِنْ صَدَّقَ الْآخَرُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْهُ وَكَذَّبَ الْمَأْمُورُ أَنَّهُ يُخْلِفُ الْمَأْمُورَ خَاصَّةً بِاللَّهِ لَقَدْ دَفَعْتُهُ إِلَيْهِ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ مَا دَفَعَ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْدَعَ مَالَهُ عِنْدَ رَجُلٍ ثُمَّ أَمَرَ الْمُودِعَ بِأَنْ يَدْفَعَ الْوَدِيعَةَ إِلَى فُلَانٍ فَقَالَ الْمُودِعُ قَدْ دَفَعْتُ فَهُوَ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ وَلَوْ دَفَعَ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ إِلَى رَجُلٍ وَادَّعَى أَنَّهُ قَدْ دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِأَمْرِ صَاحِبِ الْوَدِيعَةِ وَأَنْكَرَ صَاحِبُ الْوَدِيعَةِ الْأَمْرَ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَمْ يَأْمُرْهُ بِذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ الْمَالُ مَضْمُونًا عَلَى رَجُلٍ كَالْمَغْضُوبِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ أَوْ الدَّيْنِ فَأَمَرَ صَاحِبُ الدَّيْنِ أَوْ الْمَغْضُوبُ مِنْهُ بِأَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى فُلَانٍ فَقَالَ الْمَأْمُورُ قَدْ دَفَعْتُ إِلَيْهِ وَقَالَ فُلَانٌ مَا قَبِضْتُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ فُلَانٍ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ وَلَا يُصَدِّقُ الْمَأْمُورُ عَلَى الدَّفْعِ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْرَاءَ نَفْسِهِ مِنَ الضَّمَانِ إِلَّا إِذَا صَدَّقَهُ الْآمِرُ فِي الدَّفْعِ فَحِينَئِذٍ يَبْرَأُ وَلَا يُصَدِّقَانِ عَلَى الْقَابِضِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضْ مَعَ يَمِينِهِ، وَلَوْ كَذَّبَ الْآمِرُ الْمَأْمُورَ أَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ وَطَلَبَ الْمَأْمُورُ يَمِينَهُ فَإِنَّهُ يُخْلِفُ عَلَى الْعِلْمِ بِاللَّهِ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ دَفَعَ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدُ مِنْهُمَا الضَّمَانُ وَإِنْ نَكَلَ سَقَطَ عَنْهُ الضَّمَانُ أَهـ مِنْ فِتَاوَى الشَّهَابِ السَّلْبِيِّ مِنْ أَوَائِلِ الْوَكَاةِ وَكَذَا فِي مَجْمُوعَةِ الْأَنْقَرَوِيِّ.

(سئل) فِي وَكَيْلٍ شَرْعِيٍّ عَنْ نُظَّارٍ وَقَفَّ أَهْلِيٍّ فِي مُبَاشَرَةِ أُمُورِ الْوَقْفِ مِنْ قَبْضٍ وَصَرْفٍ وَفِي اسْتِخْلَاصِ عَقَارَاتِهِ مِنْ مُسْتَعْلِيهَا وَفِي سَائِرِ أُمُورِ الْوَقْفِ فَبَاشَرَ الْوَكِيلُ ذَلِكَ وَاسْتَخْلَصَ بَعْضَ عَقَارَاتِهِ وَصَرَفَ عَلَى ذَلِكَ دَرَاهِمَ مَعْلُومَةً لِاسْتِخْلَاصِهِ فِيهَا لَا بُدَّ مِنْ صَرْفِهِ لِكُتْبِ حُجَجٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مَصْرِفَ الْمِثْلِ، الْبَعْضُ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ وَالْبَعْضُ اسْتِدَانَةٌ بِإِذْنِ الْقَاضِي حَيْثُ لَا مَالٌ فِي الْوَقْفِ حَاصِلٌ وَلَا مَنْ يَرْغَبُ فِي اسْتِجَارِ عَقَارِهِ مُدَّةً مُسْتَقْبَلَةً بِأَجْرَةٍ مُعَجَّلَةٍ وَفِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْوَقْفِ وَيُرِيدُ الْآنَ الرَّجُوعَ بِذَلِكَ فِي غَلَّةِ الْوَقْفِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ الْمُعْتَمِدُ فِي الْمَذْهَبِ أَنَّ مَا لَهُ مِنْهُ بُدٌّ لَا يَسْتَدِينُ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ لَهُ فَإِنْ كَانَ بِأَمْرِ الْقَاضِي جَازَ وَإِلَّا لَا بَحْرَ مِنْ بَحْثِ اسْتِدَانَةِ وَفِي أَوَائِلِ الْحَنَرِيَّةِ مِنَ الْوَقْفِ مَا نَصَّهُ قَدْ تَقَرَّرَ صِحَّةُ تَوْكِيلِ نَاطِرِ الْوَأَقِفِ مُطْلَقًا وَنَاطِرِ الْقَاضِي إِذَا عُمِّمَ لَهُ أَهـ.

وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَايَةِ وَالْقُنْيَةِ وَالْفُضُولَيْنِ وَفِيهَا وَحَيْثُ عُمِّمَ لَهُ التَّوْكِيلُ وَنَابَ الْوَقْفَ نَائِبُهُ وَلَمْ يُمَكِّنْ دَفْعَهَا إِلَّا بِشَيْءٍ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَدَفَعَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إلخ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ فِي أَرْضٍ وَقَفَّ غِرَاسٌ قَدِيمٌ جَارٍ فِي وَقْفٍ آخَرَ وَأَهْلُهُ مُتَصَرِّفُونَ فِيهِ وَيَدْفَعُونَ لِمُتَوَلِّي الْأَرْضِ أَجْرَتَهَا وَطَالَبَهُمْ مُتَوَلِّي الْأَرْضِ بِإِثْبَاتِ وَضْعِهِ بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُنْمَعُ مِنَ التَّعَرُّضِ لَهُمْ بِذَلِكَ وَيُتْرَكُ الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ؟

(الجواب): يُمنع من التعرض لهم بعد تصرّفهم ودفع أجره المثل لجهة الأرض في هذه المدة المديدة من غير منازع في الغراس كذا أفتى به الشيخ عبد الرحمن العبادي كتبه الفقير أحمد المفتي بدمشق الشام عفي عنه، الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير أبو المواهب الحنيلي عفي عنه، الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير حامد بن علي بن إبراهيم بن عبد الرحمن العبادي المفتي بدمشق الشام عفي عنه.

(سئل) في ناظر وقف أهلي ثقة قبض غلال الوقف وصرف بعضها في ثمن بزر وغراس لأرض الوقف وغيرها من اللوازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحتمله والظاهر لا يكذبه في ذلك فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك؟

(الجواب): نعم كتبه الفقير حامد العبادي عفي عنه، الحمد لله جوابي كذلك كتبه الفقير محمد بن الغزي المفتي الشافعي عفي عنه، الحمد لله كذلك الجواب كتبه الفقير يوسف أبو الفتح الحسيني المالكي المفتي بالشام الحمد لله، كذلك الجواب كتبه الفقير أحمد الحنيلي المواهي المفتي في الشام.

(أقول) ومّر أوائل الباب تمام الكلام على هذه المسألة.

(سئل) فيما إذا كان لزيد وظيفة في وقف بما لها من المعلوم وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقرر فيها براءة سلطانية ودفاتير الوقف شاهدة بذلك، وتولى الوقف رجل دفع من ماله لزيد معلوم الوظيفة في عدة سنين على حساب ثلاثة عشر عثمانياً طائناً أن له ذلك ثم ظهر له أن معلوم الوظيفة ثلاثة عثمانية ويريد المتولي الرجوع عليه بالزائد الذي دفعه من ماله في المدة طائناً أنه يستحقه فهل له ذلك؟

(الجواب): نعم.

(أقول) ومّر الكلام على هذه المسألة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة.

(سئل) في متولي وقف عزل وتولى على الوقف غيره براءة سلطانية وتقرير قاض وللوقف غلات وأجور فهل يكون قبض الغلات والأجور للمتولي المنصوب حالاً دون المعزول وإذا لم يباشر المعزول وظيفة التولية لا يستحق معلوم التولية؟

(الجواب): نعم.

(سئل) في ثلاثة أنفار متولين على وقف برّ أجر أحدهم بعض عقارات الوقف من آخر

بِدُونِ رَأْيٍ مِنَ الْبَاقِيْنَ وَلَا إِجَازَةً فَهَلْ تَكُونُ الْإِجَازَةُ الْمَذْكُورَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

فِي دَارٍ وَقَفَ أَهْلِيٌّ لَهَا نَاطِرَانِ فَتَحَ مُسْتَأْجِرُهَا بَابًا بِإِذْنٍ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ فَهَلْ يُؤْمَرُ بِسَدِّهِ وَيَكُونُ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا بِدُونِ إِذْنِ الْآخَرِ بَاطِلًا الْجَوَابُ: حَيْثُ كَانَا رَشِيدَيْنِ وَأُفَيْمًا بِتَقْرِيرٍ مِنَ الْقَاضِي أَوْ بِأَمْرِ سُلْطَانِيٍّ فَلَا يَجُوزُ تَصَرُّفُ أَحَدِهِمَا بِدُونِ الْآخَرِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ، كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَلِيُّ الْعِمَادِيُّ عَفِيَ عَنْهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَتْ هُنْدٌ مُقَرَّرَةً فِي نِصْفِ وَظِيْفَةٍ نَظَرَ وَقَفِيٌّ جَدَّيْهَا فَلَانٍ وَفُلَانٍ فَوَكَّلَتْ شَرِيكَهَا زَيْدًا فِي النَّظَرِ وَفِي تَعَاطِي أُمُورِ الْوَقْفَيْنِ فَأَقَرَّ الْوَكِيلُ الْمَرْبُورُ أَنَّ دَعْدَا الْمُسْتَحِقَّةِ تَسْتَحِقُّ كَامِلَ نَظَرِ الْوَقْفِ الْوَاحِدِ دُونَ الْمُوَكَّلَةِ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ الْمُوَكَّلَةُ عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ إِقْرَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ سَارِيًّا عَلَيْهِ وَلَا يَسْرِي عَلَى الْمُوَكَّلَةِ الْمَرْبُورَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَمَرَّ تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْبَابِ الثَّانِي.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ لَهُ نَاطِرٌ أَمِينٌ وَجَمَاعَةٌ مُسْتَحِقُّونَ لِرَبْعِهِ يُعَارِضُونَ النَّاطِرَ الْمَرْبُورَ فِي التَّصَرُّفِ فِي أُمُورِ الْوَقْفِ مِنْ قَبْضٍ وَصَرْفٍ وَإِجَارٍ وَتَعْمِيرٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ زَاعِمِينَ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِحُضُورِهِمْ وَاطَّلَاعِهِمْ فَهَلْ يُنْمَعُونَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا عِبْرَةٌ بِزَعْمِهِمْ وَلَا يُشْتَرَطُ حُضُورُهُمْ وَاطَّلَاعُهُمْ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي وَقْفٍ أَهْلِيٍّ لَهُ مُسْتَحِقُّونَ وَنَاطِرُونَ وَفِي رَبْعِ الْوَقْفِ عَوَائِدُ قَدِيمَةٌ مَعْهُودَةٌ يَتَنَاوَلُهَا كُلُّ مَنْ كَانَ نَاطِرًا عَلَى الْوَقْفِ بِسَبَبِ سَعْيِهِمْ فِي أُمُورِ الْوَقْفِ مِنْ مُدَّةٍ تَزِيدُ عَلَى خَمْسِينَ سَنَةً بِمُوجِبِ دَفَاتِرِ الْوَقْفِ الْمُضْأَةِ بِإِمْضَاءِ الْقَضَاءِ هَلْ لِلنَّاطِرِ تَنَاوُلُهَا كَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ الْقَدِيمَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) تَقَدَّمَ أَنَّ لِلنَّاطِرِ أَخْذَ الْعُشْرِ حَيْثُ كَانَ قَدَرَ أَجَرٍ مِثْلَ عَمَلِهِ وَإِلَّا فَلَيْسَ لَهُ أَخْذُ الزَّائِدِ إِلَّا إِذَا شَرَطَ لَهُ الْوَاقِفُ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ مُطْلَقًا، وَهَذِهِ الْعَوَائِدُ إِنْ كَانَتْ مِثْلَ الْعَوَائِدِ الَّتِي يَأْخُذُهَا النَّظَارُ فِي زَمَانِنَا كَالَّذِي يَأْخُذُونَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَيُسَمُّونَهُ خِدْمَةً فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تَكْمِلَةٌ

لِأَجْرَةِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُمْ يُؤْجِرُونَ عَقَارَ الْوَقْفِ بِدُونِ أَجْرِ مِثْلِهِ حَتَّى يَأْخُذُوا الْخِدْمَةَ لِأَنْفُسِهِمْ فَهَذَا لَيْسَ لَهُمْ فِيهِ حَقٌّ وَفِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ عَنْ فِتَاوَى الْعَلَامَةِ التُّمْرَتَايْنِ لَيْسَ لِلْمُتَوَلَّى اخْذَ زِيَادَةٍ عَلَى مَا قَرَّرَ لَهُ الْوَاقِفُ أَصْلًا وَيَجِبُ صَرْفُ جَمِيعِ مَا يَخْصُلُ مِنْ نِهَاةٍ وَعَوَائِدِ شَرْعِيَّةٍ وَعُرْفِيَّةٍ لِمَصَارِفِ الْوَقْفِ الشَّرْعِيَّةِ وَيَجِبُ عَلَى الْحَاكِمِ أَمْرُ الْمُتَشَيِّ بِرَدِّ الرِّشْوَةِ عَلَى الرَّاشِيِ.  
غَبَّ الدَّعْوَى الشَّرْعِيَّةُ اهـ.

## كِتَابُ الْبَيْعِ

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ عِدَّةً مِنَ الْغَلَايِينِ وَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ وَلَيْسَتْ فِي مِلْكِهِ حِينَ الْبَيْعِ فَهَلِ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَطْلُقُ بَيْعُ الْمَعْدُومِ كَمَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنَ التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو دَارًا مَعْلُومَةً ثُمَّ اخْتَلَفَا فَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهَا بَاتًا وَقَالَ الْبَائِعُ بَعْتُهَا وَفَاءً فَلِمَنْ الْقَوْلُ مِنْهُمَا؟

(الجواب): الْقَوْلُ لِمَنْ يَدَّعِي الْبَاتَ يَمِينِهِ وَالْبَيِّنَةَ عَلَى مُدَّعِي الْوَفَاءِ؛ لِأَنَّهُ يَدَّعِي خِلَافَ الظَّاهِرِ وَالْبَيِّنَةُ لِمُدَّعِي خِلَافِ الظَّاهِرِ قَالَ فِي الْحَنَابَةِ فِي أَحْكَامِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا بَيْعَ الْوَفَاءِ وَالْآخَرُ بَيْعًا بَاتًا كَانَ الْقَوْلُ لِمَنْ يَدَّعِي الْبَاتَ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى مُدَّعِي الْوَفَاءِ. اهـ.

(سئل) فِي دَارٍ مَعْلُومَةٍ ذَاتِ ثُبُوتٍ مُتَعَدِّدَةٍ مُشْتَرَكَةٍ جَمِيعُهَا بَيْنَ زَيْدٍ وَرَجُلَيْنِ لِكُلِّ مِنْهُمَا حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ شَائِعَةٌ فِيهَا فَبَاعَ زَيْدٌ بَيْتًا مَعِينًا مِنْهَا مِنْ زَوْجَتِهِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلِلشَّرِيكِ إِبْطَالُهُ قَالَ فِي الْبَزَائِيَّةِ فِي مَسَائِلِ بَيْعِ الْمَشَاعِ دَارٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ بَاعَ أَحَدُهُمَا بَيْتًا مَعِينًا مِنْ رَجُلٍ لَا يَجُوزُ وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي نَصِيهِهِ وَفِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ لَوْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ مِنَ الدَّارِ نَصِيْبَهُ مِنْ بَيْتٍ مُعَيَّنٍ فَلَا آخَرَ أَنْ يُبْطَلَهُ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْحَنَابَةِ وَالْعِمَادِيَّةِ مُعَلِّلِينَ بِتَضَرُّرِ الشَّرِيكِ بِذَلِكَ عِنْدَ الْقِسْمَةِ وَأَفْتَى الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِعَيْنِ الْمَسْأَلَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزَيْدٍ طَبَقَةٌ وَمَرْبَعٌ جَارِيَتَانِ فِي مِلْكِهِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ كَاثِنَتَانِ فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِخْوَتِهِ فَبَاعَهُمَا زَيْدٌ الْمَرْبُورُ مِنْ عَمْرٍو بَيْعًا بَاتًا شَرْعِيًّا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ فَهَلْ صَحَّ الْبَيْعُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ مَا أَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي نَفْسِ

الْبَيْعِ وَهَذَا الْمَبِيعُ كُلُّهُ مِلْكٌ مُحْتَصٌّ بِالْبَائِعِ.

(سئل) فِي مَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ بَاعَ فِيهِ جَارِيَّتَهُ وَرُبِعَ دَارَ لَهُ مِنْ زَوْجَتِهِ الْوَارِثَةُ لَهُ الْمُسْتَفْرَّةُ فِي عِصْمَتِهِ حِينَ الْبَيْعِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ هُوَ دُونَ ثَمَنِ الْمِثْلِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ وَأَقَرَّ بِقَبْضِهِ مِنْهَا حِينَ الْبَيْعِ وَكَانَ الْغَالِبُ مِنْ حَالِهِ الضَّنَى وَلُزُومُ الْفِرَاشِ وَكَانَ قِيَامُهُ عَنْ تَكْلُفٍ وَمَشَقَّةٍ بِسَبَبِ الْمَرَضِ الْمَزْبُورِ وَلَمْ تَطُلْ مُدَّةُ الْمَرَضِ بَلْ كَانَتْ دُونَ شَهْرٍ وَمَاتَ مِنْهُ عَنْ زَوْجَتِهِ وَعَنْ إِخْوَةِ أَشْقَاءَ لَمْ يُجِزُوا الْبَيْعَ وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ عَلَى الْإِقْرَارِ فَهَلْ لَا يَصِحُّ كُلُّ مِنَ الْبَيْعِ وَالْإِقْرَارِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يَجُوزُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ وَتَصْدِيقِهِمْ قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ مَرِيضٌ بَاعَ مِنْ وَارِثِهِ شَيْئًا وَأَقَرَّ بِاسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ إِنْ كَانَ الْغَالِبُ مِنْ حَالِهِ الضَّنَى وَلُزُومُ الْفِرَاشِ وَكَانَ قِيَامُهُ عَنْ تَكْلُفٍ وَمَشَقَّةٍ بِسَبَبِ الْمَرَضِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ذَكَرَهُ قَاضِي خَانَ فِي وَصَايَا فَتَاوَاهُ. (سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ دَارًا وَأَوْلَادُ فَمَرَضَ مَرَضَ الْمَوْتِ وَصَارَ غَالِبُ حَالِهِ الضَّنَى وَلُزُومُ الْفِرَاشِ وَقِيَامُهُ عَنْ تَكْلُفٍ وَمَشَقَّةٍ فَبَاعَ دَارَهُ الْمَذْكُورَةَ مِنْ وَاحِدٍ مِنْ أَوْلَادِهِ الْمَذْكُورِينَ بِثَمَنِ أَقَرَّ بِقَبْضِهِ مِنْهُ فِي الْمَرَضِ الْمَذْكُورِ وَمَاتَ مِنْهُ بَعْدَ شَهْرٍ عَنْ أَوْلَادِهِ الْمَذْكُورِينَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ وَالْإِقْرَارُ غَيْرَ صَحِيحَيْنِ إِلَّا بِإِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرِثَةِ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): الْبَيْعُ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ لِلْوَارِثِ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِلَّا بِرِضَا الْوَرِثَةِ وَإِنْ كَانَ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَفِي الْخُلَاصَةِ عَنْ الزِّيَادَاتِ نَفْسُ الْبَيْعِ مِنَ الْوَارِثِ لَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ثُمَّ قَالَ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ لَكِنْ إِذَا كَانَ فِيهِ غَبْنٌ أَوْ مُحَابَاةٌ يُخَيَّرُ الْوَارِثُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَإِتْمَامِ قِيَمَةِ الْمِثْلِ.

قلت الْمُحَابَاةُ أَوْ كَثُرَتْ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَأَمَّا إِقْرَارُ الْمَرِيضِ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ لِلْوَارِثِ وَلَوْ بِقَبْضِ دَيْنِهِ مِنْ ثَمَنِ أَوْ غَيْرِهِ فَبَاطِلٌ إِلَّا إِنْ تَصَدَّقَ الْوَرِثَةُ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْمُعْتَبَرَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ مَرِيضٌ مَرَضَ الْمَوْتِ فِيهِ نِصْفَ دَارِهِ الْمَعْلُومَةِ مِنْ جَمَاعَةِ مَعْلُومِينَ أَجَانِبَ عَنْهُ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ هُوَ ثَمَنِ الْمِثْلِ قَاصِّصُوهُ بِهِ عَمَّا يَسْتَحِقُّونَهُ فِي ذِمَّتِهِ مِنْ جِهَةِ دَيْنٍ شَرْعِيٍّ اسْتَدَّانَهُ مِنْهُمْ قَبْلَ تَارِيخِهِ بِاعْتِرَافِهِ بِذَلِكَ وَبِقَبَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ غَيْرُ الْمَبْلَغِ الْمَقَاصِّصِ بِهِ لَا مِنْ دَيْنٍ لَزِمَهُ فِي مَرَضِهِ بِسَبَبٍ مَعْرُوفٍ وَلَا دَيْنٍ لَزِمَهُ فِي الصَّحَّةِ وَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ

عَنْ أَخٍ سَفِيحٍ لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ وَالْإِعْتِرَافُ الْمَذْكُورَانِ صَحِيحَيْنِ؟

(الجواب:) نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَائِيَّ إِقْرَارُ الْمَرِيضِ بِدَيْنٍ لِأَجَنْبِيٍّ نَافِذٌ مِنْ كُلِّ مَالِهِ لِأَثَرِ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَوْ بَعَيْنِ فَكَذَلِكَ إِلَّا إِذَا عَلِمَ تَمْلِيكُهُ لَهَا فِي مَرَضِهِ فَيَقْتَدِرُ بِالثُّلُثِ ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي مُعَيِّنِهِ وَأَخَّرَ الْإِزْتَ عَنْهُ وَدَيْنُ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا وَمَا لَزِمَهُ فِي مَرَضِهِ بِسَبَبٍ مَعْرُوفٍ بَيِّنَةٍ أَوْ بِمُعَايَنَةٍ قَاضِي قُدِّمَ عَلَى مَا أَقْرَبَ بِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَلَوْ الْمُقَرَّبُ بِهِ وَدِيْعَةٌ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْكُلُّ سَوَاءٌ وَالسَّبَبُ الْمَعْرُوفُ مَا لَيْسَ يَتَبَرَّعُ كِنَكَاحٍ مُشَاهِدٍ بِمَهْرِ الْمِثْلِ.

أَمَّا الزِّيَادَةُ فَبَاطِلَةٌ وَإِنْ جَاَزَ النَّكَاحُ عِنَايَةً أَهـ بِلَفْظِهِ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمُتَقَى وَفِي الْعِمَادِيَّةِ مِنْ أَحْكَامِ الْمَرَضَى مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ الْمَرِيضُ الَّذِي عَلَيْهِ دَيْنٌ مُحِيطٌ بِمَالِهِ إِذَا بَاعَ عَيْنًا مِنْ أَعْيَانِ مَالِهِ مِنْ أَجَنْبِيٍّ بَغْنٍ يَسِيرٍ لَا تَصِحُّ الْمُحَابَاةُ عِنْدَ الْكُلِّ أَجَازَتِ الْوَرِثَةُ أَمْ لَمْ يُجِيزُوا وَيُقَالُ لِلْمُشْتَرِي إِنْ شَتَّ فَبَلَغَ تَمَامَ الْقِيَمَةِ وَإِنْ شَتَّ فَانْسَخَ الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ يُجَوُزُ إِذَا كَانَتْ الْمُحَابَاةُ بِقَدْرِ الثُّلُثِ أَهـ بِلَفْظِهِ وَذَكَرَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنْ بَابِ مَزَارَعَةِ الْمَرِيضِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِشْهَادِ وَمِثْلُهُ شِرَاءُ الْمَرِيضِ مِنْ وَارِثِهِ وَقَالَ أَلَا تَرَى أَنَّ مَرِيضًا لَوْ اشْتَرَى مِنْ وَارِثِهِ بِمُعَايَنَةِ الشُّهُودِ وَأَعْطَاهُ الثَّمَنَ كَانَ جَائِزًا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُحَابَاةٌ كَمَا لَوْ اشْتَرَى مِنْ أَجَنْبِيٍّ قَالَ: ثَمَّةُ الْوَارِثُ إِنَّمَا يُخَالِفُ الْأَجَنْبِيَّ فِي الْإِقْرَارِ وَأَمَّا فِيمَا ثَبَتَ مُعَايَنَةً فَالْوَارِثُ وَالْأَجَنْبِيُّ فِيهِ سَوَاءٌ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافًا فَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ شِرَاءِ الْمَرِيضِ مِنَ الْوَارِثِ عِنْدَ الْكُلِّ أَهـ مِنَ الْفَضْلِ ١٦ مِنْ تَصَرُّفِ الْمَرِيضِ مِنْ بَيُّوعِ الذَّخِيرَةِ.

وَفِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ سُئِلَ مَرِيضَةٌ بَاعَتْ لِابْنِ بَنَتِهَا الْمَحْجُوبِ عَنْ إِزْنِهَا بِابْنِ عَمِّهَا وَبَنَتِهَا قِيرَاطًا وَسَبْعَةَ أَتْمَانٍ قِيرَاطٍ بِثَمَانِيَّةٍ قُرُوشٍ ثُمَّ مَاتَتْ عَمَّنْ ذُكِرَ فَمَا الْحُكْمُ أَجَابَ لَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ دَيْنٌ عَلَى الْمَرِيضَةِ وَكَانَ الثَّمَنُ لَا غَبْنَ فِيهِ فَاحِشٌ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَا شَيْءٌ عَلَى الْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ مُسْتَعْرِقٌ لَا تَجُوزُ الْمُحَابَاةُ وَيَصِحُّ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَتْ الْمُحَابَاةُ بَغْنٍ فَاحِشٍ أَوْ يَسِيرٍ فَالْمُشْتَرِي يَتِمُّ الْقِيَمَةُ أَوْ يَنْسَخُ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ وَفَاءَ الدَّيْنِ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُحَابَاةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ مُسْتَعْرِقًا وَخَرَجَتْ الْمُحَابَاةُ مِنَ الثُّلُثِ سَلِمَ لَهُ الْمَبِيعُ بِغَيْرِ شَيْءٍ كَالْوَصِيَّةِ لِأَجَنْبِيٍّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ بِهَا دَاءٌ سُعَالٍ طَالَ نَحْوَ سَنَتَيْنِ وَلَمْ تَصِرْ صَاحِبَةً فِرَاشٍ فَبَاعَتْ فِيهِ رُؤُوسَهَا حِصَّةً مَعْلُومَةً مِنْ عَقَارٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ مَاتَتْ عَنْهُ وَعَنْ وَرَثَتِهِ غَيْرِهِ

فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ وَالْقَبْضُ صَحِيحَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمُقْعَدُ وَالْمَقْلُوجُ الَّذِي لَا يَزْدَادُ مَرَضُهُ كُلَّ يَوْمٍ فَكَالصَّحِيحِ وَكَذَلِكَ صَاحِبُ الْجَرْحِ وَالْوَجَعِ الَّذِي لَمْ يَجْعَلْهُ صَاحِبُ فِرَاشٍ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ كَمَا فِي فِتَاوَى قَاضِي خَانَ وَذَكَرَ فِي أَوَاخِرِ هَذَا الْفَصْلِ مِنْ فِتَاوَاهُ الْمَسْئُولُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَقَدْ طَالَ وَلَمْ يُضْنِهِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ وَأَمَّا الْمُقْعَدُ وَالْمَقْلُوجُ قَالَ فِي الْكِتَابِ إِنْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَرِيضِ وَإِنْ كَانَ قَدِيمًا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ عِلَّةٌ مُزْمَنَةٌ وَلَيْسَتْ بِقَاتِلَةٍ وَذَكَرَ فِي الْعُدَّةِ كَذَلِكَ وَقَالَ إِلَّا إِذَا تَغَيَّرَ حَالُهُ فَحَيْثُ يُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ وَتَكَلَّمَ الْمَشَايخُ فِيهِ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ إِنْ كَانَ يُرْجَى بُرْؤُهُ بِالتَّدَاوِي فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ وَإِلَّا فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَرِيضِ.

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ الْهَنْدَوَانِيُّ إِنْ كَانَ يَزْدَادُ كُلَّ يَوْمٍ فَهُوَ مَرِيضٌ وَإِنْ كَانَ يَنْقُصُ مَرَّةً وَيَزْدَادُ أُخْرَى يُنْظَرُ إِنْ مَاتَ بَعْدَ ذَلِكَ بِسَنَةٍ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ وَإِنْ مَاتَ قَبْلَ سَنَةٍ فَهُوَ كَالْمَرِيضِ وَرَوَى أَبُو نَصْرِ الْعِرَاقِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ صَلَّى مُصْطَجِعًا فَهُوَ كَالْمَرِيضِ وَتَكَلَّمُوا أَيْضًا فِي الرَّجُلِ إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ قَالَ مَشَايخُ بَلْخِي إِذَا قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ وَحَوَائِجِهِ سِوَاءَ كَانَ فِي الْبَيْتِ أَوْ خَارِجَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الصَّحِيحِ وَقَالَ مَشَايخُنَا إِذَا عَجَزَ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ خَارِجِ الْبَيْتِ يُعْتَبَرُ مَرِيضًا وَفِي وَصَايَا الْجَامِعِ الصَّغِيرِ الْمُقْعَدِ وَالْمَقْلُوجِ وَالْمَسْئُولِ إِذَا تَطَاوَلَ ذَلِكَ وَصَارَ بِحَالٍ لَا يُخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ فَهَبْتُهُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ.

وَذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ الصَّاعِقَانِيُّ فِي أَحْكَامِهِ أَنَّ أَصْحَابَنَا قَدَرُوا التَّطَاوُلَ بِسَنَةٍ وَقَالَ فِيهِ الْمُقْعَدُ أَوْ الْمَقْلُوجُ إِذَا وَهَبَ فِي أَوَّلِ مَا أَصَابَهُ ثُمَّ مَاتَ فِي أَيَّامٍ تَكُونُ الْهَبَّةُ مِنَ الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ لَمْ تَصِرْ عَادَةً وَذَكَرَ قَاضِي خَانَ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ صَاحِبُ السُّلِّ وَالذَّقِّ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ صَاحِبَ فِرَاشٍ لَا يَكُونُ فِي حُكْمِ الْمَرِيضِ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَلَّمَا يَحُلُو عَنْ قَلِيلٍ مَرَضٍ فَمَا دَامَ يَخْرُجُ فِي حَوَائِجِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَصِرْ صَاحِبَ فِرَاشٍ لَا يُعَدُّ مَرِيضًا عِنْدَ النَّاسِ عِمَادِيَّةً مِنْ أَحْكَامِ الْمَرَضَى مِنْ كِتَابِ الطَّلَاقِ مُلَخَّصًا.

(أقول) وَكَتَبْتُ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْوَصَايَا مِنْ حَاشِيَتِي رَدَّ الْمُحْتَارِ مَا نَصَّهُ وَفِي الْمِعْرَاجِ وَسُئِلَ صَاحِبُ الْمَنْظُومَةِ عَنْ حَدِّ مَرَضِ الْمَوْتِ فَقَالَ كَثُرَتْ فِيهِ أَقْوَالُ الْمَشَايخِ وَاعْتِمَادَاتُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَوْلِ الْفَضْلِيِّ وَهُوَ أَنَّ لَا يَقْدَرُ أَنْ يَذْهَبَ فِي حَوَائِجِ نَفْسِهِ خَارِجَ الدَّارِ وَالْمَرَأَةَ لِحَاجَتِهَا دَاخِلَ الدَّارِ لِصُعُودِ السَّطْحِ وَنَحْوِهِ اهـ وَهَذَا الَّذِي جَرَى عَلَيْهِ فِي بَابِ طَلَاقِ الْمَرِيضِ

وَصَحَّحَهُ الرَّبْلَعِيُّ.

قُلْتُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِغَيْرِ الْأَمْرَاضِ الْمُزْمِنَةِ الَّتِي طَالَتْ وَلَمْ يُخَفَّفْ مِنْهَا الْمَوْتُ كَالْفَالَجِ وَنَحْوِهِ وَإِنْ صَيَّرْتَهُ ذَا فِرَاشٍ وَمَنَعْتَهُ عَنِ الذَّهَابِ فِي حَوَائِجِهِ فَلَا يُجَالِثُ مَا جَرَى عَلَيْهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ هُنَا. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ زَيْدٌ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ مُسْتَغْرَقَةً بِالْذُّيُونِ فَبَاعَتْهَا الْوَرَثَةُ مِنْ عَمْرٍو بِإِذْنِ الْقَاضِي وَالْغَرَمَاءِ بِشَمَنِ الْمِثْلِ وَأَدَّوْا بِهِ الدُّيُونِ لِلْغَرَمَاءِ فَهَلْ صَحَّ الْبَيْعُ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي مَرِيضٍ مَرَضَ الْمَوْتِ بَاعَ فِيهِ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ عَقَارَاتٍ مِنْ أَجَنْبِيٍّ بِشَمَنِ فِيهِ عَيْنٌ فَاحِشٌ وَهَبَهُ مِنْهُ وَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ عَنْ وَرَثَةٍ لَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ وَلَيْسَ لَهُ سِوَى الْمَبِيعِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَهَلْ يَكُونُ مَا ذَكَرَ وَصِيَّةً وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا إِعْتَاقُهُ وَمُحَابَاتُهُ وَهَبَتُهُ وَوَقْفُهُ وَضَمَانُهُ وَصِيَّةً فَيُعْتَبَرُ مِنَ الثُّلْثِ اهـ.

(سئل) فِي الْمَرِيضِ مَرَضَ الْمَوْتِ إِذَا بَاعَ مِنْ أَجَنْبِيٍّ دَارَهُ الَّتِي تُسَاوِي أَلْفَ قُرْشٍ بِخَمْسِمِائَةٍ وَلَا مَالَ لَهُ سِوَاهَا ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ الْمَزْمُونِ عَنْ وَرَثَةٍ لَمْ يُجِزُوا ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ مُحَايَاً بِخَمْسِمِائَةٍ فَتَنْفُذُ الْمُحَابَاةِ بِقَدْرِ الثُّلْثِ ثُمَّ يَقَالُ لِلْمُشْتَرِي إِمَّا أَنْ تُبْلِغَ الثَّمَنَ إِلَى الثُّلَاثِينَ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ مِنَ الْمَبِيعِ شَيْئاً وَإِمَّا أَنْ تَنْفَسَخَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ بِعَيْنِهَا فِي الْعِمَادِيَّةِ مِنْ بَيُوعِ الْمَرِيضِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ هُنَا دَارٌ جَارِيَةٌ فِي مِلْكِهَا أَرْضًا وَبِنَاءً بَاعَتْ نِصْفَهَا شَائِعًا مِنْ جَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ بِشَمَنِ بَيْعًا بَائِتًا فَهَلْ صَحَّ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ بَاعَ فُضُولِي نِصْفَ الدَّارِ الْمُشْتَرَكَةِ بَيْنَ رَجُلَيْنِ يَنْصَرِفُ الْبَيْعُ إِلَى نَصِيْبِهِمَا فَإِنْ أَجَازَ أَحَدُهُمَا صَحَّ فِي النِّصْفِ الَّذِي هُوَ نَصِيْبُ الْمُجِيزِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجُوزُ الْبَيْعُ فِي رُبْعِ الدَّارِ فَرَّقَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ مَا إِذَا بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نِصْفَهَا فَإِنْ ثُمَّ يَجُوزُ الْبَيْعُ فِي نِصْفِ الدَّارِ؛ لِأَنَّ بَيْعَ الْمَالِكِ انْصَرَفَ إِلَى نَصِيْبِهِ أَمَّا بَيْعُ الْفُضُولِيِّ انْصَرَفَ إِلَى النِّصْفِ الشَّائِعِ فَإِذَا أَجَازَ أَحَدُهُمَا صَحَّتْ إِجَارَتُهُ فِي رُبْعِ الدَّارِ فَضُولُ الْعِمَادِيِّ مِنْ ٢٤ فِي تَصَرُّفَاتِ الْفُضُولِيِّ وَفِيهَا أَيْضًا مِنَ الْفُضْلِ الثَّلَاثِينَ فِي مَسَائِلِ الشُّيُوعِ بَعْدَ كَلَامِ إِلَى أَنَّ قَالَ



فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ وَهُوَ بَيْعُ الْمَبِيعِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ عَلَى صِنْفَيْنِ أَمَّا إِنْ كَانَ الْكُلُّ لَهُ فَبَاعَ النَّصْفَ أَوْ كَانَ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ فِي الْمَوَاضِعِ أَجْمَعَ هَكَذَا ذَكَرَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي كِتَابِ الشُّيُوعِ وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ بَيْعَ سَهْمٍ وَاحِدٍ مِنْ عَشْرَةِ أَسْهُمٍ مِنَ الدَّارِ يَجُوزُ مِنْ بُيُوعِ التَّكَارُخَانِيَّةِ.

وَنَقَلَ التُّمْرَتَانِيُّ فِي فِتَاوَاهُ مِنْ بَابِ الشَّرَكَةِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ بَيْعِ الشَّائِعِ وَفِي الْبَحْرِ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ تَحْتَ قَوْلِ الْمَنِّ وَفَسَدَ إِجَارَةُ الْمُشَاعِ إِلَّا مِنْ شَرِيكِهِ بَعْدَ بَسْطِ الْكَلَامِ إِلَّا تَرَى أَنَّ هِبَةَ الشَّائِعِ لَا تَجُوزُ وَيَبْعُهُ يَجُوزُ أَهـ فَتَحَرَّرَ أَنَّ بَيْعَ الشَّائِعِ جَائِزٌ مِنَ الشَّرِيكِ وَمِنْ الْأَجْنَبِيِّ إِلَّا فِي الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الْغَرَّاسِ وَالزَّرْعِ وَقَالَ الْعَلَامَةُ قَاسِمٌ فِي رِسَالَتِهِ فِي مَسَائِلِ الشُّيُوعِ سُئِلْتُ عَنْ بَيْعِ حِصَّةٍ شَائِعَةٍ مِنْ عَقَارٍ فَأَجَبْتُ بِالْجَوَازِ ثُمَّ أَخْبَرْتُ عَنْ بَعْضِ مَنْ يَزْعُمُ الْعِلْمَ بِالْفِقْهِ أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ فَقُلْتُ لَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي الْمَذْهَبِ فِيمَا ذَكَرَ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَ فِي بَيْعِ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الْعِمَارَةِ وَالصَّحِيحِ الْجَوَازُ قَالَ جَمَالُ الْإِسْلَامِ فِي فِتَاوِيهِ أَرْضٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَثْلَاثًا وَالزَّرْعُ فِيهَا نِصْفَانِ فَبَاعَ صَاحِبُ الثُّلُثِ نَصِيْبَهُ مَعَ نِصْفِ الزَّرْعِ مُشَاعًا مِنْ أَجْنَبِيٍّ صَحَّ فِي الْأَرْضِ دُونَ الزَّرْعِ وَقَالَ ثَوْبٌ بَيْنَهُمَا بَاعَ أَحَدُهُمَا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ وَلَمْ يُجِزْهُ شَرِيكُهُ لَزِمَ فِي نَصِيْبِ الْبَائِعِ وَمِثْلُ ذَلِكَ فِي الْعَبِيدِ الْمُشْتَرَكَةِ وَقَالَ بَاعَ نِصْفَ خَشْيَةٍ مَقْلُوعَةٍ أَوْ نِصْفَ عِمَامَةٍ مُشَاعًا جَازٌ وَإِنْ كَانَ فِي قِسْمَتِهَا ضَرَرٌ قَالَ وَأَمَّا بَيْعُ نِصْفِ الْعِمَارَةِ مُشَاعًا فَفِيهَا اخْتِلَافُ الرَّوَايَتَيْنِ وَالْمَشَايِخِ وَالْجَوَازُ أَصَحُّ وَأَرْفَقُ أَهـ.

قُلْتُ الْعِمَارَةُ الْبِنَاءُ فِي الضَّيْعَةِ وَالرَّقَبَةُ لِلْوَالِي قَالُوا؛ لِأَنَّ الْعِمَارَةَ لِلْبَقَاءِ فَاشْبَهَتْ الرَّقَبَةَ وَفِي الصُّغْرَى بِنَاءٌ بَيْنَ رَجُلَيْنِ بَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لَمْ يُجِزْ وَكَذَا الشَّجَرَةُ وَالزَّرْعُ وَلَوْ بَاعَ مِنْ شَرِيكِهِ جَازًا أَهـ مَا فِي الرِّسَالَةِ وَفِيهَا فَوَائِدُ.

(سئل) فِي بَيْعِ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الْبِنَاءِ وَالْأَرْضِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا؟

(الجواب): قَالَ فِي فِتَاوَى التُّمْرَتَانِيِّ مِنْ بَابِ الشَّرَكَةِ وَفِي شَفَعَةِ خَوَاهِرِ زَادِهِ فِي بَابِ الْعُرُوضِ إِذَا بَاعَ نِصْفَ الْبِنَاءِ مَعَ نِصْفِ الْأَرْضِ جَازَ سِوَاءَ بَاعَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ أَوْ مِنْ شَرِيكِهِ وَلِلشَّفَعِ الشُّفَعَةُ وَإِذَا بَاعَ نِصْفَ الْبِنَاءِ بِدُونِ الْأَرْضِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ مِنْ شَرِيكِهِ لَا يَجُوزُ قَالُوا وَهَذَا إِذَا كَانَ الْبِنَاءُ بِحَقٍّ وَأَمَّا إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حَقٍّ جَازَ بَيْعُ نِصْفِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَمِنْ شَرِيكِهِ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ إِذَا كَانَ بِغَيْرِ حَقٍّ كَانَ الْقَلْعُ مُسْتَحَقًّا وَمُسْتَحَقُّ الْقَلْعِ كَالْمَقْلُوعِ وَلَوْ كَانَ مَقْلُوعًا حَقِيقَةً

جَازَ وَهَذَا فِي غَالِبِ الْفَتَاوَى.

(أقول) قَدْ عَلِمْتُ أَنَا أَنَّ الْجَوَازَ أَصَحُّ وَأَرْفَقُ وَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ مِشْدً مَسْكَةً فِي أَرْضِي وَقَفَّ سَلِيحَةً وَنُصْفُ غِرَاسٍ شَائِعٍ جَازَ نِصْفُهُ الْآخَرُ فِي مِلْكٍ عَمْرٍو قَائِمٍ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي بَعْضِ الْأَرْضِي الْمَزْبُورَةِ فَبَاعَ الْمِشْدَ الْمَزْبُورَ مَعَ نِصْفِ الْغِرَاسِ الْمَزْبُورِ مِنْ زَيْدٍ الْأَجْنَبِيِّ بَدُونِ إِذْنِ عَمْرٍو الشَّرِيكِ وَمُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ التُّمَرْتَائِشِيُّ وَالْجَدُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ وَالْوَالِدُ وَالْعَمُّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ كَمَا قَرَّرَهُ الْعَلَّامَةُ قَاسِمٌ فِي رَسَائِلِهِ وَكَذَلِكَ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ.

(أقول) وَبِهِ أَفْتَى الْمَرْحُومُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ فِتَاوَاهُ وَاضْطَرَبَ الْإِفْتَاءُ مِنَ الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ فَأَفْتَى أَوَّلًا بِأَنَّ بَيْعَ أَحَدِ الشَّرَكَاءِ حِصَّتَهُ فِي الْغِرَاسِ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكِرَةِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ صَحِيحٌ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي نَحْوِ ذَلِكَ وَأَفْتَى ثَانِيًا بِخِلَافِ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ فِي بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ بَيْعُ نِصْفِ الشَّجَرِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْبَقَاءِ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ فَاسِدٌ كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ عَلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً. اهـ.

(سئل) فِي بَيْعِ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الثَّمَرَةِ قَبْلَ إِدْرَاكِهَا وَبُدُو صِلَاحِهَا مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكِ فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ وَالْخُلَاصَةِ وَأَنْفَعِ الْوَسَائِلِ وَالنَّوَازِلِ.

(سئل) فِي بَيْعِ نِصْفِ الثَّمَارِ مُشَاعًا قَبْلَ النُّضْجِ وَالْإِصْلَاحِ مِنَ الشَّرِيكِ هَلْ يَكُونُ جَائِزًا؟

(الجواب): بَيْعُهُ ذَلِكَ مِنْ شَرِيكِهِ جَائِزٌ وَمِنْ غَيْرِهِ لَا يَجُوزُ كَذَا فِي الْخُلَاصَةِ.

(سئل) فَيَمْنُ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنَ الزَّرْعِ الْمُشْتَرَكِ وَهُوَ بَقْلٌ وَلَمْ يَفْسَخِ الْبَيْعَ حَتَّى أَدْرَكَ الزَّرْعُ

فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ جَائِزًا لِزَوَالِ الْمَانِعِ؟

(الجواب): نَعَمْ رَجُلٌ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنَ الزَّرْعِ الْمُشْتَرَكِ لَا يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يَفْسَخِ الْبَيْعَ حَتَّى

أَدْرَكَ الزَّرْعُ جَازَ لِزَوَالِ الْمَانِعِ كَمَا لَوْ بَاعَ الْجَذْعَ فِي السَّقْفِ وَلَمْ يَفْسَخِ الْبَيْعَ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ

الْبِنَاءِ جَازَ خَائِنَةً فِي فَضْلِ بَيْعِ الثَّمَارِ وَالزُّرْعِ زَرْعُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ أَوْ تَارَ بَيْنَهُمَا فِي أَرْضٍ بَيْنَهُمَا فَبَاعَ

أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ قَبْلَ الْإِدْرَاكِ لَمْ يَجُزْ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُهُ تَسْلِيمُهُ إِلَّا بِضَرَرٍ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ يُجْبِرُ عَلَى

الْقُلْعِ لِلْحَالِ وَفِيهِ ضَرَرٌ بِهِ وَلَوْ بَاعَ بَعْدَ الْإِدْرَاكِ جَازَ لِإِنْعَادَامِ الضَّرَرِ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ.

(سئل) فيما إذا كان لزيد وجماعة ثمرة تُفاحٍ مشتركة بين الجميع لزيد نصفها وللجماعة الباقي بطريق الشيوع فباع زيد نصفه المزبور شائعاً من رجلٍ أجنبيٍّ حال كونه الثمرة على أشجارها وقبل إدراكها وبدؤ صلاحها فهل يكون البيع غير جائز؟  
(الجواب): نعم.

(سئل) فيما إذا كان لزيد زرعٌ غير مُدركٍ فباع حصّةً منه معلومةً بدون الأرضِ بثمنٍ معلومٍ من عمرو فهل يكون البيع غير جائز؟  
(الجواب): حيث كان الزرع غير مُدركٍ فالبيع المذكور فاسدٌ فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ٣١ فقال وفي الفتاوى إذا كان الزرع كله لرجلٍ باع نصفه من إنسانٍ بدون الأرضِ إن كان الزرع مُدركاً يجوز وإن لم يكن مُدركاً لا يجوز؛ لأنّ هذا البيع يتضمّن إلحاق الضرر بالبائع في غير ما يتناولهُ البيع فيكون فاسداً كببيع الجذع في السقف وإذا لم يجوز بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب جائزاً؛ لأنّ المانع من الجواز قد زال قال ويُعلم من هذه المسألة كثيرٌ من المسائل إلخ وتقدّم نقلها عن الحائيّة.

(سئل) فيما إذا كان لزيد وأولاده نصفٌ غراسٍ قائمٍ بالوجه الشرعي في أرضٍ وقفٍ مشتركٍ بينهم ونصفه الآخر تبعٌ للأرضِ جازٍ في الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمرو بثمنٍ معلومٍ فهل يكون البيع غير صحيح؟  
(الجواب): نعم قال في البرازية شجر بين رجلين باع أحدهما نصيبه من أجنبيٍّ لم يجوز وإن من شريكه يجوز وإن بين ثلاثة باع أحدهم من أحدهما لا يجوز وإن باعها جملةً يجوز اهـ ومثله في أنفع الوسائل.

(أقول) قد حرّر هذه المسائل في أنفع الوسائل فقال بعدما أطال في سرد النقول ما حاصله الذي تحرّر لنا من هذه النقول أنّ بيع الحصّة من الزرع المشترك والمبطحة المشتركة والثمرة بغير الأرض لا يجوز من الأجنبيٍّ فلو رضي شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط لا يجوز وفي القنية والحائنة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حمل الأول على ما إذا كان قصد المشتري إجبار الشريك على القلع؛ لأنّه لا يجبر على تحمّل الضرر كما قالوا فيما إذا باع نصف زرعٍ من رجلٍ وكلّ الزرع له حيث لا يجوز قالوا؛ لأنّه يطالبه المشتري بالقلع فيتضرر البائع

فِيهَا لَمْ يَبِعْهُ وَهُوَ النِّصْفُ الْآخَرُ فَصَارَ كَبَيْعِ الْجَذَعِ فِي السَّقْفِ وَحُمِلَ الثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُقْصَدْ ذَلِكَ فَيَجُوزُ وَيَبْقَى عَلَى حَالِهِ إِلَى الْإِذْرَاكِ وَيُفْهَمُ هَذَا التَّوْفِيقُ مِنْ تَعْلِيلِ الْمُحِيطِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرَرًا وَالْإِنْسَانُ لَا يُجْبَرُ عَلَى تَحْمِيلِ الضَّرَرِ وَإِنْ رَضِيَ بِهِ أَهـ.

ثُمَّ إِنْ دَامَ الْحَالُ وَلَمْ يَطْلُبِ الْمُشْتَرِي الْقُلْعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ إِلَى وَقْتِ الْإِذْرَاكِ وَإِلَّا لَمْ يُجِبْ إِلَى ذَلِكَ نَظَرًا لِلشَّرِيكِ فَإِنْ طَلَبَ هُوَ أَوْ لِلْبَائِعِ النِّقْصَ فَسَخَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ فَاسِدٌ مُسْتَحَقُّ الْفَسْخِ وَإِنْ سَكَتَ إِلَى وَقْتِ الْإِذْرَاكِ انْقَلَبَ جَائِزًا لِزَوَالِ الْمَانِعِ وَأَمَّا بَيْعُ هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ مِنَ الشَّرِيكِ كَأَرْضٍ بَيْنَهُمَا وَفِيهَا زَرْعٌ هُمَا لَمْ يُدْرِكْ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيبَهُ مِنَ الزَّرْعِ لِشَرِيكِهِ بِدُونِ الْأَرْضِ فَفِي رِوَايَةٍ يَجُوزُ وَفِي أُخْرَى لَا وَعَلَيْهَا جَوَابُ عَامَّةِ الْأَصْحَابِ وَلَكِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِي صُورَةٍ يَحْصُلُ فِيهَا ضَرَرٌ بِالْقُلْعِ كَبَيْعِ رَبِّ الْأَرْضِ مِنَ الْأَكْأَارِ حَصَّتَهُ مِنَ الزَّرْعِ فَلَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يُكَلِّفُ الْأَكْأَارَ الْقُلْعَ فَيَتَضَرَّرُ أَمَّا لَوْ بَاعَ الْأَكْأَارُ حَصَّتَهُ مِنَ الزَّرْعِ أَوْ الثَّمَرَةَ لِزَبَّ الْأَرْضِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ اتِّفَاقًا وَالدَّلِيلُ قَوْلُ الْمُحِيطِ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يُطَالِبُهُ بِالْقُلْعِ لِيَفْرُغَ نَصِيبُهُ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا يُمْكِنُهُ ذَلِكَ إِلَّا بِقُلْعِ الْكُلِّ فَيَتَضَرَّرُ الْمُشْتَرِي فِيهَا لَمْ يَشْتَرِهِ وَهُوَ نَصِيبُ نَفْسِهِ إِنْ خَلَعَ فَتَلَخَّصَ أَنَّهُ إِنْ بَاعَ مِنْ شَرِيكِهِ الَّذِي لَا حَقَّ لَهُ فِي الْأَرْضِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْمُخْتَارِ.

وَأَمَّا بَيْعُ الْحِصَّةِ مِنَ الْغُرَاسِ<sup>(١)</sup> الْمُشْتَرَكِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ أَوْ الشَّرِيكِ فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ هُمَا فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ أَحَدِهِمَا حَصَّتَهُ مِنَ الْآخَرِ بِدُونِ الْأَرْضِ قِيَاسًا عَلَى الزَّرْعِ كَمَا مَرَّ وَإِنْ كَانَتْ لِغَيْرِهِمَا بِأَنْ غَرَسَا بِحَقٍّ فَإِنْ بِمُنَاصَبَةٍ وَبَاعَ مِمَّنْ لَهُ الْأَرْضُ جَارًا أَوْ مِنَ الشَّرِيكِ الَّذِي لَا أَرْضَ لَهُ لَا يَجُوزُ وَإِنْ بِإِجَارَةٍ لَا يَجُوزُ بَيْنَهُ لَا مِنْ شَرِيكِهِ وَلَا مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِأَحَدِهِمَا فَإِنْ بَاعَ رَبُّ الْأَرْضِ لِشَرِيكِهِ لَا يَجُوزُ أَوْ لِغَيْرِهِ يَجُوزُ.

(١) فتحرر لنا من هذه النقول أن بيع الحصة من الزرع والثمرة والمبطخة بغير الأرض من الاجنبي أو من

أحد شريكه لا يجوز، فلو رضي الشريك: قيل لا يجوز أيضا، وقيل يجوز.

ويظهر لي التوفيق بحمل الاول على ما إذا قصد المشتري إجبار الشريك على القلع، والثاني على ما إذا لم يقصد ذلك، ويفهم هذا التوفيق من تعليل المحيط لعدم الجواز بقوله: لأن فيه ضررا، والإنسان لا يجبر على تحمل الضرر وإن رضي به أهـ.

كما قالوا فيما إذا باع نصف زرعه من رجل لا يجوز، لان المشتري يطالبه بالقلع فيتضرر البائع فيما لم يبعه وهو النصف الآخر كبيع الجذع في السقف.

ثم إذا طلب المشتري القلع يجب أن ينظر إلى نية المشتري، لكن إن طلب هو أو البائع النقض فسخ البيع لأنه فاسد، وإن سكت إلى وقت الإدراك انقلب جائزاً لزوال المانع، وذكر في الخاتمة أن نصيب البائع يكون للمشتري ما لم ينقض البيع اهـ.

وأما بيع هذه المذكورات من الشريك كأرض بينهما فيها زرع لها لم يدرك، فباع أحدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الأرض، ففي رواية يجوز، وفي أخرى لا، وعليها جواب عامة الأصحاب، ولكنها تحمل على ما فيه ضرر بالقلع كبيع رب الأرض من الأكابر حصته من الزرع أو الثمرة فلا يجوز، لأنه يكلف الأكابر القلع فيتضرر.

أما لو باع الأكابر لأرب الأرض فإنه يجوز اتفاقاً، والدليل قول المحيط: لأن البائع يطالبه بالقلع ليفرج نصيبه من الأرض، ولا يمكن ذلك إلا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيما لم يشتره وهو نصيب نفسه اهـ. كلام الطرسوسي ملخصاً.

ثم حرر أن حكم الغراس كالزرع، وهذا كله فيما إذا لم يدرك الزرع والثمر، وإلا جاز لعدم الضرر بالقلع كما سيذكره الشارح عن الفتاوى: إذا بلغت لأشجار أو أن القطع جاز الشراء وإلا فسد، ومثله الزرع كما في بيوع البحر عن الولوالجية.

والحاصل أن ما بلغ أو أن قطعه يصح بيع الحصة منه للشريك ولغيره ولو بلا إذن الشريك لعدم الضرر، وإلا لم يجز بيعه من الأجنبي بلا إذن الشريك، فلو بإذنه لم يجز إن كان مراد المشتري إجبار الشريك على القلع، وإلا بأن سكت إلى وقت الإدراك يجوز، وعلى هذا ما كان في الأرض المحتكرة لأنه معد للبقاء لا للقطع فلا يتضرر أحدهما، فلو أراد القطع قبل بلوغ أوانه لا يجب إلى ذلك، وإذا طلب أحدهما فسخ البيع يجب لأنه فاسد، وإنما ينقلب جائزاً إذا سكت إلى وقت الإدراك.

وأما البناء فذكر الطرسوسي أنه إما أن تكون الأرض لهم أو لغيرهما أو لأحدهما، فإن كانت لها ففي المحيط أنه لو باع أحدهما حصته من البناء فقط لأجنبي لم يجز ولو بإذن الشريك، لأن للبائع مطالبة بالهدم، وكذا لكان الكل له فباع نصفه من رجل لأن المشتري يطالبه بالهدم فيتضرر البائع فيما لم يبعه. ولو باع من شريكه في رواية جاز، وفي أخرى لا، واختارها أبو الليث لأن البائع يطالبه بتفريغ نصيبه من الأرض.

وإن كانت الأرض لغيرهما ففي البدائع والخلاصة: لو باع الأجنبي لم يجز لأنه لا يمكنه تسليمها إلا بضرر وهو نقض البناء، ومقتضاه أنه لشريكه يجوز، لكن ينبغي حمله على ما لا ضرر فيه، كما لو استعارها للبناء مدة، ومضت المدة لأن البائع لا حق له في الأرض فلا يمكنه مطالبة المشتري بالقلع، بخلاف الأرض المستأجرة لبقاء حقه في الأرض إلا أن يؤجره نصيبه منها قبل البيع، وكذا لو كانت الأرض مغصوبة لأن البناء غير مستحق للبقاء بل للقلع، فهو كالمقلوع حقيقة فيصح بيعه ولو لأجنبي،

وَأَمَّا بَيْعُ الْحِصَّةِ مِنَ الْبِنَاءِ فَإِنَّ الْأَرْضَ لَهَا وَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مِنَ الْأَرْضِ وَالْبِنَاءَ جَارَ مِنَ الشَّرِيكِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنَ الْبِنَاءِ فَقَطْ فَإِنْ مِنْ أَجْنَبِيٍّ لَا يَجُوزُ وَإِنْ مِنْ شَرِيكِه يَنْبَغِي عَدَمُ الْجَوَازِ سَوَاءً كَانَتْ الْأَرْضُ لِلْبَائِعِ أَوْ لِلْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَتْ لغيرِهِمَا بِأَجْرَةٍ فَإِنْ أَجَرَ الْبَائِعُ نَصِيْبَهُ مِنَ الْأَرْضِ مِنَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ بَاعَهُ نَصِيْبَهُ مِنَ الْبِنَاءِ صَحَّ الْبَيْعُ وَإِلَّا لَا لِلزُّوْمِ الضَّرَرُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُ الْبَائِعَ تَكْلِيفُ الْمُشْتَرِي الْقَلْعَ وَإِنْ بِإِعَارَةٍ لَهَا مُدَّةٌ مَعْلُومَةٌ فَإِنْ بَاعَ بَعْدَ مُضِيِّهَا صَحَّ وَإِلَّا فَيَنْبَغِي جَرَيَانُ الرَّوَائِثَيْنِ وَإِنْ بَغَضَ يَصَحُّ الْبَيْعُ مِنَ الشَّرِيكِ وَالْأَجْنَبِيِّ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لِلْقَلْعِ فَكَانَ كَالْمَقْلُوعِ حَقِيقَةً.

وَالْحَاصِلُ إِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي بَيْعُ حِصَّةٍ مِنَ الْبِنَاءِ وَطُلِبَ مِنْهُ الْحُكْمُ بِهِ فَإِنْ تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ الْبِنَاءَ الْمَذْكُورَ مُسْتَحَقٌّ لِلْبَقَاءِ فِي الْقَرَارِ عُمَلٍ فِيهِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنَ التَّفَاصِيلِ وَإِنْ ثَبَتَ عِنْدَهُ أَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَحَقٍّ لِلْبَقَاءِ اثْبَتَ الْبَيْعَ وَحَكَمَ بِهِ وَكَذَا الْجَوَابُ فِي الْغِرَاسِ وَالزَّرْعِ هَذَا خُلَاصَةٌ مَا حَرَّرَهُ الْإِمَامُ الطَّرْسُوسِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ فِي كِتَابَةِ أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ وَنَازَعَ فِيهَا فِي الْقُنْيَةِ مِنْ أَنَّ فِي جَوَازِ بَيْعِ الْعِمَارَةِ مُشَاعًا اخْتِلَافُ الرَّوَائِثَيْنِ وَالْمَشَايِخِ وَالْجَوَازُ أَصَحُّ وَأَرْفَقُ بِأَنَّهُ لَا يُعَارِضُ مَا نَقَلَهُ الْقُدُورِيُّ عَنِ الْأَصْلِ وَصَاحِبِ الْبَدَائِعِ وَصَاحِبِ الْخُلَاصَةِ مِنْ عَدَمِ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ الَّذِي نَقَلُوهُ رَوَايَةً وَمَا فِي الْقُنْيَةِ اخْتِيَارُ فَتَوَى لِبَعْضِ الْمَشَايِخِ وَأَمَّا اخْتِلَافُ الرَّوَائِثَيْنِ فَهُوَ فِي الشَّرِيكِ أَمَّا فِي الْأَجْنَبِيِّ فَلَا إِلْحَاقَ وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ حَمْرَةَ النَّقِيبُ فِي كِتَابِهِ مَنَاجِزَ النَّجَاحَةِ عِبَارَةَ الطَّرْسُوسِيِّ فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الْحِصَّةِ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَارَّ وَقَالَ فِي آخِرِهَا قَدْ أَقَرَّهُ عَلَى ذَلِكَ صَاحِبُ الْبَحْرِ اهـ.

(أقول) أَيْضًا الْحَاصِلُ أَنَّ الْمَنَاطَ فِي فَسَادِ الْبَيْعِ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ هُوَ حُصُولُ الضَّرَرِ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ صَرِيحًا وَدَلَالَةً وَعَلَيْهِ فَمَا أَمِنَ فِيهِ الضَّرَرُ جَازَ بَيْعُهُ وَمَا لَا فَلَا فَبَيْعِ

---

ومثله الأحكار التي يدفع لها كل سنة مبلغ معلوم بلا إجارة شرعية فينبغي أن يكون كالمغصوبة لانه مستحق للقلع، وإن كانت الأرض لأحدهما فإن باع أحدهما لاجنبي لا يجوز، وإن لشريكه يبغي الجواز سواء كان البائع صاحب الارض أو الآخر، لأن البناء هنا لا يكون إلا بطريق الإباحة فهو مستحق للقلع، بخلاف الزرع في أرض أحدهما فإنه بطريق المزارعة وهي عقد لازم، فالزرع مستحق البقاء، فلذا لم يصح بيع صاحب الارض حصته في الزرع للمزارع، وصح العكس لعدم الضرر، هذا خلاصة ما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل.

الْحِصَّةِ مِنَ الثَّمَرِ بَعْدَ نُضْجِهِ وَالزَّرْعِ بَعْدَ إِدْرَاكِهِ يَصِحُّ وَلَوْ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ بِلَا إِذْنِ الشَّرِيكَ إِذَا لَا ضَرَرَ عَلَى الشَّرِيكَ لَوْ طَلَبَ الشَّارِي الْقَطْعَ وَمِثْلُهُ الشَّجَرُ الْمَعْدُ لِلْقَطْعِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ أَنَّ الْقَطْعَ كَالْحُورِ وَالصَّنْفَصَافِ فِيهِ الْحَائِثَةُ وَالْوَلُولُ الْحَيَّةُ إِذَا بَاعَ نَصِيبًا لَهُ مِنْ مَشْجَرَةٍ بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ بِغَيْرِ أَرْضٍ إِنْ كَانَتْ الْأَشْجَارُ قَدْ بَلَغَتْ أَوْ أَنَّ الْقَطْعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَتَضَرَّرُ بِالْقِسْمَةِ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغْ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِالْقِسْمَةِ وَعَلَى هَذَا حُكْمُ الزَّرْعِ إِنْ لَكِنَّ الْبَيْعَ قَبْلَ الْإِدْرَاكِ وَكَذَا بَيْعُ الثَّمَرِ قَبْلَ النُّضْجِ فِيهِ التَّفْصِيلُ الْمَارُّ الَّذِي افْتَحَمَهُ الطَّرْسُوسِيُّ تَوْفِيقًا بَيْنَ عِبَارَاتِهِمْ وَكَذَا فِي مَسْأَلَةِ بَيْعِ الْبِنَاءِ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّ غَالِبَ مَا يَقَعُ فِي زَمَانِنَا أَنَّ الْبِنَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَرْضِ الْمُحْتَكَرَةِ وَفِي أَرْضِي الْقَرْيَةِ السُّلْطَانِيَّةِ فَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ الْحَامِلَةُ لِلْبِنَاءِ جَارِيَةً فِي تَأْجِيرِ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْبِنَاءِ وَبَاعَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ مِنَ الْآخِرِ بَعْدَ إِجَارِهِ حِصَّتَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُحْتَكَرَةِ وَفَرَاغِهِ عَنْ مِشْدٍّ مَسْكَتِهِ فِي الْأَرْضِ السُّلْطَانِيَّةِ وَرَفَعَ يَدَهُ عَنْهَا يَجُوزُ الْبَيْعُ إِذَا لَا بُدَّ لِلْبَائِعِ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى يُكَلِّفَهُ الْقَلْعَ وَأَمَّا بَيْعُ ذَلِكَ لِغَيْرِ الشَّرِيكَ فَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي عِدَّةٍ كُتِبَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ مُعَلَّلًا بِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ إِلَّا بِنَقْضِ الْبِنَاءِ وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ الْقُنْيَةِ الْمَارُّ جَوَازُهُ مُطْلَقًا.

وَمِثْلُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ عَنِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٍ وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْحِصَّةِ مِنَ الْبِنَاءِ وَالْحِصَّةِ مِنَ الثُّوبِ أَوْ الْعَبْدِ وَقَدْ قَالَ شَيْخٌ مَشَاحِنًا مُنْطَلًا عَلَى التُّرْكَمَانِيِّ بَعْدَ تَقْلِيدِهِ عِبَارَةَ الْقُنْيَةِ وَغَيْرَهَا بَيْعُ الْحِصَّةِ الشَّائِعَةِ مِنَ الْعِمَارَةِ يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّمَا أَشْبَهَتْ الرِّقَبَةَ وَعَلَى هَذَا جَرَى الْفَتْوَى فِي زَمَانِنَا بِدِمَشْقَ وَالْعَلَامَةُ قَاسِمٌ ثَبَّتَ نِقَّةً أ هـ.

وَفِيهِ جَوَابٌ عَمَّا تَقَدَّمَ عَنِ الطَّرْسُوسِيِّ مِنْ اعْتِرَاضِهِ عَلَى الْقُنْيَةِ وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ النَّاقِلِينَ لِاخْتِلَافِ الرِّوَايَةِ فِي ذَلِكَ ثِقَاتٌ، وَالْمُثْبِتُ مُقَدَّمٌ عَلَى النَّافِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا الشَّجَرُ فَالْغَالِبُ فِيهِ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَائِمًا مُحْتَرَمًا فِي أَرْضِي الْوَقْفِ أَوْ بَيْنَ الْمَالِ بِالْأَجْرَةِ فَإِذَا بَاعَ الشَّرِيكَ مِنْ شَرِيكِهِ وَأَجَرَ حِصَّتَهُ مِنَ الْأَرْضِ وَالتَّرَمَ الشَّارِي بِمَا عَلَيْهَا لِحَقِّهِ الْوَقْفِ أَوْ بَيْنَ الْمَالِ فَلَا ضَرَرَ أَصْلًا وَمِثْلُهُ الزَّرْعُ وَأَمَّا الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِ شَرِيكِهِ بِلَا إِذْنِهِ فَلَا يَجُوزُ لَكِنَّ نُقِلَ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ أَنَّهُ لَوْ بَاعَ نَصِيبَهُ مِنَ الزَّرْعِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ وَالزَّرْعُ لَمْ يُدْرِكْ ثُمَّ بَاعَ صَاحِبُهُ بَعْدَ ذَلِكَ نَصِيبَهُ مِنْ ذَلِكَ الْمُشْتَرِي انْقَلَبَ الْبَيْعُ الْأَوَّلُ جَائِزًا؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنَ الْجَوَازِ قَدْ ارْتَفَعَ أ هـ.

وَأَمَّا لَوْ بَاعَ الشَّرِيكَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ بِإِذْنِ الشَّرِيكَ فَالَّذِي عَلَيْهِ الْإِفْتَاءُ فِي زَمَانِنَا وَقَبْلَهُ الْجَوَازُ وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ وَمَا وَفَّقَ بِهِ الطَّرْسُوسِيُّ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ قَاضِي خَانَ لَوْ أَنَّ الشَّرِيكَ الَّذِي لَمْ يَبِعْ أَجَازَ بَيْعِ الشَّرِيكَ هَلْ لَهُ أَنْ لَا يَرْضَى بَعْدَ الْإِجَازَةِ قَالَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ قَلْعَهُ ضَرَرٌ وَالْإِنْسَانُ لَا يُجْبَرُ عَلَى أَنْ يَتَحَمَّلَ الضَّرَرَ. اهـ.

وَقَاضِي خَانَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَبْطُخَةِ وَالظَّاهِرُ جَرِيَانُ ذَلِكَ فِي الشَّجَرِ وَالْبِنَاءِ وَالثَّمَرَةِ أَيْضًا فَإِذَا أَجَازَ الشَّرِيكَ الْبَيْعَ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ ثُمَّ أَرَادَ الْمُشْتَرِي أَنْ يَفْعَلَ مَا يَضُرُّهُ مِنَ الْقَلْعِ أَوْ الْقَطْعِ لَهُ أَنْ لَا يَرْضَى بَعْدَ ذَلِكَ فَيَفْسُدُ الْبَيْعُ مَا لَمْ تَنْضَجِ الثَّمَرَةُ أَوْ يَذْرُكَ الشَّجَرُ أَوْ أَنْ الْقَطْعَ لِعَدَمِ الضَّرَرِ حِينَئِذٍ وَهَذَا كُلُّهُ إِذَا لَمْ يَتَّقِ لِلْبَائِعِ يَدٌ عَلَى الْأَرْضِ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ لِلزُّومِ الضَّرَرِ عَلَى الْمُشْتَرِي بِأَمْرِهِ بِالتَّفْرِيعِ وَأَمَّا لَوْ كَانَ الْجَمِيعُ لِلْبَائِعِ وَلَا شَرِيكَ لَهُ فِيهِ أَصْلًا فَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِدُونِ الْأَرْضِ إِلَّا إِذَا أَدْرَكَ الزَّرْعُ فَيَنْقَلِبُ جَائِزًا كَمَا مَرَّ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ فِي الْبِنَاءِ لَا يَجُوزُ لَكِنْ مَا مَرَّ عَنِ الْقُنْيَةِ وَالْعَلَامَةِ قَاسِمٍ يُفِيدُ الْجَوَازَ فِيهِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْبِنَاءَ أَشْبَهَ رَقَبَةَ الْأَرْضِ فِي كَوْنِهِ مُعَدًّا لِلْبَقَاءِ لَا يُقْصَدُ قَلْعُهُ وَرَفْعُهُ بِخِلَافِ الزَّرْعِ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْغِرَاسَ مِثْلَ الْبِنَاءِ فَإِذَا كَانَ كُلُّهُ لِشَخْصٍ وَبَاعَ مِنْ آخَرَ نِصْفَهُ مَثَلًا وَآجَرَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ لَدَى حَاكِمٍ يَرَى إِجَارَةَ الْمُشَاعِ وَحَكَمَ بِذَلِكَ أَوْ قَرَعَ لَهُ عَنْ نِصْفِ مِشْدِهِ لَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ سُلْطَانِيَّةً فَإِنَّهُ يَصِحُّ كَمَا يَظْهَرُ مِنْ تَعْلِيلِهِمْ بِالضَّرَرِ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ لَمْ يَتَّقِ لَهُ يَدٌ عَلَى أَرْضِ الْحِصَّةِ الْمَبِيعَةِ مِنَ الْغِرَاسِ وَإِذَا أَرَادَ أَحَدُهُمَا قَطْعَ حِصَّتِهِ قَبْلَ الْإِدْرَاكِ يُمَكِّنُ رَفْعُ الضَّرَرِ عَنِ الْآخَرِ بِالْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ قِسْمَةَ الْغِرَاسِ مُمَكِّنَةٌ فَاعْتَنَمَ هَذَا التَّحْرِيرَ الْمُسْتَطَابَ فَإِنَّكَ لَا تَجِدُهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٍ بِنَاءٌ دَارٍ قَائِمٌ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي أَرْضٍ وَقَفَ بِطَرِيقِ الْمَحَاكِرَةِ فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو بَيْنَا شَرْعِيًّا بِثَمَنٍ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ صَحِيحًا نَافِذًا وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ مُتَوَلِّي الْوَقْفِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي غِرَاسٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو الْبَالِغَيْنِ وَأَخِيهِمَا الْيَتِيمَ الَّذِي هُوَ تَحْتَ وَصَايَةِ أَخِيهِ زَيْدٍ لِكُلِّ مِنْهُمُ حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ فَبَاعَ الْبَالِغَانِ حِصَّتَهُمَا مِنْ بَكْرٍ بَيْنَا بَاتًا شَرْعِيًّا بِإِذْنِ الْوَصِيِّ الْمَذْكُورِ وَإِجَازَتِهِ لِذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ صَحِيحًا؟



(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي آدَبِ الْأَوْصِيَاءِ مِنْ فَضْلِ الْبَيْعِ وَالْوَصِيِّ كَالْمَالِكِ وَفِيهِ أَيْضًا الْوَصِيُّ قَائِمٌ مَقَامَ الْمَوْصِي.

(سئل) فِي مَشَجَرَةٍ حُورٍ بِالمُهْمَلَةِ جَارِيَةٍ فِي وَفِّهِ أَهْلِي يُرِيدُ بَعْضُ مُسْتَحَقِّي الْوَفِّ بَيْعَ نَصِيْبِهِ مِنْهَا بِلَا إِذْنِ النَّاطِرِ وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ وَلَمْ تَبْلُغِ الْأَشْجَارُ أَوْ أَنْ قَطَعَهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ لَا سِيَّما وَالْمَشَجَرَةُ لَمْ تَبْلُغْ أَوْ أَنْ قَطَعَهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ مِنَ الْبُيُوعِ.

(سئل) فِيمَنْ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنَ الزَّرْعِ الْمُشْتَرَكِ قَبْلَ الْإِدْرَاكِ وَلَمْ يَنْفَسَخِ الْبَيْعُ حَتَّى أَدْرَكَ الزَّرْعُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورُ جَائِزًا لِزَوَالِ الْمَانِعِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ قَاضِي خَانَ.

(سئل) فِيمَنْ بَاعَ نَصِيْبَهُ مِنَ الْغُرَاسِ الْقَائِمِ فِي أَرْضٍ وَفِّهِ مِنْ أَحَدِ شُرَكَائِهِ بِلَا تَصْدِيقٍ وَلَا إِذْنٍ مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ بِمُوجِبِ صَكِّ وَلَمْ يَحْكَمْ بِصَحَّتِهِ حَاكِمٌ يَرَاهَا فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ عَنِ الْخَانِيَّةِ إِذَا كَانَ الشَّجَرُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَبَاعَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ لَا يَجُوزُ وَإِذَا بَاعَ مِنَ الشَّرِيكِ جَارَ وَلَوْ كَانَتْ بَيْنَ ثَلَاثَةٍ فَبَاعَ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ مِنْ أَحَدِ شَرِيْكَيْهِ لَا يَجُوزُ وَإِنْ مِنْهُمَا جَارَ. اهـ.

(سئل) فِي مَشَجَرَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو لَمْ تَبْلُغْ أَوْ أَنْ قَطَعَهَا يُرِيدُ زَيْدٌ بَيْعَ نَصِيْبِهِ مِنْهَا بِلَا إِذْنِ شَرِيْكِهِ بَغَيْرِ الْأَرْضِ وَيُكَلِّفُ شَرِيْكُهُ إِلَى بَيْعِ نَصِيْبِهِ مِنْهَا مَعَهُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَبَيْعُهُ نَصِيْبَهُ كَمَا ذَكَرَ فَاسِدٌ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَبَيْعُهُ نَصِيْبَهُ كَمَا ذَكَرَ فَاسِدٌ حَيْثُ لَمْ تَبْلُغْ أَوْ أَنْ قَطَعَهَا لَتَضُرُّ الشَّرِيكَ بِذَلِكَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْعِمَادِيَّةِ فِي الْفَضْلِ الثَّلَاثِينَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ دَيْنٌ قَدْرُهُ كَذَا مِنَ الدَّرَاهِمِ بِدَمَةٍ عَمْرٍو فَدَفَعَ لَهُ عَمْرٍو مَتَاعًا مُقَصَّبًا بِفَضَّةٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ قَاصَصَهُ زَيْدٌ بِهِ مِنْ دَيْنِهِ الْمَرْبُورِ وَجْهَلُ كَوْنُ الثَّمَنِ زَائِدًا عَلَى مَا فِي الْمَبِيعِ مِنَ الْفَضَّةِ أَوْ مُسَاوِيًا أَوْ أَقَلَّ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَالْأَصْلُ أَنَّهُ مَتَى بَاعَ نَقْدًا مَعَ غَيْرِهِ كَمُقَصَّضٍ وَمُزْدَكَّشٍ يَنْقُدُ مِنْ جَنْبِهِ شَرْطَ زِيَادَةِ الثَّمَنِ فَلَوْ مِثْلُهُ أَوْ أَقَلَّ أَوْ جْهَلُ بَطَلٌ وَلَوْ بَغَيْرِ جَنْبِهِ شَرْطُ التَّقَابُضِ فَقَطُّ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ أُخْتِهِ زَوْجَ أَسَاوِرَ ذَهَبًا زَيْنَتُهَا كَذَا مِثْقَالًا وَسَاعَةً فِضَّةً وَعِقْصَةً فِضَّةً وَخِنْجَرَ فِضَّةً مُمَوَّهَاتٍ بِالذَّهَبِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الْقُرُوشِ الْفِضَّةِ مُقْسَطَةٍ عَلَيْهِ فِي أَقْسَاطٍ مَعْلُومَةٍ وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعَ وَتَصَرَّفَ بِهِ وَاسْتَهْلَكَهُ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَعَلَيْهِ رَدُّ قِيَمَةِ الْمَبِيعِ لَهَا فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ فِي الْمَجْلِسِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَنْحِ فِي بَابِ الصَّرْفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ خَاتَمٌ ذَهَبٍ فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُقْسَطٍ عَلَيْهِ فِي أَقْسَاطٍ مَعْلُومَةٍ وَتَقَرَّقَا وَلَمْ يَقْبِضْ زَيْدٌ شَيْئًا مِنَ الدَّرَاهِمِ فِي الْمَجْلِسِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ بَاطِلًا؟

(الجواب): نَعَمْ فَلَوْ تَجَانَسَا أَيْ التَّقْدُّ إِنْ شُرِطَ التَّمَاثُلُ وَالتَّقَابُضُ وَإِلَّا شُرِطَ التَّقَابُضُ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَتَجَانَسَا يُشْتَرَطُ التَّقَابُضُ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ دُونَ التَّمَاثُلِ بَحْرٌ مُلَخَّصًا ثُمَّ قَالَ فَإِنْ تَقَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَ الْبَيْعُ وَتَمَامُهُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَالْمَنْحِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ مَقْسِمٌ مَعْرُوفٌ مِنْ دَارٍ مَعْلُومَةٍ وَأَمِيعَةٌ وَأَوَانِي نُحَاسٍ وَزُنَّارٌ فِضَّةً وَحَلَقٌ ذَهَبٍ وَسَيْفٌ فُلَازٍ مَعْلُومَاتٌ فَبَاعَهَا مِنْ ابْنِهِ الْبَالِغِينَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ الْبَعْضُ دَرَاهِمُ فِضَّةً مَعْلُومَةٌ عَنِ الْمَقْسِمِ وَالْأَمِيعَةِ وَالْأَوَانِي وَالسَّيْفِ وَالْبَعْضُ فِضَّةً مَعْلُومَةٌ عَنِ الذَّهَبِ وَالْبَعْضُ ذَهَبٌ مَعْلُومٌ عَنِ الْفِضَّةِ مَقْبُوضٌ جَمِيعُ الثَّمَنِ بِالْمَجْلِسِ لَدَى بَيْتِهِ شُرْعِيَّةً وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكٌّ شُرْعِيٌّ فَهَلْ يَعْمَلُ بِمَضْمُونِهِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ شُرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقَدَّمَ تَقْلُهَا فِي بَيْعِ الْمَقْضِيِّ وَالْمَزْرُوكِ.

(أقول) يَمَّا يُنَاسِبُ ذِكْرُهُ هُنَا مَا يَكْثُرُ السُّؤَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا يُوجَدُ فِي طَرَفِ الثَّوْبِ أَوْ الشَّاشِ مِنْ عِلْمِ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ هَلْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَنْقَدَ مِنَ الثَّمَنِ مَا يُقَابِلُهُ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ أَمْ لَا قَدْ ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ أَبُو السُّعُودِ الْأَزْهَرِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى شَرْحِ مُنَافِئِ الْمَسْكِينِ وَاسْتَنْبَطَ عَدَمَ الْإِشْتِرَاطِ مِنْ قَوْلِهِمْ إِنْ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ إِلَّا بِالسَّمِيَّةِ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَبَيْنَ مَسْأَلَةِ بَيْعِ أَمَةٍ فِي عُنُقِهَا طَوْقٌ فِضَّةً وَيَبِيعُ سَيْفٌ مُحَلًى تَتَخَلَّصُ حَلِيتُهُ بِلاَ ضَرَرٍ حَيْثُ يَنْطَلُ الْبَيْعُ فِيهِمَا بِالْإِفْتِرَاقِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ مَا يُقَابِلُهُمَا بِأَنَّ دُخُولَ الطَّوْقِ وَالْحَلِيَّةِ لَيْسَ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ؛ لِأَنَّ الطَّوْقَ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِالْأَمَةِ.

وَالسَّيْفَ اسْمٌ لِلْحَلِيَّةِ أَيْضًا وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهِ فَكَانَتْ الْحَلِيَّةُ مِنْ مُسَمَّاهُ بِخِلَافِ عِلْمِ الثَّوْبِ

فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ مُسَمَّى الْمَيْعِ فَكَانَ دُخُولُهُ فِي الْبَيْعِ عَلَى وَجْهِ التَّبَعِيَّةِ فَلَا يُقَابِلُهُ حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ  
 اهـ مُلَخَّصًا لَكِنْ يُشْكِلُ عَلَيْهِ مَسْأَلَةُ الْمُفَضِّضِ وَالْمَرْكَشِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ مَقْصُودٌ  
 بِالشَّرَاءِ كَالطَّوْقِ وَالْحَلِيَّةِ وَبِأَنَّهُ لَيْسَ شَيْئًا آخَرَ غَيْرَ الْمَيْعِ فَكَانَ مِنْ مُسَمَّى الْمَيْعِ وَقَدْ ظَهَرَتْ  
 بِنَقْلِ الْمَسْأَلَةِ فِي الدَّخِيرَةِ وَإِذَا بَاعَ ثَوْبًا مَنْسُوجًا بِذَهَبٍ بِالدَّهَبِ الْخَالِصِ لَا بُدَّ لِحَوَازِهِ مِنَ  
 الْإِعْتِبَارِ وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الدَّهَبُ الْمُنْفَصِلُ أَكْثَرَ وَفِي الْمُتَقَى بِالنُّونِ أَنَّ فِي اعْتِبَارِ الدَّهَبِ فِي  
 السَّفَفِ رَوَاتَيْنِ فَلَا يُعْتَبَرُ الْعِلْمُ فِي الثَّوْبِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ اهـ وَقَالَ فِي  
 التَّنَازُخَانِيَّةِ وَفِي الْبَقَالِيِّ أَنَّ فِي اعْتِبَارِ الدَّهَبِ فِي السَّفَفِ رَوَاتَيْنِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ  
 يُعْتَبَرُ.

وَفِي فَتَاوَى الْغِيَاثِيَّةِ وَلَوْ بَاعَ دَارًا فِي سُقُوفِهَا ذَهَبٌ بِذَهَبٍ فِي رَوَايَةٍ لَا يَجُوزُ بِدُونِ  
 الْإِعْتِبَارِ؛ لِأَنَّ الدَّهَبَ لَا يَكُونُ تَبَعًا بِخِلَافِ عِلْمِ الثَّوْبِ فَإِنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ تَبَعٌ مُحْضٌ اهـ فَهَذَا  
 نَقْلٌ صَرِيحٌ فِي عَدَمِ اعْتِبَارِ الْعِلْمِ فِي الثَّوْبِ؛ لِأَنَّهُ تَبَعٌ مُحْضٌ وَتَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا  
 عَلَّقْتَهُ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ فَرَأَجَعُهُ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ بَاعَتْ حَصَّتَهَا فِي دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَخِيهَا مِنْ أَخِيهَا الْمَزْبُورِ بِثَمَنِ  
 مَعْلُومٍ عَلَى شَرْطٍ أَنْ تَسْكُنَ الْبَائِعَةُ فِيهَا مُدَّةً فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ فَاسِدًا؟  
 (الجواب): نَعَمْ رَجُلٌ بَاعَ دَارًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهَا الْبَائِعُ شَهْرًا أَوْ دَابَّةً عَلَى أَنْ يَرْكَبَهَا الْبَائِعُ  
 يَوْمًا يَكُونُ فَاسِدًا خَائِنَةً مِنْ فَضْلِ الشَّرْطِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قُوَّةً مُعَيَّنةً فِي الْأَرْضِ مَعْلُومًا وَجُودَهَا فِيهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ  
 وَيُرِيدُ رَدَّهَا إِذَا رَأَاهَا أَوْ بَعْضَهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): بَيْعٌ مَا أَضْلُهُ غَائِبٌ وَعِلْمُ وَجُودِهِ يَجُوزُ وَلَهُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ إِنْ شَاءَ رَدُّهُ وَإِنْ شَاءَ  
 أَخَذَهُ وَتَكْفِي رُؤْيَةِ الْبَعْضِ عِنْدَهُمَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ وَالتَّنْوِيرِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ  
 اهـ وَكَذَلِكَ أَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ مَا هُوَ مُعَيَّنٌ فِي الْأَرْضِ كَالْفُجْلِ وَالْبَصْلِ  
 وَالْجَزَرِ وَالْقُلُقَاسِ وَإِذَا قَلَعَهُ الْبَائِعُ فَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ وَأَجَابَ عَنْ سُؤَالِ آخَرَ بِقَوْلِهِ إِذَا اشْتَرَى  
 شَيْئًا مُعَيَّنًا فِي الْأَرْضِ فَهُوَ شِرَاءٌ مَا لَمْ يَرَهُ وَحُكْمُهُ أَنَّ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَفْسَخَ هَذَا الْعَقْدَ قَبْلَ  
 الرُّوْيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَازِمٍ فِي حَقِّهِ فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْهُ وَقَلَعَ الْمُشْتَرِي بَعْضَهُ بِإِذْنِ الْبَائِعِ أَوْ الْبَائِعُ قَلَعَ  
 الْبَعْضَ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ رَضِيَ وَإِنْ شَاءَ فَسَخَ وَإِنْ رَضِيَ بِالْمَقْلُوعِ لَزِمَهُ الْبَيْعُ فِي الْبَاقِي إِذَا

كَانَ عَلَى صِفَةِ الْمَقْلُوعِ.

وَأَجَابَ أَيْضًا بِأَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ قَصَبِ السُّكَّرِ وَهُوَ قَائِمٌ عَلَى أَصُولِهِ مُعْطًى فِي قَشْرِهِ بَعْدَ بُدْوِ صَلَاحِهِ وَلِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ بِإِزَالَةِ قَشْرِهِ إِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّ فَإِنْ قَلَعَ شَيْئًا مِنْهُ مِنَ الْأَرْضِ بَطَلَ خِيَارُهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَصَلًا مُدْرِكًا ثَابِتًا فِي أَرْضِهِ مَعْلُومًا وَجُودُهُ فِيهَا شِرَاءً صَحِيحًا وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعَ وَقَلَعَهُ مِنْ أَرْضِهِ بَعْدَمَا دَفَعَ بَعْضَ ثَمَنِهِ لِبَائِعِهِ ثُمَّ امْتَنَعَ مِنْ دَفْعِ الْبَاقِي مُتَعَلِّلًا بِأَنَّهُ خَسِرَ فِيهِ فَهَلْ لَا عِبْرَةَ بِتَعَلُّلِهِ؟

(الجواب:) نَعَمْ يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي دَفْعُ بَقِيَّةِ الثَّمَنِ لِلْبَائِعِ وَلَا عِبْرَةَ بِتَعَلُّلِهِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ بَيْعَ مَا أَصْلُهُ غَائِبٌ إِذَا نَبَتْ وَعُلِمَ وَجُودُهُ فَهُوَ جَائِزٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ الْمَلَكِيِّ عَنِ الْحَاقِيَّةِ وَكَذَا فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَّانِيِّ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ عِدَّةَ أَلْجَاجَاتٍ حَالَ كَوْنِهَا غَيْرَ مَوْجُودَةٍ عِنْدَهُ وَلَا فِي مِلْكِهِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب:) نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَعْدُومٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزَيْدٍ بِنَاءُ دَارٍ مَعْلُومٌ فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو بَيْنَاعًا بَاتًا شَرْعِيًّا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ هُوَ ثَمَنُ الْمِثْلِ قَبْضُهُ الْبَائِعُ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَشْهَدَ عَلَيْهِ عَمْرٍو الْمُشْتَرِي أَنَّهُ إِنْ دَفَعَ لَهُ زَيْدٌ نَظِيرَ الثَّمَنِ بَعْدَ مُدَّةٍ كَذَا يَكُنْ بَيْعُهُ مَرْدُودًا عَلَيْهِ وَمُقَالًا فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَهُ زَيْدٌ ذَلِكَ يَكُنْ لَا حَقَّ لَهُ فِي بَيْعِهِ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَدْفَعْ زَيْدٌ ذَلِكَ لِعَمْرٍو وَمَاتَ عَمْرٍو عَنْ وَرَثَةٍ بَاعُوا الْمَبِيعَ مِنْ بَكْرٍ وَسَلَّمُوهُ مِنْهُ فَقَامَ زَيْدٌ يَكْلِفُ بَكْرًا رَدَّ الْمَبِيعَ لَهُ بِالثَّمَنِ مَتَمَسِّكًا بِالْإِشْهَادِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَيْسَ لَزَيْدٍ ذَلِكَ؟

(الجواب:) حَيْثُ كَانَ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ وَالْإِشْهَادِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ الْبَيْعِ الْمَزْجُورِ فَهُوَ وَعْدٌ مِنَ الْمُشْتَرِي فَلَا يُجْبَرُ عَلَى رَدِّهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْبَيْعِ وَمِثْلُهُ فِي الثُّمَرَاتِ شَيْءٍ وَالْبَزَارِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ فَلَاحَةٌ بَاعَتْهَا مِنْ أَخِيهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ فِيهِ غَبْنٌ فَاحِشٌ وَأَطْلَقَتْ الْبَيْعَ وَلَمْ تَذْكُرِ الْوَفَاءَ إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِي عَاهَدَ إِلَيْهَا بَعْدَ الْبَيْعِ لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ أَنَّهَا إِذَا وَفَّتْ لَهُ مِثْلُ ثَمَنِهِ يَفْسَخَ مَعَهَا الْبَيْعَ ثُمَّ مَاتَ عَنْ وَرَثَةٍ قَبْلَ إِيْفَائِهَا لَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ وَتُرِيدُ إِيْفَاءَ الْوَرَثَةِ مِثْلَ الثَّمَنِ وَاسْتَرَدَّادَ مَبِيعِهَا بَعْدَ ثَبُوتِ مَا ذَكَرْنَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ بَيْعَ الْوَفَاءِ حُكْمُهُ حُكْمُ الرِّهْنِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ عَلَى مَا

عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ كَمَا فِي الْحَيَرَةِ وَالْحَاوِي الزَاهِدِيَّ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَقَدْ بَسَطَ  
الْبَزَازِيُّ فِيهِ الْأَقْوَالَ إِلَى أَنْ قَالَ وَإِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْوَفَاءِ فَوَرِثَتْهُ تَقُومُ مَقَامَهُ فِي أَحْكَامِ  
الْوَفَاءِ. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ مَبْلُغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ بِذِمَّةِ عَمْرٍو فَبَاعَهُ عَمْرٌو بِهَيْمَةٍ بِشَمَنِ  
مَعْلُومٍ وَهَلَكْتَ عِنْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا لِلْمُشْتَرِي بِآفَةِ سَمَويَّةٍ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟  
(الجواب): يَبْطُلُ الْبَيْعُ بِهَلَاكِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَا يَلْزَمُ زَيْدًا الثَّمَنُ وَلَهُ مُطَالَبَةُ عَمْرٍو بِدَيْنِهِ  
وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَزَازِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا وَبَعَثَ رَجُلًا لِيَقْبِضَهُ فَقَبِضَهُ وَهَلَكَ فَعَلَى مَنْ يَهْلِكُ؟  
(الجواب): يَهْلِكُ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ الْمَأْمُورَ لَمَّا قَبِضَ بِأَمْرِهِ قَدْ حَصَلَ الْقَبْضُ كَذَا فِي  
جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى مِنَ الْبَيْعِ.

(سئل) فِي صَبِيٍّ بَاعَ شَيْئًا وَلَمْ يَقُلْ إِنِّي بَالِغٌ وَالْآنَ قَالَ إِنِّي حِينَ الْبَيْعِ لَمْ أَكُنْ بَالِغًا فَهَلْ  
يُصَدِّقُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي مُتَفَرِّقَاتِ بَيُوعِ الذَّخِيرَةِ صَبِيٍّ بَاعَ وَاشْتَرَى وَقَالَ أَنَا بَالِغٌ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ  
ذَلِكَ لَمْ أَكُنْ بَالِغًا فَإِنْ قَالَ فِي وَقْتٍ يَبْلُغُ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى جُحُودِهِ وَوَقْتُهُ اثْنَتَا  
عَشْرَةَ سَنَةً وَهَذَا دَقِيقَةٌ أُخْرَى وَهُوَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ بَعْدَ بُلُوغِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً أَنْ لَا يَكُونَ بِحَالٍ لَا  
يَحْتَلِمُ مِثْلُهُ أَحْكَامُ الصَّغَارِ لِلْأُسْرُوشَنِيِّ فِي مَسَائِلِ الْبَيُوعِ ادَّعَى الْإِفْرَارَ فِي الصَّغَرِ وَأَنْكَرَهُ الْمُقَرُّ  
لَهُ فَالْقَوْلُ لِلْمُقَرِّ لِإِسْنَادِهِ إِلَى حَالَةٍ مَعْهُودَةٍ مُنَافِيَةٍ لِلضَّمَانِ الْقَوْلُ لِمَنْ فِي الْإِفْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ  
جَاءَ بِخَطِّ الْبَرَاءَةِ فَقَالَ الْمُدَّعِي كُنْتُ صَبِيًّا وَقَتَ الْإِبْرَاءِ فَالْقَوْلُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ  
لِلضَّمَانِ الْقَوْلُ لِمَنْ فِي الدَّعْوَى صَبِيٍّ بَاعَ وَاشْتَرَى وَقَالَ أَنَا بَالِغٌ وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً ثُمَّ  
قَالَ لَسْتُ بِبَالِغٍ لَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ كَانَ ابْنُ إِحْدَى عَشْرَةَ سَنَةً ثُمَّ قَالَ لَسْتُ بِبَالِغٍ صَدَقَ  
جَامِعُ الْفَتَاوَى مِنَ الْبَيُوعِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِصِغَارٍ نِصْفُ عُلوٍّ جَارٍ بَقِيَّتُهُ فِي مِلْكٍ أَبِيهِمُ الْمُسْتَوْرٍ لَا مَالَ لَهُمْ غَيْرُ  
ذَلِكَ وَاحْتِاجُوا لِلنَّفَقَةِ وَيُرِيدُ أَبُوهُمْ بَيْعَ جَمِيعِ الْعُلُوِّ بِشَمَنِ الْمِثْلِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْحَاقِيَّةِ بَيْعُ الْأَبِ مَالَ طِفْلِهِ مِنَ الْأَجْنَبِيِّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ؛ لِأَنَّ الْأَبَ  
إِمَّا عَدْلٌ أَوْ مُسْتَوْرٌ أَوْ فَاسِدٌ فَنَفِي الْوُجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ يَجُوزُ عَقْدُهُ وَلَوْ عَقَارًا وَيَسِيرُ الْغَبْنُ فَلَا

يَكُونُ لِلطُّفْلِ النَّقْضُ بَعْدَ الْبُلُوغِ؛ لِأَنَّ لِلْأَبِ شَفَقَةً وَافِرَةً وَلَا مُعَارِضَ لَهُ فَالظَّاهِرُ أَنَّ مُبَاشَرَتَهُ عَلَى الْحَزِيرَةِ فَتَنْفُذُ فَلَوْ ادَّعَى الْأَبُ بَعْدَ مَا طُلِبَ مِنْهُ الثَّمَنُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ضَيَاعَهُ أَوْ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ وَهُوَ نَفَقَةٌ مِثْلُهُ فِي مُدَّتِهِ صُدِّقَ بِبَيْمِينِهِ وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ الْعَقَارَ إِلَّا بِأَنْ يَكُونَ بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ لِمُعَارَضَةِ الْفَسَادِ ظَاهِرِ الشَّفَقَةِ فَمَا لَمْ تَظْهَرْ الْحَزِيرَةُ لَا يَنْفُذُ فَلِلصَّغِيرِ نَقْضُهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَتَمَامُ مَسَائِلِ بَيْعِ الْأَبِ فِي آدَبِ الْأَوْصِيَاءِ مِنَ الْبَيْعِ الْأَبُ الْمُبْدَرُ الْمُفْسِدُ الْمُتْلِفُ إِذَا بَاعَ أَرْضًا لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ وَأَنْفَقَ مِنْهَا عَلَى نَفْسِهِ.

أَمَّا بَيْعُهُ فَجَائِزٌ لِثُبُوتِ أَصْلِ الْوِلَايَةِ وَلَكِنْ مِنَ الْوَاجِبِ أَنْ لَا يَدْفَعَ الثَّمَنَ إِلَيْهِ وَيَنْزِعَهُ الْقَاضِي مِنْ يَدِهِ وَيُسَلِّمَهُ إِلَى نَفَقَةٍ يُنْفِقُهُ بِالْمَعْرُوفِ جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى مِنَ الْبَابِ الْخَامِسِ مِنَ الْبَيْعِ وَلَكِنْ فِي الْفُصُولَيْنِ وَغَيْرِهِ مَا يُخَالِفُهُ مِنْ أَنَّ بَيْعَ الْأَبِ عَقَارًا لِصَّغِيرٍ إِذَا كَانَ مُفْسِدًا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الضَّعْفِ فَتَأَمَّلْ.

(أقول) هُمَا رَوَايَتَانِ نَصَّ عَلَيْهِمَا فِي أَحْكَامِ الصَّغَارِ لِلأُسْرُوْسَنِيِّ وَذَكَرَ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى الثَّانِيَةِ أَيْ الْمَذْكُورَةِ فِي الْفُصُولَيْنِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْكَوَاكِبِيُّ فِي شَرْحِهِ عَلَى مَنْظُومَتِهِ وَالْحَاصِلُ عَلَى مَا عَلَيْهِ الْفَتَوَى أَنَّ الْأَبَ إِذَا بَاعَ عَقَارًا لِصَّغِيرٍ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ بِغَبْنٍ يَسِيرٍ يَجُوزُ لَوْ مُحْمُودًا عِنْدَ النَّاسِ أَوْ مَسْتَوْرًا وَلَوْ مُفْسِدًا لَا يَجُوزُ إِلَّا بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ وَالْوَصِيُّ فِي بَيْعِ الْعَقَارِ مِثْلُ الْأَبِ الْمُفْسِدِ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ إِلَّا بِضَعْفِ الْقِيَمَةِ أَوْ لِحَاجَةِ الصَّغِيرِ أَوْ لِذَيْنِ الْأَبِ وَفِي الْعُرُوضِ حُكْمُ الْأَبِ وَالْوَصِيِّ وَاحِدٌ فَلَوْ بَاعَ الْأَبُ أَوْ الْوَصِيُّ عُرُوضَ الصَّغِيرِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِأَحَدِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ أَهْ وَالْمَفْهُومُ مِنْ عِبَارَاتِهِمْ أَنَّ الْأَبَ لَوْ غَيْرَ مُفْسِدٍ لَا يَخْتَاجُ بَيْعُهُ عَقَارَ الصَّغِيرِ إِلَى مُسَوِّغٍ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ الَّتِي ذَكَرُوهَا فِي بَيْعِ الْوَصِيِّ وَنَقَلَ الْحَمَوِيُّ عَنِ الْحَانُوفِيِّ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا فِي اشْتِرَاطِ الْمُسَوِّغَاتِ الْمَذْكُورَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لِمُخَالَفَتِهِ لِمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِمْ كَمَا تَرَى إِلَّا أَنْ يُوجَدَ نَقْلٌ صَرِيحٌ عَنْ مَشَايِخِ الْمَذْهَبِ فَتَأَمَّلْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِمَعْتُوهِ وَصِيٌّ شَرْعِيٌّ وَحِصَّةٌ قَلِيلَةٌ مَعْلُومَةٌ شَائِعَةٌ فِي بِنَاءِ مَكَانٍ مَعْلُومٍ جَارٍ بَقِيَّتُهُ فِي مِلْكِ إِخْوَتِهِ فَبَاعَهَا وَصِيُّهُ الْمَذْكُورُ مِنْ إِخْوَتِهِ بِثَمَنٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ قَبْضُهُ مِنَ الْمُشْتَرِينَ لَدَى قَاضِي شَرْعِيٍّ ثَبَتَ لَدَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْحُطُّ وَالْمُصْلَحَةُ فِي الْبَيْعِ الْمَرْبُورِ وَأَنَّ الثَّمَنَ الْمَرْبُورَ هُوَ ثَمَنُ الْمِثْلِ وَعَدَمُ انْتِفَاعِ الْمَعْتُوهِ بِالْبَيْعِ وَحَكَمُ الْقَاضِي بِصَحَّةِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ صَحَّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِمَرِيضٍ ابْنٌ كَبِيرٌ لَهُ ابْنٌ صَغِيرٌ فَقَالَ بَعْتُ الصَّغِيرَ بُسْتَانًا كَذَا بِثَمَنِ قَدْرُهُ كَذَا وَلَمْ يَقْبَلْ لِلصَّغِيرِ أَبُوهُ الْمَرْبُورُ فِي الْمَجْلِسِ حَتَّى مَاتَ الْمَرِيضُ مِنْ مَرَضِهِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَقْبَلْ أَبُوهُ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ الْوَلَايَةُ فِي مَالِ الصَّغِيرِ إِلَى الْأَبِ ثُمَّ وَصِيهِ ثُمَّ أَبِي الْأَبِ ثُمَّ إِلَى وَصِيهِ ثُمَّ الْقَاضِي إِنْ تَنَوَّعَ.

(سئل) فِي بَيْعِ الْمَأْجُورِ هَلْ يَكُونُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ مُضِيِّ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ يَتَوَقَّفُ الْبَيْعُ عَلَى إِجَارَةِ الْمُسْتَأْجِرِ فِي أَصَحِّ الرُّوَايَاتِ وَإِنْ لَمْ يُجَزَّ الْمُسْتَأْجِرُ حَتَّى انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ نَفَذَ الْبَيْعُ كَذَا فِي الْحَاشِيَةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ رَهَنَ دَارَهُ الْمَعْلُومَةَ عِنْدَ زَيْدٍ رَهْنًا شَرْعِيًّا مُسَلَّمًا ثُمَّ بَاعَهَا مِنْ بَكْرٍ بِدُونِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ كَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): يَكُونُ الْبَيْعُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ أَوْ قَضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ الْإِبْرَاءِ مِنْهُ، بَيْعُ الْمَرْهُونِ غَيْرُ نَافِذٍ فِي حَقِّ الْمُرْتَهِنِ وَلَيْسَ لِلرَّاهِنِ وَالْمُرْتَهِنِ حَقُّ الْفَسْخِ كَالْمُسْتَأْجِرِ وَيُفْتَى بِأَنَّ بَيْعَ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمَرْهُونِ صَحِيحٌ لِكِنَّةِ غَيْرِ نَافِذٍ وَفِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنَّهُ فَاسِدٌ وَمَعْنَاهُ أَنَّهُ غَيْرُ نَافِذٍ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ وَالْمُرْتَهِنِ لِأَزْمٍ فِي حَقِّ الْبَائِعِ حَتَّى إِذَا قَضَى الدَّيْنُ أَوْ تَمَّتِ الْإِجَارَةُ لَزِمَ الْبَيْعُ بَرَأزِيَّةً مِنَ الصَّرْفِ فِي أَوَّلِ الْمُتَمَرِّقَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَّيْذٍ غِرَاسٌ عِنَبٍ قَائِمٌ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي أَرْضٍ وَقَفٍ جَارٍ مَشْدَهَا فِي تَصَرُّفِهِ فَبَاعَ رُبْعَ الْغِرَاسِ مِنْ هِنْدٍ وَفَرَّغَ لَهَا عَنْ رُبْعِ الْمَشْدِ وَصَدَّقَ مُتَوَلَّى الْوَقْفِ عَلَى الْفَرَاغِ ثُمَّ وَضَعَ زَيْدٌ يَدَهُ عَلَى الْجَمِيعِ وَتَصَرَّفَ بِثَمَرَتِهِ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهَا شَيْئًا وَامْتَنَعَ مِنْ تَسْلِيمِ الْمَبِيعِ لَهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهَا وَيُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِهَا الْمَبِيعِ وَيُلْزَمُ مِثْلُ مَا تَصَرَّفَ بِهِ مِنَ الْعِنَبِ حَيْثُ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمِثْلُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَدَّمَ الْمُؤَلِّفُ عَنِ الْعِمَادِيَّةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الزَّرْعُ كُلُّهُ لَهُ فَبَاعَ نِصْفَهُ مِنْ إِنْسَانٍ بِدُونِ الْأَرْضِ إِنْ كَانَ الزَّرْعُ مُدْرِكًا جَارَ وَلَا فَلَا إِنْخَ وَعِلَّتُهُ لُزُومُ الضَّرَرِ كَمَا مَرَّ وَقَدَّمْنَا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْغِرَاسَ كَالْبِنَاءِ وَأَنَّ الضَّرَرَ يَزُولُ بِالْإِيجَارِ وَالْفَرَاغِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ أَثْنَيْ عَشَرَ شَاشًا مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَبَضَهَا ثُمَّ بَاعَهَا مِنْ بَكْرٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَقَبَضَهَا بَكْرٌ ثُمَّ بَاعَهَا مِنْ عَمْرٍو صَاحِبِهَا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ أَقَلَّ مِمَّا بَاعَهَا بِهِ فَهَلْ تَكُونُ الْبَيَاعَاتُ الْمَرْبُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْأَصْلِ فِي آخِرِ بَابِ الْعَيْبِ شَرَى مَا بَاعَ بِأَقَلِّ مِمَّا بَاعَ مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ لِنَفْسِهِ أَوْ لِغَيْرِهِ بِالْوَكَالَةِ وَالْمَبِيعِ بِحَالِهِ لَمْ يَزِدْ وَلَمْ يَنْقُصْ بِعَيْبٍ وَالثَّمَنِ الثَّانِي مِنْ جِنْسِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ أَوْ كَانَ هُوَ بَاعَ بِأَلْفٍ نِسِيَّةً سَنَةً ثُمَّ اشْتَرَاهُ نِسِيَّةً سَتَيْنِ فَهُوَ فَاسِدٌ فَلَوْ بَاعَ بِالدَّرَاهِمِ فَاشْتَرَى بِالدَّنَانِيرِ لَمْ يَجُزْ اسْتِحْسَانًا وَإِذَا انْتَقَلَ إِلَى آخِرِ بَيْعٍ أَوْ هِيَ فَاشْتَرَاهُ مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ بِأَقَلِّ جَازَ وَلَوْ اشْتَرَى بِأَكْثَرٍ مِنَ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ أَوْ بَعْدَهُ جَازَ. اهـ. خُلَاصَةٌ مِنَ الْفَصْلِ الرَّابِعِ فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزَيْدٍ مَسْكَةٌ فِي أَرْضِي وَفِي حَامِلٍ بَعْضُهَا لِعِرَاسٍ جَارٍ فِي مِلْكِهِ فَبَاعَ الْغِرَاسَ وَالْأَرْضَ مَعًا مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَهَلْ صَحَّ الْبَيْعُ فِي الْغِرَاسِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ دُونَ الْأَرْضِ؟

(الجواب): حَيْثُ ضَمَّ الْمَلِكُ وَهُوَ الْغِرَاسُ الْمَذْكُورُ إِلَى الْوَقْفِ وَهِيَ الْأَرْضُ الْمَذْكُورَةُ يَصَحُّ بَيْعُ الْغِرَاسِ دُونَ الْأَرْضِ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَبَضَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَوَعَدَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قُطْنًا بِالسَّعْرِ الْوَاقِعِ ثُمَّ أَرْسَلَ لَهُ الْقُطْنَ بِالسَّعْرِ الْوَاقِعِ يَوْمَ الْإِزْسَالِ وَكَانَ السَّعْرُ مَعْلُومًا وَمَضَتْ مُدَّةٌ غَلَا سِعْرُ الْقُطْنِ فِيهَا بَعْدَ مَا تَحَاسَبَا وَتَسَاقَطَا عَلَى ثَمَنِ الْقُطْنِ بِالسَّعْرِ الْوَاقِعِ أَوَّلًا وَالْآنَ يُرِيدُ زَيْدٌ مُطَالَبَةَ عَمْرٍو بِمَبْلَغٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ تَكْمِلَةً لِحِسَابِ السَّعْرِ الثَّانِي بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ مَا ذُكِرَ مِنَ التَّوَافُقِ عَلَى السَّعْرِ الْوَاقِعِ لَيْسَ لَزَيْدٍ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الثُّمَرْتَاشِيُّ وَالْحَيْرِيُّ الرَّمْلِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي مَجْمَعِ الْفَتَاوَى وَالْمُجْتَبَى مَعْرَبًا إِلَى النَّصَابِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ جَمَاعَةٌ مِنْ زَيْدٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ ثُمَّ دَفَعُوا لَهُ بَعْضَ ذَلِكَ الْمَبْلَغِ وَدَفَعُوا لَهُ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْحِنْطَةِ ثَمَّنَهَا أَقَلُّ مِنَ الْبَاقِي بِسَعْرِ ذَلِكَ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ بَيْنَهُمْ وَتَصَرَّفَ بِالْحِنْطَةِ ثُمَّ طَالَبَهُمْ بِبَقِيَّةِ مَبْلَغِهِ وَامْتَنَعَ مِنْ اخْتِسَابِ الْحِنْطَةِ مِنْ أَصْلِ الدِّينِ رَاعِمًا أَنَّهُ نَظِيرُ صَبْرِهِ عَلَيْهِمْ مُدَّةً فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟



(الجواب): تَكُونُ الْحِنْطَةُ الْمَذْكُورَةُ بَيْعًا بِالذَّيْنِ حَيْثُ كَانَ السَّعْرُ مَعْلُومًا بَيْنَهُمْ فَتَحْسَبُ بِسَعْرِهَا الْوَاقِعِ الْمَذْكُورِ مِنْ أَصْلِ الذَّيْنِ كَمَا فِي الْمُجْتَبَى وَالْقُنْيَةِ وَلَا عِبْرَةَ بِالزَّعْمِ الْمَذْكُورِ وَلِزَيْدٍ مُطَالَبَةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَمَا ذُكِرَ بِبَقِيَّةِ دَيْنِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَزِيرَةِ مُفْصَلَةٌ بِقَوْلِهَا وَمَوْضَعَةٌ بِدَلَالَتِهَا إِلَى أَنْ قَالَ وَالْأَصْلُ أَنَّهُ بَيْعٌ بِالتَّعَاطِي.

(سئل) فِيمَا إِذَا طَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو دَيْنًا لَهُ عَلَيْهِ فَدَفَعَ لَهُ عَمْرٍو مِقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الْقُطْنِ قِيَمَتُهُ أَقَلُّ مِنَ الذَّيْنِ فَهَلْ يَكُونُ بَيْعًا بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ مِنَ الذَّيْنِ حَيْثُ كَانَ السَّعْرُ بَيْنَهُمَا مَعْلُومًا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْأَرْزِّ وَادَّعَى بَعْدَ قَبْضِهِ أَنَّهُ وَجَدَهُ نَاقِصًا وَلَمْ يُقَرَّ وَقْتُ الشَّرَاءِ أَنَّهُ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ فَهَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِمِقْدَارِ مَا قَبَضَ بِيَمِينِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُنْكَرُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ التَّقْصَانُ مِنَ الْهُوَاءِ أَوْ تَقْصَانًا يَكُونُ بَيْنَ الْوَزْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْبَائِعِ وَالحَالَةُ هَذِهِ كَمَا فِي النَّوَازِلِ وَالْخُلَاصَةِ وَالْبَحْرِ وَأَقْتَى بِذَلِكَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ وَالْحَزِيرِ الرَّمْلِيُّ.

وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا فَأَحْضَرَ الْبَائِعُ الْقَبَائِيَّ وَوَزَنَ الْبِضَاعَةَ بِحُضُورِ الْمُشْتَرِي وَتَسَلَّمَهَا الْمُشْتَرِي ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ فَهَلْ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ فَأَجَابَ إِذَا لَمْ يُقَرَّرِ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ الْمَبْلَغِ أَوْ أَنَّهُ اسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي مِقْدَارِ مَا قَبَضَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يُسْمَعُ قَوْلُ الْقَبَائِيَّ وَخَدَهُ إِلَّا إِذَا شَهِدَ مَعَهُ آخَرٌ أَنَّهُ قَبَضَ جَمِيعَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَهُوَ كَذَا وَكَذَا. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عِدَّةَ أَرْطَالٍ مِنَ الْغَزَلِ فَوَزَنَهُ بَعْدَ أَيَّامٍ فَتَقَصَّ وَكَانَ رَطْبًا فَيَسَّرَ فَهَلْ لَهُ الرَّدُّ إِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ فِي الرُّطُوبَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الْحَاوِي الرَّاهِدِيُّ مِنْ فَضْلِ الْمَسَائِلِ الْمُتَفَرِّقَةِ مِنَ الْبَيْعِ ثُمَّ اشْتَرَى غَزَلًا مِنْ آخَرَ فَوَزَنَهُ بَعْدَ أَيَّامٍ فَتَقَصَّ فَإِنْ كَانَ رَطْبًا فَيَسَّرَ فَلَهُ الرَّدُّ إِنْ صَدَّقَهُ الْبَائِعُ فِي الرُّطُوبَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ وَجُوبُ الرَّدِّ وَلَوْ نَسَجَ الْغَزْلُ وَجَعَلَ الْفَلِيقَ إِبْرِيْسًا ثُمَّ ظَهَرَ ذَلِكَ يَرْجِعُ بِالتَّقْصَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَهُ. اهـ.

(أقول) وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِيمَا إِذَا كَانَتْ رُطُوبَتُهُ غَيْرَ أَصْلِيَّةٍ أَوْ كَانَتْ خَارِجَةً عَنِ الْعَادَةِ

بِحَيْثُ تُعَدُّ عَيْبًا فَلَا يُبَايِعُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ النُّقْصَانُ مِنَ الْهُوَاءِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْبَائِعِ لِحَمْلِهِ عَلَى الرُّطُوبَةِ الْأَصْلِيَّةِ أَوْ الْجَارِيَةِ عَلَى الْعَادَةِ فَتَأْمَلُ.

(سئل) فيما إذا سَاوَمَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو سِلْعَةً فَقَالَ عَمْرٍو أبيعُهَا بِتِسْعَةٍ وَقَالَ زَيْدٌ لَا أَخُذُهَا إِلَّا بِثَمَانِيَةٍ وَكَانَتِ السِّلْعَةُ وَقْتُ الْمُسَاوَمَةِ فِي يَدِ عَمْرٍو الْبَائِعِ فَدَفَعَ عَمْرٍو السِّلْعَةَ إِلَى الْمُشْتَرِي وَقَالَ مُجِيزًا بَيْعُهَا بِثَمَانِيَةٍ تَصَرَّفَ كَيْفَ شِئْتَ فَتَصَرَّفَ بِهَا زَيْدٌ بِنَاءً عَلَى مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِجَازَةِ فَهَلْ تَكُونُ السِّلْعَةُ بِمَا قَالَ الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ لَا بِمَا قَالَ الْبَائِعُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الذَّخِيرَةِ رَجُلٌ سَاوَمَ رَجُلًا ثَوْبًا فَقَالَ الْبَائِعُ أبيعُهُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي لَا أَخُذُهُ إِلَّا بِعَشْرَةٍ فَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ بِيَدِ الْمُشْتَرِي حِينَ سَاوَمَهُ فَهُوَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي رَضِيَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ لَمَّا ذَهَبَ بِهِ وَإِنْ كَانَ الثَّوْبُ فِي يَدِ الْبَائِعِ وَقْتُ الْمُسَاوَمَةِ فَدَفَعَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَقُلْ شَيْئًا فَهُوَ بِعَشْرَةٍ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ رَضِيَ بِعَشْرَةٍ لَمَّا دَفَعَ الثَّوْبَ إِلَى الْمُشْتَرِي أَهـ وَمِثْلُهُ فِي التَّارُخَانِيَّةِ وَالْوَلُولُ الْجِيَّةِ.

(سئل) هَلْ يَدْخُلُ الْحَمْلُ فِي بَيْعِ أُمَةٍ تَبَعًا؟

(الجواب): نَعَمْ يَدْخُلُ.

(سئل) فيما إذا اختلفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي قَبْضِ الثَّمَنِ بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ وَهَلَكَ فِيهِ فَهَلِ الْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي مَعَ يَمِينِهِ وَلَا تَحَالَفَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْهُدَايَةِ وَغَيْرِهَا.

(أقول) الصَّوَابُ أَنَّ الْقَوْلَ لِلْبَائِعِ مَعَ يَمِينِهِ وَعِبَارَةُ الْهُدَايَةِ وَإِنْ اختلفَا فِي الْأَجَلِ أَوْ فِي شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ فَلَا تَحَالَفَ بَيْنَهُمَا وَالْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يُنْكِرُ الْخِيَارَ وَالْأَجَلَ مَعَ يَمِينِهِ فَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ ثُمَّ اختلفَا لَمْ يَتَحَالَفَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَتَحَالَفَانِ وَيُفْسَخُ الْبَيْعُ عَلَى قِيَمَةِ الْهَالِكِ أَهـ قَالَ فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ قَوْلُهُ فَإِنْ هَلَكَ الْمَبِيعُ أَيْ بَعْدَ قَبْضِ الثَّمَنِ إِذْ قَبْلَ قَبْضِهِ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ بِهَلَكَهِ وَقَوْلُهُ ثُمَّ اختلفَا أَيْ فِي مِقْدَارِ الثَّمَنِ هَكَذَا ذُكِرَ فِي الْمَبْسُوطِ أَهـ فَعُلِمَ أَنَّ قَوْلَ الْهُدَايَةِ فَإِنْ هَلَكَ إلخَ غَيْرُ رَاجِعٍ إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ اختلفَا فِي الْأَجَلِ أَوْ شَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ أَوْ فِي الثَّمَنِ بَعْدَ هَلَكَ الْمَبِيعِ أَمَرَ مُحَمَّدٌ بِالتَّحَالَفِ وَالْفُسْخِ عَلَى قِيَمَتِهِ وَجَعَلَ الْقَوْلَ لِلْمُشْتَرِي أَهـ قَوْلُهُ أَوْ

فِي الثَّمَنِ أَيَّ لَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ كَمَا فِي شَرْحِهِ لِابْنِ مَلِكٍ وَقَوْلُهُ كَانَ الْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْقَوْلَ لِلْبَائِعِ فِي اسْتِيفَاءِ بَعْضِ الثَّمَنِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنْكَرُ وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ عَنِ النَّهَائِيَةِ أَنَّ التَّقْيِيدَ بِبَعْضِ الثَّمَنِ اتِّفَاقِيٌّ إِذَا اخْتَلَفَ فِي قَبْضِ كُلِّهِ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا لَمْ يَذْكُرْهُ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ مَفْرُوعٌ عَنْهُ بِمَنْزِلَةِ سَائِرِ الدَّعَاوَى. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ زَيْدٍ بَضَائِعَ مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ أَجَلَ بَعْضُهُ الْمَعْلُومَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَقَسَطَ بَاقِيَهُ أَقْسَاطًا مَعْلُومَةً ثُمَّ مَاتَ الْبَائِعُ فِي أَثْنَاءِ مُدَّةِ التَّأْجِيلِ وَالتَّقْسِيطِ فَهَلْ يَبْقَى كَذَلِكَ وَلَا يَحِلُّ الثَّمَنُ بِمَوْتِهِ وَالحَالَةُ هَذِهِ؟  
(الجواب): بِمَوْتِ الْبَائِعِ لَا يَحِلُّ الثَّمَنُ الْمُؤَجَّلُ وَبِمَوْتِ الْمُشْتَرِي يَحِلُّ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ وَالْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي أَشْجَارٍ جَارِيَةٍ فِي مِلْكِ زَيْدٍ وَفِي مُسَاقَاةٍ عَمِرُوا مِنْهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَبَاعَهَا زَيْدٌ وَهِيَ مُثْمِرَةٌ مِنْ بَكْرٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ مَوْفُوفًا عَلَى إِجَازَةِ عَمُرِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ.

(سئل) فِي أَحَدِ الدَّائِنَيْنِ إِذَا بَاعَ نَصِيبَهُ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَى زَيْدٍ مِنْ شَرِيكِهِ فَهَلْ الْبَيْعُ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْقَوْلِ فِي الدَّيْنِ وَأَفْتَى بِهِ الْمُهْمَنْدَارِيُّ.  
(سئل) إِذَا انْفَسَخَ عَقْدُ الْبَيْعِ بَعْدَ مَوْتِ الْبَائِعِ لِفَسَادِهِ وَكَانَ الْمُشْتَرِي أَقْبَضَهُ الثَّمَنَ وَعَلَى الْبَائِعِ دَيْنٌ لِجَمَاعَةٍ وَتَرَكْتُهُ لَا تَفِي بِجَمِيعِ دَيْوْنِهِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟  
(الجواب): يَكُونُ الْمُشْتَرِي أَحَقَّ بِمَالِيَةِ الْمَيْعِ مِنْ سَائِرِ الْعُرْمَاءِ كَالرَّهْنِ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَأَفْتَى بِهِ الْمُهْمَنْدَارِيُّ.

(سئل) فِي فَرَسٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو نِصْفَيْنِ وَهِيَ عِنْدَ زَيْدٍ وَفِي تَوْبَتِهِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ فَبَاعَ زَيْدٌ حِصَّتَهُ مِنْ آخَرٍ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا وَلَمْ يَقْبُضْ ثَمَنَهَا فَمَاتَتْ عِنْدَ زَيْدٍ وَبِزَعْمِ عَمْرٍو أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ نَصِيبِهِ مِنْهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ هَلَاكَ الْمَيْعِ بَاتًا لَا بِخِيَارِ الشَّرْطِ فِي يَدِ الْبَائِعِ يُبْطِلُ الْبَيْعَ كَمَا فِي الْبَزَازِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَقْرَةً عَلَى أَنَّهَا تَحْلُبُ كَذَا رِطْلًا فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ غِرَاسَ كَرْمِهِ الْمُثْمِرِ حِينَ الْبَيْعِ مِنْ آخَرٍ فَهَلْ لَا يَدْخُلُ الثَّمَرُ فِي الْبَيْعِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يَدْخُلُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الثَّمَرُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيهِ الْمُتَبَاعُ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ رَجُلٌ بَعْتَ دَارًا مِنْ ابْنِي الْغَائِبِ ثُمَّ بَلَغَهُ خَبَرُ الْبَيْعِ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فَقِيلَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورَ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ قَالَ بَعْتَ عَبْدِي هَذَا مِنْ فُلَانٍ الْغَائِبِ بِكَذَا وَبَلَغَهُ الْخَبَرُ فَقِيلَ لَا يَصِحُّ بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي الْمَنْحِ وَغَيْرِهِ فَكَيْفَ بَعْدَ مَوْتِ أَبِيهِ فَالْبَيْعُ الْمَرْبُورَ غَيْرُ مُنْعَقِدٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ قَدْرٌ مِنَ الْقَلِيِّ مَوْضُوعٌ فِي بَيْتٍ مِنْ قَرْيَةٍ فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو عَلَى أَنَّهُ أَرْبَعُمِائَةٍ قِنْطَارٍ كُلُّ قِنْطَارٍ بِكَذَا فَذَهَبَ عَمْرٍو لِقَبْضِ الْمَبِيعِ فَوَجَدَهُ مَائَتِي قِنْطَارٍ لَا غَيْرُ بَعْدَمَا دَفَعَ ثَمَنَ الْكُلِّ لَزِيدٌ وَيُرِيدُ أَخَذَ الْأَقْلَ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَمُطَالَبَةَ الْبَائِعِ بِثَمَنِ الْبَاقِي فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ بَاعَ صُبْرَةً عَلَى أَنَّهَا مِائَةٌ فَفِيزَ بِمِائَةٍ دِرْهَمٍ وَهِيَ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ أَخَذَ الْمُشْتَرِي الْأَقْلَ بِحَصَّتِهِ إِنْ شَاءَ أَوْ فَسَخَ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ وَكَذَا كُلُّ مَكِيلٍ وَمَوْزُونٍ لَيْسَ فِي تَبْعِيضِهِ ضَرَرٌ وَمَا زَادَ لِلْبَائِعِ لَوْ قُوعِ الْعَقْدِ عَلَى قَدْرِ مُعَيَّنٍ عَلَائِيٍّ مِنَ الْبَيْعِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ جَارِيَتَهُ مِنْ عَمْرٍو بَيْعًا بَاتًا شَرْعِيًّا بِثَمَنِ قَدْرِهِ ثَلَاثُمِائَةٍ قِرْشٍ حَالٍ فِي الذَّمَّةِ ثُمَّ بَعْدَهَا تَسَلَّمَهَا عَمْرٍو وَمَضَى شَهْرًا طَالَبَ زَيْدٌ عَمْرًا بِالثَّمَنِ فَبَاعَهُ الْجَارِيَةَ سَلِيمَةً بِمِائَتَيْنِ وَخَمْسِينَ قِرْشًا وَدَفَعَ عَمْرٍو لَزَيْدٍ خَمْسِينَ قِرْشًا بَقِيَّةَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ مِنْ زَيْدٍ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ بَاعَهَا مِنَ الْبَائِعِ بِأَقْلٍ مِمَّا اشْتَرَى قَبْلَ تَقْدِيرِ الثَّمَنِ وَالثَّمَنُ مُتَّحِدٌ يَكُونُ الْبَيْعُ الثَّانِي فَاسِدًا وَلَزَيْدٌ مُطَالَبَةٌ عَمْرٍو بِبَقِيَّةِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفَسَدُ شِرَاءِ مَا بَاعَ بِنَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ وَلَوْ حُكْمًا كَوَارِثِهِ بِالْأَقْلِ مِنْ قَدْرِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ تَقْدِيرِ كُلِّ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ صَوْرَتُهُ بَاعَ شَيْئًا بِعَشْرَةٍ وَلَمْ يَقْبِضْ الثَّمَنَ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِخَمْسَةٍ لَمْ يَجُزْ وَإِنْ رَخَّصَ السَّعْرُ لِلرَّبَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى شَرَحَ التَّنْوِيرُ لِلْعَلَائِيٍّ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَاوَمَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو دَابَّتَهُ الْمَعْلُومَةَ وَقَبَضَهَا عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ بَعْدَمَا بَيَّنَّ

عَمَرُو تَمَنَّا وَهَلَكْتَ عِنْدَ الْمَسَاوِمِ فَهَلْ تَكُونُ مَضْمُونَةً بِالْقِيَمَةِ؟

(الجواب): الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ بَعْدَ بَيَانِ الثَّمَنِ مَضْمُونٌ بِالْقِيَمَةِ بِالْعَةِ مَا بَلَغَتْ كَمَا فِي النَّهْرِ وَلَوْ شَرَطَ الْمُشْتَرِي عَدَمَ ضَمَانِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَزَازِيَةِ كَمَا فِي الْعَلَائِيِّ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ. (سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَأْمَرَ زَيْدٌ مِنْ عَمَرٍ رَأْسَ غَنَمٍ وَلَمْ يُبَيِّنِ الثَّمَنَ وَقَبَضَهُ وَهَلَكَ عِنْدَ الْمَسَاوِمِ فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَ مَضْمُونٍ؟

(الجواب): الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ إِنَّمَا يَكُونُ مَضْمُونًا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُسَمًّى نَصَّ عَلَيْهِ الْفَقِيهُ أَبُو اللَّيْثِ فِي بَيُوعِ الْعِيُونِ فَإِنَّهُ ذَكَرَ إِذَا قَالَ أَذْهَبَ بِهَذَا الثَّوْبِ فَإِنْ رَضِيتهِ اشْتَرَيْتهِ بَعْسَرَةً فَهَلَكَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْقِيَمَةَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى اهـ كَذَا فِي الْبَحْرِ وَفِي تَكْمِلَةِ فُرُوقِ الْأَشْبَاهِ لِلشَّيْخِ عُمَرَ بْنِ نَجِيمٍ الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ مَضْمُونٌ عِنْدَ بَيَانِ الثَّمَنِ وَإِلَّا فَهُوَ أَمَانَةٌ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا بَيَّنَّ تَمَنَّا عَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِيَدِهِ إِلَّا بِمُقَابِلٍ وَعِنْدَ عَدَمِ ذِكْرِهِ هُوَ قَبْضُ مَا ذُونٌ فَيَكُونُ أَمَانَةً. اهـ.

(أقول) وَأَمَّا الْمَقْبُوضُ عَلَى سَوْمِ النَّظَرِ فَغَيْرُ مَضْمُونٍ مُطْلَقًا كَمَا فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ أَيْ سَوَاءُ ذَكَرَ الثَّمَنَ أَوْ لَا وَصُورَتُهُ أَنْ يَقُولَ هَاتِيهِ حَتَّى أَنْظُرَ إِلَيْهِ أَوْ حَتَّى أَرِيهِ غَيْرِي وَلَا يَقُولَ فَإِنْ رَضِيتهِ أَخَذْتَهُ كَذَا فِي النَّهْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ زَيْدٍ أَرْبَعَةَ أَهْمَالٍ مِنَ الشَّعِيرِ وَالْكِرْسِيَّةِ الْمَطْحُونَيْنِ الْمُسَمًّى عُرْفًا بِالْمَعْبُوكِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ثُمَّ بَاعَهَا الرَّجُلُ قَبْلَ قَبْضِهَا مِنْ زَيْدٍ فَهَلْ يَكُونُ بَيْعُ الرَّجُلِ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَنْقُولٍ قَبْلَ قَبْضِهِ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ سُدُسَ غَرَّاسِ زَيْتُونٍ مِنْ شَرِيكِهِ فِي الْبَاقِي وَسَلَّمَهُ مِنْهُ وَتَصَرَّفَ الْمُشْتَرِي بِهِ نَحْوَ عَشْرِ سِنِينَ وَالْآنَ يَدَّعِي الرَّجُلُ أَنَّهُ كَانَ فَضُولًا وَأَنَّ الْمَبِيعَ لِعَظِيمِهِ وَلَمْ يَجْزْ فَهَلْ لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ رَهَنَ دَارَهُ مِنْ زَيْدٍ بِدَيْنٍ وَقَالَ لَهُ إِنَّ لِي أَوْفَكَ الدَّيْنِ إِلَى وَقْتِ كَذَا يَكُنْ فِي مَبِيعِكَ ثُمَّ أَجَرَ الْمُزْتَمِنُ الرَّهْنَ مِنَ الرَّاهِنِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ دَفَعَهَا لِلْمُزْتَمِنِ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ أَنْ يُحَاسِبَ الْمُزْتَمِنَ بِالْأَجْرَةِ مِنْ مَبْلَغِ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَالْبَيْعُ الْمَرْبُورُ غَيْرُ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الرَّهْنِ مِنَ الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ دَيْنٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ بِدَمَّةٍ عَمَرُو فَدَفَعَ لَزِيدٌ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْخِنْطَةِ وَقَالَ لَا حَاسِبُكَ بِهِ مِنْ دَيْنِكَ بِسَعْرِ الْبَلَدَةِ وَالسَّعْرُ مَعْلُومٌ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَذْكُرَا ثَمَنًا فَأَخَذَهُ وَقَبْلَهُ كَمَا ذَكَرَ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ بَيْعًا بِالْدَّيْنِ بِالسَّعْرِ يَوْمَ الْأَخْذِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ثَلَاثًا فِي صِحَّتَيْهِمَا وَسَلَامَتَيْهِمَا ثُمَّ بَعْدَ شَهْرٍ مَرَضَتْ الْمَرْأَةُ وَبَاعَتْهُ فِيهِ ثَلَاثُ كَرَمٍ وَجُنَيْنَةٍ أَرْضًا وَغِرَاسًا وَثَلَاثَ بَيْتٍ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَمَاتَتْ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ عَنْ بِنْتٍ مِنْهُ وَوَرِثَتْهُ غَيْرُهَا فَهَلْ لَا يَرِثُهَا وَالْبَيْعُ الْمَرْبُورُ صَحِيحٌ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي بَيْعِ الْخَيْرِيَّةِ وَفِي الْبِدَائِعِ مِنَ الْعُدَّةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ أَرْضًا سَلِيخَةً لَهُ مِنْ آخَرٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَفِيهَا بِنَاءٌ لَمْ يُنْصُوا عَلَيْهِ حِينَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَدْخُلُ الْبِنَاءُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ بِلَا ذِكْرِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْكَنْزِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ دَارًا مِنْ آخَرٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَابْنُ الْبَائِعِ حَاضِرٌ يَعْلَمُ بِالْبَيْعِ ثُمَّ مَاتَ الْبَائِعُ فَادَّعَى ابْنُهُ أَنَّ الدَّارَ مِلْكُهُ فَهَلْ تَكُونُ دَعْوَاهُ بِذَلِكَ غَيْرَ مَسْمُوعَةٍ؟  
(الجواب): حَيْثُ بَاعَ وَابْنُهُ حَاضِرٌ يَعْلَمُ بِهِ لَا تَسْمَعُ دَعْوَى الْإِبْنِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ مِنْ شَتَّى الْوَصَايَا وَمِثْلُهُ فِي الْمُلتَقَى وَالْكَنْزِ وَأَفْتَى بِهِ الرَّمْلِيُّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ قَطِيعٌ مَعْزٍ فَبَاعَ مِنْهُ عَشْرِينَ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ وَلَا مُعَيَّنَةٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي يُبُوعِ الْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ فَرَسًا عَلَى أَنَّهَا حَامِلٌ فَظَهَرَ أَنَّهَا غَيْرُ حَامِلٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): مَتَى بَاعَهَا عَلَى أَنَّهَا حَامِلٌ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ كَمَا فِي الْحَنَانِيَّةِ وَعِبَارَتُهَا فِي فَصْلِ الشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ وَلَوْ بَاعَ شَاةً عَلَى أَنَّهَا حَامِلٌ فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ الْوَلَدَ زِيَادَةٌ مَرْغُوبَةٌ وَأَنَّهَا مَوْهُومَةٌ لَا يُدْرَى وَجُودُهَا فَلَا يَجُوزُ أَهْ وَمِثْلُهُ فِي الْبَزَارِيَّةِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ التَّمْرَنَاتِيُّ.  
وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَمَّنْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا بِكَرٌ فَظَهَرَتْ تَيْبًا فَأَجَابَ

يُسْتَحْلَفُ الْبَائِعُ فَإِنْ حَلَفَ بَرِيءٌ وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ عَلَيْهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ مَقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الْقُطْنِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَقَبِضَهُ الْمُشْتَرِي وَمَاتَ مُفْلِسًا قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ وَالْقُطْنُ مَوْجُودٌ عِنْدَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَائِعُ أَسْوَةً لِلْغَرَمَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي آخِرِ بَيْعِ التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ كَرْمٌ مَعْلُومٌ وَأَرْضُهُ مَحْدُودَةٌ فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَفِي دَاخِلِ حُدُودِ الْكَرْمِ ثَلَاثَةُ أَشْجَارٍ غَيْرِ شَجَرِ الْكَرْمِ مَوْضُوعَةٌ فِيهَا لِلْقَرَارِ يَزْعُمُ الْبَائِعُ أَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ فِي بَيْعِ الْكَرْمِ لِعَدَمِ ذِكْرِهَا فَهَلْ تَدْخُلُ الْأَشْجَارُ فِي بَيْعِ الْكَرْمِ وَإِنْ لَمْ تَدْخُرْ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيَدْخُلُ الشَّجَرُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ بِلَا ذِكْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ ثَمَرَةً خِيَارِ بَرَزَ أَقْلُهَا دُونَ الْأَكْثَرِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ يَكُونُ غَيْرَ صَحِيحٍ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ وَتَقْلَاهَا فِي الْمِنْحِ.

(سئل) فِيمَنْ بَاعَ جِلْدَ جَامُوسٍ وَهُوَ حَيٌّ فَهَلْ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ بَيْعُ جِلْدِ الْحَيَوَانِ وَهُوَ حَيٌّ فَاسِدٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْعَلَائِيِّ مِنَ الْبَيْعِ

الْفَاسِدِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِلْجَمَاعَةِ زَيْتٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ بِدُونِ الْخُلْطِ وَالْإِخْتِلَاطِ فَبَاعَ بَعْضُهُمْ حِصَّتَهُ وَحِصَّةَ شُرَكَائِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِدُونِ إِذْنِهِمْ وَلَا إِجَازَتِهِمْ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا فِي حِصَّتِهِ دُونَ حِصَّةِ شُرَكَائِهِ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمْ وَمَلَكَوهُ بِطَرِيقِ الْإِشْتِرَاكِ لَا الْخُلْطِ وَالْإِخْتِلَاطِ يَكُونُ الْبَيْعُ لِأَجْنَبِيٍّ فِي حِصَّةِ الْبَائِعِ صَحِيحًا دُونَ حِصَّةِ شُرَكَائِهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرَكَ فِي الْإِبْتِدَاءِ كَحِنْطَةِ اشْتِرَايَاهَا كَانَتْ كُلُّ حَبَّةٍ مُشْتَرَكَةً بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْخُلْطِ وَالْإِخْتِلَاطِ فَإِنَّ كُلَّ حَبَّةٍ مَمْلُوكَةٌ لِآخَرَ فَإِذَا بَاعَ نَصِيبَهُ لِأَجْنَبِيٍّ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِلَّا مَخْلُوطًا بِنَصِيبِ الشَّرِيكِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهِ بَخَرٌ مِنْ كِتَابِ الشَّرِكَةِ مُلَخَّصًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو حِنْطَةً مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَاكْتَاهَا الْكَيْلَ فَهَلْ تَكُونُ أَجْرَةُ الْكَيْلِ عَلَى الْبَائِعِ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَجْرَةُ كَيْلٍ وَعَدٌ وَوَزْنٌ وَذَرْعٌ عَلَى بَائِعٍ

وَأَجْرُهُ وَزِنَ ثَمَنٍ وَتَقْلِيدِهِ عَلَى مُشْتَرٍ تَنْوِيرٌ مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ.

(سئل) فِي دَلَالٍ سَعَى بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَبَاعَ الْمَالِكُ الْمَبِيعَ بِنَفْسِهِ وَالْعُرْفُ أَنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى الْبَائِعِ فَهَلْ تَكُونُ عَلَى الْبَائِعِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمَحِيطِ الدَّلَالُ إِذَا بَاعَ الْعَيْنَ بِنَفْسِهِ ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرِي الدَّلَالَهَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْعَاقِدُ حَقِيقَةً وَتَجِبُ عَلَى الْبَائِعِ الدَّلَالَهُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ بِأَمْرِ الْبَائِعِ هَكَذَا أَجَابَ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ سَعَى الدَّلَالُ بَيْنَهُمَا وَبَاعَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ يُضَافُ إِلَى الْعُرْفِ إِنْ كَانَتْ الدَّلَالَهُ عَلَى الْبَائِعِ فَعَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْمُشْتَرِي فَعَلَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَيْهِمَا فَعَلَيْهِمَا عِمَادِيَّةٌ مِنْ أَحْكَامِ الدَّلَالِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَمِثْلُهُ فِي الْفُصُولَيْنِ وَشَرَحَ التَّنْوِيرُ لِلْعَلَائِيِّ مِنَ الْبَيْعِ.

(سئل) فِي دَلَالٍ سَعَى بَيْنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَبَاعَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ بِنَفْسِهِ وَالْعُرْفُ أَنَّ الدَّلَالَهَ عَلَى الْبَائِعِ ثُمَّ إِنْ الْمُشْتَرِي رَدَّ الْمَبِيعَ عَلَى الْبَائِعِ قَامَ الْبَائِعُ يُطَالِبُ الدَّلَالَ بِالدَّلَالَهَ الَّتِي دَفَعَهَا لَهُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ ذَكَرَ فِي الصُّغْرَى دَلَالٌ بَاعَ ثَوْبًا وَأَخَذَ الدَّلَالَهَ ثُمَّ أُسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ أَوْ رُدَّ بِعَيْبٍ بِقَضَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ لَا تُسْتَرَدُّ الدَّلَالَهَ وَإِنْ انْفَسَخَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ أَنَّ الْبَيْعَ لَمْ يَكُنْ فَلَا يَبْطُلُ عَمَلُهُ عِمَادِيَّةٌ مِنْ أَحْكَامِ الدَّلَالِ.

(سئل) فِي دَلَالٍ قَالَ لَهُ زَيْدٌ اعْرِضْ دَارِي عَلَى الْبَيْعِ فَرَعَمَ أَنَّهُ عَرَضَهَا وَأَنَّ رَجُلًا طَلَبَ شِرَاءَهَا بِكَذَا فَلَمْ يَرْضَ زَيْدٌ وَأَعْرِضَ عَنْ بَيْعِهَا وَأَجَرَهَا مِنْ عَمَرٍ ثُمَّ بَاعَهَا مِنْ بَكْرٍ بِلَا حُضُورِ الدَّلَالِ وَيُرِيدُ الدَّلَالُ مِنْ زَيْدٍ أَجْرَهُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ بِتَفَاصِيلِهَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ مِنَ الْإِحْكَامَاتِ آخِرَ الْكِتَابِ.

(أقول) وَفِي نُورِ الْعَيْنِ سُئِلَ بَعْضُهُمْ عَمَّنْ قَالَ لِدَلَالٍ اعْرِضْ أَرْضِي عَلَى الْبَيْعِ وَبِعْهَا وَلَكَ أَجْرٌ كَذَا فَعَرَضَ وَلَمْ يَتِمَّ الْبَيْعُ ثُمَّ إِنْ دَلَالًا آخَرَ بَاعَهَا فَلِلدَّلَالِ الْأَوَّلِ أَجْرٌ بِقَدْرِ عَمَلِهِ وَعَتَائِيهِ وَهَذَا قِيَاسٌ وَالْإِسْتِحْسَانُ لَا أَجْرَ لَهُ إِذْ أَجْرُ الْمَثَلِ يُعْرَفُ بِالتَّجَارَةِ وَالتَّجَارُ لَا يَعْرِفُونَ لِهَذَا الْأَمْرِ أَجْرًا وَبِهِ نَأْخُذُ وَفِي الْمَحِيطِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى. اهـ.

(سئل) فِيمَنْ اشْتَرَى فَاسِدًا ثُمَّ بَاعَهُ لِغَيْرِ بَائِعِهِ بَيْنًا بَاتًا صَحِيحًا وَفَسَادُهُ بِغَيْرِ الْإِكْرَاهِ فَهَلْ نَفَذَ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ وَامْتَنَعَ الْفُسْخُ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنْ بَاعَهُ أَيْ بَاعَ الْمُشْتَرِي الْمُشْتَرَى فَاسِدًا بَيْنًا صَحِيحًا بَاتًا لِغَيْرِ بَائِعِهِ



وَفَسَادُهُ بِغَيْرِ الْإِكْرَاهِ نَفَذَ الْبَيْعُ الْفَاسِدُ شَرْحُ التَّنْوِيرِ وَمِثْلُهُ فِي الْمُتَقَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَرَّ زَيْدٌ فِي صِحَّتِهِ بِأَنَّ الْمَكَانَ الْفُلَانِيَّ لِعَمْرٍو ثُمَّ ادَّعَى زَيْدٌ أَنَّ الْإِقْرَارَ الْمَزْبُورَ صَدَرَ مِنْهُ لِعَمْرٍو عَلَى سَبِيلِ التَّلَجُّعِ وَالْمُوَاضَعَةِ وَفَسَّرَهَا وَأَقَامَ بَيِّنَةً شَرْعِيَّةً عَلَيْهَا وَعَمَرُوهُ يُنْكِرُ ذَلِكَ فَهَلْ إِذَا أَقَامَهَا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ تُقْبَلُ وَيَعْمَلُ بِمُوجِبِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ الْبَيْعَ كَانَ تَلَجُّعًا وَالْآخَرَ يُنْكِرُ التَّلَجُّعَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ مُدَّعِي التَّلَجُّعِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَيُسْتَحْلَفُ الْآخَرُ وَصُورَةُ التَّلَجُّعِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِعَمْرٍو إِنِّي أَبِيعُ دَارِي مِنْكَ بِكَذَا وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَيْعٍ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ هُوَ تَلَجُّعٌ وَيَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ يَبِيعُ فِي الظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فَهَذَا الْبَيْعُ يَكُونُ بَاطِلًا بِمَنْزِلَةِ بَيْعِ الْهَازِلِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي بَيْعِ التَّلَجُّعِ إِذَا قَبَضَ الْمُشْتَرِي الْعَبْدَ فَأَعْتَقَهُ لَا يَنْفَذُ إِعْتَاقَهُ وَلَا يُشْبِهُ الْمُشْتَرِي مِنَ الْمُكْرَه؛ لِأَنَّهُ فِي الْحُكْمِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِهَمَّا خَانِيَّةٌ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ ثُمَّ كَمَا لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِالتَّلَجُّعِ لَا يَجُوزُ الْإِقْرَارُ بِالتَّلَجُّعِ بِأَنْ يَقُولَ لِآخَرَ إِنِّي أَقْرُ لَكَ فِي الْعَلَانِيَةِ بِمَا لِي وَتَوَاضَعَا عَلَى فَسَادِ الْإِقْرَارِ لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ حَتَّى لَا يَمْلِكَهُ الْمُقْرَأُ لَهُ مِنَ الْبِدَائِعِ وَإِنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا الْإِقْرَارَ هَزْلٌ وَتَلَجُّعٌ وَادَّعَى الْآخَرُ أَنَّهُ جِدٌّ فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِي الْجِدِّ وَعَلَى الْآخَرِ الْبَيِّنَةُ مِنَ الثَّامِنِ مِنْ بَيُوعِ التَّنَازُلِ خَانِيَّةً.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ فَرَسٌ لَهَا مُهْرٌ فَبَاعَ الْفَرَسَ مِنْ رَجُلٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَلَمْ يَأْتِ بِالْمُهْرِ لِمَحَلِّ الْبَيْعِ فَهَلْ لَا يَدْخُلُ الْمُهْرُ فِي الْبَيْعِ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يَذْهَبْ بِهِ مَعَ الْأُمِّ إِلَى مَوْضِعِ الْبَيْعِ لَا يَدْخُلُ لِلْعُرْفِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ وَفَصِّلُ النَّاقَةِ وَفُلُو الرَّمَكَةِ وَجَحَشُ الْأَتَانِ وَالْعِجْلُ لِلْبَقَرَةِ وَالْحَمَلُ لِلشَّاةِ إِنْ ذَهَبَ بِهِ مَعَ الْأُمِّ إِلَى مَوْضِعِ الْبَيْعِ دَخَلَ فِيهِ لِلْعُرْفِ وَإِلَّا فَلَا بَحْرٌ مِنْ فَضْلِ مَا يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا وَفِيهِ وَفَرَّقَ فِي الظَّاهِرِيَّةِ فَقَالَ إِنَّ الْعِجْلَ يَدْخُلُ وَالْجَحَشُ لَا يَدْخُلُ؛ لِأَنَّ الْبَقَرَةَ لَا يُتَنَفَّعُ بِهَا إِلَّا مَعَ الْعِجْلِ وَلَا كَذَلِكَ الْأَتَانُ. اهـ.

(أقول) قَالَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْبَحْرِ قَوْلُهُ إِنْ ذَهَبَ بِهِ مَعَ الْأُمِّ إلخ هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْأُمَّ لَوْ كَانَتْ غَائِبَةً هِيَ وَوَلَدُهَا وَبَاعَهَا سَاكِتًا عَنْهُ لَا يَدْخُلُ لِقَدِّ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ وَهِيَ وَاقِعَةُ الْفَتْوَى فَتَأَمَّلْ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ ثَمَرَةَ كَرْمِهِ الْبَارِزَةَ مِنْ زَيْدٍ فَقَالَ زَيْدٌ إِنَّمَا تَخَسَّرُ فَقَالَ الْبَائِعُ بِعَهَا فَإِنْ

خَسِرْتُ فَعَلَيْ قَبَاعِهَا وَيَزْعُمُ أَنَّهُ خَسِرَ وَأَنَّهَا تَلَزَمُ الْبَائِعَ فَهَلْ لَا تَلَزُمُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ الْمُشْتَرِي إِنَّهُ يَخْسِرُ فِيهِ فَقَالَ الْبَائِعُ بَعُهُ فَإِنْ خَسِرَ فَعَلَيْ قَبَاعٍ لَا يَلَزُمُهُ شَيْءٌ بَرَّازِيَّةٌ مِنْ تَوَعُّلِ الْإِقَالَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مَعْلُومَ الْوِزْنِ مِنَ الْحَرِيرِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ شَرَاءً صَحِيحًا وَوَزَنَهُ بِنَفْسِهِ بِأَوْرَانِهِ بِحُضُورِ الْبَائِعِ وَإِذْنِهِ وَأَقَرَّ بِقَبْضِ جَمِيعِ الْمَبِيعِ لَدَى بَيِّنَةِ شَرْعِيَّةٍ وَمَضَتْ مُدَّةٌ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ نَقَصَ كَذَا دَرَاهِمَ فَهَلْ لَا تَسْمَعُ دَعْوَاهُ بَعْدَ إِقْرَارِهِ الْمَزْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي النَّهْرِ مِنْ خِيَارِ الْعَيْبِ الْقَوْلُ فِي مِقْدَارِ الْقَبْضِ مِنَ الْمَبِيعِ لِلْقَابِضِ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَكَيِّرُ إِلَى أَنْ قَالَ وَشَمِلَ كَلَامُهُ مَا لَوْ قَالَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ قَبْضِ الْمَبِيعِ مُوزُونًا وَجَدْتُهُ نَاقِصًا إِلَّا إِذَا سَبَقَ مِنْهُ إِقْرَارُ بِقَبْضِ مِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ كَمَا فِي صَلَاحِ الْخُلَاصَةِ أَهْ وَبِمِثْلِهِ فِي الْبَحْرِ بِأَبْسَطِ عِبَارَةٍ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى عَلَّامَةُ فَلَسْطِينَ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَتْ هِنْدٌ ابْنَتَهَا دَعْدًا الْبَالِغَةَ أَمْتَعَةً مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُؤَجَّلٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَمَاتَتْ دَعْدٌ قَبْلَ آدَاءِ الدِّينِ عَنْهَا وَعَنْ وَرَثَتِهِ وَتَرَكَتْ فَهَلْ يَحِلُّ الدِّينُ بِمَوْتِهَا وَيُقَدَّمُ عَلَى الْإِزْثِ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي الْبَرَّازِيَّةِ بِمَوْتِ الْبَائِعِ لَا يَحِلُّ الثَّمَنُ الْمُؤَجَّلُ وَبِمَوْتِ الْمُشْتَرِي يَحِلُّ.

(سئل) فِي الْأَخْرَسِ إِذَا بَاعَ بِالْإِيْمَاءِ الْمَعْرُوفِ مِنْهُ هَلْ يَكُونُ بَيْعُهُ صَحِيحًا مُعْتَبَرًا؟

(الجواب): إِيْمَاءُ الْأَخْرَسِ فِيمَا ذَكَرَ مُعْتَبَرٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَتَّى الْفَرَائِضِ مِنَ التَّنْوِيرِ وَالْمُلْتَقَى وَالْكَنْزِ وَالْأَشْبَاهِ مِنْ أَحْكَامِ الْإِشَارَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ رَطْبَةً وَبُقُولَ مَزْرُوعَةً فَبَاعَهَا مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ عَلَى أَنْ يَتْرُكَهَا إِلَى الْإِذْرَاكِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ بَاعَ زَرْعًا وَهُوَ بِقُلٍّ عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ أَوْ يُرْسَلَ دَابَّتُهُ فِيهِ جَازَ الْبَيْعُ وَإِنْ بَاعَهُ عَلَى أَنْ يَتْرُكَهَا حَتَّى يَذْرِكَ لَا يَجُوزُ وَكَذَا الرَّطْبَةُ وَالْبُقُولُ خَائِيَّةٌ مِنْ فَضْلِ بَيْعِ الثَّمَارِ وَالزَّرْعِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ بَاعَتْ لِابْنَتِهَا الْبَالِغِ أَرْضًا حَامِلَةً لِغِرَاسٍ وَسَكَنَتْ عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ فَاسِدًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ بَاعَ شَيْئًا وَقَالَ بَعْتُكَ بِغَيْرِ ثَمَنِ أَوْ قَالَ بَعْتُكَ عَلَى أَنْ لَا تَمْنَّ لَهُ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا وَلَوْ بَاعَ وَسَكَنَتْ عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ كَانَ فَاسِدًا كَمَا فِي قَاضِي خَانَ فِي الْبَيْعِ الْبَاطِلِ.

(سئل) فيما إذا كان لزيد مقدار من الورد اليابس موضوع عند عمرو في مخزنه على سبيل الأمانة فباعه من عمرو على أنه كذا فنطارا فوزنه عمرو فوجده ناقصا عما قال له زيد والحال أن عمرا لم يقتر وقت الشراء أنه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه العقد فهل يكون القول قول عمرو بيمينه؟

(الجواب): حيث قال لم يقتر أنه قبض جميع ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض بالقول قوله؛ لأنه قابض إذا لم يعلم أنه انتقص من الهواء ولم يكن النقصان مما يجري بين الورذين كما صرح بذلك ابن نجيم في بحر هـ من البيوع.

(سئل) فيما لو باع داره الملك ووقف فكيف الحكم؟

(الجواب): هذه مسألة بيع ملك ضم إلى وقف وهو صحيح بحصة الملك فقط خلافا لما أفتى به المولى أبو السعود من عدم الصحة فقد رده صاحب البحر.

(سئل) في رجل اشترى من آخر بزر فطن معلوما على سعره الواقع في آخر السنة وقبضه وهلك عنده فهل يكون البيع المذکور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل؟

(الجواب): حيث كان الثمن مجهولا فالبيع المذکور فاسد وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل وكون جهالة الثمن تفسد البيع صرح به في البحر في أوائل البيع وأفتى به الحيز الرملي وكون حب القطن مثليا صرح به في التارخانية من الشركة وسيأتي نقل ذلك في الغضب إن شاء الله تعالى.

(سئل) فيما إذا كان لزيد وإخوته نصف معصرة وباقيةا لرجل فاستدان زيد من الرجل مبلغا من الدراهم إلى أجل معلوم وقال له إن لم أدفع لك دينك عند حلول الأجل يكن سدس المعصرة ملكا لك في مقابلة دينك ثم حل الأجل ولم يدفع له نظير الدين ويزعم الرجل أن الحصة المذكورة دخلت في ملكه بمجرد هذا الكلام فهل لا تدخل ولا عبرة بزعمه وله أخذ مبلغه؟

(الجواب): نعم.

(سئل) في امرأة اشترت لنفسها من زيد مقسما معلوما من دار بتمن معلوم ثم ماتت عن بنت وابن عم يزعم الابن أن المقسيم المذكور له ليكون بعض الثمن من ماله أخذته أمه منه فهل يكون الشراء لها ميراثا عنها ولا عبرة بزعمه؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ طَرِيقُ مَاءٍ مَعْلُومٍ مَعَ حَقِّهِ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي إِلَى دُورِهِمْ فَبَاعُوا مِنْهُ حِصَّةً مَعْلُومَةً بِحَقِّهَا مِنَ الْمَاءِ الْمَعْلُومِ مِنْ رَجُلَيْنِ بَيْعًا شَرْعِيًّا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَصِحُّ بَيْعُ حَقِّ الْمُرُورِ وَالشُّرْبِ تَبَعًا كَمَا فِي الْحَاقِيَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَحَمَلَتْ مِنْهُ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ الْمَرْأَةُ عَلَى ذَلِكَ وَتُرِيدُ بَيْعَهَا لِمَنْ شَاءَتْ فَهَلْ هَذَا ذَلِكَ وَلَا تُكَلَّفُ عَلَى بَيْعِهَا مِنْهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اسْتَوْلَدَ جَارِيَةُ أَحَدَ أَبَوَيْهِ أَوْ امْرَأَتِهِ وَقَالَ ظَنَنْتُ حِلَّهَا لِي فَلَا حَدَّ وَلَا نَسَبَ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيهِمَا وَإِنْ مَلَكَهُ يَوْمًا عَتَقَ عَلَيْهِ تَنْوِيرٌ وَشَرْحُهُ لِلْعَلَايِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ حِصَّتَانِ فِي دَارَيْنِ فَبَاعَ الْحِصَّتَيْنِ مِنْ عَمْرٍو وَلَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرِي مَقْدَارَهُمَا وَقَتَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): حَيْثُ جَهِلَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ فَالْبَيْعُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ جَهْلَ الْمُشْتَرِي يَمْنَعُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَصْلًا مُدْرِكًا نَابِتًا فِي أَرْضِهِ مَعْلُومًا وَجُودُهُ فِيهَا شِرَاءً صَحِيحًا وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعَ وَقَلَعَهُ وَبَاعَهُ بَعْدَ مَا دَفَعَ بَعْضَ ثَمَنِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَفْعُ بَاقِيهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْبَيْعُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ بَيْعَ مَا أَصْلُهُ غَائِبٌ إِذَا نَبَتَ وَعُلِمَ وَجُودُهُ صَحِيحٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ الْمَلَكِيِّ نَاقِلًا عَنِ الْحَاقِيَةِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَايِيِّ مِنْ بَابِ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ شَعِيرًا مِنْ آخَرٍ شَعِيرًا مُتَفَاضِلًا نَسِيئَةً فِي الدِّمَةِ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَالْآنَ قَامَ يَطْلُبُ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَيُكَلِّفُهُ أَخَذَ الْمَبِيعَ فَهَلْ لَيْسَ لِلْبَائِعِ ذَلِكَ وَالْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ فِي صِحَّتِهِ مِنْ ابْنَتِهِ الْبَالِغِينَ عَقَارَاتٍ فِي بَعْضِهَا أَمْتَعَةٌ لَهُ وَأَغْنَامٌ وَخَيْلٌ وَبَقَرٌ وَحَصَصَ مَعْلُومَةً فِي خَيْلٍ آخَرَ مَعْلُومٌ ذَلِكَ كُلُّهُ بَيْعًا بَاتًا شَرْعِيًّا مُسَلِّمًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ أَبْرَأَ ذِمَّتَهُمَا مِنْهُ وَمِنَ الدَّعْوَى بِهِ وَمِنَ الدَّعْوَى بِالْغَبْنِ إِبْرَاءً شَرْعِيًّا مَقْبُولًا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ فَهَلْ يَعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثَبُوتِهِ شَرْعًا وَالْبَيْعُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ نَافِذٌ؟

(الجواب): نَعَمْ وَسُئِلَ قَارِئُ الْهِدَايَةِ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ نَقُودٍ

وَبَضَائِعَ وَغَيْرَ ذَلِكَ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ فَأَجَابَ إِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ الْبَائِعُ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ الْبَائِعِ بِمِقْدَارِهِ اهـ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ رَجُلٌ قَالَ لِأَخَرٍ بَعْتُكَ جَمِيعَ مَالِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ مِنَ الدَّقِيقِ أَوْ الْبُرِّ أَوْ الثِّيَابِ فَهَنَّا حُسَّ مَسَائِلَ إِحْدَاهَا هَذِهِ، الثَّانِيَةُ الدَّارُ الثَّالِثَةُ الْبَيْتُ الرَّابِعَةُ الصُّنْدُوقُ الْخَامِسَةُ الْجَوَالِقُ، وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِمَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَوْ لَا يَعْلَمُ إِنْ عَلِمَ جَازَ وَإِلَّا فَفِي الْقَرْيَةِ وَالْدَّارِ لَا يَجُوزُ وَفِي الْبَوَاقِي جَائِزٌ. اهـ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ مِنْ آخَرٍ حِصَّةً شَائِعَةً مِنْ غِرَاسٍ مُسْتَحَقَّةٍ لِلْبَقَاءِ قَائِمٍ فِي أَرْضٍ وَقَفَّ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ بِدُونِ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَلَا تَصْدِيقٍ مِنْهُمْ وَتَصَرَّفَتْ بِشَمْرَةٍ الْحِصَّةِ مُدَّةً ثُمَّ حَكَمَ حَاكِمٌ بِفَسَادِ الْبَيْعِ لِعَدَمِ إِجَارَةِ الشُّرَكَاءِ وَتَصْدِيقِهِمْ بَعْدَمَا اسْتَهْلَكْتَ ذَلِكَ فَهَلْ تَضْمَنُ مَا اسْتَهْلَكْتَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُنْفَصِلَةَ الْمُتَوَلِّدَةَ تَضْمَنُ بِالِاسْتِهْلَاكِ لَا بِالْهَلَاكِ كَمَا فِي الْحَزِيَّةِ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَمِثْلُهُ الْبَحْرُ وَالْفُصُولُ وَغَيْرُهُمَا.

(سئل) فِي دَرَجِ الدَّارِ الْمُتَّصِلِ بِهَا اتِّصَالَ قَرَارٍ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَقَاتِيحُ وَالسُّلَمُ الْمُتَّصِلُ وَالسَّرِيرُ وَالْدَّرَجُ فِي بَيْعِهَا اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ نِصْفُ أَعْنَامٍ مَعْلُومَةٍ مَوْضُوعَةٍ فِي نَاحِيَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ نَوَاحِي دِمَشْقَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ فَبَاعَ النِّصْفَ الْمَزْبُورَ مِنْ عَمْرٍو وَهُمَا بِدِمَشْقَ بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ وَلَمْ يُسَلِّمِ الْمَبِيعَ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ وَتَنَجَّتْ نِتَاجًا وَنُقِلَتْ إِلَى نَوَاحِي حِمَصَ وَحِمَاةَ وَالْآنَ طَلَبَ عَمْرٌو مِنْ زَيْدٍ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ لَهُ فِي الْمَكَانِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ وَقَتَ الْعَقْدِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَكُونُ نِصْفُ النَّتَاجِ تَابِعًا لِلْمَبِيعِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا اقْتَضَاهُ مَا فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ بَيُوعِ الذَّخِيرَةِ حَيْثُ قَالَ الْأَصْلُ أَنَّ مُطْلَقَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي تَسْلِيمَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ وَقَتَ الْعَقْدِ وَلَا يَقْتَضِي تَسْلِيمَهُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ هُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا حَتَّى أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى حِنْطَةً وَهُوَ فِي الْمَضَرِّ وَالْحِنْطَةُ فِي السَّوَادِ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا بِالسَّوَادِ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا حَيْثُ عَقِدَ الْعَقْدُ. اهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الْهِنْدِيَّةِ فِي الْفَصْلِ السَّادِسِ تَقْلًا عَنِ الْمَحِيطِ وَمَثَلُ قَارِئِ الْهَدَايَةِ عَنْ شَخْصٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دَارًا بِبَلَدٍ وَهُمَا بِبَلَدٍ أُخْرَى وَبَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مَسَافَةٌ يَوْمَيْنِ وَلَمْ يَقْبِضْهَا بَلَّ خَلَّى الْبَائِعُ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالْمَبِيعِ التَّخْلِيَةَ الشَّرْعِيَّةَ لِيَتَسَلَّمَهُ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَتَكُونُ التَّخْلِيَةُ كَالْتَسْلِيمِ أَجَابَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ بِحَضْرَتِهِمَا وَقَالَ الْبَائِعُ سَلَّمْتُهَا لَكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي تَسَلَّمْتُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا مَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ قَرِيبَةً مِنْهُمَا بِحَيْثُ يَقْدِرُ الْمُشْتَرِي عَلَى الدُّخُولِ فِيهَا وَالْإِغْلَاقِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ قَابِضًا وَفِي مَسْأَلَتِنَا مَا لَمْ تَمُضِ مُدَّةٌ يَتِمَّكُنُ مِنَ الدَّهَابِ إِلَيْهَا وَالدُّخُولِ فِيهَا لَمْ يَكُنْ قَابِضًا. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أُرْسِلَ زَيْدٌ رَجُلًا لِعَمْرٍو أَنْ يُرْسَلَ لَهُ قَدْرًا مِنَ الْحَرِيرِ فَأُرْسَلَ لَهُ مَعَ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ وَبَاعَهُ الرَّجُلُ مِنْ آخَرَ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَلَا إِجَازَةً مِنْهُمَا وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ وَبِدُونِ سِعْرِهِ الْوَاقِعِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ وَتَعَدَّرَ اسْتِزَادَهُ مِنْ مُشْتَرِيهِ فَهَلْ يَضْمَنُ الْبَائِعُ مِثْلَهُ لِصَاحِبِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ مِنْ فَصْلِ الْفُضُولِ فَلَوْ سَلَّمَهُ فَهَلَكَ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُضْمَنَ أَيُّهَا شَاءَ فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ ضَمَانَهُ بَرَأَ الْآخَرُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو خِنْجَرًا لِيَبِيعَهُ ثُمَّ طَالَبَهُ بِالثَّمَنِ فَقَالَ بَعْتُهُ مِنْ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ وَسَلَّمْتُهُ وَلَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهِ فَهَلْ يَضْمَنُ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ وَكَيْلُ الْبَيْعِ بَعْتُهُ مِنْ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ وَسَلَّمْتُهُ وَلَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهِ ضَمِنَ وَهَذَا بِخِلَافِ مَسْأَلَةِ الْقُمْقُمَةِ وَهِيَ: دَفَعَ إِلَيْهِ قُمْقُمَةً وَقَالَ ادْفَعْهَا إِلَى مَنْ يُصْلِحُهَا فَدَفَعَهَا وَلَمْ يَعْلَمْ إِلَى مَنْ دَفَعَهَا لَمْ يَضْمَنْ كَمَنْ وَضَعَ الْوَدِيعَةَ فِي بَيْتِهِ وَنَسِيَهَا وَقَدْ هَلَكَتْ لَمْ يَضْمَنْ. مُؤَيَّدَةٌ وَفِيهَا أَيْضًا دَفَعَ إِلَى دَلَالٍ ثَوْبًا لِيَبِيعَهُ فَقَالَ ضَاعَ وَلَا أَدْرِي كَيْفَ ضَاعَ لَا يَضْمَنُ وَلَوْ قَالَ فِي أَيِّ حَانُوتٍ وَضَعْتَ يَضْمَنُ بَرَازِيَّةً. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ أَقْمِشَةً مَعْلُومَةً مِنْ عَمْرٍو وَهُمَا بِدِمَشْقَ الشَّامِ بِثَمَنِ مَعْلُومِ الْقَدْرِ مِنَ الْقُرُوشِ الْفِضَّةِ الْغَيْرِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا أَطْلَقَ الثَّمَنَ وَمَالِيَّتُهُ وَرَوَاجُهُ مُسْتَوِيَانِ وَبُرِيدُ الْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ عَلَى حِسَابِ مُعَامَلَةٍ حَلَبَ الزَّائِدَةَ عَلَى مُعَامَلَةٍ دِمَشْقَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَيُعْتَبَرُ فِي ذَلِكَ بَلَدُ الْعَقْدِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ أَطْلَقَ الثَّمَنَ بَعْدَ تَسْمِيَةِ قَدْرِهِ عَنِ الْوَصْفِ وَالْإِشَارَةِ وَتَقَدَّرَ الْبَلَدُ فَإِنْ

اسْتَوَتْ مَالِيَّةُ النُّقُودِ وَرَوَّاجُهَا صَحَّ الْبَيْعُ وَلَزِمَ دَفْعُ مَا قَدَرَ بِهِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ فَيَدْفَعُ الْمُشْتَرِي أَيَّ نَوْعٍ شَاءَ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ رَوَّاجَا مَعَ اسْتِوَاءِ الْمَالِيَّةِ أَوْ اخْتِلَافُهَا فَمِنْ الْأَرْوَاجِ فِي بَلَدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ عُرْفًا وَهُوَ كَالْمَعْلُومِ شَرْعًا وَإِنْ اسْتَوَى رَوَّاجُهَا لَا مَالِيَّتُهَا فَسَدَ الْبَيْعُ لِلْجَهَالَةِ مَا لَمْ يُبَيَّنِ الْمُشْتَرِي أَحَدَ النُّقُودِ فِي الْمَجْلِسِ وَيَرْضَى بِهِ الْبَائِعُ لِازْتِفَاعِ الْمُفْسِدِ قَبْلَ تَقَرُّرِهِ فَاَلْمَسْأَلَةُ رُبَاعِيَّةٌ شَرْحُ الْمُلتَقَى لِلْعَلَّامِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ بَقْرَةٌ مَعْلُومَةٌ فَبَاعَهَا بِحَضْرَةِ زَوْجَتِهِ مِنْ عَمْرٍو وَتَسَلَّمَهَا عَمْرٍو وَبَقِيَتْ عِنْدَهُ مُدَّةٌ وَنَتَجَتْ عِنْدَهُ تِتَاجًا قَامَتْ الْآنَ زَوْجَةُ زَيْدٍ تَدَّعِي أَنْ الْبَقْرَةَ لَهَا فَهَلْ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتْ حَاضِرَةً حِينَ الْبَيْعِ تَعْلَمُ بِهِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَتَّى الْفَرَائِضِ مِنَ التَّنْوِيرِ وَالْمُلْتَقَى وَالْكَنْزِ وَغَيْرِهَا وَعِبَارَةُ الْمَنْحِ بَاعَ عَقَارًا أَوْ حَيَوَانًا أَوْ ثَوْبًا وَابْنُهُ أَوْ امْرَأَتُهُ حَاضِرٌ يَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ ادَّعَى الْإِبْنُ أَنَّهُ مِلْكُهُ لَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ بِخِلَافِ الْأَجْنَبِيِّ وَلَوْ جَارًا إِلَّا إِذَا تَصَرَّفَ فِيهِ الْمُشْتَرِي زَرْعًا وَبِنَاءً فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَاهُ أَهـ وَقَدْ أَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ فِي الْحَزِينَةِ مِنَ الدَّعْوَى فَرَأَجَعَهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقْبَضَ زَيْدٌ عَمْرًا دَرَاهِمَ لَهُ عَلَيْهِ وَقَضَاهَا عَمْرٍو مِنْ غَرِيمِهِ بَكْرٍ فَوَجَدَ الْغَرِيمَ بَعْضَهَا زَيْوْفًا فَرَدَّهَا عَلَى عَمْرٍو بِغَيْرِ قَضَاءٍ وَيُرِيدُ عَمْرٍو رَدَّهَا عَلَى زَيْدٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْبَحْرِ مِنْ خِيَارِ الْعَيْبِ.

(أقول) وَسَيَأْتِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَزِيدٌ بَيَانٍ فِي بَابِ الْخِيَارَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَسْكَنَهُ الْمَعْلُومَ شِرَاءً شَرْعِيًّا بِكُلِّ حَقٍّ لَهُ وَلِلْمَسْكَنِ الْمَزْبُورِ شَرْبٌ مَعْلُومٌ فَهَلْ يَدْخُلُ الشَّرْبُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الشَّرْبُ مِنْ حُقُوقِ الْمَسْكَنِ يَدْخُلُ بِكُلِّ حَقٍّ لَهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَدْخُلُ الطَّرِيقُ وَالْمَسِيلُ وَالشَّرْبُ إِلَّا بِنَحْوِ كُلِّ حَقٍّ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ أَيْ لَا تَدْخُلُ الثَّلَاثَةُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ أَوْ الْمَسْكَنِ إِلَّا بِذِكْرِ كُلِّ حَقٍّ وَنَحْوِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو قِطْعَةً أَرْضٍ مَعْلُومَةٍ لِلاِسْتِطْرَاقِ مِنْ ذَلِكَ لِدَارِهِ وَفِيهَا بِنَاءٌ مُتَّصِلٌ بِهَا اتَّصَالَ قَرَارٍ شِرَاءً شَرْعِيًّا بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ فَهَلْ يَدْخُلُ الْبِنَاءُ فِي الْبَيْعِ تَبَعًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالشَّجَرُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ بِلَا ذِكْرِ لِكَوْنِهِ مُتَّصِلًا بِالْقَرَارِ

فَيَدْخُلُ تَبَعًا لِخَبْرٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَزِيدٍ دَارٌ مَعْلُومَةٌ جَارِيَةٌ فِي مِلْكِهِ فَسَاوَمَهُ عَمْرُو عَلَى أَنْ يَبِيعَهَا مِنْهُ فَأَجَابَهُ وَتَرَاضِيًا عَلَى ثَمَنِ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ عَمْرُو فِي الْمَجْلِسِ بِيَدِ الْبَائِعِ ثُمَّ ذَهَبَ عَمْرُو قَبْلَ أَنْ يَتَسَلَّمَ الدَّارَ الْمَزْبُورَةَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ صَحِيحًا وَيَكْفِي الْإِعْطَاءُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَهَلْ قَبْضُ الْبَدَلَيْنِ شَرْطٌ فِيهِ أَوْ أَحَدُهُمَا كَافٍ خِلَافُ أَفْتَى الْحُلَوَائِيِّ بِالْأَوَّلِ وَفِي الْبَرَاذِيرِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَفِي الْعِمَادِيَّةِ قَالَ صَاحِبُ الْمُحِيطِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدِي وَاکْتَفَى الْكِرْمَانِيُّ بِتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ مَعَ بَيَانِ الثَّمَنِ أَمَّا إِذَا دَفَعَ الثَّمَنُ وَخَدَهُ وَلَمْ يَقْبِضِ الْمَبِيعُ لَا يَجُوزُ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْعٌ مُقَابِلَةً وَالصَّحِيحُ أَنَّ قَبْضَ أَحَدِهِمَا كَافٍ لِنَصِّ مُحَمَّدٍ عَلَى أَنَّهُ يَنْبُتُ بِقَبْضِ أَحَدِ الْبَدَلَيْنِ وَهَذَا يَنْتَظِمُ الثَّمَنُ وَالْمَبِيعُ وَقَوْلُهُ فِي الْجَامِعِ إِنَّ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ يَكْفِي لَا يَنْفِي الْآخَرَ لِخَبَرِ تَحْتِ قَوْلِهِ وَيَلْزَمُ أَيْضًا بَتَّاعٍ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالتَّهْرِ وَالْمَنْحِ وَشَرْحِ الْمُتَقَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَزِيدٍ تَابِعٌ أَرْسَلَهُ إِلَى تَاجِرٍ عِنْدَهُ بِضَاعَةٌ لِيَأْتِيَ لَهُ بِهَا بَعْدَ أَنْ يَقُومَ بِهَا فَفَعَلَ التَّابِعُ ذَلِكَ وَحَمَلَهَا لِرَزِيدٍ ثُمَّ غَابَ رَزِيدٌ وَالْآنَ قَامَ التَّاجِرُ يُطَالِبُ التَّابِعَ الرَّسُولَ الْمَزْبُورَ بِالْثَمَنِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَةُ الرَّسُولِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَرِيرَةِ مِنَ الْبَيْعِ.

(أقول) وَيَأْتِي قَرِيبًا تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ آخَرٍ أَمْتَةً مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ هُوَ ثَمَنٌ مِثْلُهَا بَيْعًا بَاتًا شَرْعِيًّا ثُمَّ إِنَّ الْمُشْتَرِيَّ عَاهَدَ إِلَى الْبَائِعِ بَعْدَ الْبَيْعِ الْمَطْلُوقِ أَنَّهُ إِنْ أَوْفَى مِثْلَ ثَمَنِهَا يُرَدُّ لَهُ الْمَبِيعُ الْمَزْبُورُ لَدَى بَيْتِهِ شَرْعِيَّةً فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْبَيْعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ يَكُونُ الْبَيْعُ بَاتًا لَا رَهْنًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي مُعْتَقِلِ اللِّسَانِ إِذَا بَاعَ بِإِشَارَتِهِ الْمَعْهُودَةَ وَمَاتَ عَلَى عَقْلَتِهِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ

جَائِزًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّهُ إِذَا أَقَرَّ بِالْإِشَارَةِ أَوْ طَلَّقَ بِهَا أَوْ بَاعَ أَوْ اشْتَرَى يُجْعَلُ ذَلِكَ مَوْفُوفًا فَإِنْ مَاتَ عَلَى عَقْلَتِهِ جَارَ ذَلِكَ كُلُّهُ مُسْتَنْدًا وَإِلَّا فَلَا وَعَلَى هَذَا لَوْ تَزَوَّجَ بِالْإِشَارَةِ لَا يَحِلُّ لَهُ وَطْءُ الزَّوْجَةِ لِعَدَمِ نَفَاضِهِ لَكِنَّهُ إِذَا مَاتَ بِحَالِهِ حَكَمْنَا بِنَفَاضِهِ فَيَسُوعُ لَهَا أَخَذَ الْمَهْرَ مِنْ تَرْكِتِهِ وَلَمْ أَرْ مَنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ مِنْ مَشَائِخِنَا لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِمْ يُفِيدُهُ مَنْحٌ مِنْ



شَتَّى الْفَرَائِضِ وَتَمَامُ التَّحْقِيقِ فِيهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُتَوْنِ وَالْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي بَيْعِ الْمَأْجُورِ إِذَا أَجَازَهُ الْمُسْتَأْجِرُ وَوَصَلَ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ فَهَلْ يَنْفُذُ الْبَيْعُ وَيُنْتَزَعُ الْمَأْجُورُ مِنْ يَدِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي ٣٢ مِنْ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ الْبَيْعُ بِلَا إِذْنِ الْمُسْتَأْجِرِ يَنْفُذُ فِي حَقِّ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي لَا فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ فَلَوْ سَقَطَ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ عَمَلُ ذَلِكَ الْبَيْعِ وَلَا حَاجَةٌ إِلَى التَّجْدِيدِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَلَوْ أَجَازَهُ الْمُسْتَأْجِرُ نَقَذَ فِي حَقِّ الْكُلِّ وَلَا يُنْزَعُ مِنْ يَدِهِ حَتَّى يَصَلَ إِلَيْهِ مَالُهُ إِذْ رِضَاهُ بِالْبَيْعِ يُعْتَبَرُ لِمَسْخِ الْإِجَارَةِ لَا لِلانْتِزَاعِ مِنْ يَدِهِ وَعَنْ بَعْضِنَا أَنَّهُ لَوْ بَاعَ وَسَلَّمَ وَأَجَازَهُ الْمُسْتَأْجِرُ بَطَلَ حَقُّ حَبْسِهِ وَلَوْ أَجَازَ الْبَيْعَ لَا التَّسْلِيمَ لَا يَبْطُلُ حَقُّ حَبْسِهِ. اهـ.

اشْتَرَى دَارًا فِي إِجَارَةِ إِنْسَانٍ فَقَالَ لَهُ أَخُو الْمُشْتَرِي إِنَّ أَخِي اشْتَرَى الدَّارَ الَّتِي فِي إِجَارَتِكَ فَقَالَ مُبَارَكٌ بَارٌّ فَهَذَا إِجَارَةٌ مِنْ بَيْعِ الْقُنْيَةِ فِي الْبَيْعِ الْمَوْقُوفِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَبِّهِ قِطْعَةُ أَرْضٍ جَارِيَةٍ فِي مِلْكِهِ فَبَاعَهَا مِنْ عَمَرٍ وَبِقِطْعَةٍ أَرْضٍ مِثْلَهَا بَيْعَ مُقَايَصَةٍ بَيْعًا بَاتًا شَرْعِيًّا مُسَلِّمًا لَدَى بَيْتِهِ شَرْعِيَّةً فَهَلْ صَحَّ الْبَيْعُ الْمَرْبُورُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي مَسْكَنِ مُشْتَرِكٍ بَيْنَ أَخَوَيْنِ مُتَاصِفَةً بِاعَاهُ مِنْ رَجُلٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَاسْتَشْنَا مَرَّةً الْمَعْلُومَ وَأَنَّهُ غَيْرُ دَاخِلٍ فِي الْبَيْعِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ وَالِاسْتِثْنَاءُ صَحِيحَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَيْرِيَّةِ وَلَوْ قَالَ أبيعُكَ هَذِهِ الدَّارَ إِلَّا طَرِيقًا مِنْهَا مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ إِلَى بَابِ الدَّارِ وَوَصَفَ الطُّوْلَ وَالْعَرْضَ جَازَ الْبَيْعُ شَرَطَ الطَّرِيقَ لِنَفْسِهِ أَوْ لغيرِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ تَكَلَّمَ بِالْبَاقِي بَعْدَ الثَّنْيَا فَيَكُونُ جَمِيعُ الثَّمَنِ يَقَابِلُهُ غَيْرُ الْمُسْتَشْنَى فَلَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ بِحُرِّهِ مِنَ الْبَيْعِ تَحْتَ قَوْلِهِ وَلَوْ اسْتَشْنَى مِنْهَا أَرَطًا لَا مَعْلُومَةً صَحَّ. (سئل) فِيمَا إِذَا تَعَارَضَتْ بَيْنَهُ الصَّحَّةُ وَالْمَرَضُ فِي الْبَيْعِ فَهَلْ تَكُونُ بَيْنَهُ الصَّحَّةُ مُقَدَّمَةً؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الدَّعْوَى مُفَصَّلَةٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ دَابَّةً بِحُضُورِ صَاحِبِهَا وَهُوَ سَاكِتٌ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): سُكُوتُهُ لَا يَكُونُ رِضًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَشْبَاهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ جَارِيَةٌ وَلَدَتْ مِنْهُ يُرِيدُ بَيْعَهَا فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَدَتْ أُمَةً مِنَ السَّيِّدِ لَمْ تَمْلِكْ وَأَقَادَ بِقَوْلِهِ لَمْ تَمْلِكْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهَا وَلَا

هَبْتُهَا وَلَا إِخْرَاجُهَا عَنِ الْمَلِكِ بَحْرٌ مِنَ الْإِسْتِيلَادِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ ابْنٌ قَيْدُهُ فِي أُمُورِهِ وَمَضْرُوفِهِ وَتَعَاطِي مَصَالِحِهِ مُدَّةً فَأَخَذَ الْإِبْنَ مِنَ التُّجَّارِ عُرُوضًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ عَلَى سَبِيلِ الرِّسَالَةِ عَنْ أَبِيهِ قَامَ الْآنَ أَزْبَابُ الْعُرُوضِ يُطَالِبُونَ الرَّسُولَ بِذَلِكَ قَائِلِينَ إِنَّا بَعَثْنَا مِنْكَ وَثَمَنُهَا عَلَيْكَ وَقَالَ الرَّسُولُ كُنْتُ رَسُولَ وَالِدِي وَلَا ثَمَنَ لَكُمْ عَلَيَّ فَهَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ الرَّسُولِ بِيَمِينِهِ فِي ذَلِكَ وَلَا يُطَالِبُ الرَّسُولُ؟ (الجواب): نَعَمْ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ وَفِي الدَّرَرِ مِنْ أَوَائِلِ الْبَيْعِ الرَّسُولُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ فَكَلَامُهُ كَلَامُ الْمُرْسِلِ.

(أقول) وَكَذَا أَفْتَى فِي الْحُرِّيَّةِ وَعَزَا ذَلِكَ إِلَى الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا ثُمَّ قَالَ وَعِبَارَةُ الْحَانِيَّةِ فِي آخِرِ كِتَابِ الْبَيْعِ امْرَأَةٌ اشْتَرَتْ مِنْ رَجُلٍ ثُمَّ اخْتَلَفَا فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ كُنْتُ رَسُولَ زَوْجِي إِلَيْكَ وَكَانَ الْبَيْعُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ وَلَيْسَ عَلَيَّ الثَّمَنُ وَقَالَ الْبَائِعُ لَا بَلْ بَعَثْنَا مِنْكَ وَلِي عَلَيْكَ الثَّمَنُ كَانَ الْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلَ الْمَرْأَةِ وَالْبَيْتَةُ لِلْبَائِعِ وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ أَيْمَتِنَا الْمُعْتَمَدَةِ وَهَذَا صَرِيحٌ فِي وَاقِعَةِ الْحَالِ إلخ.

(وأقول) أَيْضًا سَنَذْكُرُ فِي الْبَابِ الْآتِي الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالرَّسُولِ بِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ وَالرَّسُولُ لَا يُسْتَعْنَى عَنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمُرْسِلِ وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الشَّرَاءَ مَتَى وَجَدَ نَفَادًا لَمْ يَتَوَقَّفْ فَإِذَا لَمْ يُضَفِ الرَّسُولُ عَقْدَ الشَّرَاءِ إِلَى الْمُرْسِلِ لَمْ يَقَعِ الشَّرَاءُ لِلْمُرْسِلِ بَلْ يَقَعُ لِلرَّسُولِ فَفِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا كَانَ الْمُشْتَرِي أَضَافَ الْعَقْدَ إِلَى نَفْسِهِ وَقَعَ الشَّرَاءُ لَهُ وَلَزِمَهُ الثَّمَنُ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ كُنْتُ رَسُولًا عَنْ فُلَانٍ وَإِلَى هَذَا يُشِيرُ قَوْلُ الْحَانِيَّةِ كُنْتُ رَسُولَ زَوْجِي إِلَيْكَ وَكَانَ الْبَيْعُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ فَقَوْلُهُ وَكَانَ الْبَيْعُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَقْدَ وَقَعَ مُضَافًا إِلَى الْمُرْسِلِ وَحِينَئِذٍ فَوَجَهُ كَوْنُ الْقَوْلِ لِلْمُشْتَرِي أَنَّهُ مُنْكَرٌ إِضَافَةَ الْعَقْدِ إِلَى نَفْسِهِ وَالْبَائِعُ يَدَّعِي عَلَيْهِ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُنْكَرِ بِيَمِينِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْوَكَالَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ وَالْحَقُّوقُ فِيمَا يُضَيِّفُهُ الْوَكِيلُ إِلَى نَفْسِهِ إلخ مَا نُصَّهُ وَكَوَّ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ وَقَالَ الْبَائِعُ إِنَّهُ وَكِيلٌ وَطَالَبَهُ بِالْثَمَنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي وَالْبَيْتَةُ عَلَى الْبَائِعِ إِلَيْهِ أَشِيرُ فِي بَيْعِ الْحَانِيَّةِ وَشَرْطُهُ الْإِضَافَةُ إِلَى مُرْسِلِهِ أَمْ لَا شَرْطُ كَوْنِ الْقَوْلِ لِلْمُشْتَرِي إِضَافَةً عَقْدِ الشَّرَاءِ إِلَى مُرْسِلِهِ فَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ لَزِمَهُ الثَّمَنُ وَهَذَا عَيْنُ مَا فَهِمْتُهُ وَاللَّهُ الْحَمْدُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الْبَصْلِ مِنْ عَمْرٍو ثُمَّ خَسِرَ فِيهِ وَيُرِيدُ

الرَّجُوعَ عَلَى عَمْرٍو لِلْبَائِعِ بِمَا خَسِرَهُ زَاعِمًا أَنَّهُ ضَمِنَ لَهُ ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ ضَمَانُ الْخُسْرَانِ بَاطِلًا؟  
 (الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا ضَامِنٌ لِمَا يَخْسِرُهُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ نَظَرًا إِلَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهَا  
 لِلرُّجُوبِ فَلَا يَجُوزُ كَمَا لَوْ قَالَ لِرَجُلٍ بَايَعُ فِي السُّوقِ فَمَا خَسِرْتَ فَعَلَيَّْ الْخَ زَيْلَعِي مِنَ الْكِفَالَةِ  
 وَفِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِي؛ لِأَنَّهُ إِمَّا ضَمَانُ الْخُسْرَانِ أَوْ تَوَكُّلٌ بِمَجْهُولٍ وَذَلِكَ بَاطِلٌ أَهْ وَهَذَا  
 مُلْخَصٌ مَا فِي الزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرِهِ وَمَسْأَلَةٌ بَايَعُ فِي السُّوقِ صَرَّحَ بِهَا فِي الْحَانِيَّةِ بِقَوْلِهِ رَجُلٌ قَالَ  
 لِأَخَرَ بَايَعُ فَلَنَا عَلَى أَنْ مَا أَصَابَكَ مِنْ خُسْرَانٍ فَهُوَ عَلَيَّ لَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ.  
 (سئل) فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ وَفَسَادِهِ فَهَلْ الْقَوْلُ لِلدَّعِي الصَّحَّةَ  
 يَمِينُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ أَحَدُهُمَا يَدَّعِي الصَّحَّةَ وَالْآخَرُ يَدَّعِي الْفَسَادَ بِشَرْطِ  
 فَاسِدٍ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْفَسَادِ بِاتِّفَاقِ الرَّوَايَاتِ وَإِنْ كَانَ يَدَّعِي  
 الْفَسَادَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ بَانَ ادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ وَرَطِلٌ مِنْ خَمْرٍ وَالْآخَرُ يَدَّعِي الْبَيْعَ  
 بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الصَّحَّةَ أَيْضًا  
 وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْآخِرِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَفِي رَوَايَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الْفَسَادَ خَانِيَّةٌ مِنْ أَحْكَامِ  
 الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الدَّعْوَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو دَارًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَخَلَّى الْمُشْتَرِي بَيْنَ  
 الثَّمَنِ وَبَيْنَ الْبَائِعِ عَلَى وَجْهِ يَتِمَّكَنُ مِنْ قَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ وَقَالَ لَهُ خَلَيْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ وَصَدَرَ  
 ذَلِكَ لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ وَحَاكِمٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَكُونُ الْبَائِعُ قَابِضًا لِلثَّمَنِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّجْرِيدِ وَتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ وَالثَّمَنِ أَنْ يُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ عَلَى وَجْهِ يَتِمَّكَنُ  
 مِنْ قَبْضِهِ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ وَشَرْطُ فِي الْأَجْنَاسِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ خَلَيْتَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْمَبِيعِ  
 فَاقْبِضْهُ مَهْرٌ مِنَ الْبَيْعِ قُبِيلَ بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ بِأَبْسَطِ مِمَّا هُنَا وَكَذَا فِي الْمَنْحِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مَقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الزَّيْبِ بِمِثْلِ مَا يَبِيعُ النَّاسُ بِهِ وَلَمْ يَعْلَمَا  
 سِعَرَ النَّاسِ فِي الْمَجْلِسِ وَتَصَرَّفَ زَيْدٌ بِالزَّيْبِ وَاسْتَهْلَكَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الزُّبُورَ فَاسِدًا وَعَلَيْهِ  
 رَدُّ مِثْلِهِ حَيْثُ الْمِثْلُ مَوْجُودٌ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْبَيْعُ بِمِثْلِ مَا يَبِيعُ النَّاسُ أَوْ بِمِثْلِ مَا أَخَذَ بِهِ فَلَانُ فَإِنْ عَلِمَ فِي الْمَجْلِسِ  
 صَحَّ وَإِلَّا بَطَلَ شَرْحُ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَائِيٍّ مِنْ فَضْلِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِامْرَأَةٍ أَمْتَةٌ وَغَرَاسَاتٌ فَبَاعَتْ ذَلِكَ فِي صِحَّتِهَا مِنْ ابْنَتِهَا الْيَتِيمَةِ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ أَتَرَأَتْ ذِمَّةَ ابْنَتِهَا مِنْهُ إِبْرَاءً شَرْعِيًّا مَقْبُولًا مِنْ عَمِّهَا الْوَصِيِّ الشَّرْعِيِّ عَلَيْهَا الْمُبَاشِرِ عَقْدَ الشَّرَاءِ الْمُزْبُورِ لَهَا لَدَى بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ مَاتَتِ الْمَرْأَةُ عَنْهَا وَعَنْ عَمِّ عَصَبَةٍ يَزْعُمُ أَنَّ الْبَيْعَ كَانَ فِي الْمَرَضِ وَالْوَصِيُّ يَدَّعِي أَنَّهُ فِي الصَّحَّةِ فَهَلْ إِذَا أَقَامَا بَيِّنَةً تُقَدِّمُ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ؟

(الجواب): نَعَمْ رَجُلٌ كَانَ صَالِحًا فَفَسَدَ وَحَجَرَ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَقَدْ كَانَ إِنْسَانٌ اشْتَرَى مِنْهُ شَيْئًا فَقَالَ الْمُشْتَرِي كُنْتُ اشْتَرَيْتَهُ قَبْلَ الْحَجْرِ عَلَيْكَ وَقَالَ لَا بَلْ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيَّ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ حَادِثٌ فَيُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَحْوَالِ وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي لِغَنَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُبَيِّنُ الصَّحَّةَ وَبَيِّنَةُ مُبَيِّنِ الصَّحَّةِ أَوَّلَى وَالثَّانِي أَنَّهُ يُبَيِّنُ التَّارِيخَ قَالَ وَكَذَا لَوْ أَطْلَقَ عَنْهُ الْحَجَرَ ثُمَّ قَالَ اشْتَرَيْتَهُ مِنِّي فِي حَالَةِ الْحَجْرِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْكَ بَعْدَ الْإِطْلَاقِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُشْتَرِي وَذَلِكَ لِمَا قُلْنَا إِنَّهُ يَدَّعِي أَمْرًا حَادِثًا فَيُضَافُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ أَنْفَرَوِيٍّ مِنْ تَرْجِيحِ الْبَيِّنَةِ عَنْ مُحْتَضِرِ شَرْحِ أَدَبِ الْقَضَاءِ فِي آخِرِ بَابِ الْحَجْرِ وَإِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ فَالْبَيِّنَةُ الصَّادِرَةُ مِنَ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ كَانَ فِي صِحَّتِهِ مَرَجَّةً؛ لِأَنَّهَا الْمُدَّعِيَةُ وَالْوَرَثَةُ يُنْكِرُونَ وَالْبَيِّنَةُ لِلْمُدَّعِي لَا لِلْمُنْكَرِ صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا خَيْرِيَّةٌ مِنَ الدَّعْوَى ضَمَّنَ سَوَالٍ وَفِيهَا مِنَ الْوَقْفِ وَإِذَا تَعَارَضَتْ الْبَيِّنَتَانِ بَيِّنَةُ كَوْنِهِ فِي الصَّحَّةِ وَبَيِّنَةُ كَوْنِهِ فِي الْمَرَضِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ صَرَّحَ بِهِ غَيْرٌ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِنَا إِنْ خَصِي بَاعَ شَيْئًا فَادَّعَى الْوَرَثَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَنَّ الْوَصِيَّ بَاعَهُ مِنْكَ بَعْدَ الْعَزْلِ فَلَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ وَصِيًّا وَقَتَ الشَّرَاءِ فَبَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي أَوَّلَى لِمَا فِيهَا مِنْ إِبْثَاتِ نَفَازِ الشَّرَاءِ وَسَبْقِ التَّارِيخِ حَاوِي الزَّاهِدِيِّ مِنْ فَضْلِ الْبَيِّنَتَيْنِ الْمُتَضَادَّتَيْنِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى رَقِيقَةً وَعَقَدَ نِكَاحَهُ عَلَيْهَا وَوَطَّئَهَا وَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُ وَلَمْ تَلِدْ وَلَا صَدَرَ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ مِنْ بَيْعِهَا فَهَلْ لَهُ بَيْعُهَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ بَتْنَانِ يَتِيمَتَانِ فِي حِجْرِهَا اشْتَرَتْ لَهَا مَا لَا بُدَّ لَهَا مِنْهُ كَالنَّفَقَةِ وَالْكِسْوَةِ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ جَائِزًا مِنْهَا؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتَا فِي حِجْرِ أُمِّهِمَا يَكُونُ شِرَاؤُهَا ذَلِكَ جَائِزًا مِنْهَا وَإِقْعًا مَوْقِعُهُ الشَّرْعِيّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِقَاصِرَةٍ يَتِيْمَةٍ حِصَّةٌ مَعْلُومَةٌ فِي دَارٍ مُعَيَّنَةٍ وَلَهَا مَالٌ وَحِصَّةٌ فِي أَوْقَافِ أَهْلِئِهَا تَحْتَ يَدِ أَخِيهَا الْوَصِيِّ الشَّرْعِيِّ عَلَيْهَا النَّظَرُ عَلَى الْأَوْقَافِ الْمَرْبُورَةِ وَالْحِصَّةُ تَفِي بِنَفَقَتِهَا وَكِسْوَتِهَا وَيُرِيدُ أَخُوهَا بَيْعَ حِصَّتِهِ فِي الدَّارِ الْمَرْبُورَةِ بِدُونِ مُسَوِّغٍ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَضَائِعَ مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُعَامَلَةً الْبَلَدَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا عَقْدُ الْبَيْعِ وَتَسَلَّمَ زَيْدٌ الْمَبِيعَ وَلَمْ يَنْقُدِ الدَّرَاهِمَ حَتَّى تَغَيَّرَتْ وَنَقَصَتْ قِيَمَتُهَا إِلَّا أَنَّهَا رَائِجَةٌ فِي التَّجَارَاتِ فَهَلْ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ مِثْلِهَا لِلْبَائِعِ؟

(الجواب): حَيْثُ نَقَصَتْ قِيَمَتُهَا قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ وَهِيَ رَائِجَةٌ فِي التَّجَارَاتِ فَعَلَى زَيْدٍ الْمُشْتَرِي رَدُّ مِثْلِهَا لِعَمْرٍو الْبَائِعِ قَالَ فِي الْجَوْهَرَةِ قِيْدٌ بِالْكَسَادِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا غَلَتْ أَوْ رَخُصَتْ كَانَ عَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهَا بِالْإِتِّفَاقِ كَذَا فِي النَّهَائَةِ وَنَقَلَ الْعَلَّامَةُ قَاضِي خَانَ فِي فَضْلِ قَبْضِ الثَّمَنِ وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِدَرَاهِمَ بِنَقْدِ الْبَلَدِ وَلَمْ يَقْبِضْ حَتَّى تَغَيَّرَتْ فَإِنْ كَانَتْ لَا تَرُوجُ فِي التَّجَارَاتِ فَسَدَ الْبَيْعُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِالْفُلُوسِ الرَّائِجَةِ فَكَسَدَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَدْ مَرَّ وَإِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ تَرُوجُ فِي التَّجَارَاتِ إِلَّا أَنَّهُ انْتَقَصَتْ قِيَمَتُهَا لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَهُ أَنَّ يَفْسَخَ فِي نُقْصَانِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا وَإِنْ انْقَطَعَتْ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ الْيَوْمَ كَانَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ قَبْلَ الْإِنْقِطَاعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ حِصَّةٌ شَائِعَةٌ مَعْلُومَةٌ مِنْ بِنَاءِ دَارٍ قَائِمٍ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي وَقْفٍ أَرْضٍ مُحْتَكِرَةٍ وَبَاقِيهِ فِي مِلْكٍ جَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ وَيُرِيدُ زَيْدٌ بَيْعَ حِصَّتِهِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ فَهَلْ يَصِحُّ بَيْعُهَا إِذَا أَجَازَ الشُّرَكَاءُ أَوْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ يَرَى صِحَّتَهُ مِنْ غَيْرِ الشَّرِيكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) تَقَدَّمَ الْكَلَامُ مُسْتَوْفَى عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَظَائِرِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَيْتًا مَعْلُومًا شِرَاءً شَرْعِيًّا مُسَلِّمًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ

مَقْبُوضٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْمَبِيعَ مُرْتَهَنٌ عِنْدَ بَكْرٍ مُسَلِّماً لَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ مَوْقُوفاً عَلَى إِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ وَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى فَكِّ الرَّهْنِ أَوْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ لِلْقَاضِي لِيَنْفَسَخَ الْبَيْعُ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيْمَا إِذَا أُوْدِعَ زَيْدٌ عِنْدَ عَمْرٍو مِقْدَاراً مَعْلُوماً مِنَ التِّينِ وَتَسَلَّمَهُ عَمْرٌو مِنْهُ ثُمَّ بَاعَهُ عَمْرٌو مِنْ بَكْرٍ وَسَلَّمَهُ لَهُ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْ زَيْدٍ وَلَا إِجَارَةَ وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ وَتَصَرَّفَ بِهِ بَكْرٌ وَالْآنَ يُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يُضْمَنَ بَكْرًا قِيَمَتَهُ بَعْدَ الثُّبُوتِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ فِي بَابِ بَيْعِ الْفُضُولِيِّ فَلَوْ سَلَّمَهُ فَهَلَكَ فَلِلْمَالِكِ أَنْ يُضْمَنَ أَيُّهُمَا شَاءَ فَأَيُّهُمَا اخْتَارَ ضَمَانَهُ بَرَى الْآخَرُ؛ لِأَنَّ فِي التَّضْمِينِ تَمْلِكًا مِنْهُ فَإِذَا مَلَكَهُ مِنْ أَحَدِهِمَا لَا يُمَكِّنُ تَمْلِكُهُ مِنَ الْآخَرِ فَإِذَا اخْتَارَ تَضْمِينَ الْمُشْتَرِي بَطَلَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ أَخْذَ الْقِيَمَةِ كَأَخْذِ الْعَيْنِ وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ لَا بِمَا ضَمِنَ وَإِنْ اخْتَارَ تَضْمِينَ الْبَائِعِ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ قَبْضُ الْبَائِعِ مَضْمُونًا عَلَيْهِ نَقْدَ بَيْعِهِ بِالضَّمَانِ؛ لِأَنَّ سَبَبَ مِلْكِهِ تَقَدُّمَ عَقْدِهِ وَإِنْ كَانَ قَبْضُهُ أَمَانَةً فَإِنَّمَا صَارَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ بِالتَّسْلِيمِ بَعْدَ الْبَيْعِ فَلَا يَنْفَعُ بَيْعُهُ بِالضَّمَانِ لِتَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنِ الْعَقْدِ وَقَدْ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْبَيْعُ بِتَضْمِينِ الْبَائِعِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ سَلَّمَ أَوَّلًا ثُمَّ صَارَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ ثُمَّ بَاعَهُ فَصَارَ كَالْمَغْضُوبِ كَذَا فِي الْبَرْازِيَّةِ. اهـ.

### بَابُ الْخِيَارَاتِ<sup>(١)</sup>

(١) خيار الشرط جائز للمتبايعين ولأحدهما ثلاثة أيام فما دونها ولا يجوز أكثر من ذلك، ومن له الخيار لا يفسخ إلا بحضرة صاحبه، وله أن يميز بحضرته وغيبته، وخيار الشرط لا يورث؛ ومن اشترى عبداً على أنه خباز فكان بخلافه، فإن شاء أخذه بجميع الثمن، وإن شاء رده؛ وخيار البائع لا يخرج المبيع عن ملكه، وخيار المشتري يخرج به ولا يدخله في ملكه ومن شرط الخيار لغيره جاز ويشبث لهما، وأيهما أجاز جاز وأيهما فسخ انفسخ، ويسقط الخيار بمضي المدة، ويكفل ما يدل على الرضا كالركوب والوطء والعقود ونحوه.

فصل: ومن اشترى ما لم يره جاز، وله خيار الرؤية؛ ومن باع ما لم يره فلا خيار له، ويسقط برؤية ما يوجب العلم بالمقصود كوجه الأدمي ووجه الدابة وكفلها، ورؤية الثوب مطوياً ونحوه، فإن تصرف فيه تصرفاً لازماً، أو تعيب في يده، أو تعذر رد بعضه، أو مات بطل الخيار، ولو رأى بعضه فله الخيار إذا رأى باقيه، وما يعرض بالأنموذج رؤية بعضه كروية كلة؛ ومن باع ملك غيره فمالك إن شاء رده وإن شاء أجاز إذا كان المبيع والمتبايعان بحالهم.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْعِلْكِ فِي ظُرُوفٍ عِدَّةٍ وَرَأَى مَا فِي ظَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْهَا فَقَطَّ فَوَجَدَهُ جَيِّدًا ثُمَّ فَتَحَ الْبَاقِي مِنْهَا فَوَجَدَ مَا فِيهِ رَدِيئًا مَعِيْبًا وَيُرِيدُ فُسْخَ الْبَيْعِ فِي الْبَاقِي فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ لَهُ بِبَيْمِينِهِ إِنْ هَذَا هُوَ الْمَيْعُ الَّذِي قَبَضَهُ بِعَيْنِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ رَدُّهُ بِخِيَارِ الْعَيْبِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَالْقَوْلُ لِلْقَابِضِ مُطْلَقًا بِبَيْمِينِهِ قَدْرًا أَوْ صِفَةً أَوْ تَعْيِينًا كَمَا فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ عَنِ الْفَتْحِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَطْلَعَ مُشْتَرِي دَابَّةٍ عَلَى عَيْبٍ فِيهَا وَلَمْ يَجِدْ مَالِكُهَا الْبَائِعَ فَأَطْعَمَهَا وَأَمْسَكَهَا وَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا فَهَلْ يَرُدُّهَا عَلَيْهِ إِذَا حَضَرَ وَيَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ إِذَا هَلَكَتْ.

(الجواب): نَعَمْ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ فِي الْغُلَامِ أَوْ الدَّابَّةِ فَلَمْ يَجِدْ الْمَالِكَ فَأَطْعَمَهُ وَأَمْسَكَهُ وَلَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا يَرُدُّهُ لَوْ حَضَرَ وَيَرْجِعُ بِالنُّقْصَانِ إِنْ هَلَكَ وَفِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ أَنَّهُ إِذَا أَمْسَكَهُ بَعْدَ الْإِطْلَاعِ عَلَى الْعَيْبِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الرَّدِّ كَانَ رِضًا وَهُوَ غَرِيبٌ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ عَلَى التَّرَاحِي بِخَرٍّ مِنْ خِيَارِ الْعَيْبِ رَجُلٌ اشْتَرَى بَعِيرًا وَقَبَضَهُ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَذَهَبَ إِلَى الْبَائِعِ لِيَرُدَّهُ فَعَطِبَ فِي الطَّرِيقِ فَإِنَّهُ يَهْلِكُ عَلَى الْمُشْتَرِي ثُمَّ الْمُشْتَرِي إِنْ أَثْبَتَ الْعَيْبَ يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ عَلَى الْبَائِعِ كَذَا فِي صُورِ الْمَسَائِلِ عَنْ فَضْلِ الْعُيُوبِ مِنْ بَيُوعِ الْحَايَةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ جَمَلًا فَأَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ بِهِ بَعْدَ غَيْبَةِ بَائِعِهِ فَهَلْ يَضَعُهُ

=

فصل: مطلق البيع يقتضي سلامة المبيع، وكل ما أوجب نقصان الثمن في عادة التجار فهو عيب، وإذا أطلع المشتري على عيب فإن شاء أخذ المبيع بجميع الثمن، وإن شاء رده، والإباق والسرقه والبول في الفرائش ليس بعيب في الصغير الذي لا يعقل، وعيب في الذي يعقل، ويرد به إلا أن يوجد عند المشتري بعد البلوغ وانقطاع الحيض عيب، والاستحاضة عيب، والبخر والدفر والزنا عيب في الجارية دون الغلام، والشيب والكفر والجنون عيب فيها، وإن وجد المشتري عيباً وحدث عنده عيب آخر رجع بنقصان العيب ولا يرده إلا برضا البائع.

وإن صيغ الثوب أو خاطه، أو لت السوق بسمن ثم أطلع على عيب رجع بنقصانه، وإن مات العبد أو أعتقه رجع بنقصان العيب، فإن قتله أو أكل الطعام لم يرجع، ومن شرط البراءة من كل عيب فليس له الرد أصلاً، وإذا باعه المشتري ثم رد عليه بعيب إن قبله بقضاء رده على بائعه، وإن قبله بغير قضاء لم يرده، ويسقط الرد بها يسقط به خيار الشرط.

الْقَاضِي عِنْدَ عَدْلٍ إِذَا بَرَّهَنَ الْمُشْتَرِي؟

(الجواب): نَعَمْ ظَهَرَ عَيْبٌ بِمُشْرَى الْبَائِعِ الْغَائِبِ وَأَثَبْتُهُ عِنْدَ الْقَاضِي فَوَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ فَإِذَا هَلَكَ هَلَكَ عَلَى الْمُشْتَرِي إِلَّا إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِالرَّدِّ عَلَى بَائِعِهِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ عَلَى الْغَائِبِ بِلَا خَصْمٍ يَنْفَعُ عَلَى الْأَظْهَرِ عَلَائِيٍّ عَنِ الدَّرَرِ.

(أقول) وَمِثْلُهُ فِي الْبَرَازِيَّةِ وَفِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ كَلَامٌ يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقَضَاءِ وَذَكَرْتُ فِيهَا عُلُقَتَهُ عَلَى الدَّرَرِ الْمُخْتَارِ قَالَ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ وَقَدْ سُئِلْتُ عَنْ نَفَقَةِ الدَّابَّةِ وَهِيَ عِنْدَ الْعَدْلِ عَلَى مَنْ تَكُونُ فَأَجَبْتُ أَخْذًا بِمَا فِي الدَّخِيرَةِ فِي آخِرِ النِّفَقَاتِ أَنَّهُ لَا يَفْرُضُ الْقَاضِي لَهَا عَلَى أَحَدٍ نَفَقَةً؛ لِأَنَّ الدَّابَّةَ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَالْمُشْتَرِي هُوَ الْمَالِكُ وَالْمَالِكُ يُنْفِقُ عَلَيْهِ دِيَانَةً بِأَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا وَلَا يُجْبِرُهُ الْقَاضِي. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ ثَوْرًا فَوَجَدَهُ نَطُوحًا يَهْجُمُ عَلَى النَّاسِ لِيَنْطَحَهُمْ وَلَا يَنْقَادَ لِلْحَرِثِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَقَدْ كَانَ كَذَلِكَ عِنْدَ بَائِعِهِ وَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي رَدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي مُخْتَصَرِ الْأَصْلِ النَّخُسُ عَيْبٌ وَهُوَ بِالْثَوْنِ وَالْحَيَاءِ الْمُعْجَمَةِ الطَّعْنُ وَفِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى بَلْفُظُ الرَّمَحِ وَفِيهِ أَيْضًا النَّطْحُ عَيْبٌ مِنْ لَوَازِمِ الْقَضَاءِ وَالْحُكَّامِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ رَجُلٌ اشْتَرَى بَقْرَةً عَلَى أَنَّهَا لَا تَرْمَحُ وَلَا تَنْطَحُ فَوَلَدَتْ فَإِذَا هِيَ تَنْطَحُ وَتَرْمَحُ فَأَرَادَ رَدَّهَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا وَلَدَتْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا بَلْ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى.

(أقول) قَوْلُهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَدُّهَا أَيُّ؛ لِأَنَّ الْوِلَادَةَ عَيْبٌ حَادِثٌ لَكِنْ فِي الْبَرَازِيَّةِ أَنَّ الْوِلَادَةَ فِي الْبَهَائِمِ لَيْسَتْ بِعَيْبٍ إِلَّا أَنْ تُوجِبَ نُقْصَانًا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى اهـ وَتَمَامُهُ فِيهَا عُلُقَتَاهُ عَلَى الدَّرَرِ الْمُخْتَارِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ فَرَسًا بِشَمَنِ مَعْلُومٍ فَوَجَدَ بِهَا عَرَجًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَيُرِيدُ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ فَهَلْ إِذَا أَثَبَّتَ قَدَمَ الْعَيْبِ عِنْدَ الْبَائِعِ لَهُ رَدُّهَا عَلَيْهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اشْتَرَى جِمَارًا فَوَجَدَهُ أَعْرَجَ فَعَالَجَهُ فَعَلِمَ أَنَّهُ قَدِيمٌ لَمْ يَفْلِكِ الرَّدَّ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَغَلَ بِالْمُعَالَجَةِ فَقَدْ رَضِيَ بِالْعَيْبِ جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى وَفِيهَا رَجُلٌ اشْتَرَى دَابَّةً وَبِهَا قَلِيلٌ عَرَجَ



فَقَالَ الْبَائِعُ هَذَا عَارِضٌ يَزُولُ يَوْمَئِذٍ فَدَفَعَ لَهُ ذَرَاهِمَ لِيَتَعَهَّدَهَا فَفَعَلَ وَلَمْ تَبْرَأْ وَظَهَرَ أَنَّ الْعَيْبَ قَدِيمٌ فَأَرَادَ رَدَّهَا لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا عَالَجَهُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْعَيْبِ سَقَطَ حَقُّ الرَّدِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بِوَابِيعٍ وَجَزَمَاتٍ فِي وَعَاءَيْنِ وَقَبَضَهَا وَلَمْ يَرَهَا ثُمَّ بَاعَ بَعْضًا مِنْهَا وَيُرِيدُ الْآنَ رَدَّهَا بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ رَدُّهَا بِخِيَارِ الرُّوْيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُوجِبُ تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ وَهُوَ بَعْدَ التَّمَامِ جَائِزٌ لَا قَبْلَهُ كَمَا صَرَّحُوا بِذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَقْرَةً مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ عَلَى أَنَّهَا تَحْلُبُ كَذَا رِطْلًا مِنَ الْحَلِيبِ فَوَجَدَهَا تَحْلُبُ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورَ فَاسِدًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ بَاعَ حَيَوَانًا عَلَى أَنَّهَا تَحْلُبُ كُلَّ يَوْمٍ كَذَا وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ مُرَادَهُ فَسَدَ الْبَيْعُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يُرِيدُونَ الْعَلَّةَ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ حَايَةً.

(سئل) فِي قَرَوِيٍّ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَقْرَةً فَوَجَدَهَا لَا تَحْلُبُ وَمِثْلَهَا يُشْتَرَى لِلْحَلَبِ فَهَلْ لَهُ الرَّدُّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اشْتَرَى بَقْرَةً لِلْحَلَبِ فَوَجَدَهَا لَا تَحْلُبُ فَلَهُ أَنْ يَرُدَّهَا لَا لَوْ اشْتَرَاهَا لِلْحَمِّ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ كَذَا فِي التَّجْنِيسِ وَالْمَزِيدِ وَفَتَاوَى الْكَرْكِيِّ وَالْوَلَوَالِجِيَّةِ وَهَذَا فِيمَا إِذَا لَمْ تَحْلُبْ أَمَّا إِذَا حَلَبَتْ وَخَرَجَ شَيْءٌ قَلِيلٌ مِنَ اللَّبَنِ مُتَقَوِّمٌ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ لِوُجُودِ الزِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ مِنَ الْأَصْلِ إِلَّا الرَّجُوعُ بِالنَّقْصَانِ لَمَّا مَرَّ الْخَلْعُ لَوَازِمُ الْقَضَاءِ وَفِي الْفَتَاوَى اشْتَرَى بَقْرَةً فَوَجَدَهَا لَا تَحْلُبُ إِنْ كَانَ مِثْلَهَا يُشْتَرَى لِلْحَلَبِ فَلَهُ الرَّدُّ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ كَالْمَشْرُوطِ وَإِنْ كَانَ يُشْتَرَى لِلْحَمِّ لَا تُرَدُّ ذَخِيرَةٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ دَابَّتَهُ مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ نَقَدَ ثَمَنَهَا إِلَى عَشْرِينَ يَوْمًا يَكُونُ بَيْنَهُمَا الْبَيْعُ وَإِلَّا فَلَا وَلَمْ يَنْقُدْهُ الثَّمَنُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورَ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنْ اشْتَرَى عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ ثَمَنَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَا يَبِيعُ صَحَّ وَإِلَى أَرْبَعَةٍ فَلَا فَإِنْ نَقَدَ فِي الثَّلَاثَةِ جَازَ تَنْوِيرٌ مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ ثُمَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ عَلَى وَجْهِ: إِمَّا أَنْ لَا يُبَيِّنَا الْوَقْتَ أَوْ يُبَيِّنَا وَقْتًا مَجْهُولًا بِأَنْ يَقُولَ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ أَيَّامًا أَوْ بَيَّنَّا وَقْتًا مَعْلُومًا وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَهُوَ فِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا فَاسِدٌ إِلَّا أَنْ يَنْقُدَ فِي الثَّلَاثِ لَمَّا قُلْنَا وَإِنْ بَيَّنَّا وَقْتًا وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ أَوْ دُونَهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَنَحُ.

(سئل) فِيمَنْ اشْتَرَى مِنْ زَيْدٍ جَمَلًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ ثَمَنَهُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَا بَيْعَ وَلَمْ يَنْقُذْ فِي الثَّلَاثَةِ فَهَلْ يَفْسُدُ الْبَيْعُ؟

(الجواب): نَعَمْ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا فِي النَّهْرِ عَنِ الْحَنَانِيَّةِ وَلَوْ بَاعَهُ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ الثَّمَنَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَلَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا صَحَّ وَاعْلَمْ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ فَلَا بَيْعَ يُفِيدُ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَنْقُذْ فِي الثَّلَاثَةِ يَنْفَسِخُ قَالَ فِي الْحَنَانِيَّةِ وَالصَّحِيحِ أَنَّهُ يَفْسُدُ وَلَا يَنْفَسِخُ حَتَّى لَوْ أَعْتَقَهُ بَعْدَ الثَّلَاثَةِ نَقَذَ عَنْقَهُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَهْرٌ مِنْ خِيَارِ الشَّرْطِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو كَرْمًا مَعْلُومًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَأَثَمَرَ وَنَمَا فِي يَدِ الْمُشْتَرِي ثُمَّ مَاتَ الْمُشْتَرِي عَنْ وَرَثَةٍ يَدْعُونَ أَنَّ مَوْرَثَهُمْ لَمْ يَرَ الْمَيْعَ زَاعِمِينَ أَنَّ هُمْ خِيَارِ الرُّوْيَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ خِيَارُ الرُّوْيَةِ يَبْطُلُ بِحُدُوثِ الثَّمَرَةِ وَالزِّيَادَةِ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَوْ وَكَيْلِهِ وَبَعْدَمَا حَدَّثْتُ عَلَى يَدِهِ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ بِحَالٍ تَنَاوَلَهَا أَوْ لَمْ يَتَنَاوَلَهَا أَنْفَرَوِيٍّ مِنْ فَضْلِ خِيَارِ الرُّوْيَةِ وَلَا يُورَثُ خِيَارُ الرُّوْيَةِ كَمَا لَا يُورَثُ خِيَارُ الشَّرْطِ خَانِيَّةً وَمِثْلُهُ فِي خِرَازَةِ الْمَفْتِينَ لَكِنْ فِي بَيْرِيٍّ عَلَى الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ الْفَرَائِضِ وَفِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ الصَّيَّاءِ وَأَمَّا خِيَارُ الرُّوْيَةِ فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُورَثُ. اهـ.

(قلت) وَنَقَلَ ابْنُ الصَّيَّاءِ لَا يُقَاوِمُ الْمُتَوَنِّمُ الْمَوْضُوعَةَ لِنَقْلِ الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ جَارِيَةً سَلِيمَةً وَمَكَّثَتْ عِنْدَهُ مُدَّةً ثُمَّ زَعَمَ أَنَّ بِهَا عَيْبًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ يَخْذُلُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَالْبَائِعُ يُنْكِرُ فَهَلْ الْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِيَمِينِهِ وَعَلَى الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ مِمَّا يَخْذُلُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ أَنَّ الْعَيْبَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ حَدِثٌ فَيَحَالُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا إِذَا بَرَّهَنَ الْمُشْتَرِي عَلَى قَدَمِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُ الْبَائِعِ بِاللَّهِ بَعْتُهُ وَسَلَّمْتُهُ وَمَا بِهِ عَيْبٌ فَإِنْ تَكَلَّ رَدَّهُ لَا لَوْ حَلَفَ كَمَا فِي الْقَوْلِ لَمْ يَنْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ آخَرَ عِدَّةَ جَمَالٍ وَأَمْتَعَةً مَعْلُومَاتٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ بَنَاءً عَلَى قَوْلِ الْمُشْتَرِي لَهُ أَمْتُهُمْ يُسَاوِيَانِ فِي الثَّمَنِ الْمَذْكُورِ ثُمَّ ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ أَمْتُهُمَا يُسَاوِيَانِ أَكْثَرَ بِقَدْرِ الْعُشْرِ فِي الْجَمَالِ وَنِصْفِ الْعُشْرِ فِي الْأَمْتَعَةِ وَفِيهِ غَبْنٌ فَاحِشٌ وَيُرِيدُ الْبَائِعُ اسْتِرْدَادَ الْمَيْعِ بِخِيَارِ الْغَبْنِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْغَبْنِ وَالتَّغْيِيرِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا رَدَّ بِعَبْنٍ فَاحِشٍ هُوَ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ تَقْوِيمِ الْمُقَوِّمِينَ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُهُمْ مُطْلَقًا كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَيُفْتَى بِالرَّدِّ رَفَقًا بِالنَّاسِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ رَوَايَاتِ الْمُضَارَبَةِ إِنْ عَرَّهُ أَيَّ عَرَّ الْمُشْتَرِي الْبَائِعَ وَبِالْعَكْسِ أَوْ عَرَّهُ الدَّلَالُ فَلَهُ الرَّدُّ وَإِلَّا فَلَا وَبِهِ أَفْتَى صَدْرُ الْإِسْلَامِ وَغَيْرُهُ وَنَصَرُفُهُ فِي بَعْضِ الْمَبِيعِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِالْعَبْنِ غَيْرُ مَانِعٍ مِنْهُ فَيَرُدُّ مِثْلَ مَا أَتْلَفَهُ وَيَرْجِعُ بِكُلِّ الثَّمَنِ عَلَى الصَّوَابِ. اهـ.

عَلَانِيٍّ عَلَى التَّنْوِيرِ مِنَ الْمُرَابَحَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَأَجَابَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ إِذَا اشْتَرَى بِشَمَنِ فِيهِ عَبْنٌ فَاحِشٌ وَكَانَ الْبَائِعُ عَرَّهُ بِأَنْ قَالَ أَعْطَيْتُ فِيهِ كَذَا فَاشْتَرَاهُ بِنَاءً عَلَى إِخْبَارِهِ ثُمَّ تَبَيَّنَ الْعَبْنُ الْفَاحِشُ لَهُ الرَّدُّ أَمَّا إِذَا كَانَ مَا أَخْبَرَهُ بِهِ هُوَ قِيمَتُهُ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ وَإِنْ تَبَيَّنَ كَذِبُ الْبَائِعِ فِيمَا أَخْبَرَهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ جَارِيَةً فَوَجَدَهَا حُبْلَى فَهَلْ لَهُ رَدُّهَا؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ رَدُّهَا بِعَيْبِ الْحَبْلِ وَالْحَبْلُ عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ لَا فِي الْبَهَائِمِ وَالنَّكَاحِ فِي الْجَارِيَةِ وَالْغُلَامِ عَيْبٌ عَيْنِيٌّ عَلَى الْكَتْرِ وَلَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ وَقَبَضَهَا ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا لَا تَحِيضُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ ارْتِفَاعَ الْحِيضِ بِالْحَبْلِ أَوْ بِسَبَبِ الدَّاءِ فَإِنْ ادَّعَى بِسَبَبِ الْحَبْلِ تُسْمَعُ دَعْوَاهُ وَيُرِيهَا الْقَاضِي النِّسَاءَ فَإِنْ قُلْنَ هِيَ حُبْلَى يَخْلِفُ الْبَائِعُ أَنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَإِنْ قُلْنَ لَيْسَتْ بِحُبْلَى فَلَا يَمِينُ عَلَى الْبَائِعِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا ذَكَرْنَا فِي الثِّيَابَةِ وَفِي دَعْوَى الْحَبْلِ يُرْجَعُ إِلَى النِّسَاءِ وَفِي مَعْرِفَةِ دَاءٍ فِي بَطْنِهَا يُرْجَعُ إِلَى الْأَطِبَّاءِ ثُمَّ فِي الدَّاءِ يُرَدُّ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ إِذَا شَهِدَا أَنَّهُ قَدِيمٌ وَفِيمَا لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ الرِّجَالُ كَالْقَرْنِ وَالرَّتْقِ وَنَحْوِهِ اخْتَلَفَتْ فِيهِ الرِّوَايَاتُ وَآخِرُ مَا رَوِيَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَهُوَ عَيْبٌ لَا يَجْدُثُ يُرَدُّ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ الْآخِرِ وَالْمَرَأَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْمَرَاتَانِ فِيهِ سَوَاءٌ وَأَمَّا الْحَبْلُ فَيُثَبِّتُ بِقَوْلِ النِّسَاءِ فِي حَقِّ الْخُصُومَةِ وَلَا يُرَدُّ بِشَهَادَتَيْنِ خُفِيَّةٍ مِنْ فَضْلِ الْعُيُوبِ رَجُلٌ اشْتَرَى جَارِيَةً ائْتَدَّ طَهْرُهَا لَا يُرَدُّ مَا لَمْ يَدَّعِ ارْتِفَاعَ الْحِيضِ بِالدَّاءِ أَوْ بِالْحَبْلِ وَالرَّجُوعُ إِلَى الْأَطِبَّاءِ فِي الدَّاءِ وَيُشْتَرَطُ اثْنَانِ وَفِي الْحَبْلِ إِلَى النِّسَاءِ وَيُكْتَفَى بِالْوَاحِدَةِ وَارْتِفَاعَ الْحِيضِ لَا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ لَيْسَ بِعَيْبٍ.

فَلَوْ ادَّعَى سَبَبَ الْحَبْلِ عَنْ مُحَمَّدٍ رَوَايَتَانِ فِي رِوَايَةٍ إِنْ كَانَ مِنْ وَقْتِ شِرَاءِ الْجَارِيَةِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ تُسْمَعُ الدَّعْوَى وَإِنْ كَانَ أَقْلَمُنْ ذَلِكَ لَا وَفِي رِوَايَةِ شَهْرَانٍ وَخَمْسَةَ أَيَّامٍ

وَعَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ الْيَوْمِ الْخُلاصَةُ مِنَ الْعُيُوبِ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ أَخْبَرْتَ امْرَأَةً أَنَّهَا حُبْلَى وَامْرَأَةٌ أَوْ أَكْثَرُ أَتَمَّتْهَا لَا حَبْلَ بِهَا صَحَّتْ الْخُصُومَةُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ عَلَى النَّفْيِ فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ إِنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ لَيْسَتْ لَهَا بَصَارَةٌ فَالْقَاضِي يُخْتَارُ مَنْ لَهَا بَصَارَةٌ وَتُوضَعُ الْجَارِيَةُ عَلَى يَدِ امْرَأَةٍ أَمِينَةٍ حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا إِنْ أَنْكَرَهُ الْبَائِعُ وَالنَّفَقَةُ عَلَى الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهَا مِلْكُهُ كَمَا فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَيَزُولُ عَيْبُ الْحَبْلِ بِالْوِلَادَةِ عَلَى رِوَايَةِ كِتَابِ الْبَيْعِ فَإِذَا قَبَضَهَا فَوَجَدَهَا حَامِلًا فَوَلَدَتْ فَلَا رَدَّ وَلَا رُجُوعَ إِلَّا أَنْ يَتَبَيَّنَ بِسَبَبِ الْوِلَادَةِ نُقْصَانٌ ظَاهِرٌ كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ لَوَازِمُ الْقُضَاةِ مِنَ الْقِسْمِ الثَّالِثِ فِي تَعْدَادِ الْعُيُوبِ.

(أقول) وَسَنَذْكُرُ بَعْدَ أَوْرَاقٍ أَنَّ الْعُيُوبَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٍ مَعَ بَيَانِ أَحْكَامِهَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ جَارِيَةً بِكْرًا فَوَطِئَهَا وَأَزَالَ عُدْرَتَهَا وَمَضَتْ مُدَّةً وَالْآنَ يَدَّعِي أَنَّ بِهَا جُنُونًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَيُرِيدُ رَدَّهَا بِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ رَدُّهَا بِهِ وَلَهُ الرُّجُوعُ بِالنُّقْصَانِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذُكِرَ؟

(الجواب): نَعَمْ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَطِئَهَا أَوْ قَبَّلَهَا أَوْ مَسَّهَا بِشَهْوَةٍ ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا لَمْ يَرُدَّهَا مُطْلَقًا أَيْ سَوَاءً كَانَتْ بِكْرًا أَوْ ثَبِيًّا نَقَصَهَا الْوُطْءُ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عَيْبٌ حَادِثٌ وَرَجَعَ بِالنُّقْصَانِ لِامْتِنَاعِ الرَّدِّ إِلَّا إِذَا قَبَّلَهَا الْبَائِعُ أَيْ رَضِيَ بِأَخْذِهَا؛ لِأَنَّ الْإِمْتِنَاعَ كَانَ لِحَقِّهِ فَإِذَا رَضِيَ زَالَ الْإِمْتِنَاعُ هَكَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ وَيَعُودُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ الْقَدِيمِ بَعْدَ زَوَالِ الْعَيْبِ الْحَادِثِ يَعْنِي إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَحَدَّثَ بِهِ عَيْبٌ ثُمَّ أَطْلَعَ عَلَى عَيْبِهِ الْقَدِيمِ لَمْ يَرُدَّهُ؛ لِأَنَّ حُدُوثَ الْعَيْبِ عِنْدَهُ مَانِعٌ مِنَ الرَّدِّ وَإِذَا زَالَ جَازَ الرَّدُّ لِعَوْدِ الْمُنْعُوعِ بِزَوَالِ الْمَانِعِ مِنْحُ الْغَفَّارِ.

(أقول) مَا ذَكَرَهُ مِنَ امْتِنَاعِ الرَّدِّ بِالْوُطْءِ وَنَحْوِهِ صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَاثِيَةِ أَيْضًا وَمَشَى عَلَيْهِ فِي الدَّرَرِ وَلَكِنْ ذَكَرَ فِي الْحَاثِيَةِ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ شَرَاهَا عَلَى أَنَّهَا بِكْرٌ ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا ثَبِيٌّ وَقَالَ الْبَائِعُ إِنَّهَا بِكْرٌ فَالْقَاضِي يُرِيهَا النِّسَاءَ إِنْ قُلْنَ بِكْرٌ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ قُلْنَ ثَبِيٌّ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ بِبَيْمِينِهِ فَإِنْ وَطِئَهَا الْمُشْتَرِي فَعَلِمَ بِالْوُطْءِ فَلَوْ زَايَلَهَا كَمَا عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَكْرٍ بِلَا لُبْسٍ فَلَهُ الرَّدُّ وَإِلَّا لَرِمَتْهُ الْجَارِيَةُ وَلَا يَرُدُّهَا أَهٌ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي نُورِ الْعَيْنِ نُقْلَ هَذَا ثُمَّ نُقِلَ عَنْ كِتَابِ آخَرَ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الثَّبَاتُ بِالْوُطْءِ يَمْتَنِعُ الرَّدُّ ثُمَّ قَالَ فَلْيَتَأَمَّلْ فِيمَا هُوَ الصَّوَابُ أَهـ.

قلت قَدْ يُوَيِّدُ الثَّانِي بِمُوَافَقَتِهِ لِمَا هُوَ الْمَذْكُورُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمَنَحِ تَأَمَّلْ ثُمَّ عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّ لَهُ الرَّدَّ يَلْزُمُهُ أَرْضُ الْوُطْءِ إِذِ الْقَوْلُ بِالرَّدِّ بِلَا أَرْضٍ مُحَالِفٌ لِلْإِجْمَاعِ كَمَا نَقَلَهُ

الْمَحَقُّقُ ابْنُ الْهَمَامِ فِي كِتَابِهِ التَّحْرِيرِ فِي بَابِ الْإِجْمَاعِ وَنَقَلَهُ شَارِحُهُ الْمَحَقُّقُ ابْنُ أَمِيرٍ حَاجٍّ عَنْ الْمَبْسُوطِ حَيْثُ نَقَلَ عَنْهُ حِكَايَةَ الْقَوْلَيْنِ الْمَازَيْنِ عَنِ الصَّحَابَةِ وَأَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوُطْءَ لَا يُسَلَّمُ لِلْمُشْتَرِي مَجَانًّا فَمَنْ قَالَ يَرُدُّهَا وَلَا يَرُدُّ مَعَهَا شَيْئًا فَقَدْ خَالَفَ أَقَاوِيلَ الصَّحَابَةِ وَكَفَى بِهِمْ حُجَّةً اهـ.

ثُمَّ نَقَلَ بَعْدَهُ عَنِ ابْنِ الْمُنْذِرِ أَنَّ شُرَيْحًا وَالنَّخَعِيَّ يَقُولَانِ لَوْ بَكَرًا رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا عَشْرَ قِيمَتِهَا وَلَوْ نَبِيًّا رَدَّ مَعَهَا نِصْفَ عَشْرِ قِيمَتِهَا وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ يُوضَعُ عَنِ الْمُشْتَرِي قَدْرُ مَا يُنْقِصُ ذَلِكَ الْعَيْبُ مِنْ ثَمَنِهَا وَبِهِ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَالزُّهْرِيُّ وَالثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ وَيَعْقُوبُ وَالثَّعْمَانُ وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ لَوْ نَبِيًّا رَدَّهَا وَلَا يَرُدُّ مَعَهَا شَيْئًا وَلَوْ بَكَرًا فَعِنْدَ مَالِكٍ يَرُدُّهَا مَعَ مَا نَقَصَ الْإِفْتِصَاضُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ لَا يَرُدُّهَا بَلْ يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ اهـ مُلَخَّصًا ثُمَّ قَالَ ابْنُ أَمِيرٍ الْحَاجُّ وَحَكَى ابْنُ قُدَامَةَ عَنْ أَحْمَدَ فِي الثَّيِّبِ رَوَاتَيْنِ لَا يَرُدُّهَا كَمَا قَالَ أَصْحَابُنَا وَيَرُدُّهَا بِلَا شَيْءٍ كَمَا قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ اهـ فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ مَذْهَبَ أَصْحَابِنَا عَدَمُ الرَّدِّ مُطْلَقًا وَهُوَ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الثَّعْمَانِ وَعَنْ يَعْقُوبَ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ أَبُو يُوسُفَ تَلْمِيزُ إِمَامِنَا الثَّعْمَانِ وَهُوَ مُؤَيَّدٌ لِمَا تَقَدَّمَ عَنْ مَنِحِ الْعَقَارِ فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّحْرِيرَ فَإِنَّهُ مِنْ مَنِحِ الْعَقَارِ.

وَنَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ قَارِيِ الْهُدَايَةِ أَنَّهُ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً وَأَقَامَتْ عِنْدَهُ سَبْعِينَ يَوْمًا وَوَطَّئَهَا ثُمَّ بَاعَهَا مِنْ آخَرَ فَأَقَامَتْ عِنْدَهُ نَحْوَ شَهْرَيْنِ وَوَطَّئَهَا أَيْضًا ثُمَّ ظَهَرَتْ حَامِلًا فَفَقَى كُلَّ مِنَ الْمُشْتَرِيَيْنِ الْوَلَدَ وَأَرَادَ الرَّدَّ عَلَى الْبَائِعِ فَأَجَابَ أَقْلَ مَا يَتَخَلَّقُ الْوَلَدُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ ادَّعَى الْمُشْتَرِي الْحَمْلَ أَرِيتَ لِلنِّسَاءِ فَإِنْ قُلْنَ بِهَا حَمْلٌ وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ خَلَفَ أَنَّهُ مَا بَاعَهَا وَسَلَّمَهَا إِلَّا وَلَيْسَ بِهَا حَمْلٌ فَإِنْ حَلَفَ بِرِيٍّ وَإِنْ نَكَلَ رُدَّتْ عَلَيْهِ وَكَذَا حَالُ الثَّانِي مَعَ الْأَوَّلِ اهـ وَقَوْلُهُ رُدَّتْ عَلَيْهِ يَعْنِي إِنْ رَضِيَ بِأَخْذِهَا لِيُؤَافِقَ مَا مَرَّ عَنْ الْمَنِحِ وَالذَّرَرِ فَتَدَبَّرْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ مِقْدَارًا مِنَ الْحَدِيدِ لِيَتَّخِذَ مِنْهُ آلَاتٍ مَخْصُوصَةً وَجَعَلَهُ فِي الْكُورِ لِيُجَرَّبَهُ بِالنَّارِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا وَلَا يَصْلُحُ لِتِلْكَ الْآلَاتِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ وَلَا يَرُدُّهُ كَذَا فِي الْحَاوِي الزَّاهِدِيَّ فِيمَا يَمْنَعُ الرَّدَّ بِالْعَيْبِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ حِصَانًا وَتَسَلَّمَهُ وَرَعِمَ أَنَّهُ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ ثُمَّ رَكِبَهُ مِرَارًا بَعْدَ أَطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ فَهَلْ يَكُونُ الرُّكُوبُ رِضًا بِالْعَيْبِ؟

(الجواب): رُكُوبُهُ لَهُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ رِضًا بِالْعَيْبِ فَلَيْسَ لَهُ رُدُّهُ وَأَفْتَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ إِذَا

اطَّلَعَ فَلَهُ الرَّدُّ مَا لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي الْمَبِيعِ تَصَرُّفًا يَدُلُّ عَلَى رِضَاهُ وَإِنْ طَالَتِ الْمُدَّةُ. اهـ.  
(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ جَارِيَةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا كَيْتَاتٍ عَلَى ظَاهِرِ بَطْنِهَا عَنْ دَاءٍ وَيريدُ رَدَّهَا عَلَى بَائِعِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الْكَيْتُ عَنْ دَاءٍ وَلَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ يَسُوغُ لَهُ رَدُّهَا وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ وَالْبَرَازِيَةِ وَغَيْرِهَا.  
(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو جَارِيَةً وَبِهَا عَيْبٌ قَدِيمٌ اطَّلَعَ عَلَيْهِ وَرَضِيَ بِهِ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَيْبٌ آخَرٌ قَدِيمٌ يُرِيدُ رَدَّهَا بِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): حَيْثُ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ آخَرٌ يُوجِبُ الرَّدَّ شَرْعًا لَهُ رَدُّهَا بِذَلِكَ حَيْثُ لَا مَانِعَ هُنَالِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عَبْدًا فَأَبَقَ مِنْ عِنْدِهِ مَرَارًا إِلَى دَارِ سَيِّدِهِ وَأَنْكَرَ الْبَائِعُ إِبَاقَهُ عِنْدَهُ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): الْإِبَاقُ عَيْبٌ يُوجِبُ الرَّدَّ عَلَى الْبَائِعِ إِلَّا إِذَا أَبَقَ مِنَ الْمُشْتَرِي إِلَى الْبَائِعِ فِي الْبَلَدَةِ وَلَمْ يَخْتَفِ عِنْدَهُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَائِيِّ وَفِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَةِ الصَّحِيحُ أَنَّ الْإِسْتِخْدَامَ بَعْدَ الْعِلْمِ فِي الْمَرَّةِ الثَّانِيَةِ رِضًا أَيْ بِالْعَيْبِ فَيَمْتَنِعُ الرَّدُّ وَهَذَا إِذَا ثَبَتَ إِبَاقُهُ عِنْدَ بَائِعِهِ ثُمَّ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ إِذَا أَنْكَرَهُ الْبَائِعُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ.

وَفِي فَتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ بِالْعَيْبِ مَا دَامَ أَبَقَا فَإِذَا ثَبَتَ مَوْتُهُ وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ كَانَ أَبَقَ عِنْدَ الْبَائِعِ بَعْدَ الْبُلُوغِ رَجَعَ حَيْثُ نَزَلَ بِتُقْصَانِ الْعَيْبِ وَإِنْ كَانَ أَبَقَ عِنْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَبَاعَهُ فَأَبَقَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بَعْدَ الْبُلُوغِ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ لِاخْتِلَافِ سَبَبِ الْعَيْبِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَعْلًا وَسَافَرَ بِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَهُوَ يَخَافُ فِي السَّفَرِ فَأَمْضَى السَّفَرَ وَلَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بِهِ فَهَلْ لَهُ رَدُّهُ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا ثَبَتَ مَا ذُكِرَ لَا يَكُونُ الْمُضْيُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ رِضًا بِالْعَيْبِ وَلَا يَمْنَعُ الرَّدَّ قَالٌ فِي الْخُلَاصَةِ وَلَوْ وَجَدَ فِي الدَّائِيَةِ عَيْبًا فِي السَّفَرِ وَهُوَ يَخَافُ فِي الطَّرِيقِ فَأَمْضَى السَّفَرَ لَا يَكُونُ رِضًا بِالْعَيْبِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي السَّارْحَانِيَّةِ وَالْبَرَازِيَةِ.

(أقول) وَفِي الْبَحْرِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا فِي السَّفَرِ فَحَمَلَهَا فَهُوَ عُذْرٌ. اهـ.

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو مَهْرَةً فَوَجَدَ بِهَا حَرَنًا قَدِيمًا عِنْدَ الْبَائِعِ هَلْ لَهُ رَدُّهَا

بِهِ؟

(الجواب): الْحَرَنُ عَلَى وَجْهِ لَا تَسْتَقِرُّ وَلَا تَنْقَادُ لِلرَّايِ عِنْدَ الْعَطْفِ وَالسَّيْرِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ فَحَيْثُ كَانَ قَدِيمًا وَلَمْ يُوجَدْ مِنَ الْمُشْتَرِي مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا بَعْدَ رُؤْيَا الْعَيْبِ الْمَذْكُورِ يَسُوعُ لَهُ الرَّدُّ بِمَا ذَكَرَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بَزْرَ بَطِيخٍ وَرَزَعَهُ فَلَمْ يَنْبُتْ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِثَمَنِهِ؟ (الجواب): لَيْسَ لَهُ رُجُوعٌ عَلَى بَائِعِهِ بِمَجَرَّدِ عَدَمِ نَبَاتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِأَسْبَابٍ أُخَرَ مَا لَمْ يَنْبُتْ أَنَّهُ فَاسِدٌ عِنْدَهُ وَإِذَا ثَبَتَ يَرْجِعُ بِمَا آدَى حَيْثُ لَا مَالِيَّةَ لَهُ وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالِيَّةٌ بِأَنْ صَلَحَ لَشَيْءٍ أُخَرَ يَنْسَقُطُ بِقَدْرِهِ وَيَرْجِعُ بِمَا بَقِيَ وَقِيلَ لَا كِبَرُ الْقَطَنِ إِذَا لَمْ يَنْبُتْ كَذَا أَفْتَى الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْفُصُولَيْنِ وَالْعِمَادِيَّةِ وَصَرَّةِ الْفَتَاوَى وَأَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ كَانَ مَعِيًّا يَرْجِعُ بِنَقْصَانِ الْعَيْبِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ آخَرَ قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الرَّمَانِ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَتَسَلَّمَ الْمُشْتَرِي الْمِيعَ وَيَزْعُمُ أَنَّهُ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا يُرِيدُ رَدَّهُ بِهِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَصَحَّ الْبَيْعُ بِشَرْطِ الْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَةَ عَنِ الْحَقُوقِ الْمَجْهُولَةِ لَا تَصِحُّ عِنْدَهُ وَتَصِحُّ عِنْدَنَا لِعَدَمِ إِفْضَائِهِ إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَوْجُودُ وَالْحَادِثُ بَعْدَ الْعَقْدِ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَا يُرَدُّ بِعَيْبٍ وَخَصَّهُ مُحَمَّدٌ وَمَالِكٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ بِالْمَوْجُودِ كَقَوْلِهِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بِهِ وَلَوْ قَالَ مِمَّا يَحْدُثُ صَحَّ عِنْدَ الثَّانِي وَفَسَدَ عِنْدَ الثَّلَاثِ مَهْرًا. اهـ. عَلَائِيٌّ عَلَى التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ فَرَسٍ ذَكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهَا مُعْتَمِيَّةُ الْجِنْسِ وَهُوَ جِنْسٌ مَشْهُورٌ بِالْجُودَةِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ لَوْ لَمْ تُوصَفْ بِذَلِكَ لَمَّا اشْتَرَاهَا بِهَذَا الثَّمَنِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهَا مِنْ جِنْسٍ أُخَرَ وَلَا تُسَاوِي هَذَا الثَّمَنَ وَبَيَّنَّ الثَّمَنَيْنِ تَفَاوُتٌ فَاحْشُ وَيُرِيدُ رَدَّهَا بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ.

وَفِي فَتَاوَى قَارِئِ الْهُدَايَةِ فِيمَنْ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ فَرَسًا ذَكَرَ الْبَائِعُ أَنَّهَا مِنْ نَسْلِ خَيْلٍ فَلَانِ

لِفَرَسٍ مَشْهُورَةٍ بِالْجُودَةِ ثُمَّ تَبَيَّنَ كَذِبُهُ هَلْ لَهُ الرُّدُّ أَمْ لَا فَأَجَابَ إِذَا اشْتَرَاهَا بِنَاءً عَلَى مَا وَصَفَ لَهُ بِمَنْ لَوْ لَمْ يَصِفْهَا بِهِذِهِ الصِّفَةِ لَا تُشْتَرَى بِذَلِكَ الثَّمَنِ وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ الثَّمَنَيْنِ فَاحِشٌ وَهِيَ لَا تُسَاوِي مَا اشْتَرَاهَا بِهِ لَهُ الرُّدُّ إِذَا تَبَيَّنَ خِلَافُ ذَلِكَ. اهـ.

وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى فَرَسًا عَلَى أَنَّ سِنَّهَا سَنَةٌ فَظَهَرَ أَنَّهُ سَتَانٍ فَأَجَابَ إِنْ كَانَ كِبَرُ السِّنِّ أَوْ صِغَرُهُ مِمَّا يُنْقِصُ قِيَمَةَ الْمَبِيعِ وَيُعَدُّ عَيْبًا عِنْدَ أَهْلِ الْخِبْرَةِ رَدٌّ بِهِ وَإِلَّا فَلَا وَاللَّهِ أَعْلَمُ اهـ وَلَوْ اشْتَرَى سَمُورًا عَلَى أَنَّهُ ظَهَرُ فَإِذَا هُوَ قَفَا أَوْ رَجُلٌ أَوْ اشْتَرَى وَشَقًّا عَلَى أَنَّهُ نَافِجٌ فَإِذَا هُوَ ظَهَرُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ الْقَفَا غَيْرُ الظَّهِيرِ فِي الرَّغْبَةِ وَالْقِيَمَةِ وَكَذَلِكَ النَّافِجُ وَغَيْرُهُ مِنْ لَوَازِمِ الْقَضَاءِ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي فِي الثِّيَابِ.

وَفِي الْمَحَلِّ الْمَذْكُورِ اشْتَرَى مَدَاسًا مِنَ السُّخْتِيَانِ عَلَى أَنْ يَطَانَتَهَا مِنَ السُّخْتِيَانِ كَذَلِكَ فَإِذَا هِيَ مِنْ غَيْرِهِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ؛ لِأَنَّ الْبِطَانَةَ تَتَّبِعُ الظَّهَارَةَ وَهِيَ وَصْفٌ مُشْرُوطٌ فَقَوَاتُهُ يُوجِبُ الْخِيَارَ اهـ.

وَفِي الزَّيْلَعِيِّ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَّازٌ أَوْ كَاتِبٌ فَكَانَ بِخِلَافِهِ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَ؛ لِأَنَّ هَذَا وَصْفٌ مَرْغُوبٌ فِيهِ مُسْتَحَقٌّ بِالشَّرْطِ فِي الْعَقْدِ ثُمَّ قَوَاتُهُ يُوجِبُ التَّخْيِيرَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِهِ دُونَهُ بِخِلَافِ مَا لَوْ بَاعَ شَاةً عَلَى أَنَّهَا حَامِلٌ أَوْ تَحْلُبُ كَذَا وَكَذَا رِطْلًا حَيْثُ يَفْسُدُ الْبَيْعُ لَا؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْوَصْفِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الشَّرْطِ الْفَاسِدِ إِذْ لَا يُعْرَفُ ذَلِكَ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ لَبَنٌ أَوْ انْتِفَاحٌ حَتَّى لَوْ اشْتَرَطَ أَنَّهَا حَلُوبٌ أَوْ لَبُونٌ لَا يَفْسُدُ؛ لِأَنَّهُ وَصْفٌ وَلَوْ قَالَ يُخْجَزُ كَذَا صَاعًا أَوْ كَذَا قَدْرًا يَفْسُدُ لِمَا ذَكَرْنَا اهـ.

وَفِي الْبَحْرِ وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا عَلَى أَنَّهُ هَرَوِيٌّ فَإِذَا هُوَ بَلُخِيٌّ فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ عِنْدَنَا وَمِثْلُهُ فِي خَزَانَةِ الْفَتَاوَى.

(أقول) وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْهَرَوِيَّ وَالْبَلُخِيَّ جِنْسَانِ مُخْتَلِفَانِ فَإِذَا وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى الْهَرَوِيِّ فَظَهَرَ أَنَّهُ بَلُخِيٌّ فَسَدَ الْبَيْعُ لِعَدَمِ وُجُودِ حَقِيقَةِ الْمُقْبُودِ عَلَيْهِ بِخِلَافِ بَيْعِ الْعَبْدِ عَلَى أَنَّهُ خَبَّازٌ فَإِذَا هُوَ غَيْرُ خَبَّازٍ فَإِنَّهُ صَحِيحٌ لَوْجُودِ الْحَقِيقَةِ وَيَتَخَيَّرُ لِقَوَاتِ الْوَصْفِ وَكَذَا الْفَرَسُ فِي مَسْأَلَتِنَا وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا فِي الْبَيْعِ الْفَاسِدِ مِنَ الْبَحْرِ عِنْدَ قَوْلِ الْكَتَرِ فِيمَا لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَأَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّهُ عَبْدٌ وَكَذَا عَكْسُهُ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَ كَبْشًا فَإِذَا هُوَ نَعَجَةٌ حَيْثُ يَنْعَقِدُ الْبَيْعُ وَيَتَخَيَّرُ وَالْفَرْقُ أَنَّ الْإِشَارَةَ مَعَ التَّسْمِيَةِ إِذَا اجْتَمَعَا فَفِي مُخْتَلَفِي الْجِنْسِ يَتَعَلَّقُ الْعَقْدُ بِالْمُسَمَّى وَيَبْطُلُ لِانْعِدَامِهِ وَفِي



مُتَّحِدِي الْجِنْسِ يَتَعَلَّقُ بِالْمُشَارِ إِلَيْهِ وَيَنْعَقِدُ لَوْجُودِهِ وَيَتَخَيَّرُ لِفَوَاتِ الْوَصْفِ كَمَنْ اشْتَرَى عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَارٌ فَإِذَا هُوَ كَاتِبٌ وَالذَّكَرُ وَالْأُنْثَى مِنْ بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ لِلتَّفَاوُتِ فِي الْأَغْرَاضِ وَفِي الْحَيَوَانِ جِنْسٌ وَاحِدٌ لِلتَّقَارُبِ فِيهَا وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ دُونَ الْأَصْلِ كَالْحَلِّ وَالذَّبْسِ جِنْسَانِ وَالْوَدَارِي وَالزَّنْدِيجِي عَلَى مَا قَالُوا جِنْسَانِ مَعَ اتِّحَادِ أَصْلِهِمَا كَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَالْبَيْعُ فِي مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ أَيْ الْكَزْبُ بَاطِلٌ لِعَدَمِ الْمَبِيعِ وَالْجِنْسُ فِي الْفَقْهِ الْمَقُولُ عَلَى كَثِيرِينَ لَا يَتَفَاوُتُ الْغَرَضُ مِنْهَا فَاحِشًا فَالْجِنْسَانِ مَا يَتَفَاوُتُ الْغَرَضُ مِنْهُمَا فَاحِشًا بِلَا نَظَرٍ إِلَى الدَّائِي.

قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَمِنَ الْمُخْتَلَفِي الْجِنْسِ مَا إِذَا بَاعَ فَصًّا عَلَى أَنَّهُ يَأْقُوتُ فَإِذَا هُوَ زُجَاجٌ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ وَلَوْ بَاعَهُ لَيْلًا عَلَى أَنَّهُ يَأْقُوتُ أَحْمَرُ فَظَهَرَ أَصْفَرُ صَحَّ وَيُخَيَّرُ كَمَا إِذَا بَاعَ عَبْدًا عَلَى أَنَّهُ خَبَارٌ فَإِذَا هُوَ كَاتِبٌ أَهـ مَا فِي الْبَحْرِ مُلَخَّصًا وَفِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ فِي الْمَبِيعِ مَا يَجُوزُ اشْتِرَاطُهُ فَوَجَدَهُ بِخِلَافِهِ فَتَارَةً يَكُونُ الْبَيْعُ فَاسِدًا وَتَارَةً يَسْتَمِرُّ عَلَى الصَّحَّةِ وَيَنْبُتُ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ وَتَارَةً يَسْتَمِرُّ صَحِيحًا وَلَا خِيَارَ لِلْمُشْتَرِي وَهُوَ مَا إِذَا وَجَدَهُ خَيْرًا مِمَّا شَرَطَهُ وَضَابِطُهُ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ مِنْ جِنْسِ الْمُسَمَّى فِيهِ الْخِيَارُ وَالثِّيَابُ أَجْنَاسُ أَعْنِي الْهَرَوِي وَالْإِسْكَندَرِي وَالْمَرَوِي وَالْكُتَّانَ وَالْقُطْنَ وَالذَّكَرُ مَعَ الْأُنْثَى فِي بَنِي آدَمَ جِنْسَانِ وَفِي سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ جِنْسٌ وَاحِدٌ وَالضَّابِطُ فُحْشُ التَّفَاوُتِ فِي الْأَغْرَاضِ وَعَدَمِهِ أَهـ ثُمَّ ذَكَرَ بَقِيَّةَ الْفُرُوعِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو عِدَّةَ أَثْوَابٍ مِنَ الثِّيَابِ الْقُطْنِيَّ عَلَى أَنَّهُ هِنْدِيٌّ فَظَهَرَ أَنَّهُ عَجَمِيٌّ وَبَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ فَاحِشٌ وَيُرِيدُ زَيْدٌ رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) مُقْتَضَى مَا قَرَّرْنَاهُ أَنَّا أَنْ الْبَيْعَ بَاطِلٌ لَا صَحِيحٌ مَعَ التَّخْيِيرِ تَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو جَارِيَةً عَلَى أَنَّهَا حَبَشِيَّةٌ فَظَهَرَ أَنَّهَا زَنْجِيَّةٌ وَبَيْنَهُمَا تَفَاوُتٌ فَاحِشٌ مِنْ حَيْثُ الثَّمَنُ وَيُرِيدُ رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا اشْتَرَاهَا بِنَاءً عَلَى مَا وَصَفَ لَهُ بِثَمَنِ لَوْ لَمْ يَصِفْهَا بِهَذِهِ الصِّفَةِ لَا تُشْتَرَى بِذَلِكَ الثَّمَنِ وَالتَّفَاوُتُ بَيْنَ الثَّمَنَيْنِ فَاحِشٌ وَهِيَ لَا تُسَاوِي مَا اشْتَرَاهَا بِهِ لَهُ الرَّدُّ إِذَا تَبَيَّنَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخِرِ حَمْسَةِ جُلُودِ جَامُوسٍ صَفْقَةً وَاحِدَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَتَسَلَّمَ

الْجُلُودَ ثُمَّ وَجَدَ بِوَاحِدٍ عَيْبًا وَيُرِيدُ رَدَّ الْمَعِيبِ فَقَطُّ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ سَالِمًا بَعْدَ الثَّبُوتِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا اشْتَرَى الْجُلُودَ الْمَذْكُورَةَ صَفَقَةً وَاحِدَةً وَقَبَضَهَا جَمِيعَهَا ثُمَّ ظَهَرَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا عَيْبٌ لَهُ رَدُّ الْمَعِيبِ فَقَطُّ قَالَ فِي الدُّرَرِ مِنْ خِيَارِ الْعَيْبِ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدَيْنِ صَفَقَةً وَاحِدَةً وَقَبَضَ أَحَدَهُمَا وَوَجَدَ بِهِ أَوْ بِالْآخَرِ عَيْبًا أَخَذَهُمَا أَوْ رَدَّهُمَا وَلَوْ قَبَضَهُمَا رَدَّ الْمَعِيبَ فَقَطُّ؛ لِأَنَّ تَمَامَ الصَّفَقَةِ بِالْقَبْضِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ لَا يَجُوزُ تَقْرِيقُهَا؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنًا بِالْحَصَّةِ ابْتِدَاءً وَهُوَ لَا يَجُوزُ وَبَعْدَ الْقَبْضِ يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بَيْنًا بِالْحَصَّةِ بَقَاءً وَهُوَ جَائِزٌ كَمَا تَقَرَّرَ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْمُلتَقَى وَالْكَنْزِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مِنَ اللَّكِّ الَّذِي يُصْنَعُ بِهِ ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا يَرُدُّ الْمَبِيعَ بِهِ بَعْدَ مَا صَنَعَ بَعْضُهُ وَوَجَدَ الْبَاقِي مِنْهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَيُرِيدُ رَدَّ الْبَاقِي عَلَى بَائِعِهِ بَعْدَ الثَّبُوتِ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ اشْتَرَى عَشْرَةَ جِزَمٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ دِبَاغٍ غَزَنَةً فَأَلْقَى اثْنَيْنِ فِي الْمَاءِ فَبَانَ أَنَّهُ دِبَاغٌ سَاجٌ وَهُوَ عَيْبٌ فَاحِشٌ عِنْدَ التُّجَّارِ يَنْظُرُ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فِي الْبَقِيَّةِ إِنْ قَالُوا إِنَّهُ مِنْ دِبَاغِ السَّاجِ يَرُدُّ وَيَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الْعَيْبِ فِي الْإِثْنَيْنِ وَكَذَا فِي الْإِبْرَيْسِمِ إِذَا اطَّلَعَ عَلَى عَيْبٍ بَعْدَ بَلِّهِ رَجَعَ بِالنَّقْصِ وَلَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ بَرَّازِيَّةٌ مِنَ السَّادِسِ فِي الْعَيْبِ وَفِيهِ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ عَلَيْكَ مِمَّا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ وَأَشْبَاهِهَا.

(أقول) ذَكَرَ فِي مَتَنِ التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَّامِيِّ أَنَّهُ لَوْ قَبَضَ كَيْلِيًّا أَوْ وَزْنِيًّا وَوَجَدَ بَعْضُهُ عَيْبًا لَهُ رَدُّ كُلِّهِ أَوْ أَخَذَهُ بِعَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ كَثَيٌّ وَاحِدٌ إلخ أَيُّ بِخِلَافِ الْقِيَمِيِّ كَثِيرَاءِ عَبْدَيْنِ صَفَقَةً كَمَا مَرَّ قَرِيبًا مِنْ أَنَّ لَهُ رَدَّ الْمَعِيبِ فَقَطُّ وَظَاهِرُ هَذَا يُخَالِفُ مَا أَفْتَى بِهِ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَنَّ لَهُ رَدَّ الْبَاقِي مَعَ أَنَّ اللَّكَّ مِنَ الْمِثْلِيَّاتِ لَا الْقِيَمِيَّاتِ لَكِنْ كَتَبْتُ فِيمَا عُلِّقَتْهُ عَلَى الدُّرِّ الْمُخْتَارِ أَنَّ مَا فِي التَّنْوِيرِ مُحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ بِبَعْضِ الْمَبِيعِ أَمَّا إِذَا تَصَرَّفَ بِبَعْضِهِ ثُمَّ عَلِمَ بِهِ عَيْبًا كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفًا بِنَحْوِ الْبَيْعِ مِمَّا فِيهِ إِخْرَاجٌ عَنْ مِلْكِهِ أَوْ بَعْثُهُ كَالْأَكْلِ وَنَحْوِهِ فِيهِ الْأَوَّلُ يَرُدُّ الْبَاقِي بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَلَا يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ مَا بَاعَ وَكَذَا فِي الثَّانِي إِلَّا أَنَّهُ يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ مَا أَكَلَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى هَذَا خُلَاصَةٌ مَا حَرَّرْتَهُ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنَ الْحَاشِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَتَمَامُهُ هُنَاكَ فَرَاغَهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دَارًا ثُمَّ وَجَدَ جُدُوعَهَا مُنْكَسِرَةً وَيُرِيدُ رَدَّ الدَّارِ بِخِيَارِ

الْعَيْبِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَكَذَا لَوْ وَجَدَ أَحَدٌ جُدُوْعَهُ مُنْكَسِرًا فَهُوَ عَيْبٌ كَذَا فِي خِلَاصَةِ الْفَتَاوَى وَقِسْمَةِ الْأَصْلِ لَوَازِمُ الْقَضَاةِ مِنْ بَابِ دَعْوَى الدُّوْرِ وَالْأَرَاضِي.

(سئل) إِيَّذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو عِدَّةَ جُلُودٍ فَرَوْ ثُمَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ قَدِيمٌ يُنْقِصُ الثَّمَنَ عِنْدَ التُّجَّارِ وَيَعْدُوْنَهُ عَيْبًا وَيُرِيدُ زَيْدٌ رَدَّهَا بِخِيَارِ الْعَيْبِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمَنْ وَجَدَ بِمَشْرِئِهِ مَا يُنْقِصُ الثَّمَنَ عِنْدَ التُّجَّارِ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ رَدَّهُ تَنْوِيرٌ وَكُلُّ مَا أَوْجَبَ نُقْصَانَ الثَّمَنِ عِنْدَ التُّجَّارِ الْمَرَادُ بِهِمْ أَرْبَابُ الْمَعْرِفَةِ بِكُلِّ تِجَارَةٍ وَصَنَعَةٍ مَنِحٌ فَهُوَ عَيْبٌ شَرْعًا مُلْتَقَى وَمَا أَوْجَبَ نُقْصَانَ الثَّمَنِ عِنْدَ التُّجَّارِ فَهُوَ عَيْبٌ كَنْزٌ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْعَتَّ فِي الْفُرُوقِ يُنْقِصُ الثَّمَنَ فَهُوَ عَيْبٌ فَيُرَدُّ بِهِ قَالَ فِي الْبَرَزَايَةِ فِي الثَّلَاثِ مِنْ كِتَابِ الرَّهْنِ وَإِنْ انْتَقَصَ الرَّهْنُ عِنْدَ الْمُزْتَهِنِ ذَاتًا أَوْ وَضْعًا سَقَطَ مِنَ الدَّيْنِ بِقَدْرِهِ بِخِلَافِ النُّقْصَانِ بِتَرَاجُعِ السَّعْرِ عَلَى مَا عُرِفَ فِي الْجَامِعِ فَلَوْ رَهَنَ فَرَوْا قِيَمَتَهُ أَرْبَعُونَ بَعْسَرَةً فَأَفْسَدَهُ السُّوسُ حَتَّى صَارَتْ قِيَمَتُهُ عَشْرَةً يَفْتَكُّهُ الرَّاهِنُ بِدَرَاهِمَيْنِ وَنِصْفٍ وَيَسْقُطُ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ رُبْعٍ مِنَ الْفُرُوقِ رُبْعُهُ فَيَبْقَى مِنَ الدَّيْنِ أَيْضًا رُبْعُهُ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مِنَ الْحَرِيرِ وَبَعْدَمَا قَبَضَهُ وَبَلَّهَ بِالْمَاءِ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ بَائِعِهِ يُنْقِصُ ثَمَنَهُ نَقْصًا فَاحِشًا عِنْدَ تِجَارِهِ وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَلَى بَائِعِهِ بِنُقْصَانِ عَيْبِهِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْخِلَاصَةِ وَلَوْ اشْتَرَى إِبْرِيْسَمًا وَعَلِمَ بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْبَلِّ لَا يُرَدُّ وَيَرْجَعُ بِالنُّقْصَانِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا عَلِمَ بِهِ بَعْدَ الْبَلِّ وَالْبَلُّ عَيْبٌ فَيَمْنَعُ الرَّدَّ اهـ وَمِنْ الْعَيْبِ الْحَادِثِ الْمَانِعِ مِنَ الرَّدِّ إِذَا اشْتَرَى حَدِيدًا يَتَّخِذُ مِنْهُ آلَاتِ النَّجَّارِينَ وَجَعَلَهُ فِي الْكُورِ لِيُجَرَّبَهُ فِي النَّارِ فَوَجَدَ بِهِ عَيْبًا وَلَا يَصْلُحُ لِتِلْكَ الْآلَاتِ فَإِنَّهُ يَرْجَعُ بِالنُّقْصَانِ وَلَا يُرَدُّ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَفِيهِ أَيْضًا بَلِ الْجُلُودُ عَيْبٌ حَادِثٌ يَمْنَعُ الرَّدَّ بَعْدَ بَلِّهِ وَكَذَا الْإِبْرِيْسَمُ بَحْرٌ.

(سئل) فِي الرَّدِّ بِخِيَارِ الْعَيْبِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ هَلْ يَكُونُ عَلَى التَّرَاخِي؟

(الجواب): خِيَارُ الْعَيْبِ بَعْدَ رُؤْيِيهِ الْعَيْبِ عَلَى التَّرَاخِي عَلَى الْمُعْتَمِدِ فَلَوْ خَاصَمَ ثُمَّ تَرَكَ ثُمَّ خَاصَمَ فَلَهُ الرَّدُّ مَا لَمْ يُوجَدْ مُبْطِلٌ كَدَلِيلِ الرِّضَا كَذَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَارِيَةً فَوَجَدَ بِهَا سَعَالًا فَاحِشًا قَدِيمًا عِنْدَ الْبَائِعِ يُرِيدُ رَدَّهَا بِهِ

فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالسَّعَالُ الْقَدِيمُ هُوَ مَا كَانَ عَنْ دَاءٍ أَمَّا الْمُعْتَادُ فَلَا كَمَا فِي الْفَتْحِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِكَوْنِهِ قَدِيمًا؛ لِأَنَّ دَوَامَهُ يَدُلُّ عَلَى الدَّاءِ وَلِذَا قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ السَّعَالُ عَيْبٌ إِنْ فَحُشَ وَإِلَّا فَلَا مَنَعَ وَمِثْلُهُ فِي الْمُلتَقَى وَلَوْ كَانَ مِمَّا يَحْدُثُ مِثْلُهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ أَنَّ الْعَيْبَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّهُ حَدِثٌ فَيَحَالُ إِلَى أَقْرَبِ الْأَوْقَاتِ إِلَّا إِذَا بَرَهَنَ الْمُشْتَرِي عَلَى قِدَمِهِ وَإِلَّا فَلَهُ تَحْلِيلُهُ بِاللَّهِ بَعْثَهُ وَسَلَّمَتَهُ وَمَا بِهِ الْعَيْبُ فَإِنْ تَكَلَّلَ يَرُدُّهُ لَا لَوْ حَلَفَ الْقَوْلُ لِمَنْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى دَارًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ عَلَيْهَا عَوَارِضَ سُلْطَانِيَّةٍ وَيُرِيدُ فَسْخَ الْبَيْعِ بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَفِي مَنَهِجِ النَّجَاجَةِ عَنِ التَّارِخَانِيَّةِ اشْتَرَى أَرْضًا أَوْ دَارًا عَلَى أَنَّهَا حُرَّةٌ مِنَ النَّوَائِبِ فَإِذَا طُولِبَ الْمُشْتَرِي بِالنَّوَائِبِ لَهُ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ حَيًّا وَعَلَى وَرَثَتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دَارًا بِهَا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْبِنَاءِ فَظَهَرَ أَنَّ أَرْضَهَا وَقَفٌ مُحْتَكَرَةٌ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ وَيُرِيدُ فَسْخَ الْبَيْعِ بِذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَيَرَةِ مِنَ الْبَيْعِ بِتَقْلِيلِهَا رَجُلٌ اشْتَرَى أَرْضًا أَوْ كَرْمًا فَظَهَرَ أَنَّ شَرْبَهُ كَانَ عَلَى نَاقِصَةٍ أَوْ مِيزَابٍ تَوْضَعُ عَلَى ظَهْرِ نَهْرٍ أَوْ مَوْضِعٍ آخَرَ كَانَ لَهُ أَنْ يَرُدَّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُعَدُّ عَيْبًا عِنْدَ النَّاسِ خَانِيَّةٌ مِنْ فَضْلِ الْعُيُوبِ رَجُلٌ اشْتَرَى دَارًا وَقَبَضَهَا فَادَّعَى رَجُلٌ فِيهَا مَسِيلَ مَاءٍ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَالَ هُوَ عَيْبٌ وَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّ خَانِيَّةٌ مِنْ فَضْلِهَا فِيمَا يُرْجَعُ بِتَقْصَانِ الْعَيْبِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ جَارِيَةً وَتَسَلَّمَهَا مِنْهُ ثُمَّ بَعْدَ أَيَّامٍ زَعَمَ أَنَّ ظَهَرَ بِهَا عَيْبٌ قَدِيمٌ كَانَ عِنْدَ الْبَائِعِ مُسْتَتِدًّا فِي ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ قَوْلِهَا وَقَوْلِ طَبِيبٍ ذِمِّيٍّ وَأَنَّ لَهُ رَدَّهَا بِذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ رَدُّهَا بِمُجَرَّدِ مَا ذَكَرَ قَالَ فِي الْفُصُولَيْنِ الثَّانِي مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَطِبَّاءُ كَذَاتِ جَنْبٍ وَسُلٍّ وَحُمَى قَدِيمَةٍ وَنَحْوَهَا فَعَلَى الْقَاضِي أَنْ يُرِيَهُ وَاحِدًا مِنْهُمْ وَالْإِثْنَانِ أَحْوَطُ كَذَا عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُرِيهِ مُسْلِمَيْنِ عَدْلَيْنِ؛ لِأَنَّهُ قَوْلٌ مُلْزِمٌ فَلَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الْعَدَدِ كَالشَّهَادَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَأَجَابَ قَارِي الْهِدَايَةِ بِأَنَّ الْعَيْبَ إِنْ كَانَ يَخْتَصُّ بِمَعْرِفَتِهِ

الْأَطْبَاءُ قِيلَ إِنَّهَا يَثْبُتُ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنَ الْأَطْبَاءِ وَبَعْضُهُمْ اكْتَفَى بِقَوْلِ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ كَالْعُيُوبِ بِالنِّسَاءِ اكْتَفَى بِقَوْلِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ عَدْلٍ.

وَسُئِلَ أَيْضًا هَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الذَّمِّيِّ الطَّبِيبِ فِي قَدَمِ الْعَيْبِ وَحُدُوثِهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ بِالْبَلَدَةِ طَبِيبٌ غَيْرُهُ وَلَا مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ الْعَيْبَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَأَجَابَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ وَلَا يَثْبُتُ بِشَهَادَتِهِ حُكْمٌ عَلَى مُسْلِمٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنَ الشَّهَادَاتِ وَفِي مَجْمُوعَةٍ مُؤَيَّدَةٍ زَادَهُ يُقْبَلُ قَوْلُ الْأَطْبَاءِ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ أَيْ فِي الْخُصُومَةِ وَالْيَمِينِ.

وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ لَوَازِمِ الْقَضَاةِ وَالْحُكَّامِ لِصَحِيحِي أَفَنَدِي وَفِيهِ كَلَامٌ طَوِيلٌ وَمَسَائِلُ حَسَنَةٌ فِي كَيْفِيَّةِ تَحْلِيفِ الْبَائِعِ فَرَاغَهُ إِنْ شِئْتَ وَفِي الْبَحْرِ مِنَ الْعَيْبِ ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ لَا مُتَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ يُعْتَبَرُ قَوْلُ الْأَمَةِ وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ وَالْمَرْجِعُ فِي الْحَبْلِ إِلَى قَوْلِ النِّسَاءِ وَفِي الدَّاءِ إِلَى قَوْلِ الْأَطْبَاءِ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ اعْتِبَارِ قَوْلِ الْأَمَةِ إِنَّهَا هُوَ لِأَجْلِ انْقِطَاعِ الدَّمِ لِيَتَوَجَّهَ الْخُصُومَةُ إِلَى الْبَائِعِ فَإِذَا تَوَجَّهَتْ إِلَيْهِ بِقَوْلِهَا وَعَيْنَ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ عَنْ حَبْلِ رَجَعْنَا إِلَى قَوْلِ النِّسَاءِ الْعَالِمَاتِ بِالْحَبْلِ لِيَتَوَجَّهَ الْيَمِينِ عَلَى الْبَائِعِ وَإِنْ عَيْنَ أَنَّهُ عَنْ دَاءٍ رَجَعْنَا إِلَى قَوْلِ الْأَطْبَاءِ إِلَى أَنْ قَالَ نَقْلًا عَنْ الْحَانِيَّةِ لَوْ اشْتَرَى جَارِيَةً ثُمَّ قَبَضَهَا ثُمَّ قَالَ إِنَّهَا لَا تَحِيضُ قَالَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ لَا تُسْمَعُ دَعْوَى الْمُشْتَرِي إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَازْتِفَاعَ الْحِيضِ بِالْحَبْلِ أَوْ بِسَبَبِ الدَّاءِ فَإِنْ ادَّعَى بِسَبَبِ الْحَبْلِ يُرِيهَا الْقَاضِي لِلنِّسَاءِ إِنْ قُلْنَ هِيَ حُبْلَى يَخْلِفُ الْبَائِعُ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ وَإِنْ قُلْنَ لَيْسَتْ بِحُبْلَى فَلَا يَمِينُ أَهـ.

(أقول) وَتَقَدَّمَ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ تَمَامُ عِبَارَةِ الْحَانِيَّةِ وَأَنَّ الْحَبْلَ يَثْبُتُ بِقَوْلِ النِّسَاءِ فِي حَقِّ الْخُصُومَةِ وَلَا تُرَدُّ بِشَهَادَتِهِنَّ وَأَمَّا فِي نَحْوِ الْقَرْنِ وَالرَّتْقِ فَإِنَّهُ تُرَدُّ بِشَهَادَتِهِنَّ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ وَأَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْمَرْأَتَيْنِ فِيهِ سَوَاءٌ وَأَنَّهُ فِي دَعْوَى الدَّاءِ تُرَدُّ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ وَقَوْلُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ بَعْدَهُ فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ بِقَوْلِهِنَّ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْلِيفِ الْبَائِعِ كَمَا فِي الزَّلْيَعِيِّ وَالْمَنْحِ وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَالْخُلَاصَةِ وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ لِقَاضِي خَانَ إِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا تُرَدُّ بِشَهَادَةِ النِّسَاءِ بِالِاتِّفَاقِ لَكِنْ يَخْلِفُ الْبَائِعُ فَإِنْ حَلَفَ لَا تُرَدُّ وَإِنْ نَكَلَ تُرَدُّ عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْقَبْضِ ذَكَرَ الْحَصَافُ أَنَّ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ تُرَدُّ مِنْ غَيْرِ يَمِينِ الْبَائِعِ وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا تُرَدُّ حَتَّى يَخْلِفَ الْبَائِعُ وَعَنْ مُحَمَّدٍ فِي التَّوَادِرِ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيهَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ تَصْلُحُ حُجَّةً لِلرَّدِّ وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ أَهـ وَرَأَيْتُ فِي مَجْمُوعَةِ صَمْتِي أَفَنَدِي عَنْ نَقْدِ الْفَتَاوَى

مَا لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِ الرَّجَالُ كَالْقَرْنِ وَالرَّتْقِ إِذَا أَخْبَرَتْ امْرَأَةً وَاحِدَةً بِهِ يَثْبُتُ الْعَيْبُ فِي حَقِّ الْخُصُومَةِ لَا فِي الرَّدِّ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ اهـ.

وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ مَا فِي الْبَحْرِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ وَمِثْلُهُ فِي النَّهْرِ مِنْ أَنَّهُ يَثْبُتُ الرَّدُّ بِقَوْلِ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ عِنْدَهُمَا مَفْرُوضٌ فِيمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبْضِ لِمَا عَلِمْتَ مِنْ حِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى عَدَمِ الرَّدِّ بَعْدَهُ وَعَلَى هَذَا فَقَوْهُمُ فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ إِنَّ نَصَابَهَا فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ إِلَّا النِّسَاءُ امْرَأَةً وَاحِدَةً مُحْمُولٌ عَلَى مَا قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ يَكُونُ الْمُرَادُ أَنَّهُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهَا فِي حَقِّ تَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ عَلَى الْبَائِعِ لَا فِي حَقِّ الرَّدِّ كَذَا حَرَّرْتَهُ فِيمَا عُلِقَتْهُ عَلَى الْبَحْرِ وَبِهَذَا ظَهَرَ جَوَابُ حَادِثَةِ الْفَتَوَى فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً رُومِيَّةً لِلتَّسْرِي فَبَاشَرَهَا مِرَارًا فَوَجَدَهَا رَتْقَاءً وَأَخْبَرَتْ النِّسَاءَ أَنَّهَا رَتْقَاءُ فَأَجَبَتْ بِأَنَّهَا لَا تُرَدُّ وَلَكِنْ يَخْلِفُ الْبَائِعُ فَإِنْ نَكَلَ رَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِتَقْصَانِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّ مَبَاشَرَتَهَا مَانِعَةٌ مِنَ الرَّدِّ قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَفِي الْأَصْلِ رَجُلٌ اشْتَرَى جَارِيَةً وَلَمْ يَبْرَأْ مِنْ عُيُوبِهَا فَوَطَّئَهَا ثُمَّ وَجَدَهَا عَيْنًا لَا يَمْلِكُ رَدَّهَا سِوَاءُ كَانَتْ بِكْرًا أَوْ لَا تَقْصَعُهَا الْوُطْءُ أَوْ لَا بِخِلَافِ الْإِسْتِخْدَامِ وَكَذَا لَوْ قَبَّلَهَا أَوْ لَمَسَهَا بِشَهْوَةٍ وَيَرْجِعُ بِالتَّقْصَانِ إِلَّا أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ أَنَا أَقْبَلْتُهَا اهـ وَنَحْوُهُ فِي الْحَانِيَّةِ.

وَكَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الظَّهِيرِيِّ وَفِي الْقُنْيَةِ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ اشْتَرَاهَا عَلَى أَنَّهَا بِكْرٌ فَلَمَّا أَخَذَ فِي وَطْئِهَا عَلِمَ أَنَّهَا تَيْبٌ فَإِنْ زَايَلَهَا بِلَا لُبِّ فَلَهُ الرَّدُّ وَإِلَّا لَزِمَتْهُ ثُمَّ رَمَزَ وَقَالَ الْوُطْءُ يَمْنَعُ الرَّدَّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ اهـ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْعُيُوبَ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامُ الْأَوَّلُ مَا هُوَ ظَاهِرٌ يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ فَإِنْ كَانَ لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ كَمَا صَبَّحَ زَائِدَةٌ يَقْضِي الْقَاضِي بِالرَّدِّ بِلَا تَحْلِيلٍ إِلَّا إِذَا ادَّعَى الْبَائِعُ رِضَا الْمُشْتَرِي أَوْ الْإِبْرَاءَ عَنْهُ فَيَخْلِفُ الْمُشْتَرِي بِاللَّهِ مَا رَضِيَ بِهِ وَكَذَلِكَ فِي عَيْبٍ يَخْدُثُ وَلَكِنْ لَا يَخْدُثُ مِثْلُهُ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمُدَّةِ وَلَوْ يَخْدُثُ فِي مِثْلِهَا فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ كَوْنَهُ عِنْدَهُ يَخْلِفُ الْبَائِعُ بِاللَّهِ مَا لَهُ حَقُّ الرَّدِّ عَلَيْكَ بِهَذَا الْعَيْبِ الَّذِي يَدَّعِيهِ الْقِسْمُ الثَّانِي مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَطِبَّاءُ كَرَدِّ قَدْحٍ وَسُلٍّ وَحُمَى قَدِيمَةٍ يُقْبَلُ فِي قِيَامِ الْعَيْبِ لِلْحَالِ وَتَوَجُّهُ الْخُصُومَةِ قَوْلٌ وَاحِدٌ مِنْهُمْ ثُمَّ لَا بُدَّ مِنْ عَدْلَيْنِ لِإِتِّبَاتِهِ عِنْدَ الْبَائِعِ فَيُرَدُّ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يَدَّعِ الرِّضَا بِهِ كَمَا فِي الزُّبُلِيِّ وَقَاضِي خَانَ الْقِسْمِ الثَّالِثُ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا النِّسَاءُ وَقَدْ عَلِمْتَ حُكْمَهُ.

الْقِسْمُ الرَّابِعُ مَا لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا أَهْلُ الْخَبَرَةِ كِبَابِقٍ وَسَرِقَةٍ وَبَوْلِ فِي الْفِرَاشِ وَجُنُونٍ فَإِنْ أَنْكَرَ الْبَائِعُ الْعَيْبَ لَا تُسْمَعُ خُصُومَةُ الْمُشْتَرِي مَا لَمْ يَبْرَهْنِ عَلَى وُجُودِ الْعَيْبِ عِنْدَهُ فَإِنْ بَرَهْنِ وَلَا

بَيِّنَةٌ عَلَى وُجُودِهِ عِنْدَ الْبَائِعِ يُخْلَفُهُ عَلَى أَنَّهُ مَا سَرَقَ أَوْ مَا أَبَقَ أَوْ مَا جُنَّ أَوْ مَا بَالَ عِنْدَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَإِنْ نَكَلَ رُدَّ وَإِلَّا فَلَا وَلَوْ لَا بَيِّنَةٌ لِلْمُشْتَرِي عَلَى عَيْبٍ فِي يَدِهِ فَعِنْدَهُمَا يَخْلِفُ الْبَائِعُ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ سَرَقَ عِنْدَ الْمُشْتَرِي أَوْ أَبَقَ أَوْ جُنَّ أَوْ بَالَ فِي فِرَاشِهِ وَلَا يَخْلِفُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا الَيَمِينُ تَتَوَجَّهَ بَعْدَ صِحَّةِ الدَّعْوَى وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْعَيْبِ شَرْطٌ لَتَوَجُّهِ الْخُصُومَةِ وَلَمْ يُوجَدْ وَتَمَّامُ الْكَلَامِ عَلَى هَذِهِ الْأَقْسَامِ مَبْسُوطٌ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَفِي إِصْلَاحِهِ الْمُسَمَّى نُورَ الْعَيْنِ فَرَاغِ عَنْهُمَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ عَرَضٌ بِعَرَضٍ مُقَابِلَةٍ ثُمَّ وَجَدَ بِأَحَدِهِمَا عَيْبٌ يَرُدُّ بِهِ فَهَلْ يَرُدُّ بِخِيَارِ الْعَيْبِ وَيُنْتَقِضُ الْبَيْعُ فِي الْبَاقِي؟

(الجواب): نَعَمْ بَاعَ الْعَرَضُ بِالْعَرَضِ ثُمَّ اسْتَحَقَّ أَحَدُهُمَا أَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَإِنَّهُ يُنْتَقِضُ الْبَيْعُ فِي الْبَاقِي كَمَا فِي الذَّخِيرَةِ مِنْ آخِرِ الْفُضْلِ الثَّامِنِ اهـ لَوَازِمُ الْحُكْمِ اشْتَرَى عَبْدًا بِثَوْبٍ وَتَقَابَضَا ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ وَقَدْ هَلَكَ الثَّوْبُ فِي يَدِهِ لَزِمَهُ قِيمَتُهُ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ رَدُّهُ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ انْفَسَخَ فِي الْعَبْدِ فَيَلْزِمُهُ رَدُّ بَدَلِهِ وَقَدْ عَجَزَ عَنْهُ فَيَلْزِمُهُ رَدُّ قِيمَتِهِ وَلَوْ كَانَ الثَّمَنُ جَارِيَةً فَوَلَدَتْ مِنَ السَّيِّدِ أَوْ أَعْتَقَهَا ثُمَّ اسْتَحَقَّ الْعَبْدُ يَلْزِمُ الْمُشْتَرِي قِيمَةَ الْجَارِيَةِ اهـ. أَقْرَوِي عَنْ مُحِيطِ السَّرْحِيِّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ حِصَانًا بِثَمَنٍ مَعْلُومٍ ثُمَّ مَاتَ الْحِصَانُ عِنْدَ الرَّجُلِ بَعْدَمَا أَطْلَعَ عَلَى عَيْبٍ قَدِيمٍ بِهِ كَانَ عِنْدَ بَائِعِهِ وَيُرِيدُ احْتِسَابَ مَا نَقَصَ مِنْهُ بِالْعَيْبِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَلَى الْبَائِعِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ اسْتِحْسَانًا عِنْدَهُمَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى إِذَا لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ مَا يُفِيدُ الرِّضَا بِالْعَيْبِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ كَذَا فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَّائِيِّ مِنْ بَابِ خَيْرِ الْعَيْبِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ عِدَّةَ أَزْطَالٍ مِنَ الْغَزْلِ الْمُسَمَّى بِالْمَغْزُولَةِ فَوَرَنَهُ بَعْدَ أَيَّامٍ فَفَقَصَ وَكَانَ رَطْبًا فَيَسَّرَ فَهَلْ لَهُ الرَّدُّ إِنْ صَدَقَهُ الْبَائِعُ فِي الرُّطُوبَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ اشْتَرَى غَزْلًا مِمَّا فَوَرَنَهُ بَعْدَ أَيَّامٍ فَفَقَصَ فَإِنْ كَانَ رَطْبًا فَيَسَّرَ فَلَهُ الرَّدُّ إِنْ صَدَقَهُ الْبَائِعُ فِي الرُّطُوبَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لِلْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ يُنْكَرُ وَجُوبَ الرَّدِّ وَلَوْ نَسَجَ الْغَزْلُ وَجَعَلَ الْفَيْلَقُ إِبْرَيْسِمًا ثُمَّ ظَهَرَ ذَلِكَ يَرْجِعُ بِالنَّقْصَانِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَاعَهُ حَاوِي الزَّاهِدِيُّ مِنْ فَضْلِ الْمَسَائِلِ الْمُتَفَرِّقَةِ مِنَ الْبَيْعِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَلَا جَتَيْنِ بِثَمَنٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى أَنَّهُمَا كَذَا كَذَا

ذَرَاعًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُمَا أَقَلُّ مِنَ الذَّرْعِ الْمَزْبُورِ فَهَلْ لِلْمُشْتَرِي الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُمَا بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ تَرَكَهُمَا؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الذَّرْرِ وَغَيْرِهَا.

(أقول) وَكَذَا لَوْ اشْتَرَاهُمَا بِنَاءً عَلَى الذَّرْعِ الْمُعْتَادِ ثُمَّ ظَهَرَ ذَرْعُهُمَا نَاقِصًا عَنِ الذَّرْعِ الْمُعْتَادِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا لَمْ يَرَهُ وَيُرِيدُ زَيْدٌ فَسَخَ الْبَيْعَ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): لَوْ فَسَخَهُ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ صَحَّ فَسْخُهُ فِي الْأَصَحِّ كَذَا فِي الذَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنْ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بِضَاعَةً وَزَيْتَةً مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي وَعَاءٍ وَارَى عَمْرًا قَدَرًا جَيِّدًا مِنْهَا فَرَأَى الْبَاقِيَّ مِنْهَا أَرْدًا مِمَّا رَأَى وَيُرِيدُ رَدَّهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا قَدْ رَأَى بَعْضَهُ أَوْ لَمْ يَرِ مِنْهُ شَيْئًا فَاشْتَرَاهُ ثُمَّ رَأَى بَعْضَهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّا فِيهِ الْأَنْثَمُودُجُ كَالْكَيْلِ وَالْوَزْنِ فَرُؤْيَةُ بَعْضِهِ كَرُؤْيَةِ كُلِّهِ فِي إِنْطَالِ الْخِيَارِ إِلَّا أَنْ يَجِدَ مَا بَقِيَ مُخَالَفًا لِمَا رَأَى إِلَى شَرِّ فَيُثَبِّتَ لَهُ خِيَارُ الْعَيْبِ لَا خِيَارُ الرُّؤْيَةِ سَوَاءً كَانَ فِي وَعَاءٍ وَاحِدٍ أَوْ أَوْعِيَةٍ مُخْتَلِفَةٍ بَعْدَ أَنْ يَتَّحِدَ الْكُلُّ فِي الْجِنْسِ وَالصِّفَةِ وَإِنْ كَانَتْ مُخْتَلِفَةً الْأَجْنَاسِ وَالْأَوْصَافِ فَمَا لَمْ يَرِ كُلَّ جِنْسٍ أَوْ كُلَّ نَوْعٍ فَلَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْبَيْضِ وَالْجُوزِ رُؤْيَةُ بَعْضِهِ كَرُؤْيَةِ كُلِّهِ وَذَكَرَ الْكَرْخِيُّ فِي مُحْتَصَرِهِ أَنَّ لَهُ الْخِيَارَ إِذَا رَأَى الْبَاقِيَّ وَجَعَلَهُ كَالْعَدَدِيِّ الْمُتَفَاوِتِ بِأَنْ يَرْضَى الْكُلَّ أَوْ يَرُدَّ الْكُلَّ.

وَلَوْ اشْتَرَى جَمَاعَةً مِنَ الْعَدَدِيِّ الْمُتَفَاوِتِ كَالْعَبِيدِ وَالْجَوَارِي وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالثِّيَابِ فِي الْجَرَابِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَرَأَى جَمِيعَ مَا اشْتَرَاهُ إِلَّا وَاحِدًا مِنْهَا فَلَهُ أَنْ يَرُدَّ الْكُلَّ أَوْ يُمَسِكَ الْكُلَّ.

وَلَوْ اشْتَرَى ثِيَابًا فِي عَدَلٍ وَرَأَى طَيِّ الْكُلِّ وَلَمْ يَنْشُرْهَا وَلَيْسَ مِنْهَا مَوْضِعٌ مَقْصُودٌ يُقْصَدُ بِالرُّؤْيَةِ كَالْعَلَمِ وَالطَّرَازِ وَنَحْوِهِمَا أَوْ كَانَ ثَوْبًا وَاحِدًا فَرَأَى ظَاهِرَهُ وَلَمْ يَنْشُرْهُ بَطَلَ خِيَارُهُ فِي هَذِهِ كُلِّهَا إِلَّا أَنْ يَجِدَ بَاطِنَهَا مُخَالَفًا لِظَاهِرِهَا لِشَرِّ فَيُثَبِّتَ لَهُ خِيَارُ الْعَيْبِ دُونَ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ.

وَلَوْ اشْتَرَى ثَوْبًا ذَا عَلَمٍ فَرَأَى الثُّوبَ كُلَّهُ غَيْرَ الْعَلَمِ فَلَهُ خِيَارُ الرُّؤْيَةِ وَلَوْ كَانَ الْعَكْسُ لَا خِيَارَ لَهُ.



وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا مُغَيَّبًا فِي الْأَرْضِ كَالْجَزَرِ وَالْبَصْلِ وَالْفُومِ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَى جَمِيعَهُ وَإِذَا رَأَى بَعْضَهُ وَرَضِيَ بِهِ فَلَهُ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ كَمَا فِي الثِّيَابِ وَقَالَ إِذَا قَلَعَ شَيْئًا مِنْهُ يُسْتَدَلُّ عَلَى الْبَاقِي وَرَضِيَ بِهِ سَقَطَ خِيَارُهُ وَلَزِمَهُ جَمِيعُ الثَّمَنِ.

وَلَوْ قَلَعَ الْمُشْتَرِي شَيْئًا مِنْهُ أَوْ قَلَعَ جَمِيعَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْبَائِعِ لَزِمَهُ الْجَمِيعُ بِجُمْلَةِ الثَّمَنِ لِإِدْخَالِهِ النِّقْصَ فِي الْمَبِيعِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَلْعِ فَقَالَ الْبَائِعُ إِنِّي أَخَافُ أَنْ قَلَعْتَهُ لَا تَرْضَى بِهِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي إِنِّي أَخَافُ أَنْ قَلَعْتَهُ لَا أَرْضَى بِهِ وَأَعْجُزُ عَنْ رَدِّهِ عَلَيْكَ فَأَيُّهُمَا تَطَوَّعَ بِالْقَلْعِ جَازَ وَإِنْ تَشَاحَا فَسَخَ الْقَاضِي الْبَيْعَ بَيْنَهُمَا شَرَحَ الْقُدُورِيُّ الْمُسَمَّى بِالْيَتَابِيعِ مِنْ بَابِ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ وَتَمَامُهُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ بِنُدُقَةٍ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيَارِ إِلَى يَوْمٍ وَتَسَلَّمَهَا فَحَدَّثَ بِهَا عَيْبٌ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ وَنَقَصَتْ قِيمَتُهَا بِهِ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَالْعَيْبُ قَائِمٌ فَهَلْ لَزِمَ الْبَيْعُ لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْكَتَرِ وَبِقَبْضِهِ يَهْلِكُ بِالثَّمَنِ كَتَعْيِيهِ اهـ وَالْمُرَادُ بِهِ عَيْبٌ يَلْزَمُ وَلَا يَرْتَفِعُ كَمَا إِذَا قُطِعَتْ يَدُهُ وَمَا يَجُوزُ ارْتِفَاعُهُ كَالْمَرَضِ فَهُوَ عَلَى خِيَارِهِ إِنْ زَالَ الْمَرَضُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَأَمَّا إِذَا مَضَتْ الْمُدَّةُ وَالْعَيْبُ قَائِمٌ لَزِمَ الْبَيْعُ لِتَعَذُّرِ الرَّدِّ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ قَدْرًا مِنَ اللَّوزِ الْحُلِيِّ فَوَجَدَ بَعْضَهُ مَرًّا بَعْدَ اخْتِيَارِهِ وَالْبَاقِي مِنْهُ كَذَلِكَ وَيُرِيدُ رَدَّ بَاقِيهِ بِحَصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ نِصْفَ أَغْنَامٍ مَعْلُومَةٍ وَلَمْ يَرَهَا وَوَكَّلَ زَيْدًا بِقَبْضِهَا وَرَأَاهَا زَيْدٌ وَيَزْعُمُ الرَّجُلُ أَنَّ لَهُ خِيَارَ الرُّؤْيَةِ إِذَا رَأَاهَا وَإِنْ رَأَاهَا وَكَيْلُهُ بِالْقَبْضِ فَهَلْ نَظَرُ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ مُسْقِطٌ خِيَارَ رُؤْيَةِ الْمُوَكَّلِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَكَفَى رُؤْيُهُ وَكَيْلُ قَبْضٍ وَوَكِيلِ شِرَاءٍ لَا رُؤْيَةَ رَسُولِ الْمُشْتَرِي تَنْوِيرٌ مِنْ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ وَنَظَرُ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ أَيْ قَبْضِ الْمَبِيعِ مُسْقِطٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِيَارَ رُؤْيَةِ الْمُوَكَّلِ كَالْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ يَعْنِي كَمَا إِذَا نَظَرَ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ يَسْقُطُ خِيَارُهُ وَقَالَ هُوَ كَالرَّسُولِ يَعْنِي نَظَرَ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ كَنَظَرِ الرَّسُولِ فِي أَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الْخِيَارُ قُبْدَ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَكَّلَ رَجُلًا بِالرُّؤْيَةِ لَا تَكُونُ رُؤْيَتُهُ كَرُؤْيَةِ الْمُوَكَّلِ اتِّفَاقًا كَذَا فِي الْحَاقِيَّةِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ ابْنُ مَالِكٍ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُتَوْنِ وَأَطَالَ فِيهَا فِي الْبَحْرِ فَرَاجِعُهُ وَصُورَةُ التَّوَكُّلِ بِالْقَبْضِ كُنْ وَكَيْلًا عَنِّي

بِقَبْضِ مَا اشْتَرَيْتَهُ وَمَا رَأَيْتَهُ كَذَا فِي الدَّرَرِ.

(أقول) وَلَمْ يَذْكُرِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالرَّسُولِ وَهُوَ لَا زِمٌ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَفِي الْمَعْرَاجِ قِيلَ الْفَرْقُ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ أَنَّ الْوَكِيلَ لَا يُضِيفُ الْعَقْدَ إِلَى الْمُوَكَّلِ وَالرَّسُولُ لَا يُسْتَعْنَى عَنْهُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْمُرْسَلِ وَفِي الْفَوَائِدِ صُورَةُ التَّوَكُّلِ أَنْ يَقُولَ الْمُشْتَرِي لِغَيْرِهِ كُنْ وَكِيلًا فِي قَبْضِ الْمَبِيعِ أَوْ وَكَلْتُكَ بِقَبْضِهِ وَصُورَةُ الرَّسُولِ أَنْ يَقُولَ كُنْ رَسُولًا عَنِّي فِي قَبْضِهِ أَوْ أَمَرْتُكَ بِقَبْضِهِ أَوْ أَرْسَلْتُكَ لِقَبْضِهِ أَوْ قُلْ لِفُلَانٍ أَنْ يَدْفَعَ الْمَبِيعَ إِلَيْكَ وَقِيلَ لَا فَرْقَ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ فِي فَضْلِ الْأَمْرِ بِأَنْ قَالَ اقْبِضْ الْمَبِيعَ فَلَا يَسْقُطُ الْخِيَارُ أَهـ كَلَامُ الْبَحْرِ.

وَكَتَبْتُ فِيمَا عَلَّقْتَهُ عَلَيْهِ أَنَّ قَوْلَهُ فِي الْفَوَائِدِ إِنْخَ لَا يُنَافِي مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الرَّسُولِ وَالْوَكِيلِ فَالرَّسُولُ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ إِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى مُرْسِلِهِ لَمَّا مَرَّ عَنِ الدَّرَرِ مِنْ أَنَّهُ مُعَبَّرٌ وَسَفِيرٌ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ فَإِنَّهُ لَا يُضِيفُ الْعَقْدَ إِلَى الْمُوَكَّلِ إِلَّا فِي مَوَاضِعَ كَالنِّكَاحِ وَالْخُلْعِ وَالْهَبَةِ وَالرَّهْنِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّ الْوَكِيلَ فِيهَا كَالرَّسُولِ حَتَّى لَوْ أَضَافَ النِّكَاحَ لِنَفْسِهِ كَانَ لَهُ وَمَا فِي الْفَوَائِدِ بَيَانٌ لَمَّا يَصِيرُ بِهِ الْوَكِيلُ وَكِيلًا وَالرَّسُولُ رَسُولًا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَصِيرُ وَكِيلًا بِالْفَافِ الْوَكَالَةِ وَيَصِيرُ رَسُولًا بِالْفَافِ الرَّسَالَةِ وَبِالْأَمْرِ لَكِنْ صَرَّحَ فِي الْبَدَائِعِ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا وَأَذْنَتْ لَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا تَوَكُّيلٌ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ دَفَعَ لَهُ أَلْفًا وَقَالَ اشْتَرِ لِي بِهَا أَوْ بَعِ أَوْ قَالَ اشْتَرِ بِهَا أَوْ بَعِ وَلَمْ يَقُلْ لِي كَانَ تَوَكُّيلًا وَكَذَا اشْتَرِ بِهَذَا أَلْفَ جَارِيَةٍ وَأَشَارَ إِلَى مَالِ نَفْسِهِ وَلَوْ قَالَ اشْتَرِ هَذِهِ الْجَارِيَةَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ كَانَ مَشُورَةً وَالشَّرَاءُ لِلْمَأْمُورِ إِلَّا إِذَا زَادَ عَلَى أَنْ أُعْطِيَكَ لِأَجْلِ شِرَائِكَ دِرْهَمًا؛ لِأَنَّ اشْتِرَاطَ الْأَجْرِ لَهُ يَدُلُّ عَلَى الْإِثَابَةِ أَهـ وَافَادَ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَمْرٍ تَوَكُّيلًا بَلْ لَا بُدَّ مِمَّا يُفِيدُ كَوْنَ فِعْلٍ الْمَأْمُورِ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ عَنِ الْأَمْرِ فَلْيُحْفَظْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو حِصَانَيْنِ أَحَدُهُمَا بِخَمْسَةِ وَعِشْرِينَ قِرْشًا وَالْآخَرُ بِثَلَاثَةِ وَعِشْرِينَ قِرْشًا فَبَاعَهُمَا زَيْدٌ مِنْ بَكْرٍ تَوَلِيَّةً بِسِتِينَ قِرْشًا ثُمَّ ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيُّ أَنَّهُ خَانَ فِي التَّوَلِيَّةِ بِاثْنَيْ عَشَرَ قِرْشًا وَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي إِسْقَاطَ قَدْرِ الْخِيَانَةِ مِنَ الْمُسَمَّى الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ فَإِنْ ظَهَرَتْ خِيَانَتُهُ أَيْ خِيَانَةُ الْبَائِعِ فِي مُرَابَحَةٍ بِإِقْرَارِهِ أَيْ الْبَائِعِ أَوْ بُرْهَانٍ أَيْ بَيِّنَةٍ قَامَتْ عَلَى ذَلِكَ أَوْ يَنْكُوهُ أَيْ نُكُولِ الْبَائِعِ عَنِ الْيَمِينِ وَقَدْ ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي هَذَا هُوَ الْمُخْتَارُ وَقِيلَ لَا يَنْبُتُ إِلَّا بِإِقْرَارِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي دَعْوَى الْخِيَانَةِ مُنَاقِضٌ فَلَا تُتَصَوَّرُ بَيِّنَتُهُ وَلَا نُكُولُهُ

وَالْحَقُّ سَمَاعُهَا كَدَعْوَى الْعَيْبِ وَكَدَعْوَى الْحَطِّ فَإِنَّهَا تُسْمَعُ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ رَدَّهُ وَلَهُ الْحَطُّ فِي التَّوَلِيَةِ يَعْنِي عِنْدَ ظُهُورِ خِيَانَتِهِ فِيهَا وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يُحْطُّ فِيهِمَا وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُخَيَّرُ فِيهِمَا إلَخَ قَوْلُهُ وَلَهُ الْحَطُّ أَيْ إِسْقَاطُ قَدْرِ الْخِيَانَةِ مِنَ الْمُسَمَّى وَفِي السَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَصُورَةُ الْخِيَانَةِ فِي التَّوَلِيَةِ إِذَا اشْتَرَى ثَوْبًا بِتِسْعَةٍ وَقَبَضَهُ ثُمَّ قَالَ لِأَخَرَ اشْتَرَيْتَهُ بِعَشْرَةٍ وَلَيْتَكَ بَمَا اشْتَرَيْتَهُ فَاطَّلَعَ عَلَى ذَلِكَ وَبَيَّانُ الْحَطِّ فِي الْمُرَابَحَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ إِذَا اشْتَرَاهُ بِعَشْرَةٍ وَبَاعَهُ بِرَبْعٍ خَمْسَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَانِيَةٍ فَإِنَّهُ يُحْطُّ قَدْرُ الْخِيَانَةِ مِنَ الْأَصْلِ وَهُوَ دِرْهَمَانِ وَمَا قَابَلَهُ مِنَ الرَّبْحِ وَهُوَ دِرْهَمٌ وَيَأْخُذُ الثَّوْبَ بِاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا. اهـ.

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو جارية بثمن معلوم وقبضها المشتري ثم إن زيدا باعها من بكرٍ وتسلمها بكرٌ ثم إن بكرا ردّها على زيد بسبب عيبٍ بالتراضي من غير قضاء القاضي ويريد زيد الآن ردّها على البائع الأول فهل ليس له ذلك؟

(الجواب): نعم ليس لزيد ذلك باع ما اشتراه فردّ عليه بعيبٍ ردّه على بائعه لو ردّ عليه بقضاء بعد قبضه ولو برضاه لا تنوير من باب خيار العيب ومثله في الكنز والمتون.

(سئل) فيما إذا أقبض زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمرو من غريمه بكرٍ فوجد الغريم بعضها زيوفا فردّها بكرٍ على عمرو بغير قضاء ويريد عمرو ردّها على زيد فهل له ذلك؟

(الجواب): نعم قال في البحر من خيار العيب وعلى هذا إذا قبض رجل له دراهم على رجل وقضاها من غريمه فوجدها الغريم زيوفا فردّها عليه بغير قضاء فله أن يردها على الأول. اهـ.

(أقول) وقد أفتى بذلك أيضا الحيزر الرملي تبعًا لما في فتاوى قاري الهداية وفتاوى ابن نجيم وقد حرّر المسألة تحريرًا حسنًا العلامة الطرسوسي في أنفع الوسائل وحاصله أنه إن كان أقر القابض بقبض حقه أو الثمن أو الدين مثلاً ثم جاء ليردّ منه شيئاً لم يقبل منه لتناقضه ويتبغى أنه لو اختار تحليف الدافع أنه ما يعلم أن هذا من دراهمه أن يحلفه القاضي فإذا نكل يرده عليه وإن لم يقدر القابض بما ذكر وإنما أقر بقبض دراهم مثلاً فالقول له مع اليمين؛ لأنه منكّر استيفاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض دعواه وهذا إذا كان الذي يرده زيوفا وهي ما يقبلها البعض دون البعض أو تبهرجة وهي ما لا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها أكثر وأما إذا

كَانَتْ سَتُوقَةً وَهِيَ الَّتِي نُحَاسُّهَا أَكْثَرَ بِمَنْزِلَةِ الزَّغَلِ فَلَا يُعْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَمَا أَقَرَّ بِقَبْضِ الدَّرَاهِمِ لِنَتَاقُضِهِ؛ لِأَنَّ السَّتُوقَةَ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الدَّرَاهِمِ بِخِلَافِ الزُّيُوفِ وَالنَّبْهَرَجَةِ اهـ مُلَخَّصًا وَمُقْتَضَاهُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يُقَرَّرْ بِقَبْضِ حَقِّهِ وَلَا بِقَبْضِ الدَّرَاهِمِ بَلْ سَكَتَ حَتَّى قَبِضَ لَهُ رَدُّ السَّتُوقَةِ لِعَدَمِ تَنَاقُضِهِ أَصْلًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ هَذَا وَقَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمُدَائِنَاتِ عَنِ الْقُنْيَةِ بِرَمِزِ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ إِذَا أَخَذَ مِنْ دَيْنِهِ دِينَارًا فَجَعَلَهُ فِي الرُّوْثِ لِيَرْوَجَ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ وَكَذَا الْحُكْمُ فِي الدَّرْهِمِ إِذَا جَعَلَهُ فِي الْبَصْلِ وَنَحْوِهِ لِيَرْوَجَ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ كَمَا لَوْ دَاوَى عَيْبَ مَشْرِئِهِ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ اهـ وَعَلَى هَذَا لَوْ دَفَعَهُ إِلَى دَائِنِهِ أَوْ شَرَى بِهِ شَيْئًا بَعْدَ عِلْمِهِ بِعَيْبِهِ لَيْسَ لَهُ الرَّدُّ أَيْضًا وَهَذِهِ تَقَعُ كَثِيرًا فَلْتَحْفَظْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو فَرَسًا شِرَاءً صَحِيحًا ثُمَّ سَافَرَ بِهَا وَرَكِبَهَا ثُمَّ رَجَعَ وَيُرِيدُ رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ بِعَيْبٍ قَدِيمٍ قَدْ رَأَاهُ قَبْلَ رُكُوبِهَا وَسَفَرِهِ بِهَا فَهَلْ يَكُونُ رُكُوبُهُ رِضًا بِالْعَيْبِ؟

(الجواب:) نَعَمْ إِذَا ثَبَتَتْ رُؤْيَاهُ لِلْعَيْبِ قَبْلَ رُكُوبِهِ وَسَفَرِهِ بِهَا يَكُونُ ذَلِكَ رِضًا بِالْعَيْبِ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ جَارِيَةً مِنْ عَمْرٍو وَبِهَا عَيْبٌ رَأَاهُ عِنْدَ الشِّرَاءِ وَالْقَبْضِ وَسَكَتَ ثُمَّ الْآنَ يُرِيدُ رَدَّهَا عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْعَيْبِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ رَدُّهَا؟

(الجواب:) نَعَمْ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَالْمُهْدَايَةِ.

(أقول) هَذَا إِذَا رَأَى الْعَيْبَ عَالِمًا بِأَنَّهُ عَيْبٌ لِمَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ عَنِ الْخُلَاصَةِ رَأَى الْمُشْتَرِيَ الْعَيْبَ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ عَيْبٌ ثُمَّ عِلْمٌ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ عَيْنًا بَيْنًا لَا يُخْفَى عَلَى النَّاسِ كَعَوْرِ وَشَلَلٍ لَا يُرَدُّ وَيَعْلَمُ مِنْهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ.

وَفِي الْحَاثِيَةِ أَرَادَ شِرَاءَ أَمَةٍ فَرَأَى بِهَا قُرْحَةً وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا عَيْبٌ فَشَرَاهَا ثُمَّ عِلْمٌ أَنَّهَا عَيْبٌ لَهُ رَدُّهَا؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا يَشْتَبُهُ عَلَى النَّاسِ فَلَا يَثْبُتُ الرِّضَا بِالْعَيْبِ كَذَا فِي نُورِ الْعَيْنِ وَفِيهِ عَنْ فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ شَرَى قَتَا بِرُكْبَتَيْهِ وَرَمَّ فَقَالَ الْبَائِعُ إِنَّهُ وَرَمَّ حَدِيثٌ أَصَابَهُ ضَرْبٌ فَأَوْرَمَهُ فَشَرَاهُ عَلَى ذَلِكَ فَظَهَرَ قَدَمُهُ لَا يُرَدُّ وَكَذَا لَوْ شَرَاهُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ فَظَهَرَ قَدَمُهُ وَفِي الْحَاثِيَةِ هَذَا إِذَا لَمْ يَبَيِّنِ السَّبَبَ فَلَوْ بَيَّنَّهُ فَظَهَرَ كَوْنُهُ بِسَبَبٍ آخَرَ فَلَهُ الرَّدُّ إِذَا الْعَيْبُ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ اهـ وَاسْتَشْكَلَ صَاحِبُ نُورِ الْعَيْنِ كَلَامَ الْحَاثِيَةِ بِمَسْأَلَةِ الْأَمَةِ الَّتِي بِهَا قُرْحَةٌ بِأَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا يَظْهَرُ.

قلت والجواب بأن حاصل كلامهم أن المشتري إذا رأى العيب ولم يعلم بأنه عيب فلا يخلو إما أن يكون ظاهراً لا يخفى على الناس أو لا فإن كان ظاهراً فليس له الرد ولا فلا يخلو إما أن يكون البائع بين سببه أو لا فإن لم يبين السبب فللمشتري الرد وإن بينه فإن ظهر له سبب آخر فله الرد أيضاً ولا فلا فإذا رأى في الجارية قرحة بلا بيان السبب ولم يعلم أنها عيب له الرد؛ لأنه مما يشتبه إذ ليست كل قرحة عيباً وفي مسألة الورم قد بين البائع السبب بأنه من الضرب غاية الأمر أنه قال حديث فظهر أنه قديم أي من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يثبت له الرد ما لم يظهر أنه من غير الضرب هذا ما ظهر لي فتدبره.

(سئل) فيما إذا استحق بعض الدار المبيعة بعد القبض فهل يحجز المشتري في الباقي إن شاء رضي به بحصته من الثمن وإن شاء رده؟

(الجواب): نعم كما في التنوير وسيأتي في الاستحقاق.

(سئل) في فارس مشتركة بين زيد وعمرو نصفين فاشتري زيد من عمرو نصفه منها بثمن معلوم فوجد بها عيباً قديماً يسمونه بجلاً لم يره حين الشراء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته ويريد رد المبيع بعد ثبوته شرعاً فهل له ذلك؟

(الجواب): نعم.

(سئل) في رجل اشترى من آخر حملاً فظهر به عيب قديم بعدما حدث عند المشتري عيب آخر فهل يرجع بقصان القديم وليس له الرد به؟

(الجواب): نعم قال في متن الوقاية فإن ظهر عيب قديم بعدما حدث عنده آخر فله نقصانه لا رده إلا برضا بائعه ومثله في التنوير والكنز والمجمع وغيرها.

(سئل) في رجل اشترى من آخر ثمرة بستانه البارزة بثمن معلوم شراء صحيحاً ويريد الآن رد المبيع على بائعه زاعماً أن بعض الثمرة تلف بعد البيع والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك؟

(الجواب): حيث كانت الثمرة موجودة بارزة وقت البيع فالبائع صحيح والحالة هذه والصقعة الساقط من السماء بالليل كأنه تلج وقد صقعت الأرض وأصقعت بضمتها وأصقعتها الصقيع قاموس.

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو قدراً معلوماً من النشادر له حمل ومؤنة وسافر به

مِنْ دَمَشَقَ إِلَى حَلَبَ ثُمَّ رَجَعَ وَزَعَمَ أَنَّهُ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا يُوجِبُ الرَّدَّ وَيُرِيدُ رَدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ وَلِزَامِهِ بِمُؤَنَةِ حَمْلِهِ فَهَلْ تَكُونُ مُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي؟

(الجواب): نَعَمْ وَجَدَ بِالْمَبِيعِ الَّذِي لَهُ حَمْلٌ وَمُؤَنَةُ عَيْبًا وَرَدَّهُ فَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى الْمُشْتَرِي بَحْرٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَرْضًا مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ الدَّلَالِ إِنَّ الْمَبِيعَ يُسَاوِي الثَّمَنَ الْمَرْبُورَ وَتَبَيَّنَ أَنَّ فِي الْمَبِيعِ غَبْنًا فَاحِشًا فِي الثَّمَنِ وَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي رَدَّ الْمَبِيعِ بِخِيَارِ الْغَبْنِ الْفَاحِشِ بِتَغْيِيرِ الدَّلَالِ بَعْدَ ذَلِكَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَمَرَّ الْكَلَامُ عَلَى تَغْيِيرِ الْبَائِعِ أَيْضًا بِتَقْلِهِ وَيَأْتِي قَرِيبًا تَغْيِيرُ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو شَيْئًا وَلَمْ يَرَهُ وَيُرِيدُ فَسْخُوحَهُ قَبْلَ الرُّؤْيَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي مَتْنِ التَّنْوِيرِ مِنْ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ وَعِبَارَتُهُ مَعَ شَرْحِهِ وَلَوْ فَسْخُوحَهُ

قَبْلَ الرُّؤْيَةِ صَحَّ فَسْخُوحُهُ فِي الْأَصَحِّ بَحْرٌ لِعَدَمِ لُزُومِ الْبَيْعِ بِسَبَبِ جَهَالَةِ الْمَبِيعِ فَلَمْ يَقَعْ مُنْبَرِمًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو جَمَلًا ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ بِهِ عَيْبًا قَدِيمًا كَانَ عِنْدَ بَائِعِهِ وَهُوَ

قَلَّةُ الْأَكْلِ وَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي رَدَّهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَقَلَّةُ الْأَكْلِ عَيْبٌ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا وَمِثْلُهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَفِي

الْبَحْرِ قَلَّةُ الْأَكْلِ فِي الْبَقَرِ عَيْبٌ.

(سئل) فِي الْمَعْبُونِ غَبْنًا فَاحِشًا إِذَا عَرَّهُ الْمُشْتَرِي فَهَلْ لَهُ اسْتِرْدَادُ الْمَبِيعِ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ

شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي تَبْيِينِ الْكَنْزِ وَقَالُوا فِي الْمَعْبُونِ غَبْنًا فَاحِشًا لَهُ أَنْ يَرُدَّهُ عَلَى بَائِعِهِ بِحُكْمِ

الْغَبْنِ وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ السَّسْفِيُّ فِيهِ رَوَاتَانِ عَنْ أَصْحَابِنَا وَيُفْتَى بِرَوَايَةِ الرَّدِّ رَفَقًا بِالنَّاسِ وَكَانَ

صَدْرُ الْإِسْلَامِ أَبُو الْيُسْرِ يُفْتَى بِأَنَّ الْبَائِعَ إِنْ قَالَ لِلْمُشْتَرِي قِيمَتَهُ مَتَاعِي كَذَا أَوْ قَالَ يُسَاوِي كَذَا

فَاشْتَرَى عَلَى ذَلِكَ وَظَهَرَ بِخِلَافِهِ لَهُ الرَّدُّ بِحُكْمِ أَنَّهُ غَرَّهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فَلَيْسَ لَهُ الرَّدُّ وَقَالَ بَعْضُهُمْ

لَا يَرُدُّ بِهِ كَيْفَمَا كَانَ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُفْتَى بِالرَّدِّ إِنْ غَرَّهُ وَإِلَّا فَلَا أَهْ وَكَمَا يَكُونُ الْمُشْتَرِي مَعْبُونًا

مَعْرُورًا يَكُونُ الْبَائِعُ كَذَلِكَ كَمَا فِي فَتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ مَنَحٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ دَارٌ وَرِثَهَا مِنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَرَهَا فَبَاعَهَا مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ بَيْعًا

شَرَعِيًّا وَيَزْعُمُ الْبَائِعُ الْآنَ أَنَّ لَهُ اسْتِرْدَادَ الْمَبِيعِ بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا خِيَارَ لِمَنْ بَاعَ مَا لَمْ يَرَهُ كَذَا فِي الْمُلْتَقَى وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو عِدَّةَ نَوَافِجٍ مِسْكِ عَلَى أَثْمَانٍ مَمْلُوءَةٍ مِنَ الْمِسْكِ فَفَتَحَهَا

فَوَجَدَ فِيهَا تُرَابًا فَاحِشًا مُخْتَلِطًا بِهِ وَيُرِيدُ رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ بِخِيَارِ الْعَيْبِ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ شَرَعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الدَّخِيرَةِ الرَّصَاصُ فِي الْمِسْكِ عَيْبٌ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ

يَبْنَ الْأَخِذَ وَالرَّدَّ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَرُدُّ الرَّصَاصَ بِحِسَابِهِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَقَالَ مُحَمَّدٌ يُحْطُ مِنَ الثَّمَنِ بِقَدْرِ الرَّصَاصِ.

وَفِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ مِنْ فَصْلِ الْعُيُونِ جَعَلَ أَبُو يُوسُفَ لِحَسَنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَصْلًا فَقَالَ

مَا يُسَامَحُ فِي قَلِيلِهِ لَا يُمَيَّزُ كَثِيرُهُ وَكُلُّ مَا لَا يُسَامَحُ فِي قَلِيلِهِ يُمَيَّزُ كَثِيرُهُ وَيُسَامَحُ فِي الْحِنْطَةِ وَأَمْثَالِهَا قَلِيلُ التُّرَابِ فَلَا يُمَيَّزُ كَثِيرُهُ وَالرَّصَاصُ فِي الْمِسْكِ لَا يُسَامَحُ فِي قَلِيلِهِ فَيُمَيَّزُ كَثِيرُهُ وَيُسَامَحُ فِي قَلِيلِ التُّرَابِ فَلَا يُمَيَّزُ كَثِيرُهُ وَعَامَّةُ الْمَشَايخِ أَخَذُوا بِهَذِهِ الرَّوَايَةِ اهـ.

فَفِي مَسْأَلَتِنَا الْمِسْكَ مُخْتَلِطٌ بِكَثِيرٍ مِنَ التُّرَابِ فَلَا نُمَيِّزُ التُّرَابَ وَنَرُدُّهُ بِحِسَابِهِ مِنَ الثَّمَنِ لِعَدَمِ

إِمْكَانِ تَمْيِيزِهِ بِخِلَافِ الرَّصَاصِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ تَمْيِيزَهُ وَيَرُدُّ الرَّصَاصَ بِحِسَابِهِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ التُّرَابُ

فِي الْمِسْكِ قَلِيلًا فَيُسَامَحُ فِي قَلِيلِهِ وَمَسْأَلَتُنَا دَاخِلَةٌ تَحْتَ قَوْلِ قَاضِي خَانَ وَيُسَامَحُ فِي قَلِيلِ

التُّرَابِ فَلَا يُمَيَّزُ كَثِيرُهُ فَتَلَخَّصَ أَنَّ مَا يُمَكِّنُ تَمْيِيزَهُ نُمَيِّزُهُ وَنَرُدُّهُ بِحِسَابِهِ مِنَ الثَّمَنِ بِخِلَافِ مَا

لَا يُمَكِّنُ تَمْيِيزَهُ فَلَا نُمَيِّزُهُ وَيَكُونُ عَيْنًا كَالْتُّرَابِ الْكَثِيرِ وَغَيْرِهِ مِمَّا لَا يُمَكِّنُ تَمْيِيزَهُ فَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَ

فِي الْحَانِيَةِ مِنْ فَصْلِ خِيَارِ الرُّؤْيَةِ مَا عِبَارَتُهُ وَإِذَا اشْتَرَى نَافِجَةً مِسْكِ فَأَخْرَجَ الْمِسْكَ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ

لَهُ أَنْ يَرُدَّ بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ وَلَا بِخِيَارِ الْعَيْبِ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَيَّبُ بِالْإِخْرَاجِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَخْرُجِ الْمِسْكَ كَانَ لَهُ

أَنْ يَرُدَّ بِخِيَارِ الرُّؤْيَةِ وَالْعَيْبِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو جَارِيَةً بِالْغَلَّةِ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ثُمَّ أَبْقَتِ الْجَارِيَةَ عِنْدَهُ

وَيُرِيدُ رَدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ بِعَيْبِ الْإِبَاقِ وَعَمْرٍو يُنْكِرُ ذَلِكَ وَيُكَلِّفُهُ إِثْبَاتَ إِبَاقِهَا عِنْدَهُ أَيْضًا لِيَرُدَّ لَهُ

الْمِيعَ فَهَلْ لِعَمْرٍو ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ مَنْ وَجَدَ بِمَشْرِئِهِ مَا يُنْقِصُ الثَّمَنَ عِنْدَ التَّجَارِ أَخَذَهُ بِكُلِّ الثَّمَنِ أَوْ رَدَّهُ

كَالْإِبَاقِ وَالْبَوْلِ فِي الْفَرَاشِ وَالسَّرِيقَةِ وَكُلِّهَا تَحْتَلِفُ صِغَرًا وَكِبَرًا تَنْوِيرٌ قَالَ الْعَلَايُ فِي شَرْحِهِ

فَعِنْدَ اتِّحَادِ الْحَالَةِ بِأَنْ تَبَتْ إِبَاقُهُ عِنْدَ بَائِعِهِ ثُمَّ مُشْتَرِيهِ كِلَاهُمَا فِي صِغَرِهِ أَوْ كِبَرِهِ لَهُ الرُّدُّ لِاتِّحَادِ السَّبَبِ وَعِنْدَ الْإِخْتِلَافِ لَا لِكَوْنِهِ عَيْنًا حَادِثًا كَعَبْدٍ حُمِّ عِنْدَ بَائِعِهِ ثُمَّ حُمِّ عِنْدَ مُشْتَرِيهِ إِنْ مِنْ نَوْعِهِ لَهُ رُدُّهُ وَإِلَّا فَلَا عَيْنِيٌّ أَهـ وَحَقَّقَهُ الْعَلَامَةُ الْعَيْنِيُّ فِي شَرْحِ الْكَنْزِ.

(سئل) فِيمَنْ اشْتَرَى مَا لَمْ يَرَهُ فَهَلْ يَجُوزُ وَلَهُ رُدُّهُ إِذَا رَأَهُ إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مَا يُبْطِلُهُ وَإِنْ رَضِيَ قَبْلَهَا؟

(الجواب): مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ وَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَهُ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ "وَالسَّلَامُ مَنْ اشْتَرَى شَيْئًا لَمْ يَرَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَهُ" أَهـ وَكَذَا إِذَا قَالَ رَضِيتَ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَهُ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَغَيْرِهَا وَهَذَا إِذَا لَمْ يُوْجَدْ مَا يُبْطِلُهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَيْتًا مَعْلُومًا شِرَاءً شَرْعِيًّا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعَ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ مُرْتَهَنٌ عِنْدَ بَكْرٍ مُسَلِّمًا لَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَارَةِ الْمُرْتَهِنِ وَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ صَبَرَ إِلَى فَكِّ الرِّهْنِ أَوْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي لِيَنْسَخَ الْبَيْعُ؟ (الجواب): نَعَمْ.

## بَابُ الْإِقَالَةِ

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ بِالْوَكَالَةِ عَنْ ابْنَتِهِ هِنْدَ الْبَالِغَةِ مِنْ عَمْرٍو كَرَمًا مَعْلُومًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَتَصَرَّفَتْ هِنْدُ بِالْكَرَمِ مُدَّةً ثُمَّ إِنَّ وَالِدَهَا أَقَالَ عَمْرًا مِنْ بَيْعِ الْكَرَمِ وَرَدَّ عَمْرٌو لَهُ الثَّمَنَ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْ ابْنَتِهِ الْمَرْبُورَةِ وَلَا إِجَارَةَ وَلَمَّا بَلَغَهَا خَبِرَ الْإِقَالَةَ رَدَّتْ الْإِقَالَةَ الْمَرْبُورَةَ وَلَمْ تُجْزَها فَهَلْ تَرْتَدُّ الْإِقَالَةُ بِرَدِّهَا؟

(الجواب): نَعَمْ تَرْتَدُّ الْإِقَالَةُ بِالرُّدِّ وَقَدْ أَفْتَى بِمِثْلِ هَذِهِ الْعَلَامَةُ الثُّمَرْتَايُ كَمَا فِي فَتَاوِيهِ مِنَ الْبَيْعِ وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ نَعَمْ تَرْتَدُّ بِرَدِّهِ وَتَبْطُلُ وَأَجَابَ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ آخَرَ بِقَوْلِهِ لَا يَمْلِكُ الْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ الْإِقَالَةَ اتِّفَاقًا وَأَمَّا إِقَالَةُ الْبَيْعِ فَصَحِيحَةٌ وَيُضْمَنُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَقْبِضِ الثَّمَنَ فَلَوْ أَقْبَضَهُ ثُمَّ قَالَ تَصَحُّحُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ لِابْنِ مَالِكٍ وَالْفَوَائِدِ الرَّزِينِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو ثَمَرَةَ كَرَمٍ عَنِ مُدْرِكَةٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ ثُمَّ ظَهَرَ لَزَيْدٍ أَنَّ الثَّمَنَ كَثِيرٌ وَطَلَبَ مِنَ الْبَائِعِ رَدَّ الثَّمَنِ لَهُ فَرَضِي وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعَ وَتَصَرَّفَ بِهِ رَدَّ الْبَائِعِ بَعْضَ الثَّمَنِ لَزَيْدٍ وَذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْمُقَابَلَةِ بِالتَّعَاطِي ثُمَّ امْتَنَعَ مِنْ رَدِّ بَقِيَّةِ الثَّمَنِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَلْزَمُهُ رُدُّهُ لَهُ؟



(الجواب): نَعَمْ وَتَصِحُّ بِالتَّعَاطِي وَلَوْ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ كَالْبَيْعِ هُوَ الصَّحِيحُ بَرَازِيَّةً عَلَائِيَّةً.

(أقول) وَلَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ الْآخِرِ فِي الْمَجْلِسِ وَلَوْ كَانَ الْقَبُولُ فِعْلًا كَمَا لَوْ قَطَعَهُ أَوْ قَبَضَهُ فَوَرَقَوْلِ الْمُشْتَرِي أَقْلَتَكَ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ وَكُتِبَتْ فِيهَا عُلُقَتُهُ عَلَيْهِ عَنِ الْمَنْحِ أَنَّ مَا يَتَفَرَّغُ عَلَى اشْتِرَاطِ اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ مَا فِي الْقُنْيَةِ جَاءَ الدَّلَالُ بِالثَّمَنِ إِلَى الْبَائِعِ بَعْدَمَا بَاعَهُ بِالْأَمْرِ الْمَطْلُوقِ فَقَالَ لَهُ الْبَائِعُ لَا أَذْفَعُهُ هَذَا الثَّمَنُ فَأَخْبَرَ بِهِ الْمُشْتَرِي فَقَالَ أَنَا لَا أُرِيدُهُ أَيُّضًا لَا يَنْفَسَخُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِطِ الْفَسْخِ وَلِأَنَّ اتِّحَادَ الْمَجْلِسِ فِي الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ شَرْطٌ فِي الْإِقَالَةِ وَلَمْ يَوْجَدْ أَهـ مَا فِي الْمَنْحِ.

قلت وَيَتَفَرَّغُ عَلَيْهِ مَا فِي الْقُنْيَةِ أَيُّضًا اشْتَرَى حِمَارًا ثُمَّ أَتَى لِيَرُدَّهُ فَلَمْ يَجِدِ الْبَائِعَ فَأَذْخَلَهُ فِي إِصْطَبْلِهِ فَجَاءَ الْبَائِعُ بِالْبَيْطَارِ فَبَزَعَهُ فَلَيْسَ بِفَسْخٍ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْبَائِعِ وَإِنْ كَانَ قَبُولًا وَلَكِنْ يُشْتَرَطُ فِيهِ اتِّحَادُ الْمَجْلِسِ أَهـ فَلْيُحْفَظْ فَإِنَّ أَمْثَالَ ذَلِكَ تَقَعُ كَثِيرًا وَتُخْفَى عَلَى كَثِيرٍ.

(سئل) فِي عَقَارٍ وَفِي أَجْرِهِ نَاطِرُ الْوَفِّ مِنْ زَيْدٍ مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَتَسَلَّمَهُ الْمُسْتَأْجِرُ ثُمَّ أَجْرَهُ يَمَّا فِي تَأْجِرِهِ مِنْ عَمْرٍو وَتَسَلَّمَهُ ثُمَّ تَقَايَلَ زَيْدٌ مَعَ نَاطِرِ الْوَفِّ عَقْدًا لِتَأْجِرِ مُقَابِلَةٍ صَحِيحَةٍ شَرْعِيَّةٍ فَهَلِ التَّقَايُلُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ وَتَنْفَسَخُ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَّةُ؟

(الجواب): نَعَمْ تَنْفَسَخُ الْأَوَّلَى وَالثَّانِيَّةُ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ وَقَالَ الْعَلَامَةُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزَّيُّ وَفِي الْمُضْمَرَاتِ الْمُسْتَأْجِرُ إِذَا أَجْرَهُ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ دَفَعَ إِلَى غَيْرِهِ مُزَارَعَةً ثُمَّ إِنَّ الْمُسْتَأْجِرَ الْأَوَّلَ فَسَخَ الْعَقْدَ هَلْ يَنْفَسَخُ الْعَقْدُ الثَّانِي اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَنْفَسَخُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بِضَاعَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَبَضَ الْمُشْتَرِي الْمَبِيعَ ثُمَّ تَقَايَلَا عَقْدَ الشَّرَاءِ مُقَابِلَةً شَرْعِيَّةً وَلَمْ يَتَقَابَضَا الْمَبِيعَ حَتَّى اشْتَرَاهُ مِنْ عَمْرٍو ثَانِيًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَهَلِ تَكُونُ الْمُقَابِلَةُ وَالشَّرَاءُ صَحِيحَيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اشْتَرَى عَبْدًا وَقَبَضَهُ ثُمَّ تَقَايَلَا الْبَيْعَ وَلَمْ يَتَقَابَضَا حَتَّى اشْتَرَاهُ مِنَ الْبَائِعِ جَارَ شِرَاؤِهِ وَلَوْ بَاعَهُ الْبَائِعُ بَعْدَ الْإِقَالَةِ مِنْ غَيْرِ الْمُشْتَرِي لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ أَنْقَرُويٌّ عَنِ الْحَانِيَّةِ وَمِثْلُهُ فِي مَتَنِ التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو فَرَسًا وَقَبَضَهَا فَتَعَيَّبَتِ الْفَرَسُ عِنْدَ زَيْدٍ ثُمَّ تَقَايَلَا

الْبَيْعِ بِالثَّمَنِ الْأَوَّلِ بِلَا عِلْمٍ عَمَرٍو بِالْعَيْبِ وَيُرِيدُ عَمَرُو رَدَّ الْإِقَالَةِ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
 (الجواب): نَعَمْ وَإِنْ تَغَيَّرَتِ الْإِقَالَةُ إِلَى تَقْصَانٍ بِأَنْ تَغَيَّبَتِ الْجَارِيَةُ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي بِفِعْلِ  
 الْمُشْتَرِي أَوْ بِأَقَةِ سَمَوِيَّةٍ فَإِنْ تَقَايَلَا بِمِثْلِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ أَوْ سَكَنَّا عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ الْأَوَّلِ مُجْعِلِ  
 الْإِقَالَةَ فَسُخَا عِنْدَهُ أَنَّ الْبَائِعَ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالْعَيْبِ وَقَتَ الْإِقَالَةِ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ إِنْ شَاءَ أَمْضَى  
 الْإِقَالَةَ وَإِنْ شَاءَ رَدَّ وَإِنْ عِلِمَ بِالْعَيْبِ فَلَا خِيَارَ لَهُ ذَخِيرَةً مِنَ الثَّامِنِ عَشَرَ فِي الْإِقَالَةِ وَبِمِثْلِهِ  
 أَقْنَى الْعَلَامَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ كَمَا فِي فَتَاوَاهِ مِنَ الْإِقَالَةِ.

### بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دَارًا مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ ثُمَّ  
 بَنَى الْمُشْتَرِي فِيهَا بِنَاءً ثُمَّ أُسْتُحِقَّتْ بِالْبَيْتَةِ لَزِيدٍ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ حَكَمَ لِلْمُشْتَرِي بِالرُّجُوعِ  
 بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ وَبِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
 (الجواب): نَعَمْ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْبَائِعِ بِقِيَمَةِ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَفْصِلَهُ وَيَهْدِمَهُ وَيُسَلِّمَهُ إِلَيْهِ؛  
 لِأَنَّهُ عَرَّهَ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ وَبِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ مَبْنِيًّا يَوْمَ يُسَلِّمُ ذَلِكَ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْحَائِيَّةِ وَالْعِمَادِيَّةِ  
 وَالْخَيْرِيَّةِ وَجَامِعِ الْفُصُولَيْنِ شَرَى أَرْضًا بَنَى فِيهَا أَوْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ فَاسْتُحِقَّ يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي  
 بِثَمَنِهِ وَيُسَلِّمُ بِنَاءَهُ وَزَرْعَهُ وَشَجَرَهُ إِلَيْهِ فَيَرْجِعُ بِقِيَمَتِهَا مَبْنِيًّا قَائِمًا يَوْمَ سَلَّمَهَا إِلَيْهِ فَصُولَيْنِ مِنَ  
 الْإِسْتِحْقَاقِ اشْتَرَى دَارًا فَجَصَّصَهَا وَطَيَّنَ سَطُوحَهَا ثُمَّ أُسْتُحِقَّتْ لَا يَرْجِعُ عَلَى الْبَائِعِ بِقِيَمَةِ  
 الْحِصَصِ وَالطَّيْنِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ مَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَفْصِلَهُ وَيَهْدِمَهُ وَيُسَلِّمَ إِلَيْهِ فَصُولَيْنِ أَيْضًا.  
 (أقول) تَقْسِيمُهُ بِالرُّجُوعِ بِالْقِيَمَةِ يُفِيدُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِالنَّفَقَةِ كَأَجْرَةِ الْفَعْلَةِ وَنَحْوِهَا وَبِهِ  
 صَرَّحَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَغَيْرِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَى كَرْمًا كَمَا سَيَأْتِي.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ دَابَّةً فَأَنْفَقَ الْمُشْتَرِي عَلَيْهَا مَدَّةً ثُمَّ اسْتَحَقَّهَا رَجُلٌ بِوَجْهِ  
 شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَا يَرْجِعُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِمَا أَنْفَقَ؟  
 (الجواب): نَعَمْ وَلَوْ أُسْتُحِقَّ الْعَبْدُ أَوْ الْبَقَرَةُ لَمْ يَرْجِعْ بِمَا أَنْفَقَ شَرْحُ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَايِي عَنْ  
 الْقُنْيَةِ وَمِثْلُهُ فِي مَجْمُوعَةِ الْأَنْتَقَرُويِّ عَنْهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ جِمَارًا مِنْ عَمَرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ وَتَسَلَّمَ الْجِمَارَ مِنْهُ  
 فَاسْتَحَقَّهُ بَكْرٌ بِالْمِلْكِ الْمَطْلُوقِ وَحَكَمَ لَهُ بِهِ وَقَدْ مَاتَ الْبَائِعُ وَلَزِيدٌ بَيْتُهُ تَشْهَدُ أَنَّ الْجِمَارَ نَتَجَ عِنْدَ  
 بَائِعٍ بَائِعِهِ فَلَا فِي مِلْكِهِ فَهَلْ تُسْمَعُ بَيْتُهُ الْمَذْكُورَةُ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ السَّابِقُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ وَإِنْ لَمْ

يُثْبِتُ رَجَعَ بِالثَّمَنِ عَلَى وَرَثَةِ عَمْرٍو.

(الجواب): إِذَا قَالَ بَائِعٌ مَنْ بَاعَهُ حِينَ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ أَنَا لَا أُعْطِي الثَّمَنَ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَحِقَّ كَاذِبٌ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ نَتَجَ فِي مِلْكِي أَوْ مِلْكِ بَائِعِي بِلَا وَاسِطَةٍ أَوْ بِهَا فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ إِنْ أَثْبَتَ كَذَا فِي الدَّرَرِ وَغَيْرِهِ فَتُسَمَّعُ بَيِّنَةُ زَيْدِ الْمَذْكُورِ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ الْمَرْبُورُ وَإِنْ لَمْ يُثْبِتْ رَجَعَ الثَّمَنُ عَلَى وَرَثَةِ عَمْرٍو وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَسْتَحِقَّ بِمِلْكٍ مُطْلَقٍ وَطَلَبَ ثَمَنَهُ فَبَرَهَنَ بَائِعُهُ أَنَّهُ نَتَجَ فِي مِلْكِ بَائِعِي يُقْبَلُ لَوْ كَانَ بِحَضْرَةِ الْمُسْتَحِقِّ وَلَوْ غَابَ بَائِعُ الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ يَنْتَصِبُ خَصَمًا عَنْ بَائِعِهِ.

(أقول) يَنْبَغِي أَنْ لَا يُشْتَرَطَ حَضْرَةُ الْمُسْتَحِقِّ أَيْضًا كَمَا تَقَدَّمَ فُصُولَيْنِ مِنْ ١٦ فِي الْإِسْتِحْقَاقِ رَجُلٌ اشْتَرَى شَيْئًا فَجَاءَ مُسْتَحِقُّهُ وَاسْتَحَقَّهُ فَقَضَى الْقَاضِي بِالْإِسْتِحْقَاقِ فَرَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ فَدَفَعَ إِلَيْهِ الثَّمَنَ مِنْ غَيْرِ إلْزَامِ الْقَاضِي إِيَّاهُ فَلِلْبَائِعِ أَنْ يَرْجَعَ بِالثَّمَنِ عَلَى بَائِعِهِ وَهَذَا مَذْهَبُ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ لَا يَلْزَمُ إِلَّا بِإِلْزَامِ الْقَاضِي هَكَذَا ذَكَرَ الْمَسْأَلَةَ فِي بَيُوعِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى مِنَ الْبَيُوعِ وَمَشَى فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ الْمَلَكِيِّ فِي بَابِ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لَكِنْ فِي التَّنْوِيرِ لَمْ يُشْتَرَطْ هَذَا؛ لِأَنَّهُ قَالَ وَبُيِّنَتْ رُجُوعُ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ إِذَا كَانَ الْإِسْتِحْقَاقُ بِالْبَيِّنَةِ

(أقول) ذَكَرَ فِي التَّنْوِيرِ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ وَلَا يُؤْخَذُ ضَامِنُ الدَّرَكِ إِذَا أَسْتَحِقَّ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْبَائِعِ بِالثَّمَنِ وَمِثْلُهُ فِي الْكَفْرِ وَغَيْرِهِ وَعَلَلَهُ الشُّرَاحُ بِقَوْلِهِمْ؛ لِأَنَّ بَعْجَرِدِ الْإِسْتِحْقَاقِ لَا يُنْتَفَضُ الْبَيْعُ عَلَى ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ مَا لَمْ يَقْضَ لَهُ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ أَهْ فُظَاهِرُ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ اعْتِمَادُ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ فَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَغْلَةً بِدَمَشَقَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ فَاسْتَحَقَّهَا مُسْتَحِقٌّ فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى بِدَعْوَى التَّاجِ وَحُكِمَ لَهُ بِهَا وَرَجَعَ يَطْلُبُ الثَّمَنَ مِنْ بَائِعِهِ فَأَرَادَ أَنْ يُبْرِهَنَ أَنَّهَا نَتَجَتْ عِنْدَهُ أَوْ عِنْدَ بَائِعِ الْبَائِعِ وَالْمُسْتَحِقُّ غَائِبٌ وَكَذَا الْبَغْلَةُ فَهَلْ يُشْتَرَطُ حَضْرَةُ الْمُسْتَحِقِّ لِقَبُولِ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ حَتَّى يَبْطُلَ الْحُكْمُ السَّابِقُ أَمْ لَا وَهَلْ يُشْتَرَطُ حَضْرَةُ الْبَغْلَةِ أَيْضًا؟

(الجواب): مُقْتَضَى مَا أَفْتَى بِهِ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوَاهُ مُوَافِقًا لِمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ حُضُورِ الْمُسْتَحِقِّ قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَهَذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ وَأَشْبَهُ وَمُقْتَضَى مَا فِي الْبَرَازِيَّةِ عَدَمُ الْقَبُولِ

بِلا حُضُورِ الْمُسْتَحَقِّ قَالَ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ وَمَا فِي الْخِلَاصَةِ يَقْتَضِي اشْتِرَاطَ حَضَرَةِ الْبَغْلَةِ  
ذِكْرٍ فِي دَعْوَى الذَّخِيرَةِ إِذَا أُسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ مِنْ يَدِ الْمُشْتَرِي بِالْمَلِكِ الْمُطْلَقِ وَرَجَعَ الْمُشْتَرِي عَلَى  
بَائِعِهِ بِالْثَمَنِ فَأَقَامَ الْبَائِعُ بَيِّنَةً عَلَى النَّتَاجِ وَأَنَّ الْقَضَاءَ لِلْمُسْتَحَقِّ وَقَعَ بَاطِلًا وَلَيْسَ لَكَ الرَّجُوعُ  
بِالْثَمَنِ عَلَيَّ هَلْ تُقْبَلُ هَذِهِ الْبَيِّنَةُ بِغِيَّةِ الْمُسْتَحَقِّ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ وَمُحَمَّدٌ يَشْتَرِطُ حَضَرَتَهُ  
وَاخْتَارَ شُمُسُ الْأَيُّمَةِ السَّرْحَسِيُّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرِطُ حَضَرَتُهُ وَهَكَذَا أَفْتَى بِفَرْعَانِهِ.

وَذَكَرَ فِي الْمَحِيطِ قِيلَ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَأَبِي يُوسُفَ الْآخِرِ يُشْتَرِطُ حَضَرَةُ الْمُسْتَحَقِّ لِقَبُولِ  
هَذِهِ الْبَيِّنَةِ وَعَلَى قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ الْأَوَّلِ لَا يُشْتَرِطُ وَهَذَا الْقَوْلُ أَظْهَرُ وَأَشْبَهُ  
أَهـ مُلَخَّصًا مِنَ الْعِمَادِيَّةِ مِنَ الْفَضْلِ الثَّالِثِ فَيَمْنُ يَصْلُحُ خَضْمًا لغيرِهِ وَمَنْ لَا يَصْلُحُ أَرَادَ  
الْمُشْتَرِي أَنْ يَرْجِعَ عَلَى بَائِعِهِ بَعْدَ الْإِسْتِحْقَاقِ فَبَرَهَنَ الْبَائِعُ عَلَيْهِ أَنَّهُ كَانَ نَتَجَ عِنْدَهُوَأَنَّ  
الْإِسْتِحْقَاقَ كَانَ بَاطِلًا وَالْمُسْتَحَقُّ غَائِبٌ فَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ اخْتِيَارُ شُمُسِ الْإِسْلَامِ يُقْبَلُ؛ لِأَنَّ  
الرَّجُوعَ بِالْثَمَنِ أَمْرٌ يُخَصُّ الْمُشْتَرِي فَانْتَفَى بِحُضُورِهِ وَاخْتِيَارُ صَاحِبِ الْمُنْظُومَةِ وَالطَّيْبَابَادِيِّ  
وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْإِمَامَيْنِ وَهُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ عَدَمُ الْقَبُولِ بِلا حُضُورِ الْمُسْتَحَقِّ بَرَازِيَّةٌ مِنَ  
الدَّعْوَى مِنْ نَوْعٍ فَيَمْنُ يُشْتَرِطُ حَضَرَتَهُ.

(أقول) اتَّفَقَ نَقْلُ الذَّخِيرَةِ وَالْمَحِيطِ عَنْ مُحَمَّدٍ عَلَى اشْتِرَاطِ حَضَرَةِ الْمُسْتَحَقِّ وَخَالَفَهُمَا نَقْلُ  
الْبَرَازِيَّةِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ انْقَلَبَ الْأَمْرُ عَلَى الْبَرَازِيِّ فَنَسِبَ مَا قَالَهُ مُحَمَّدٌ إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ  
وَمَا قَالَاهُ إِلَيْهِ وَقَالَ إِنَّ قَوْلَهُمَا هُوَ الْأَظْهَرُ وَالْأَشْبَهُ كَمَا قَالَهُ فِي الْمَحِيطِ فَانْعَكَسَ الْمُرَادُ لِانْعِكَاسِ  
نَقْلِ الْخِلَافِ وَقَدْ نَقَلَ الْخِلَافَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَنُورِ الْعَيْنِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ عَنِ الذَّخِيرَةِ  
وَالْمَحِيطِ مَعَ التَّصْرِيحِ بِأَنَّ الْأَظْهَرَ وَالْأَشْبَهَ قَوْلُ الْإِمَامَيْنِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَهُوَ الْإِكْتِفَاءُ  
بِحَضَرَةِ الْمُشْتَرِي فَكَانَ هُوَ الْأَخْوَطُ وَلِذَا أَفْتَى بِهِ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ وَصَرَّحَ فِي الْبَحْرِ أَوَّلَ كِتَابِ  
الدَّعْوَى بِأَنَّهُ الْأَصَحُّ وَلَا سِيَّامَا مَعَ ظُهُورِ وَجْهِهِ وَهُوَ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّ الرَّجُوعَ بِالْثَمَنِ أَمْرٌ يُخَصُّ  
الْمُشْتَرِي فَانْتَفَى بِحُضُورِهِ وَهُوَ الْأَرْفَقُ بِالنَّاسِ أَيْضًا هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى جَهْلًا مُعَيَّنًا مِنْ آخِرِ شِرَاءٍ شَرَعِيًّا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ وَتَسَلَّمَ  
الْجَمَلَ مِنْهُ فَتَعَرَّفَ عَلَى الْجَمَلِ زَيْدًا وَادَّعَى أَنَّهُ لَهُ فَدَفَعَهُ الرَّجُلُ لَزَيْدٍ بِدُونِ إِثْبَاتِ بِالْبَيِّنَةِ وَلَا  
قَضَاءَ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ الرَّجُوعَ بِالْثَمَنِ عَلَى الْبَائِعِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب:) نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيُثْبِتُ رُجُوعَ الْمُشْتَرِي عَلَى بَائِعِهِ بِالْثَمَنِ إِذَا كَانَ

الاستحقاق بالبيئة أما إذا كان بإقرار المشتري أو بنكوله فلا.

(أقول) نُقِلَ في نور العين حيلة للرجوع على البائع وهي أن المستحق لو أخذ العين من المشتري بلا حكم فهلكت وأراد المشتري أن يرجع على بائعه بثمنه فالوجه أن يدعي على المستحق أنك قبضت مني بلا حكم وكان ملكي وقد هلك في يدك فأد إلى قيمته فبرهن الأخذ أنه له فيرجع المشتري على بائعه بثمنه اهـ وظاهر تقييده بالهلاك أنه عند عدمه له أن يدعي العين ويستردّها من الأخذ إذا عجز عن البرهان ولكن هذا إنما يظهر إذا لم يقر المشتري بأنها للأخذ فلو أقر لا تُسمع دعواه عليه لتناقصه ولا يثبت له الرجوع على بائعه لنفاذ إقراره على نفسه.

ونُقِلَ في نور العين أيضًا لو شري دارًا فاستحق بإقرار المشتري أو نكوله لا يرجع بثمنه على بائعه فلو برهن المشتري أن الدار ملك المستحق ليرجع بثمنه على بائعه لا يقبل للتناقص؛ لأنه لما أقدم على الشراء فقد أقر أنه ملك البائع فإذا ادعى لغيره كان تناقصًا يمنع دعوى الملك ولأنه إثبات ما هو ثابت بإقراره فلغا أما لو برهن على إقرار البائع أنه للمستحق يقبل لعدم التناقص وأنه إثبات ما ليس بثابت إذ لو أقر به لزمه اهـ.

وفيه أيضًا ادعى المستحق على المشتري وأخذه بلا حكم فقال المشتري لبائعه أخذه المستحق مني بلا حكم فأد ثمنه إلى فدفع البائع ثمنه إليه ثم برهن البائع على المستحق أنه له مع غيبة المشتري صح لأنفساخ البيع بينه وبين المشتري براضيهما فيبقى على ملك البائع ولم يصح الاستحقاق اهـ وبقيّة فروع هذا الباب هناك فراجع.

(سئل) في رجل اشترى من آخر فرسًا معلومة بثمن معلوم فقام عمرو الحارج يدعيها على الرجل بالتناج ويريد المشتري إقامة البيّنة على عمرو المدعي أنها نتاج فرس بائعه فهل ترجح بيّنة المشتري أنها نتاج فرس بائعه على عمرو الحارج أو لا؟

(الجواب): نعم ترجح وإن برهن حارج ودو يد على التناج فدو اليد أولى هو الصحيح خلافًا لعيسى بن أبان شرح الملتقى من باب دعوى الرجلين وأفتى بذلك الشيخ خير الدين هنا فإثباتًا وفي دعوى التناج من المتداعيين بيّنة ذي اليد أولى بالقبول للحكم بها اهـ.

وفي باب الدعوى من فتاويه أيضًا البيّنة في التناج لذي اليد وبرهان المشتري على نتاج بائعه كبرهان بائعه.

(سئل) فيما إذا اشترى زيد حصّةً من طاحونةٍ وكانت في يده مدةً ثم استحقَّ عمرو حصّةً في المبيع وطلب من المشتري غلّة الحصة المستحقّة في المدة المزبورة فهل ليس له ذلك؟  
(الجواب): نعم قال في جواهر الفتاوى من الباب الخامس من البيوع اشترى طاحونةً وكانت في يده مدةً ثم استحقّها مستحقٌ فليس له أن يطالب المشتري بغلّة الطاحونة؛ لأنّه ليس من أجزاء المبيع بل من كسبه وفعله اهـ.

(أقول) لا يقال ينبغي وجوب الأجرة عن تلك المدة إذا كانت الطاحونة معدّة للاستغلال بناءً على ما أفتى به المتأخرون من وجوب أجرة المثل في غصب عقار الوقف أو التيمم أو المعدل للاستغلال؛ لأنّا نقول قيّدوا ذلك في المعدل للاستغلال بما إذا لم يسكنه بتأويل عقد أو ملك كما قدّمناه في أوائل الباب الثاني من الوقف وهنا التأويل المذكور موجود فتنبّه.

(سئل) في جماعة اشتروا كرم عنب وتصرفوا بغلّته عدّة سنين ثم ظهر مستحقاً لرجلين أثبتاه بالبيّنة الشرعيّة لدى القاضي وحكم لهما به وطلبا الغلّة التي تصرف بها الجماعة فهل يوضع من الغلّة مقدار ما أنفق الجماعة في تعمير الكرم وما فضل من ذلك يأخذه المستحقان المذكوران؟

(الجواب): نعم قال في جامع الفتاوى يوضع من الغلّة مقدار ما أنفق في عمارة الكرم من قطع الكروم وإصلاح السواقي وبناء الحيطان وممرّته وما فضل من ذلك يأخذه المستحق من المشتري اهـ وبمثله أفتى الشيخ خير الدين في فتاويه وأيضاً أبو السعود أفندي مفتي السلطنة نقلاً عن التوفيق كما في صور المسائل من الاستحقاق ونقله الألقروبي في فتاويه.

(أقول) ولينظر الفرق بينه وبين ما مرّ في استحقاق نحو الدار حيث لا يرجع إلا بقيمة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما أنفق كما قدّمنا وكذا لا يرجع بما أنفق على الدابة أو العبد كما مرّ أيضاً ولم يظهر لي وجهه فليتأمل ثم رأيتني ذكرت فيما علّقته على الدر المختار أنّ هذا ليس رجباً على المستحق من كلّ وجه بل هو اقتطاع من الغلّة التي استغلّها وهو بعد فيه للبحث بحال والله أعلم بحقيقة الحال.

(سئل) فيما إذا اشترى زيد من عمرو بستاناً مع أرضه وحقّ شربه المعلوم من الماء بثمن معلوم وبعد ما تسلّمه منه وزرعه استحقّ الشرب لجهة وقف برٍّ وأخذه المستحق بالوجه الشرعيّ فهل يرجع بنقصان الشرب؟

(الجواب): نَعَمْ رَجُلٌ اشْتَرَى أَرْضًا بِشَرْيْهَا فَاسْتُحِقَّ الشَّرْبُ قَبْلَ الْقَبْضِ قَالَ مُحَمَّدٌ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِي إِنْ شَاءَ أَخَذَ الْأَرْضَ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ وَكَذَا الْمَسِيلُ وَإِنْ أُسْتُحِقَّ الشَّرْبُ بَعْدَمَا قَبِضَ الْمُشْتَرِي الْأَرْضَ وَأَحْدَثَ فِيهَا بِنَاءً أَوْ غَرْسًا أَوْ زَرْعًا فَإِنَّ الْمُشْتَرِي يَرْجِعُ بِنُقْصَانِ الشَّرْبِ وَالْمَسِيلِ خَانِيَّةً مِنْ فَضْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ.

(سئل) فِي رَجُلَيْنِ اشْتَرَيَا مِنْ آخَرَ جَمِيعَ غُرَاسِ بُسْتَانٍ مَعْلُومٍ قَائِمٍ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فِي أَرْضٍ وَقَفَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ دَفَعَاهُ لِلْبَائِعِ وَقَبَضَا الْمَبِيعَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أُسْتُحِقَّ بَعْضُ الْمَبِيعِ فَهَلْ يَكُونُ الْمُشْتَرِيَانِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَدًّا مَا بَقِيَ وَرَجَعَا بِجَمِيعِ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَا مَا بَقِيَ وَرَجَعَا عَلَى الْبَائِعِ بِثَمَنِ الْمُسْتَحَقِّ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ بَعْدَ الْقَبْضِ وَهُوَ قِيمِيٌّ يُخَيَّرُ الْمُشْتَرِيَانِ كَمَا ذُكِرَ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ مِنْ بَابِ خِيَارِ الْعَيْبِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ مِنْ آخَرَ دَارًا مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ثُمَّ بَعْدَ مَا تَسَلَّمَتْهَا مِنْهُ أُسْتُحِقَّ بَعْضُهَا بِطَرِيقٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ تُخَيَّرُ فِي الْبَاقِي إِنْ شَاءَتْ رَضِيَتْ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَتْ رَدَّتْ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنْ خِيَارِ الْعَيْبِ أُسْتُحِقَّ بَعْضُ الْمَبِيعِ فَإِنْ قَبِلَ الْقَبْضُ خِيَرٌ فِي الْكُلِّ لِتَفَرُّقِ الصَّفَقَةِ وَإِنْ بَعْدَهُ خِيَرٌ فِي الْقِيَمِيِّ لَا فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ تَبْعِيضَ الْقِيَمِيِّ عَيْبٌ لَا الْمُثْلِيَّ أَهـ.

وَفِي الْعِمَادِيَّةِ مِنَ الْخَامِسَ عَشَرَ وَلَوْ قَبِضَ الْكُلُّ ثُمَّ أُسْتُحِقَّ بَعْضُهُ فَإِنَّ الْبَيْعَ فِي مَقْدَارِ الْمُسْتَحَقِّ بَاطِلٌ ثُمَّ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ شَيْئًا وَاحِدًا يَمَّا فِي تَبْعِيضِهِ ضَرَرٌ كَالدَّارِ وَالْأَرْضِ وَالْكُرْمِ وَالْعَبْدِ وَنَحْوِهَا فَالْمُشْتَرِي بِالْخِيَارِ فِي الْبَاقِي إِنْ شَاءَ رَضِيَ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ وَإِنْ شَاءَ رَدَّ أَهـ.

وَفِي فَوَائِدِ صَاحِبِ الْمُحِيطِ سُئِلَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ عَمَّنْ اشْتَرَى أَرْضًا فِيهَا أَشْجَارٌ حَتَّى دَخَلَتْ فِيهَا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ ثُمَّ أُسْتُحِقَّتِ الْأَشْجَارُ هَلْ لَهَا حِصَّةٌ مِنَ الثَّمَنِ قَالَ لَا كَمَا فِي ثَوْبِ الْغُلَامِ وَالْجَارِيَةِ وَبَرْدَةِ الْحِمَارِ فَإِنَّمَا تَدْخُلُ تَبَعًا وَمَا يَدْخُلُ بِطَرِيقِ التَّبَعَةِ لَا حِصَّةٌ لَهُ مِنَ الثَّمَنِ إِلَى أَنْ قَالَ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَذْكُرِ الْبِنَاءَ وَالْأَشْجَارَ فِي الْبَيْعِ حَتَّى دَخَلَتْ تَبَعًا وَتَمَامُهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ.

(سئل) فِيهَا إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ وَرَثَةٍ بِالْغَيْرِ وَخَلَفَ حِصَّةً فِي دَارٍ فَاشْتَرَتْ الْوَرِثَةُ حِصَّةً

مَعْلُومَةٌ مِنَ الدَّارِ مِنْ هِنْدٍ وَصَدَقَتْ الْوَرِثَةَ أَنَّ بَقِيَّةَ الدَّارِ لِفُلَانٍ وَفُلَانَةٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ مَوْرَثَهُمُ الزُّبَيْرَ اشْتَرَى بَقِيَّةَ الدَّارِ مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانَةٍ فِي حَالِ صِغَرِهِمْ وَلَمْ يَعْلَمُوا إِذْ ذَاكَ بِشِرَاءِ وَالِدِهِمْ فَهَلْ يَكُونُ التَّنَاقُضُ فِي مَحَلِّ الْخَفَاءِ عَفْوًا وَلَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى؟

(الجواب): نَعَمْ التَّنَاقُضُ فِيمَا طَرِيقُهُ الْخَفَاءُ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى كَمَا صَرَّحُوا بِهِ اشْتَرَى دَارًا لِابْنِهِ الصَّغِيرِ مِنْ نَفْسِهِ وَأَشْهَدَ عَلَى ذَلِكَ وَكَرِهَ الْإِبْنُ وَلَمْ يَعْلَمْ بِمَا صَنَعَ الْأَبُ ثُمَّ إِنَّ الْأَبَ بَاعَ تِلْكَ الدَّارَ مِنْ رَجُلٍ وَسَلَّمَهَا إِلَيْهِ ثُمَّ إِنَّ الْإِبْنَ اسْتَأْجَرَ الدَّارَ مِنَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ عَلِمَ بِمَا صَنَعَ الْأَبُ فَادَّعَى الدَّارَ عَلَى الْمُشْتَرِي فَقَالَ الْمُشْتَرِي فِي الدَّفْعِ إِنَّكَ مُتَنَاقِضٌ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِجَارَ اعْتِرَافٌ بِأَنَّ الدَّارَ كَيْسَتْ مِلْكَكَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ صَارَتْ وَاقِعَةً الْفَتْوَى وَقَدْ اخْتَلَفَتْ أَجْوِبَةُ الْمُفْتِينَ فِيهَا وَالصَّحِيحُ أَنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ دَفْعًا وَإِنْ ثَبَتَ التَّنَاقُضُ إِلَّا أَنَّ هَذَا تَنَاقُضٌ فِيمَا طَرِيقُهُ طَرِيقُ الْخَفَاءِ وَالتَّنَاقُضُ فِي مِثْلِهِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الدَّعْوَى عَطَاءُ اللَّهِ أَفْنَدِي عَنِ التَّارِخَانِيَّةِ الْمَذْبُورَةِ بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ وَلَوْ بَرَهَنَ عَلَى إِبْرَاءِ الدَّائِنِ وَالْمُخْتَلَعَةِ بَعْدَ أَدَاءِ بَدَلِ الْخُلْعِ لَوْ بَرَهَنْتَ عَلَى طَلَاقِ الزَّوْجِ قَبْلَ الْخُلْعِ يُقْبَلُ وَالْجَامِعُ فِي الْكُلِّ خَفَاءُ الْحَالِ وَكَذَا الْوَرِثَةُ إِذَا قَاسَمُوا مَعَ الْمُوصَى لَهُ بِالْمَالِ ثُمَّ ادَّعَوْا رُجُوعَ الْمُوصَى يَصِحُّ لِانْفِرَادِ الْمُوصَى بِالرُّجُوعِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ حِمَارًا مِنْ عَمْرٍو بِثَمَنِ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ وَتَسَلَّمَ الْحِمَارَ مِنْهُ فَاسْتَحَقَّهُ بَكْرٌ بِالْمِلْكِ الْمُطْلَقِ وَحُكِمَ لَهُ بِهِ فَطَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو ثَمَنَهُ فَادَّعَى أَنَّهُ اشْتَرَى الْحِمَارَ مِنْ خَالِدٍ وَأَثْبَتَهُ وَخَالِدٌ ادَّعَى شِرَاءَهُ مِنْ بَشِيرٍ وَأَثْبَتَهُ وَبَشِيرٌ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ وَأَثْبَتَ الرَّجُلُ أَنَّهُ نَتَاجُ حِمَارَتِهِ كُلُّ ذَلِكَ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ حَكَمَ عَلَى زَيْدٍ بِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِالثَّمَنِ حَيْثُ أَثْبَتَ الرَّجُلُ أَنَّهُ نَتَاجُ حِمَارَتِهِ وَكَتَبَ لَهُ بِذَلِكَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ السَّابِقُ بِالِاسْتِحْقَاقِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الدَّرَرِ وَغَيْرِهِ (فَرَعٌ) قُسِمَتِ الدَّارُ بَيْنَ اثْنَيْنِ فَبَنَى أَحَدُهُمَا ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ حِصَّتُهُ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُجْبَرُ عَلَى الْقِسْمَةِ بِخِلَافِ الدَّارَيْنِ فَإِنَّهُمَا إِنْ اقْتَسَمَاهُمَا وَبَنَى أَحَدُهُمَا فِي نَصِيبِهِ ثُمَّ اسْتَحَقَّتْ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ قِيَمَةِ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ كَذَا فِي الْإِيضَاحِ وَالْمَبْسُوطِ عَيْنِي عَلَى الْهِدَايَةِ مِنْ فَضْلِ مِنْ كِتَابِ الشُّفْعَةِ.



## بَابُ السَّلَمِ

(سئل) فيما إذا أَسْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى نِصْفِ قِنْطَارٍ مِنَ السَّمَنِ الْبَقَرِيِّ سَلَامًا صَحِيحًا شَرْعِيًّا مُسْتَوْفِيًّا جَمِيعَ شَرَايِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَكَفَلَ عَمْرًا بِجَمِيعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ كُلُّ مَنْ بَكَرَ وَخَالِدٍ عَلَى التَّعَاقُبِ ثُمَّ كَفَلَ كُلَّ مِنَ الْكَفِيلَيْنِ عَنْ صَاحِبِهِ بِأَمْرِهِ ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ وَغَابَ بَكَرٌ وَالزَّمَّ زَيْدٌ خَالِدًا بِجَمِيعِ السَّمَنِ وَأَخَذَهُ مِنْهُ بِطَرِيقِ الْكِفَالَةِ ثُمَّ حَضَرَ بَكَرٌ وَيُرِيدُ خَالِدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِ بِنِصْفِ السَّمَنِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ الْكِفَالَةُ بِالْمُسْلِمِ فِيهِ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَا مَبِيعٌ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الْحَانُوفِيُّ فِي فَتَاوِيهِ وَكَذَا الْعَلَائِيُّ عَلَى التَّنْوِيرِ وَالْحَيْرِيُّ الرَّفْعِيُّ مِنْ بَابِ السَّلَمِ وَمَسْأَلَةُ الْكِفَالَةِ بِالتَّعَاقُبِ مُصَرَّحٌ بِهَا فِي التَّنْوِيرِ مِنْ بَابِ كِفَالَةِ الرَّجُلَيْنِ.

(سئل) فِي السَّلَمِ فِي الرُّجَاجِ الْمَكْسَرِ؟

(الجواب): قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَلَا خَيْرَ فِي السَّلَمِ فِي الْأَوَانِي الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الرُّجَاجِ وَيَجُوزُ فِي الْمَكْسُورَةِ وَزَنَا وَالَّذِي لَا يَتَفَاوَتُ كَالطَّابِقِ وَالْمَكَاحِلِ عَدَدًا وَفِي الْأَوَانِي الْمُتَّخَذَةِ مِنَ الْحَرْفِ إِنْ بَيَّنَّ عَدَدًا يَصِيرُ بِهِ مَعْلُومًا عِنْدَ النَّاسِ يَجُوزُ أَهْـ وَمِثْلُهُ فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَالْبَحْرِ وَفِي الصُّغْرَى عَنْ الْأَصْلِ وَلَا خَيْرَ فِي السَّلَمِ فِي الرُّجَاجِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُكْسَرَةً وَزَنَا مَعْلُومًا فَيَجُوزُ وَكَذَلِكَ جَوْهَرُ الرُّجَاجِ فَإِنَّهُ مُوزُونٌ مَعْلُومٌ عَلَى وَجْهِ لَا يَتَفَاوَتُ فِيهِ فَأَمَّا الْأَوَانِي الْمُتَّخَذَةُ مِنَ الرُّجَاجِ فَهِيَ عَدَدِيَّةٌ مُتَّفَاوِتَةٌ فَلَا يَجُوزُ السَّلَمُ فِيهَا لَا بِذِكْرِ الْعَدَدِ وَلَا بِذِكْرِ الْوِزَنِ قَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيُّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ شَيْئًا مَعْرُوفًا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَتَفَاوَتُ فِي الْمَالِيَّةِ كَالْمَكَاحِلِ وَالطَّبَاقَاتِ فَإِنَّ أَحَادَ ذَلِكَ لَا تَخْتَلِفُ عِنْدَ أَهْلِ هَذِهِ الصَّنْعَةِ فَيَجُوزُ السَّلَمُ فِيهِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ وَفِي الْفَتَاوَى وَيَجُوزُ السَّلَمُ فِي الْكِيْزَانِ وَالْقَارُورَاتِ وَكَذَا فِي الْكِيْزَانِ الْحَرْفِيَّةِ إِذَا بَيَّنَّ نَوْعًا لَا يَتَفَاوَتُ أَحَادُهُ. أَهـ.

(سئل) فِي السَّلَمِ فِي الْفَحْمِ؟

(الجواب): صَرَّحَ فِي مَنَحِ الْغَفَّارِ ثَقَلًا عَنْ جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى بِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الدُّبْسِ وَإِنْ اجْتَمَعَتْ شَرَايِطُهُ قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ؛ لِأَنَّ النَّارَ عَمِلَتْ فِيهِ فَلَا يَجِبُ فِي الدِّمَّةِ وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ إِلَّا أَدَاءُ رَأْسِ مَالٍ ذَلِكَ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِ فَتَاوَى الْحَيْرِيَّةِ.

(أقول) يَعْنِي أَنَّ الْفَحْمَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّارَ عَمِلَتْ فِيهِ فَكَانَ قِيَمِيًّا لَا مِثْلِيًّا وَبِهِ صَرَّحَ فِي

الدَّرُّ الْمُخْتَارُ فِي آخِرِ بَابِ السَّلَمِ حَيْثُ قَالَ قُلْتُ وَسَيَجِيءُ فِي الْعَصَبِ أَنَّ الرُّبَّ وَالْفِطْرَ وَالْفَحْمَ وَاللَّحْمَ وَالْأَجْرَ وَالصَّابُونَ وَالْعَصْفَرُ وَالسَّرْقِينَ وَالْجُلُودَ وَالصَّرْمَ وَمَخْلُوطَ بَرِّ بَشَعِيرٍ قِيمِي فَلْيُحْفَظْ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى قَدَرٍ مَعْلُومٍ مِنَ الْمَكِيلَاتِ وَقَدْ حَلَّ الْأَجَلَ وَيُرِيدُ عَمْرُو أَنْ يُعَوِّضَهُ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بَشْيٌ مِنَ الْمَوَاشِي فَهَلْ لَا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ عَنِ الْمُسْلِمِ فِيهِ بَشْيٌ غَيْرَ جِنْسِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْإِخْتِيَارِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَوِضُهُ خِلَافَ جِنْسِهِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ "وَالسَّلَامُ مَنْ أَسْلَمَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَضُرُّهُ إِلَى غَيْرِهِ" اهـ وَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَالْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ الْقَبْضِ بِشَرَكَةٍ أَوْ تَوَلِيَّةٍ اهـ كُنْزٌ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ التَّصَرُّفَ الْمُنْفِيَّ شَامِلٌ لِلْبَيْعِ وَالِاسْتِئْذَالِ وَالْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ إِلَّا أَنْ فِي الْهَبَةِ وَالْإِبْرَاءِ يَكُونُ مَجَازًا عَنِ الْإِقَالَةِ فَيُرَدُّ رَأْسُ الْمَالِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَلَا يَشْمَلُ الْإِقَالَةُ فَلِئَلَّا جَائِزَةٌ وَلَا التَّصَرُّفُ فِي الْوَصْفِ مِنْ دَفْعِ الْجَيِّدِ مَكَانَ الرَّدِيِّ وَبِالْعَكْسِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَسْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى غَرَارَتِي قَمَحٍ مَعْلُومَتَيْنِ سَلَمًا شَرْعِيًّا مُسْتَوْفِيًّا شَرَائِطَهُ ثُمَّ قَبْلَ قَبْضِهِمَا مِنْ عَمْرٍو بَاعَ زَيْدٌ إِحْدَى الْغَرَارَتَيْنِ مِنْ عَمْرٍو بِخَمْسَةِ عَشَرَ قَرْشًا وَبَاعَهُ الْأُخْرَى بِعَشْرِينَ قَرْشًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَيُرِيدُ عَمْرُو أَنْ يَدْفَعَ لَزَيْدٍ الْغَرَارَتَيْنِ وَيُطِيلَ الْبَيْعَ فِيهِمَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ لِلْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فِي رَأْسِ الْمَالِ وَلَا لِرَبِّ السَّلَمِ فِي الْمُسْلِمِ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِنَحْوِ بَيْعِ وَشَرَكَةٍ وَمُرَابَحَةٍ وَتَوَلِيَّةٍ وَلَوْ مِمَّنْ عَلَيْهِ حَتَّى لَوْ وَهَبَهُ مِنْهُ كَانَ إِقَالَةً إِذَا قَبِلَ وَفِي الصُّغْرَى إِقَالَةُ بَعْضِ السَّلَمِ جَائِزَةٌ عَلَائِيٍّ عَلَى التَّنْوِيرِ أَيُّ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ فِيهِ مَبِيعٌ وَالتَّصَرُّفُ فِي الْمَبِيعِ الْمُنْقُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ لَا يَجُوزُ وَرَأْسُ الْمَالِ مُسْتَحَقُّ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ مُمَوَّتٌ لَهُ فَلَمْ يَجْزِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ سَلَمًا عَلَى قَدَرٍ مِنَ الْمَوْزُونَاتِ وَلَمْ

(١) أخرجه أبو داود السجستاني في سننه حديث رقم: ٣٠١٢، وأخرجه البيهقي في السنن الصغير حديث رقم: ٩٣١، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٠٣٢٠.

يَسْتَوْفِ شَرَايِطَ السَّلَمِ فَهَلْ يَكُونُ السَّلَمُ غَيْرَ صَحِيحٍ وَلَيْسَ لَزِيْدٌ إِلَّا رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ؟  
 (الجواب): إِذَا كَانَ السَّلَمُ فَاسِدًا يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ رَدُّ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِهِ كَمَغْصُوبٍ  
 وَالْمَغْصُوبُ يَجِبُ رَدُّهُ قَالَ فِي الْمِنْحِ وَلَا يَجُوزُ لِرَبِّ السَّلَمِ شِرَاءُ شَيْءٍ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ بِرَأْسِ الْمَالِ  
 بَعْدَ الْإِقَالَةِ فِي سَلَمِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ بَعْدَ وَقُوعِهِ قَبْلَ قَبْضِهِ بِحُكْمِ الْإِقَالَةِ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
 "وَالسَّلَامُ لَا تَأْخُذُ إِلَّا سَلَمَكَ أَوْ رَأْسَ مَالِكَ" إِلَّا سَلَمَكَ حَالَ قِيَامِ الْعَقْدِ أَوْ رَأْسَ مَالِكَ حَالَ  
 انْفِسَاخِهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَقَيَّدَ بِكَوْنِ السَّلَمِ صَحِيحًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فَاسِدًا جَازَ الْاسْتِئْذَالُ قَالَ فِي  
 جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَجَازَ الْاسْتِئْذَالُ فِي السَّلَمِ الْفَاسِدِ إِذْ رَأْسُ مَالِهِ فِي يَدِ الْبَائِعِ كَمَغْصُوبٍ  
 فَصَحَّ اسْتِئْذَالُهُ اهـ.

(سئل) فِي السَّلَمِ فِي الْفُؤَةِ هَلْ يَصِحُّ وَيُؤْمَرُ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ بِدَفْعِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَإِنْ غَلَا السَّعْرُ  
 عَنْ وَقْتِ الْعَقْدِ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ أَمَكْنَ ضَبْطُ صِفَتِهَا وَمَعْرِفَةُ قَدْرِهَا كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الْكَتْرِ وَغَيْرِهِ  
 وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفُؤَةَ مِثْلِيَّةٌ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تَعْرِيفِ الْمِثْلِيِّ وَالْقِيَمِيِّ الَّذِي جَمَعْتَهُ نَقْلًا عَنْ الْمُعْتَبَرَاتِ كَمَا  
 سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْغَضَبِ ثُمَّ رَأَيْتُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ التَّضَرُّعَ بِأَنَّ الْفُؤَةَ مِثْلِيَّةٌ فِي  
 فِتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ مُفْتِي دِمَشْقَ سَابِقًا فِي فِتَاوِيهِ مِنْ كِتَابِ الْغَضَبِ.

(سئل) فِي السَّلَمِ فِي الشَّحْمِ إِذَا اسْتَوْفَى شَرَايِطُهُ هَلْ يَصِحُّ؟

(الجواب): السَّلَمُ فِي الْأَلْيَةِ وَشَحْمِ الْبَطْنِ جَائِزٌ وَزَنَا كَذَا فِي الْبَرَاذِيرِ وَالْخُلَاصَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَلَمَ جَمَاعَةٌ مِنْ زَيْدٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى مِقْدَارٍ مَعْلُومٍ مِنَ  
 الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالسَّمْنِ مَعَ بَيَانِ سَائِرِ شَرَايِطِهِ الشَّرْعِيَّةِ وَهُمْ مُتَضَامِنُونَ مُتَكَافِلُونَ بِرَأْسِ مَالِ  
 السَّلَمِ وَبِالْمُسْلِمِ فِيهِ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَرَاذِيرِ وَفِتَاوَى الْحَاثُوِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو مِقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ سَلَمًا عَلَى مِقْدَارٍ مِنَ  
 الدَّرَاهِمِ الْمُسَمَّاةِ بِالرِّيَالِ مُوَجَّلٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ فَهَلْ يَكُونُ السَّلَمُ الْمَذْكُورُ غَيْرَ جَائِزٍ؟  
 (الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي شَرْحِ الْمُتَقَى فَيَصِحُّ فِي الْمَكِيلِ وَالْمَوْزُونِ سِوَى النَّقْدَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا  
 أَثْمَانٌ فَلَمْ يَجْزِ السَّلَمُ فِيهِمَا خِلَافًا لِمَالِكٍ اهـ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُتُونِ وَأَوْصَحُهَا فِي الْبَحْرِ وَالزَّيْلَعِيِّ.

(سئل) فِي السَّلَمِ فِي الْبَصْلِ إِذَا اسْتَوْفَى شَرَايِطُهُ هَلْ يَصِحُّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالثُّومُ وَالْبَصَلُ يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ وَزَنْناً لَا عَدَداً بَحْرٌ وَيَجُوزُ السَّلْمُ فِي الثُّومِ وَالْبَصَلِ كَيْلًا لَا عَدَداً ذَكَرَهُمَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِهِ وَجَعَلَهُمَا مِنَ الْعَدَدِيَّاتِ الْمُتَفَاوِتَةِ دَخِيرَةً.

## بَابُ الْقَرْضِ

(سئل) فِي الْكَفَالَةِ بِالْقَرْضِ الْمُؤَجَّلِ إِلَى أَجَلٍ هَلْ تَصِحُّ وَيَكُونُ مُؤَجَّلًا عَلَى الْكَفِيلِ دُونَ الْأَصِيلِ أَوْ عَلَيْهِمَا؟

(الجواب): يَكُونُ مُؤَجَّلًا عَلَى الْكَفِيلِ وَأَمَّا تَأْجِيلُهُ عَلَى الْأَصِيلِ فَنَحْوُ النَّهْرِ يَتَأَجَّلُ عَلَيْهِمَا؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَاحِدٌ وَفِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَانِيَةِ وَمِنْ حِيلِ تَأْجِيلِ الْقَرْضِ كَفَالَتُهُ مُؤَجَّلًا فَيَتَأَخَّرُ عَنِ الْأَصِيلِ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ وَاحِدٌ بَحْرٌ وَنَهْرٌ نَقَلَهُ قُبَيْلُ بَابِ الْقَرْضِ عَنْ تَلْخِيصِ الْجَامِعِ قُبَيْلَ بَابِ الرِّبَا اهـ لَكِنْ فِي صُورِ الْمَسَائِلِ عَنِ الْعَتَابِيَّةِ وَلَوْ كَفَلَ بِالْقَرْضِ فَأَخَّرَ عَنِ الْكَفِيلِ جَازٌ وَلَا يَتَأَخَّرُ عَنِ الْأَصِيلِ.

وَفِي فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ نَقْلًا عَنْ فَتَاوَى قَارِي الْهُدَايَةِ سُئِلَ عَنِ الْكَفَالَةِ بِالْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ هَلْ تَصِحُّ وَتَكُونُ مُؤَجَّلَةً عَلَى الْكَفِيلِ دُونَ الْأَصِيلِ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ تَصِحُّ وَتَكُونُ مُؤَجَّلَةً عَلَى الْكَفِيلِ دُونَ الْأَصِيلِ. اهـ.

وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْعَمُّ الْمَرْحُومُ وَقَالَ فِي أَتْنَعِ الْوَسَائِلِ قُلْتُ فَتَحَرَّرَ لَنَا مِنْ هَذَا أَنَّ الْكَفَالَةَ بِالْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ تَصِحُّ وَتَكُونُ مُؤَجَّلَةً عَلَى الْكَفِيلِ وَعَلَى الْأَصِيلِ حَالًا كَمَا كَانَ. وَلَا يُتَلَفَتْ إِلَى مَا قَالَهُ الْحَصِيرِيُّ فِي التَّحْرِيرِ إِذَا كَفَلَ بِالْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ يَصِحُّ وَيَتَأَجَّلُ عَلَى الْأَصِيلِ وَهَذِهِ الْحِيلَةُ فِي تَأْجِيلِ الْقَرْضِ فَإِنَّ كُلَّ الْكُتُبِ يَرُدُّ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْقُلْ هَذِهِ الْعِبَارَةَ أَحَدٌ غَيْرُهُ وَإِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يُفْتَى بِمَا قَالَهُ الْحَصِيرِيُّ وَحْدَهُ أَوْ بِمَا قَالَهُ الْقُدُورِيُّ وَكُلُّ الْأَصْحَابِ فَلْيُفْتِ بِمَا قَالَهُ الْقُدُورِيُّ وَبَقِيَّةِ الْأَصْحَابِ وَلَا يُفْتَى بِمَا قَالَهُ الْحَصِيرِيُّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ. اهـ.

(أقول) وَذَكَرَ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْكَفَالَةِ أَنَّ قَوْلَ الْهُدَايَةِ لَوْ كَفَلَ بِالْمَالِ الْحَالَّ مُؤَجَّلًا إِلَى شَهْرٍ يَتَأَجَّلُ عَنِ الْأَصِيلِ أَيْضًا مُحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ الْقَرْضِ لِمَا فِي التَّنَازُخَانِيَّةِ وَإِذَا كَفَلَ بِالْقَرْضِ مُؤَجَّلًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَالْكَفَالَةُ جَائِزَةٌ وَالْمَالُ عَلَى الْكَفِيلِ إِلَى الْأَجَلِ الْمُسَمًّى وَعَلَى الْأَصِيلِ حَالٌ وَعَزَاهُ إِلَى الدَّخِيرَةِ ثُمَّ عَزَا إِلَى الْعَتَابِيَّةِ لَوْ كَفَلَ بِالْقَرْضِ فَأَخَّرَ عَنِ الْكَفِيلِ جَازٌ وَلَا يَتَأَخَّرُ

عَنِ الْأَصِيلِ.

وَيُجَالِفُهُ مَا صَرَّحَ بِهِ فِي تَلْخِصِ الْجَامِعِ مِنْ أَنَّهُ شَامِلٌ لِلْقَرْضِ وَأَنَّ هَذَا هُوَ الْحِيلَةُ فِي تَأْجِيلِ الْقُرُوضِ وَلِلطَّرْسُوسِيِّ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ كَلَامٌ فِيهِ فَرَاغُهُ اهـ مَا فِي الْبَحْرِ وَذَكَرْتُ فِيمَا عَلَّقْتُهُ عَلَيْهِ أَنَّ بَعْضَ الْفُضَّلَاءِ نَقَلَ عَنِ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ تَفْصِيلاً فَقَالَ وَإِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ حَالَةً مِنْ ثَمَنِ مَبِيعٍ فَكَفَلَ بِهَا رَجُلًا إِلَى سَنَةٍ فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ أَضَافَ الْكَفِيلُ الْأَجَلَ إِلَى نَفْسِهِ بِأَنْ قَالَ أَجَلُنِي ثَبَتَ الْأَجَلُ فِي حَقِّ الْكَفِيلِ وَحَدَهُ وَإِذَا لَمْ يُضَفِ الْأَجَلَ إِلَى نَفْسِهِ بَلْ ذَكَرَ مُطْلَقًا وَرَضِيَ بِهِ الطَّالِبُ ثَبَتَ الْأَجَلُ فِي حَقِّ الْكَفِيلِ وَالْأَصِيلِ جَمِيعًا اهـ فَتَأَمَّلْ لَعَلَّكَ تَحْظَى بِالتَّوْفِيقِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا نِزَاعَ فِي تَأْجِيلِ الْقَرْضِ عَنِ الْكَفِيلِ وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي تَأْجِيلِهِ عَنِ الْأَصِيلِ أَيْضًا.

وَالْمَذْكُورُ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ عَنْ عَامَّةِ الْكُتُبِ كَشَرَحِ الْقُدُورِيِّ عَلَى مُخْتَصَرِ الْكَرْخِيِّ وَشَرَحِ التَّكْمِلَةِ وَالْمَحِيطِ وَخِزَانَةِ الْأَكْمَلِ وَغَيْرِهَا أَنَّهُ لَا يَتَأَجَّلُ عَنِ الْأَصِيلِ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بِالِاسْتِقْرَاضِ وَالْقَرْضِ لَا يَقْبَلُ الْأَجَلَ وَمَا وَجَبَ عَلَى الْكَفِيلِ لَيْسَ بِقَرْضٍ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ بِسَبَبِ الْكَفَالَةِ وَهِيَ لَيْسَتْ بِاسْتِقْرَاضٍ وَالْمَفْهُومُ مِنْ هَذَا التَّعْلِيلِ أَنَّ غَيْرَ الْقَرْضِ يَتَأَجَّلُ عَنْهُمَا وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا فِي الْهَدَايَةِ كَمَا قَدَّمَاهُ عَنِ الْبَحْرِ لَكِنْ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي الْهِنْدِيَّةِ حَتَّى لَا يَتَخَالَفَ كَلَامُهُمْ لَكِنْ تَبَقَّى الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ مَا فِي عَامَّةِ الْكُتُبِ وَبَيْنَ مَا فِي التَّحْرِيرِ لِلْحَصِيرِيِّ الَّذِي هُوَ شَرْحُ تَلْخِصِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ فَيَقْدِّمُ مَا فِي أَكْثَرِ الْكُتُبِ عَلَيْهِ وَلِذَا أَفْتَى بِهِ قَارِئُ الْهَدَايَةِ وَعَمُّ الْمُؤَلِّفِ وَأَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِهِ صَاحِبُ الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْكَفَالَةِ مُخَالَفًا لِمَا مَشَى عَلَيْهِ أَوَّلًا وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُؤَلِّفَ كَتَبَ فِي مَحَلٍّ آخَرَ وَلَوْ كَانَ الْمَالُ حَالًا فَكَفَلَ بِهِ إِنْسَانٌ مُؤَجَّلًا بِأَمْرِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَيَكُونُ تَأْجِيلًا فِي حَقِّهِمَا فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ حَالٌ عَلَى الْأَصِيلِ مُؤَجَّلٌ فِي حَقِّ الْكَفِيلِ كَذَا فِي كِفَالَةِ تُحْفَةِ الْفُقَهَاءِ وَكَذَا فِي الْهَدَايَةِ وَمُحِيطِ السَّرْحِيِّ فَإِنْ كَفَلَ وَلَمْ يَذْكُرِ الْأَجَلَ يَجِبُ عَلَى الْكَفِيلِ كَمَا وَجَبَ عَلَى الْأَصِيلِ حَالًا أَوْ مُؤَجَّلًا مُنْجِيَةً الْمُفْتِي اهـ مِنْ مَجْمُوعَةِ الْأَنْقَرَوِيِّ (قلت) حَيْثُ كَانَ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ تَأْجِيلًا فِي حَقِّهِمَا فَكَيْفَ يَعْدُلُ عَنْهُ وَلَمْ يُصَرِّحْ أَحَدٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى تَصْحِيحِهِ بِأَنَّ الْفَتَاوَى عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ وَذَكَرَ فِي الْمُنْيَةِ أَنَّهُ الْإِسْتِحْسَانُ كَمَا نَقَلَهُ الْأَنْقَرَوِيُّ فِي هَامِشٍ مَجْمُوعَتِهِ فَبَحَثَ الطَّرْسُوسِيُّ فِيهِ مَا فِيهِ اهـ.

(أقول) كَلَامُ الطَّرْسُوسِيِّ فِي الْقَرْضِ وَلَيْسَ فِيْمَا نَقَلَهُ هُنَا عَنْ ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ تَصْرِيحٌ بِذَلِكَ فَيَحْمَلُ عَلَى غَيْرِ الْقَرْضِ كَمَا قَالَ فِي الْبَحْرِ تَوْفِيْقًا فَلْيَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِيْمَا إِذَا اسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بِمُرَابَحَةٍ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ قَضَى زَيْدٌ الدَّيْنَ قَبْلَ حُلُولِ أَجَلِهِ فَهَلْ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدْرِ مَا مَضَى مِنَ الْآيَامِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَهُوَ جَوَابُ الْمُتَأَخِّرِينَ كَذَا فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى مُفْتِي الرُّومِ أَبُو السُّعُودِ أَفَنْدِي قَضَى الْمَدْيُونُ الدَّيْنَ الْمُؤَجَّلَ قَبْلَ الْحُلُولِ أَوْ مَاتَ فَحَلَّ بِمَوْتِهِ فَأُخِذَ مِنْ تَرِكَّتِهِ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدْرِ مَا مَضَى مِنَ الْآيَامِ وَهُوَ جَوَابُ الْمُتَأَخِّرِينَ فُتِيَهُ وَبِهِ أَفْتَى الْمَرْحُومُ أَبُو السُّعُودِ أَفَنْدِي مُفْتِي الرُّومِ وَعَلَّلَهُ بِالرَّفْقِ لِلْجَانِبَيْنِ عَلَائِيٌّ عَلَى التَّنْوِيرِ مِنْ مَسَائِلَ شَتَّى.

(سئل) فِيْمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ بِذِمَّةِ عَمْرٍو مَبْلَغٌ دَيْنٍ مَعْلُومٍ قَرَابَحَهُ عَلَيْهِ إِلَى سَنَةٍ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ بِعِشْرِينَ يَوْمًا مَاتَ عَمْرٍو الْمَدْيُونُ فَحَلَّ الدَّيْنَ وَدَفَعَهُ الْوَرَثَةُ لِزَيْدٍ فَهَلْ يُؤْخَذُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ شَيْءٌ أَوْ لَا؟

(الجواب): جَوَابُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ الَّتِي جَرَتْ الْمُبَايَعَةُ عَلَيْهَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدْرِ مَا مَضَى مِنَ الْآيَامِ قِيلَ لِلْعَلَامَةِ نَجْمِ الدِّينِ أَتَفْتِي بِهِ قَالَ نَعَمْ كَذَا فِي الْأَنْقَرَوِيِّ وَالتَّنْوِيرِ وَأَفْتَى بِهِ عَلَامَةُ الرُّومِ مَوْلَانَا أَبُو السُّعُودِ وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ بَعْدَ آدَاءِ الدَّيْنِ دُونَ الْمُرَابَحَةِ إِذَا ظَنَّتِ الْوَرَثَةُ أَنَّ الْمُرَابَحَةَ تَلْزَمُهُمْ فَرَابَحُوهُ عَلَيْهَا عِدَّةَ سِنِينَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمُرَابَحَةَ تَلْزَمُهُمْ حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَيْهِمْ مَالٌ فَهَلْ يَلْزَمُهُمْ ذَلِكَ الْمَالُ أَوْ لَا الْجَوَابُ حَيْثُ ظَنُّوا أَنَّ الْمُرَابَحَةَ تَلْزَمُهُمْ وَأَنَّهَا دَيْنٌ بَاقٍ فِي تَرِكَةِ مُورَثِهِمْ ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ فَلَا يَلْزَمُهُمْ مَا التَّزَمُوا بِهِ فِي مُقَابَلَةِ الْمُرَابَحَةِ الَّتِي لَا تَلْزَمُهُمْ عَلَى قَوْلِ الْمُتَأَخِّرِينَ؛ لِأَنَّ الْمُرَابَحَةَ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ دَيْنِ الْمُرَابَحَةِ السَّابِقَةِ الَّتِي عَلَى مُورَثِهِمْ وَلَمْ يُوجَدْ وَهَذَا فِي الرَّائِدِ عَلَى قَدْرِ مَا مَضَى وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ نَظِيرُ مَا فِي الْقُنْيَةِ قَالَ بِرَمَزٍ بَكْرٍ خَوَاهِرُ زَادَهُ كَانَ يُطَالِبُ الْكَفِيلَ بِالْدَّيْنِ بَعْدَ أَخْذِهِ مِنَ الْأَصِيلِ وَيَبِيعُهُ بِالْمُرَابَحَةِ حَتَّى اجْتَمَعَ عَلَيْهِ سَبْعُونَ دِينَارًا ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّهُ قَدْ أَخْذَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْمُبَايَعَةَ بِنَاءً عَلَى قِيَامِ الدَّيْنِ وَلَمْ يَكُنْ أَهَ هَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ.

(سئل) فِي مُسْلِمٍ اقْتَرَضَ مِنْ ذِمِّي قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْخِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَتَسَلَّمَهُ مِنْهُ فِي سَنَةٍ

كَذَا وَمَضَتْ مُدَّةٌ وَالْآنَ يُرِيدُ الْمُسْلِمُ دَفْعَ ثَمَنِ ذَلِكَ عَلَى سِعْرِهِ يَوْمَ الْقَرْضِ لِلذَّمِّيِّ بِدُونِ وَجْهِ  
شَرْعِيٍّ وَالْمِثْلُ مَوْجُودٌ فَهَلْ يَلْزَمُهُ رَدُّ مِثْلِ الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ وَلَا يُجْبَرُ صَاحِبُ الْقَرْضِ عَلَى أَخْذِ  
الثَّمَنِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي بَيُوعِ الْأَمْوَالِ رَجُلٌ اسْتَقْرَضَ مِنْ آخَرَ شَيْئًا مِنَ الْكَيْلِيِّ أَوْ الْوَزْنِيِّ  
فَانْقَطَعَ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ قَالَ يُجْبَرُ الْمُقْرَضُ عَلَى التَّأْخِيرِ حَتَّى يُدْرِكَ الْحَدِيثَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ؛  
لِأَنَّ الْإِنْقِطَاعَ عَنْ أَيْدِي النَّاسِ يَجْرِي مَجْرَى الْهَلَاكِ وَمِنْ مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْحَقَّ لَا يَنْقُطِعُ  
عَنِ الْعَيْنِ بِهَلَاكِ الْعَيْنِ فَإِذَا بَقِيَ الْحَقُّ فِي الْعَيْنِ وَلَوْ جُودَ الْعَيْنُ مُدَّةً مَعْلُومَةً يُجْبَرُ عَلَى التَّأْخِيرِ إِلَى  
وَقْتِ الْإِذْرَاكِ لِيَصِلَ إِلَيْهِ عَيْنُ حَقِّهِ وَفِي نَوَادِرِ ابْنِ سِمَاعَةَ عَنْ أَبِي يُوسُفَ فِي رَجُلٍ اسْتَقْرَضَ  
مِنْ آخَرَ شَيْئًا مِنَ الْفَوَاكِهِ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا فَلَمْ يَقْبِضْ الْمُقْرَضُ حَتَّى انْقَطَعَ فَهَذَا لَا يُشْبِهُ الْفُلُوسَ  
إِذَا كَسَدَتْ؛ لِأَنَّ هَذَا يَمَّا يُوْجَدُ فَيُجْبَرُ صَاحِبُهُ عَلَى تَأْخِيرِهِ إِلَى أَنْ يَجِيءَ إِلَّا أَنْ يَتَرَضَّيَا عَلَى  
قِيَمَتِهِ ذَخِيرَةً مُلَخَّصًا مِنَ الْفَصْلِ التَّاسِعِ فِي الْقَرْضِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو شَرِيكَيْنِ فِي أَرْضٍ مَعْلُومَاتٍ مُنَاصَفَةً فَبَذَرَ زَيْدٌ الْأَرْضَ  
قَمَحًا وَشَعِيرًا مِنْ عِنْدِهِ بِإِذْنِ شَرِيكِهِ وَأَمَرَهُ لِيَرْجِعَ عَلَى شَرِيكِهِ بِنِصْفِ ذَلِكَ وَالْآنَ يَزْعُمُ زَيْدٌ  
أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ عَلَى شَرِيكِهِ عَمْرُو بِثَمَنِ الْبَذْرِ يَوْمَ بَذَرِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَزَيْدٍ إِلَّا مِثْلُ قَمَحِهِ وَشَعِيرِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَرَازِيَّةِ فَإِنْ قَالَ لِلْعَامِلِ ازْرَعْ فِي أَرْضِي بِبَذْرِكَ عَلَى أَنَّ الْحَارِجَ  
بَيْنَنَا نِصْفَانِ فَلِلْمُزَارَعَةِ جَائِزَةٌ وَالْحَارِجُ عَلَى مَا شَرَطَا وَيَكُونُ الْبَذْرُ قَرْضًا لِلْمُزَارِعِ عَلَى رَبِّ  
الْأَرْضِ وَمِثْلُهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ الْفَتَاوَى كَذَا فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْمُزَارَعَةِ وَفِيهَا أَيْضًا إِذَا وَجَدَ الْإِذْنَ  
بِالزَّرْعِ مُشْتَرَكًا يَصِيرُ الْآخَرُ مُسْتَقْرَضًا فَتَحْصُلُ الشَّرِكَةُ أَهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اسْتَقْرَضَ مِنْ آخَرَ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَتَصَرَّفَ بِهَا ثُمَّ غَلَا سِعْرُهَا فَهَلْ  
عَلَيْهِ رَدُّ مِثْلِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى غَلَاءِ الدَّرَاهِمِ وَرُخْصَتِهَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمَنْحِ فِي فَصْلِ  
الْقَرْضِ مُسْتَمَدًّا مِنْ مَجْمَعِ الْفَتَاوَى.

(سئل) فِي ثَلَاثَةِ أَنْفَارٍ اسْتَقْرَضُوا مِنْ رَجُلٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ سَوِيَّةً وَتَسَلَّمُوهُ مِنْهُ  
وَلَمْ يَكْفُلْ كُلُّ مِنْهُمْ الْآخَرَ فِي ذَلِكَ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ مُطَالَبَةَ أَحَدِهِمْ بِجَمِيعِ الْمَبْلَغِ لِلْمَزْبُورِ فَهَلْ  
وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهُ بِشَيْءٍ زَائِدٍ عَنْ حِصَّتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ عَشْرُونَ رَجُلًا جَاءُوا وَاسْتَقْرَضُوا مِنْ رَجُلٍ وَأَمْرُوهُ أَنْ يَدْفَعَ الدَّرَاهِمَ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ فَدَفَعَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَطْلُبَ مِنْهُ إِلَّا حِصَّتَهُ وَحَصَلَ بِهِذَا رِوَايَةُ مَسْأَلَةٍ أُخْرَى أَنَّ التَّوَكِيلَ بِقَبْضِ الْقَرْضِ يَصِحُّ وَإِنْ لَمْ يَصِحَّ التَّوَكِيلُ بِالِاسْتِقْرَاضِ بَحْرُ قُبَيْلِ بَابِ الرِّبَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ وَابْنِهِ الصَّغِيرِ أَمْتِعَةٌ مَعْلُومَةٌ فَرَهْنَهَا عِنْدَ عَمْرٍو بِدَيْنٍ اسْتَدَانَهُ مِنْهُ وَأَمَرَ زَوْجَتَهُ بِقَبْضِهِ مِنْهُ وَصَرَفَهُ عَلَيْهِ فَهَلْ يَكُونُ كُلُّ مِنَ الرَّهْنِ وَالْأَمْرِ بِقَبْضِ الدَّيْنِ صَحِيحًا حَيْثُ كَانَ الرَّهْنُ مَقْبُوضًا؟

(الجواب): نَعَمْ التَّوَكِيلُ بِقَبْضِ الْقَرْضِ صَحِيحٌ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَنْقَرِيُّ عَنْ وَكَالَةِ الْقُنْيَةِ وَكَذَا يَصِحُّ الرَّهْنُ الْمَذْكُورُ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ. (بَابُ الصَّرْفِ).

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَضَائِعَ مَعْلُومَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُعَامَلَةً الْبَلَدَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا عَقْدُ الْبَيْعِ وَتَسَلَّمَ زَيْدٌ الْمَبِيعَ وَلَمْ يَدْفَعْ الدَّرَاهِمَ حَتَّى تَغَيَّرَتْ وَنَقَصَ قِيَمَتُهَا إِلَّا أَنَّهَا رَائِجَةٌ فِي التَّجَارَاتِ فَهَلْ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ مِثْلِهَا؟

(الجواب): حَيْثُ نَقَصَ قِيَمَتُهَا قَبْلَ نَقْدِ الثَّمَنِ وَهِيَ رَائِجَةٌ فِي التَّجَارَاتِ فَعَلَى زَيْدٍ الْمُشْتَرِي رَدُّ مِثْلِهَا لِعَمْرٍو الْبَائِعِ كَمَا فِي الْجَوْهَرَةِ وَقَاضِي حَانَ وَالْخُلَاصَةِ وَالْبَزَازِيَةِ اشْتَرَى شَيْئًا بِدَرَاهِمٍ نَقْدَ الْبَلَدِ فَلَمْ يَنْقُدْهُ حَتَّى تَغَيَّرَ الثَّمَنُ إِنْ كَانَتْ لَا تَرْوُجُ فِي السُّوقِ فَسَدَ الْبَيْعُ وَإِنْ كَانَتْ تَرْوُجُ لَكِنْ انْتَقَصَ لَا يُنْتَقَضُ الْبَيْعُ وَلَيْسَ لِلْبَائِعِ إِلَّا ذَلِكَ خُلَاصَةٌ وَبَزَازِيَةٌ وَلَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِدَرَاهِمٍ يَنْقُدُ الْبَلَدَ وَلَمْ يَقْبِضْ حَتَّى تَغَيَّرَتْ فَإِنْ كَانَتْ لَا تَرْوُجُ فِي التَّجَارَاتِ فَسَدَ الْبَيْعُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ اشْتَرَى شَيْئًا بِالْفُلُوسِ الرَّائِجَةِ فَكَسَدَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ وَقَدْ مَرَّ قَبْلَ هَذَا وَإِنْ كَانَتْ الدَّرَاهِمُ بَعْدَ التَّغْيِيرِ تَرْوُجُ فِي التَّجَارَاتِ إِلَّا أَنَّهُ انْتَقَصَتْ قِيَمَتُهَا لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ لَهُ أَنْ يُفْسَخَ فِي نَقْصَانِ الْقِيَمَةِ أَيْضًا وَإِنْ انْقَطَعَتْ تِلْكَ الدَّرَاهِمُ الْيَوْمَ كَانَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ تِلْكَ الدَّرَاهِمِ قَبْلَ الْإِنْقِطَاعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ.

وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى حَاضِيَّةٌ مِنْ فَضْلِ قَبْضِ الثَّمَنِ قِيْدَ بِالْكَسَادِ؛ لِأَنَّهَا إِذَا غَلَتْ أَوْ رُخِصَتْ كَانَ عَلَيْهِ رَدُّ الْمِثْلِ بِالِاتِّفَاقِ كَذَا فِي النِّهَايَةِ جَوْهَرَةٌ مِنَ الصَّرْفِ وَلِلْعَلَّامَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ التُّمْرَتَايِي صَاحِبِ التَّنْوِيرِ رِسَالَةٌ فِي هَذَا الْخُصُوصِ فَرَاغَهَا إِنْ رُمَتْهَا.

(أقول) وَقَدْ كُنْتُ أَيْضًا جَمَعْتُ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ رِسَالَةً سَمَّيْتُهَا تَنْبِيهُ الرُّقُودِ عَلَى مَسَائِلِ النُّقُودِ وَلَخَّصْتُ فِيهَا رِسَالَةَ التُّمْرَتَايِي الْمُسَمَّاةَ بِذَلِكَ الْمَجْهُودِ وَزِدْتُ عَلَيْهَا أَشْيَاءَ تَقَرَّرَ بِهَا عَيْنُ



الْوَدُودِ وَيَكْمَدُ بِهَا الْجَاهِلُ الْحُسُودَ وَحَاصِلُ مَا حَرَّرْتَهُ فِيهَا أَنَّ الدَّرَاهِمَ إِمَّا أَنْ لَا تَرُوجَ وَإِمَّا أَنْ تَنْقُطَعَ وَإِمَّا أَنْ تَرِيدَ قِيمَتَهَا وَإِمَّا أَنْ تَنْقُصَ فَإِنْ كَانَتْ كَاسِدَةً لَا تَرُوجُ يَفْسُدُ الْبَيْعُ وَإِنْ انْقَطَعَتْ بِأَنْ لَا تُوْجَدَ فِي السُّوقِ وَلَوْ وُجِدَتْ فِي يَدِ الصَّيَّارَةِ أَوْ فِي الْبُيُوتِ فَقِيلَ يَفْسُدُ الْبَيْعُ أَيْضًا وَقِيلَ تَحِبُّ قِيمَتَهَا فِي آخِرِ يَوْمِ الْإِنْقِطَاعِ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَإِنْ رَخِصَتْ أَوْ غَلَّتْ فَقِيلَ لَيْسَ لِلْبَائِعِ غَيْرُهَا أَيْ يَحِبُّ عَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ الْمِثْلِ وَقِيلَ تَحِبُّ قِيمَتَهَا يَوْمَ الْبَيْعِ أَوْ يَوْمَ الْقَبْضِ فِي صُورَةِ الْقَرْضِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَهَذَا كُلُّهُ فِي الدَّرَاهِمِ الَّتِي غَلَبَ غِشُّهَا وَالْفُلُوسُ وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الدَّرَاهِمَ الْخَالِصَةَ أَوْ الْمَغْلُوبَةَ الْغِشِّ لَيْسَ حُكْمُهَا كَذَلِكَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهَا إِذَا غَلَّتْ أَوْ رَخِصَتْ لَا يَفْسُدُ الْبَيْعُ قَطْعًا وَلَا يَحِبُّ إِلَّا رَدُّ الْمِثْلِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ وَبَيَّنَّ نَوْعَهُ كَالذَّهَبِ الْفُلَانِي أَوْ الرِّيَالِ الْفُلَانِي أَمَّا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ نَوْعٌ مِنَ النُّقُودِ الرَّائِجَةِ كَمَا هُوَ الشَّائِعُ فِي زَمَانِنَا فَهُوَ مُشْكِلٌ وَلَمْ أَرَ مَنْ أَوْصَحَهُ وَلَا مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ أَصْلًا وَوَجْهٌ إِشْكَالِهِ أَنَّ الْمُتَعَارَفَ فِي زَمَانِنَا أَنَّ الرَّجُلَ يَشْتَرِي بِالْقُرُوشِ فَيَقُولُ بِبِائَةِ قَرَشٍ مَثَلًا وَيُرِيدُ بِذَلِكَ بَيَانَ مِقْدَارِ الثَّمَنِ لَا بَيَانَ نَوْعِهِ؛ لِأَنَّ الْقَرَشَ وَكَذَا الرِّيَالَ وَالذَّهَبَ كُلُّ مِنْهَا أَنْوَاعٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي الْمَالِيَّةِ فَنَوْعٌ مِنْهَا يَقْرَشُ وَنَوْعٌ يَقْرَشِينَ وَنَوْعٌ بِأَكْثَرٍ أَوْ بِأَقَلِّ وَالْقَرَشُ فِي الْعُرْفِ اسْمٌ لِقِطْعَةٍ خَاصَّةٍ مِنَ الْفِضَّةِ الْمَضْرُوبَةِ كَانَتْ تُسَاوِي أَرْبَعِينَ مِصْرِيَّةً ثُمَّ صَارَتْ الْآنَ تُسَاوِي سَبْعِينَ مِصْرِيَّةً وَحَيْثُ أُطْلِقَ الْقَرَشُ الْآنَ فَالْمُرَادُ مِنْهُ أَرْبَعُونَ مِصْرِيَّةً وَإِذَا قَالَ بِبِائَةِ قَرَشٍ يُدْفَعُ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ أَرَادَ مِنْ أَنْوَاعِ النُّقُودِ الرَّائِجَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمَالِيَّةِ سَوَاءً كَانَتْ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ.

فَالْمُرَادُ بِالْقُرُوشِ هِيَ أَوْ مَا يُسَاوِيهَا مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْوَاعِ هَكَذَا شَاعَ فِي عُرْفِنَا وَلَا يَفْهَمُونَ مِنْهَا سِوَى بَيَانَ مِقْدَارِ الثَّمَنِ دُونَ نَوْعِهِ وَنُقِلَ فِي الْقَنِيَّةِ فِي بَابِ الْمُتَعَارَفِ بَيْنَ التُّجَّارِ كَالْمَشْرُوطِ عَنْ فَتَاوَى أَبِي الْفَضْلِ الْكَرْمَانِيِّ أَنَّهُ جَرَتْ الْعَادَةُ فِي خَوَارِزْمَ أَنَّهُمْ يَشْتَرُونَ سِلْعَةً بِدِينَارٍ ثُمَّ يَنْقُدُونَ ثُلْثِي دِينَارٍ مُحَمَّدِيَّةً أَوْ ثُلْثِي دِينَارٍ وَطُسُوجَ نَيْسَابُورِيَّةٍ قَالَ يُجْبَى عَلَى الْمَوَاضِعَةِ وَلَا تَبْقَى الزِّيَادَةُ دَيْنًا عَلَيْهِمْ وَنُقِلَ أَيْضًا عَنْ عَلَاءِ الدِّينِ الرَّجْمَانِيِّ لَوْ اسْتَقَرَّتْ الْعَادَةُ فِي بَلَدٍ أَنَّهُمْ يُعْطُونَ كُلَّ خَمْسَةِ أَسْدَاسٍ مَكَانَ الدِّينَارِ فَالْعَقْدُ يَنْصَرِفُ إِلَى مَا يَتَعَارَفُونَهُ أَهْ فَهَذَا مُؤَيَّدٌ لِمَا عَلَيْهِ عُرْفُ زَمَانِنَا وَلَكِنْ قَدْ تَكَرَّرَ فِي زَمَانِنَا وَرُودُ الْأَمْرِ السُّلْطَانِيِّ بِتَنْقِصِ سِعْرِ بَعْضِ النُّقُودِ الرَّائِجَةِ فَإِذَا كَانَ عَقْدُ الْبَيْعِ أَوْ الْقَرْضِ وَقَعَ عَلَى نَوْعٍ مُعَيَّنٍ مِنْهَا كَالرِّيَالِ الْفِرَنْجِيِّ مَثَلًا فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ

الْوَاجِبُ دَفْعُ مِثْلِ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ أَوْ الْقَرْضُ.

وَأَمَّا إِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ عَلَى الْقُرُوشِ الَّتِي لَا يَتَعَيَّنُ مِنْهَا نَوْعٌ خَاصٌّ كَمَا ذَكَرْنَا فَلَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ بَرْدَ الْمِثْلِ؛ لِأَنَّ الْمِثْلِيَّةَ إِنَّمَا تُعْلَمُ حَيْثُ عُلِمَ النَّوعُ وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ أَنْوَاعَ النُّقُودِ مُتَفَاوِتَةٌ فِي الْمَالِيَّةِ وَكَذَا رُخْصَتُهَا الَّذِي وَرَدَ الْأَمْرُ بِهِ مُتَفَاوِتٌ فَبَعْضُهَا أَرْخَصُ مِنْ بَعْضٍ وَإِذَا جَعَلْنَا الْخِيَارَ لِلدَّافِعِ كَمَا كَانَ الْخِيَارُ لَهُ قَبْلَ وَرُودِ الْأَمْرِ يَحْصُلُ لِلْبَائِعِ ضَرَرٌ شَدِيدٌ فَإِنَّ الدَّافِعَ يَخْتَارُ مَا رُخْصَهُ أَكْثَرَ فَإِنَّ مَا كَانَ مِنْ بَعْضِ أَنْوَاعِ النُّقُودِ وَقْتُ الْبَيْعِ يُسَاوِي مِائَةَ قِرْشٍ مِثْلًا صَارَ بَعْدَ الْأَمْرِ يُسَاوِي تِسْعِينَ وَمِنْهُ مَا يُسَاوِي خَمْسَةً وَتِسْعِينَ فَيَخْتَارُ الْمُشْتَرِي مَا يُسَاوِي تِسْعِينَ وَيَحْسِبُهُ عَلَيْهِ بِمِائَةٍ كَمَا كَانَ وَقْتُ الْبَيْعِ فَيَحْصُلُ بِذَلِكَ ضَرَرٌ بَيِّنٌ لِلْبَائِعِ وَلَا يَقَالُ إِنَّ الْخِيَارَ وَقْتُ الْبَيْعِ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَيَنْقُصُ لَهُ الْآنَ؛ لِأَنَّا نَقُولُ قَدْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ حَيْثُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْبَائِعِ فَإِنَّهُ وَقْتُ الْبَيْعِ لَوْ دَفَعَ لَهُ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ لَا يَتَضَرَّرُ وَلَوْ كَانَ رُخْصَ الْأَنْوَاعِ الْآنَ مُتَسَاوِيًا بِلَا ضَرَرٍ لَجَعَلْنَا الْخِيَارَ لِلْمُشْتَرِي لِيَدْفَعَ عَلَى السَّعْرِ الْوَاقِعِ وَقْتُ الْعَقْدِ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ كَانَ كَمَا كُنَّا نَخِيرُهُ قَبْلَ الرُّخْصِ لِكَيْتَهُ لَمَا تَفَاوَتَ الرُّخْصُ وَصَارَ الْمُشْتَرِي يَطْلُبُ الْأَنْفَعَ لِنَفْسِهِ وَالْأَضَرَّ عَلَى الْبَائِعِ قُلْنَا لَا خِيَارَ إِذَا لَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ فِي الْإِسْلَامِ.

وَلَمَّا لَمْ أَجِدْ نَقْلًا فِي خُصُوصِ مَسْأَلَتِنَا هَذِهِ تَكَلَّمْتُ مَعَ شَيْخِي الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ أَهْلَ عَصْرِهِ وَأَفْقَهُهُمْ وَأَوْرَعُهُمْ فِيمَا أَعْلَمُ فَجَزَمَ بِعَدَمِ التَّخْيِيرِ وَجَنَحَ إِلَى الْإِفْتَاءِ بِالصُّلْحِ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ حَتَّى نَجِدَ نَقْلًا فِي الْمَسْأَلَةِ؛ لِأَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ بِمَا قَدَّمْنَاهُ أَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ هُوَ مَسْأَلَةٌ مَا إِذَا غَلَبَ الْغَيْشُ عَلَى الدَّرَاهِمِ وَكَانَ الشَّرَاءُ بِنَوْعٍ خَاصٍّ مِنْهَا دُونَ مَا اضْطَلَحَ عَلَيْهِ أَهْلُ زَمَانِنَا مِنَ الْعُرْفِ الْحَادِثِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقْتَى بِالصُّلْحِ عَلَى دَفْعِ الْمُتَوَسِّطِ فِي الضَّرَرِ دُونَ الْأَعْلَى وَدُونَ الْأَدْنَى فَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا حَرَّرْتَهُ فِي تِلْكَ الرَّسَالَةِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ أَقْمُشَةً مَعْلُومَةً مِنْ عَمْرٍو بِتَمَنٍّ مَعْلُومٍ فِي الذِّمَّةِ قَدَرُهُ سِتْمِائَةٌ قِرْشٍ وَأَرْبَعُونَ قِرْشًا ثَلَاثَةً أَرْبَاعِهِ فِضَّةٌ صَحِيحَةٌ وَرُبْعُهُ مَصَارِيٌّ كُلُّ قِرْشٍ سَبْعٌ وَأَرْبَعُونَ مِصْرِيَّةً فِضَّةً مُعَامَلَةً الْبَلَدَةِ الْمَعْلُومَةِ وَقْتُ الْعَقْدِ ثُمَّ رُخِصَتِ الْمَصَارِيُّ وَصَارَتْ كُلُّ سِتِينَ مِنْهَا بِقِرْشٍ صَحِيحٍ وَيُرِيدُ الْبَائِعُ مُطَالَبَةَ الْمُشْتَرِي بِجَمِيعِ الثَّمَنِ صَحَاحًا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَهُ مِثْلُ الثَّمَنِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ حَيْثُ نَقَصَ قِيَمَةُ الْمَصَارِيِّ قَبْلَ تَقْدِ

الثَّمَنِ وَهِيَ رَائِجَةٌ فِي التَّجَارَاتِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْجَوْهَرَةِ وَالْبَرَازِيَةِ وَالْخَلَّاصَةِ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّلْبِيّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ إِنْ غَلَّتِ الْفُلُوسُ الَّتِي وَقَعَ عَقْدُ الْإِجَارَةِ عَلَيْهَا أَوْ رَخِصَتْ قَبْلَ الْقَبْضِ فَعَلَيْهِ رَدٌّ مِثْلُ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ عَقْدُ الْإِجَارَةِ مِنَ الْفُلُوسِ وَإِنْ نُودِيَ عَلَيْهَا بِالْكَسَادِ وَمَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ فَعَلَيْهِ قِيَمَتُهَا مِنَ الدَّرَاهِمِ يَوْمَ الْعَقْدِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الْمَصَارِي الْمَعْلُومَةِ الْعِيَارِ عَلَى سَبِيلِ الْقَرْضِ ثُمَّ رَخِصَتْ الْمَصَارِي وَلَمْ يَنْقَطِعْ مِثْلُهَا وَقَدْ تَصَرَّفَ زَيْدٌ بِمَصَارِي الْقَرْضِ وَيُرِيدُ رَدَّ مِثْلِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): الدُّيُونُ تُقْضَى بِأَمْثَالِهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ عِنْدَ عَمْرٍو مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ثَمَّنَ بِضَاعَةً بَاعَهَا لَهُ بِإِذْنِهِ فَأَذِنَ زَيْدٌ لَهُ بِأَنْ يَصْرِفَ الْمَبْلَغَ الْمَرْبُورَ بِرِيَالَاتٍ مَعْلُومَةٍ فَصَرَفَ لَهُ بِذَلِكَ كَمَا أَذِنَ لَهُ ثُمَّ تَصَرَّفَ عَمْرٍو بِالرِّيَالَاتِ الْمَرْبُورَةِ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْ زَيْدٍ وَيُرِيدُ زَيْدٌ مُطَالَبَتَهُ بِمِثْلِ الرِّيَالَاتِ الْمَرْبُورَةِ وَالْمِثْلُ مُوجُودٌ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَالتَّوَكُّيلُ بِالصَّرْفِ جَائِزٌ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي مَتْنِ الْقُدُورِيِّ مِنْ بَابِ الْوَكَالَةِ مَا نَصَّهُ وَيَجُوزُ التَّوَكُّيلُ بِالصَّرْفِ وَالسَّلَامُ فَإِنْ فَارَقَ الْوَكِيلُ صَاحِبَهُ قَبْلَ الْقَبْضِ بَطُلَ الْعَقْدُ وَلَا تُعْتَبَرُ مُفَارَقَةُ الْمُوَكَّلِ. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ وَكَيْلٌ شَرْعِيٌّ عَنْ هِنْدٍ الْمَرِيضَةِ مَرَضَ الْمَوْتِ زَوْجَ سَوَاحٍ ذَهَبٍ مَعْلُومٍ مِنْ رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الْقُرُوشِ الصَّحِيحَةِ وَأَبْرَأَ بِالْوَكَالَةِ عَنْ مُوَكَّلَتِهِ ذِمَّةَ الْمُشْتَرِي الْمَرْبُورِ مِنَ الثَّمَنِ قَبْلَ قَبْضِهِ ثُمَّ افْتَرَقَا عَنِ الْمَجْلِسِ مِنْ غَيْرِ قَبْضٍ وَمَاتَتِ الْمُوَكَّلَةُ بَعْدَ أَيَّامٍ عَنْ وَرَثَتِهِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَرْبُورُ صَرَفًا بَاطِلًا وَالْإِبْرَاءُ غَيْرُ جَائِزٍ؟

(الجواب): حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَذْكُورُ صَرَفًا بَاطِلًا؛ لِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهِ التَّقَابُضُ وَلَمْ يُوجَدْ وَلَا يَجُوزُ الْإِبْرَاءُ عَنْ بَدَلِ الصَّرْفِ قَبْلَ قَبْضِهِ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَصِحَّ بِدُونِ قَبُولِ الْآخِرِ فَإِنْ قَبِلَ انْتَقَضَ الصَّرْفُ وَإِلَّا لَمْ يَصِحَّ وَلَمْ يُنْتَقِضْ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفَسْخِ فَلَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَالسَّرَاجِ الْوَهَّاجِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُعْتَبَرَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَبَاعَهُ عَمْرٍو خَاتِمًا مُفَضَّضًا بِسِتَّةِ قُرُوشٍ مُؤَجَّلٍ إِلَى الْأَجَلِ الْمَذْكُورِ وَسَلَّمَهُ الْخَاتَمَ وَالْحَالُ أَنَّ الْفَضَّ لَا يَخْلُصُ مِنْهُ إِلَّا بِصَرَرٍ ثُمَّ حُلَّ الْأَجَلُ وَأَخَذَ عَمْرٍو دَيْنَهُ مِنْ زَيْدٍ وَيُطَالِبُهُ بِثَمَنِ الْخَاتَمِ فَهَلْ

لَيْسَ لَهُ ثَمَنُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمَنْ بَاعَ سَيْفًا مُحَلًّى بِثَمَنِ أَكْثَرَ مِنْ قَدْرِ الْحِلْيَةِ جَارَ وَمُرَادُهُ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مِنْ جِنْسِ الْحِلْيَةِ فَتَكُونُ الْحِلْيَةُ بِمِثْلِهَا وَالزِّيَادَةُ بِالنَّصْلِ وَالْحَمَائِلُ وَالْجَفْنُ وَإِنْ كَانَ مِثْلَهَا أَوْ أَقَلَّ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ رَبًّا وَإِنْ كَانَ بِخِلَافِ جِنْسِهَا جَارَ كَيْفَ كَانَ وَلَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ قَدْرِ الْحِلْيَةِ قَبْلَ الْإِفْتِرَاقِ؛ لِأَنَّهُ صَرَفٌ وَلَوْ اشْتَرَاهُ بَعِشْرِينَ دِرْهَمًا وَالْحِلْيَةُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ فَقَبْضُ مِنْهَا عَشْرَةٌ فِيهَا حِصَّةُ الْحِلْيَةِ وَإِنْ لَمْ يُعَيِّنْهَا حَمَلًا لِيَتَصَرَّفَ فِيهِ عَلَى الصَّحَّةِ وَكَذَا إِذَا قَالَ خُذْهَا مِنْ ثَمَنِيهَا؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ الصَّحَّةَ وَقَدْ يُرَادُ بِالْإِثْنَيْنِ أَحَدُهُمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [سورة الرحمن آية ٢٢] وَكَذَلِكَ إِنْ اشْتَرَاهُ بَعِشْرِينَ عَشْرَةً تَقْدًا وَعَشْرَةً نَسِيئَةً فَالْتَّقْدُ حِصَّةُ الْحِلْيَةِ لِمَا تَقَدَّمَ فَإِنْ افْتَرَقَا لَا عَنْ قَبْضٍ بَطَلُ الْبَيْعِ فِيهِمَا إِنْ كَانَتْ الْحِلْيَةُ لَا تَتَخَلَّصُ إِلَّا بِضَرَرٍ كَجَذْعٍ فِي سَقْفٍ وَإِنْ كَانَتْ تَتَخَلَّصُ بِغَيْرِ ضَرَرٍ جَارَ فِي السَّيْفِ وَبَطَلُ فِي الْحِلْيَةِ كَالطَّوْقِ فِي عُنُقِ الْجَارِيَةِ وَقَسَ عَلَى هَذَا جَمِيعَ أَمْثَالِهَا شَرَحَ الْمُخْتَارُ فِي مَسْأَلَتِنَا بَاعَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْضٌ وَالْفَصُّ لَا يَخْلُصُ إِلَّا بِضَرَرٍ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ فِي الْفَصِّ وَالْفَصَّةِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الْعِبَارَةِ.

(أقول) وَقَدْ مَنَّا فِي الْبُيُوعِ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ تَبَعًا لَهُ كَعَلَمِ الثَّوبِ وَالشَّاشِ وَتَكَلَّمْنَا عَلَيْهِ ثَمَّةً فَرَأَيْتُهُ.

## كِتَابُ الْكَفَالَةِ<sup>(١)</sup>

(١) الكفالة وهي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الأصيل في المطالبة، ولا تصح إلا لمن يملك التبرع، وتجاوز بالنفس والمال، وتنعقد بالنفس بقوله: تكفلت بنفسه أو برفقته، وبكل عضو يعبر به عن البدن، وبالجزء الشائع كالخمس والعشر، وبقوله: ضمنته، وبقوله: علي، وإلي، وأنا زعيم، أو قبيل، والواجب إحضاره وتسليمه في مكان يقدر على محاكمته، فإذا فعل ذلك برئ، ولو سلمه في مصر آخر برئ، فإن شرط تسليمه في وقت معين لزمه إحضاره فيه إذا طلبه منه، فإن أحضره وإلا حبسه الحاكم، فإذا مضت المدة ولم يحضره حبسه، وإذا حبسه وثبت عند القاضي عجزه عن إحضاره خلى سبيله، وإذا لم يعلم مكانه لا يطالب به، وتبطل بموت الكفيل والمكفول به دون المكفول له، وإن تكفل به إلى شهر فسلمه قبل الشهر برأ، وإن قال: إن لم أوفك به فعلي الألف التي عليه فلم يوف به، فعلي الألف والكفالة باقية، والكفالة بالمال جائزة إذا كان ديناً صحيحاً حتى لا تصح ببدل الكتابة والسعاية والأمانات والحدود والقصاص، وإذا صحت الكفالة فالمكفول له إن شاء طالب الكفيل وإن شاء طالب الأصيل ولو شرط عدم مطالبة الأصيل فهي حوالة كما إذا شرط في الحوالة مطالبة المحيل تكون كفالةً، وتجاوز بأمر المكفول عنه وبغير

(سئل) فِي رَجُلٍ اسْتَدَانَ مِنْ آخَرَ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَأَدْخَلَ ابْنَهُ الْمُرَاهِقَ الْغَيْرَ الْمُحْتَلِمِ فِي كَفَالَةِ الْمَبْلُغِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ تَكُونُ الْكِفَالَةُ بَاطِلَةً وَلَوْ أَقَرَّ بِهَا بَعْدَ الْبُلُوغِ فَإِقْرَارُهُ بَاطِلٌ؟  
 (الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَفِي مَتْنِ التَّنْوِيرِ وَأَهْلُهَا مَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلتَّبَرُّعِ قَالَ شَارِحُهُ الْعَلَايِيُّ فَلَا تَنْفُذُ مِنْ مَجْنُونٍ وَصَبِيٍّ إِنْخَ وَفِي الذَّخِيرَةِ وَلَوْ كَانَ لِرَجُلٍ قَبْلَ رَجُلٍ مَالٌ فَأَدْخَلَ الْمَطْلُوبُ ابْنَهُ فِي كَفَالَةِ ذَلِكَ الْمَالِ وَقَدْ رَاهَقَ وَلَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ كَانَ بَاطِلًا فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَارَةِ الصَّغِيرِ إِذَا بَلَغَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْيِزَ لَهَا حَالَ وَقُوعِهَا فَإِذَا بَلَغَ وَأَقَرَّ بِالْكَفَالَةِ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَإِقْرَارُهُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِكَفَالَةِ بَاطِلَةٍ إِنْخَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ دَابَّةً مِنْ عَمْرٍو بِشَمَنِ مَعْلُومٍ دَفَعَهُ لِلْبَائِعِ وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعُ ثُمَّ قَالَ لِيَكْرِ اتَّعَرَفُ هَذَا الْبَائِعَ فَقَالَ بَكْرٌ نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَإِنْ ظَهَرَ أَنَّهُ سَارِقُهَا أُمْسِكُهُ لَكَ وَتَخْرُجْ مِنْ حَقِّهِ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الدَّابَّةَ مُرْتَهَنَةٌ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ قَبْلِ الْبَائِعِ الْمَذْكُورِ وَرَفَعَ الْمُشْتَرِي أَمْرَهُ لِلْقَاضِي وَفَسَخَ الْبَيْعَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَغَابَ الْبَائِعُ فَقَامَ زَيْدٌ يُكَلِّفُ بَكْرًا إِحْضَارَ الْبَائِعِ أَوْ دَفْعَ الثَّمَنِ لَهُ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ مُتَعَلِّلًا بِقَوْلِ بَكْرٍ الْمَذْكُورِ أَعْرِفُهُ إِنْخَ وَأَنَّهُ بِذَلِكَ يُلْزَمُهُ مَا ذَكَرَ فَهَلْ بِمُجَرَّدِ مَا ذَكَرَ

أمره، فإن كانت بأمرة فأدى رجع عليه، وإن كانت بغير أمره لم يرجع عليه وإذا طوّل الكفيل ولوزم طالب المكفول عنه ولازمه، وإن أدى الأصيل أو أبراه رب الدين برأ الكفيل، وإن أبرئ الكفيل لم يبرأ الأصيل، وإن أخر عن الأصيل تأخر عن الكفيل وبالعكس لا؛ وإن قال الطالب للكفيل برئت إلي من المال رجع به على الأصيل، وإن قال: أبرأتك لم يرجع، ولا يصح تعليق البراءة منها بشرط، وتصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها كالمقبوض على سوم الشراء والمغصوب والمبيع فاسداً؛ ولا تصح بالمضمونة بغيرها كالمبيع والمرهون ولا تصح إلا بقبول المكفول له في المجلس إلا إذا قال المريض لوارثه: تكفل بما علي من الدين، فتكفل والغريم غائب فيصح، ولو قال لأجنبي فيه اختلاف المشايخ؛ ولا تصح الكفالة عن الميت المفلس؛ ويجوز تعليق الكفالة بشرط ملائم كشرط وجوب الحق، وهو قوله: ما بايعت فلانا فعلي، أو ما ذاب لك عليه فعلي أو ما غصبك فعلي، أو بشرط إمكان الاستيفاء، كقوله: إن قدم فلان فعلي وهو مكفول عنه، أو بشرط تعذر الاستيفاء كقوله: إن غاب فعلي، ولا يجوز بمجرد الشرط كقوله: إن هبت الرياح أو جاء المطر، فلو جعلها أجلاً بأن قال: كفلته إلى مجئ المطر أو إلى هبوب الرياح لا يصح، ويجب المال حالاً، فإن قال: تكفلت بما لك عليه فقامت البيئة بشيء لزمه، وإن لم تكن له بيئة فالقول قول الكفيل، ولا يسمع قول الأصيل عليه؛ ولا تصح الكفالة بالحمل على دابة بعينها، وتصح بغير عينها.

لَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِ الْكَفَالَةِ وَلَا يُشْعِرُ بِالْكَفَالَةِ رَجُلٌ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ شَيْئًا بِتَعْرِيفِ رَجُلٍ وَسَلَّمِ الْعَيْنِ وَغَابَ الْمُشْتَرِي لَا يَجِبُ عَلَى الْمَعْرِفِ شَيْءٌ هَكَذَا ذَكَرَهُ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَهُوَ رِوَايَةُ الْأَصْلِ وَذَكَرَ مَشَايخُ سَمَرَقَنْدَ أَنَّ الضَّامَانَ عَلَى الْمَعْرِفِ وَالصَّحِيحُ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَتَمَامُ الْمَسْأَلَةِ فِي الْفَتَاوَى الصَّغْرَى كَذَا فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى مَنِحُ الْغَفَّارِ تَحْتَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ.

(أقول) وَفِي فَتَاوَى الْحَاثِرِيِّ فِي ضَمَنِ سُؤَالٍ مُلَخَّصُهُ فِيمَا إِذَا تَعَهَّدَ بِأَنْ يُخْضِرَ الْمَالَ الْمُتَأَخَّرَ عَلَى فُلَانٍ وَقَالَ لَا تَعْرِفُوا الْمَالَ إِلَّا مِنِّي وَجَوَابُهُ لِلْعَلَامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ بِأَنْ هَذَا التَّعَهُّدُ وَعَدٌّ بِأَنْ يُخْضِرَهُ وَمِثْلُ هَذَا لَيْسَ مِنَ الْفَاطِ الْكَفَالَةِ وَقَوْلُهُ بَعْدَ لَا تَعْرِفُوا الْمَالَ إِلَّا مِنِّي يَحْتَمِلُ الْمَعْنَى الْمَذْكُورَ وَذَكَرُوا أَنَّ لَفْظَ الْمَعْرِفَةِ لَا يُوجِبُ الضَّامَانَ فِي قَوْلِهِ أَنَا ضَامِنٌ بِمَعْرِفَتِهِ اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ كَفَلَ زَيْدًا الْمَذْيُونُ قَائِلًا لِذَائِنِهِ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ زَيْدٌ دَرَاهِمَكَ فِي الشَّامِ فَأَنَا ضَامِنٌ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِ فَهَلْ تَصِحُّ هَذِهِ الْكَفَالَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ الذَّهَبُ الَّذِي لَكَ عَلَى فُلَانٍ أَنَا أَذْفَعُهُ أَوْ أَسَلِّمُهُ إِلَيْكَ أَوْ أَقْبِضُهُ مِنِّي لَا يَكُونُ كَفَالَةً مَا لَمْ يَقُلْ لَفْظًا يَدُلُّ عَلَى اللُّزُومِ كَضَمْنَتْ أَوْ كَفَلْتُ وَهَذَا إِذَا ذَكَرَهُ مُنْجَزًا أَمَّا إِذَا قَالَهُ مُعَلَّقًا بِأَنْ قَالَ إِنْ لَمْ يُؤَدِّهِ فُلَانٌ فَأَنَا أَذْفَعُهُ إِلَيْكَ وَنَحْوَهُ يَكُونُ كَفَالَةً لِمَا عَلِمَ أَنَّ الْمَوَاعِيدَ بِاِكْتِسَاءِ صُورِ التَّعَلُّقِ تَكُونُ لَزِمَةً بَرَّازِيَّةً.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَفَلَ أَحَدُ شَرِيكِي الْعِنَانَ دَيْنًا مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا فَهَلْ لَا تَصِحُّ هَذِهِ الْكَفَالَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا تَصِحُّ الْكَفَالَةُ لِلشَّرِيكِ بِدَيْنٍ مُشْتَرَكٍ كَمَا فِي كَفَالَةِ التَّنَوُّبِ وَالْكُنْزِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَفَلَ زَيْدٌ عَمْرًا عِنْدَ بَكْرٍ بِدَيْنٍ شَرْعِيٍّ اسْتَدَّاهُ عَمْرُو مِنْ بَكْرٍ كَفَالَةً شَرْعِيَّةً مَقْبُولَةً مِنْ بَكْرٍ بِأَذْنِ عَمْرٍو ثُمَّ مَاتَ الْكَفِيلُ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَةَ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ بَكْرٍ الدَّيْنَ مِنْ عَمْرٍو وَيُرِيدُ بَكْرُ الرَّجُوعِ بِدَيْنِهِ فِي تَرَكَةِ الْكَفِيلِ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَرَّازِيَّةِ كَفَلَ عَنْ إِنْسَانٍ بِمَالٍ عَلَيْهِ إِلَى سَنَةٍ يَجِبُ عَلَيْهِ مُوَجَّلًا وَإِنْ كَانَ عَلَى الْأَصِيلِ حَالًا وَإِنْ مَاتَ الْكَفِيلُ يُؤْخَذُ مِنْ تَرَكَّتِهِ حَالًا وَلَا يَرْجِعُ وَرَثَةُ الْكَفِيلِ عَلَى

المَكْفُول عَنْهُ قَبْلَ الْوَفْتِ الَّذِي وَقَّتَهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ كَفَلَ نَفْسَ آخَرَ فَعَابَ الْمَكْفُولُ وَعُلِمَ مَكَانُهُ وَطَلَبَ الدَّائِنُ إِحْضَارَهُ مِنْ الْكَفِيلِ فَهَلْ يُمَهِّلُهُ الْحَاكِمُ مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ فَإِنْ ذَهَبَ وَلَمْ يُحْضِرْهُ حَبَسَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنْ غَابَ الْمَكْفُولُ وَعُلِمَ مَكَانُهُ أَمَهَّلَهُ الْحَاكِمُ مُدَّةَ ذَهَابِهِ وَإِيَابِهِ فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يُحْضِرْهُ حَبَسَهُ وَإِنْ غَابَ وَلَا يُعْلَمُ مَكَانُهُ لَا يُطَالَبُ بِهِ مُلْتَقَى وَإِنْ غَابَ غَيْبَةً لَا تُدْرَى لَا يُطَالَبُ بِهِ لِظُهُورِ عَجْزِهِ كَمَا فِي النَّهْرِ وَغَيْرِهِ وَفِيهِ أَيْضًا وَهَلْ يُلَازِمُهُ ذَكَرُ السَّرْحِ حَسْبِي أَنَّهُ يُلَازِمُهُ كَذَا فِي التَّارِخَانِيَّةِ فَإِنْ اخْتَلَفَا فَإِنْ كَانَتْ لَهُ خُرْجَةٌ مَعْرُوفَةٌ أَيْ مَوْضِعٌ مَعْلُومٌ لِلتَّجَارَةِ فَالْقَوْلُ لِلطَّالِبِ وَيُؤْمَرُ الْكَفِيلُ بِالذَّهَابِ إِلَيْهِ وَإِلَّا فَلِلْكَفِيلِ فَإِنْ أَقَامَ الطَّالِبُ بَيِّنَةً أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ كَذَا يُؤْمَرُ بِالذَّهَابِ إِلَيْهِ. اهـ.

وَأَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ إِذَا ضَمِنَ وَجَهَ فُلَانٍ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا إِحْضَارُهُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ وَإِنْ عَجَزَ لَا يَلْزِمُهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ أُحْضِرْهُ فَعَلَيْ مَا عَلَيْهِ مِنَ الدِّينِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ مَبْلَغٌ دَيْنٍ صَحِيحٍ بِذِمَّةِ عَمْرٍو طَالَبَهُ بِهِ فَقَالَ أَبَوْهُ لَا تُطَالِبُهُ، دَيْنُكَ عِنْدِي وَقَبْلَ زَيْدٍ ذَلِكَ فَهَلْ يَكُونُ الْأَبُّ كَفِيلًا فَيُطَالَبُ بِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ عِنْدَ إِذَا أُسْتُعْمِلَتْ فِي الدِّينِ يُرَادُ بِهَا الْوُجُوبُ كَمَا فِي الْحَايَةِ وَنَصَّهَا وَكَذَا إِذَا كَفَلَ بِنَفْسِ رَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُؤَافِ بِهِ فَعِنْدَهُ لَهُ هَذَا الْمَالُ؛ لِأَنَّ عِنْدَ إِذَا أُسْتُعْمِلَتْ فِي الدِّينِ يُرَادُ بِهَا الْوُجُوبُ اهـ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ بِقَوْلِهِ نَعَمْ يَكُونُ كَفِيلًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّارِخَانِيَّةِ بِقَوْلِهِ لَفْظُهُ عِنْدِي لِلْوَدِيعَةِ لَكِنَّهُ بِقَرِينَةِ الدِّينِ تَكُونُ كِفَالَةً وَأَشَارَ لَهُ الرَّيْلَعِيُّ بِقَوْلِهِ مُطْلَقُهُ يُحْمَلُ عَلَى الْعُرْفِ وَفِي الْعُرْفِ إِذَا قُرِنَ بِالدِّينِ يَكُونُ ضَمَانًا وَصَرَّحَ قَاضِي خَانَ بِأَنَّ عِنْدَ إِذَا أُسْتُعْمِلَتْ فِي الدِّينِ يُرَادُ بِهَا الْوُجُوبُ فَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ عُلِمَ أَنَّ لَهُ مُطَالَبَتَهُ بِالدِّينِ وَحَبْسَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ وَأَمَّا مَا أَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ اللَّطْفِيُّ مِنْ عَدَمِ اللَّزُومِ تَبَعًا لِمَا فِي الْبَحْرِ فَقَدْ تَعَقَّبَهُ صَاحِبُ النَّهْرِ فَتَأَمَّلْ وَلَا تَعْجَلْ عَلَى أَنَّ قَاضِي خَانَ مِنْ أَهْلِ التَّرْجِيحِ ثُمَّ قَالَ الْمُؤَلَّفُ جَوَابًا عَنْ صُورَةِ دَعْوَى قَدِ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ دَيْنُكَ عِنْدِي هَلْ يَكُونُ كَفِيلًا بِذَلِكَ أَمْ لَا أَجَابَ اللَّطْفِيُّ وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَأَفْتَى بِهِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كَفِيلًا بِذَلِكَ وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَايَةِ وَالتَّارِخَانِيَّةِ وَالنَّهْرِ وَأَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ يَكُونُ كَفِيلًا بِذَلِكَ فَكَانَ هُوَ الْمُعْتَمَدُ بِهِ أَفْتَى مَوْلَانَا مُحَمَّدٌ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ مُفْتِي دِمَشْقَ الشَّامِ.

(سئل) فيما إذا استدان زيد من عمرو مبلغاً معلوماً من الدراهم إلى أجل معلوم ورهن عنده على ذلك فرسين معلومتين مسلمتين لعمرو وكفل بكر زيدا بالمبلغ المزبور عند عمرو ثم حل الأجل وقضى الكفيل الدين لعمرو وطلب منه الرهن فهل لا سبيل له على الرهن؟

(الجواب): نعم كما في التتارخانية والأنتقروني نفلاً عنها وعن العتابة وكذا في صور المسائل وعبارة التتارخانية ولو كان بالدين رهن عند الطالب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا لو قضى بعض الورثة دين الميت الذي وجب في حياته اهـ من الفصل السادس والعشرين في الأمر بقضاء الدين.

(سئل) فيما إذا قال زيد الذمي لعمرو الذمي بايع أخي وكلما بايعته فعلي ثمنه وقبلوا ذلك لدى بيعة شرعية ثم باع أخاه المزبور أمتعة معلومة بثمن معلوم من الدراهم ويريد عمرو مطالبة زيد بالثمن المزبور بطريق الكفالة المزبورة بعد ثبوت ما ذكر شرعاً فهل له ذلك؟

(الجواب): نعم وتصح أيضاً بقوله ما بايعت فلاناً فعلي فإذا بايعه كان عليه ما يجب بالمبايعه الأولى ولو باعه مرة بعد أخرى لا يلزمه شيء في الثانية ذكره في المجرد عن الإمام أيضاً وفي نوادر ابن سماعه عن أبي يوسف أنه يلزمه كله كذا في الفتح وفي المبسوط لو قال متى أو إذا أو إن بايعت لزمه الأول بخلاف كل ما إلخ هـ ولو قال ما بايعته اليوم فهو علي فباعه المبيعين اليوم لزم الكفيل المالان جميعاً وكذلك إذا قال كلما بايعته الفتاوى الهندية من الفصل الخامس في التعليق والتأجيل والمسألة في المتون والشروح.

(سئل) فيما إذا استأجر زيد مكان وقف من ناظره وتسلم المكان ثم قام يكلف المؤجر بدفع مبلغ من الدراهم زاعماً أن المؤجر قال له حين الإيجار إن أخذ منك جريمة أكن قائماً بها يعني من خصوص المأجور وأنه أخذ منه مبلغ كما ذكر وأنه يلزم المؤجر بسبب مقالته المزبورة والحال أنه لم يسم الذي يأخذ الجريمة ولم تقم قرينة على معرفته بل بناء للمجهول فهل لا يلزم المؤجر ذلك؟

(الجواب): حيث كان المكفول عنه مجهولاً ولم يسم إنساناً بعينه فالكفالة لا تصح ولا يلزم المؤجر ذلك والحالة هذه وفي نوادر هشام عن محمد رحمهما الله تعالى لو قال لآخر ما غصبك فلان أو ما سرقك فإني ضامن له جاز ذلك الضمان ولو قال ما غصبك أهل هذه الدار فأنا له ضامن فهو باطل حتى يسمي إنساناً بعينه عيني على الكنز ولا تصح بجهالة



الْمَكْفُولُ لَهُ وَبِهِ مُطْلَقًا نَعَمْ لَوْ قَالَ كَلَنْتَ رَجُلًا أَعْرِفُهُ بِوَجْهِهِ لَا بِاسْمِهِ جَارَ وَأَيُّ رَجُلٍ أَتَى بِهِ وَحَلَفَ أَنَّهُ هُوَ بَرِيءٌ شَرَحَ التَّنْوِيرُ لِلْعَلَائِيِّ عَنِ الْبَزَائِيَّةِ وَفِيهِ أَيْضًا وَالْمُدَّعِي وَهُوَ الدَّائِنُ مَكْفُولٌ لَهُ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهُوَ الْمَدْيُونُ مَكْفُولٌ عَنْهُ وَيُسَمَّى الْأَصِيلُ أَيْضًا وَالنَّفْسُ وَالْمَالُ مَكْفُولٌ بِهِ وَمَنْ لَزِمَتْهُ الْمَطَالَبَةُ كَفِيلٌ. اهـ.

أَقُولُ وَمُرَادُ الْعَلَائِيِّ بِقَوْلِهِ وَبِهِ الْمَكْفُولُ بِهِ إِذَا كَانَ نَفْسًا إِذْ كَفَالَهُ الْمَالِ الْمَجْهُولِ صَحِيحَةٌ كَمَا فِي مَتْنِ التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ضَمِنَ لِرَجُلٍ مُعَيَّنٍ دَيْنًا لَهُ عَلَى آخَرَ فَظَهَرَ الدَّيْنُ لِرَجُلٍ آخَرَ غَيْرِ الْمَضْمُونِ لَهُ فَهَلْ يَكُونُ الضَّمَانُ الْمَرْبُورُ غَيْرَ صَحِيحٍ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ بِالْمَكْفُولِ لَهُ شَرْطٌ كَمَا فِي فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ نَقْلًا عَنِ الْحَانُونِيِّ وَقَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَلَا تَصِحُّ بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ عَنْهُ وَلَا بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الدَّرَرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَزِيدٍ أَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ فَإِنَّهُ آمِنٌ فَاسْلُكْهُ فَأَخَذَ اللَّصُوصُ أَمْتِعَةَ رَزِيدٍ فَقَبَضَ رَزِيدٌ مِنَ الرَّجُلِ الْأَمْرِ قِيمَةً أَمْتِعَتِهِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ غَرَهُ وَأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ الرَّجُوعَ وَدَفَعَ الرَّجُلُ الْمَرْقُومَ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ وَتَبَيَّنَ بِقَوْلِ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مُجَرَّدَ الْغُرُورِ لَا يُوجِبُ الرَّجُوعَ وَأَنَّهُ دَفَعَ شَيْئًا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهِ وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَلَى رَزِيدٍ بِمَا قَبَضَهُ مِنْهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْغُرُورَ لَا يُوجِبُ الرَّجُوعَ فَلَوْ قَالَ أَسْلُكْ هَذَا الطَّرِيقَ فَإِنَّهُ آمِنٌ فَاسْلُكْهُ فَأَخَذَهُ اللَّصُوصُ لَا ضَمَانَ فَإِنْ زَادَ وَقَالَ فَإِنْ أَخَذَ مَالُكَ فَأَنَا ضَامِنٌ فَاسْلُكْهُ فَأَخَذَ مَالَهُ كَانَ الضَّمَانُ صَحِيحًا وَالْمَكْفُولُ عَنْهُ مَجْهُولٌ هُنَا وَمَعَ هَذَا جَوَّزُوا الضَّمَانَ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ.

(أقول) قَالَ فِي الدَّرَرِ بَعْدَ مَا مَرَّ وَصَارَ الْأَصْلُ أَنَّ الْمَغْرُورَ إِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَى الْغَارِ إِذَا حَصَلَ الْغُرُورُ فِي ضَمْنِ الْمَعَارِضَةِ أَوْ ضَمْنِ الْغَارِ صِفَةِ السَّلَامَةِ لِلْمَغْرُورِ نَصًّا حَتَّى لَوْ قَالَ الطَّحَّانُ لِصَاحِبِ الْحِنْطَةِ اجْعَلِ الْحِنْطَةَ فِي الدَّلْوِ فَذَهَبَ مِنْ ثَقْبِهِ مَا كَانَ فِيهِ إِلَى الْمَاءِ وَالطَّحَّانُ كَانَ عَالِمًا بِهِ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ غَارٌ فِي ضَمْنِ الْعَقْدِ بِخِلَافِ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ ثَمَّةٌ مَا ضَمِنَ السَّلَامَةَ بِحُكْمِ الْعَقْدِ وَهَاهُنَا الْعَقْدُ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ كَذَا فِي الْعِمَادِيَّةِ. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ رَجُلٌ لِآخَرَ بَايِعْ فَلَانًا فَمَا بَايَعْتَهُ فَعَلَيْ فَبَايَعَهُ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَتَلَفَ الثَّمَنُ

عِنْدَهُ وَيُرِيدُ مُطَالَبَةَ الْكَفِيلِ الْمَرْبُورِ بِالثَّمَنِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَبِمَا بَايَعْتَ فَلَانًا فَعَلَيَّْ وَمَا غَضَبَكَ فَلَانٌ فَعَلَيَّْ مَا هُنَا شَرْطِيَّةٌ أَيْ إِنْ بَايَعْتَهُ فَعَلَيَّْ لَا مَا اشْتَرَيْتَهُ لِمَا سَبَّحِيءُ أَنَّ الْكَفَالَةَ بِالْمَبِيعِ لَا تَجُوزُ وَشَرْطٌ فِي الْكُلِّ الْقَبُولُ وَلَوْ دَلَالَةً بِأَنْ بَايَعَهُ أَوْ غَضَبَ مِنْهُ لِلْحَالِ عَلَائِيٍّ عَنِ النَّهْرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ زَيْدٌ مُخَاطِبًا لِحِجَاعَةِ مَعْلُومِينَ مِنْ أَهْلِ سُوقٍ كَذَا مَا بَايَعْتُمْ عَمْرًا أَنْتُمْ وَغَيْرُكُمْ فَهُوَ عَلَيَّ فَهَلْ يَلْزَمُ زَيْدًا دَيْنٌ مِنْ خَاطِبِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ كَفَلَ أَسِيرًا بِمَبْلَغٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ عِنْدَ مَنْ أَسَرَهُ بِأَمْرِهِ فِدَاءً وَافْتَكَّ نَفْسَهُ وَحُسِسَ الْكَفِيلُ بِذَلِكَ وَيُرِيدُ مُطَالَبَةَ الْأَسِيرِ بِذَلِكَ وَحَبَسَهُ بِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَصَحَّ ضَمَانُ النَّوَائِبِ وَلَوْ بَغَيْرِ حَقِّ كَجَبَايَاتِ زَمَانِنَا فَإِنَّهَا فِي الْمُطَالَبَةِ كَالذُّيُونِ بَلْ فَوْقَهَا حَتَّى لَوْ أُخِذَتْ مِنَ الْأَكَارِ فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى مَالِكِ الْأَرْضِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى صَدُرَ الشَّرِيعَةِ وَابْنُ الْمُصَنِّفِ وَابْنُ كِبَالٍ وَفَيْدَةُ شَمْسِ الْأَيْمَةِ بِمَا إِذَا أَمَرَهُ بِهِ طَائِعًا فَلَوْ مَكْرَهَا فِي الْأَمْرِ لَمْ يُعْتَبَرْ أَمْرُهُ بِالرُّجُوعِ ذَكَرَهُ الْأَكْمَلُ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ الْعَلَائِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ وَفِي الْمَنَحِ وَلَا يُطَالَبُ الْكَفِيلُ أَصِيلًا بِمَالٍ مَكْفُولٍ بِهِ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْكَفِيلُ عَنْهُ أَيْ عَنِ الْأَصِيلِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا التَّزَمَ الْمُطَالَبَةَ فَإِنْ لُوزِمَ أَيْ لُوزِمَ الْكَفِيلُ مِنْ جِهَةِ الطَّالِبِ لَارَمَهُ أَيْ لَارَمَ هُوَ الْأَصِيلُ وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا كَانَتْ الْكَفَالَةُ بِأَمْرِهِ وَإِنْ حُسِسَ أَيْ صَارَ الْكَفِيلُ مُحْبُوسًا حُسِسَ هُوَ أَيْ الْمَكْفُولُ عَنْهُ إِذْ لَمْ يُلْحَقْهُ مَا لَحِقَهُ إِلَّا مِنْ جِهَتِهِ فَيَجَازَى بِمِثْلِهِ أَهـ بِنَوْعِ اخْتِصَارٍ.

(أقول) مَسْأَلَةُ صِحَّةِ ضَمَانِ النَّوَائِبِ مِنْ مَسَائِلِ الْمُتُونِ وَفِيهَا اخْتِلَافُ التَّصْحِيحِ وَالَّذِي صَحَّحَهُ فقيهُ النَّفْسِ قَاضِي خَانَ الصُّحَّةِ كَمَا فِي الْمُتُونِ وَاعْتَمَدَ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ عَدَمَ الصُّحَّةِ مُعَلَّلًا بِأَنَّ الظُّلْمَ يَجِبُ إِعْدَامُهُ وَيَحْرُمُ تَقْرِيرُهُ وَفِي الْقَوْلِ بِصَحَّتِهِ تَقْرِيرُهُ وَذَكَرَتْ جَوَابُهُ فِيمَا عُلِقَتْهُ عَلَى الْبَحْرِ بِمَا رَأَيْتُهُ بِخَطِّ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ صِحَّةِ الْكَفَالَةِ بِهَا رُجُوعُ الْكَفِيلِ عَلَى الْأَصِيلِ لَوْ كَانَتْ الْكَفَالَةُ بِالْأَمْرِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَضْمَنُ لِطَالِبِهَا الظُّلْمَ أَهـ وَلَعَمْرِي إِنَّهُ تَنْبِيهٌُ حَسَنٌ وَبِهِ يَنْدَفِعُ قَوْلُهُ إِنَّ الظُّلْمَ يَجِبُ إِعْدَامُهُ؛ لِأَنَّ ذَاكَ لَوْ قُلْنَا بِرُجُوعِ الظُّلْمِ عَلَى الْكَفِيلِ أَمَّا عَلَى مَا قُلْنَا مِنْ صِحَّتِهَا بِرُجُوعِ الْكَفِيلِ عَلَى الْأَصِيلِ فَلَا بَلَّ فِيهِ رَفْعُ الظُّلْمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَا الْكَفِيلُ يَحْسُ الظُّلْمَ الْمَكْفُولَ وَيَضْرِبُهُ وَيَبِيعُ عَلَيْهِ مَالَهُ وَعَقَارَهُ بِثَمَنِ بَخْسٍ أَوْ يُلْجِئُهُ

إِلَى بَيْعِهِ أَوْ الْإِسْتِدَانَةَ بِالْمُرَابَحَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا هُوَ مُشَاهِدٌ وَبِالْكَفَالَةِ يَرْتَفِعُ كُلُّ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو اذْفَعْ إِلَى بَكْرٍ كَذَا مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَلَمْ يَقُلْ عَلَيَّ وَلَا عَلَى أَهْلِكَ لَكَ عَلَيَّ فَدَفَعَ عَمْرٌو الْمَبْلَغَ الْمَزْبُورَ لِبَكْرٍ وَكَانَ عَمْرٌو خَلِيطًا لَزَيْدٍ الْأَمْرِ وَيُرِيدُ عَمْرٌو الرُّجُوعَ عَلَى زَيْدٍ بِالْمَبْلَغِ الْمَزْبُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي حَانَ فِي فَتَاوِيهِ مِنَ الْكَفَالَةِ بِالْمَالِ رَجُلٌ قَالَ لِأَخْرَ اذْفَعْ إِلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَلَمْ يَقُلْ عَنِّْي وَلَا أَهْلًا لَكَ عَلَيَّ فَدَفَعَهَا الْمَأْمُورُ إِنْ كَانَ خَلِيطًا لِلْأَمْرِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَذَاهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَلِيطًا لَا يَرْجِعُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ يَرْجِعُ فِي الْوَجْهَيْنِ وَالْخَلِيطُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ فِي عِيَالِهِ كَالْوَلَدِ وَالْوَالِدِ وَالزَّوْجِ وَابْنِ الْأَخِ فِي عِيَالِهِ أَوْ أَجِيرِهِ أَوْ شَرِيكِهِ شَرَكَةً عَنَانٍ كَذَا فِي الْأَصْلِ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ وَلَيْسَ بِخَلِيطٍ لَهُ اذْفَعْ إِلَى فُلَانٍ أَلْفَ دِرْهَمٍ فَدَفَعَ الْمَأْمُورُ لَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَمْرِ لَكِنْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْقَابِضِ قَالَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْفَعْ الْيَدَ عَلَى وَجْهِ يَحْجُوزُ دَفْعُهُ خَانِيَةً مِنْ مَسَائِلِ الْأَمْرِ بِنَقْدِ الْمَالِ مِنَ الْحَوَالَةِ وَالْكَفَالَةِ وَقَدْ أَوْصَحَ الْمَسْأَلَةَ غَايَةَ الْإِيضَاحِ فِي الذَّخِيرَةِ فِي ١٨.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَذِنَ جَمَاعَةٌ مَعْلُومُونَ لَزَيْدٍ بِأَنْ يَقُومَ بِمَصَالِحِهِمْ وَيَدْفَعَ مَا يَرْتَبُ عَلَيْهِمْ مِنْ مَغَارِمَ عُرْفِيَّةٍ وَشُرْعِيَّةٍ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ وَأَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِمْ بِظَهْرِ مَا يَدْفَعُهُ فِي ذَلِكَ وَصَرَفَ بِمُقْتَضَى الْإِذْنِ فِيمَا ذَكَرَ عَنْهُمْ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَيْهِمْ بِظَهْرِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِذْنِ وَالصَّرْفِ وَقَدَّرَ مَا صُرِفَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي النَّوَازِلِ قَوْمٌ وَقَعَتْ لَهُمْ مُصَادَرَةٌ فَأَمَرُوا رَجُلًا أَنْ يَسْتَقْرِضَ لَهُمْ مَالًا يُنْفِقُهُ فِي هَذِهِ الْمَوْزَنَاتِ فَفَعَلَ فَاَلْمُقْرِضُ يَرْجِعُ عَلَى الْمُسْتَقْرِضِ وَالْمُسْتَقْرِضُ هَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ إِنْ شَرَطَ الرُّجُوعَ يَرْجِعُ وَيُدُونِ الشَّرْطَ لَا يَرْجِعُ وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ يَرْجِعُ تَنَازُلًا خَانِيَةً فِي كِتَابِ الْوَصَايَا وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَمْلِكُ الْمَدْفُوعُ إِلَيْهِ الْمَالُ مُقَابَلًا بِمِلْكٍ مَالٍ فَإِنَّ الْمَأْمُورَ يَرْجِعُ عَلَى أَمْرِهِ بِلَا شَرْطِ الرُّجُوعِ وَإِلَّا فَلَا فَلَوْ أَمَرَ غَيْرُهُ أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهِ أَوْ يَقْضِي دَيْنَهُ فَفَعَلَ يَرْجِعُ بِلَا شَرْطِ مَجْمُوعَةِ النَّقِيبِ عَنْ مُعِينِ الْمُفْتِي وَفِيهَا وَمِمَّا يُوَافِقُ هَذَا مَا فِي الْعِمَادِيَّةِ أَنَّ الْمَأْمُورَ بِالْإِنْفَاقِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فِي حَاجَةِ الْأَمْرِ قَالَ بَعْضُهُمْ يُوجِبُ الرُّجُوعَ إِذَا اشْتَرَطَهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُوجِبُ الرُّجُوعَ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ وَلَوْ قَالَ عَوَّضٌ عَنْ هَبْتِي أَوْ أَطْعِمَ عَنْ كَفَّارَتِي أَوْ أَذَّ

زَكَاةَ مَالِي أَوْ هَبَ فُلَانًا عَنِّي أَلْفًا لَا يَرْجِعْ بِلَا شَرْطِ الرُّجُوعِ كَمَا فِي الْبَرَازِيَّةِ وَذَكَرَ فِي السَّرَاجِ  
الْوَهَّاجِ ضَابِطًا آخَرَ أَنَّ الْوَاجِبَ الَّذِي سَقَطَ عَنِ الْأَمْرِ بِدَفْعِ الْمَأْمُورِ إِنْ كَانَ مِنْ أَحْكَامِ الْآخِرَةِ  
فَقَطْ لَمْ يَرْجِعْ بِلَا شَرْطِ الرُّجُوعِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ رَجَعَ لَرَجَعَ بِأَكْثَرِ مِمَّا أُسْقِطَ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحْكَامِ الدُّنْيَا  
رَجَعَ بِلَا شَرْطٍ اهـ.

وَقَيَّدَ هَذَا فِي الْخُلَاصَةِ بِمَا إِذَا قَالَ ادْفَعْ مَقْدَارَ كَذَا إِلَى فُلَانٍ عَنِّي فَلَوْ لَمْ يَقُلْ عَنِّي أَوْ ادْفَعُهُ  
فِلَانِي ضَامِنٌ فَدَفَعَ الْمَأْمُورُ إِنْ كَانَ شَرِيكَ الْأَمْرِ أَوْ خَلِيطُهُ وَتَفْسِيرُهُ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا فِي السُّوقِ  
أَخَذٌ وَإِعْطَاءٌ وَمَوَاضِعَةٌ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ بِالْإِجْمَاعِ.

وَكَذَا لَوْ كَانَ الْأَمْرُ فِي عِيَالِ الْمَأْمُورِ أَوْ الْمَأْمُورِ فِي عِيَالِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ  
فَلَا رُجُوعَ عَلَيْهِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَرْجِعُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَقُلْ اقْضِ عَنِّي فَإِنْ قَالَ ثَبَتَ لَهُ حَقُّ  
الرُّجُوعِ بِالْإِجْمَاعِ مِنْ مَجْمُوعَةِ النَّقِيبِ وَذَكَرَ فِي التَّنْوِيرِ أَصْلًا آخَرَ فِي بَابِ الرُّجُوعِ عَنْ الْهَبَةِ  
وَهُوَ كُلُّ مَا يُطَالَبُ بِهِ الْإِنْسَانُ بِالْحَبْسِ وَالْمَلَاذِمَةِ يَكُونُ الْأَمْرُ بِأَدَائِهِ مُثَبَّتًا لِلرُّجُوعِ مِنْ غَيْرِ  
اشْتِرَاطِ الضَّمَانِ وَمَا لَا فَلَا إِلَّا بِشَرْطِ الضَّمَانِ فَلَوْ أَمَرَ الْمَدْيُونُ رَجُلًا بِقَضَاءِ دَيْنِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِنْ  
لَمْ يَضْمَنْ لَوْجُوبِهِ عَلَيْهِ لَكِنْ يَخْرُجُ عَنِ الْأَصْلِ مَا لَوْ قَالَ أَنْفَقَ عَلَى بِنَاءِ دَارِي أَوْ قَالَ الْأَسِيرُ  
اشْتَرَيْتَنِي فَإِنَّهُ يَرْجِعُ فِيهِمَا بِلَا شَرْطِ رُجُوعِ كَفَالَةِ الْحَانِيَّةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يُطَالَبُ بِهِمَا لَا بِحَبْسٍ وَلَا  
بِمَلَاذِمَةٍ فَتَأَمَّلْ. اهـ. شَرْحُ التَّنْوِيرِ.

(أقول) وَفِي الْحَانِيَّةِ ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ إِذَا أَمَرَ صَرِيفًا فِي الْمَصَارِفَةِ أَنْ يُعْطِيَ رَجُلًا أَلْفَ  
دِرْهَمٍ قَضَاءً عَنْهُ أَوْ لَمْ يَقُلْ قَضَاءً عَنْهُ فَفَعَلَ الْمَأْمُورُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ فَإِنْ  
لَمْ يَكُنْ صَرِيفًا لَا يَرْجِعُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ عَنِّي وَلَوْ أَمَرَهُ بِشَرَايِهِ أَوْ بِدَفْعِ الْفِدَاءِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ  
اسْتِحْسَانًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَلَى أَنْ تَرْجِعْ عَلَيَّ بِذَلِكَ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْفَقَ مِنْ مَالِكَ عَلَى عِيَالِي أَوْ فِي  
بِنَاءِ دَارِي يَرْجِعُ بِمَا أَنْفَقَ.

وَكَذَا لَوْ قَالَ اقْضِ دَيْنِي يَرْجِعُ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَلَوْ قَضَى نَائِبُهُ غَيْرَهُ بِأَمْرِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ  
يُشْتَرَطِ الرُّجُوعُ هُوَ الصَّحِيحُ اهـ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ اقْضِ دَيْنِي أَوْ نَائِبَتِي أَوْ اكْفُلْ لِفُلَانٍ  
بِأَلْفٍ عَلَيَّ أَوْ أَنْقُذْهُ أَلْفًا عَلَيَّ أَوْ اقْضِ مَا لَهُ عَلَيَّ أَوْ أَنْفَقْ عَلَى عِيَالِي أَوْ فِي بِنَاءِ دَارِي يَرْجِعُ مُطْلَقًا  
شَرْطِ الرُّجُوعِ أَوْ لَا قَالَ عَنِّي أَوْ لَا وَكَذَا إِذَا قَالَ ادْفَعْ إِلَى فُلَانٍ كَذَا وَكَانَ الْمَأْمُورُ صَرِيفًا أَوْ  
خَلِيطًا لِلأَمْرِ أَوْ فِي عِيَالِهِ وَإِلَّا فَلَا مَا لَمْ يَقُلْ عَنِّي أَوْ عَلَى أَنِّي ضَامِنٌ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ هَبَ

لِفَلَانٍ عَنِّي أَلْفًا وَأَقْرَضُهُ أَلْفًا أَوْ عَوَّضَهُ عَنِّي أَوْ كَفَّرَ عَن يَمِينِي بِطَعَامِكَ أَوْ أَدَّ زَكَاةَ مَالِي بِمَالِكَ أَوْ أَحَجَّ عَنِّي رَجُلًا أَوْ أَعْتَقَ عَنِّي عَبْدًا عَنْ ظَهَارِي فَلَا رُجُوعَ إِلَّا بِشَرْطِهِ وَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ خَلِيطًا أَوْ قَالَ عَنِّي فَجُمْلَةُ هَذِهِ الْمَسَائِلِ أَرْبَعَةٌ أَقْسَامُ الْأَوَّلُ مَا يَرْجِعُ بِهِ الْمَأْمُورُ مُطْلَقًا الثَّانِي مَا يَرْجِعُ إِنْ كَانَ صَرِيحًا أَوْ خَلِيطًا لَهُ أَوْ فِي عِيَالِهِ الثَّالِثُ مَا يَرْجِعُ إِنْ قَالَ عَنِّي الرَّابِعُ مَا لَا رُجُوعَ فِيهِ إِلَّا بِشَرْطِ الرَّجُوعِ وَقَدْ لَخَّصْتُ هَذَا الْحَاصِلَ مِنْ كَلَامِ الْحَائِنَةِ وَمِمَّا مَرَّ عَنِ الْخُلَاصَةِ.

فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مَنْصُوصَةٌ عَلَيْهَا فِي الْحَائِنَةِ وَالْخُلَاصَةِ وَبِهَا يُسْتَعْنَى عَنِ الْأُصُولِ الْمَارَّةِ لِكَوْنِهَا غَيْرَ ضَابِطَةٍ وَكَذَا الْأَصْلُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْعَلَانِيُّ فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ مَنْ قَامَ عَنْ غَيْرِهِ بِوَاجِبٍ بِأَمْرِهِ رَجَعَ بِمَا دَفَعَ وَإِنْ لَمْ يَشَرْطْهُ كَالْأَمْرِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَبِقَضَاءِ دَيْنِهِ إِنْ كَانَ غَيْرَ ضَابِطٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ الْأَمْرُ بِالْإِنْفَاقِ فِي بِنَاءِ دَارِهِ وَبِشِرَاءِ الْأَسِيرِ وَقَضَاءِ النَّائِبَةِ وَلِشُمُولِهِ الْوَاجِبِ الْآخَرُويِّ كَالْأَمْرِ بِإِدَاءِ زَكَاتِهِ وَنَحْوِهِ وَفِي نُورِ الْعَيْنِ عَنْ مَجْمَعِ الْفَتَاوَى أَمْرُ أَحَدٍ الْوَرَثَةِ إِنْ سَأَلَ بِأَن يُكَفَّنَ الْمَيِّتَ فَكَفَّنَ إِنْ أَمَرَهُ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ يَرْجِعُ كَمَا فِي: أَتَيْتُ فِي بِنَاءِ دَارِي وَهُوَ اخْتِيَارُ شَمْسِ الْإِسْلَامِ وَذَكَرَ السَّرْحِيُّ أَنَّهُ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِمَنْزِلَةِ أَمْرِ الْقَاضِي وَفِيهِ عَنِ الدَّخِيرَةِ قَالَ اذْهَبْ إِلَى فُلَانٍ قَضَاءً لَهُ وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي أَوْ قَالَ اقْضِ فُلَانًا أَلْفًا وَلَمْ يَقُلْ عَنِّي وَلَا عَلَى أَبِي ضَامِنٌ لَهَا أَوْ كَفَيْلٌ بِهَا فَدَفَعَ فَلَوْ كَانَ الْمَأْمُورُ شَرِيكًا لِلْأَمْرِ أَوْ خَلِيطًا لَهُ رَجَعَ عَلَى أَمْرِهِ وَمَعْنَى الْحَلِيطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا أَخْذٌ وَإِعْطَاءٌ أَوْ مُوَاضَعَةٌ عَلَى أَنَّهُ مَتَى جَاءَ رَسُولٌ هَذَا أَوْ وَكَيْلُهُ يَبِيعُ مِنْهُ أَوْ يَقْرِضُهُ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى الْأَمْرِ إِجْمَاعًا إِذَا الضَّمَانُ بَيْنَ الْحَلِيطَيْنِ مَشْرُوطٌ عُرفًا إِذَا الْعُرفُ أَنَّهُ إِذَا أَمَرَ شَرِيكَهُ أَوْ خَلِيطَهُ بِدَفْعِ مَالٍ إِلَى غَيْرِهِ بِأَمْرِهِ يَكُونُ دَيْنًا عَلَى الْأَمْرِ وَالْمَعْرُوفُ كَالْمَشْرُوطِ.

وَكَذَا لَوْ كَانَ الْمَأْمُورُ فِي عِيَالِ الْأَمْرِ أَوْ بِالْعَكْسِ يَرْجِعُ إِجْمَاعًا وَإِنْ لَمْ يَقُلْ عَلَى أَبِي ضَامِنٍ وَلَمْ يَشَرْطِ الرَّجُوعَ أَهـ وَأَفَادَ التَّعْلِيلُ بِالضَّمَانِ عُرفًا أَنَّ مَا جَرَى بِهِ الْعُرفُ فِي الرَّجُوعِ عَلَى الْأَمْرِ يَرْجِعُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَلِيطًا وَلَا فِي عِيَالِهِ وَلِذَا أَثْبَتُوا الرَّجُوعَ لِلصَّرِيحِ فَلْيُحْفَظْ.

(سئل) فيما إذا قَضَى زَيْدٌ دَيْنَ عَمْرٍو لِذَاتِهِ بِدُونِ إِذْنِ عَمْرٍو وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ عَلَى عَمْرٍو بِمَا قَضَاهُ عَنْهُ بِدُونِ إِذْنِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): مَنْ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ لَا يَكُونُ لَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ عَلَيْهِ عِمَادِيَّةً مِنَ الْفَصْلِ ٢٨ وَمِنْهَا فِي أَحْكَامِ السُّفْلِ وَالْعُلُوِّ: الْمُتَبَرِّعُ لَا يَرْجِعُ عَلَى غَيْرِهِ كَمَا لَوْ قَضَى دَيْنَ غَيْرِهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ أَهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَذَانَ رَجُلَيْنِ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مُوجَّلاً إِلَى سَنَةٍ وَصَمِنَهُمَا عِنْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ ثُمَّ اسْتُحِقَّ الْأَجَلُ فَأَدَّى أَحَدُهُمَا مَا عَلَيْهِ بِالتَّامِّ وَأَدَّى الْآخَرُ الْبَعْضَ وَبَقِيَ عَلَيْهِ مِائَةٌ قَرَشٍ فَعَامَلَ الدَّائِنَ بِهَا وَزَادَهُ عِشْرِينَ قَرَشًا وَأَجَّلَ ذَلِكَ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ الضَّامِنِ الْمَزْبُورِ وَالْآنَ يُرِيدُ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى الضَّامِنِ فِي الْعَقْدِ الْأَوَّلِ بِالمِائَةِ وَالْعِشْرِينَ الْمَذْكُورَةِ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): عَقْدُ الضَّامِنِ انْفَسَخَ بِمُضِيِّ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ وَلَا يَكُونُ الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ ضَامِنًا لِلْمَبْلَغِ الْحَاصِلِ بِالْعَقْدِ الْجَدِيدِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ لَوْ سَقَطَ دَيْنُ الطَّالِبِ عَنِ الْبَائِعِ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِمَّا بِفَسْخِ الْمُدَايَنَةِ الَّتِي جَرَتْ بَيْنَ الْبَائِعِ وَغَرِيمِهِ أَوْ بِإِبْرَاءِ الْغَرِيمِ عَنْ دَيْنِهِ أَوْ بِقَضَاءِ الْبَائِعِ دَيْنَهُ فَهَنَّاكَ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ وَتَبْطُلُ الْكِفَالَةُ ذَخِيرَةً مِنَ الْفَضْلِ ١١ وَاختِلَافُ الصَّكِّ يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ السَّبَبِ خَائِنَةً مِنْ فَضْلِ فِيمَا يَكُونُ إِقْرَارًا بِشَيْءٍ أَوْ شَيْئَيْنِ فِي مَسْأَلَةٍ إِضَافَةٍ الْإِقْرَارِ إِلَى سَبَبٍ وَبِعَيْنِ هَذَا الْجَوَابِ أَفْتَى الْعَلَامَةُ الْمُحَقِّقُ الْمَرْحُومُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَفندي الْعِمَادِيُّ وَسُئِلَ فِي الْمَذْيُونِ إِذَا أَحَالَ رَبُّ الدَّيْنِ بِدَيْنِهِ عَلَى مَذْيُونٍ لَهُ بِرِضَاهُ وَصَمِنَهُ فِي ذَلِكَ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يَصِحُّ الضَّمَانُ وَيُطَالَبُ أَيًّا شَاءَ قَالَ فِي الْحَائِنَةِ رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَالٌ فَقَالَ الطَّالِبُ لِلْمَذْيُونِ أَجْلِنِي بِمَالِي عَلَيْكَ عَلَى فُلَانٍ عَلَى أَنَّكَ ضَامِنٌ لِذَلِكَ فَفَعَلَ فَهُوَ جَائِزٌ وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمَالِ مِنْ أَيِّمَا شَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ الضَّمَانُ عَلَى الْمُحِيلِ فَقَدْ جَعَلَ الْحَوَالَةَ كِفَالَةً؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ بِشَرْطِ عَدَمِ بَرَاءَةِ الْمُحِيلِ كِفَالَةٌ أَهْ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْعَلَامَةُ سِرَاجُ الدِّينِ الْمَشْهُورُ بِقَارِيِ الْهُدَايَةِ فِي فِتَاوِيهِ.

(أقول) إِنَّمَا ذَكَرَ عِبَارَةَ الذَّخِيرَةِ لِيُقَيَّسَ عَلَيْهَا مَسْأَلَةُ اخْتِلَافِ الصَّكِّ فِي أَنَّهُ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الصَّكِّ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ السَّبَبِ وَقَدْ صَرَّحَ فِي عِبَارَةِ الذَّخِيرَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّهُ لَوْ سَقَطَ الدَّيْنُ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ تَبْطُلُ الْكِفَالَةُ فَكَذَا تَبْطُلُ لَوْ اخْتَلَفَ الصَّكُّ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ اخْتِلَافِ السَّبَبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْحَائِنَةِ فَكَذَا فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا قَدْ اخْتَلَفَ الصَّكُّ فَتَبْطُلُ الْكِفَالَةُ هَذَا مُرَادُ الْمُؤَلِّفِ فِي نَقْلِ عِبَارَةِ الذَّخِيرَةِ وَالْحَائِنَةِ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنَّ مَسْأَلَةَ الْحَائِنَةِ إِنَّمَا هِيَ فِيمَا إِذَا أَقَرَّ رَجُلٌ بِالْفِ عِنْدَ الشُّهُودِ بِصَكِّ ثُمَّ أَقَرَّ بِالْفِ بِصَكِّ آخَرَ فَهُمَا أَلْفَانِ؛ لِأَنَّ اخْتِلَافَ الصَّكِّ بِمَنْزِلَةَ اخْتِلَافِ السَّبَبِ فَيَكُونَانِ إِقْرَارَيْنِ فَيَلْزِمُهُ كُلُّ مِنَ الْأَلْفَيْنِ وَأَنْتَ خَيْرٌ بِأَنَّ هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَغْيِيرَ الصَّكِّ بِكِتَابَةِ صَكِّ آخَرَ فِي مَسْأَلَتِنَا يُبْطِلُ الْكِفَالَةَ؛ لِأَنَّ الصَّكَّ الْأَوَّلَ لَمْ يُبْطَلْ كَمَا فِي الْإِقْرَارِ وَإِذَا لَمْ يُبْطَلْ فَكَيْفَ تَبْطُلُ الْكِفَالَةُ الَّتِي فِيهِ نَعَمْ لَوْ فَسَخَا الْمُدَايَنَةُ

الأولى ثُمَّ جَدَّاهَا فِي صَكَ آخَرَ تَبْطُلُ الْكَفَالَةُ الْأُولَى كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ عِبَارَةُ الدَّخِيرَةِ لِسُقُوطِ الدَّيْنِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْمُؤَلَّفُ فِيمَا يَأْتِي قَرِيبًا فَافْهَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ بِذِمَّةِ عَمْرٍو مَبْلَغٌ دَيْنٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَكَفَلَهُ بِذَلِكَ بَكْرٌ فَأَحَالَ عَمْرٍو زَيْدًا بِالْمَبْلَغِ الْمَرْبُورِ عَلَى خَالِدٍ حَوَالَةَ شُرْعِيَّةٍ مَقْبُولَةٍ مِنَ الْجَمِيعِ فَهَلْ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ؟ (الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَفِي قَوْلِهِ بَرَأَ الْمُحِيلُ إِشَارَةً إِلَى بَرَاءَةِ كَفِيلِهِ فَإِذَا أَحَالَ الْأَصِيلُ الطَّالِبَ بَرَأَ كَذَا فِي الْمُحِيطِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَكَفَلَهُ بَكْرٌ بِذَلِكَ ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ فَأَجَلَهُ عَمْرٍو إِلَى أَجَلٍ آخَرَ مَعْلُومٍ وَفَسَخَا عَقْدَ الْمَدَايِنَةِ الْأَوَّلِ مِنْ غَيْرِ حُضُورِ بَكْرٍ وَلَا تَجْدِيدِ كَفَالَةٍ وَالْآنَ يُرِيدُ عَمْرٍو الدَّعْوَى عَلَى بَكْرٍ بِمَا عَاقَدَهُ عَلَيْهِ ثَانِيًا بِالْمَبْلَغِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَا يَكُونُ بَكْرٌ كَفِيلًا بِالْمَبْلَغِ الْحَاصِلِ بِالْعَقْدِ الْجَدِيدِ؟ (الجواب): حَيْثُ فَسَخَا عَقْدَ الْمَدَايِنَةِ الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ كَفِيلًا بِمَا عَاقَدَهُ ثَانِيًا بِدُونِ كَفَالَةٍ وَنَقَلَهَا مَا مَرَّ قَرِيبًا عَنِ الدَّخِيرَةِ.

(أقول) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ بِمُجَرَّدِ مُضِيِّ الْأَجَلِ الْأَوَّلِ وَتَجْدِيدِ أَجَلٍ آخَرَ بِدُونِ فسخٍ صَرِيحٍ تَبَقَّى الْكَفَالَةُ فَيَنَافِي مَا أَفْتَى بِهِ أَوَّلًا تَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَقْدَارًا مَعْلُومًا مِنْ قِشْرِ الْقَنْبِ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ شِرَاءً شَرْعِيًّا ثُمَّ كَفَلَ بَكْرٌ بِتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ فَهَلْ هِيَ جَائِزَةٌ؟ (الجواب): نَعَمْ الْكَفَالَةُ بِتَسْلِيمِ الْمَبِيعِ جَائِزَةٌ فَيَجِبُ عَلَيْهِ إِحْضَارُهُ وَتَسْلِيمُهُ لِلْمُشْتَرِي مَا دَامَتِ الْعَيْنُ بَاقِيَةً كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الدَّرَرِ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ قَالَ لِزَيْدٍ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ عَمْرٍو مَالِكَ عَلَيْهِ فَأَنَا ضَامِنٌ بِذَلِكَ فَتَقَاضَى زَيْدٌ عَمْرًا بِمَا لَهُ عَلَيْهِ فَقَالَ عَمْرٍو لِزَيْدٍ لَا أُعْطِيكَ فَهَلْ يَلْزَمُ الْكَفِيلُ؟

(الجواب): نَعَمْ يَلْزَمُهُ وَفِي الْمُتَمَتَّى رَجُلٌ قَالَ لِآخَرَ إِنْ لَمْ يُعْطِكَ فَلَانَ مَا لَكَ عَلَيْهِ فَأَنَا لَكَ ضَامِنٌ بِذَلِكَ لَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَقَاضَى الَّذِي عَلَيْهِ الْأَصْلُ فَإِنْ تَقَاضَاهُ فَقَالَ لَا أُعْطِيكَ لَزِمَ الْكَفِيلُ مِنْ صُورِ الْمَسَائِلِ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ.

(أقول) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِذَا طَالَبَهُ وَمَطَّلَهُ وَلَمْ يَقُلْ لَا أُعْطِيكَ لَا يَتَحَقَّقُ عَدَمُ الْإِعْطَاءِ فَلَا يَلْزَمُ الْكَفِيلَ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْأَصِيلِ تَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ وَرَجُلَانِ آخَرَانِ مِنْ عَمْرٍو أَمْتَعَةً مُعَيَّنَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مُؤَجَّلٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَكَفَلَ كُلُّ مِنْهُمُ الثَّمَنَ لِعَمْرٍو كَفَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ مَقْبُولَةٌ مِنَ الْجَمِيعِ ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ وَغَابَ الرَّجُلَانِ قَبْلَ آدَاءِ جَمِيعِ الثَّمَنِ وَيُرِيدُ عَمْرٍو مُطَالَبَةَ زَيْدٍ بِجَمِيعِ الثَّمَنِ بِالْأَصَالَةِ وَالْكَفَالَةِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي فَضْلِ كَفَالَةِ الْمَالِ مِنَ الْحَاثِيَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزَيْدٍ دَارٌ جَارِيَةٌ فِي مِلْكِهِ فَأَجَرَهَا مِنْ عَمْرٍو مُدَّةً مَعْلُومَةً بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ أَذِنَ لَهُ بِصَرْفِ بَعْضِ الْأَجْرَةِ فِي تَرْمِيمِ الدَّارِ الْمَرْبُورَةِ وَقَبْضِ مِنْهُ الْبَاقِي وَصَرَفَ عَمْرٍو مَا أَذِنَ لَهُ زَيْدٌ بِصَرْفِهِ وَسَكَنَ الدَّارَ وَمَاتَ زَيْدٌ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ وَلَهُ عَتِيقٌ أَثَبَتَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ أَنَّ زَيْدًا كَانَ وَهَبَهُ الدَّارَ قَبْلَ إِيجَارِ زَيْدٍ لَهَا مِنْ عَمْرٍو وَقَبْلَ إِذْنِهِ لَهُ فِي صَرْفِ بَعْضِ الْأَجْرَةِ كَمَا ذُكِرَ وَيُرِيدُ عَمْرٍو الرُّجُوعَ فِي التَّرِكََةِ الْمَرْبُورَةِ بِالْبَاقِي لَهُ مِنْ مَصْرِفِهِ وَمِمَّا قَبَضَهُ مِنْهُ زَيْدٌ بَعْدَ ثُبُوتِ كُلِّ ذَلِكَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي كَفَالَةِ الْأَشْبَاهِ الْغُرُورُ لَا يُوجِبُ الرُّجُوعَ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ مِنْهَا أَنْ يَكُونَ فِي ضَمَنِ عَقْدٍ مُعَاوَضَةٍ الْخ.

(أقول) يُخَالَفُ هَذَا مَا مَرَّ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْوَقْفِ عَنْ فِتَاوَى الصَّدْرِ الشَّهِيدِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى اسْتِدَانَةِ النَّاطِرِ مِنْ أَنَّ الْمُؤَجَّرَ إِذَا ظَهَرَ أَنَّهُ لَا وِلَايَةَ فِي الْوَقْفِ كَانَ الْمُسْتَأْجِرُ مُتَطَوِّعًا فِيمَا أَنْفَقَهُ بِإِذْنِ الْمُؤَجَّرِ فَتَأَمَّلْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ كَفَلَتْ ابْنَهَا بِمَبْلَغٍ دَيْنٍ شَرْعِيٍّ بِذِمَّتِهِ لَزَيْدٍ كَفَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ مَقْبُولَةٌ لَدَى بَيْتَةِ شَرْعِيَّةٍ ثُمَّ حَلَّ أَجَلَ الدَّيْنِ وَيُرِيدُ زَيْدٌ مُطَالَبَةَ كُلِّيْهِمَا جَمِيعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الدَّرَرِ لِلطَّلَابِ مُطَالَبَةُ الْأَصِيلِ مَعَ الْكَفِيلِ؛ لِأَنَّ مَفْهُومَ الْكَفَالَةِ وَهُوَ ضَمُّ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالَبَةِ يَقْتَضِي قِيَامَ الذِمَّةِ الْأُولَى لَا الْبَرَاءَةَ عَنْهَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَفَلَ زَيْدٌ جَمَاعَةً عِنْدَ عَمْرٍو بِمَبْلَغٍ دَيْنٍ شَرْعِيٍّ كَفَالَةٌ شَرْعِيَّةٌ مَقْبُولَةٌ مِنَ الْجَمِيعِ ثُمَّ بَعْدَ حُلُولِ أَجَلِ الدَّيْنِ دَفَعَ الْجَمَاعَةُ بَعْضًا مِنْهُ لَزَيْدٍ الْكَفِيلِ لِيُدْفَعَهُ لِعَمْرٍو عَلَى سَبِيلِ الْأَمَانَةِ ثُمَّ مَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ دَفْعِهِ ذَلِكَ لِعَمْرٍو عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ مُجْهِلًا لِذَلِكَ وَتُرِيدُ الْجَمَاعَةُ الرُّجُوعَ فِي تَرْكِتِهِ بِنَظِيرِ الْبَعْضِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ أُعْطِيَ الْمَطْلُوبُ الْكَفِيلُ أَيْ لَوْ قَضَى الْمَكْفُولُ عَنْهُ الدَّيْنَ لِلْكَفِيلِ قَبْلَ



أَنْ يُعْطِيَ الْكَفِيلُ الطَّالِبَ أَيْ الْمَكْفُولَ لَهُ لَا يَسْتَرِدُّ الْمَكْفُولُ عَنْهُ مِنْهُ أَيْ مِنَ الْكَفِيلِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ الْقَابِضِ عَلَى احْتِمَالِ قَضَائِهِ الدَّيْنَ فَلَا يَسْتَرْجِعُ مِنْهُ مَا دَامَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ بَاقِيًا بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الدَّفْعُ عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ بِأَنْ قَالَ الْأَصِيلُ لِلْكَفِيلِ خُذْ هَذَا الْمَالَ وَادْفَعْهُ إِلَى الطَّالِبِ حَيْثُ لَا يَصِيرُ الْمُؤَدَّى مِلْكًا لِلْكَفِيلِ بَلْ هُوَ أَمَانَةٌ فِي يَدِهِ وَلَكِنْ لَا يَكُونُ لِلْأَصِيلِ أَنْ يَسْتَرِدَّ مِنْ يَدِ الْكَفِيلِ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِالْمُؤَدَّى حَقُّ الطَّالِبِ وَهُوَ بِالِاسْتِرْدَادِ يُرِيدُ إِبْطَالَهُ فَلَا يُمَكِّنُ مِنْهُ مَا لَمْ يَقْضِ دَيْنُهُ شَرْحُ الْكَنْزِ لِلْعَيْنِيِّ مِنَ الْكِفَالَةِ فِي فَضْلِ فِي مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةٍ فَبَيَّ الْمَسْأَلَةَ دَفَعَ الْأَصِيلُ لِلْكَفِيلِ قَدْرًا مِنَ الدَّيْنِ لِيَدْفَعَهُ لِعَمْرٍو عَلَى سَبِيلِ الْأَمَانَةِ وَالرِّسَالَةِ وَمَاتَ الْكَفِيلُ قَبْلَ دَفْعِهِ لَهُ الرَّجُوعُ فِي تَرَكَةِ الْكَفِيلِ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ مَضْمُونَةٌ بِالمَوْتِ عَنْ تَجْهِيلٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا طَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَنْ يَدِينَهُ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَسَأَلَ عَمْرٍو بِكَرًا الْحَاضِرَ عَنْ حَالِ زَيْدٍ فَقَالَ هُوَ نَاسٌ مُلَاحٌ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ فَأَدَّاهُ الْمَبْلَغَ الْمَرْبُورَ فَهَلْ لَا يَصِيرُ كَفِيلًا بِمُجَرَّدِ قَوْلِهِ الْمَذْكُورِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَقْرَضَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَاسْتَلَمَ زَيْدٌ مِنْهُ أَيْضًا مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ عَلَى تَمَنِ مَعْلُومٍ الْوَزْنِ سَلَمًا شَرْعِيًّا مُسْتَوْفِيًا شَرَايِطَهُ الشَّرْعِيَّةَ مَشْمُولٌ كُلٌّ مِنَ الْمَبْلَغِ الْمَرْبُورِ وَالْمُسْلَمِ فِيهِ الْمَرْقُومَ بِكَفَالَةِ بَكْرٍ مَالًا وَدِئَمَةً وَيُرِيدُ عَمْرٍو الْآنَ مُطَالَبَةَ الْكَفِيلِ بِالْمَبْلَغِ وَالْمُسْلَمِ فِيهِ الْمَذْكُورَيْنِ بَعْدَ ثُبُوتِ ذَلِكَ شَرْعًا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ فِي فَتَاوَى الْحَانُوفِيِّ الْكِفَالَةِ بِالْمُسْلَمِ فِيهِ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ لَا مَبِيعَ وَمَنْ نَقَلَ صِحَّتَهُ الْوَالِدَ عَلَى كَنْزِهِ فِي آخِرِ بَابِ السَّلَامِ عَنْ شَرْحِ التَّكْمِلَةِ وَالتَّضْرِيحِ بِالنَّقْلِ عَزِيزٌ وَإِنْ كَانَ هُوَ دَاخِلًا فِي قَوْلِهِمْ تَصَحُّ الْكِفَالَةِ بِالدَّيْنِ أَهْ وَنَقَلَهُ عِنْدَ الْكَارِزُونِيِّ مِنَ الْكِفَالَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَفَلَ زَيْدٌ أَبَاهُ عِنْدَ عَمْرٍو كِفَالَةً بِالنَّفْسِ ثُمَّ دَفَعَ زَيْدٌ أَبَاهُ الْمَكْفُولَ بِنَفْسِهِ إِلَى عَمْرٍو فِي مَوْضِعٍ يُمَكِّنُ مُحَاصَمَتَهُ فَهَلْ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَبْرَأَ صَاحِبُ الدَّيْنِ الْكَفِيلَ عَنِ الْكِفَالَةِ وَأَخْرَجَهُ مِنْهَا فَهَلْ يَبْرَأُ مِنَ الْكِفَالَةِ وَبَرَاءَتُهُ لَا تُوجِبُ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْجَوْهَرَةِ وَفِي الدَّرَرِ وَلَوْ أَبْرَأَ الطَّالِبُ الْكَفِيلَ فَقَطْ بَرِيءٌ وَإِنْ لَمْ

يَقْبَلُ إِذْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ لِيَحْتَاجَ لِلْقَبُولِ بَلْ عَلَيْهِ الْمَطَالَبَةُ وَهِيَ تَسْقُطُ بِالْإِبْرَاءِ. اهـ.

(سئل) فِي الْكَفِيلِ بِالْمَالِ إِذَا طَالَ بَ الْأَصِيلَ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ الْكَفِيلُ عَنْهُ الْمَالَ هَلْ لَهُ ذَلِكَ أَوْ

لَا؟

(الجواب): لَيْسَ لَهُ الْمَطَالَبَةُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ.

(سئل) فِي الْكِفَالَةِ بِتَسْلِيمِ الْأَمَانَاتِ هَلْ تَجُوزُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَجُوزُ أَيُّ الْكِفَالَةِ بِتَسْلِيمِهَا أَيْ تَسْلِيمِ الْأَمَانَاتِ وَالْمَبِيعِ وَالْمَرْهُونِ فَإِنْ

كَانَتْ قَائِمَةً وَجَبَ تَسْلِيمُهَا وَإِنْ هَلَكَتْ لَمْ يَجِبْ عَلَى الْكَفِيلِ شَيْءٌ كَالْكَفِيلِ بِالنَّفْسِ دُرُرٌ.

(سئل) فِي جِمَالٍ مُشْتَرَكَةٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو مُنَاصَفَةً فَبَاعَ زَيْدٌ نِصْفَهَا مِنْ شَرِيكِهِ عَمْرٍو

بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَكَفَلَهُ بَكْرٌ بِالثَّمَنِ الْمَرْبُورِ عِنْدَ زَيْدٍ بِالْمَالِ وَالذِّمَّةُ ثُمَّ أُسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ وَحَكَمَ بِذَلِكَ فَهَلْ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ عَنِ الثَّمَنِ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَقَالُوا لَوْ أُسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ يَبْرَأُ الْكَفِيلُ بِالثَّمَنِ وَلَوْ كَانَتْ الْكِفَالَةُ لِغَرِيمٍ

الْبَائِعِ وَلَوْ رُدَّ عَلَيْهِ بَعِيبٌ بِقَضَاءٍ أَوْ بغيرِهِ أَوْ بِخِيَارٍ رُؤْيَةٍ إِنْ شَرِطَ بَرَى الْكَفِيلُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ

الْكَفَالَةُ لِغَرِيمٍ فَلَا يَبْرَأُ وَالْفَرْقُ فِيهَا يَظْهَرُ أَنَّهُ مَعَ الْإِسْتِحْقَاقِ تَبَيَّنَ أَنَّ الثَّمَنَ غَيْرُ وَاجِبٍ عَلَى

الْمُشْتَرِي وَفِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَنَحْوِهِ الْمُسْقِطِ مَا تَعَلَّقَ مِنَ الْغَرِيمِ بِهِ فَلَا يَسْرِي عَلَيْهِ وَقَيْدَ الْبَرَاءَةِ فِي

التَّارِخَانِيَّةِ بِمَا إِذَا رَدَّ الْمَبِيعُ عَلَى الْبَائِعِ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّهُ كَانَ لَهُ أَنْ يُطَالَبَهُ الْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ حَتَّى يَرُدَّهُ

نَهْزَ تَحْتَ قَوْلِهِ وَصَحَّ لَوْ ثَمَنًا وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْمَنْحِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو دَابَّةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ مَقْبُوضٍ بِيَدِهِ وَصَمِنَ

بَكْرٌ الثَّمَنَ لِزَيْدٍ إِنْ أُسْتُحِقَّتِ الدَّابَّةُ ثُمَّ إِنْ الدَّابَّةُ أُسْتُحِقَّتْ مِنْ يَدِ زَيْدٍ وَحَكَمَ لَهُ بِالرُّجُوعِ عَلَى

بَائِعِهِ بِالثَّمَنِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ وَيُرِيدُ زَيْدٌ أَنْ يَأْخُذَ الثَّمَنَ مِنْ بَكْرٍ الْكَفِيلِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَا يُؤْخَذُ ضَامِنُ الدَّرَكِ إِذَا أُسْتُحِقَّ الْمَبِيعُ قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَى الْبَائِعِ

بِالثَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يُتَقَضُّ بِمَجَرَّدِ الْإِسْتِحْقَاقِ مَا لَمْ يُقْضَ بِالثَّمَنِ عَلَى الْبَائِعِ فَلَا يَجِبُ رَدُّ

الثَّمَنِ عَلَى الْأَصِيلِ فَلَا يَجِبُ عَلَى الْكَفِيلِ دُرُرٌ.

(أقول) وَفِي هَذَا مُحَالَفَةٌ لِمَا قَدَّمَهُ أَوَّلُ بَابِ الْإِسْتِحْقَاقِ وَقَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ هُنَاكَ

فَرَأِجَعُهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَفَلَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو جَمِيعَ مَالِهِ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى بَكْرٍ كَفَالَهُ شَرْعِيَّةً مَقْبُولَةً فِي

الْمَجْلِسِ فَهَلْ تَكُونُ الْكَفَالَةُ الْمَرْبُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَمَثَلٌ لِلْمَجْهُولِ بِأَرْبَعَةِ أَمْثِلَةٍ بِإِلَافٍ عَلَيْهِ إِنْ يَعْني أَنَّهُا تَصِحُّ بِجَهَالَةِ الْمَالِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ بِذِمَّةِ عَمْرٍو مَبْلُغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ ثَمَنَ بِضَاعَةٍ اشْتَرَاهَا مِنْهُ وَكَفَلَهُ بِالْمَبْلُغِ الْمَرْبُورِ عِنْدَ زَيْدٍ كُلُّ مِنْ بَكْرٍ وَخَالِدٍ مُتَعَاقِبًا وَلَمْ يَكْفُلْ كُلُّ مِنَ الْكَفِيلَيْنِ صَاحِبَهُ فَأَدَّى بَكْرٌ جَمِيعَ الْمَبْلُغِ لَزَيْدٍ بِطَرِيقِ الْكَفَالَةِ وَيَزْعُمُ أَنَّ لَهُ الرَّجُوعَ عَلَى خَالِدٍ بِنَظِيرِ مَا أَدَّى لَزَيْدٍ فَهَلْ لَيْسَ لِبَكْرٍ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ كَفَلَ ثَلَاثَةٌ عَنْ رَجُلٍ بِإِلَافٍ فَأَدَّى أَحَدُهُمْ بِرُؤُوسِهِمَا وَلَمْ يَرْجِعْ أَحَدُهُمْ عَلَى صَاحِبِهِ بِشَيْءٍ وَلَوْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ كَفِيلًا عَنْ صَاحِبِهِ فَأَدَّاهَا أَحَدُهُمْ رَجَعَ الْمُؤَدِّي عَلَيْهِمَا بِالثَّلَاثِينَ وَلِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يُطَالِبَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِإِلَافٍ هَذَا إِذَا ظَفَرَ أَيُّ الْمُؤَدِّي بِالْكَفِيلَيْنِ فَإِنْ ظَفَرَ بِأَحَدِهِمَا رَجَعَ عَلَيْهِ بِالنِّصْفِ ثُمَّ رَجَعَا عَلَى الثَّلَاثِ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ رَجَعُوا جَمِيعًا عَلَى الْأَصِيلِ بِإِلَافٍ وَإِنْ ظَفَرَ بِأَصِيلٍ قَبْلَ أَنْ يَظْفَرَ بِصَاحِبِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِجَمِيعِ الْإِلَافِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ إِذَا أَقَرَّ رَجُلَانِ لِرَجُلٍ بِإِلَافٍ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ بِهِذَا الْمَالِ أَهْمَا شَاءَ فَهَذَا كَفَالَةٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ بِأَمْرِهِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ وَسُئِلَ الْمُؤَلَّفُ عَنْ نَظِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيمَا إِذَا كَفَلَ مُتَعَاقِبًا ثُمَّ كَفَلَ كُلُّ عَنْ صَاحِبِهِ بِأَمْرِهِ فَأَدَّى أَحَدُهُمَا الدِّينَ كُلَّهُ فَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَى الْآخَرِ بِنِصْفِ مَا أَدَّى؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ.

(أقول) وَفِي نُورِ الْعَيْنِ قَالَ فِي النَّهْيَةِ وَفِي الشَّافِي ثَلَاثَةٌ كَفَلُوا بِإِلَافٍ يُطَالِبُ كُلُّ وَاحِدٍ بِثَلَاثِ الْإِلَافِ وَإِنْ كَفَلُوا عَلَى التَّعَاقُبِ يُطَالِبُ كُلُّ وَاحِدٍ بِإِلَافٍ كَذَا ذَكَرَهُ شَمْسُ الْأُيُومِ السَّرْحِيُّ وَالْمَرْغِينَانِيُّ وَالتَّمْرَتَاشِيُّ. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مَبْلُغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَكَفَلَهُ بِذَلِكَ عِنْدَ عَمْرٍو كُلُّ مِنْ بَكْرٍ وَخَالِدٍ كَفَالَةً شَرْعِيَّةً بِالْإِذْنِ الشَّرْعِيِّ وَيُرِيدُ عَمْرٍو مُطَابَقَةَ بَكْرٍ أَوْ خَالِدٍ بِالْمَبْلُغِ الْمَرْبُورِ بِطَرِيقِ الْكَفَالَةِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَدْ عَلِمْتَ بِمَا نَقَلْنَاهُ أَنْفَاءً عَنْ نُورِ الْعَيْنِ الْفَرَقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَفَلَ مَعَ أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ

فَتَبَّهَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَالَ ذِمِّي لِأَخَرَ بَايَعُ فُلَانًا الذَّمِّيَّ وَمَهْمَا بَايَعْتَهُ عِنْدِي فَصَارَ الْآخَرُ يَبَايِعُ فُلَانًا وَيَسْتَوْفِي الثَّمَنَ مِنْهُ ثُمَّ أَرْسَلَ لَهُ وَهُوَ مُقِيمٌ بِبَلَدَةٍ كَذَا قَتْلًا عَلَى طَرِيقِ الْبَيْعِ فَلَمْ يَصِلْهُ وَنُهِبَ فِي الطَّرِيقِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَيْهِ وَمُبَايَعَتِهِ مَعَهُ أَصْلًا فَقَامَ صَاحِبُهُ يُكَلِّفُ الذَّمِّيَّ الْقَائِلَ الْمَذْكُورَ دَفْعَ قِيَمَةِ الْقَتْلِ لَهُ زَاعِمًا أَنَّهَا تَلَزِمُهُ بِقَوْلِهِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ لَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ زَيْدٌ عَنْ وَرَثَةٍ وَلَهُ مَبْلَغٌ دَيْنٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ بِذِمَّةِ عَمْرٍو طَالَبَهُ الْوَرَثَةُ بِهِ فَأَمْتَنَعَ مِنْ دَفْعِهِ لَهُمْ زَاعِمًا أَنَّهُ كَفَلَ زَيْدًا الْمَذْكُورَ عِنْدَ ذِمِّيٍّ بِدَيْنٍ اسْتَدَانَهُ زَيْدٌ مِنَ الذَّمِّيِّ أَكْثَرَ مِنْ دَيْنِ زَيْدٍ الْمُسْتَقَرِّ بِذِمَّةِ عَمْرٍو وَأَنَّ لَهُ دَفْعَ مَا بِذِمَّتِهِ لِلذَّمِّيِّ بِسَبَبِ الْكِفَالَةِ الْمَرْبُورَةِ وَالْحَالُ أَنَّ الْكِفَالَةَ الْمَرْبُورَةَ صَدَرَتْ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْ زَيْدٍ فَهَلْ يَلْزَمُ عَمْرًا دَفْعَ دَيْنِ زَيْدٍ لَوَرَثَتِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ بِذِمَّةِ عَمْرٍو دَيْنَانِ مَعْلُومَا الْقَدْرِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ غَيْرَ أَنَّ أَحَدَ الدَّيْنَيْنِ بِكَفِيلٍ وَالْآخَرَ بِغَيْرِ كَفِيلٍ فَدَفَعَ عَمْرٌو لِزَيْدٍ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَلَمْ يُعَيِّنْ عَنْ أَيِّ الدَّيْنَيْنِ هُوَ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّ مَا دَفَعَهُ عَنِ الدَّيْنِ الَّذِي بِكَفِيلٍ دُونَ الْآخَرِ وَفِي التَّعْيِينِ فَائِدَةٌ لَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَهُ مَعَ يَمِينِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ الْقَوْلُ قَوْلُ الدَّافِعِ مَعَ يَمِينِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا طَلَبَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو أَنْ يَبِيعَهُ قَدْرًا مِنَ الْحَرِيرِ وَقَالَ لَهُ بِكَرٍّ بَعُهُ فَإِنْ رَاحَ لَكَ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَنِ عِنْدَهُ فَهُوَ عِنْدِي فَبَاعَهُ عَمْرٌو الْحَرِيرَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ حَالٌ لَدَى بَيْتِهِ شَرَعِيَّةٌ ثُمَّ امْتَنَعَ زَيْدٌ مِنْ آدَاءِ الثَّمَنِ لِعَمْرٍو فَهَلْ يَلْزَمُ بَكْرًا دَفْعَ نَظِيرِ الثَّمَنِ لِزَيْدٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ بِذِمَّةِ زَيْدٍ مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ ثَمَنَ آلَاتٍ حِرْفَةٍ مُؤَجَّلٌ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ بِكَفَالَةِ عَمْرٍو قَامَ يُكَلِّفُ زَيْدًا دَفْعَ الثَّمَنِ حَالًا قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ أَوْ يُخَضِّرُ لَهُ كَفِيلًا آخَرَ مُتَعَلِّلًا بِأَنَّ ذَلِكَ الْكَفِيلَ قَرِيبُهُ لَا يَسَعُهُ مُطَالَبَتُهُ وَلَا مُحَاصَمَتُهُ بِالثَّمَنِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ فِيمَا إِذَا قَصَدَ الْمَذْيُونُ السَّفَرَ بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحُلِّ الْأَجَلَ لَا

يُمنعُ وَلَا يَلْزَمُ بِكَفِيلٍ بَلْ يُقَالُ لِرَبِّ الدَّيْنِ إِنْ أَرَدْتَ فَاخْرُجْ مَعَهُ فَإِذَا حَلَّ الْأَجْلُ طَالِبُهُ بِدَيْنِكَ.

(أقول) وَفِي الْخُلَاصَةِ وَاجْتَمَعُوا أَنَّ الدَّيْنَ الْمُؤَجَّلَ إِذَا قَرَّبَ حُلُولُهُ وَأَرَادَ الْمَدْيُونُ السَّفَرَ لَا يُجْبَرُ عَلَى إعْطَاءِ الْكَفِيلِ وَفِي الْمُتَقَى وَبُ الدَّيْنِ لَوْ قَالَ لِلْقَاضِي إِنْ مَدْيُونِي يُرِيدُ أَنْ يَغِيبَ عَنِّي فَإِنَّهُ يُطَالَبُ بِالْكَفِيلِ وَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مُؤَجَّلًا وَفِي الْمُحِيطِ لَوْ أَفْتَى بِقَوْلِ الثَّانِي فَمُرِيدُ السَّفَرِ فِي سَائِرِ الدَّيُونِ بِأَخْذِ كَفِيلٍ كَانَ حَسَنًا رَفَقًا بِالنَّاسِ قَالَ ابْنُ الشُّحْنَةِ هَذَا تَرْجِيحٌ مِنْ صَاحِبِ الْمُحِيطِ وَفِي الْقُنْيَةِ لَيْسَ لِلدَّائِنِ مُطَالَبَةُ الْمَدْيُونِ بِالْكَفِيلِ قَبْلَ الْأَجْلِ وَرَمَزَ لِأَخَرِ أَنَّهُ قَالَ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ ذَلِكَ أَهْ فَتَحَرَّرَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فَتَوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ وَلَكِنْ فِي هَذَا الزَّمَانِ الْأَرْفَقُ بِالنَّاسِ عَدَمُ السَّفَرِ حَتَّى يُعْطِيَ الْكَفِيلَ فَيَنْبَغِي الْإِفْتَاءُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُفْتِيَ يُفْتِي بِالْأَرْفَقِ وَأَمَّا غَيْرُ الْمُسَافِرِ فَلَا يَلْزَمُهُ الْكَفِيلُ كَذَا فِي مَجْمُوعَةِ شَيْخِ مَسَائِدِنَا الشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الْغَزِّيِّ السَّائِحَانِيَّ وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ وَوَجْهَ كَوْنِهِ أَرْفَقَ ظَاهِرُهُ إِذْ لَوْ أُمِرَ بِالسَّفَرِ مَعَهُ إِلَى حُلُولِ الْأَجْلِ رُبَّمَا يُنْفَقُ أَكْثَرُ مِنَ الدَّيْنِ وَظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ عَلَاءِ الدَّيْنِ اعْتِمَادُهُ فَإِنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الْمَنْظُومَةِ الْحَبِيبَةِ مُسْتَدْرِكًا بِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ وَيُؤَيِّدُهُ إِفْتَاؤُهُمْ بِقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ بِتَكْفِيلِ الزَّوْجِ بِنَفَقَةِ شَهْرٍ إِذَا أَرَادَ السَّفَرَ رَفَقًا بِالزَّوْجَةِ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْمُحِيطِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ كَفَلَ زَيْدًا بِأَمْرِهِ عِنْدَ عَمْرٍو عَلَى مَبْلَغٍ دَيْنٍ مَعْلُومٍ وَدَفَعَهُ إِلَى عَمْرٍو بَعْدَ حُلُولِ أَجَلِهِ بِحُكْمِ الْكَفَالَةِ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ عَلَى زَيْدٍ بِمَا أَدَّى عَنْهُ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا سَرَقَ لَزَيْدٌ أَمْتَةً مِنْ دَارٍ مُلَاصِقَةٍ لِإِصْطَبَلٍ وَيُرِيدُ أَنْ يُضْمَنَ عَمْرًا ذَلِكَ لِكَوْنِهِ قَالَ مَهْمَا حَصَلَ مِنْ ضَرَرٍ لِأَهْلِ مَحَلَّةِ الدَّارِ بِسَبَبِ الْإِصْطَبَلِ فَأَنَا كَافِلٌ وَضَامِنٌ لَهُ فَهَلْ لَا يُضْمَنُ عَمْرٌو ذَلِكَ وَلَا تَصِحُّ هَذِهِ الْكَفَالَةُ؟

(الجواب): نَعَمْ أَيُّ لِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهَا لَا تَصِحُّ بِجَهَالَةِ الْمَكْفُولِ لَهُ وَلَا الْمَكْفُولِ عَنْهُ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ قَالَتْ لَزَيْدٌ إِنْ غَابَ عَمْرٌو عَنِ الْمَضَرِّ فَعَلَيَّ الدَّيْنُ الَّذِي لَكَ عَلَيْهِ ثُمَّ غَابَ عَمْرٌو عَنِ الْمَضَرِّ وَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ عَنْ تَرْكِه قَبْلَ اسْتِيفَاءِ زَيْدٍ دَيْنَهُ وَيُرِيدُ الرُّجُوعَ فِي تَرْكِهَا بِدَيْنِهِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً ثُمَّ رَاجَعَهَا فَطَالَبَتْهُ بِمُؤَخَّرِ صَدَاقِهَا فَكَفَّلَهُ لَهُ أَبُو الزَّوْجِ كِفَالَةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ الْمَرْبُورَةُ وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِذَلِكَ بَعْدَ ثُبُوتِهَا شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) تَقَدَّمَ فِي أَوَائِلِ بَابِ الْمَهْرِ عَنِ الْحَاوِي الرَّاهِدِيِّ وَلَوْ طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا لَا يَصِيرُ الْمَهْرُ حَالًا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ وَبِهِ أَخَذَ عَامَّةُ الْمَشَايِخِ أَهَ فَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ هُنَا وَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِذَلِكَ أَيَّ عِنْدَ حُلُولِهِ بِمَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقٍ آخَرَ تَأْمَلُ.

(سئل) فِي الْكِفَالَةِ بِالْقَرْضِ الْمُؤَجَّلِ إِلَى أَجَلٍ هَلْ تَصِحُّ وَيَكُونُ مُؤَجَّلًا عَلَى الْكَفِيلِ دُونَ الْأَصِيلِ أَوْ عَلَيْهِمَا؟

(الجواب): نَعَمْ يَكُونُ مُؤَجَّلًا عَلَى الْكَفِيلِ وَأَمَّا تَأْجِيلُهُ عَلَى الْأَصِيلِ فَفِيهِ كَلَامٌ تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ بَابِ الْقَرْضِ فَرَاجِعُهُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ كَفَلَ آخَرَ عِنْدَ زَيْدٍ بَدَيْنٍ مَعْلُومٍ ثُمَّ طَالَبَهُ زَيْدٌ بِهِ وَأَلْزَمَهُ بِهِ لَدَى الْقَاضِي فَطَلَبَ الرَّجُلُ مِنْ زَيْدٍ أَنْ يُمَهِّلَهُ بِهِ فَأَبَى إِلَّا أَنْ يَدْفَعَ لَهُ الرَّجُلُ قَدْرَ مَا صَرَفَهُ فِي كُلْفَةِ الْإِلْزَامِ فَدَفَعَهُ لَهُ ثُمَّ دَفَعَ لَهُ الْمَبْلُغَ الْمَكْفُولَ بِهِ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ مُطَالَبَةَ زَيْدٍ بِمَا قَبَضَهُ زَيْدٌ مِنْهُ مِنْ كُلْفَةِ الْإِلْزَامِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الْحَوَالَةِ<sup>(١)</sup>

(١) الحوالة وهي جائزة بالديون دون الأعيان، وتصح برضا المحيل والمحتال والمحال عليه؛ وإذا تمت الحوالة برىء المحيل حتى لو مات لا يأخذ المحتال من تركته، لكن يأخذ كفيلاً من الورثة أو من الغرماء مخافة التوى، ولا يرجع عليه المحتال إلا أن يموت المحال عليه مفلساً، أو يجحد ولا بينة عليه، فإن طالب المحتال عليه المحيل فقال: إنما أكلت بدنين لي عليك لم يقبل، وإن طالب المحيل المحتال بما أحاله به فقال: إنما أكلتني بدنين لي عليك لم يقبل.

والحوالة مشروعة، لقوله عليه السلام: من أحيل على ملئ فليتبعه.

ثم الحوالة مبرئة عندنا حتى يبرأ المحيل، من الدين الذي عليه، بالحوالة إلى المحتال عليه. وللمحتال له

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَزِيدٍ دَيْنٌ شَرَعِيٌّ عَلَى عَمَرٍ وَأَحَالَهُ عَمَرٌ عَلَى بَكْرِ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ لِعَمَرٍ وَقَبْلَ الْكُلِّ الْحَوَالَةُ ثُمَّ مَاتَ الْمُحِيلُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ جَمِيعِ الْمَبْلَغِ فَهَلْ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بِمَوْتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ مَاتَ الْمُحِيلُ بَعْدَ الْحَوَالَةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمُحْتَالِ الْمَالَ مِنَ الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُحِيلِ دَيُونٌ كَثِيرَةٌ فَالْمُحْتَالُ مَعَ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ عَلَى السَّوَاءِ وَلَا يَرْجِعُ الْمُحْتَالُ بِالْحَوَالَةِ وَكَذَا لَوْ قَيَّدَ بِدَيْنِهِ الَّذِي عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ لَوْ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْتِيفَاءِ يَتَسَاوَى الْمُحْتَالُ مَعَ سَائِرِ الْغُرَمَاءِ بَرَاذِيئَةً وَخُلَاصَةً وَمُقْتَضَاهُ بُطْلَانُ الْحَوَالَةِ بِمَوْتِ الْمُحِيلِ وَهُوَ الْمُصَرَّحُ بِهِ فِي الْحَاوِي الزَّاهِدِيِّ وَعِبَارَتُهُ مَاتَ الْمُحِيلُ تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ حَتَّى لَا يَخْتَصَّصَ الْمُحْتَالُ بِمَالِهِ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ بَلْ

أن يطالب المحتال عليه لا غير. وقال زفر: لا يبرأ وله أن يطالبهما كما في الكفالة.

وكذا الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة أيضا عندنا لانها حوالة معنى.

ثم ليس للمحتال له أن يرجع على المحيل إلا إذا توى ما على المحتال عليه وذلك بطريقتين عند أبي حنيفة: بأن يموت المحتال عليه مفلسا أو يمجّد المحتال عليه الحوالة ويحلف.

وعندهما: بهذين الطريقتين وبطريق ثالث وهو أن يقضي القاضي بإفلاسه في حال الحياة، لأن القضاء بالإفلاس صحيح عندهما في حالة الحياة وعند أبي حنيفة: لا يصح.

وعلى قول الشافعي: لا يعود الدين إلى المحيل أبدا والمسألة معروفة.

ثم الحوالة نوعان: مطلقة ومقيدة أما المطلقة: فأن يحيل صاحب الدين على رجل، له مال عليه أو لم يكن وقبل ذلك الرجل. فإن لم يكن عليه مال: يجب عليه أن يؤدي.

وإن كان عليه مال، ولم يقيد الحوالة به، بأن لم يقل: أحيله عليك بهائي عليك أو على أن تعطيه مما عليك وقبل المحتال عليه: فعليه أداء الألفين: ألف إلى المحيل وألف إلى المحتال له، وللمحيل أن يطالبه بذلك الألف، لانه لم تنقيد الحوالة به، كما إذا كان عند رجل ألف درهم وديعة، فأحال غريمه عليه بألف درهم، ولم يقيد به بالألف الوديعة، فقبله: له أن يأخذ الوديعة، وعلى المحتال عليه أداء الألف بالحوالة.

فأما إذا قيد الاداء بالمال الذي عليه: فليس للمحيل أن يطالبه بالأداء إليه، لأنه تعلق به حق المحتال له، فإذا أدى تقع المقاصة بينهما.

ثم في الحوالة المطلقة: إذا لم يكن على المحتال عليه دين، فأدى إلى المحتال له، أو وهب له، المحتال له، أو تصدق عليه، أو ورث من المحتال له، أو أدى المحتال عليه دنانير أو عروضاً بدل الدراهم: فإنه يرجع على المحيل بالمال، بمنزلة الكفيل، على ما مر.

وإن أبرأه عن الدين، وقبل منه، ولم يرد الإبراء فإنه يبرأ. ولا يرجع على المحيل بشيء كما في الكفالة.

أُسُوَّةٌ لِغُرَمَائِهِ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ الدِّينَ مِنْ غَيْرِ مَنْ هُوَ عَلَيْهِ وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ إِلَّا أَنَّهَا جُوزَتْ لِلْحَاجَةِ  
وَبِالْمَوْتِ سَقَطَتْ وَتَعُودُ الْمَطْلَبَةُ إِلَى تَرْكِهِ وَعَنْ زُفَرٍ خِلَافُهُ وَإِنْ تَوَى مَا عَلَى الْمَحَالِّ عَلَيْهِ لَا  
تَبْطُلُ الْحَوَالَةُ بَلْ تُفْسَخُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى انْتَهَتْ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَجِيبَةٌ يَنْبَغِي  
حِفْظُهَا.

(أقول) اعلم أن الحوالة نوعان مطلقّة ومقيّدة فالمقيّدة أن يُقيدَها بدين له عليه أو وديعة أو عين في يده وديعة أو غضب أو نحوه والمطلقّة أن يُرسلها ولا يُقيدَها بواحد مما ذكر سواء كان له دين على المحال عليه أو عنده عين له أو لا بأن قيلها متبرّعا والكل جائز؛ لأنّه في المقيّدة وكيل بالدفع وفي المطلقّة متبرّع وحكم المطلقّة أن لا ينقطع حق المحيل من الدين أو العين وللمحال عليه الرجوع على المحيل بعد أدائه إن كانت برضاه وإن كان الدين مؤجّلا في حق المحيل تأجل في حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم المقيّدة أنّه لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين أو العين لتعلّق حق المختال على مثال الرهن بخلاف المطلقّة فإنّها لا تبطل بأخذ ما عليه من الدين أو عنده من العين ولو مات المحيل قبل قبض المختال كان الدين والعين المحال بهما بين غرمائه بالحصص لكونه مال المحيل ولم يثبت عليه يد الاستيفاء لغیره؛ لأنّ المختال لم يملكه بها للزوم تمليك الدين من غير من هو عليه وإنّما وجب بها في دين في ذمّة المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن؛ لأنّه ثبت عليه يد الاستيفاء فاختص به المرتب بعد موت الرهن مديونا بخلاف المطلقّة ليراءة المحيل وصار المختال من غرماء المحال عليه وإذا قسّم الدين بين غرماء المحيل لا يرجع المختال على المحال عليه بحصة الغرماء لاستحقاق الدين الذي كان عليه وتأمّاه في البحر.

وَزَاهِرُ قَوْلِهِ بِخِلَافِ الْمُطْلَقَةِ أَنَّ قَوْلَهُ قَبْلَهُ وَلَوْ مَاتَ الْمُحِيلُ قَبْلَ قُبْضِ الْمُحْتَالِ إِنْ خُصَّ بِالْمُقَيَّدَةِ وَهُوَ صَرِيحُ عِبَارَةِ الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ كَانَ الدِّينُ وَالْعَيْنُ الْمُحَالِ بَيْنَ غَرَمَائِهِ فَقَوْلُهُ الْمُحَالُ بَيْنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُقَيَّدَةَ بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالُ الْمُحِيلِ وَكَذَا قَوْلُهُ لَا اسْتِحْقَاقَ الدِّينِ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ أَثَرُ اسْتِحْقَاقِ الدِّينِ فِي الْمُطْلَقَةِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَقَيَّدُ بِدَيْنٍ وَلَا عَيْنٍ وَكَذَا قَوْلُ الْوَلَوِ الْحَيَّةِ وَلَوْ مَاتَ الْمُحِيلُ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ تَخَاصَّ غَرَمَاؤُهُ فِيمَا عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَلَا يُسَلَّمُ لِلْمُحْتَالِ إِلَّا مَا قُبِضَ قَبْلَ الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ مَا عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ بَقِيَ عَلَى مِلْكِ الْمُحِيلِ إِنْ خُصَّ فَهَذَا التَّعْلِيلُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْمُقَيَّدَةَ وَفِي الْجَوْهَرَةِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُطْلَقَةً فَلَا تَبْطُلُ بِحَالٍ مِنْ



الْأَحْوَالِ وَلَا تَنْقَطِعُ فِيهَا مُطَالَبَةُ الْمُحِيلِ عَنِ الْمَحَالِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُؤَدِّيَ فَإِذَا أَدَّى سَقَطَ مَا عَلَيْهِ قِصَاصًا وَلَوْ تَبَيَّنَ بَرَاءَةُ الْمَحَالِ عَلَيْهِ مِنْ ذَنْبِ الْمُحِيلِ لَا تَبْطُلُ أَيْضًا وَلَوْ أَنَّ الْمَحَالِ أَبْرَأَ ذِمَّةَ الْمَحَالِ عَلَيْهِ مِنَ الذَّنْبِ صَحَّ الْإِبْرَاءُ إِلَيْهِ.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْحَوَالََةَ الْمُطْلَقَةَ تَبْرُغُ كَمَا مَرَّ وَإِذَا كَانَ الْمَحَالُ عَلَيْهِ مَذْيُونًا لِلْمُحِيلِ لَا تَتَقَيَّدُ بِدَيْنِهِ وَلِذَا كَانَ لِلْمُحِيلِ مُطَالَبَتُهُ بِهِ قَبْلَ الْأَدَاءِ فَلَا تَبْطُلُ بِقِسْمَةِ دَيْنِ الْمُحِيلِ بَيْنَ غُرْمَائِهِ؛ لِأَنَّ الْمُحْتَالَ لَمْ يَبْقَ مِنْ غُرْمَائِهِ بَلْ صَارَ مِنْ غُرْمَاءِ الْمَحَالِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ عَنِ الْبَحْرِ فَهَذَا كُلُّهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُطْلَقَةَ لَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُحِيلِ بَلْ تَبْقَى مُطَالَبَةُ الْمُحْتَالِ عَلَى الْمُحْتَالِ عَلَيْهِ وَإِنْ أُخِذَ مِنْهُ دَيْنُ الْمُحِيلِ وَقُسِمَ بَيْنَ غُرْمَائِهِ وَهَذَا جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ فَمَا فِي الْبَرَازِيَّةِ وَالْخِلَاصَةِ مُشْكِلٌ.

(سئل) فيما إذا اشترى زيدٌ من عمرو أقمشة معلومة بثمن معلوم من الدراهم في الذمة أحوال به البائع على بخر حوالة شرعية مقبولة برضا الكل ثم ظهر عيب قديم في بعض الأقمشة ويريد ردها بخيار العيب فهل إذا ردها بالعيب تبطل الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن؟

(الجواب): نعم وفي المنتقى رجل اشترى عبداً بألف درهم وقبضه ثم أحوال المشتري البائع بالثمن على غريمه من المال الذي عليه ثم رد المشتري العبد بعيب بقضاء فإن القاضي يبطل الحوالة إلخ بخر.

(سئل) في المذيون إذا أحوال رب الدين بدنيه على مذيون له برضاه وضمينه في ذلك فهل يصح الضمان ويطلب أيهما شاء؟

(الجواب): نعم قال في الحنانية رجل له على رجل مال فقال الطالب أحلني بإلي عليك على فلان على أنك ضامن لذلك ففعل فهو جائز وله أن يأخذ المال من أيهما شاء؛ لأنه لما شرط الضمان على المحيل فقد جعل الحوالة كفالة؛ لأن الحوالة بشرط عدم براءة المحيل كفالة.

(سئل) في ناظر وقف أحوال زيداً بدنين له عليه على مستأجر بعض أقالم الوقف ثم مات الناظر قبل أن يستوفي زيد الدين ثم تولى الوقف ناظر آخر فهل للمتولي الجديد قبض مال الوقف وبطلت الحوالة؟

(الجواب): نعم ونقلها ما تقدم أنفاً.

(أقول) هذا إذا كانت الحوالة مقيدة كما علمت تحقيقة.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِمُسْتَحِقٍّ فِي وَقْفِ أَهْلِي دَرَاهِمُ مَعْلُومَةٌ تَحْتَ يَدِ نَاطِرِ الْوَقْفِ هِيَ قَدْرُ اسْتِحْقَاقِهِ مِنَ الْوَقْفِ فَأَحَالَ دَائِنُهُ عَلَى النَّاطِرِ الْمَرْبُورِ بِهَا وَقَبِلَ كُلُّ مِنْهُمْ الْحَوَالَةَ فَهَلْ تَكُونُ الْحَوَالَةُ الْمَرْبُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ وَالْعَلَائِي.

(أقول) وَأَصْلُ الْمَسْأَلَةِ بَحْثُ لِصَاحِبِ الْبَحْرِ وَقَيْدَهَا بِهَا إِذَا كَانَ مَالُ الْوَقْفِ فِي يَدِ النَّاطِرِ وَتَبِعَهُ الْمُؤَلَّفُ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَحَالَ زَيْدُ الْمُسْتَحِقِّ فِي وَقْفِ أَهْلِي عَمْرًا عَلَى نَاطِرِ الْوَقْفِ لِيُدْفَعَ دَيْنُهُ لَهُ مِنْ اسْتِحْقَاقِهِ فِي مُدَّةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ ثُمَّ مَاتَ الْمُحِيلُ وَالْمَحَالُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْإِسْتِفَاءِ وَآلَتْ حِصَّةُ الْمُحِيلِ إِلَى غَيْرِهِ فَهَلْ تَكُونُ الْحَوَالَةُ الْمَرْبُورَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَتَقْلُهَا مَا تَقَدَّمَ آنِفًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اخْتَالَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِمَبْلَغٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ ثُمَّ تَوَيَّ الْمَالُ هَلْ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْأَصِيلِ؟ وَمَا التَّوَيُّ؟

(الجواب): نَعَمْ يَرْجِعُ الْمُخْتَالَ بِالْمَالِ عَلَى الْمُحِيلِ إِذَا تَوَيَّ حَقُّهُ وَهُوَ بِمَوْتِ الْمَحَالِ عَلَيْهِ مُفْلِسًا أَوْ إِنْكَارِهِ الْحَوَالَةَ وَخَلْفِهِ وَلَا بَيِّنَةَ لَهُ عَلَيْهَا وَالتَّوَيُّ عَلَى وَزْنِ الْحَصَى: هُوَ الْهَلَكَ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُتَوَيْنِ وَالْحَيْرِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِتَيْمَنِ بِذِمَّةِ زَيْدٍ مَبْلَغٌ مَعْلُومٌ مِنَ الدَّرَاهِمِ فَاخْتَالَ وَصِيُّهَا بِهِ عَلَى عَمْرٍو الْأَمْلَأِ مِنَ الْمَدْيُونِ وَفِي الْحَوَالَةِ الْمَرْقُومَةِ خَيْرٌ لَهَا حَوَالَةُ شَرْعِيَّةٍ مَقْبُولَةٍ مِنَ الْجَمِيعِ فَهَلْ تَكُونُ الْحَوَالَةُ الْمَرْبُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فِي الْحَايَةِ اخْتَالَ الْوَصِيِّ أَوْ الْأَبِّ بِمَالِ الصَّغِيرِ إِنْ كَانَ الثَّانِي أَمْلَأَ مِنَ الْأَوَّلِ جَارٍ وَإِنْ كَانَ مِثْلُهُ لَمْ يَجْزِ إِلَّا أَخَذَ الْأَوْصِيَاءُ وَمِثْلُهُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ مِنَ الْحَوَالَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ الْمَحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا بِغَيْرِ دَيْنٍ وَلَا عَيْنٍ وَلَا كَفِيلٍ قَبْلَ دَفْعِ مَالِ الْحَوَالَةِ وَيُرِيدُ الْمُخْتَالَ الرُّجُوعَ عَلَى الْمُحِيلِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي غَالِبِ الْمُعْتَبَرَاتِ مِنْ كُتُبِ الْمَذْهَبِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَحَالَ زَيْدٌ عَمْرًا بِدَيْنِهِ عَلَى بَكْرِ الْغَائِبِ ثُمَّ قَدِمَ الْغَائِبُ وَلَمْ يَقْبَلِ الْحَوَالَةَ وَلَمْ

يَرْضَ بِهَا فَهَلْ تَكُونُ الْحَوَالَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ دَيْنٌ شَرْعِيٌّ بِذِمَّةِ عَمْرٍو وَلِعَمْرٍو دَيْنٌ شَرْعِيٌّ بِذِمَّةِ بَكْرٍ فَتَوَافَقَ بَكْرٌ مَعَ زَيْدٍ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ بَكْرٌ لَهُ الَّذِي لَهُ عَلَى عَمْرٍو مِنْ دَيْنِ عَمْرٍو عَلَيْهِ بِطَرِيقِ الْحَوَالَةِ مِنْ عَمْرٍو وَتَرَاضِيَا عَلَى ذَلِكَ فِي غَيْبَةِ عَمْرٍو ثُمَّ عَلِمَ عَمْرٍو بِذَلِكَ فَأَجَازَهُ وَرَضِيَ بِهِ ثُمَّ امْتَنَعَ بَكْرٌ مِنْ دَفْعِ ذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَيُرِيدُ زَيْدٌ مُطَالَبَةَ بَكْرٍ بِدَيْنِهِ الْمَرْبُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرَرِ وَشَرَطُ حُضُورِ الثَّانِي يَعْني لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ فِي غَيْبَةِ الْمُخْتَالِ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقْبَلَ أَيُّ الْحَوَالَةِ فَضُولِيٍّ لَهُ أَيْ لِأَجْلِ الْغَائِبِ كَذَا فِي الْحَائِنَةِ لَا حُضُورَ الْبَاقِيَيْنِ أَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْمُحِيلُ فَبِأَنْ يَقُولَ رَجُلٌ لِلدَّائِنِ لَكَ عَلَى فُلَانٍ بَنٍ فُلَانٍ أَلْفٌ دِرْهَمٍ فَاخْتَلَّ بِهَا عَلَيَّ فَرَضِي الدَّائِنُ فَإِنَّ الْحَوَالَةَ تَصِحُّ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَأَمَّا عَدَمُ اشْتِرَاطِ حُضُورِ الثَّالِثِ وَهُوَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ فَبِأَنْ يُحِيلَ الدَّائِنُ عَلَى رَجُلٍ غَائِبٍ ثُمَّ عَلِمَ الْغَائِبُ فَقَبِلَ صَحَّتْ الْحَوَالَةُ كَذَا فِي الْحَائِنَةِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَفِي الْكَنْزِ وَتَصِحُّ فِي الدِّينِ لَا فِي الْعَيْنِ بِرِضَا الْمُخْتَالِ وَالْمُحَالِ عَلَيْهِ اهـ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَأَرَادَ مِنَ الرِّضَا الْقَبُولَ فِي مَجْلِسِ الْإِيجَابِ لِمَا قَدَّمَاهُ أَنْ قَبُولَهُمَا فِي مَجْلِسِ الْإِيجَابِ شَرْطُ الْإِنْعِقَادِ وَهُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي الْبَدَائِعِ اهـ وَنَقَلَهُ الْعَلَايُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ ثُمَّ قَالَ لَكِنْ فِي الدَّرَرِ وَغَيْرِهَا الشَّرْطُ قَبُولُ الْمُخْتَالِ أَوْ نَائِيهِ وَرِضَا الْبَاقِيَيْنِ لَا حُضُورَهُمَا وَأَقَرَّهُ الْمُصَنِّفُ اهـ أَيُّ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ فِي الْمَنَحِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ دَيْنٌ بِذِمَّةِ عَمْرٍو فَأَحَالَهُ عَمْرٍو بِهِ عَلَى بَكْرٍ وَلَمْ يَكُنْ لِعَمْرٍو عَلَى بَكْرٍ الْمَرْبُورِ دَيْنٌ شَرْعِيٌّ حَوَالَةً شَرْعِيَّةً مَقْبُولَةً مِنَ الْجَمِيعِ فَهَلْ تَكُونُ الْحَوَالَةُ الْمَرْبُورَةُ صَحِيحَةً؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ قَدْ تَكُونُ بِدُونِ دَيْنٍ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْمَنَحِ وَغَيْرِهِ.  
(سئل) فِيمَا لَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ الْمُحِيلَ عَمَّا كَانَ عَلَى الْمُحِيلِ ثُمَّ مَاتَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا بِغَيْرِ عَيْنٍ وَلَا دَيْنٍ وَلَا كَفِيلٍ فَهَلْ يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ عَلَى الْمُحِيلِ وَتَكُونُ الْبَرَاءَةُ الْمَرْبُورَةُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ؟  
(الجواب): الْمُصَحِّحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الْحَوَالَةَ تُوجِبُ الْبَرَاءَةَ مِنَ الدِّينِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَهُوَ الصَّحِيحُ كَمَا فِي جَامِعِ الرُّمُوزِ وَفَتْحِ الْقَدِيرِ وَالْفَتْوَى عَلَى هَذَا كَمَا فِي صَوَرِ الْمَسَائِلِ عَنْ الظَّهْمَرِيَّةِ قَالَ أَهْمَامُ فَخْرُ الدِّينِ قَاضِي خَانَ وَلَوْ أَبْرَأَ الْمُخْتَالُ لَهُ الْمُحِيلَ عَمَّا كَانَ عَلَى الْمُحِيلِ

أَوْ وَهَبَهُ مِنْهُ لَا يَصِحُّ أَهـ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِذَا تَوَيَّ الْمَالُ بِأَنْ يَمُوتَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مُفْلِسًا يَرْجِعُ الْمُحْتَالُ عَلَى الْمُحِيلِ فِيهِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ الْمَسْئُولُ عَنْهَا يَرْجِعُ الْمُحْتَالُ عَلَى الْمُحِيلِ لِمَا ذَكَرْنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فيما إذا غاب المحال عليه قبل دفع شيء من المحال به ويريد المحتال الرجوع على المحيل بمجرد غيبة المحال عليه فهل ليس له ذلك؟  
(الجواب): نعم.

(سئل) فيما إذا أجز زيد أرضه من عمرو بأجرة معلومة أحوال بها بكرًا عليه ثم ظهر أن الأرض موهونة من قبل زيد عند زوجته بدین استدانه منها قبل الإجارة ولم تُجز زوجته الإجارة ولم يدفع لها دينها ولم يتفجع عمرو بالمأجور أضلاً ولم يتمكّن من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك؟  
(الجواب): نعم.

(سئل) فيما إذا ادّعى رجل على آخر بمبلغ من الدراهم ثمن أمانة فاقّر المدعى عليه بها وذكر أن المدعي أحوال عليه بالمبلغ رجلاً بمضّر حوالة مقبولة من الكل فصدّقه المدعي وذكر أنه لم يدفع المبلغ للمختال وأن المختال وكله في الدعوى عليه بذلك فكيف الحكم؟

(الجواب): حيث اعترف المدعي بالإحالة لا تصحّ منه دعوى الوكالة قال في التنوير ولو توكّل المحيل بقبض دين الحوالة لم يصحّ أهـ ومثله في الدخيرة البرهانية. (فروع) إذا أحوال الطالب إنساناً على مديونه وبالدين كفيل برئ المديون من دين المحيل وبرئ كفيله ويطالب المختال الأصيل لا الكفيل؛ لأنّه لم يضمن له شيئاً لكنها براءة موقوفة وكذا إذا أحوال المرتهن بدنيه على الرّاهن بطل حقه في حبس الرّهن ولا يكون رهناً عند المختال كذا في فتاوى قارئ الهداية إذا قال زيد لعمرو إن بكرًا أحوالني عليك بألف فأعطينيها وإن قال بكرًا ما أحوالني فازجع بها عليّ فأعطاه عمرو ثم إن بكرًا مات أو غاب هل لعمرو الرجوع على زيد أم لا أجاب قارئ الهداية إن اعترف المحال عليه بالدين الذي أحوّل به عليه ودفع إلى المختال على هذا الوجه لا يرجع به على المختال ما لم يعرف الحال فإن صدّق المحيل المختال تم الأمر وإن أنكر الحوالة وأخذ دينه من المديون رجّع المديون على المختال بما قبض منه وكذا إن مات أو غاب ولم يعلم لا يرجع على القابض بشيء أهـ.

(أقول) وَحَاصِلُ الْجَوَابِ أَنَّ الْمَحَالَ عَلَيْهِ إِنْ أَقَرَّ بِالَّذِي عَلَيْهِ لِلْمُحِيلِ وَدَفَعَهُ لِلْمُحْتَالَ عَلَى وَجْهِ الْحَوَالَةِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِهِ عَلَى الْمُحْتَالَ إِنْ صَدَقَهُ الْمُحِيلُ فِي الْحَوَالَةِ وَكَذَا إِذَا جَهَلَ الْحَالَ وَأَمَّا إِذَا كَذَبَهُ وَأَخَذَ دَيْنَهُ مِنَ الْمَدْيُونِ رَجَعَ الْمَدْيُونُ عَلَى الْقَاضِي بِمَا قَبَضَهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الْقَضَاءِ<sup>(١)</sup>

(١) الْقَضَاءُ فِي اللُّغَةِ الْإِتْقَانُ وَالْإِحْكَامُ قَالَ قَائِلُهُمْ وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَ السَّوَاعِجُ تَبَعَ أَيُّ أَحْكَمَ صَنَعَتْهَا وَهُوَ فِي الشَّرْعِ فَضْلُ الْخُصُومَاتِ وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْعِبَادَاتِ وَبِهِ أَمْرُ كُلِّ نَبِيٍّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿ وَأَنْ أُحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ وَالْحَاكِمُ نَائِبٌ عَنِ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ فِي إِنْصَافِ الْمَظْلُومِ مِنَ الظَّالِمِ وَإِبْصَالِ الْحَقِّ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ وَدَفْعِ الظُّلْمِ عَنِ الْعِبَادِ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ يَوْمِلُ إِلَيْهَا كُلُّ لَبِيبٍ وَخَاسِسَةٍ لَا تَخْفَى عَلَى أَحَدٍ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَفَسَدَ الْبِلَادُ وَالْعِبَادُ.

قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَالْفَاسِقُ أَهْلٌ لِلْقَضَاءِ كَمَا هُوَ أَهْلٌ لِلشَّهَادَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْلُدَ، وَلَوْ كَانَ الْقَاضِي عَدْلًا فَفَسَقَ بِأَخْذِ الرِّشْوَةِ، لَا يَنْعَزِلُ وَيَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ؛ وَإِذَا أَخَذَ الْقَضَاءَ بِالرِّشْوَةِ لَا يَصِيرُ قَاضِيًا) وَكَذَا لَوْ قَضَى بِالرِّشْوَةِ لَا يَنْفَدُ قَضَاؤُهُ فِيهَا ارْتَشَى وَقَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا إِذَا قُلَّدَ الْفَاسِقُ ابْتِدَاءً بِصُحٍّ، وَلَوْ قُلَّدَ وَهُوَ عَدْلٌ يَنْعَزِلُ بِالْفِسْقِ؛ لِأَنَّ الْقُلْدَ اعْتَمَدَ عَدَالَتَهُ فَلَمْ يَكُنْ رَاضِيًا دُونَهَا كَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ إِذَا أَبَى يَنْعَزِلُ، وَلَوْ أَدْنَى لَهُ وَهُوَ أَبَى جَارًا، وَعَنْ عَلَيْنَا الثَّلَاثَةِ فِي النُّوَادِرِ أَنَّ الْفَاسِقَ لَا يَصْلُحُ قَاضِيًا وَالظَّاهِرُ هُوَ الْأَوَّلُ وَأَنَّ الْعَدَالَهَ شَرْطُ الْأَوَّلِيَّةِ، وَكَذَا الْإِجْتِهَادُ حَتَّى لَوْ وَجَّهَ الْجَاهِلُ الْقَضَاءَ صَحَّ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَالِمًا عَدْلًا مَأْمُونًا لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «الْقَضَاءُ ثَلَاثَةٌ: قَاضِيَانِ فِي النَّارِ وَقَاضٍ فِي الْجَنَّةِ» الْحَدِيثُ فَفَسَّرَ الْقَاضِيَيْنِ أَحَدَهُمَا جَاهِلٌ يَحْكُمُ بِالْجَاهِلِ وَالْآخَرُ عَالِمٌ يَحْكُمُ بِالْجَوْرِ وَالثَّالِثُ الْعَالِمُ الْعَادِلُ يَحْكُمُ بِعِلْمِهِ وَلَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْقَضَاءِ بِالْحَقِّ وَالْجَاهِلُ عَاجِزٌ عَنْهُ، وَلَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَالْفَاسِقُ غَيْرُ مَأْمُونٍ، فَلَا يَجُوزُ.

وَلَنَا أَنَّ الْمَقْصُودَ إِبْصَالُ الْحَقِّ إِلَى الْمُسْتَحَقِّ وَهُوَ يَخْضَلُ بِالْعَمَلِ بِفَتْوَى غَيْرِهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي الْحَدِيثِ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَمَاءُ قَاضِيًا، وَلَوْ لَا أَنَّ التَّوَلِيَّةَ تَصِحُّ لَمَّا سَمَاءُ قَاضِيًا وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجَازُوا حُكْمَ مَنْ تَغَلَّبَ مِنَ الْأُمَرَاءِ وَجَارَ وَتَقَلَّدُوا مِنْهُ الْأَعْمَالُ وَصَلُّوا خَلْفَهُ، وَلَوْ لَا أَنَّ تَوَلِيَّتَهُ صَحِيحَةٌ لَمَا فَعَلُوا ذَلِكَ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَالْفَاسِقُ يَصْلُحُ مُفْتِيًا وَقِيلَ لَا) يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَخَبَرُهُ غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي الدِّيَّانَاتِ، وَجَهَ الْأَوَّلُ أَنَّهُ يَتَّهَدُ حَذَارَ النَّسْبَةِ إِلَى الْخَطِ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ (وَلَا يَنْبَغِي لِلْقَاضِي أَنْ يَكُونَ قَطًّا غَلِيظًا جَبَّارًا غَنِيْدًا وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مَوْثُوقًا بِهِ فِي عَفَافِهِ وَعَقْلِهِ وَصَلَاحِهِ وَفَهْمِهِ وَعِلْمِهِ بِالسُّنَّةِ وَالْأَثَارِ وَوُجُوهِ الْفِقْهِ) وَيَكُونُ شَدِيدًا مِنْ غَيْرِ غُنْفٍ لَيْتًا مِنْ غَيْرِ ضَعْفٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِأَنَّهُ بِذِمَّةِ بَكْرِ الْغَائِبِ مَبْلَغًا قَدَرُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا وَأَنَّ عَمْرًا الْمَرْبُورَ كَفِيلٌ عَنْ بَكْرٍ كَفَالَةً مُطْلَقَةً بِكُلِّ مَا لَهُ عَلَيْهِ فَأَقَرَّ عَمْرٌو بِالْكَفَالَةِ الْمَرْبُورَةِ وَأَجَازَهَا زَيْدُ الْمَذْكُورِ وَأَنْكَرَ عَمْرٌو أَنَّ لَهُ عَلَى بَكْرِ الْغَائِبِ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ فَأَقَامَ زَيْدٌ بَيْنَتَهُ شَرْعِيَّةً فِي وَجْهِ عَمْرٍو شَهِدَتْ بِأَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَرْبُورَ بِذِمَّةِ بَكْرِ الْغَائِبِ فَحَكَّمَ الْحَاكِمُ الْمُتَدَاعِي لَدَيْهِ بِالْمَبْلَغِ الْمَرْبُورِ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو الْكَفِيلِ وَبَكْرِ الْغَائِبِ فَهَلْ يَكُونُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ قَضَاءً عَلَى عَمْرٍو الْكَفِيلِ وَبَكْرِ الْغَائِبِ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَتْ الْكَفَالَةُ مُطْلَقَةً كَمَا ذَكَرَ وَأَجَازَهَا الْمُدَّعِي شِفَاهًا يَكُونُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ قَضَاءً عَلَى عَمْرٍو الْحَاضِرِ وَبَكْرِ الْغَائِبِ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَ صَارَ خَصْمًا عَنِ الْغَائِبِ وَهَذِهِ الْحَبْلَةُ صَرَّحَ بِهَا فِي الْبَحْرِ وَالْمَنْحِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَالْعِمَادِيَّةِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) هَلْ يَصِحُّ حُكْمُ الْحَاكِمِ لِأَبِيهِ وَابْنِهِ أَمْ لَا؟

(الجواب): هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْأَيْمَةِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى عَدَمِ جَوَازِهَا قَالَ الْإِمَامُ الْجَلِيلُ أَبُو الْحَسَنِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقُدُورِيُّ مِنْ أَيْمَةِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مُحْتَصَرِهِ الْمُبَارَكِ الْمَعْرُوفِ بِهِ وَحُكْمُ الْحَاكِمِ لِأَبَوَيْهِ وَوَلَدِهِ وَزَوْجَتِهِ بَاطِلٌ أَهـ وَهِيَ دَوَّارَةٌ فِي مَثَوْنِ الْمَذْهَبِ مِنْ بَابِ التَّحْكِيمِ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ خَلِيلٌ فِي مُحْتَصَرِهِ مِنْ كُتُبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ إِمَامِ دَارِ الْهَجْرَةِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَحْكُمُ الْحَاكِمُ لِمَنْ لَا يَشْهَدُ لَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ أَهـ قَالَ شَارِحُهُ التَّائِي كَانِيهِ وَأَبِيهِ وَزَوْجَتِهِ وَنَحْوِهِمْ أَهـ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ مِنْ أَيْمَةِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ فِي التُّخْفَةِ تَحْتَ قَوْلِ الْمُنْهَاجِ وَلَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ لِنَفْسِهِ ثُمَّ قَالَ وَكَذَا أَضْلُهُ وَفَرْعُهُ عَلَى الصَّحِيحِ قَالَ ابْنُ حَجَرٍ؛ لِأَنَّهُمْ أَبْعَاضُهُ فَكَانُوا كَنَفْسِهِ أَهـ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الشَّيْخُ مُوسَى الْحَجَّائِيُّ فِي كِتَابِ الْإِفْتَاءِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْجَلِيلِ الْمُحَدِّثِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ

=

الْقَضَاءِ دَفْعُ الْفَسَادِ وَإِصَالُ الْحَقُوقِ إِلَى مُسْتَحِقِّهَا وَإِقَامَةُ حُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ مِنْ أَهَمِّ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ وَأَقْوَى وَاجِبٍ عَلَيْهِمْ فَكُلُّ مَنْ كَانَ عَرَفَ وَأَقْدَرَ وَأَوْجَهَ وَأَهْيَبَ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَهُ مِنَ النَّاسِ كَانَ أَوْلَى وَيَبْغِي لِلْمَوْتَى أَنْ يَتَفَحَّصَ فِي ذَلِكَ وَيُبَيِّنَ مَنْ هُوَ أَوْلَى لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ «مَنْ قَلَّدَ إِنْسَانًا عَمَلًا وَفِي رِعْيَتِهِ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ فَقَدْ خَانَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَجَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ».

يَحْكَمُ لِنَفْسِهِ وَلَا لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ وَقَالَ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مَوَانِعُ الشَّهَادَةِ سِتَّةٌ أَحَدُهَا قَرَابَةُ الْوَلَادَةِ فَلَا تُقْبَلُ مِنْ عُمُودِي النَّسَبِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنْ وَالِدٍ وَإِنْ عَلَا وَلَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَلَوْ وَلِدَ وَإِنْ سَفَلَ مِنْ وَلَدِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا بَعْدَ وَقُوعِ طَلَاقٍ مِنْهُ عَلَيْهَا غَيْبَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَضَرَّرَتْ مِنْ ذَلِكَ لِعَدَمِ الْمُنْفِقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَرَفَعَتْ أَمْرَهَا لِقَاضِي حَنْبَلٍ فَقَضَى عَلَيْهِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ بَعْدَ ثُبُوتِهِ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ مُوَافِقًا مَذْهَبَهُ مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ فَهَلْ يَنْفَذُ قَضَاؤُهُ؟

(الجواب): يَنْفَذُ فِي أَظْهَرِ الرَّوَائِثِ عِنْدَنَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى ثُمَّ أَفْتَى الْمُؤَلِّفُ كَذَلِكَ بِتَفَادٍ قَضَاءِ الْحَنْبَلِيِّ عَلَى الْغَائِبِ فِيمَا دَعَتْ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ مِنْ دَعْوَى ذَيْنِ لَزِيدٍ بِذِمَّةِ الْغَائِبِ وَبِأَخْذِهِ مِنْ مَالِ الْغَائِبِ الَّذِي تَحْتَ يَدِ شَرِيكِهِ مِنْ جِنْسِ الدِّينِ.

(سئل) فِي الدَّعْوَى عَلَى الْغَائِبِ بِدُونِ وَكَالَةِ عَنْهُ فِي ذَلِكَ وَلَا وَجْهَ شَرْعِيٍّ هَلْ تَكُونُ غَيْرَ مَسْمُوعَةٍ وَلَا يُقْضَى عَلَيْهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَالَ فِي مَتْنِ التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَّائِيِّ لَا يُقْضَى عَلَى غَائِبٍ وَلَا لَهُ أَيْ لَا يَصِحُّ بَلْ وَلَا يَنْفَذُ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ بِحَرْقٍ إِلَّا بِحُضُورِ نَائِبِهِ إِلَخْ ثُمَّ قَالَ وَلَوْ قُضِيَ عَلَى غَائِبٍ بِلَا نَائِبٍ يَنْفَذُ فِي أَظْهَرِ الرَّوَائِثِ عَنْ أَصْحَابِنَا ذَكَرَهُ مُنْأَلَا خُسْرُو فِي بَابِ خِيَارِ الْعَيْبِ وَقِيلَ لَا يَنْفَذُ وَرَجَّحَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ فِي الْمُنْيَةِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَمَجْمَعِ الْفَتَاوَى وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

وَرَجَّحَ فِي الْفَتْحِ تَوَقُّفَهُ عَلَى إِمْضَاءِ قَاضِي آخَرَ إِلَخْ وَكَتَبَتْ فِيمَا عَلَّقْتَهُ عَلَى الدُّرِّ الْمُخْتَارِ أَنَّ مَا فِي الْفَتْحِ لَيْسَ قَوْلًا ثَالِثًا بَلْ هُوَ الْقَوْلُ الثَّانِي كَمَا فِي الْبَحْرِ وَأَنَّ قَوْلَ التَّنْوِيرِ وَلَوْ قُضِيَ عَلَى غَائِبٍ إِلَخْ مَعْنَاهُ لَوْ قُضِيَ مَنْ يَرَى جَوَازَهُ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ قَبْلَهُ لَا يُقْضَى عَلَى غَائِبٍ؛ لِأَنَّهُ فِي الْقَاضِي الْحَقِيقِيِّ كَمَا حَرَّرَهُ فِي الْبَحْرِ يَقُولُهُ اشْتَبَهَ عَلَى كَثِيرٍ أَنَّ قَوْلَهُمُ الْفَتْوَى عَلَى التَّفَادِ أَعَمُّ مِنْ كَوْنِ الْقَاضِي شَافِعِيًّا يَرَاهُ أَوْ حَنَفِيًّا لَا يَرَاهُ أَوْ خَاصًّا بِمَنْ يَرَاهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ فِي حَقِّ مَنْ يَرَاهُ لِإِجْمَاعِ أَصْحَابِنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْضَى عَلَى غَائِبٍ كَمَا ذَكَرَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ فِي شَرْحِ أَدَبِ الْقَاضِي إِلَى آخِرِ مَا أَطَالَ بِهِ وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَكِنْ اعْتَرَضَهُ الْعَلَامَةُ الْمُقْدِسِي فِي شَرْحِ نَظْمِ الْكَنْزِ بِتَضَرُّيْحِ صَاحِبِ الْقُنْيَةِ بِأَنَّهُ فِي حَقِّ الْحَقِيقِيِّ وَبِمَا فِي جَامِعِ الْفَتَاوَى وَلَوْ قُضِيَ نَفَذَ.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَا يَنْفُذُ وَالْفَتَوَى عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَفَعَ لِأَخَرٍ لَا يَنْقُضُهُ أَهْ وَنَحْوُهُ فِي حَاشِيَةِ الْحَيْرِ الرَّمْلِيِّ وَقَالَ صَاحِبُ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ مَا حَاصِلُهُ أَقُولُ قَدْ اضْطَرَبَتْ أَرَؤُهُمْ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ وَلَهُ فَيَنْبَغِي عِنْدِي أَنْ يُجْتَنَبَ وَيُلَاحَظُ الْحَرْجُ وَالضَّرُورَاتُ فَيَقْتَضِي بِحَسَبِهَا جَوَازًا أَوْ فِسَادًا صِيَانَهُ لِلْحَقُوقِ مَعَ أَنَّهُ مُجْتَهِدٌ فِيهِ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِهِ الْأَيْمَةُ الثَّلَاثَةُ وَفِيهِ عِنْدَنَا رِوَايَتَانِ وَالْأَحْوَطُ نَصْبُ وَكَيْلٌ عَنْهُ يَعْرِفُ أَنَّهُ يَرَاعِي جَانِبَ الْغَائِبِ وَلَا يُفَرِّطُ فِي حَقِّهِ أَهْ مُلَخَّصًا وَارْتِضَاءً فِي نُورِ الْعَيْنِ فَيَنْبَغِي التَّغْوِيلُ عَلَيْهِ وَقَالَ الْعَلَامَةُ الْحَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْبَحْرِ لَكِنْ إِذَا لُوْحِظَ الْحَرْجُ وَالضَّرُورَةُ يَجِبُ اعْتِبَارُ عَدَمِ إِمْكَانِ مُرَاجَعَةِ الْغَائِبِ وَإِحْضَارِهِ حَتَّى لَوْ أُمِكنَ لَا يَصِحُّ لِعَدَمِ الضَّرُورَةِ أَهْ وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفَّقُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ النَّاطِرَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْفَارٍ أَنَّهُمْ وَبَقِيَّةُ أَهَالِي قَرْيَةٍ كَذَا غَضَبُوا قِطْعَةً أَرْضٍ مَعَ آخَرِينَ مِنْ مَزْرَعَتِهِ الْجَارِيَةِ تَحْتَ نِظَارَتِهِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَاتَّبَتَ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِمْ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً فَهَلِ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ نَافِذٌ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِ الْمَحْكُومِ عَلَيْهِمْ؟

(الجواب): الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ نَافِذٌ عَلَى الْمَحْكُومِ عَلَيْهِمْ فَقَطْ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِمْ لِمَا قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنْ بَابِ الْقَضَاءِ إِنَّ الْقَضَاءَ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمُقْضِيِّ عَلَيْهِ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا فِي خَمْسَةٍ فَقِي أَرْبَعَةٌ يَتَعَدَّى إِلَى كَافَّةِ النَّاسِ فَلَا تُسْمَعُ دَعْوَى أَحَدٍ فِيهِ بَعْدَهُ فِي الْحُرِّيَةِ الْأَصْلِيَّةِ وَالنَّسَبِ وَوَلَاءِ الْإِعْتِقَاقِ وَالنِّكَاحِ كَذَا فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى وَالْقَضَاءُ بِالْوَقْفِ يَقْتَصِرُ وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْكَافَّةِ كَمَا فِي الْحَاشِيَةِ وَقَالَ أَيْضًا لَا يَنْتَصِبُ أَحَدٌ خَصْمًا عَنْ أَحَدٍ قَضْدًا بَعْدَ وَكَالَةٍ وَنِيَابَةٍ وَوَلَاءٍ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ أَحَدُ الْوَرَثَةِ يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنِ الْبَاقِي الثَّانِيَةُ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنِ الْبَاقِي كَذَا حَرَّرَهُ ابْنُ وَهْبَانَ عَنِ الْقُنَيْةِ وَقَالَ فِي نُورِ الْعَيْنِ فِي الْفَصْلِ الْخَامِسِ ادَّعَتْ تَعْلِيْقَ طَلَاقٍ نَفْسَهَا بِنِكَاحٍ غَيْرِهَا وَبَرَهَنْتْ أَنَّهُ تَزَوَّجَ فَلَانَةٌ فَقِي قَبُولَ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ رِوَايَتَانِ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُمَا لَا تُقْبَلُ إِذْ نِكَاحُ فَلَانَةٍ شَرْطُ طَلَاقِهَا فَلَا تَنْتَصِبُ خَصْمًا فِي اثْبَاتِ الشَّرْطِ ثُمَّ قَالَ وَالصَّحِيحُ فِي الْجَوَابِ فِيمَا لَوْ كَانَ ثُبُوتُ الْحُكْمِ عَلَى الْغَائِبِ شَرْطًا لِلْمُدَّعِي بِهِ عَلَى الْحَاضِرِ يُنْظَرُ لَوْ لَمْ يَتَضَرَّرْ بِهِ الْغَائِبُ كَدْخُولِ الدَّارِ وَغَيْرِهِ يَصِيرُ الْحَاضِرُ خَصْمًا عَنْهُ لَا لَوْ دَائِرًا بَيْنَ نَفْعٍ وَضُرٍّ أَهْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَرَفَعَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو عِنْدَ قَاضِي بِخُصُوصِ دَعْوَى وَكَانَ الْحَقُّ ثَابِتًا بِيَدِ زَيْدٍ



فَحَكَمَ الْقَاضِي بِخُصُوصِ الدَّعْوَى الْمَذْكُورَةِ بِثُبُوتِ الْحَقِّ لِعَمْرٍو بِخِلَافِ الشَّرْعِ وَأَعْطَاهُ بِذَلِكَ حُجَّةً فَهَلْ يَكُونُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ غَيْرَ نَافِذٍ وَالحُجَّةُ غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ بِخِلَافِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَأَعْطَى بِذَلِكَ حُجَّةً لَا يَنْفُذُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ وَلَا يُعْمَلُ بِالْحُجَّةِ الْمَذْكُورَةِ وَالحَالَةُ هَذِهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾<sup>(١)</sup> وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "قَاضٍ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضِيَانِ فِي النَّارِ" أَيُّ قَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ وَحَكَمَ بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ وَقَاضٍ عَرَفَ الْحَقَّ وَحَكَمَ بِخِلَافِهِ فَهُوَ فِي النَّارِ وَكَذَا قَاضٍ قَضَى عَلَى جَهْلٍ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ قَالَ الْحَمَوِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ قَالَ فِي الْعِنَايَةِ الْقَضَاءُ بِالْحَقِّ مِنْ أَقْوَى الْفَرَائِضِ وَأَشْرَفِ الْعِبَادَاتِ بَعْدَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ كُلَّ نَبِيٍّ مُرْسَلٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِشَهَادَةِ شَاهِدَيْنِ قَبْلَ التَّزْكِيَةِ وَالتَّعْدِيلِ مَعَ وُجُودِ الْمَنَعِ عَنْ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ وَلِيِّ الْأَمْرِ فَهَلْ لَا يَنْفُذُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): الْقَضَاءُ مَأْمُورُونَ بِالْحُكْمِ بَعْدَ التَّعْدِيلِ وَالتَّزْكِيَةِ لَا قَبْلَهُ فَلَوْ حَكَمَ قَبْلَهُ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَقَدْ أَفْتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُفْتِي الْمَمْلُوكِ الْعُثْمَانِيَّةِ عَبْدُ اللَّهِ أَفَنْدِي حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا فَصَلَتِ الدَّعْوَى مَرَّةً وَحَكَمَ بِهَا بِتِمَامِ مُقْتَضَى الشَّرْعِ الشَّرِيفِ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ لَا تُعَادُ وَلَا تُسْمَعُ مَرَّةً أُخْرَى؟

(الجواب): الدَّعْوَى مَتَى فَصَلَتْ مَرَّةً بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ لَا تُنْقَضُ وَلَا تُعَادُ.

(أقول) هَذَا حَيْثُ لَا فَائِدَةٌ فِي إِعَادَتِهَا فَلَوْ كَانَ فِيهَا فَائِدَةٌ كَمَا لَوْ جَاءَ الْمُدَّعِي بِدَفْعٍ صَحِيحٍ فَإِنَّهَا تُعَادُ كَمَا سَنُوضِّحُهُ فِي كِتَابِ الدَّعْوَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا خَلَعَ السُّلْطَانُ وَوَلَّى السُّلْطَنَةَ غَيْرَهُ وَلِلْمَخْلُوعِ قُضَاءٌ كَانَ وَلَا هُمْ وَلَمْ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٣٢١٨، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ السَّجِسْتَانِي فِي سُنَنِهِ حَدِيثَ رَقْم: ٣٨٦١، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مُسْنَدِهِ حَدِيثَ رَقْم: ١٨١٥٩، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى حَدِيثَ رَقْم: ٦٩٥٢، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي السُّنَنِ الْكُبْرَى حَدِيثَ رَقْم: ١٥٧٤٧، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْقُرْطُبِيُّ فِي التَّمْهِيدِ حَدِيثَ رَقْم: ٢٣٢٨.

يَعَزِّهِمُ الْمَنْصُوبُ وَلَمْ يُعَزِّرْهُمْ فَهَلْ تَكُونُ قَضَاةُ الْمَخْلُوعِ عَلَى حَالِهِمْ أَحْكَامُهُمْ نَافِذَةٌ وَأُمُورُهُمْ جَائِزَةٌ وَلَا يَنْعَزِلُونَ بِخَلْعِهِ حَتَّى يَعَزِّهِمُ الْمَنْصُوبُ أَعَزَّ اللَّهُ أَنْصَارَهُ وَحَالَتَهُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ السَّرْحِيُّ فِي الْمَحِيطِ وَالْإِمَامُ الْكَاشَانِيُّ فِي الْبَدَائِعِ وَالْفَاضِلُ الطَّرْسُوسِيُّ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ فِي مَسْأَلَةِ الْوِلَايَةِ الْمَعْلُوقَةِ بِالشَّرْطِ الْمُتَعَارَفِ نَقْلًا عَنِ الْمَحِيطِ وَالْبَدَائِعِ وَهِدَايَةِ النَّاطِقِيِّ.

وَعِبَارَةُ الْمَحِيطِ مِنْ بَابِ مَوْتِ الْخَلِيفَةِ وَالْقَاضِي مَا نَصَّهُ وَلَوْ مَاتَ الْخَلِيفَةُ أَوْ خُلِعَ وَوُلِّيَ غَيْرُهُ بِأَنْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَى خَلْعِهِ وَالْإِسْتِبدَالِ بِهِ وَلَهُ قَضَاةٌ وَوُلَاةٌ لَا يَنْعَزِلُونَ بِمَوْتِهِ أَوْ خَلْعِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَعْمَلُونَ لِلْمُسْلِمِينَ نُصُبُوا لِمَصَالِحِهِمْ فَكَانَ نَائِبًا عَنْهُمْ فِي تَقْلِيدِ هَؤُلَاءِ وَالْمُسْلِمُونَ عَلَى حَالِهِمْ فَتَبَقَى نُوَابِهِمْ عَلَى حَالِهِمْ وَكَذَا لَوْ مَاتَ وَالِي الْمَدِينَةِ وَلَهُ عَمَالٌ لَا يَنْعَزِلُونَ؛ لِأَنَّهُمْ نُصَّبُوا لِمَصَالِحِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فَكَانَ نَائِبًا عَنْهُمْ اهـ.

وَفِي " الْبَدَائِعِ كُلُّ مَا يُخْرِجُ الْوَكِيلَ عَنِ الْوَكَاةِ يُخْرِجُ بِهِ الْقَاضِي عَنِ الْقَضَاءِ " إِلَّا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ إِذَا مَاتَ انْعَزَلَ الْوَكِيلُ وَالْخَلِيفَةُ إِذَا مَاتَ أَوْ خُلِعَ لَا تَنْعَزِلُ قَضَاتُهُ وَوُلَاتُهُ.

وَلَوْ اسْتُخْلِفَ الْقَاضِي بِإِذْنِ الْإِمَامِ ثُمَّ مَاتَ الْقَاضِي لَا يَنْعَزِلُ خَلِيفَتُهُ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْإِمَامِ فِي الْحَقِيقَةِ لَا نَائِبُ الْقَاضِي وَلَا يَنْعَزِلُ بِمَوْتِ الْخَلِيفَةِ أَيْضًا كَمَا لَا يَنْعَزِلُ الْقَاضِي وَلَا يَمْلِكُ الْقَاضِي عَزْلَ الْخَلِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ الْإِمَامِ فَلَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِهِ كَالْوَكِيلِ لَا يَمْلِكُ عَزْلَ الْوَكِيلِ الثَّانِي اهـ وَقَالَ فِي خِزَانَةِ الْمُفْتِينَ وَهُوَ الْمُخْتَارُ عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْمَشَائِخِ وَفِي الْأَشْبَاهِ وَإِذَا عُزِلَ الْقَاضِي يَنْعَزِلُ نَائِبُهُ وَإِذَا مَاتَ لَا وَالْفَتْوَى عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِعَزْلِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّهُ نَائِبُ السُّلْطَانِ وَالْعَامَّةِ اهـ لَكِنْ لَوْ فَوَّضَ إِلَيْهِ الْعَزْلَ حَقِيقَةً أَوْ كِنَايَةً كَمَا إِذَا قِيلَ لَهُ اصْنَعْ مَا شِئْتَ فَلَهُ عَزْلُ نَائِبِهِ بِلَا تَفْوِضِ الْعَزْلِ صَرِيحًا؛ لِأَنَّ النَّائِبَ كَوَكِيلِ الْوَكِيلِ اهـ.

وَقَالَ فِي الْأَشْبَاهِ قَضَاءُ الْأَمِيرِ جَائِزٌ مَعَ وُجُودِ قَاضِي الْبَلَدِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي مُوَلَّى مِنَ الْخَلِيفَةِ كَذَا فِي الْمُلْتَقَطِ وَقَالَ الْحَمَوِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ وَقَدْ اسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ أَنَّ قَضَاءَ أَمِيرٍ مَضَرَّ الْمُسَمَّى بِالْبَاشَا مَعَ وُجُودِ قَاضِيهَا الْمُوَلَّى مِنْ قِبَلِ السُّلْطَانِ غَيْرُ جَائِزٍ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو دَعْوَى شَرْعِيَّةٍ فَأَرْسَلَ زَيْدٌ بَكْرًا رَسُولًا لِيُخْضَرَ عَمْرًا إِلَى مَجْلِسِ الشَّرْعِ وَلَمْ يَكُنْ عَمْرٌو مُتَمَرِّدًا فَهَلْ تَكُونُ أَجْرَةُ بَكْرٍ عَلَى زَيْدٍ أَوْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ تَكُونُ أَجْرُهُ بَكْرٍ عَلَى زَيْدٍ الْمُرْسَلِ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورَ هُوَ الْأَصَحُّ كَذَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَزَازِيَّةِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُتَمَرِّدًا فِيهِ الْحَاثِيَّةُ عَلَى الْمُتَمَرِّدِ هُوَ الصَّحِيحُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْعَلَائِيَّ وَالْبَزَازِيَّةِ مِنَ الْقَضَاءِ.

(سئل) فِيمَا لَوْ قَضَى شَافِعِيٌّ بِصَحَّةِ بَيْعِ الْمُدَبِّرِ الْمُطْلَقِ وَحَكَمَ بِذَلِكَ مُوَافِقًا لِمَذْهَبِهِ مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ عَالِمًا بِالْخِلَافِ بَعْدَ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ الشَّرْعِيَّةِ فَهَلْ يَنْفَعُ أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ يَنْفَعُ حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ وَعَلَى كُلِّ مَنْ رُفِعَ إِلَيْهِ مِنَ الْقَضَاءِ إِمْضَاؤُهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ فَلَا يُبَاعُ الْمُدَبِّرُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ فَلَوْ قَضَى بِصَحَّةِ بَيْعِهِ نَفَذَ وَهَلْ يَبْطُلُ التَّدْبِيرُ قِيلَ نَعَمْ نَعَمْ لَوْ قَضَى بِبُطْلَانِ بَيْعِهِ صَارَ كَالْحَرِّ عَلَائِيٍّ مِنْ بَابِ التَّدْبِيرِ وَلَوْ فُوضَ إِلَى غَيْرِهِ لَيَقْضَى عَلَى وَفْقِ مَذْهَبِهِ نَفَذَ إِنْجَامًا بِزَازِيَّةٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ مَالًا فَأَنْكَرُوهُ فَبَرَهَنَ عَلَيْهِ وَحَكَمَ بِهِ فَادَّعَوْا الْإِبْرَاءَ الْعَامَّ مِنْهُ بَعْدَ تَارِيخِ الْمَالِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ يُقْبَلُ بُرْهَانُهُمْ؟

(الجواب): نَعَمْ يُقْبَلُ لِإِمْكَانِ التَّوْفِيقِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي التَّنْوِيرِ فِي شَتَّى الْقَضَاءِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَجُلَيْنِ دَارٌ مَعْلُومَةٌ وَحِصَصُ مَعْلُومَاتٍ قَائِمَاتٍ فِي أَرْضِي وَفِي مَعْلُومَةٍ وَعِدَّةٌ مِنْ بَقَرٍ وَمَشْدُ مَسْكَةٍ فِي أَرْضِي وَفِي مَعْلُومَةٍ فَبَاعَا ذَلِكَ جَمِيعَهُ صَفْقَةً وَاحِدَةً مِنْ زَيْدٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَلَمْ يُبَيِّنْ ثَمَنَ كُلِّ مِنَ الْمِيعَاتِ وَصَدَرَ ذَلِكَ لَدَى حَاكِمٍ حَنْبَلِيٍّ حَكَمَ بِصَحَّةِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ وَكُتِبَ بِذَلِكَ صَكٌّ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّ الْبَيْعَ الْمَذْكُورَ بَاطِلٌ عَلَى مَذْهَبِهِ لِكَوْنِهِ وَقَعَ عَلَى الْمَوْجُودِ وَالْمَعْدُومِ وَهُوَ مَشْدُ الْمَسْكَةِ وَلَمْ يُبَيِّنْ لِلْمَعْدُومِ ثَمَنٌ وَأَنَّ أَرْضِي الْأَوْقَافِ الْمَوْقُوفَةِ عَلَى مُسْتَحَقِّهَا لَا تُسَمَّى مَسْكَةً فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَسَبًا أَفْتَى بِذَلِكَ كُلُّهُ مُفْتٍ حَنْبَلِيٌّ مُعْتَمِدًا فِي ذَلِكَ عَلَى صَحِيحِ نَقْلِ مَذْهَبِهِ وَحَكَمَ حَاكِمٌ حَنْبَلِيٌّ بِبُطْلَانِ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ وَبَعْدَ الْعَمَلِ بِالصَّكِّ الْمَرْبُورِ مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ بَعْدَ الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ فَهَلْ يَعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثَبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ مَالًا عَلَى عَمْرٍو فَقَالَ مَا لَكَ عَلَيَّ شَيْءٌ قَطُّ وَلَا أَعْرِفُكَ ثُمَّ بَرَهَنَ عَمْرُو عَلَى الْإِبْرَاءِ فَهَلْ لَا تُقْبَلُ لَتَعَذُّرِ التَّوْفِيقِ؟

(الجواب): حَيْثُ زَادَ كَلِمَةً وَلَا أَعْرِفُكَ لَا يُقْبَلُ لَتَعَذُّرِ التَّوْفِيقِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَتَّى الْقَضَاءِ

مِنَ التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي فَقِيرٍ ذِي عِيَالٍ وَحِرْفَةٍ يَكْتَسِبُ مِنْهَا وَيُنْفِقُ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ كَسْبِهِ وَيَفْضُلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِحِمَاةٍ يُكَلِّفُونَهُ بَلًا وَجِهَ شَرْعِيٌّ إِلَى دَفْعِ جَمِيعِ كَسْبِهِ مِنْ دَيْنِهِمْ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ بَلٌ يَأْخُذُونَ فَاضِلَ كَسْبِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَرِيَّةِ مِنَ الْقَضَاءِ سُئِلَ الْمَرْحُومُ الْعَلَّامَةُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ عِمَادُ الدِّينِ أَفَنْدِي الْعِمَادِيُّ عَنِّي فِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى رَجُلٍ دَيُونٌ ثَابِتَةٌ لِحِمَاةٍ وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا وَلَهُ قَدْرٌ اسْتِحْقَاقٍ فِي وَفْقِ أَهْلِيٍّ فَهَلْ يُوزَعُ مَا يَفْضُلُ مِنْ قَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِ الْمَرْبُورِ عَنْ نَفَقَتِهِ بَيْنَ أَرْبَابِ الدَّيُونِ الْمَرْبُورَةِ بِحَسَبِ دَيُونِهِمُ الْجَوَابُ نَعَمْ وَكُتِبَتْ عَلَيْهِ الْجَوَابُ كَمَا بِهِ عَمُّ الْوَالِدِ أَجَابَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ الْمَدْيُونِ تَيْمَارٌ مُسْتَمْلٌ عَلَى قُرَى وَمَزَارِعَ لَهَا غَلَاتٌ تَفِي نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةُ عِيَالِهِ وَيَفْضُلُ مِنْهَا شَيْءٌ وَيَمْتَنِعُ مِنْ آدَاءِ دَيْنِهِ مِنْهُ وَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ فَهَلْ يُصْرَفُ الْفَاضِلُ الْمَذْكُورُ لِدَيْنِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي مَدْيُونٍ امْتَنَعَ مِنْ آدَاءِ الدَّيْنِ حَتَّى حُبِسَ فِي حَبْسِ الْقَاضِي وَالحَالُ أَنَّ لَهُ عَقَارًا وَغَيْرَهُ يُمْكِنُهُ الْوَفَاءُ مِنْ ثَمَمِهِ إِذَا بَاعَهُ إِلَّا أَنَّهُ مُتَمَرِّدٌ مُتَعَنِّتٌ فِي بَيْعِ ذَلِكَ فَهَلْ يَبِيعُ الْقَاضِي عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذَكَرَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ تَرِكَةٍ مُسْتَعْرِقَةٍ بِدَيُونٍ عَلَيْهِ بَاعَهَا الْوَرَثَةُ بِدُونِ إِذْنٍ مِنَ الْقَاضِي فَهَلْ لَا يَنْفَذُ بَيْعُهُمْ وَلِلْغُرْمَاءِ نَقْضُهُ؟

(الجواب): وَلَا يَتَّبِعُ بَيْعَ التَّرِكَةِ الْمُسْتَعْرِقَةِ بِالَّذِينَ لِلْقَاضِي لَا لِلْوَرَثَةِ لِإِعْدَمِ مِلْكِهِمْ إِذِ الدَّيْنُ لِغَيْرِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي فِتَاوَى الْأَنْفَرَوِيِّ عَنِ الْقُنْيَةِ تَرِكَةٍ مُسْتَعْرِقَةٍ بِالَّذِينَ وَجَاءَ غَرِيمٌ يَدَّعِي دَيْنًا عَلَى الْمَيِّتِ فَإِنَّمَا يَبْتَنِي عَلَى الْوَارِثِ لَا عَلَى غَرِيمٍ آخَرَ وَلَكِنْ لَا يَخْلِفُ الْوَارِثُ؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهُ النُّكُولُ الَّذِي هُوَ إِقْرَارُ الْوَارِثِ لَوْ أَقَرَّ بِالَّذِينَ وَالتَّرِكَةُ مُسْتَعْرِقَةٌ لَا يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَلَا يَظْهَرُ الدَّيْنُ فِي حَقِّ غَرِيمٍ آخَرَ وَيَنْبَغِي أَنْ يَظْهَرَ فِي حَقِّ نَفْسِهِ وَلَكِنْ هَذَا لَا يَخْلِفُ لِأَمْرِ مَوْهُومٍ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مَاتَ عَنْ أُخْتٍ شَقِيقَةٍ حَاضِرَةٍ وَعَنْ أَخٍ شَقِيقٍ غَائِبٍ وَابْنِ عَمٍّ عَضِيَّةٍ وَخَلَفَ تَرَكَةً فَجَعَلَ الْقَاضِي نَصِيبَ الْغَائِبِ مِنَ التَّرَكَةِ تَحْتَ يَدِ الْأُخْتِ الْمَرْبُورَةِ لِتَحْفَظَهُ فِي حِرْزٍ مِثْلِهِ إِلَى رُجُوعِ الْأَخِ وَهِيَ أَمِينَةٌ فَقَامَ ابْنُ الْعَمِّ يُرِيدُ رَفْعَ يَدِ الْأُخْتِ عَنْ ذَلِكَ بِدُونِ طَرِيقٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلِلْقَاضِي وَلَايَةٌ إِيْدَاعِ مَالِ الْغَائِبِ وَالْمَقْضُودِ عِمَادِيَّةً مِنَ الْفَصْلِ الْخَامِسِ عَنْ فَتَاوَى رَشِيدِ الدِّينِ وَفِيهِ أَيْضًا وَهَذَا تَنْصِصُ مِنْهُ عَلَى أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَنْصِبَ قِيَمًا لِحِفْظِ مَالِ الْغَائِبِ اهـ.

وَفِي الْفُصُولَيْنِ بِرَمَزٍ فِ شِ لِلْقَاضِي نَصْبُ الْوَصِيِّ لَوْ كَانَ وَارِثُهُ غَائِبًا وَيَكْتُبُ فِي نُسْخَةِ الْوَصَايَةِ أَنَّهُ جَعَلَهُ وَصِيًّا وَوَارِثُهُ غَائِبٌ مُدَّةَ السَّفَرِ اهـ.

فَالظَّاهِرُ مِنَ الْعِبَارَةِ أَنَّ لِلْقَاضِي الْإِيْدَاعَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً؛ لِأَنَّهُ لِلْحِفْظِ فَقَطْ وَمِنْهُ أُسْتَفِيدَ جَوَابُ الْحَادِثَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا وَقَالَ الشَّيْخُ خَيْرُ الدِّينِ فِي حَاشِيَّتِهِ عَلَى الْفُصُولَيْنِ وَفِي الْبَحْرِ تَقْلًا عَنْ بَعْضِ الْفَتَاوَى وَيَنْصِبُ وَصِيًّا عَنْ الْمَقْضُودِ لِحِفْظِ حَقِّهِ وَلَا يَنْصِبُ عَنْ الْغَائِبِ اهـ.

فَقَدْ اخْتَلَفَ التَّقْلُّ فِي نَصْبِ الْوَصِيِّ عَنِ الْغَائِبِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُ الثَّانِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا وَلَمْ تَكُنْ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً وَعَلَى مَا لَمْ تَدْعُ إِلَيْهِ الضَّرُورَةُ وَسَيَأْتِي مَا يُؤَيِّدُهُ وَتَقَدَّمَ مَا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا اهـ كَلَامُ خَيْرِ الدِّينِ وَلِلْقَاضِي أَنْ يَبْعَثَ مَالَ الْغَائِبِ إِلَى الْغَائِبِ إِذَا خَافَ الْهَلَكَ وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مَالَ الْيَتِيمِ مِنَ وَالِدِهِ إِذَا كَانَ الْوَالِدُ مُسْرِفًا مُبَدِّرًا وَيَضَعُهُ عَلَى يَدِ عَدْلٍ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الْيَتِيمُ خَانِيَّةً مِنْ فَضْلِ مَنْ يَقْضِي فِي الْمَجْتَهَدَاتِ.

(أقول) وَذَكَرَ فِي الْبَحْرِ أَنَّ لِلْقَاضِي قَبْضَ دَيْنِ غَائِبٍ مِنْ مَحْبُوسِهِ وَلَهُ أَنْ يَضَعَهُ عِنْدَ عَدْلٍ وَلَهُ قَبْضُ مَغْضُوبِهِ مِنْ غَاصِبِهِ وَأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ إِقْرَاضِ مَالِهِ وَلَهُ وَلَايَةُ بَيْعِ مَقْشُورِهِ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ التَّلَفُ وَلَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ فَلَوْ عَلِمَ مَكَانَهُ بَعَثَ إِلَيْهِ وَلَهُ إِيفَاءُ دُيُونِ الْغَائِبِ بِأَلِهِ بِالْحَصَصِ وَبَيْعُ مَالِهِ لِإِيفَاءِ دَيْنِهِ إِذَا كَانَ دَيْنُهُ ثَابِتًا عَنْدهُ وَجَمَعَ مَسَائِلَ كَثِيرَةً فِيمَا يَمْلِكُهُ الْقَاضِي لَمْ يَجْمَعْهَا غَيْرُهُ جَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا فَرَاغَهَا عِنْدَ قَوْلِ الْكَثَرِ وَكَرِهَ التَّقْلِيدَ لِمَنْ خَافَ الْحَيْفَ وَإِنْ أَمِنَهُ لَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ تَوَقَّى عَنْ تَرَكَةٍ وَلَا وَارِثَ لَهُ وَلَزِيدٌ بِذِمَّتِهِ مَبْلُغٌ دَيْنٍ مَعْلُومٍ فَنَصَبَ الْقَاضِي وَكَيْلَ بَيْتِ الْمَالِ وَصِيًّا فِي الْخُصُوصِ الْمَذْكُورِ وَأَثْبَتَ زَيْدٌ مَبْلَغَهُ بِالْبَيِّنَةِ الْمُرَكَّاةِ وَخَلَفَ

عَلَى بَقَاءِ الْمُبْلَغِ بِذِمَّةِ الْمُتَوَقِّ فَحَكَمَ الْقَاضِي لَهُ بِالْمُبْلَغِ بَعْدَ جُحُودِ الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ ذَلِكَ وَكَتَبَ بِهِ حُجَّةَ شَرْعِيَّةٍ فَهَلْ يَعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَالَ فِي الْبَحْرِ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمِيَّتِ وَارِثٌ فَجَاءَ مُدَّعٍ لِلدَّيْنِ عَلَى الْمِيَّتِ نَصَبَ الْقَاضِي وَكِيلًا لِلدَّعْوَى كَمَا فِي أَدَبِ الْقَضَاءِ لِلْخَصَافِ وَظَاهِرُهُ أَنَّ وَكِيلَ بَيْتِ الْمَالِ لَيْسَ بِخَصْمٍ أَهْلُ كَلَامِ الْبَحْرِ وَكَتَبَتْ عَلَيْهِ عَنِ الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ أَنَّهُ يَجِبُ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا وَكَّلَهُ السُّلْطَانُ بِجَمْعِهِ وَحِفْظِهِ أَمَّا إِذَا وَكَّلَهُ بِأَنْ يَدْعَى وَيُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْضًا تُسْمَعُ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةُ الْوُقُوعِ وَيَتَفَرَّغُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَزَارِعَ لَا يَصْلُحُ خَصْمًا لِمَنْ يَدْعَى الْمَلِكُ فِي الْأَرْضِ وَكَذَلِكَ الْمُقَاطِعُ الْمُسَمَّى بِلُغْنِهِمْ تَيْمَارِيًا أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ بِيَدِ زَيْدٍ عَقَارٌ مَوْرُوثٌ لَهُ وَلِعَمْرٍو الْغَائِبِ عَنْ مَوْرَثَتِهَا فَلَانٍ فَادَّعَى نَاطِرٌ وَفَقِيَ عَلَى زَيْدٍ بِجَرَيَانِ الْعَقَارِ فِي الْوَقْفِ وَأَثْبَتَ دَعْوَاهُ بِالْبَيِّنَةِ الشَّرْعِيَّةِ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ حَكَمَ بِذَلِكَ لِجِهَةِ الْوَقْفِ فَهَلِ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ يَسْرِي عَلَى عَمْرٍو؟

(الجواب): بَعْضُ الْوَرْتَةِ خَصْمٌ عَنْ جَمِيعِهِمْ؛ لِأَنَّ الْخُصُومَةَ تَوَجَّهَتْ عَلَى الْمِيَّتِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْوَرْتَةِ يَكُونُ خَصْمًا عَنِ الْمِيَّتِ وَالْقَضَاءُ عَلَى بَعْضِهِمْ قَضَاءٌ عَلَى كُلِّهِمْ كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ.

(أقول) وَفِي الْبَحْرِ إِنَّمَا يَنْتَصِبُ خَصْمًا عَنِ الْبَاقِي بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ كَوْنُ الْعَيْنِ كُلِّهَا فِي يَدِهِ وَأَنْ لَا تَكُونَ مَقْسُومَةً وَأَنْ يُصَدَّقَ الْغَائِبُ عَلَى أَنَّهَا إِرْثٌ عَنِ الْمِيَّتِ أَهـ وَتَمَامُ بَيَانِ ذَلِكَ مَبْسُوطٌ فِيهِ فَرَاغُهُ عِنْدَ قَوْلِ الْكَنْزِ وَلَوْ ادَّعَى دَارًا إِرْثًا لِنَفْسِهِ وَلَاخٍ لَهُ غَائِبٍ الْخ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَرَدَ أَمْرٌ شَرِيفٌ سُلْطَانِيٌّ بَعْدَ سَمَاعِ دَعْوَى زَيْدٍ بِكَذَابٍ عَلَى عَمْرٍو فَسَمِعَهَا الْقَاضِي وَلَمْ يَلْتَفِتْ لِمَضْمُونِ الْأَمْرِ الشَّرِيفِ وَمَنَعَ عَمْرًا مِنْ مُعَارَضَةِ زَيْدٍ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْأَمْرِ الْمَذْكُورِ وَكَتَبَ لَهُ حُجَّةً بِالْمَنَعِ فَهَلْ لَا يَعْمَلُ بِهَا لِكَوْنِهِ مَمْنُوعًا مِنْ سَمَاعِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ وَتَقْيِيدُهُ بِالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَاسْتِثْنَاءِ بَعْضِ الْخُصُومَاتِ قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ السُّلْطَانُ إِذَا وَلَّى الْقَضَاءَ رَجُلًا وَاسْتَشْنَى خُصُومَةً، أَوْ رَجُلًا مُعَيَّنًا صَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ وَلَا يَصِيرُ قَاضِيًا فِي تِلْكَ الْخُصُومَةِ إِذَا قَالَ لَهُ لَا تَسْمَعْ حَوَادِثَ فَلَانٍ حَتَّى أَرْجِعَ مِنَ السَّفَرِ لَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْمَعَ وَلَوْ قَضَى لَا يَنْفُذُ أَهـ.

وَفِي الْبَزَائِيَّةِ قُلَّدَ السُّلْطَانُ رَجُلًا لِلْقَضَاءِ وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسْمَعَ قَضِيَّةَ رَجُلٍ بَعِيْنِهِ

يَصِحُّ الشَّرْطُ وَلَا يَنْفُذُ قَضَاءُ الْقَاضِي عَلَى هَذَا الرَّجُلِ.

(سئل) فيما إذا كَانَ فِي الْبَلَدَةِ قَاضِيَانِ فَوَقَّعَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَ الْمُتَدَاعِيَيْنِ قَالُمُدَّعِي يُرِيدُ أَنْ يُخَاصِمَهُ إِلَى قَاضٍ مِنْهُمَا وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ يُرِيدُ الْآخَرَ فَلِمَنْ يَكُونُ الْخِيَارُ؟

(الجواب): الْخِيَارُ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْبَرَزِيَّةِ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْعَلَّامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَالشَّيْخُ الْحَاثُوتِيُّ وَالْعَلَّامَةُ الرَّمْلِيُّ كَمَا فِي فِتَاوِيهِ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ بِإِطْلَاقِهِ شَامِلٌ لَمَّا إِذَا أَرَادَ الْمُدَّعِي قَاضِي مَحَلَّةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَأَرَادَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَاضِي مَحَلَّةِ الْمُدَّعِي وَلَمَّا إِذَا تَعَدَّدَ الْقَضَاءُ فِي الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَكَثُرُوا كَمَا فِي الْقَاهِرَةِ فَأَرَادَ الْمُدَّعِي شَافِعِيًّا مَثَلًا وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ مَالِكِيًّا مَثَلًا وَلَمْ يَكُونَا فِي مَحَلَّتَيْهِمَا فَإِنَّ الْخِيَارَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَبِهِ أَفْتَيْتُ مِرَارًا ١٠٠ هـ.

(أقول) وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَذْكُورَةٌ فِي الْبَحْرِ وَالذَّرُّ الْمُخْتَارِ أَوَّلِ كِتَابِ الدَّعْوَى وَكَتَبْتُ فِيهَا عَاقِبَتَهُ عَلَيْهِمَا أَنَّ التَّحْرِيرَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا حَقَّقَهُ الْعَلَّامَةُ الْمُقَدِّسِيُّ وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْخِلَافِ وَتَصَحُّيحِ قَوْلِ مُحَمَّدٍ بِأَنَّ الْعِبْرَةَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِيهَا إِذَا كَانَ قَاضِيَانِ كُلًّا مِنْهُمَا فِي مَحَلَّةٍ وَقَدْ أَمُرَ كُلُّ مِنْهُمَا بِالْحُكْمِ عَلَى أَهْلِ مَحَلَّتِهِ فَقَطُّ بِدَلِيلِ قَوْلِ الْعِمَادِيِّ فِي الْفُصُولِ. وَكَذَا لَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْعَسْكَرِ وَالْآخَرُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ فَأَرَادَ الْعَسْكَرِيُّ أَنْ يُخَاصِمَهُ إِلَى قَاضِي الْعَسْكَرِ فَهُوَ عَلَى هَذَا أَيْ هَذَا الْخِلَافِ وَلَا وَلَايَةَ لِقَاضِي الْعَسْكَرِ عَلَى غَيْرِ الْجُنْدِيِّ فَقَوْلُهُ وَلَا وَلَايَةَ إِلَّاخَ دَلِيلٌ وَاضِحٌ عَلَى مَا قُلْنَا أَمَّا إِذَا كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مَأْذُونًا بِالْحُكْمِ عَلَى أَيْ مَنْ حَضَرَ عِنْدَهُ مِنْ مُضَرٍّ وَشَامِيٍّ وَحَلَبِيِّ وَعَسْكَرِيِّ وَغَيْرِهِمْ كَمَا فِي قُضَاةِ زَمَانِنَا فَيَنْبَغِي التَّغْوِيلُ عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لِمُوافَقَتِهِ لِتَعْرِيفِ الْمُدَّعَى وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَيْ فَإِنَّ الْمُدَّعِي هُوَ الَّذِي لَهُ الْخُصُومَةُ فَيُطْلَبُهَا عِنْدَ أَيْ قَاضٍ أَرَادَ وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ لَا وَجْهَ لَهُ ١٠١ هـ وَأَرَادَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ صَاحِبَ الْبَحْرِ وَتَقَدَّمَ كَلَامُهُ وَمَا ذَكَرْنَاهُ عَنِ الْعَلَّامَةِ الْمُقَدِّسِيِّ هُوَ مَعْنَى مَا نَقَلَهُ فِي الذَّرِّ الْمُخْتَارِ عَنْ خَطِّ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ عَلَى هَامِشِ الْبَرَزِيَّةِ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِي الْمُنْحَ إِنْ كُلُّ عِبَارَاتِ أَصْحَابِ الْفِتَاوَى يُفِيدُ أَنَّ فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْخِلَافُ بَيْنَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ فِيهَا إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدَةِ قَاضِيَانِ كُلُّ قَاضٍ فِي مَحَلَّةٍ.

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْوِلَايَةُ لِقَاضِيَيْنِ أَوْ لِقُضَاةٍ عَلَى مُضَرٍّ وَاحِدٍ عَلَى السَّوَاءِ يُعْتَبَرُ الْمُدَّعِي فِي دَعْوَاهُ فَلَهُ الدَّعْوَى عِنْدَ أَيْ قَاضٍ أَرَادَهُ إِلَّاخَ فَقَوْلُهُ كُلُّ قَاضٍ فِي مَحَلَّةٍ أَيْ مَأْمُورٌ بِالْحُكْمِ عَلَى

أَهْلٍ مُحَلِّتِهِ فَقَطْ فَأَعْتَنِمَ هَذَا الْمَقَامَ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ بَعِيدًا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَفْهَامِ.  
وَسُئِلَ الْعَلَّامَةُ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَنْ شَخْصٍ ادَّعَى بِحَقِّ فِي تَرَكَّةٍ مَيَّتَ لَهُ أَوْلَادٌ بِالْعَوْنِ  
وَأَطْفَالٌ وَأَقَامَ بَيِّنَةً فَهَلْ يَنْفُذُ الْحُكْمُ عَلَى الْجَمِيعِ فَأَجَابَ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ الْبَالِغِينَ  
ثَبَّتَ الدَّيْنُ فِي حَقِّ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ تُوُفِّيَ وَعَلَيْهِ دَيُونٌ وَوَرَثَتُهُ غَائِبُونَ هَلْ يَسُوغُ ثُبُوتُ الْحَقِّ عَلَى الْمَيِّتِ  
فِي غَيْبَةِ وَرَثَتِهِ أَمْ لَا فَأَجَابَ: الْمَيِّتُ إِذَا كَانَتْ تَرَكَّتُهُ فِي بَلَدَةٍ مَوْتِهِ وَأَرَادَ أَصْحَابُ الدَّيُونِ إِبْتِاثَ  
دَيُونِهِمْ وَالْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ غَائِبُونَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً أَوْ صِغَارًا فَلِقَاضِي يُنْصَبُ وَصِيًّا عَنْ الْمَيِّتِ وَيُثَبَّتُ  
عَنِ الدَّيْنِ وَيَدْفَعُهُ إِلَى أَرْبَابِهِ بَعْدَ اسْتِخْلَافِهِمْ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَيَّةُ مُنْقَطِعَةً لَا تُسْمَعُ بَيِّنَتُهُمْ إِلَى أَنْ  
يَخْضَرَ الْوَارِثُ وَلَوْ كَانَ الْوَارِثُ صَغِيرًا يُنْصَبُ عَنْهُ وَصِيٌّ وَيُثَبَّتُ الدَّيْنُ عَلَيْهِ وَيَقْضَى دَيْنُهُ بَعْدَ  
اسْتِخْلَافِهِمْ أَتَمَّهُمْ لَمْ يَقْبِضُوا الدَّيْنَ وَلَا شَيْئًا مِنْهُ وَلَمْ يُرَوْوا الْمَيِّتَ وَلَمْ يَخْتَالُوا بِدَيُونِهِمْ عَلَى أَحَدٍ  
وَلَمْ يَعْتَاضُوا مِنْهُ عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَقْبِضُهُمْ مِنَ التَّرَكَّةِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى آخَرَ بِحَقٍّ فَأَنْكَرَ فَأَقَامَ عَلَيْهِ بَيِّنَةً شَهِدَتْ لَهُ فَتُسَحَبُ  
الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَطَلَبَ الْمُدَّعِي مِنَ الْحَاكِمِ الْحُكْمَ عَلَيْهِ لِيَذْهَبَ خَلْفَهُ فَأَجَابَ الْمَذْهَبُ  
أَنَّهُ لَا يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ وَإِنْ طَلَبَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُ كِتَابًا إِلَى قَاضِي الْبَلَدَةِ الَّتِي بِهَا الْغَرِيمُ بِصُورَةِ  
الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ يَكْتُبُ لَهُ الْقَاضِي بِشُرُوطِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي كِتَابِ الْقَاضِي إِلَى الْقَاضِي.

وَسُئِلَ أَيْضًا إِذَا تَحَاكَمَ مُسْلِمٌ وَذِمِّيٌّ بَيْنَ يَدَيِ قَاضٍ هَلْ يُسَوَّى بَيْنَهُمَا قِيَامًا وَجُلُوسًا  
فَأَجَابَ نَعَمْ.

وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ الْحَاكِمِ إِذَا قَالَ ثَبَّتَ عِنْدِي ذَلِكَ هَلْ هُوَ حُكْمٌ فَأَجَابَ الصَّحِيحُ أَنَّ قَوْلَ  
الْقَاضِي ثَبَّتَ عِنْدِي حُكْمٌ مِنْهُ.

وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ رَجُلٍ سَأَلَ مِنَ الْحَاكِمِ أَنْ يُحْلِفَ غَرِيمَهُ أَنْ لَا يَشْكُوهُ إِلَّا مِنَ الشَّرْعِ فَأَبَى  
الْغَرِيمُ الْحَلْفَ فَأَجَابَ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُجْبِرَهُ عَلَى الْحَلْفِ وَإِنَّمَا يَنْهَاهُ عَنِ التَّعَرُّضِ لَهُ مِنْ غَيْرِ  
الشَّرْعِ فَإِذَا نَهَاهُ ثُمَّ شَكَاهُ مِنْ غَيْرِ الشَّرْعِ أَذْبَهُ وَعَرَمَهُ جَمِيعَ مَا غَرِمَ بِسَبَبِ الشَّكَايَةِ.

وَسُئِلَ أَيْضًا هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ حُكْمِ الْحَاكِمِ بِوَقْفٍ أَوْ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ ثُبُوتُ مِلْكٍ  
الْوَاقِفِ أَوْ الْبَائِعِ أَوْ الْمُؤَجَّرِ وَحِيَازَتِهِ أَمْ لَا فَأَجَابَ إِنَّمَا يُحْكَمُ بِالصَّحَّةِ إِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ مَالِكٌ لِمَا وَقَفَهُ  
أَوْ أَنَّ لَهُ وَلَايَةَ الْإِيجَارِ أَوْ الْبَيْعِ لِمَا بَاعَهُ إِمَّا بِمِلْكِهِ أَوْ نِيَابَتِهِ وَكَذَا فِي الْوَقْفِ وَإِنْ لَمْ يُثَبَّتْ شَيْءٌ مِنْ



ذَلِكَ لَا يَحْكُمُ بِالصَّحَّةِ بَلْ بِنَفْسِ الْوَقْفِ وَالْإِجَارَةِ وَالْبَيْعِ.  
وَسُئِلَ أَيْضًا إِذَا أَخْبَرَ حَاكِمٌ حَاكِمًا بِقَضِيَّةٍ هَلْ يَكْفِي إِخْبَارُهُ وَيُسَوِّغُ لِلْحَاكِمِ الْعَمَلُ بِهَا أَمْ لَا  
فَأَجَابَ لَا يَكْفِي إِخْبَارُهُ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مِنْ شَاهِدٍ آخَرَ.

وَسُئِلَ أَيْضًا عَنْ حَنْفِيٍّ تَحَمَّلَ شَهَادَةً فِي شَيْءٍ لَا تَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِهِ كَالسَّلَامِ الْحَالِ مَثَلًا  
وَكَتَبَ بِهَا مَسْطُورًا وَكَانَ قَاضِيًا تَحَاكَمًا إِلَيْهِ فَهَلْ يَسَوِّغُ لَهُ الْحُكْمُ بِإِبْطَالِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَمْ لَا  
فَأَجَابَ إِذَا عَلِمَ مَا لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِهِ وَكَانَ قَاضِيًا وَطَلَبَ مِنْهُ الْحُكْمُ فِيهِ لَهُ أَنْ يَنْقُضَهُ إِنْ لَمْ  
يَرَهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ.

وَسُئِلَ أَيْضًا إِذَا ادَّعَى شَخْصٌ عَلَى شَخْصٍ عِنْدَ حَاكِمٍ بِدَعْوَى وَأَخْصَرَ بَعْضُ بَيِّنَةٍ  
شَهِدَتْ ثُمَّ عَلِمَ الْمُدَّعِي أَنَّ لَيْسَ لَهُ خَلَاصٌ عِنْدَ مَذْهَبِ هَذَا الْقَاضِي فَقَالَ الْمُدَّعِي أَنَا رَفَعْتُ  
طَلْبِي عَنْ خُصْمِي فِي هَذَا الْوَقْتِ يَقْصِدُ بِذَلِكَ الذَّهَابَ إِلَى قَاضٍ آخَرَ هَلْ يُجِبُّهُ الْقَاضِي إِلَى  
ذَلِكَ وَيَدْفَعُهُ عَنْهُ إِلَى قَاضٍ آخَرَ فَأَجَابَ نَعَمْ مَا لَمْ يَطْلُبْ مِنَ الْقَاضِي الْحُكْمَ لَهُ فَلَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ  
حَقُّهُ وَيُمْكِنَهُ الْقَاضِي مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُدَّعِي إِذَا تَرَكَ يُتْرَكُ.

وَسُئِلَ أَيْضًا هَلْ يُشْتَرَطُ لِقَاضِي الشَّرْعِ الْإِعْذَارُ لِلْخُصْمِ وَإِنْ أُعْذِرَ إِلَيْهِ فَسَوَّفَ مِنْ وَقْتٍ  
إِلَى وَقْتٍ آخَرَ مَا الْحُكْمُ فِيهِ فَأَجَابَ إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ بِحَقِّ وَزُكُّوا وَالْخُصْمُ لَمْ يُبَيِّنْ دَافِعًا شَرْعِيًّا  
حُكْمَ الْقَاضِي وَإِنْ طَلَبَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ أَنْ يُؤَخَّرَ الْحُكْمَ لِيَجِيءَ بِالْدَّافِعِ يُمَهِّلُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ لَمْ  
يَجِيءَ بِالْدَّافِعِ قَضَى عَلَيْهِ. (فُرُوعٌ) رَجُلٌ حَلَفَ بِطَلَاقِ امْرَأَةٍ إِنْ تَزَوَّجَهَا فَتَزَوَّجَهَا وَحَكَمًا رَجُلًا  
لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمَا فِي الطَّلَاقِ الْمُضَافِ فَحُكْمَ بِيُطْلَانِ الْيَمِينِ اخْتَلَفَ الْمَشَايخُ فِيهِ ذَكَرَ فِي الْجَامِعِ  
الصَّغِيرِ أَنَّهُ لَا يَنْفُذُ حُكْمُ الْمُحْكَمِ فِيهَا وَذَكَرَ فِي صُلْحِ الْأَصْلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الرُّوَايَاتِ أَنَّ حُكْمَ  
الْمُحْكَمِ فِيمَا بَيْنَ الْمُتَحَاكِمِينَ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ بِمَنْزِلَةِ حُكْمِ الْقَاضِي حَتَّى لَا يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ  
يَرْجِعَ عَنْ حُكْمِهِ وَذَكَرَ الْخُصَّافُ أَنَّ حُكْمَ الْمُحْكَمِ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ جَائِزٌ إِلَّا فِي الْحُدُودِ  
وَالْقَصَاصِ وَذَكَرَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ الْحُلَوَانِيُّ أَنَّ حُكْمَ الْمُحْكَمِ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ نَحْوُ الْكِنَايَاتِ  
وَالطَّلَاقِ الْمُضَافِ جَائِزٌ فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ عَنْ أَصْحَابِنَا قَالَ إِلَّا أَنَّ هَذَا مِمَّا يُعَلَّمُ وَلَا يُفْتَى بِهِ كَيْ  
لَا يَتَجَاسَرَ الْجُهَالُ إِلَى مِثْلِ هَذَا.

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى مَا هُوَ أَوْسَعُ مِنْ هَذَا وَذَلِكَ أَنَّهُ رُوِيَ عَنْهُمْ أَنَّهُ  
لَوْ اسْتَفْتَى صَاحِبُ الْحَادِثَةِ عَنْ هَذَا فَقِيهًا فَافْتَاهُ بِطُلَانِ الْيَمِينِ وَسَعَةٍ أَنْ يُمَسِّكَهَا فَإِنْ تَزَوَّجَ

أُخْرَى بَعْدَهَا وَقَدْ كَانَ حَلَفَ بِلَفْظِ كُلِّ امْرَأَةٍ أَتَزَوَّجُهَا فَاسْتَفْتَى فَقِيهًا مِثْلَ الْأَوَّلِ فَأَفْتَاهُ بِصَحَّةِ الْيَمِينِ وَوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْمُضَافِ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ يُفَارِقُ الثَّانِيَةَ وَيُمْسِكُ الْأُولَى؛ لِأَنَّ فَتْوَى الْفَقِيهِ لِلْجَاهِلِ بِمَنْزِلَةِ حُكْمِ الْقَاضِي الْمَوْلَى أَوْ حُكْمِ الْمَحْكُومِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ حُكْمِ الْقَاضِي وَحُكْمِ الْمَحْكَمِ أَنَّ حُكْمَ الْمَحْكَمِ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ إِذَا رُفِعَ إِلَى الْقَاضِي إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِرَأْيِهِ أَمْضَاهُ وَإِنْ كَانَ مُخَالِفًا أَبْطَلَهُ وَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُبْطِلَ حُكْمَ قَاضٍ آخَرَ فِي الْمُجْتَهَدَاتِ.

وَفِي فِتَاوَى الْعَلَامَةِ الْحَانُوفِيِّ إِذَا حَكَمَ الْقَاضِي بِدَفْعِ الْمَالِ لَوَكِيلِ امْرَأَةٍ ثُمَّ حَضَرَتْ الْمَوْكَلَّةُ وَقَالَتْ إِنَّمَا وَكَّلْتَهُ فِي الْحُصُومَةِ لَا فِي الْقَبْضِ فَهَلْ يَكُونُ حُكْمُ الْحَفَظِيِّ بِدَفْعِ الْمَالِ مُتَضَمِّنًا لِإِثْبَاتِ الْوَكَالَةِ بِالْقَبْضِ أَجَابَ قَالُوا إِنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِقَوْلِ الْمُوثِقِ وَذَلِكَ بَعْدَ تَقَدُّمِ دَعْوَى صَحِيحَةٍ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ تَفْصِيلِ الدَّعْوَى الَّتِي تَرْتَّبُ عَلَيْهَا الْحُكْمُ وَيُشْتَرَطُ فِي تَفْصِيلِ الدَّعْوَى أَنْ يَذْكَرَ فِيهَا أَنَّهُ وَكَّلَ بِالْقَبْضِ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنْ مَذْهَبِ زُفَرٍ مِنْ أَنَّ الْوَكِيلَ بِالْحُصُومَةِ لَا يَكُونُ وَكِيلًا بِالْقَبْضِ فَلَا يَسُوعُ الْحُكْمَ بِدَفْعِ الْمَالِ إِلَيْهِ اهـ.

اسْتَأْجَرَ إِبِلًا إِلَى مَكَّةَ ذَاهِبًا وَجَائِيًا وَدَفَعَ الْكِرَاءَ وَمَاتَ رَبُّ الدَّابَّةِ فِي الدَّهَابِ حَتَّى انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ أَنْ يَرْكَبَهَا إِلَى مَكَّةَ وَلَا يَضْمَنَ وَعَلَيْهِ الْكِرَاءُ إِلَى مَكَّةَ فَإِذَا أَتَى مَكَّةَ وَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي فَرَأَى أَنْ يَبِيعَ الدَّابَّةَ وَيَدْفَعَ بَعْضَ الْأَجْرَةِ إِلَى الْمُسْتَأْجِرِ جَارَ فَعَلَى هَذَا لَوْ رَهَنَ رَجُلٌ عَيْنًا بِدَيْنٍ وَغَابَ الْمَدْيُونُ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً فَرَفَعَ الْمُرْتَهِنُ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي حَتَّى يَبِيعَ الرَّهْنَ بِدَيْنِ الْمُرْتَهِنِ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ كَمَا إِذَا غَابَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِ الْمَبِيعِ وَقَبْلَ نَقْدِهِ الثَّمَنَ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً جَارَ لِلْقَاضِي أَنْ يَبِيعَ الْمَبِيعَ وَيُؤْفَى الثَّمَنَ لِلْبَائِعِ فَصُولُ الْعِمَادِيِّ مِنَ الْفَضْلِ الْخَامِسِ هَلْ لِنَائِبِ الْقُدْسِ الشَّرِيفِ بِالرَّمْلَةِ أَنْ يَكْتُبَ لِنَائِبِ الْقَاضِي بِدَمْشَقَ الشَّامِ نَقْلَ الشَّهَادَةِ لِيَحْكُمَ بِهَا أَجَابَ حَيْثُ ثَبَتَ أَنَّ السُّلْطَانَ نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى يُفَوِّضُ لِلْقَضَاةِ الْإِسْتِنَابَةَ ثَبَتَتْ صَحَّةُ الْكِتَابَةِ بِذَلِكَ إِذْ شَرَطُ كِتَابِ الْقَاضِي مِنْ قَاضٍ مُوَلَّى مِنْ قَبْلِ الْإِمَامِ يَمْلِكُ إِقَامَةَ الْجُمُعَةِ وَعِنْدَ التَّفْوِيزِ بِذَلِكَ كَانَتْ وَلَايَةُ النَّائِبِ مُسْتَنْدَةً لِإِذْنِ السُّلْطَانِ فَوَجَدَ الشَّرْطَ عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ كَأَنَّهُ كَتَبَ قَاضِي الْقُدْسِ إِلَى قَاضِي دِمَشَقَ إِذْ كُلُّ نَائِبٍ قَامَ مَقَامَ مُسْتَنْبِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ فِي بَحْثِ الْإِسْتِنَابَةِ فَظَهَرَ جَوَازُ الْكِتَابِ مِنْ نَائِبِ الْقَاضِي إِلَى نَائِبِ الْقَاضِي الْمَذْكُورِ مِنْ فِتَاوَى الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ إِذَا تَعَلَّمَ كَاتِبُ الْمُحَضَّرِ مِنَ الْمُفْتِي مَا هُوَ الْخُلَلُ فِي الْمُحَضَّرِ مِنَ الدَّعْوَى وَغَيْرِهِ وَأَصْلَحَ الْخُلَلُ فَالْإِثْمُ عَلَى الْكَاتِبِ لَا عَلَى الْمُفْتِي بَرَازِيَّةٌ قَبِيلُ كِتَابِ الشَّهَادَةِ

التَّنْفِيزُ أَحْكَامُ الْحُكْمِ الصَّادِرِ مِنَ الْحَاكِمِ وَتَقْرِيرُهُ عَلَى مُوجِبِ مَا حَكَمَ بِهِ وَبِهِ يَكُونُ الْحُكْمُ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ مِنْ خَطِّ الْعَلَّامَةِ النُّحْرِيرِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِيِّ الْعِمَادِيِّ.

اِخْتَلَفَتْ الرُّوَايَاتُ فِي الْقَاضِي إِذَا ارْتَشَى أَوْ فَسَقَ يَنْعَزِلُ أَمْ يَسْتَحِقُّ الْعَزْلَ اخْتَارَ الْبُخَارِيُّونَ أَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ وَبَعْضُهُمْ قَالُوا يَنْعَزِلُ قَالَ شَيْخُنَا وَإِمَامُنَا جَمَالُ الدِّينِ الْبَزْدَوِيُّ أَنَا مُتَحَيِّرٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ تَنْفُذُ أَحْكَامُهُمْ لِمَا أَرَى مِنَ التَّخْلِيطِ وَالْجَهْلِ وَالْجُرْأَةِ فِيهِمْ وَلَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ لَا تَنْفُذُ أَحْكَامُهُمْ؛ لِأَنَّ أَهْلَ زَمَانِنَا كَذَلِكَ فَلَوْ أَفْتَيْتُ بِالْبُطْلَانِ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الْأَحْكَامِ أَجْمَعَ يَحْكُمُ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَضَاةِ زَمَانِنَا أَفْسَدُوا عَلَيْنَا دِينَنَا وَشَرِيعَةَ نَبِيِّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْمُ وَالرَّسْمُ جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى فِي قَاضِي حَكَمَ فِي مَسْأَلَةٍ مُخْتَلَفٍ فِيهَا عَلَى قَوْلٍ مُوَافِقٍ لِلْمَذْهَبِ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ مُخَالَفٍ لِلْمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ نَصٌّ عَلَى الْمُفْتَى بِهِ أَوْ كَانَ هُنَاكَ نَصٌّ عَلَى أَنَّ الْمُفْتَى بِهِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ فَهَلْ يَنْفُذُ قَضَاؤُهُ أَمْ لِيُغَيِّرَهُ نَقْضُهُ الْجَوَابُ الْأَصْلُ أَنَّ الْعَمَلَ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَلِهَذَا يُرْجَحُ الْمَشَايِخُ دَلِيلُهُ فِي الْأَغْلَبِ عَلَى دَلِيلِ مَنْ خَالَفَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ وَيُجَيِّسُونَ عَمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ مُخَالَفُهُ.

وَهَذَا أَمَارَةُ الْعَمَلِ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحُوا بِالْفَتْوَى عَلَيْهِ إِذِ التَّرْجِيحُ كَصَرِيحِ التَّضْجِيحِ؛ لِأَنَّ الْمَرْجُوحَ طَائِعٌ بِمُقَابَلَتِهِ بِالرَّاجِحِ وَحِينَئِذٍ فَلَا يَعْدِلُ الْمُفْتَى وَالْقَاضِي عَنْ قَوْلِهِ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ أَحَدٌ مِنَ الْمَشَايِخِ بِأَنَّ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلٍ غَيْرِهِ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِقَوْلٍ غَيْرِ أَبِي حَنِيفَةَ فِي مَسْأَلَةٍ لَمْ يُرْجَحْ فِيهَا قَوْلُ غَيْرِهِ وَرَجَّحُوا فِيهَا دَلِيلَ أَبِي حَنِيفَةَ عَلَى دَلِيلِهِ فَإِنْ حَكَمَ فِيهَا فَحُكْمُهُ غَيْرُ مَاضٍ لَيْسَ لَهُ غَيْرُ الْإِنْتِقَاضِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ فَتَاوَى السَّلْبِيِّ فِي فُصُولِ الْعِمَادِيِّ مِنْ فَضْلِ التَّنَاقُضِ رَوَى ابْنُ سَمَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الْقَاضِي لَا يَقْضِي بِعِلْمِهِ وَإِنْ اسْتَفَادَ الْعِلْمَ فِي حَالَةِ الْقَضَاءِ حَتَّى يَشْهَدَ مَعَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ قَالَ لَعَلَّ الْقَاضِي غَالِطٌ فِيمَا يَقُولُ فَيُسْتَرْطُ مَعَ عِلْمِهِ شَاهِدٌ آخَرَ حَتَّى يَصِيرَ عِلْمُهُ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدٍ آخَرَ بِمَعْنَى شَاهِدَيْنِ اهـ.

### بَابُ الْحَبْسِ

(سئل) فِيمَا إِذَا ثَبَتَ دَيْنٌ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو بِإِقْرَارِهِ لَدَى الْقَاضِي وَطَلَبَ زَيْدٌ حَبْسَهُ وَلَمْ يَأْمُرْهُ الْقَاضِي بِالْأَدَاءِ فَهَلْ لَا يُعْجَلُ حَبْسُهُ وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْأَصِيلُ وَالْكَفِيلُ؟

(الجواب:) نَعَمْ لَا يُعْجَلُ حَبْسُهُ إِذَا ثَبَتَ الدَّيْنُ بِإِقْرَارِهِ بَلْ يَأْمُرُهُ الْقَاضِي بِالْأَدَاءِ فَإِنْ أَبَى حَبْسَهُ وَهَذَا مُخْتَارُ الْهُدَايَةِ وَالْوَقَايَةِ وَالْمَجْمَعِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ عِنْدَنَا وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ

الْأَصِيلَ وَالْكَفِيلَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْهَدَايَةِ وَغَيْرِهَا فِيهَا أَيْ فِي الْهَدَايَةِ فَإِنْ امْتَنَعَ حَبْسُهُ فِي كُلِّ دَيْنٍ لَزِمَهُ بَدَلًا عَنْ مَالٍ حَصَلَ فِي يَدِهِ كَثَمَنِ الْمَبِيعِ أَوْ التَّرَمُّهُ بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ وَالْكَفَالَةِ اهـ قَوْلُهُ فَإِنْ امْتَنَعَ يَعْنِي الْغَرِيمُ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحَقِّ عَلَيْهِ بِإِقْرَارِهِ وَأَمْرِهِ بِالذَّفْعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ عِبَارَتِهَا فَعَلَى هَذَا إِذَا لَمْ يَمْتَنِعْ لَا يَحْبِسُهُ وَقَالَ الْأَنْقَرَوِيُّ عَنْ الْحَنَائِيَّةِ وَمُئِنَّةِ الْمُفْتِي إِذَا أَقَرَّ الْكَفِيلُ بِالنَّفْسِ عِنْدَ الْقَاضِي فَإِنَّ الْقَاضِي لَا يَحْبِسُهُ حَتَّى يُسَلِّمَ نَفْسَ الْمَكْفُولِ بِهِ اهـ.

وَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ إِذَا امْتَنَعَ فَحَبَسَهُ الْقَاضِي وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِآخَرٍ أَكْثَرَ مِنْ دَيْنٍ زَنِدَ هَلْ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهُ الْجَوَابُ مُقْتَضَى مَا فِي الْحَاوِي لَهُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَالَ قَعَ بِمَ عَلَيْهِ دُيُونٌ لِجَمَاعَةٍ لِوَاحِدٍ ثَمَانِيَّةٌ وَلِآخَرٍ عَشْرَةٌ وَلِآخَرٍ عَشْرُونَ فَحَبَسَهُ صَاحِبُ الثَّمَانِيَّةِ فِي الْمُلْزَمِ خَمْسَةَ أَيَّامٍ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاقِيَيْنِ أَنْ يُخْرِجَهُ مِنَ الْمُلْزَمِ لِيَكْتَسِبَ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ اهـ.

لَكِنْ فِي الْبَرَازِيَّةِ مَا يُخَالِفُهُ فَإِنْ قَالَ لَهَا عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ لِأَحَدِهِمَا أَقَلُّ وَلِلْآخَرِ أَكْثَرُ لِصَاحِبِ الْأَقَلِّ حَبْسُهُ وَلَيْسَ لِصَاحِبِ الْأَكْثَرِ إِطْلَاقُهُ بَلَا رِضَاهُ فَإِنْ أَرَادَ أَحَدُهُمَا إِطْلَاقَهُ بَعْدَ مَا رَضِيَ بِحَبْسِهِ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أُلْزِمَ بِدَيْنٍ شَرْعِيٍّ وَمَكَثَ فِي الْحَبْسِ مُدَّةً نَحْوَ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ وَظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ وَأَنَّهُ فَقِيرٌ مُفْلِسٌ بَعْدَ مَا سَأَلَ عَنْهُ جِيرَانُهُ وَأَصْدِقَاءُهُ مِنَ الثَّقَاتِ فَأَخْبَرُوهُ بِذَلِكَ وَخَصَمُهُ غَائِبٌ وَيُرِيدُ الْقَاضِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ كَفِيلًا بِالنَّفْسِ وَيُحْلِيَ سَبِيلَهُ فَهَلْ لِلْقَاضِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَقَدْ أَفْتَى الْعَلَامَةُ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ بِمِثْلِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى ثَلَاثِ فِتَاوَى إِحْدَاهَا فِي رَجُلٍ أُلْزِمَ بِدَيْنٍ شَرْعِيٍّ وَمَكَثَ فِي الْحَبْسِ مُدَّةً وَظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْسُطَ عَلَيْهِ مَا أُلْزِمَ بِهِ بِغَيْرِ حُضُورِ خَصْمِهِ أَمْ لَا أَجَابَ حَيْثُ ظَهَرَ لِلْقَاضِي أَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ يُحْلِي سَبِيلَهُ بِغَيْرِ حُضُورِ خَصْمِهِ.

قَالَ فِي الْحَنَائِيَّةِ وَإِذَا سَأَلَ الْقَاضِي عَنِ الْمَحْبُوسِ بَعْدَ مُدَّةٍ فَأَخْبَرَ أَنَّهُ مُفْلِسٌ وَصَاحِبُ الدَّيْنِ غَائِبٌ فَإِنَّ الْقَاضِي يَأْخُذُ مِنْهُ كَفِيلًا بِنَفْسِهِ وَيُخْرِجُهُ مِنَ الْحَبْسِ وَفِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ لِلْقَاضِي أَنْ لَا يَسْأَلَ أَحَدًا أَصْلًا وَيَتَفَرَّدَ بِالْإِفْرَاجِ عَنْهُ وَقَالُوا هَذَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْحَالُ حَالَ مُتَارَعَةٍ أَمَّا إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الطَّالِبِ وَالْمَحْبُوسِ بَأَنَّ قَالَ الطَّالِبُ إِنَّهُ مُوسِرٌ وَقَالَ الْمَحْبُوسُ إِنَّهُ مُعْسِرٌ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَأَمَّا مَسْأَلَةُ التَّقْسِيطِ إِذَا طَلَبَهُ الْخَصْمُ وَكَانَ مُعْتَمِلًا وَيَفْضُلُ عَنْهُ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ شَيْءٌ بَصُرَ فُهُ إِلَى دَيْنِهِ فَحَاصِلُهَا أَنَّ الْغَرِيمَ يَأْخُذُ فَضْلَ كَسْبِهِ.

وُسئِلَ فِي الْمَحْبُوسِ بِدَيْنٍ هُوَ ثَمَنٌ مَبِيعٌ إِذَا سَأَلَ عَنْهُ الْقَاضِي فَأَخْبَرَ أَهْلَ الْمَعْرِفَةِ بِهِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ هَلْ لِلْقَاضِي إِطْلَاقُهُ وَإِذَا أَطْلَقَهُ هَلْ يَحْتَاجُ إِلَى كَفِيلٍ أَمْ لَا حَيْثُ لَمْ يَكُنْ رَبُّ الدَّيْنِ يَتِيماً وَلَا غَائِباً وَلَمْ يَكُنْ الدَّيْنُ مَالٌ وَقَفَ أَجَابَ نَعَمْ لِلْقَاضِي إِطْلَاقُهُ بِلا كَفِيلٍ وَالْحَالَةُ هَذِهِ إِذْ رُبَّمَا لَا يَتَسَرَّرُ لَهُ كَفِيلٌ خُصُوصًا مِنَ الْإِخْبَارِ بِإِعْسَارِهِ فَيَلْزَمُ عَدَمُ النَّظَرَةِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ مَعَ كَوْنِهِ ذَا عُسْرَةٍ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [سورة البقرة آية ٢٨٠].

وُسئِلَ فِيمَا إِذَا كَانَ فَقْرُ الْمَدْيُونِ وَإِفْلَاسُهُ ظَاهِرًا وَكَانَ دَيْنُهُ بَدَلًا عَمَّا هُوَ مَالٌ هَلْ لِلْقَاضِي أَنْ يَسْأَلَ عَنْهُ عَاجِلًا وَيَقْبَلَ الْبَيْتَةَ عَلَى إِفْلَاسِهِ وَيُخْلِئَ سَبِيلَهُ بِحَضْرَةِ خَصْمِهِ أَمْ لَا وَإِذَا قُلْتُمْ لَهُ ذَلِكَ فَمِمَّنْ يَسْأَلُ عَنْهُ وَهَلْ يُشْتَرَطُ فِي هَذَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ أَمْ لَا وَهَلْ يَفْتَرِقُ الْحَالُ بَيْنَ حَالِ الْمُنَازَعَةِ وَعَدَمِهَا وَهَلْ يُعَدُّ مُوسِرًا بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ أَمْ لَا أَجَابَ نَعَمْ لِلْقَاضِي ذَلِكَ قَالَ فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ بَعْدَ ذِكْرِ الْحَبْسِ وَالِاخْتِلَافِ فِي مُدَّتِهِ هَذَا إِذَا كَانَ أَمْرُهُ يَغْنِي الْمَدْيُونُ مُشْكِلًا أَمَّا إِذَا كَانَ فَقْرُهُ ظَاهِرًا يَسْأَلُ الْقَاضِي عَنْهُ عَاجِلًا وَيَقْبَلَ الْبَيْتَةَ عَلَى إِفْلَاسِهِ وَيُخْلِئَ سَبِيلَهُ بِحَضْرَةِ خَصْمِهِ وَإِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ عُسْرَتِهِ مِنْ جِيرَانِهِ وَأَصْدِقَائِهِ وَأَهْلِ سُوقِهِ مِنَ الثَّقَاتِ دُونَ الْفُسَاقِ فَإِذَا قَالُوا لَا نَعْرِفُ لَهُ مَالًا كَفَى وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذَا لَفْظُ الشَّهَادَةِ ثُمَّ قَالَ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي حَالِهِ مُنَازَعَةٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مُنَازَعَةٌ بَأَن قَالَ الطَّالِبُ إِنَّهُ مُوسِرٌ وَقَالَ الْمَدْيُونُ إِنَّهُ مُعْسِرٌ لَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيْتَةِ فَإِنْ شَهِدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ خَلَّى سَبِيلَهُ وَلَا تَكُونُ هَذِهِ شَهَادَةً عَلَى النَّفْيِ فَإِنَّ الْإِعْسَارَ بَعْدَ الْيَسَارِ أَمْرٌ حَادِثٌ فَتَكُونُ شَهَادَةُ بِأَمْرِ حَادِثٍ لَا بِالنَّفْيِ تَبَّةً عَلَى هَذَا الشَّيْخِ حَسَامُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَالْمَسْأَلَةُ شَهِيرَةٌ وَلَا يُعَدُّ مُوسِرًا بِمَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ.

وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَجْرِ فَلَا يُعَدُّ بِشَيْبَةِ الَّتِي لَا بُدَّ لَهُ مِنْهَا غَنِيًّا وَيُتْرَكُ لَهُ دَسْتُ وَقِيلَ دَسْتَانِ وَكَذَلِكَ مَنْزِلُهُ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ أَهْلُ كَلَامِ الْحَنِيفِ الرَّمْلِيِّ.

قُلْتُ فَتَحَرَّرَ لَنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْحَضْمَ إِذَا كَانَ جَاضِرًا يُطْلَقُهُ بِحَضْرَتِهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى كَفِيلٍ وَإِذَا كَانَ الْحَضْمُ غَائِبًا يُطْلَقُهُ بِكَفِيلٍ نَفْسِهِ قَالَ فِي التَّارُخَانِيَّةِ وَإِذَا قَامَتِ الْبَيْتَةُ عَلَى إِفْلَاسِ الْمَحْبُوسِ لَا يُشْتَرَطُ لِسَمَاعِهَا حُضُورُ رَبِّ الدَّيْنِ وَلَكِنْ إِنْ كَانَ رَبُّ الدَّيْنِ حَاضِرًا أَوْ وَكِيلَهُ فَالْقَاضِي يُطْلَقُهُ بِحَضْرَتِهِ وَإِلَّا بِحَضْرَةِ وَكِيلِهِ وَإِلَّا يُطْلَقُهُ بِكَفِيلٍ أَهْ وَقَالَ فِي الْمِنْحِ وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ أَيْ لِلْمَحْبُوسِ مَالٌ بَعْدَ سُؤَالِهِ عَنْهُ خَلَاءُ أَيْ خَلَّى الْقَاضِي الْمَحْبُوسَ يَعْنِي أَطْلَقَهُ مِنَ السَّجْنِ؛ لِأَنَّ عُسْرَتَهُ ثَبَّتَتْ عِنْدَهُ فَاسْتَحَقَّ النَّظَرَةَ إِلَى الْمَيْسَرَةِ لِلْآيَةِ فَحَبْسُهُ بَعْدَهُ يَكُونُ ظُلْمًا

وَزَاهِرُهُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا يَغْنِي صَاحِبَ الْبَحْرِ أَنَّهُ يُطْلَقُهُ بِلَا كَفِيلٍ قَالَ إِلَّا فِي مَالِ الْيَتِيمِ لِمَا فِي  
الْبَرَاذِيَةِ وَلَوْ لِلْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ وَلَهُ وَرَثَةٌ صِغَارٌ وَكِبَارٌ لَا يُطْلَقُهُ مِنَ الْحَبْسِ قَبْلَ الْإِسْتِثْنَاءِ  
إِلَّا بِكَفِيلٍ لِلصَّغَارِ اهـ.

وَقَدَّمْنَا أَنَّهُ يُطْلَقُهُ بِكَفِيلٍ إِذَا كَانَ رَبُّ الدَّيْنِ غَائِبًا وَيَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مَالُ الْوَقْفِ كَمَالِ  
الْيَتِيمِ فَلَا يُطْلَقُهُ إِلَّا بِكَفِيلٍ فَهِيَ ثَلَاثُ مَوَاضِعَ مُسْتَثْنَاءُ وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ خَلَاهُ إِلَى أَنَّهُ لَا يُجْبَسُ مَرَّةً  
أُخْرَى لِلأَوَّلِ وَلَا لِعَازِلِهِ حَتَّى يُثَبِّتَ غَرِيمُهُ غِنَاهُ لِمَا فِي الْبَرَاذِيَةِ أَطْلَقَ الْقَاضِي الْمَحْبُوسَ لِإِفْلَاسِهِ  
ثُمَّ ادَّعَى عَلَيْهِ آخَرَ مَالًا وَادَّعَى أَنَّهُ مُوسِرٌ لَا يُجْبَسُ حَتَّى يَعْلَمَ غِنَاهُ اهـ.

وَفِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ أَنَّ الْإِخْرَاجَ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ مَعَ إِنْخِبَارِ وَاحِدٍ بِحَالِ الْمَحْبُوسِ لَا يَكُونُ مِنْ  
بَابِ الثُّبُوتِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقُولَ ثَبَتَ عِنْدِي أَنَّهُ مُعْسِرٌ اهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مُعْسِرٍ لَا مَالَ لَهُ أَصْلًا وَقَدْ ثَبَتَ إِعْسَارُهُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَلِزَيْدٍ عَلَيْهِ  
مَالٌ يُرِيدُ حَبْسَهُ بِهِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [سورة البقرة آية

[٢٨٠].

(سئل) فِي مَذْيُونٍ مُعْسِرٍ لَيْسَ لَهُ مَالٌ وَعَلَيْهِ دَيُونٌ لِأَرْبَابِهَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى أَدَائِهَا جُمْلَةً وَلَهُ  
فَاضِلٌ كَسَبَ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ مَا ذَكَرَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ يَأْخُذُ أَرْبَابُ الدَّيُونِ دَيُونَهُمْ مِنْ فَاضِلِ  
كَسْبِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَدْخُولَ بِهَا وَلَهَا بِذِمَّتِهِ مُؤَخَّرُ صَدَاقٍ تُرِيدُ حَبْسَهُ بِهِ وَهُوَ  
فَقِيرٌ مُعْسِرٌ فَهَلْ لَا يُجْبَسُ بِهِ وَهُوَ يَدَّعِي الْفَقْرَ إِلَّا إِذَا أَقَامَتْ بَيِّنَةً عَلَى يَسَارِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي فَاقِرٍ مُجْتَمَدٍ عَلَيْهِ نَفَقَةُ مَاضِيَةٍ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ فِي عِدَّةِ أَشْهُرٍ فَهَلْ لَا يُجْبَسُ عَلَيْهَا؟

(الجواب): لَا يُجْبَسُ أَصْلٌ فِي دَيْنِ فَرْعِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الْمَذْيُونُ عَنْ وَفَاءِ الدَّيْنِ حَتَّى حُبِسَ فِي حَبْسِ الْقَاضِي وَالْحَالُ أَنَّ لَهُ  
مَالًا وَعَقَارًا يُمَكِّنُهُ الْوَفَاءُ مِنْهُ إِلَّا أَنَّهُ مُتَمَرِّدٌ مُتَعَنِّتٌ فِي بَقَائِهِ فِي الْحَبْسِ فَهَلْ يَأْمُرُهُ الْقَاضِي بِبَيْعِ  
مَالِهِ لَوْفَاءِ دَيْنِهِ فَإِنْ أَبَى بَاعَ عَلَيْهِ وَيُوفَّى الدَّيْنَ أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمُلْتَقَى وَيَبِيعُ الْقَاضِي مَالَهُ إِنْ اِمْتَنَعَ وَيَقْسِمُهُ بَيْنَ غُرْمَائِهِ بِالْحَصَصِ نِيَابَةً عَنْهُ اهـ.

وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنِ الْبَائِعِ هَلْ لَهُ حِسُّ الْمُشْتَرِي عَلَى الثَّمَنِ وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ فَأَجَابَ نَعَمْ لَهُ حِسُّهُ عَلَى الثَّمَنِ وَإِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي يَدِهِ كَالْمُزْتَنِّ يَحْبُسُ الرَّاهِنَ وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ فِي يَدِهِ اهـ ذَكَرَهُ فِي الْبَيْعِ وَسُئِلَ عَنِ الْمَسْجُونِ بِدَيْنٍ وَلَهُ مَالٌ ظَاهِرٌ شَرَعَ يَهَبُ وَيُوقِفُ وَيَبِيعُ حَتَّى يَعُودَ فَقِيرًا فَمَا حُكْمُ تَصَرُّفِهِ فَأَجَابَ إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذُكِرَ فَلِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِقَوْلِ الصَّاحِبِينَ وَيَبِيعَ عَلَيْهِ أَمْوَالَهُ وَيَقْضِيَ بِهَا دَيْنَهُ جَبْرًا عَلَيْهِ كَأَنْ لَمْ يَرْضَ وَلَهُ أَنْ يَحْجُرَ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتِ إِذَا قَضَى بِهِ نَفَذَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَسُئِلَ هَلْ يَحْكُمُ الْحَاكِمُ بِعِلْمِهِ فِي الرَّجُلِ الْمُعْسِرِ وَلَا يَحْسِبُهُ فَأَجَابَ عِلْمُ الْقَاضِي فِي هَذَا كَعِلْمِ الشَّاهِدِ وَسُئِلَ إِذَا حُبِسَ شَخْصٌ بِدَيْنٍ وَغَابَ رَبُّ الدَّيْنِ فَمَكَثَ الْمَدْيُونُ الْمُدَّةَ الشَّرْعِيَّةَ وَكَشَفَ الْقَاضِي عَنْ حَالِهِ فَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَوْجُودٌ فَهَلْ لَهُ أَنْ يُطْلَقَهُ فَأَجَابَ الْقَاضِي إِذَا حُبِسَ الْغَرِيمُ فِيمَا يُحْبَسُ فِيهِ وَمَضَتْ مُدَّةُ يَرَاهَا الْقَاضِي بِحَيْثُ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ لَأَظْهَرَهُ يَسْأَلُ عَنْ حَالِهِ مِمَّنْ لَهُ خِبْرَةٌ فَإِنْ أَخْبَرَهُ بِعَجْزِهِ خَلَّى سَبِيلَهُ سَوَاءً كَانَ خَصْمُهُ حَاضِرًا أَوْ لَا لَكِنْ إِذَا كَانَ خَصْمُهُ غَائِبًا يَتَوَقَّعُ مِنْهُ بِكَفِيلٍ إِنْ تيسَّرَ وَإِلَّا فَلَا. وَسُئِلَ إِذَا أَرَادَ حَاكِمٌ حُبْسَ غَرِيمٍ فِي مَدْرَسَةٍ أَوْ مَكَانٍ غَيْرِ السَّجَنِ هَلْ لَهُ ذَلِكَ فَأَجَابَ الْعِبرَةُ فِي ذَلِكَ لِصَاحِبِ الْحَقِّ لَا لِلْقَاضِي. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَلَدَيْهِ الصَّغِيرَتَيْنِ الْفَقِيرَتَيْنِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُحْبَسُ؟

(الجواب): نَعَمْ يُحْبَسُ إِذَا أَبَى أَنْ يُنْفِقَ عَلَيْهَا كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَبَسَتْ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا بِدَيْنٍ لَهَا عَلَيْهِ فَقَالَ الزَّوْجُ لِلْقَاضِي احْبِسْهَا مَعِيَ فَإِنْ لِي مَوْضِعًا فِي الْحَبْسِ وَالْحَالُ أَنَّهُمَا غَيْرُ خَوْفٍ عَلَيْهَا سَاكِئَةٌ مَعَ أُمِّهَا وَشَقِيقَتِهَا فِي دَارِهَا بِإِذْنِ الزَّوْجِ فَهَلْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا تُحْبَسُ مَعَ زَوْجِهَا وَيَحْبِسُهَا فِي بَيْتِ الزَّوْجِ.

(الجواب): قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْمَرْأَةُ إِذَا حَبَسَتْ زَوْجَهَا فَقَالَ الزَّوْجُ لِلْقَاضِي احْبِسْهَا مَعِيَ فَإِنْ لِي مَوْضِعًا فِي الْحَبْسِ لَا تُحْبَسُ وَلَكِنْ تُحْبَسُ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ وَرُويَ عَنْ قَاضِي لَا مِشَّ أَنَّهُ كَانَ يَحْبِسُهَا فِي وَقْتِ قَضَائِهِ لِمَصْلَحَةٍ رَأَى فِي ذَلِكَ وَهِيَ صِيَانَتُهَا عَنِ الْفُجُورِ اهـ.

وَفِي مَالِ الْفَتَاوَى إِذَا خِيفَ عَلَيْهَا الْفَسَادُ اخْتَارَ الْمُتَأَخَّرُونَ حَبْسَهَا مَعَهُ وَفِي خِرَازِنَةِ الْفَتَاوَى اسْتَحْسَنَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنْ يُحْبَسَ مَعَهُ إِذَا كَانَتْ مَخُوفًا عَلَيْهَا اهـ.

قُلْتُ عَدَمَ حَبْسِهَا مَعَهُ هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْعَلَايِيُّ لَكِنْ مَا اسْتَحْسَنَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ وَجْهٌ حَسَنٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ زَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ مِنْ زَيْدٍ بِمَهْرٍ مَعْلُومٍ ثُمَّ امْتَنَعَ زَيْدٌ مِنْ دَفْعِ مَا شَرِطَ تَعَجُّيلُهُ لِأَيِّهَا يَدُونُ وَجْهٌ شَرْعِيٌّ فَهَلْ يُحْبَسُ عَلَى الْمَعْجَلِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَيُحْبَسُ الْمَدْيُونُ فِي كُلِّ دَيْنٍ هُوَ بَدَلُ مَالٍ أَوْ مُلْتَزِمٌ بِعَقْدٍ دُرٌّ وَمَجْمَعٌ وَمُلْتَقَى مِثْلُ الثَّمَنِ وَلَوْ لِمَنْفَعَةٍ كَالْأَجْرَةِ وَالْقَرْضِ وَلَوْ لِلدَّيْنِ وَالْمَهْرُ الْمَعْجَلُ وَمَا لَزِمَهُ بِكَفَالَةٍ وَلَوْ بِالذِّكْرِ أَوْ كَفِيلٍ الْكَفِيلِ وَإِنْ كَثُرُوا بَرَازِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ التَّزَمَهُ بِعَقْدِ كَالْمَهْرِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ خِلَافًا لِفَتَاوَى قَاضِي خَانَ لِقَدُّمِ الْمُتُونِ وَالشُّرُوحِ عَلَى الْفَتَاوَى بِحَرْفٍ فَلْيُحْفَظْ اهـ وَقَالَ فِي الْمَنْحِ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْإِفْتَاءُ فِيهَا التَّزَمَهُ بِعَقْدٍ وَلَمْ يَكُنْ بَدَلُ مَالٍ وَالْعَمَلُ عَلَى مَا فِي الْمُتُونِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَارَضَ مَا فِي الْمُتُونِ وَالْفَتَاوَى فَالْمُعْتَمَدُ مَا فِي الْمُتُونِ كَمَا فِي أَنْفَعِ الْوَسَائِلِ وَكَذَا يُقَدَّمُ مَا فِي الشُّرُوحِ عَلَى مَا فِي الْفَتَاوَى اهـ وَأَجَابَ فِي الْخَيْرِيَّةِ بِقَوْلِهِ لِلْأَبِ مُطَالَبَةُ الزَّوْجِ بِمَهْرِ الصَّغِيرَةِ الَّتِي لَا تُوْطَأُ وَإِنْ زُوِّجَتْ يَوْمَ وَلَدَتْ وَيُجْبَرُ الزَّوْجُ عَلَى دَفْعِ الْمَهْرِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ إِذْ هُوَ بَدَلُ الْبُضْعِ وَقَدْ مَلَكَهُ فَيُطَالَبُ بِهِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيُحْبَسُ فِيهِ حَتَّى يُؤْفِقَهُ أَوْ يَظْهَرَ إِعْسَارُهُ لِقَاضِيهِ هَذَا أَصَحُّ مَا قِيلَ فِيهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ.

(سئل) فِي الْأَبِ إِذَا أَبَى الْإِنْفَاقَ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ هَلْ يُحْبَسُ أَمْ لَا؟

(الجواب): لَا يُحْبَسُ الْأَبُ بِدَيْنِ وَلَدِهِ إِلَّا إِنْ أَبَى مِنَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ كَذَا فِي الْمُلْتَقَى وَغَيْرِهِ.

(سئل) هَلْ يُحْبَسُ الْوَالِدُ فِي دَيْنِ وَلَدِهِ أَمْ لَا؟

(الجواب): لَا يُحْبَسُ وَالِدٌ فِي دَيْنِ وَلَدِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُلْتَقَى وَغَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ وَتُكْرَرُ الْوَالِدُ لِيَدْخُلَ جَمِيعُ الْأَصُولِ فَلَا يُحْبَسُ أَصْلٌ فِي دَيْنِ فَرْعِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْعُقُوبَةَ بِسَبَبِ وَلَدِهِ وَكَذَا لَا قِصَاصَ عَلَيْهِ بِقَتْلِهِ وَلَا يَقْتُلُ مُورَثُهُ وَلَا يُجَدُّ بِقَذْفِهِ وَلَا يَقْدَفُ أُمُّهُ الْمَيِّتَةُ كَمَا فِي الْبَحْرِ مِنَ الْحَبْسِ وَقَالَ فِي مُحِيطِ السَّرْحِيِّ مِنْ آخِرِ كِتَابِ آدَبِ الْقَضَاءِ لَا يُحْبَسُ أَحَدُ الْأَبَوَيْنِ وَالْجَدَّتَيْنِ إِلَّا فِي النِّفَقَةِ لَوْلَدِهِمَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [سورة لقمان آية ١٥] وَلَيْسَ الْحَبْسُ مِنَ الْمَعْرُوفِ وَلِأَنَّ فِي الْحَبْسِ نَوْعَ عُقُوبَةٍ تَجِبُ ابْتِدَاءً



لِلْوَلَدِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعَاقَبَ ابْتِدَاءً بِتَقْوِيَتِ حَقِّ عَلَى الْوَلَدِ كَالْقَصَاصِ اهـ.

(أقول) بَقِيَ مَا إِذَا كَانَ لِلْإِبْنِ عَلَى أَبِيهِ دَيْنٌ بِكِفَالَةِ أَجْنَبِيٍّ عَنْهُ بِإِذْنِهِ فَحَبَسَ الْإِبْنُ الْكَفِيلَ فَهَلْ لِلْكَفِيلِ حَبْسُ الْأَبِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ إِذَا حَبَسَ الْكَفِيلُ فَلَهُ حَبْسُ الْمَكْفُولِ فَذَكَرَ الْعَلَامَةُ الشُّرَنْبَلَايُ فِي حَاشِيَةِ الدَّرَرِ أَنَّهُ لَا يُحْبَسُ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ حَبْسِهِ حَبْسُ الْأَصِيلِ وَهُوَ مُتَمَتِّعٌ وَقَدْ أَلْفَ رِسَالَةً فِي خُصُوصِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَقَلَ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ أَنَّ بَعْضَ الْمَوَالِي أَفْتَى بِذَلِكَ أَخْذًا بِمَا فِي الْقَهْطَسَاتِيِّ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَغْتَرُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَبَسَ لِحَقِّ الْكَفِيلِ وَلِذَلِكَ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا أَدَّى فَهُوَ مَحْبُوسٌ بِدَيْنِهِ الَّذِي ثَبَتَ عَلَيْهِ أَوْ سَيَبُتُ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُهَا ضَمًّا فِي الدَّيْنِ وَعَلَى قَوْلٍ مَنْ يَجْعَلُهَا ضَمًّا فِي الْمَطَالَبَةِ فَلَمْ يَدْخُلْ تَحْتَ قَوْلِهِمْ لَا يُحْبَسُ أَصْلٌ فِي دَيْنٍ فَرَعِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَبَسَهُ أَجْنَبِيٌّ فِيمَا ثَبَتَ لَهُ عَلَيْهِ تَأْمَلْ اهـ كَلَامُ الْخَيْرِ الرَّمْلِيِّ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ مُتَّجِهٌ عَلَى أَنَّ نَصَّ مَا فِي الْقَهْطَسَاتِيِّ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ هَكَذَا وَإِنْ حَبَسَ حَبْسَ هُوَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا كَانَ كَفِيلًا عَنْ أَحَدِ الْأَبْوَيْنِ أَوِ الْجَدَّيْنِ فَإِنَّهُ إِنْ حَبَسَ لَمْ يَحْبَسْهُ. بِهِ يُشْعِرُ قَضَاءُ الْخُلَاصَةِ اهـ وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَنَّ مَا فِي الْقَهْطَسَاتِيِّ مَسْأَلَةٌ أُخْرَى غَيْرَ مَا نَحْنُ فِيهِ؛ لِأَنَّ مَا نَحْنُ فِيهِ هُوَ مَا إِذَا كَانَ الْكَفِيلُ أَجْنَبِيًّا وَالْمَكْفُولُ أَصْلًا لِلدَّائِنِ وَمَا فِي الْقَهْطَسَاتِيِّ فِيمَا إِذَا كَانَ الدَّائِنُ أَجْنَبِيًّا وَالْمَكْفُولُ أَصْلًا لِلْكَفِيلِ كَمَا إِذَا كَانَ لَزِيدُ الْأَجْنَبِيِّ بِدَمَةِ عَمْرٍو دَيْنٌ وَقَدْ كَفَلَ ابْنُ عَمْرٍو أَبَاهُ بِذَلِكَ الدَّيْنِ فَإِذَا أَرَادَ زَيْدُ الْأَجْنَبِيِّ أَنْ يَحْبَسَ الْكَفِيلَ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو فَلَيْسَ لِلْكَفِيلِ أَنْ يَحْبَسَ أَبَاهُ بِدَيْنِ الْكِفَالَةِ لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ حَبْسِ الْأَصْلِ بِدَيْنِ فَرَعِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ خَفِيَ الْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ عَلَى كَثِيرِينَ حَتَّى عَلَى الشُّرَنْبَلَايُ فِي رِسَالَتِهِ وَقَدْ مَنَّ الْمَوْلَى تَعَالَى عَلَيَّ بِإِظْهَارِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ وَأَوْضَحْتُهُ فِيمَا عَلَّقْتُهُ عَلَى الْبَحْرِ فِي كِتَابِ الْكِفَالَةِ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

(سئل) فِي مَدْيُونٍ مَحْبُوسٍ ثَبَتَ لَدَى الْقَاضِي يَسَارُهُ بَيِّنَةٌ شَرْعِيَّةٌ فَهَلْ يُؤَيَّدُ حَبْسُهُ؟

(الجواب:) نَعَمْ يُؤَيَّدُ حَبْسَ الْمُوَسِّرِ حَتَّى يُؤْفَى دَيْنُهُ جَزَاءً لظُلْمِهِ وَهَذَا عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى يَبَاعُ مَالُهُ لِدَيْنِهِ وَيَقُولُهُمَا يُفْتَى كَمَا صُرِّحَ بِهِ فِي الْإِخْتِيَارِ وَالتَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِمَا فِي كِتَابِ الْحَجْرِ.

(سئل) فِي بَيِّنَةِ الْيَسَارِ هَلْ تُقَدَّمُ عَلَى بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ وَإِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةُ الْيَسَارِ عَلَى أَنَّهُ مُوسِرٌ

قَادِرٌ عَلَى وَفَاءِ الدَّيْنِ جَازَ وَكَفَى وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَالِ؟

(الجواب): بَيِّنَةُ الْيَسَارِ مُقَدَّمَةٌ وَيَكْفِي مَا ذُكِرَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَلَوْ أَقَامَ الْمَدْيُونُ بَيِّنَةً عَلَى الْإِعْسَارِ وَصَاحِبُ الدَّيْنِ عَلَى الْيَسَارِ كَانَتْ بَيِّنَةُ الْيَسَارِ أَوْلَى فَإِنْ شَهِدُوا أَنَّهُ مُوسِرٌ قَادِرٌ عَلَى آدَاءِ الدَّيْنِ جَارَ ذَلِكَ وَكَفَى وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَالِ حَاضِرَةً وَقَالَ فِي الْمَنْحِ وَبَيِّنَةُ يَسَارِهِ أَحَقُّ مِنْ بَيِّنَةِ إِعْسَارِهِ بِالْقَبُولِ عِنْدَ التَّعَارُضِ؛ لِأَنَّ الْيَسَارَ عَارِضٌ وَالْبَيِّنَةَ لِلْإِثْبَاتِ. إلخ.

(أقول) فَلَوْ ثَبَتَ أَنَّهُ مُوسِرٌ ثُمَّ ادَّعَى الْإِعْسَارَ بَعْدَ وَبَرَهَنَ فَإِنَّهُ يُقْبَلُ لِإِثْبَاتِهِ أَمْرًا حَادِثًا كَمَا أَقَادَهُ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ خَفِيَ فَهَمُّ ذَلِكَ مِنْ عِبَارَةِ الْفَتْحِ عَلَى صَاحِبِ الْبَحْرِ حَيْثُ ظَنَّ أَنَّ مُرَادَهُ تَقْدِيمَ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ عَلَى بَيِّنَةِ الْيَسَارِ عِنْدَ التَّعَارُضِ فَاعْتَرَضَهُ بِأَنَّهُ بَحْثٌ غَيْرُ صَحِيحٍ مَعَ أَنَّ مُرَادَهُ مَا ذَكَرْنَا لَا مَا فَهَمَهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِيمَا عُلِّقْنَا عَلَيْهِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ مُعْسِرٍ مُخْتَرَفٍ بِالزَّرَاعَةِ يُنْفِقُ مِنْهَا عَلَى عِيَالِهِ وَعَلَيْهِ دُيُونٌ لِحِمَاةٍ وَحَصَلَ لَهُ غَلَّةٌ مِنْ فَلَاحَتِهِ يَزْعُمُ رَجُلٌ مِنْ أَرْبَابِ الدُّيُونِ أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِجَمِيعِ غَلَالِهِ دُونَ بَقِيَّةِ أَرْبَابِ الدُّيُونِ فَهَلْ يَأْخُذُونَ مَا يَفْضُلُ عَنْهُ وَعَنْ نَفَقَةِ عِيَالِهِ يُقَسِّمُ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ وَلَا عِبْرَةَ بِزَعْمِ الرَّجُلِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِذَا تَمَّتِ الْمُدَّةُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ خَلَّى سَبِيلَهُ وَلَا يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غُرْمَائِهِ بَلْ يُلَازِمُونَهُ وَلَا يَمْنَعُونَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ وَالسَّفَرِ وَيَأْخُذُونَ فَضْلَ كَسْبِهِ يُقَسِّمُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ مُلْتَقَى.

(أقول) هَذَا إِذَا أَرَادَ الدَّائِنُ أَخْذَ فَاضِلِ كَسْبِهِ وَخَدَهُ بِلَا رِضَا الْمَدْيُونِ أَمَّا إِذَا رَضِيَ الْمَدْيُونُ بِتَخْصِصِ بَعْضِ غُرْمَائِهِ بِشَيْءٍ صَحَّ وَلَيْسَ لِبَقِيَّةِ الْغُرْمَاءِ الرَّجُوعُ عَلَى ذَلِكَ الْغَرِيمِ بِشَيْءٍ إِلَّا إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ لَتَعَلَّقَ حَقُّ الْغُرْمَاءِ بِذَلِكَ كَمَا إِذَا مَاتَ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا سَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْمُدَائِنَاتِ وَكِتَابِ الْحَجَرِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا حَبَسَ الْقَاضِي رَجُلًا بِدَيْنٍ شَرْعِيٍّ عَلَيْهِ لِأَخَرٍ وَمَرِضٌ فِي الْحَبْسِ مَرَضًا أَضْنَاهُ وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يَخْدُمُهُ فِيهِ فَهَلْ يُخْرَجُ مِنَ الْحَبْسِ بِكَفِيلٍ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْمَنْحِ.

(سئل) فِي الْمَدْيُونِ الْمُعْسِرِ إِذَا كَانَ لَهُ أَمْتَعَةٌ بَيَّتَ ضَرُورِيَّةً يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي الْحَالِ وَلَهُ ثِيَابٌ يَلْبَسُهَا وَلَا يَكْتَفِي بِمَا دُونَهَا فَهَلْ لَا يُبَاعُ ذَلِكَ لِدَيْنِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يُبَاعُ ذَلِكَ لِدَيْنِهِ حَيْثُ الْحَالُ مَا ذُكِرَ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمَنْحِ وَالْحَثَرِيَّةِ.

(سئل) فِي فَقِيرٍ تَجَمَّدَ عَلَيْهِ نَفَقَةُ مَاضِيَّةٍ لِابْنَتِهِ الصَّغِيرَةِ فِي عِدَّةٍ أَشْهُرٍ فَهَلْ لَا يُجْبَسُ عَلَيْهَا؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي الْمَدْيُونِ إِذَا أَرَادَ السَّفَرُ بَعْدَ حُلُولِ الدَّيْنِ عَلَيْهِ فَهَلْ لِلدَّائِنِ مَنَعُهُ مِنَ السَّفَرِ حَتَّى يُؤْفِقَهُ؟  
(الجواب): نَعَمْ (مَسَائِلُ شَتَّى).

(سئل) فِي سُفْلٍ انْهَدَمَ وَامْتَنَعَ صَاحِبُهُ مِنْ بِنَائِهِ وَصَاحِبُ الْعُلُوِّ يُرِيدُ الْبِنَاءَ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ فَمَا الْحُكْمُ؟

(الجواب): إِنْ انْهَدَمَ السُّفْلُ بِلَا صُنْعِ صَاحِبِهِ لَمْ يُجْبَرْ عَلَى الْبِنَاءِ لِعَدَمِ التَّعَدِّي؛ وَلِأَنَّ الْمَالِكَ لَا يُجْبَرْ عَلَى إِصْلَاحِ مَلِكِهِ وَلِذِي الْعُلُوِّ أَنْ يَبْنِيَ حَتَّى يَبْلُغَ مَوْضِعَ عُلُوِّهِ ثُمَّ يَبْنِيَ عُلُوَّهُ إِذَا امْتَنَعَ صَاحِبُ السُّفْلِ مِنْ بِنَائِهِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى حَقِّهِ إِذْ لَا وُصُولَ إِلَى حَقِّهِ إِلَّا بِهِ وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ صَاحِبَ السُّفْلِ مِنْ أَنْ يَسْكُنَ فِي سُفْلِهِ حَتَّى يُعْطِيَ صَاحِبَ الْعُلُوِّ مَا أَنْفَقَ عَلَى السُّفْلِ بِالْعَامَا بَلَغَ إِنْ بَنَى بِإِذْنِهِ أَوْ إِذْنِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ إِذْنَ الْقَاضِي كِإِذْنِهِ بِنَفْسِهِ لِوِلَايَتِهِ وَهَذَا الَّذِي اسْتَحْسَنَهُ الْمُتَأَخَّرُونَ وَفِي الْوَلَوَالِجِيَّةِ بِهِ يُفْتَى وَإِلَّا يَرْجِعُ بِقِيَمَةِ الْبِنَاءِ يَوْمَ بَنَى قَالَ فِي الْوَجِيزِ ثُمَّ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ مِنْ وَقْتِ الْبِنَاءِ لَا وَقْتِ الرَّجُوعِ هُوَ الصَّحِيحُ أَهـ وَقَدْ ذَكَرْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي قَاضِي خَانَ وَمُنِيَّةِ الْمُفْتِي وَشَرَحَ الْكَتَنَزِ لِلْعَيْنِيِّ وَغَيْرِهِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُ.

(سئل) فِي سُفْلٍ هَدَمَهُ صَاحِبُهُ وَامْتَنَعَ مِنْ بِنَائِهِ وَلَزِيْدٌ جَارِهِ حَقَّ الْإِسْتِطْرَاقِ وَالْمُرُورِ وَالْإِنْتِفَاعِ بِعُلُوِّ ذَلِكَ السُّفْلِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ فَهَلْ يُجْبَرْ عَلَى بِنَائِهِ لِتَعَدِّيهِ بِهِلْهَمْ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ لَوْ هَدَمَ ذُو السُّفْلِ سُفْلَهُ وَذُو الْعُلُوِّ عُلُوَّهُ أَخَذَ ذُو السُّفْلِ بِنَاءَ سُفْلِهِ إِذْ قَوَّتَ عَلَيْهِ حَقًّا أَلْحَقَ بِالْمَلِكِ فَيُضْمَنُ كَمَا لَوْ قَوَّتَ عَلَيْهِ مَلِكًا أَهـ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا جَبَرَ عَلَى ذِي الْعُلُوِّ وَظَاهِرُهُ مَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ خِلَافُهُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي وَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا بَنَى صَاحِبُ السُّفْلِ سُفْلَهُ وَطَلَبَ مِنْ ذِي الْعُلُوِّ بِنَاءَ عُلُوِّهِ فَإِنَّهُ يُجْبَرْ وَلَوْ انْهَدَمَ السُّفْلُ بِغَيْرِ صُنْعِ صَاحِبِهِ لَا يُجْبَرْ عَلَى الْبِنَاءِ لِعَدَمِ التَّعَدِّي إلخ بِحَرْ مِنْ شَتَّى الْقَضَاءِ.

(أقول) وَكَتَبْتُ فِيمَا عُلَفْتَهُ عَلَى الْبَحْرِ إِنْ قَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي مُرَادُهُ بِهِ مَا فِي الْفُصُولَيْنِ سَمَاءَهُ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ أَوَّلًا عِبَارَةَ فَتَحِ الْقَدِيرِ ثُمَّ ذَكَرَ عِبَارَةَ الْفُصُولَيْنِ الْمَذْكُورَةَ وَقَوْلُهُ وَيُحْمَلُ الْأَوَّلُ أَرَادَ بِهِ مَا فِي الْفَتْحِ الَّذِي قَدَّمَ صَاحِبُ الْبَحْرِ عِبَارَتَهُ وَهِيَ وَإِنْ هَدَمَاهُ أَيِ الْجِدَارِ

المُشْتَرَكُ وَأَرَادَ أَحَدُهُمَا الْبِنَاءَ وَأَبَى الْآخَرَانِ كَانَ أَشُّ الْحَائِطِ عَرِيضًا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَبْنِيَ حَائِطًا فِي نَصِيْبِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لَا يُجْبِرُ الشَّرِيكَ وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ يُجْبَرُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَنَفْسِيرُ الْجَبْرِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يُؤَافِقْهُ الشَّرِيكَ أَنْفَقَ عَلَى الْعِمَارَةِ وَرَجَعَ عَلَى الشَّرِيكَ بِنِصْفِ مَا أَنْفَقَ وَفِي شَهَادَاتِ الْفَضْلِ: لَوْ هَدَمَاهُ وَامْتَنَعَ أَحَدُهُمَا يُجْبَرُ وَلَوْ انْهَدَمَ لَا يُجْبَرُ وَلَكِنْ يَمْنَعُ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ مَا لَمْ يَسْتَوْفِ نِصْفَ مَا أَنْفَقَ فِيهِ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِقَضَاءٍ وَإِلَّا فَيَنْصَفُ قِيَمَةُ الْبِنَاءِ كَذَا فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ اهـ.

وَأَنْتَ تَرَى عَدَمَ الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ فَإِنَّ كَلَامَ الْفَتْحِ فِي الْحَائِطِ الْمُشْتَرَكِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ إِنْتِفَاعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ إِلَّا بِنَائِهِ فَلِذَا أُجْبِرَ كُلُّ مِنْهُمَا وَكَلَامُ جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ فِي السُّفْلِ وَالْعُلُوِّ: وَصَاحِبُ السُّفْلِ يُمَكِّنُهُ الْإِنْتِفَاعُ بِسُفْلِهِ بِدُونِ الْعُلُوِّ فَمَا وَجْهُ كَوْنِ صَاحِبِ الْعُلُوِّ يُجْبَرُ؛ لِأَنَّ سَقْفَ السُّفْلِ لِصَاحِبِ السُّفْلِ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِ صَاحِبِ الْعُلُوِّ عُلُوَّهُ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَفِي الذَّخِيرَةِ السُّفْلُ إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ وَعُلُوُّهُ لِآخَرَ فَسَقْفُ السُّفْلِ وَجُدُوْعُهُ وَهَرَادِيهِ وَبَوَارِيهِ وَطِينُهُ لِصَاحِبِ السُّفْلِ غَيْرَ أَنَّ صَاحِبَ الْعُلُوِّ مَسْكَنُهُ فِي ذَلِكَ اهـ.

وَالْهَرَادِي مَا يُوضَعُ فَوْقَ السَّقْفِ مِنْ قَصَبٍ وَعَرِيْشٍ اهـ وَإِذَا كَانَ كُلُّ ذَلِكَ لِصَاحِبِ السُّفْلِ فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ مِنْهُ عَلَى صَاحِبِ الْعُلُوِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَازِدٍ عُلُوٌّ لَهُ كَنَيْفٌ قَدِيمٌ رَاكِبٌ عَلَى حَائِطِهِ وَعَلَى سَطْحِ جَارِهِ وَهُوَ وَمَنْ قَبْلَهُ مِنْ مُلَّاكِ الْعُلُوِّ مُتَصَرِّفُونَ فِي الْكَنَيْفِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ بِلَا مُعَارَضٍ وَيُرِيدُ الْجَارُ الْآنَ أَنْ يُكَلِّفَهُ رَفْعَ الْكَنَيْفِ مُتَعَلِّلًا أَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَى الْحَائِطِ وَيَحْصُلُ لَهُ أَذِيَّةٌ مِنْ ذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لِلْجَارِ ذَلِكَ وَيَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي سُفْلٍ عَلَيْهِ عُلُوٌّ لِرَازِدٍ فَتَكَسَّرَ بَعْضُ أَخْشَابِ السُّفْلِ فَهَلْ يَكُونُ تَعْمِيرُهَا عَلَى صَاحِبِ السُّفْلِ بِلَا جَبْرِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي ذِي حِرْفَةٍ مُتَقِنٍ لِحِرْفَتِهِ يَشْتَغِلُ فِي حَانُوتِهِ عَلَى حَدِيثِهِ يُرِيدُ بَقِيَّةَ أَهْلِ حِرْفَتِهِ أَنْ يُجْبِرُوهُ عَلَى أَنْ يُشَارِكَهُمْ فِي تِلْكَ الْحِرْفَةِ وَيَكُونُوا مَعَهُ فِي حَانُوتٍ وَاحِدٍ وَهُوَ يَأْبَى إِلَّا الشَّغْلَ وَحْدَهُ فِي حَانُوتِهِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ جَبْرُهُ عَلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ.

(سئل) فيما إذا كان زيدٌ مُحْتَرَفًا بِحِرَافَةٍ بِسِلَاحَةِ الصُّوفِ مُصَانَعَةً فَكَبِيرَ وَعَجَزَ وَيُرِيدُ أَنْ يُبَاشِرَ الْحِرْفَةَ بِصُنَاعٍ يَشْتَغِلُونَ فِيهَا وَيَكُونُ هُوَ مُعَلِّمًا عَلَيْهِمْ وَهُوَ مُتَقِنٌ لَهَا وَيُعَارِضُهُ فِي ذَلِكَ أَهْلُ الْحِرْفَةِ فَهَلْ يُمْنَعُونَ مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِي ذَلِكَ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي بَيْطَارٍ اسْتَأْجَرَ حَانُوتًا مُلَاصِقًا لِحَانُوتٍ بَيْطَارٍ آخَرَ لِيُبَاشِرَ صَنْعَتَهُ فِيهَا وَيُرِيدُ الْبَيْطَارُ الْآخَرَ مَنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ مُعَارَضَتُهُ وَلَا مَنَعُهُ إِلَّا بِوَجْهِ شَرْعِيٍّ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فيما إذا كان طَائِفَةُ الْعُلِيَّةِ يَشْتَرُونَ الدُّفُوفَ الْمَعْدَّةَ لِذَلِكَ مِنْ أَرْبَابِهَا وَيَصْنَعُونَهَا عُلَبًا يَبِيعُونَهَا لِلنَّاسِ فيما مَضَى مِنَ الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ بِلا مُعَارِضٍ وَالآنَ يُرِيدُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْإِخْتِصَاصَ بِجَمِيعِ مَا يُبَاعُ مِنَ الدُّفُوفِ وَشِرَائِهَا مِنْ أَرْبَابِهَا وَبَيْعَ شَيْءٍ مِنْهَا لِأَرْبَابِ الْحِرْفَةِ الْمَذْكُورَةِ وَالتَّحْجِيرَ عَلَى الْبَاقِينَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ مَنْ أَرَادَ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ لَا يُمْنَعُ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَلَا تَحْجِيرٍ فِي ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فيما إذا كان لزيدٍ مَجْرَى مَاءٍ مَطَرٍ فِي دَارِهِ خَاصٌّ بِهِ فَهَلْ يُمْنَعُ جَارُهُ عَمَرُو مِنْ إِجْرَاءِ أَوْسَاحِهِ فِيهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فيما إذا كان لزيدٍ مَجْرَى مَاءٍ فِي دَارٍ جَارِهِ بِبَاطِنِ أَرْضِ الدَّارِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ فَاِمْتِلَاءً الْآنَ ثُرَابًا وَأَوْسَاحًا وَأَرَادَ إِصْلَاحَهُ وَخَفَرَهُ وَلَا يُمَكِّنُ ذَلِكَ إِلَّا بِدُخُولِ دَارِ الْجَارِ وَالْجَارُ يَمْنَعُهُ فَهَلْ يُقَالُ لِلْجَارِ إِمَّا أَنْ تَتْرُكَهُ يَدْخُلُ وَيُصْلِحُ وَيَفْعَلُ أَوْ تَفْعَلُ بِهَالِكٍ؟  
(الجواب): نَعَمْ يُقَالُ لَهُ ذَلِكَ وَالْمَسْأَلَةُ مَنْقُولَةٌ فِي الْبَحْرِ مِنْ شَتَّى الْقَضَاءِ فَرَا جَعَلَهَا إِنْ رُمْتُ.

(سئل) فيما إذا كان لزيدٍ مَجْرَى مَاءٍ فِي أَرْضِ دَارٍ هِنْدٍ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ ائْتَدَمَ بَعْضُ الْمَجْرَى وَصَارَ الْمَاءُ يَجْرِي إِلَى أَرْضِ دَارٍ هِنْدٍ وَحِيطَانِهَا وَتَضَرَّرَتْ مِنْ ذَلِكَ وَتُرِيدُ مِنْهُ إِصْلَاحَ الْمَجْرَى وَمَنَعَ الضَّرَرِ عَنْهَا فَهَلْ مُجَابٌ إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي النَّوَازِلِ نَهْرٌ يَجْرِي فِي أَرْضِ قَوْمٍ فَأَنْشَقَّ النَّهْرُ وَخَرَبَ بَعْضُ أَرْضِ الْقَوْمِ لِأَصْحَابِ الْأَرْضِ أَنْ يَأْخُذُوا أَصْحَابَ النَّهْرِ بِعِمَارَةِ النَّهْرِ دُونَ عِمَارَةِ الْأَرْضِ خُلَاصَةً مِنَ الشَّرْبِ.

(سئل) فِي جَمَاعَةٍ أَحَدُتُوا فِي دُورِهِمْ بَرَكًا وَأَجَرُوا فَأَنْصَحَهَا فِي مَجْرَى مَطَرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ أَهْلِ مَحَلَّةٍ بِلَا إِذْنِهِمْ وَتَصَرَّرَ أَهْلُ الْمَحَلَّةِ بِذَلِكَ وَيُرِيدُونَ مَنَعَ أَصْحَابِ الْبَرَكِ مِنْ إِجْرَاءِ فَأَنْصَحَهُمْ فِيهِ فَهَلْ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي نَهْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَجَمَاعَةٍ وَهُمْ عَلَيْهِ طَوَاحِينُ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ يُرِيدُ رَجُلٌ أَنْ يَنْبِيَّ طَاحُونًا فَوْقَ طَاحُونِ زَيْدٍ بِدُونِ إِذْنِ مَنْهُ وَلَا مِنْ الْجَمَاعَةِ وَفِي ذَلِكَ صَرَرُ عَلَى طَاحُونِ زَيْدٍ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي قَرْوِيٍّ رَحَلَ مِنْ قَرْبَتِهِ الْمُؤَقُوفَةَ وَسَكَنَ فِي غَيْرِهَا فَقَامَ مُتَوَلِّيُ الْوَقْفِ وَصُوبَاشِي الْقَرْيَةِ يُكَلِّفَانِهِ الْعُودَ إِلَيْهَا وَالسُّكْنَى بِهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يُجْبَرُ الْقَرْوِيُّ الْمَذْكُورُ عَلَى ذَلِكَ وَلَهُ السُّكْنَى حَيْثُ شَاءَ مِنْ بِلَادِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَعَظُمَ نَوَالُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ رَوَّحَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ وَقَدْ أَلَّفَ فِي ذَلِكَ الْعَلَامَةُ التَّقِيُّ الْحِصْنِيُّ قَدَّسَ اللَّهُ سِرَّهُ رِسَالَةً وَقَدْ قَالَ نَبِينَا أَفْضَلُ الْخَلْقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَشَرَفَ وَكَرَّمَ "الْبِلَادُ بِلَادُ اللَّهِ وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ فَحَيْثُمَا أَصَبَتْ خَيْرًا فَأَقِمِ" «١» ذَكَرَهُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَالْمُؤْمِنُ أَمِيرُ نَفْسِهِ يَسْكُنُ أَيَّ الْبِلَادِ أَرَادَ وَيَعِيشُ بِأَيِّ بَلَدَةٍ رَأَى الرِّاحَةَ لِنَفْسِهِ فِيهَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

وَسُئِلَ السَّرَاجُ قَارِئُ الْهَدَايَةِ عَنْ رَجُلٍ لَهُ حَقٌّ عَلَى آخَرٍ فَطَالَبُهُ بِهِ عِنْدَ الْوَلَاةِ وَالْحُجَّابِ فَغَرِمَ مَبْلَغًا لِلنُّقْبَاءِ وَأَعْوَانِ الظُّلْمَةِ هَلْ يُلْزَمُ الشَّاكِي بِذَلِكَ الْجَوَابُ إِذَا كَانَ فِي الْبَلَدِ قَاضٍ يُخْلَصُ الْحَقُوقَ وَعَدَلَ الْمُدَّعِي عَنْهُ وَشَكَاهُ مِنْ غَيْرِهِ وَغَرِمَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَفْتَى الْمُتَأَخَّرُونَ أَنَّ لِلْمُشْكَى أَنْ يَرْجِعَ بِمَا غَرِمَ عَلَى الشَّاكِي.

وُسئِلَ عَنْ شَخْصٍ تَسَبَّبَ فِي غَرَامَةِ شَخْصٍ عِنْدَ بَعْضِ الظَّلَمَةِ وَأَغْرَاهُمْ عَلَيْهِ حَتَّى غَرِمَ مَالًا لِلظَّلَمَةِ هَلْ يُلْزَمُ الْمُتَسَبِّبُ أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا تَعَاوَنَ عَلَى شَخْصٍ وَرَفَعَهُ إِلَى ظَالِمٍ وَعَادَةُ الظَّالِمِ أَنَّ مَنْ رَفَعَ إِلَيْهِ وَتَعَوَّنَ عَلَيْهِ عِنْدَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ مَالًا مُصَادَرَةً يَضْمَنُ الشَّاكِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَا أَخَذَهُ الظَّالِمُ هَذَا هُوَ الْمُفْتَى بِهِ أَفْتَى بِهِ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

(سئل) فِي نَاطِرٍ وَقَفَ آجَرَ أَرْضِ الْوَقْفِ مِنْ زَيْدٍ بِأُجْرَةِ الْمِثْلِ وَوَهَبَهُ زَيْدٌ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ خَارِجًا عَنِ الْأُجْرَةِ وَيُرِيدُ مُسْتَحِقُّو الْوَقْفِ مُشَارَكَةَ النَّاطِرِ فِي الْمَبْلَغِ الْمَرْقُومِ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي سِيَاقِ مَاءٍ حُلُوٍ لِسَبِيلٍ وَقَفَ أَحَدُتَ فَوْقَهُ جَمَاعَةٌ سِيَاقًا لِأَوْسَاحِ دُورِهِمْ وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى سِيَاقِ السَّبِيلِ وَفِي رَفْعِهِ نَفْعٌ تَامٌّ لَهُ فَهَلْ يُرْفَعُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِهِنْدٍ بَرَكَةٌ مَاءٍ فِي دَارِهَا يَجْرِي إِلَيْهَا الْمَاءُ مِنْ فَائِضٍ قَدِيمٍ فِي بَرَكَةٍ فِي دَارِ زَيْدٍ فَسَدَّ زَيْدٌ الْفَائِضَ وَامْتَنَعَ مِنْ فَتْحِهِ إِلَّا أَنْ تُكَلِّسَ لَهُ هِنْدٌ بَرَكَتَهُ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَا يُلْزَمُهَا ذَلِكَ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ لَهَا مَا فَاضَ مِنَ الْمَاءِ وَلَيْسَ لَهَا حَقٌّ فِي الْبَرَكَةِ لَا يُلْزَمُهَا ذَلِكَ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَحَدَتْ سَرَابَ مَاءٍ لِدَارِهِ وَأَجْرَاهُ عَلَى جُنَيْنَةِ دَارِ جَارِهِ وَتَضَرَّرَ الْجَارُ مِنْ ذَلِكَ وَطَلَبَ مِنْهُ رَفْعَهُ عَنْهُ فَهَلْ يُجَابُ إِلَى ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ بِأَلُوعَةٍ فِي دَارِهِ يَنْصَبُ فِيهَا مَاءَ مَطَرِهَا وَأَوْسَاحِهَا ثُمَّ يُخْرِجُ ذَلِكَ إِلَى جُنَيْنَةِ زَيْدٍ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ بِلَا مُعَارِضٍ وَيُكَلِّفُهُ زَيْدٌ سَدَّ الْبَالُوعَةِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ حَيْثُ كَانَتْ قَدِيمَةً يَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَحَدَتْ فِي دَارِهِ طَبَقَةً وَقَصَّرَا لَهَا سَبَابِيكَ وَبَابٌ وَأَحَدَتْ مَشْرَفَةً أَيْضًا وَصَارَ يُشْرِفُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى حَرِيمِ جَارِهِ وَحَلَّ جُلُوسُهُنَّ وَقَرَارِهِنَّ إِذَا صَعِدَ لِذَلِكَ وَطَلَبَ

الْجَارُ سَدَّ الشَّبَابِيكَ وَالْبَابَ وَمَنَعَهُ مِنَ الصُّعُودِ لِلْمُشْرِفَةِ فَهَلْ يُجَابُ الْجَارُ إِلَى ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي أَرَاضِي قَرْيَةٍ جَارِيَةٍ فِي وَقْفٍ بَرٍّ وَتَيَّارَاتٍ وَفِيهَا عَيْنٌ مَاءٍ يَجْرِي مِنْهَا الْمَاءُ إِلَى بَعْضِ الْأَرَاضِي لِسَقْفِهَا وَسَقْفِي دَوَابِّ أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَشُرْبِهِمْ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ فَعَمَدَ رَجُلٌ مِنْ زُرَّاعِهَا وَسَدَّ الْعَيْنَ وَطَمَّهَا بِالثَّرَابِ وَغَرَسَ عَلَيْهَا وَسَدَّ طَرِيقَهَا بِإِذْنِ بَعْضِ التَّيَّارِيِّينَ وَفِي ذَلِكَ صَرَّرَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ وَجْهَهُ الْوَقْفِ وَبَقِيَّةَ التَّيَّارِيَّةِ فَهَلْ يُعَادُ الْقَدِيمُ وَيَبْقَى عَلَى قَدَمِهِ كَمَا كَانَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ عَمَرَ مَجْرَى مَاءٍ فِي مَحَلٍّ لَهُ حَقُّ التَّغْمِيرِ فِيهِ وَنَزَّ مِنْهُ حَائِطٌ جَارِهِ وَطَلَبَ الْجَارُ تَحْوِيلَهُ فَهَلْ لَا يُجْبَرُ عَلَى تَحْوِيلِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ لَا يُجْبَرُ عَلَى تَحْوِيلِهِ.

(سئل) فِي نَهْرٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ جَمَاعَةٍ يَجْرِي مَائُهُ فِي دَارٍ هِنْدٍ يُرِيدُونَ تَكْلِيفَهَا بِإِسْقَافِ النَّهْرِ مِنْ مَالِهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي ذِي سُفْلٍ أَحْدَثَ فِيهِ مِدَقَّةً لِلثِّيَابِ تَضُرُّ بِالْعُلُوِّ وَتُسْقِطُ أَوَانِيَهُ مِنْ مَحَلِّهَا فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ بَرَكَةٌ مَاءٍ أَذِنَ لِجَارِهِ عَمَرُو بِأَنْ يَجْرِيَ مِنْ فَائِضِهَا إِلَى دَارِهِ فَقَعَلَ عَمَرُو كَذَلِكَ مِنْ غَيْرِ عَقْدِ إِجَارَةٍ شَرْعِيَّةٍ عَلَى الْمَجْرَى وَيُرِيدُ زَيْدٌ الْآنَ أَنْ يَجْرِيَ مِنْ فَائِضِ بَرَكَتِهِ حِصَّةً إِلَى بَرَكَةِ لَهُ أُخْرَى وَيُعَارِضُهُ عَمَرُو فِي ذَلِكَ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي جِدَارٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمَرُو فَاصِلَ بَيْنَ دَارَيْهِمَا وَفِيهِ قَمَرَتَانِ لِلضُّوءِ فَعَمَرَ زَيْدٌ فِي دَارِهِ طَبْلَةً مُحَازِيَةً لِأَحَدَى الْقَمَرَتَيْنِ بِحَيْثُ قَلَّلَ ضَوْءُهَا وَلَمْ يَسُدَّهَا بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ رُكُوبٍ عَلَى الْجِدَارِ وَلَا اعْتِيَادٍ عَلَيْهِ وَيُعَارِضُهُ الْجَارُ فِي ذَلِكَ فَهَلْ يُمْنَعُ الْجَارُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.



(سئل) في رجل بنى جداراً على جدارٍ مشتركٍ بينَهُ وبينَ جاره لِكُلِّ منهما عليه جُدُوعٌ وبنى في داره بناءً سدَّ به ضوءَ قمرية جاره بالكليَّة بدونِ إذنه ولا وجهٍ شرعيٍّ وتَصَرَّرَ الجارُ بذلك فهل له منعه من ذلك؟

(الجواب): نعم قال في التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ الدُّرُّ الْمُخْتَارِ وَلَا يُمْنَعُ الشَّخْصُ مِنْ تَصَرُّفِهِ فِي مِلْكِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الضَّرَرُ بَيِّنًا فَيُمنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى بَرَّازِيَّةٌ وَاخْتَارَهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَأَفْتَى بِهِ قَارِئُ الْهُدَايَةِ اهـ وَأَفْتَى أَيْضًا بِذَلِكَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْأَجَلُّ بُرْهَانُ الْأَيْمَةِ وَبِهِ يُفْتَى كَمَا فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ لِابْنِ الشُّحْتَةِ نَقْلًا عَنْ كِتَابِ الْحِطَّانِ لِلصَّدْرِ الشَّهِيدِ وَفِي حَوَاشِي الْأَشْبَاهِ لِبَيْرِي زَادَهُ مَا نَصَّهُ: لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مِلْكِهِ وَإِنْ تَصَرَّرَ جَارُهُ فِي ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ رَأْيُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ الْإِنْسَانَ يَتَصَرَّفُ فِي مِلْكِهِ وَإِنْ أَضَرَّ بغيره مَا لَمْ يَكُنْ ضَرَرًا بَيِّنًا وَهُوَ مَا يَكُونُ سَبَبًا لِلْهَدْمِ وَمَا يُوْهِنُ الْبِنَاءَ بِسَبَبِهِ أَوْ يَخْرُجُ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ مَا يَمْنَعُ الْحَوَائِجَ الْأَصْلِيَّةَ كَسَدِّ الضَّوِّ بِالْكُلِّيَّةِ وَالْفَتْوَى عَلَيْهِ اهـ.

(أقول) وَقَدَّرُوا سَدَّ الضَّوِّ بِمَا يَمْنَعُ مِنَ الْكِتَابَةِ فَحِينَئِذٍ إِذَا كَانَ لَهُ شُبَّكَانٍ أَوْ قَمَرِيَّتَانِ فَسَدَّ ضَوْءٌ إِحْدَاهُمَا مَعَ إِمْكَانِ الْإِنْتِفَاعِ بِالْأُخْرَى لَا يُمْنَعُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ ضَوْءَ الْبَابِ لَا يُعْتَبَرُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُضْطَرُّ إِلَى غَلْقِهِ لِبَرْدٍ وَنَحْوِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) في رجلٍ يُريدُ أَنْ يَبْنِيَ فِي مَطْبَخِهِ مِدْحَنَةً مَقْدَارَ نِصْفِ ذِرَاعٍ وَيُعَارِضُهُ فِي ذَلِكَ جَارُهُ وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ بَيِّنٌ فَهَلْ لَهُ بِنَاؤُهَا؟

(الجواب): نعم حيثُ لَمْ يَكُنْ الضَّرَرُ بَيِّنًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرِزْدِ طَبَقَةٌ هَا تَمَانِ قَمَرِيَّاتٍ وَأَرْبَعُ سَبَائِكَ مِنْهَا ثَلَاثُ قَمَارِيٍّ وَشُبَّاكٌ مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ وَالْبَاقِي مِنْ جِهَةِ الْقِبْلَةِ وَالشَّمَالِ فَبَنَى جَارُهُ عَمْرُو مِنْ جِهَةِ الشَّرْقِ طَبَقَةً بَيْنَهَا وَبَيْنَ طَبَقَةِ رِزْدٍ نَحْوُ ذِرَاعٍ فَعَارِضُهُ رِزْدٌ فِي ذَلِكَ زَاعِمًا أَنَّهُ يَقِلُّ ضَوْءُ طَبَقَتِهِ بِسَبَبِ ذَلِكَ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ؟

(الجواب): نعم يُمْنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ حَيْثُ بَنَى فِي مِلْكِهِ وَلَمْ يَضُرَّ جَارُهُ ضَرَرًا بَيِّنًا.

(سئل) في رجلٍ لَهُ جُنَيْتَةٌ هَا اسْتَطْرَاقٌ مِنْ بُسْتَانِ رِزْدٍ يَمُرُّ مِنْهُ هُوَ وَأَبُوهُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ وَيُرِيدُ رِزْدٌ الْآنَ مَنَعُهُ مِنْهُ فَهَلْ إِذَا ثَبَتَ تَصَرُّفُهُ الْمَذْكُورُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ يُمْنَعُ رِزْدٌ مِنْ مُعَارَضَتِهِ لَهُ وَيَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَحَدُّ الْقَدِيمِ مَا لَا يَحْفَظُهُ الْأَقْرَانُ إِلَّا كَذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ مَشْرُفَةٌ عَلَى ظَهْرِ إِيوَانٍ عَمُرُو مُتَصَرِّفٌ فِيهَا هُوَ وَمَنْ قَبْلَهُ بِالنَّوْمِ عَلَيْهَا وَنَشْرِ الْأَمْتِعَةِ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ بِلَا مُعَارِضٍ وَيُرِيدُ عَمُرُو الْآنَ مَنَعُهُ مِنَ التَّصَرُّفِ الْمَزْبُورِ فَهَلْ يَعْمَلُ بِوَضْعِ الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ الثُّبُوتِ شَرْعًا وَيَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ وَيُمنَعُ عَمُرُو مِنْ مُعَارَضَتِهِ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَنَى زَيْدٌ فِي دَارِهِ طَبَقَةً فَعَارَضَهُ جَارُهُ فِي ذَلِكَ مُتَعَلِّلًا بِأَنَّهُ مَنَعَ الشَّمْسَ عَنْ طَبَقَةِ مُجَاهَتِهَا فِي دَارِهِ فَهَلْ يُمنَعُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ وَلَا عِبْرَةٌ بِتَعَلُّلِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ طَبَقَةٌ فِي دَارِهِ لَهَا ثَلَاثُ شَبَابِيكَ مُطْلَآتٌ عَلَى الشَّارِعِ فَقَطَّ يُرِيدُ هَدْمَهَا وَإِعَادَتَهَا كَمَا كَانَتْ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ يُعَارِضُهُ فِي إِعَادَةِ الشَّبَابِيكَ الْمَذْكُورَةِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ مُعَارَضَةٌ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ قَاعَةٌ رَفِيعَةُ الْبِنَاءِ مُلَاصِقَةٌ لِدَارٍ جَارِهِ فَفَتَحَ فِي أَعْلَاهَا بِالْقُرْبِ مِنْ سَقْفِهَا قَمَرَتَيْنِ لِلضُّوءِ فَقَطَّ لَيْسَ فِيهِمَا إِشْرَافٌ عَلَى حَرِيمِ الْجَارِ إِلَّا بِالصُّعُودِ إِلَيْهَا بِسُلَّمٍ عَالٍ قَامَ جَارُهُ الْآنَ يُكَلِّفُهُ سَدَّهَا بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يُمنَعُ الْجَارُ مِنْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ طَبَقَةٌ فِيهَا طَاقَةٌ قَدِيمَةٌ مُقَابِلَةً لِقَصْرِ وَرَوَاقٍ حَادِثَيْنِ فِي دَارٍ جَارِهِ عَمُرُو يَفْصِلُ بَيْنَ الطَّاقَةِ وَبَيْنَ الْقَصْرِ وَالرَّوَاقِ عِدَّةٌ دُورٍ لِلْجِيرَانِ وَطَرِيقٌ فَانْهَدَمَتِ الطَّبَقَةُ وَأَعَادَهَا زَيْدٌ مَعَ الطَّاقَةِ كَمَا كَانَتْ فَقَامَ جَارُهُ عَمُرُو يُكَلِّفُهُ سَدَّ الطَّاقَةِ زَاعِمًا أَنَّهَا تُشْرِفُ عَلَى الْقَصْرِ وَالرَّوَاقِ الْمَذْكُورَيْنِ وَالحَالُ أَنَّهُمَا لَيْسَا بِمَحَلِّ قَرَارِ نِسَائِهِ وَجُلُوسِهِنَّ بَلْ مَحَلَّةٌ سُفْلُ الدَّارِ وَالْمَسَاكِينُ السُّفْلِيَّةُ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ تَكْلِيفُهُ بِذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي ذِي عُلُوٍّ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ فِي عُلُوِّهِ بِنَاءً يَضُرُّ بِالسُّفْلِ يَقِينًا فَهَلْ يُمنَعُ مِنْ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي جَمَاعَةٍ لَهُمْ حَقٌّ مِنَ الْمَاءِ يَجْرِي فِي بَاطِنِ أَرْضٍ دَارٍ وَقَفَ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ إِلَى الْآنَ بِلَا مُعَارِضٍ وَلَا مُنَازَعٍ قَامَ الْآنَ نَاطِرُ الْوَقْفِ يُرِيدُ مَنَعَهُمْ مِنْ ذَلِكَ أَوْ يَدْفَعُوا لَهُ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَيْئًا مِنَ الدَّرَاهِمِ مُحَاكَرَةً عَنْ ذَلِكَ بِدُونِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَلَمْ يَسْبِقْ لَهُ وَلَا لِمَنْ قَبْلَهُ مِنْ نَظَارِ الْوَقْفِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ وَيَبْقَى الْقَدِيمُ عَلَى قَدَمِهِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ أَحْدَثَ فِي دَارِهِ مَجْرَى لِمَيَّاهِ أَوْسَاحِهَا وَسَلَطَهُ عَلَى بِنْرِ جَارِهِ الْخَاصِّ بِهِ الْكَائِنِ فِي دَارِهِ الْمَعْدُّ لِمَطْرِ الدَّارِ بِدُونِ إِذْنِ الْجَارِ ثُمَّ بَعْدَ ثَمَانِ سِنِينَ بَاعَ الْجَارُ دَارَهُ مِنْ عَمْرٍو وَحَصَلَ مِنَ الْمَيَّاهِ ضَرَرٌ بِالدَّارِ وَحِيطَانِهَا وَيُرِيدُ عَمْرٍو الْمُشْتَرِي الْمَزْبُورُ مَنَعَ الرَّجُلِ مِنْ ذَلِكَ وَحَسَمَ الْمَيَّاهِ عَنْ بِنْرِهِ فَهَلْ يُجَابُ عَمْرٍو إِلَى ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَنَى فِي دَارِهِ أَسَّ بَرَكَةِ مَاءٍ رَكِبَ بِهِ عَلَى سَرَابٍ أَوْسَاحٍ قَدِيمٍ مُشْتَرِكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ بِدُونِ إِذْنٍ مِنْ بَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ وَلَا إِجَارَةٍ مِنْهُمْ وَلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَحَصَلَ مِنْ ذَلِكَ ضَرَرٌ لِبَقِيَّةِ الشُّرَكَاءِ وَطَلَبُوا مِنْهُ رَفْعَ مَا بَنَاهُ فَهَلْ يُجَابُونَ إِلَى ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَ لَصِيقَ دَارٍ جَارِهِ زَيْدٌ فُرْنَا لِلْخُبْزِ الدَّائِمِ وَيَتَضَرَّرُ مِنْ ذَلِكَ جَارُهُ ضَرَرًا بَيِّنًا فَاجْتَسَا فَهَلْ يُمْنَعُ الرَّجُلُ مِنْ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِلْجَامِعِ مَعْلُومٌ وَجَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ مَجْرَى أَوْسَاحٍ قَدِيمٍ تَجْرِي فِيهِ أَوْسَاحُهُمْ وَأَوْسَاحُ الْجَامِعِ فَاحْتِاجَ الْمَجْرَى إِلَى التَّعْدِيلِ وَالتَّرْمِيمِ اللَّازِمَيْنِ وَفِي ذَلِكَ مَصْلَحَةٌ لِلْجَامِعِ فَهَلْ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ وَعَلَى جِهَةِ وَقْفِ الْجَامِعِ الْمَزْبُورِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَّيْدٍ دَارٌ جَارِيَةٌ فِي مِلْكِهِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى دَاخِلٍ وَخَارِجٍ وَفِي الْخَارِجِ بَرَكَةٌ مَاءٍ يَجْرِي فَائْتِصَهَا فِي مَجْرَى قَدِيمٍ بِبَاطِنِ الْأَرْضِ وَيَنْزِلُ فِي مَجْرَى قَدِيمٍ مُشْتَرِكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمَاعَةٍ يُرِيدُ زَيْدٌ الْآنَ أَنْ يَنْقُلَ الْبَرَكَةَ الْمَزْبُورَةَ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى الدَّاخِلَةِ وَيَجْرِي فَائْتِصَهَا كَمَا كَانَ فِي الْقَدِيمِ إِلَى الْمَجْرَى الْقَدِيمِ مِنْ غَيْرِ إِحْدَاثِ شَيْءٍ فِي الْمَجْرَى الْمَزْبُورِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ لَهُ ذَلِكَ.

(أقول) إِنْ كَانَتْ الْبِرْكَةُ فِي الدَّاحِلِ تَصِيرُ أَقْرَبَ إِلَى الْمَجْرَى الْقَدِيمِ مِمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي الْحَارِجِ وَلَمْ يَكْسِرْ حَافَةَ الْمَجْرَى الْقَدِيمِ الْمُشْتَرِكِ فَلَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ بِالْعَكْسِ وَكَانَ الْفَائِضُ وَمَجْرَاهُ مِلْكُ الْجَمَاعَةِ فَقَدْ يُقَالُ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَعُدَ الْمَجْرَى وَاجْتَنَابَ فِيهَا يَأْتِي مِنَ الزَّمَانِ إِلَى تَعْمِيرِ يَلْزَمُهُمْ زِيَادَةُ كُلْفَةٍ عَلَيْهِ وَفِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَيْهِمْ عَلَى أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ فِي الْهُدَايَةِ وَشُرُوحِهَا فِي بَابِ الشُّرْبِ بِأَنَّهُ لَوْ أَرَادَ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ فِي النَّهْرِ أَنْ يَنْصِبَ عَلَيْهِ رَحَى فِي مَلِكِهِ بِأَنْ كَانَ حَافَتَا النَّهْرِ وَبَطْنُهُ مِلْكًا لَهُ فَلَهُ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالمَاءِ وَصَوَّرُوا الضَّرَرَ بِالمَاءِ بِأَنْ يَقُومَ المَاءُ حَتَّى يَصِلَ إِلَى الرَّحَى فِي أَرْضِهِ ثُمَّ يَجْرِي إِلَى النَّهْرِ مِنْ أَسْفَلِهِ؛ لِأَنَّهُ يَتَأَخَّرُ وَصُولُ حَقِّهِمْ إِلَيْهِمْ وَيَنْقُصُ اهـ فَتَدَبَّرْ ذَلِكَ.

(سئل) فِي خَانٍ مَوْقُوفٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى بُيُوتٍ وَبِرْكَةٍ مَاءٍ قَدِيمَةٍ يَجْرِي إِلَيْهَا المَاءُ مِنْ فَائِضِ بِرْكَةٍ فِي دَارٍ زَيْدٍ الْجَارِ يُرِيدُ زَيْدٌ تَحْوِيلَ بِرْكَتِهِ الْمَزْبُورَةِ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ مِنْ دَارِهِ وَضَرَبَ لَبَنٌ عَلَى أَسْطِحةِ بُيُوتِ الْحَنَانِ وَتَكْلِيفُ نَاطِرِ الْوَقْفِ إِلَى تَعْمِيرِ سِيَاقٍ جَدِيدٍ لِبِرْكَةِ الْحَنَانِ مِنَ الْبِرْكَةِ الَّتِي يُرِيدُ تَعْمِيرَهَا كُلُّ ذَلِكَ بِدُونِ رِضَا النَّاطِرِ وَلَا مَصْلَحَةٍ لِلْوَقْفِ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ بَلْ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ عَلَى الْوَقْفِ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ يُمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

(سئل) فِي أَرْضِي قَرْيَةٍ تَيْمَارِيَّةٍ لَهَا زُرَاعٌ يَزْرَعُونَ بَعْضُهَا وَيَدْفَعُونَ قَسَمَهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ لَتَيْمَارِيَّيْهَا وَالْبَعْضُ مِنْهَا مَرْجٌ قَدِيمٌ مُعْطَلٌ فَعَمَدَ رَجُلٌ وَكَسَرَهُ وَحَرَنَهُ وَيُرِيدُ زَرْعَهُ جَبْرًا بِلَا إِذْنِ التَّيْمَارِيِّ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ لَهُ مِشْدٌ مِسْكِيٌّ فِي أَرْضٍ سَلِيخَةٍ تَيْمَارِيَّةٍ يُؤَدِّي مَا عَلَيْهَا لِجَهَةِ التَّيْمَارِ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً حَتَّى مَاتَ عَنْ ابْنِ قَاصِرٍ فَوَصَّ لَهُ التَّيْمَارِيُّ مِشْدَ أَبِيهِ الْمَزْبُورَ وَتَصَرَّفَ وَصِيُّهُ فِي الْأَرْضِ سَتَيْنِ لِجَهَةِ الْقَاصِرِ وَأَدَّى مَا عَلَيْهَا لِجَهَةِ التَّيْمَارِ ثُمَّ وَجَّهَ التَّيْمَارِيُّ الْمِشْدَ فِيهَا لِرَجُلٍ آخَرَ وَيُرِيدُ الرَّجُلُ رَفْعَ يَدِ الْقَاصِرِ عَنْهُ بِدُونِ وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ حَيْثُ كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي الْمِشْدِ الْمَذْكُورِ بِالطَّرِيقِ الشَّرْعِيِّ لَيْسَ لِلرَّجُلِ ذَلِكَ وَيُمْنَعُ مِنَ الْمَعَارِضَةِ فِي ذَلِكَ.

(سئل) فِي حِصَّةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ مَرْزَعَةٍ مُعَيَّنَةٍ جَارِيَةٍ الْحِصَّةِ فِي وَفَنِ أَهْلِيٍّ وَعَلَى الْمَرْزَعَةِ قِسْمٌ مَعْلُومٌ يُؤْخَذُ مِنْ زُرَاعِهَا وَعُشْرُ تَيْبَارِيٍّ فَتَنَاولَ التَّيْبَارِيُّ مَا يَخْصُ حِصَّةَ الْوَقْفِ مِنَ الْقِسْمِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ النَّاطِرِ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ حَقُّ الْقَرَارِ الْمَعْبَرِ عَنْهُ بِمِشْدِّ الْمِسْكَةِ فِي أَرْضٍ سَلِيخَةٍ جَارِيَةٍ بِتَيْبَارِهَا فِي تَيْبَارٍ عَمِيرٍ وَفَرَغَ زَيْدٌ عَنِ الْمِشْدِّ الْمَرْبُورِ لِبَكْرِ بِدُونِ إِذْنٍ مِنَ التَّيْبَارِيِّ وَلَا إِجَارَتِهِ وَلَا وَجْهٍ شَرْعِيٍّ فَهَلْ يَكُونُ الْفَرَاغُ غَيْرَ نَافِذٍ وَيَكُونُ مَوْفُوقًا عَلَى إِذْنِ التَّيْبَارِيِّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَسُئِلَ عَنْ تَطْيِيرِ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَرَغَ عَنْ مِشْدَّةٍ لِأَخَرٍ بَعَوَضٍ مَعْلُومٍ لَدَى قَاضٍ حَنْبَلِيٍّ حَكَمَ بِصِحَّةِ الْفَرَاغِ وَإِنْ صَدَرَ بِدُونِ إِذْنِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى الْأَرْضِ حُكْمًا شَرْعِيًّا مُسْتَوْفِيًا شَرَائِطَهُ وَأَنْفَذَ حُكْمَهُ حَاكِمٌ حَنْفِيٌّ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّتَانِ فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهِمَا؟

(الجواب): حَيْثُ الْحَالُ مَا ذَكَرَ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِ الْحُجَّتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ بَعْدَ ثَبُوتِهِ شَرْعًا وَالْحُكْمُ الْمَذْكُورُ مَاضٍ عَلَى الصَّحَّةِ لَا يُنْقَضُ.

(سئل) فِي مَرْزَعَةٍ جَارِيَةٍ فِي أَوْقَافٍ مَعْلُومَةٍ عَلَيْهَا قِسْمٌ مُتَعَارَفٌ فِي نَاحِيَّتِهَا مِنَ الرَّبْعِ يُؤْخَذُ مِنْ زُرَاعِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ لِحِجَّةِ الْأَوْقَافِ زَرَعُهَا جَمَاعَةٌ وَامْتَنَعَ مِنْهُمْ رَجُلَانِ مِنْ دَفْعِ قِسْمِهَا وَالحَالُ أَنَّ أَحَدَ الْقِسْمِ أَنْفَعَ لِحِجَّةِ الْأَوْقَافِ مِنْ أَجْرِ الْمِثْلِ فَهَلْ يَلْزَمُ الرَّجُلَيْنِ دَفْعُ مَا عَلَيْهَا مِنَ الْقِسْمِ مِنْ زَرَعِهَا لِحِجَّةِ الْأَوْقَافِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي شَرِيكَيْنِ فِي تَيْبَارٍ قَرَنِيٍّ عَلَيْهَا قِسْمٌ مِنَ الرَّبْعِ بِمُوجِبِ الدَّفْتَرِ السُّلْطَانِيِّ زَرَعَ أَحَدُهُمَا قِطْعَةً مِنْهَا لِنَفْسِهِ بِبَذَرِهِ وَعَمَّالِهِ وَيُرِيدُ شَرِيكُهُ أَخَذَ مَا يُخْصُّهُ مِنْ قِسْمِ الْغَلَّةِ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا لَوْ قَضَى الْمَذْنُونُ الدَّيْنَ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ لِذَائِنِهِ فَهَلْ لَا يُؤْخَذُ مِنَ الْمُرَابَحَةِ الَّتِي جَرَتْ الْمُبَايَعَةُ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِقَدْرِ مَا مَضَى مِنَ الْأَيَّامِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْمِنْحِ عَنِ الْقُنْيَةِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ أَبُو السُّعُودِ الْعِمَادِيُّ وَالْحَانُوتِيُّ وَغَيْرُهُمَا.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ يَدْفَعُ لِعَمْرٍو فِي كُلِّ سَنَةٍ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ ظَانًّا أَنَّ ذَلِكَ حَقُّ عَمْرٍو الْمَدْفُوعُ لَهُ وَمَضَى لِذَلِكَ سُنُونَ وَهُمَا عَلَى ذَلِكَ ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حَقَّ عَمْرٍو بَلْ حَقُّ زَيْدٍ الدَّافِعِ وَيُرِيدُ زَيْدُ الرُّجُوعِ عَلَى عَمْرٍو بِنَظِيرِ مَا دَفَعَهُ لَهُ فِي الْمُدَّةِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

### كِتَابُ الشَّهَادَةِ

(سئل) فِيمَا إِذَا أَثْبَتَ أَحَدُ الْمُدَّعِينَ الرَّهْنَ وَالْآخَرُ الْبَيْعَ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ أَوَّلَى؟  
(الجواب): نَعَمْ بَيِّنَةُ الْبَيْعِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الرَّهْنِ.  
(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِي بَيِّنَةً عَلَى إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ الشُّهُودَ عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ فَهَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّعْدِيلِ؟  
(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَحِيطِ السَّرْحِيِّ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْدَّرَرِ وَالتَّنْوِيرِ وَغَيْرِهَا.  
(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو قِطْعَ أَرْضٍ ثُمَّ أَنْكَرَ الْبَيْعَ فَهَلْ إِذَا أَحْضَرَ الشُّهُودَ عِنْدَهَا وَشَهِدُوا عَلَى أَعْيَانِهَا وَأَشَارُوا إِلَيْهَا يَكْتَفِي بِذَلِكَ عَنْ بَيَانِ الْحُدُودِ وَتَصِحُّ الشَّهَادَةُ الْمَزْبُورَةُ وَيُقْضَى بِالْبَيْعِ؟  
(الجواب): نَعَمْ مِنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ إِسْمَاعِيلَ.  
(سئل) فِي شَهَادَةِ الرَّفِيقِ الْعَدْلِ لِرَفِيقِهِ فِي طَرِيقِ الْحَجِّ هَلْ تُقْبَلُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ حَيْثُ لَا مَانِعَ هُنَالِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الْأَخِ الْعَدْلِ لِأُخْتِهِ وَرَوْجِ أُخْتِهَا الْعَدْلِ لَهَا بِطَلَاقِ زَوْجِهَا لَهَا هَلْ تُقْبَلُ إِذَا أُسْتُوفِيَتْ شَرَائِطُ الْقَبُولِ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَهِدَ أَحَبُّ خَاصٍّ مَيَاوَمَةً مُسْتَأْجَرَهُ فَهَلْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ لِلتَّهْمَةِ؟  
(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْبَحْرِ وَالتَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي شَهَادَةِ التَّابِعِ لِمَتَّبِعِهِ كَالْحَادِمِ الَّذِي يَطْلُبُ مَعَاشَهُ مِنْهُ هَلْ تَكُونُ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمِنَحِ وَلَا شَهَادَةُ الْأَجِيرِ الْخَاصِّ لِمُسْتَأْجِرِهِ لِمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِيثِ قَالُوا وَالْمُرَادُ بِالْأَجِيرِ فِي الْحَدِيثِ التَّلْمِيذُ الْخَاصُّ الَّذِي يَعُدُّ ضَرَرَ أُسْتَاذِهِ ضَرَرَ نَفْسِهِ وَنَفْعُهُ نَفْعَ نَفْسِهِ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَا شَهَادَةَ لِلْقَانِعِ بِأَهْلِ الْبَيْتِ " وَأَصْلُ الْقُنُوعِ السُّؤَالُ وَالْمُرَادُ مَنْ يَكُونُ تَبَعًا لِلْقَوْمِ كَالْخَادِمِ وَالْأَجِيرِ وَالتَّابِعِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ السَّائِلِ يَطْلُبُ مَعَاشَهُ مِنْهُمْ وَهُوَ مِنَ الْقُنُوعِ لَا مِنَ الْقَنَاعَةِ وَقِيلَ الْمُرَادُ بِهِ الْأَجِيرُ مُشَاهَرَةً؛ لِأَنَّهُ أَجِيرٌ خَاصٌّ فَيَسْتَوْجِبُ عَلَى مَنَافِعِهِ فَإِذَا شَهِدَ لَهُ فِي مُدَّةِ الْإِجَارَةِ يَكُونُ كَأَنَّهُ شَهِدَ لَهُ بِأَجْرٍ، كَذَا فِي تَبْيِينَ الْكُتُبِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْعَلَانِيَةِ وَالذَّرْرِ وَفِي الْمُنْيَةِ عَنْ نَجْمِ الْأَيْمَةِ لَا يَشْهَدُ لَهُ خَاصُّهُ وَكَاتِبُهُ وَمُسْرِفُهُ وَرَعِيَّتُهُ وَالتَّكَلُّمُ فِي أَحَادِيثِ الرَّعِيَّةِ وَقِسْمَةِ النَّوَائِبِ وَكَذَا رَاكِبُ بَحْرِ الْهِنْدِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَاطَرَ بِنَفْسِهِ وَدِينِهِ وَكَذَا مَنْ سَكَنَ دَارَ الْحَرْبِ وَكَثُرَ سَوَادُهُمْ وَعَدَدُهُمْ وَتَشَبَّهَ بِهِمْ لِيَنَالَ بِذَلِكَ مَا لَا.

(سئل) فِي أَمِيرٍ كَبِيرٍ ادَّعَى فَشَهِدَ لَهُ خُدَامُهُ وَكُتَّابُهُ وَرَعَايَاهُ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لَهُ أَوْ لَا؟

(الجواب): لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ الْعَلَامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ فِي بَحْرِهِ وَالْفَهَامَةُ الْأَنْقَرَوِيُّ فِي فَتَاوَاهُ نَقْلًا عَنِ الْحَاوِي وَالْقُنْيَةِ وَعَنِ الْمَنْظُومَةِ وَكَذَلِكَ فِي غَيْرِهِمَا مِنَ الْكُتُبِ الْمُعْتَبَرَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ثَبَتَ حَلْفَ رَجُلٍ بِثَلَاثِ شَهَادَةٍ شُهُودٍ أَحَدُهُمْ حَلَّاقٌ وَزَكَاهُمْ مُزَكُّونَ فَتَعَلَّلَ الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ أَحَدُ الشُّهُودِ حَلَّاقٌ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ بِسَبَبِ حِرْفَتِهِ وَأَنَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَقِيَّةِ الشُّهُودِ وَالْمُزَكِّينَ حُصُومَةً بِمُقْتَضَى أَنَّهُ قَبْلَ الْحَلْفِ تَشَاجَرَ مَعَهُمْ عَلَى قِيمَارٍ وَلَعِبٍ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى أَمَّا تَعَلُّلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِكَوْنِ أَحَدِ الشُّهُودِ حَلَّاقًا فَلَا يُعْتَبَرُ بَعْدَ كَوْنِهِ عَدْلًا كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الذَّخِيرَةِ وَنَصَّ عِبَارَتَهَا وَشَهَادَةُ أَهْلِ الصَّنَاعَاتِ جَائِزَةٌ إِذَا كَانُوا عُدُولًا ثُمَّ قَالَ وَعَامَّةُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ الْمَجُورُ الْعَدَالَةُ وَقَدْ وَجَدَتْ اهـ.

وَفِي الْبَحْرِ وَلَيْسَ مِنْهَا أَيْ مِنْ مُسْقِطَاتِ الْعَدَالَةِ الصَّنَاعَاتُ الدِّيْنِيَّةُ كَالْقَنَوَاتِي وَالزَّيَالِ وَالْحَائِكِ وَالصَّحِيحُ الْقَبُولُ إِنْ كَانَ عَدْلًا اهـ فَثَبَتَ أَنَّ شَهَادَةَ الْحَلَّاقِ صَحِيحَةٌ إِذَا كَانَ عَدْلًا وَأَمَّا تَعَلُّلُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِكَوْنِ الْمُزَكِّينَ أَحْصَاءًا يَعْنِي أَعْدَاءَ لَهُ فَإِنَّ تَرْكِيَّةَ الْعَلَانِيَةِ شَهَادَةٌ وَيُسْتَرْطَفُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي الشَّهَادَةِ سِوَى لَفْظِ أَشْهَدُ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُتَّقَى وَغَيْرِهِ فَإِذَا كَانَتْ

شَهَادَةٌ وَطَعَنَ فِيهَا الْحُصَمُ بِأَنَّهُمْ أَعْدَاءُ لِي عَدَاوَةٌ ذُنُوبِيَّةٌ وَأَثَبَتْ دَعْوَاهُ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ فَقَدْ بَطَلَتْ تَرْكِيتُهُمْ وَبَقِيَ الشُّهُودُ بِلَا تَرْكِيبَةٍ وَلَا يُحْكَمُ بِشَهَادَتِهِمْ قَبْلَ التَّرْكِيبَةِ كَمَا فِي الدَّرَرِ وَغَيْرِهِ وَالْعَدُوُّ مَنْ يَفْرَحُ بِحُزْنِهِ وَيَحْزَنُ لِفَرَحِهِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَالْحُصُومَةِ إِذَا جَرَتْ بَيْنَ الْمُدَّعِيِ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِغَيْرِ حَقٍّ فَهِيَ ذُنُوبِيَّةٌ وَلَوْ ادَّعَى شَخْصٌ عَدَاوَةَ آخَرَ يَكُونُ مُجَرَّدُ دَعْوَاهُ اعْتِرَافًا مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ قَادِحًا فِي عَدَالَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّهُ عَدُوُّهُ مَا لَمْ يُثَبِتِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ عَدُوُّ لَهُ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَتَقَلَّ فِي الْقُنْيَةِ أَنَّ الْعَدَاوَةَ بِسَبَبِ الدُّنْيَا لَا تَمْتَنِعُ مَا لَمْ يَفْسُقْ بِسَبَبِهَا أَوْ يَجْلِبَ مَنَفَعَةٌ أَوْ يَدْفَعُ بِهَا عَنْ نَفْسِهِ مَضَرَّةٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَعَلَيْهِ الْإِعْتِنَاءُ اهـ.

فَفِي الْحَادِثَةِ الْمَسْئُولُ عَنْهَا رَبُّهَا أَنَّهُ فَسَقَ بِهَا إِذِ الْعَدَاوَةُ جَرَتْ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا قَالَهُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِسَبَبِ قِتَارٍ وَلَعِبٍ مُحَرَّمَيْنِ شَرْعًا وَلَكِنْ الْمُتَأَخَّرُونَ عَلَى الْأَوَّلِ مِنَ الْإِطْلَاقِ سَوَاءً فَسَقَ بِهَا أَوْ لَا وَالْحَدِيثُ الشَّرِيفُ شَاهِدٌ لِمَا عَلَيْهِ الْمُتَأَخَّرُونَ كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعًا "لَا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَائِنٍ وَلَا ذِي غَمَرٍ عَلَى أَخِيهِ" وَالْعَمَرُ الْحَقْدُ وَيُمْكِنُ حُمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ غَيْرَ عَدْلٍ بِدَلِيلٍ أَنَّ الْحَقْدَ فَسَقٌ لِلنَّهْيِ عَنْهُ كَمَا أَفَادَهُ فِي الْبَحْرِ وَقَالَ الْعَلَّامَةُ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ فَتَحَصَّلَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ شَهَادَةَ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ كَانَ عَدْلًا وَصَرَحَ يَعْقُوبُ بِأَشَافِي حَاشِيَتِهِ بِعَدَمِ نَفَازِ قَضَاءِ الْقَاضِي بِشَهَادَةِ الْعَدُوِّ عَلَى عَدُوِّهِ وَالْمَسْأَلَةُ دَوَّارَةٌ فِي الْكُتُبِ اهـ فَإِذَا أَثَبَّتِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الْعَدَاوَةَ ثُبُوتًا شَرْعِيًّا عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَتَجْرِي الْأَحْكَامُ الْمَذْكُورَةُ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ أَدَاءِ الشَّهَادَةِ وَالتَّرْكِيبَةِ الْمَذْكُورَةِ لِثُبُوتِ عَدَاوَتِهِمْ بِالسَّبَبَيْنِ الْمَرْفُومَيْنِ الْمُحَرَّمَيْنِ شَرْعًا وَسَبَبُ الْحَقْدِ أَنَّهُمْ يَمْنُ يَفْرَحُونَ بِحُزْنِهِ وَيَحْزَنُونَ لِفَرَحِهِ هَذَا مَا ظَهَرَ لَنَا مِمَّا ذَكَرَهُ أَثِمْتُنَا رَوْحَ اللَّهِ أَرْوَاهُكُمْ بِدَارِ السَّلَامِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْمُوفُّ لِلصَّوَابِ.

(أقول) وَفِي الْبَحْرِ عَنْ ابْنِ وَهْبَانَ قَدْ يَتَوَهَّمُ بَعْضُ الْمُتَفَقِّهَةِ وَالشُّهُودِ أَنَّ كُلَّ مَنْ خَاصَمَ شَخْصًا فِي حَقٍّ وَادَّعَى عَلَيْهِ حَقًّا أَنَّهُ يَصِيرُ عَدُوًّا فَيَشْهَدُ بَيْنَهُمَا بِالْعَدَاوَةِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْعَدَاوَةُ إِنَّمَا تُثَبَّتُ بِنَحْوِ مَا ذَكَرْتُ نَعَمْ لَوْ خَاصَمَ الشَّخْصَ آخَرَ فِي حَقٍّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْحَقِّ كَالْوَكِيلِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِيمَا هُوَ وَكَيْلٌ فِيهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ لَا أَنَّهُ إِذَا تَخَاصَمَ اثْنَانِ فِي حَقٍّ لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُخَاصَمَةِ اهـ قَالَ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَيَدُلُّ لَهُ مَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَانَ مِنْ بَابِ مَا يُبْطَلُ دَعْوَى الْمُدَّعِي رَجُلٌ خَاصَمَ رَجُلًا فِي دَارٍ أَوْ فِي حَقٍّ ثُمَّ إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ شَهِدَ عَلَيْهِ فِي حَقٍّ آخَرَ جَارَتْ شَهَادَتُهُ إِذَا كَانَ عَدْلًا اهـ وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَوْ شَهِدَ



عَلَى رَجُلٍ آخَرَ فَخَاصَمَهُ فِي شَيْءٍ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَا يَمْتَنِعُ الْقَضَاءُ بِشَهَادَتِهِ إِلَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ دَفَعَ لَهُ كَذَا لِئَلَّا يَشْهَدَ عَلَيْهِ وَطَلَبَ الرَّدَّ وَاتَّبَعَ دَعْوَاهُ بَيِّنَةً أَوْ إِفْرَارٍ أَوْ نُكُولٍ فَحِينَئِذٍ بَطَلَتْ شَهَادَتُهُ وَهُوَ جَرْحٌ مَقْبُولٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ اهـ.

وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ التُّمَرْتَاشِيِّ صَاحِبِ التَّنْوِيرِ: سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ سَتَمَ آخَرَ وَقَذَفَهُ فَهَلْ تَثْبُتُ الْعَدَاوَةُ الدُّنْيَوِيَّةُ بَيْنَهُمَا بِهَذَا الْقَدْرِ حَتَّى لَوْ شَهِدَ لَا تُقْبَلُ أَجَابَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ الْعَدَاوَةَ الدُّنْيَوِيَّةَ تَثْبُتُ بِهَذَا الْقَدْرِ فَقَدْ صَرَّحَ فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ أَنَّهَا أَيْ الْعَدَاوَةُ تَثْبُتُ بِنَحْوِ الْقَذْفِ وَقَتْلِ الْوَلِيِّ.

(سئل) فِي شَاهِدَيْنِ شَهِدَا بِشَيْءٍ عَلَى رَجُلٍ لَدَى قَاضٍ شَرْعِيٍّ طَلَبَ مِنْهُ الرَّجُلُ تَرْكِتَهُمَا فَلَمْ يُصْغِ لَهُ وَحَكَمَ بِشَهَادَتِهِمَا قَبْلَ التَّرْكِكِ وَالتَّعْدِيلِ مَعَ وُجُودِ الْمَنَعِ عَنْ ذَلِكَ مِنْ قِبَلِ وَلِيٍّ الْأَمْرِ فَهَلْ لَا يَنْفُذُ الْحُكْمُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): الْقَضَاءُ مَأْمُورُونَ بِالْحُكْمِ بَعْدَ التَّعْدِيلِ وَالتَّرْكِكِ لَا قَبْلَهُ فَحَيْثُ حَكَمَ قَبْلَهُ لَا يَنْفُذُ حُكْمُهُ وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ حَيْثُ كَانَ الْحَالُ مَا ذُكِرَ وَفِي الْفَتَاوَى الرَّحِيمِيَّةِ أَفْتَى مُفْتِي الرُّومِ الْعَلَامَةُ يَحْيَى شَيْخُ الْإِسْلَامِ مَعَ اللَّهِ بِحَيَاتِهِ الْأَنَامُ أَنَّ الْقَضَاءَ لَيْسُوا مُؤَلِّينَ أَنْ يَحْكُمُوا مِثْلَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةٌ مِنْ يَدَّعِي فَسَادِ النِّكَاحِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَعَ بَيِّنَةٍ مِنْ يَدَّعِي صِحَّتِهِ مِنْهُمَا فَأَيُّ الْبَيِّنَتَيْنِ أُولَى بِالْقَبُولِ؟

(الجواب): الْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مِنْ يَدَّعِي الْفُسَادِ نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي الْمُتَقَى كَذَا فِي الْوَجِيزِ وَعَلَّلَهُ السَّرْحَسِيُّ بِأَنَّ الصَّحَّةَ ثَابِتَةً بِظَاهِرِ الْحَالِ وَالْفُسَادَ أَمْرٌ حَادِثٌ يُحْتَاجُ إِلَى إِبْتَاهٍ فَكَانَتْ بَيِّنَةُ الْفُسَادِ أَكْثَرَ إِبْتَاهًا فَكَانَتْ أُولَى وَفِي جَامِعِ الْفُصُولِينَ وَلَوْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ وَفُسَادِهِ وَبَرَهْنَا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْفُسَادِ؛ لِأَنَّهَا تُثْبِتُ مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا وَلَوْ كَانَ مُدَّعِي الْفُسَادِ هُوَ الزَّوْجُ ثَبَتَ حُرْمَةُ الْوَطْءِ بِإِفْرَارِهِ وَمَتَى قَبِلْنَا بَيِّنَةَ الْفُسَادِ تَسْقُطُ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِذَا الْفَاسِدُ لَا يُوجِبُ النِّفَقَةَ وَنَسَبُ الْوَلَدِ ثَابِتٌ كَيْفَمَا كَانَ إِذَا الْفُسَادُ يَنْفِي حِلَّ الْوَطْءِ لَا ثُبُوتَ النَّسَبِ اهـ.

وَفِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ وَالْحَانِيَّةِ وَوَأَقْعَاتِ النَّاطِفِيِّ وَالتَّارِخَانِيَةِ فُرُوعٌ تُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايِعَانِ فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ وَفُسَادِهِ فَالْقَوْلُ لِمَنْ مِنْهُمَا؟

(الجواب): الْقَوْلُ لِمُدَّعِي الصَّحَّةِ بِبَيِّنَةٍ.

(أقول) المْتَبَادِرُ مِنْهُ أَنَّ الْبَيِّنَةَ بَيِّنَةٌ مُدَّعِيِ الْفَسَادِ وَفِي الْبَحْرِ تَعَارَضَتْ بَيِّنَتَا صِحَّةِ الْوَقْفِ وَفَسَادِهِ فَإِنْ كَانَ الْفَسَادُ لَشَرْطٍ فِي الْوَقْفِ مُفْسِدٌ فَبَيِّنَةُ الْفَسَادِ أُولَى وَإِنْ كَانَ لِمَعْنَى فِي الْحَلِّ أَوْ غَيْرِهِ فَبَيِّنَةُ الصَّحَّةِ أُولَى وَعَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ إِذَا اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي صِحَّةِ الْبَيْعِ وَفَسَادِهِ اهـ وَكَتَبْتُ فِيمَا عُلِّقَتْهُ عَلَيْهِ عَنْ تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ لِلشَّيْخِ غَانِمٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ أَحَدُهُمَا يَدَّعِي الصَّحَّةَ وَالْآخَرُ يَدَّعِي الْفَسَادَ شَرْطًا فَاسِدًا أَوْ أَجَلًا فَاسِدًا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مُدَّعِيِ الْفَسَادِ بِاتِّفَاقِ الرُّوَايَاتِ وَإِنْ كَانَ مُدَّعِيِ الْفَسَادِ يَدَّعِي الْفَسَادَ لِمَعْنَى فِي صُلْبِ الْعَقْدِ بِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ وَرَطَلَ مِنَ الْحَمْرِ وَالْآخَرُ يَدَّعِي الْبَيْعَ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فِيهِ رَوَايَتَانِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ فِي ظَاهِرِ الرُّوَايَةِ الْقَوْلُ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الصَّحَّةَ أَيْضًا وَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ الْآخِرِ كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ وَفِي رَوَايَةِ الْقَوْلِ قَوْلُ مَنْ يَدَّعِي الْفَسَادَ مُشْتَمِلٌ الْأَحْكَامُ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ زَيْدٌ دَارًا مِنْ عَمْرٍو الْأَجْنَبِيِّ ثُمَّ شَهِدَ عَمْرٌو الْعَدْلُ لِرَيْدٍ بِحَقِّ لَهُ عَلَى الْغَيْرِ هَلْ تُقْبَلُ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ زَوْجَةٍ وَبَنٍتٍ وَخَلَفَ تَرِكَهَ ادَّعَى زَيْدٌ إِرْثًا فِيهَا وَطَلَبَهُ بِمُقْتَضَى أَنَّهُ أَحَقُّ لِلْمُتَوَقَّى لِأَبٍ وَأَنَّ لَهُ بَيِّنَةً عَادِلَةً تَشْهَدُ بِذَلِكَ وَأَنَّ لَا وَاِرْثَ لَهُ بَعْدَ الزَّوْجَةِ وَالْبَنِتِ غَيْرُهُ فَهَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَلَوْ أَخَذَ مَا خَصَّهُ مِنَ التَّرِكَهَ وَلَا يُجْتَاجُ إِلَى ذِكْرِ الْجَدِّ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِذَا شَهِدُوا بِكُونِهِ وَارِثًا وَلَمْ يَقُولُوا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ فَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَرِثُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ لَا يُدْفَعُ الْمَالُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ وَارِثٍ آخَرَ لَمْ يَثْبُتْ بِالشَّهَادَةِ وَلَا بِمَا أُقِيمَ مَقَامُهَا مِنْ تَلَوُّمِ الْقَاضِي وَإِنْ كَانَ مِمَّنْ يَرِثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ نَظَرَ الْقَاضِي وَاحْتِطَأَ ثُمَّ قَضَى لَهُ بِكُلِّهِ وَذَكَرَ أَنَّ الْقَاضِي يُحْتَاطُ وَيَتَلَوَّمُ زَمَانًا قَدَرُ مَا يَقَعُ فِي غَالِبِ رَأْيِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ آخَرُ لَظَهَرَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُدَّةِ وَلَمْ يَقْدَرُهُ بِشَيْءٍ وَذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ فِي مُحْتَصَرِهِ وَقَدَرُ ذَلِكَ حَوْلًا؛ لِأَنَّ الْغَيْبَةَ قَدْ تَمْتَدُّ إِلَى الْحَوْلِ قِيلَ هَذَا قَوْلُهُمَا وَمَا ذَكَرَ فِي الْمُبْسُوطِ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرَى التَّقْدِيرَ بِالْإِجْتِهَادِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَصٌّ وَلَا إِجْمَاعٌ بَلْ هُوَ مُوَكَّوْلٌ إِلَى رَأْيٍ مَنْ أُبْتُلِيَ بِهِ وَهُمَا يُبْتَلَانِ الْمِقْدَارَ بِالْإِجْتِهَادِ كَمَا قَالَا فِي التَّعْزِيرِ مُحِيطُ السَّرْحِييِّ.

وَفِي الْأَفْضِيَةِ شَهِدَا بِأَنَّهُ وَارِثُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ أَوْ أَخُوهُ أَوْ عَمُّهُ لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ لَا تُقْبَلُ حَتَّى يُبَيَّنَّا طَرِيقَ الْوَرَاثَةِ لَهُ وَالْأُخُوَّةَ وَالْعُمُومَةَ لِاخْتِلَافِ الْأَسْبَابِ وَكَذَا إِذَا قَالَا مَوْلَاهُ؛

لِأَنَّ الْمَوْلَى مُشْتَرَكٌ فَإِنْ قَالَ هُوَ مَوْلَاهُ أَعْتَقَهُ وَلَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ فَحِينَئِذٍ تُقْبَلُ وَكَذَا فِي الْمُتَقَدِّمِ وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ لِإِسْقَاطِ التَّلَوُّمِ عَنِ الْقَاضِي وَالشَّرْطُ فِي سَمَاعِ هَذِهِ الْبَيِّنَةِ إِحْضَارُ الْحَضَمِ وَهُوَ إِمَّا وَارِثٌ أَوْ غَرِيمُ الْمَيِّتِ لَهُ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ أَوْ مُودِعُ الْمَيِّتِ أَوْ الْمُوصَى لَهُ أَوْ بِهِ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُقَرَّرًا بِالْحَقِّ أَوْ مُنْكَرًا بِزَايَةٍ فِي الْعَاشِرِ مِنْ كِتَابِ الدَّعْوَى شَهَدَا أَنْ هَذَا ابْنُ الْمَيِّتِ أَوْ وَارِثُهُ وَلَمْ يَشْهَدُوا أَنَّا لَا نَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ فَالْقَاضِي يَتَلَوَّمُ ثُمَّ يَدْفَعُ إِلَيْهِ وَمُدَّةُ التَّلَوُّمِ مَفْوِضَةٌ إِلَى رَأْيِ الْقَاضِي تَتَارَخَايَةُ مِنَ الثَّامِنِ فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ ادَّعَى أَنَّهُ أَخُوهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ وَشَهِدَ الشُّهُودُ وَلَمْ يَذْكُرُوا اسْمَ الْأُمِّ أَوْ الْجَدِّ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْصُلُ التَّعْرِيفُ وَقِيلَ يَصِحُّ وَيَنْبُتُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مُحَمَّدٌ فِي الْكِتَابِ مَنْ ادَّعَى أَنَّهُ أَخُوهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ تُقْبَلُ وَلَمْ يَشْتَرَطْ ذِكْرُ الْجَدِّ.

وَقَالَ شَمْسُ الْأَيْمَةِ السَّرْحِيُّ فِي الْأَخِ لَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ اسْمِ الْجَدِّ وَغَيْرِهِ وَأَمَّا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ لَا بُدَّ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ الْأَبِ وَالْجَدِّ عِمَادِيَّةً مِنَ السَّادِسِ رَجُلٌ طَلَبَ الْمِيرَاثَ وَادَّعَى أَنَّهُ عَمُّ الْمَيِّتِ يُشْتَرَطُ لِصِحَّتِهِ أَنْ يُفَسِّرَ فَيَقُولُ عَمُّهُ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ أَوْ لِأَبِيهِ أَوْ لِأُمِّهِ وَأَنْ يَقُولَ أَيْضًا: وَارِثُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ وَإِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ لَا بُدَّ لِلشُّهُودِ أَنْ يَنْسُبُوا الْمَيِّتَ وَالْوَارِثَ حَتَّى يَلْتَقِيَا إِلَى أَبٍ وَاحِدٍ وَيَقُولَ هُوَ وَارِثُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ فَإِنْ شَهِدُوا بِذَلِكَ أَوْ شَهِدُوا أَنَّهُ أَخُو الْمَيِّتِ لِأَبِيهِ وَأُمُّهُ أَوْ لِأَبِيهِ أَوْ وَارِثُهُ لَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا غَيْرَهُ جَارٍ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي هَذَا ذِكْرُ الْأَسْمَاءِ قَاضِي خَانَ رَجُلٌ ادَّعَى إِزْنًا عَنْ مَيِّتٍ وَزَعَمَ أَنَّهُ ابْنُ عَمِّ الْمَيِّتِ لِأَبِيهِ وَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى النَّسَبِ وَذَكَرَ الشُّهُودُ اسْمَ أَبِيهِ وَجَدَّهُ وَاسْمَ أَبِي الْمَيِّتِ وَجَدَّهُ كَمَا هُوَ الرَّسْمُ وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّ جَدَّ الْمَيِّتِ فَلَا غَيْرَ مَا أَثْبَتَهُ الْمُدَّعِي لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَاتِ لِلْإِثْبَاتِ لَا لِلنَّفْيِ وَبَيِّنَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قَامَتْ لِلنَّفْيِ وَهُوَ لَيْسَ بِخَصْمٍ فِي إِثْبَاتِ جَدِّ الْمُدَّعِي خَايَةً.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ مُخَدَّرَةٍ أَشْهَدَتْ عَلَى شَهَادَتَيْهَا فِي حَقِّ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ وَشَهِدَا عَلَى شَهَادَتَيْهَا عِنْدَ الْقَاضِي بِطَرِيقِهِ الشَّرْعِيِّ هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَتَقْلَهَا فِي مَتْنِ التَّنْوِيرِ.

(سئل) فِي شَهَادَةٍ وَقَعَتْ مُحَالِفَةً لِلدَّعْوَى ثُمَّ أُعِيدَتِ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةُ وَاتَّفَقْنَا هَلْ تُقْبَلُ

أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا كَانَ الشُّهُودُ ثَقَاتٍ عُدُولًا مَقْبُولِي الشَّهَادَةِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ قَالَ فِي الْبَحْرِ عَنْ الْبِرَازِيَّةِ لَوْ وَقَعَتِ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ ثُمَّ أَعَادُوا الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةَ وَانْفَقَتَا تُقْبَلُ أَهـ وَبِمِثْلِهِ أَفْتَى الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ وَغَيْرُهُ فِي حَاوِي الزَّاهِدِيِّ مِنَ الشَّهَادَةِ شَ أَقَامَ الشَّاهِدَيْنِ بِلَفْظٍ مُخْتَلَفٍ فَلَمْ يَسْمَعْ الْقَاضِي ثُمَّ أَعَادَا فِي مَجْلِسٍ آخَرَ شَهَادَتَهُمَا بِلَفْظٍ مُوَافِقٍ تُقْبَلُ هَذَا إِذَا كَانَ اتِّفَاقَهُمَا بِلَا تَلَقُّينِ مِنْ أَحَدٍ وَإِلَّا لَا تُقْبَلُ أَهـ.

وَفِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى مِنَ الشَّهَادَاتِ شَهِدَ عَلَى وَجْهِ فِيهِ خَلَلٌ ثُمَّ أَعَادَ الشَّهَادَةَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَجْلِسِ بِدُونِ الْحَلَلِ فَإِنْ كَانَ يُخْتِاجُ إِلَى زِيَادَةٍ فَرَادَ ذَلِكَ لَا يُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي تَنَاقُضٌ وَإِنَّمَا كَانَ إِهْمَالًا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لَا شَهَادَةَ عِنْدَهُ إِلَّا عَلَى مَا شَهِدَ أَوَّلًا وَإِنَّمَا زَادَ ثَانِيًا لِتَلَقُّينِ إِنْسَانٍ تَزْوِيرًا وَاحْتِيَالًا فَلَا يُقْبَلُ اسْتِدْلَالًا بِمَا ذَكَرَهُ مُحَمَّدٌ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ رَجُلٌ شَهِدَ وَلَمْ يَبْرَحْ عَنْ مَكَانِهِ حَتَّى يَقُولَ أَوْ هَمَّتْ بَعْضُ شَهَادَتِي إِنْ كَانَ عَدَلًا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ.

فَقَوْلُهُ لَمْ يَبْرَحْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَرَحَ ثُمَّ عَادَ لَا تُقْبَلُ جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَاتِ فَتَأَمَّلْ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ عِبَارَةِ الْبَحْرِ عَنِ الْبِرَازِيَّةِ.

(أقول) مَا ذَكَرَهُ مِنْ عِبَارَةِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ جَزَمَ بِهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَقَيْدَ يَقُولُهُ وَلَمْ يَبْرَحْ أَيُّ لَمْ يَفَارِقْ مَكَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قَامَ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ ذَلِكَ لِحَوَازِ أَنَّهُ غَرَهُ الْحِصْمُ بِالدُّنْيَا وَجَعَلَ فِي الْمَحِيطِ إِطَالَةَ الْمَجْلِسِ كَالْقِيَامِ عَنْهُ وَهُوَ رِوَايَةُ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ وَقَيْدَ فِي الْكَافِي تَبَعًا لِلْهَدَايَةِ بِأَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ شُبْهَةِ كَالزِّيَادَةِ وَالنُّقْصَانِ فِي قَدْرِ الْمَالِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فَلَا بَأْسَ بِإِعَادَةِ الْكَلَامِ مِثْلَ أَنْ يَدَعَ لَفْظَ الشَّهَادَةِ وَمَا يَجْرِي مجْرَاهُ وَإِنْ قَامَ عَنِ الْمَجْلِسِ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ عَدَلًا وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ الْقَبُولُ فِي غَيْرِ الْمَجْلِسِ فِي الْكُلِّ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ وَعَلَى هَذَا لَوْ وَقَعَ الْغَلَطُ فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْجُدُودِ أَوْ فِي بَعْضِ النَّسَبِ ثُمَّ تَذَكَّرَ ذَلِكَ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُبْتَلَى بِهِ فِي مَجْلِسِ الْقَاضِي أَهـ.

وَقَوْلُهُ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ أَيُّ التَّقْيِيدُ بِالْمَجْلِسِ وَعَدَمُ الْبِرَاحِ عَنْهُ هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ فَعَلِمَ أَنَّ مَا فِي الْبِرَازِيَّةِ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ إِنْ لَمْ يُجْمَلْ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى بَنِي هِنْدٍ الْمُتَوَفَّاةَ عَنْهُمَا بِأَنَّهُ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أُمَّهُمَا الْمَذْكُورَةُ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِأَنَّ الْمُدَّعِيَّ ابْنَ ابْنِ عَمٍّ الْمُتَوَفَّاةَ بِمُقْتَضَى أَنَّهُ مُصْطَفَى بْنُ عَبْدِ بْنِ حَسَنِ بْنِ يُوسُفَ الدَّيْرِيِّ وَأَنَّ الْمُتَوَفَّاةَ دَيْبَةُ بِنْتُ سُلَيْمَانَ بْنِ يُوسُفَ الدَّيْرِيِّ وَأَنَّ وَالِدَ دَيْبَةَ وَهُوَ

سُلَيْمَانٌ وَجَدَ الْمُدْعَى وَهُوَ حَسَنٌ أَخَوَانِ وَالِدُهُمَا يُؤْنَسُ الْمَذْكُورُ وَشَهِدَ الشَّاهِدُ الثَّانِي بِأَنِّ بَنَتِي الْمُتَوَفَّاةَ الْمُدْعَى عَلَيْهَا أَقَرَّتَا عِنْدَهُ بِأَنِّ الْمُدْعَى ابْنُ عَمٍّ وَالِدَتِهَا دِيَّةٌ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): قَدْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَاخْتِلَافُ الشَّاهِدَيْنِ مَانِعٌ مِنْ قَبُولِهَا وَلَا بُدَّ مِنَ التَّطَابُقِ لَفْظًا وَمَعْنَى إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَيْسَتْ هَذِهِ مِنْهَا كَمَا بَسَطَ ذَلِكَ فِي الْبَحْرِ مِنَ الشَّهَادَاتِ أَمَّا أَوَّلًا فَلَاَنَّ الشَّاهِدَ الْأَوَّلَ شَهِدَ أَنَّهُ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ الْمُتَوَفَّاةَ وَالثَّانِي شَهِدَ أَنَّهُ ابْنُ عَمٍّ وَالِدَتِهَا وَأَسْقَطَ ابْنًا وَأَمَّا ثَانِيًا فَلَاَنَّ الْأَوَّلَ شَهِدَ بِالنَّسَبِ وَالثَّانِي بِإِقْرَارِ الْوَارِثِ. وَقَدْ قَالَ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ لَوْ ادَّعَى الْأَدَاءَ وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ آدَاهُ وَالْآخَرُ أَنَّ الدَّائِنَ أَقَرَّ بِقَبْضِهِ لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا شَهِدَ بِالْفِعْلِ وَالْآخَرُ بِالْقَوْلِ اهـ.

وَفِي فُصُولِ الْأَسْرُوشِيِّ مِنَ الْفَصْلِ الْحَامِسِ عَشَرَ لَوْ ادَّعَى الْغَضَبَ وَشَهِدَ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ آدَاهُ وَالْآخَرُ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْغَضَبِ لَا تُقْبَلُ وَإِذَا اشْتَرَى جَارِيَّةً ثُمَّ وَجَدَ بِهَا عَيْبًا وَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْبَائِعِ فَأَنْكَرَ الْبَائِعُ أَنْ يَكُونَ بَاعَهَا بِهَذَا الْعَيْبِ فَشَهِدَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ أَنَّهُ اشْتَرَى هَذِهِ الْجَارِيَّةَ وَهَذَا الْعَيْبُ بِهَا وَشَهِدَ الْآخَرُ عَلَى إِقْرَارِ الْبَائِعِ لَمْ تَحْزَ هَذِهِ الشَّهَادَةُ؛ لِأَنَّهُمَا مَا شَهِدَا عَلَى أَمْرَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ اهـ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ مِنَ الْفَصْلِ الرَّابِعِ عَنِ الْفَتَاوَى الصُّغْرَى إِذَا اخْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ لَا يَخْلُو عَنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ إِمَّا فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ إِنْشَاءٍ وَإِقْرَارٍ وَكُلٌّ مِنْهَا لَا يَخْلُو عَنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ إِمَّا فِي الْفِعْلِ أَوْ فِي الْقَوْلِ أَوْ فِي فِعْلٍ مُلْحَقٍ بِالْقَوْلِ أَوْ عَكْسِهِ.

أَمَّا الْفِعْلُ كَعَصَبٍ فَيَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ فِي الْوُجُوهِ الثَّلَاثَةِ وَأَمَّا الْقَوْلُ الْمَحْضُ كَبَيْعٍ أَوْ رَهْنٍ فَلَا يَمْنَعُ قَبُولَهَا مُطْلَقًا وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُلْحَقُ بِالْقَوْلِ وَهُوَ الْفَرَضُ فَلَا يَمْنَعُ وَأَمَّا عَكْسُهُ كِنِكَاحٍ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ اهـ.

فَالشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ شَهَادَةٌ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ بِالْوِلَادَةِ وَهِيَ فِعْلٌ فَعَلَى هَذَا لَا يُقْبَلُ لِإِخْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ حَيْثُ شَهِدَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْفِعْلِ وَالْآخَرُ عَلَى الْإِقْرَارِ وَهُمَا أَمْرَانِ مُخْتَلَفَانِ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَرِثُ إِذَا ثَبَتَ نَسَبُهُ وَبِالنَّسَبِ شَهِدَ شَاهِدٌ وَاحِدٌ فَقَطْ وَوَاحِدٌ بِالْإِقْرَارِ وَالْإِقْرَارُ لَا يَثْبُتُ بِهِ النَّسَبُ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ فِي إِقْرَارِ الْمَرِيضِ وَإِنْ أَقَرَّ بِنَسَبٍ عَلَى غَيْرِهِ كَالْأَخِ وَالْعَمِّ وَالْجَدِّ وَابْنِ الْعَمِّ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ فِي حَقِّ غَيْرِهِ وَيَصِحُّ فِي حَقِّ نَفْسِهِ حَتَّى تَلْزِمَهُ الْأَحْكَامُ مِنَ النَّفَقَةِ وَالْحَصَانَةِ وَالْإِرْثِ إِذَا تَصَادَقَا عَلَيْهِ اهـ وَلَمْ يُوجَدْ نَصَابُ الشَّهَادَةِ فِي الْإِقْرَارِ أَيْضًا حَتَّى يَصِحَّ

إِقْرَارُهُمَا فِي حَقِّ نَفْسِهِمَا عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَيْنِ لَمْ يَذْكُرَا أَنَّهُ ابْنُ ابْنِ عَمِّ الْمُتَوَفَّاةِ لِابْنَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ وَلَمْ يَذْكُرَا أَنَّ لَا وَارِثَ لَهَا غَيْرُهُ مَعَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ ذَلِكَ قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَالْبِرَازِيَّةِ نَقْلًا عَنِ الْحَنَانِيَّةِ.

وَفِي دَعْوَى الْعُمُومَةِ لَا بُدَّ أَنْ يُفَسَّرَ أَنَّهُ عَمُّهُ لِأَبِيهِ أَوْ لِأُمِّهِ أَوْ لَهَا وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ هُوَ وَارِثُهُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ وَفِي الْبِرَازِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَيُشْتَرَطُ ذِكْرُ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ لِإِسْقَاطِ التَّلَوُّمِ عَنِ الْقَاضِي وَقَوْلُهُ لَا أَعْلَمُ لَهُ وَارِثًا غَيْرُهُ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ اهـ.

وَفِي الْحَنَانِيَّةِ فِي فَضْلِ دَعْوَى الْمَلِكِ بِسَبَبٍ وَتَقْدِيرُ مُدَّةِ التَّلَوُّمِ مَقْوُوضٌ إِلَى الْقَاضِي وَقَدَّرَ الطَّحَاوِيُّ مُدَّةَ التَّلَوُّمِ بِالْحَوْلِ قِيلَ مَا ذَكَرَهُ الطَّحَاوِيُّ قَوْلَ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ.

وَأَمَّا أَبُو حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ لَا يَرَى التَّقْدِيرَ اهـ وَمَعْنَى يَتَلَوَّمُ أَيُّ يَتَحَرَّى زَمَانًا بِحَيْثُ لَوْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ لَظَهَرَ كَمَا فِي الْوَجِيزِ فَتَلَخَّصَ مِنْ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ نَسَبُ الْمُدَّعِي الْمَذْكُورِ بِشَهَادَةِ الشَّاهِدَيْنِ الْمَرْقُومَيْنِ حَيْثُ اخْتَلَفَا وَالحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي الشَّهَادَةِ بِالنَّسَبِ بِالسَّمَاعِ بِطَرِيقِهَا الشَّرْعِيِّ إِذَا قَالَ الشُّهُودُ أُشْهِرْ عِنْدَنَا ذَلِكَ وَلَمْ يُفَسِّرِ الشَّاهِدُ أَنَّ شَهَادَتَهُ بِالسَّمَاعِ هَلْ تُقْبَلُ وَيَحِلُّ لِلشَّاهِدِ الشَّهَادَةُ إِذَا أَخْبَرَهُ بِهِ عَدْلَانِ أَوْ عَدْلٌ وَعَدْلَتَانِ اعْتِمَادًا عَلَى إِخْبَارِهِمْ؟

(الجواب): نَعَمْ الشَّهَادَةُ بِالنَّسَبِ جَائِزَةٌ وَتُقْبَلُ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي غَالِبِ كُتُبِ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَذَلِكَ اسْتِحْسَانٌ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِمُعَايِنَةِ أَسْبَابِهَا خَوَاصُّ مِنَ النَّاسِ وَيَتَعَلَّقُ بِهَا أَحْكَامٌ تَبْقَى عَلَى انْقِضَاءِ الْقُرُونِ وَانْقِرَاضِ الْأَعْصَارِ فَلَوْ لَمْ تُقْبَلْ فِيهَا الشَّهَادَةُ بِالسَّمَاعِ أَدَّى إِلَى الْحَرَجِ وَتَعْطِيلِ الْأَحْكَامِ وَهِيَ إِمَّا بِالشُّهُرَةِ الْحَقِيقِيَّةِ وَهِيَ أَنْ يُسْمَعَ مِنْ قَوْمٍ لَا يُتَوَهَّمُ اتِّفَاقُهُمْ عَلَى الْكُذِبِ بِأَنَّ هَذَا فَلَانٌ بِنِ فَلَانِ الْفُلَانِيُّ فَيَسْعُهُ حِينَئِذٍ أَنْ يَشْهَدَ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيمَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ الْعَدَالَةَ وَلَفْظَةُ الشَّهَادَةِ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا بِالشُّهُرَةِ الْحُكْمِيَّةِ بِأَنْ يَشْهَدَ عِنْدَهُ عَدْلَانِ مَنْ يَتَّقَى بِمَا يَقَعُ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُمَا فَيَسْعُهُ أَنْ يَشْهَدَ وَهَذَا عِنْدَ الْإِمَامَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقْلٌ نَصَابٍ يُفِيدُ الْعِلْمَ الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ الْحُكْمُ فِي الْمَعَامَلَاتِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا الْعَدَالَةُ وَلَفْظَةُ الشَّهَادَةِ.

وَذَكَرَ فِي فُصُولِ الْعِمَادِيِّ أَنَّ الْفَتَوَى عَلَى قَوْلِهَا وَمَا ذُكِرَ يَدُلُّ عَلَى اشْتِرَاطِ الْعَدْلَيْنِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الْخُلَاصَةِ لَكِنْ فِي الْهُدَايَةِ وَالذَّرَرِ وَالزَّيْلَعِيِّ وَالْحَدَّادِيِّ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ تُجَوِّزُ شَهَادَةَ

رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي ذَلِكَ وَرِوَايَةٌ بِشَرِّ عَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ يَحْجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ إِذَا سَمِعَ مِنْ وَاحِدٍ ثِقَةٍ كَمَا فِي شَرْحِ الْقُدُورِيِّ لِلْأَقْطَعِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يَكُونَ بِاسْتِشْهَادِ صَاحِبِ النَّسَبِ فَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ شَاهِدَيْنِ عِنْدَهُ عَلَى نَسَبِهِ لَا يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا يُفَسَّرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالتَّسَامُعِ فَلَوْ فُسِّرَ لَا تُقْبَلُ أَمَّا لَوْ قَالُوا لَمْ نُعَايِنَ وَلَكِنْ أُشْتَهَرَ عِنْدَنَا تُقْبَلُ كَمَا فِي الْحَاثِيَةِ وَالْبَرَازِيَةِ وَالْخُلَاصَةِ وَغَيْرِهَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ قَالَ الزَّيْلَعِيُّ ثُمَّ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُفَسَّرَ أَنَّهُ يَشْهَدُ بِالتَّسَامُعِ فَلَوْ فُسِّرَ لَا يُقْبَلُ كَمُعَايَنَتِهِ لَشَيْءٍ فِي يَدِ إِنْسَانٍ يُطْلَقُ لَهُ الشَّهَادَةُ وَإِذَا فُسِّرَ لَا يُقْبَلُ اهـ أَمَّا لَوْ قَالُوا أُشْتَهَرَ عِنْدَنَا كَمَا فِي السُّؤَالِ فَهُوَ مَقْبُولٌ قَالَ فِي الْخُلَاصَةِ وَلَوْ شَهِدُوا بِالشُّهْرَةِ فِي هَذِهِ الْفُصُولِ وَقَالُوا لَمْ نُعَايِنَ وَلَكِنْ أُشْتَهَرَ عِنْدَنَا تُقْبَلُ وَمِثْلُهُ فِي الْحَاثِيَةِ وَالْبَرَازِيَةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيْزُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَشَرَطَ فِيهَا لِلْقَبُولِ فِي النَّسَبِ أَنْ يُخْبِرَهُ عَدْلَانِ مِنْ غَيْرِ اسْتِشْهَادِ الرَّجُلِ فَإِنْ أَقَامَ الرَّجُلُ شَاهِدَيْنِ عِنْدَهُ عَلَى نَسَبِهِ لَا يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدَ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ غَرِيبًا لَا يَسَعُهُ أَنْ يَشْهَدَ بِنَسَبِهِ حَتَّى يَلْقَى مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ فَيَشْهَدَا عِنْدَهُ عَلَى نَسَبِهِ قَالَ الْخَصَّافُ وَهُوَ الصَّحِيحُ اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ غَابَ عَنْ دِمَشْقَ بَلَدَتِهِ إِلَى بِلَادِ الْحِجَازِ مِنْ مَدَّةٍ سَنَةٍ وَنُصْفٍ وَلَهُ أُخٌ وَأُخْتُ شَقِيقَتَانِ وَعَلَى الْغَائِبِ دَيْنٌ لِجَمَاعَةٍ أَخْبَرَ الْأُخْتَ الْمَرْبُورَةَ رَجُلٌ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ مَاتَ وَلَمْ يَكُنْ مَوْتُهُ مَشْهُورًا تَزْعُمُ الْأُخْتُ وَأَصْحَابُ الدُّيُونِ أَنَّهُ ثَبَتَ مَوْتُهُ بِمَجَرَّدِ الْإِخْبَارِ الْمَذْكُورِ فَهَلْ وَالْحَالَةُ هَذِهِ لَا يَثْبُتُ الْمَوْتُ بِمَجَرَّدِ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى مَوْتِ رَجُلٍ فَهَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ أَمَّا إِنْ أُطْلِقَا الشَّهَادَةُ إِطْلَاقًا وَلَمْ يُبَيِّنَا شَيْئًا أَوْ قَالَا لَمْ نُعَايِنَ مَوْتَهُ وَإِنَّمَا سَمِعْنَا مِنَ النَّاسِ فِيهِ الْوَجْهَ الْأَوَّلِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا فِي الْوَجْهِ الثَّانِي إِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْتُ فَلَانٍ مَشْهُورًا فَلَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِلَا خِلَافٍ وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ مَشْهُورًا ذَكَرَ فِي الْأَصْلِ وَكِتَابِ الْأَقْضِيَةِ أَنَّهُ تُقْبَلُ وَهَكَذَا ذَكَرَهُ الْخَصَّافُ فِي آدَبِ الْقَاضِي وَقَدْ قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَبِهِ أَخَذَ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ حُسَامُ الدِّينِ وَفِي الْغِيَاثِيَةِ هُوَ الصَّحِيحُ وَإِنْ قَالَا نَشْهَدُ أَنَّ فَلَانًا مَاتَ أَخْبَرْنَا بِذَلِكَ مَنْ شَهِدَ مَوْتَهُ مِمَّنْ يُوْتَقُ بِهِ جَارَتْ شَهَادَتُهُمَا هَكَذَا ذَكَرَ فِي الْأَقْضِيَةِ وَهَذَا فَضَّلُ اخْتَلَفَ فِيهِ الْمَشَائِخُ بَعْضُهُمْ قَالَ لَا يَحْجُوزُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ تُقْبَلُ إِذَا صُرِّحَ بِالسَّمَاعِ وَكَذَا الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَلِكِ إِذَا أَقْرَبَ بِالْيَدِ كَمَنْ رَأَى عَيْنًا فِي يَدِ إِنْسَانٍ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرَّفَ الْمَلِكُ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِالْمَلِكِ لِذِي الْيَدِ وَلَوْ

شَهِدَ عِنْدَ الْقَاضِي وَقَالَ إِنَّ هَذِهِ الْعَيْنَ مِلْكُهُ لِأَنِّي رَأَيْتُهَا فِي يَدِهِ يَتَصَرَّفُ فِيهَا تَصَرُّفَ الْمَلِكِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَقَدْ عَثَرْنَا عَلَى الرَّوَايَةِ أَنَّهُ يُجُوزُ الشَّهَادَةُ وَهِيَ رَوَايَةُ كِتَابِ الْأَقْضِيَّةِ.  
وَكَذَا إِذَا قَالَا دَفَنَاهُ أَوْ شَهِدْنَا جِنَازَتَهُ تَنَازَحَانِيَّةٌ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي الْمُخْبِرِ بِالْمَوْتِ لَفْظُ الشَّهَادَةِ  
بِرَازِيَّةٍ وَالنَّسَبُ وَالنِّكَاحُ يُجَالِفُ الْمَوْتَ فَإِنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ بِالْمَوْتِ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ حَلَّ لَهُ أَنْ يَشْهَدَ  
وَفِي غَيْرِهِ لَا بُدَّ مِنْ إِخْبَارِ عَدْلَيْنِ صُورَ الْمَسَائِلِ.

وَأَمَّا فِي الْمَوْتِ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهِ الْعَدْلُ وَلَوْ أَتَى هُوَ الْمُخْتَارُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُخْبِرُ مَتَّهَمًا كَوَارِثٍ  
وَمُوصَى لَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الْوَهْبَانِيَّةِ شَرَحَ الْمُتَلَقَّى لِلْعَلَّامِيِّ مِنَ الشَّهَادَةِ شَهِدَ أَنَّهُ شَهِدَ أَيْ حَضَرَ  
دَفْنَ زَيْدٍ أَوْ صَلَّى عَلَيْهِ فَهُوَ مُعَايَنَةٌ حَتَّى لَوْ فَسَّرَ لِلْقَاضِي يَقْبَلُهُ إِذَا لَا يُدْفَنُ إِلَّا الْمَيِّتُ وَلَا يُصَلَّى  
إِلَّا عَلَيْهِ.

### دُرَرُ آخِرِ الشَّهَادَاتِ

(أقول) وَفِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ الدَّرُّ الْمُخْتَارُ وَإِنْ فَسَّرَ الشَّاهِدُ لِلْقَاضِي أَنَّ شَهَادَتَهُ بِالتَّسَامُعِ  
أَوْ بِمُعَايَنَةِ الْيَدِ رُدَّتْ عَلَى الصَّحِيحِ إِلَّا فِي الْوَفْفِ وَالْمَوْتِ إِذَا فَسَّرَا وَقَالَا فِيهِ أَخْبَرْنَا مَنْ يَتَّقُ بِهِ  
تُقْبَلُ عَلَى الْأَصَحِّ خُلَاصَةً بَلْ فِي الْعَزْمِيَّةِ عَنِ الْحَانِيَّةِ مَعْنَى التَّفْسِيرِ أَنْ يَقُولَا شَهِدْنَا؛ لِأَنَّا  
سَمِعْنَا مِنَ النَّاسِ أَمَّا لَوْ قَالَا لَمْ نُعَايِنِ ذَلِكَ وَلَكِنَّهُ أَشْهَرَ عِنْدَنَا جَازَتْ فِي الْكُلِّ وَصَحَّحَهُ  
شَارِحُ الْوَهْبَانِيَّةِ وَغَيْرُهُ اهـ.

وَكَتَبْتُ فِيهَا عُلُقَتَهُ عَلَيْهِ أَنَّ ظَاهِرَ كَلَامِهِ أَنَّ قَوْلَ الشَّاهِدِ أَخْبَرَنِي مَنْ أَيْتُ بِهِ لَيْسَ مِنَ  
التَّسَامُعِ لَكِنْ صَرَّحَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْيَنَابِيعِ أَنَّهُ مِنْهُ وَكَتَبْتُ أَيْضًا نَقْلًا عَنْ خَطِّ شَيْخِ مَسَائِينَا مُنَالًا  
عَلَيَّ التُّرْكُمَانِيِّ أَنَّ مَا فِي التَّنْوِيرِ تَبَعًا لِلدَّرَرِ مِنْ اسْتِثْنَاءِ الْوَفْفِ وَالْمَوْتِ مُخَالِفٌ لِإِطْلَاقِ عَامَّةِ  
الْمُتَوْنِ وَقَدْ أَفْتَى بِخِلَافِهِ فِي الْفَتَاوَى الْخَيْرِيَّةِ وَفَتَاوَى عَلِيِّ أَفَنْدِي مُفْتِي الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ.

(سئل) فِي الشَّهَادَةِ بِالتَّسَامُعِ عَلَى أَصْلِ الْوَفْفِ هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

(الجواب:) نَعَمْ تُقْبَلُ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَا يَشْهَدُ بِمَا لَمْ يُعَايِنِ إِلَّا فِي النَّسَبِ وَالْمَوْتِ وَالنِّكَاحِ  
وَالدُّخُولِ وَوِلَايَةِ الْقَاضِي وَأَصْلُ الْوَفْفِ فَلَهُ أَنْ يَشْهَدَ بِهَا إِذَا أَخْبَرَهُ بِهَا مَنْ يُوْتَقُّ بِهِ اسْتِحْسَانًا  
دَفْعًا لِلْحَرَجِ وَتَعْطِيلِ الْأَحْكَامِ اهـ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُسْتَفِضَةٌ فِي الْكُتُبِ.

وَفِي فَتَاوَى قَارِيِ الْهُدَايَةِ صُورَةُ الشَّهَادَةِ بِالتَّسَامُعِ عَلَى أَصْلِ الْوَفْفِ أَنْ يَشْهَدُوا أَنَّ فُلَانًا  
وَقَفَّهَ عَلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ عَلَى الْفِرْعَاءِ أَوْ عَلَى أَوْلَادِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضُوا أَنَّهُ شَرَطَ فِي وَقْفِهِ كَذَا



وَكَذَا فَإِنْ شَهِدُوا عَلَى شَرْطِ الْوَاقِفِ وَأَنَّهُ قَالَ لِلْجِهَةِ الْفُلَانِيَّةِ كَذَا وَلِلْجِهَةِ الْفُلَانِيَّةِ كَذَا فَلَا تُسْمَعُ بِالتَّسَامُعِ عَلَى شُرُوطِ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُشْتَهَرُ إِنَّمَا هُوَ أَصْلُ الْوَقْفِ وَأَنَّهُ عَلَى الْجِهَةِ الْفُلَانِيَّةِ.

أَمَّا الشُّرُوطُ فَلَا تَشْتَهَرُ فَلَا تَجُوزُ الشَّهَادَةُ عَلَى الشُّرُوطِ بِالتَّسَامُعِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعى وَرَثَةُ عَمْرٍو عَلَى زَيْدٍ أَنَّ لِمُورَثِهِمْ فِي ذِمَّتِهِ كَذَا بِسَبَبِ قَرْضٍ اقْتَرَضَهُ مِنْهُ فِي سَنَةِ كَذَا وَأَنَّهُ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ وَطَالَبُوهُ بِهِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ دَفَعَ مِنْهُ مِقْدَارَ كَذَا فِي مَوْضِع كَذَا لِمُورَثِهِمْ فِي ثَامِنِ شَعْبَانَ فِي السَّنَةِ الْمَذْكُورَةِ فَأَنْكَرُوا ذَلِكَ فَأَخْصَرَ لِلشَّهَادَةِ كُلًّا مِنْ فُلَانٍ وَفُلَانٍ فَشَهِدُوا بِأَنَّهُ دَفَعَ لَهُ ذَلِكَ فِي الْوَقْتِ الْمَذْكُورِ فَأَخْصَرَ الْوَرَثَةُ بَيِّنَةً شَهِدَتْ أَنَّ مُورَثَهُمْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ وَشَهِدُوا دَفْعَهُ فَأَجَابَ زَيْدٌ بِأَنَّ الْمَبْلَغَ الْمَذْكُورَ بَاقٍ فِي ذِمَّتِهِ وَأَنَّهُ مُبْطَلٌ فِي دَعْوَاهُ فَمَا يَلْزَمُ الشَّاهِدَيْنِ وَمَا يَلْزَمُ زَيْدًا؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ مُلْهِمِ الصَّوَابِ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّهَا النَّاسُ عَدَلْتُ شَهَادَةَ الزُّورِ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ تَعَالَى وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [سورة الحج آية ٣٠].

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلَا أُحَدِّثُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَايِرِ قَالُوا بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ وَعَقُوقُ الْوَالِدَيْنِ قَالَ وَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ مُتَكَيِّمًا قَالَ وَشَهَادَةُ الزُّورِ وَقَوْلُ الزُّورِ فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهَا حَتَّى قُلْنَا لَيْتَهُ سَكَتَ " أَيُّ شَفَقَةٍ عَلَيْهِ وَقَالَ فِي الْمُنْتَقَى وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ شَهِدَ زُورًا يُشْهَرُ وَلَا يُعْزَرُ وَعِنْدَهُمَا يُوجَعُ ضَرْبًا وَيُحْبَسُ وَقَالَ فِي التَّنْوِيرِ مَنْ ظَهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ بَزُورٍ عُزِّرَ بِالتَّشْهِيرِ وَقَالَ فِي شَرْحِهِ مَنْ ظَهَرَ أَنَّهُ شَهِدَ بَزُورٍ بِأَنَّهُ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ وَلَمْ يَدَّعِ سَهْوًا وَلَا غَلَطًا كَمَا حَرَّرَهُ ابْنُ الْكِمَالِ وَلَا يُمْكِنُ إِنْبَاءُهُ بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ النَّفْيِ عُزِّرَ بِالتَّشْهِيرِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى سِرَاجِيَّةٌ وَزَادَا ضَرْبَهُ وَحَبَسَهُ جَمْعٌ وَفِي الْبَحْرِ ظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يُسَخِّمَ وَجْهَهُ إِذَا رَأَاهُ سِيَاسَةً اهـ وَقَالَ فِي صَدْرِ الشَّرِيعَةِ وَمَنْ أَقَرَّ أَنَّهُ شَهِدَ زُورًا يُشْهَرُ وَلَمْ يُعْزَرُ وَقَدْ قِيلَ إِنَّ وَضْعَ الْمَسْأَلَةِ فِي الْإِقْرَارِ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ الزُّورِ لَا تُعْلَمُ إِلَّا بِالْإِقْرَارِ وَلَا تُعْلَمُ بِالْبَيِّنَةِ.

(أقول) قَدْ تُعْلَمُ بِدُونِ الْإِقْرَارِ كَمَا إِذَا شَهِدَ بِمَوْتِ زَيْدٍ أَوْ بِأَنَّهُ فُلَانًا قَتَلَهُ ثُمَّ ظَهَرَ زَيْدٌ حَيًّا

وَكَذَا إِذَا شَهِدَ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ فَمَضَى ثَلَاثُونَ يَوْمًا وَلَيْسَ بِالسَّمَاءِ عِلَّةٌ وَلَمْ يَرِ الْهَلَالَ وَمِثْلُ هَذَا كَثِيرٌ  
أَهْ وَأَمَّا الْمُدَّعِي فَإِنَّهُ قَدْ ارْتَكَبَ كَبِيرَةً بِإِقْرَارِهِ أَنَّهُ ارْتَكَبَ الْكَذِبَ وَقَدْ آذَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فِي  
دَعْوَاهُ عَلَيْهِ فَيُعْزَرُ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَغَيْرِهِ وَعُزِّرَ كُلُّ مُرْتَكِبٍ مُنْكَرٍ أَوْ مُؤْذِي مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ  
بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ وَلَوْ بَعَمَزَ الْعَيْنَ قَالَ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ أَوْ إِشَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ كَبِيرَةٌ كَمَا يَأْتِي فِي الْحَظَرِ  
فَمُرْتَكِبُهُ مُرْتَكِبٌ مُحَرَّمٌ وَكُلُّ مُرْتَكِبٍ مَعْصِيَةٍ لَا حَدَّ فِيهَا فِيهَا التَّعْزِيرُ.

أَشْبَاهُ أَهْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَسُئِلَ الْعَلَامَةُ ابْنُ نُجَيْمٍ إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ فِي حَادِثَةٍ وَزَكَاهُمَا اثْنَانِ فَظَهَرَ  
أَنَّهُمَا شَهِدَا زَوْرًا فَهَلْ عَلَى مَنْ زَكَاهُمَا ضَمَانٌ أَوْ تَعْزِيرٌ أَجَابَ لَا ضَمَانَ وَلَا تَعْزِيرَ عَلَى مَنْ  
زَكَاهُمَا.

(سئل) فيما إذا رجع أحد الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضي بعد الحكم وقال إنه  
شهد بزور فهل لا ينقض القضاء برجوعه ويضمن نصف المال للمدعى عليه ويعزر بما يليق  
به؟

(الجواب): نعم لا ينقض القضاء برجوعه؛ لأنَّ الشاهد إذا رجع في مجلس القاضي بعد  
الحكم لا يفسخ الحكم؛ لأنَّ آخر كلامه ينافي أوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولأنَّه ترجع  
كلامه الأول بالقضاء فلا ينقض بتكذيبه نفسه وهذا هو الظاهر وأما في الباطن بأن علم أي  
المدعي أنَّه لا حقَّ له في ذلك فلا يجوز له أخذه منه بشهادة الزور وأما قولهم إنَّ القضاء بشهادة  
الزور ينفذ ظاهرًا وباطنًا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فذاك في العقود والنسوخ دون الأملاك  
المرسلة وضمن الشاهد نصف ما شهد به للمشهد عليه وهو المدعى عليه كما ذكره العلامة  
العيني في شرح الكنز؛ لأنَّ السبب على وجه التعدي سبب الضمان كحفر البئر وقد تسبب  
لإتلاف تعديًا وقد تعدد إيجاب الضمان على المباشِر وهو القاضي؛ لأنَّه كالمَلْجَأٍ إِلَى الْقَضَاءِ وَفِي  
إيجابه عليه صرفُ النَّاسِ عَنْ تَقْلِيدِ الْقَضَاءِ وَتَعَدُّرِ اسْتِيفَاؤِهِ مِنَ الْمُدَّعِي؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ مَاضٍ  
فَاعْتَبَرَ السَّبَبُ وَهُوَ الشَّاهِدُ سَوَاءً قَبَضَ الْمُدَّعِي الْمَالَ أَوْ لَا بِهِ يُفْتَى كَذَا فِي التَّنْوِيرِ وَالْبَحْرِ  
وَالْبَزَائِيَّةِ وَخُلَاصَةِ الْفَتَاوَى وَخَزَانَةِ الْمُفْتِينَ.

وَقَيَّدَ ضَمَانَهُ فِي الْهُدَايَةِ وَالْمُلْتَقَى وَالْوَقَايَةِ وَالْكَزْرِ وَالْذَّرَرِ بِمَا إِذَا قُبِضَ الْمَالُ لِعَدَمِ الْإِتْلَافِ  
قَبْلَهُ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْأَوَّلُ دُونَ الثَّانِي الَّذِي عَلَيْهِ الْمُتُونُ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْمُتُونِ تَصْحِيحُ التَّزَامِي  
وَالْتَصْحِيحُ الصَّرِيحُ أَقْوَى وَعِبَارَةُ الْخُلَاصَةِ الشَّاهِدَانِ إِذَا رَجَعَا عَنْ شَهَادَتِهِمَا رُجُوعًا مُعْتَبَرًا

يَعْنِي عِنْدَ الْقَاضِي لَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ لَكِنْ ضَمِنَا الْمَالَ الَّذِي شَهِدَا بِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْآخِرُ وَهُوَ قَوْلُهُمَا وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى سِوَاءَ قَبْضِ الْمُقْضِي لَهُ الْمَالَ الَّذِي قُضِيَ بِهِ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ أَهـ.

وَفِي الْبَرَازِيَّةِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْفَتْوَى الضَّمَانُ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِالضَّمَانِ قَبْضُ الْمُدَّعِي الْمَالَ أَوْ لَا أَهـ وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ أَنَّ قَوْلَهُمْ إِنَّ عَلَيْهِ الْفَتْوَى وَبِهِ يُفْتَى مِنْ عِلَامَاتِ التَّرْجِيحِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُضْمَرَاتِ وَالَّذِي أُسْتَفِيدَ مِنْ عِبَارَةِ الْخُلَاصَةِ أَنَّ مَا عَلَيْهِ الْمُتُونُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ الْأَوَّلُ وَالْمُفْتَى بِهِ قَوْلُهُ الْآخَرُ وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَحَمَّادٍ وَلَعَلَّهُ رُجُوعٌ عَلَى قَوْلِهِ الْأَوَّلِ فَكَانَ عَلَى الثَّانِي الْمَعُولُ وَحَيْثُ أَخْبَرَ الشَّاهِدُ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ شَهِدَ زُورًا وَلَمْ يَدَّعِ سَهْوًا وَلَا غَلَطًا كَمَا حَرَّرَهُ ابْنُ الْكَمَالِ عَزَّرَ بِالتَّشْهِيرِ.

قَالَ فِي السَّرَاجِيَّةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَرَادَ الْإِمَامَانِ ضَرْبُهُ وَحَبَسَهُ كَذَا فِي الْمَجْمَعِ وَفِي الْبَحْرِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يُسَخِّمَ وَجْهَهُ إِنْ رَأَى سِيَاسَةً وَقِيلَ إِنْ رَجَعَ مُضِرًّا ضَرْبَ إِجْمَاعًا وَإِنْ تَائِبًا لَمْ يُعَزَّرْ إِجْمَاعًا وَتَقْوِيضُ مُدَّةٍ تَوْبَتِهِ لِرَأْيِ الْقَاضِي عَلَى الصَّحِيحِ كَيْفَ لَا وَقَدْ اِزْتَكَبَ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكِبَائِرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾<sup>(١)</sup> وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ "شَاهِدُ الزُّورِ لَا تَزُولُ قَدَمَاهُ حَتَّى يُوجِبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ" رَوَاهُ الْحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْمُحَجَّجَةِ بِنِكَاحٍ أَوْ تَوْكِيلٍ هَلْ تَصِحُّ وَمَا طَرِيقُ صِحَّتِهَا؟

(الجواب): نَعَمْ تَصِحُّ وَطَرِيقُ صِحَّتِهَا مَا ذَكَرَهُ عَلَمَاؤُنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فَمِنْ ذَلِكَ مَا ذَكَرَهُ فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَائِيِّ وَلَا يَشْهَدُ عَلَى مُحَجَّبٍ بِسَمَاعِهِ مِنْهُ إِلَّا إِذَا تَبَيَّنَ الْقَائِلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَيْتِ غَيْرُهُ أَوْ يَرَى شَخْصَهَا أَيْ الْقَائِلَةَ مَعَ شَهَادَةِ اثْنَيْنِ بِأَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فَلَانِ بْنِ فَلَانٍ وَتَكُونُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِسْمِ وَالنَّسَبِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ أَهـ.

وَمِثْلُهُ فِي الدَّرَرِ وَالْعِمَادِيَّةِ وَالْحَاوِي وَغَيْرِهِ وَالنَّظَرُ إِلَى وَجْهِهَا لَا يُشْتَرَطُ عِنْدَهُمَا إِذَا أَخْبَرَ الشَّاهِدَ عَدْلَانِ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فَلَانٍ وَتَكُونُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْإِسْمِ وَالنَّسَبِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى

(١) أخرجه محمد بن عيسى الترمذي في جامع الترمذي حديث رقم: ٢٢٣٣، وأخرجه أبو داود السجستاني في سننه حديث رقم: ٣١٢٧، وأخرجه أحمد بن حنبل في مسنده حديث رقم: ١٨٥٢٠، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى حديث رقم: ١٨٧٦٤.

كَمَا ذُكِرَ ذَلِكَ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ وَإِلَيْهِ مَالُ الْإِمَامِ خَوَاهِرُ زَادِهِ كَذَا فِي التَّارُخَانِيَّةِ  
وَفِي الدَّرَرِ يُشْتَرَطُ رُؤْيُهُ شَخْصَهَا لَا وَجْهَهَا وَقَالَ فِي الْحِزِّيَّةِ بَعْدَمَا نَقَلَ الْمَسْأَلَةَ وَمَا هُوَ  
الصَّحِيحُ وَهَذَا كُلُّهُ بَعْدَ الْمَوْتِ أَيْ مَوْتِ الْمَرْأَةِ الْمَشْهُودِ عَلَيْهَا وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ حَيَّةً وَأَشَارَ  
الشُّهُودُ إِلَيْهَا وَقَالُوا هَذِهِ نَشْهَدُ عَلَيْهَا وَنَعْرِفُهَا قَبْلَتْ شَهَادَتُهَا وَلَوْ قَالُوا تَحْمَلُنَا الشَّهَادَةَ عَلَى  
فُلَانَةٍ بِنْتِ فُلَانٍ وَلَكِنْ لَا نَدْرِي هَلْ هِيَ هَذِهِ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا أَمْ لَا صَحَّتْ شَهَادَتُهُمْ وَكَانَ عَلَى  
الْمُدَّعِي إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ أَنَّ هَذِهِ هِيَ الَّتِي سَمَّوْهَا وَنَسَبُوهَا كَذَا فِي التَّارُخَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا اهـ وَاللَّهُ  
سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ فِي شَهَادَاتِ الْقَاضِي ظَهِيرِ الدِّينِ إِذَا شَهِدَ الشُّهُودُ لِرَجُلٍ بِدَارٍ وَقَالُوا نَعْرِفُ  
الدَّارَ وَتَقِفُ عَلَى حُدُودِهَا إِذَا مَشَيْنَا إِلَيْهَا لَكِنْ لَا نَعْرِفُ أَسْمَاءَ الْحُدُودِ فَإِنَّ الْقَاضِي يَقْبَلُ ذَلِكَ  
مِنْهُمْ إِذَا عَدَلَا وَيَبْعَثُ مَعَهُمَا الْمُدَّعِي وَالْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَأَمِينًا لَهُ لِيَتَقَفَ الشُّهُودُ عَلَى الْحُدُودِ بِحَضْرَةِ  
أَمِينِ الْقَاضِي فَإِذَا وَقَفَا عَلَيْهَا وَقَالَا هَذِهِ حُدُودُ الدَّارِ الَّتِي شَهِدْنَا بِهَا لِهَذَا الْمُدَّعِي يَرْجِعُونَ إِلَى  
الْقَاضِي وَيَشْهَدُ الْأَمِينَانِ أَتَمَّهَا وَقَفَا وَشَهِدَا بِأَسْمَاءِ الْحُدُودِ فَحِينَئِذٍ يَقْضِي الْقَاضِي بِالِدَّارِ الَّتِي  
شَهِدَا بِهَا بِشَهَادَتِهِمَا.

وَكَذَا هَذَا فِي الْقُرَى وَالْحَوَانِيتِ كَذَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَفَتَاوَى ابْنِ عَبْدِ الْعَالِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَصَادَقَتِ امْرَأَةٌ مَعَ أُمِّهَا أَمْثَلًا اشْتَرَتْ مِنْ أُمِّهَا الْمَذْكُورَةَ بِشُحَانَةٍ مُعَيَّنَةٍ بِثَمَنِ  
مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ مِنْ مُدَّةٍ ثَلَاثِ سِنِينَ وَكُتِبَ بِذَلِكَ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ تَحْمَلُ شُهُودَ مَضْمُونِ الْحُجَّةِ  
الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا بِتَعْرِيفِ زَوْجِ الْمَرْأَةِ وَابْنِهَا ثُمَّ مَاتَ الْمَعْرِفَانِ الْمَذْكُورَانِ وَالْآنَ أُمُّ الْمَرْأَةِ تُنْكِرُ الْبَيْعَ  
فَهَلْ يَلْزَمُ ابْتِنَاهَا إِبْتِاثُ الشَّرَاءِ بِشَهَادَةِ بَيِّنَةٍ عَارِفَةٍ بِأُمِّهَا غَيْرِ شَهَادَةِ مَضْمُونِ حُجَّةِ الْمُصَادَقَةِ  
حَيْثُ تَحْمَلُوا الشَّهَادَةَ عَلَيْهَا وَهِيَ مُتَتَّبِعَةٌ أَمْ لَا؟

(الجواب): يُكْتَفَى فِي ذَلِكَ بِشَهَادَةِ شُهُودِ مَضْمُونِ الْحُجَّةِ وَلَا حَاجَةَ إِلَى الْإِبْتِاثِ  
بِشَهَادَةِ بَيِّنَةٍ أُخْرَى وَتَصِحُّ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُتَتَّبِعَةِ عِنْدَ التَّعْرِيفِ كَمَا فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ  
وَالْأَشْبَاهِ وَيَصِحُّ تَعْرِيفُ الزَّوْجِ وَالْإِبْنِ وَمَنْ لَا يَصِحُّ شَاهِدًا لَهَا سِوَاهُ كَانَتْ الشَّهَادَةُ لَهَا أَوْ  
عَلَيْهَا كَمَا فِي الْمَحِيطِ وَاخْتَارَهُ النَّسْفِيُّ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيُّ وَمَنْ خَطَّهْهُ نَقَلْتُ وَبَيَّنَّاهُ  
أَجَبْتُ.

وَرَأَيْتُ فِتْوَى أَيْضًا بِخَطِّ الْجَدِّ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِمَادِيِّ بِمَا صُوِّرَتْهُ فِيمَا إِذَا  
كُتِبَ فِي صَكِّ بَيْعٍ أَنَّ زَيْدًا بَاعَ لِعَمِّهِ أَصَالَه عَنْ نَفْسِهِ وَوَكَّالَهُ عَنْ أُخْتِهِ الثَّابِتَةِ وَكَالَتْهُ عَنْهَا

بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ حَصَّتَيْهِمَا الْمَعْلُومَتَيْنِ فِي قَاعَةٍ وَبُسْتَانٍ بِشَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ بِيَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْمُشْتَرِي عَنْ وَرَثَةٍ وَجَحَدَتْ أُخْتُ زَيْدٍ تَوَكِيلَهُ فِي ذَلِكَ فَهَلْ يُكَلَّفُ وَرَثَةُ الْمُشْتَرِي إِلَى إِبْطَاتِ تَوَكِيلِهَا وَلَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ شُهُودُ مَضْمُونِ صَكِّ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ؟

(الجواب): الْحَمْدُ لِلَّهِ نَعَمْ يُكَلَّفُ وَرَثَةُ الْمُشْتَرِي إِلَى إِبْطَاتِ تَوَكِيلِهَا وَلَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ شُهُودُ مَضْمُونِ صَكِّ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ الْمُوفِيُّ كِتَابَهَا الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَفَا عَنْهُ وَلَا عِبْرَةَ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْوَكَالَةِ لِكُونِهَا فِي غَيْرِ وَجْهِ خَصْمٍ قَالَ فِي الْكَافِي لَا يَجُوزُ إِبْطَاتُ الْوَكَالَةِ وَالْوَلَايَةِ إِلَّا خَصْمٌ حَاضِرٌ أَوْ اللَّهُ أَعْلَمُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَوَابُ كَذَلِكَ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَحْمَدُ الْمَالِكِيُّ وَبَخِطَ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَذْكُورُ جَوَابًا عَنْ سُؤَالٍ آخَرَ لَا عِبْرَةَ بِالْحُجَّةِ وَلَا بِشَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ بِمَضْمُونِهَا وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الشَّهَادَةُ عَنْ مَعْرِفَةٍ بِتَفَاصِيلِ مَا فِيهَا حَتَّى يُقِيمَ الْوَكِيلُ عَلَى وَجْهِ الْمُوَكَّلَتَيْنِ بَيِّنَةً عَادِلَةً بَأْتِيَهُمَا وَكَلَّتَاهُ بِقَبْضِ مَالِهِمَا فِي ذِمَّةِ الدَّافِعِ وَبِالصُّلْحِ وَالْإِبْرَاءِ أَيْضًا فَإِنَّ شَاهِدِي الْوَكَالَةِ لَا عِبْرَةَ بِشَهَادَتِهِمَا أَصْلًا فَإِنَّهُمَا لَمْ يَشْهَدَا بِالتَّوَكِيلِ بِنَاءً عَلَى دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَبُو السُّعُودِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى بَرَاءَةِ ذِمَّةِ زَيْدٍ مِنْ مَالٍ مَعْلُومٍ لِعَمْرٍو وَاخْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ فَهَلْ تَكُونُ شَهَادَتُهُمَا مَقْبُولَةً أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ تَكُونُ شَهَادَتُهُمَا مَقْبُولَةً؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ بِمَا يُعَادُ وَيَتَكَرَّرُ كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْمَحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ وَالْبَحْرِ وَغَيْرِهِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ وَفِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ لَا يُكَلَّفُ الشَّاهِدُ إِلَى بَيَانِ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ شَرْحَ الْمُلتَقَى لِلْعَلَائِي وَفِي الْبَزَائِيَّةِ وَلَوْ سَأَلَهُمَا الْقَاضِي عَنْ الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ فَقَالَ لَا نَعْلَمُ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ مَا لَمْ يُكَلَّفَا بِهِ أَوْ لَا.

وَفِي الْبَحْرِ عَنْ الْكَافِي وَإِذَا اخْتَلَفَ الشَّاهِدَانِ فِي الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالطَّلَاقِ وَالْعِتْقِ وَالْوَكَالَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَالرَّهْنِ وَالذِّينِ وَالْقَرْضِ وَالْبَرَاءَةِ وَالْكَفَالَةِ وَالْحَوَالَةِ وَالْقَذْفِ تُقْبَلُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْحِنَايَةِ وَالْغَضَبِ وَالْقَتْلِ وَالنِّكَاحِ لَا تُقْبَلُ وَالْأَصْلُ أَنَّ الْمَشْهُودَ بِهِ إِذَا كَانَ قَوْلًا كَالْبَيْعِ وَنَحْوِهِ فَاخْتِلَافُ الشَّاهِدَيْنِ فِيهِ فِي الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ لَا يَمْنَعُ قَبُولَ الشَّهَادَةِ؛ لِأَنَّ الْقَوْلَ بِمَا يُعَادُ وَيَتَكَرَّرُ وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُودُ بِهِ فِعْلًا كَالْغَضَبِ وَنَحْوِهِ أَوْ قَوْلًا لَكِنْ الْفِعْلُ شَرْطُ صِحَّتِهِ كَالنِّكَاحِ فَإِنَّهُ قَوْلٌ وَحُضُورُ الشَّاهِدَيْنِ فِعْلٌ وَهُوَ شَرْطُ فَاخْتِلَافُهُمَا فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ يَمْنَعُ الْقَبُولَ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ غَيْرِ الْفِعْلِ فِي زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ آخَرَ

فَاخْتَلَفَ الْمَشْهُودُ بِهِ اهـ.

وَفِي الْأَقْضِيَّةِ وَإِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى إِقْرَارِ رَجُلٍ بِدَيْنٍ أَوْ إِبْرَاءٍ مِنْ مَالٍ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَاخْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَالشَّهَادَةُ مَقْبُولَةٌ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ مِمَّا يُعَادُ وَيُكَرَّرُ فَيَكُونُ عَيْنَ الْأَوَّلِ فَلَمْ يَخْتَلَفِ الْمَشْهُودُ بِهِ فَتَقَبَّلَ شَهَادَتُهُمَا مِنَ الْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ فِي ٢١.

(سئل) فِي رَجُلٍ ادَّعَى عَلَى جَمَاعَةٍ مَالًا مَعْلُومًا فَأَجَابُوا بِأَنَّهُمْ دَفَعُوهُ لَهُ مِنْ مُدَّةٍ خَمْسَةِ أَشْهُرٍ وَأَنَّهُ أَقَرَّ بِاسْتِيفَائِهِ مِنْهُمْ فِي التَّارِيخِ الْمَزْبُورِ وَأَقَامُوا بَيْنَهُ بِطَبَقِ مَا أَجَابُوا بِهِ غَيْرَ أَنَّ الشُّهُودَ ذَكَرُوا أَنَّهُ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ فَهَلْ يَضُرُّ الْإِخْتِلَافُ الْمَذْكُورُ؟

(الجواب): هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مَعَ كَثْرَةِ التَّنْقِيرِ وَالتَّفْحُصِ عَنْهَا لَمْ نَجِدْ نَقْلًا صَرِيحًا فِيهَا غَيْرَ أَنَّا وَجَدْنَا مَا يُسْتَأْنَسُ لِدَلِيلِكَ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الْعَلَائِيُّ فِي شَرْحِ الْمُلتَمَى مِنْ اخْتِلَافِ الشَّاهِدَيْنِ وَنَصُّهُ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَغَيْرِهِ لَا يُكَلِّفُ الشَّاهِدُ إِلَى بَيَانِ الْوَقْتِ وَالْمَكَانِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْبَزَازِيَّةِ وَفِي الْقُنْيَةِ ضَمِنَ مَسْأَلَةً لَا يَخْتَاجَانِ إِلَى بَيَانِ التَّارِيخِ اهـ.

وَفِي الْأَنْقَرَوِيِّ عَنِ الْقَاعِدِيَّةِ فِي الشَّهَادَاتِ الشَّهَادَةُ لَوْ خَالَفتِ الدَّعْوَى بِزِيَادَةٍ لَا يُخْتِاجُ إِلَى إِبْتَائِهَا أَوْ نُقْصَانٍ كَذَلِكَ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَمْنَعُ قَبُولَهَا اهـ.

وَفِي الْحَزِينَةِ عَنِ الْفُصُولَيْنِ لَا يُكَلِّفُ الشَّاهِدُ إِلَى بَيَانِ لَوْنِ الدَّابَّةِ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَمَّا لَا يُكَلِّفُ إِلَى بَيَانِهِ فَاسْتَوَى ذِكْرُهُ وَتَرْكُهُ وَيَخْرُجُ مِنْهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ اهـ.

وَفِي الْأَنْقَرَوِيِّ عَنِ الْمُتَمَتَّى شَهِدَا عَلَى إِقْرَارِ رَجُلٍ بِمَالٍ إِلَّا أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ أَوْ الْبُلْدَانِ قَالَ الْإِمَامُ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ عَلَى الشَّاهِدِ حِفْظَ عَيْنِ الشَّهَادَةِ لَا مَحَلَّهَا وَمَكَانَهَا وَقَالَ الثَّانِي لَا تُقْبَلُ لِكَثْرَةِ الشَّهَادَاتِ بِالزُّورِ وَلَوْ عَلَى الْإِقْرَارِ بِالْبَيْعِ أَوْ الْإِيْفَاءِ وَاخْتَلَفَا فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ تُقْبَلُ وَلَوْ سَأَلَهُمَا الْقَاضِي عَنِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فَقَالَا لَا نَعْلَمُ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا يُكَلِّفَانِ بِهِ بَزَازِيَّةً فَبِمَقْتَضَى مَا يَلُوحُ مِنَ النُّقُولِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ الْوَاقِعَ بَيْنَ الْخَمْسَةِ أَشْهُرِ وَالتَّسْعَةِ أَشْهُرِ لَا يَضُرُّ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(أقول) دَعْوَى دَفْعِ الْمَالِ مِنْ قَبِيلِ دَعْوَى الْفِعْلِ وَقَدْ مَرَّ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ السَّابِقِ عَنِ الْكَافِي أَنَّ اخْتِلَافَ الشَّاهِدَيْنِ فِي الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ أَوْ الْمَكَانِ مَانِعٌ بِخِلَافِ الْقَوْلِ وَهَذَا قَدْ وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ بَيْنَ الدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ فِي الْفِعْلِ فِي الزَّمَانِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَانِعٌ كَالْإِخْتِلَافِ بَيْنَ الشَّاهِدَيْنِ عَلَى أَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْبَحْرِ عَنْ فَتْحِ الْقَدِيرِ لَوْ ادَّعَى الشَّرَاءَ وَأَرَخَهُ فَشَهِدُوا لَهُ بِلَا تَارِيخٍ

تُقْبَلُ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ أَيُّ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ الْمُؤَرَّخَ أَقْوَى وَعَلَى الْقَلْبِ لَا تُقْبَلُ وَلَوْ كَانَ لِلشَّرَاءِ شَهْرَانِ فَارْتَحُوا شَهْرًا تُقْبَلُ وَعَلَى الْقَلْبِ لَا تُقْبَلُ اهـ.

وَفِي الْبَرَازِيَّةِ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْذُ شَهْرَيْنِ فَشَهِدُوا بِالشَّرَاءِ مِنْذُ شَهْرٍ قُبِلَتْ وَيَقْلِبُهُ لَا اهـ  
أَيُّ: لَوْ ادَّعَاهُ مِنْذُ شَهْرٍ فَشَهِدُوا بِهِ مِنْذُ شَهْرَيْنِ لَا تُقْبَلُ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهُ أَكْثَرُ مِمَّا ادَّعَى لِإِثْبَاتِ  
الشُّهُودِ زِيَادَةَ الْمُدَّةِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ فَكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا أُرِّخَ وَشَهِدَا مُطْلَقًا.  
تَأْمَلْ.

وَحَيْثُ كَانَ مَا نَعَا فِي الشَّرَاءِ وَهُوَ قَوْلُ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُمْنَعُ فِي دَفْعِ الْمَالِ فِي مَسْأَلَتِنَا بِالْأَوَّلَى؛  
لِأَنَّهُ فِعْلٌ إِلَّا أَنْ يَدَّعِيَ الْفَرْقَ بَيْنَ دَعْوَى الْمَلِكِ وَغَيْرِهَا فَلْيُتَأَمَّلْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِأَنَّهُ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ خَمْسِيَّةٌ قِرْشٍ فَأَجَابَ عَمْرٍو بِأَنَّهُ  
أَوْفَاهُ ذَلِكَ وَأَتَى بِشَاهِدَيْنِ شَهِدَا أَنَّهُ أَوْفَاهُ سِتْمِائَةً قِرْشٍ فَرَدَّ الْقَاضِي شَهَادَتَهُمَا لِكُونِهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا  
ادَّعَى وَيُرِيدُ عَمْرٍو الْآنَ إِقَامَةَ بَيِّنَةٍ شَرْعِيَّةً تَشْهَدُ لَهُ بِطَبَقِ مَا أَجَابَ بِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الدَّرَرِ الشُّهُودُ إِذَا شَهِدُوا بِأَكْثَرِ مِنَ الْمُدَّعَى بِهِ كَانَ الْمُدَّعِي مُكْذِبُهُمْ  
فَتَبْطُلُ شَهَادَتُهُمْ وَإِذَا شَهِدُوا بِالْأَقَلِّ تُقْبَلُ لِلاتِّفَاقِ فِيهِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْعَلَائِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَهِدَ رَجُلَانِ أَنَّ الْغَائِبَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ فَهَلْ تَكُونُ شَهَادَتُهُمَا غَيْرَ مَقْبُولَةٍ  
وَيُشْتَرَطُ حُضُورُ الزَّوْجِ؟

(الجواب): الشَّهَادَةُ عَلَى الطَّلَاقِ يُشْتَرَطُ هَا حُضُورُ الزَّوْجِ كَمَا قَيَّدَ بِهِ فِي النَّهْيَةِ كَمَا صَرَّحَ  
بِذَلِكَ التُّمَرْتَايْنِي فِي فِتَاوِيهِ وَفِيهِ أَيْضًا إِذَا شَهِدَ شَاهِدَانِ عَلَى الطَّلَاقِ وَالزَّوْجُ غَائِبٌ لَا تُقْبَلُ  
لِعَدَمِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْخِصْمِ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ حَاضِرًا تُقْبَلُ وَإِنْ لَمْ تَوْجَدْ دَعْوَى الْمَرْأَةِ بِطَرِيقِ  
الْحُسْبَةِ وَهَذَا فِي الشَّهَادَةِ عِنْدَ الْقَاضِي أَمَّا إِذَا قَالُوا لِامْرَأَةِ الْغَائِبِ إِنَّ زَوْجَكَ طَلَّقَكَ أَوْ أَخْبَرَهَا  
بِذَلِكَ وَاحِدٌ عَدْلٌ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُهَا حَلَّ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ بِآخَرٍ وَذِكْرُ فِي دَعْوَى الدَّخِيرَةِ إِذَا  
شَهِدُوا عَلَى غَائِبٍ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ حَاضِرًا وَالْمَرْأَةُ  
غَائِبَةً تُقْبَلُ عَمَادِيَّةٌ مِنَ الْخَامِسِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ وَمِثْلُهُ فِي الْفُصُولَيْنِ فِي الثَّلَاثِ عَشَرَ  
وَدَعْوَى الْبَرَازِيَّةِ فِي الْخَامِسِ عَشَرَ.

(سئل) فِي الشَّاهِدِ إِذَا تَوَقَّفَ فِي إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَالَ لَا أَعْلَمُ إِقْرَارُهُ ثُمَّ شَهِدَ عَلَى  
إِقْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا قَالَ الشَّاهِدُ لَا شَهَادَةَ لِي ثُمَّ شَهِدَ قِيلَ لَا تُقْبَلُ وَالْأَصَحُّ الْقَبُولُ لِجَوَازِ النَّسْيَانِ ثُمَّ التَّذَكُّرُ كَمَا فِي الدَّرَرِ وَأَقْرَهُ الْمُصَنَّفُ عَلَائِيٍّ مِنَ الدَّعْوَى وَذَكَرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ الْمُدَّعِيَ إِذَا قَالَ لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ أَوْ قَالَ الشُّهُودُ لَا شَهَادَةَ لَنَا ثُمَّ جَاءَ الْمُدَّعِيَ بِشُهُودٍ أَوْ شَهِدَ الَّذِي قَالَ لَا شَهَادَةَ عِنْدِي قَالَ فِي هَذَا عَنْ أَصْحَابِنَا رَوَاتَانِ فِي رِوَايَةٍ لَا تُقْبَلُ لِلتَّنَاقُضِ وَفِي رِوَايَةٍ تُقْبَلُ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ مُمَكِّنٌ بِأَنْ يَقُولَ كَانَ لِي شُهُودٌ وَكُنْتُ نَسِيتُ أَوْ تَقُولَ الشُّهُودُ كَذَلِكَ كَانَتْ لَنَا شَهَادَةٌ وَكُنَّا نَسِينَا ثُمَّ تَذَكَّرْنَا جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى.

(سئل) فِي شَاهِدِي طَلَّاقٍ آخَرَ شَهَادَتُهُمَا مُدَّةَ شَهْرِ وَنِصْفٍ بِلَا عُدْرِ شَرْعِيٍّ مَعَ مُشَاهَدَتِهِمَا لِلزَّوْجَيْنِ وَأَمَّتُهُمَا يَجْتَمِعَانِ اجْتِمَاعَ الْأَزْوَاجِ فَهَلْ يَفْسُقَانِ بِتَأْخِيرِ الشَّهَادَةِ وَتُرْدُ شَهَادَتُهُمَا؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) وَسَيَأْتِي تَمَامُ الْكَلَامِ عَلَى تَقْدِيرِ مُدَّةِ التَّأْخِيرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةٌ عَلَى يَسَارٍ مَدْيُونٍ وَقَالُوا فِي شَهَادَتِهِمْ إِنَّهُ مُوسِرٌ قَادِرٌ عَلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ فَهَلْ يَصَحُّ وَلَا يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الْمَالِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْحَايَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ عَقَارَهُ الْمَعْلُومَ مِنْ عَمْرٍو وَنَصَّرَفَ بِهِ عَمْرٍو مُدَّةَ مَدِيدَةٍ وَرَجَلَانِ مُعَايِنَانِ مُشَاهِدَانِ لِذَلِكَ كُلِّهِ وَمُطْلِعَانِ عَلَيْهِ وَيُرِيدَانِ الْآنَ أَنْ يَشْهَدَا حِسْبَةَ بَأْنِ الْعَقَارِ وَقَفُ كَذَا وَقَدْ آخَرَا شَهَادَتُهُمَا بِلَا عُدْرِ شَرْعِيٍّ وَلَا تَأْوِيلٍ فَهَلْ حَيْثُ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرَ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا؟

(الجواب): شَاهِدُ الْحِسْبَةِ إِذَا آخَرَ شَهَادَتَهُ بِلَا عُدْرِ شَرْعِيٍّ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ أَدَائِهَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ كَمَا فِي الْأَشْبَاهِ وَغَيْرِهَا وَقَعَتْ حَادِثَةٌ فِي غُرَّةِ مُحَرَّمِ سَنَةِ ١١٥٠ هِيَ أَنَّ رَجُلًا صَرَبَ بُنْدُقِيَّةً فِي سُوقٍ كَذَا فِي وَقْتٍ كَذَا فَأَصَابَتْ امْرَأَةً وَقَتَلَتْهَا مِنْ سَاعَتِهَا ثُمَّ كُشِفَ عَلَيْهَا مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي كَمَا ذَكَرْتُ ثُمَّ دُفِنَتْ ثُمَّ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ادَّعَى وَرَثَتُهَا عَلَى قَاتِلِهَا فَشَهِدَتِ الشُّهُودُ بِطَبِيقِ مَا ادَّعَوْا وَذَكَرُوا أَنَّ الْمَقْتُولَةَ فِي يَوْمٍ كَذَا فِي وَقْتٍ كَذَا الْمَكْشُوفَ عَلَيْهَا مِنْ طَرَفِ الْقَاضِي إِذْ ذَاكَ أَصَابَتْهَا الْبُنْدُقِيَّةُ كَمَا ذَكَرُوا فِي الدَّعْوَى غَيْرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَذْكُرُوا اسْمَ أَبِيهَا وَجَدَّهَا فَسَأَلَنِي الْقَاضِي هَلْ يُشْتَرَطُ ذِكْرُ الشُّهُودِ اسْمَ أَبِيهَا وَجَدَّهَا أَمْ لَا فَكَتَبْتُ مَا صُورَتُهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَتْ



الشَّهَادَةُ عَلَى غَائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ فَلَا بُدَّ لِقَبُولِهَا مِنْ نِسْبَتِهِ إِلَى جَدِّهِ فَلَا يَكْفِي ذِكْرُ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَصِنَاعَتِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ يُعْرَفُ بِهَا أَيْ بِالصَّنَاعَةِ لَا مُحَالَةً بِأَنْ لَا يُشَارِكُهُ فِي الْمِصْرِ غَيْرُهُ فَلَوْ قُضِيَ بِلَا ذِكْرِ الْجَدِّ نَفَذَ فَلَمُعْتَبَرُ التَّعْرِيفُ لَا تَكْثِيرُ الْحُرُوفِ حَتَّى لَوْ عُرِفَ بِاسْمِهِ فَقَطُّ أَوْ بِلِقَبِهِ وَحْدَهُ كَفَى جَامِعُ الْفُصُولَيْنِ وَمُلْتَقَطٌ كَذَا فِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَائِيِّ مِنَ الشَّهَادَةِ وَقَالَ فِي الْمِنْحِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعْتَبَرَ إِنَّمَا هُوَ حُصُولُ الْمَعْرِفَةِ وَارْتِفَاعُ الْإِشْتِرَاكِ اهـ.

وَقَالُوا فِي ثُبُوتِ هِلَالِ رَمَضَانَ شَهِدُوا أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَ قَاضِيٍ مِصْرٍ كَذَا شَاهِدَانِ بِرُؤْيَا هِلَالِ الْهَلَالِ وَقَضَى الْقَاضِي بِهَا وَوَجَدَ اسْتِجْمَاعَ شَرَائِطِ الدَّعْوَى قَضَى الْقَاضِي بِشَهَادَتَيْهِمَا فَانْظُرُوا حَفِظَكُمْ اللَّهُ تَعَالَى إِلَى قَوْلِهِمْ قَاضِي بِلَدَةٍ كَذَا وَلَمْ يَذْكُرُوا اسْمَ أَبِيهِ وَجَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْتَبَسُ بِغَيْرِهِ إِذَا الْقَاضِي فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ وَاحِدٌ لَا اثْنَانِ كَمَا هُوَ الْمَعْلُومُ وَفِي هَذِهِ الْحَادِثَةِ الْمَرَأَةُ الْمَقْتُولَةُ فِي دِمَشْقَ فِي السُّوقِ الْمَعْلُومِ الْمَشَاهِدَةُ بِالْكَشْفِ فِي الْيَوْمِ الْمَعْلُومِ وَاحِدَةٌ لَا ثِنْتَانِ فَلَا لَبْسَ وَلَا اشْتِبَاهَ.

(سئل) فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْمَرَأَةِ الْمَجْهُولَةِ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ وَلَا مُعَرِّفٍ شَرَعَيْنِ هَلْ تَكُونُ غَيْرَ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا أَمْ لَا؟

(الجواب): الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَرَأَةِ الْمَجْهُولَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا إِلَّا إِذَا عَرَفَهَا رَجُلَانِ وَقَالَ نَشْهَدُ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ فَحِينَئِذٍ حَلَّتْ الشَّهَادَةُ بِالِاتِّفَاقِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ التُّمْرَتَايْنِ وَغَيْرُهُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمَوْفُوقُ وَصُورُهُ جَوَابِ التُّمْرَتَايْنِ الشَّهَادَةُ عَلَى الْمَرَأَةِ الْمَجْهُولَةِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ شَرْعًا وَلَا يَكْفِي بِتَعْرِيفِ الْوَاحِدِ قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ وَلَوْ أَخْبَرَتْ امْرَأَةٌ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ لَا يَحِلُّ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَشْهَدَ بِاسْمِهَا وَنَسَبِهَا؛ لِأَنَّ تَعْرِيفَ الْمَرَأَةِ الْوَاحِدَةِ وَالرَّجُلِ الْوَاحِدِ لَا يَكْفِي وَلَوْ عَرَفَهَا رَجُلَانِ وَقَالَ نَشْهَدُ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ حَلَّ لهُمَا آدَاءُ الشَّهَادَةِ بِالِاتِّفَاقِ؛ لِأَنَّ فِي لَفْظِ الشَّهَادَةِ مِنَ التَّأَكِيدِ مَا لَيْسَ فِي لَفْظِ الْحَبْرِ؛ لِأَنَّهَا يَمِينٌ بِاللَّهِ تَعَالَى مَعْنَى وَلَوْ كَانَ بِلَفْظِ الْحَبْرِ إِنَّمَا يَجُوزُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا أَخْبَرَ جَمَاعَةٌ لَا يَتَصَوَّرُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذْبِ.

وَعِنْدَهُمَا إِذَا أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ أَنَّهَا فَلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ بَنُ فُلَانٍ يَحِلُّ لَهُ الشَّهَادَةُ عَلَى النَّسَبِ وَفِي الْفَوَائِدِ الزَّيْنِيَّةِ وَلَا بُدَّ مِنْ بَيَانِ حَلَّتْهَا وَلَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِهَا فِي التَّعْرِيفِ وَفِي الْعِمَادِيَّةِ قَالُوا لَا يَصِحُّ التَّحْمُلُ بِدُونِ رُؤْيَا وَجْهِهَا وَبِهِ يُفْتَى سَمْسُ الْإِسْلَامِ الْأَوْزَجَنْدِيُّ وَظَهِيرُ الدِّينِ الْمَرْغِينَانِيُّ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى اهـ.

(أقول) وَحَاصِلُهُ أَنَّ تَعْرِيفَ الْمَرَأَةِ الْمَجْهُولَةِ إِنْ كَانَ مِنْ وَاحِدٍ لَا يَكْفِي وَإِنْ كَانَ مِنْ اثْنَيْنِ فَإِنْ كَانَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ بَأَن قَالَا نَشْهَدُ أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ كَفَى اتِّفَاقًا وَإِلَّا بِأَن أَخْبَرَا أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ بِدُونِ لَفْظِ الشَّهَادَةِ فَلَا يَكْفِي عِنْدَهُ مَا لَمْ يُخْبِرْ بِذَلِكَ جَمَاعَةٌ لَا يُمَكِّنُ تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكُذِبِ وَعِنْدَهُمَا يَكْفِي إِخْبَارُ الْعَدْلَيْنِ وَهَذَا مُخَالِفٌ لِمَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَرَزَانِيَةِ حَيْثُ قَالَ وَهَلْ يُشْتَرَطُ شَهَادَةُ الزَّائِدِ عَلَى عَدْلَيْنِ فِي أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ أَمْ لَا قَالَ الْإِمَامُ لَا بَدَّ مِنْ شَهَادَةِ جَمَاعَةٍ عَلَى أَنَّهَا فُلَانَةٌ بِنْتُ فُلَانٍ وَقَالَا شَهَادَةُ عَدْلَيْنِ تَكْفِي وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّهُ أَيْسَرُ أَهْ فَقَدْ جَعَلَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْإِمَامِ وَصَاحِبِيهِ فِي لَفْظِ الشَّهَادَةِ لَا الْإِخْبَارِ لَكِنْ نَقَلَ الْخَيْرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْبَحْرِ عَنْ مُعِينِ الْحُكَّامِ لِلطَّرَابُلُسِيِّ مِثْلَ مَا نَقَلَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا عَنِ التُّمْرَتَايَشِيِّ ثُمَّ قَالَ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ مَا فِي مُعِينِ الْحُكَّامِ هُوَ الْمُعْتَبَرُ لِمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْعِلَّةِ أَهْ أَيْ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ فِي لَفْظِ الشَّهَادَةِ مِنَ التَّكْيِيدِ مَا لَيْسَ فِي لَفْظِ الْخَبَرِ الْخ.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الرَّجُلِ لِأُمِّ زَوْجَتِهِ بِدَيْنٍ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا الْمَتَوَقَّى عَنْهَا وَعَنْ بِنْتٍ مِنْهَا هِيَ زَوْجَةُ الرَّجُلِ الشَّاهِدِ الْمَذْكُورِ هَلْ تُقْبَلُ؟  
(الجواب): تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِأُمِّ امْرَأَتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَرَزَانِيَةِ عَنِ الْأَفْضِيَّةِ فِيمَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَمَا لَا تُقْبَلُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَهِدُوا عَلَى شُهُودِ الْمُدَّعِي قَبْلَ التَّعْدِيلِ عَلَى إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّهُمْ شَهِدُوا بِزُورٍ فَهَلْ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ؟

(الجواب): تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ عَلَى شُهُودِ الْمُدَّعِي عَلَى إِقْرَارِهِمْ بِأَنَّهُمْ شَهِدُوا بِزُورٍ قَبْلَ التَّعْدِيلِ وَلَوْ مِنْ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّهُ جَرَحَ مُجَرَّدٌ قَبْلَ التَّعْدِيلِ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ فِي الْمَنَحِ تَبَعًا لِمَا قَرَّرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَأَقَرَّهُ مُنْذُ خُسْرُو وَأَدْخَلَهُ تَحْتَ قَوْلِهِمُ الدَّفْعُ أَسْهَلُ مِنَ الرَّفْعِ كَمَا ذَكَرَهُ الْعَلَايُتِيُّ وَمَسْأَلَةُ قَبُولِ الشَّهَادَةِ عَلَى الْجَرَحِ الْمَجَرَّدِ دَوَارَةٌ فِي كُتُبِ الْمَذْهَبِ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الدَّلَالِ الْعَدْلِ الَّذِي لَا يَخْلِفُ وَلَا يَكْذِبُ هَلْ تُقْبَلُ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ تُقْبَلُ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَكَذَا لَا تُقْبَلُ شَهَادَةُ النَّخَاسِ وَهُوَ الدَّلَالُ إِلَّا إِذَا كَانَ عَدْلًا لَمْ يَكْذِبْ وَلَمْ يَخْلِفْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ بِنْتُ أَخٍ وَبِنْتُ زَوْجَةٍ بِالْعَتَانِ عَاقِلَتَانِ فَشَهِدَتَا لَهُ مَعَ رَجُلٍ آخَرَ بِشِرَاءِ طَبَقَةٍ مِنْ عَمْرٍو هَلْ تُقْبَلُ حَيْثُ لَا مَانِعَ شَرْعًا أَمْ لَا؟

(الجواب): نَعَمْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا وَفِي الْقُنْيَةِ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الرَّيِّبِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ زَيْدٌ عَنْ أَوْلَادٍ فَادَّعَى أَحَدُهُمْ أَنَّ أَبَاهُ بَاعَ مِنْهُ الدَّارَ وَأَخْضَرَ شَاهِدَيْنِ لَمْ يَعْرِفَا حُدُودَهَا وَلَا اسْمَ الْبَائِعِ وَلَا اسْمَ أَبِيهِ وَجَدَّه ثُمَّ قَالَ لَا بَيِّنَةَ لِي سِوَاهُمَا فَمَنْعَهُ الْحَاكِمُ الْمُتَدَاعَى لَدَيْهِ مِنْ ذَلِكَ وَعَرَفَهُمْ بِأَنَّ الدَّارَ تَكُونُ مِيرَاثًا عَنْ أَبِيهِمْ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَخْضَرَ بَيِّنَةً تَشْهَدُ لَهُ بِمُدَّعَاهُ فَهَلْ تُقْبَلُ لِإِمْكَانِ التَّوْفِيقِ؟

(الجواب): تَحْدِيدُ الدَّارِ لَا زِمَ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيُشْتَرَطُ التَّحْدِيدُ فِي دَعْوَى الْعَقَارِ فِي الشَّهَادَةِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَشْهُورًا إِلَّا إِذَا عَرَفَ الشُّهُودُ الدَّارَ بَعَيْنَهَا فَلَا يَخْتِاجُ إِلَى ذِكْرِ حُدُودِهَا وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ بَلَدِهَا الدَّارَ ثُمَّ الْمَحَلَّةُ ثُمَّ السَّكَّةُ وَذَكَرَ أَسْمَاءَ أَصْحَابِهَا وَأَسْمَاءَ أَنْسَابِهِمْ وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ الْجَدِّ إِنْ لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ مَشْهُورًا اهـ.

وَفِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى ذَكَرَ فِي شَرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ الْمُدَّعِيَ إِذَا قَالَ لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ أَوْ قَالَ الشُّهُودُ مَا لَنَا شَهَادَةٌ ثُمَّ جَاءَ الْمُدَّعِيَ بِشُهُودٍ أَوْ شَهِدَ الَّذِي قَالَ لَا شَهَادَةَ عِنْدِي قَالَ فِي هَذَا عَنْ أَصْحَابِنَا رَوَاتَانِ فِي رِوَايَةٍ لَا تُقْبَلُ لِلتَّنَاقُضِ وَفِي رِوَايَةٍ تُقْبَلُ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ التَّوْفِيقَ مُمَكِّنٌ بِأَنَّهُ يَقُولُ كَانَ لِي شُهُودٌ وَكُنْتُ نَسِيتُ أَوْ يَقُولُ الشُّهُودُ كَذَلِكَ كَانَتْ لَنَا شَهَادَةٌ وَلَكِنَّا نَسِينَا ثُمَّ تَذَكَّرْنَا اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْعِمَادِيَّةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَقَامَ الْمُدَّعِيَ بَيِّنَةً عَلَى إِفْرَارِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بِأَنَّهُ اسْتَأْجَرَ الشُّهُودَ عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ فَهَلْ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّعْدِيلِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْمَحِيطِ السَّرْحِيِّ مِنْ كِتَابِ الشَّهَادَةِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْدَّرِّ وَالتَّنْوِيرِ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الْمُسْتَحَقِّ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى الْعَلَّةِ هَلْ تَكُونُ غَيْرَ مَقْبُولَةٍ؟

(الجواب): لَا تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ لَهُ حَقًّا فِي الْمَشْهُودِ بِهِ فَكَانَ دَاخِلًا فِي شَهَادَةِ الشَّرِيكِ لِشَرِيكِهِ فَهُوَ نَظِيرُ شَهَادَةِ أَحَدِ الدَّائِنَيْنِ لِشَرِيكِهِ بِدَيْنٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمَا كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْبَحْرِ فِي بَابِ مَنْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَأَفْتَى بِذَلِكَ مُفْتِي الرُّومِ الْمَرْحُومُ عَلِيُّ أَفَنْدِي.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الْأَخِ الْعَدْلِ لِأَخِيهِ فِي دَعْوَى مُتَعَلِّقَةٍ بِوَقْفٍ بَرٍّ أَحُوهُ مُتَوَلٍّ عَلَيْهِ هَلْ

تُقْبَلُ؟

(الجواب): نَعَمْ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الْأَخِ لِأَخِيهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْمُتَوَلِّ بَلْ فِي فَتَاوَى الثَّمَرَاتِيِّ مِنْ

الشَّهَادَةُ شَهِدُوا مَعَ مُتَوَلِّيِ الْوَقْفِ عَلَى آخَرٍ أَنَّ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ جُمْلَةِ أَرْضِي قَرَيْتِهِمْ تُقْبَلُ اهـ.

(أقول) مَا ذَكَرَهُ عَنْ فَتَاوَى التُّمَرْتَايِي لَا يُنَافِي مَا مَرَّ فِي السُّؤَالِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ ذَاكَ فِي الشَّهَادَةِ عَلَى الْغَلَّةِ وَهِيَ مِلْكٌ لِلْمُسْتَحِقِّينَ وَهَذَا فِي الشَّهَادَةِ عَلَى أَصْلِ الْوَقْفِ وَهُوَ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَلِذَا لَمْ تُقْبَلْ فِي الْأَوَّلِ وَقِيلَتْ فِي الثَّانِي كَمَا أَشَارَ إِلَى هَذَا الْفَرْقِ صَاحِبُ الْبَحْرِ وَذَكَرَ عِدَّةَ مَسَائِلَ تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ فِيهَا لِكُونِهَا عَلَى أَصْلِ الْوَقْفِ وَهِيَ الشَّهَادَةُ عَلَى وَقْفِ مَكْتَبٍ وَلِلشَّاهِدِ صَبِيٍّ فِي الْمَكْتَبِ وَشَهَادَةُ أَهْلِ الْمَحَلَّةِ بِوَقْفِ الْمَسْجِدِ وَشَهَادَةُ الْفُقَهَاءِ عَلَى وَقْفِيَّةٍ وَقَفٍ عَلَى مَدْرَسَةٍ كَذَا وَهُمْ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْمَدْرَسَةِ وَالشَّهَادَةُ عَلَى وَقْفِ الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ وَكَذَا أَبْنَاءُ السَّبِيلِ إِذَا شَهِدُوا بِوَقْفٍ عَلَى أَبْنَاءِ السَّبِيلِ فَاِلْمُعْتَمَدُ الْقَبُولُ فِي الْكُلِّ قَالَ ابْنُ الشُّحْنَةِ وَمِنْ هَذَا النَّمَطِ مَسْأَلَةٌ قَضَاءِ الْقَاضِي فِي وَقْفٍ تَحْتَ نَظَرِهِ وَهُوَ مُسْتَحَقٌّ فِيهِ اهـ قَالَ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ وَبِهِ يُعْلَمُ جَوَازُ شَهَادَةِ النَّاطِرِ فِي وَقْفٍ تَحْتَ نَظَرِهِ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ وَالشَّهَادَةَ مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ وَهَذَا مَا أَفْتَى بِهِ الْعَلَّامَةُ التُّمَرْتَايِي كَمَا مَرَّ وَيُرَدُّ عَلَى مَا مَرَّ مِنَ الْفَرْقِ مَا فِي الْبَرَازِيَّةِ مِنْ قَوْلِهِ أَهْلُ الْقَرْيَةِ إِذَا شَهِدُوا عَلَى قِطْعَةٍ أَرْضٍ أَنَّهَا مِنْ أَرْضِي قَرَيْتِهِمْ لَا تُقْبَلُ وَأَجَابَ عَنْهُ التُّمَرْتَايِي بِحَمْلِهِ عَلَى قَرْيَةٍ مَمْلُوكَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الْوَاحِدِ إِذَا لَمْ يُثْبِتْ بِهَا حَقٌّ ثُمَّ جَاءَ الْمُدَّعِي بِشَاهِدٍ آخَرَ عَدَلِ هَلْ تُقْبَلُ؟

(الجواب): نَعَمْ إِذَا كَمَلَ نِصَابُ الشَّهَادَةِ بِوَجْهَيْهَا الشَّرْعِيِّ تُقْبَلُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا شَهِدَ لِرَجُلٍ ابْنُ أَخِيهِ الْعَصَبِيِّ وَزَوْجُ بَنْتِهِ وَهُمَا عَدْلَانِ هَلْ تُقْبَلُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَتُقْبَلُ لِأُمِّ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا وَلِزَوْجِ ابْنَتِهِ وَلِامْرَأَةِ أَبِيهِ وَلِأَخْتِ امْرَأَتِهِ وَفِي الْبَرَازِيَّةِ تُقْبَلُ لِابْنَتِهِ مِنَ الرِّضَاعَةِ وَلِمَنْ أَرْضَعَتْهُ امْرَأَتُهُ وَلِأُمِّ امْرَأَتِهِ وَأَبِيهَا.

(سئل) فِي شَهَادَةِ الذَّمِّيِّ الْعَدْلِ عَلَى ذِمِّيِّ مِثْلِهِ بِحَقِّ مُسْلِمٍ هَلْ تُقْبَلُ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي الْمُلتَقَى وَغَيْرِهِ فِي الْمُتُونِ إِذَا مَاتَ الْكَافِرُ فَجَاءَ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ وَادَّعَى

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَيْنًا فَأَقَامَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّنَةً مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ.

قَالَ فِي الْكِتَابِ أَجَزْتُ بَيِّنَةَ الْمُسْلِمِ وَأَعْطَيْتُهُ حَقَّهُ فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ كَانَ لِلْكَافِرِ وَرَوَى الْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ التَّرِكَهَ تُفْسَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى مِقْدَارِ دَيْنِهِمَا فَتَاوَى الْأَنْتَقَرَوِيِّ عَنْ

التَّارَخَانِيَّةَ وَالْمَحِيطَ وَتَمَامَ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا وَفِي حَاشِيَةِ الْحَرِّ الرَّمْلِيِّ عَلَى الْبَحْرِ.

(أقول) فِي الذَّخِيرَةِ نَصْرَانِي مَاتَ وَتَرَكَ أَلْفَ دِرْهَمٍ وَأَقَامَ مُسْلِمٌ شُهُودًا مِنَ النَّصَارَى عَلَى أَلْفٍ عَلَى الْمَيْتِ وَأَقَامَ نَصْرَانِي آخَرِينَ كَذَلِكَ تُدْفَعُ الْأَلْفُ الْمَرْكُوكَةُ لِلْمُسْلِمِ وَلَا يَتَحَصَّنُ فِيهَا عَنْدَهُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَتَحَصَّنُ وَالْخِلَافُ رَاجِعٌ إِلَى أَنَّ بَيِّنَةَ النَّصْرَانِيِّ مَقْبُولَةٌ عَنْدَهُ فِي حَقِّ إِبْثَاتِ الدِّينِ عَلَى الْمَيْتِ لَا فِي حَقِّ إِبْثَاتِ الشَّرَكَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ مَقْبُولَةٌ فِيهِمَا أَهـ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ يَلْزَمُ مِنْ إِبْثَاتِ الشَّرَكَةِ وَالْمُحَاصَصَةِ الْحُكْمُ بِشَهَادَةِ الْكَافِرِ عَلَى الْمُسْلِمِ.

(سئل) فِي الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا طَلَبَ تَحْلِيفَ الشَّاهِدِ هَلْ يُجِيبُهُ الْقَاضِي إِلَى ذَلِكَ أَوْ لَا؟

(الجواب): الشَّاهِدُ لَا يُحْلَفُ قَالِ فِي الْمَنْحِ مِنْ أَوَاخِرِ كِتَابِ الدَّعْوَى وَلَوْ طَلَبَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ تَحْلِيفَ الشَّاهِدِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ أَوْ الْمُدَّعَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ الشَّاهِدَ كَاذِبٌ لَا يُجِيبُهُ الْقَاضِي؛ لِأَنَّا أُمَرْنَا بِإِكْرَامِ الشُّهُودِ وَالْمُدَّعَى لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْيَمِينُ لَا سِيَّمَا إِذَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ وَفِي الْفَوَائِدِ الزَّيْنِيَّةِ مَعْزِيًّا إِلَى التَّهْذِيبِ وَفِي زَمَانِنَا لَمَّا تَعَدَّرَتِ التَّرَكِيَّةُ بِغَلْبَةِ الْفُسُوقِ اخْتَارَ الْقَضَاءُ تَحْلِيفَ الشُّهُودِ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى لِحُصُولِ غَلْبَةِ الظَّنِّ أَهـ.

وَفِي مَنَاقِبِ الْكُرْدِيِّ ااعْلَمْ أَنَّ تَحْلِيفَ الشَّاهِدِ أَمْرٌ مَنْسُوخٌ بِاطْلِ وَالْعَمَلُ بِالْمَنْسُوخِ حَرَامٌ وَقَدْ ذَكَرَ فِي فَتَاوَى الْقَاعِدِيِّ وَخِزَانَةِ الْمُفْتِينَ أَنَّ السُّلْطَانَ إِذَا أَمَرَ قُضَاةً بِتَحْلِيفِ الشُّهُودِ يَجِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنْ يَنْصَحُوهُ وَيَقُولُوا لَهُ لَا تُكَلِّفْ قُضَاةَكَ أَمْرًا إِنْ أَطَاعُوكَ يَلْزَمُ مِنْهُ سَخَطُ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى وَإِنْ عَصَوْكَ يَلْزَمُ مِنْهُ سَخَطُكَ إِلَى آخِرِ مَا فِيهَا أَهـ.

مَنْحٍ مِنَ الشَّهَادَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَ رَجُلٌ عَنْ تَرْكَةِ وَوَرَثَةٍ أَقَرَّ اثْنَانِ مِنْهُمْ بِدَيْنٍ لِرَبِّهِ عَلَى الْمَيْتِ فَلَمْ يُعْطِيَاهُ وَلَمْ يَقْضِ الْقَاضِي عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ حَتَّى شَهِدَا بِذَلِكَ الدِّينَ عِنْدَ الْقَاضِي لِرَبِّ الدِّينِ الْمَرْبُورِ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا؟

(الجواب): نَعَمْ تُقْبَلُ قَالِ فِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ مَاتَ الرَّجُلُ فَأَقَرَّ وَارِثَاهُ بِدَيْنٍ لِإِنْسَانٍ عَلَى الْمَيْتِ فَلَمْ يُعْطِيَاهُ وَلَمْ يَقْضِ الْقَاضِي عَلَيْهِمَا بِذَلِكَ حَتَّى شَهِدَا بِذَلِكَ الدِّينَ عِنْدَ الْقَاضِي لِرَبِّ الدِّينِ ثَبَتَ الدِّينُ عَلَيْهِمَا وَعَلَى غَيْرِهِمَا مِنَ الْوَرَثَةِ أَهـ.

وَفِي وَصَايَا الْحَاشِيَةِ وَلَوْ شَهِدَ الْوَارِثَانِ عَلَى الْمَيْتِ بِدَيْنٍ جَازَتْ شَهَادَتُهُمَا قَبْلَ الدَّفْعِ وَلَا

تُقْبَلُ بَعْدَ الدَّفْعِ اهـ.

وَفِي الْبَرَازِيَةِ مَاتَ الرَّجُلُ عَنْ وَرَثَةٍ فَأَقَرَّ وَارِثَاهُ بِدَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ لِرَجُلٍ ثُمَّ شَهِدَا بِهَذَا الدَّيْنِ لِذَلِكَ الرَّجُلِ عِنْدَ الْقَاضِي قَبْلَ أَنْ يَلْزَمَ الْقَاضِي بِإِقْرَارِهِمَا الدَّيْنِ فِي حِصَّتَيْهِمَا مِنَ التَّرِكَهَةِ تُقْبَلُ؛ لِأَنَّ مُجَرَّدَ إِقْرَارِهِمَا قَبْلَ الْقَضَاءِ عَلَيْهِمَا لَا يَحِلُّ الدَّيْنُ فِي قِسْطِهِمَا وَإِنْ قَضَى عَلَيْهِمَا بِإِقْرَارِهِمَا ثُمَّ شَهِدَا بِهِ لَهُ عَلَيْهِ لَا يَقْضَى بِشَهَادَتِهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا يُرِيدَانِ أَنْ يُحُولَا بَعْضَ مَا لَزِمَهُمَا عَلَى بَاقِي الْوَرَثَةِ فَكَانَتْ جَرٌّ مَعْنَمٍ وَدَفْعٌ مَعْرَمٍ وَفِيهِ إِشْكَالٌ وَذَلِكَ أَنَّ الدَّيْنَ لَا يَلْزَمُ عَلَى نَصِيبَيْهِمَا بِإِقْرَارِهِمَا فَكَيْفَ يَصِحُّ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ بِالدَّيْنِ عَلَيْهِمَا فِي نَصِيبَيْهِمَا.

قُلْتُ الدَّيُونُ تُقْضَى مِنْ أَيْسَرِ الْأَمْوَالِ قَضَاءً وَحِصَّتَيْهِمَا أَيْسَرُ الْأَمْوَالِ قَضَاءً لِإِنْكَارِ سَائِرِ الْوَرَثَةِ الدَّيْنِ وَعَدَمِ الْبَيِّنَةِ لِلْمُدَّعِي اهـ.

(أقول) مَا ذَكَرَهُ الْبَرَازِيُّ مِنَ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ مُبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ قَالَ الْعَلَّامَةُ التُّمَرْتَايُشِيُّ فِي فَتَاوِيهِ إِذَا أَقَرَّ الْوَارِثُ بِالدَّيْنِ يُؤْخَذُ جَمِيعُ الدَّيْنِ مِنْ نَصِيبِهِ عِنْدَنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الرِّوَايَةِ وَقَالَ فِي التَّنْوِيرِ مِنْ كِتَابِ الْإِقْرَارِ قُبِيلَ فَضْلُ الْإِسْتِثْنَاءِ أَحَدُ الْوَرَثَةِ أَقَرَّ بِالدَّيْنِ يَلْزَمُهُ كُلُّهُ وَقِيلَ حِصَّتُهُ وَاخْتَارَهُ أَبُو اللَّيْثِ اهـ وَأَمَّا إِقْرَارُهُ بِالْوَصِيَّةِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ حِصَّتُهُ اتِّفَاقًا كَمَا فِي الْعِمَادِيَّةِ وَذَكَرَهُ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ قُبِيلَ بَابِ الْعَنْقِ فِي الْمَرَضِ مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا وَنَقَلَ الْمُؤَلَّفُ هُنَا عَنِ الْمَبْسُوطِ لِلْسَّرْحَسِيِّ إِذَا شَهِدَ وَارِثَانِ عَلَى الْوَصِيَّةِ جَارَتْ شَهَادَتُهُمَا عَلَى جَمِيعِ الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَهْمَةٌ فِي شَهَادَتِهِمَا وَإِنْ كَانَا غَيْرَ عَدْلَيْنِ أَوْ أَقَرَّا وَلَمْ يَشْهَدَا أَلْزَمَهُمَا بِالْحِصَّةِ فِي نَصِيبَيْهِمَا؛ لِأَنَّ إِقْرَارَهُمَا لَيْسَ بِحُجَّةٍ عَلَى غَيْرِهِمَا وَكَذَلِكَ شَهَادَتُهُمَا بِغَيْرِ صِفَةِ الْعَدَالَةِ لَا تَكُونُ حُجَّةً عَلَى غَيْرِهِمَا وَإِنَّمَا هِيَ حُجَّةٌ عَلَيْهِمَا.

(سئل) عَنْ شُهُودٍ شَهِدُوا بِإِقْرَارِ رَجُلٍ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ بَعْدَ شَهْرِ وَالحَالُ أَنَّ الدَّعْوَى لَمْ تَصُدْرَ مِنَ الزَّوْجَةِ فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ أَوْ لَا؟

(الجواب): لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ بَعْدَ أَنْ أَخْرُوا خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ إِنْ كَانُوا عَالِمِينَ بِأَنَّهُمَا يَعِيشَانِ عَيْشَ الْأَزْوَاجِ وَالشَّهَادَةُ بِدُونِ الدَّعْوَى مُجَوُزٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَيَقْضَى بِهَا مِنْ مُعَيَّنِ الْمُفْتَى فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ شَهِدُوا بِالْحُرْمَةِ الْمُغْلَظَةِ بَعْدَمَا أَخْرُوا شَهَادَتَهُمْ خَمْسَةَ أَيَّامٍ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ عَدْلٍ لَا تُقْبَلُ إِنْ كَانُوا عَالِمِينَ بِأَنَّهُمَا يَعِيشَانِ عَيْشَ الْأَزْوَاجِ جَامِعُ الْفَتَوَى فِي كِتَابِ الشَّهَادَةِ يَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ بِأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى حَدِّ الزَّنى وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْحُدُودِ الْحَالِصَةِ تَبْطُلُ بِتَقَادُمِ الْعَهْدِ عِنْدَ

عَلِمْنَا ثُمَّ لَمْ يَقْدِرُوا التَّقَادُمَ تَقْدِيرًا صَرِيحًا وَظَاهِرًا مَا فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ سِتَّةَ أَشْهُرٍ وَمَا فَوْقَهَا مُتَقَادِمٌ وَقَدْ رُوِيَ فِي رِوَايَةِ الْأَصْلِ أَنَّ الشَّهْرَ وَمَا فَوْقَهُ مُتَقَادِمٌ وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَمَا فَوْقَهَا مُتَقَادِمٌ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهُ قَالَ جَهْدُنَا بِأَبِي حَنِيفَةَ حَتَّى يَبَيِّنَ فِي ذَلِكَ مُدَّةَ فَايٍ وَقَالَ هُوَ عَلَى قَدَرِ مَا يَرَى الْإِمَامُ مِنَ الْمُحِيطِ فِي الثَّالِثِ مِنْ كِتَابِ الْحُدُودِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ مِنَ الْبَحْرِ وَالْأَشْبَاهِ وَحَقَّقَهُ مُحَسِّنِي الْأَشْبَاهِ السَّيِّدُ أَحْمَدُ الْحَمَوِيُّ وَقَدْ أَفْتَى بِمِثْلِ ذَلِكَ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ مُفْتِي دِمَشْقٍ سَابِقًا وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ يَفْسُقَانِ بِتَأْخِيرِ شَهَادَتَيْهَا وَتُرَدُّ وَلَا يُحْكَمُ بِهَا.

(سئل) فيما إذا مات رجلٌ عن زوجةٍ وأولادٍ ذكورٍ وبناتٍ وكان قد أوصى لابنِ ابنِهِ بِمِثْلِ نَصِيبِ ابْنِهِ ثُمَّ إِنَّ الْوَرَثَةَ الْمَرْبُورَةَ تَدَّعِي أَنْ مَوْرَثَتُهُمُ الْمَرْبُورَ رَجَعَ عَنْ وَصِيَّتِهِ الْمَرْبُورَةَ بِشَهَادَةِ أَبِي الزَّوْجَةِ الْمَرْبُورَةِ وَشَهَادَةِ زَوْجٍ إِحْدَى الْبَنَاتِ الْمَرْبُورَاتِ فَهَلْ تَكُونُ شَهَادَتُهُمَا غَيْرَ مَقْبُولَةٍ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ؟

(الجواب): شَهَادَةُ أَبِي الزَّوْجَةِ لِنِسْبَتِهِ وَالزَّوْجِ لِرِزْوَجَتِهِ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ فَلَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا الْمَذْكُورَةُ كَمَا ذُكِرَ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ الشَّهَادَةُ إِذَا بَطَلَتْ فِي الْبَعْضِ بَطَلَتْ فِي الْكُلِّ كَمَا فِي شَهَادَاتِ الظَّهْرِيَّةِ.

(سئل) فيما إذا باعَ زَيْدٌ سِلْعَتَهُ الْمَعْلُومَةَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ حِرْفَةٍ لَا عَلَى سَبِيلِ الشَّرِكَةِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَدَرٌ مَعْلُومٌ مِنْهَا بِثَمَنِ الْمَعْلُومِ ثُمَّ دَفَعَ بَعْضُ الْمُشْتَرِينَ ثَمَنَ سِلْعَتِهِ الَّتِي اشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ لَدَى بَيْتَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحِرْفَةِ الْمَذْكُورِينَ وَزَيْدٌ الْبَائِعُ يَمْتَنِعُ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ لِكُونِهِمْ مِنْ جُمْلَةِ الْمُشْتَرِينَ الْمَذْكُورِينَ وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِمْ لِرَفِيقِهِمُ الْمُشْتَرِي بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمْ حَيْثُ كَانُوا عُدُولًا وَإِنْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ حِرْفَةِ الْمُشْتَرِي وَمِنْ جُمْلَةِ الْمُشْتَرِينَ؟

(الجواب): نَعَمْ تُقْبَلُ حَيْثُ الْحَالُ عَلَى هَذَا الْمُنْوَالِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي شَهَادَةِ مَخْلُوقِ اللَّحْيَةِ هَلْ تُقْبَلُ أَمْ لَا؟

(الجواب): لَمْ أَجِدْ تَفْلًا صَرِيحًا فِي الْمَسْأَلَةِ مَعَ ضَيْقِ الْوَقْتِ وَكَثْرَةِ الْأَشْغَالِ فَإِنْ كَانَ حَلَقُ اللَّحْيَةِ يُحِلُّ بِالْمَرْوَةِ يُمْنَعُ الْقَبُولُ وَإِلَّا فَلَا قَالَ فِي الْمِنْحِ مَا يُحِلُّ بِالْمَرْوَةِ يَمْنَعُ قَبُولَهَا وَالْمَرْوَةُ أَنْ لَا يَأْتِيَ الْإِنْسَانُ بِهَا يُعْتَدَرُ مِنْهُ مِمَّا يَنْخَسُهُ عَنْ مَرْتَبَتِهِ عِنْدَ أَهْلِ الْفَضْلِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ قَالَ فِي

غَايَةِ الْبَيَانِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَعِنْدِي الْمَرْوَةُ الدِّينُ وَالصَّلَاحُ اهـ.

أَقُولُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ يُفِيدُ عَدَمَ جَزْمِهِ بِكَوْنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مُحِلًّا بِالْمَرْوَةِ وَفِي الْبَحْرِ عَنْ ابْنِ وَهْبَانَ فِي مَسْأَلَةِ الْخُرُوجِ إِلَى قُدُومِ الْأَمِيرِ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عَلَى مَا اعْتَادَهُ أَهْلُ الْبَلَدِ فَإِنْ كَانَ مِنْ عَادَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ أَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ وَلَا يُنْكِرُونَهُ وَلَا يَسْتَخْفُونَهُ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُقَدَحَ اهـ  
فَعَلَى هَذَا فَإِنْ كَانَ مَنْ يُعْتَادُونَ الْحَلْقَ وَلَا يَعُدُّونَهُ رَذِيلَةً بَيْنَهُمْ لَا يُحِلُّ بِمُرُوءَتِهِ فَتَقَبَّلَ شَهَادَتُهُ لَكِنْ قَدْ يُقَالُ إِنَّ الْإِذْمَانَ عَلَى الصَّغِيرَةِ مُفْسِقٌ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقَدْ ذَكَرَ الْعَلَايِيُّ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنَ الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ عَنِ الْمُجْتَبَى وَالْبَرَّازِيَةِ إِذَا قَطَعَتْ شَعْرَ رَأْسِهَا أَثِمَتْ وَلُعِنَتْ وَإِنْ يَأْذِنُ الزَّوْجُ؛ " لِأَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ <sup>(١)</sup> " وَلِذَا يَحْرُمُ لِلرَّجُلِ قَطْعُ لِحْيَتِهِ وَالْمَعْنَى الْمُؤَثِّرُ التَّشَبُّهُ بِالرِّجَالِ اهـ وَقَالَ الْعَلَايِيُّ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ قُبِيلَ فَضْلِ الْعَوَارِضِ إِنَّ الْأَخَذَ مِنَ اللَّحْيَةِ وَهِيَ دُونَ الْقَبْضَةِ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ وَخُنْثَةُ الرِّجَالِ لَمْ يُبَحِّهِ أَحَدٌ وَأَخَذُ كُلُّهَا فَعُلَ يَهُودَ وَاهْتُودَ وَجَبَّوسَ الْأَعَاجِمِ اهـ فَحَيْثُ أَذْمَنَ عَلَى فِعْلٍ هَذَا الْمُحْرَمِ يَفْسُقُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ يَمْنَسِتَخْفُونَهُ وَلَا يَعُدُّونَهُ قَادِحًا لِلْعَدَالَةِ وَالْمَرْوَةِ فَكَلَامُ الْمُؤَلِّفِ غَيْرُ مُحَرَّرٍ فَتَدَبَّرْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَاعَ زَيْدٌ عَمْرًا مِلْكًا لَهُ ثُمَّ اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ فَادَّعَى الْبَائِعُ فَسَادَ الْبَيْعِ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ وَادَّعَى الْغَبْنُ الْفَاحِشَ وَالتَّغْيِيرَ وَالْمُشْتَرِي ادَّعَى الصَّحَّةَ وَعَدَمَ الْغَبْنِ فَأَيُّ بَيِّنَةٍ مُقَدَّمَةٌ مِنْهُمَا؟

(الجواب:) بَيِّنَةُ الْغَبْنِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْعُكْسِ وَبَيِّنَةُ الْفَسَادِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الصَّحَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تَدَّعِي قَدَمَ مَهْرَيْنِ أَمَّهْمَا أَزِيدُ مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ وَأَنَّ هَا بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ وَالرَّجُلُ يَدَّعِي الْحُدُوثَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً وَلَهُ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ فَأَيُّ بَيِّنَةٍ تُقَدَّمُ؟

(الجواب:) إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ فِي الْبَرَّازِيَةِ وَالْخِلَاصَةِ بَيِّنَةُ الْقَدَمِ أَوَّلَى وَفِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ لِلْبَغْدَادِيِّ عَنِ الْقُنْيَةِ بَيِّنَةُ الْحُدُوثِ أَوَّلَى وَذَكَرَ الْعَلَايِيُّ فِي شَرْحِ الْمُلتَقَى أَنَّ

(١) أخرجه أبو بكر البزار في البحر الزخار بمسند البزار حديث رقم: ١٧٧٥، وأخرجه الشهاب القضاعي في الشهاب في الحكم والآداب حديث رقم: ٨٢٢، وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه حديث رقم:

٣٣٠٢٥، وأخرجه الحسين بن مسعود البغوي في شرح السنة حديث رقم: ٢٤٥٨



بَيِّنَةُ الْقَدَمِ أَوَّلَى فِي الْبِنَاءِ وَبَيِّنَةُ الْحُدُوثِ أَوَّلَى فِي الْكَنِيفِ اهـ وَعِبَارَةُ الْبَرَّازِيَّةِ مِنَ الْحِيطَانِ حَدُّ الْقَدِيمِ مَا لَا يَحْفَظُهُ الْأَقْرَانُ إِلَّا كَذَلِكَ وَإِنْ اخْتَلَفَا فَبَرَهَنْ أَحَدُهُمَا عَلَى الْقَدَمِ وَالْآخَرُ عَلَى الْحُدُوثِ فَبَيِّنَةُ الْقَدَمِ أَوَّلَى وَشَهَادَةُ أَهْلِ السَّكَّةِ فِي هَذَا لَا تُفِيدُ اهـ وَعِبَارَةُ الْقُنْيَةِ فِي بَابِ الْبَيِّنَتَيْنِ الْمُتَضَادَّتَيْنِ ب خ لَهُ كَنِيفٌ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ فَرَعَمَ غَيْرُهُ أَنَّهُ مُحَدَّثٌ وَرَعَمَ صَاحِبُهُ أَنَّهُ قَدِيمٌ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مُحَدَّثٌ ب م الْقَوْلُ فِي هَذَا قَوْلُ مُدَّعِي الْقَدَمِ لِكَوْنِهِ مُتَمَسِّكًا بِالْأَصْلِ اهـ وَنَقَلَهُ فِي الْحَاوِي الرَّاهِدِيُّ بِالْحَرْفِ مُعَلَّلًا بِقَوْلِهِ فَالْبَيِّنَةُ بَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهُ مُحَدَّثٌ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ وَلَايَةَ النِّقْضِ اهـ فَتَأَمَّلْ وَفِي رِسَالَةِ الْحُجَجِ وَالْبَيِّنَاتِ أَنَّ الْأَصْلَ فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَةِ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الْأُصُولِ إِنَّمَا هُوَ كَوْنُهَا مُثَبَّتَةً خِلَافَ الظَّاهِرِ إِذِ الْبَيِّنَةُ إِنَّمَا شُرِعَتْ لِإِثْبَاتِ أَمْرِ حَدِيثٍ وَالْيَمِينُ لِإِبْقَائِهِ عَلَى مَا كَانَ اهـ فَعَلَى هَذَا بَيِّنَةُ الْحُدُوثِ تُقَدِّمُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

(أقول) إِنَّ بَيِّنَةَ الْحُدُوثِ تُقَدِّمُ فِي صُورَةِ السُّؤَالِ وَكَذَا فِي الْبِنَاءِ وَالْكَنِيفِ لِمَا ذُكِرَ مِنَ التَّعْلِيلِ الْمُوَافِقِ لِمَا ذُكِرَ مِنَ التَّأْصِيلِ فَإِنَّا لِحُدُوثِ أَمْرٍ عَارِضٍ وَالْقَدَمِ أَصْلٌ فَلِذَا كَانَ الْقَوْلُ قَوْلُ مُدَّعِيهِ وَحَيْثُذُ فَكُونُ الْبَيِّنَةِ لِمُدَّعِي الْحُدُوثِ جَارٍ عَلَى الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ وَالْأُصُولِيَّةِ لِإِثْبَاتِهَا خِلَافَ الْأَصْلِ بِلَا فَرْقٍ بَيْنَ الْكَنِيفِ وَغَيْرِهِ وَبِهِ ظَهَرَ تَرْجِيحُ مَا فِي الْقُنْيَةِ وَالْحَاوِي عَلَى مَا فِي الْبَرَّازِيَّةِ وَالْخُلَاصَةِ وَظَهَرَ أَنَّ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْمُتَلَقَّى لَيْسَ تَوْفِيقًا بَلْ هُوَ نَقْلٌ لِقَوْلَيْنِ مُتَعَارِضَيْنِ لَكِنْ ذَكَرَ الْعَلَّامِيُّ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ فِي بَابِ مَا يُجَدِّدُهُ الرَّجُلُ فِي الطَّرِيقِ نَقْلًا عَنْ الْبُرْجَنْدِيِّ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا جَهْلٌ أَنْ يُجْعَلَ حَدِيثًا لَوْ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ وَقَدِيمًا لَوْ فِي طَرِيقِ الْخَاصَّةِ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْقَهْطَانِيِّ عَنِ الْعَمَادِيَّةِ وَعَزَاهُ فِي الْفَتَاوَى الْهِنْدِيَّةِ إِلَى الْمُحِيطِ وَإِذَا كَانَ الْأَصْلُ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ لِمُدَّعِيهِ وَالْبَيِّنَةُ لِلْآخِرِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ وَلَا يَجْنَى مُخَالَفَةُ ذَلِكَ لِمَا فِي الْقُنْيَةِ وَالْحَاوِي وَلَعَلَّهُ قَوْلٌ ثَالِثٌ فَتَأَمَّلْ هَذَا وَقَدْ أَفَادَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِ الشُّرْبِ فَائِدَةً حَسَنَةً وَهِيَ أَنَّ الْخِلَافَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا هُوَ فِيهَا إِذَا كَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي مُجَرَّدِ الْحُدُوثِ وَالْقَدَمِ بِدُونِ ذِكْرِ تَارِيخٍ أَمَّا لَوْ أَرَّخَا فَلَأَسْبَقُ تَارِيخًا أَرْجَحُ كَمَا جَزَمَ بِهِ أَصْحَابُ الْمُتُونِ وَغَيْرُهُمْ فَاعْتَنِمَ هَذَا التَّخْرِيرَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الْيَسَارِ مَعَ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ فَأَيُّهُمَا تُقَدِّمُ؟

(الجواب:) بَيِّنَةُ الْيَسَارِ أَحَقُّ بِالْقَبُولِ مِنْ بَيِّنَةِ الْإِعْسَارِ عِنْدَ التَّعَارُضِ؛ لِأَنَّ الْيَسَارَ عَارِضٌ

وَالْبَيِّنَاتِ شُرِعَتْ لِلْإِبْتَاتِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ وَالْمَرَضِ فَأَيُّهُمَا تُقَدَّمُ؟

(الجواب): تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَبَيِّنَةُ كَوْنِ الْمُتَصَرِّفِ ذَا عَقْلٍ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْوَرَثَةِ مَثَلًا كَوْنُهُ مَخْلُوطَ الْعَقْلِ أَوْ مَجْنُونًا.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو مِقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الْبُنِّ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ وَتَسَلَّمَ الْبُنَّ وَقَبِلَهُ بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى عَيْبِهِ وَرَضِيَ بِهِ وَالْآنَ يَدَّعِي أَنَّ الْبُنَّ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ فَهَلْ يُكَلِّفُ إِلَى إِبْتَاتِ الْأَمَانَةِ فَإِنْ عَجَزَ يَبْقَى عَلَى الشَّرَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ؛ لِأَنَّ بَيِّنَةَ الْأَمَانَةِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الشَّرَاءِ كَمَا فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ أَقُولُ هَذَا إِذَا كَانَ لِلْبَائِعِ بَيِّنَةٌ عَلَى الشَّرَاءِ وَإِلَّا فَالْقَوْلُ لِدَّعِي الْأَمَانَةِ بِلَا حَاجَةٍ إِلَى إِثْبَاتِهَا بِالْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ لِلْبَيْعِ فِيمَا يَظْهَرُ لِي وَإِنْ لَمْ أَرَهُ الْآنَ فَلْيُرَاجَعْ.

(سئل) فِي بَيِّنَةِ الْإِكْرَاهِ فِي الْإِقْرَارِ هَلْ تَكُونُ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الطَّوْعِ إِنْ أَرَّخَا وَاتَّحَدَ تَارِيخُهُمَا؟

(الجواب): نَعَمْ وَبَيِّنَةُ الْإِكْرَاهِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الطَّوْعِ يَعْنِي لَوْ اثْبَتَ إِقْرَارَ إِنْسَانٍ بِشَيْءٍ طَائِعًا فَأَقَامَ الدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ أَنِّي كُنْتُ مُكْرَهًا فِي ذَلِكَ الْإِقْرَارِ فَبَيِّنَةُ الْإِكْرَاهِ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ خِلَافَ الظَّاهِرِ وَهُوَ الْأَصَحُّ كَمَا فِي الْفُصُولِ الْعِمَادِيَّةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَفِي الْبَرَازِيَّةِ قَالَ وَفِي الْمُلْتَقَطِ ادَّعَى عَلَيْهِ الْإِقْرَارَ طَائِعًا وَبَرَهَنَ عَلَى ذَلِكَ وَبَرَهَنَ الدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ ذَلِكَ الْإِقْرَارَ كَانَ بِالْكَرْهِ فَبَيِّنَةُ الدَّعَى عَلَيْهِ أَوَّلَى وَإِنْ لَمْ يُؤَرِّخَا أَوْ أَرَّخَا عَلَى التَّعَاقُبِ فَبَيِّنَةُ الدَّعَى أَوَّلَى أَهـ قَالَ فِي الْمَنَحِ أَقُولُ كَلَامُهُ يَقْتَضِي أَنَّ بَيِّنَةَ الْإِكْرَاهِ إِنَّمَا تُقَدَّمُ عَلَى بَيِّنَةِ الطَّوْعِ عِنْدَ التَّعَارُضِ وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْصُلِ التَّعَارُضُ فَبَيِّنَةُ الطَّوْعِ أَوَّلَى فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ ثَلَاثِيَّةً وَهِيَ إِمَّا أَنْ يُؤَرِّخَا أَوْ لَا فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا إِذَا أَرَّخَا فِيمَا أَنْ يَتَّحَدَ التَّارِيخُ أَوْ يَخْتَلَفَ فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَبَيِّنَةُ الْإِكْرَاهِ أَوَّلَى وَإِنْ كَانَ الثَّانِي وَهُوَ مَا إِذَا اخْتَلَفَ التَّارِيخُ أَوْ لَمْ يُؤَرِّخَا فَبَيِّنَةُ الطَّوْعِ أَوَّلَى. أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ بَيْعِ الْوَفَاءِ مَعَ بَيِّنَةِ بَيْعِ الْبَاتِ فَهَلْ تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ بَيْعِ الْوَفَاءِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا فِي قَاضِي خَانَ وَغَيْرِهِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَعَارَضَتْ بَيِّنَةُ مَنْ يَدَّعِي فَسَادَ النِّكَاحِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ مَعَ بَيِّنَةٍ مَنْ يَدَّعِي

صِحَّتَهُ مِنْهُمَا فَأَيُّهُمَا تُقَدَّمُ؟؟

(الجواب): الْبَيِّنَةُ بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْفَسَادِ نَصَّ عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ فِي الْمُسْتَقَى كَذَا فِي الْوَجِيزِ وَعَلَّلَهُ

السَّرْحِيَّ فِي الْمَحِيطِ بِأَنَّ الصَّحَّةَ ثَابِتَةٌ بِظَاهِرِ الْحَالِ وَالْفَسَادُ أَمْرٌ حَادِثٌ يُحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتِهِ فَكَانَتْ بَيِّنَتُهُ أَكْثَرُ إِثْبَاتًا فَكَانَتْ أُولَى وَفِي جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ وَلَوْ تَنَازَعَ الزَّوْجَانِ بَعْدَ الْوِلَادَةِ فِي صِحَّةِ النِّكَاحِ وَفَسَادِهِ وَبَرَهَنَا تَقَبُّلُ بَيِّنَةِ الْفَسَادِ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ مَا لَمْ يَكُنْ ثَابِتًا وَلَوْ كَانَ مُدَّعِي الْفَسَادِ هُوَ الزَّوْجُ ثَبَّتَ حُرْمَةُ الْوُطْءِ بِإِقْرَارِهِ وَمَتَى قَبَلْنَا بَيِّنَةَ الْفَسَادِ تَسْقُطُ نَفَقَةُ الْعِدَّةِ إِذَا الْفَاسِدُ لَا يُوجِبُ النَّفَقَةَ وَنَسَبُ الْوَلَدِ ثَابِتٌ كَيْفَمَا كَانَ إِذَا الْفَسَادُ يَنْفِي حِلَّ الْوُطْءِ لَا ثُبُوتَ النَّسَبِ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا ادَّعَى زَيْدُ الْخَارِجِ عَلَى مُتَوَلَّى وَفَقَّ يَدَهُ حَانُوثُ الْوَقْفِ بِأَنَّ الْبِنَاءَ الْمَوْجُودَ بِهَا الْقَائِمَ بِأَرْضِهَا الْجَارِيَةِ فِي الْوَقْفِ مِلْكُهُ بِنَاءُهُ لَهُ وَكَيْلُهُ فَلَانٌ فِي الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ وَادَّعَى الْمُتَوَلَّى بِأَنَّهُ بِنَاءُهُ بِمَالِ الْوَقْفِ لِلْوَقْفِ بَعْدَ انْهِدَامِ بِنَائِهَا الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ لِلْخَارِجِ الْمَذْكُورِ وَأَقَامَ كُلُّ بَيِّنَةٍ عَلَى دَعْوَاهُ فَأَيُّهُمَا تُقَدَّمُ؟

(الجواب): تُقَدَّمُ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ إِثْبَاتًا عَلَى مَا عُرِفَ كَمَا فِي جَوَاهِرِ الْفَتَاوَى وَلِأَنَّ الْبِنَاءَ مِمَّا يُعَادُ وَيُكْرَّرُ كَمَا فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَرَازِيَّةِ وَغَيْرِهِمَا وَبَيِّنَةُ الْخَارِجِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ فِي دَعْوَى الْمِلْكِ الْمَطْلُوقِ وَمَا كَانَ سَبَبُهُ يَتَكَرَّرُ كَمَا فِي الْمُتَقَى وَالْمِنْحِ وَالْبَحْرِ وَالذَّرَرِ وَالزَّلِيلِيِّ وَغَيْرِهَا رَجُلٌ فِي يَدِهِ أَرْضٌ فَادَّعَى رَجُلٌ عَلَيْهِ أَنَّهَا مِلْكُهُ وَرَتَّهَا مِنْ أَبِيهِ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ وَادَّعَى صَاحِبُ الْيَدِ أَنَّهَا وَقَفٌ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ قَالَ عَلَاءُ الدِّينِ بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْمِلْكِ أُولَى؛ لِأَنَّهُ خَارِجٌ وَبَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَكْثَرُ إِثْبَاتًا عَلَى مَا عُرِفَ فَكَانَ أُولَى وَلَوْ ادَّعَى أَنَّهَا مِلْكُهُ فِي يَدِهِ غَضَبَهَا فَقَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَقَفٌ وَأَقَامَا الْبَيِّنَةَ قَالَ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أُولَى كَمَا إِذَا لَمْ يَدَّعِ الْوَقْفَ اهـ.

جَوَاهِرُ الْفَتَاوَى وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(أقول) قَدْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا مَسَائِلَ مُتَفَرِّقَةً فِي تَرْجِيحِ الْبَيِّنَاتِ نَحْوَ سِتِّينَ مَسْأَلَةً وَعَزَاَهَا إِلَى فِتَاوَى يَحْيَى أَفَنْدِي مُفْنِي الرُّومِ ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ ذَكَرَهَا الْعَلَائِيُّ فِي آخِرِ بَابِ الْإِخْتِلَافِ فِي الشَّهَادَةِ وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ الْمَسَائِلَ مُهِمَّةً نَافِعَةً لِلْمُفْتِي عِنْدَ الْمُرَاجَعَةِ بِسُهُولَةٍ وَرَأَيْتُ فِي كِتَابِ تَعَارُضِ الْبَيِّنَاتِ لِلشَّيْخِ غَانِمِ الْبَغْدَادِيِّ مَسَائِلَ كَثِيرَةً زَائِدَةً عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فَقَصَّدْتُ تَلْخِيصَ ذَلِكَ الْكِتَابِ حَالَةَ الْكِتَابَةِ هَذَا الْمَحَلِّ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٢٣٦ فَجَاءَ تَلْخِيصًا حَسَنًا بِأَوْجَزِ عِبَارَةٍ وَاقْتَصَرْتُ مِنْهُ عَلَى مَا فِيهِ مِنْ تَرْجِيحِ إِحْدَى الْبَيِّنَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى وَقَصَّدْتُ ذِكْرَ ذَلِكَ هُنَا خِدْمَةً لِصَاحِبِ الشَّرْعِ الشَّرِيفِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقُولُ (نِكَاحٌ) بَيِّنَةُ الْأَسْبَقِ تَارِيحًا أُولَى فِي رَجُلَيْنِ ادَّعَيَا نِكَاحَ امْرَأَةٍ بَيِّنَةُ رَدِّ الْبِكْرِ النَّكَاحَ عِنْدَ تَرْوِيحِ وَلِيِّهَا أُولَى

مِنْ بَيِّنَةٍ سَكُوتَهَا وَبَيِّنَةُ الزَّوْجِ عَلَى رِضَاهَا أَوْ إِجَازَتِهَا أُولَى مِنْ بَيِّنَةٍ رَدَّهَا.

بَيِّنَةُ زَيْدٍ أَنَّهَا امْرَأَتُهُ أُولَى مِنْ بَيِّنَتِهَا أَنَّهَا امْرَأَةٌ عَمَرُو الْمُتَكْرِ، بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَقَامَا بَيِّنَةَ نَصْرَانِيَّةٍ عَلَى نِكَاحِ نَصْرَانِيَّةٍ بَيِّنَةُ فَسَادِ النِّكَاحِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ صِحَّتِهِ.

بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ إِنْ شَهِدَ مَهْرُ الْمَثَلِ لِلزَّوْجِ، بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ بِالْغَةِ وَلَمْ تَرْضَ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ أَنَّهَا كَانَتْ قَاصِرَةً بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّ الدَّارَ الَّتِي يَسْكُنَانَهَا مِلْكُهَا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ أَنَّهَا مِلْكُهُ بَيِّنَةُ الزَّوْجِ فِي مَتَاعِ النِّسَاءِ أَنَّهُ مِلْكُهُ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَرْأَةِ بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ أُولَى فِيمَا لَوْ ادَّعَى الزَّوْجُ الْإِبْرَاءَ مِنَ الْمَهْرِ فِي الصَّحَّةِ وَوَرَّثَتُهَا أَنَّهُ فِي الْمَرَضِ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا أَمْرَأَتُهُ مِنَ الْمَهْرِ بِشَرْطِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ أَنَّهُ بِلَا شَرْطٍ بَيِّنَةُ الزَّوْجِ أَنَّهَا أَمْرَأَتُهُ مِنَ الْمَهْرِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ كَانَ مُعْرَا بِهِ إِلَى الْآنِ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ تَزَوَّجَهَا فِي رَجَبٍ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ وَرَثَتِهِ أَنَّهُ مَاتَ فِي صَفَرٍ (طَلَاقٍ) بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ كَانَ عَاقِلًا وَقَتَ الْخُلْعِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الرَّجُلِ أَنَّهُ كَانَ مُجْنُونًا وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ بَيِّنَةَ كَوْنِ الْمُتَصَرِّفِ عَاقِلًا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ كَوْنِهِ مُجْنُونًا بَيِّنَةُ الْإِبْنِ أَنَّ أَبَاهُ أَبَانَهَا وَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ مَاتَ وَهِيَ عَلَى نِكَاحِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ (نَفَقَةٌ) بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّهُ مُوسِرٌ فَعَلَيْهِ نَفَقَةُ الْمُوسِرِينَ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ أَنَّهُ مُعْسِرٌ.

بَيِّنَةُ الزَّوْجَةِ أُولَى فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ الْمَقْرُوضِ أَوْ زَمَانِهِ؛ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ بَيِّنَةُ الزَّوْجَةِ أَنَّ الثُّوبَ الْمَبْعُوثَ أَوْ الدَّرَاهِمَ هَدِيَّةٌ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الزَّوْجِ أَنَّهُ مِنَ الْكِسْوَةِ أَوْ الْمَهْرِ خَانِيَةٌ وَفِي الْخِلَاصَةِ بِالْعَكْسِ بَيِّنَةُ الْإِبْنِ الْغَائِبِ أَنَّ أَبَاهُ حِينَ أَنْفَقَ مَالَ الْإِبْنِ عَلَى نَفْسِهِ كَانَ مُوسِرًا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْأَبِ الْإِعْسَارَ بَيِّنَةُ الْإِبْنِ الزَّمَنِ أَنَّ زَيْدًا أَبُوهُ فَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ زَيْدٍ أَنَّ رَجُلًا آخَرَ هُوَ أَبُو الزَّمَنِ بَيِّنَةُ الظَّنِّ الْمَشْرُوطِ عَلَيْهَا الْإِرْضَاعُ بِنَفْسِهَا أَنَّهَا أَرْضَعَتِ الصَّبِيَّ بَلَبَتْهَا فَلَهَا الْأَجْرُ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ أَبِيهِ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُ بِلَبَنِ شَاةٍ (عِتْقٌ) بَيِّنَةُ الْأَمَةِ أَنَّهُ أَعْتَقَهَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَوَلَدُهَا حُرٌّ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ السَّيِّدِ أَنَّهَا وَلَدَتْ قَبْلَ الْإِعْتِقِ بَيِّنَةُ الْبِنْتِ أَنَّ أَبِي مَاتَ حُرٌّ الْأَصْلُ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ كَانَ عَبْدِي فَأَعْتَقْتَهُ وَوَلَاؤُهُ لِي.

بَيِّنَةُ الْمَوْلَى فِي قَدْرِ بَدَلِ الْكِتَابَةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْعَبْدِ لِإِثْبَاتِهَا الزِّيَادَةَ.

بَيِّنَةُ الْأَمَةِ أَنَّهُ دَبَّرَهَا فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ وَهُوَ عَاقِلٌ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْوَرَثَةِ أَنَّهُ كَانَ مُحْتَلِطَ الْعَقْلِ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي فَسَادِ الْكِتَابَةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِي صِحَّتِهَا.

بَيِّنَةُ الْمُكَاتَبِ أَنَّ الْكِتَابَةَ عَلَى نَفْسِهِ وَمَالِهِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَوْلَى أَنَّهَا عَلَى نَفْسِهِ فَقَطْ (وَقَفٌ).

بَيِّنَةُ الْأَسْبَقِ تَارِيخًا أَوْ لَى فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ ذُو الْيَدِ أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَيْهِ وَالْقِيمُ أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَى الْمَسْجِدِ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْوَقْفِ بَطْنًا بَعْدَ بَطْنٍ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةٍ مُدَّعِي الْإِطْلَاقِ.

بَيِّنَةُ الْخَارِجِ عَلَى الْمَلِكِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُتَوَلَّى ذِي الْيَدِ عَلَى أَنَّهُ وَقَفَتْ وَبِهِ يُفْتَى.

بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَنَّهَا وَقَفَتْ عَلَى مُطْلَقٍ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ أَنَّ بَائِعِي اشْتَرَاهَا مِنَ الْوَاقِفِ إِلَّا إِنْ أَثَبَتْ ذُو الْيَدِ تَارِيخًا سَابِقًا عَلَى الْوَقْفِ.

بَيِّنَةُ فَسَادِ الْوَقْفِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الصَّحَّةِ إِنْ كَانَ الْفَسَادُ بِشَرْطِ مُفْسِدٍ، وَبَيِّنَةُ الصَّحَّةِ أَوْ لَى إِنْ كَانَ الْفَسَادُ لِمَعْنَى فِي الْمَحَلِّ أَوْ غَيْرِهِ (بَيْعٌ)، بَيِّنَةُ مُدَّعِي فَسَادِ الْبَيْعِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الصَّحَّةِ اتِّفَاقًا إِنْ كَانَ الْفَسَادُ بِشَرْطِ أَوْ أَجَلٍ فَاسِدَيْنِ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْفَسَادِ أَوْ لَى أَيْضًا وَلَوْ لِمَعْنَى فِي صُلْبِ الْعَقْدِ كَالشَّرَاءِ بِالْفِ وَرَطْلٍ خَمْرٍ فِي ظَاهِرِ الرَّوَايَةِ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْبَيْعِ كُرْهَا أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِيهِ طَوْعًا فِي الصَّحِيحِ، بَيِّنَةُ الدَّائِنِ أَنَّ الْوَرِثَةَ بَاعُوا عَبْدًا مِنَ التَّرِكَةِ الْمُسْتَغْرَقَةِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَتِهِمْ أَنَّ الْبَائِعَ مُوَرِّثُهُمْ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْبَيْعِ وَفَاءً أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِيهِ بَأْتًا، بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي عَلَى الْإِقَالَةِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْبَائِعِ عَلَى الْبَيْعِ لِطُلَانِ الثَّانِيَةِ بِإِقْرَارٍ مُدَّعِي الْإِقَالَةِ، بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنِّي بَعْتُكُمَا هَذَا الْعَبْدَ بِالْفَيْنِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ أَحَدِهِمَا أَنِّي اشْتَرَيْتُهُ مِنْكَ بِالْفِ، بَيِّنَةُ أَنِّي بَعْتُكَ كَذَا يَوْمَ كَذَا فِي مَكَانٍ كَذَا أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْآخَرِ أَنِّي لَمْ أَكُنْ ذَلِكَ الْيَوْمَ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنَّ فُلَانًا أَوْدَعَنِي الدَّارَ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ عَلَى الشَّرَاءِ مِنْ ذِي الْيَدِ، بَيِّنَةُ مَنْ بَلَغَ فَادَعَى أَنَّ الْوَصِيَّ بَاعَ كَذَا بِغَبْنٍ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي وَقَالَ كَثِيرٌ بِالْعَكْسِ، بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي أَنَّ أَبَاكَ بَاعَهَا مِنِّي فِي صِغَرِكَ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْإِبْنِ أَنَّهُ كَانَ بِالِغَا وَقِيلَ بِالْعَكْسِ، بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي أَنَّكَ بَعْتَ مِنِّي بَعْدَ بُلُوغِكَ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْبَائِعِ أَنَّهُ قَبْلَهُ لِإِثْبَاتِهَا الْعَارِضَ، بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي إِجَارَةَ الْمَالِكِ بَيْعَ الْفُضُولِ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَالِكِ الرَّدِّ؛ لِأَنَّهَا مُلْزِمَةٌ، بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَنِّي اشْتَرَيْتُهُ مِنْ أَبِيكَ مِنْذُ عَشْرِ سِنِينَ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ أَنَّ أَبَاهُ مَاتَ مِنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً، بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَنِّي اشْتَرَيْتُهُ مِنْ أَبِيكَ أَوْ لَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ مَلَكَ أَبِيهِ إِلَى حَيْثُ مَوْتُهُ، بَيِّنَةُ مُثَبِّتِ الزِّيَادَةِ أَوْ لَى فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ أَوْ قَدْرِ الْمَبِيعِ، بَيِّنَةُ الْبَائِعِ فِي الثَّمَنِ وَبَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي فِي الْمَبِيعِ أَوْ لَى لَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَالْمَبِيعِ جَمِيعًا بِأَنَّ قَالَ الْبَائِعُ بَعْتُ الْعَبْدَ الْوَاحِدَ بِالْفَيْنِ وَقَالَ الْمُشْتَرِي بَلْ بَعْتُ الْعَبْدَيْنِ بِالْفِ فَيُحْكَمُ لِلْبَائِعِ بِالْفَيْنِ وَلِلْمُشْتَرِي بِعَبْدَيْنِ.

بَيِّنَةُ الصَّحَّةِ أَوْ لَى فِيمَا لَوْ ادَّعَى الشَّرَاءَ مِنْ ثَالِثٍ أَحَدُهُمَا شَرَاءً صَحِيحًا وَالْآخَرُ فَاسِدًا،

بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنْ زَيْدًا قَالَ لَا حَقَّ لِي فِي الدَّارِ قَبْلَ شَرَايِكَ مِنْهُ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةٍ مُدَّعِي الشَّرَاءِ مِنْ زَيْدٍ، بَيِّنَةُ الْخَارِجِ عَلَى دَعْوَى مِلْكٍ مُطْلَقٍ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ أَنَّكَ شَرَيْتَهُ مِنِّي ثُمَّ تَقَايَلْنَا بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَنِّي بَعَثْتُكَ الْجَارِيَةَ بِهَذَا الْعَبْدِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي أَنَّ الْبَيْعَ بِالْأَلْفِ، بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْهُ عَبْدَيْنِ فَهَلَكَ أَحَدُهُمَا وَرُدَّ الْآخَرُ بِعَيْبٍ ثُمَّ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْهَالِكِ، بَيِّنَةُ الْبَائِعِ أَنَّ الْمَيْعَ هَلَكَ فِي يَدِ الْمُشْتَرِي أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي أَنَّهُ هَلَكَ فِي يَدِ الْبَائِعِ.

بَيِّنَةُ مَنْ لَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ كَانَ الْخِيَارُ لِأَحَدِهِمَا وَاخْتَلَفَا فِي الْإِجَارَةِ وَالنَّقْضِ فِي الْمُدَّةِ وَبَيِّنَةُ مُدَّعِي النَّقْضِ أَوَّلَى لَوْ اخْتَلَفَا بَعْدَ الْمُدَّةِ، بَيِّنَةُ رَبِّ السَّلَمِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمُسْلِمِ فِيهِ أَوْ جَنْسِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ ذَرْعِهِ.

بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي رَأْسِ الْمَالِ أَوْ فِي مُضِيِّ الْأَجَلِ لِإِبْنَاتِهَا الزَّيَادَةِ، بَيِّنَةُ الْمُؤَرِّخِ أَوْ الْأَسْبَقِ تَارِيخًا فِي دَعْوَى الشَّرَاءِ مِنْ ثَالِثٍ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْآخَرِ وَفِيهَا تَفْصِيلٌ طَوِيلٌ، بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنَّهَا تَنَجَّتْ فِي مِلْكٍ بِإِعْجَابِهِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ النَّتَاجِ فِي مِلْكٍ بِإِعْجَابِهِ (شُفْعَةٌ).

بَيِّنَةُ الشَّفِيعِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي فِيمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الثَّمَنِ وَعِنْدَ الثَّانِي بِالْعَكْسِ. بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي أَوَّلَى فِيمَا لَوْ هُدِمَ الْبِنَاءُ وَاخْتَلَفَ مَعَ الشَّفِيعِ فِي قِيَمَتِهِ عِنْدَ الثَّانِي وَعِنْدَ الثَّالِثِ بِالْعَكْسِ.

بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي أَوَّلَى فِيمَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ الْبِنَاءَ ثُمَّ الْعَرَصَةَ فَلَا شُفْعَةَ لَكَ فِي الْبِنَاءِ وَبَرَهَنَ الشَّفِيعُ عَلَى شَرَايَهِمَا جَمِيعًا عِنْدَ الثَّانِي وَقَالَ الثَّالِثُ بِالْعَكْسِ، بَيِّنَةُ الشَّفِيعِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى أَنَّهُ أَخَذَتْ هَذَا الْبِنَاءَ وَالشَّجَرَ بَيِّنَةُ الشَّفِيعِ أَنَّكَ اشْتَرَيْتَهُمَا مِنْ زَيْدٍ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ عَمْرًا أَوْ دَعَيْنِي (إِجَارَةً)، بَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهَا بِعَشْرَةِ لِرَكْبَتِهَا إِلَى مَوْضِعٍ كَذَا أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُؤْجِرِ أَنَّهُ بِعَشْرَةٍ إِلَى نَصْفِهِ، بَيِّنَةُ الرَّاعِي أَنَّكَ شَرَطْتَ عَلَى الرَّعْيِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي هَلَكَتَ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ صَاحِبِهَا عَلَى مَوْضِعٍ آخَرَ، بَيِّنَةُ الْمُؤْجِرِ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ الْخَانُوتَ طَائِعًا أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْآخَرِ عَلَى الْإِكْرَاهِ.

(أَقُولُ) تَقَدَّمَ فِي الْبَيْعِ أَنْ بَيِّنَةُ مُدَّعِيهِ كُرْهًا أَوَّلَى فِي الصَّحِيحِ فَلَعَلَّ هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى خِلَافِ الصَّحِيحِ تَأْمَلْ، بَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ سَقَطَ أَحَدُ مِضْرَاعِي بَابِ الدَّارِ فَادَّعَاهُ كُلُّ مِنْهُمَا. بَيِّنَةُ الْمُؤْجِرِ أَنَّهُ سَلَّمَهُ الدَّارَ فِي الْمُدَّةِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّهَا كَانَتْ فِي يَدِ الْآجِرِ هَذِهِ الْمُدَّةَ، بَيِّنَةُ الْمُؤْجِرِ أَوَّلَى فِي قَدْرِ الْأُجْرَةِ وَبَيِّنَةُ الْمُسْتَأْجِرِ أَوَّلَى فِي قَدْرِ الْمُدَّةِ.

بَيِّنَةُ رَاكِبِ السَّفِينَةِ أُولَى فِيمَا لَوْ قَالَ لِصَاحِبِهَا اسْتَأْجَرْتَنِي لِأَحْفَظَ لَكَ السُّكَّانَ، بَيِّنَةُ رَبِّ الدَّابَّةِ أُولَى فِيمَا لَوْ قَالَ لَهُ الرَّاكِبُ اسْتَأْجَرْتَنِي لِأُبَلِّغَهَا إِلَى فُلَانٍ (هَبَّةٌ)، بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْهَبَةِ الْمَشْرُوطَةِ بِعَوَضٍ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الرَّهْنِ وَغَيْرِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْعَكْسِ وَذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ عَلَى أَنَّ بَيِّنَةَ الْبَيْعِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الرَّهْنِ، بَيِّنَةُ الشَّرَاءِ مِنْ ذِي الْيَدِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْهَبَةِ وَالْقَبْضِ مِنْهُ إِلَّا إِذَا أَرَخَ الثَّانِي فَقَطُّ أَوْ كَانَ تَارِيخُهُ أَسْبَقَ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي نِكَاحِ الْأَمَةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِي الْهَبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ أَوْ الرَّهْنِ مَا لَمْ يَسْبِقْ تَارِيخُ الْآخَرِ أَوْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا زَائِدًا وَالْآخَرُ خَارِجًا وَفِي الْمَسْأَلَةِ بَحْثٌ يُطْلَبُ مِنَ الْأَصْلِ، بَيِّنَةُ الْوَارِثِ أَنَّ الْمَوْرَثَ وَهَبَهُ كَذَا فِي الصَّحَّةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْآخَرِينَ عَلَى الْمَرَضِ (عَارِيَّةٌ وَوَدِيعَةٌ)، بَيِّنَةُ الْمُعِيرِ أَتَمَّا هَلَكَتْ بَعْدَ مَا جَاوَزَ الْمَوْضِعَ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُسْتَعِيرِ أَنَّهُ رَدَّهَا إِلَيْهِ، بَيِّنَةُ الْمُدَّعِ أَنَّ رَبَّ الْوَدِيعَةِ عَزَلَكَ مِنَ الْوَكَالَةِ بِقَبْضِهَا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْوَكِيلِ بِالْقَبْضِ، بَيِّنَةُ الْحَارِجِ عَلَى الْمَلِكِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ عَلَى الْإِيدَاعِ بَعْدَ قَوْلِهِ هُوَ فِي يَدِي مَا لَمْ يَقُلْ أَوْ لَا إِنَّهُ فِي يَدِي وَدِيعَةٌ، بَيِّنَةُ الْمُدَّعِ عَلَى الرَّدِّ أَوْ عَلَى ضَيَاعِهَا عِنْدَهُ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَالِكِ عَلَى الْإِتْلَافِ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ، بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْإِيدَاعِ عِنْدَ ذِي الْيَدِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ثَالِثٍ عَلَى مَلِكٍ مُطْلَقٍ، بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنَّ فُلَانًا أَوْدَعْنِيهَا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ آخَرَ أَنِّي اشْتَرَيْتَهَا مِنْكَ (غَضَبٌ)، بَيِّنَةُ الْمَالِكِ عَلَى الْإِتْلَافِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْغَاصِبِ عَلَى الرَّدِّ إِلَى الْمَالِكِ بَيِّنَةُ الْغَاصِبِ أَنَّ الْمَغْضُوبَ مَاتَ عِنْدَ الْمَالِكِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَوْتِ عِنْدَ الْغَاصِبِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعِنْدَ الثَّانِي بِالْعَكْسِ بَيِّنَةُ الْغَضَبِ فِيمَا فِي يَدِ آخَرَ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ثَالِثِ الْمَلِكِ الْمُطْلَقِ بَيِّنَةُ أَنَّ ذَا الْيَدِ غَضَبَ الْجَارِيَةَ مِنْهُ الْيَوْمَ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ثَالِثٍ غَضَبَهَا مِنْهُ مُنْذُ شَهْرٍ وَيَضْمَنُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ قِيَمَتَهَا لِلثَّالِثِ فِي قِيَاسِ قَوْلِ الْإِمَامِ.

وَفِي قِيَاسِ قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ هِيَ لِلثَّالِثِ وَلَا ضَمَانَ خَانِيَّةٌ (جَنَابَاتٌ) بَيِّنَةُ الْمَوْتِ مِنَ الْجَرْحِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَوْتِ بَعْدَ الْبُرْءِ كَمَا فِي الدَّرَرِ وَالْقُنْيَةِ وَفِي الْخُلَاصَةِ بِالْعَكْسِ وَبِهِ أَفْتَى الْمَوْلَى أَبُو السُّعُودِ أَفْنَدِي بَيِّنَةُ أَنَّهُ قَتَلَ أَبَاهُ يَوْمَ كَذَا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْحُضْمِ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ مَيِّتًا ذَلِكَ الْيَوْمَ، بَيِّنَةُ أَنَّكَ أَمَرْتَ صَبِيًّا بِضَرْبِ جِهَارِي فَهَاتَ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْآخَرَ أَنَّ الْجِهَارَ حَيٌّ؛ لِأَنَّهُ نَفِيٌّ مَقْصُودٌ (إِقْرَارٌ)، بَيِّنَةُ أَنَّهُ أَقَرَّ لِوَارِثِهِ فِي الصَّحَّةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ أَنَّهُ أَقَرَّ لَهُ فِي الْمَرَضِ، بَيِّنَةُ الْإِقْرَارِ مُكْرَهًا أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْإِقْرَارِ طَوْعًا بَيِّنَةُ الْمُقْضَى عَلَيْهِ بِالذَّارِ أَنَّ الْمُدَّعِيَ أَقَرَّ قَبْلَ الْقَضَاءِ بِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا أُولَى وَلَوْ بِأَنَّهُ أَقَرَّ بَعْدَ الْقَضَاءِ لَا يَبْطُلُ الْقَضَاءُ، بَيِّنَةُ أَنَّ الْمَيِّتَ كَانَ أَقَرَّ أَنَّ لَا حَقَّ لِي فِي الدَّارِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْوَارِثِ الْإِزْثَ (صُلْحٌ) بَيِّنَةُ مُدَّعِي الصُّلْحِ عَنْ كُرْهِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِيهِ عَنْ طَوْعٍ

(رَهْنٌ)، بَيِّنَةُ الرَّهْنِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الرَّهْنِ بَعْدَ هَلَاكِهِ، بَيِّنَةُ الرَّاهِنِ عَلَىٰ عَدَمِ الرَّدِّ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْمُرْتَهِنِ أَنِّي أَخَذْتُ الْمَالَ وَرَدَدْتُ الرَّهْنَ.

بَيِّنَةُ الْمُرْتَهِنِ فِي تَعْيِينِ الرَّهْنِ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الرَّاهِنِ، بَيِّنَةُ الرَّاهِنِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ ادَّعَىٰ كُلُّ مِنْهُمَا هَلَاكُهُ عِنْدَ الْآخِرِ، بَيِّنَةُ الْمُرْتَهِنِ أَنَّكَ رَهَنْتَنِي الثَّوْبَيْنِ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الرَّاهِنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ أَحَدَهُمَا، بَيِّنَةُ الرَّاهِنِ أَنَّ الْعَبْدَ كَانَتْ قِيَمَتُهُ قَبْلَ اغْوَارِهِ مِثْلَ الدِّينِ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْمُرْتَهِنِ أَنَّهَا مِثْلُ نَصْفِهِ، بَيِّنَةُ الرَّاهِنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ سَلِيماً قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْمُرْتَهِنِ أَنَّهُ رَهَنَهُ مَعِيّاً قِيَمَتُهُ خَمْسَةُ، بَيِّنَةُ الشَّرَاءِ مِنْ زَيْدٍ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الرَّهْنِ مِنْهُ إِلَّا إِذَا أَرَخَ الْآخِرُ فَقَطَّ أَوْ كَانَ تَارِيخُهُ أَسْبَقَ وَبَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ لَوْ كَانَتْ الْعَيْنُ فِي يَدِ أَحَدِهِمَا أُولَىٰ فِي ذَلِكَ إِلَّا إِذَا سَبَقَ تَارِيخُ الْحَارِجِ (مُزَارَعَةٌ) بَيِّنَةُ الْمَزَارِعِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَ مَعَ رَبِّ الْأَرْضِ وَالْبَذْرِ فِي قَدْرِ الْمَشْرُوطِ بَعْدَمَا نَبَتَ وَبَيِّنَةُ الْآخِرِ أُولَىٰ لَوْ كَانَ الْبَذْرُ مِنْ قَبْلِ الْمَزَارِعِ بَعْدَمَا نَبَتَ أَيُّضاً، بَيِّنَةُ رَبِّ الْأَرْضِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ قَالَ بَعْدَ النَّبَاتِ شَرَطْتُ لِي نَصْفَ الْحَارِجِ وَقَالَ الْآخِرُ عَشْرِينَ قَفِيزاً.

بَيِّنَةُ الْمَزَارِعِ أُولَىٰ لَوْ عُمِيسَتْ الدَّعْوَىٰ وَلَمْ تُخْرَجِ الْأَرْضُ شَيْئاً أَيْ لِإِثْبَاتِهَا عَدَمَ لُزُومِ أُجْرَةِ الْأَرْضِ بَيِّنَةُ مُدَّعِي الصَّحَّةِ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِي الْفَسَادِ بِاشْتِرَاطِ أَقْفَرَةٍ مُعَيَّنَةٍ بَيِّنَةُ رَبِّ الْأَرْضِ وَالْبَذْرِ أَنِّي شَرَطْتُ لَكَ النِّصْفَ وَعَشْرِينَ قَفِيزاً أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْآخِرِ عَلَىٰ شَرْطِ النِّصْفِ فَقَطَّ (مُضَارَبَةٌ).

بَيِّنَةُ الْقَابِضِ أَنَّ الْمَالَ قَرُضٌ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الدَّافِعِ أَنَّهُ مُضَارَبَةٌ أَوْ بِضَاعَةٌ وَبَيِّنَةُ الدَّافِعِ أَنَّ الْمَالَ قَرُضٌ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْقَابِضِ أَنَّهُ مُضَارَبَةٌ، بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الرَّبْحِ بَيِّنَةُ الْمَالِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي التَّخْصِيصِ بِتِجَارَةٍ أَوْ بَيْعٍ بِنَقْدٍ وَعَدَمِهِ بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ أُولَىٰ فِي الْمُضَارَبَةِ الْخَاصَّةِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي التِّجَارَةِ بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ قَالَ قَسَمْنَا الرَّبْحَ بَعْدَ قَبْضِكَ رَأْسَ الْمَالِ وَأَنْكَرَ الْآخِرُ قَبْضَهُ بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ أَنَّكَ شَرَطْتَ لِي الثُّلُثَ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْآخِرِ عَلَى الثُّلُثِ إِلَّا عَشْرَةَ بَيِّنَةُ الْمُضَارِبِ أَنَّكَ شَرَطْتَ لِي مِائَةً أَوْ لَمْ تَشْرُطْ لِي شَيْئاً فَلَئِي عَلَيْكَ أَجْرُ الْمِثْلِ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْآخِرِ عَلَى شَرْطِ النِّصْفِ شَرِكَةً، بَيِّنَةُ الْأَمْرِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ أَمَرَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ رَجُلًا بِشِرَاءِ عَبْدٍ وَأَنَّهُ اشْتَرَاهُ قَبْلَ تَفَرُّقِهِمَا حَتَّىٰ يَكُونَ لِلشَّرِكَةِ وَبَرَهْنُ الْآخِرِ أَنَّهُ بَعْدَهُ لِيَكُونَ لِلْأَمْرِ وَحْدَهُ وَبَيِّنَةُ غَيْرِ الْأَمْرِ أُولَىٰ فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ الْأَمْرُ أَنَّ الشَّرَاءَ بَعْدَ التَّفَرُّقِ لِيَكُونَ الْعَبْدُ لَهُ خَاصَّةً بَيِّنَةُ الْحَارِجِ عَلَى شَرِكَةِ الْمَفَاوِضَةِ مَعَ الْمِيتِ أُولَىٰ مِنْ بَيِّنَةِ الْوَرِثَةِ أَنَّهُ تَرَكَ الْمَالَ



مِيرَانًا بِلَا شَرَكَةٍ (قِسْمَةً)، بَيِّنَةٌ مَنْ يَدَّعِي بَيِّنًا فِي يَدٍ آخَرَ أَنَّهُ وَقَعَ فِي قِسْمَتِهِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْآخَرِ (دَعْوَى).

بَيِّنَةُ الْبَرَاءَةِ أُولَى مِنَ الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمَالِ إِنْ لَمْ يُؤَرَّخَا أَوْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ أَوْ أَرَّخَا سَوَاءً بَيِّنَةُ الْمَطْلُوبِ عَلَى أَنَّكَ أَقْرَزْتَ بِالْبَرَاءَةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الطَّالِبِ عَلَى أَنَّكَ أَقْرَزْتَ بِالْمَالِ بَعْدَ إِقْرَارِي بِالْبَرَاءَةِ وَبَيِّنَةُ الطَّالِبِ أُولَى إِنْ قَالَ إِنَّكَ أَقْرَزْتَ بِالْمَالِ بَعْدَ دَعْوَاكَ إِقْرَارِي بِالْبَرَاءَةِ، بَيِّنَةُ الْأَسْبَقِ تَارِيخًا أُولَى فِيمَا لَوْ ادَّعَا مِلْكِيَّةَ عَيْنٍ فِي يَدِ ثَالِثٍ أَوْ فِي أَيْدِيهِمَا وَكَذَا لَوْ أَرَّخَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ وَإِلَّا فَبَيْنَهُمَا، بَيِّنَةُ الْحَارِجِ أُولَى إِلَّا إِذَا ادَّعَى ذُو الْيَدِ التَّجَارَةَ وَنَحْوَهُ مِمَّا لَا يَتَكَرَّرُ كَجَزِّ الصُّوفِ وَحَلْبِ اللَّبَنِ أَوْ أَرَّخَا وَتَارِيخُهُ أَسْبَقُ فَبَيِّنَتُهُ أُولَى، بَيِّنَةُ الْحَارِجِ أُولَى فِي دَعْوَى التَّجَارَةِ إِنْ أَرَّخَا وَوَافَقَ سَنُ الدَّائِيَةِ تَارِيخَهُ، بَيِّنَةُ الْحَارِجِ أَيْضًا أُولَى فِيمَا إِذَا بَرَهْنَا عَلَى التَّجَارَةِ ثُمَّ بَرَهَنَ عَلَى إِقْرَارِ ذِي الْيَدِ بَيْنَعِيهَا وَشَرَائِهَا مِنْ فُلَانٍ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَاعَ ثُمَّ اشْتَرَى كَانَ مِلْكًا حَادِثًا فَيَبْطُلُ دَعْوَى التَّجَارَةِ وَنَحْوُهُ، بَيِّنَةُ مَنْ وَافَقَ سَنَ الدَّائِيَةِ تَارِيخَهُ أُولَى فِيمَا لَوْ ادَّعَا التَّجَارَةَ عَلَى ثَالِثٍ ذِي يَدٍ وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ أَحَدُهُمَا فَبَيْنَهُمَا بَيِّنَةُ مُدَّعِي التَّجَارَةِ خَارِجًا أَوْ صَاحِبِ يَدٍ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِي الْمَلِكِ، بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أُولَى فِيمَا لَوْ ادَّعَى أَنَّ هَذَا الْعَبْدَ وُلِدَ فِي مِلْكِهِ مِنْ أُمِّهِ وَعَبْدُهُ وَبَرَهَنَ الْحَارِجُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ بَيِّنَةُ الْحَارِجِ أُولَى فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ أُمُّهُ وَلَدَتْ هَذَا الْعَبْدَ فِي مِلْكِهِ وَبَرَهَنَ ذُو الْيَدِ كَذَلِكَ بَيِّنَةُ مُدَّعِي كُلِّ الدَّارِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِي نَصْفِهَا لَوْ كَانَتْ فِي أَيْدِيهِمَا وَلَوْ فِي يَدِ ثَالِثٍ فَلِمُدَّعِي الْكُلِّ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهَا وَلِلْآخَرِ رُبْعُهَا عِنْدَ الْإِمَامِ بَيِّنَةُ رَبِّ الدِّينِ عَلَى الْيَسَارِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَدْيُونِ عَلَى الْإِعْسَارِ.

بَيِّنَةُ الْأَقْرَبِ تَارِيخًا أُولَى فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الْعَيْنَ فِي يَدِهِ مُنْذُ شَهْرٍ وَبَرَهَنَ الْآخَرُ أَنَّهَا فِي يَدِهِ مُنْذُ جُمُعَةٍ أَوْ السَّاعَةِ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أُولَى فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ أَنَّ الْعَبْدَ عَبْدُهُ مُنْذُ عَشْرِينَ سَنَةً وَبَرَهَنَ الْحَارِجُ أَنَّهُ كَانَ فِي يَدِهِ مُنْذُ سَنَةٍ حَتَّى اغْتَصَبَهُ ذُو الْيَدِ مِنْهُ بَيِّنَةُ الْحَارِجِ أَنَّ قَاضِي كَذَا قَضَى لَهُ بِهَذِهِ الْجَارِيَةِ أَوْ الدَّائِيَةِ أُولَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ عَلَى التَّجَارَةِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ بَيِّنَةُ الشِّرَاءِ أُولَى فِيمَا إِذَا بَرَهَنَ عَلَى ذِي الْيَدِ شِرَاءَهَا مِنْ زَيْدٍ وَبَرَهَنَ آخَرُ عَلَى الْهَبَةِ مِنْهُ أَيْ مِنْ زَيْدٍ وَآخَرُ عَلَى الصَّدَقَةِ مِنْهُ وَآخَرُ عَلَى الْإِزْثِ مِنْهُ وَإِنْ ادَّعَى كُلُّ وَاحِدٍ ذَلِكَ مِنْ رَجُلٍ فَبَيْنَهُمْ أَرْبَاعًا بَيِّنَةُ الْأَسْبَقِ تَارِيخًا أُولَى فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ أَنَّ الدَّارَ كَانَتْ لِزَيْدِ الْمَيِّتِ مُنْذُ سَتَيْنِ ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَانًا لِي وَبَرَهَنَ آخَرُ أَنَّهَا كَانَتْ لِعَمْرٍو الْمَيِّتِ مُنْذُ سَنَةٍ ثُمَّ مَاتَ وَتَرَكَهَا مِيرَانًا لِي بِخِلَافٍ مَا لَوْ أَرَّخَا

المَوْتِ فَتَنْصَفُ بَيْنَهُمَا وَيُلْغِي التَّارِيخُ بَيْنَهُ الْإِبْنِ أَنَّ فُلَانًا قَتَلَ أَبَاهُ يَوْمَ السَّبْتِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمَرْأَةِ أَنَّ أَبَاهُ تَزَوَّجَهَا يَوْمَ الْأَحَدِ بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَوَّلَى لَوْ بَرَهَنَ الْإِبْنُ عَلَى الْمَوْتِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْمَوْتِ لَا يَدْخُلُ فِي الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْقَتْلِ بَيِّنَةُ الْمُدَّعِي أَنَّهُ ابْنُ عَمِّ الْمَيِّتِ لِأَيِّهِ مَعَ ذِكْرِ النَّسَبِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ الْمَيِّتَ فُلَانٌ آخَرُ أَوْ أَنَّ أَبَاكَ أَقَرَّ فِي حَيَاتِهِ أَنَّهُ أَخُو فُلَانٍ لِأُمِّهِ لَا لِأَبِيهِ.

بَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ أَقَامَ مُسْلِمٌ وَنَصْرَانِيٌّ شُهُودًا نَصَارَى عَلَى ذَنْبٍ فِي تَرْكَةِ نَصْرَانِيٍّ فَيُبْدَأُ بِدَيْنِ الْمُسْلِمِ وَقَالَ الثَّانِي يَتَحَاصَّنُ وَبَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ أَقَامَا شُهُودًا نَصْرَانِيَّةً عَلَى عَبْدٍ فِي يَدِ نَصْرَانِيٍّ حَيٍّ وَعَنِ الثَّانِي أَنَّهُ يُنْصَفُ بَيْنَهُمَا وَبَيِّنَةُ الْمُسْلِمِ أَوَّلَى أَيْضًا فِيمَا لَوْ مَاتَ نَصْرَانِيٌّ لَهُ ابْنَانِ مُسْلِمٌ وَكَافِرٌ وَأَقَامَ الْمُسْلِمُ بَيِّنَةَ مُسْلِمَةٍ أَوْ كَافِرَةٍ عَلَى مَوْتِهِ مُسْلِمًا وَبَرَهَنَ الْكَافِرُ عَلَى مَوْتِهِ كَافِرًا فَيَقْضَى بِالْإِرْثِ لِلْمُسْلِمِ وَيُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ بَيِّنَةُ الْمُقْضَى عَلَيْهِ بِالْأَرْضِ أَنَّهُ أَحْدَثَ الْبِنَاءَ فِيهَا أَوَّلَى إِلَّا إِذَا قَضَى عَلَيْهِ بِالْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ بَيِّنَةُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنَّ أَبَاكَ أَقَرَّ بِأَنَّهُ مُلْكِيٌّ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ مُدَّعِي الْإِرْثِ مِنْ أَبِيهِ إِلَّا إِذَا بَرَهَنَ الْمُدَّعِي أَنَّكَ أَقَرَرْتَ أَنَّهُ مُلْكٌ أَبِي فَيَتَعَارَضُ الدَّفْعَانِ وَتَبْقَى بَيِّنَةُ الْإِرْثِ بِلاَ مُعَارَضٍ بَيِّنَةُ الْوَرَثَةِ أَنَّ سِنَ الْمُدَّعِي ثَمَانٍ عَشْرَةَ سَنَةً أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ ابْنُ الْمَيِّتِ وَهُوَ ابْنُ عَشْرِينَ سَنَةً بَيِّنَةُ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا كَانَتْ حَلَالًا وَقَتَ الْمَوْتِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْوَرَثَةِ أَنَّهَا كَانَتْ حَرَامًا قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ.

بَيِّنَةُ مَنْ يَدَّعِي أَنَّ الْكَنِيفَ فِي طَرِيقِ الْعَامَّةِ مُحَدَّثٌ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ صَاحِبِهِ أَنَّهُ قَدِيمٌ بَيِّنَةُ الْبَائِعِ عَلَى التَّجَارِ بِحَضْرَةِ الْمُشْتَرِيِ وَالْمُسْتَحَقُّ مِنْهُ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْمُسْتَحَقِّ عَلَى التَّجَارِ بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ ادَّعَى أَنَّ أَبَاهُ بَنَى الدَّارَ وَتَرَكَهَا مِيرَاثًا لَهُ وَبَرَهَنَ الْخَارِجُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْإِرْثِ مِنْ جَدِّهِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ كَانَ لِلْجَدَّةِ ابْنٌ غَائِبٌ لَمْ يُعْلَمْ مَوْتُهُ إِلَى الْآنَ؛ لِأَنَّهُ أَجَنَّبِيٌّ فِي إثْبَاتِ مُلْكِ الْغَيْرِ بَيِّنَةُ مَنْ يَدَّعِي زِيَادَةَ الْإِرْثِ أَوَّلَى فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَ الْوَرَثَةُ فِي تَارِيخِ مَوْتِ الْأَقَارِبِ وَبَرَهَنُوا بَيِّنَةُ مُدَّعِي الْبُنُوَّةِ أَوَّلَى فِي حَقِّ الْإِرْثِ فِيمَا لَوْ بَرَهَنَ وَاحِدٌ أَنَّهُ عَمُّ الْمَيِّتِ وَآخَرُ أَنَّهُ أَخُوهُ وَآخَرُ أَنَّهُ ابْنُهُ وَكُلُّ قَالٍ لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرُهُ فَيَقْضَى بِنَسَبِ الْكُلِّ وَالْمِيرَاثُ لِلْإِبْنِ فَقَطْ (شَهَادَاتٌ) بَيِّنَةُ أَنَّ فُلَانًا قَالٍ أَوْ فَعَلَ كَذَا أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَوْ لَمْ يَفْعَلْ بَيِّنَةُ أَنَّ زَوْجَ فُلَانَةٍ قُتِلَ أَوْ أَنَّهُ مَاتَ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ أَنَّهُ حَيٌّ إِلَّا إِذَا أَخْبَرَ بِحَيَاتِهِ بِتَارِيخٍ لَاحِقٍ بِبَيِّنَةِ الْجَرْحِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ التَّعْدِيلِ بَيِّنَةُ الطَّلَاقِ أَوْ الْعِتْقِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ النِّكَاحِ أَوْ الْمُلْكِ بَيِّنَةُ الْحُرِّيَّةِ الْأَصْلِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الرُّقِّ.

(مَأْذُونٌ)، بَيَّنَّهُ الْعَبْدُ أَوْ الصَّبِيُّ الْمَأْذُونُ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ مِنْ غَضَبٍ أَوْ وَدِيعَةٍ أَوْ عَارِيَةٍ اسْتَهْلَكَهَا أَوْ مُضَارَبَةٍ قَبْلَ إِذْنِهِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةٍ مُقَرَّرَ لَهُ أَنَّهُ فِي حَالِ الْإِذْنِ (حَجَرٌ) بَيِّنَةُ الْمُشْتَرِي أَوَّلَى فِيهَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ مِنْكَ حَالَ صَلَاحِكَ وَبَرَهَنَ الْمَحْجُورُ أَنَّهُ حَالَ الْحَجَرِ (سَرِقَةٌ) بَيِّنَةُ ذِي الْيَدِ أَنَّ الْمَتَاعَ مِلْكُ فُلَانٍ وَرَثَهُ مِنْ أَبِيهِ مُنْذُ سَنَةٍ ثُمَّ اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ الْخَارِجِ أَنَّهُ سَرَقَ مِنْهُ مُنْذُ شَهْرِ بَيِّنَةُ الْخَارِجِ أَنَّ الْحِمَارَ مِلْكُهُ سَرَقَ مِنْهُ مُنْذُ شَهْرٍ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ ذِي الْيَدِ أَنَّهُ مِلْكِي وَفِي يَدِي مُنْذُ سَنَةٍ فَهَذَا جُمْلَةُ مَا لَخَّصْتُهُ مِنْ كِتَابِ تَعَارُضِ الْبَيِّنَاتِ لِلْبَغْدَادِيِّ وَقَدْ بَلَغَتْ نَحْوَ مِائَةٍ وَسَبْعِينَ مَسْأَلَةً فَاسْتَغْنَيْتُ بِهَا عَمَّا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ لَكِنْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ مَسْأَلَةً عَنِ الْمُفْتِيِّ أَبِي السُّعُودِ لَمْ تَتَقَدَّمْ وَهِيَ بَيِّنَةُ الرَّجُوعِ عَنِ الْوَصِيَّةِ أَوَّلَى مِنْ بَيِّنَةِ كَوْنِهِ مُوصِيًا مُصِرًّا إِلَى الْوَفَاءِ أَهـ وَهِيَ مَنْقُولَةٌ فِي الْفَصْلِ الْعَاشِرِ مِنْ نُورِ الْعَيْنِ عَنِ الذَّخِيرَةِ فَرَاغْتُهَا.

(فُرُوعٌ) ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ مُفَرَّقَةً فَجَمَعْتُهَا، الشَّاهِدُ إِذَا أَنْكَرَ الشَّهَادَةَ لَا يُحْلِفُهُ الْقَاضِي وَلَوْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ الشَّاهِدُ كَاذِبٌ وَأَرَادَ تَحْلِيفَ الْمُدَّعَى مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَاذِبٌ لَا يُحْلِفُهُ عِمَادِيَّةٌ فِي ١٦ رَجُلٍ عَلَيْهِ أَلْفٌ لِرَجُلٍ فَادَّعَى أَنَّهُ أَوْفَاهُ دَيْنَهُ وَأَقَامَ شَاهِدَيْنِ شَهِدَ أَحَدُهُمَا بِالْإِيْفَاءِ وَشَهِدَ الْآخَرُ عَلَى إِقْرَارِ صَاحِبِ الْمَالِ بِالْإِسْتِيفَاءِ لَا تُقْبَلُ خَانِيَّةٌ ادَّعَى دَيْنًا بِسَبَبِ قَرْضٍ وَنَحْوِهِ وَشَهِدَا بِدَيْنٍ مُطْلَقٍ قِيلَ تُقْبَلُ وَقِيلَ لَا كَمَا فِي عَيْنِ ادَّعَاهُ بِسَبَبٍ وَشَهِدَا بِمُطْلَقٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقْبَلُ.

(أَقُولُ) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْعَيْنِ وَالِدَيْنِ أَنَّ الْعَيْنَ يُحْتَمَلُ الزَّوَائِدُ فِي الْجُمْلَةِ وَحُكْمُ الْمُطْلَقِ أَنَّ يُسْتَحَقَّ بِزَوَائِدِهِ وَالْمِلْكُ بِسَبَبٍ بِخِلَافِهِ فَيَصِيرُ الْمُدَّعَى بِسَبَبٍ مُكَذَّبًا بِالشُّهُودِ بِالْمِلْكِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُحْتَمَلُ الزَّوَائِدُ فَلَا إِكْذَابَ فَافْتَرَقَا وَاقْعَاثُ قَدْرِي عَنِ الْفُصُولَيْنِ فِي ١١ رَجُلٍ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ صَكًّا بِحَقٍّ وَقَالَ اشْهَدُوا عَلَيَّ بِمَا فِي الصَّكِّ جَازَ لَهُمْ أَنْ يَشْهَدُوا عَلَيْهِ وَإِنْ كَتَبَ غَيْرُهُ وَقَالَ لَهُمْ ذَلِكَ لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَقْرَأَهُ عَلَيْهِمْ سِرَاجٌ وَمَنْ أَرَادَ اسْتِيفَاءَ هَذَا الْمَحَلِّ فَعَلَيْهِ بِالْخَانِيَّةِ مِنْ فَضْلِ الشَّاهِدِ يَشْهَدُ بَعْدَمَا أَخْبَرَ بِزَوَالِ الْحَقِّ وَالشَّهَادَةُ عَلَى الْكِتَابِ لَوْ أَقَامَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَيِّنَةً عَلَى جَرِّحِ الشُّهُودِ فَإِنْ كَانَ جَرِّحًا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ.

كَمَا لَوْ قَالَ إِنَّهُمْ فَسَقَةٌ أَوْ زَنَادِقَةٌ وَاسْتَأْجَرَ الْمُدَّعَى الشُّهُودَ فِي هَذِهِ الشَّهَادَةِ أَوْ أَقَرَّ الشُّهُودَ أَنَّهُمْ شَهِدُوا بِبَاطِلٍ أَوْ زُورٍ أَوْ أَنَّ مَا يَدَّعِيهِ الْمُدَّعَى بَاطِلٌ لَا تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَإِنْ كَانَ جَرِّحًا يَدْخُلُ فِي الْحُكْمِ كَمَا لَوْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ أَنَّهُمْ زَنَوْا أَوْ شَرَبُوا الْخَمْرَ أَوْ سَرَقُوا أَوْ أَنَّهُمْ عَيِّدُوا أَوْ مَحْدُودُونَ فِي

قَذْفٍ أَوْ أَتَاهُمْ شُرَكَاءُ فِي الْمَشْهُودِ بِهِ أَوْ أَقَرَّ الْمُدَّعِي أَنَّ شُهُودَهُ شَهِدُوا بِزُورٍ أَوْ أَقَرَّ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُمْ عَلَى هَذِهِ الشَّهَادَةِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَالشَّافِعِيُّ تُقْبَلُ فِي الْفَضْلَيْنِ وَالصَّحِيحُ قَوْلُنَا؛ لِأَنَّ الْبَيِّنَةَ إِنَّمَا تُقْبَلُ عَلَى مَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحُكْمِ؛ لِأَنَّ الْجَرْحَ حَرَامٌ لِمَا فِيهِ مِنْ إِظْهَارِ الْفَاحِشَةِ وَإِظْهَارِ الْفَاحِشَةِ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يَتَضَمَّنَ حَقًّا لِلشَّرْعِ وَهُوَ إِقَامَةُ الْحَدِّ أَوْ حَقًّا لِلْعِبَادِ وَهُوَ وَجُوبُ الْمَالِ فَإِنْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ يَجُوزُ وَإِلَّا فَلَا فَإِنْ قَالَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ إِنِّي قَدْ صَاحَتِ هَؤُلَاءِ الشُّهُودُ بِكَذَا مِنَ الْمَالِ وَدَفَعْتَهُ إِلَيْهِمْ عَلَى أَنْ لَا يَشْهَدُوا عَلَيَّ بِهَذَا الْمَالِ فَإِذَا شَهِدُوا فَعَلَيْهِمْ أَنْ يَرُدُّوا عَلَيَّ مَا أَخَذُوا وَأَقَامَ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ قَبِلْتُ وَبَطَلَتْ شَهَادَتُهُمْ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى حَقًّا لَهُ فَيَصِحُّ.

وَلَوْ قَالَ لَمْ أَسْلَمْ إِلَيْهِمْ مَالُ الصُّلْحِ لَمْ يُقْبَلْ مُحِيطُ السَّرْحِيِّ شَهَادَةُ أَهْلِ السَّجْنِ فِيمَا يَقَعُ بَيْنَهُمْ لَا تُقْبَلُ وَكَذَا شَهَادَةُ الصَّبِيَّانِ فِيمَا يَقَعُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَلَاعِبَةِ وَكَذَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِيمَا يَقَعُ فِي الْحَمَامَاتِ لَا تُقْبَلُ وَإِنْ مَسَّتِ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ لَا يَخْضُرُ السَّجْنَ وَالْبَالِغَ لَا يَلْعَبُ الصَّبِيَّانَ وَالرَّجَالَ لَا يَخْضُرُونَ حَمَامَ النِّسَاءِ وَالشَّرْعُ شَرَعَ لِذَلِكَ طَرِيقًا آخَرَ وَهُوَ الْإِمْتِنَاعُ عَنْ حُضُورِ الْمَلَاعِبِ عَمَّا يُسْتَحَقُّ بِهِ الدُّخُولُ فِي السَّجْنِ وَمَنْعُ النِّسَاءِ عَنِ الْحَمَامَاتِ فَإِذَا لَمْ يَمْتَنِعُوا كَانَ التَّقْصِيرُ مُضَافًا إِلَيْهِمْ لَا إِلَى الشَّرْعِ بَرَّازِيَّةٌ مِنْ نَوْعِ الشَّهَادَةِ عَلَى النَّفْيِ تُقْبَلُ شَهَادَةُ الدَّائِنِ لِمَدْيُونِهِ الْحَيِّ وَإِنْ كَانَ مُفْلِسًا وَلَا تُقْبَلُ لِمَدْيُونِهِ الْمَيِّتِ لِتَعَلُّقِ حَقِّهِ بِالتَّرَكَةِ وَقِيلَ لَا تُقْبَلُ لِمَدْيُونِهِ الْحَيِّ إِذَا كَانَ مُفْلِسًا وَفِي الْبَرَّازِيَّةِ شَهَادَةُ الْغَرِيبَيْنِ إِذَا كَانَ الدَّيْنُ الَّذِي عَلَيْهِمَا هَذَا الْمُدَّعَى لَا تُقْبَلُ مِنْ جَامِعِ الْفُتَاوَى مِنَ الشَّهَادَاتِ شَهَادَةُ أَنَّ هَذَا الْغُلَامَ مُدْرِكٌ مُحْتَلَمٌ قَبْلَ ذَلِكَ.

وَلَوْ قَالُوا رَأَيْنَاهُ يَخْتَلِمُ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ مُتَمَرِّقَاتِ شَهَادَاتِ التَّنَازُخَانِيَّةِ أَقَامَ أَحَدُ الْمُدَّعِيَيْنِ شَاهِدَيْنِ وَالْآخَرَ أَرْبَعَةَ فَهِيَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ شَهَادَةَ كُلِّ شَاهِدَيْنِ عِلَّةٌ تَامَةٌ لَوْصُولِهَا إِلَى حَدِّ النَّصَابِ الْكَامِلِ وَتَمَامُهُ فِي شُرُوحِ الْهَدَايَةِ الْبَيِّنَةُ إِذَا قَامَتْ عَلَى خِلَافِ الْمَشْهُورِ الْمُتَوَاتِرِ لَا تُقْبَلُ وَهُوَ أَنْ يُشْتَهَرَ وَيُسْمَعَ مِنْ قَوْمٍ كَثِيرٍ لَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمْ عَلَى الْكَذِبِ كَذَا فِي الْفُتَاوَى الصَّغْرَى لِلْإِمَامِ الْحَاصِيِّ وَفِي الْبَرَّازِيَّةِ فِي شَهَادَةِ النَّفْيِ إِلَى أَنْ قَالَ قَالَ فِي الْمَحْبِطِ إِنْ تَوَاتَرَ عِنْدَ النَّاسِ وَعَلِمَ الْكُلُّ عَدَمَ كَوْنِهِ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ أَوْ الزَّمَانِ لَا تُسْمَعُ الدَّعْوَى عَلَيْهِ وَيَقْضَى بِفَرَاغِ الدِّمَةِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ تَكْذِيبُ الثَّابِتِ بِالضَّرُورَةِ وَالضَّرُورِيَّاتُ يَمَّا لَا يَدْخُلُهَا الشَّكُّ أَهْ وَكَذَلِكَ الشَّهَادَةُ الَّتِي يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ لَا تُقْبَلُ كَمَا فِي وَفِّ الْخَيْرِيَّةِ وَنَصُّهُ مِنَ الشَّهَادَةِ الَّتِي يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ لَوْ كَانَتْ الْبَيِّنَةُ الشَّاهِدَةُ بِمُسَوِّغَاتِ الْإِسْتِبدَالِ يُكَذِّبُهَا الْحِسُّ كَمَا لَوْ شَهِدُوا مَثَلًا بِأَنَّ الدَّارَ

سَائِعَةً لِلاِسْتِئْذَالِ لِانْهَادِمِهَا وَحَكَمَ الْقَاضِي بِشَهَادَتِهِمْ وَبِيعَتْ كَمَا ذَكَرْتُ ثُمَّ شَهِدْتُ أُخْرَى لَدَى حَاكِمٍ بِأَنَّهَا عَامِرَةٌ حِينَ الْاِسْتِئْذَالِ إِلَى هَذَا الزَّمَانِ وَكَانَ الْحُسُّ يَقْضِي بِأَنَّ عِمَارَتَهَا أَوْ أَنَّ الْاِسْتِئْذَالَ هِيَ الْعِمَارَةُ الْقَائِمَةُ فِي هَذَا الزَّمَانِ فَالْقَضَاءُ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْاِسْتِئْذَالِ حِينَئِذٍ بَاطِلٌ إِذْ هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى بَيِّنَةٍ يُكَذِّبُهَا الْحُسُّ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ جَاءَ حَيًّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا أَهـ.

وَأَفْتَى بِذَلِكَ الْمَرْحُومُ الْجَدُّ كَمَا فِي فَتَاوَاهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الشَّهَادَةِ وَعَلَى هَامِشِهَا فَتَوَى أُخْرَى مِنَ الْأَيِّمَةِ.

سُئِلَ الْعَلَامَةُ الْمُرْشِدِيُّ مَا قَوْلُكُمْ فِي شُهُودٍ لَمْ يَعْرِفُوا شَيْئًا مِمَّا قَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ هَلْ يَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ أَمْ لَا أَجَابَ إِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْعَدَالَةِ الظَّاهِرِ كَفَاهُمْ ذَلِكَ وَلَا يَقْدَحُ فِيهِمْ عَدَمُ مَعْرِفَتِهِمْ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ كَارُزُونِي لَكِنْ فِي الْحَائِيَةِ مِنْ فَضْلِ مَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لِفُسْطِهِ لَا يَجُوزُ الْقَضَاءُ بِظَاهِرِ الْعَدَالَةِ وَفِي الْخَيْرِيَّةِ وَإِذَا تَمَّ نَصَابُ الشَّهَادَةِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْعَدَالَةِ وَلَا يَقْتَصِرُ الْحَاكِمُ عَلَى ظَاهِرِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ إِلَى أَنْ قَالَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ الزَّمَانَ زَمَانُ الْفَسَادِ أَهـ.

وَفِي الْأَشْبَاهِ الرَّأْيُ إِلَى الْقَاضِي فِي مَسَائِلَ إِلَى أَنْ قَالَ وَفِي سُؤَالِ الشَّاهِدِ عَنِ الْإِيمَانِ إِنْ اتَّهَمَهُ أَهـ قَالَ مُحَشِّيه الْعَلَامَةُ الْبِيرِيُّ هَذَا قَيْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ لِمَا قَالَ فِي يَتِيْمَةِ الدَّهْرِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ سُؤَالُهُ لِيَصِلَ إِلَى مَذْهَبٍ مَنْ يَقُولُ بِتَكْفِيرِ الْعَوَامِ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ وَلَوْ قَالَ أَنَا مُسْلِمٌ وَلَسْتُ بِكَافِرٍ فَإِنَّهُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَهـ.

(أقول) وَفِي فَتَاوَى الْعَلَامَةِ الْحَانُوتِيِّ سُئِلَ فِيمَنْ لَا يَعْرِفُ الْإِيمَانَ وَلَا الْوَاجِبَ لِلصَّلَاةِ وَالْفَرَضِ وَلَا السُّنَّةَ وَالْمُسْتَحَبَّ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ هَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَجَابَ تَعَلُّمُ هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْعِلْمِ فَرَضٌ عَيْنٍ فَإِذَا لَمْ يَتَعَلَّمْ كَانَ مَانِعًا عَنْ قَبُولِ شَهَادَتِهِ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْبَحْرِ عَنِ الْمُجْتَبَى فِي فَضْلِ التَّغْزِيرِ أَهـ وَعِبَارَةُ الْبَحْرِ عَنِ الْمُجْتَبَى مَنْ تَرَكَ الْاِسْتِغَالَ بِالْفِقْهِ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَهـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## كِتَابُ الْوَكَالَةِ

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ عَقَارٌ فَوَكَّلَ عَمْرًا فِي بَيْعِهِ وَقَبْضِ ثَمَنِهِ فَبَاعَ عَمْرُو ذَلِكَ الْعَقَارَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ قَبْضَهُ مِنَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَدْفَعْهُ لِزَيْدٍ حَتَّى مَاتَ عَمْرُو الْوَكِيلِ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ مُجْهَلًا

لِلثَّمَنِ الْمَرْبُورِ وَلَمْ يُوجَدْ وَالْوَرَثَةُ لَا تَعْلَمُهُ وَيُرِيدُ زَيْدُ الرُّجُوعِ بِهِ فِي التَّرِكَةِ الْمَرْبُورَةِ بِالطَّرِيقِ  
الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمُ الْأَمَانَاتُ تَنْقَلِبُ مَضْمُونَةً بِالْمَوْتِ عَنْ تَجْهِيلِ  
إِلَّا فِي عَشْرَةٍ عَلَى مَا فِي الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ الْأَمَانَاتِ وَزَادَ الشُّرَنْبَلَايُ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْوَهْبَانِيَّةِ  
تِسْعَةً أُخْرَى كَمَا نَقَلَهُ الْعَلَايِيُّ فِي شَرْحِهِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي مُعِينِ الْمُفْتِيِّ أَيْضًا مِنْ كِتَابِ الْوَدِيعَةِ  
وَعَنْهَا.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ هَلْ لَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَحُقُوقُ عَقْدٍ لَا بُدَّ مِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْوَكِيلِ كَبَيْعٍ وَإِجَارَةٍ  
وَصُلْحٍ عَنْ إِقْرَارٍ تَعَلَّقَ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْجُورًا كَتَسْلِيمِ مَبِيعٍ وَقَبْضِهِ وَقَبْضِ ثَمَنِ وَرُجُوعِهِ بِهِ عِنْدَ  
اسْتِحْقَاقِهِ وَخُصُومَةٍ فِي عَيْبٍ بِلَا فَضْلِ بَيْنَ حُضُورٍ مُوَكَّلٍ وَغَيْبَةٍ اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَوَافَقَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو الْقَصَابِ عَلَى أَنْ يَدْفَعَ لَزَيْدٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ قَدْرًا مَعْلُومًا  
مِنَ اللَّحْمِ الضَّائِنِ وَصَارَ زَيْدٌ يُرْسِلُ ابْنَ أَخِيهِ يَأْتِي بِذَلِكَ مِنْ عِنْدِ عَمْرٍو وَمَضَى لَذَلِكَ مُدَّةٌ  
وَمَاتَ زَيْدٌ فَقَامَ عَمْرٍو يُطَالِبُ رَسُولَهُ الْمَذْكُورَ بِثَمَنِ اللَّحْمِ مُتَعَلِّلًا بِأَنَّهُ بَاعَهُ مِنْهُ وَالرَّسُولُ يُنْكِرُ  
ذَلِكَ وَيَدَّعِي أَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ عَلَى طَرِيقِ الرِّسَالَةِ وَلَا ثَمَنَ عَلَيْهِ فَهَلْ الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّسُولِ بِيَمِينِهِ  
وَلَا يُطَالِبُ بِثَمَنِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(أقول) قَدَّمْنَا فِي بَابِ الْخِيَارَاتِ مِنْ كِتَابِ الْبَيْعِ الْفَرْقَ بَيْنَ الْوَكِيلِ وَالرَّسُولِ بِأَنَّ الْوَكِيلَ  
لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى الْمُوَكَّلِ وَالرَّسُولُ لَا يَسْتَغْنِي عَنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمُرْسِلِ وَذَكَرْنَا قَبْلَ  
بَابِ الْخِيَارَاتِ بَوْرَقَةً أَنَّ الرَّسُولَ إِذَا لَمْ يُضِفْ عَقْدَ الشَّرَاءِ إِلَى الْمُرْسِلِ لَمْ يَقَعْ الشَّرَاءُ لِلْمُرْسِلِ بَلْ  
يَقَعْ لِلرَّسُولِ؛ لِأَنَّ الشَّرَاءَ مَتَى وَجَدَ نَفَادًا لَمْ يَتَوَقَّفْ فَإِذَا أَضَافَ الْمُشْتَرِي الْعَقْدَ إِلَى نَفْسِهِ وَقَعَ  
الشَّرَاءُ لَهُ وَلَزِمَهُ الثَّمَنُ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ كُنْتُ رَسُولًا عَنْ فُلَانٍ؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْعَقْدِ إِلَى نَفْسِهِ  
تُنَافِي الرِّسَالَةَ وَحِينَئِذٍ فَقَوْلُهُمُ الْقَوْلُ قَوْلُ الرَّسُولِ بِيَمِينِهِ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْبَائِعِ مَعْنَاهُ لَوْ أَنْكَرَ إِضَافَةَ  
العَقْدِ إِلَى نَفْسِهِ وَادَّعَى إِضَافَتَهُ إِلَى الْمُرْسِلِ كَقَوْلِهِ إِنْ فُلَانًا يَقُولُ لَكَ بَعُهُ كَذَا أَوْ أُرْسِلْنِي لِتَبِيعَهُ  
كَذَا فَالْقَوْلُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرُ لُزُومِ الْعَقْدِ عَلَيْهِ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْبَائِعِ فِي أَنَّهُ لَمْ يُخْرِجِ الْبَيْعَ مُحَرَّجَ الرِّسَالَةِ  
هَكَذَا يَجِبُ فَهَمُّ هَذَا الْمَحَلِّ فَاحْفَظْهُ.

(سئل) فِي يَتِيمَةٍ عُمَرُهَا سِتُّ سَنَوَاتٍ وَكَلَّتْ رَجُلًا فِي الْمَصَادَقَةِ مَعَ فَلَانٍ عَلَى أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ مَعَهَا حِصَّةً مِنْ كَذَا فَصَادَقَهُ الْوَكِيلُ كَذَلِكَ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً وَلَمْ يُجِزْ وَصِيَّهَا ذَلِكَ فَهَلْ تَكُونُ الْوَكَالَةُ الْمَرْبُورَةُ غَيْرَ جَائِزَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي وَكَالَةِ الْمُخْتَصِرِ وَلَوْ وَكَّلَ الْيَتِيمُ رَجُلًا فِي أُمُورِهِ فَأَجَازَ وَصِيَّهُ جَازَ إلَخَ أَحْكَامُ الصَّغَارِ مِنْ مَسَائِلِ الْوَكَالَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِامْرَأَةٍ دَعْوَى عَلَى امْرَأَةٍ أُخْرَى وَكُلٌّ مِنْهُمَا مِنَ الْمُخَدَّرَاتِ فَوَكَّلَتْ كُلُّ مِنْهُمَا وَكِيلاً عَنْهَا فَهَلْ تَصِحُّ الْوَكَالَتَانِ؟

(الجواب): نَعَمْ تَصِحُّ دَعْوَى وَكِيلِ الْمُدَّعِيَةِ عَلَى وَكِيلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهَا فِيمَا تَصِحُّ بِهِ الْوَكَالَةُ وَلَا يُجْتَاجُ إِلَى حُضُورِ أَحَدَاهُمَا كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ وَأَفْتَى بِهِ الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ مُنْتَهَى دِمَشْقَ سَابِقًا بِقَوْلِهِ تَسْمَعُ دَعْوَى وَكِيلِ الْمُدَّعَى عَلَى وَكِيلِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ وَلَيْسَ فِي مَنَعِ سَمَاعِهَا نَقْلٌ وَلَا عَلَيْهِ دَلِيلٌ كَمَا هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ كَلَامِ الْعُلَمَاءِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا مَاتَتْ امْرَأَةٌ عَنْ ابْنِ عَمٍّ عَصَبِيَّةٍ غَائِبٍ لَهُ وَكِيلٌ عَامٌّ ثَابِتُ الْوَكَالَةِ عَنْهُ بِمُوجِبِ حُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ وَيُرِيدُ الْمَطَالِبَةُ بِإِثْرِهِ مِنْهَا وَإِثْبَاتِ نَسَبِهِ إِلَيْهَا بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ وَإِنْ وَكَّلَ رَجُلًا بِتَقَاضِي كُلِّ دَيْنٍ لَهُ أَوْ وَكَّلَهُ بِكُلِّ حَقٍّ بِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ لَهُ عَلَى النَّاسِ أَوْ وَكَّلَهُ بِطَلَبِ كُلِّ حَقٍّ لَهُ فِي مِصْرٍ كَذَا تُصَرَّفُ الْوَكَالَةُ إِلَى الْقَائِمِ وَالْحَادِثِ، اسْتِحْسَانًا وَالْقِيَاسُ أَنْ يَنْصَرِفَ التَّوَكُّيلُ إِلَى الْقَائِمِ يَوْمَ التَّوَكُّيلِ وَلَا يَنْصَرِفُ إِلَى الْحَادِثِ بَعْدَ التَّوَكُّيلِ؛ لِأَنَّ التَّوَكُّيلَ حَصَلَ بِقَبْضِ دَيْنٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ يَوْمَ التَّوَكُّيلِ حَيْثُ قَالَ وَكَلَّنْكَ بِقَبْضِ كُلِّ دَيْنٍ لِي وَكَلَّنْكَ بِالْخُصُومَةِ بِكُلِّ حَقٍّ لِي فِي مِصْرٍ كَذَا وَالَّذِينَ يُلْزَمُ الْوَكِيلُ إِلَى الْمُوَكَّلِ وَالْحَقُّ الَّذِي يُضَافُ إِلَيْهِ فِي حَقِّ التَّوَكُّيلِ الْقَائِمِ وَقَدْ التَّوَكُّيلِ دُونَ الْحَادِثِ بَعْدَهُ إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكَوا هَذَا الْقِيَاسَ وَأَذْخَلُوا الْحَادِثَ بَعْدَ التَّوَكُّيلِ بِالْعُرْفِ فَإِنَّ الْعُرْفَ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ أَنْ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا يُوَكِّلُ غَيْرَهُ بِقَبْضِ دَيْنِهِ أَوْ بِقَبْضِ حَقُّوقِهِ عَلَى النَّاسِ وَيُرِيدُ بِذَلِكَ التَّوَكُّيلَ بِالْقَائِمِ وَالْحَادِثِ جَمِيعًا حَتَّى لَا يَضِيعَ شَيْءٌ مِنْ حَقُّوقِهِ فَلَمَكَانِ الْعُرْفِ صَرَفْنَا الْوَكَالَةَ إِلَى الْكُلِّ وَهَذَا نَظِيرُ مَنْ وَكَّلَ إِنْسَانًا بِقَبْضِ غَلَّتِهِ كَانَ وَكِيلاً بِالْوَاجِبِ وَبِمَا يُحْدِثُ وَانْصَرَفَتْ الْوَكَالَةُ إِلَى الْكُلِّ لِمَكَانِ الْعُرْفِ فَإِنَّ النَّاسَ فِي عَادَتِهِمْ يُرِيدُونَ بِهَذَا التَّوَكُّيلِ الْقَائِمَ وَالْحَادِثَ حَتَّى لَا يَجْتَاجُوا إِلَى تَجْدِيدِ

الْوَكَالَةِ فِي كُلِّ زَمَانٍ وَلَا يَقْعُونَ فِي الْحَرْجِ ذَخِيرَةٌ مِنَ الْفَصْلِ الثَّانِي فِي تَعْلِيلِ الْوَكَالَةِ بِالشَّرْطِ وَقَدْ ذَكَرَ الْكَارِزُونِيُّ نَقْلًا عَنِ الطُّورِيِّ سُؤْلًا صَوْرَتُهُ عَنْ إِنْسَانٍ وَكَلَّ آخَرَ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ هَلْ يَمْلِكُ أَنْ يَقْبِضَ الْحَادِثَ لِلْمُوَكَّلِ أَمْ لَا فَأَجَابَ يَمْلِكُ ذَلِكَ ثُمَّ نَقَلَ عِبَارَةَ الذَّخِيرَةِ بِاخْتِصَارٍ ثُمَّ نَقَلَ عَنْهَا وَلَوْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِ دَيْنٍ لَهُ عَلَى فَلَانٍ ذَكَرَ فِي الزِّيَادَاتِ أَنَّهُ يَنْصَرِفُ إِلَى الْقَائِمِ لَا إِلَى الْحَادِثِ قِيَّاسًا وَاسْتِحْسَانًا وَذَكَرَ الْهَمَّامُ الزَّاهِدُ خَوَاهِرَ زَادِهِ إِذَا وَكَّلَهُ بِقَبْضِ كُلِّ حَقٍّ لَهُ قِيلَ فَلَانٍ أَنَّهُ يَتَنَاولُ الْقَائِمَ وَالْحَادِثَ جَمِيعًا وَإِنَّمَا لَا يَتَنَاولُ الْحَادِثَ إِذَا وَكَّلَهُ بِقَبْضِ كُلِّ دَيْنٍ لَهُ عَلَى فَلَانٍ اهـ وَتَمَّامُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَيْضًا فِي الذَّخِيرَةِ مِنَ الْفَصْلِ الْمَرْبُورِ.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ الْعَامِّ هَلْ يَمْلِكُ التَّبَرُّعُ؟

(الجواب): لَا يَمْلِكُ التَّبَرُّعُ كَمَا فِي الْبَرَّازِيَّةِ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي قَبْضِ هَذَا الدَّيْنِ يَصِيرُ وَكَيْلًا فِي حِفْظِ الْمَالِ لَا غَيْرُ هُوَ الصَّحِيحُ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي بِكُلِّ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ وَكَذَا لَوْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٍ أَمْرُكَ فِيهِ يَصِيرُ وَكَيْلًا فِي جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الْمَالِيَّةِ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالصَّدَقَةِ وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِعْتَاقِ وَالطَّلَاقِ وَالْوَقْفِ قَالَ بَعْضُهُمْ يَمْلِكُ ذَلِكَ لِإِطْلَاقِ لَفْظِ التَّعْمِيمِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَمْلِكُ إِلَّا إِنْ دَلَّ دَلِيلٌ كَسَابِقَةِ الْكَلَامِ وَنَحْوِهِ وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهَةُ أَبُو اللَّيْثِ وَذَكَرَ النَّاطِقِيُّ إِنْ قَالَ أَنْتَ وَكَيْلِي فِي كُلِّ شَيْءٍ جَائِزٍ صُنْعُكَ رُويَ عَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ وَكَيْلٌ فِي الْمَعَاوَضَاتِ وَالْإِجَارَاتِ وَالْإِعْتَاقِ وَالْهَبَاتِ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ وَكَيْلٌ فِي الْمَعَاوَضَاتِ لَا فِي الْهَبَاتِ وَالْإِعْتَاقِ قَالَ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا اخْتَارَهُ الْفَقِيهَةُ أَبُو اللَّيْثِ.

وَفِي فَتَاوَى أَبِي جَعْفَرٍ رَجُلٌ قَالَ لِغَيْرِهِ وَكَلْتُكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي وَأَقَمْتُكَ مَقَامَ نَفْسِي لَا تَكُونُ الْوَكَالَةُ عَامَّةً وَلَوْ قَالَ وَكَلْتُكَ فِي جَمِيعِ أُمُورِي الَّتِي يَجُوزُ بِهَا التَّوَكُّلُ كَانَتْ الْوَكَالَةُ عَامَّةً تَتَنَاولُ الْبَيَاعَاتِ وَالْأَتَاكِيحَةَ وَفِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَامَّةً يُنْظَرُ إِنْ كَانَ أَمْرُ الرَّجُلِ مُخْتَلِفًا لَيْسَتْ لَهُ صِنَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ فَالْوَكَالَةُ بَاطِلَةٌ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ تَاجِرًا تِجَارَةً مَعْرُوفَةً تَنْصَرِفُ الْوَكَالَةُ إِلَيْهَا خَانِيَةً.

وَفِي حَاشِيَةِ الْحَمَوِيِّ عَلَى الْأَشْبَاهِ وَالْحَاوِصِلُ أَنَّ الْوَكِيلَ وَكَالَةً عَامَّةً يَمْلِكُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا الطَّلَاقَ وَالْعَتَاقَ وَالْهَبَةَ وَالْوَقْفَ عَلَى الْفُتَى بِهِ وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْلِكُ الْإِبْرَاءَ وَالْحَطَّ عَنِ الْمَدْيُونِ؛ لِأَمْرِهِمَا مِنْ قِبَلِ التَّبَرُّعِ فَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِ الْبَرَّازِيِّ إِنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّبَرُّعَ وَهَلْ لَهُ الْإِقْرَاضُ وَالْهَبَةُ بِشَرْطِ الْعَوَضِ فَإِنَّ الْقَرْضَ عَارِيَّةً ابْتِدَاءً مُعَاوَضَةً أَنْتِهَاءً وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَمْلِكُهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا



إِلَّا مَنْ يَمْلِكُ التَّبَرُّعَاتِ وَلِذَا لَا يَجُوزُ إِفْرَاضُ الْوَصِيِّ مَالِ الْيَتِيمِ وَلَا هِبَتُهُ بِشَرْطِ الْعَوَضِ وَإِنْ كَانَ مُعَاوَضَةً فِي الْإِنْتِهَاءِ وَظَاهِرُ الْعُمُومِ أَنَّهُ يَمْلِكُ قَبْضَ الدَّيْنِ وَاقْتِضَاءَهُ وَإِيفَاءَهُ وَالِدَعْوَى بِحَقُوقِ الْمُؤَكَّلِ وَسَمَاعِ الدَّعْوَى بِحَقُوقِ عَلَى الْمُؤَكَّلِ وَالْأَقَارِيرُ عَلَى الْمُؤَكَّلِ بِالْدَّيُونِ وَلَا يَخْتَصُّ بِمَجْلِسِ الْقَاضِي؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي الْوَكِيلِ بِالْخُصُومَةِ لَا فِي الْعَامِّ. اهـ.

(سئل) فِي نَظَرِ الْوَقْفِ الْأَهْلِيِّ مِنْ قِبَلِ الْقَاضِي إِذَا عَمَّمَ لَهُ وَوَكَّلَ رَجُلًا فِي تَعَاطِي مَصَالِحِ الْوَقْفِ قَائِلًا وَكَثَرَتْ بِكَذَا عَلَى أَنِّي مَتَى عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي أَوْ كُلَّمَا عَزَلْتُكَ فَأَنْتَ وَكَيْلِي وَقَبْلَ ذَلِكَ فَمَا الطَّرِيقُ فِي عَزْلِهِ فِي الصُّورَتَيْنِ؟

(الجواب): الطَّرِيقُ فِي عَزْلِهِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى أَنْ يَقُولَ عَزَلْتُكَ ثُمَّ عَزَلْتُكَ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ أَنْ يَقُولَ رَجَعْتُ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُعَلَّقَةِ وَعَزَلْتُكَ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُتَجَزَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَتَّى التَّنْوِيرِ وَأَجَابَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِقَوْلِهِ الطَّرِيقُ فِي عَزْلِهِ أَنْ يَقُولَ عَزَلْتُكَ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُعَلَّقَةِ وَرَجَعْتُ عَنِ الْوَكَالَةِ الْمُتَجَزَّةِ وَقِيلَ يَقُولُ كُلَّمَا وَكَثَرَتْ فَأَنْتَ مَعزُولٌ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِيمَا يَدَّعِي لَهُ لَا عَلَيْهِ فِي خُصُومَاتِهِ وَأَخَذَ حُقُوقَهُ مِنَ النَّاسِ وَفِي دَفْعِ مَبْلَغٍ مَعْلُومٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ لِرِزْوَجَتِهِ فَلَانَهُ وَغَابَ فَقَامَ شَخْصٌ يُرِيدُ الدَّعْوَى عَلَى الْوَكِيلِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى الْمُؤَكَّلِ فَهَلْ لَا تُسَمَّعُ الدَّعْوَى مِنَ الشَّخْصِ الْمَرْبُورِ عَلَى الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ؟

(الجواب): حَيْثُ وَكَّلَهُ فِيمَا لَهُ لَا عَلَيْهِ لَا تُسَمَّعُ دَعْوَى الشَّخْصِ الْمَرْبُورِ عَلَى الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ قَالَ فِي الدَّرَرِ إِذَا وَكَّلَ فِي خُصُومَاتِهِ وَأَخَذَ حُقُوقَهُ مِنَ النَّاسِ عَلَى أَنْ لَا يَكُونَ وَكَيْلًا فِيمَا يَدَّعِي عَلَى الْمُؤَكَّلِ جَازًا فَلَوْ أَثْبَتَ الْمَالُ لَهُ ثُمَّ أَرَادَ الْخِصْمُ الدَّفْعَ لَا يُسَمَّعُ عَلَى الْوَكِيلِ كَذَا فِي الْفَتَاوَى الصُّغْرَى اهـ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنْ شَخْصٍ وَكَّلَ شَخْصًا آدَعَى عَلَيْهِ رَجُلٌ بِدَيْنٍ يَسْتَحِقُّهُ فِي ذِمَّةِ مُوَكَّلِهِ فَأَجَابَهُ الْوَكِيلُ بِأَنَّهُ وَكِيلٌ فِي الْقَبْضِ وَالْمُطَالَبَةِ لَا فِي الصَّرْفِ وَقَضَاءِ الدَّيْنِ وَفِي الدَّعْوَى لَهُ لَا عَلَيْهِ.

(الجواب): الْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ مَعَ يَمِينِهِ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي فِي يَدِ الْوَكِيلِ وَدِيعَةٌ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُوَدَّعِ أَنْ يَقْضِيَ مَا ثَبَتَ عَلَى الْمُوَدَّعِ مِنَ الدَّيُونِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتِ التَّوَكِيلُ مِنْ رَبِّ الْمَالِ لِلدَّائِنِ بِقَبْضِ دَيْنِهِ مِنْ وَكِيلِهِ أَوْ مُوَدَّعِهِ وَلَا الْوَكِيلُ كَيْفِيٌّ بِهِ اهـ.

وَفِي فِتَاوَى الرَّحِيمِيِّ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ أَجَابَ حَيْثُ كَانَ وَكَيْلًا لَهُ لَا عَلَيْهِ لَا تُسَمَّعُ عَلَيْهِ

دَعَوَى دَيْنٍ وَلَا غَيْرِهِ مِمَّا عَلَى الْمُوَكَّلِ وَحَيْثُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ إِلَّا بِدَفْعِ الْمَالِ الْمِيرِيِّ لَا يَمْلِكُ أَنْ يَدْفَعَ غَيْرَهُ فَلَا تَصِحُّ بِهِ دَعْوَى أَيُّضًا.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَكَلَّتَهُ أُخْتُهُ فِي بَيْعِ نَصِيبِهَا مِنْ دَارٍ مُعَيَّنَةٍ بِثَمَنِ كَذَا فَبَاعَهَا وَدَفَعَ لَهَا الثَّمَنَ وَمَضَى لِذَلِكَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةً قَامَتْ الْآنَ تَطَالِبُهُ بِالثَّمَنِ وَتُنْكِرُ قَبْضَهُ مِنْهُ مَعَ اعْتِرَافِهَا بِالتَّوَكُّلِ فَهَلِ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيْعِهِ فِي الدَّفْعِ لَهَا لَا سِيَّامَا مَعَ مُرُورِ هَذِهِ الْمُدَّةِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَفِي الذَّخِيرَةِ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَامِعِ رَجُلٌ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَ عَبْدًا لَهُ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ فَقَالَ بَعْتُ مِنْ فُلَانٍ بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ وَقَبَضْتُ الثَّمَنَ فَهَلْكَ عِنْدِي أَوْ قَالَ دَفَعْتَهُ إِلَى الْأَمِيرِ وَكَذَّبَهُ الْأَمِيرُ فِي الدَّفْعِ أَوْ أَقَرَّ بِالْبَيْعِ لَكِنْ أَنْكَرَ قَبْضَ الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ فِي بَرَاءَتِهِ وَبَرَاءَةِ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ سُلْطَ عَلَى بَيْعِ الْعَبْدِ مِنْ جِهَةِ الْمُوَكَّلِ وَقَبْضَ الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي فَقَبِلَ قَوْلُهُ فِيمَا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَيْهِ وَصَارَ الثَّابِتُ بِقَوْلِهِ كَالثَّابِتِ بِالْبَيِّنَةِ وَلَوْ ثَبَتَ إِقْرَارُهُ بِالْبَيِّنَةِ لَمْ يَضْمَنْ الْوَكِيلُ وَيَبْرَأُ الْمُشْتَرِي كَذَا هُنَا هـ.

وَأَفْتَى الْعَلَامَةُ الشَّلْبِيُّ بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْوَكِيلِ بِبَيْعِهِ فِي دَفْعِ الثَّمَنِ لِلْمُوَكَّلِ وَفِي الْقَوْلِ لِمَنْ الْقَوْلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ عَنِ الضَّمَانِ وَفِي رِسَالَةِ الْمُقَدِّسِيِّ الَّتِي نَقَلَهَا الشَّرْنَبَلَايُ فِي ذَيْلِ رِسَالَتِهِ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ بَعْتُ وَسَلَّمْتُ وَقَبَضْتُ الثَّمَنَ وَهَلْكَ عِنْدِي أَوْ دَفَعْتَهُ إِلَى الْأَمِيرِ صُدِّقَ؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَمَّا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَيْهِ فَيَقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مُؤَمَّنٌ مِنْ جِهَتِهِ وَإِنْ رَدَّ الْمَبِيعَ بِعَيْبٍ غَرِمَ الْوَكِيلُ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِاسْتِيفَائِهِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْأَمِيرِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُعْتَبَرٌ فِي نَفْيِ الضَّمَانِ عَنْ نَفْسِهِ لَا فِي إِجْبَابِ الضَّمَانِ عَلَى الْغَيْرِ هـ.

وَفِي فِتَاوَى الثَّمُرَتَايْنِ مِنَ الْوَقْفِ ضَمَنْ سُؤَالٍ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ قَوْلَ الْوَكِيلِ مَقْبُولٌ بَعْدَ الْعَزْلِ فِي دَعْوَاهُ أَنَّهُ بَاعَ مَا وَكَّلَ بِبَيْعِهِ وَكَانَتْ الْعَيْنُ هَالِكَةً وَفِيمَا إِذَا ادَّعَى دَفَعَ مَا وَكَّلَ بِدَفْعِهِ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ هـ وَقَالَ فِي الْبَحْرِ وَغَيْرِهِ الْوَكِيلُ يَقْبِضُ الدُّيُونَ إِذَا قَالَ قَبَضْتُ وَدَفَعْتُ إِلَى الْمُوَكَّلِ فَالْقَوْلُ لَهُ مَعَ الْيَمِينِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ أَخْبَرَ عَنْ تَنْفِيزِ الْأَمَانَةِ وَقَالَ فِي الْحَاوِي الْقُدْسِيِّ وَالْفِتَاوَى الصُّغْرَى وَالذَّخِيرَةِ بَاعَ الْمَوْلَى وَسَلَّم ثُمَّ وَكَّلَ رَجُلًا يَقْبِضُ الثَّمَنَ فَقَالَ الْوَكِيلُ قَبَضْتُ فَضَاعَ أَوْ دَفَعْتُ إِلَى الْأَمِيرِ فَجَحَدَ ذَلِكَ مُوَكَّلُهُ فَالْقَوْلُ لِلْوَكِيلِ مَعَ بَيْعِهِ وَبَرَى الْمُشْتَرِي مِنَ الثَّمَنِ هـ وَنَقَلَ الْمُقَدِّسِيُّ وَالشَّرْنَبَلَايُ نَقُولَ الْمَذْهَبِ قَاطِبَةً أَنَّ الْعَزْلَ لَا يُخْرِجُ الْوَكِيلَ عَنْ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِهِ أَمَانَةً.

وَبِهِ أَفْتَى فِي الْفَتَاوَى الرَّحِمِيَّةِ ضَمَنَ سُؤَالٍ مُلَخَّصُهُ أَنَّ زَيْدًا وَكَلَّ عَمْرًا فِي قَبْضِ مَخْصُولَاتٍ قُرَى وَفِي قَبْضِ دُيُونِهِ الثَّابِتَةِ فِي الدَّمَمِ فَادَّعَى بَعْدَ عَزْلِهِ أَيْ قَبَضَتْ تِلْكَ الْمَخْصُولَاتِ وَالْدُّيُونَ وَدَفَعَتْهَا إِلَى الْمُوَكَّلِ وَأَتَكَرَّ الْمُوَكَّلُ وَطَلَبَ مِنْهُ بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ لَهُ بِذَلِكَ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الْقَبْضِ وَالِدَّفْعِ وَتَبَرُّأُ ذِمَّتُهُ بِدُونِ بَيِّنَةٍ حَيْثُ إِنَّ الْمُوَكَّلَ حَيٌّ وَالْعَزْلَ لَا يُخْرِجُ الْوَكِيلَ عَنِ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِهِ أَمَانَةً أَجَابَ الْوَكِيلُ أَمِينٌ إلَخ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ زَيْدٌ وَكَيْلًا شَرْعِيًّا عَنْ أُخْتِهِ فِي شِرَاءِ بُسْتَانٍ مَعْلُومٍ وَفِي إِجْبَارِهِ وَقَبْضِ أَجُورِهِ وَبَاشَرَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مُدَّةِ سَنَيْنَ حَتَّى مَاتَتْ أُخْتُهُ عَنْ وَرَثَةٍ وَعَنْ زَوْجٍ مُعْتَرِفٍ بِالْقَبْضِ وَمُنْكَرٍ لِدَفْعِ الْوَكِيلِ ذَلِكَ لِمُوكَلَّتِهِ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ بِبَيِّنَةٍ فِي دَفْعِ الْأَجْرَةِ لِمُوكَلَّتِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَقَدْ أَفْتَى بِذَلِكَ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ فَتَوَى مَطْوَلَةً نَافِعَةً فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْوَكَالَةِ مِنْ فِتَاوَاهُ مِنْ جَهْلَتِهَا قَوْلُهُ اَعْلَمَ أَنَّهُ مَتَى ثَبَتَ قَبْضُ الْوَكِيلِ مِنَ الْمَدْيُونِ بَيِّنَةٌ أَوْ تَصْدِيقُ الْوَرَثَةِ لَهُ فِيهِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ فِي الدَّفْعِ بِبَيِّنَةٍ؛ لِأَنَّهُ مُودَعٌ بَعْدَ الْقَبْضِ فَإِذَا لَمْ يَنْبُتِ الْقَبْضُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي إِجْبَابِ الضَّمَانِ عَلَى الْمَيِّتِ وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ فَتَرْجِعُ الْوَرَثَةُ عَلَى الْغَرِيمِ وَلَا يَرْجِعُ الْغَرِيمُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ اسْتِنْتِافَ الْقَبْضِ لِعَزْلِهِ بِالْمَوْتِ وَقَبْضُهُ لَدَى الْغَرِيمِ ثَابِتٌ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ مُودَعٌ فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ وَاعْتَنِمْهُ فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ أَهْ فَالْحَاصِلُ كَمَا فِي رِسَالَةِ الشُّرَنْبِلَائِي الْمُسَمَّاةِ بِمِنَّةِ الْجَلِيلِ فِي قَبُولِ قَوْلِ الْوَكِيلِ أَنَّ سِرَايَةَ قَوْلِهِ عَلَى مُوَكَّلِهِ لِيَبْرَأَ غَرِيمُهُ خَاصٌّ بِمَا إِذَا ادَّعَى الْوَكِيلُ حَالَ حَيَاةِ مُوَكَّلِهِ بِالْقَبْضِ وَأَمَّا بَعْدَ مَوْتِهِ فَلَا تَنْبُتُ بَرَاءَةُ الْغَرِيمِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ يَقِيْمُهَا أَوْ تَصْدِيقِ الْوَرَثَةِ عَلَى قَبْضِ الْوَكِيلِ وَأَمَّا فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ فَيُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ بِبَيِّنَةٍ مُطْلَقًا سِوَاءَ كَانَ فِي حَيَاةِ مُوَكَّلِهِ أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِ وَدَعْوَاهُ هَلَاكَ مَا قَبَضَ فِي يَدِهِ كَدَعْوَاهُ الْإِيصَالَ مَقْبُولَةً بِكُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ الْمَقْبُوضَ فِي يَدِ الْوَكِيلِ أَمَانَةٌ بِمَنْزِلَةِ الْوَدِيعَةِ وَالْأَمِينُ لَا يُخْرِجُ عَنْ كَوْنِهِ أَمِينًا بِمَوْتِ الْمُوَكَّلِ فَتَأَمَّلْ وَتَمَامُ التَّحْقِيقِ مَعَ كَمَالِ التَّذْقِيقِ فِي تِلْكَ الرِّسَالَةِ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِأَخْرَ أُعْطِيَنِي مِنْ صُنْدُوقِي خَمْسِينَ دِينَارًا فَأَعْطَاهُ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ ادَّعَى أَنَّهُ وَجَدَ فِي الصُّنْدُوقِ نِصْفَهَا وَأَنَّهُ دَفَعَ النِّصْفَ الْآخَرَ مِنْ مَالِهِ فَأَجَابَ الْقَوْلُ لِلْوَكِيلِ مَعَ يَمِينِهِ أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي الصُّنْدُوقِ سِوَى ذَلِكَ وَأَنَّ بَقِيَّتَهُ مِنْ مَالِهِ.

(سئل) فِي التَّوَكِيلِ بِالْإِقْرَارِ هَلْ هُوَ صَحِيحٌ وَلَا يَكُونُ التَّوَكِيلُ قَبْلَ الْإِقْرَارِ إِقْرَارًا مِنْ

الْمُوكَّلِ؟

(الجواب): نَعَمْ يَكُونُ التَّوَكُّلُ بِالْإِقْرَارِ صَحِيحًا وَلَا يَصِيرُ بِالتَّوَكُّلِ مُقَرًّا قَبْلَ الْإِقْرَارِ مِنَ الْوَكِيلِ كَذَا فِي التَّنْوِيرِ مِنَ الْوَكَالَةِ وَالْبَحْرِ وَالْمَنْحِ وَغَيْرِهَا وَفِي الْبَزَازِيَّةِ مَا نَصَّهُ التَّوَكُّلُ بِالْإِقْرَارِ صَحِيحٌ وَلَا يَكُونُ التَّوَكُّلُ بِهِ قَبْلَ الْإِقْرَارِ إِقْرَارًا مِنَ الْمُوَكَّلِ وَعَنِ الطَّوَاوَيْسِيِّ مَعْنَاهُ أَنَّ مُوَكَّلَ بِالْخُصُومَةِ وَيَقُولُ خَاصِمٌ فَإِذَا رَأَيْتَ طَرْفَ مَدَمَّةٍ أَوْ عَارٍ عَلَيَّ فَأَقَرَّ بِالْمُدَّعَى يَصِحُّ إِقْرَارُهُ عَلَى الْمُوَكَّلِ. اهـ.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ إِذَا دَفَعَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ إِلَى الْبَائِعِ وَأَرَادَ الرَّجُوعَ بِنَظِيرِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ الْوَكِيلُ بِالشَّرَاءِ إِذَا دَفَعَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِهِ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ عَلَى مُوَكَّلِهِ بِهِ إِلَّا فِيمَا إِذَا ادَّعَى الدَّفْعَ وَصَدَّقَهُ الْمُوَكَّلُ وَكَذَّبَهُ الْبَائِعُ فَلَا رُجُوعَ كَمَا فِي الْحَاثِيَّةِ اهـ.  
وَفِي الْبَزَازِيَّةِ وَكَلَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ عَبْدًا فَقَالَ اشْتَرَيْتَهُ وَنَقَدْتَهُ الثَّمَنَ فَقَالَ الْمُوَكَّلُ صَدَقْتُ وَلَكِنِ الْبَائِعُ غَائِبٌ فَرُبَّمَا يَخْضُرُ وَيُنْكِرُ قَبْضَهُ الثَّمَنَ لَا يُلْتَمَسُ إِلَيْهِ وَيُؤْمَرُ بِإِدَاءِ الثَّمَنِ إِلَى الْوَكِيلِ فَإِذَا أَنْكَرَهُ الْبَائِعُ بَعْدَ الْحُضُورِ وَحَلَفَ يَرْجِعُ الْمُوَكَّلُ إِلَى وَكِيلِهِ بِالْمُؤَدَّى اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْحَثَرِيَّةِ وَفِي الدَّرَرِ مِنَ الْوَكَالَةِ لِلْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ الرَّجُوعَ بِالثَّمَنِ عَلَى أَمْرِهِ إِذَا فَعَلَ مَا أَمَرَ بِهِ سَوَاءً دَفَعَهُ أَيْ الثَّمَنَ إِلَى بَائِعِهِ أَوْ لَا. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَرْسَلَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو قَدْرًا مَعْلُومًا مِنَ الْجَارِ وَأَمَرَهُ بِبَيْعِهِ فَبَاعَهُ عَمْرٌو مِنْ جَمَاعَةٍ مَعْلُومِينَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ قَبْضَهُ مِنْهُمْ وَغَابَ عَمْرٌو فَقَامَ زَيْدٌ يُطَالِبُ الْجَمَاعَةَ بِالثَّمَنِ زَاعِيًا أَنَّهُ وَكَلَهُ بِالْبَيْعِ بِشَرْطٍ أَنَّهُ لَا يَقْبُضُ الثَّمَنَ فَهَلْ لَيْسَ لَزَيْدٍ ذَلِكَ وَلَا عِبْرَةٌ بِرُغْمِهِ وَقَبْضُ عَمْرٍو صَحِيحٌ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الْمُحِيطِ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ بَاعَ وَغَابَ لَا يَكُونُ لِلْمُوَكَّلِ قَبْضُ الثَّمَنِ كَذَا فِي الْمَنْحِ وَفِي الْبَزَازِيَّةِ وَجَامِعِ الْفَتَاوَى وَكَلَهُ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَقْبِضَ الثَّمَنَ فَلَهُ قَبْضُ الثَّمَنِ وَالنَّهْيُ بَاطِلٌ اهـ.

وَفِي التَّنْوِيرِ وَشَرْحِهِ لِلْعَلَائِيِّ وَلِلْمُشْتَرِي الْإِبَاءُ عَنْ دَفْعِ الثَّمَنِ لِلْمُوَكَّلِ وَإِنْ دَفَعَ لَهُ صَحَّ وَلَوْ مَعَ نَهْيِ الْوَكِيلِ اسْتِحْسَانًا وَلَا يُطَالَبُ الْوَكِيلُ ثَانِيًا لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ اهـ.

الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي عَلَيْهِ دَيْنٌ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَحُمَيْدٍ يَصِيرُ الثَّمَنُ قِصَاصًا بِنَا عَلَى الْوَكِيلِ وَيَضْمَنُ الْوَكِيلُ لِمُوَكَّلِهِ وَعَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ لَا يَصِيرُ قِصَاصًا حَاثِيَّةً

فِي فَضْلِ التَّوَكُّلِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي دَيْنٌ عَلَى الْمُوَكَّلِ بِالْبَيْعِ قَالُوا إِنَّ الثَّمَنَ يَصِيرُ قِصَاصًا عَلَى الْمُوَكَّلِ مِنَ الْمَحَلِّ الْمَرْبُورِ وَذَكَرَ الْخَصَافُ رَجُلٌ لَهُ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ يَمَاطِلُهُ وَلَا يَقْضِي دَيْنَهُ فَلَهُ فِي ذَلِكَ حِيلَتَانِ إِحْدَاهُمَا أَنْ يَتَوَكَّلَ صَاحِبُ الدَّيْنِ عَنْ غَيْرِهِ فِي شِرَاءِ عَيْنٍ مِنْ مَدْيُونِهِ فَإِذَا اشْتَرَى الْوَكِيلُ يَصِيرُ الثَّمَنُ قِصَاصًا بِمَا كَانَ لِلْوَكِيلِ عَلَى مَدْيُونِهِ وَهُوَ الْبَائِعُ ثُمَّ الْوَكِيلُ يَأْخُذُ الثَّمَنَ مِنْ مُوَكَّلِهِ كَمَا لَوْ نَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُوَكَّلَ صَاحِبُ الدَّيْنِ رَجُلًا لِيَشْتَرِيَ لَهُ شَيْئًا مِنْ مَدْيُونِهِ فَإِذَا اشْتَرَاهُ يَصِيرُ قِصَاصًا بِمَا كَانَ لِلْمُوَكَّلِ عَلَى الْبَائِعِ مِنَ الْمَحَلِّ الْمَرْبُورِ وَكَذَا فِي وَكَالَةِ الْقَاعِدِيَّةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَكَّلَ زَيْدًا وَكَالَةً عَامَّةً مُفَوَّضَةً إِلَى رَأْيِهِ فِي قَبْضِ مَا يَجِبُ لَهُ قَبْضُهُ وَصَرَفِهِ كَذَلِكَ فَتَعَاطَى ذَلِكَ مُدَّةً وَصَدَّقَهُ عَلَى الْقَبْضِ وَكَذَّبَهُ فِي بَعْضِ الْمَصْرَفِ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ بِبَيْمِينِهِ فِيمَا لَا يُكَذِّبُهُ الظَّاهِرُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْمَسْأَلَةُ فِي الْحَرِيَّةِ مِنَ الْوَكَالَةِ مُفْصَلَةٌ فَارْجِعْ إِلَيْهَا فَإِنَّهَا مُفِيدَةٌ جِدًّا.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ جَارِيَتَهُ لِعَمْرٍو وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَصْرِفَ عَلَيْهَا لِنَفَقَتِهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ كَذَا مِصْرِيَّةً وَيَرْجِعَ بِنَظِيرِ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَصَارَ يُنْفِقُ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ عَلَى الْجَارِيَةِ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَزَيْدٌ غَائِبٌ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرَكَهُ وَيُرِيدُ عَمْرٌو وَالْمَأْدُونُ لَهُ الرُّجُوعُ فِي تَرْكِهُ الْأَذْنَ بِنَظِيرِ مَا صَرَفَهُ بِإِذْنِهِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْإِذْنِ وَالصَّرْفِ وَقَدَّرَ الْمَبْلَغَ الْمَصْرُوفُ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لِعَمْرٍو ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ. سُئِلَ أَبُو حَامِدٍ عَمَّنْ وَكَّلَ رَجُلًا وَكَالَةً مُطْلَقَةً عَلَى أَنْ يَقُومَ بِأَمْرِهِ وَيُنْفِقَ عَلَى أَهْلِهِ مِنْ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَلَمْ يُعَيَّنْ عَلَيْهِ شَيْئًا فِي الْإِنْفَاقِ وَلَكِنْ أَطْلَقَ لَهُ ثُمَّ إِنَّ الْمُوَكَّلَ مَاتَ وَجَاءَ وَرَثَتُهُ فَطَالَبُوا الْوَكِيلَ بَبَيَانِ مَا أَنْفَقَ وَبِصَرْفِهِ هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُبَيِّنَ فَقَالَ إِنْ كَانَ ثَقَّةً يُصَدِّقُ فِيمَا قَالَ وَإِنْ اتَّهَمُوهُ حَلَفُوهُ وَلَيْسَ عَلَيْهِ بَيَانُ جِهَةِ الْإِنْفَاقِ إِلَّا إِذَا ذَكَرَ خَرَجًا وَلَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ صَيِّغَةٌ مَعْرُوفَةٌ وَسُئِلَ عَنْهَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ فَقَالَ هَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ إِنْ كَانَ يُرِيدُ الرُّجُوعَ فَلَا بُدَّ مِنْ إِقَامَةِ الْبَيِّنَةِ وَإِنْ أَرَادَ الْخُرُوجَ مِنَ الصَّمَانِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مِنْ وَكَالَةِ بَيْمَةِ الدَّهْرِ فِي فَتَاوَى أَهْلِ الْعَصْرِ.

(أقول) عَلَّلَ هَذَا فِي الْفَتَاوَى الْحَرِيَّةِ بِأَنَّهُ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ يَدَّعِي الدَّيْنِ وَالْمُوَكَّلُ يُنْكِرُ وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِينُ عَلَى الْمُنْكِرِ وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي الْوَكِيلُ يُنْكِرُ الصَّمَانَ وَيَدَّعِي الْخُرُوجَ

عَنْ عَهْدَةِ الْأَمَانَةِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ بِالْيَمِينِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَعَثَ الْمَذْيُونُ مَبْلَغَ الدَّيْنِ مَعَ رَسُولِهِ لِذَاتِنِهِ فَهَلَّكَ مَعَ الرَّسُولِ فَهَلْ يَهْلِكُ عَلَى الْمَذْيُونِ؟

(الجواب): نَعَمْ بَعَثَ الْمَذْيُونُ الْمَالَ عَلَى يَدِ رَسُولٍ فَهَلَّكَ فَإِنْ كَانَ رَسُولُ الدَّائِنِ هَلَّكَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ رَسُولُ الْمَذْيُونِ هَلَّكَ عَلَيْهِ أَشْبَاهُ مِنَ الْوَكَالَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عُمَرَا فِي اسْتِجَارِ طَاحُونَةٍ وَقَفَّ فَاسْتَأْجَرَهَا لَهُ مِنْ نَاطِرِ الْوَقْفِ وَقَبَضَهَا الْوَكِيلُ ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ تَقَابَلَ مَعَ النَّاطِرِ عَقَدَ التَّوَاجِرَ فَهَلْ تَكُونُ مُقَابِلَتُهُ غَيْرَ صَحِيحَةٍ وَيَبْقَى الْمَأْجُورُ بِيَدِ الْمُوَكَّلِ إِلَى انْتِهَاءِ مُدَّةِ عَقْدِ التَّوَاجِرِ الْمَرْبُورِ؟

(الجواب): الْوَكِيلُ بِالِاسْتِجَارِ لَا يَمْلِكُ الْإِقَالَةَ بَعْدَ الْقَبْضِ اسْتِحْسَانًا كَذَا فِي وَكَالَةِ الْعَتَابِيَّةِ وَالتَّارِخَانِيَّةِ وَمِثْلُهُ فِي فَتَاوَى الْأَنْقَرَوِيِّ مِنَ الْوَكَالَةِ عَنِ الْعَتَابِيَّةِ وَالْمُحِيطِ الْبُرْهَانِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَوَكَّلَهُ بِإِقْرَاضِهِ مِنْ رَجُلٍ مُعَيَّنٍ وَيَبِيعَ سَلْعَةً زَيْدٌ لِلرَّجُلِ الْمَذْكُورِ فَفَعَلَ عَمْرٍو ذَلِكَ وَالْآنَ يَدْعِي عَمْرٍو أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ ثَمَنَ السَّلْعَةِ فَهَلْ يَكُونُ ثَمَنُهَا لَزِيدٍ دُونَ عَمْرٍو؟

(الجواب): نَعَمْ وَصَحَّ التَّوَكِيلُ بِالِإِقْرَاضِ لَا بِالِاسْتِقْرَاضِ بَرَاذِيَّةً وَالتَّوَكِيلُ بِالْبَيْعِ جَائِزٌ.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا بَاعَ الْمُبِيعَ وَسَلَّمَهُ إِلَى الْمُشْتَرِي قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ ثُمَّ قَبَضَ الْوَكِيلُ بَعْضَ الثَّمَنِ وَهَلَّكَ بَاقِيهِ وَيُرِيدُ الْمُوَكَّلُ مُطَابَقَةَ الْوَكِيلِ بِذَلِكَ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ فَهَلْ يَكُونُ الْوَكِيلُ غَيْرَ ضَامِنٍ وَلَا يُطَالَبُ بِالثَّمَنِ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ إِذَا بَاعَ فَتَهَاةُ الْأَمْرِ عَنْ تَسْلِيمِ الْمُبِيعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ لَا يَصِحُّ نَهْيُهُ فَإِنْ سَلَّمَ الْوَكِيلُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ وَتَوَى الثَّمَنَ عَلَى الْمُشْتَرِي لَا ضَمَانَ عَلَى الْوَكِيلِ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَنُحْمَدٍ وَلَوْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ ثُمَّ تَهَاةُ عَنْ الْبَيْعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ فَبَاعَهُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ وَسَلَّمَ الْمُبِيعَ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا حَتَّى يَسْتَرِدَّ الْمُبِيعَ مِنَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ يَبِيعُ خَانِيَةً مِنْ فَضْلِ التَّوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ لَا يُطَالَبُ بِالثَّمَنِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى التَّقَاضِي وَالِاسْتِيفَاءِ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِيمَا فَعَلَ مِنَ الْبَيْعِ وَالتَّبرُّعُ لَا يُجْبَرُ عَلَى تَسْلِيمِ مَا يَتَبَرَّعُ بِهِ فَإِنْ تَقَاضَى وَقَبَضَ ثَمَنَهَا فَبِهَا وَإِلَّا يُقَالُ أَحَالَ الْمُوَكَّلُ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ وَكَّلَهُ بِالتَّقَاضِي وَاعْلَمْ أَنَّ حَقَّ قَبْضِ الثَّمَنِ لِلْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَلَوْ قَبَضَ الْمُوَكَّلُ الثَّمَنَ صَحَّ قَبْضُهُ اسْتِحْسَانًا وَهَذَا فِي غَيْرِ الصَّرْفِ أَمَّا فِي

الصَّرْفُ لَا يَجُوزُ قَبْضُ الْمُوَكَّلِ؛ لِأَنَّ جَوَازَ الصَّرْفِ مُعَلَّقٌ بِالْقَبْضِ فَكَانَ الْقَبْضُ فِي الصَّرْفِ بِمَنْزِلَةِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا إِذَا كَانَ وَكِيلًا بِأَجْرِ نَحْوِ الدَّلَالِ وَالسُّمَسَارِ وَالْبَيْعِ يُجْبَرُ عَلَى اسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ ذَخِيرَةً مِنَ الْفَضْلِ الْعَاشِرِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَرَازِيَةِ وَالتَّنْوِيرِ مِنَ الْمَضَارِبَةِ وَالْبَحْرِ مِنَ الْوَكَالَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أُرْسِلَ زَيْدٌ لِعَمْرِو الْمُقِيمِ بِدِمَشْقَ مَقْدَارًا مِنَ الْحَرِيرِ لِيَبِيعَهُ لَهُ وَيَشْتَرِيَ لَهُ بِالثَّمَنِ أَمْتَعَةً فَلَمْ يَبِعْهُ وَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَجَاءَ زَيْدٌ لِدِمَشْقَ وَطَالَ بَعَثُ الْحَرِيرِ مُتَعَلِّلاً بِأَنَّهُ يَضْمَنُ قِيَمَتَهُ حَيْثُ امْتَنَعَ عَنِ الْبَيْعِ فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَ ضَامِنٍ وَلَا يُجْبَرُ الْوَكِيلُ عَلَى فِعْلِ مَا وَكِّلَ فِيهِ؟

(الجواب:) نَعَمْ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْوَكَالَةِ لَا يُجْبَرُ الْوَكِيلُ إِذَا امْتَنَعَ عَنْ فِعْلِ مَا وَكِّلَ فِيهِ لِكَوْنِهِ مُتَبَرِّعًا إِلَّا فِي مَسَائِلَ الْخِ وَفِي بَيْعِ الْعِدَّةِ رَجُلٌ غَابَ وَأَمَرَ تَلْمِيذَهُ أَنْ يَبِيعَ السَّلْعَةَ وَيُسَلِّمَ ثَمَنَهَا إِلَى فُلَانٍ فَبَاعَ التَّلْمِيذُ وَأَمْسَكَ الثَّمَنَ حَتَّى هَلَكَ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ لَا يَلْزَمُهُ إِنْتَاقُ مَا تَبَرَّعَ بِهِ عِمَادِيَّةً مِنَ الضَّمَانَاتِ قُبَيْلَ ضَمَانِ الْمُدَوِّعِ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنِ الْوَكِيلِ فِي بَيْعِ ثَمَرَةٍ أَوْ قَبْضِ دَيْنٍ إِذَا تَهَاوَنَ حَتَّى عَدِمَ مَا هُوَ وَكِيلٌ فِيهِ فَتَلَفَتِ الثَّمَرَةُ وَاسْتَحْبَأَ الْمَدْيُونُ فَأَجَابَ لَا ضَمَانَ عَلَى الْوَكِيلِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ فِي ذَلِكَ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُتَبَرِّعِ.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ فِي الشِّرَاءِ إِذَا خَالَفَ أَمَرَ الْمُوَكَّلِ فَهَلْ يَقَعُ الشِّرَاءُ لِلْوَكِيلِ؟؟

(الجواب:) نَعَمْ فِي الْبَرَازِيَةِ الْوَكِيلُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ إِذَا خَالَفَ يَقَعُ الْمِلْكُ لَهُ أَهْلُ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا خَالَفَ لَا يَقَعُ لَهُ بَلْ يَقَعُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ وَالْوَكِيلُ بِالشِّرَاءِ إِذَا خَالَفَ يَقَعُ لَهُ وَلَا تُعْمَلُ فِيهِ إِجَازَةُ الْمُجِيرِ مِنْ أَوَائِلِ وَكَالَةِ الْقَاعِدِيَّةِ أَنْقَرُويٍّ وَفِيهِ أَيْضًا وَفِي التَّهْذِيبِ ثُمَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يَكُونُ خِلَافًا فِي الْبَيْعِ فَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْأَمْرِ وَمَا كَانَ خِلَافًا فِي الشِّرَاءِ يَكُونُ مُشْتَرِيًا لِنَفْسِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْوَكِيلُ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا مُحْجُورًا أَوْ مُرْتَدًّا فَهُوَ مَوْقُوفٌ مِنْ أَوَاخِرِ وَكَالَةِ التَّنَازُخَانِيَّةِ وَفِي هَامِشِهِ وَفِي الْعَاشِرِ مِنْ وَكَالَةِ التَّنَازُخَانِيَّةِ عَنِ التَّجْرِيدِ وَمَا كَانَ خِلَافًا فِي الشِّرَاءِ لَزِمَ الشِّرَاءُ لِلْوَكِيلِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ مَنْ اشْتَرَاهُ لَهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يَحْدِثْ نَقْدًا عَلَى الْوَكِيلِ كَالصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ الْمُحْجُورِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ الرَّاهِنُ الْمُرْتَهِنَ بِبَيْعِ الرَّهْنِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فَهَلْ تَكُونُ الْوَكَالَةُ الْمَرْبُورَةُ لَزِمَةً وَلَا يَنْعَزِلُ بِالْعَزْلِ؟

(الجواب): نَعَمْ تَكُونُ الْوَكَالَةُ لَازِمَةً وَلَا تَبْطُلُ بِالْعَزْلِ حَقِيقِيًّا أَوْ حُكْمِيًّا وَالْمَسْأَلَةُ فِي التَّنْوِيرِ مِنْ بَابِ عَزْلِ الْوَكِيلِ.

(سئل) فِي التَّوَكُّلِ بِالِاسْتِقْرَاضِ هَلْ يَكُونُ بَاطِلًا؟

(الجواب): نَعَمْ التَّوَكُّلُ بِالِاسْتِقْرَاضِ بَاطِلٌ لَا الْإِزْسَالُ لِلِاسْتِقْرَاضِ كَمَا فِي الدَّرَرِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا بِأَنْ يُقْرِضَ مَالَ زَيْدٍ مِنْ آخَرٍ فَأَقْرَضَهُ عَمْرُو مِنْهُ ثُمَّ إِنَّ الْمُسْتَقْرِضَ فَرَّ وَلَمْ يُوجَدْ وَيَزْعُمُ زَيْدٌ أَنَّ مَبْلَغَ الْقَرْضِ يَلْزَمُ الْوَكِيلَ فَهَلْ يَكُونُ التَّوَكُّلُ صَحِيحًا وَلَا يَضْمَنُ الْوَكِيلُ؟

(الجواب): نَعَمْ التَّوَكُّلُ بِالِاقْرَاضِ صَحِيحٌ فَحَيْثُ وَكَّلَهُ بِاقْرَاضِ مَالِ الْمُوَكَّلِ وَهَلَكَ الْمَالُ لَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَ الْمَزْبُورَ قَالَ فِي الدَّرَرِ قُبِيلُ بَابِ الْوَكَالَةِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّ التَّوَكُّلَ بِالِاقْرَاضِ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ تَفْوِيضُ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ اهـ وَتَقَدَّمَ تَقْلُهُ عَنِ الْبَرَازِيَّةِ.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ إِذَا شَرَى لِنَفْسِهِ فَهَلْ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ؟

(الجواب): الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ لَا يَمْلِكُ شِرَاءَهُ لِنَفْسِهِ فَبَيْعُهُ مِنْ غَيْرِهِ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ مِنْهُ كَذَا فِي الْبَحْرِ عَنِ الْبَرَازِيَّةِ فِي فَضْلِ الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ لَا يُعْقَدُ مَعَ مَنْ تُرَدُّ شَهَادَتُهُ لَهُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا تَوَافَقَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو عَلَى أَنْ يَشْتَرِكَ وَيَشْتَرِيَا أَمْتَةً يُسَافِرَانِ بِهَا إِلَى الْحِجَازِ مَعَ الْحَاجِّ فِي زَمَنِ قُرْبٍ فِيهِ خُرُوجُهُمْ مِنَ الْبَلَدَةِ إِلَى الْحِجَازِ وَاحْتِاجَ زَيْدٍ إِلَى مَبْلَغٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ لِأَجْلِ ذَلِكَ لِعَدَمِ وُجُودِ شَيْءٍ مَعَهُ مِنْ ذَلِكَ وَعِنْدَهُ قَدْرٌ مِنَ الْبُنِّ فَدَفَعَهُ لِعَمْرٍو لِيَبِيعَهُ بِثَمَنِ يَأْخُذُهُ وَيَعْقُدُ بِهِ الشَّرِكَةَ بَيْنَهُمَا وَيَشْتَرِيَا بِهِ وَيَبَالِ عَمْرٍو أَمْتَةً لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ وَيُسَافِرَا بِهَا مَعَ الْحَاجِّ وَقَدْ وَجَدَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى بَيْعِ الْبُنِّ بِالنَّقْدِ لَا بِالنَّسِيبَةِ وَالِدَّلَالَةُ قَائِمَةٌ عَلَى ذَلِكَ لِضَيْقِ الزَّمَنِ عَنِ التَّأْجِيلِ بِسَبَبِ الْحَاجَةِ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ عَنْ وَرَثَةٍ وَتَرِكَةَ وَطَلَبَ وَرَثَةُ زَيْدٍ ثَمَنَ الْبُنِّ مِنْ عَمْرٍو فَاِمْتَنَعَ قَائِلًا إِنَّهُ بَاعَهُ إِلَى أَجَلٍ يَحِلُّ بَعْدَ خُرُوجِ الْحَاجِّ مِنَ الْبَلَدَةِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ وَالحَالَةُ هَذِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ فَإِنَّ الْوَكِيلَ بِالْبَيْعِ إِذَا بَاعَ بِالنَّسِيبَةِ إِلَى أَجَلٍ مُتَعَارَفٍ فِيمَا بَيْنَ التَّجَارِ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ جَازَ عِنْدَ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْبَيْعِ بِالنَّقْدِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ فِي لَفْظِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْبَيْعِ بِالنَّقْدِ لَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بِالنَّسِيبَةِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ وَقَالَ الْأَنْقَرَوِيُّ عَنْ مُنِيَّةِ الْمُفْتِيِّ وَفِي الْمُتَقَى عَنِ الْإِمَامِ الثَّانِي أَنَّ الْوَكِيلَ إِنَّمَا يَمْلِكُ الْبَيْعَ نَسِيبَةً إِذَا كَانَتْ الْوَكَالَةُ



لِلتَّجَارَةِ أَمَّا إِذَا كَانَتْ لِلْحَاجَةِ كَالْمَرْأَةِ تُعْطِي غَزَاهَا لِلْبَيْعِ لَمْ يَمْلِكِ الْبَيْعَ نَسِيئَةً وَبِهِ يُقْتَى فَإِنْ تَقَيَّدَ الْمُطَلَّقُ بِدَلَالَةِ الْحَاجَةِ شَائِعٍ فَأَيْضًا هـ.

وَفِي الْحَاشِيَةِ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى وَفِي التَّمَمَةِ قَالَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ وَبِهِ نَأْخُذُ وَفِي الْخُلَاصَةِ قَالَ أَبُو اللَّيْثِ الْفَتْوَى عَلَى قَوْلِ أَبِي يُوسُفَ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمَرًا بِشِرَاءِ جُوحٍ مَعْلُومِ النَّوعِ وَلَمْ يُبَيِّنْ لَهُ ثَمَنَهُ فَاشْتَرَى لَهُ عَمَرٌ ذَلِكَ بِثَمَنِ مِثْلِهِ ثُمَّ دَفَعَ الْوَكِيلُ الثَّمَنَ الْمَرْبُورَ مِنْ مَالِهِ وَيُرِيدُ الرَّجُوعَ بِهِ عَلَى الْمُوَكَّلِ بَعْدَ ثُبُوتِ مَا ذَكَرَ بِوَجْهِهِ الشَّرْعِيِّ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟

(الجواب): نَعَمْ أَمْرُهُ بِشِرَاءِ ثَوْبٍ هَرَوِيٍّ أَوْ أَمْرُهُ بِشِرَاءِ فَرَسٍ أَوْ بَغْلٍ صَحَّ التَّوَكُّلُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَبْقَ الْجَهَالَةُ بَعْدَ إِعْلَامِ الْجِنْسِ إِلَّا فِي الصِّفَةِ وَهِيَ مُحْتَمَلَةٌ فِي الْوَكَالَةِ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ سَمِيَ ثَمَنًا أَوْ لَا أَيْ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ؛ لِأَنَّهُ بَيَّانُ جِنْسِ الْمُثْمَنِ بِصِيرٍ مَعْلُومًا عَادَةً عَيْنِي عَلَى الْكَثَرِ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ وَالذَّرِيرِ وَالزَّيْلَعِيِّ وَغَيْرِهَا.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ بِالْبَيْعِ هَلْ يَمْلِكُ إِيدَاعَ الْمَبِيعِ عِنْدَ أَجْنَبِيٍّ بِدُونِ إِذْنِ الْمُوَكَّلِ أَوْ لَا وَإِذَا مَلَكَ الْإِيدَاعَ الْمَرْبُورَ وَهَلَكَ بَعْدَ مُفَارَقَتِهِ هَلْ يَضْمَنُ أَوْ لَا؟

(أقول) لَمْ أَرْ جَوَابًا لِلْمُؤَلِّفِ عَنْ هَذَا السُّؤَالِ لَكِنْ ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ عَنْ فَتَاوَى الْكَازَرُونِيِّ أَرْسَلَ مَعَ آخَرِ ذَرَاهِمَ يَشْتَرِي بِهَا أَمْتَةً فَاشْتَرَاهَا وَأَرْسَلَهَا لَهُ وَلَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي إِرسَالِهَا مَعَ غَيْرِهِ هَلْ يَضْمَنُ أَجَابَ الْوَكِيلُ مُتَعَدِّ بِدَفْعِ الْعَيْنِ إِلَى أَجْنَبِيٍّ فَيَضْمَنُ الْقِيَمِيَّ بِقِيَمَتِهِ وَالْمِثْلِيَّ بِمِثْلِهِ إِذَا هَلَكْتَ الْعَيْنُ إِلَى أَنْ قَالَ الْوَكِيلُ لَا يُودِعُ. هـ.

(أقول أَيْضًا) وَفِي وَكَالَةِ الْبَحْرِ وَكَيْلِ الْبَيْعِ لَوْ دَفَعَ الْمَبِيعَ إِلَى دَلَالٍ لِيَعْرِضَهُ عَلَى مَنْ يَرَعْبُ فِيهِ فَعَابَ أَوْ ضَاعَ فِي يَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ لَكِنْ الْمُخْتَارُ الضَّمَانُ كَمَا فِي الْبِرَازِيَّةِ لِكَوْنِهِ دَفَعَ مِلْكَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ أَصِيلًا فِي الْحَقُوقِ إلخ وَكَتَبْتُ فِيهَا عُلُقَتَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَنْبَغِي تَقْيِيدُ الضَّمَانِ بِمَا إِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِذَلِكَ فَلَوْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِدَفْعِهِ إِلَى دَلَالٍ لِيَعْرِضَهُ عَلَى الْبَيْعِ لَا يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ يَكُونُ مَأْذُونًا بِذَلِكَ وَفِي الْفَتْاوَى الْخَيْرِيَّةِ. سئل فِيمَا إِذَا جَرَتْ عَادَةُ التَّجَارِ أَنْ يَبْعَثَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ بِضَاعَةً يَبِيعُهَا وَيَبْعَثُ بِثَمَنِهَا مَعَ مَنْ يَخْتَارُهُ وَيَعْتَقِدُ أَمَانَتَهُ مِنَ الْمُكَارِيَةِ بِحَيْثُ أُشْتَهَرَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ اُسْتَهَارًا شَائِعًا فِيهِمْ وَبَاعَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ الْبِضَاعَةَ وَأَرْسَلَ ثَمَنَهَا مَعَ مَنْ اخْتَارَهُ مِنْهُمْ عَلَى دَفْعَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَأَنْكَرَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ بَعْضَ الدَّفْعَاتِ هَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ

بَاعِثِ الثَّمَنَ بِبَيْمِينِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ تَفَاصِيلَ ذَلِكَ لِطُولِ الْمُدَّةِ أَمْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْبَيِّنَةِ أَجَابَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيْمِينِهِ إِذْ لَهُ بَعْثُهُ مَعَ مَنْ يَخْتَارُهُ وَيَرَاهُ أَمِينًا؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ لَمْ تَبْطُلْ أَمَانَتُهُ وَحَالَتُهُ هَذِهِ بِالْإِزْسَالِ مَعَ مَنْ ذَكَرَ وَقَدْ ذَكَرَ الرَّاهِدِيُّ رَامِزًا بِخ لِيَكُنَّ خَوَاهِرُ زَادِهِ جَرَتْ عَادَةُ حَاكَةِ الرُّسْتَاقِ أَتَاهُمْ يَبْعَثُونَ الْكَرَائِسَ إِلَى مَنْ يَبِيعُهَا لَهُمْ فِي الْبَلَدِ وَيَبْعَثُ بِأَتْمَانِهَا إِلَيْهِمْ بِيَدِ مَنْ شَاءَ وَيَرَاهُ أَمِينًا فَإِذَا بَعَثَ الْبَائِعُ ثَمَنَ الْكَرَائِسِ بِيَدِ شَخْصٍ ظَنَّهُ أَمِينًا وَأَبَى ذَلِكَ الرَّسُولُ لَا يَضْمَنُ الْبَاعِثُ إِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْعَادَةُ مَعْرُوفَةً عِنْدَهُمْ قَالَ أَسْتَأْذِنُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَبِهِ أَجَبْتُ أَنَا وَغَيْرِي اهـ وَقَدْ عَصِدَ بِقَوْلِهِمُ الْمَعْرُوفُ عُرْفًا كَالْمَشْرُوطِ شَرْطًا وَالْعَادَةُ مُحْكَمَةٌ وَالْعُرْفُ قَاضٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كَلَامِهِمْ اهـ مَا فِي الْحَيَرَةِ وَلَكِنْ أَنْظِرْ مَا يَأْتِي فِي الْمَرْعُوعِ فِي آخِرِ هَذَا الْبَابِ.

(سئل) فِي الْوَكِيلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَامِنًا دَيْنَ مُوَكَّلِهِ هَلْ لَا يُجْبَسُ بِدَيْنِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ لَا يُجْبَسُ وَفِي وَكَالَةِ الْأَشْبَاهِ وَلَا يُجْبَسُ الْوَكِيلُ بِدَيْنِ مُوَكَّلِهِ وَلَوْ كَانَتْ وَكَالَتُهُ عَامَّةً إِلَّا إِنْ ضَمِنَ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ هَلْ يُجْبَسُ الْوَكِيلُ بِدَيْنِ وَجَبَ عَلَى مُوَكَّلِهِ إِذَا كَانَ لِلْمُوَكَّلِ مَالٌ تَحْتَ يَدِ وَكِيلِهِ وَامْتَنَعَ الْوَكِيلُ مِنْ إِعْطَائِهِ سِوَاءَ كَانَ الْمُوَكَّلُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا فَأَجَابَ إِنَّمَا يُجْبَسُ الْوَكِيلُ عَلَى دَفْعِ مَا ثَبَتَ عَلَى مُوَكَّلِهِ مِنَ الدَّيْنِ إِذَا ثَبَتَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ أَمَرَ الْوَكِيلَ بِدَفْعِ الدَّيْنِ أَوْ كَانَ كَفِيلًا بِهِ وَإِلَّا فَلَا يُجْبَسُ فِيهِ زَادَ الشَّيْخُ فِي هَذَا الْجَوَابِ فِي مَكَانٍ آخَرَ وَإِنْ صَدَّقَهُ فِيهَا ادِّعَاةُ مِنَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ هَذَا إِفْرَازٌ عَلَى الْغَيْرِ فَلَا يُعْتَبَرُ اهـ وَأَيَّدَ مُحْشِي الْأَشْبَاهِ السَّيِّدُ أَحْمَدَ الْحَمَوِيَّ مَا أَفْتَى بِهِ قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِنَقْلِ مِنَ الْحَاثِيَةِ وَنَقَلَهُ فِي نَهْجِ النُّحَاةِ أَيْضًا فَقَدْ تَحَرَّرَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلْمُوَكَّلِ مَالٌ تَحْتَ يَدِ وَكِيلِهِ وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِدَفْعِهِ لَا يُجْبَسُ وَإِذَا أَمَرَهُ بِدَفْعِهِ وَامْتَنَعَ مِنْهُ يُجْبَسُ.

(أقول) وَهَذَا خُلَاصَةٌ مَا حَرَّرَهُ الْحَيَّرُ الرَّمْلِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْمَنْحِ وَوَفَّقَ بِهِ بَيْنَ عِبَارَاتِهِمْ كَمَا أَوْضَحْتُهُ فِيهَا عُلَّقْتُهُ عَلَى الدَّرِّ الْمُخْتَارِ.

قَالَ الْمُؤَلِّفُ وَأَفْتَى قَارِئُ الْهُدَايَةِ بِأَنَّهُ إِذَا أَدَانَ الْمَدْيُونُ لَوْكِيلِهِ بِأَنْ يُعْطِيَ رَبَّ الدَّيْنِ وَغَابَ فَادَّعَى الْوَكِيلُ أَنَّهُ لَا مَالَ عِنْدَهُ لِمُوَكَّلِهِ هَلْ يَلْزَمُهُ يَمِينٌ فَأَجَابَ لَا يَلْزَمُ الْوَكِيلَ دَفْعُ مَا فِي يَدِهِ إِلَى مَنْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِهِ مِنْهُ وَإِنْ أَنْكَرَ أَنَّ الْمُوَكَّلَ لَهُ تَحْتَ يَدِهِ شَيْءٌ لَا يَلْزَمُهُ وَلَا يَمِينٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا تَجِبُ لِلْخَصْمِ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الْوَدِيعَةِ أَوْ الْعَيْنِ لَيْسَ بِخَصْمٍ.

(سئل) فِيهَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ الْغَائِبِ مَبْلُغٌ دَيْنٍ بِدَمَّةٍ عَمِرُو فَادَّعَى بَكْرٌ أَنَّهُ وَكِيلُ زَيْدٍ بِقَبْضِ

الدَّيْنِ مِنْ عَمْرٍو فَصَدَّقَهُ عَمْرٌو عَلَى ذَلِكَ وَدَفَعَ لَهُ الدَّيْنَ وَمَصَّتْ مُدَّةً وَالآنَ يُرِيدُ عَمْرٌو اسْتِرْدَادَ الْمَبْلَغِ مِنْ بَكْرِ فَهَلْ لَيْسَ لِعَمْرٍو ذَلِكَ حَتَّى يَخْضَرَ الْغَائِبُ وَالْدَّفْعُ صَحِيحٌ؟

(الجواب): نَعَمْ وَمَنْ ادَّعَى أَنَّهُ وَكَيْلُ الْغَائِبِ فِي قَبْضِ دَيْنِهِ فَصَدَّقَهُ الْغَرِيمُ أَمْرٌ بِدَفْعِهِ إِلَيْهِ فَإِنْ خَضَرَ الْغَائِبُ فَصَدَّقَهُ وَإِلَّا دَفَعَ إِلَيْهِ الدَّيْنَ ثَانِيًا وَرَجَعَ بِهِ عَلَى الْوَكِيلِ لَوْ بَاقِيًا وَإِنْ ضَاعَ لَا إِلَّا إِذَا ضَمِنَهُ عِنْدَ الدَّفْعِ أَوْ لَمْ يُصَدِّقْهُ عَلَى الْوَكَالَةِ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ عَلَى ادِّعَائِهِ كَنْزُ الدَّقَائِقِ وَمِثْلُهُ فِي التَّنْوِيرِ وَرَادَ فِيهِ وَفِي التَّوَجُّهِ كُلُّهَا الْغَرِيمُ لَيْسَ لَهُ الْإِسْتِرْدَادُ حَتَّى يَخْضَرَ الْغَائِبُ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْمُتَوْنِ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهِدَايَةِ فِيمَا إِذَا ادَّعَى الْمَدْيُونُ أَنَّهُ قَبَضَ الْمُوَكَّلَ دَيْنَهُ.

فَأَجَابَ بِأَنَّهُ يُؤْمَرُ بِالْدَّفْعِ إِلَى الْوَكِيلِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ الْوَكِيلَ أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّ الْمُوَكَّلَ قَبَضَ الدَّيْنَ وَأَجَابَ عَنْ سُؤَالٍ آخَرَ إِذَا أَتَكَرَّ الْمَدْيُونُ الْوَكَالَةَ وَطَلَبَ الْوَكِيلُ تَحْلِيفَهُ عَلَى أَنَّهُ مَا يَعْلَمُ أَنَّهُ وَكَيْلٌ فَإِنْ تَكَلَّ الْمَدْيُونُ أَلْزِمَ بِدَفْعِ الدَّيْنِ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَلْزِمُهُ شَيْءٌ.

(سئل) فِي رَجُلٍ يَدَّعِي الْوَكَالَةَ عَنْ امْرَأَةٍ خَرَسَاءَ طَرَسَاءَ فَهَلْ تَصِحُّ وَكَالَتُهَا مَعَ كَوْنِهَا مَوْصُوفَةً بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ أَمْ لَا؟

(الجواب): إِذَا كَانَتْ الْمَرْأَةُ الْمَذْكُورَةُ إِشَارَتَهَا مَعْلُومَةً مَفْهُومَةً فَتَوَكَّلْتُهَا صَحِيحٌ فَتَاوَى الشَّلْبِيَّ مِنْ أَوَائِلِ الْوَكَالَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَعَثَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو الْمُقِيمِ بِبَلَدَةٍ كَذَا دَرَاهِمَ لِيَشْتَرِيَ لَهُ بِهَا بِضَاعَةً مَعْلُومَةً الْجَنْسِ لَا بَعِيْنَهَا وَلَمْ يَكُنْ سِعْرُهَا مَعْلُومًا فَاشْتَرَاهَا عَمْرٌو لَهُ بِشَمْنٍ فِيهِ غَبْنٌ فَاحِشٌ فَهَلْ لَا يَنْفُذُ الشَّرَاءُ الْمَزْبُورُ عَلَى زَيْدٍ؟

(الجواب): حَيْثُ لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ مَا يَشْتَرِيهِ فَاشْتَرَاهُ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ لَا يَنْفُذُ الشَّرَاءُ الْمَزْبُورُ عَلَى زَيْدٍ وَفِي مُعَيِّنِ الْمُفْتِي لَوْ اشْتَرَى بِغَبْنٍ يَسِيرٍ نَفَذَ وَبِالْفَاحِشِ لَا وَيَنْفُذُ عَلَى نَفْسِهِ.

قُلْتُ وَهَذَا إِذَا لَمْ يُعَيَّنْ مَا يَشْتَرِيهِ فَإِنْ عَيَّنَ نَفَذَ عَلَى الْأَمْرِ كَمَا فِي الْهِدَايَةِ وَفِي الْعِنَايَةِ هُوَ قَوْلُ عَامَّةِ الْمَشَائِخِ وَتَمَامُهُ فِي الْبَحْرِ وَلَوْ سُمِّيَ لَهُ الثَّمَنُ فَاشْتَرَى بِأَكْثَرِ لَا يَنْفُذُ إِلَّا الْوَكِيلُ بِشَرَاءِ الْأَسِيرِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ الْأَمْرَ الْمُسَمَّى كَمَا فِي الْوَأَقَاعَاتِ مَهْجُ النَّجَاةِ مِنَ الْوَكَالَةِ وَفِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ وَتَقْيِيدَ شِرَاؤُهُ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ وَغَبْنٍ يَسِيرٍ وَهُوَ مَا يَقُومُ بِهِ مَقُومٌ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ سِعْرُهُ مَعْرُوفًا فَإِنْ كَانَ سِعْرُهُ مَعْرُوفًا بَيْنَ النَّاسِ كَخُبْزٍ وَلَحْمٍ وَمَوَازٍ وَجَبْنٍ لَا يَنْفُذُ عَلَى الْمُوَكَّلِ وَإِنْ قُلْتُ الزِّيَادَةُ وَلَوْ فَلَسْنَا وَاحِدًا بِهِ يُفْتِي بِحَرْ وَمِثْلُهُ فِي الْكَنْزِ وَالْمُلْتَقَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَرْسَلَ زَيْدُ الْمُقِيمِ بِلَدَةٍ كَذَا مَعَ عَمْرٍو الْمَكَارِي صُرَّةً مَخْتُومَةً فِيهَا دَرَاهِمٌ لِيُوصِّلَهَا لِبَكْرِ فَوَجَدَهَا بِكْرٌ نَاقِصَةً عَمَّا قَالَ زَيْدٌ فَهَلْ الْقَوْلُ قَوْلُ بَكْرٍ فِي ذَلِكَ؟  
(الجواب): الْقَوْلُ قَوْلُ الْقَابِضِ بِبَيْمِينِهِ وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ بِقَوْلِهِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ تُبَاشِرُ بِنَفْسِهَا قَبْضَ أَجُورٍ وَفِيهَا وَمِلْكُهَا وَتَشْتَرِي أَمْتَةً مِنْ رِجَالٍ أَجَانِبَ وَتُرِيدُ أَنْ تُوَكِّلَ أَجْنَبِيًّا فِي دَعْوَى عَلَى رَجُلٍ زَاعِمَةً أَنَّهَا مِنَ الْمُخَدَّرَاتِ وَالرَّجُلُ لَا يَرْضَى بِتَوَكُّلِهَا فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي الصَّحِيحِ الْجَسَدِ الْمُقِيمِ فِي الْبَلَدِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُوَكِّلَ وَكَيْلًا عَنْهُ لِيَدَّعِيَ بِحَقٍّ عَلَى الْآخِرِ هَلْ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يَأْبَى حَتَّى يَخْضَرَ الْحَضْمُ فَيَدَّعِيَ بِنَفْسِهِ؟  
(الجواب): قَدْ أَجَابَ عَنْ مِثْلِ هَذَا السُّؤَالِ الْعَلَامَةُ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ بِمَا صَوَّرْتُهُ صَرَحَ عَلَمَاؤُنَا قَاطِبَةً مُتُونًا وَشُرُوحًا بِأَنَّ الْوَكَالََةَ بِالْخُصُومَةِ لَا تَكُونُ إِلَّا بِرِضَا الْحَضْمِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مَرِيضًا أَوْ غَائِبًا مُدَّةَ السَّفَرِ أَوْ مُرِيدًا لِلسَّفَرِ أَوْ مُخَدَّرَةً وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْجَوَابَ مُسْتَحَقٌّ عَلَى الْحَضْمِ وَهَذَا يَسْتَحْضِرُهُ وَالنَّاسُ مُتَفَاوِثُونَ فِي الْخُصُومَةِ فَلَوْ قُلْنَا بِلُزُومِهِ يَتَضَرَّرُ بِهِ فَيَتَوَقَّفُ عَلَى رِضَاهُ وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَاخْتَارَهُ الْمُحَبُّوبِيُّ وَالنَّسْفِيُّ وَصَدَرُ الشَّرِيعَةِ وَأَبُو الْفَضْلِ الْمُوَصِّلِيُّ وَرَجَّحَ دَلِيلُهُ فِي كُلِّ مُصَنَّفٍ وَغَالِبُ الْمُتُونِ عَلَيْهِ فَلَزِمَ الْعَمَلُ بِهِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الزَّمَانِ الْفَاسِدِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَقَالَ فِي الْمُتَنَقَّى وَغَيْرِهِ وَصَحَّ أَيُّ التَّوَكُّلِ بِالْخُصُومَةِ فِي كُلِّ حَقٍّ بِرِضَا الْحَضْمِ لِلزُّوْمِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُوَكَّلُ مَرِيضًا لَا يُمَكِّنُهُ حُضُورُ مَجْلِسِ الْحُكْمِ أَوْ غَائِبًا مَسَافَةً سَفَرٍ أَوْ مُرِيدًا لِلسَّفَرِ أَوْ مُخَدَّرَةً غَيْرَ مُعْتَادَةٍ لِلخُرُوجِ إِلَى مَجْلِسِ الْحُكْمِ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ وَكَلَّتْ آخَرَ لِيُزَوِّجَهَا مِنْ زَيْدٍ الْكُفَّاءِ لَهَا وَفِي قَبْضِ مَهْرِهَا فَرَزَّجَهَا وَقَبْضَ مَهْرِهَا ثُمَّ مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَوَرِثَتِهِ يَدْعُونَ عَلَيْهِ بِمَا قَبَضَهُ مِنَ الْمَهْرِ وَالتَّوَكُّلُ يَدَّعِي الْقَبْضَ وَالدَّفْعَ فِي حَيَاتِهَا فَصَدَّقَتْهُ الْوَرِثَةُ فِي الْقَبْضِ وَأَنْكَرُوا الدَّفْعَ لَهَا فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَكِيلِ بِبَيْمِينِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَأَجَابَ الْعَلَامَةُ الرَّمْلِيُّ فِي فَتَاوِيهِ عَنْ مِثْلِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ بِقَوْلِهِ إِنْ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ قَبْضٌ وَدِيعَةٌ وَنَحْوَهَا مِنَ الْأَمَانَاتِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيْمِينِهِ فِي الْقَبْضِ وَالدَّفْعِ لَهَا وَإِنْ كَانَ قَبْضٌ دَيْنٍ وَأَقْرَبَتْ بَقِيَّةُ الْوَرِثَةِ بِالْقَبْضِ وَأَنْكَرَتْ الدَّفْعَ فَكَذَلِكَ الْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيْمِينِهِ فِي

الدَّفْعُ وَإِنْ أَتَتْ الْقَبْضَ وَالذَّفْعَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ وَإِذَا لَمْ يُقَمْ بَيِّنَةٌ رَجَعَتِ الْوَرْتَةُ بِحِصَّتِهَا مِنْهُ عَلَى الْمَدْيُونِ وَلَا يَرْجَعُ الْمَدْيُونُ عَلَى الْوَكِيلِ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ فِي بَرَاءَةِ نَفْسِهِ مَقْبُولَةٌ لَا فِي إِيْجَابِ الضَّمَانِ عَلَى الْمَيِّتِ الْخ. اهـ.

(سئل) فِي أَهَالِي قَرْيَةٍ مَعْلُومَةٍ أَقَامُوا زَيْدًا وَكَيْلًا عَنْهُمْ لِيَتَعَاطَى أُمُورَهُمْ وَيُبَاشِرَ أَعْمَالَهُمْ وَمَصَالِحَهُمْ فِي الْقَرْيَةِ الْمَرْبُورَةِ وَجَعَلُوا لَهُ عَلَى ذَلِكَ مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ وَقَدَرًا مِنَ الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَتَعَاطَى زَيْدٌ ذَلِكَ وَيُرِيدُ مُطَالَبَتَهُمْ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي تَقَاضِي دَيْنِهِ الَّذِي بِدَمَّةِ فُلَانٍ وَقَبْضُهُ وَشَرَطَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ أَجْرًا مَعْلُومًا فِي مُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ وَتَقَاضَاهُ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَ بِالشَّرْطِ؟  
(الجواب): حَيْثُ شَرَطَ لَهُ ذَلِكَ وَوَقَّتَ لَهُ وَقْتًا وَبَاشَرَ ذَلِكَ يَسْتَحِقُّ مَا ذَكَرَ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنْ كِتَابِ الْأَمَانَاتِ وَفِي الْبَزَائِيَةِ فِي نَوْعِ التَّوَكُّلِ بِالْإِقْرَاضِ وَالِاسْتِقْرَاضِ وَالْقَبْضِ وَالتَّقَاضِي وَإِنْ وَكَّلَهُ بِقَبْضِ دَيْنِهِ وَجَعَلَ لَهُ الْأَجْرَ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا وَقَّتَ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَكَذَا الْوَكِيلُ بِالتَّقَاضِي إِنْ وَقَّتَ جَازًا. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ نَاطِرٌ وَفَفَ زَيْدًا بِتَعَاطِي أُمُورِ الْوَقْفِ وَلَمْ يَشَرِّطْ لَهُ أَجْرَةً عَلَى ذَلِكَ وَتَعَاطَى زَيْدٌ ذَلِكَ مُدَّةً وَطَلَبَ مِنَ النَّاطِرِ أَجْرَةً عَلَى ذَلِكَ فَهَلْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟  
(الجواب): حَيْثُ كَانَ وَكَيْلًا وَلَمْ يَشَرِّطْ لَهُ أَجْرَةً فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ الْعَامِلُ لِغَيْرِهِ أَمَانَةٌ لَا أَجْرَ لَهُ إِلَّا الْوَصِيُّ وَالنَّاطِرُ فَيَسْتَحِقُّانِ بِقَدْرِ أَجْرَةِ الْمَثَلِ إِذَا عَمِلَا إِلَّا إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ لِلنَّاطِرِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَحِقُّانِ إِلَّا بِالْعَمَلِ فَلَوْ كَانَ الْوَقْفُ طَاحُونَةً وَالْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ يَسْتَغْلُهَا فَلَا أَجْرَ لِلنَّاطِرِ كَمَا فِي الْحَانِيَّةِ وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا أَجْرَ لِلنَّاطِرِ فِي الْمُسْقَفِ إِذَا أُحِيلَ عَلَيْهِ الْمُسْتَحَقُّونَ وَلَا أَجْرَ لِلْوَكِيلِ إِلَّا بِالشَّرْطِ أَشْبَاهُ مِنْ كِتَابِ الْأَمَانَاتِ.

(سئل) فِي جَمَاعَةٍ اسْتَأْجَرَهُمْ زَيْدٌ لِحَصْدِ زَرْعِهِ الْمَعْلُومِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ وَشَرَعُوا فِي الْحَصَادِ وَعَجَزُوا عَنْ إِمْتَامِهِ فَوَكَّلُوا زَيْدًا بِأَنْ يَأْتِيَ هُمْ بِمُسَاعِدٍ بِأَجْرَةٍ فَاتَى هُمْ بِجَمَاعَةٍ بِالْأَجْرَةِ وَسَاعَدُوهُمْ حَتَّى أَتَوْا الْحَصَادَ فَهَلْ تَكُونُ أَجْرَتُهُمْ عَلَى الْوَكِيلِ وَهُوَ يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْجَمَاعَةِ الْأُولَى؟

(الجواب): يُطَالَبُ الْوَكِيلُ بِالِاسْتِجَارِ بِالْأَجْرَةِ كَالْوَكِيلِ بِالشَّرَاءِ كَذَا فِي وَكَالَةِ الْبَحْرِ

فَلَهُمْ طَلَبٌ أَجْرَتِهِمْ مِنَ الْوَكِيلِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ يَرْجِعُ بِذَلِكَ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمَرًا فِي عَمَلٍ مَعْلُومٍ هُوَ يَبِيعُ أَمْتَعَةً مَعْلُومَةً لِيَزِيدَ وَجَعَلَ لَهُ أَجْرًا عَلَى ذَلِكَ وَبَاعَهَا بِثَمَنِ حَالٍ فَهَلْ يُجْبَرُ الْوَكِيلُ عَلَى تَقَاضِي الثَّمَنِ مِنَ الْمُشْتَرِي؟  
(الجواب): حَيْثُ كَانَ وَكِيلاً بِأَجْرٍ يُجْبَرُ قَالَ فِي الْأَشْبَاهِ مِنَ الْوَكَالَةِ وَلَا يُجْبَرُ الْوَكِيلُ بِغَيْرِ أَجْرٍ عَلَى تَقَاضِي الثَّمَنِ.

أَمَّا إِذَا كَانَ بِأَجْرٍ كَالدَّلَالِ وَالسَّمْسَارِ وَالْيَتَّاعِ يُجْبَرُ عَلَى اسْتِيفَاءِ الثَّمَنِ ذَكَرَهُ الصَّدْرُ الشَّهِيدُ وَفِي الصُّغَرَى؛ لِأَنَّ مَنْ سِوَاهُمْ مُتَبَرِّعٌ فَإِنْ فَعَلَ فَبِهَا وَإِنْ اِمْتَنَعَ لَا وَتَمَامُ بَسْطِهِ فِي حَاشِيَةِ الْأَشْبَاهِ لِلْسَّيِّدِ الْحَمَوِيِّ فَرَاغَعَهَا.

(سئل) فِي صَكِّ كُتِبَ فِيهِ أَقَرَّ زَيْدٌ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ قَرْيَةٍ كَذَا فَرِيدٌ بِالْأَصَالَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَبِالْوَكَالَةِ عَنْ جَمَاعَةٍ آخَرِينَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ وَالْجَمَاعَةُ الْأَوَّلُونَ عَنْ أَنْفُسِهِمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ وَعَلَى الْمُوَكَّلِينَ لِعَمْرٍو مَبْلَغًا قَدَرُهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ كَذَا مُؤَجَّلًا إِلَى كَذَا وَصَدَرَ ذَلِكَ لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ لَمْ يَثْبُتِ التَّوَكُّيلُ الْمَذْكُورُ لَدَيْهِ فِي وَجْهِ خَصْمٍ شَرْعِيٍّ ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ وَطَلَبَ عَمْرُو الْمُبْلَغُ مِنَ الْأَصْلَاءِ وَالْمُوَكَّلِينَ وَهُمْ يَتَحَدَّوْنَ التَّوَكُّيلَ فِي ذَلِكَ فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): حَيْثُ أَتَّكَّرُوا التَّوَكُّيلَ الْمَذْكُورَ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ فَلَا عِبْرَةَ بِمَضْمُونِ الصَّكِّ الْمَرْقُومِ فِي ثُبُوتِ التَّوَكُّيلِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِهِ بِوَجْهِ الشَّرْعِيِّ وَالْحَالَةُ هَذِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَرَأَيْتُ مَكْتُوبًا بِخَطِّ الْعَلَامَةِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعِرَادِيِّ فِي نُسخِهِ الْعِبَادِيَّةِ مَا جَوَابُ الْأُيَمَّةِ الْحَنَفِيَّةِ فِي حُجَّةٍ كُتِبَ فِيهَا أَقَرَّ فُلَانٌ بِنِ فُلَانٍ الْوَكِيلُ عَنْ فُلَانَةٍ وَفُلَانَةٍ فِي الْقَبْضِ وَالْإِبْرَاءِ الْآتِي ذِكْرُهُمَا فِيهِ بِشَهَادَةِ فُلَانٍ وَفُلَانٍ أَنَّهُ قَبَضَ مِنْ فُلَانٍ مَا كَانَ فِي ذِمَّتِهِ لِلْمُوَكَّلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ عَنْ رِيعٍ حَصَّتَهُمَا مِنْ كَذَا وَقَفَ جَدُّهُمَا فُلَانٍ عَنْ مُدَّةٍ كَذَا مَبْلَغَ كَذَا ثُمَّ أَبْرَأَ الْقَابِضُ الْمَذْكُورُ ذِمَّةَ الدَّافِعِ الْمَذْكُورِ مِنْ جَمِيعِ الدَّعَاوَى وَثَبَّتَ ذَلِكَ لَدَى الْحَاكِمِ وَحَكَمَ بِمُوجِبِهِ.

فَإِذَا طَعَنَ الْخَصْمُ فِي مَضْمُونِ هَذِهِ الْحُجَّةِ وَشَهِدَ رَجُلَانِ أَنَّ مَضْمُونَ هَذِهِ الْحُجَّةِ ثَبَّتَ لَدَى فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ فَسَأَلَهُمَا الْقَاضِي عَنْ مَضْمُونِ الْحُجَّةِ فَلَمْ يَعْرِفَاهُ فَهَلْ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا وَيَعْمَلُ بِالْحُجَّةِ وَيُمْضِيهَا مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ مَا كُتِبَ فِيهَا أَمْ لَا؟

(الجواب): لَا عِبْرَةَ بِالْحُجَّةِ وَلَا بِشَهَادَةِ مَنْ شَهِدَ بِمَضْمُونِهَا وَإِنْ كَانَتْ تِلْكَ الشَّهَادَةُ عَنْ مَعْرِفَةٍ بِتَفَاصِيلِ مَا فِيهَا حَتَّى يُقِيمَ الْوَكِيلُ عَلَى وَجْهِ الْمُوَكَّلَتَيْنِ بَيِّنَةً عَادِلَةً بِأَمْتَهُمَا قَدْ وَكَلَتْهُ بِقَبْضِ

مَا لَهَا فِي ذِمَّةِ الدَّافِعِ وَبِالصُّلْحِ وَالْإِبْرَاءِ أَيْضًا فَإِنْ شَاهَدِيَ الْوَكَّالَةَ لَا عِبْرَةَ بِشَهَادَتِهَا أَصْلًا فَإِنَّهَا لَمْ يَشْهَدْ بِالتَّوَكُّلِ بِنَاءً عَلَى دَعْوَى صَحِيحَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَبُو السُّعُودِ.

وَفِي فَتَاوَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَفْنَدِي الْمَذْكُورِ فِي جَوَابِ سُؤَالٍ نَعَمْ يُكَلِّفُ وَرَثَةُ الْمُشْتَرِي إِلَى إِبْتِثَاتِ تَوَكُّلِهَا وَلَا يَكْفِي فِي ذَلِكَ شُهُودُ مَضْمُونِ صَكِّ الْبَيْعِ الْمَذْكُورِ وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الْجَوَابُ كَذَلِكَ كَتَبَهُ الْفَقِيرُ أَحْمَدُ الْمَالِكِيُّ وَلَا عِبْرَةَ بِشَهَادَةِ شُهُودِ الْوَكَّالَةِ لِكُونِهَا فِي غَيْرِ وَجْهِ خَصْمٍ.

قَالَ فِي الْكَافِي فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ لَا يَجُوزُ إِبْتِثَاتُ الْوَكَّالَةِ وَالْوَلَايَةِ بِلَا خَصْمٍ حَاضِرٍ أَهـ  
وَمِنْ خَطِّهِ الْمَعْهُودِ نَقَلْتُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ مَبْلُغٌ دَيْنٌ مَعْلُومٌ بِذِمَّةِ عَمْرٍو فَمَاتَ عَمْرٍو عَنْ تَرَكَّةٍ وَوَرَثَتْهُ فَوَكَّلَ زَيْدٌ بَكْرًا بِقَبْضِ دَيْنِهِ مِنْ وَرَثَتِهِ وَكَتَبَ لَهُ بِذَلِكَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ الثُّبُوتِ الشَّرْعِيِّ وَلَوْ قَبْضُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ يَمْلِكُ الْخُصُومَةَ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَمْلِكُ الْخُصُومَةَ الْخُ عَيْنِي عَلَى الْكَنْزِ وَفِي تَصْحِيحِ الْعَلَامَةِ قَاسِمٌ قَوْلُهُ وَالْوَكِيلُ بِقَبْضِ الدَّيْنِ وَكَيْلٌ بِالْخُصُومَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَا وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ لَيْسَ بِوَكِيلٍ بِالْخُصُومَةِ وَعَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ الْمُخْبُورِيِّ فِي أَصَحِّ الْأَقْوَابِلِ وَالْإِخْتِيَارَاتِ وَالنَّسْفِيِّ وَالْمَوْصِلِيِّ وَصَدْرُ الشَّرِيعَةِ وَقَيَّدَ بِقَبْضِ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّ الْوَكِيلَ بِقَبْضِ الْعَيْنِ لَا يَكُونُ وَكَيْلًا بِالْخُصُومَةِ فِيهَا بِالْإِجْمَاعِ قَالَهُ فِي الْإِخْتِيَارِ وَغَيْرِهِ. اهـ.

(سئل) فِي رَسُولِ التَّقَاضِي هَلْ يَمْلِكُ قَبْضُ الدَّيْنِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي الدَّرِّ الْمُخْتَارِ مِنَ الْوَكَّالَةِ بِالْخُصُومَةِ رَسُولُ التَّقَاضِي يَمْلِكُ الْقَبْضَ لَا الْخُصُومَةَ إِجْمَاعًا بَحْرٌ أَهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا وَكَّلَ زَيْدٌ عَمْرًا فِي بَيْعِ بَيْنٍ مَعْلُومٍ لَهُ وَأَنْ يَشْتَرِيَ بِشَمْنِهِ بِنَاءً مَعْلُومًا وَقَالَ لَا تَبِعْهُ إِلَّا بِمَحْضَرِ فُلَانٍ فَبَاعَهُ بِغَيْرِ مُحْضَرِهِ وَاشْتَرَى بِهِ غَيْرَ الْبَيْنِ فَهَلْ يَكُونُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): مِنَ التَّنْوِيرِ وَالْمُلْتَقَى وَالْكَنْزِ وَالْأَشْبَاهِ مِنْ أَحْكَامِ الْإِشَارَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ رَطْبَةً وَبُقُولَ مَزْرُوعَةً فَبَاعَهَا مِنْ عَمْرٍو بِشَمْنٍ مَعْلُومٍ عَلَى أَنْ

يَتْرَكَهَا إِلَى الْإِذْرَاكِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ بَاعَ زَرْعًا وَهُوَ بَقْلٌ عَلَى أَنْ يَقْطَعَهُ أَوْ يُرْسَلَ دَابَّتُهُ فِيهِ جَارَ الْبَيْعِ وَإِنْ بَاعَهُ عَلَى أَنْ يَزُرَّكَهُ حَتَّى يَذُرَّكَ لَا يَجُوزُ وَكَذَا الرُّطْبَةُ وَالْبُقُولُ خَائِنَةٌ مِنْ فَضْلِ بَيْعِ الثَّمَارِ وَالزُّرُوعِ.  
(سئل) فِي امْرَأَةٍ بَاعَتْ لِابْنِهَا الْبَالِغِ أَرْضًا حَامِلَةً لِيُغْرِسَ وَسَكَتَتْ عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورَ فَاسِدًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ بَاعَ شَيْئًا وَقَالَ بِعْتُكَ بِغَيْرِ ثَمَنِ أَوْ قَالَ بِعْتُكَ عَلَى أَنْ لَا تَمْنَّ لَهُ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا وَلَوْ بَاعَ وَسَكَتَ عَنْ ذِكْرِ الثَّمَنِ كَانَ فَاسِدًا كَمَا فِي قَاضِي خَانَ فِي الْبَيْعِ الْبَاطِلِ.  
(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَبِّهِ مَقْدَارٌ مِنَ الْوَرْدِ الْيَاسِ مَوْضُوعٌ عِنْدَ عَمْرٍو فِي مَخْرَجِهِ عَلَى سَبِيلِ الْأَمَانَةِ فَبَاعَهُ مِنْ عَمْرٍو عَلَى أَنَّهُ كَذَا قِنْطَارًا فَوَزَنَتْهُ عَمْرٍو فَوَجَدَهُ نَاقِصًا عَمَّا قَالَ لَهُ زَيْدٌ وَالْحَالُ أَنَّ عَمْرًا لَمْ يَقَرَّ وَقَتَ الشَّرَاءِ أَنَّهُ قَبْضٌ وَاسْتَوْفَى جَمِيعَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ فَهَلْ يَكُونُ الْقَوْلُ قَوْلَ عَمْرٍو بَيِّنَةً؟

(الجواب): حَيْثُ قَالَ لَمْ يَقَرَّ أَنَّهُ قَبْضٌ جَمِيعَ مَا وَقَعَ عَلَيْهِ الْعَقْدُ بِالْقَدْرِ الْمَقْبُوضِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّهُ قَابِضٌ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ انْتَقَصَ مِنَ الْهُوَاءِ وَلَمْ يَكُنِ النُّقْصَانُ مِمَّا يَجْرِي بَيْنَ الْوَزْنَيْنِ كَمَا صَرَّحَ بِذَلِكَ ابْنُ تَجِيمٍ فِي بَحْرِهِ مِنَ الْبُيُوعِ.  
(سئل) فِيمَا لَوْ بَاعَ دَارَهُ الْمَلِكُ وَوَقَفًا فَكَيْفَ الْحُكْمُ؟

(الجواب): هَذِهِ مَسْأَلَةٌ بَيْعِ مَلِكٍ ضَمَّ إِلَى وَقْفٍ وَهُوَ صَحِيحٌ بِحَصَّةِ الْمَلِكِ فَقَطْ خِلَافًا لِمَا أَفْتَى بِهِ الْمَوْلَى أَبُو السُّعُودِ مِنْ عَدَمِ الصَّحَّةِ فَقَدْ رَدَّهُ صَاحِبُ الْبَحْرِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ بَزْرَ قُطْنٍ مَعْلُومًا عَلَى سِعْرِهِ الْوَاقِعِ فِي آخِرِ السَّنَةِ وَقَبَضَهُ وَهَلَكَ عِنْدَهُ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ الْمَزْبُورَ فَاسِدًا وَعَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ مِثْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمِثْلُ؟

(الجواب): حَيْثُ كَانَ الثَّمَنُ مُجْهُولًا فَالْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ وَعَلَى الْمُشْتَرِي رَدُّ مِثْلِهِ حَيْثُ لَمْ يَنْقَطِعِ الْمِثْلُ وَكَوْنُ جِهَالَةِ الثَّمَنِ تَقْسِدُ الْبَيْعَ صَرَّحَ بِهِ فِي الْبَحْرِ فِي أَوَائِلِ الْبَيْعِ وَأَفْتَى بِهِ الْحَيُّ الرَّمْلِيُّ وَكَوْنُ حَبِّ الْقُطْنِ مِثْلِيًّا صَرَّحَ بِهِ فِي التَّكَارُّفِ مِنَ الشَّرِكَةِ وَسَيَأْتِي تَقْلُ ذَلِكَ فِي الْغَضَبِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِرَبِّهِ وَإِخْوَتِهِ نِصْفُ مَعْصَرَةٍ وَبَاقِيهَا لِرَجُلٍ فَاسْتَدَانَ زَيْدٌ مِنَ الرَّجُلِ مَبْلَغًا مِنَ الدَّرَاهِمِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَقَالَ لَهُ إِنَّ لِي أَدْفَعُ لَكَ دَيْنَكَ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ يَكُنْ سُدُسُ الْمَعْصَرَةِ مِلْكًا لَكَ فِي مُقَابَلَةِ دَيْنِكَ ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ وَلَمْ يَدْفَعْ لَهُ نَظِيرَ الدَّيْنِ وَيَزْعُمُ الرَّجُلُ



أَنَّ الْحِصَّةَ الْمَذْكُورَةَ دَخَلَتْ فِي مِلْكِهِ بِمُجَرَّدِ هَذَا الْكَلَامِ فَهَلْ لَا تَدْخُلُ وَلَا عِبْرَةٌ بِرُغْمِهِ وَكَهْ  
أَخَذَ مَبْلَغَهُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ لِنَفْسِهَا مِنْ زَيْدٍ مَقْسَمًا مَعْلُومًا مِنْ دَارٍ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ ثُمَّ مَاتَتْ عَنْ  
بَنَاتٍ وَابْنٍ يَزْعُمُ الْإِبْنُ أَنَّ الْمَقْسَمَ الْمَذْكُورَ لَهُ لِيَكُونَ بَعْضُ الثَّمَنِ مِنْ مَالِهِ أَخَذَتْهُ أُمُّهُ مِنْهُ فَهَلْ  
يَكُونُ الشَّرَاءُ لَهَا مِيرَاثًا عَنْهَا وَلَا عِبْرَةٌ بِرُغْمِهِ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةٍ طَرِيقُ مَاءٍ مَعْلُومٍ مَعَ حَقِّهِ مِنَ الْمَاءِ الْجَارِي إِلَى دُورِهِمْ فَبَاعُوا  
مِنْهُ حِصَّةً مَعْلُومَةً بِحَقِّهَا مِنَ الْمَاءِ الْمَعْلُومِ مِنْ رَجُلَيْنِ بَيْعًا شَرْعِيًّا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ  
صَحِيحًا؟

(الجواب): نَعَمْ وَيَصِحُّ بَيْعُ حَقِّ الْمُرُورِ وَالشُّرْبِ تَبَعًا كَمَا فِي الْحَاقِيَّةِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ بِلَا وَجْهِ شَرْعِيٍّ وَحَمَلَتْ مِنْهُ وَلَمْ تُصَدِّقْهُ الْمَرْأَةُ عَلَى  
ذَلِكَ وَتُرِيدُ بَيْعَهَا لِمَنْ شَاءَتْ فَهَلْ لَهَا ذَلِكَ وَلَا تُكَلَّفُ عَلَى بَيْعِهَا مِنْهُ؟

(الجواب): نَعَمْ وَلَوْ اسْتَوْلَدَ جَارِيَةَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ أَوْ امْرَأَتِهِ وَقَالَ ظَنَنْتُ حِلَّهَا لِي فَلَا حَدَّ وَلَا  
نَسَبَ إِلَّا أَنْ يُصَدِّقَهُ فِيهِمَا وَإِنْ مَلَكَهُ يَوْمًا عَتَقَ عَلَيْهِ تَنْوِيرَ وَشَرَحَهُ لِلْعَلَايِيِّ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لِزَيْدٍ حِصَّتَانِ فِي دَارٍ فَبَاعَ الْحِصَّتَيْنِ مِنْ عَمْرٍو وَلَمْ يَعْلَمْ الْبَائِعُ وَلَا  
الْمُشْتَرِي مِقْدَارَهُمَا وَقَتَ الْبَيْعِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): حَيْثُ جَهَلَ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ فَالْبَيْعُ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّ جَهْلَ الْمُشْتَرِي يَمْنَعُ.

(سئل) فِيمَا إِذَا اشْتَرَى زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو بَصَلًا مُدْرِكًا نَابِتًا فِي أَرْضِهِ مَعْلُومًا وَجُودُهُ فِيهَا  
شَرَاءً صَحِيحًا وَتَسَلَّمَ الْمَبِيعَ وَقَلَعَهُ وَبَاعَهُ بَعْدَ مَا دَفَعَ بَعْضَ ثَمَنِهِ فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَفْعُ بَاقِيهِ؟

(الجواب): نَعَمْ وَالْبَيْعُ الْمَذْكُورُ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ بَيْعَ مَا أَصْلُهُ غَائِبٌ إِذَا نَبَتَ وَعُلِمَ وَجُودُهُ  
صَحِيحٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَجْمَعِ الْمَلَكِيِّ نَاقِلًا عَنِ الْحَاقِيَّةِ وَالْمَسْأَلَةُ فِي شَرْحِ التَّنْوِيرِ لِلْعَلَايِيِّ مِنْ بَابِ  
الْبَيْعِ الْفَاسِدِ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ شَعِيرًا مِنْ آخَرٍ بِشَعِيرٍ مُتَفَاضِلًا نَسِيئَةً فِي الذِّمَّةِ وَمَضَتْ الْمُدَّةُ وَالْآنَ  
قَامَ يَطْلُبُ الثَّمَنَ مِنَ الْمُشْتَرِي وَيُكَلِّفُهُ أَخَذَ الْمَبِيعَ فَهَلْ لَيْسَ لِلْبَائِعِ ذَلِكَ وَالْبَيْعُ الْمَذْكُورُ فَاسِدٌ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِي رَجُلٍ بَاعَ فِي صِحَّتِهِ مِنْ ابْنَيْهِ الْبَالِغَيْنِ عَقَارَاتٍ فِي بَعْضِهَا أَمْتَعَةٌ لَهُ وَأَغْنَامٌ وَخَيْلٌ وَبَقَرٌ وَحِصَصٌ مَعْلُومَةٌ فِي خَيْلٍ أُخَرَ مَعْلُومٌ ذَلِكَ كُلُّهُ يَبْعَا بَائِتًا شَرْعِيًّا مُسَلِّمًا بِثَمَنِ مَعْلُومٍ أَبْرَأَ ذِمَّتَهُمَا مِنْهُ وَمِنَ الدَّعْوَى بِهِ وَمِنَ الدَّعْوَى بِالْعَيْنِ إِبْرَاءً شَرْعِيًّا مَقْبُولًا لَدَى حَاكِمٍ شَرْعِيٍّ وَكَتَبَ بِذَلِكَ حُجَّةً شَرْعِيَّةً فَهَلْ يُعْمَلُ بِمَضْمُونِهَا بَعْدَ ثُبُوتِهِ شَرْعًا وَالْبَيْعُ الْمَرْبُورُ صَحِيحٌ نَافِذٌ؟

(الجواب): نَعَمْ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرَ جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ مِنْ نَقُودٍ وَبَضَائِعَ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ فَأَجَابَ إِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي جَمِيعَ مَا يَمْلِكُهُ الْبَائِعُ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَا يَضُرُّ جَهْلُ الْبَائِعِ بِمَقْدَارِهِ اهـ.

وَفِي الْخُلَاصَةِ رَجُلٌ قَالَ لِآخَرَ بَعْتُكَ جَمِيعَ مَالِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ مِنَ الدَّقِيقِ أَوْ الْبُرِّ أَوْ الثِّيَابِ فَهَذَا خَمْسُ مَسَائِلَ إِحْدَاهَا هَذِهِ الثَّانِيَةُ الدَّارُ الثَّلَاثَةُ الْبَيْتُ الرَّابِعَةُ الصُّنْدُوقُ الْخَامِسَةُ الْجَوَالِقُ وَكُلُّ وَجْهِ عَلَى وَجْهَيْنِ إِمَّا أَنْ يَعْلَمَ الْمُشْتَرِي بِمَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَوْ لَا يَعْلَمُ إِنْ عَلِمَ جَارَ وَإِلَّا فَبِئْسَ الْقَرْيَةُ وَالْدَّارُ لَا يَجُوزُ وَفِي الْبَوَاقِي جَائِزٌ. اهـ.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ اشْتَرَتْ مِنْ آخَرَ حِصَّةً شَائِعَةً مِنْ غِرَاسٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبَقَاءِ قَائِمٌ فِي أَرْضٍ وَقَفَّ بِالْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ بِدُونِ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ وَلَا تَصْدِيقٍ مِنْهُمْ وَتَصَرَّفَتْ بِثَمَرَةِ الْحِصَّةِ مُدَّةً ثُمَّ حَكَمَ حَاكِمٌ بِفَسَادِ الْبَيْعِ لِعَدَمِ إِجَازَةِ الشُّرَكَاءِ وَتَصْدِيقِهِمْ بَعْدَمَا اسْتَهْلَكْتَ ذَلِكَ فَهَلْ تَضْمَنُ مَا اسْتَهْلَكْتَهُ مِنَ الثَّمَرَةِ؟

(الجواب): نَعَمْ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الْمُتَفَصِّلَةَ الْمُتَوَلِّدَةَ تَضْمَنُ بِالْإِسْتِهْلَاكِ لَا بِالْهَلَاكِ كَمَا فِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْبَيْعِ الْفَاسِدِ وَمِثْلُهُ فِي الْبَحْرِ وَالْفُضُولَيْنِ وَغَيْرِهِمَا.

(سئل) فِي دَرَجِ الدَّارِ الْمُتَّصِلِ بِهَا اتِّصَالَ قَرَارٍ هَلْ يَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ؟

(الجواب): نَعَمْ قَالَ فِي التَّنْوِيرِ وَيَدْخُلُ الْبِنَاءُ وَالْمَفَاتِيحُ وَالسَّلَامُ الْمُتَّصِلُ وَالسَّرِيرُ وَالْدَّرَجُ فِي بَيْعِهَا. اهـ.

(سئل) فِيمَا إِذَا كَانَ لَزِيدٌ نَصَفَ أَغْنَامَ مَعْلُومَةٍ مَوْضُوعَةٍ فِي نَاحِيَةٍ مَعْلُومَةٍ مِنْ نَوَاحِي دِمَشْقَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ فَبَاعَ النُّصْفَ الْمَرْبُورَ مِنْ عَمْرٍو وَهُمَا بِدِمَشْقَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ مَقْبُوضٍ وَلَمْ يُسَلِّمِ الْمَبِيعَ حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ وَتَنَجَّتْ نِتَاجًا وَنُقِلَتْ إِلَى نَوَاحِي حِمَصَ وَحَمَاةَ وَالْآنَ طَلَبَ عَمْرٍو مِنْ زَيْدٍ تَسْلِيمَ الْمَبِيعِ لَهُ فِي الْمَكَانِ الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَتْ فِيهِ وَقَتَ الْعَقْدِ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ وَيَكُونُ

نِصْفُ النَّجَاحِ تَابِعًا لِلْمَبِيعِ؟

(الجواب): نَعَمْ كَمَا اقْتَضَاهُ مَا فِي الْفَصْلِ الرَّابِعِ مِنْ بَيُوعِ الذَّخِيرَةِ حَيْثُ قَالَ الْأَصْلُ أَنَّ مُطْلَقَ الْعَقْدِ يَقْتَضِي تَسْلِيمَ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ حَيْثُ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ وَفَتْ الْعَقْدُ وَلَا يَقْتَضِي تَسْلِيمَهُ فِي مَكَانِ الْعَقْدِ هَذَا هُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ أَصْحَابِنَا حَتَّى أَنَّهُ لَوْ اشْتَرَى حِنْطَةً وَهُوَ فِي الْمَضَرِّ وَالْحِنْطَةُ فِي السَّوَادِ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا بِالسَّوَادِ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ يَجِبُ تَسْلِيمُهَا حَيْثُ عُقِدَ الْعَقْدُ اهـ وَمِثْلُهُ فِي الْهِنْدِيَّةِ فِي الْفَصْلِ السَّادِسِ نَقْلًا عَنِ الْمُحِيطِ. وَسُئِلَ قَارِئُ الْهُدَايَةِ عَنْ شَخْصٍ اشْتَرَى مِنْ آخَرٍ دَارًا بِبَلَدٍ وَهِيَ بِبَلَدٍ أُخْرَى وَبَيْنَ الْبَلَدَيْنِ مَسَافَةٌ يَوْمَيْنِ وَلَمْ يَقْبِضْهَا بَلْ خَلَّى الْبَائِعُ بَيْنَ الْمُشْتَرِي وَالْمَبِيعِ التَّخْلِيَةَ الشَّرْعِيَّةَ لِيَتَسَلَّمَهُ فَهَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ وَتَكُونُ التَّخْلِيَةُ كَالْتَسْلِيمِ أَجَابَ إِذَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ بِحَضْرَتَيْهَا وَقَالَ الْبَائِعُ سَلَّمْتُهَا لَكَ وَقَالَ الْمُشْتَرِي تَسَلَّمْتُ لَا يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا مَا لَمْ تَكُنِ الدَّارُ قَرِيبَةً مِنْهُمَا بِحَيْثُ يَقْدِرُ الْمُشْتَرِي عَلَى الدُّخُولِ فِيهَا كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَفِي الْخَيْرِيَّةِ مِنَ الْوَصَايَا الْوَصِيُّ مِثْلُ الْقِيمِ لِقَوْلِهِمُ الْوَصِيَّةُ وَالْوَقْفُ أَخَوَانِ. اهـ.

(سئل) فِي رَجُلٍ وَكَّلَ آخَرَ فِي بَيْعِ غَنَمِهِ ثُمَّ نَهَاهُ عَنِ الْبَيْعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ فَبَاعَ الْوَكِيلُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ فَهَلْ يَكُونُ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ؟

(الجواب): نَعَمْ لَوْ وَكَّلَهُ بِالْبَيْعِ ثُمَّ نَهَاهُ عَنِ الْبَيْعِ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ فَبَاعَهُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ كَانَ الْبَيْعُ بَاطِلًا حَتَّى يَسْتَرِدَّ الْمَبِيعُ مِنَ الْمُشْتَرِي ثُمَّ يَبِيعَ خَانِيَةً.

(سئل) فِي امْرَأَةٍ قَرَوِيَّةٍ وَكَلَّتْ زَوْجَهَا زَيْدًا فِي شِرَاءِ أَرْضٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْ أُخْتِهَا هِنْدٍ وَكَالَةً مَقْبُولَةً مِنْهُ فَاشْتَرَاهَا لِنَفْسِهِ فَهَلْ يَقَعُ الشَّرَاءُ لِلْمُوكَلَّةِ؟

(الجواب): الْوَكِيلُ بِشِرَاءِ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ إِذَا اشْتَرَاهُ لِنَفْسِهِ بِمِثْلِ الَّذِي أَمَرَ بِهِ حَالِ غَيْبَةِ الْمُوَكَّلِ يَكُونُ مُشْتَرِيًا لِلْمُوكَلِّ وَلَا يَمْلِكُ الشَّرَاءَ لِنَفْسِهِ مَا لَمْ يُخْرَجْ عَنِ الْوَكَالَةِ وَهُوَ يَمْلِكُ إِخْرَاجَ نَفْسِهِ عَنِ الْوَكَالَةِ عِنْدَ حَضْرَةِ الْمُوَكَّلِ لَا عِنْدَ غَيْبَتِهِ كَذَا فِي الْحَانِيَّةِ مِنْ فَصْلِ شَرِكَةِ الْعَنَانِ فَيَقَعُ شِرَاءُ الْأَرْضِ الْمَذْكُورَةِ لِلْمَرْأَةِ الْمَرْبُورَةِ.

(سئل) فِيمَا إِذَا أَرْسَلَ زَيْدٌ خَادِمَهُ لِعَمْرِو التَّاجِرِ لِيَدْفَعَ لَهُ أَمْنِيَّةً مَعْلُومَةً عَلَى طَرِيقِ الرِّسَالَةِ ثُمَّ مَاتَ زَيْدٌ فَقَامَ عَمْرُو يَطَالِبُ الْحَادِمَ بِثَمَنِهَا وَالْحَادِمُ يَقُولُ كُنْتُ رَسُولَ زَيْدٍ وَلَا ثَمَنَ لَكَ عَلَيَّ فَهَلْ لَيْسَ لِعَمْرِو ذَلِكَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّسُولِ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ رَسُولٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ.

(أقول) إِبْنَاتُ كَوْنِهِ رَسُولًا غَيْرَ لَازِمٍ بَلْ مُجَرَّدُ قَوْلِهِ كُنْتُ رَسُولًا يَكْفِي وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِبَيِّنَةٍ وَهَذَا إِذَا لَمْ يَشْتَرِ الْحَادِمَ مِنَ التَّاجِرِ بِإِضَافَةِ الْعَقْدِ إِلَى نَفْسِهِ بَلْ إِضَافَةُ إِلَى الْمُرْسَلِ أَوْ قَبْضُ يَدُونِ عَقْدٍ أَصْلًا عَلَى وَجْهِ الرِّسَالَةِ أَمَّا لَوْ أَضَافَ الْعَقْدَ إِلَى نَفْسِهِ ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ رَسُولٌ لَا يُصَدَّقُ كَمَا قَدَّمْنَا.

(سئل) فِي رَجُلٍ دَفَعَ لِفَتَاةٍ مَقْدَارًا مَعْلُومًا مِنَ الْحَرِيرِ وَأَذِنَ لَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى امْرَأَةٍ مَعْلُومَةٍ لَتَكَبَّ الْحَرِيرَ فَقَبِضَ مِنْ عِنْدِهَا وَيُرِيدُ الرَّجُلُ تَضْمِينَ الْفَتَاةِ مِثْلَ حَرِيرِهِ فَهَلْ لَا يَضْمَنُهُ حَيْثُ كَانَ مَا ذُونًا يَدْفَعُهُ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا دَفَعَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو مَبْلَغًا مَعْلُومًا مِنَ الدَّرَاهِمِ بِطَرِيقِ الرِّسَالَةِ لِيَدْفَعَهُ عَمْرٌو لِيَكْرِ دَائِنَ زَيْدٍ مِنْ دَيْنٍ بَكَرٍ فَدَفَعَهُ عَمْرٌو لِيَكْرِ ثُمَّ رَدَّ بَكَرٌ مِنْ ذَلِكَ دِينَارًا عَلَى عَمْرٍو لِيُرُدَّهُ عَلَى زَيْدٍ رَاعِيًا أَنَّهُ خَارِجٌ فَانْكَرَ زَيْدٌ أَنَّهُ دِينَارُهُ وَاتَّهَمَ عَمْرًا الرَّسُولَ بِأَنَّهُ بَدَّلَ دِينَارَهُ بِهَذَا وَالرَّسُولُ يُنْكِرُ فَهَلِ الْقَوْلُ لِعَمْرٍو الرَّسُولَ بِبَيِّنَةٍ؟

(الجواب): نَعَمْ.

(سئل) فِيمَا إِذَا بَعَثَ زَيْدًا أَحْيَرَهُ إِلَى زَوْجَةِ زَيْدٍ لِيَأْتِيَ لَهُ بِصُرَّةٍ مِنْ عِنْدِهَا فَجَاءَ الْأَحْيَرُ لِلزَّوْجَةِ وَأَخْبَرَهَا بِذَلِكَ فَأَعْطَتْهُ الصُّرَّةَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ رَسُولُ الزَّوْجِ إِلَيْهَا فِيمَا ذَكَرَ وَمَضَتْ مُدَّةٌ وَالْآنَ الزَّوْجَةُ تُطَالِبُ الرَّسُولَ الْمَذْكُورَ بِالصُّرَّةِ الْمَذْكُورَةِ فَهَلْ لَيْسَ لَهَا ذَلِكَ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الرَّسُولِ أَنَّهُ رَسُولٌ فِي ذَلِكَ؟

(الجواب): لَا ضَمَانَ عَلَى الرَّسُولِ كَمَا ذَكَرَهُ أَئِمَّتُنَا الْفُحُولُ إِذْ هُوَ سَفِيرٌ غَيْرُ ضَمِينٍ وَمَا

عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْهَادِي وَعَلَيْهِ اعْتِمَادِي.

(فُرِغَ) الرَّسُولُ أَمِينٌ وَالْعَيْنُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ فَإِذَا ادَّعَى رَدَّ الْعَيْنِ إِلَى صَاحِبِهَا أَوْ ادَّعَى

الْمَوْتَ أَوْ الْهَلَكَ.

يُصَدَّقُ مَعَ يَمِينِهِ بِالِاتِّفَاقِ إِلَّا أَنْ يُكَذِّبَهُ الظَّاهِرُ مِنَ الْحَاثِيَةِ.

كَذَا فِي التَّارِخَانِيَةِ رَجُلٌ لَهُ عَلَى آخَرَ دَعْوَى فَأَرَادَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ أَنْ يُسَافِرَ فَوَكَّلَ وَكِيلاً  
بِطَلَبِ الْمُدَّعِي ثُمَّ عَزَلَهُ لَا يَنْعَزِلُ إِلَّا بِحَضْرَةِ الْحُضَمِ لِتَعَلُّقِ حَقِّ الْغَيْرِ بِهِذِهِ الْوَكَاةِ. جَوَاهِرُ  
الْفَتَاوَى مِنَ الْبَابِ الْحَامِسِ.

وَفِي الْمَحِيطِ قَالَ الْوَكِيلُ بِالْبَيْعِ بَعْتُهُ مِنْ رَجُلٍ لَا أَعْرِفُهُ وَسَلَّمْتُهُ إِلَيْهِ وَلَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهِ فَضَاعَ  
الثَّمَنُ عِنْدَهُ.

أَفْتَى الْمَرْغِينَانِيُّ بِأَنَّ الْوَكِيلَ ضَامِنٌ وَذَلِكَ صَحِيحٌ لَكِنْ عَلَّلَهَا بِأَنْ قَالَ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ  
التَّسْلِيمُ قَبْلَ قَبْضِ الثَّمَنِ وَذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ لِأَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ نَهَاهُ الْمُوَكَّلُ عَنْهُ فَبِدُونِهِ أَوَّلَى  
أَنْ يَكُونَ لَهُ ذَلِكَ.

وَلَوْ دَفَعَهُ الْوَكِيلُ إِلَى رَجُلٍ لِيَعْرِضَهُ عَلَى مَنْ أَحَبَّ فَهَرَبَ بِهِ الرَّجُلُ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ أَوْ  
تَلَفَ عِنْدَهُ الْمَبِيعَ فَالْوَكِيلُ ضَامِنٌ وَبِهِ أَفْتَى الْمَرْغِينَانِيُّ أَيْضًا وَأَفْتَى الشَّيْخُ النَّسْفِيُّ وَشَيْخُ  
الْإِسْلَامِ عَطَاءُ بْنُ حَمْزَةَ السُّغْدِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَضْمَنُ لِأَنَّ الْبَيْعَ غَالِبًا لَا يَتَأَتَّى إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ  
فَيُطْلَقُ لَهُ فِيهِ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِمَا ذَكَرَهُ الْمَرْغِينَانِيُّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ التَّسْلِيمُ إِلَى أَحَدٍ قَبْلَ الْبَيْعِ. اهـ.

(أقول) لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ إِنَّ كَوْنَهُ لَا يَمْلِكُ التَّسْلِيمَ قَبْلَ الْبَيْعِ مُسَلِّمٌ وَلَكِنْ إِذَا كَانَ بِدُونِ  
إِذْنٍ مِنَ الْمُوَكَّلِ أَمَّا لَوْ كَانَ بِالْإِذْنِ الصَّرِيحِ فَلَا شُبْهَةَ فِي أَنَّ الْوَكِيلَ يَمْلِكُ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ  
مَعْرُوفًا عَادَةً بِأَنْ كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ إِنَّمَا يُبَاعُ مَعَ الدَّلَالِ وَلَمْ يَكُنِ الْوَكِيلُ دَلَالًا فَإِذَا وَكَّلَهُ بَيْنَعِهِ  
مَعَ عِلْمِهِ بِذَلِكَ كَانَ إِذْنًا مِنْهُ بِذَلِكَ عَادَةً.

وَالْمَعْرُوفُ كَالْمَشْرُوطِ كَمَا مَرَّ نَظِيرُهُ قَبْلَ نَحْوِ خَمْسَةِ أَوْرَاقٍ عَنْ فَتَاوَى الشَّيْخِ خَيْرِ الدِّينِ  
فَلْيَتَأَمَّلْ وَمِثْلُهُ مَا فِي الْحَاثِيَةِ لَوْ أَرْسَلَ الرَّاعِي كُلَّ بَقَرَةٍ فِي سِكَّةٍ رَهْبًا فَضَاعَتْ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَى  
رَهْبًا لَا يَضْمَنُ إِذْ لَيْسَ عَلَيْهِ إِدْخَالُهَا فِي مَنْزِلِ رَهْبًا عُرْفًا وَالْمَعْرُوفُ كَالْمَشْرُوطِ اهـ وَكَمْ لَهُ مِنْ  
نَظِيرٍ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَهَذَا آخِرُ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ فَتَاوَى الْعَلَّامَةِ الْمَرْحُومِ حَامِدِ أَفَنْدِي  
 الْعِمَادِيِّ وَقَدْ فَرَعْتُ مِنْ تَلْخِيصِهِ وَتَنْقِيحِهِ وَتَحْرِيرِهِ وَتَوْضِيحِهِ بِأَقَلِّ مِنْ نِصْفِ  
 الْأَصْلِ مَعَ زِيَادَةِ الْفَوَائِدِ الْفَرِيدَةِ وَالْتَّحْرِيرَاتِ السَّدِيدَةِ عَلَى وَجْهِ الصَّوَابِ  
 بِمَا لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ وَذَلِكَ فِي لَيْلَةِ الْأَرْبَعَاءِ لِسَبْعٍ وَعِشْرِينَ  
 خَلَوْنَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ ١٢٣٦ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ  
 وَسِتِّ وَثَلَاثِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
 وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ  
 الْأُمِّيِّ وَعَلَى آلِهِ  
 وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ  
 آمِينَ.

## فهرس المحتويات

٣.....	مقدمة التحقيق
٥.....	ترجمة صاحب الكتاب
٧.....	مقدمة المصنف
١١.....	كتاب الطهارة
١٣.....	كتاب الصلاة
١٦.....	باب الجمعة
٢٠.....	باب الجنابة
٢٢.....	باب الزكاة والعشر
٣١.....	كتاب الصوم
٣٢.....	كتاب الحج
٣٧.....	كتاب النكاح
٤٣.....	باب الولي
٤٨.....	باب الكف
٤٩.....	باب المهر
٦٩.....	باب نكاح الرقيق والكافر
٧٠.....	باب العنين
٧٣.....	باب الرضاع

٧٧.....	كِتَابُ الطَّلَاقِ
١٠٧.....	بَابُ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ عَلَى مَالٍ
١١٣.....	بَابُ الْعِدَّةِ
١١٩.....	بَابُ احْصَانُهُ
١٣٢.....	بَابُ النِّقَاحِ
١٦٦.....	بَابُ ثُبُوتِ النَّسَبِ
١٦٧.....	كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْإِسْتِيلَادِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْوَلَاءِ وَالْأَبْقِ
١٧٠.....	كِتَابُ الْأَيَّامِ وَالنُّذُورِ
١٧١.....	كِتَابُ الشَّرِكَةِ
١٩٣.....	بَابُ الرَّدَّةِ وَالتَّعْزِيرِ
٢٠٦.....	كِتَابُ الْمَقْضُودِ
٢٠٩.....	كِتَابُ اللَّقِيطِ وَاللُّقْطَةِ
٢١١.....	كِتَابُ الْوَقْفِ
٤١٧.....	كِتَابُ الْبَيْعِ
٤٥٩.....	بَابُ الْخِيَارَاتِ
٤٨٥.....	بَابُ الْإِقَالَةِ
٤٨٧.....	بَابُ الْإِسْتِحْقَاقِ
٤٩٤.....	بَابُ السَّلَمِ
٤٩٧.....	بَابُ الْقَرْضِ



٥٠٥ .....	كِتَابُ الْكَفَالَةِ
٥٢٣ .....	كِتَابُ الْحَوَالَةِ
٥٣٠ .....	كِتَابُ الْقَضَاءِ
٥٤٤ .....	بَابُ الْحَبْسِ
٥٦٣ .....	كِتَابُ الشَّهَادَةِ
٥٧٣ .....	دُرَرُ آخِرِ الشَّهَادَاتِ
٦٠٢ .....	كِتَابُ الْوَكَالَةِ
٦٢٨ .....	فهرس المحتويات



**AL-ʿUQŪD AL-DURRIYYAH  
FĪ TANQĪH AL-FATĀWA AL-ḤĀMIDIYYAH**  
*(In Hanafit Jurisprudence)*

by  
Muḥammad Amīn Ibn ʿĀbidīn

Edited by  
Muḥammad ʿUṭmān

volume I